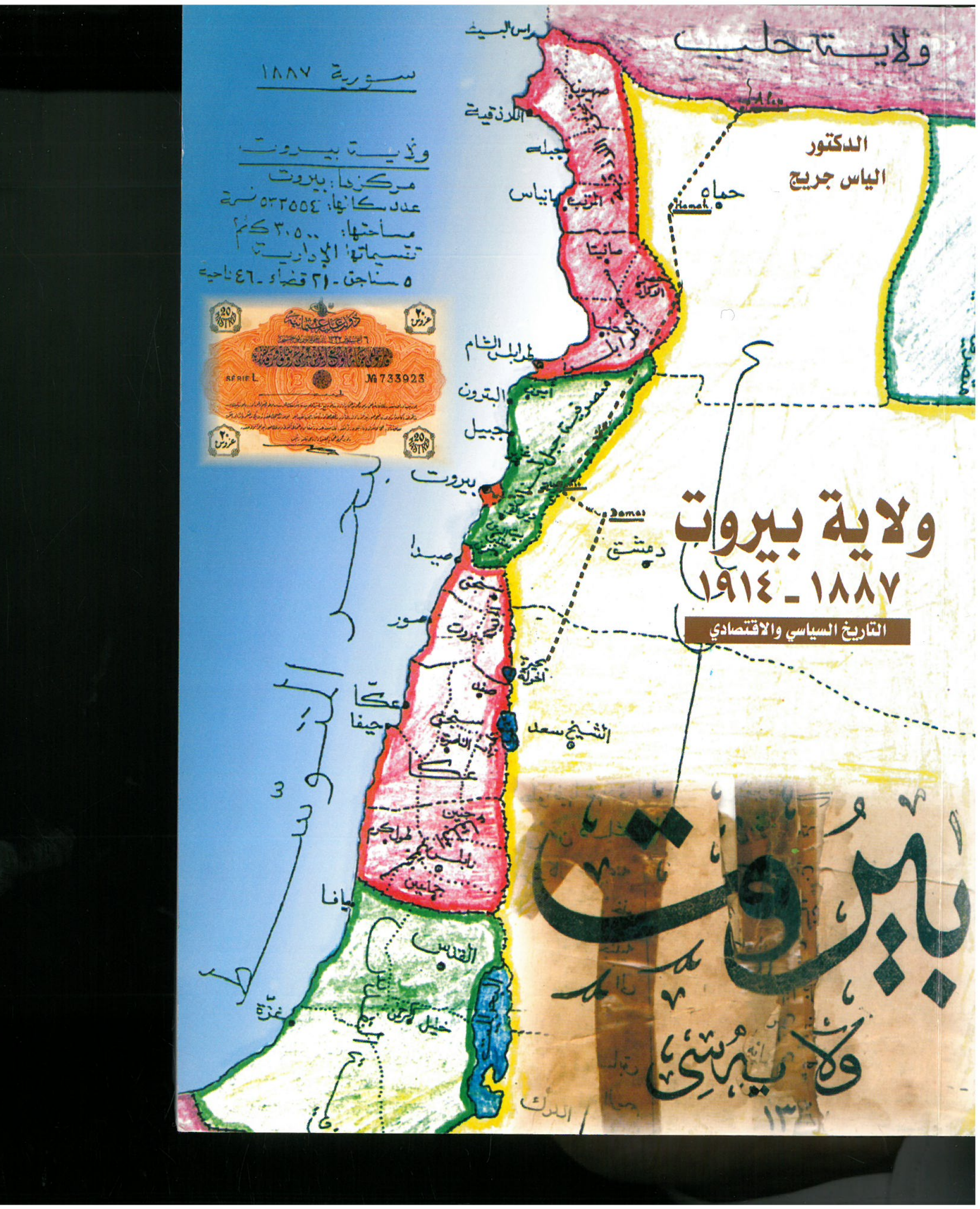


الدكتور
الياس جريج
ولاية بيروت
١٨٨٧ - ١٩١٤
التاريخ السياسي والاقتصادي
ولاية حلب
سورية ١٨٨٧
ولاية بيروت
مركزها: بيروت
مساحتها: ٣٠٥٠٠ كم٢
تقسيماتها الإدارية
٥ سناجق - ٣١ قضاء - ٤٦ ناحية
بيروت
دمشق
حماه
طرابلس الشام
البترون
جبيل
صيدا
صور
عكا
حيفا
يافا
القدس
غزة
اللاذقية
جبلة
بانياس



الدكتور الياس جرجس جريج

مطبعة عكار ـ تلفون : ٠٦/٦٩٠٢٥٥

الإهداء

الى احبــــتي واهــــلي

الى ابنـــاء قـــريتي

الى كل من عشت بينهم وقالوا كلمة حق

الى من اعيش معهم اما لهم واحلامهم، في وطن يتسع لجميع ابنائه.

الى كل مدافع عن حقه وكرامته في الوجود، من اي جنس ولون ومعتقد ودين.

الى من سجنوا واستشهدوا، من اي موقع

وفي اي موقع كانوا، من أجل الدفاع عن وجودهم ولقمة عيشهم.

الى كل هؤلاء اهدي هذه الدراسة.

تقديم

مشكلات البحث العلمي في تاريخ ولاية بيروت

د.مسعود ضاهر

في العقود القليلة الماضية طاولت موضوعات الباحثين الجدد، من حملة الدكتوراه في التاريخ بشكل خاص، جوانب تاريخية مهمة في مختلف حقول المعرفة السياسية، والاقتصادية، والديموغرافية، والادارية، والثقافية، والتربوية، والعمرانية.ونشرت ابحاث جديدة ذات توجه منهجي شديد الصلة بمقولات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمشرق العربي الحديث والمعاصر على اسس اكثر دقة وموضوعية .

لعبت تلك الدراسات دوراً اساسياً في اعادة كتابة تاريخ هذه المنطقة إبان العهد العثماني، خاصة في الحقبة الممتدة من بداية مرحلة التنظيمات حتى نهاية السلطنة العثمانية. وقد استند بعضها الى مصادر اصلية لتلك الحقبة ،وبشكل خاص ارشيف المحاكم الشرعية المحلية والارشيف العثماني ،وارشيف الدول الاوروبية ،وغيرها.

نتيجة لذلك برز جيل جديد من المؤرخين الاجتماعيين، من عرب وغير عرب، الذين اختاروا التأريخ لاواخر حكم السلطنة العثمانية، وابرزوا الاثر الذي احدثته التدخلات الاوروبية في بناها السياسية والاقتصادية والثقافية .فقدم هؤلاء دراسات تاريخية تميزت بنقد الوثائق والمصادر والمراجع السائدة، وتحسين الفرضيات والاستنتاجات الجديدة بسمات المنهج العلمي الرصين المعتمد الى مقولات التاريخ الاجتماعي التي اثبتت مصداقيتها على المستوى الكوني ،وباتت ألاكثر انتشاراً بين مؤرخي العالم منذ نشوء مدرسة "الحوليات " الفرنسية. فقد ساعدت مقولاتها، اكثر من سواها من مقولات مناهج البحث التاريخي الاخرى، على القيام بابحاث تاريخية رائدة في مختلف الحقب التاريخية. علماً ان البحث العلمي الاجتماعي في التاريخ العربي تميز باستخدام المنهج الاجتماعي مع رائده الاول عبد الرحمن ابن خلدون، وصولاً الى جيل كامل من المؤرخين الاجتماعيين العرب الذين اظهروا كفاءة عالية في اعادة كتابة التاريخ العربي

على اسس جديدة في القرن العشرين. فقدمت دراساتهم نماذج متميزة تؤكد على صدقية منهج التاريخ الاجتماعي، اثرت في ولادة اجيال متعاقبة من الباحثين العرب الشباب المهتمين بتاريخ العرب في العهد العثماني.

بعبارة موجزة ،لقد ترسخت منهجية التاريخ الاجتماعي، بدرجات متفاوتة بين المؤرجين الجدد الذين اثروا بمقولاتهم الجديدة تلك المنهجية وسبل تطبيقها. كما ان قراءة متأنية لعناوين الابحاث التاريخية التي صدرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تشير الى تبلور تيارات متعددة لدراسة تاريخ العرب في العهد العثماني وفق اسس عملية جديدة. فقد ركزت بعض الدراسات التاريخية على تحليل تطور الولايات العربية في العهد العثماني على اساس نظرية"المركز والاطراف "او العلاقة التبعية بين المركز في اسطنبول والاطراف الملحقة بها، وهي الولايات العربية وغير العربية في السلطنة .

وتزايد عدد البحوث التاريخية التي تشدد على دور العامل الاقتصادي الذي خلفه الاحتلال العثماني لبلاد الشام .وصدرت في هذا المجال دراسات عدة تناولت الضرائب،والتجارة، وتطور الموانئ، وولادة بعض المدن التجارية الساحلية خاصة بيروت، وبروز عائلات من التجار في بعض المدن كصيدا، وطرابلس، وحلب، ودمشق، وغيرها. وتناولت دراسات اخرى ،وبكثير من الدقة والموضوعية، دور الاعيان او الزعامات المحلية في الولايات العربية في العهد العثماني. وتمت الاستفادة العملية من المعطيات التاريخية المتوافرة في وثائق المحاكم الشرعية في طرابلس، وصيدا، وبيروت، ودمشق،ونابلس، والقدس وغيرها.وانطلاقا من تلك المعطيات اجرى بعض الباحثين مقارنة رائعة بين تطور مدن بلاد الشام بالاستناد الى وثائق المحاكم الشرعية فيها، واهمية الفقه الاسلامي في تسيير شؤون الدولة العثمانية وتعميق البحث التاريخي في ادارة وتنظيم الاوقاف وأواليات عملها .ونشرت في هذا المجال دراسات متنوعة طاولت الاوقاف المسيحية والاسلامية معاً. هذا بالاضافة الى مناقشات علمية رصينة

تناولت موقف الشرع الاسلامي من العلاقات المتوترة في معظم الاحيان بين المزارع وصاحب الارض اومتسلمها او ممن له حق التصرف بها ،اثر الفتاوى الشرعية في حل النزاعات او تأزيمها. وغالباً ما كانت تتحول تلك النزاعات الى ثورات فلاحية عارمة ضد السياسة الضرائبية للسلطنة العثمانية من جهة، وتعسف الولاة والاعيان المحليين في جباية الضرائب مضاعفة عدة مرات ،من جهة اخرى.

وهناك بحوث عديدة تناولت اسباب الهجرة والنزوح واثرهما الايجابي والسلبي على المجتمعات المحلية في بلاد الشام. وركزت بحوث اخرى على مشكلات نزوح الفقراء من الارياف الى ضواحي المدن الكبرى كبيروت ودمشق وحلب وسكنهم فيها. واجري تحليل معمق على دراسة الاسباب العميقة للعاميات الفلاحية والانتفاضات الشعبية وتحليل اشكال الاضطهاد التي كانت من الاسباب الحقيقية لثورات الفلاحين في جبل لبنان، وحوران ،واضطرابات المدن الكبرى كدمشق، وحلب، وباقي مدن بلاد الشام.

وقدمت دراسات جديدة تحليلاً معمقاً للمشكلات التي واجهت اعادة اعمار المدن والمناطق التي شهدت بعض النزاعات الطائفية ،وتحليل الاسباب العميقة لبروز الانشقاقات المذهبية داخل الدين الواحد واثر التدخل الاجنبي في ولادة ودعم بعض الملل الجديدة في السلطنة العثمانية كطائفة الروم الكاثوليك او الروم الملكيين، ومختلف الطوائف البروتستانتية او الانجيلية وغيرها. وشددت بعض الدراسات على تبلور الهويات الطائفية والمذهبية في بلاد الشام منذ بداية عهد التنظيمات، وتقديم مداخل منهجية جديدة لدراسة الحركة السياسية في هذه المنطقة انطلاقاً من موقع الاقليات الطائفية والمذهبية والعرقية فيها.

ما زالت هذه الموضوعات وغيرها متداولة بكثرة لدى مؤرخي تلك الحقبة بهدف تحليل الجذور العميقة لولادة اهم التيارات السياسية والثقافية في الولايات العربية في اواخر العهد العثماني ،ودور المثقفين النهضويين في تكوين الرأي العام من خلال الجامعات ومدارس الارساليات، والصحافة، والطباعة والفنون. وكان للمثقفين النهضويين الجدد

اثر بارز في تأليب الرأي العام العربي ضد السلطنة العثمانية انطلاقاً من الفكر القومي الليبرالي والتنويري الذي آمنوا به، ونشروا مقالات التنوير بشكل واسع في مركز السلطنة وولاياتها في مرحلة الاصلاحات وإصدار الفرمانات السلطانية التي كان لها اثر بارز على الادارة العثمانية نفسها.هذا بالاضافة الى نشر مذكرات بعض القادة المحليين وقناصل وسفراء الدول الاجنبية ،وذكريات بعض الرحالة ،والشعراء، والرسامين، وسيدات المجتمع وغيرهم من الذين زاروا بلاد الشام وعاشوا في مدنها، وتذوقوا مرارة بعض السنوات المضطربة .ونشرت دراسات عمرانية مزينة بالرسوم والمخططات الهندسية الجميلة التي ساهمت فعلاً في اعادة كتابة تاريخ بعض الاحياء السكنية او الدور الجميلة في مدن دمشق، وحلب، وبيروت، وصيدا، والقدس، وغزة، ونابلس، وعكا، وغيرها.

وصدرت مؤخراً عشرات الكتب التي تضمنت وصفاً دقيقاً لاشكال العمران التي كانت سائدة في مدن بلاد الشام ،وكان لها اثر واضح في لفت الانتباه الى تلك الدور وترميمها، والحفاظ عليها، وتحويل بعضها الى فنادق او مطاعم او مراكز ثقافية جميلة.

لقد اثبت المؤرخون الجدد كفاءة عالية في نقد المقولات التاريخية السائدة،وذلك على ضوء وثائق اصلية مصورة مباشرة من الارشيف العثماني التي بدأت تصبح رأس الزاوية في عدد من الدراسات العلمية الجديدة بعد ان تجاهلها المؤرخون القدامى طويلاً واكتفوا بمصادر محلية او اوروبية .فخطت الدراسات التاريخية حول بلاد الشام في المرحلة العثمانية خطوات كبيرة على طريق وضوح المنهج والرؤيا، وتنوع الموضوعات. واثمرت اعمال جيل الرواد من المؤرخين الاجتماعيين العرب في ولادة جيل من المؤرخين الجدد المهتمين بالعهد العثماني من منطلقات علمية وليست ايديولوجية.

في هذا المجال لا بد من القول بان المؤتمرات العلمية التي عقدها ،وما زال يعقدها بانتظام الدكتور عبد الجليل التميمي في تونس، والتي تجاوز عددها العشرة، قدمت مادة وثائقية غنية جداً حول مصادر تاريخ الولايات العربية في العهد العثماني ،ومنها تاريخ بلاد

الشام .وقد فتحت تلك المؤتمرات حواراً مثمراً بين المؤرخين العرب والاتراك حول حقبة طويلة جداً من التاريخ المشترك بين الجانبين .

وطرحت ضرورة تصويب البحث التاريخي حول تطور الولايات العربية في العهد العثماني. ومن ابرز نقاط التصويب في هذا المجال تقييم الدور، الايجابي او السلبي، الذي لعبته المركزية العثمانية في مرحلة الاحتلال العثماني للمنطقة ،ثم ضعف السلطنة وإدارتها المركزية وأثرها على تطور ولاياتها العربية التي بدأت تسقط تباعاً تحت الاحتلال الاوروبي منذ حملة نابوليون بونابرت على مصر وبلاد الشام.

في هذا الجانب ايضاً ،نشرت دراسات جديدة ومتنوعة في مشرق العرب ومغربهم، وهي ذات توجهات متناقضة تجاه السلطنة العثمانية .فهناك دراسات ذات منحى ايديولوجي ما زالت تنظر الى دور المركزية العثمانية بصورة متناقضة حول الاثر الذي تركته تلك المركزية في الولايات العربية المشرقية والمغربية.فما يعتبره عرب المشرق دوراً سلبياً للحكم العثماني قاد الى تخلف العرب ،ينظر اليه عرب المغرب بنوع من التعاطف الايجابي مع السلطنة التي شكلت درع حماية لمسلمي المغرب العربي طوال عدة قرون قبل ان تسقط فريسة الحملات الاستعمارية الاوروبية التي رافقها كثير من القمع ، والتبشير، والحجر على اللغة العربية بقصد تعطيلها وإلغاء دورها. وحظيت مسألة إعادة تقويم دور السلطنة العثمانية في تاريخ بلاد الشام والمغرب العربي دوراً اساسياً .واستند المؤرخون الجدد الى الوثائق العثمانية نفسها ،بالاضافة الى الوثائق المحلية، ووثائق ارشيف الدول الاوروبية ذات النفوذ القوي في السلطنة وولايتها ابان القرن التاسع عشر.

لقد بقيت اسطنبول لعقود طويلة قاعدة ثابتة لمصادر التشريع الاداري في مختلف المجالات .وكانت الفرمانات السلطانية بمثابة بوصلة تحدد علاقات المركز العثماني بالولايات الملحقة به على مختلف الصعد السياسية، والادارية، والعسكرية، والاقتصادية وغيرها . وسرعان ما بدأت المركزية العثمانية الصارمة تتفكك بعد الهزائم العسكرية التي منيت بها جيوش السلطنة في اوروبا وفي بعض اطراف السلطنة نفسها.وبرزت طبقة

الاعيان كقوة ثابتة وضرورية لنشر الإستقرار في مناطقها. فباتت السلطنة بحاجة الى ولائها لضمان استتباب الأمن وجباية الضرائب فيها. وتبنت الطبقة الجديدة ذات البنى العائلية أو الطائفية أو القبلية، توجهات سياسية، وإدارية، وعسكرية واقتصادية وإجتماعية لم يعد بعضها يتلاءم مع توجهات المركز العثماني في اسطنبول. لذا لقب القرن الثامن عشر بأنه زمن الأعيان الذي مهد الطريق لكثير من الثورات أو الإنتفاضات المحلية التي بدأت تضعف السلطنة من الداخل، وتشجع الخارج الإستعماري على التحضير لحملات عسكرية أوروبية على السلطنة وولاياها. فكانت حملة نابليون بونابرت على مصر في أواخر القرن الثامن عشر بداية تحول اساسي في التاريخ لتبدل العلاقة بين السلطنة والاعيان. وشهد القرن التاسع عشر إندلاع كثير من الإضطرابات المحلية من جهة، وبروز حملات عسكرية أجنبية كثيرة، من جهة أخرى. ونشر المؤرخون الجدد دراسات علمية مهمة تركز على دور العامل الخارجي في تفجير عدد كبير من الحركات الطائفية والمذهبية، والعاميات الفلاحية، وعصيان القبائل البدوية، وغيرها.

كان على المركزية العثمانية في اسطنبول أن تبادر إلى تبني عدد من التنظيمات، والإصلاحات، والقوانين الوضعية بهدف إعادة اللحمة إلى سلطنة مترامية الأطراف، ومتعددة القوميات والأديان والقبائل. فلقب القرن التاسع عشر بقرن التنظيمات العثمانية التي شهدت صدور فرمانات وتشريعات إصلاحية كثيرة طالت مختلف البنى السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية. فإصطدمت الإصلاحات على الفور بإتجاهات أو تيارات سياسية وثقافية متناقضة أبرزها التيارات القومية والليبرالية والإشتراكية والسلفية. فكانت هناك رغبة عارمة للقيام بالإصلاحات الضرورية والملحة لمواجهة التحديات، يقابلها تمنع واضح في تبني أي إصلاح مفروض من الخارج، وبالقوة العسكرية. وطوال القرن التاسع عشر، برز هجوم أوروربي على مركز السلطنة وولايتها معاً. وبعد نجاحه في انتزاع ولايات الأطراف بإتجاه المركز في اسطنبول، توالى

سقوط الولايات العثمانية تحت السيطرة الأوروبية إلى أن تم القضاء عليها في الحرب العالمية الأولى، وأعلن كمال أتاتورك نهايتها مع قيام جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣

لقد برز إهتمام متزايد بولايات السلطنة في القرن التاسع عشر ومنها ولاية بيروت. وغطت الدراسات الجديدة تاريخ المدن الكبرى في بلاد الشام، مع اهتمام متزايد بتاريخ الفلاحين والحرفيين، وتجار المدن، والقبائل المترحلة، ومدونات الرحالة، ومذكرات الأعيان ورجال السياسة والإدارة والجيش. وصدرت دراسات أنطروبولوجية معمقة تناولت الأثر الفاعل للصدمة التي أحدثها الغرب الأوروبي في السلطنة العثمانية وولاياها، وبشكل خاص ولاية بيروت، على مختلف الصعد. ومع جيل المؤرخين الإجتماعيين الجدد تحول البحث التاريخي من الشحن الإيديولوجي إلى البحث العلمي المعمق.

ولم تعد تثير اهتمام الباحثين الدراسات التاريخية السابقة التي ترى ان وحدة الدين التي جمعت بين العرب والاتراك في ظل السلطنة كانت قادرة على اطالة عمرها في ظل حكم استبدادي وتحكم العنصر التركي بباقي العناصر العثمانية الاخرى، وفي طليعتها العرب. وتحولت الدراسات الجادة والموثقة الى دراسة مشكلات بناء الدولة الحديثة، وبشكل خاص كيفية بناء الدولة القومية على غرار الدول التي انتشرت في اوروبا وباقي مناطق العالم منذ القرن التاسع عشر. وانصبت جهود المؤرخين الجدد على دراسة بنى الدولة القومية العصرية في مركز السلطنة العثمانية اي تركيا الحالية، وفي ولاياها العربية والبلقانية. وقارنت بعض الابحاث التاريخية بين مفهوم المواطن ومفهوم الرعايا، وبين الشكل الديموقراطي للتمثيل الشعبي والحكم الاستبدادي الفردي، ودور القطاع العام المدعوم من الدولة والقطاع الخاص المرتبط باحدث وسائل التكنولوجيا والذي ضم اصحاب الكفاءة المهنية العالية في الانتاج والتسويق والادارة. وركزت تلك الدراسات على دور الصحافة ووسائل الاعلام والانتاج الادبي والفني، واهمية دور الثقافة الابداعية في نشر المقولات والافكار بحرية تامة. وتم التركيز ايضاً على دور مؤسسات المجتمع

المدني في التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. وبدا واضحاً ان اضعاف مؤسسات المجتمع المدني لصالح دولة مركزية ذات نزعة استبدادية كما كان سائداً في ظل السلطنة العثمانية، قاد وسيقود على الدوام الى تدمير الدولة والمجتمع معاً.

ان البذور التي نثرها جيل الرواد من المؤرخين العرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين قد اينعت، وتحولت الى تيار عريض من المؤرخين الاجتماعيين، داخل الوطن العربي وخارجه. ومنهم مؤرخون بارزون رسموا بدقة موضوعية مختلف جوانب تطور المشرق العربي الحديث والمعاصر منذ بداية التاريخ العثماني حتى الآن. فالدراسات المستندة الى المنهج السكوني، بشقيها الديني والسياسي، لم تعد قادرة على إجتذاب المؤرخين الجدد والانطوربولوجيين. كما ان استمرار الحضور الفاعل للمنهج السكوني في صفوف المؤرخين العرب ليس دليل عافية بل مؤشر اضافي على عمق الازمة الثقافية في مجال البحث التاريخي،وهي ازمة مرشحة للاستمرار عقوداً اضافية. فهذه الدراسات تستخدم شعارات شعبوية تدغدغ عواطف الناس عبر مقولات دينية ايديولوجية تكتفي بقراءة سكونية للاحداث التاريخية ولا تقدم تحليلاً علمياً معمقاً لحركة التاريخ واحتمالاتها المستقبلية. والفارق كبير بين تحليل التاريخ بمنهج سكوني كما يراه عدد كبير من المؤرخين المؤدلجين من العرب والاجانب، وتحليله بمنهج جدلي عقلاني كما يراه عدد كبير من المؤرخين الاجتماعيين ، من العرب وغير العرب ايضاً.

هنا تكمن اهمية الدراسة العلمية التي نشرها الدكتور الياس جريج وتناول فيها التاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت ما بين ١٨٨٧-١٩١٤. من خلال انتسابه الصريح الى المنهج النقدي الذي تبناه المؤرخون الاجتماعيون الجدد، نجح الباحث في اعداد دراسة علمية متميزة حول ولاية بيروت في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية. مع ان تلك الحركة معقدة جداً، الا انه اجتهد في دراسته، واستنبط مقولات علمية ذات اهمية فائقة في إعادة قراءة تاريخ ولاية بيروت في تلك الحقبة، او بالاحرى اعادة كتابة تاريخ المشرق العربي بصورة علمية اكثر دقة،

بالاستناد الى وثائقها الاصلية، خاصة العثمانية منها. فمنذ تشكيلها كمدينة عصرية كوسموبوليتية في القرن التاسع عشر ما زالت بيروت حتى الآن طليعة المدن العربية بامتياز في مجال نشر الثقافة العربية ،والتراث العربي، والموسوعات الثقافية. وهي منفتحة على جميع الاتجاهات الثقافية والسياسيةالفنية في العالم كله. وقد احتنضت منابرها على الدوام كل جديد ثقافي، وفتحت صدرها لكل ادباء وشعراء ومفكري العرب. فبادلوها الحب العميق، وساهموا في تعزيز حضورها المميز على المستويين الاقليمي والدولي.وشكل مسار الثقافة الديمقراطية الحرة ،كما اثبت الدكتور الياس جريج، سمة بارزة من سمات تمايز لبنان الثقافي ، واتساع دائرة الاشعاع الثقافي لمدينة بيروت الى ابعد من حدودها الجغرافية. وتبلورت من خلالها اتجاهات وطنية وقومية شكلت نموذجاً يحتذى لدور المنابر الثقافية البيروتية كمنابر متقدمة للثقافة الحرة، العقلانية والنقدية والعصرية.

هذه الموضوعات وغيرها كانت ضمن ما قام بها الدكتور الياس جريج في كتابه هذا مركزاً على التبدلات السياسية والادارية والاقتصادية التي شهدتها ولاية بيروت في الفترة الممتدة من مرحلة التنظيمات العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى. وهو باحث علمي متمرس بدأ دراساته الاكاديمية برسالة ماجيستير متميزة حول تاريخ عكار الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، ثم اعقبها باطروحة دكتوراه دولة في التاريخ حول ولاية بيروت.وليس من شك في ان نشر تلك الاطروحة في كتاب يساعد على تصويب ما ورد من مقولات متسرعة وخاطئة في دراسات سابقة، وعلى ضوء الوثائق الاصلية والجديدة التي استند اليها الباحث. وقد اعتمد المنهج التاريخي النقدي في تحليلها، وفي مناقشة الدراسات التاريخية العلمية، المنشورة والمخطوطة، التي تناولت تلك الحقبة من تاريخ لبنان الحديث. وليس من شك في ان كتاب الياس جريج سيلعب دوراً مهماً في فتح الباب واسعاً لمزيد من الدراسات العلمية حول تفاصيل الاحداث التاريخية التي شهدتها ولاية بيروت. وهذه الدراسة العلمية المستندة الى الكثير من الوثائق الاصلية التي

نشر الكثير منها كملاحق للكتاب تستحق التنويه لما تضمنته من معطيات علمية تشكل مادة غنية لإجراء دراسات تاريخية مقارنة حول الولايات العربية في اواخر العهد العثماني.

بقي ان نشير الى ان الدكتور الياس جريج، قد تبنى من حيث النظرية والتطبيق ، مقولات منهجية دقيقة ساهمت في انجاح بحثه. ولم يكتف بالاعتماد على وثائق اصلية مستقاة من مصادر الارشيف العثماني، ومن ارشيف بعض الدول الاوروبية ، بل عمد الى مقارنتها بالوثائق المحلية .وهي منهجية سليمة وقادرة على تقديم حقائق تاريخية مثبته يمكن توظيفها وتطويرها في دراسات اكثر علمية وتوثيقاً.

ولعل ابرز ما تناولته هذه الدراسة هو دور كبار الملاكين في السلطة المركزية للولاية، وتبلور موقع البرجوازية الناشئة حديثاً فيها، وبدايات ظهور الافكار الليبرالية، والاشتراكية، وتأثير تلك العوامل مجتمعة في الخطاب السياسي من خلال صحف ومجلات بيروت التي حفلت بكثير من المصطلحات الجديدة التي لعبت الصحافة اليومية، والحركات السياسية والنقابية في تعميمها ونشرها. فكانت هنالك دعوة يومية لنشر مفاهيم المساواة، والمواطنية، والوطن الحر، والعدالة الاجتماعية، والحرية، والقانون اوالدستور، والمؤسسات. هذا بالاضافة الى دعوات وطنية وقومية لنبذ الخلافات المذهبية والطائفية، وتعزيز مفاهيم الاستقلال، والسيادة والانتماء القومي العربي.

ختاماً لقد تزايد دور المؤرخين اللبنانيين الذين انصرفوا الى دراسة تاريخ المشرق العربي في العهد العثماني على اساس منهجية التاريخ الاجتماعي. وبرز اهتمام كبير بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية دون اغفال للجوانب السياسية والادارية والعسكرية والتربوية وغيرها. وهو حقل معقد يحتاج الى تضافر جهود علمية كبيرة، والى اجيال متعاقبة من المؤرخين الاجتماعيين العرب. وقد نجح الدكتور الياس في تقديم دراسة علمية اصيلة حول ولاية بيروت. فجاءت فصولها موزعة بصورة عقلانية تناولت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والادارية فيها. كما نجح في الكشف عن

صراع الدول الاوروبية الكبرى ضد السلطنة العثمانية على ساحة المشرق العربي. وتعود اسباب ذلك الصراع الى كثرة المصالح الاقتصادية والثقافية والمالية لتلك الدول في مدينة بيروت التي شكلت مدينة كوسموبوليتية متقدمة كانت السباقة الى احتضان المصالح الاوروبية والاميركية في منطقة المشرق العربي بأكملها.

إنها لدراسة علمية موثقة ومتميزة على ما سبقها من الدراسات التاريخية حول ولاية بيروت في اواخر العهد العثماني، من حيث التوثيق الجيد، والفرضيات العلمية ،والمنهج التحليلي المعمق، والاستنتاجات المفيدة التي تؤسس لمزيد من الابحاث التاريخية الرصينة. وهي تؤكد على ان دور بيروت اللاحق في عهدي الانتداب والاستقلال قد وضعت ركائزه الصلبة في تلك الحقبة العثمانية التي تميزت بكثير من الدينامية، والحراك الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والنشاط الثقافي والابداعي والفني.

بيروت في ٨آب ٢٠٠٤

الدكتور مسعود ضاهر

مقدّمة منهجية

شكّلت "ولاية بيروت" منذ أواخر القرن التاسع عشر، جزءاً إدارياً مهماً من أجزاء السلطنة العثمانية، التي صنّفتها مع ولايات الدرجة الاولى من ولايتها. لم يكن هذا التصنيف مسألة شكلية، فقد استند الى عدد من الاعتبارات:

أولها، ان الولاية قد اشتملت على جزء أساسي من الساحل الشرقي للبحر المتوسط، دارت عليه صراعات تاريخية وخلفت نتائج بالغة الاهمية في تركيبه البشري المتعدّد الاديان والطوائف والمذاهب ؛ وثانيها، أن هذا الجزء، قد شكّل حلقة وصل بين حركة التجارة الدولية والداخل السوري، في وقت كانت فيه السفينة وسيلة النقل الاساسية بين هذا الساحل وبلاد ما وراء البحار، وشكلت مدن هذا الداخل محطات لقوافل التجارة البرية الآتية من جهات "ايران" في الشرق، "وشبه الجزيرة العربية" في الجنوب، ولذلك كانت مرافئ هذه الولاية معبراً للبضائع الاوروبية باتجاه الداخل، ومخرجاً لمواد التجارة الخارجية إلى مختلف أنحاء العالم عبر البحار ؛ وثالثها، هو ان هذا الموقع وبهذه الوظيفة، قد تقاطرت إليه اعداد كبيرة من تجار مختلف القوى الدولية خلال مرحلة طويلة من الحكم العثماني، حتى باتوا في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر يشكلون فيه ثقلاً تجارياً واجتماعياً ومالياً ؛ ونتيجة ما استجد على السلطنة، من تطورات سياسية وعسكرية في هذه الفترة، كان هذا الجزء عرضة لصراع المخططات الدولية، التي انغمس فيها هؤلاء التجار لتحويل ثقلهم الاقتصادي، إلى ثقل سياسي يخدم تواصل مصالحهم ومصالح الدول التي ينتمون إليها.

لقد عملت السلطنة على مواجهة هذه المخططات، باعتماد تنظيم إداري كان في صلب خطتها التنظيمية والإدارية التي التزمت بها امام ممثلي القوى الدولية عام ١٨٣٩، وفي الوقت نفسه كانت محاولة منها للحد من التدخلات الأجنبية. "فنظام تشكيل الولايات" الصادر عام ١٨٦٤، جعل من سوريا وفلسطين ولايتين كبيرتين هما:

"ولاية حلب" في الشمال ومركزها مدينة "حلب" و"ولاية سورية" في الجنوب ومركزها مدينة "دمشق".

لقد أرادت السلطنة من خلال هذا التقسيم الإداري لعام ١٨٦٤ أن تمسك بحركة التجارة الناشطة التي يسيطر عليها التجار الاجانب، وأن تجعلهم تحت رحمة الادارتين المركزيتين في حلب ودمشق، مما يتعارض مع مصلحة التطورات الاقتصادية الجارية على الساحل، التي تحتاج إلى السرعة في حركة المسؤولين، ممن يحملون صلاحية الحل والربط بشأنها. خاصّة أن مصلحة التجار كانت تقتضي أن يكون مركز هؤلاء المسؤولين قريباً منهم، كي لا يتكبدوا مصاريف إضافية، للانتقال بين الساحل ومركز القرار، ليأخذوا موافقتهم على معاملاتهم التجارية.

لقد تجاهل هذا التقسيم الاهمية التي أصبحت عليها مدينة بيروت، كما تجاهل وضع المدن الساحلية الاخرى التي كانت فيما مضى مراكز ايالات "كطرابلس الشام"، "صيدا" و"عكا". لذلك اعتبرت القوى الدولية وخاصة فرنسا، ان هذا الاجراء الإداري هو لاعاقة حركة تطور المصالح الدولية المتكونة على الساحل. فهي مصالح تستحيل ادارتها من دمشق وحلب. واقترحت على السلطنة أن تكون مدينة بيروت مركزاً لولاية تمتد من "اللاذقية" شمالاً إلى "حيفا" جنوباً، بعد أن انشأت متصرّفيتي "جبل لبنان" و"القدس الشريف"، وطلبت أن تجرى التعديلات المطلوبة.

واستمر الصراع حول هذه المسألة خفياً تارة، وعلنياً تارة أخرى بين مسؤولي السلطنة من جهة، وتجار بيروت يدعمهم تجار القوى الدولية من جهة أخرى، منذ عام ١٨٦٥ حتى عام ١٨٨٧، حين فرض تطوّر النشاط التجاري وتعاظم النفوذ الأجنبي في بيروت ومنطقة الساحل، قناعات جديدة على مسؤولي السلطنة، دفعتهم إلى إنشاء ولاية بيروت باقتطاع سناجق كانت تابعة لولاية سورية، لتتكون منها الولاية الجديدة، التي ارتبطت أولاً بدمشق، ثم بوزارة الداخلية في القسطنطينية.

لقد أشارت السلطنة في قرار انشاء الولاية، إلى أن انشاءها كان من أجل أمرين :

الأول، اعطاء بيروت حقها بهذا المركز ؛ والثاني، هو من أجل مراقبة الوجود الأجنبي المتكاثر على الساحل والتصدّي له؛ وهما أمران يستحيلان عليها من دمشق. لكن هل كان التصدي له من بيروت أمراً ممكناً عام ١٨٨٧ ؟ نطرح هذا التساؤل لأن خطوتها بهذا الاتجاه، قد جاءت ضعيفة لعدة أسباب منها :

١- انها جاءت بعد أن صدر عن السلطنة ١٨٣٩ "خط شريف كلخانة"، الذي اعتبرته القوى الدولية نصراً مهماً لها؛ فهذا الخط سمح بإمكانية التطور الرأسمالي في قلب السلطنة، التي كانت تفتقر ذاتياً إلى هذه الامكانية، وتحتاج في الوقت ذاته – وهي المفلسة – إلى كل شيء كي تتحوّل إلى دولة عصرية.

٢- لقد أتت هذه الخطوة إثر عودة السلطنة إلى سورية عام ١٨٤٠ وهي ممسكة بيد دولية، بدونها كانت امكانية عودتها غير ممكنة؛ وبعد "حرب القرم" ١٨٥٣ وصدور "خط همايون" الذي اعتبرته القوى الدولية بمثابة التزام يجب على السلطنة أن تنفذه، وأن لا تعود عنه حسب اتفاقية باريس الدولية الصادرة عام ١٨٥٦. فكيف يمكن للسلطنة في هذه الحالة من الضعف أن تتصدى ؟

إن هذه الدراسة، "التاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت" تتحدّث عن هذا الصراع، وعن المخططات الدولية، التي كان العمل جارياً على تنفيذها في هذه الولاية، وعن الأساليب التي اعتمدتها السلطنة في التصدّي للقوى الأجنبية ونفوذها. إن هذه المقدمة المنهجية ستتناول بحث الموضوعات التالية :

أولاً : لماذا هذه الدراسة ؟

للإجابة على هذا السؤال تبرز عدة أفكار منها : ان موضوع الدراسة "التاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت"، هو موضوع لم يدرس بشكل متكامل. وحدة هذا الموضوع تنبع من عدد من الامور : أولها، هو التزامه بإطاري الزمان والمكان؛ وثانيها، هو ان الموضوعات المطروحة في الدراسة تستند إلى وثائق ومصادر غير

منشورة؛ وثالثها، هي فرضياتها واستنتاجاتها الجديدة وردودها على بعض الدراسات التي أوردت معلومات بدون سند ؛ ورابعها، هو، ان هذا الموضوع لم يسبق أن درس بشكل شامل مترابط من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالدراسات التي لها علاقة به هي دراسات غير ملتزمة لا بإطار الزمن ولا بإطار المكان. ويمكن على سبيل المثال الاشارة إلى نوعين منها : الأول يتّسم بالاتساع والشمولية، وبالتالي البعد عن موضوع الدراسة. بمعنى ان ما يخصّ الولاية في هذه الدراسات هو جزء قليل من كل واسع يشمل أكثر من الولاية ؛ الثاني، يتسم بالجزئية، وبالتالي التخصّص والتعمّق في جزء صغير من جغرافيتها، كأن يتناول تاريخ جانب من الجوانب أو تاريخ كل الجوانب، في مدينة من مدنها أو قضاء من أقضيتها أو قرية من قراها. ان ما نريده من هذه الدراسة هو أن يكون لولاية بيروت مؤلف متخصّص خاصّ بها، يتناول تاريخها بشكل شامل من مختلف النواحي السياسية والإدارية والاقتصادية، ويكون في متناول الباحثين والمهتمين، خاصة أولئك العاملين في مجال اعداد الدراسات الأكثر تخصصاً وتعمقاً في جزء من أجزائها.

ثانياً : أهمية هذه الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات علمية أهمها : إنها تعالج شؤون منطقة حساسة بتركيبها البشري والديني. فالولاية كانت بوابة لعبور القوى الدولية في كل اتجاه. فمن مرافئها كانت تجري محاولات التحكم بالداخل السوري وفق مخططات مدروسة. ومدن: بيروت، حيفا واللاذقية احتضنتها فعاليات دولية كي تكون مراكز لكيانات سياسية. هذه الدراسة يمكن أن تشكل مدخلاً للتاريخ المعاصر، لعدد من الكيانات التي جرى انشاؤها بعد الحرب العالمية الأولى كلبنان وسورية وفلسطين. فعلى انقاض التنظيم الإداري، الذي كانت تعتمده السلطنة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، أنشئت هذه الكيانات من عدّة ولايات هي : ولاية بيروت، ولاية سورية، ولاية حلب ومتصرفيتي "القدس الشريف" و"جبل لبنان". وبالتالي ان إلقاء الضوء على الخطط الدولية، يساهم في الكشف عن أسباب ارتباط هذه الكيانات بفرنسا وانكلترا.

لقد اعتمدت الدراسة منهجية الربط، بين ما هو سياسي إداري واقتصادي اجتماعي ؛ وهي بذلك تطمح أن تقدم انموذجاً للكتابة التاريخية عن ولايات السلطنة العثمانية، وحافزاً لدراسات أخرى اكثر عمقاً، تتناول ولايات عربية أخرى، فتلقي الضوء على تاريخ الشعوب العربية، من أجل رؤية ماضيها واستشفاف حاضرها ومستقبلها.

ثالثاً : حدود الدراسة

تتحدّد الدراسة بعدد من الأطر :

١- الاطار الحقوقي لموضوع الدراسة: ان قرار إنشاء الولاية قد انصف مدينة بيروت، فأعطاها حقّها واعترف بأهميتها، وجعلها مركز ولاية مرتبطة بالقسطنطينية، بعد أن بات من المستحيل على السلطنة أن تقلل من شأنها وأن تبقي عليها مدينة من الدرجة الثالثة، في وقت أصبحت فيه من الناحية العملية بمرتبة دمشق. وبات تجاهل الأمر من قبل السلطنة يلحق الضرر بسمعتها وبمصالح المدينة. علماً ان هذا التجاهل أصبح يخفي الحقيقة ولا يلغيها. كما ان الاجزاء التي الحقت بها، كانت لا تقل اهمية عن بيروت فهي تحوي مدناً كان لها دور تاريخي في عهد السلطنة نفسها، وعبثاً كانت محاولتها من أجل الامساك بالقوى الدولية المتمركزة على الساحل من خلال دمشق، فهل تنجح من خلال بيروت ؟ تسعى الدراسة، إلى الدخول في تفاصيل هذه المسألة، وتبين ان النفوذ الأجنبي كان يتعزّز فيها يوماً بعد يوم.

٢- الإطار المكاني: يشتمل هذا لإطار على الرقعة الجغرافية للولاية. فهي عبارة عن شريط ساحلي من اليابسة، يمتد على الجزء الاساسي من الساحل الشـــــرقي للبحـــــر المتوسط بين الدرجتين '٥٠ °٣٣و'٣٠ °٣٥ من خطوط

الطول، والدرجة ٥٠' ٣٢° و٤٠' ٣٦° من خطوط العرض الشمالية. ويقسم هذا الشريط إلى ثلاثة أقسام، واضحة في معالمها تفصلها عن بعضها "متصرفية جبل لبنان". هذه الاجزاء هي :

أ- رأس بيروت في الوسط، وعليه مدينة بيروت، وفيها مركز الولاية ومركز سنجق وقضاء بيروت. تحيط به المياه من ثلاث جهات، ومتصرفية جبل لبنان من الشرق ويتبع هذا السنجق أقضية : صيدا، صور ومرجعيون، وهي من مكونات القسم الجنوبي للولاية.

ب- القسم الجنوبي من الولاية، ويبعد أقرب جزء منه عن مركز الولاية ٤٥ كيلومتراً. وهذه المسافة تابعة لمتصرفية جبل لبنان التي تحده من الشمال ؛ ويحده من الشرق خط يفصله عن ولاية سورية، يمتد من شمال بلدة مرجعيون باتجاه الجنوب ويسير بمحاذاة نهر الاردن حتى شمال البحر الميت في فلسطين ؛ ويحده من الغرب ساحل البحر المتوسط، الممتد من "النهر الأولي" في شمال صيدا حتى شمال مدينة "يافا" في "متصرفية القدس الشريف" وهو بطول ١٦٥ كيلومتراً ؛ ويحده من الجنوب متصرفية القدس ويتراوح عرض هذا الجزء في طرفيه الشمالي والجنوبي ما بين ٣٠ و٩٠ كيلومتراً. وهو يحتوي على سنجقين : "سنجق عكا"، ويتبعه أقضية : "عكا" و"حيفا" و"طبريا" و"صفد" و"الناصرة" ؛ وسنجق "نابلس" أو "البلقاء"، ويتبع هذا السنجق أقضية : "نابلس" و"جنين" و"طول كرم" و"جماعين".

ج- القسم الشمالي من الولاية، ويحده البحر المتوسط من الغرب، وولايتي سورية وحلب من الشرق وولاية حلب من الشمال ؛ وهو يمتد من جنوب بلدة القلمون في جنوب مدينة طرابلس الشام جنوباً، حتى رأس "البسيط" في شمال مدينة اللاذقية شمالاً ويبلغ طوله ١٩٠ كيلومتراً، ويتراوح عرضه بين شماله وجنوبه من ٣٠-٥٠ كيلومتراً. ويحتوي هذا القسم على سنجقين : "سنجق طرابلس الشام"، ويتبعه أقضية : "طرابلس الشام"، "عكار"، "حصن الاكراد" و"صافيتا"؛ وسنجق اللاذقية"، ويتبعه أقضية :

"اللاذقية"، "صهيون"، "جبلة" و"المرقب". ويبعد أقرب جزء من هذا القسم عن بيروت مسافة ثمانين كيلومتراً.

وتعميماً للفائدة أرفقنا بالدراسة خريطة للولاية مبيناً عليها حدودها وتقسيماتها الإدارية.

٣- الإطار الزماني للدراسة : ويتحدد هذا الإطار بعمر الولاية الممتد من عام ١٨٨٧-١٩١٤ وهذا التحديد ليس صدفة، أو مسألة اعتباطية شكلية. ففي عام ١٨٨٧ اتخذت السلطنة قرارها بإنشاء الولاية وتشكيلها. وفي عام ١٩١٤ دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب حليفتها ألمانيا، وأرسلت "جمال باشا" حاكما عسكرياً مفوضاً بصلاحيات استثنائية على ولايات "حلب"، "سوريا"، "بيروت"، ومتصرفيتي "جبل لبنان" و"القدس". وبهذا الاجراء العسكري، اصبحت سلطة هذا الحاكم فوق كل السلطات المحلية في هذه الكيانات الإدارية، بحيث تحولت صلاحياتها إلى صلاحيات شكلية. وبذلك تكون قد تحدّدت نهاية هذا الكيان الإداري، وبالتالي كانت النهاية الطبيعية لتاريخه، عندما دخلت السلطنة الحرب العالمية الأولى، في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤.

تعتبر هذه الفترة من أغنى مراحل الحكم العثماني بالتطورات الدولية، السياسية منهاوالاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي برزت ايطاليا وألمانيا بعد أن حققت كل منهما وحدتها السياسية، وعملتا على اللحاق بالركب الاستعماري. ودخلتا ميدان المنافسة و الصراع مع القوى الدولية الاخرى للفوز بمجالات حيوية لها في السلطنة العثمانية. وتكونت الاحلاف السياسية وعقدت اتفاقيات التفاهم الدولية. وعلى صعيد السلطنة، أعلن السلطان "عبد الحميد" عن خلافته الاسلامية واستثار العصبية الدينية واليه توددت ألمانيا وتمسكت به ودعمته إلى أن أسقطه انقلاب جمعية "تركيا الفتاة"، التي أمسكت بزمام السلطنة بعد أن أزاحته وأعادت إلى الدستور حياته، مما سمح ببروز الأحزاب

التركية وامتداداتها المحلية إلى العلن. وعلى الصعيد القومي العربي حصلت عدة حالات كانت مخيفة بالنسبة للسلطنة منها : انعقاد "أول مؤتمر عربي في باريس" ما بين ٤ و٧ شباط عام ١٩٠٢ ؛ وتأسست عام ١٩٠٥ "لجنة الوطن العربي في باريس"، ونشر "نجيب عازوري"، كتاب "يقظة الامة العربية" ؛ وفي عام ١٩٠٦، أعلن عن تأسيس "جمعية النهضة العربية" وانطلقت صيحة "عبدالرحمن الكواكبي" ضد سلاطين بني عثمان في كتابه "أم القرى"؛ وفي عام ١٩٠٧، انعقد "المؤتمر العربي الثاني في باريس" كما صدرت "مجلة الاستقلال العربي".

ان العمل على تفتح براعم هذه الحالة القومية وركوب القوى الدولية موجتها، قد دفع السلطنة إلى اعتماد "سياسة التتريك" تجاه العرب الذين انخرطوا في مقاومتها بتشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية المحلية المناهضة لسياسة "الاتحاديين"، الذين انفجرت في وجههم سلسلة من الحروب، زادت من وهن السلطنة وتداعيها عشية الحرب العالمية الأولى، ومن حالة انفكاك المسلمين العرب عنها.

٤- الإطار التحليلي للدراسة : ان الالتزام بالإطار الزماني والمكاني للدراسة، أمر من مستلزمات البحث التاريخي المتخصص. غير ان الاطار التحليلي الملتزم بهما، قد تناول من الماضي ما استمر متفاعلاً مع حاضر الولاية ومستقبلها. فقرار تحويل مدينة بيروت، من مركز سنجق تابع لولاية سورية، إلى مركز ولاية يتبعه عدد من السناجق، قد خلق حالة من التنظيم الإداري الجديد، ميّزت الولاية عمّا جاورها من كيانات إدارية، لمرحلة تاريخية لاحقة.

غير أن التمايز الذي حصل في المجال الإداري، لم يحصل في المجالات الأخرى. فقد استمر تطور الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على قاعدة الماضي. واستمرت الخطط الدولية السابقة على انشاء الولاية تتفاعل مع معطيات القرار

التنظيمي. وحتى على الصعيد المذهبي والديني، بقيت شؤون الطوائف تقاد من خارج نطاق الولاية.

إن المواقف التي اعتمدتها القوى الدولية في هذه المنطقة، كانت تعبر حكماً عن مصالحها، سواء التقت مع مصالح السلطنة أو تناقضت معها أحياناً. وقد رصدت الدراسة حركة السكان المحليين بأسلوب تحليلي يقوم على الربط بين ما هو محلّي وإقليمي ودولي، وما هو سياسي بما هو اقتصادي واجتماعي. فعلى الصعيد السياسي، جاء انشاء الولاية في مرحلة حملت مفاعيل تطورات هامة، سواء كانت على صعيد الوضع الدولي، أو على مستوى السلطنة والشعوب الخاضعة لها. فالقوى الدولية كانت تتصارع فيما بينها على الاسواق، النقاط الاستراتيجية ومناطق النفوذ ؛ والسلطنة التي كانت تعيش في حالة من الوهن، كانت تستغل الخلافات الدولية وتستفيد منها من أجل الحفاظ على وحدتها، وقد ترافق وضعها هذا مع بروز الافكار الاصلاحية. وعلى المستوى المحلي، كانت فئات من شعوب السلطنة - بما فيها العنصر التركي - قد تأثّرت بالفكر الاوروبي تنمو بينها حالة تفتح الوعي القومي. وفي هذا المجال يتناول الاطار التحليلي، كيف استفادت القوى الدولية من بروز هذه الحالة، لتثير تناقضات هذه الشعوب مع السلطنة من أجل الافادة منها في سبيل تحقيق خططها وأهدافها. ومن أبرز هذه الخطط التي ترافقت مع انشاء الولاية : تفتيت السلطنة من الداخل، بإثارة التعارض الفعلي بين القوميتين العربية والتركية ودفعه الى مداه ؛ والعمل على خلق قيادات محلية دينية ومدنية مرتبطة بها، لها سماتها الطائفية والمذهبية. ومن هذا المنطلق تتبعت الدراسة تفصيلات هذه الخطط التي كان العمل جارياً من أجل تنفيذها في بيروت وحيفا كما تتبعت الحركة السياسية المحلية وما رافقها من تأسيس جمعيات واحزاب.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ترافق انشاء الولاية، مع ازدياد تطور القوى المنتجة تطوراً كبيراً في اوروبة. وقد ارتكز هذا التطور على منجزات العلم في تحقيق الثورة

الصناعية. هذا التطور في القوى المنتجة للدول الاوربية، لم يترافق مع تطور مماثل في علاقات الانتاج على الصعيد الداخلي لكل دولة. ولذلك أخذت حكومات هذه الدول تسعى لحلّ هذا التناقض الداخلي على حساب الشعوب الاخرى، عن طريق ايجاد الاسواق الجديدة لتصريف فائض انتاجها، وتأمين المواد الخام لاستمرار عملية الانتاج، وايجاد فرص عمل جديدة، لتأمين نمو رأس المال وتطوره في الخارج، بعد ان ضاقت عليه سوقه الداخلية.

إن هذه الحاجة الاوروبية، لإيجاد مجالات جديدة للاستثمار، تلاقت مع ضرورة تحديث السلطنة وفق طبيعة العصر، وتقاطعت مع حالة عجزها المالي التي ترزح تحتها. ففي هذه الظروف بدأ العمل على تمديد شبكة من الخطوط الحديدية بين ولايات: بيروت، سورية وحلب. وجرى تحديث وتوسيع المرافئ وتطويرها، وبناء الطرق، وتنظيم خطوط البريد والبرق والهاتف. كل ذلك جرى بأموال ومواد اوروبية، وباشراف فنيين اوروبيين وباستخدام عمال عاديين محليين. وكان نصيب ولاية بيروت وافراً من هذه المرافق الاقتصادية المنفذة بروؤس اموال فرنسية وغيرها. وقد مهد بناء هذه المرافق الطريق لاحتلال البلاد من قبل فرنسا، التي كانت ذريعتها تأمين الضمانة لهذه المصالح.

رابعاً : مشكلات الدراسة وفرضياتها

تنبع فرضيات الدراسة، من وقائع اشار إليها قرار إنشاء الولاية. كازدياد أهمية بيروت وتعاظم النفوذ الأجنبي فيها. وتشكيل الولاية من اجزاء بعيدة بعضها عن البعض. فهذه الوقائع تطرح امامنا عددا من التساؤلات منها : لماذا بلغت بيروت هذه الاهمية بسرعة، وسبقت مدينتي "طرابلس الشام" و"صيدا" علماً انهما كانتا اكثر اهمية منها في التاريخ الحديث ؟ ما هي اسباب تعاظم النفوذ الأجنبي في بيروت والولاية ؟ ألم يكن بالامكان ان تلحق هذه المدن بمتصرفية جبل لبنان ؟ وما هي اسباب عدم الحاقها

وهي غير مفصولة عنها إلا بالتنظيم الإداري ؟ وهل السلطنة هي التي حالت دون هذا الالحاق، ام ان هناك عوامل أخرى ؟

ان الاجابة على هذه التساؤلات تفترض :

أولاً، وجود مخططات مدروسة بعناية، وصراعات لم تحسمها الا الحرب العالمية الاولى. وفعلاً فقد تبين اثناء البحث وفق هذا الافتراض ان منطقة الساحل الشرقي للمتوسط، قد حضنت عدة مشاريع، منها ما بدأ في مطلع القرن التاسع عشر، ومنها ما بدأ مع "عصر التنظيمات الخيرية" ومنها ما بدأ مع عصر "التنظيمات الهمايونية". هذه المخططات تتقاطع مع بعضها في نواحٍ وتتناقض في نواحٍ اخرى. وابرزها المشروع الفرنسي من بيروت وجبل لبنان، والمشروع الانكليزي، من عكا وفلسطين، والمشروع الروسي من القدس إلى المياه الدافئة في اللاذقية شمالاً. وقد عمل كل من أصحاب هذه المشاريع على تركيز كيان طائفي ديني ليكون قاعدة ومنطلقاً.

أما الفرضية الثانية، فهي انها بمواجهة هذه المشاريع، عملت السلطنة على استثارة المشاعر الدينية التي كانت احياناً كثيرة تخدم هذه المشاريع. ومن أجل تركيز هذه القواعد لم تعد براءات الحماية- التي قد تزيد او تنقص عن الحد المخصص-كافية. لذلك، بات تحديد موقف السلطنة الاقطاعية المنشأ والمؤسسات، من رأس المال ومن اصحاب رؤوس الاموال مسألة بالغة الاهمية تجمع عليها الفعاليات الدولية والمتمولون العثمانيون. فالمطلوب من وجهة النظر هذه هو أن تتخلّى السلطنة عن مؤسسات النظام "المقاطعجي" وتقسيماته الإدارية وان تعتمد تقسيمات جديدة ومؤسسات جديدة، تحكم العلاقة بين اجهزتها الإدارية قوانين تراعي تطورات العصر الاوروبي ومجرياته. ومثل هذه المسائل لايمكن ان تجري بسهولة دون صراع خاصة مع الفئات المحافظة، التي سيجري الاصلاح على انقاضها.

أما الفرضية الثالثة، فهي أن الفرنسيين، الذين لعبوا دوراً في بروز كيان "جبل لبنان" بالشكل الذي برز فيه عملوا في الوقت نفسه على تشكيل الولاية من الاجزاء

الباقية على الساحل، لتكون مدينة بيروت- كما جبل لبنان- بعيدة عن سلطة الوالي في دمشق، من أجل إضعاف تأثير الداخل على الساحل.

والفرضية الرابعة، هي أن الاهتمام الذي أحيطت به هذه الولاية من قبل القوى الدولية، المتمثل بفتح المدارس وشق الطرقات ومد سكك الحديد والاعانات، ما هو إلا لتأمين مصالحهم ولتحضير القيادات المحلية لخدمة التوجهات الدولية.

إن كل هذا التزاحم الدولي، كان يجري في منطقة اعتبرتها فرنسا منطقة نفوذها التاريخي وخشية من ان تضيع من يدها، أخذت تعمل على تهيئة الظروف من اجل اقتطاعها وتستعد لليوم الموعود. فوضعت الخرائط السرية، وحددت ما يمكن ان تقبل به وما لا يمكن أن تقبله، وما يمكن أن تتفاوض حوله. وسعت من أجل ذلك للاتفاق مع روسيا وانكلترا، قبل وقت بعيد من الحرب العالمية الاولى.

والفرضية الخامسة هي، أن عجز القوى المحلية عن الخلاص من الحكم العثماني وارتباطها بالقوى الدولية، جعل مواقفها اسيرة لدى هذه القوى ومرتهنة لها، وبقي الانتظار لديها هو سيد الموقف وهو ما عملت الدراسة على اثباته.

خامساً : موضوعات الدراسة

تتناول الدراسة ببحثها، التاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت موضوعات واسعة، لكنها وحدة متكاملة. وتسهيلاً للعمل والبحث قسمناها إلى بابين. هذا بالاضافة إلى مقدمة منهجية ومدخل تاريخي وخاتمة.

تتناول المقدمة المنهجية مسألة اختيار الموضوع، اهمية الدراسة واطرها، مشكلاتها وفرضياتها، مصادرها ومراجعها والصعوبات التي واجهتها.

ويتناول **المدخل** الظروف التاريخية التي احاطت بتشكيل الولاية، والمشاريع الدولية التي أدت إلى بروز مدينة بيروت وإلى ازدياد الوجود والنفوذ الأجنبيين في الولاية.

ويتناول **الباب الاول** الاوضاع الإدارية والسياسية في الولاية ويقسم إلى أربعة فصول هي :

الفصل الاول وهو بعنوان : **"التشكيل الإداري لولاية بيروت ١٨٨٧-١٩١٤ "**.
ويتناول الوضع الإداري في الولاية على مختلف المستويات في مركزها وسناجقها وأقضيتها.

الفصل الثاني : وهو بعنوان **"التاريخ السياسي لولاية بيروت ١٨٨٧-١٩٠٨"** هذا الفصل، يبين كيف عملت السلطنة على عرقلة انطلاقة الولاية منذ بداية نشأتها، وكيف احتضن الفرنسيون هذه النشأة، والصراع المتشعب الذي خاضوه مع القوى الدولية الاخرى لانجاح مشروعهم على هذا الساحل ؛ وكيف تأثرت الولاية باحداث "ارمينيا"، "كريت" و"اليمن" ؛ وكيف دفع خوف الفرنسيين على مشروعهم من الضياع، إلى أن يحدّدوا بشكل أوّلي منطقة نفوذهم في سورية استعداداً للتفاوض مع القوى الدولية حولها ؛ وكيف عملوا على تعيين المسؤولين من رجال الدين الكاثوليك، ودعموا وصول من يريدون ايصاله من رجال الدين الموارنة إلى سدة المسؤولية، وعلى تمتين علاقاتهم بهم، كونهم يتمتعون بمواقع اوسع نفوذاً واكثر احتراماً من القيادات المدنية الضعيفة في نفوذها وامتداد تأثيرها.

ويتناول **الفصل الثالث "ولاية بيروت في ظلّ انقلاب ١٩٠٨"**، الوضع السياسي فيها أثر الانقلاب على السلطان " عبد الحميد" ؛ وإلى تأثر سكان الولاية بالفرحة العامة جراء الانقلاب واعلان عودة الدستور ؛ وإلى وجود المواقف المختلفة من الانقلاب، وخضوع الولاية للحكم العسكري وبقائها بدون والٍ مدة من الزمن ؛ وكيف عملت جمعية "تركيا الفتاة" على دعم مواقعها، بتشكيل جمعيات فرعية لها، وتأييد مطالب الفئات العمالية في بيروت، ومحاولتها إلغاء "الامتيازات الأجنبية" "les Capitulations"، وبتطويق المواقف المعارضة لها ؛ وكيف كرست سياستها ومواقعها من جراء ضعف المواقف المعارضة لها.

ويتناول **الفصل الرابع** "وضع الولاية عشية الحرب العالمية الاولى"، وما تأسس فيها من جمعيات وأحزاب سياسية، مهدت برامجها وصلات قيادتها بالقوى الدولية الطريق إلى سقوط البلاد تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني.

أما **الباب الثاني** من الدراسة فينقسم إلى أربعة فصول، تدرس **"الوضع الاقتصادي في الولاية".**

تناول **الفصل الأول** من هذا الباب **الوضع الزراعي** فيها. وفي هذا المجال تناول محاصيلها الزراعية نباتاتها الطبيعية والصناعية، حيواناتها واعدادها ورسومها، غرفها الزراعية بتركيبها ومهماتها.

وتناول **الفصل الثاني الوضع الصناعي** في الولاية، متوقفاً عند أهم صناعاتها وحرفها، ومقادير الانتاج والرسوم المستوفاة عنها، والمزاحمة التي كانت تتعرض لها.

وتناول **الفصل الثالث تجارة الولاية** بالارتباط مع ولاية سورية ومتصرفية جبل لبنان في الداخل ومع القوى الدولية عبر مرافئ الولاية في الخارج ؛ كما تناول أنواع السلع التجارية ومقاديرها وقيمها والرسوم المفروضة عليها، الغرف التجارية وتوزيعها وتركيبها، النقود المتداولة وأنواعها ومصادرها وأسعارها بالنسبة لأسعار نقود السلطنة، الحركة المالية ومجالات توظيف رؤوس الأموال.

وتناول **الفصل الرابع، "المواصلات وحركة النقل"**، الخطوط الحديدية في الولاية وارتباطها بالولايات المجاورة، الطرق البرية، الموانئ، البريد والبرق وأجور النقل.

وتنتهي الدراسة **بخاتمة** تبرز الخلاصات التي توصلت إليها.

سادساً : مناقشة حول الدراسات السابقة

سعينا في دراسة "التاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت من عام١٨٨٧-١٩١٤"، أن تكون دراسة جديدة بموضوعاتها ومصادرها ومراجعها واستنتاجاتها. ولما كانت هناك دراسات ذات صلة بإطارها الجغرافي أو الزماني، مختلفة عنها بتحليلاتها

واستنتاجاتها رأينا أن نشير إلى نوعين من هذه الدراسات : الأول، دراسات منشورة ؛ والثاني، دراسات غير منشورة ؛ ونعرض فيما يلي بعضاً منها في هذه المقدمة المنهجية.

١- **دراسات منشورة** : وتقسم إلى عدة فئات منها :

أ- **دراسات عامة وشاملة**، تناولت السلطنة العثمانية لذاتها بشكل عام، أو في علاقاتها مع القوى الدولية أو مع بعض من هذه الدول. ونشير على سبيل المثال إلى بعض هذه الدراسات مرتبة حسب سنوات صدورها.

- كتاب Le Vte de la Jonquière: "Histoire de l'Empire Ottoman", Paris 1881
- كتاب اندراوس كرشه ويورغاكي ابيض : "الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية" طرابلس الشام ١٩١٢.
- كتاب : Jacques Thobie : "Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman 1895- 1914", Paris 1977

ب- **دراسات اقليمية**، تناولت بعض ولايات السلطنة أو بعض جوانبها ومن هذه الفئة نشير على سبيل المثال أيضاً إلى عدد من هذه الدراسات مرتبة حسب سنوات صدورها:

- كتاب : Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine" Paris 1896
- كتاب : Noël Verney et Georges Dambmann: "Les Puissances, Étrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine", Paris 1900
- كتاب : Jules Duekerts :"Turquie d'Asie : agriculture, commerce extérieur, travaux publics, navigation", Paris 1907
- كتاب : FR. Charles-Roux : "Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIIIe siècle",Paris 1928
- كتاب ساطع الحصري : "البلاد العربية والدولة العثمانية" بيروت ١٩٥٧.
- كتاب وجيه كوثراني : "بلاد الشام" بيروت ١٩٨٠.

- كتاب أنطوان عبد النور :"مدخل إلى تاريخ المدن السورية في العهد العثماني"، بيروت ١٩٨٢.
- كتاب عبد الرؤوف سنو : "المصالح الالمانية في سورية وفلسطين ١٨٤١-١٩٠١" معهد الانماء العربي ١٩٨٧.

ج- **دراسة ميدانية** تناولت مشاهد من الولاية وموضوعات لا علاقة لها بها.

وهي : كتاب رفيق التميمي ومحمد بهجت : "ولاية بيروت"، وقد طبع الكتاب في مطبعة الولاية وصدرباللغتين العربية والتركية العثمانية بهمة "عزمي بك"، والي بيروت. يتألّف الكتاب من جزئين. وتحتفظ المكتبة "الظاهرية" في دمشق بنسخ منه. وقد أعادت "دار لحد خاطر" نشره باللغة العربية في ٢ نيسان ١٩٧٩، فأصدرته في كتاب واحد من قسمين مشيرة بالقول انها اكتفت ان تسقط منه "المواضيع الهامشية المتعلقة بأقضية موجودة الآن خارج حدود الجمهورية اللبنانية"، ورأت ان الحذف "لا يشكل انقاصاً من قيمة الكتاب الوثائقية".

وتبقى الاشارة إلى موضوعاته أمراً مهماً كي يتبين للقارئ الفرق بينه وبين دراسة "التاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت". فقد تضمّن القسم الأول من الكتاب : مشاهدات ومباحث عن طبقات الأمم وطبقات الأرض والجغرافية والتاريخ والآثار العتيقة والأحوال الروحية والأخلاقية والاجتماعية والصحية والدين واللغات والآداب والصنائع النفيسة، والمعارف الزراعية. وتضمن أيضاً استطرادات عن البابية والدرزية، والمسيحية، واليهودية والصهيونية.

وتناول القسم الثاني أبحاثاً جغرافية وتاريخية وروحية وأخلاقية، اجتماعية وصحية. كما تتناول خصائص الشعوب في استطرادات طويلة عن الاسماعيليين والتركمان والاكراد والنصيريين ومعتقداتهم. وقدم مباحث في الدين واللغة والادبيات والفنون الجميلة، المعارف والزراعة والتجارة النافعة. والكتاب لا يستند إلى الطرق العلمية في البحث.

د- **دراسات جزئية** متخصصة في جزء معين من أجزاء الولاية، كمدينة من مدنها أو قضاء من أقضيتها. وفي هذا المجال نشير إلى عدد منها على سبيل المثال لا الحصر مرتبة حسب سنوات صدورها :

- كتاب أحمد عارف الزين : "تاريخ صيدا"، صيدا ١٩١٣.
- كتاب : Saïd Chéhabe Ed-Dine :"Géographie Humaine de Beyrouth", Paris 1953
- كتاب طلال ماجد المجذوب : "تاريخ صيدا الاجتماعي" ١٨٤٠-١٩١٤، بيروت-صيدا ١٩٨٣.
- كتاب : Leila Tarazi Fawaz : "Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut",London 1983
- كتاب حسان حلاق : "أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني" بيروت ١٩٨٥
- كتاب حسان حلاق :"التاريخ الاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر"، بيروت ١٩٨٧.
- كتاب أنيس الأبيض : "الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر، طرابلس ١٩٨٥.
- كتاب عصام محمد شبارو : "تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين"، بيروت ١٩٨٧.
- كتاب حسن زعرور : "بيروت، التاريخ الإجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤"، بيروت، بدون تاريخ طبع.
- كتاب : Micheal Gilsenan : "Lords of the Lebanese marches : Violence and narrative in an Arab society", London 1996

٢- دراسات غير منشورة :

ومن دراسات هذا النوع نشير إلى أطروحتين مهمتين تناولتا مدينة بيروت. و تستندان إلى مصادر أصلية، وتطرحان موضوعات متشابهة:

الاولى اعدها: **علي محمد حويلي** وهي بعنوان: "التطور الثقافي لمدينة بيروت منذ الفتح المصري لبلاد الشام وحتى الحرب العالمية الأولى ١٨٣١-١٩١٤".

أعدت هذه الأطروحة في بيروت عام ١٩٩٠، بإشراف د."مسعود ضاهر"، وقدمت في كلية الآداب والعلوم الانسانية، الفرع الأول، قسم التاريخ، لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ، من الجامعة اللبنانية.

وهي تتوزّع على سبعة أقسام هي : مقدمة منهجية، وتوطئة تاريخية تناولت مدينة بيروت قبيل الحكم المصري واثنائه، وبابين متوازنين يتألّف كل منهما من أربعة فصول، وخاتمة، ومكتبة بحث، وملاحق يبلغ عددها الاثني عشر ملحقاً.

تفترق هذه الدراسة عن دراستنا بشكل عام في اطاري الزمان والمكان والموضوع. وهذا لا يعني ان الدراستين لا تلتقيان بالمطلق. فأين تفترق الدراستان وأين تلتقيان ؟

فالالتقاء جزئي في الزمان والمكان، بمعنى ان الاطار الزماني لدراستنا، وهو الفترة الممتدة من عام ١٨٨٧-١٩١٤، يشكل جزءاً من الاطار الزماني لهذه الأطروحة، وان اطارها المكاني مدينة بيروت، يشكل جزءاً من ولاية بيروت، الاطار المكاني لدراستنا.

أما بالنسبة للموضوع، فما يجب توضيحه هو ان الالتقاء بينهما جزئي بسيط، فهو فقط في مدينة بيروت. وفي فترة الالتقاء الزماني، يتعلق هذا الالتقاء بتأثّر بيروت بالجمعيات والأحزاب العربية واللبنانية، "كالمنتدى الادبي"، "الجمعية العربية الفتاة"، "جمعية الاتحاد اللبناني"، "جمعية النهضة اللبنانية"، "وجمعية بيروت اللبنانية" التي نشأت في هذه الفترة، تجاوزناها لسببين : الأول، هو أن هذه الجمعيات قد أنشئت خارج

الولاية، والثانية، هو عدم وجود أشياء جدية يمكن أن نضيفها إلى ما أوردته هذه الدراسة.

أمّا، "جمعية بيروت الاصلاحية" و"حزب اللامركزية الإدارية العثماني" و"المؤتمر العربي في باريس ١٩١٣"فقد تناولناها من زاوية أكبر، ومن دائرة أوسع وأشمل؛ بحكم أن مدينة بيروت كانت جزءاً من الولاية. وفي هذا المجال نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى مسألتين من هذه المسائل التي توضح هذا الأمر :

الأولى تتعلق بالموقف من الانقلاب على السلطان "عبد الحميد الثاني". فقد امتدت الفرحة الى ابعد من مدينة بيروت، إلى "طرابلس الشام"،"عكار"،"واللاذقية" في شمال الولاية، وإلى"حيفا" في جنوبها...

الثانية تتعلق بالحرب العدوانية الايطالية على "طرابلس الغرب" ١٩١١، وما تركته هذه الحرب من شعور بالأسى والسخط لدى السكان المحليين، ليس على الايطاليين وحدهم، بل وعلى السلطنة العثمانية أيضاً. لأنها تخلت عن هذه الولاية، وتركتها تواجه مصيرها بنفسها. وموجة السخط هذه، لم تقتصر على بيروت وحدها، بل امتدت إلى طرابلس الشام، عكار وغيرهما في شمال الولاية، وإلى صور وبنت جبيل وغيرهما في جنوبها.

الدراسة الثانية، اعدها: **ريمون الكك** وهي بعنوان : "تطور مدينة بيروت منذ نهاية الحكم المصري حتى إعلان دولة لبنان الكبير ١٨٤٠-١٩٢٠".

أعدت هذه الأطروحة في بيروت عام ١٩٩٦، بإشراف د."جوزف لبكي"، وقدّمت في كلية الآداب والعلوم الانسانية، الفرع الثاني، قسم التاريخ، لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ، من الجامعة اللبنانية. وهي مجموعة في مجلدين، وتقسم إلى ثمانية أقسام هي :

فهرس موضوعات يحدّد صفحات أقسام الدراسة وموضوعاتها.

مقدمة تناولت سبب اختيار الموضوع، وتقسيمات الدراسة إلى أبواب وفصول وملاحق.

لائحة اختصارات أشارت إلى المصطلحات التي استخدمتها، للدلالة على الارشيفات التي استندت إليها.

الباب الأول، تناول فيه بيروت منذ ان كانت مركز الولاية العثمانية إلى أن أصبحت عاصمة لبنان الكبير. وهو يقسم إلى أربعة فصول.

الباب الثاني،تناول فيه تطور بيروت السكاني والاجتماعي والثقافي، ويقسم إلى أربعة فصول.

الباب الثالث، تناول فيه أهمية المركز الاقتصادي لبيروت، ويقسم إلى ثلاثة فصول.

خاتمة أشارت إلى أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

ملاحق الدراسة وهي ثلاثة أنواع : ملحق خرائط، ملاحق وثائقية وملحق للصور.

تفترق هذه الدراسة عن دراستنا بشكل عام في اطاريها الزماني والمكاني والموضوع. فإطارها الزماني هو أكبر من إطار دراستنا، في حين أن إطارها المكاني هو أصغر.

أما بالنسبة للموضوع فهو مختلف اختلافاً بيناً. وما اشرنا إليه بالنسبة للدراسة السابقة يمكن أن نشير إليه مع هذه الدراسة، بمعنى ان الالتقاء جزئي في الزمان، وموضعي في المكان. وأن الالتقاء الجزئي هو في مدينة بيروت، في الجانب الإداري والسياسي والاقتصادي، وهو مختلف بين الدراستين اختلافاً واضحاً. وهنا نشير إلى بعض جوانب هذا الالتقاء، على سبيل المثال لا الحصر. فعلى الصعيد الإداري، أشارت هذه الدراسة، إلى ان الولاية كانت قد أنشئت في عام ١٨٨٨، في حين أن هذا الانشاء كان في عام ١٨٨٧. صحيح ان هناك اختلاف بين المؤرخين في اعتماد واحد منهما، بسبب من المراجع التي استندوا إليها. لكن المرجع الذي استندت إليه هذه الدراسة نفسها، قد اعتمد ١٨٨٧ بشكل واضح لا لبس فيه وليس عام ١٨٨٨. وفي مجال الالتقاء أيضاً توقفت عند : المجالس الإدارية، القضاء، الأجهزة الأمنية، حالة الأمن

وأوضاع السجون. كل ذلك كان على مستوى مدينة بيروت، في حين جاءت معالجتنا لهذه الموضوعات، على مستوى الولاية وبأسلوب مختلف.

وعلى الصعيد السياسي، توقفت عند موضوعات تختلف تماماً عن الموضوعات التي طرحتها دراستنا. ففي الوقت الذي تناولت فيه "الأوضاع السياسية والاضطرابات الأمنية"، تحت عنوان "المحطات الرئيسية"، أشارت إلى: بيروت وفتنة ١٨٦٠، فدخلت في تفصيلات سير الحوادث، وإلى تحول هذه المدينة إلى ملجأ للمضطهدين، وتدخل فرنسا وردة الفعل العثمانية على هذا التدخل، والحل السياسي الذي نتج عنه ؛ بعد ذلك نراها تقفز إلى حوادث بيروت عام ١٩٠٣. وأبرز ما نلاحظه لديها خلال هذه الفترة الطويلة التي قفزت فوقها، هو هذا الفراغ السياسي، علماً ان هذه الفترة التي تجاوزتها غنية بالأحداث والحوادث، منها :

مطالبة متصرفية جبل لبنان بضم بيروت إليها، العرائض التي رفعت إلى السلطنة بهذا الخصوص عبر المتصرف "داود باشا"، تعيين "مدحت باشا" والياً على سوريا والتصنيف الذي جرى في عهده لمدن الولاية جعل بيروت بين مدن الدرجة الثالثة في ولايته في حين أنها كانت قد أصبحت من مدن الدرجة الأولى، انشاء ولاية بيروت عام ١٨٨٧، احتضان المسؤولين الفرنسيين لنشأة هذه الولاية سياسياً واقتصادياً، دينياً واجتماعياً وتمتين علاقاتهم مع المسؤولين فيها ومع القيادات المدنية والروحية، الزيارة الأولى للامبراطور الالماني إلى القسطنطينية في أواخر تشرين الأول عام ١٨٨٩ وما تركته من انعكاسات على مدينة بيروت، القلق الفرنسي من حوادث حوران عام ١٨٩٥ وخوفهم من انعكاساتها على مخططهم من بيروت وجبل لبنان، تأثر بيروت بأحداث "ارمنيا" و"كريت" عام ١٨٩٦، تحديد وزارة الخارجية الفرنسية لمنطقة النفوذ الفرنسي في سورية وفي مقدمتها بيروت وجبل لبنان، الزيارة الثانية للامبراطور "غليوم الثاني" امبراطور ألمانيا مع زوجته إلى القسطنطينية عام ١٨٩٨ وتتويجه هذه الزيارة برحلة سياحية قام بها إلى القدس وبيروت ودمشق والانعكاسات التي خلفتها هذه الزيارة...

وبعد أن تتناول بالتفصيل حوادث بيروت في عام ١٩٠٣ بدءاً من انطلاقتها، والتروح السكاني نحو جبل لبنان، ومقابلة المهجرين للمتصرف "مظفر باشا" في "جونية"، وتحرك البطريركية المارونية ولائحة المطالب التي تقدموا بها؛ كل ذلك دون أن تشير إلى من سبق أن تناول هذه الحوادث كـ"عبدالله الملاح" و"أنجن أكارلي" "Engin Akarli"، وتقفز الدراسة مجدداً إلى عام ١٩١٢ ومطاولة الطليان بيروت بقذائفهم وانذارهم الوالي والكارثة التي انزلوها بها. علماً ان الانقلاب على السلطان "عبد الحميد" عام ١٩٠٨ وإزاحته عن عرش السلطنة في العام التالي، هو حدث مهم سمح بتأسيس الجمعيات السياسية العلنية، وترك انعكاساته ليس على مدينة بيروت وحسب، بل وعلى مجمل أوضاع السلطنة في مجمل انحائها. خاصة ان هذا الحدث قد أثار جملة من المواقف السياسية التي جرت الاشارة إليها في دراستنا.

وإذا كانت هذه الأطروحة قد تجاوزت موضوع الجمعيات التي تأسست بعد الانقلاب العثماني لقناعة ما، أو لسبب من الأسباب، فلماذا لم تتجاوز "جمعية بيروت الاصلاحية" "ومؤتمر باريس ١٩١٣ "اذ توقفت عندهما بموضوعات تكاد تكون متطابقة مع ما طرح عنها في اطروحة "حويلي" التي أشرنا إليها؟ والسؤال الآخر المشروع الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو، لماذا توقفت دراستنا عندها أيضاً، وعند "حزب اللامركزية الإدارية العثماني" ؟ ان الجواب على هذا السؤال الأخير واضح لدينا، وهو أن تناولنا لهما قد جاء في سياق مختلف عن الدراستين. فإنشاؤهما كان حاجة من حاجات السلطنة المهددة بالتفكك والانحلال، وجزءاً من الصراع بين تياري جمعية "تركيا الفتاة": "الاتحاديون" "Les Unionistes" انصار الإدارة المركزية و"حزب الائتلاف الحر" "Parti de l'Entente Libéral" مؤيد اللامركزية الإدارية؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى شكل انشاء هذين الحزبين ستاراً لقوى الصراع بين المشروعين الكبيرين المتصارعين في المنطقة : "تيار العمق"، "Courant de fond" أو تيار الانقسام العمودي، الذي كان يرعاه البريطانيون ؛ "وتيار المساحة" "Courant de surface" أو

تيار "التجزئة الافقي"، الذي كان يرعاه الفرنسيون ؛ وكان كل من هذين التيارين المتصارعين يبحث عن قيادات محلية متعاونة معه ومرتبطة به. لقد شكل انشاء هذين الحزبين غطاءً ممتازاً تستتر به القيادات المحلية المرتبطة بالدول الاجنبية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تلتقي هذه الأطروحة مع دراستنا التقاءً جزئياً في عدد من الميادين. وهذا الالتقاء الجزئي يختلف بين الدراستين في الأسلوب. ففي الميدان الزراعي بحث "الكك" في موضوعين هما : الزراعة في سهل بيروت وغابة صنوبرها ؛ أما دراستنا فقد خصت الوضع الزراعي في ولاية بيروت بفصل تناول موضوعات مختلفة. وفي الميدان الصناعي، خصّ صناعة بيروت بموضوعة تناول فيها : صناعة الحرير، المصنوعات الخشبية، الصناعات الكيماوية، صناعة الورق ومنتوجاته، الصناعات الغذائية والمشروبات، مواد البناء وصناعات متفرقة ؛ أما دراستنا فقد خصصت للوضع الصناعي في ولاية بيروت فصلاً خاصاً، تناولت فيه بالاضافة إلى هذه الصناعات صناعات أخرى ومناطق اخرى من الولاية. وفي الميدان التجاري، تناول "تطوّر النشاط التجاري البيروتي"، في حين تناولت دراستنا الوضع التجاري في الولاية كلها بموضوعات مختلفة عن هذه الموضوعات وبأسلوب مختلف عن أسلوبها وبمصادر ومراجع غير مصادرها ومراجعها. وفي ميدان المواصلات، توقفت عند المواصلات البرية من قوافل وطرق معبدة، وشبكة سكك الحديد المنطلقة من بيروت، والمواصلات البحرية مع المرفأ ؛ في حين تناولت دراستنا مواصلات الولاية بالارتباط مع حركة النقل. فتوقفت عند الطرق المعبدة التي تصلها بولاية سورية ومتصرفية جبل لبنان، وسكك حديد الولاية بالارتباط مع مرافئ : بيروت، حيفا، طرابلس، والداخل السوري، والصراعات الدولية من أجل الحصول على التزاماتها من جهة، ومع المخططات الدولية وصراعاتها من جهة أخرى. كما تناولت البريد والبرق.

سابعاً : مصادر الدراسة :

تستند هذه الدراسة إلى مصادر متنوعة بلغاتها ومحتوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه بعض الأمثلة عنها :

أ- بالعربية

١- وثائق غير منشورة :

وهي أربع وثائق، تبين الاسلوب الثبوتي الذي كان يتعامل به سكان الولاية فيما بينهم أثناء عمليات البيع والشراء. وهو الشكل المقبول رسمياً، حيث كان يذكر في العقد دين أو ملة المتعاقدين. كما تبين ان إدارة القرية كانت بيد هيئة اختيارية على رأسها مختاران، أحدهما "مختار أول"، والثاني "مختار ثان".

الأولى، "مضبطة لأولاد جريج شاهين"، من قرية بقرزلا في قضاء عكار، وقد حرّرت في ٢٩ تشرين الأول عام ١٣٠٣ مالية وهي تحدّد مواصفات قطعة أرض اسمها "مرد العيرون" وتبين أن ادارة القرية، كانت بيد مختارين يعاونهما هيئة اختيارية من ثلاثة أعضاء.

الثانية، **"صك بيع شرعي"** من "عبد الله يوسف سليمان الكوسا" وهو "مسيحي عثماني" من قرية "الشيخ محمد" بقضاء عكار، إلى بيت "سليمان الكوسا" بتاريخ أول حزيران ١٩٠٣. أما مواصفات البائع فهو في حالة معتبرة شرعاً. البيع جرى بطوعه ورضاه، وهو صحيح خال من المفاسد والغبن، والغرر ؛ وتم بقبض الثمن والتخلية الشرعية وابراء الذمة والتعهد بكل حق ودعوى تتعلق به، ولذلك فهو بات وقطعي. أما الشراء فقد جرى بالايجاب والقبول وتسليم المبلغ واستلام المبيع.

الثالثة، **"مضبطة بيع"** من "عبد الله نقولا يوسف نعمة"، وهو "روم عثماني" من قرية "رحبة" في "الجومة"، التابعة قضاء عكار لواء طرابلس الشام. وقد تمت عملية

البيع والتفرغ والتنازل بالرضى والقبول من دون كره ولا اجبار، عن "البيت القصر وما حوله المغروس بالتوت والعريش المتصل إليه بالارث الشرعي عن أبيه"..

وقد حرّرت هذه المضبطة في شهر حزيران ١٣٢٢ مالية أمام المختارين واختيارية القرية.

الرابعة، **"مضبطة تفرغ وتنازل"** من "عثمان أحمد عثمان" وأخيه "حسن" وهما مسلمان عثمانيان من "قرية تكريت" التابعة لجومة قضاء عكار، وهما في ارقى حال من الصحة ووفور العقل وجميع تصرفاتهما شرعية. وهي محررة أمام مختارين وأربعة اختيارية القرية في ٣ آذار ١٣٣٠ مالية.

٢- سجلات الفتاوى في قضاء عكار :

والموجود منها خمسة هي : الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، والسادس. وهي بطول ٣٠ سنتمتراً وعرض ٢١ سنتمتراً. وقد استندنا إلى واحد منها له علاقة بالفترة الزمنية لدراستنا وهو السجل الثاني للمفتي "عمر الحاج الكيلاني". وقد بدأ التسجيل عليه بتاريخ ١٠ ربيع ثاني ١٣٣٥هـ، وانتهى بتاريخ ٢٩ جماد ثاني ١٣٤٨هـ. ويمثل هذا السجل نموذجاً للسجلات الأخرى فهو يحتوي على ٢١١ فتوى، منها ٩٩ في الارث والقسمة، ٢٠ في الزواج و١٤ في الطلاق و٢٨ في المبيع والشراء و٢٣ في الشركة و٢٧ مختلف. هذه السجلات تحفظ اليوم في مركز التنمية الدينية الاسلامية في حلبا.

٣- سجل قرارات الاوقاف الاسلامية في عكار

وعدد صفحاته المكتوبة ٧٥ صفحة وهو بطول ٣٠ سنتمتراً وعرض ٢١ سنتمتراً يوجد في مركز التنمية الدينية الاسلامية في حلبا..

٤- سجل الكنيسة البروتستانتية في قضاء عكار

ويحمل الرقم ٢، وهو يبدأ من عام ١٨٧٩ ويتوقف في عام ١٩٣٠ ويحتوي على أسماء ابناء الطائفة البروتستانتية، وتاريخ دخولهم إليها وتوزعهم على القرى. وهو بطول ٤٠ سنتمتراً وعرض ٣٠

سنتمتراً وهو موجود لدى قسيس الطائفة في منيارة ومن الجدير بالذكر ان السجل الأول غير موجود.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** وتحتفظ فروع الجامعة اللبنانية في الشمال بنسخة عنها وقد استندنا على بعضها في الفترة التي ندرسها. وهذه السجلات متشابهة في موضوعاتها المتعلقة : بالالتزام، بالجهات الدينية وتوجيهها، الاوقاف الاسلامية، احصاء تركات المتوفين بدون عقب، الضمان، التأجير، محاضر جلسات ومحاكمات.

ب- بالتركية العثمانية

وتتمثل هذه المصادر بعدد من الوثائق غير المنشورة، وبإعداد "سالنامة".

١- **وثائق غير منشورة** :

وهي أربع وثائق محلية صادرة عن ادارات رسمية.

الأولى، **"تذكرة الدولة العلية العثمانية"**، وهي "النورى ابنة ابراهيم"، من محلة "الشيخ محمد" ومن مواليد ١٢٨٠ هجرية. تحدد المذهب والضرورات التي لا يمكن فيها الاستغناء عن ابرازها.

الثانية **"تذكرة "ويركو" الاراضي"**، وهي تبين أمرين : قيمة الويركو وصاحبه والمنطقة التي يسكن فيها، والأمر الثاني هو ان الذين يعجزون عن الدفع في مواعيد محددة يعطي الجباة خبراً عنهم للمحكمة المحلية وتباع أملاكهم المنقولة بالمزاد العلني بواسطة الجباة في الاقضية ومدراء المال في المدن والقصبات.

الثالثة، **"تذكرة تعداد الحيوانات الاهلية"** ؛ وهي تبين ان الحيوانات التي كان يستوفي عنها رسم التعداد هي : البقرة، الثور، الجاموس، الحصان، الكديش، الفرس، الفرس الاصيلة، الجمل والحمار.

الرابعة **"فرمان محال خصوصاً للقوميسيون بحسب العائدية"** وهو صادر عن والي بيروت وموجه إلى قلم محاسبة بنك الزراعة المحلي والفرمان يعفي آل زكريا

وعددهم ٧٩ شخصاً من العمل على الطرقات نظراً لقيامهم بتجويد الايات الخيرية في أماكن متعدّدة.

٢- مجموعة من اعداد **"سالنامة"** وهي عبارة عن تقويم سنوي كانت تصدره السلطنة العثمانية وهو أشبه بالدليل، يشير إلى ادارات الدولة وإلى الموظفين الذين يتولون المسؤوليات فيها بدءاً من جهازها المركزي في القسطنطينية وصولاً إلى ولاياتها ومتصرفياتها. والاعداد التي استندت إليها الدراسة ثلاثة أنواع:

الأول، "سالنامة دولة علية عثمانية" وهي تقويم سنوي للسلطنة العثمانية؛ويهتم هذا النوع بالإدارة المركزية بشكل موسع وبكل ولايات السلطنة بشكل مختصر ومنها ولاية بيروت. وقد استندت الدراسة على سبعة اعداد من هذا النوع صدرت في الاعوام ١٣١٠، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣٢١، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٨. للهجرة النبوية الشريفة.

الثاني، "سالنامة مخصوص"، أي متخصصة بولاية معينة أو متصرفية معينة، في سنة معينة. وهذا النوع يتناول بالتفصيل الولاية أو المتصرفية المعنية. وقد استندت على ستة إعداد من "سالنامة ولاية سورية"، وبخاصة منها الاجزاء التي تتحدث عن سناجق ولاية بيروت عندما كانت هذه السناجق تابعة لولاية سورية ومركزها دمشق. وقد صدرت هذه الاعداد في الاعوام ١٢٨٩، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٢ و١٣٠٤ للهجرة ؛ وإلى أربعة اعداد من **"سالنامة ولاية بيروت"**، صدرت في الاعوام ١٣١٠، ١٣١٣، ١٣١٨، ١٣١٩ للهجرة. وهي التقويم السنوي لوزارة المعارف العمومية.

الثالث، يختص بوزارة معينة أو نظارة معينة، يتناول ادارتها واعمالها بالتفصيل. وقد استندت على واحدة من هذا النوع **"سالنامة نظارات معارف عمومية"**، عائدة لعام ١٣١٨ هجرية، وهي تقويم سنوي لوزارة المعارف العمومية.

٣- ميكروفيلم **"بيروت ولايتي مجلس عموميسنك اوجنجي دوره اجتماعيه سنده جريان ادن مذكراتك ضبطيدر ١٣٣١"**. وهو عبارة عن محضر للمداولات التي جرت في اجتماعات الدورة الثالثة لمجلس ولاية بيروت العمومي في العام المشار إليه. ويتألف هذا المحضر من ١٨٢ صفحة ميكروفيلم تحتوي على المناقشات التي جرت في هذه الدورة، والقرارات التي اتخذت والبلاغات التي وردت من طرف السلطنة. وقد عقد المجلس في هذه الدورة سبعة اجتماعات وفي كل اجتماع جلستان. وهو محفوظ بمكتبة الجامعة الاميركية في بيروت.

ج- بالفرنسية

١- الرسائل الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية :

Archives des Affaires Etrangères, Quay d’Orsay, pays Turquie, série N.S neuf Tomes, les numéros : 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, pour les années 1896-1909.

ويضاف إلى هذه الرسائل مجموعة الوثائق التي جمعها وفهرسها ونشرها عادل اسماعيل :

- “Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à l’Histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVII siècle à nos jours” , les sources françaises 1975-1995, 34 Tomes, correspondance consulaire, et six tomes de I-VI correspondance commerciale.

٢- مجموعة الرسائل القنصلية للمملكة البلجيكية :

"Royaume de Belgique, recueil consulaire contenant les rapports commerciaux des agents belges à l’étranger”.

وقد استندت الدراسة إلى التقارير الصادرة عن هذه القنصلية في الاعوام :

١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٨، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٦.

وهي موجودة في المكتبة الوطنية بباريس.

د- مصادر مترجمة

١- **عن التركية العثمانية** : وهي عبارة عن عدد كبير من القوانين القضائية والإدارية. منها :

- **"مجلة الاحكام العدلية"**، عدد صفحاتها ١١٥٢ صفحة، تحتوي على ١٨٥١ مادة قانونية مع شروحات مستفيضة حولها، تتناول مختلف مجالات الحياة اليومية للناس. وهي مقسمة إلى ستة عشر كتاباً، وكل كتاب إلى عدة أبواب، وكل باب إلى عدة فصول ؛ وهي من اعداد لجنة من ذوي الاختصاص بالشرائع الاسلامية والقانون المدني هم : **"أحمد جودت"**، **"أحمد خلوصي"**، **"أحمد حلمي"**، **"علاء الدين بن عابدين"**، **"خليل"**، **"سيف الدين"**، **"محمد أمين الجندي"**. ترجمها **"سليم بن رستم باز"**، وصدرت عام ١٢٨٦ هجرية.
- "قانون الجزاء العثماني"، عدد مواده ٢٦٥ مادة، صادر في ذي الحجة ١٢٧٤ هجرية، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون أصول المحاكمات الحقوقية"، عدد مواده ٢٩٦ مادة، صادر في ١٩ جمادي الاخر ١٢٩٦ هجرية، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون حكام الصلح"، عدد مواده ٩٨ مادة، صادر في ١١ نيسان ١٣٢٩، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون حقوق العائلة"، عدد مواده ١٥٧ مادة، صادر في ٣١ كانون الأول ١٣٣٣، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون كتاب العدل"، عدد مواده ١١٠ مادة، صادر في ١٥ تشرين الأول ١٣٢٩، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون التجارة ومذيلاته"، عدد مواده ٣١٥ مادة، صادر في ٨ شعبان ١٢٦٦، ترجمة نقولا النقاش، وضبط ترجمته "عارف افندي رمضان".

- "قانون أصول المحاكمات التجارية"، عدد مواده ١٤٠ مادة، صادر في ١٥ ربيع الاخر ١٢٧٨ هجرية، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون التجارة البحرية في حق السفائن وسائر المراكب التجارية"، عدد مواده ٢٨٢ مادة، صادر في ٦ ربيع الاول ١٢٨٠ هجرية، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون غرف التجارة والصنايع"، عدد مواده ٤٨٠ مادة، صادر في ٥ جماد الاول ١٣٢٨، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون الجمعيات العثماني"، عدد مواده ١٩ مادة، صادر في ٢٩ رجب ١٣٢٧، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون منع سرقة الحيوان"، عدد مواده ٢٠ مادة، صادر في ٨ جماد الاول ١٣٣١، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون منع الشقاوة"، عدد مواده ٣٣ مادة، صادر في ١٩ رمضان ١٣٢٧، ترجمة "فؤاد الحسامي".
- "قانون المطابع العثماني"، عدد مواده ١٣ مادة، صادر في ١١ رجب ١٣٢٧، ترجمة "نقولا النقاش".
- "قانون البلدية العثماني"، عدد مواده ٦٧ مادة، صادر في ٢٧ رمضان، ١٢٤٩هـ ترجمة "نقولا النقاش".
- "نظام البوليس"، عدد مواده ١٦٧ مادة، صادر في ٨ رجب ١٣٢٥، ترجمة "نقولا النقاش".
- "نظام السكك الحديدية العثماني"، عدد مواده ٢٢ مادة، صادر في ٨ صفر ١٢٨٤، ترجمة "نقولا النقاش".
- "نظامات الترامَوي"، عدد مواده ٣ مواد، صادر في ٢٦ ربيع الاخر ١٣٣٢ ، ترجمة "نقولا النقاش".

- "تعليمات تعداد الاغنام وجباية رسومها ومعاملات تفتيشها"، عدد مواده ٤٣ مادة، صادر في ٨ ذي القعدة ١٣٢٢، عربه "محمد محفوظ الكردي".
- "قانون الري العثماني"، عدد مواده ٣٩ مادة، صادر في ١٨ ربيع الاول ١٣٣٢ ترجمة "نقولا النقاش".
- ومن الجدير بالذكر، إن هذه القوانين قد جمعها ونشرها "يوسف صادر" في كتاب: "مجموعة القوانين" ويتألف من خمسة أجزاء.

٢- عن الروسية :

كتاب **"بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين"**، وهو دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي الكبير "أ.كريمسكي" : "رسائل من لبنان (١٨٩٦-١٨٩٨)". قدمت للطبعة الروسية الباحثة السوفياتية ايرينا-م-سميليا نسكايا" ؛ نقله إلى العربية "يوسف عطا الله"، وراجع النص العربي وضبط حواشيه وقدم للطبعة العربية. "د. مسعود ضاهر" ؛ بيروت ١٩٨٥.

٣- عن الفرنسية والانكليزية :

كتاب مجموعة **"المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠-١٩١٠"**، تعريب **"فيليب وفريد الخازن"**، صاحبي **"جريدة الارز"**. وقد تمكنا من الاطلاع على ثلاثة أجزاء منها: الأول، يتناول فترة من ١٨٤٠-١٨٦٠ ؛ والثاني، يتناول فترة تمتد من كانون الثاني ١٨٦٠، إلى أواخر تشرين الأول من نفس العام ؛ والثالث، يتناول فترة تمتد من ٢٦ تشرين الأول إلى ٥ آذار ١٨٦١. والكتاب عبارة عن محاضر جلسات مسؤولي القوى الدولية، وتقارير قناصل هذه القوى، وصور لاتفاقيات عقدت بين الدروز والنصارى، وعرائض أهالي الجبل إلى المسؤولين المحليين والدوليين.

٤ – عن الألمانية :

مجموعة رسائل للأستاذ الألماني "هارتمن" أرسلها من سوريا في عام ١٩١٣ ما بين ١٩ آذار و٢٦ نيسان من ذلك العام. وهذه الرسائل هي عبارة عن ملخص ليوميات هذا الأستاذ. وقد رفعها القنصل الفرنسي العام في سوريا مترجمة إلى الفرنسية بصورة تقرير دبلوماسي، إلى وزارة الخارجية الفرنسية كي تطلع عليها لأن هذه اليوميات تحمل وجهة نظر هذا الأستاذ بالسياسة الفرنسية في هذه المنطقة. وهذا التقرير موجود في سجل وزارة الخارجية الفرنسية.

Archives des Affaires Etrangères, Quay d'Orsay, pays Turquie, série N.S Tome, 124, année 1913 pp. 174-184.

وإلى جانب هذه المصادر، الاصلي منها وغير الاصلي، اعتمدت الدراسة على مجموعة واسعة من المراجع المنشورة باللغة العربية أو الأجنبية، أو المترجمة والمعربة، يصعب ادراجها في هذه المقدمة المنهجية. لذلك يمكن الاطلاع عليها في مكتبة البحث. وأهمية هذه المراجع في كون أكثرها قد أعد ونشر في نفس الفترة التاريخية التي ندرسها. هذا بالإضافة إلى عدد من الجرائد والمجلات الصادرة ابان تلك المرحلة باللغات العربية والفرنسية والانكليزية.

كما تستند الدراسة على خمس خرائط جغرافية مرفقة بها. الأولى تمثل ولاية بيروت، فتبين حدودها وتقسيمات سناجقها الإدارية؛ والثانية والثالثة تمثلان منطقة الساحل الشرقي للمتوسط أعدت بالاستناد إلى الخرائط التي ارفقها المستشرق الفرنسي "Volney" في كتابه عن الرحلة التي قام بها إلى مصر وسورية في أواخر القرن الثامن عشر ؛ وهما تبينان حدود المطامع الفرنسية بسورية، التي أعلنت عنها بوضوح دوائر وزارة الخارجية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر ؛ والرابعة تمثل مسطح مرفأ بيروت كما أعدته شركة المرفأ؛ والخامسة تـمثّل "لبنان الكبير" المقترح في حزيران ١٩١٣ من قبل "جورج فايصيه" "Georges Vayssié". هذا بالإضافة إلى أثني عشر ملحقاً.

ثامناً : الصعوبات التي واجهت الدراسة

في الظروف العادية، والأحوال الطبيعية، يصعب على الباحث في تاريخ منطقة واسعة كولاية بيروت، أن يطال كل مصادر هذا التاريخ، من مختلف جوانبه السياسة والاقتصادية والاجتماعية. فهذه المسألة مستحيلة، وهذه الاستحالة لا يلمسها الباحث الا بعد أن يبدأ بجمع معطيات البحث وتفكيك جزئياتها من أجل صياغته. ومن أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة :

١ – لقد استلزمت متطلبات عملنا الحصول على الوثائق، ومعاينة الاماكن من أجل التعرف عليها عن كثب، والاستماع إلى الناس في أحاديثهم عن ماضيهم لمشاركتهم في فهم هذا الماضي. لقد قسمت الاتفاقيات الدولية وتوازناتها الاطار الجغرافي للولاية بين ثلاثة كيانات سياسية هي : لبنان، سورية وفلسطين. واذا كان الانتقال والتجوال وحرية الاقامة متوفرة لنا في الكيانين الأولين، فهي مستحيلة في الكيان الثالث الرازح تحت الاحتلال الصهيوني. هذا بالاضافة إلى صعوبات الوضع الأمني المضطرب، الذي كان يلف وطننا الحبيب عندما كنا نفتش عن مصادر الدراسة نتيجة الحرب الأهلية التي عصفت به. كما ان انهيار النقد الوطني أمام العملات الأجنبية وضعنا أمام ظروف اقتصادية بالغة في صعوباتها وتعقيداتها.

٢ – يتداخل في هذا التاريخ ادوار لفعاليات دولية كثيرة. ومنها من لعبت دوراً هاماً فيه، وخاصة السلطنة العثمانية. ولذلك شكلت مسألة فهم المصادر العثمانية التي أمكن الحصول عليها إحدى التحديات التي طرحت نفسها أمامنا، خاصة وان اللغة العثمانية التي استخدمت الحرف العربي وعاءً لها، قد أصبحت جزءاً من الماضي. فوجود من يتقنها بات نادراً، حتى بين الاتراك أنفسهم، الذين تخلوا عنها اثر الغاء الخلافة وتحول السلطنة إلى جمهورية تركية على يد "مصطفى كمال"، في أعقاب الحرب العالمية الأولى. لقد واجهنا هذا التحدي بمحاولة تعلم "العثمانية"، عن طريق بعض المسنين

عندنا ممن يعرفونها قراءة وكتابة وتمكنّا بمساعدتهم وجهدهم وجهد آخرين غيرهم من حل بعض الصعوبات. وأخصّ بالذكر منهم "د. حسن يحيى"، الذي ساعدني في تعريب وتدقيق بعض الوثائق والنصوص العثمانية، التي عربها "**محمد نافع**" الذي شغل منصب رئيس قلم، ورئاسة دائرة الاجراء في محكمة البداية في حلبا، مركز قضاء عكار لعدة عقود تغمده الله برحمته واسكنه فيسح جناته.

٣- لقد تطلبت عملية البحث عن المصادر وقتاً طويلاً، وتحملنا بصبر ومشقة قراءتها وفهمها، وكل ذلك من أجل خدمة الحقيقة التاريخية. ولا ندّعي بعد هذا الجهد، أننا بلغنا بها مرحلة الكمال. ومع ذلك نقدم هذا العمل العلمي المتواضع، آملين أن يكون مساعداً لأبحاث تاريخية جديدة أكثر عمقاً وتخصّصاً.

أخيراً أقدم خالص شكري إلى أصحاب الوثائق الأصلية، وإلى كل من ساعد في إنجاز هذه الدراسة. وأخصّ بالشكر الدكتور "مسعود ضاهر"، الذي زوّدني بعلمه وخبرته وإرشاداته، وعمل دائماً على تشديد همتي وعزيمتي من أجل إنجاز هذا العمل.

مدخل

الظروف التاريخية التي أحاطت بتشكيل ولاية بيروت

أسباب تشكيل ولاية بيروت

في السادس من ربيع الآخر عام ١٣٠٥ هجرية، الموافق لعام ١٨٨٧ ميلادية[١]، وقع أعضاء "مجلس مخصوص"[*] قرار إنشاء "ولاية بيروت" من ألوية : بيروت وعكا والبلقاء وطرابلس الشام واللاذقية. وهذه الالوية كانت من قبل تابعة "لولاية سورية" ومركزها دمشق. وقد اشار القرار، إلى ثلاثة أسباب أدت إلى انشائها وهي :

أولاً– "ازدياد أهمية مدينة بيروت وحساسيتها".

ثانياً– "للوقوف في وجه النفوذ الأجنبي والتقليل من شأنه وأسبابه".

ثالثاً– "اتساع ولاية سورية، واتخاذ ولاتها مدينة دمشق مركزاً لهم، الأمر الذي يجعل بيروت دون أهميتها". وقد أشار أيضاً، إلى أن "الضرورة استدعت السرعة في جعلها ولاية". وبعد يومين على اتخاذ القرار، أصدر السلطان ارادته، في ٨ ربيع الآخر عام ١٣٠٥[٢]، بتعيين "علي باشا"، الوالي السابق على "ولاية آيدين" والياً على بيروت[٣].

---

[١] – فيما يلي، سنشير إلى السنة الهجرية بالحرف–هـ– وإلى السنة الميلادية بالحرف –م–. ولمقارنة السنوات الميلادية بالهجرية يراجع الملحق رقم –٨–

[*] مجلس مخصوص" وهو مجلس وزراء السلطنة العثمانية. كان يعقد جلسته برئاسة "الصدر الأعظم" ويحضره جميع النظار وشيخ الإسلام والسرعسكر.

عبد العزيز عوض : "الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤–١٩١٤"، ص ٣٧١.

[٢] – أشارت بعض المراجع، إلى ان إنشاء ولاية بيروت، كان في عام ١٨٨٨. غير ان مصادر رسمية عثمانية أشارت إلى أن انشاءها، كان في عام ١٣٠٥هـ، وهو موافق لعام ١٨٨٧م. نذكر منها :

– "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٧هـ، دفعة أولى، ص ٢٦.

– "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨هـ، دفعة ثانية، ص ٦٥.

– "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هـ، دفعة ثالثة، ص ٧١.

وتتفق هذه المصادر العثمانية، مع المصادر الفرنسية ، التي أشارت بالسنوات الميلادية، إلى ان انشاء الولاية، كان في عام ١٨٨٧. نذكر منها:

يتبين لنا أن قرار إنشاء الولاية، قد جاء ليقيم التوازن، ويصحّح الخلل الذي كان قائماً بين الأهمية الفعلية التي صارت عليها مدينة بيروت، وبين ما كان يلحقه بها وضعها الاداري من انتقاص لقيمتها.

لقد بدأ "التاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت" – موضوع هذه الدراسة – من الناحية النظرية، منذ ان وضع قرار إنشائها موضع التنفيذ في عام ١٨٨٧ ؛ وبذلك بدأت تتكون حالة من التنظيم الاداري، بين الولاية الجديدة المشكلة وولاية سورية، لمرحلة تاريخية لاحقة، امتدت إلى عام ١٩١٤، عندما دخلت السلطنة الحرب العالمية الأولى، وأخضعت المنطقة إلى حكم عسكري مركزي، تضاءلت معه صلاحية الحاكم المحلي لصالح هذا الحكم، الذي دام حتى أواخر ١٩١٨، عندما اندحر وزال بشكل نهائي عن هذه البلاد.

إن الالتزام بمكان البحث وزمانه، أمر ضروري بالنسبة للباحث المتخصّص. غير أن القطع الاداري الذي جرى، بين الولاية الجديدة وولاية سورية، لم يحصل في المجالات الأخرى، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهذه المجالات استمرت في تطورها، على قاعدة ما تواصل من الماضي إلى حاضر الولاية. وما اشار اليه القرار، عن الحساسية والأهمية التي بلغتها مدينة بيروت، وعن انتشار الأجانب وازدياد نفوذهم، هي أمور سابقة على هذا الاجراء الاداري، لكن لا يمكن إغفال دورها في التطورات

Adel Ismaïl : "Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et du pays du Proche-Orient du XVIIème siècle à nos jours", Beyrouth 1978-1995.

Tome 1, Beyrouth 1975, annexe n° 8, p.373

Tome 15, Beyrouth 1978, lettre n° 60, p.242

Tome 16, Beyrouth 1978, lettre n° 49, p.231.

سنشير فيما يلي إلى هذا المرجع بكلمة "Documents"، وإلى رقم الجزء بالاعداد الفرنسية.

وبما ان هذا المصدر قسمان، أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، فالتمييز بينهما سيكون بالاشارة إلى الجزء الاقتصادي بالاعداد الرومانية.

[٣] – لمزيد من الإيضاح حول إنشاء الولاية يراجع كتاب عبد العزيز محمد عوض : "الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤–١٩١٤"، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ نشر، ص ٧٢.

اللاحقة. واذا كان إنشاء الولاية، قد جاء ليعبر عن حاجة السلطنة إلى هذا الاجراء في مرحلة تاريخية معينة، فإننا نرى أنه في نفس الوقت، وبنفس القدر كان حاجة دولية. وإذا كانت السلطنة قد أملت من هذا التنظيم الجديد، ان توفي بيروت حقها، بجعلها مركز ولاية تتمكن من خلاله أن تراقب النفوذ الأجنبي، وأن تضع حداً له، كانت القوى الدولية تعمل على تثبيت هذا الوجود وتعميقه. وبذلك يصبح الماضي البعيد جزءاً من الحاضر.

إن من ينظر بإمعان إلى خريطة الولاية، يجد أنها قد تشكّلت من ثلاثة أجزاء، ليست منفصلة عن بعضها البعض فحسب، بل ومتباعدة بشكل يدعو إلى الفضول والتساؤل. فلماذا جاءت خريطة الولاية على هذا الشكل ؟ مدينة بيروت، مركز الولاية في وسط الساحل الشرقي للمتوسط، محاط "بمتصرفية جبل لبنان" من الشمال والشرق والجنوب، ومفصول بالمتصرفية عن قسميها الشمالي والجنوبي بمسافة طويلة[٤].

إن تشكيل الولاية هكذا، من أجزاء متباعدة عن مركزها بيروت، حملنا على الاعتقاد بوجود مخطط كان يجري العمل على تنفيذه. فما جرى يؤكد هذا الاعتقاد، لأن الولاية قد اشتملت على مدن ساحلية كانت مهمة. فكيف انتزعت بيروت موقع الصدارة بينها عام ١٨٨٧، فتحولت إلى مدينة من الدرجة الأولى ؛ ومدن طرابلس الشام، عكا واللاذقية إلى الدرجة الثانية، وصيدا وصور إلى الدرجة الثالثة، وكلها كانت أهم من مدينة بيروت[٥]؟

يمكن القول بأن ما حصل من تحول باتجاه مدينة بيروت، كان تحولاً مدروساً. وخلال عدة عقود لا تتجاوز بعدها أصابع اليد، حصل هذا التحوّل وجعلها تتبوأ هذه المكانة. وقد ساهمت في احداث هذا التحوّل من مواقعها المختلفة قوى دولية كبيرة.

---

[٤] – تراجع خريطة الولاية وتبدو عليها أيضاً متصرفية جبل لبنان، متصرفية القدس وولاية سورية. وهي من اعداد المهندس "بسام حنا منصور".

[٥] – لمزيد من الإيضاح يراجع :

Volney : "Voyage en Egypte et en Syrie", publié avec introduction et des notes de "Jean Gaulmier", Paris 1959, pp. 281, 284, 287, 289, 299.

وحتى السلطنة العثمانية نفسها، التي كانت بسياستها تعمل على محاصرة النفوذ الاجنبي، ومحاربته والحد من تأثيره، كانت تساهم هي الأخرى في احداث هذا التحول، ودفعه خطوات إلى الأمام، حتى قبل أن تقدم على تقسيم "بلاد الشام" إلى ولايتين كبيرتين" "ولاية حلب" في الشمال، ومركزها مدينة حلب ؛ و"ولاية سورية" في الجنوب ومركزها مدينة دمشق عام ١٨٦٤[٦]، في محاولة تشبه ما يسمى بـــ "العزل الاداري" لمدينة بيروت، إذا صح التعبير.

إن أولى خطوات هذا التحوّل، كانت من جراء ما استجد من تطورات على وضع التجار الفرنسيين في شرق البحر المتوسط، دفعتهم في أواخر القرن الثامن عشر، إلى مغادرة مركزهم التجاري في مدينة صيدا، الذي كان بالنسبة اليهم مركزاً غير عادي، وتركهم له لم يكن تركاً عادياً. لذلك نرى ان فهم هذه الخطوة والاحاطة بها يشكلان المفتاح لفهم الخطوات الاخرى اللاحقة، التي حكمت ليس مسألة تشكيل الولاية فحسب، بل "وجبل لبنان" أيضاً. لأنه على قاعدة هذا التحول جرى إنشاء هذين الكيانين الاداريين اللذين كان لتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيهما أثر كبير فيما نشأ من كيانات سياسية في شرق المتوسط. ولإيضاح هذه الخطوة نتناول فيما يلي الموضوعات التالية :

خروج التجار الفرنسيين من صيدا وعكا

كان التجار الفرنسيون خلال الحكم العثماني، قد جعلوا من مدينة صيدا مركزاً تجارياً هاماً، على الساحل الشرقي للبحر المتوسط. وقد "شملت دائرة نشاطه سورية وفلسطين وبه ارتبطت تجارة مدن: دمشق، بيروت، صور، عكا، الرامة، غزة ويافا"[٧]. وقد شكل التجار الفرنسيون عماد حركته، حيث بلغ عدد بيوتهم التجارية

---

[٦] – أحمد عزت عبد الكريم : "التقسيم الاداري لسورية في العهد العثماني"، حوليات كلية الآداب، جامعة ابراهيم باشا"، مجلد –١– مايو ١٩٥١، ص ١٨١.

[٧] – "Documents..." tome 1, lettre n°82, p.270

أربعة وثلاثين بيتاً. منها سبعة عشر بيتاً في صيدا، ثلاثة بيوت في الرامة، ثلاثة عشر بيتاً في عكا، وبيتاً واحداً في يافا، وإلى جانب هذه البيوت، فقد وجد عدد من "الارساليات الكاثوليكية" "Les missions catholiques"، المتمركزة في مدينة صيدا[٨]. وكان هذا المركز قد تحول بالنسبة للفرنسيين في أواخر القرن السابع عشر إلى واحد من مراكزهم "الخمسة الاساسية الكبرى في شرق المتوسط، المصنفة في المرتبة الأولى"[٩].

ونظراً للرعاية التي أحيط بها من قبل المسؤولين الفرنسيين والتجار الاوروبيين "غدا واحداً من مراكز التجارة الدولية"[١٠].

غير أن الخلاف الذي وقع بين الأمير "يوسف الشهابي"، (١٧٧٠-١٧٨٩) أمير جبل لبنان و"أحمد باشا الجزار"، (١٧٧٥-١٨٠٤) والي صيدا، كان الفرنسيون أحد أطرافه[١١]، والمشاكل التي كانت تتعرّض لها حركة التجارة، على أيدي "باشوات السلطنة، بسبب موقفهم، من "الامتيازات الأجنبية" "Les Capitulations"، واحتكارهم المواد التجارية وخلافاتهم مع التجار حولها"[١٢]، كل ذلك أدى إلى طرد التجار الفرنسيين، من صيدا وعكا[١٣]، واحتلال خانهم في صيدا، المعروف "بخان

٨ – الارساليات الكاثوليكية الفرنسية التي وجدت في صيدا هي : "اباء الاراضي المقدسة" "Les Cordeliers de Terre-Sainte"، الكبوشيون" "Les Capucins"، و"اليسوعيون" "Les Jésuites".
"Documents...." tome 1, lettre n°87, p.293-294

٩ – أبرز الجدول الاساسي العام للتجارة الفرنسية ، تفصيلات عن معدل العائدات الفرنسية السنوية لكل مركز من مراكزهم التجارية، في منطقة شرق المتوسط من بلاد السلطان العثماني. في هذا الجدول يبرز ميناء صيدا بين الخمسة الأوائل وهي : ازمير، القسطنطينية، حلب، صيدا وكريت. ولمزيد من الإيضاح يراجع هذا الجدول في :
"Documents...", tome 3, lettre n°71, p.203.

١٠ – – "Documents..." Tome 1, lettre n°87,p293; et Fr Carles. Roux: Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIIIe siècle", Paris 1928, pp. 195-196.

١١ – حول هذا الخلاف يراجع :
"Documents..." tome 4, lettre n°9 et son annexe, pp.48-50 ; et tome 3, lettre n°5, p. 29.

١٢ – "Documents...", 3, lettre n° 4 et n° 5, p. 24-28, 28-30

١٣ – ان التجار الفرنسيين الذي اختلفوا مع "الجزار" حول "الامتيازات الأجنبية" هم : في صيدا "Les Sieurs Pourrières et Domergues". وفي عكا، "Le Sieur Fougasse"

الافرنج"، والى هرب التجار الآخرين "طلباً للسلامة خوفاً من بطش الجزار "الظالم"، على حدّ تعبير "رسالة التجار الفرنسيين المقيمين في صيدا، إلى قنصل العلاقات التجارية، مفوض الامبراطورية الفرنسية"، عام ١٨٠٦[١٤]. فبعد هرب التجار من صيدا، أخذ دورها يتراجع كمركز للتجارة الدولية، وبدأت تفقد أهميتها. بعد هذا الخلاف وما نتج عنه، اتخذ النشاط الفرنسي اتجاهين متكاملين، اتجاه رعاه التجار والآخر رعاه المسؤولون الفرنسيون.

بيروت ميناء تهريب للتجار الفرنسيين

عمل التجار الفرنسيون، على نقل مركز تجارتهم، من صيدا إلى بيروت، بعد أن عاشوا فترة من التشرد في مدينة "طرابلس الشام"، عانوا فيها خلال ثماني سنوات من خلافات المزاحمة مع زملائهم في هذه المدينة[١٥]. ورفضوا خلالها عرضاً لبناء خان لهم في طرابلس الشام، عوضاً عن خانهم المشهور[١٦] في صيدا. "ومنعوا من الاقامة في الجبل اثر القاء القبض على الأمير يوسف، الذي كان يأويهم"[١٧]. وقد جاء هذا الانتقال، بعد أن اقتنعوا باستحالـــــة عودة الوضع في صيدا، إلى ما كان عليه سابقاً. وشاركهم في هذه القناعـــة "الأباتـــي لويـــس غندولفـــــي دي تورين" "L'abbé Louis Gondolfi de Turin"، القاصد الرسولي في صيدا، الذي عاش معهم حالتهم. واقترح على المسؤولين الفرنسيين خياراً للحل من نقطتين مفادهما، ضرورة تنفيذ خطة إعادة مرفأ بيروت إلى لبنان (جبل لبنان)، ومساعدة هذا الجبل كي ينفض عنه الظلم، فيتخلص من نير باشا سورية وفلسطين. وقد حمل هذا الرأي "تيتبو"

"Documents...", tome 4, lettre n° 11, pp.53-54.

١٤ – "Documents...", tome 3, lettre n° 7, pp. 38-1

١٥ – حول هذا الخلاف يراجع : "Documents..." tome 4, lettre n° 11, pp. 53-54

١٦ – "Documents..." tome 4, lettre n° 15, p. 105.

١٧ – "Documents..." tome 4, lettre n° 5, p.29.

"M. Taitbout"، القنصل الفرنسي المفوض للعلاقات التجارية في صيدا، عام ١٨٠٦ ليرفعه كنصيحة للمسؤولين الفرنسيين[١٨].

وبدأ التجار الفرنسيون يعملون على تركيز تجارتهم في ميناء بيروت تمهيداً لفرضه على السلطنة العثمانية، وعلى مسؤوليهم في الوقت المناسب. فاعتمدوا ميناءها بشكل غير شرعي يهربون منه واليه بضائعهم. وأخذت أكثرية السفن الفرنسية المتجهة إلى سورية ترسو في هذا الميناء، بالرغم من أن مقاطعتها كانت بدون أي وكيل قنصلي[١٩]. وقد حاول الجزار أن يمنع هذا التوجه، غير أن محاولته قد فشلت رغم صلافته وقساوته وتجديده لبناء سور المدينة[٢٠]. بدليل ان تقرير "غرفة تجارة مرسيليا"، لعام ١٨٠٢، يبين ان مركز الفرنسيين التجاري في صيدا، قد انتقل ثقله إلى بيروت، وارتبطت به مجدداً مدن : عكا، صور، صيدا، يافا والرامة. وقدر التقرير معدل قيمة الواردات السنوية إلى صيدا وعكا بحوالي ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وقيمة الصادرات بحوالي ١,٨٠٠,٠٠٠فرنكاً. وأشار التقرير إلى أن شيئاً لم يتغير ما تغير هو اليد والمكان [٢١]. وهذا ما يؤكد أن التحول التجاري غير الرسمي باتجاه بيروت قد بدأ يشق طريقه. واستطاع التجار في فترة قصيرة، أن يحققوا نتائج هامة وباتت تجارة بيروت أهم من تلك التي في صيدا وعكا لسببين :

الأول، هو أن التجارة في صيدا وعكا بقيت بين يدي الباشا، فهو الذي يبيع ويشتري، ولا يوجد يد أخرى مع يده ؛ في حين أن التاجر في بيروت، قد استطاع أن يتخلّص من هذا الاحتكار، وأن يتعامل مع من يشاء ؛ والثاني، هو أن تجار بيروت كانوا الأقوى "لأنهم أغنياء قادرين على التحمل أكثر من الذين بقوا في صيدا وعكا،

---

١٨ - "Documents..." tome 3, lettre n° 8, pp 44-45.

١٩ - "Documents..." tome 3, lettre n° 5, p. 28.

٢٠ - "اخرج أحمد باشا الجزار الفرنج من بيروت في سنة ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م. ودك الكنائس وجعلها اصطبلات، وبنى في هذا العام سور المدينة بحجارة ابنية الشهابيين والكنائس التي دكّها".
محمد كرد علي : "خطط الشام"، مكتبة النوري، دمشق طبعة ثالثة ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م، الجزء الثالث ص ٩.

٢١ - "Documents ..." Correspondance commerciale, tome n° I lettre n° 48, p. 189.

والمدينة التي يوجد فيها التجار الأغنياء، تكون تجارتها هي الأهم ؛ على حد تعبير رسالة القنصل الفرنسي في صيدا بتاريخ ١٩ تموز ١٨١٩، وهي بعنوان[٢٢] :

"Réflexions abrégées de M. Martin, consul de France à Seyde sur l'importance du commerce de Baruth sur celui de Seyde et de Saint-Jean d'Acre".

لا شكّ أن السلطنة العثمانية كانت مستاءة من ذلك، وان المسؤولين الفرنسيين كانوا محرجين تجاه مسؤولي السلطنة. بدليل أن امين سر الدولة الفرنسية، الكونت "مون مورين سان حيرام" "Le Comte de Montmorin-Saint-Hérem" وجه مذكرة برقية إلى"بوسيه" "M. Beaussier"، القنصل الفرنسي في صيدا، يطلب منه أن يقمع مخالفات التجار ويمنعها، فكان جوابه "ان عينه الساهرة لا يمكنها أن تطال بيروت حيث معظم السفن الفرنسية المتوجهة إلى سورية ترسو في مياهها وهي بدون عامل قنصلي"[٢٣].

بيروت مركز للقناصل العامين

أحدث طرد التجار، من صيدا وعكا، صدمة لدى المسؤولين الفرنسيين. ولم ينظروا اليه على اساس انه تصرف فردي ناتج، عن خلاف والٍ مع بعض التجار. بل يعبر عن موقف السلطنة التي حاولت الاستفادة من الاوضاع الفرنسية الداخلية المضطربة في فرنسا، والأوضاع الدولية المعادية لثورتها، من أجل الخلاص من "الامتيازات الفرنسية" كتمهيد لإلغاء الامتيازات الأخرى."فخان الافرنج" في صيدا، الذي احتله الجزار وجعله ثكنة عسكرية ترابض فيه مدفعيته وحامية المدينة عام ١٧٩٨[٢٤]، بقي محتلاً من قبل خليفته "رجب أفندي" الذي سكن فيه مع عساكره، وكان لهم نصيبهم من سرقة محتوياته[٢٥].

٢٢- "Documents...", tome 3, lettre n° 44, pp.134-136.

٢٣ - "Documents...", tome 3, lettre n° 5, p.28

٢٤ - Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", Paris 1896, p.78

٢٥ - "Documents...", tome 3, lettre n° 8, p.45.

ولذلك كانت وجهات نظر المسؤولين الفرنسيين متفقة مع وجهة نظر التجار، بأن ما جرى أصبح من الماضي، المهم هو المستقبل. لأن ما جرى يمكن أن يتكرر معهم مرة أخرى مع باشا آخر وفي مكان آخر مع مجموعة أخرى من التجار. فما الذي يضمن أموال التجار، بل من الذي يضمن حياتهم وحياة المتعاملين معهم من أبناء البلاد؟[٢٦] وهكذا فقد انطرحت مسألة تطال السلطنة في العمق، هي موقفها من "رأس المال" وأصحابه، فهل هي على استعداد لضمان حياتهم وحرية حركتهم؟

إننا نرى ان العمل الفرنسي الرسمي قد اتخذ اتجاهين متلازمين : الأول، هو الضغط على السلطنة بمختلف الوسائل، كي تعمل على تجديد قوانينها ومؤسساتها[٢٧] ؛ أما الاتجاه الآخر، فهو اعداد خطة بعيدة المدى تطال الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، والداخل السوري من أجل الحفاظ على المصالح الفرنسية وتطويرها.

وفي هذا الاتجاه أعدّوا دراسات موضوعية، تناولت مدن الساحل والمناطق المرتبطة بها لجهة اعداد سكانها وطوائفهم ومهنهم ومنتجاتهم وما يمكن أن يباع لهم ؛ عن امكاناتهم العسكرية في حال انفجار الوضع ؛ كما أعدوا دراسات تناولت قوى "الاصدقاء" و"الحلفاء" و"الاعداء"، واشارت إلى امكاناتهم واحتياجاتهم وامزجتهم وسبل الامساك بهم. ويمكن تصنيف هذه الدراسات في فئتين : دراسات أعدت للأماكن، والأخرى أعدت للقوى وكلاهما يكمل الآخر. وبما أنها ليست هدفاً لدراستنا وليس هنا مجال للدخول في تفصيلاتها، نكتفي بهذه الاشارة تاركين أمرها لدراسة أخرى تختص بها.

وفي الوقت الذي كانت فيه دراسات المسؤولين الفرنسيين تتواصل، قدم "مارتن" "M. Martin"، القنصل الفرنسي في صيدا اقتراحاً إلى المسؤولين الفرنسيين بضرورة نقل مركز القنصلية، من صيدا إلى بيروت لأن الفائدة ستكون أعمّ

٢٦ – أشار نائب القنصل الفرنسي في بيروت إلى هذه الهواجس في رسالته التي رفعها إلى أمين سر الدولة، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٨٢٧.
"Documents..." tome I, lettre n° 48, pp.191-195

٢٧ – حول هذه المسألة يراجع : ساطع الحصري : "البلاد العربية والدولة العثمانية"، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٦٥، ص ٨٧-٩٦.

وأكبر. كما رأى أن يكون القنصل الذي سيعين، يعرف اللغة العربية، لغة أهل البلاد، حتى يتمكن بوصفه أول ضابط ارتباط، من تركيز وتسهيل الأعمال، في مدينة لم يسبق لها ان تعرفت على القناصل أبداً.

هذا الاقتراح تقدّم به في١٩ تموز ١٨١٩[٢٨]، لكن لم يؤخذ به الا في ٢٢ تموز ١٨٢١، عندما أصدر الملك أمره، فطلب من وزير الخارجية الفرنسية أن ينفذه بالسرعة القصوى.

ونفذ "باسكيه" "M. Pasquier"، هذا الأمر في ٢٨ آب ١٨٢١، فصدر قراره بتعيين "ريفن" "M. Ruffin"، قنصلاً في بيروت، على أن يتلقى تعليماته من القنصل الفرنسي العام في "حلب"[٢٩].

وما كاد حبر هذا القرار ان يجف، حتى ارتفع الصوت بضرورة نقل مركز القنصلية الفرنسية العامة من "حلب" إلى بيروت. وقد برّر "شفاليه رينو" "Le Chevalier Reynaut"، القنصل الفرنسي في طرابلس، في رسالته إل البارون باسكيه "Le Baron Pasquier"، وزير الخارجية الفرنسية، هذا الاقتراح بسببين : الأول، هو "ان السلطنة العثمانية قد ضمت "باشوية طرابلس" و"باشوية عكا"، في باشوية واحدة، تمتد من عريش مصر جنوباً، إلى شمال اللاذقية شمالاً. وفي هذه الحالة، رأى من الأفضل أن يكون مركز القنصلية العامة، في هذه الباشوية الموحدة، وليس في "باشوية حلب"، "لأن ملاذ التجارة مع حلب سيكون على الساحل" ؛ الثاني، هو خوف التجار الفرنسيين من أن يسبقهم الانكليز إلى بيروت فيختطفوها من ايديهم، خاصة وانهم

٢٨ – "Documents...", tome 3, lettre n°44, pp.134-135.

٢٩ – أشارت رسالة وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٨ آب ١٨٢١، التي وجهها إلى القنصل الفرنسي المعين في بيروت، ان تعيينه قد جاء بناءً على أمر الملك، بتاريخ ٢٢ تموز ١٨٢١، وان راتبه السنوي هو ٩٠٠٠ فرنكاً.
"Documents...", tome I, lettre n° 1, p. 15.
و أشار "هنري غيز "M. Henry Guys"، ان هذا المركز قد شغله أول مرة "وكيل قنصلي" "un gérant consul"، في ١٠ تشرين الثاني ١٨٢٢، وانه هو نفسه قد حلّ مكانه في هذا المركز بتاريخ ١٨ أيار ١٨٢٤.
"Documents...", tome I, lettre n° 48, p.190.

سبقوهم، فعينوا قنصلاً عاماً لهم في سورية، مركزه في هذه الباشوية، وقد نزل في بيروت[٣٠].

إن تزويـــد بيـــروت بـــمـــركـــز قنصلـــي فرنســـي، وقبلـــه بمركـــز قنصلـــي انكـــليـــزي، و"سردينيـــه" التي أرسلت إلى شرق المتوسط عمالاً قنصليين لأول مرة قد ثبتت قنصلها الذي شملت صلاحياته كل الشاطئ السوري في بيروت، و"توسكانه" ذات التجارة الواسعة في بحار المتوسط قد ارسلت قنصلاً إلى هذه المدينة وأرسلت كل من القوى الدولية الأخرى اليها، نائباً قنصلياً يتمتع بصلاحية القنصل، كل ذلك قد أعطاها زخماً دولياً مهماً. وفي عام ١٨٢٧، كان يوجد فيها أربعة وثلاثون بيتاً تجارياً، من كبار بيوتات التجار الدوليين والمحليين. وقد توزع هؤلاء التجار على الشكل التالي :

خمسة تجار من المسلمين، خمسة عشر تاجراً من المسيحيين، ستة تجار من الفرنساويين، أربعة تجار من النمساويين، تاجران من الانكليز، تاجر روسي وتاجر سرداني. وبين هذا العدد كان يوجد خمسة عشر تاجراً من ذوي التجارة الواسعة، منهم خمسة تجار مسلمين، خمسة تجار مسيحيين، اثنان فرنسيان، اثنان نمساويان وواحد روسي [٣١].

بعد هذه الخطوات الدولية الرسمية تجاه بيروت، أصبح كل شيء من قبل القناصل يتم بشكل مدروس على هذا الساحل. فالتجار في المدن الساحلية باتوا

---

٣٠ – أشارت رسالة القنصل الفرنسي في طرابلس، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٨٢١، ان الانكليز قد أنشأوا قنصلية عامة في سورية، جعلوا مركزها في هذه الباشوية الموحدة. وان قنصلهم "M. Peter Abbott"، قد نزل في عكا فوجدها لا تصلح الا أن تكون قاعدة عسكرية فركب "قرقاطة" انكليزية وذهب إلى طرابلس، حيث استقبله الباشا بمناسبة تقديمه أوراق اعتماده. وقيل لدى مغادرته طرابلس انه ذاهب إلى بيروت ليقيم فيها .
"Documents...", tome 5, lettre n° 7, pp. 30-31.

٣١ – حول هذه الأفكار يراجع : "Documents...", tome I, lettre n° 48, pp. 184-200

يعقدون اجتماعات فيما بينهم للتشاور والاتفاق والتنسيق والتنفيذ، ويرفضون ويقترحون[٣٢]. وجعلت بيروت أول محطة لبريد القناصل بين مدن الساحل وحلب[٣٣].

تعزّز الوجود الاجنبي في بيروت وتزايد أهميتها خلال الحكم المصري لبلاد الشام

أدت حملة "محمد علي باشا" والي مصر، إلى بلاد الشام، ضد السلطنة العثمانية، في ثلاثينات القرن التاسع عشر، (١٨٣١–١٨٤٠) خدمة هامّة لخطّة "Gondolfi"، ولحرّية التجارة الدولية، وهو ما عجزت عنه حملة "بونابرت" "Bonaparte"، التي جاءت من أجل تأديب الجزار والسلطنة على ما ألحقوه من أضرار بمراكز التجار الفرنسيين، في شرق المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر. فالحملة هددت السلطنة، ووجهت إلى ولاتها، الذين احتكروا التجارة في سورية وفلسطين ضربة كبيرة، كما هدّدت على بريطانيا طريق الهند.

لقد أجرى ابنه "ابراهيم باشا" اصلاحات بعيدة المدى رمت إلى مركزه ادارة البلاد، وساعدت على الغاء جباية الضرائب بصورة متعسفة، وعلى تطوير الصناعة والتجارة، وتصفية التعسف الاقطاعي. كما عملت على خلق الممهدات لتطوير العلاقات الرأسمالية في البلاد [٣٤].

وفي هذا المجال، كتب القنصل الروسي في بيروت آنذاك قائلاً : "إن الحرية التي منحتها الإدارة المصرية للتجار بعثت حياة جديدة في المدن الساحلية، فأصبحت بيروت، طرابلس وصيدا أسواقاً حرة للجبليين، الذين استبدلوا في هذه المدن الحرير

---

٣٢ – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome 5, lettre n° 20, pp. 62,63

٣٣ – أشار "M. J. B. Geofroy"، القنصل الفرنسي في طرابلس الشام، في رسالته البرقية رقم ١٦–تاريخ ٢–نيسان١٨٣٧، إلى وزير الخارجية الفرنسية "Le Comte Mole"، انه "جرى اقامة محطة بريدية بين بيروت وحلب، وان هذا البريد يمر ثلاث مرات في الشهر. وهذا أمر مفيد بالنسبة للتجارة بشكل عام". "Documents...", tome 5, lettre n°26, p.72

٣٤ – حول سياسة محمد علي باشا المتسامحة يراجع :
Hassan Yahyia : "Les Relations Administratives et Economiques entre l'Empire Ottoman et ses Provinces Syriennes", Rennes 1986, tome 1, pp. 355-362

وزيت الزيتون، بالقمح ومنتوجات الصناعة الاوروبية"[٣٥]. فالجبل بات أهله يتمتّعون بشيء من حرّية الحركة. أما بيروت، وهي النقطة الثانية في الخطة، فقد احتلت خلال الحكم المصري موقعاً خاصاً. "فكانت الميناء التجاري الأكثر أمناً وأهمية وحركة في كل سورية،فهي مستودع البضائع الآسيوية والأوروبية، بفضل ما يأتي اليها من الداخل مما تحمله قوافل التجار، وما يأتي إليها من أوروبة عبر البحار"[٣٦]. وازدادت تجارتها زيادة كبيرة، "حيث كانت سفن الدول الاوروبية، والسفن الشراعية العديدة التي تأتي اليها، سبباً في ازدياد حركة دولاب العمل في المنطقة"وفيها بشكل خاص[٣٧]. ويمكن القول بأن الرعاية التي منحها اياها ابراهيم باشا، في المجالات الادبية والقضائية والصحية والتعليمية، والتسامح الديني الذي جعله جزءاً من سياسته[٣٨]،كل ذلك جعلها قبلة السياح الاوروبيين، الذين كانوا يجدونها "خير نقطة يبتدئون منها سياحتهم في جوارها"[٣٩]. لقد استفادت القوى الدولية من الهزائم التي ألحقها "ابراهيم باشا" بالسلطنة العثمانية واستغلت أوضاعها العسكرية المنهارة، خاصة بعد أن أصبحت في وضع، ليس فقط غير قادرة على استرجاع سورية وفلسطين فحسب، بل وغير قادرة على الدفاع عن نفسها بعد معركة "نزيب" "Nazib"[٤٠] وانضمام الاسطول العثماني إلى الاسطول المصري[٤١]، كما

[٣٥] – لوتسكي : "تاريخ الاقطار العربية الحديث" ترجمة عفيفة البستاني، بيروت لبنان، دار الفارابي، بدون تاريخ طبع، ص ١٣٣.

[٣٦] – C.B. Houry : "De la Syrie considérée sous le rapport commercial" Paris 1842, p.49

[٣٧] – ادوار روبنصون : "فلسطين والاقاليم المجاورة"، ترجمه عن الانكليزية "اسد شيخاني"، دار المكشوف بيروت ١٩٤٩، الجزء الأول، ص ٧٦.

[٣٨] – عن الاجراءات التي قام بها الحكم المصري في بيروت يراجع : علي محمد حويلي : "التطور الثقافي لمدينة بيروت منذ الفتح المصري لبلاد الشام وحتى الحرب العالمية الأولى ١٨٣١-١٩١٤"، وهي أطروحة غير منشورة أعدت بإشراف الدكتور مسعود ضاهر لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية من الجامعة اللبنانية. بيروت ١٩٩٠، ص ٢٢-٢٨.

[٣٩] – جون كارن : "سورية والأراضي المقدسة وآسيا الصغرى..."، عربه عن الانكليزية رئيف خوري، بيروت ١٩٤٨، الطبعة الأولى، ص ٢٧٠.

[٤٠] – لمزيد من الإيضاح حول أوضاع السلطنة أثر معركة نزيب يراجع :
"Documents...", tome 23, lettre n° 71, 72, 73, pp.274-279.
"Documents...", tome 23, lettre n° 75, pp.282-285

[٤١] – عن هذه النقطة يراجع :

وأصبحت عودتها إلى المناطق التي انتزعت منها مرهونة بالرغبة الدولية وتوقيتها، وبالتالي غير قادرة على رفض مطالب الدول سواء كانت خاصة أو عامة ؛ كما ان الحفاظ على وحدتها واستقلالها تحت سلطة سلالة "آل عثمان"، أصبح مرهوناً بتوازن القوى الدولية في أوروبة[٤٢].

أدت هذه الحالة إلى نتيجتين هامتين خدمت كلتاهما المصالح الدولية: الأولى، إقرار الاصلاح الذي تناول مسألتين أساسيتين من نظام السلطنة هما إلغاء النظام الاداري المبني علىأسس"المقاطعجية"، المعروف بـ"نظام التيمار"، بعد أن فسد هذا النظام بفساد "نظام الانكشارية"[٤٣]؛ والثانية إعلان "خط كلخانه الشريف"، في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩. وقد دعا هذا الخط إلى تغيير المؤسسات القديمة وبناء مؤسسات جديدة تقوم على : "الضمانات التي تكفل لرعايا السلطان، أمنية الروح والعرض (الشرف) والمال؛ وإقرار نظام جديد للضرائب وجبايتها، ونظام جديد للتجنيد ومدة الخدمة"[٤٤]. فعلى أساس هذا الخط أعيد تنظيم السلطنة إدارياً، وأعيد تنظيم الحكومة المركزية والحكومات المحلية على نطاق واسع، وأنشئت المحاكم المدنية والجزائية والتجارية، وسنت من اجلها القوانين.

لقد أدّى إقرار الاصلاح، والسلطنة في حال مزرية من الضعف إلى ما تريده القوى الدولية، التي بات رأسماليوها ومصالحهم من الناحية النظرية، في حمى القانون. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فمدينة بيروت، التي بدأت بالنمو والتوسع وحظيت بالشهرة الدولية، تحولت من القرية الصغيرة التي كانت "بحالة منحطة جداً سياسة

[٤٢] – اثر الهزائم التي لحقت بالسلطنة عام ١٨٣٩، اكد "اللورد بالميرستون "Lord Palmerston"، أمين سر الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، و "Le Baron Bourqueney"، القائم بالأعمال الفرنسية في لندن، على ضرورة الحفاظ على استقلال و وحدة وسلامة السلطنة تحت سلطة سلالة ال عثمان الحالية الحاكمة، في رسالة بتاريخ ٢٣ تموز ١٨٣٩.
"Documents...", tome 23, lettre n° 90, pp.354-355.

[٤٣] – عن فساد نظام الانكشارية يراجع: ساطع الحصري:"البلاد العربية والدولة العثمانية"، مرجع سابق، ص ٤٧– ٥٤.

[٤٤] – "Documents...", tome 24, lettre n° 8 et son annexe, p.50

وتجارة وعمرانا"[٤٥]، إلى مدينة صغيرة عدد سكانها حوالي خمسة آلاف نسمة عام ١٨٢١، وثمانية آلاف عام ١٨٢٥[٤٦] بزيادة ٣ آلاف نسمة، وخمسة عشر ألف نسمة عام ١٨٢٨[٤٧]، وثلاثين الف نسمة عام ١٨٤٠[٤٨].

إن التطورات التي طرأت على المدينة، دفعت السلطنة إلى جعلها مركز ايالة صيدا في التنظيم الاداري الذي أقرته عام ١٨٤٠[٤٩]، بعد هزيمة ابراهيم باشا. وبهذا التدبير الاداري أصبحت من مدن المرتبة الأولى على الصعيد السياسي، بعد أن كانت قد احتلت هذه المرتبة على الصعيد التجاري. ويعتبر هذا التدبير خطوة هامة باتجاه مستقبلها، ومستقبل ما يعد لها من مخططات. فهو اعتراف رسمي مبكر بأهميتها، وسيكون من الصعب على السلطنة بعد الآن التنكر لهذه الأهمية، نظراً لما حظيت به من اهتمامات فرنسية ودولية حالت دون هذا التجاهل.

أما النتيجة الثانية التي نجمت عن هزيمة السلطنة أمام الحملة المصرية فهي ان الانكفاء المصري عن سورية وفلسطين، قد تم نتيجة الضغط العسكري لبريطانيا والنمسا وان السلطنة قد "عادت اليهما ممسكة باليد الاوروبية"[٥٠]. لذلك ترافقت هذه العودة بازدياد المخططات والاطماع والضغوط الدولية، التي عملت على تفتيت

---

[٤٥] – بطرس البستاني : "دائرة المعارف"، بيروت ١٨٨٨، المجلد الخامس، ص ٧٥٠.

[٤٦] – "المباحث"، مقالة بعنوان : "ثلاثة وخمسون سنة في سورية"، بدون اسم مؤلف، السنة الثالثة، الجزء السابع، عدد ١ تموز ١٩١١، ص ٩٩٤.

[٤٧] – Henri Guys: "Relations d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban" Paris 1847,tome 1, p.20

[٤٨] – ادوار روبنصون : "فلسطين والاقاليم المجاورة..."، ترجمة اسد شيخاني، مرجع سابق، ص ٧٧، وأشارت "دائرة المعارف الاسلامية" "Encyclopédie de l'Islam"، إلى واقع المدينة بقولها : "وتحولت المدينة الصغيرة (بيروت) من ٢٠٠٠ شخص إلى مدينة كبيرة بصبغة مسيحية عميقة"
"Encyclopédie de l'Islam," par un comité de rédaction, Paris 1975, p.1172.

[٤٩] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨هـ، دفعة ثانية، ص ٦٥.
"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هـ، دفعة ثالثة، ص ٧١.

[٥٠] – Jawad Boulos : "Les peuples et les civilisations du Proche-Orient", tome 5, Paris 1975, pp.152,154

السلطنة من الداخل. ومن أهم العوامل التي رجحت هذه المخططات والاطماع الدولية نذكر :

١– إن "خط كلخانه" قد جرت مواجهته من جانب "الباشوات" وكبار الملاكين الأكثر محافظة، ومن رجال الدين الأكثر تزمتاً ؛ والسلطان "عبد المجيد نفسه" (١٨٣٩ –١٨٦١) لم يتحرج من التعبير عن استيائه من الاصلاحات المرسومة، فهو كان قد وقع على البيان مكرهاً، واعتبر "التنظيمات" تنازلات وافق عليها خلافاً لرغبته وإرادته[٥١].

لذلك في الوقت الذي كانت فيه القوى الدولية راغبة في أن تتابع عملية الاصلاح إلى النهاية، كانت السلطنة تعمل على التفلت منها كلما وجدت سبيلاً إلى ذلك.

٢– الخوف من ظهور "جزار آخر"، أو "ابراهيم باشا" آخر، على انقاض "الرجل المريض"، تدعمه قوة دولية، مما يهدد مصالح القوى الأخرى.

٣– القناعة لدى القوى الدولية، بأن السلطنة صائرة لا محالة إلى الانحلال، لذلك اخذت كل واحدة تخطط من أجل اقتطاع ما يمكن اقتطاعه عندما تحين الفرصة الملائمة.

ومنذ عام ١٨٤٠، كان الاطار الجغرافي للولاية، يحتضن عدداً من المخططات الدولية، التي كانت تنخر في هذا الاطار، كي يبلغ أصحابها غاياتهم.

الفرنسيون يتبنّون رأي الأباتي "لويس غندولفي دي تورين"

يبدو ان المسؤولين الفرنسيين، قد تبنوا رأي الاباتي اليسوعي، الذي سبقت الاشارة اليه. وعملوا على تطويره باتجاهين : الأول، ايجاد مركز للتجارة الدولية، على الساحل الشرقي للمتوسط، يطال نشاطه المناطق الداخلية، وفي هذا الاتجاه ليس هناك

---

[٥١] – أثناء وفاة "محمود الثاني"، كان التداول جارياً بشأن الإصلاحات. وجرى خلاف حولها. حتى ان الاحتفال بأربعين هذا السلطان (١٨٠٨–١٨٣٩)، كاد أن يلغى نتيجة هذا الخلاف.
"Documents...", tome 23, lettre n° 76, pp.288, 290.

بالنسبة إليهم قاعدة بشرية للانطلاق منها، أفضل من "جبل لبنان" ؛ والثاني هو إعداد مرفأ بيروت، ليكون مؤهلاً من أجل القيام بمتطلبات هذه المركز التجاري. وعلى قاعدة هذه الخطة، رأوا في عام ١٨٤١، ان الفرصة ملائمة لتحقيق المرحلة الأولى. لذلك عندما كان مصير ادارة الجبل مطروحاً على بساط البحث في هذا العام نبّه "ملواز" "M. des Meloizes"، القنصل الفرنسي في بيروت، في رسالته إلى "الكونت دي بنتوا" "le Comte de Pontois"، السفير الفرنسي في القسطنطينية، بتاريخ ٤ حزيران ١٨٤١ من أن يضاف اليه في هذه المرحلة أجزاء أخرى كبيروت وطرابلس وصيدا. واعتبر هذا الاجراء فيما لو حصل في غير أوانه بالنسبة للمصالح الفرنسية ؛ ان الأمر المهم في هذا الوقت، هو أن يحسم وضع الجبل أولاً[٥٢]. وبعد عشرين سنة من الحوادث الدامية في الجبل، والتجارب الادارية، صيغ هذا الكيان الاداري وفق التصوّر الفرنسي "بدون مدن، بدون موانئ وبدون سهول" [٥٣]. ورفضوا أن يلحق به أي شيء بعد إنشائه [٥٤]، وكانوا يمتعضون من أي تلميح في هذا الاتجاه [٥٥]، لأنه غير ضروري في هذه المرحلة على حد تعبير "M. Walweski"، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته التي وجهها بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٨٦٧، إلى وزير الخارجية الفرنسية "Le Marquis de Moustier" ؛ وقال صراحة : "إن توسيع حدود المتصرفية يمكن أن يكون منفعة لهذه البلاد، لكن من المؤكد انه ليس ضرورياً، وأنا بشكل قاطع مع رأي من يرون أن الأمور يمكن أن تبقى أيضاً على هذه الحالة لفترة طويلة"[٥٦].

٥٢ – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome 6, lettre n° 139, pp.398-399 :
٥٣ . "Documents...", tome 13, lettre n° 3, p.25
٥٤ – "Documents...", tome 13, lettre n° 3, 7, 12, pp. 19-26, 35-38, 48-49
٥٥ – "Documents...", tome 13, lettre n° 10, pp.44-45
٥٦ – "Documents...", tome 13, lettre n° 8, p.41.

أما مدينة بيروت، فقد رأوا فيها مفتاح الدخول إلى الجبل، ومتنفس الداخل السوري باتجاه أوروبا ؛ فأعدوا لها دوراً آخر يتكامل مع دور الجبل، لأن المهمة التي يمكن أن توكل اليها باتجاه الداخل ومدن الساحل الأخرى لا يستطيع أن يقوم بها الجبل ؛ واعتبروها النقطة الأولى التي سيدافعون عنها، في حال اضطروا إلى ذلك[٥٧]. وفي الوقت الذي أرادوا فيه أن يكون الجبل تحت أجنحتهم، أرادوا بيروت مدينة عالمية "كوسموبوليت" "Cosmopolite"، مفتوحة للجميع، ومركزاً دائماً للوالي، وتحت هيمنة القوى المسيحية. وبحكم موقعها تحضر اليها القوى الدولية للدفاع عنها، عند أول إشارة خطر تهدّدها"[٥٨].

ومن هذا المنطلق وغيره عارضوا بناء مرفأ "جونية"[٥٩]، لأنه لا يستطيع أن يقوم بالدور الذي تقوم به مدينة بيروت. فهو ذو صفة خاصة تمنعه من أن يكون ذلك المركز التجاري الدولي، الذي يطمح اليه الفرنسيون. وعلى ضوء هذه الخطة أخذت عملياتها التجارية تزداد وتتوسع، وهذا ما تؤكده قيمة وحجم المبادلات التجارية التي كانت تتم فيها في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقبل أن تتحوّل بيروت إلى مركز ولاية كانت قد طرأت عليها تحولات ساهمت في إعطائها الأفضلية على مدن الساحل كله، منها :

١- **تحولها إلى مركز مالي**، بحيث قصدتها الشركات الأجنبية، وأسست فيها "وكالات" "agences" لها، مرتبطة بالشركات الام. وقد بدأ هذا التوجه في شباط عام ١٨٤٨، عندما تأسست "شركة افريقيا والشرق" "Compagnie d'Afrique et d'Orient"، وهي شركة فرنسية مركزها "مرسيليا"[٦٠].

٥٧ – "Documents...", tome 9, lettre n° 48, p.309.
٥٨ – "Documents...", tome 12, lettre n° 43, pp.162-163
٥٩ – حول هذه المعارضة يراجع : "Documents...", tome 17, lettre n° 64, pp.231-232
٦٠ – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents..." tome 9, lettre n° 42 et son annexe, pp. 268-280

وما لبثت ان حذت شركات أخرى حذوها ؛ منها الفرنسية والانكليزية، الألمانية والنمساوية، السويسرية والايطالية واليونانية. وقد طال نشاط هذه الشركات نشاطات مختلفة، كالتأمين على الحياة وضد الحريق والنقل البحري، والتزام المشاريع وتحسين الأراضي. وأصبحت بيروت من خلال هذه الوكالات مرتبطة بمراكز الشركات الأم، في باريس ومرسيليا ولندن وبرلين وفرنكفورت وهامبورغ وفينا وتريست وبال وروما وجنوى[٦١].

٢- **تحولها إلى مركز قضائي رفيع**، عندما أدت كثرة الوكالات الدولية فيها، إلى كثرة رجال الأعمال الذين يتوافدون اليها، وإلى توفر رؤوس الأموال، وكثرة المراكب والسفن التجارية التي تؤم ميناءها. وأدى تعدد جنسيات هذه الوكالات التي تتعاطى العمل في مجالات متشابهة، إلى حدة التنافس وازدياد الخلافات. وبالتالي أصبح لا بد من وجود المركز الصالح الذي ينظر ويبت في الخلافات الناجمة عن عدم تنفيذ الاتفاقات والعقود، أو التأخر في تنفيذها. ولذلك سعت القوى الدولية من خلال صلاتها السياسية والتجارية لدى مراجع السلطنة من أجل تزويدها "بمحكمة تجارية" "Tribunal de commerce"، و"محكمة جنائية" "Tribunal Criminel"، تطال صلاحياتها ايالة "صيدا-بيروت". وقد أثمرت هذه الصلات وجرى إنشاء هاتين المحكمتين في عام ١٨٥١[٦٢] ؛ وجرى تشكيلها بشكل رفيع المستوى "على غرار محاكم القسطنطينية"[٦٣]. وتعزز وضع المدينة أكثر، عندما ارتقت رتبة محكمتها التجارية، إلى الدرجة الاستئنافية، لكل ولاية سورية وجبل لبنان في عام ١٨٦٤[٦٤]. وفيها تم تشكيل

---

٦١ - Verney Noêl et Georges Dambmann : "Les Puissances Etrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine", Paris 1900, p.202.

٦٢ - "Documents...", tome 9, "Règlement du Tribunal de Police de Beyrouth", pp.414-417

٦٣ - "Documents...", tome 9, lettre n° 77, p.413

٦٤ - بطرس البستاني : "دائرة المعارف"، المجلد الخامس، ص ٧٥١.

"المجلس الأعلى للتجارة"، ليرعى مصالح التجار المنتشرين في كافة النقاط التجارية على الشاطئ الشرقي للمتوسط[٦٥].

٣- **تحولها إلى مركز ثقافي وفكري**، ففي الوقت الذي كان فيه الانكليز والفرنسيون والقوى الدولية الأخرى يمنحونها تمثيلاً قنصلياً، وصلت اليها بعثات الكنيسة الاميركية عام ١٨٢٠؛ وبعد عام ترك "تمبل" "Temple" بوسطن، ناقلاً مطبعته إلى "ازمير"، وما لبث أن نقلها إلى بيروت عام ١٨٣٤ ؛ وتوجت هذه البعثات عملها بإنشاء "الكلية السورية الإنجيلية" فيها عام ١٨٦٦[٦٦]، التي عرفت فيما بعد بالجامعة الأميركية. أحدثت المطبعة ضجة كبيرة، ونالت شهرة عظيمة، واقتصر عملها في بادئ الأمر على طباعة الكتب الدينية والتوراة إلى مختلف اللغات - وخاصة العربية. وفي اطار المنافسة التي كانت قائمة بين الارساليات الأجنبية، قام "اليسوعيون"، بنقل كليتهم من "غزير" في جبل لبنان إلى بيروت، وصارت تعرف بإسم "جامعة القديس يوسف"، وأنشأوا لها في العام نفسه مطبعة كاملة[٦٧]. جرى ذلك لمجاراة البروتستانت، كي لا يصبح لهذه الطائفة قصب السبق الثقافي، في منطقة كان فيها اليسوعيون من السباقين. ان هذا التنافس الثقافي الإرسالي في بيروت، قد جعل منها عاصمة الثقافة في الشرق العربي. وهذا ما أعطاها ميزة خاصّة، وجعلها تتقدم على مدن الساحل.

وفي عام ١٨٨٤، أشار القنصل الفرنسي العام فيها، إلى أنها "أصبحت العاصمة الفكرية لسورية، حيث أخذ يتكون فيها جمهور مثقف يميل إلى البحث والدراسة"[٦٨]. إن مركزها الثقافي والفكري هذا، قد هيأها لقبول التيارات الفكرية

---

٦٥ - لمزيد من الإيضاح حول هذه النقطة يراجع : "Documents...", tome 12, lettre n° 38, pp. 148-151

٦٦ - اعتمدنا في هذه المعلومات على "المباحث"، "ثلاثة وخمسون سنة في سورية"، بدون اسم مؤلف، الجزء السابع، السنة الثالثة، ص ٤٩٣-٤٩٤ ؛ وجورج انطونيوس : "يقظة العرب"، ص ١٠٦.

٦٧ - "مجلة المشرق"، المجلد الأول، آذار ١٨٩٨، ص ٦٩٩.

٦٨ - "Documents...", tome 15, lettre n° 22, p.119.

واحتضانها، ولتحمل تبعات هذا القبول والاحتضان والمساهمة. وأن تكون مركزاً للدعاية والنشر من خلال الصحف والمجلات الكثيرة التي أنشئت فيها.

٤- تحولها إلى قطب جاذب للمهاجرين، وبوابة باتجاه الداخل. وقد ساهم في احداث هذا التحول مركزها المالي والثقافي والفكري، الذي صارت عليه ؛ كما ان الاحداث الدامية التي حصلت في مختلف أنحاء سورية بشكل عام والجبل بشكل خاص ما بين ١٨٤٠-١٨٦٠، كل ذلك أدى إلى تحول المدينة إلى قطب جاذب، لهجرة طلاب الأمن والثروة والثقافة، والعلم، حيث كان هؤلاء يجدون فيها مقاصدهم، ولذلك ازداد عدد سكانها زيادة ملحوظة[٦٩] وبوتائر عالية[٧٠] ؛ وما لبثت ان تحولت إلى واحدة من "المدن الرئيسية الثلاث في سورية، وهي بيروت ودمشق وحلب من حيث الأهمية وعدد السكان"[٧١].

وبشقّ طريق للعربات، يصل بين بيروت ودمشق، عام ١٨٥٩ من قبل أحد المتمولين الفرنسيين"ادمون دي برتوي" "Edmond de Perthuis"، وهو الأول من نوعه في سورية، زاد من أهمية بيروت، فجعلها بوابة الاوروبيين إلى الداخل السوري، وأول مدينة على الساحل[٧٢]. وقد أمل الفرنسيون بعد أن وضع في الاستثمار أن يقوى ويزداد نفوذهم، وأن تعطى المدينة ما تستحقه من أهمية في التنظيم الاداري.

وبالاضافة إلى هذا **المشروع الفرنسي** الذي تحدثنا عنه، أشارت المصادر الفرنسية إلى مشاريع دولية أخرى ودورها في تكاثر الوجود الأجنبي وزيادة نفوذه، وتأثيرها على

---

[٦٩] – عن اعداد المهاجرين والمناطق التي هاجروا منها عام ١٨٦٠ إلى بيروت تراجع :
Leila Tarazie Fawaz : "Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut", London 1983, pp.54-55

[٧٠] – ارتفع عدد سكان بيروت من ٣٠ ألف نسمة عام ١٨٤٠ إلى ٦٠٠٠٠ نسمة عام ١٨٦٣.
"Documents...", tome V, lettre n° 5, p.47.

[٧١] – "Documents...", tome 10, lettre n°41, pp.124-125.

[٧٢] – بدأ إنشاء هذا الطريق في ٣ كانون الثاني ١٨٥٩ "Documents...", tome IV, lettre n°99, p. 364

تاريخ الولاية ومستقبلها، لا يقل أهمية عن الخطة الفرنسية. وفي هذا المجال سنتوقف عند اثنين منها بالاستناد إلى ما ذكرته المصادر الفرنسية.

الأول **انكليزي**، قاعدته فلسطين، ومفتاح الدخول اليها "عكا-حيفا". وفي تنفيذ الانكليز لهذه الخطة عملوا باتجاهين : الأول، رموا من خلاله إلى تقليص النفوذ الفرنسي وضربه؛ وفي هذا الاتجاه بذلوا ما في وسعهم لإخراج "ابراهيم باشا" من سورية وفلسطين، بوصفه أحد مرتكزات هذا النفوذ[٧٣]، وحرضوا على الفتنة في الجبل ؛ أما بالاتجاه الآخر، اتجاه تركيز نفوذهم، فقد اعتمدوا نفس التوجه الفرنسي، وهو الانطلاق من قاعدة بشرية أكثريتها مؤيدة لهم، تشكل مرتكزاً لهم على الساحل، منه ينطلقون باتجاه الداخل، من خلال ميناء يشكل بوابة عبور لهم. ولذلك رأوا أن مصلحتهم هي في إنشاء كيان اسرائيلي في فلسطين برعايتهم وتحت حمايتهم. وبدأوا العمل على جمع اليهود المنتشرين في أوروبة، البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة، لإسكانهم في هذا الكيان. ولتنفيذ هذه المهمة جرى اعداد دراسة عن يهود فلسطين، وما يمكن أن يستوعبه هذا الكيان من اليهود المهاجرين[٧٤].

وعملت وزارة الخارجية البريطانية على تنفيذ هذه الخطة، فطلبت بعد مؤتمر لندن عام ١٨٤٠، من سفيرها في القسطنطينية، أن يعمل على إقناع السلطان والمسؤولين الآخرين بأن هذا العمل هو لمصلحة السلطنة[٧٥]. ومن أجل تركيز هذه

---

[٧٣] – يتضح من خلال حركة الملاحة إلى مرفأ بيروت في عامي ١٨٣٦ و ١٨٣٧، أن فرنسا هي المستفيدة الأولى من الحكم المصري لبلاد الشام، وأن المتضرر منه التحالف الثلاثي : انكلترا، النمسا وتركيا. للإيضاح أكثر يراجع :
C. B. HOURY: op. cit. pp. 53, 56-57

[٧٤] – أشار" برتون" "M. de Berton" ، الموفد الفرنسي إلى لبنان في رسالته إلى:"M. Guizot" رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٨٤٠، بقوله :"إن الانكليز عندهم خطة غير الخطة الفرنسية، ويتحدثون عنها علناً. وقد سبق لي أن أشرت اليها، فعناصرهم يعملون على إنشاء "مملكة إسرائيل". وهم لا يخفون ذلك قائلين بأن لجنة يرئسها "Dr. Keith" كان منذ اربعة أشهر في سورية، وهو مرسل على حساب "الكنيسة الاسكتلندية" "L'Eglise écossaise"، لكنه يحمل توجهات الحكومة الانكليزية في جمع المعلومات عن يهود فلسطين، وعن إمكانية نقل اليهود المشتتين في اوروبا، البالغ عددهم ثمانية ملايين لإسكانهم فيها.
"Documents...", tome 6, lettre n° 106, pp. 283-284

[٧٥] – زاهية قدوره : "تاريخ العرب الحديث"، بيروت ١٩٦٨، ص ١٥٧.

القاعدة البشرية، ساند الانكليز الحركة "البروتستانتية"، ودعموا خطط اليهود الالمان المهاجرين إلى فلسطين، وأنشأوا مع "بروسيا" الاسقفية الانكليزية، وتولت الدعوة لهذه الطائفة ثلاث فعاليات دولية تدين بالمذهب البروتستانتي، هي انكلترا بروسيا والولايات المتحدة الأميركية. "واحتلت الولايات المتحدة الأميركية بينها المرتبة الأولى بواسطة جامعتها في بيروت"[٧٦].

ولم يستبعد الفرنسيون أنفسهم عن هذه الخطة، فقد انخرطوا فيها من باب الاحتياط ليبقوا على تماس معها. ففي عام ١٨٦٠ أنشئ "الأتحاد الإسرائيلي الدولي" "L'Alliance Israélite Universelle" ، اتخذ مركزه في باريس. وقد عمل هذا الاتحاد، على إنشاء المدارس في سورية وفلسطين. وجرى العمل الجاد، على بناء الأجهزة القادرة، على استيعاب الهجرة اليهودية. فبثت الدعاية المنظمة عن "الأراضي الموعودة""La Terre Promise"، و"الدولة اليهودية""L'Etat Juif"، بين صفوف اليهود في ألمانيا عام ١٨٨٠،وفي روسيا عام ١٨٨١،وفي رومانيا عام ١٨٨٢.ونشطت في الوقت ذاته عملية بناء المستعمرات الصهيونية الزراعية التي أخذت تزداد يوماً بعد يوم، ومعها "أخذ يزداد عدد اليهود، الذي لم يكن عام ١٨٤٥ أكثر من ١٢٠٠٠ يهودياً يعيشون منذ القدم في فلسطين"[٧٧].

واقترح "لنش""Linche"، وهو أحد الضباط الانكليز عام ١٨٤٨، أن تكون "حيفا" بوابة الدخول إلى هذه القاعدة[٧٨] لأن عكا التي كانت مقترحة لهذه المهمة كانت قد دمّرت بسبب الأعمال العسكرية التي قام بها التحالف الانكليزي النمساوي

---

٧٦ – "Documents...", tome 15, lettre n° 65, pp. 257-275.

٧٧ – "Documents...",tome 15,lettre n° 65,p.274; et Raymond Furon: "Le Proche-Orient", Paris 1975 pp. 155-156.

وعن إنشاء الأسقفية الانكليزية البروسية والتغلغل الأوروبي في السلطنة العثمانية يراجع :

عبد الرؤوف سنو :"سياسة الاندفاع نحو الشرق"، بحث نشرته جريدة السفير. وقد نشرت القسم الأول منه في عددها الصادر يوم الجمعة في ٢٤ آذار ١٩٨٩.

٧٨ – عبدالكريم غرايبه : "سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ – ١٨٧٦"، القاهرة ١٩٦١، ص ٩٣.

التركي ضد "ابراهيم باشا" عام ١٨٤٠. وقد أبدى الألمان اهتماماً خاصاً تجاه مدينة حيفا، مما كان يثير حفيظة المسؤولين الفرنسيين الذين كانوا يرون فيهم ليس فقط خطراً على نفوذهم في سورية وفلسطين، بل وعلى الوجود الفرنسي بالذات ؛ على حد تعبير "M. Constans"، السفير الفرنسي في القسطنطينية[٧٩].

وكان كل من الطرفين، الانكليز والفرنسيين يروج لخطته في اوروبة، من أجل كسب التجار والقوى الاقتصادية إليها. لذلك، فعندما انتشرت الدعاية الانكليزية في اوروبة عام ١٨٤٢ – يوم كانت المحن تضرب جبل لبنان – ان عكا هي بوابة الدخول إلى سورية وليس بيروت، كتب "بوره" "M. Bourée"، القنصل الفرنسي العام في بيروت رسالة إلى "غيزو" "M Guizot"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢، يرد على هذه الدعاية قائلاً:"في هذه المناسبة أرى من واجبي أن أكرر لحضرتكم رأيا قلته في السابق، وهو مثبت في رسائلي الماضية. وأتساءل كيف يطلق الانكليز أحكاماً كهذه بالاستناد إلى آراء قادة عسكريين. وأوروبة تنظر بشكل خاطئ، إذا كانت ترى في عكا مفتاحاً للدخول إلى سورية، لأنه يوجد مركز مهم أكثر يجب ألا تنسينا اياه الأحداث. انه جبل لبنان، الحصن الحقيقي لسورية ومفتاح الدخول اليها عبر بيروت"[٨٠].

وعندما تردّد رأي هذا الضابط مرّة أخرى عام ١٨٤٨، كتب هذا القنصل اياه بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٨٤٨رسالة إلى "باستيد""M. Bastide"، وزير الخارجية الفرنسية مؤكّداً :"إن بيروت هي النقطة الأولى على المتوسط سنكون مدعوين للدفاع عنها. إنه لا يوجد في كلامي يا حضرة الوزير مصالح خاصة، ولا عواطف شخصية تجاه هذه المدينة. انني أعرف انه توجد نقاط قنصلية يكون العاملون فيها من الدرجة الثانية والثالثة، لأن مصالحنا فيها هي هكذا. لكن بيروت وجبل لبنان

---

٧٩ – "Documents...", tome 17, lettre n°17, p.83.

٨٠ – "Documents...", tome 7, lettre n° 23, p.84.

ليسا أبداً من هذه الفئة وأنا لن أكون الرجل الخائب". وطلب اليه أن يعمل لدى الحكومة من أجل أن تهتم ببناء القنصلية فتشيده على نفقتها كباقي أبنية قنصلياتها في الشرق، وأن تولي الجسم القنصلي عناية خاصة نظراً للدور الاقتصادي والسايسي الذي يقوم به هذا المركز[٨١].

وفي سياق هذا المشروع بدأ الاهتمام الأوروبي بمدينة حيفا. وأخذت تنمو على حساب عكا. وتطورت من قرية صغيرة إلى مدينة مهمة. بحيث كانت في أوائل القرن التاسع عشر بضع مئات من السكان وعندما زارها الضابط الانكليزي، ليطلع عليها على الطبيعة، كان عدد سكانها قد ارتفع إلى الفي نسمة، وإلى ستة آلاف عام ١٨٨١، وإلى حوالي ٩٩٠٩ نسمة في أوائل تسعينات القرن التاسع عشر، وإلى ما يزيد عن العشرة آلاف في أواخره، وأكثر من خمسين ألفاً قبل الحرب العالمية الأولى[٨٢]. وعندما زارها "رفيق التميمي" و"محمد بهجت" في هذه الفترة وجدا "أن سحنتها قد تغيرت تماماً وأصبحت بوجه غير وطني"[٨٣] ويرجع ذلك إلى وجود المستعمرات الأجنبية فيها، وإلى أن سكانها باتوا من جنسيات مختلفة.

أما المشروع الثاني، وبالاستناد الى المصادر الفرنسية، فهو لم ينطلق من الساحل باتجاه الداخل كالمخططات الأخرى، بل كان بري المنطلق، بري التوجه، ويسعى للوصول إلى البحر المتوسط. لكنه اعتمد نفس المبدأ، بالانطلاق من قاعدة بشرية ذات توجه ديني مؤيد للروس. وقاعدة هذا التجمع في "القدس الشريف" بفلسطين. وعلى ضوء هذا التوجه، "كانت المجموعات البشرية الروسية وهي في طريقها إلى هذه القاعدة، تجتاز الحدود الروسية، وقبل أن تصل إلى "قارص"، تتجه إلى "أرمينيا"، ومنها إلى هضاب "دجلة" و"الفرات" فوادي العاصي فالبقاع ومنه إلى وادي

[٨١] – "Documents...", tome 9, lettre n° 48, pp.308-309.

[٨٢] – اعتمدنا في هذه الفقرة على : Vital Cuinet, op. cit., p. 106 وعبد الكريم غرايبة :"سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦"، القاهرة ١٩٦١، ص ٨٧. وهناك بعض المراجع جعلت عدد سكانها عام ١٩١٥ ٣٠,٠٠٠ نسمة. وجيه كوثراني :"بلاد الشام"، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ٢٦

[٨٣] – التميمي و بهجت : "ولاية بيروت"، القسم الجنوبي، بيروت ١٩٧٩، ص ١٣٣.

الأردن، حتى تصل إلى مداخل أسوار القدس"[٨٤]. ومن القدس وباتجاه الشمال كان الروس يسعون للوصول إلى منفذ على البحر ويرجع السبب في ذلك إلى أن الروس كانوا حتى أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر قد فشلوا في الوصول إلى المياه الدافئة على المتوسط.

ويبدو ان هذه الخطة، قد بدأت بعد توقيع معاهدة "هنكيار أسكلة-سي" (٨ تموز ١٨٣٣)، بين روسيا والسلطنة العثمانية. بدليل ان "المعلومات المختصرة" عن سياسة القوى الدولية في سوريا وفلسطين، التي قدمت إلى وزير الخارجية الفرنسية في باريس عام ١٨٤١، قد أشارت إلى ان "اسم الروس كان يتردد قليلاً في السنوات الأخيرة، لكنه الآن أصبح ذا أهمية بعد إعلان حكومة القيصر في "بطرسبورج" "Le Cabinet de Saint Petersbourg"، عن حمايته للاكليروس الارثوذكسي، الذي تعارضت مصالحه مع مصالح روما". ولم تكن هذه وسيلة الروس الوحيدة من أجل دخولهم إلى المنطقة لتعزيز نفوذهم وحمايته ؛ "فالمعلومات المختصرة" اياها، أشارت أيضاً إلى أن "روسيا قد أرسلت عدداً كبيراً من عناصرها، من أجل دراسة البلاد، وانها انفقت في سبيل ذلك الأموال الطائلة ؛ وانها عينت قناصل ونواب قناصل في مختلف المدن السورية، بالرغم من أنه لم يكن عندهم أحياناً مصالح تجارية لحمايتها"[٨٥].

السلطنة تواجه المخططات الدولية بقانون تشكيل الولايات

صحيح ان السلطنة قد اتخذت عدداً من الاجراءات، التي ساهمت في تعزيز وضع مدينة بيروت، وفي تسهيل معاملات التجار، كجعلها مركز ايالة صيدا-بيروت، ومركزاً لمحكمة تجارية وأخرى جنائية. لكن في الوقت نفسه، كانت ترى الوجود الأجنبي يتعزز يوماً بعد يوم في بيروت ومنطقة الساحل. لذلك أخذت تستعد

[٨٤] – . "Documents...", tome 17, lettre n° 17, pp.83-84

[٨٥] – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome 6, lettre n° 115, pp.312-321

للاحتمالات الأخرى. فبنت في بيروت "قشلة عسكرية" عام ١٢٦٨هـ/١٨٥١م، و"مستشفى عسكرياً" في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، وجعلت فيها "مركز إدارة اللواء العسكري المرابط في ولاية سورية" عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م[٨٦].

لقد أكّدت هذه الاجراءات الاعتراف الضمني من قبل السلطنة بأهمية بيروت. لكن ما كانت تريده من خلال هذه الاجراءات، كان يختلف تماماً عما كانت تريده فرنسا وغيرها من القوى الدولية. فهاجس السلطنة هو الامساك بمنطقة الساحل وتشديد قبضتها عليها. في حين كان هاجس القوى الدولية أن تصبح بيروت مركز ولاية على الساحل، يطلق الحركة التجارية ويسهل مهمات التجار. فبعد تشكيل "متصرفية جبل لبنان"، احتدم الصراع بين هذين الاتجاهين المتعارضين. واستغلت السلطنة في هذا الصراع ما يوجد بين يديها من أوراق، أولاها كان استخدام نفوذها في حركة تشكيلات موظفيها[٨٧]، وثانيها قانون تشكيل الولايات. وفي هذه الورقة الأخيرة استغلت أهمية تراتب المواقع الادارية بما يشبه خطة الانتقال من موقع إلى موقع. وفي هذا المجال نلاحظ انها اعتمدت عدة خطوات:

١– اعتماد تقسيم اداري يقلل من أهمية مدن الساحل. في هذا التقسيم اعتمدت الولاية الواسعة في بلاد الشام[٨٨]. فعندما صدر قانون تشكيل الولايات ١٨٦٤، جرى "تقسيم هذه البلاد، إلى ولايتين كبيرتين، ولاية حلب ومركزها مدينة

[٨٦] - "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ثانية، ص ٦٥ و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ثالثة، ص ٧١ ؛ وعبد الباسط الاتسي : "دليل بيروت"، ص ٢٥.

[٨٧] – رصد القنصل البريطاني في القدس تحركات الإدارة العثمانية في بيروت وفلسطين عام ١٨٥٩، وأشار إلى ان الادارتين تتحكم بهما رغبة واحدة، هي كسر النفوذ الأوروبي. كما أشار ان "الباشا" حاكم القدس طلب منه ان يواصل بذل مساعيه من أجل إبقائه في مركزه. لمزيد من الإيضاح تراجع رسالته التي بعث بها من القدس بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٨٥٩ في "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سورية ولبنان" من سنة ١٨٤٠-١٩١٠، المجلد الأول من سنة ١٨٤٠-١٨٦٠، تعريب "فيليب وفريد الخازن" جونيه ١٩١٠، رسالة ٢٣٤، ص ٣٨٠-٣٨٢.

[٨٨] – لمزيد من الإيضاح حول هذه الفكرة تراجع رسالة الكابتين مسؤول المجموعة العسكرية الفرنسية في جبل لبنان، إلى وزير الخارجية الفرنسية، في ٣ كانون الأول ١٨٦٤ “Documents...”, tome 12, lettre n°11, pp.68-71.

حلب، وولاية سورية ومركزها مدينة دمشق"[٨٩]. هذا الاجراء الاداري وضع بيروت في موقع انتقص من أهميتها الفعلية، وقلل في الوقت نفسه من أهمية مدن الساحل طرابلس، صيدا وعكا، التي كانت فيما مضى مراكز "ايالات".

لقد أدرك الفرنسيون خطورة هذا التوجه العثماني على خطتهم، وتدخلوا في الأمر وحاولوا تعديل هذا الاجراء الاداري قبل أن يصدر. ومن خلال الرسائل التي جرى تبادلها بين المسؤولين الفرنسيين، يمكن أن نتبين وجود عدم اتفاق بين المسؤولين العثمانيين حول كيفية تشكيل ولاية سورية وحول مركزها. فالنقاش كان يدور بين اتجاهين، أحدهما يرى ضرورة أن يكون في دمشق، ويرى الآخر أن تطور مدينة بيروت وموقعها يفرضان أن تكون في موقع اداري غير الذي وضعت فيه، عندما ألحقت بولاية سورية كمركز لسنجق من سناجقها. لذلك تأخر صدور قرار تعيين والي سورية إلى أوائل أيار ١٨٦٥، وجاء القرار يعبّر عن هذا النقاش، ويوفق بين هذين الاتجاهين مشيراً بالقول : "نظراً لأهمية وضع المدينتين دمشق وبيروت فستكون كل منهما مركزاً رئيسياً لإقامة الحاكم العام". وأشار القرار أيضاً إلى تعيين حكام "برتبة قائمقام على مدن : بيروت،صيدا، طرابلس وعكا؛ بدون أفضلية لأحدهم على الآخر، ولاصلاحية لواحدهم في أن يبت في المسائل العامة دون أخذ رأي الحاكم العام". القنصل الفرنسي العام في بيروت، "ايسار" “M. des Essards” شعر بخيبة أمل كبيرة حيال هذا الاجراء ورأى فيه "طعنة توجه إلى بيروت في أكبر وأهمّ مصالحها". القناصل الآخرون أجمعوا على أن مصالحهم قد تضررت، بالرغم من أنهم كانوا غير متفقين على تقييم موحد لهذه الخطوة.

لم يقبل الفرنسيون والدول الاوروبية الأخرى، ورجال الأعمال المحليين بهذا الاجراء الاداري فقد خافت هذه الدول، "من عرقلة مصطنعة للمعاملات في بيروت

[٨٩] – أحمد عزت عبد الكريم : "التقسيم الاداري لسورية في العهد العثماني". حوليات كلية الآداب بجامعة ابراهيم باشا مجلد -١- مايو (أيار) ١٩٥١، ص ١٨٣.

تحت حجج مختلفة" من أجل الابتزاز وغيره، "لأن قائمقام بيروت يستطيع تأخير حل أية مسألة تعرض عليه، بسبب عدم صلاحيته، أو بسبب الخبث ؛ وعندها تعرض أمام الوالي. "وسواء أرسلت المعاملة إلى دمشق، أو بقيت في بيروت ريثما يحضر الوالي يكون قد ضاع الوقت وقد يضيع المال". ورأت هذه الدول في التطمينات التي أعطاها الوالي بأنه سيقيم في دمشق وفي بيروت حسب الضرورة، "هي تطمينات غير مريحـة لأنه لا يوجد ما يجبره على هذا المجيء" [٩٠]. وزير الخارجية الفرنسيـــــة، "دروين دي لويس" "M. Drouyn de Lhuys"، شاطر القنصل الفرنسي رأيه، ورأى أن دمشق "لا تساعد بحكم تركيبها "الديموغرافي"، على ايجاد الحلول الملائمة للمصالح الاوروبية، في حين أن بيروت يمكن أن تحضر اليها القوات الحربية البحرية في أية لحظة". ووعد بأن يتصل بالسفير الفرنسي في القسطنطينية، كي يلفت هذا الأخير انتباه القوى الأوروبية الأخرى، التي اتخذت موقفاً من هذا الاجراء، من أجل العمل على اصلاح الأمر [٩١].

٢- محاولة الامساك بتجارة الساحل من دمشق. وهو الاجراء الآخر الذي حاول بواسطته المسؤولون الأتراك أن يمسكوا بمنطقة الساحل من خلاله. فجعل دمشق مركزاً للوالي، يعني ان الادارات المركزية ستنتقل اليها، بما فيها ادارة "المجلس الأعلى للتجارة". لكن الصعوبة الأولى التي اعترضت عمل الوالي، هي مسألة تشكيل هذا المجلس، لأنه لم يجد فيها العناصر الكافية لتشكيله".

وقد عبر الوالي عن أسفه لوجود هذا النقص. واستغلته الفعاليات التجارية، ورفضت أن تنتقل من الساحل إلى دمشق من أجل هذه المهمة. ورأت "أن التجارة ناشطة على الساحل، والتجار المنتشرين في كل نقاطه يستطيعون بسهولة، وتقريباً بدون مصاريف أن يراقبوا أعمالهم بأنفسهم، ويدافعوا عن مصالحهم. فهم غير

[٩٠] – التعابير الموضوعة بين مزدوجين هي من رسالة هذا القنصل إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٠ أيار ١٨٦٥.
ولمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome 12, lettre n° 38, pp. 148-151.

[٩١] – التعابير الموضوعة بين مزدوجين هي من رسالة هذا القنصل إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٦٥ولمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 12, lettre n°43, pp.162-163.

مضطرين للذهاب إلى دمشق، لأن في ذلك اضاعة لأموالهم وأوقاتهم وخضوعهم لآراء عناصر يختلفون عنهم كلياً، علماً أن هذه العناصر المدعوة إلى تنظيم التجارة لاتفقه عن التجارة والأعمال التجارية شيئاً. فالتجارة لا تنظم بهكذا عناصر"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت.

وبالاضافة إلى رفض "المجلس الأعلى للتجارة" فكرة الانتقال إلى دمشق، فقد تحرك أعيان بيروت وعقدوا اجتماعات موسعة قرروا فيها تحرير عريضة إلى السلطان، وتشكيل وفد منهم للذهاب إلى القسطنطينية يحمل معه العريضة، ويطرح الموضوع على المسؤولين هناك، ويشرح لهم "ان المؤسسات التجارية القائمة على الساحل تتجمع في نقاط قريبة من بيروت حيث يقيم وكلاء هذه المؤسسات". فمعهم، وبالاتفاق مع القناصل الاوروبيين يمكن حل القضايا بشكل مباشر. وخلال لقاء بسيط مع الحاكم – عندما يكون متمتعاً بصلاحيات الحل – تبت الأمور ؛ أما المسائل التي لا يمكن حلها "فترفع إلى المرجع المسؤول بالاتفاق مع القنصل المعني ومشير بيروت"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في هذه المدينة [٩٢] بتاريخ ١٠ أيار ١٨٦٥.

نجحت الضغوط الأوروبية، وتحرك القوى المحلية، بإقناع المسؤولين العثمانيين ببقاء "**المجلس الأعلى للتجارة**"، وببقاء انعقاد "**المحكمة العليا**" في **بيروت** كما كان في السابق، وبتعيين "**مدير سياسي**" لمدينة بيروت يقيم فيها بشكل دائم ليشكل "حلقة وصل بين القناصل العامين للقوى الدولية والحاكم العام في دمشق" [٩٣]. وبذلك تكون قد تمت تسوية مؤقتة لهذا الصـــراع الخفـــي بين مسؤولي السلطنة وتجار الدول المقيمين في بيروت ومدن الساحل. لأن هـــذه الإجـــراءات لـــم تقض على مصادر الشكوى. "فالمدير السياسي"، وفر الوقت على التجار ورجال الأعمال، "لكنه لم يضع حداً للامبالاة الادارية، ولجشع الوالي والمحيطين به". ولذلك ارتفعت الشكوى مجدداً

[٩٢] – لمزيد من الإيضاح حول هذه المسألة يراجع : "Documents...", tome 12, lettre n°38, pp.149-151.

[٩٣] – "Documents...', tome 12, lettre annexée à la dépêche n°25 du 19 octobre 1865, pp.198-99

من الوالي وأعوانه والبرطيل الذي يستوفونه لتصريف الأعمال. وعادت الدول الاوروبية إلى الشكوى لأنها "رأت في هذا الاجراء محاولة موهومة للحل". القنصل الفرنسي العام في بيروت رأى في تعيين "**المدير السياسي**" "عائقاً وحاجزاً يعرقل العمل ويشل الحركة ويوقف الحلول ويخرب المصالح بدلاً من أن يكون عاملاً مسهلاً ومساعداً للحل"[٩٤]. واستمرت الشكوى الفرنسية من الاجراءات الادارية للسلطنة في ولاية سورية ومن تصرفات مسؤوليها. وربما كان لهذه الشكوى ما يبررها على أرض الواقع، غير أنها كانت تجري وفق هدف مرسوم، هو تحويل مدينة بيروت إلى مركز ولاية. وما يؤكد هذا الاستنتاج، هو أن كل ما قدمته السلطنة من تنازل في أقل من سنة لم يرض التجار الفرنسيين، ولذلك نراهم يقترحون تشكيل" **ولاية بيروت**".وقد جاء ذلك في رسالة "وال وسكي"."M.Walewski" ، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى"المركيز دي موستيه" "Marquis de Moustier"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٨٦٧[٩٥].

وعلى الصعيد المحلي، تحرك أعيان بيروت، من أجل تحويل مدينتهم إلى مركز ولاية لسببين : الأول، نظراً لأهمية هذا المركز، وما يقدمه من تسهيلات لرجال الأعمال، والسرعة في إنجاز المعاملات، وما يوفره لهم قربه من جهد ووقت ومال وسرعة حركة. وقد نقلوا هذا المطلب إلى "رشدي باشا" والي سورية، لدى مجيئه إلى بيروت في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٨. غير ان جواب الوالي لم يكن مريحاً لهم. فقد طلب منهم أن يرفعوا عريضة إلى المراجع في القسطنطينية، كي تدعم العريضة ما طلبه من هذه المراجع "بأن يقيم مع كل أجهزته العليا في بيروت طيلة أشهر الشتاء الستة"[٩٦].

---

٩٤ _ "Documents...", tome 12, lettre annexée à la dépêche n°52 du 3 pp.370-372.

٩٥ _ "Documents...", tome 13, lettre n°3, pp.24 -25.

٩٦ – لمزيد من الإيضاح تراجع رسالة "وال وسكي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى "المركيز دي موستيه"، وزير الخارجية الفرنسية "Documents...", tome 13, lettre n°6, pp.33-34.

٣– التنكر لأهمية بيروت وتصنيفها من مدن الدرجة الثالثة : وهو الاجراء الثالث الذي اتخذته السلطنة في مواجهة الوجود الأجنبي ونفوذه. ففي حزيران ١٨٨٠، قرر "الباب العالي" أن يغير كلياً تصنيفه الاداري السابق لمراكز السناجق في ولاية سورية. وقد جاء تصنيفها في ثلاث فئات : الأولى، وتضم طرابلس ودمشق وعكا ؛ والثانية، تضم حمص وحماه، بعلبك وحوران ؛ والثالثة، تضم بيروت واللاذقية. و لم يكن أهالي بيروت راضين عن هذا التصنيف المجحف بحقهم وأصيبوا من جرائه بصدمة كبيرة وبخيبة أمل، ورأوا فيه عودة إلى الوراء غير مبرّرة وغامضة الأسباب. ورأى أعيانها أن يوجهوا برقية إلى "الباب العالي" لتذكيره بأن بيروت كانت سابقاً مركزاً للوالي، "فلتبق في هذا المركز على الأقل". وقد طلب "M. Sienkiewicz" القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. de Freycinet" بتاريخ ٢٢ حزيران ١٨٨٠، أن يعمل لدى الحكومة الفرنسية، كي تتحرك وتدعم أهالي بيروت في تنظيم أنفسهم[٩٧].

وهكذا يستمر هذا الصراع بين الفرنسيين ومؤيديهم من جهة، والسلطنة العثمانية ومؤيديها من جهة أخرى حول إنشاء "ولاية بيروت"، إلى أن يشق هذا الاتجاه طريقة في عام ١٨٨٧.

*****

---

[٩٧] لمزيد من الإيضاح تراجع رسالة هذا القنصل : "Documents...", tome 14, lettre n°49, pp.197-198

بعض الاستنتاجات

ان "الامتيازات الأجنبية"" les Capitualtions" ، التي منحتها السلطنة العثمانية للقوى الدولية، هي التي سمحت لتجار هذه الدول أن يقيموا في الأماكن التي يريدونها، وأن يتاجروا مع من شاؤوا الاتجار معه من أبناء البلاد. وبذلك تشكل الاطار الشرعي لتواجدهم وحرية حركتهم. واستفادوا مما منحتهم اياه من حقوق، في أن يكونوا جزءاً من حركة التجارة المحلية، وأن يلعبوا دوراً في ترجيح كفة المركز التجاري الذي يترلون فيه، على كفة مركز آخر. ومن هذا الواقع عملوا على تنمية حركة التجارة، وتركيزها وتنشيطها بالاتجاه الذي يريدونه، حتى هيمنوا على هذه الحركة.

ان نمو الحركة التجارية بشكل عام، وهيمنة التجار الأجانب عليها، اصطدم بمطامع ولاة السلطنة الذين لمسوا أن "الامتيازات" تضر بهم وتحد من مصالحهم، ولذلك ضربوا بها عرض الحائط، وعملوا ما بوسعهم من أجل السيطرة على هذه الحركة. لقد أدى تعارض المصالح بين الولاة والتجار، إلى احتدام الصراع بين الطرفين. فالتجار تشبثوا بامتيازاتهم واعتبروها حقاً من حقوقهم، والولاة اندفعوا لاخضاعهم من أجل مصالحهم. ونتج عن تشبث كل من الطرفين في موقعه، والظروف الدولية في أواخر القرن الثامن عشر، إلى توجيه ضربة قاسية لحركة التجارة الفرنسية في شرق المتوسط، وإلى اخراج التجار الفرنسيين من صيدا وعكا، حيث كانوا يشكلون فيهما الثقل التجاري الأساسي.

لقد أدى خروج التجار الفرنسيين من هذا المركز التجاري الكبير عام ١٧٨٩، إلى ضمور حركته وتصحرها، وإلى بداية جديدة في حياة التجارة الدولية مع "بلاد السلطان العثماني". لأن الوالي، بالصلاحيات التي كان يتمتع بها، لم يعد بالنسبة

للتجار مصدر أمان كما كان في السابق. فقد أصبح عبئاً ثقيلاً على حركة التجارة ومصدراً لقلقهم، فهو يهدد حياتهم ويتوعد مصالحهم ويصادر أموالهم.

ان هرب التجار الفرنسيين من صيدا وعكا في أيلول ١٧٨٩، وطردهم من "جبل لبنان" الذي خسر أميره (الأمير يوسف الشهابي ١٧٧٠-١٧٨٩) امارته من أجلهم، والمضايقات التي تعرضوا لها في "طرابلس الشام" لأنهم رفضوا أن يبنوا فيها خاناً لهم على غرار الخان الذي خسروه في صيدا؛ كل ذلك دفعهم للهرب إلى بيروت بعيداً عن سلطة الولاة المباشرة ليتعاطوا فيها تجارة تهريب البضائع؛ وهذا لا يعني أنهم لم يكونوا ملاحقين فيها. هذا الوضع دفعهم إلى التفكير بشكل جدي من أجل المستقبل، لأن ما تعرضوا له كان قاسياً. فقد ضاع جنى عمرهم على يد "الجزار"، الذي لا "يقيم وزناً للأعراف والمواثيق". ولهذا طرحت مسألتان:

الأولى، وهي مسألة أساسية، تطال السلطنة في العمق؛ فاستمرار الحركة التجارية وتطويرها في منطقة شرق المتوسط، لم يعد بهروب التجار من مكان إلى آخر، بل بتحديد موقف السلطنة بشكل واضح، من رأس المال وأصحابه وضمان سلامتهم؛ لأن مصادرة الأموال وإعدام أصحابها من التجار، كانت تمارس ليس من السلاطين وحدهم، بل ومن "باشوات" و"بكوات" السلطنة أيضاً ؛ الثانية، هي العمل على فصل "جبل لبنان" ادارياً، عن سلطة الولاة في سورية وفلسطين، وبناء مرفأ بيروت ليكون مرفأ الجبل والمنطقة الداخلية. واتخذ العمل الدولي بعد طرد التجار الفرنسيين من صيدا وعكا توجهين متكاملين: الأول عملي تبنته قوى اقتصادية فرنسية، ودعت القوى الدولية الأخرى إلى مشاركتها هذا التوجه، في تحويل تجارة مركز صيدا إلى بيروت، كي تصبح المركز التجاري الأول على الساحل الشرقي للمتوسط، والعمل على فرض هذا المركز على قادة السياسة الدولية في الوقت الملائم، بما فيها السلطنة العثمانية. فبناء هذا المركز، لم يتطلب أكثر من أن ينقل كبار تجار مركز صيدا تجارتهم إلى بيروت.

لقد دفع هذا التحوّل تجارة هذه الأخيرة إلى النمو والتوسع، حتى أصبح مركزها التجاري أكثر أهمية من مركز صيدا، واليها انتقلت ١٨٢١ المراكز القنصلية. وبحلول عام ١٨٤٠ أصبحت مركزاً "لايالة صيدا-عكا"، وللقناصل العامين ثم ما لبثت أن تحولت إلى قطب جاذب لرؤوس الأموال والمهاجرين.

أما التوجه الثاني، فكان توجهاً سياسياً بعيد المدى. وقد تولّت العمل به قوى السياسة الدولية، ودفعت به في خطين متلازمين :

الأول، خط الضغط على السلطنة، من أجل تحديث بنيتها السياسية والادارية، بتشريعات وقوانين تحدد العلاقة بين السلطان والحكومة المركزية، وبين هذه الأخيرة والولاة ومن هم أدنى منهم رتبة، لمواكبة حركة التطور الجارية في مختلف المجالات؛ ومن هذا الباب عملت الدول الكبرى على تعزيز نفوذها، وزيادة سيطرتها على مؤسسات السلطنة ومرافقها، بسبب الضعف والانحطاط والعجز المالي الذي أصيب به.

الثاني، هو خط العمل على بناء تجمعات بشرية، يجمع أبناء كل منها رابطة دينية أو مذهبية، مرتبطة بهذه الدول. وأخذت كل دولة تجهد لنفسها، خاصة بعد عام ١٨٤٠، من أجل أن يكون لها مثل هذا التجمع. ووفق هذين التوجهين الاقتصادي والسياسي، مارست هذه الدول ضغوطها على السلطنة. وقد اتخذت هذه الضغوط أشكالاً مختلفة.

ان المنطلقات الدينية المذهبية، التي اعتمدتها القوى الدولية في التشكيل البشري لهذه التجمعات، تطلب "نقاء طائفياً"، أو على الأقل أكثرية من طائفة معينة او مذهب محدد، في تكوين هذه التجمعات؛ وهذه مسألة تحتاج إلى توفر عنصريّ الطرد في المناطق الطاردة، والجذب في مكان التجمع؛ وبالتالي لا بدّ من توفّر الوقت الكافي للدرس والتخطيط والتنفيذ. وما يؤكّد هذا الاستنتاج، هو أن الكيان الاداري "الجبل لبنان" قد أنشئ بعد ستين سنة من اقتراحه في عام ١٨٠١، وبدأ بناء مرفأ حديث في بيروت بعد ٨٧ سنة، وأنشئ كيان صهيوني في فلسطين بعد مئة وعشر سنوات.

إن تأمين الصفاء الطائفي أو المذهبي، والعنصر البشري المطلوب لإنشاء هذه التجمعات، يتطلب توفر الوقت الكافي للتخطيط والتنفيذ. لذلك كانت السلطنة، وخاصّة الساحل الشرقي للمتوسط عرضة لفتن وحوادث اتخذت طابعاً طائفياً ومذهبياً، وواجه أبناء هذه المناطق ظروفاً ليست من صنعهم، وأكبر من طاقاتهم وقدراتهم المشتتة. وكانوا في مواجهتها عرضة لآلام الاقتلاع والتهجير، وضحية لهذه المخططات الدولية البعيدة المدى لأنهم كانوا عاجزين عن رؤية أبعادها بحكم تبعيتهم وبعدهم عن موقع القرار في بلادهم. وهذا ما سنتحدّث عنه في فصول هذه الدراسة.

****

الباب الأول

الأوضاع السياسية في ولاية بيروت

١٨٨٧-١٩١٤

الفصل الأول

التشكيل الإداري لولاية بيروت ١٨٨٧ -١٩١٤

ولاية بيروت أجزاء من ولاية سورية

بعد تشكيل" متصرفية جبل لبنان" عام ١٨٦١، وتثبيت هذا الكيان الاداري، المرتبط بالباب العالي عام ١٨٦٤[١] صدر في هذا العام ايضاً نظام الولايات[٢] وهو مستوحى من النظم الادارية الفرنسية.[٣] وقد نص على ان كل ممالك الدولة العثمانية الان منقسمة إلى ولايات والولايات إلى الوية والالوية إلى قضاوات والقضاوات أيضاً إلى نواحي وقرى[٤] وعلىضوء هذا النظام قسمت السلطنة ما تبقى من بلاد الشام إلى ولايتين كبيرتين هما : "ولاية حلب" ومركزها حلب، وولاية سورية ومركزها دمشق. غير ان اسم هذه الاخيرة لم يظهر بشكل رسمي الا في عام ١٨٦٥. وفي اوائل ايار من العام المشار اليه، ارسلت السلطنة "محمد رشدي باشا" والياً على رأس هذه الولاية، التي تألفت من "ولاية سورية" و"ولاية صيدا"، السابقتين و"سنجق القدس"[٥] وعهدت إليه أمر تنظيم هذه الولاية الجديدة التي قسمت إلى الالوية التالية: "لواء حمص وحماه، لواء طرابلس الشام، لواء حوران، لواء بيروت، لواء عكا، لواء القدس، لواء نابلس[٦]. وكان المسؤولون الذين عينوا على رأس هذه الالوية برتبة قائمقام، وعين "ادهم باشا" قائمقاماً على رأس لواء بيروت[٧] الذي ضم أقضية : "صيدا" وعدد قراه ٤٨ قرية، "صور" وعدد قراه ٥٠ قرية، هونين وتبنين وعدد قراه ١٠٣ قرى، "ومرج عيون

---

[١] – صدر بروتوكول "protocole" متصرفية جبل لبنان لاول مرة في ٩ حزيران ١٨٦١ وبعد ثلاث سنوات ادخلت عليه بعض التعديلات في ٦ حزيران ، الموافق ١ محرم ١٢٨١هـ، واصبح نظاماً أساسياً "règlement organique" "للمتصرفية، ونشر في ٤ ربيع الاخر الموافق ٦ ايلول ١٨٦٤، ويتألف من ١٧ مادة.
لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents..." tome 12, annexe n°I et II, pp. 32-40

[٢] – صدر "نظام الولايات" في ٧ جمادي الاخر ١٢٨١ هـ. عبد الباقي الايوبي وجلال باقي: "دائرة قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، دمشق ١٩١٣، ص ١٠٢٤، وسنشير إلى هذا المرجع " بقاموس الحقوق".

[٣] – ساطع الحصري" "البلاد العربية والدولة العثمانية"، مرجع سابق، ص ٩٤.

[٤] – قاموس الحقوق": "إدارة الولايات"، المجلد الثاني، ص ٩٥٤.

[٥] – "Documents...", tome 12, lettre n° 38, p. 148.

[٦] – "سالنامة ولاية سورية" لعام ١٣٠٢، دفعة ٢٠٠ ص ١٩٧– ١٩٩.

[٧] – "Documents...", tome 12, lettre n° 38, p. 14.

والشقيف" وعدد قراه ٥٧ قرية.[٨] وبذلك يكون عدد قرى هذا اللواء ٢٥٨ قرية. غير أن "نظام الولايات" هذا جرى تعديله اكثر من مرة[٩].

وبتشكيل ولاية سورية، اختفت الإيالات التي تشكلت تاريخياً على هذا الساحل، وتحولت مراكزها إلى مدن من الدرجة الثانية والثالثة تابعة لهذه الولاية. لكن تحت تأثير الضغوطات الدولية، اقتطعت منها "متصرفية القدس الشريف"، في عام ١٨٧٣[١٠] ثم ولاية بيروت في عام ١٨٨٧[١١] وبهذا الاجراء الاداري الاخير، تحولت بيروت من مركز سنجق تابع لولاية سورية، إلى مركز ولاية يتبعها خمسة سناجق، اقتطعت من هذه الاخيرة وهي: سنجق بيروت، سنجق عكا، سنجق البلقاء، سنجق طرابلس الشام وسنجق اللاذقية؛ وتحولت بيروت من مدينة من الدرجة الثانية إلى مدينة من الدرجة الاولى.

موقع ولاية بيروت، حدودها ومساحتها وتقسيماتها الادارية :

تقع ولاية بيروت ما بين الدرجتين ٥٠،°٣٣ و٣٠،°٣٥ من خطوط الطول، والدرجتين ٥٠،°٣٢ و ٤،°٣٦ من خطوط العرض الشمالية[١٢]. وبلغت مساحة هذه الولاية ٣٠٥٠٠ كيلومتراً مربعاً. وقد أجمعت المصادر التي اطلعنا عليها على هذه المساحة الاجمالية. غير أنها اختلفت في مسألة تقسيمها على السناجق التي تشكلت منها الولاية. وفي هذا المجال نورد جدولين أ و ب يبينان كيف كانت تتوزع هذه المساحة على سناجقها. ومن خلال المقارنة بينهما نستطيع أن نتبين بوضوح هذا الاختلاف.

[٨] – عبد الكريم غرايبه "سورية في القرن التاسع عشر" ١٨٤٠ –١٨٧٦، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٣٣.

[٩] – جرى تعديل نظام الولايات "المؤلف من ٧٨ مادة ومادة مخصوصة في ٢٩ شوال ١٢٨٧ هـ، حيث صدر في هذا التاريخ "قانون إدارة الولايات العمومية المؤقت" وصيغ في ٢٨ مادة ومادة مخصوصة، لكن القانون المؤقت استغرق تعديله مدة طويلة، وقد تعدل أكثر من مرة إلى أن صدر اخيراً في ١٧ ربيع الاخر ١٣٣١هـ في عهد السلطان" محمد رشاد"، ويتألف من ١٤٩ مادة ومادة مؤقتة ومقدمة تستند على المادة ١٠٨ من القانون الأساسي للسلطنة (الدستور). "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني والثالث، دمشق ١٩٣١، ص ٩٧٥ – ١٠٢٤.

[١٠] – "سالنامة دولة عليه عثمانية" لعام ١٢٩١ هـ، دفعة ٢٩، ص ٢٥٤.

[١١] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هـ، دفعة ٢، ص ٢٦.

[١٢] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هـ، دفعة ٢، ص ١٣٩ و١٤٣.

جدول –١– مساحة ولاية بيروت ومساحة كل سنجق من سناجقها

أ			ب		
الولاية	السنجق	المساحة بالكيلومتر المربع	الولاية	السنجق	المساحة بالكيلومتر المربع
بيروت	بيروت	٤٥٠٠	بيروت	بيروت	٤٥٣٠
	عكا	٧٥٠٠		عكا	٧٥٢٧
	نابلس	٦٧٠٠		نابلس	٦٦٦٤
	طرابلس الشام	٦٠٠٠		طرابلس الشام	٥٩٦٩
	اللاذقية	٥٨٠٠		اللاذقية	٥٨١٠
المجموع		٣٠٥٠٠ [١٤]	المجموع		٣٠٥٠٠ [١٣]

ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى ان السلطنة كانت أحيانا تقتطع من هذا السنجق لتلحق بسنجق آخر في نفس الولاية. وهذا يعكس بشكل او بآخر حالة عدم الاستقرار الاداري في السلطنة، نتيجة الضغوط التي كانت تتعرض لها من هنا وهناك[١٥].

هذه السناجق لم تتغير في عددها وتسمياتها. غير أن أقضية الولاية كانت تارة تسعة عشر قضاء [١٦] وتارة أخرى عشرين قضاء،[١٧] وطوراً واحداً وعشرين[١٨].

[١٣] – Vital Cuinet :"Syrie, Liban et Palestine", op. cit., pp. 3-4., et رفيق وبهجت: ولاية بيروت القسم الجنوبي، بيروت ١٩٧٩،ص٧

[١٤] – عبد الكريم غرابية :"تاريخ سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠–١٨٧٦"، ملحق د، ص ٢٣٤.

[١٥] – لمزيد من الايضاح حول هذه النقطة يراجع : "Documents...", tome 15, lettre n° 35, pp 164-165

[١٦] – ورد في "دليل بيروت" لعام ١٩٠٩–١٩١٠، ان عدد السناجق في ولاية بيروت هو خمسة سناجق وان عدد الأقضية هو أربعة عشر قضاءً. واذا أضفنا عدد أقضية السناجق وهو خمسة يصبح المجموع تسعة عشر قضاء. اما القضاءان اللذان جرى اسقاطهما فهما : قضاء الناصرة وقضاء جماعين. عبد الباسط الأنسي: "دليل بيروت لعام ١٩٠٩–١٩١٠"، ص ١٨١–١٨٢.

[١٧] – ورد ان عدد اقضية ولاية بيروت عام ١٩١٠، هو خمسة عشر قضاء. وبذلك يصبح عدد أقضيتها عشرين قضاء بما فيها الاقضية الخمسة الموجودة في مراكز السناجق. والقضاء الذي اضيف هنا هو قضاء الناصرة."سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣٢٨ هـ، دفعة ٦٧، ص ٦١٥–٦٢٣.

[١٨] – ورد ان عدد أقضية ولاية بيروت عام ١٨٩٧، هو ستة عشر قضاءً. وبذلك يصبح عدد أقضيتها واحداً وعشرين قضاءً بما فيها الأقضية الخمسة الموجودة في مراكز السناجق. والقضاء الذي اضيف هنا، هو قضاء "جماعين". "سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣١٥ هـ، دفعة ٥٣، ص ٣٨٨– ٣٩٢.

والقضاءان اللذان كانا عرضة للإلغاء أحياناً قضاء "الناصرة" في سنجق عكا، وقضاء "جماعين" في سنجق نابلس.

أما النواحي التي كانت ملحقة بهذه الاقضية قبل ان تقتطع ولاية بيروت من ولاية سورية فهي ناحية "حولا" التابعة لقضاء مرجعيون، وناحية "حذور" التابعة لقضاء عكار، وناحية "جنين" التابعة لقضاء نابلس.

غير أن هذا العدد القليل من النواحي، ازداد كثيراً في اعقاب تشكيل ولاية بيروت، بحيث تراوح ما بين ٤٩ ناحية في حده الاقصى و١٦ ناحية في حده الادنى. واكثر الارقام تكراراً في مصادر السلطنة حول عدد نواحي الولاية هو العدد ٤٣ ويليه ٤٢. وعدم استقرار عدد النواحي في الولاية يعكس كما أشرنا حالة عدم الاستقرار الاداري في أوضاع هذه الولاية.

أما بالنسبة لعدد قرى الولاية، فإحصاءات السلطنة السنوية، لم تستقر على عدد محدد. فهو يرتفع في سنة، ثم يقل في اخرى، ثم يعود ويرتفع ارتفاعاً لا مبرر له. ففي عام ١٨٨٠ عندما كانت سناجق الولاية تابعة لولاية سورية، بلغ عدد قرى هذه السناجق ٢٧٠٤ قرى[١٩]، وارتفع هذا العدد عام ١٨٩٠، إلى ٢٩٥٤ قرية[٢٠]، وانخفض عام ١٨٩٢، إلى ٢٥٦٤ قرية[٢١]، وارتفع عام ١٨٩٣ إلى ٥٠١٩ قرية[٢٢]، وهو ارتفاع غير معقول في سنة واحدة، لان هذا العدد قد انخفض في السنة التالية إلى ٢٩٧٥ قرية[٢٣] ؛ وهكذا يستمر عدد قرى الولاية بالارتفاع والانخفاض. ولكي تتكون لدينا صورة واضحة عن عدد اقضية الولاية ونواحيها وقراها، رأينا ان نعد الجدول التالي عنها، بالاستناد إلى المصادر والمراجع التي تمكنا من الاطلاع عليها. وهو كما يلي:

[١٩]– "سالنامة ولاية سورية"، لعام ١٢٩٨ هـ، دفعة ١٣، الجدول الاحصائي الملحق بها، ص ٢٥٨.

[٢٠] – "سالنامة عمومي"، لعام ١٣٠٨ هـ، بدون رقم دفعة، ص ٧٥٥.

[٢١] – "سالنامة دولة عليه عثمانية"، لعام ١٣١٠ هـ، دفعة ٤٨، ص ٥٤٢.

[٢٢] – "سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣١١ هـ، دفعة ٤٤، ص ٤١١.

[٢٣] – "سالنامة عمومي"، لعام ١٣١٢ هـ، بدون رقم دفعة، ص ٣٩٣.

جدول –٢– عدد أقضية ونواحي وقرى ولاية بيروت في فترة تمتد بين ١٨٩٠– ١٩١٠

السنة	أقضية	نواحي	قرى ومزارع	المصدر
١٨٩٠	١٤	٤٢	٢٩٥٩	"سالنامة عمومي"، لعام ١٣٠٨هـ، بدون رقم دفعة، ص ٧٥٥
١٨٩٢	١٦	٤١	٢٥٦٤	"سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣١٠هـ، دفعة ٤٨، ص ٥٤٢
١٨٩٣	١٦	٤٣	٥٠١٩	"سالنامة الدولة العثمانية"، لعام ١٣١١هـ، دفعة ٤٤، ص ٤١١.
١٨٩٤	١٦	٤٣	٢٩٥٧	"سالنامة عمومي"، لعام ١٣١٢هـ، بدون رقم دفعة، ص ٣٩٣
١٨٩٦	٢١	٤٩	٢٥٦٤	Vital Cuinet, op. cit., p. 4.
١٨٩٧	١٦	٤٣	٣٠٥٧	"سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣١٥هـ، دفعة ٥٣، ص٣٩٣
١٨٩٨	١٦	٤٣	٣٠٥٧	"سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣١٦هـ، دفعة ٥٤، ص ٤٥٧
١٨٩٩	١٦	٤٣	٢١٩١	"سالنامة عمومي"، لعام ١٣١٧هـ، بيروت رقم دفعة، ص ٤٤٣
١٩٠٠	٢١	٤٣	٢١٩١	"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨هـ، دفعة ٢ كلها
١٩٠١	١٦	٤٣	٢١٩١	"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هـ، دفعة ٣ كلها
١٩٠٣	١٥	٤٣	٣٠٥٧	"سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣٢١هـ، دفعة ٥٩، ص ٦١٢
١٩٠٤	١٤	٤٢	٢٩٥٩	"سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣٢٢هـ، دفعة ٦٠، ص ٦١٤.
١٩٠٥	١٤	٤٢	٢٩٥٩	"سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣٢٣هـ، دفعة ٦١، ص٦٩٥
١٩٠٧	١٤	٤٢	٢٩٥٩	"سالنامة عمومي"، لعام ١٣٢٥هـ، رقم دفعة ٦٣، ص ٤١٠
١٩٠٨	١٤	٤٢	٢٩٥٩	"سالنامة عمومي"، لعام ١٣٢٧هـ، دفعة ٦٦، ص ٦٠٥
١٩٠٩	١٤	١٦	٢٤٣٩	"عبدالباسط الأنسي": "دليل بيروت"، ص ١٨٤–١٨٥
١٩١٠	١٥	١٧	٣٢٤٣	"سالنامة دولة علية عثمانية"، لعام ١٣٢٧هـ، دفعة ٦٦، ص٦٠٥

إننا نعتقد أن الأرقام التي أوردتها هذه المصادر بالنسبة لعدد القرى تفتقر إلى الدقة. لكن مهما يكن من أمرها فإنها تعطينا صورة عن الوضع الاداري غير المستقر للولاية. ويمكننا من خلال هذه الأرقام الرجراجة أن نتبين بأن سكان القرى كانوا يتعرضون للمضايقات من قبل كبار الملاكين الذين كانوا يستأثرون بمحاصيل الأرض وبجني أتعابهم. وهذا ما كان يدفع بهم إلى هجرة قراهم، اما إلى ديار الاغتراب، واما باتجاه الداخل نحو المدن هرباً من ظلم هؤلاء. وفعلاً أشار المعمرون من الأهالي، أن قرى كثيرة تعرضت للاندثار جراء هجرة أهلها لها. ولكن على ما يبدو، ان عملية

الاحصاء كانت تضيف ما هو جديد دون أن تسقط ما هو مندثر. وأقرب الأرقام إلى الصحة هي التي تراوحت ما بين ٢٩٥٩ قرية عام ١٨٩٠ و٣٤٣٩ قرية عام ١٩١٠.

أ- الإدارة والوظائف الادارية في الولاية

إن النظام الاداري الذي اعتمدته السلطنة، والوضع الاجتماعي ووجود المجموعات الدينية في الولاية، جعل سكانها يخضعون لسلطة نوعين من الإدارة، الإدارة الرسمية والإدارة شبه الرسمية. ويتناول حديثنا الآن الإدارة الرسمية، تاركين الحديث عن الإدارة شبه الرسمية إلى مكان آخر من هذه الدراسة.

١- على مستوى الإدارة المركزية:

تتمثل إدارة الولاية على مستوى المركز في بيروت بالوالي، اركان الولاية، مجلس إدارة الولاية، ومأموري الإدارة المركزية.

أ- الوالي: هو اكبر مأموري القوة الاجرائية في الولاية، ووكيل وممثل كل نظارة من نظارات السلطنة، ومسؤول عن إدارة الولاية العمومية. كان يقيم في بيروت ويدير مباشرة مركز سنجق بيروت ومركز قضاء بيروت، وبه ارتبط قائمقامو الاقضية الثلاثة صيدا، صور، مرجعيون[٢٤]. وكان يرتبط مباشرة بوزير الداخلية في القسطنطينية وبواسطته كانت تنفذ جميع اوامر الدولة العلية. ومن المقاصد العمومية التي كان يجب عليه ان يتعقبها بصورة دائمة حسب القانون هي: تأمين الراحة والامن داخل الولاية، تطبيق اسس الحرية والمساواة والعدالة بين الافراد والجماعات، تأمين صيانة الحقوق الامنية الشخصية والتصرفية، استحضار واستكمال الاسباب الايلة إلى الترقي الاقتصادي والاجتماعي بين كل اصناف الاهالي، توزيع العدالة بالسرعة والسهولة الممكنة مع رعاية استقلال المحاكم، السعي الدائم لنشر وتعميم المعارف بصورة تؤول إلى الارتقاء الفكري والاخلاقي بين كل صنف من اصناف الاهالي وتؤدي إلى الرفاهية

٢٤- Vital Cuinet:"Syrie, Liban et Palestine", op. cit., p. 5.

والسعادة، العمل على ترقية التجارة والصناعة والزراعة والصناعات الزراعية، المحافظة على الصحة العامة واصلاح الشروط الصحية والبحث بنوع خاص عن وسائل الامراض السارية، العمل على ترقية الزراع وتنشيطهم، تفتيش دوائر شعبات الولاية. ولكي يتمكن الوالي من القيام بهذه المهام فرض عليه "قانون إدارة الولايات" ان يجري دورة تفتيشية في داخل الولاية مرة في السنة، وترك له ان يختار الوقت الذي يراه مناسباً. أما مدة الدورة فيجب ان تكون خلال شهرين على الاقل وان لا تزيد عن الاربعة اشهر؛ وهو مكلف في هذا المجال أن يرسل إلى نظارة الداخلية تقارير يبين فيها الاحوال والاحتياجات المحلية التي اطلع عليها خلال الدور والتفتيش، وما هي الوسائل التي يمكن أن تعالج بها[٢٥].

لكن هل كان الولاة الذين عينوا في هذا المركز يقومون بهذه المهام، في ظلّ سياسة عدم الابقاء على الوالي مدة طويلة؟ فمعظم الولاة الذين اسند إليهم هذا المركز لم يكمل واحدهم السنة. فبعضهم بقي فيه اشهراً وبعضهم بقي عدّة أيام.[٢٦] ويمكن ان نرجع ذلك، إلى أن السلطنة نفسها لم تكن ترغب في ان يستقر الوالي مدة طويلة في حكمه، والى صراع الولاة انفسهم على هذا المركز مدعومين من مراكز القوى داخل الإدارة المركزية العليا في القسطنطينية. فصاحب "دليل بيروت" اشار إلى تعيين اربعة ولاة في عام واحد هو ١٩٠٦، وهم: "شكري باشا"، بقي عشرين يوماً و"محمد علي بك"، بقي اربعة عشر يوماً، و"علي اكرم بك"، بقي ثلاثة ايام ، و"فريد باشا"، بقي أربعة عشر يوماً[٢٧]. ولا يمكن ان نغفل في هذا المجال ان الفعاليات الدولية نفسها كانت تتدخل لعزل هذا الوالي او ذاك ممن يتعارضون مع مصالحها[٢٨].

---

٢٥ – لمزيد من الايضاح حول مهام الوالي وصلاحياته يراجع "قانون إدارة الولايات العمومية" من المادة ٢٠ – ٣٦ وهو يتألف من ١٧٨ مادة ومادة مؤقتة. الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني والثالث من صفحة ٩٧٥ – ١٠٢٤.

٢٦- يراجع الكشف باسماء الولاة في الملحق رقم –٥– المرفق بهذه الدراسة .

٢٧ – عبد الباسط الاتسي: "دليل بيروت"، مرجع سابق، ص ٧١ – ٧٢.

٢٨ – رسالة نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٨ آب ١٨٩٤ تؤكد ان الصراع بين الوالي وقنصل انكلترا ادى إلى نقل الوالي . "Documents...", tome 16, lettre n° 49, p. 230

ب– اركان الولاية، وهم نائب الوالي، الدفتردار، المكتوبي[٢٩] (رئيس الديوان).

ج– مجلس إدارة الولاية، وهو برئاسة الوالي، ويتألف من اعضاء طبيعيين وأعضاء منتخبين. أما الاعضاء الطبيعيون فهم الحاكم الشرعي الشريف و"الدفتردار" والمكتوبي ومدير المعارف ومدير الزراعة ورئيس مهندسي النافعة، ومن الرؤساء الروحيين للملل غير المسلمة الموجودين في مركز الولاية؛ اما الاعضاء المنتخبون فهم عبارة عن اربعة اشخاص نصفهم من الاسلام والنصف الثاني من الملل غير المسلمة ويعود امر انتخابهم إلى الاهالي. أما طريقة انتخابهم فتتم على الوجه التالي : يتألف مجلس برئاسة الوالي يدعى "مجلس التفريق" يتركب من الاعضاء الطبيعيين فيستحسن ويعين اسماء الذوات الحائزين على ثقة الاهالي من تبعة الدولة العلية ممن يعرفون القراءة والكتابة ويدفعون "ويركو" سنوياً لا يقل عن خمسماية قرش. والعدد الذي يستحسن يساوي ثلاثة امثال العدد المطلوب مع مراعاة النسبة العددية بين الطرفين اللذين يتكون منهما. وتكتب اسماؤهم على ورقة ترسل إلى السناجق حيث تجري عملية الانتخاب من قبل مجالسها الادارية، وتعاد نتيجة الانتخاب إلى مركز الولاية حيث تجري عملية الفرز ويستخلص "مجلس التفريق" من تلك الأسماء قدر مثليها من الحائزين على أكثرية الأصوات ويعود الوالي ويختار النصف ويعرض أسماءهم على الباب العالي فيصادق على تعيينهم بمراسيم تصدر عن مقام "الصدارة العظمى".

أما وظائف مجلس إدارة الولاية فهي نوعان : وظائف ادارية، وعمله في هذا المجال يتناول : اولاً عقد المبايعات وتنظيم المقاولات العائدة للحكومة السنية؛ ثانياً مزايدة الواردات العشرية والرسومات والغابات الاميرية واحالتها على طالبها؛ ثالثاً التدقيق في اعمال المعادن والاحراش بوجه العموم؛ رابعاً التفتيش على المخصصات والنفقات المتعلقة بانشاءآت الابنية وبعساكر الجندرمة والبوليس وعلى عموم الواردات والمصاريف؛خامساً المحافظة على جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى المختص

٢٩ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٧٦.

تصحيح واصلاح الاحوال التي يراها مخالفة لاحكام القوانين والنظامات، وان يبين رأيه في الحكومة السنية؛ سادساً انشاء الطرق اللازمة؛ سابعاً تسهيل أسباب الصنائع والتجارة والزراعة؛ ثامناً توسيع نطاق المعادن وتعميقها؛ تاسعاً المحافظة على الصحة العامة وبذل الهمة بما يؤول لمنع سريان الامراض؛ عاشراً احداث التأسيسات الخيرية والنافعة والمستشفيات ودار الاصلاح ودار الغرباء؛ الحادي عشر تعيين وتخصيص اماكن للمنسوقات العمومية والمقابر؛ اما وظيفته في الدعاوى الادارية فهو ينظر ويتداول في المواد الادارية المحالة اليه من طرف الوالي والمتصرف او القائمقام، كما ينظر في الشكايات التي ترفع من الاهالي ضد مأموري الحكومة والمنازعات التي تحدث بسبب تقسيم التكاليف فيما بين الاهالي، كما ينظر في الدعاوى التي تكون بين الناس من جهة التزامات الاموال الاميرية او غيرها من المقاولات. اما الاعتراض على قرار إدارة الولاية فيراجع به مجلس شورى الدولة[٣٠].

د– مجلس الولاية العمومي : وينتخب اعضاؤه من اقضية الولاية، وللاقضية الحق بأن ترسل عضواً واحداً عن كل عدد من الذكور يتراوح ما بين اثني عشر ألفاً وخمس مئة شخص وثمانية عشر الفاً وسبعماية وخمسين. وينتخب عضو على كل حال عن القضاء الذي يقل وجود الرجال الذكور فيه عن هذا العدد. اما طريقة انتخابه فكانت تتم على الشكل التالي : يجتمع الاعضاء الوافدون من كل اقضية السنجق في مركز السنجق التابعين له وينتخبون من بينهم ثلاثة اعضاء إلى المجلس العمومي للولاية ويحمل هؤلاء المنتخبون مطالب الاقضية التي حملها مندبو الاقضية معهم مكتوبة، لبحثها في المجلس العمومي للولاية.

مدة ولاية المجلس اربع سنين، وهو يجتمع مرة في السنة، ومدة الاجتماع اربعون يوماً ويقرر مبدأ الاجتماع بحيث يكون هناك متسع من الوقت لتصريف الميزانية قبل حلول السنة الجديدة لارسالها إلى نظارة المالية ويحدد موعد الاجتماع

٣٠ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، "قانون إدارة الولايات" المجلد الثاني، ص ٩٥٧ – ٩٥٨.

الاول من قبل الوالي، ويمنع منعاً قطعياً من التداول في الشؤون السياسية ومن الاجتماع في غير الوقت المعين وفي غير الدائرة المخصصة له. واذا اجتمع على هذا الوجه واتخذ قرارت بشيء فإنها تحسب كأنها لم تكن، وعلى الوالي ان يتخذ حالاً التدابير اللازمة لتفريق مثل هذه الاجتماعات التي تقع على هذا الوجه عقب حصولها. فمقررات المجلس العمومي للولاية لا تكتسب الصفة القطعية الا بعد ان يصدق عليها الوالي. وبذلك تصبح مهمة المجلس ذات صفة استشارية. اما مهام هذا المجلس فهي، تدقيق ميزانية الولاية مادة مادة، والنظر في الجداول المربوطة بالميزانية فصلاً فصلاً ويصدق عليها، ويدقق الحساب القطعي للسنة المنصرفة. وينظر المجلس في الخطط المقدمة عن الانشاءآت والاعمال والتعميرات الداخلة في الميزانية ما عدا الجهة الفنية. وله ان يظهر تمنيه بخصوص المسائل التي ليست داخلة في الخدمات المحلية وله ان يراجع المرجع الايجابي بشأن توزيع المرتبات الاميرية العمومية وكيفية استحصالها، وله ان يطلب من المرجع التدابير الموجبة لتزييد الحاصلات والواردات في التكاليف الاميرية المذكورة. وفي نهاية كل اجتماع سنوي ينتخب المجلس العمومي للولاية "انجمن الولاية" وهي هيئة مؤلفة من اربع ذوات وقد حدد قانون إدارة الولايات المؤقت في المادة ١٤٤ منه صلاحية هذه الهيئة ووظيفتها بأنها: تدقق في ميزانية الولاية، في جداول النفقات التي تحول اليها في نهاية كل شهر، تعطي رأيها بشروط المزايدة والمناقصة التي توضع بمقتضى ميزانية الولاية، تعيّن صورة الصرف للمصارف غير الملحوظة التي تذكر في ميزانية الولاية كما ترسل إلى المجلس العمومي (مطالعة نامة) في ابتداء اجتماعه السنوي تبين فيها كيفية جريان الإدارة الخصوصة في الولاية وصورة اجراء المقررات السابقة[٣١].

٣١ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، قانون إدارة الولايات، ص ١٠١٥– ١٠٢٣.

هـ– مأمورو الإدارة المركزية : وهم نائب الوالي، الدفتردار، المكتوبي، قائد "الاي الجندرمة"، مدير المعارف، مدير النافعة، مدير الزراعة، مدير الدفتر الخاقاني، مدير البوليس، مدير الأوقاف، مدير النفوس، مدير الامور الاجنبية[٣٢].

٢– على مستوى السنجق او اللواء

تمثلت الإدارة بالمتصرف او مسؤول اللواء، اركان اللواء، مجلس إدارة اللواء، مأموري الادارة في اللواء.

أ– **المتصرفون** ويشرفون على إدارة السناجق الملحقة بالولاية. وهم اربعة يشرف كل واحد منهم على الامور الملكية والمالية والامن ضمن دائرة اللواء والسنجق المعين على رأسه "بإرادة سلطانية". ويطلب منه تنفيذ الاوامر والتعليمات التي يرسلها اليه والي بيروت. كما يشرف ضمن دائرة الأنظمة الموضوعة على قائمقامي الاقضية التابعة للوائه.

أما المتصرّفون فهم : متصرّف لواء عكا ومركزه مدينة عكا، متصرف لواء البلقاء ومركزه مدينة نابلس، متصرف لواء طرابلس الشام ومركزه مدينة طرابلس، متصرف لواء اللاذقية ومركزه اللاذقية. وهم يقيمون في دور حكومية مخصّصة لهم تسمى "دوائر أميرية" او "باب حكومة". وجميع دوائر وشعبات إدارة اللواء هي تحت تفتيش ونظارة المتصرّف[٣٣].

ب– **أركان اللواء** وهم من الناحية القانونية نائب المتصرف، المحاسب، مفتي مركز اللواء، مدير التحريرات القلمية[٣٤]. غير ان هذا الترتيب اختلف من سنجق إلى آخر.

٣٢ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ٧٦– ٨١.

٣٣ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، "إدارة الولايات"، المجلد الثالث ص ١٠٠٠ – ١٠٠٤.

"سالنامة ولاية سورية" لعام ١٢٩٨ دفعة ١٣ الجدول الاحصائي العام ص ٢٥٨.

٣٤ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٢٠٩– ٢٣٨.

ففي سنجق عكا اضيف إلى اركان اللواء مدير الاوقاف[٣٥]، وفي سنجق طرابلس الشام لم يكن المفتي في عداد اركان اللواء اذ اقتصرت هيئة الاركان في هذا السنجق على المتصرف، نائب المتصرف، المحاسب ومدير التحريرات[٣٦].

ج- **مجلس إدارة اللواء**، ويرأسه المتصرف. ويتألف من نوعين من الاعضاء، النوع الاول اعضاء دائمون وهم اركان اللواء، والنوع الثاني هم الاعضاء المنتخبون ويتم اختيارهم على الشكل التالي: يتألف برئاسة المتصرف "مجلس تفريق" من القاضي الشرعي و"المحاسبجي" والمفتي والرؤساء الروحانيين للطوائف الإسلامية الموجودين في مركز اللواء وكاتب التحريرات.

ويفرز هؤلاء اسماء عدد من الذوات ممن يدفعون "ويركو" سنوياً لا يقل خمسماية قرش. والعدد الذي يفرز يعادل ثلاثة امثال العدد المطلوب وترسل هذه الاسماء إلى مراكز الاقضية التي يتشكل منها اللواء حيث تجري عملية الانتخاب؛ ثم تعاد نتيجة الانتخاب إلى مركز السنجق حيث يجتمع "مجلس التفريق" ثانية لفرز النتيجة ويختار مثلي العدد المطلوب من الاوائل وترسل الاسماء الناجحة إلى المتصرف فينتخب النصف ويرسل الاسماء إلى الوالي الذي يصدر اشعارات تعيينهم. اما وظائف ومهام هذا المجلس فهي نفس المهام التي يقوم بها مجلس إدارة الولاية ولكن ضمن السنجق المختص[٣٧].

د- **مأمورو الإدارة في اللواء**، هم نائب المتصرف، محاسب اللواء، مدير التحريرات في اللواء، قائد طابور الجندرمة، مهندس النافعة، مأمور الزراعة، مأمور الاوقاف، مأمور الدفتر الخاقاني، مأمور النفوس، قوميسير البوليس.

---

٣٥ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٢٧٣.

٣٦ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ١٧٠، ٢٠٩، ٢٣٨، ٢٧٣.

٣٧ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني، ص ٩٥٧- ٩٦٠.

٣- **على مستوى القضاء**؛ وتتمثل الإدارة على هذا المستوى بالقائمقام، ومجلس إدارة القضاء، والموظفين الاخرين العاملين في القضاء.

أ- **القائمقام** وهو اعلى مسؤول اداري في القضاء ويرتبط بمتصرف السنجق التابع له، ينفذ اوامره واوامر الوالي وتلك التي ترد من طرف السلطنة، ويمارس صلاحياته في الحدود التي يرسمها له القانون[٣٨]. وأشار "قانون إدارة الولايات" إلى ان "إدارة المصالح في القضاء واجراءها مفوضة إلى القائمقام من طرف الدولة[٣٩]. فهو فيه اكبر مأمور للقوة الاجرائية، يستخدم صلاحيته لصيانة مصالح السلطنة وحقوق الاهالي.

جميع دوائر شعب القضاء هي تحت سلطة تفتيشه ونظارته، وهو مسؤول عن حفظ الامن والراحة في القضاء فيجرى وظيفته المتعلقة بالضابطة العدلية حسب ما هو معين في قانون اصول المحاكمات، ويقوم ايضاً بوظيفته المتعلقة بالضابطة المانعة بواسطة مأموري الملكية وهيئات البوليس والجندرمة. وهذه الهيئات تجري وظائفها تحت امرته. وعليه ان يجري الدور والتفتيش على جميع القرى في داخل القضاء، على سبيل المناوبة، ومدة الدور وزمن اجرائه يعينان بالمراسلة مع المتصرف التابع له، وعليه اثناء هذا الدور والتفتيش ان يستمع إلى شكايات الاهالي في الاماكن التي يمر فيها، وان تجري في الحال المقتضيات القانونية، وان ينذر المختارين وهيئات المسنين من اجل القيام بوظائفهم؛ ومن اهم وظائفه اثناء هذا الدور توطيد الامن والراحة في القرى والطرقات وصيانة الحقوق والامنية الشخصية والتصرفية. وعليه ان يعتني بتنفيذ المقررات المتعلقة بسرقة الحيوانات في القرى بتمامها، وان يستفيد من دورته التفتيشية بتنفيذ الأحكام المطلوبة في امور الصحة والنافعة والزراعة بصورة علمية وعليه ان يرسل تقارير يبين فيها نتائج دوره وتفتيشه ويرفعها إلى متصرف السنجق المختص. وكان مفروضاً ان يتذاكر مع معاون المدعي العمومي للوصول إلى افضل السبل التي تؤمن عدم بقاء المحلوبين من

---

٣٨ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، ص ٩٩٤- ١٠٠٢.

٣٩ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني ص ٩٥٠ وما يليها.

اهالي القرى بصفة شاهد او مدعى عليه مدة طويلة في مركز القضاء. كما كان عليه ان يسهل العمل بقانون اخذ العسكر واجرائه، وجلب الافراد العسكرية وجمعها والقبض على الجنود الفارة والبقايا[٤٠].

وبالاستناد إلى الملف الوظيفي الشخصي "لعبد الفتاح بك المرعبي" من قصبة "عكار"، الذي تولى منصبي القائمقامية والمتصرفية مدّة طويلة خلال العهدين العثماني والفرنسي تمتد من ١٩٠٣ –١٩٢٤ تبين ان الاشخاص الذين اختيروا لوظيفة القائمقام كانوا من الاختصاصيين بالامور الادارية. فهم من متخرجي "المدرسة السلطانية" في القسطنطينية ويتدربون على القيام بالوظائف الادارية، في مراكز الولايات والسناجق؛ ومن تثبت كفاءتهم ويحصلون على الرتب اثناء القيام بوظائفهم، يعينون أولاً بالوكالة في وظيفة قائمقام في اقضية من الصنف الثالث والثاني، ثم بالاصالة في اقضية من الصنف الاول، والذين ينجحون في هذه الوظيفة ويحصلون على رتب ونياشين يتدرجون في مأموريتهم إلى المتصرفية والولاية[٤١].

ويتبين لنا من خلال المهام التي أناطها القانون بالقائمقام من الناحية النظرية أن إدارة القضاء كانت تتركز بين يديه. لكن الواقع كان غير ذلك اذا بقيت السلطة الفعلية بيد المتنفذين من "كبار الملاكين" الذين استمروا محافظين على سلطتهم السابقة قبل "عصر التنظيمات"، واستمروا بالحفاظ على قواهم العسكرية الخاصة الكاملة التجهيز التي تتحرك باشارتهم وامرهم. وبقيت هذه الاوضاع قائمة لمدة طويلة بعد

---

٤٠ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، "قانون إدارة الولايات" المجلد الثالث، المواد ٤٩– ٥٠– ٥١– ٥٢– ٥٤– ٥٦– ٥٧– ٥٨، ص ١٠٠٣– ١٠٠٤.

٤١ – وثيقة من الملف الوظيفي الشخصي "لعبد الفتاح بك المرعبي" وقد تولى المذكور منصب القائمقامية والمتصرفية مدة طويلة امتدت من ٢٦ شباط ١٣١٩ مالية الموافق لعام ١٩٠٣ م وحتى ٢٨ ايلول ١٩٢٤. والوثيقة بعنوان: "ورقة للتحرير مخصوصة بسجل المأمورين والكتبة والمستخدمين"، وهي تحمل الطغرة العثمانية وطوابع واختام الدوائر المختصة. ومما اشارت اليه هذه الوثيقة هو ان المومى اليه من مواليد قصبة "عكار" عام ١٢٩٥ حسب تذكرته العثمانية المصدقة، وهي في قضاء عكار التابع لسنجق طرابلس الشام من اعمال ولاية بيروت. وقد تولى خلال المدة المذكورة: وظيفة مأمور في ولاية بيروت وقائمقاميات: "الحصن"، "صافيتا"، "مرجعيون"، بالوكالة؛ وقائمقاميات اقضية: "اوجلاجالو"، "بصرى الحرير"، "ازرع"، "النبك"، "بعلبك"، "جيحان" بالاصالة؛ فمتصرفية سنجق الكرك. إننا نحتفظ بنسخة لدينا عن هذه الوثيقة.

نهاية العهد العثماني وتشير المراجع التي اطلعنا عليها إلى ان سلطة السلطنة في كل اقضية الولاية لم تكن تتجاوز كثيراً المناطق التي تحيط بمراكز الاقضية، نظراً لانتشار المتنفذين والعصابات الكثيرة التي تروع امن المواطن، الذي بقيت امنيته في ماله وحياته وعرضه غير مصانة[٤٢].

وأقام القائمقامون في انشاآت حكومية سميت "باب حكومة"، بنيت في مراكز الاقضية. وكان لبعضهم مركزان احدهما صيفي والاخر شتوي كما هو الحال في قضاء "حصن الاكراد" حيث اتخذت "قلعة الحصن" مركزاً صيفياً و"تل كلخ" مركزاً شتوياً[٤٣] وكذلك في قضاء "صهيون" حيث اتخذت "قلعة صهيون" مركزاً صيفياً و"بابنه او "باب حنا" مركزاً شتوياً[٤٤].

ب– **مجلس إدارة القضاء**، وتشكل هذا المجلس بموجب "قانون إدارة الولايات" من قسمين : قسم وجد فيه بشكل طبيعي بفعل الوظيفة التي عين فيها وشغلها وهم قائمقام القضاء، الحاكم الشرعي الشريف، مفتي القضاء مدير مال القضاء، كاتب التحريرات، ومن الرؤساء الروحيين للملل غير المسلمة الموجودين في القضاء؛ اما

---

٤٢ – عن انتشار المتنفذين في عكار، والعصابات التي كانت تروع امن المواطن يراجع: رفيق وبهجت: "ولاية بيروت"، القسم الشمالي، ص ٢٤٦– ٢٤٧؛ و Lettre de M. Ducousso, gérant du Vice consulat de France à Tripoli, "à M. Couget, consul general de France à Beyrouth, "Tripoli le 25 novembre 1912. Archives des Affaires Etrangères de France, Série N.S. tome 125, pp. 39- 42, Quay d'Orsay, Paris

وعن اضطراب حبل الامن في طرابلس المدينة، وفي الميناء والقبة، تراجع رسالة مدير نيابة القنصلية الفرنسية في طرابلس بتاريخ ٨ آذار ١٨٩٩.

"Documents diplomatiques et consulaires", Turquie Série N.S, tome 107, pp. 22- 26, Quay d'Orsay, Paris.

وعن اضطراب الاوضاع الامنية في سناجق بيروت، طرابلس، نابلس عام ١٨٩٩ يراجع:

Adel Ismaïl: "Documents...", tome 17, lettre n°: 12, pp. 60- 61,et "Documents...", tome 17, lettre n°: 14, pp. 72- 75

وعن اضطراب الاوضاع الامنية في قضاء "عكار" التابع "سنجق طرابلس" عام ١٩٠٥ تراجع جريدة "الافكار" الصادرة في البرازيل في سنتها الثالثة ؛ العدد ١٢٢، الصادر يوم السبت في ٢٧ ايار ١٩٠٥؛ والعدد ١٢٨ الصادر يوم السبت في ٨ تموز ١٩٠٥.

٤٣ – "سالنامة ولاية سورية" لعام ١٢٩٨، دفعة ١٣، ص ٢٥٦.

٤٤ – Vital Cuinet: "Syrie, Liban et Palestine", op. cit. p. 175

القسم الاخر فهو من الاعضاء غير الطبيعيين وهؤلاء يجري انتخابهم في القضاء من قبل مجالس اختياريتها، وهم اربعة اعضاء اثنان من المسلمين واثنان من المسيحيين[٤٥]. اما طريقة انتخاب هؤلاء فكانت تتم على الشكل التالي: يتألف مجلس برئاسة القائمقام يسمى "مجلس تفريق" من الاعضاء الطبيعيين فيستحسن ويعين اسماء "الذوات من الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، وهي ان يكونوا من تبعة الدولة العلية العثمانية الذين لا يقل عمر الواحد منهم عن الثلاثين سنة، يعرف القراءة والكتابة، ويدفع "ويركو" سنوياً لا يقل عن مئة وخمسين قرشاً. وتراعى في اختيارهم مسألتين : الاولى مراعاة النسبة العددية وهي ١٢ عضواً، اي ثلاثة امثال العدد المطلوب؛ والثانية هي أن يكون العدد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ستة مسلمين وستة مسيحيين.

يكتب مجلس التفريق اسماءهم على ورقة ترسل إلى القرى التابعة للقضاء كي تنتخبهم مجالس اختياريتها وبعد أن تتم عملية الانتخاب تعيد المجالس نتيجة الانتخاب إلى المقام الذي اتت منه الاسماء. يعود "مجلس التفريق" فيستخلص من تلك الاسماء قدر مثليها من الحائزين على اكثرية الاصوات اي ثمانية اشخاص ثم يعود القائمقام فيختار الاربعة الاوائل. غير ان المعمرين من مخاتير الولاية والمسنين الذين يعون جيداً مرحلة الحكم العثماني، والمطلعون على تفاصيل ما كان يجري اشاروا إلى ان انتخابات مجالس إدارة الاقضية كانت تجري على شكل تعيين، ولم تمنح الاهتمام الذي اعطاه اياها القانون. ونلحظ من خلال الاطلاع على تسلسل هذه المجالس وخاصة بالنسبة للاعضاء المنتخبين ان "كبار الملاكين" قد شغلوا على الدوام المقعدين المخصصين للمسلمين، وان المقعدين المخصصين للملل غير المسلمة قد شغلها عدد من الاشخاص من عائلات معينة، تناوبوا على تسلم هذه المسؤولية ممن يحملون لقب "افندي" سمة المتعلمين[٤٦].

٤٥ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني، ص ٩٥٦– ٩٥٧.

٤٦ – اعداد السالنامة بأنواعها المختلفة تشير إلى الالقاب التي حملها اعضاء هذه المجالس.

أما اختصاصات هذا المجلس ووظائفه فهي نفس الوظائف التي كان يقوم بها مجلس إدارة السنجق ومجلس إدارة الولاية التي سبقت الاشارة اليها، لكنها على مستوى القضاء. ويعتبر هذا المجلس من أهم المواقع الادارية في الولاية كونه على صلة مباشرة مع سكان القضاء وواقع حياتهم نظراً للمهام التي أوكلت إليه. فقد منح القانون هذا المجلس في بادئ الأمر سلطات واسعة حيث أعطاه حق محاكمة مأموري الملكية ومحاسبتهم على أعمالهم المتعلقة بوظائفهم، لكن السلطنة ما لبثت أن سحبت من المجلس هذا الحق بعد أن سنّت القوانين وشكلت المجالس الخاصة لمحاكمة المأمورين.

ج – **موظفو القضاء** وهم الحاكم الشرعي، المفتي، مدير مال القضاء، كاتب التحريرات، مدير البريد، قائد بلوك الجندرمة[٤٧].

وعند هذا المستوى الاداري للولاية نرى انه من الضروري أن نضع الجدول التالي الذي يبين الدوائر الادارية بمستوياتها ومراكزها ورتب المشرفين عليها[٤٨].

٤٧ – الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني، ص ٩٥٦.

٤٨ – نظم هذا الجدول بالاستناد إلى "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ وعام ١٣١٩ وهما مصدران سابقان.

جدول رقم–٣– الدوائر الإدارية لولاية بيروت بمستوياتها ومراكزها ورتب المتصرفين عليها

	مستويات الدوائر الادارية ومراكزها				رتب المشرفين عليها		
	ولاية	سنجق	قضاء	المركز	والي	متصرف	قائمقام
١	بيروت	بيروت	بيروت	بيروت	والي		–
٢			صيدا	صيدا			قائمقام
٣			صور	صور			قائمقام
٤			مرجعيون	جديدة مرجعيون			قائمقام
٥		طرابلس الشام	طرابلس	طرابلس		متصرف	–
٦			صافيتا	صافيتا			قائمقام
٧			عكار	حلبا			قائمقام
٨			حصن الأكراد	تلكلخ قلعة الحصن			قائمقام
٩		اللاذقية	اللاذقية	اللاذقية		متصرف	–
١٠			جبلة	جبلة			قائمقام
١١			المرقب	قلعة المرقب			–
١٢			صهيون	قلعة صهيون– بابنا			قائمقام
١٣		عكا	عكا	عكا		متصرف	–
١٤			حيفا	حيفا			قائمقام
١٥			طبريا	طبريا			قائمقام
١٦			الناصرة	الناصره			قائمقام
١٧			صفد	صفد			قائمقام
١٨		نابلس	نابلس	نابلس		متصرف	–
١٩			جنين	جنين			قائمقام
٢٠			بني صعب	طولكرم			قائمقام
٢١			جماعين	سلفيت			قائمقام

يتضح لنا من خلال هذا الجدول ان المسؤولين الأساسيين عن إدارة شؤون ولاية بيروت المرتبطين بالسلطنة العثمانية هم واحد وعشرون موظفاً من كبار الموظفين هم: وال، اربعة متصرفين وستة عشر قائمقاماً، ولكل منهم هيئة اركانه، ومجلس اداري، وجهاز طويل من الموظفين تصعب الاحاطة به من خلال دراسة عامة كدراستنا.

ومن الجدير بالذكر هنا ان نشير إلى ان اقضية الولاية كانت مقسمة إلى ثلاثة اصناف: صيدا حيفا وجبله من الصنف الاول، وصور، مرجعيون، طبريا، صفد، الناصرة، صافيتا، عكار، حصن الاكراد، جنين، بني صعب وجماعين من الصنف الثاني، والمرقب وصهيون من الصنف الثالث[٤٩]

٤– **على مستوى الناحية** التي تتكون من عدد قليل من القرى، ولا يساعد المحل على جعلها قضاء مستقلاً فتلحق بقضاء آخر يدير شؤونها موظف يسمى "مدير الناحية" تنصبه وزارة الداخلية. ويساعده نائب وكاتب اذا كانت الناحية صغيرة، كطرطوس، ارواد، ضنيه، منيه التابعة لسنجق طرابلس، واذا كانت الناحية كبيرة يساعده مجلس اداره، وجهاز اداري تتوقف اعدادهما على مدى اتساع الناحية واهميتها. ففي ناحية "اسكله طرابلس الشام"، تشكلت ادارتها من مدير ونائب وكاتب، يعاونهم مجلس إدارة مؤلف من اربعة اعضاء، ودائرة بريد مؤلفة من مأمور وكاتب،ومجلس بلدي مؤلف من رئيس وتسعة أعضاء ؛ وناحية "قدموس" في سنجق اللاذقية تشكلت ادارتها من مدير وكاتب يعاونهما مجلس إدارة من أربعة اعضاء، في حين ان ناحية "شفاعمرو" في سنجق عكا تشكلت ادارتها من مدير وكاتب يعاونهما مجلس اداري من عضوين[٥٠].

أما وظيفة مدير الناحية فهي اعلامية اذ ينشر أنظمة وقوانين السلطنة، ويعلن أوامرها وتنبيهاتها إلى اهالي القرى التابعة لناحيته، ويبلغ قائمقام القضاء بالتحقيقات

[٤٩] – "سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣١٥، دفعة ٥٣، ص ٣٨٨- ٣٩٢.

[٥٠] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٨٤-١٨٥ -٢٦٤، ٢٨٢- ٢٨٣.

التي يجرها مخاتير القرى فيما يختص بالولادات والوفيات والاراضي المكتومة، وعن شكايات الاهالي بحق مجلس شيوخ القرية والمختارين، ويجمع العملة المكلفة لإصلاح الطرق العمومية، ويحصل الاموال الاميرية، ويتابع التنبيهات التي تصدر من القائمقام في الامور التحفظية والقيام باجراء التحقيقات في المواد الجزائية"[٥١].

أما اختصاصات مجلس الناحية فهي اجراء المذاكرات في التأسيسات النافعة والطرق التي يرغب المجلس في انشائها بالاعانات المادية العملية او النقدية من طرف اهالي القرى الموجودين داخل دائرة الناحية، والنظر في الامور المتعلقة بالمراعي والمشاتي المشتركة، والمواد المتعلقة بزيادة عدد الالات الزراعية، وبعد ذلك ترفع قرارات مجلس الناحية لقائمقام القضاء وهي ليست قطعية.

ومنع مجلس إدارة الناحية من رؤية الدعاوى او أخذ جزاء نقدي او المذاكره بمصلحة ما خارج نطاق الاختصاصات المحددة له. ومنع على اعضاء مجلس إدارة الناحية من عقد اي احتماع لهم دون اذن مدير الناحية وعلمه"[٥٢].

٥– **على مستوى القرية**، نص نظام الولايات، ونظام إدارة الولايات العمومية، على ان إدارة القرى، تكون بواسطة المختارين، ومجلس شيوخ القرية، ويكون لكل صنف من الاهالي مختاران اما القرى التي لا يتجاوز عدد بيوتها العشرين بيتاً فلا يكون فيهم الا مختار واحد. وهؤلاء المختارون ينتخبهم اهل القرية ويصادق على تعيينهم الوالي او المتصرف او قائمقام القضاء.

أ– **المختارون**. ويتم اختيارهم في اجتماع للذكور ممن تتجاوز اعمارهم الثامنة عشرة في كل قرية، الذين يدفعون "ويركو" سنوياً للسلطنة خمسين قرشاً على الاقل. واذا كان اهل القرية من عدة طوائف فيجري اجتماع ابناء كل طائفة على انفراد وتجري عملية الانتخاب على الوجه المشروح آنفاً ممن هم من تبعة الدولة العلية، ويدفعون "ويركو" سنوياً لايقل عن مئة قرش، ولا يقل عمرهم عن الثلاثين سنة وتسجل اسماء

[٥١] – الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني، ص ٩٥٨

[٥٢] – الدستور": ترجمة "نوفل نعمة الله نوفل"، المطبعة الادبية، بيروت ١٣٠١ هـ، المجلد الأول ، المواد ٩٤– ١٠٦، ص ٤١٥– ٤١٧

الذين تم انتخابهم على نموذج خاص توزعه الولاية عليهم، وترسل نسخة عن هذا النموذج إلى مدير الناحية او قائمقام القضاء كي يأمر بتعيين المنتخبين. وتعتبر مهمة المختار من اكثر المهام تماساً مع القاعدة البشرية من جهة ومع المأمورين من جهة أخرى. "فنظام إدارة الولايات" اعتبرهم الوسائط الاجرائية للحكومة السنية في تحصيل الاموال الاميرية، وفي اعطاء علم وخبر لاجل تذاكر المرور وفقاً للاصول، واخبار الحكومة عن كل مولود يولد في القرية، وعن الوفيات والجرائم بأنواعها، وعن الاراضي المحلولة والمكتومة والاملاك التي تجرى المعاملة الانتقالية عليها ؛ وتعرض المختار للعزل اذا ظهرت له قباحة لدى الحكومة، وكان يمكن عزله اذا طلب مجلس شيوخ القرية"[٥٣].

بعض القرى وجد فيها مختار واحد والبعض الاخر وجد فيها مختاران حتى لو كان اهلها من ابناء ديانة واحدة. ولدينا عدة وثائق تثبت ما ورد في "نظام إدارة الولايات العمومية"، فقرية بقرزلا كان لها مختاران : "مخائيل محسن"، مختار اول، و"طنسى حنا"، مختار ثاني، ولكل منهما ختمه الخاص[٥٤]؛ كما ان قرية تكريت كان لها مختاران عام ١٩١٣: "عبد الله الاحمد" و"عبدو محمد عوض"، ولكل منهما ختمه الخاص الذي يحمل اسمه[٥٥] وأحياناً وجد في القرية خلافاً للقانون – أكثر من مختارين نتيجة اصرار العصبيات المحلية على أن يكون لكل منها مختارها.

ب– **مجلس شيوخ القرية** وجد هذا المجلس إلى جانب المختار وسمى "بمجلس اختياريه القرية" والواحد منه "اختيار" ويتألف هذه المجلس من ٣–١٢ عضواً لكل ملة من اهل القرية. يتولى رئاسته المختار الاول الاكبر سناً، وينتخب بنفس الطريقة والشروط التي ينتخب بها "المختار" لمدة سنة ومن الممكن ان ينتخب على الدوام[٥٦]. أما مهمات هذا

[٥٣] – الايوبي: "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني، ص ٩٥٩.

[٥٤] – الوثيقة العربية رقم –١– مرفقة بالدراسة .

[٥٥] – الوثيقة العربية رقم –٤– مرفقة بالدراسة .

[٥٦] – تراجع الوثيقة العربية رقم –١– والوثيقة رقم –٤–

المجلس فهي : النظر في الدعاوى التي تقع بين افراد القرية والحكم فيها بوجهة الصلح، اجراء المذاكرات المتعلقة باحتياجات القرية، مطالعة الاشياء المتعلقة بنظافة القرية وانتخاب حراسها، النظر في المصالح المتعلقة بتسهيل اسباب زراعة القرية وتجارتها، الاشراف على تحصيل الاموال الاميرية من القرية، اعطاء قرارات بحسن توزيعها على اهل القرية، قبول التبرعات الموصى بها من أهل البر في القرية واستعمالها كما ورد في الوصية، الاشراف على اموال الايتام واموال واملاك المتوفين ممن لهم ورثة خارج القرية، اعلام القائمقام بواسطة المختارين عن الاراضي الخالية القابلة للزراعة، الاشراف على إدارة المدارس وتعيين حصة القرية من العملة المكلفين بالعمل على الطرق، اجراء التحقيقات الاولية بافعال المدنيين الذين ينبغي تسليمهم إلى الحكومة، اعلام قائمقام القضاء عن سوء حركة المختارين اذا وجدت[٥٧] واحياناً كثيرة كان يتواطأ مجلس الاختيارية مع مأموري تحصيلات العملة المكلفة، فتسببوا بالنقمة لدى السكان على محصلي هذه الضريبة جراء عدم عدالة توزيعها كما حصل لاهالي رحبه عام ١٩٠٥، فتظاهروا واشتكوا إلى المتصرف في طرابلس طالبين منه ان يرسل كتاباً للقائمقام في عكار كي يرفع عنهم مأموري التحصيل[٥٨].

لقد شكل المخاتير واعضاء مجالس شيوخ القرى في الولاية اضخم جهاز اداري فيها. وهذه المسألة يمكن ان ندركها بسهولة من خلال عملية حسابية بسيطة تقوم على احتساب عدد المخاتير واحتساب عدد مجالس الشيوخ ولو بحدودهما الدنيا وجمع العددين الناتجين لنحصل على هذا العدد الضخم. وقد شكل هؤلاء في قاعدة التنظيم الاداري للسلطنة حزبها المنتشر بين الناس يوصل اليهم مبتغاها. وما من شك بأنهم في موقعهم هذا قد افادوها واستفادوا منها.

---

[٥٧] – قاموس الحقوق": المجلد الثاني، ص ٩٥٩.

[٥٨] – جريدة "الافكار"، السنة الثالثة عدد ١٢٤ الصادر يوم السبت في ١٠ حزيران ١٩٠٥.

ج- **المجلس البلدي** وهو من الهيئات الادارية المحلية، يشارك المختارين ومجلس شيوخ القرية في ادارتها. وفي عام ١٢٩٤ هجرية ١٨٧٧ صدر "قانون البلدية العثماني" في ٢٧ رمضان ويتألف من ٦٧ مادة. وقد نصت المادة الاولى منه على ان "يترتب مجلس بلدي في كل مدينة وقصبة". ويتركب هذا المجلس من ستة اعضاء إلى اثني عشر عضواً بحسب جسامة هذا المحل وكثرة نفوسه. لقد حدد القانون الناس الذين يحق لهم الانتخاب فهم ذكور اهل القرية، من تبعة السلطنة، ممن جاوزوا الخامسة والعشرين من عمرهم، لهم املاك في البلدة المنسوبين اليها ويدفع الواحد منهم "ويركو" سنوياً عن هذه الاملاك مبلغاً لا يقلّ عن الخمسين قرشاً، وحاصل على جميع حقوقه المدنية والشخصية، ولم يكن حكم عليه بجناية ما البتة.واشترط في من يراد انتخابه لعضوية المجلس البلدي ان يكون صاحب ملك في القصبة المتوطن فيها، وما يدفعه عنها "ويركو" سنوياً نحوماية قرش، وان يكون اتم سن الثلاثين من عمره ومن التبعة العثمانية قادراً على التكلم بالتركية... اما رئيس المجلس فتعينة الدولة ويكون موظفاً ذا معاش من حاصلات البلدية، في حين تكون خدمة الاعضاء فخرية ويجري كل سنتين تبديل نصفهم. ونص القانون على ان يكون مهندس البلدة وطبيبها وبيطارها مستشارين للمجلس البلدي. ويتعين بمعية المجلس كاتب وامين صندوق وجاويشان بقدر اللزوم ويصير تبديل امين الصندوق كل سنة بعد ان يربط بكفالة مالية معتبره. وعلى المجلس البلدي ان يجتمع مرتين في الاسبوع وعند الاقتضاء بدعوة من الرئيس.

أما طريقة انتخاب المجلس البلدي حسب هذا القانون فتتم على الشكل التالي:

تبدأ عملية الانتخاب في اول شهر كانون الاول من كل سنة من سني الانتخاب فيصار إلى استدعاء أئمة المحلات وقسيسيها وحاخاميها لاجل ترتيب لجنة انتخاب، ويطلب من كل منهم اسمي ذاتين من معتبري الاهالي الذين يحق لهم الانتخاب. وبعد ذلك يستدعى هؤلاء الذوات إلى مركز الدائرة مهما كان عددهم. وعند اجتماع عشرين شخصاً على الاقل يصير اجراء القرعة على عشرة من المدعوين

منهم. والعشرة الذين تصيبهم القرعة يعينون بصفة لجنة للانتخاب، ويجب ان يتم تأليفها قبل يوم العاشر من الشهر بالاكثر، ويترأس هذه اللجنة رئيس البلدية.

تطلب لجنة الانتخاب من المحلات دفتراً بأسماء الاشخاص الموجودين ضمن البلدة او القصبة الذين يحق لهم ان ينتخبوا او ينتخبوا اعضاء للبلدية. وغب مراجعته على دفتر الاملاك يتحرر منه نسخات بظرف خمسة عشر يوماً على الاكثر. ثم تعلق صورة احد الدفترين في الخامس والعشرين من الشهر بجانب كل من الجوامع والمعابد حيث تبقى ثمانية ايام. وكل اعتراض يقع من طرف احد الاشخاص خلال هذه المدة بداعي ان اسمه لم يقيد في الدفتر يجب فحصه والتدقيق عليه في لجنة الانتخاب. واذا وجدت اللجنة لزوماً لاصلاح ذلك في الدفتر تجري ايجابه خلال ثمانية ايام اعتباراً من يوم تقديمها. ومن لا يقبل بقرار لجنة الانتخاب يحق له ان يستأنف دعواه لدى المحكمة الابتدائية المحلية بظرف عشرة ايام فإن مضت يسقط حقه من الاستئناف[٥٩].

وعند المباشرة بالانتخاب في شهر شباط يجب على كل منتخب ان يحرر ورقة اسماء اشخاص بقدر عدد الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس البلدي في ذلك المحل. هذا في السنة الاولى من سني الانتخاب، واما في السنين التي بعدها فيحرر فقط اسماء اشخاص بقدر عدد نصف الاعضاء، الذين سيصير آخراجهم بالقرعة. وبعد ان يمضي تلك الورقة او يختمها بختمه، يضعها ضمن ظرف مختوم ويرمي بها إلى صندوق الانتخاب. وتستمر عملية الانتخاب عشرة ايام. وفي نهاية اليوم العاشر يفتح الصندوق، وتعد الاوراق، وتحرر نتائجها في دفتر آخر، والذين يكتسبون اكثرية الاراء وفقاً للاصول، تقدم اسماؤهم إلى الحكومة المحلية قبل الخامس عشر من شهر شباط. وبعد ان تتقيد اسماء الاعضاء المنتخبين في جريدة مجلس الإدارة، يتحرر لهم تذكرة رسمية من جانب الحكومة بالمصادفة على مأموريتهم.

[٥٩] - مجموعة القوانين": تحتوي على جميع القوانين المعمول بموجبها في جميع البلاد العربية المنسلخة عن الحكومة العثمانية، عرب تعديلاتها وضبط ترجمتها عن الاصل التركي "عارف افندي رمضان، عني بتنسيقها وتدقيقها" يوسف ابراهيم صادر"، "قانون البلدية العثماني"، الجزء الرابع، المطبعة العلمية، بيروت ١٩٢٥، ص ٣٢١- ٣٤١ وسنشير اليها "بمجموعة القوانين."

عند إجراء الانتخاب في المرة الثانية تصير قراءة اسماء الذين انتخبوا للعضوية في المرة الاولى وذلك بحضور اعضاء البلدية ولجنة الانتخاب، ثم يصير اخراج نصفهم من العضوية في تلك السنة بالقرعة واما في السنين التابعة فتصير اخراج الذين اكملوا مدة انتخابهم.

أما وظائف المجلس البلدي فهي: الاشراف بالدقة والاعتناء على جميع الابنية والانشاءات وتوسيع الطرق وتنظيمها وتسوية الارصفة والاقنية والاشراف على الامور الصحية والنظافة وفحص الاوزان والمكاييل والمقاييس، والاعتناء بأن يكون الخبز تام الوزن نظيفاً كامل النضج. لقد جعل "قانون البلدية العثماني" مهام المجلس البلدي في المحلة المعني بها اشبه بمهام الدولة.

أما الواردات البلدية فهي: اولاً الرسومات التي خصصتها الدولة؛ ثانياً الضرائب البلدية؛ ثالثاً الجزاء النقدي، رابعاً رسومات القبان والميازين الكبيرة والكيالة والذبحية مع رسوم الاحتساب التي تؤخذ على بيع الحيوانات وشرائها؛ خامساً الهبات والاعانات التي تعطى للإدارة البلدية. وبالرغم من ان القانون قد أشار بوضوح إلى ضرورة إنشاء مركز بلدي في كل مدينة وقصبة وسمح للسلطات المحلية بتشكيل مجالس بلدية في الأمكنة التي تراها ضرورية، وبالرغم من وجود أماكن كثيرة في ولاية بيروت مستوفية لهذه الشروط، فلم ينفذ القانون وبالتالي لم تنعم مثل هذه الأماكن بوجود مثل هذه المجالس البلدية[٦٠].

وقبل ان نشير إلى المجالس البلدية التي تشكلت في الولاية، لا بد من الاشارة على مستوى إدارة الناحية وإدارة القرية إلى أسماء نواحيها والاقضية التابعة اليها كما وردت في مصادر السلطنة الرسمية، والى عدد القرى التابعة لكل ناحية من هذه

[٦٠] - يتألف قانون البلدية العثماني"، الصادر في ٢٧ رمضان هجرية ١٢٩٤ من سبع وستين مادة، مقسمة على عشرة فصول. واضيف إلى القانون في ١٣ صفر ١٣٠٤ ذيل جاء فيه: "يرخص بتشكيل دوائر بلدية في مراكز النواحي والقرى الجسيمة القابلة للعمران بناء على انها آت الولايات وما تبسطه فيها من الاسباب والرسوم البلدية التي تستوفي من امثال هذه المراكز والقرى تكون عائدة لدوائر بلدياتها." لمزيد من الايضاح حوله يراجع: "مجموعة القوانين"، الجزء الرابع، "قانون البلدية العثماني"، المرجع السابق، ص ٣٢١ -٣٤١

النواحي، كي تكون الفائدة اعم بالتعرف على الاماكن الكثيرة التي حرمت من نعمة تشكيل المجالس البلدية فيها، نقدم الجدول التالي الذي يمكن أن يعطينا صورة عن هذين المستويين الاداريين. وحسب المصدر الذي استندنا اليه بلغ عدد نواحي الولاية اثنتين وخمسين ناحية تضم الفين ومابة وواحد وتسعين قرية موزعة كما يلي :

جدول رقم –٤– أسماء نواحي ولاية بيروت وعدد القرى التابعة لكل منها وعدد قرى كل قضاء[٦١]

الولاية	السنجق	القضاء	اسم الناحية وعدد القرى التابع لكل منها	عدد القرى الاجمالي
بيروت	١-بيروت	بيروت	–	–
		صيدا	شقيف وتضم ٤٤ قرية- جباع وتضم ٦٠ قرية – شومر ٤٥ قرية	١٤٩ قرية
		صور	تبنين وتضم ٨٠ قرية -قانا وتضم ٣١ قرية -معركة وتضم ٣٤ قرية	١٤٥ قرية
		مرجعيون	مرجعيون وتضم ١٩ قرية – هونين وتضم ٢٦ قرية – حولا وتضم ١٤ قرية	٥٩ قرية
	٢-طرابلس الشام	طرابلس	الأسكلة – طرطوس – ارواد – الضنية – المنية – حذور	؟
		حصن الأكراد	وادي النصارى	؟
		عكار	–	؟
		صافيتا	–	؟
	٣- نابلس	نابلس	مشارق نابلس٣١-وادي الشعراء الغربي١٠-جماعين اول ٣-جماعين ثاني٢	٤٦ قرية
		بني صعب	بني صعب ٢٣ – شعراوية غربية ٩ – وادي الشعراء شرقي ١١	٤٣ قرية
		جنين	جنين ٤٩ – شعراوية شرقية ١٧ – مشاريق الجرار ٢٤	٩٠ قرية
		جماعين	جماعين اول ٢٢ – جماعين ثاني ٢٧	٤٩ قرية
	٤-اللاذقية	اللاذقية	باير ٣٤ قرية – بسيط ٢٨ قرية -ساحل ٦٦ قرية -يهلولية ٥٣ قرية	١٨١ قرية
		جبله	شمسيات ٧٩ قرية-بني على ٢٨ قرية-سمت قبلي ١١٣ قرية-قرداحة ونواصره ٨٦	٣٠٦ قرية
		مرقب	مرقب ٥٠ قرية – قدموس ٩٨ قرية – خوابي ٩١ قرية – زمرين ٢٠٦ قرى. ضهر الغربي ٧٤ قرية – جرد القلعة ٥٠ قرية	٥٦٩ قرية
		صهيون	صهيون ٤٣ قرية -حفتة ٤٦ قرية -جبل الأكراد ١٥٦ قرية – بيت الشلف ١٤٤ قرية – مهالية ٤٥ قرية	٤٣٤ قرية
	٥- عكا	عكا	شفا عمرو ٢٥ قرية -ساحل ١٨ قرية -شاغور ١٥ قرية	٥٨ قرية
		حيفا	حيفا ٣٧ قرية -قيسارية ٢٥ قرية	٦٢ قرية
		الناصرة	–	–
		طبريا	–	–
		صفد	–	–
المجموع	٥ سناجق	٢١ قضاء	٥٢ ناحية	٢١٩١ قرية

[٦١]– نظم هذا الجدول بالاستناد إلى "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ و ١٣١٩. ومن الملاحظ انهما قد اسقطتا لسبب ما عدد قرى أقضية : طرابلس، حصن الأكراد، عكار، صافيتا، الناصرة، طبريا وصفد.
غير أن "سالنامة دولة علية عثمانية" الصادرة عام ١٣١٩ قد أوردت في الصفحة ٥٣٩ أن عدد قرى الولاية هو ٣٠٥٧ قرية فيكون الفرق بين الرقمين ٣٠٥٧ و ٢١٩١ هو ٦٦٦ قرية. ربما يكون هذا الرقم هو عدد قرى هذه الأقضية.

نتبين من هذا الجدول، ان اثنين وخمسين مركزاً في الولاية، على الاقل حسب نصّ المادة ١١١ من "نظام إدارة الولايات العمومية"، الصادر عام ١٢٨٨ هجرية، تستحق ان تشكّل فيها مجالس بلدية، ومع ذلك لم يكن يوجد فيها حتى عام ١٩٠٠ اكثر من ثمانية عشر مجلساً بلدياً، ومجالس البعض منها أقل من ستة اعضاء وهو الحد الادنى المطلوب حسب نص القانون وجميعها تقل عن اثني عشر عضواً بما فيها مجلس مدينة بيروت مركز الولاية. وقد توزعت هذه المجالس كما يلي :

١- في سنجق بيروت:

بلدية بيروت، تكوّنت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس واحد عشر عضواً، باش، كاتب، محاسب، مهندس، مقيد، امين صندوق، كاتب تنظيفات، مأمور اول، مأمور المرفأ، مهندس معاون، كاتب يومي، كاتب اول، مأمور مستودع الغاز.

بلدية صيدا، وتكونت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وثمانية اعضاء، طبيب، كاتب، امين صندوق ومهندس.

بلدية صور، وتكونت ادارتها من رئيس وثمانية اعضاء، طبيب وامين صندوق.

بلدية مرجعيون، وتكونت ادارتها من رئيس واربعة اعضاء، طبيب وكاتب.

٢ – سنجق طرابلس الشام.

بلدية طرابلس، وتكونت إدارتها من مجلس مؤلف من رئيس وثمانية أعضاء، مهندس، محاسب، أمين صندوق، كاتب المجلس ومأمور المستشفى.

بلدية الميناء، تكوّنت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وستة أعضاء، طبيب، كاتب وأمين صندوق.

٣- سنجق نابلس.

بلدية نابلس، تكوّنت من مجلس مؤلف من رئيس وخمسة اعضاء، وكيل طبيب، كاتب، امين صندوق وجاويشين.

بلدية بني صعب، وتكونت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وخمسة اعضاء وكاتب.

بلدية جنين، وتكونت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس واربعة اعضاء، كاتب، مفتش، وجاويش.

بلدية **جماعين**، تكوّنت ادارتها من رئيس واربعة أعضاء.

٤- سنجق اللاذقية.

بلدية اللاذقية، وتكونت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس واربعة اعضاء، طبيب، كاتب، وجاويشين.

بلدية جبله، تكوّنت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وثلاثة اعضاء، طبيب وكاتب[٦٢].

٥- سنجق عكا.

بلدية عكا، وتكوّنت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وثلاثة اعضاء ورئيس كتبة.

بلدية حيفا، وتكوّنت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وستة اعضاء، طبيب وكاتب.

بلدية الناصره،وتكوّنت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وستةاعضاء، طبيب، وكاتب.

بلدية طبريا، وتكوّنت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وخمسة اعضاء، طبيب وكاتب.

بلدية صفد، وتكوّنت ادارتها من مجلس مؤلف من رئيس وخمسة اعضاء، طبيب، كاتب، امين صندوق وجاويش[٦٣].

نلاحظ انه حتى هذه المرحلة من عمر الولاية، كانت هناك مراكز اقضية ما تزال بدون مجالس بلدية مثل: حلبا، صافيتا، حصن الاكراد، في سنجق طرابلس الشام، وبابنا، المرقب، في سنجق اللاذقية. وهذا مخالف للنص القانوني. ويبدو لنا ان بلديات الولاية

[٦٢] -"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، صفحات: ٩٨- ٩٩-، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٨، ١٨٣، ٢١٣، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٥، ٢٦٢.

[٦٣] - "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، المرجع السابق، ص٢٧٩،٢٧٨، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٩

قد انشئت على دفعات. الاولى اثر صدور "نظام إدارة الولايات العمومية"، وبين هذه الدفعة بلديات طرابلس، صيدا، بيروت، اسكله طرابلس الشام، حيفا وعكا؛ الدفعة الثانية، ومن بين هذه الدفعة كانت البلديات الباقية؛ اما الدفعة الثالثة فهي في عام ١٩١٢ وبين هذه الدفعة انشئت بلديات حلبا[٦٤] وبرقايل[٦٥] وغيرها من مراكز الاقضية الباقية. وهنا نتساءل عن سبب حرمان السلطنة لهذه المراكزتلك المدة الطويلة من الزمن من وجود المجالس البلدية. فهل هو تسويف السلطنة في تنفيذ القانون، ام هي الصعوبة في امكانية تطبيق أحكامه بايجاد الاعضاء الكافية الذين يدفعون "ويركو" سنوياًماية قرش ويحسنون التكلم بالتركية؟ ومن اين للناس في هذه الاقضية ان تتعلم التركية بدون مدارس وبدون معلمين؟؟

ب- الإدارة الامنية وحفظ الامن

وجد في ولاية بيروت نوعان من القوى الامنية. الاول يهتم بالسهر على امن السلطنة، وهذه المهمة تولاها الجيش، والثاني كان يهتم بضبط الامن الداخلي، وتولت الضابطة الامنية من "الجاندرمة" و"البوليس" هذه المهمة. ومن المؤكد ان جميع هذه القوى كانت تتعاون فيما بينها.

١- حصة الولاية من امن السلطنة: في اعقاب ترحيل الحكم المصري عن سورية وفلسطين عام ١٨٤٠، ولدى عودة السلطنة إلى هذه البلاد بدأت بتنظيم اوضاعها العسكرية والامنية. وبالرغم من معارضة القوى المحافظة عملت على تطبيق القوانين العسكرية الجديدة بصورة تدريجية. فحرمت الولاة من الصلاحيات العسكرية وحشدت قوات عسكرية من "الجيش الخامس الهمايوني"، وجعلت دمشق مركز هذا

---

[٦٤] – فاروق حبلص: "تاريخ عكار الاداري والاجتماعي والاقتصادي ١٧٠٠– ١٩١٤ "بيروت ١٩٨٧، ص ٧٨-٧٩.

[٦٥] – جريدة "المحامي" في عددها رقم ٧١ تاريخ ١٣ كانون الثاني عام ١٩١٢.

"المحامي" : جريدة لصاحبها "أحمد سلطاني"، صدرت في طرابلس-لبنان في ١٩١١/٣/٧.

يوسف أسعد داغر : "قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨-١٩٧٤"، ص ٢٥٣.

الجيش[٦٦]. وشملت دائرة اهتماماته ولاية حلب، سورية، بيروت ومتصرفيتي القدس ودير الزور المستقلتين، وولاية اضنه. وكان يقوده ضابط برتبة مشير، يقيم في دمشق ويخضع مباشرة إلى وزير الحربية في القسطنطينية،[٦٧] ويساعده في الأمور العسكرية هيئة أركان من كبار ضباط هذا الجيش. ومن الجدير بالذكر هنا ان قوات السلطنة العسكرية كانت تتألف من الخيالة والمشاة والمدفعية، ومقسمة إلى دوائر عسكرية يرابط في كل دائرة جيش.

وينقسم الجيش الواحد إلى "فرق"، والفرقة إلى "ألوية"، واللواء إلى "طوابير"، والطابور إلى "بلوكات"، والبلوك إلى "طوائف"، والطائفة إلى ""مانفات"، وتراوح عدد "المانفة" من ٨-١٠ أنفار[٦٨].

وقد تمركز من الجيش في سناجق ولاية بيروت قوة من المشاة والخيالة والمدفعية استمرت حتى نهاية الحكم العثماني وهي على الشكل التالي[٦٩]:

جدول رقم -٥- أنواع القوى العسكرية المرابطة في ولاية بيروت وأماكن مرابطتها والوحدات التابعة لها

نوع القوة	رقم الفرقة ومركزها	رقم اللواء ومركزه	الالاي ومركزه
أ- المشاة	١٧ مركزها دمشق	٣٤ مركزه طرابلس الشام	يرابط منه الالاي ٦٧ في طرابلس الشام
			يرابط منه الالاي ٦٨ في اللاذقية
		٢٥ مركزه عكا	يرابط منه الالاي ٦٩ في عكا
			يرابط منه الالاي ٧٠ في طرابلس
ب- الخيالة	٥ مركزها دمشق	١٣ مركزه نابلس	يرابط منه الالاي ٢٥ في نابلس
		١٤ مركزه دمشق	يرابط منه الالاي ٢٨ في بيروت
ج- مدفعية الاستحكام	مركزها عكا		

---

[٦٦] – هناك مراجع جعلت مركز الجيش الخامس في "سلانبك" وفرقة: ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، تتمركز في "سلانبك"، "سيروز" او "سترجة"، "اشتيب."

اندراوس كرشه ويورغاكي ابيض: "الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية" طرابلس ١٩١٢ ص ٤٠- ٤٤ وسنذكر هذا المرجع "كرشه وابيض"

[٦٧] – لوتسكي :"المرجع السابق"، ص ١٥٢.

[٦٨] – كرشه وأبيض :"الثمار الشهية..."، ص ٤٤.

[٦٩] – الحصري :"البلاد العربية والدولة العثمانية"، ص ٢٥٣-٢٥٤.

وإذا قدر عدد أفراد الالاي بحوالي ١٠٠٠ نفر فيكون مجموع قوة المشاة المرابطة في ولاية بيروت هو أربعة آلاف نفر، وقوة الخيالة ألفي نفر، ومدفعية الاستحكام مئتي نفر. وأقامت هذه القوات العسكرية "النظامية" منها و"الرديفة" و"المستحفظة" في ثكنات عسكرية اتخذت في القلاع او بنيت خصيصاً لهذه الغاية وبلغ عدد هذه الثكنات "القشل" في مختلف انحاء الولاية احدى عشرة قشلة منها : اثنتان في بيروت، اثنتان في صيدا، اثنتان في عكا، واحدة في نابلس، واحدة في طرابلس الشام، واحدة في اللاذقية، واحدة في جبله وواحدة في صهيون[٧٠].

وقد الحقت بهذه القوة عدة مؤسسات كالمدارس الرشدية والاعدادية العسكرية، وادارات الأمور الصحية ومستشفى عسكري في بيروت تتبعها صيدلية[٧١].

٢- أمن الولاية الداخلي : تولت مسؤولية الحفاظ على امن الولاية الداخلي قوة مؤلفة من "الجاندرمة" و"البوليس". وكانت لكل منهما إدارة خاصة.

أ- الجاندرمة ،"زاندرمة"، تألفت هذه القوة من "خيالة" (سواري) و"مشاة" (بياده). وشكل الخيالة والمشاة "الالايا"* واحدا من الف نفر تقريباً. منهم ٦٧ ضابطاً، و٤٨٥ نفراً من الخيالة مقسمة إلى٩"بلوكات"، و٤٣٨ نفراً من المشاة مقسمة إلى ٧ "بلوكات" وتوزع هذه "الالاي" بطوابيره وبلوكاته، بضباطه وخيالته ومشاته على الشكل التالي :

---

٧٠ - "سالنامة ولاية سورية" لعام ١٢٩٨، دفعة ١٣، الجدول الاحصائي العام.

٧١ - "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١١١-١١٣.

جدول رقم-٦- تقسيم القوة الأمنية لولاية بيروت ومراكزها[٧٢]

الالاي						عدد البلوكات	
الطابور	المركز	العدد الاجمالي	عدد الضباط	عدد الخيالة	عدد المشلة	خيالة	مشاة
الأول	بيروت	٢٣١	١٣	٦٨	١٥٠	١	٢
الثاني	عكا	٢٠٠	١١	١٠٣	٨٦	٢	١
الثالث	طرابلس	٢١٧	١٤	١٠٥	٩٨	٢	٢
الرابع	اللاذقية	١٦٢	١١	١٠٣	٤٨	٢	١
الخامس	نابلس	١٧١	١١	١٠٤	٥٦	٢	١
المجموع		٩٨١	٦٠	٤٨٣	٤٣٨	٩	٧
المأذونون		٩	٧	٢	-	-	-
يكون		٩٩٠	٦٧	٤٨٥	٤٣٨	٩	٧

كان **الطابور الأول** يتمركز في بيروت، وعدد عساكره ٢٣١ نفراً، منهم ٦٨ من الخيالة منظمين في بلوك* واحد، و١٥٠ من المشاة، منظمين في بلوكين، ويقود هذا الطابور ١٣ ضابطاً، وكان يتوزع على أقضية : بيروت، صيدا، ومرجعيون. **والطابور الثاني** كان يتمركز في عكا، عدد أنفاره ٢٠٠ نفراً، منهم ١٠٣ من الخيالة منظمين في بلوكين، و ٨٦ من المشاة منظمين في بلوك واحد، ويقود هذا الطابور ١١ ضابطاً، كان يتوزع الطابور على أقضية : عكا، الناصره، صفد، طبريا، وشفاعمرو. وتمركز **الطابور الثالث** في طرابلس الشام وكان عدد أنفاره ٢١٧ نفراً، منهم ١٠٥ من الخيالة منظمين في بلوكين، و٩٨ من المشاة منظمين في بلوكين أيضاً، ويقود هذا الطابور ١٤ ضابطاً ويتوزع على أقضية :طرابلس، بيروت، صافيتا، الحصن. وتمركز **الطابور الرابع** وعدد أنفاره ١٦٢ نفراً في اللاذقية، منها ١٠٣ من الخيالة منظمين في بلوكين، و٤٨ من المشاة في بلوك واحد، ويقود هذا الطابور ١١ ضابطاً، وكان يتوزع على أقضية : اللاذقية، صهيون، عكار، جبله. أما **الطابور الخامس** فقد بلغ عدد أنفاره ١٧١ نفراً، منهم ١٠٤ من الخيالة منظمين في بلوكين، و٥٦ من المشاة في بلوك واحد، ويقود هذا

---

٧٢ - "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص١٠٢.

* الألاي : مجموعة عسكرية يبلغ عددها حوالي الف نفر.

* بلوك : مجموعة عسكرية يتراوح عددها من مئة الى مئتي نفر تحت أمرة رئيس يدعى "يوزباشي" (رئيس المئة) "كرشه وأبيض" : مرجع سابق، ص ٤٤.

الطابور ١١ ضابطاً، مركزه نابلس وكان يتوزع على أقضية : نابلس، عكا، حيفا، بيروت، جماعين، بني صعب، المرقب[٧٣]. وكان لكل طابور من هذه الطوابير قيادة محلية في مركزه.

البوليس. وكانت هذه القوة الامنية مكلفة باستقرار السكينة وحفظ الامن العام، وصيانة الارواح والاموال والاعراض. وانقسمت وظيفة البوليس العمومي إلى قسمين: احداهما الضابطة الادارية والاخرى الضابطة العدلية[٧٤]. ففي وظيفة الضابطة الادارية كان على مأموري البوليس ان يفتشوا ويعاينوا وفقاً للاصول والقواعد المخصوصة ما يوجد في منطقة وظيفتهم من الاماكن التي هي مقر العمال والبطالين والمحلات التي يستعمل فيها نار كالخان والفندق والترل(ابارتمان) وغرف الاجرة (بانسيون)، والبساتين والمطاحن والافران والمعامل ويسجلوا اسماء الذين يقيمون ويبيتون في امثال هذه المحلات وشهرتهم وتابعيتهم وصنفهم في الدفتر الذي يحملونه وفي الدفتر الذي يمسكونه في المركز. وان يتحققوا جيداً بصورة مناسبة ما اذا كان الواردون إلى المحلات المشار اليها، يحملون ام لا يحملون اوراق المرور وغيرها، والمقصد الذي حضروا من اجله ونوع المهنة التي يشتغلون. واذا وجدوا في هذه المحلات اناساً عاطلين عن العمل وشريدين او ممن لا يمكن التحقق من هويتهم الصحيحة او من كان مشبوهاً او مظنوناً به سوءً فيأخذونهم تحت الترصد، ويبادرون إلى اخبار رؤسائهم تحريراً.

اما في وظيفة الضابطة العدلية للبوليس، فهو مكلف بتحري كافة الجرائم وجمع وضبط دلائلها وامساك فاعليها وتسليمهم إلى جهة العدلية وفقاً لأحكام القانون. وكان لمفوض البوليس الصلاحية بالدخول إلى مسكن ومحل اقامة الظنين

---

[٧٣] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، مرجع سابق، صفحات : ١٠١-١٠٢-٢٨٠-١٨٠-٢٤٦-٢١٤.

[٧٤] – "مجموعة القوانين": "نظامات البوليس" وهي مأخوذة من القوانين العثمانية، تعريب "محمد محفوظ افندي الكردي"، الجزء الخامس، ص ١١١. ومن الجدير بالذكر ان عدد مواد هذا النظام هو ١٨٢ مادة.

واجراء التحريات للحصول على اثار ودلائل الجريمة في جرائم الجناية والجنحة وفق القواعد والاصول وبناء على أوامر الوالي والمتصرف او القائمقام[٧٥].

ويبدو بالنسبة لهذه القوة الامنية انها قد تشكلت في "**ولاية بيروت**" "من دائرة مركزيةيشرف عليها امين سر مفوضية الولاية ويساعده "قوميسير" ثاني، وستة برتبة قوميسير ثالث. وتتفق هذه التشكيلة مع نص المادة ١١٠ من نظام البوليس الصادرفي ٢٧ ذي الحجة ١٣٣١. ومن الجدير بالذكر ان مجلس هذه القوة قد تشكل من الرئيس امين سر المفوضية، وعضوية اربعة مأمورين، الاول برتبة "مفوض ثاني"، والثلاثة الاخرين برتبة "مفوض ثالث" وبمعاونة اثنين للتحقيقات. وساعد هذه القيادة في اداء مهامها مجموعة من الخيالة بقيادة "مساعد مفوض" واربعة انفار، ومجموعة من المشاة بلغ تعدادها ثلاثة عشر نفراً. وكان من مهام دائرة البوليس ان تشرف على مرفأ بيروت، وقامت بهذه المهمه بواسطة "مفوض ثاني" يعاونه ثلاثة انفار[٧٦].

ويبدو لنا ان عداد القوة الامنيةالموكلة بحفظ الامن في "**ولاية بيروت**" المليئة بالمتنفذين– الذين كانوا يملكون قوى عسكريةكبيرة احتفظوا بها من العهد السابق لعهد التنظيمات– كان غير كاف لاقرار حالة امنية مستقرة، خاصة وان معظم هذه القوة كانت تتمركز إلى جانب القيادات الادارية في مراكز السناجق والاقضية ولا نستطيع ان نتصور حالة الوضع الامني في القرى والاماكن البعيدة عن مراكز قوات الضابطة. هذه القرى التي كانت محرومة من كل شيء بدءاً من الطريق وانتهاء برؤية قوات الضابطة. ولذلك كانت حوادث القتل والسرقة والضرب وقطع الطرق والتعديات من الامور الكثيرة الوقوع. واضطرت السلطنة ان تعترف بهذا الواقع، واقع الفلتان الامني، فأصدرت في مطلع القرن العشرين "قانون منع الشقاوة" في ١٩ رمضان عام ١٣٢٧ هجرية، وهو مؤلف من ٣٣ مادة؛ وكلفت نظارتي الحربية

---

[٧٥] – "مجموعة القوانين": المرجع السابق، الجزء الخامس، ص ١٣٣؛ "وسالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ١٠٤.

[٧٦] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هجرية دفعة ٣، ص ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٣ و"سالنامة ولاية سورية" لعام ١٢٩٨ هجرية: مرجع سابق، الجدول الاحصائي العام الملحق بهذه السالنامة ص ٢٥٨.

والداخلية اجراء احكام هذا القانون. وقد جاء في مادته الاولى: "نظراً لحصول وقوعات ذات اهمية مخلة بالامن، ولاجل منع المتجاسرين وتعقبهم صار اتخاذ التدابير الاتية وكيفية اجراؤها تابعة لمندرجات هذا القانون". وجرى تعيين حراس من اهل القرى على قدر الحاجة لكن ليس اقل من اثنين لمعاونة افراد "الجاندرمة"، وصرفت معاشات هؤلاء من الاهالي واعطتهم الحكومة علامات فارقة وزودهم بالذخائر مجاناً. اما القرية المعرضة مزروعاها لتهديد الاشقياء ولا تستطيع دفع معاشات النواطير فقد عهد للاهالي بامر المحافظة على قراهم وعلى مسؤوليتهم[٧٧]. وكانت ولاية بيروت مليئة بالعصابات المنتشرة في كل مكان.

واقامت قوات "الجاندرمة" و"البوليس" إلى جانب المسؤولين في الولاية على مختلف مستوياهم في دور الحكومة، والحق بهذه الدور عدد من السجون منها: سجن بيروت من اربع غرف، وسجن في صور من غرفتين، وسجن في مرجعيون من غرفة، وسجن في عكا من غرفتين، وسجن في نابلس من غرفتين، وسجن في طرابلس الشام من غرفتين، وسجن في اللاذقية من سبع غرف. هذه السجون كانت تستقبل المساجين المحكوم عليهم بالعقوبات "التأديبة و"التكديرية"، اما المحكوم عليهم بعقوبات "ارهابية زجرية" فسجوهم القلاع، التي كانت تستخدم ايضاً في اطار الدفاع عن أمن السلطنة الاستراتيجي وقد وجد في "**ولاية بيروت**" عدد وافر من هذه القلاع ولكن اشهرها: ثلاث في قضاء صيدا، ثلاث في قضاء صور، اثنتان في قضاء مرجعيون، واحدة في عكا، واحدة في حيفا، اثنتان في طرابلس والاسكله، واحدة في حصن الاكراد، واحدة في المرقب، واحدة في صهيون، واحدة في جبله،وواحدة في كل من صفد، طبريا

---

[٧٧] – "مجموعة القوانين": "قانون منع الشقاوة" الصادر في ١٩ رمضان ١٣٢٧ هجرية، تعريب "فؤاد الحسامي" ، الجزء الرابع، بيروت ١٩٢٥، ص ١٨٥.

وبيروت[٧٨]. وكانت هناك إدارة للسجون مركزها بيروت تتألف من مفتش وكاتب وامين سر الحرس[٧٩].

ج– الإدارة المالية للولاية

موازنة الولاية: بدأت السلطنة باعداد موازنتها المالية لاول مرة عام ١٨٦١، كي تقيم التوازن الذي اختل بين مداخيلها ومصاريفها، وتستطيع ان تسد العجز الذي بدأت تعاني منه اثر حرب القرم[٨٠]. وارتبطت موازنة الولاية بموازنة السلطنة.

واذا كانت التفيصلات في موازنة السلطنة لا تعنينا هنا، فلا بد من التعرف على بعض التفيصلات في اعداد موازنة الولاية وتنفيذها لتتكون لدينا فكرة عن مطارح الضرائب وطرق جبايتها، والادارات التي تمر عبرها حتى تصل إلى "خزانة السلطنة العامرة". وبعد عدد من التجارب في اعداد الموازنة السلطانية، صدر "نظام دفتر موازنة الولاية " في ٥ صفر عام ١٢٨٨ هجرية ١٨٧١ ميلادية. وبموجبه جرى تنظيم موازنة الولاية في عمودين احدهما للواردات العمومية وتحددت فيه الضرائب التي يجب استيفاؤها بثلاثة انواع: "الويركو" بأنواعه، البدل العسكري، الاعشار والرسوم على اختلاف أنواعهما[٨١]؛ ونظراً لاهمية موارد الرسوم الجمركية في هذه الولاية فقد افرد لها في موازنتهاجدول خاص تحدّدت فيه المديريات الجمركية، الابواب وكميات الرسوم[٨٢]. اما العمود الثاني فهو للمصاريف العمومية وقسمت إلى عدة اقسام: شرعية، داخلية، عدلية، مالية، ذاتية، دخان، مساعدات، مخصص سلطاني، حربية، بحرية، طوب، زندارمة،ضبطية، صحية، وحوالات متفرقة[٨٣].

---

[٧٨] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ١٠٣ .

[٧٩] – محمد امين صوفي السكري الطرابلسي: "سمير الليالي"، طرابلس الشام ١٣٢٧هـ، الطبعة الثانية، ص ٩٥– ١١٥.

[٨٠] – Le V[te] de la Jonquière: “Histoire de l'Empire Ottoman", Paris 1881, pp. 609 -610
ملحق رقم –٥– جدول رقم "١" عن ايرادات ولاية بيروت لعام ١٣١٧هـ / ١٨٩٩ مرفق ربطاً

[٨١] – ملحق رقم –٦– جدول المديريات الجمركية التابعة لولاية بيروت وتقدير دخل كل منها.وهو مرفق ربطاً

[٨٢] – ملحق رقم –٧– جدول رقم "٢" عن المصاريف العمومية من ولاية بيروت لعام ١٣١٧، مرفق ربطاً.

[٨٣] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ٧٦.

وعملت إدارة الخزانة السلطانية على تنظيم موازنة الولايات من خلال ارسال "دفتر موازنة الولاية" في بداية كل سنة بعد ان تكون قد سجلت فيه بشكل اجمالي جميع أنواع الايرادات وجميع انواع النفقات. وعلى هذا الدفتر ايضاً ينظم قلم المحاسبة المالية في الولاية صورة موازنة السناجق فيسجل فيه ايرادها ونفقاتها بالتفصيل؛ وبعد ذلك يرفعه إلى مجلس إدارة الولاية كي يصادق على الموازنة اذا كانت موافقة لتلك التي وردت من الخزانة المركزية.وبعد المصادقة تختم من قبل الوالي و"الدفتردار" مسؤول الإدارة المالية في الولاية والشخصيةُ الثانية فيها بعد الوالي[٨٤]. وترسل إلى مراكز السناجق ليبدأ العمل حسب التوجهات العليا. واذا حصل اي تعديل او اي تأخير في اوقات التحصيل او في صورها فتبلغ نظارة المالية في القسطنطينية بذلك[٨٥].

أما فيما يتعلق بمراقبة وتدقيق حسابات الولاية فيقوم قلم المحاسبة بإشراف "معاون الدفتردار" بهذه المهمة، حيث يوزع هذا المعاون على موظفي قلم المحاسبة الدفاتر الشهرية التي ترد من مراكز السناجق فيجري قيد النفقات في دفاتر نفقاتها وديونها، وينظم خلاصة للنفقات مرفقة بسنداتها ويقدمها إلى "الدفتردار" الذي يفحصها ويقدمها إلى مجلس إدارة الولاية، وبعد ان ينتهي هذا الاخير من فحصها يصادق عليها.

وكان قلم المحاسبة ايضاًيقوم بمراقبة دفاترالسناجق المتعلقة بالنفقات والايرادات السنوية. وبعد الانتهاء من مراقبتها كان يصادق عليها مجلس إدارة الولاية. ومن واجب محاسبة الولاية ان تمسك دفتراً تبين فيه من جهة ايرادات كل سنجق في كل شهر مع اجمال المبالغ من كل السناجق؛ ومن الجهة الاخرى تسجل انواع النفقات ومقاديرها. وتنظم لكل فرع من الاموال خلاصة منفردة (عبارة عن حساب قطعي) وتسلمها إلى "الدفتردار" الذي يقدمها بدوره إلى مجلس إدارة الولاية كي يقوم

[٨٤] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ٧٦.
[٨٥] – الدستور العثماني"، المجلد الثاني، المواد ٥١ – ٥٨ متعلقة بالامور المالية، ص ١٤- ١٥.

بفحصها والمصادقة عليها ورفعها إلى مسؤولي الخزانة في القسطنطينية. وكي لا تختلط حسابات السنة المنصرفة، مع حسابات السنة الجديدة،تمددالسنة المالية ستةاشهر، بعدها تختم دفاتر السنة المنصرمة[٨٦].

تنفيذ الموازنة : إذا كان فرض الضرائب يبدأ من الاعلى إلى الادنى، فالجباية تبدأ من الادنى وتتجه إلى الاعلى. وبما أن إدارة الولاية كانت على عدة مستويات، رأينا ان نبدأ من ادنى مستوى في تنفيذ الموازنة.

١– إدارة الشؤون المالية في القرية: في القرية جرى تحديد الضرائب المفروضة على كل شخص، وقيدها في دفتر خاص، شبيه بدفتر موازنة الولاية. غير أن هذا الدفتر كان يطرأ عليه تعديلات من سنة إلى اخرى حسب تطور مستوى افراد القرية. ولذلك سمي "تعديلات دفتري"، وتشرف على هذا الدفتر هيئة مؤلفة من مخمنين اثنين ومختارين واعضاء اختيارية القرية، وتحدّد امام اسم كل شخص مقدار الضريبة "الويركو" المفروضة عليه في كل مطرح من مطارحها[٨٧].

وطلبت السلطنة تحصيل الضرائب من الاهالي في القرى بواسطة المختارين. واعتبر النظام مختاري كل صنف من الاهالي الواسطة الاولى لتحصيل اموالها التي فرضتها، وكلفتهم اعلام افراد طائفتهم من المكلفين عن موعد تأدية هذه الاموال قبل اسبوع من حلول الموعد المحدد لها. وطلب من المختارين ايضاً تسليم الاموال الاميرية إلى صندوق مال القضاء خلال ثلاثة ايام من تاريخ تحصيلها. وفي حالة حصول تأخر في دفعها او نقص في كمياتها يرسل مأمور من مركز القضاء يسمى "التحصلدار" لتحصيل الاموال الناقصة او المتأخرة ويحقق في الموضوع ايضاً. وعلى المختار ان يحصل على "سند قبض" بالمبالغ التي قام بتسليمها إلى "امين صندوق مال القضاء"[٨٨]. ومنع

[٨٦] – الدستور العثماني"، المجلد الثاني، المواد ٥٩– ٦٨ متعلقة بالامور المالية، ١٦- ١٧.
[٨٧] – وثيقة موجودة لدينا بعنوان "تعديلات دفترى" عليها مقادير الضرائب المطلوبة من كل شخص في قرية رحبه من قضاء عكار التابع لسنجق طرابلس الشام. والضريبة نوعان "ويركو الارض" و"ويركو التمتعات" وتحمل تواقيع واختام: مخمنين اثنين والمختار الاول والمختار الثاني وثلاثة اعضاء اختيارية وهي تعود لعام ١٣١٢ هجرية وهي من مجموعة تحمل الرقم ٣١١.
[٨٨] – لدينا وثائق كثيرة من هذا النوع.

النظام على جميع الموظفين من صرف الاموال المحصلة في القرية على سبيل القرض او التعويض[٨٩].

٢– إدارة شؤون المالية في القضاء: اشرف القائمقام بوصفه المسؤول الاول عن إدارة القضاء، على تحصيل اموال السلطنة في قضائه المختص به. وساعده في ذلك مدير المال، وهو مختص بتنظيم وفحص وتدقيق الحسابات المالية في القضاء. واعتبر الاثنان مسؤولين عن إدارة الاموال والمحافظة عليها وقيد حساباتها. وتوقف الاذن في صرف الاموال في دائرة عملهما على انضمام رايهما. ولما كان مركز السنجق الذي يتبعه القضاء يبعث في بداية كل سنة مالية دفتراً إلى مركز كل قضاء يسمى "صورة موازنة القضاء". من اجل تدوين الايرادات من جهة والنفقات من جهة اخرى، فقد اجبر النظام القائمقام ومدير المال على اجراء الحسابات المتعلقة بالتحصيلات والنفقات على مسؤوليتهما الخاصة. ووجد إلى جانب مدير المال، امين صندوق القضاء، ووظيفته قبض اموال القضاء. واشترط في امين الصندوق معرفة القراءة والكتابة باللغة التركية. واشترك مدير المال وامين الصندوق في ختم الاوراق المتعلقة بقبض الاموال الاميرية، وبعد ذلك يختم عليها القائمقام كي تعطى إلى الشخص المعنى بتسليم او استلام الاموال.

ونص النظام على ان يمسك كل من مدير المال وامين الصندوق دفتراً خاصاً يسمى "دفتر يومية" "روزنامجة" ويسجّل كل منهما على دفتره الايرادات اليومية، وينظمان معاً خلاصة يومية ويختمانها معاً، وبعد ذلك تجري مقابلة هذه الخلاصة على دفتر كل منهما، كي يصادق كل واحد على دفتر الاخر. ثم يرفع الدفتران إلى القائمقام فيصادق بدوره عليهما. وطلب من مدير المال مقابلة دفاتر الواردات على اليوميات في نهاية كل شهر، ثم يقدم بعد ذلك خلاصة الايرادات إلى مجلس إدارة القضاء.

---

[٨٩] – الدستور العثماني"، المجلد الثاني، ص ٤–٦.

اما بالنسبة لصرف الاموال الاميرية في القضاء، فيتم ذلك حسب دفتر الموازنة، على ان يكون المبلغ المصروف في نطاق صلاحية القائمقام، وان يختم على مستند الصرف كل من مدير المال والقائمقام، وان يكون الاثنان مسؤولين عن المبالغ المدونة، وان تسجل على دفتر مدير المال في قسم النفقات، ويجب ان يسجل ايضاً رقمها وتاريخها ونوع ووجهة صرفها، ويقابل مدير المال يومية نفقاته مع يومية نفقات امين الصندوق. وبعد ذلك ينظم خلاصة شهرية عن النفقات ليقدمها إلى مجلس إدارة القضاء في نهاية كل شهر.

اما تسليم الاموال من مركز القضاء إلى مركز السنجق فيتم مرة كل اسبوع اذا زاد المبلغ على خمسة عشر الف قرش، والا يكون تسليمها مرة كل اسبوعين على ان يؤخذ بها "سند قبض" من محاسبة السنجق. اما رواتب موظفي القضاء وسائر نفقات التحصيل التي تستحق في نهاية كل شهر، فتدفع من الاموال التي يصادف وجودها في صندوق مال القضاء، واذا كانت هذه الاموال غير كافية فتدفع حال توفر المبلغ المطلوب[٩٠].

وتنظم محاسبة مركز القضاء ثلاث نسخ في نهاية كل شهر عن النفقات والتحصيلات الجارية، ويختم مجلس إدارة القضاء على هذه النسخ وترفع نسخة إلى مركز السنجق وتبقى الثانية بيد امين صندوق مال القضاء، وتحفظ الثالثة في مجلس الإدارة.

واعتبر النظام القائمقام ومدير مال القضاء ومجلس ادارته مسؤولين عن المخالفات المالية. وبالاستناد إلى دفاتر الخلاصات المالية الشهرية للقضاء، ينظم دفتر خاص في مركز القضاء بمثابة خلاصة سنوية يتبين فيه مقدار ما جرى تحصيله من الاموال خلال السنة، ويبين فيه ايضاً مقدار النفقات واوجهها، والبقايا التي جرى

---

[٩٠] – كان المسؤولون عن صرف رواتب الموظفين على مختلف مستوياتهم يتعمدون في تأخير دفع الرواتب من أجل ابتزازهم وإجبارهم على بيع معاشاتهم بمبالغ أقلّ مما هي عليه.

عبدالعزيز عوض : "الإدارة العثمانية في ولاية سورية"، مرجع سابق، ص ٢٠٠

تسليمها إلى مركز السنجق؛ ويجري ختمه وتوقيعه من مجلس الإدارة ويقدم إلى مركز السنجق قبل ١٥ مارس (آذار) من كل عام موعد بداية العام المالي الجديد ونهاية السنة المنصرفة. ونص النظام على مسؤولية مدير المال اذا لم يقدم جداول الخلاصات الشهرية في مواعيدها المحددة فيجري عزله او تبديله، واذا اثبت التحقيق ان القائمقام او امين الصندوق هما المسؤولان عن ذلك، فقد نص القانون على معاقبتهما[٩١].

٣– إدارة الشؤون المالية في السنجق: وهي تشبه إدارة المالية في القضاء. فقد امر المتصرف بالاشراف على تحصيل اموال السلطنة في حدود الدوائر المسؤول عنها. وطلب من محاسب السنجق ان ينظم حسابات السنجق المختص به. واعتبر الاثنان مسؤولين عن المحافظة على الاموال الاميرية في هذه الدائرة الادارية.

وبما ان مركز الولاية كان يبعث دفترين إلى مركز السنجق في بداية كل سنة باسم "دفتر موازنه السنجق" يسجل في الاول منهما، الايرادات والنفقات، ويسجل على الثاني ما هو مطلوب من السنجق عن اموال السنين السابقة، وما عليه ايضاً من ديون. ويكون المتصرف والمحاسب مسؤولين عن حساب الدفترين. ووجد في مركز السنجق امين صندوق من اجل قبض الاموال الاميرية والمحافظة عليها. واشترط في امين الصندوق ان يكون من رعايا السلطنة وان يعرف اللغة التركية قراءة وكتابة، وان يرتبط وجوده في موقعه بكفالة مالية معتبرة.

اما المعاملات المالية فكانت تجري في مركز السنجق على نسق معاملات القضاء. فينظم المحاسب خلاصة الايرادات والنفقات في نهاية كل شهر، ويقدمها إلى مجلس إدارة السنجق للاطلاع والموافقة والمصادقة عليها. اما صورة صرف الاموال في نطاق هذه الدائرة فتتم وفق الميزانية الخاصة للسنجق. ويكون المتصرف والمحاسب ومجلس إدارة اللواء مسؤولين عن المخالفات المالية. اما تنظيم الحسابات المالية فكان يجري في آخر كل سنة على دفترين يبين في الاول منهما المبالغ التي جرى تحصيلها

٩١ – الدستور العثماني"، المجلد الثاني، المواد ١٧-٣٣، ص ٦- ١٠.

وصرفها في السنة المنصرفة، ويبين في الاخر البقايا والديون، ويجب ارسالها إلى مركز الولاية في الوقت المحدد. واذا تأخر وصول الخلاصات الشهرية والثانوية عن مواعيدها يعزل المحاسب او يبدل؛ واذا ثبت ان المتصرف أو امين الصندوق مسؤولان عن ذلك التأخير فقد نص القانون على وجوب مجازاتهما[٩٢].

٤– إدارة الشؤون المالية في مركز الولاية: عهد النظام إلى الوالي بالاشراف على تحصيل اموال السلطنة وصرفها وحفظها وارسالها إلى السناجق والقسطنطينية. واشترك معه "دفتردار" الولاية في ابداء الرأي والمعلومات حين تجري التشكيلات الادارية. ولا يستطيع الوالي او "الدفتردار" الانفراد في صرف الاموال الاميرية. ولذلك كان اتفاقهما مطلوباً في المعاملات المالية، لأنهما اعتبرا مسؤولين عن خزينة الولاية التي قسمت نفقاتها بموجب النظام إلى ثلاثة أنواع[٩٣]:

الاول، النفقات التي يجري صرفها بامر من الخزينة المركزية. ومثل هذه النفقات تصرف بدون استئذان إدارة الخزينة باعتبار أنها مثبتة في ميزانية الولاية التي نظمتها الخزينة، ولكن لا بدّ من اثبات ذلك في سند الصرف.

الثاني، النفقات التي يحق للوالي و"الدفتردار" صرفها، ولكن لم يعين مقدارها فتحسب من باب النفقات المحلية، ويحتاج صرفها إلى الاثبات بسندات تحدد كمية ونوع ووجه الصرف.

الثالث، النفقات التي تحتاج إلى استئذان، ولا يمكن صرفها بدون صدور ارادة سنية.

تركيب الاجهزة المالية: اشرف الوالي على مالية الولاية وتحمل مسؤوليته في هذا المجال من خلال "الدفتردار وجهازه المالي الممتد من مركز الولاية حتى القضاء. اما تفصيلات تركيب هذا الجهاز المالي فكانت على الشكل التالي:

٩٢ – الدستور العثماني"، المجلد الاول، المادة ١٠٢، ص ٣٤١- ٣٤٢.
٩٣ – الدستور العثماني"، المجلد الثاني، ص ١٠ – ١٢.

١– سنجق بيروت وتركزت فيه الإدارة المركزية المالية للولاية: فوجد فيه "الدفتردار" وهو المسؤول الاعلى امام الوالي، يساعده "معاون دفتردار"؛ ويشرف هذا الاخير على قلم المحاسبة، الذي يقسم إلى عدة شعب ادارية هي: شعبة الصادرات، وتتألف من كاتب ومعاون كاتب، مقيد مسود، مقيد مبيض؛ وشعبة الواردات، وهي تتألف من كاتب ومعاون كاتب، يساعده اثنان؛ وشعبة الفروع، وهي تتألف من كاتب، ومساعد كاتب؛ وامين الصندوق المركزي؛ وكاتب مركز قضاء بيروت[٩٤]. وقد الحق بهذه الإدارة المركزية دائرة إدارة "الويركو"، التي تكون جهازها من مدير واربعة اعضاء كهيئة تخمينية.

٢– سنجق طرابلس الشام وعلى رأسه محاسب، باشكاتب واربعة مساعدين، ومقيد، وامين صندوق. اما دائرة إدارة "الويركو" في هذا السنجق فكانت تتكون من "مأمور الويركو"، باشكاتب، ومعاون، وكاتب القرى العشر، وكاتب ناحية الضنية، وكاتب ناحية طرطوس، وماسك الدفتر "دفترجي"[٩٥].

٣– سنجق نابلس وعلى رأسه باشكاتب، ومعاون يساعده اثنان، ومقيد، وامين صندوق. اما دائرة إدارة "الويركو" فتألّفت من "مأمور الويركو"، وكاتب ويركو الاقضية، ومساعد "دفترجي"[٩٦].

٤– سنجق اللاذقية وعلى رأسه محاسب وباشكاتب، ومعاون يساعده زميلان، وملازم، وامين صندوق. اما دائرة إدارة "الويركو" فتألفت من "مأمور الويركو"، و"كاتب الويركو"، ومساعد، و"دفترجي" وهيئة تخمينية من اربعة اعضاء.

٥– سنجق عكا وتكون جهازه المالي من محاسب، وباشكاتب يساعده اثنان، ومعاون باشكاتب، ومقيد، وامين صندوق. اما دائرة إدارة "الويركو" فتألفت من "مأمور

---

[٩٤] – الدستور العثماني، المجلد الثاني، المواد ٥١– ٥٨، ص ١٤ –١٥.

[٩٥] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ٨١– ٨٢.

[٩٦] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ١٧١ – ١٧٢.

الويركو"، و"كاتب ويركو" اقضية السنجق كمساعد اول ومساعد ثاني، و"دفترجي"، وهيئة من ثلاثة اعضاء[٩٧].

وتكوّن جهاز الإدارة المالية في الاقضية من مدير مال، وامين صندوق، و"كاتب ويركو" في كل قضاء. وتحت اشراف مدير المال في القضاء جرى التحصيل بواسطة المختارين للقرى القريبة من مركز القضاء، وبواسطة المحصّلين في القرى البعيدة او المتخلفة والمستنكفة عن التحصيل. اما المحصلون "التحصلدارية" فكانوا من المشاة "بيادة" ومن الخيالة "سوارى".

يتضح لنا مما تقدم ان الإدارة المالية في الولاية قد تألفت في عام ١٩٠٠ من "دفتردار" و"معاون دفتردار" و"مدير ويركو" وخمسة محاسبين، وخمسة مأموري ويركو، وسبعة عشر مدير مال، وواحد وعشرين أمين صندوق، وخمسة عشر كاتب ويركو، واربعة عشر محصلا من المشاة وستين محصلا من الخيالة[٩٨].

طرق تحصيل الاعشار: والى جانب المحصلين في القرى استعانت السلطنة في عملية جباية "الاعشار" بأهالي القرى. فقد عملت على توزيع تعليمات مطبوعة باللغة العربية، تضمنت الاسس التي اتبعت في تحصيل "المستحقات العشرية". وبموجب هذه التعليمات يعتبر مخاتير القرى هم الواسطة الاولى في "تحصيل الاعشار بطريقة المزايدة".

لذلك كانت تطلب منهم الحضور إلى مجلس الإدارة في القضاء بناء على رسالة خاصة بكل قرية يرسلها اليها مجلس الإدارة هذا نصها :

"قد وضعت في المزايدة اعشار قرية... التابعة لقضاء ... الملحق بلواء ... عن سنة... و"بما انه سيبدأ بإحالة اعشار القضاء في اليوم ... فيلزم حضور اهالي القرية المذكورة إلى مجلس الإدارة في اليوم المذكور ليطلعوه على رغبتهم في التزام اعشار قريتهم أو عدمها".

---

[٩٧] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٢٣٩، ٢٧٤ –٢٧٥.

[٩٨] – ملحق رقم –٧– جدول بموظفي الجهاز المالي في الولاية، وهو مرفق ربطاً.

ولدى استلام هذه الرسالة يتعهد المختارون بايصال مضمونها إلى الاهالي من خلال قراءتها العلنية امامهم ويؤخذ تعهد منهم "بمقابل ورقة الاخبار" هذا نصه :

"إشعارا بورقة الاخبار المؤرخة في ... بخصوص أعشار قريتنا ومدة مزايدتها واحالتها عن سنة ... واعلاماً بأننا سنقرؤها علناً على جميع الاهالي ونفهمهم مآلها أعطينا هذا الوصل". الامضاء

أما طريقة المزايدة فتتم بأن يطرح مجلس الإدارة في القضاء الايرادات العشرية المستحقة على كل قرية بالمزاد ومن يربح المزاد يؤخذ عليه سند يبين فيه عدد الاقساط، قيمتها بالقروش، الشهور المحددة للتسديد. ويقيد السند رابح المزاد بالرضوخ لما يقتضيه نظام الاعشار وهو وفق النموزج التالي:

مقدار الاقساط ... غروش ... الشهور...

"بما ان اعشار قرية ... التابعة لقضاء ... المربوط بلواء ... من اعمال ولاية... عن سنة ... قد احيلت لعهدتي عن طريق المزايدة ببدل قدره ... فإنني أتعهد بتأدية الاقساط المسطرة اعلاه في الأوقات المعينة وفقاً للنظام، وبتأدية فائضها ايضاً اذا تأخرت عن دفعها لصندوق المال في الوقت المعين على ان لا يجري تقاصها وحسمها من اي مطلوب كان. وبسبب التزامي الاعشار المذكورة اقبل ايضاً جميع التعهدات التي يقتضيها نظام الاعشار ولذلك اعطيت هذا السند". الامضاء

وفي هذه الحالة كان لا بد للمزاود من "كفيل" معتبر او أكثر. وفي حال كان الكفيل شخصاً واحداً يكتب على السند نفسه :

"انني اتكفل واضمن بالمال اداء المبلغ المرقوم في هذا السند مع فائضه وقدره ... وإيفاء جميع التعهدات كفالة صحيحة ولذلك كتب هذا الشرح. الامضاء.

وفي حال تعدد الكفلاء يكتب على نفس السند: "كل واحد منا يكفل ويضمن بالمال اداء المبلغ المسطر بهذا السند وفائضه وقدره ... وايفاء جميع التعهدات

كفالة صحيحة منفردة ولذلك كتبنا هذا الشرح. "الامضاء ... الامضاء ... الامضاء ... الخ.

وفي حال حصول المزاود على اعشار اكثر من قرية يكتب في السند اسماء القرى ومقدار حصة كل منها وعدد اقساطها[99]. وكان كل "عشار"[100] يعين في القرية التي ربح المزاد فيها نائباً عنه يسمى "رشاماً"أو "قوبلجي"[101] للمحافظة على البيادر ومنع اصحاب الغلال من تهريب بعض المحصول قبل استيفاء العشر عنه.

"تحصيل الاعشار بالامانة" وتقوم هذه الطريقة على تكليف مجلس إدارة القضاء للمختارين ومجلس شيوخ القرية بتحصيل الاعشار المستحقة على قريتهم وتسمى هذه الطريقة "نظام الامانة" وفي هذا النظام يؤخذ من اهالي كل قرية سند يقيد فيه اولاً مقدار الاقساط وعددها.ويتعهد كاتبوا السند بما نص عليه "نظام الاعشار". وهو وفق النموذج التالي:

"بما ان اعشار قريتنا التابعة لقضاء ...المربوط بلواء... من اعمال ولاية ... قد احيلت في هذه السنة لعهدتنا ببدل قدره ... وقبلنا هذا التعهد باسم اهل القرية جيمعهم. اننا نتعهد بتأدية الاقساط المسطرة اعلاه في الاوقات المعينة وفقا للنظام وبتأدية فائضها. وفيما اذا تأخرنا عن الدفع في الوقت المعين ليس لنا ان نطالب عند اجراء تقاصها بأي مطلوب كان. ثم بسبب التزامنا هذه الاعشار قبلنا ايضاً جميع التعهدات التي يقتضيها نظام الاعشار واذا كان بعض الاهالي يودون عدم المداخلة في هذا التعهد فإن الاختلافات الحاصلة بسبب ذلك لا يؤثر في حقوق الخزينة بل نتعهد بتأدية البدل

---

[99] – "قاموس الحقوق"، المرجع السابق، المجلد السادس، "ملحق رقم ٢ من "نظام الاعشار العثماني" ص ٢٦٨٩ -٢٦٩١.

[100] – "العشار": من يلتزم ضريبة العشر وبأخذ جزء من عشرة من الايرادات لصالح الخزينة السلطانية.

[101] – "الرشام": هو رجل يستأجره ملتزم اعشار القرى، يدور على بيادر الغلال عند جمع المحصول. يحمل قطعة منقوشة باسم صاحبه تسمى "الرشم" يطبع بها كومة الغلة، ليعرف ما إذا كانت قد سرقت قبل استيفاء العشر.
ويقول المعمرون من اهالي القرى ان "الرشام" (القوبلجي) كان يحافظ على بيادر الغلال لصالح "العشار" ولمزيد من الايضاح عن "الرشم" او "الروشم" يراجع :
الاب نايف ابراهيم استطفان: " دراسات في تراث عكار التاريخي" ١٩٩٥ بدون مكان طبع، ص ٣٦- ٣٧ و٤١.

وفائضه عند وقوع الاختلافات ايضاً. كما أننا متكافلون متضامنون في هذه الكفالة المتسلسلة. وان كل واحد منا كفيل بالمال وضامن ايضاً على الانفراد، ولذلك اعطينا هذا السند"[١٠٢]. الامضاء الامضاء الامضاء

يتضح أن هذا النظام كان يجري استغلاله من المختارين ومجلس شيوخ القرية فتجري عملية التلاعب بكميات "الاعشار" اما عن طريق زيادة مبالغها تزلفاً لارضاء المسؤولين، او بانقاصها كي تعفو الهيئة المتعهدة نفسها من الدفع. وهذا ما كان يتسبب بالخلافات بين اهالي القرية.

"تحصيل الرسوم الحيوانية بالعائدية": وتجري هذه الطريقة بمعرفة جباة المرتبات الاميرية بتعداد الحيوانات. وجرى تحديد بداية التعداد في ولاية بيروت اليوم الاول من شباط من كل سنة. ونظراً لاهمية هذا المورد بالنسبة للسلطنة فقد كلفت القائمقامين ومأموري المال في القضاء بمراقبة سير عملية التعداد لتجري جرياً حسناً وفي حينها . وطلب من مقام الولاية نفسها عند اللزوم الاهتمام الجدي بها لترسل المأمورين المخصوصين من مركز الولاية إلى السناجق ومن السنجق إلى الاقضية. وأوجبت "تعليمات تعداد الاغنام"، ان تكتمل عملية التعداد خلال عشرين يوماً من بدئها. وكان يجري استيفاء رسوم التعداد على أساس المعلومات التي يعطيها مخاتير القرى واعضاء اختياريتها مقسمة على ثلاثة اشهر من بدء العملية. وتسلم الرسوم من قبل اصحابها او مختاري القرى إلى صناديق المال مباشرة، وليس للقائمقامين او مدراء النواحي، او مدراء المال او الجباة أن يمسوا تحصيلات الرسوم المذكورة بصورة قطعية، واذا فعلوا ذلك يعزلون من وظائفهم. فوظيفة الجباة تنحصر بامور التعداد والتفتيش والملاحقة. وتتلقى هيئة مجلس اختيارية القرية وامامها وقسيسها ومختاريها "عائدات تحصيليه". وقد حددت المادة ٣٦ من التعليمات التي اشرنا اليها قيمة هذه "العائدية" التي تصل في حدها الاقصى إلى ستين باره عن كل مئة قرش، كما حددت نسبة

---

١٠٢ – "قاموس الحقوق"، المرجع السابق، المجلد السادس، ص ٢٦٩١.

وشكل توزيعها فيما اذا تمت العملية حتى الخامس عشر من الشهر الرابع اعتباراً من ابتداء الميعاد[١٠٣]. ويتبين لنا من نص هذه المادة، كم هي طويلة سلسلة المسؤولين الذين يستفيدون حكما من رسوم الحيوانات بدءاً من القرية إلى الناحية إلى القضاء. وان هذه السلسلة من المسؤولين تجمعهم عملياً بالمسؤولين الاتراك المصلحة المشتركة. والمهم ان اختلفوا يوماً فخلافهم ليس من اجل المصلحة العامة انما من اجل مصلحة كل واحد منهم.

لقد طالت السلطنة العثمانية بضرائبها مختلف مجالات النشاط الذي مارسه المواطنون في المجال الزراعي. فلم يبق محصول زراعي واحد دون ان تستوفي عنه ضريبة. واذا نظرنا إلى "ضريبة العشر" وتعرفنا على المحاصيل الزراعية التي فرضت عليها هذه الضريبة ادركنا كم كان بعيداً عن الواقع قرار اعتبار السلطنة "دولة عصرية". اما المحاصيل الزراعية التي فرضت عليها العشر فهي :

١– **الحنطة والشعير** وامثالهما مما جرت العادة أن تحصد وتجعل حزماً يؤخذ عشرها برضا الطرفين وبحسب التعامل والاصول حزماً. أما إذا أراد اصحابها وضعها على البيدر وإعطاء عشرها بالكيل فيستوفي العشر منها على ذلك المنوال.

٢– **الذرة** اما ان يجري تخمينها بحسب الاصول والتعامل وبنسبة دونمات حقولها، وذلك بأن يخمن محصول دونم واحد وتقاس عليه البقية، واما ان تجمع عرانيسها وتجعل بيدراً في الحقول ثم تدق ويؤخذ عشرها.

٣– **القطن** اما بعد ان تجمع شرانقه وتوضع في المخازن حسب التعامل والاصول ويجري وزنها ويستوفي العشر منها، واما ان تخمن في الحقول ويؤخذ عشرها.

٤– **الافيون والخشخاش** بعد معاينة حقوله بمعرفة ارباب الخبرة الذين تنتخبهم المجالس الادارية المحلية وبمعرفة اعضاء مجلس الشيوخ في القرى تقسم تلك الحقول إلى

---

١٠٣ – تتألف "تعليمات تعداد الاغنام" الصادرة في ٨ ذي العقدة سنة ١٣٢٢ من ٤٣ مادة ولا حقة. وهي مقسمة على اربعة فصول. عربه عن الاصل التركي "محمد محفوظ افندي الكردي ."
لمزيد من الايضاح يراجع: "مجموعة القوانين"، الجزء الخامس، بيروت ١٩٢٨، ص ٣٩٠– ٤٠٢.

ثلاث درجات عليا وقريب منها ووسط ثم يؤخذ دونم من كل صنف فيعتبر نموذجاً للباقي من صنفه ويجري تخمين المحصول بحسب النموذجات المذكورة وتستوفي العشر على هذا المنوال.

٥– الزيتون اما ان يوزن عندما ينقله اصحابه إلى المعصرة واما ان يخمن بعد جمعه في مخازن الاهالي ويؤخذ عشره حباً، والزيتون المملح يخمن ايضاً في المحلات الموجود والمحفوظ فيها ويؤخذ عشرة حباً.

٦– العسل يحصى عدد قفرانه ثم يتخذ سعر "الاقة" "oque"[١٠٤] منه بحسب الرائج المحلي مقياساً وعلى هذا المقياس تقدر مجالس الإدارة لكل قفير قيمة العشر بنسبتها بدلاً، اما افراخ النحل التي توضع على حده في القفران فلا يؤخذ من عسلها السنة الاولى فقط.

٧– العنب يؤخذ عشره بدلاً باعتبار الدونم، او بوجه آخر حسب التعامل الجاري الان في كل محل، ولكنه قد جرت العادة في بعض المحلات ان يؤخذ العشر الاول من العنب بعد تيبيسه اما جعله زبيباً فيؤخذ حينئذ عشره من الزبيب اما عنباً واما بدلاً بحسب اتفاق الطرفين.

٨– بقية الفواكه غير العنب يستوفي عشرها وفقاً للاصول الجارية في محلاتها ويؤخذ عشر الاشجار المثمرة المتفرقة عيناً او بدلاً برضاء الفريقين.

٩– كل نوع من انواع الخضرة تخمن في حقولها بحسب التعامل فيها، ويستوفى عشرها بدلاً، واذا لم يحصل اتفاق على ذلك يؤخذ عشرها عيناً. اما حدائق الخضرة والفاكهة الكائنة في المدن والقصبات او في جوارها فتخمن حاصلاتها عن سنة ويستوفى عشرها بدلاً مقطوعاً بموجب المقدار الذي تعينه المجالس الادارية المحلية.

---

[١٠٤] – الاقة" وحدة لقياس الوزن قدرها ١٠٣٨ غراماً Oque: unité de mesure de poids équivalent à 1038 grammes “Documents...”, tome 1, annexe n°1 p.307.

واستثنيت من الاعشار الخضار التي لا تصلح للاكل والاستعمال بعد زوال طراوتها ولا تكبس امثال الملوخية والبقلة.

١٠– الحشيش يقدر في مجالس الإدارة المحلية باعتبار "الاقة" لاكوام الحشيش المحصود. ولاحماله في عجلات النقل وباعتبار "الاقة". ويستوفي العشر عنه بدلا بحسب القيمة المذكورة، واذا لم يحصل اتفاق على ذلك فيستوفي العشر عيناً[١٠٥].

١١– الحرير يؤخذ العشر عن محصوله بنسبة اثني عشر ونصف في المئة وفقاً لنظام الاعشار الذي ادخل في هذه النسبة حصة المعارف والمنافع والتجهيزات والضم الجديد.

١٢– التبغ والتنباك اخذ عشرهما عيناً، واضيف إلى العشر نصف بالمئة للتجهيزات ونصف آخر ضم اعتباراً من عام ١٣٢٩ هجرية/ ١٩١١ ميلادية[١٠٦] ويمكن التعرف على الضرائب والرسوم الاخرى من خلال جداول موازنة الولاية لعام ١٣١٧ هجرية المرفقة ربطاً بالدراسة.

إدارة الديون العمومية العثمانية في الولاية: في اواخر القرن التاسع عشر بلغ الدين العام للسلطنة ارقاماً عالية، فباتت عاجزة عن تسديده. واضطرت في عام ١٨٧٥ ان تعلن حالة الافلاس الجزئي. فاجبرت تحت ضغط الفعاليات الدولية الدائنة ان توقع على اتفاقية تقضي بانشاء **"صندوق الدين العام"**، وان تخصص لتغذية مالية هذا الصندوق بعض الموارد عن طريق بعض الاحتكارات كالملح، اعشار الحرير، رسوم المشروبات الروحية، التبغ؛ وخصص لهذا المورد الاخير إدارة خاصة تشرف عليه هي "إدارة حصر التبغ". وللاشراف على هذا الصندوق تشكلت له إدارة مركزية في القسطنطينية هي **"إدارة الديون العمومية العثمانية"** "Administration de la Dette Publique Ottomane" وهي إدارة مستقلة تماماً عن ادارات السلطنة. وقد تمثلت فيها السلطنة المدينونة، والفعاليات الدائنة، خاصة فرنسا وانكلترا؛ وعملت السلطنة على تقسيم هذا الدين

---

[١٠٥] – "قاموس الحقوق"، ملحقات نظام الاعشار"، رقم ١، المجلد السادس، ص ٢٦٨٦ -٢٦٨٩.

[١٠٦] – "قاموس الحقوق"، المرجع السابق، عشر محصول الحرير وضميمة اعشار التبغ والتنباك، المجلد السادس ص ٢٦٩٤.

على بعض ولاياتها على شكل اقساط سنوية تقطتع من عائدات السلطنة المحصلة من هذه الولايات ومن المفيد في هذا المجال ان نشير إلى ان الدين العام للسلطنة قد بلغ قبيل الحرب العالمية الاولى حسب احصاءات هذه الإدارة ٩٦،٢٠ مليوناً من الفرنكات وان عائدات السلطنة من ولاية بيروت قد بلغت عشرين ميلوناً ونصف، خصص منها حوالي ميلون ونصف لتسديد الديون. ان تقسيم الدين العام للسلطنة على بعض ولاياتها، قد ادى إلى وجود صناديق فرعية "لصندوق الدين العام"، كما فرض وجود ادارات فرعية لتحديد مطارح الجباية واوقاتها وكمياتها من هذه الولايات[١٠٧].

وتشكلت إدارة الديون العمومية في الولاية على الشكل التالي :

الإدارة المركزية في بيروت تألفت من: نظارة على رأسها ناظر ومفتش أجنبي ومعاون مفتش واحياناً معاونين؛ ومن قلم محاسبه مؤلف من باش كاتب وامين صندوق واربعة موظفين؛ ومن دائرة للاعشار على رأسها مسؤول قلم الاعشار، وتقسم إلى قسمين احدهما يعني بالتسويد وعلى رأسه باش كاتب ورئيس كتبه يساعده اربعة موظفين؛ والاخر يعني بالتبيض وعلى رأسه باش كاتب؛ ومن وكيل دعاوى النظارة، ويعمل معه ستة موظفين[١٠٨].

اما في السناجق فلم تنعكس فيها هذه الإدارة بنفس المستوى والاهمية. ومن المؤكد ان هذا الامر يرجع إلى اهمية حصة السنجق من هذا الدين. ففي سنجق طرابلس تألفت إدارة الديون من خمسة عشر موظفاً، على رأسهم مدير وباش كاتب وامين صندوق، في حين كانت في اللاذقية من خمسة موظفين، اما في سنجقي عكا ونابلس فقد تألفت هذه الإدارة من مأمور في مركز كل سنجق اما على صعيد

---

[١٠٧] – اعتمدنا في صياغة هذه الفقرة على:

– بدر الدين السباعي: "اضواء على الرأسمال الاجنبي في سورية ١٨٥٠ – ١٩٥٨"، دمشق ١٩٦٧، ص ٤٢

-Jawad Boulos: "Les Peuples et les civilisations du Proche-Orient", tome 5, Paris 1957, p.185.

-Kamuran Bekir Harputlu: "la Turquie dans l'Impasse", Paris 1974, pp. 34 - 36.

[١٠٨] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ١١٥، ١١٦، ١٤٩، ١٥٩، ١٦٦، ١٨٠، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣١١.

الاقضية، فكانت هذه الإدارة في بعضها اهم من تلك التي كانت في مركز بعض السناجق. ففي صيدا تألفت من مأمور يساعده كاتب وثلاثة موظفين، وفي جبله من مأمور وكاتب، وهناك اقضية لم يكن فيها مأمورون للديون العمومية كما في اقضية جماعين، جنين وبني صعب في سنجق نابلس، وقضاء عكار في سنجق طرابلس[١٠٩].

وهكذا فرض على سكان الولاية من ابناء البلاد ان يدفعوا ديناً ما استدانوه، ولم يصرف من اجل منفعتهم وتقدمهم، كما فرض عليهم ان يدفعوا رواتب موظفين لإدارة لا هم لها غير ابتزازهم وتقييد حياتهم.

د– المحاكم والإدارة القضائية

اعتمدت السلطنة العثمانية في اول الامر، على الشريعة الإسلامية في حل خلافات ومنازعات وخصومات تبعتها ورعاياها، امام "المحاكم الشرعية". وبما ان مسائل خلافية كانت تحصل بين "العثمانيين" والاجانب تشكلت بموجب "الامتيازات الأجنبية" المحاكم المختلطة؛ وباتت التشريعات التي وضعت غير كافية لبيان جميع المعاملات وفصلها، وتحت تأثير الظروف الضاغطة للسلطنة والضغوطات الدولية، اضطرت إلى صياغات أكثر تحديداً في وصف الحالة وصياغة الأحكام. واخذت في هذا المجال تقتبس عن الأنظمة والقوانين والتشريعات المدنية الغربية. وهكذا استمر النظام القضائي العثماني يتعايش فيه نظام "المحاكم الشرعية" ونظام "المحاكم النظامية".

١– المحاكم الشرعية: تشكلت هذه المحاكم في مركز الولاية ومراكز السناجق والاقضية. وارتبطت "بشيخ الإسلام" في القسطنطينية، وبأمره جرى تعيين القضاة على رأسها. وكان من صلاحية الحاكم الشرعي في الولاية ونوابه في الالوية والاقضية رؤية الدعاوى الشرعية والمعاونة في إدارة شؤون الولاية. وكان يجري استبدالهم كل سنتين بامر من "الباب العالي". ومع تطور التشريع المدني والتوسع في انشاء المحاكم النظامية

---

[١٠٩] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٠٥، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٥، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٢، ١٩٧، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٢.

وتوسيع صلاحياتها، اخذ دور المحاكم الشرعية يتقلص بشكل تلقائي حتى انحصر في مسائل الزواج والطلاق والنفقة والوصية والارث وغير ذلك[١١٠]. وبعد ان كان تعيينهم من اختصاص "شيخ الاسلام" وحده، ربط "قانون تشكيلات المحاكم النظامية" مسؤولية انتخابهم بوجود مامور من "نظارة العدلية" في مجلس انتخابهم، لينظر في كون المنتخبين حائزين على الاوصاف والشرائط القانونية[١١١].

والى جانب قضاة الشرع، وجد "المفتون"، وهم من المتفقهين بالعلوم الدينية والشريعة الاسلامية. وكانوا يصدرون "الفتاوى" لطالبيها بناء على أسئلة محدّدة حول قضايا معينة وبذلك كانوا يسهلون عمل الحكام الشرعيين. ولتسهيل عمل الطرفين صيغت "مجلة الأحكام العدلية" التي تتضمن خلاصة رأي علماء الشرع الإسلامي في المسائل التي يتعامل بها الناس؛ ووضعت في التداول وما لبث "سليم بن رستم باز" ان انهى تعريبها في محرم ١٢٨٦ هجرية[١١٢].

٢– المحاكم النظامية : ارتبطت هذه المحاكم "بنظارة العدلية" في القسطنطينية وتم تعيين رؤسائها "بإدارة سنية"، وكانت صورة طبق الاصل عن المحاكم الاوروبية. وبصدور "نظام ديوان الأحكام العدلية" عام ١٢٨٦ هجرية، ١٨٦٩، "وقانون تشكيلات المحاكم النظامية" عام ١٢٨٨ هـ، جرى التفصيل في صلاحيات المحاكم النظامية وتحديد تراتبها ومستوياتها، وقد جاءت منسجمة مع التقسيم الاداري للسلطنة، وهي

---

[١١٠] – استند في "صياغة هذه الفقرة على:

la V[te] de la Jonquière:"Histoire de l'Empire ottoman", op.cit p.618; et Vital Cuinet: "Syrie, Liban et Palestine", op. cit.p. 8 -9.

– حسان حلاق :" التاريخ الإجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية"، بيروت ١٩٨٧، ص ١٥ و ١٧.

– ابيض وكرشه: "الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية" مرجع سابق، ص ٤٤– ٤٥

[١١١] – صدر "قانون تشكيلات المحاكم النظامية" لاول مرة في شوال ١٢٨٨، وجرى تنقيحه وتعديله في ١٩ جمادى الاخيره ١٢٩٦، عرّبه عن الاصل التركي "نقولا نقاش" وهو يتألف من ٩٤ مادة ومادة منظمة. لمزيد من الايضاح حوله يراجع: "مجموعة القوانين"، الجزء الرابع، بيروت ١٩٢٠، ص ٢٦٥ وما يليها.

[١١٢] – تتألف مجلة الأحكام العدلية من ١٨٥١ مادة. صاغتها لجنة مؤلفة من: احمد جودت، ناظر ديوان الأحكام العدلية،"احمد خلوصى" عضو في الديوان؛ "احمد حلمي"، عضو في الديوان، "خليل"، مفتش الاوقاف الهمايونية، "سيف الدين" من اعضاء شورى الدولة، "محمد امين الجندي"، من أعضاء شورى الدولة، "مجلة الأحكام العدلية"، ص ٦– ١٢.

خمسة مستويات، اربعة في كل ولاية، والخامس في مركز السلطنة. وهي كما يلي بدءاً من اعلاها إلى ادناها.

أ– محكمة التميز العليا: ليس لدراستنا علاقة بهذه المحكمة. وسبب توقفنا عندها هو من اجل فهم علاقة "المحاكم النظامية" في الولاية بها . مقر هذه المحكمة في القسطنطينية، وهي تقسم إلى ثلاث دوائر أساسية، واحدة للحقوق، واخرى للجزاء، ودائرة للاستدعاء. وكانت مؤلفة من رئيس أول ورئيسين ثانيين، الاول يتولى رئاسة دائرة الحقوق القائم عليها بانفرادها، ويتولى رئاسة الدائرتين معا عند اجتماعهما هيئة واحدة. ويتولى كل من الرئيسين الآخرين رئاسة الدائرة القائم عليها. وتتألف كل من دائرتي الحقوق والجزاء من رئيس وستة اعضاء؛ ودائرة الاستدعاء من رئيس واربعة اعضاء. وكان لكل من دائرتي الحقوق والجزاء "رئيس مميزين" "ومميزون" و"كتاب". اما دائرة الاستدعاء فكانت تتألف من "كتاب" فقط، تناط بهم الامور التحريرية ويتولى احدهم رئاسة الكتاب. واذا كان لا يهمنا في هذا المجال تفصيلات اكثر عن صلاحيات هذه المحكمة، فمن المفيد أن نشير إلى ان هذه المحكمة هي اعلى هيئة من هيئات السلطنة في دواوين الإدارة العدلية، واليها ترد الاستدعاءات التميزية من مختلف الولايات ومنها ولاية بيروت.

ب– محكمة استئناف الولاية وانشئت مثل هذه المحكمة في مركز الولاية. وكانت مدينة بيروت مركز هذه المحكمة، وهي صورة مصغرة عن محكمة التميز العليا. وتنظر بوجه الاستئناف في جميع الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية التي ترفع إليها من مراكز السناجق التابعة للولاية، وتنظر كذلك في الدعاوى الصادرة من محاكم البداية في الاقضية، التي ترفع اليها والبالغة قيمتها عشرة الاف غرش او يبلغ ايرادها الف غرش، او التي لم يعين ولم يقدر لها قيمة[١١٣].

---

[١١٣] – "مجموعة القوانين"، "قانون تشكيلات المحاكم النظامية"، الجزء الرابع، بيروت ١٩٢٥، ص ٩– ١٤.

وانقسمت هذه المحكمة إلى ثلاث دوائر، واحدة للحقوق مؤلفة من نائب رئيس ومدعي عمومي وخمسة اعضاء، وأخرى مؤلفة من رئيس ومدعي عمومي وخمسة اعضاء ودائرة للاستدعاء مؤلفة من رئيس كتاب وكاتب مدعي عمومي وثلاثة كتاب ضبط[١١٤].

ج– محاكم البداية في مراكز السناجق. وانشئت هذه المحاكم في مركز السنجق. وبلغ عددها في ولاية بيروت خمس محاكم، اي محكمة في كل مركز سنجق وهي :

١– محكمة بداية سنجق بيروت، ومركزها مدينة بيروت وانقسمت إلى عدة دوائر؛ واحدة للحقوق، مؤلفة من رئيس ومعاون مدعي عمومي وثلاثة اعضاء؛ وواحدة للجزاء، مؤلفة من رئيس ومعاون مدعي عمومي وثلاثة اعضاء؛ ودائرة استدعاء، مؤلفة من باشكاتب وكاتب معاون المدعي العمومي واربعة كتاب ضبط. ومن الجدير بالذكر انه وجد في بيروت كونها مركز الولاية قسم عدلي ضم بالإضافة الى المحكمتين اللتين أشرنا إليهما مستنطقين اثنين؛ ودائرة اجرة مؤلفة من مأمور وكاتبين[١١٥].

٢– محكمة بداية سنجق عكا، ومركزها مدينة عكا، وانقسمت إلى ثلاث دوائر، دائرة للحقوق مؤلفة من رئيس محكمة وثلاثة أعضاء؛ ودائرة للجزاء مؤلفة من رئيس محكمة وثلاثة اعضاء؛ ودائرة استدعاء، مؤلفة من باشكاتب وأربعة كتاب ضبط. هذا، بالإضافة إلى معاون مدعي عمومي ومستنطق ومأمور إجراء ومحرر مقاولات[١١٦].

٣– محكمة بداية سنجق نابلس، ومركزها مدينة نابلس، وانقسمت إلى ثلاث دوائر: دائرة للحقوق، مؤلفة من رئيس محكمة وثلاثة اعضاء؛ ودائرة للجزاء، مؤلفة من رئيس محكمة وثلاثة اعضاء ومعاون مدعي عمومي؛ ودائرة للاستدعاء، مؤلفة من باشكاتب ومأمور اجراء واربعة كتاب ضبط. هذا بالإضافة إلى مستنطق ومحرر مقاولات[١١٧].

---

[١١٤] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ٨٧– ٨٨.

[١١٥] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ٨٨.

[١١٦] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٤١–١٤٢.

[١١٧] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٨٦.

٤– محكمة بداية سنجق طرابلس الشام، ومركزها مدينة طرابلس؛ وانقسمت إلى ثلاث دوائر؛ دائرة الحقوق، مؤلفة من رئيس محكمة الحقوق وثلاثة اعضاء؛ ودائرة للجزاء، مؤلفة من رئيس محكمة الجزاء وثلاثة اعضاء؛ ودائرة للاستدعاء، مؤلفة من باشكاتب واربعة كتاب ضبط. هذا بالإضافة إلى معاون مدعي عمومي، وباشكاتب المحكمة الشرعية ومستنطق ومأمور اجراء ومحرر مقاولات[١١٨].

٥–_محكمة بداية سنجق اللاذقية، ومركزها مدينة اللاذقية، وانقسمت إلى ثلاث دوائر؛ دائرة للحقوق مؤلفة من رئيس محكمة وثلاثة اعضاء؛ ودائرة للجزاء، مؤلفة من رئيس محكمة وثلاثة اعضاء؛ ودائرة استدعاء، مؤلفة من باشكاتب واربعة كتاب ضبط. هذا بالإضافة إلى معاون مدعي عمومي ومستنطق ومأمور اجراء ومحرر مقاولات[١١٩].

لقد منح القانون لهذه المحاكم صلاحية النظر بداية في اي دعوى وقعت في القضاء الموجودة فيه مثل هذه المحكمة، والنظر بوجه الاستئناف ايضاً في الدعاوى القابلة للاستئناف الصادرة عن محاكم الاقضية التابعة للسنجق الذي تختص به هذه المحكمة.

د– محاكم البداية في أقضية الولاية: نصّ "قانون تشكيلات المحاكم النظامية" على وجوب وجود محكمة بداية في كل قضاء. وان هذه المحكمة تتألّف من رئيس وعضوين، وان أحد الاعضاء يقوم بوظيفة "باشكاتب" المحكمة والاخر يجري التحقيقات الاولية في الجنايات ويستنطق اصحابها ويقدم بذلك لوائح إلى المحكمة. كما نص ان محكمة القضاء يمكن ان تقسم إلى دائرتين او أكثر بحسب الاقتضاء، فتسمى احداهما دائرة الحقوق، والاخرى دائرة الجزاء، وتتألف الاولى من رئيس اول

---

[١١٨] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٩٢ –١٩٣.

[١١٩] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ٢١٦.

وقد اعتمدنا في هذا التقسيم ايضاً على "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٨٦، ١٤٧، ١٥٧،١٦٤، ١٧٣، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠١، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٧٦، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٠٩.

وعضوين؛ والثانية من رئيس ثانٍ وعضوين، وكلهم مستقلون وظيفة متماثلون درجة، إلا أن الرئيس الاول يتولى النظارة عليهم من حيث الإدارة.

ترى دائرة الحقوق الدعاوى الحقوقية بصورة قطعية غير قابلة للاستئناف في ما يحدث بالنواحي والقرى التابعة لنفس القضاء، وفي الدعاوى التي تقام على ما قيمته خمسة آلاف غرش او ايراده سنوياً خمسماية غرش. واما الدعاوى التي يزيد قدرها وايرادها على ذلك فكانت تنظر فيها بصورة قابلة للاستئناف وتنظر دوائر الجزاء بشكل قطعي، في الجرائم التي هي من نوع "القباحة"، وتحكم بصورة قابلة للاستئناف، في الجرائم التي هي من نوع "الجنحة"؛ وتجري التحقيقات الاولية، في "الجنايات" وتنظم بها مضابط وترسلها إلى محكمة البداية الكائنة في مركز السنجق[١٢٠].

وبالرغم من وضوح هذه النصوص، بقي قضاء "صهيون" في سنجق اللاذقية بدون محكمة؛ وكانت محاكم جميع الاقضية في الولاية مؤلفة من دائرة واحدة كانت تنظر بالتناوب في دعاوى الحقوق ودعاوى الجزاء. وقد بلغ عدد محاكم بداية اقضية ولاية بيروت خمس عشرة محكمة[١٢١].

هـ – المحاكم الصلحية في القرى والنواحي. حدد "قانون تشكيلات المحاكم النظامية العثماني" هذه المحاكم بأنها "مجالس الشيوخ"(المسنين). كما حدد صلاحيتها ودورها في انهاء دعاوى الحقوق القابلة للمصالحة حسب طلب الطرفين وتراضيهما. وان تحكم

---

[١٢٠] – لمزيد من الايضاح عن محاكم البداية في اقضية الولاية يراجع:

"مجموعة القوانين"، "قانون تشكيلات المحاكم النظامية"، المواد: ٦، ٧، ٨، ٩، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، الجزء الرابع، ص ٦-٩.

ومن الجدير بالذكر هنا ان "قانون الجزاء العثماني" المؤلف من ٢٦٥ مادة، الصادر في ذي الحجة ١٢٧٤ هجرية قد حدد مراتب الجرائم والمجازاة ودرجاتها عموماً.

فقد جاء في المادة الثالثة منه: "الجناية هي افعال تستلزم المجازاة الارهابية والمجازاة الارهابية هي الاعدام والوضع في الكورك مؤبداً او مؤقتاً مع التشهير والسجن في القلعة ثم النفي المؤبد والحرمان من الرتب والمأموريات واسقاط الحقوق المدنية مؤبداً.

وجاء في المادة الرابعة منه: "الجنحة هي افعال تستلزم المجازاة التأديبية. والمجازاة التأديبية هي الحبس اكثر من اسبوع والنفي المؤقت والطرد من المأمورية مؤقتاً والجزاء النقدي"؛ وجاء في المادة الخامسة منه: "القباحة هي افعال او حركات تستلزم المعاملة التكديرية.

"مجموعة القوانين"، قانون الجزاء"عربه عن الاصل التركي "نقولا نقاش"، الجزء الاول، طبعة ثانية،بيروت ١٩٢٧،ص٣– ٨٧

[١٢١] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٨٦، ١٤٧، ١٤٧، ١٦٤، ١٧٣، ١٩٢، ١٩٧، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٠٩.

بصورة قطعية فيما لا يمكن فصله صلحاً من الدعاوى التي لا يتجاوز قيمة المدعى فيه المائة وخمسين غرشاً. وفي المواد الجزائية سمح لها بانهاء دعاوى "القباحة" التي تستوجب الجزاء النقدي حتى ستة "بشالك"، والتي تستوجب اكثر من هذا المبلغ وتستلزم الحبس فتحكم فيها "مجالس النواحي" بصورة قابلة للاستئناف[١٢٢].

وفي اواخر عهد السلطنة صدر قانون خاص بحكام الصلح، فأقرّ في مادته الاولى بتعيين حاكم سيار في القضاء باسم "حاكم الصلح". وحدد القانون بأن مراكز الاقضية والنواحي تنظر في دعاوى القرى التي تبعد عنها ساعتين؛ أما التي تبعد مسافتها أكثر من ذلك فترى في القرية التي تتخذ مركزاً بهذه النسبة، شرط اتفاق الطرفين على مراجعة احدى المحاكم الصلحية باختيارهما. وحدّد أيضاً طريقة هؤلاء الحكام وصلاحياتهم في المواد الحقوقية والجزائية، كما حدد الاصول لهذه المحاكمات التي ليس هنا مكان التفصيل فيها[١٢٣].

ومن المهم ان نشير في هذا المجال، إلى ان السلطنة العثمانية كانت تجري إحصاءات للدعاوى التي تعرض امام المحاكم في مختلف درجاتها ولمختلف انواع هذه الدعاوى. اما أنواع الحوادث التي كانت تعرض على هذه المحاكم فهي وقوعات متنوعة منها: القتل، السرقة، اسقاط جنين، الضرب والجرح، الغصب، الفعل الشنيع وازالة البكارة[١٢٤]؛ اما درجات الوقاعات فهي "القباحة"، الجنحة"، و"الجناية"، التي سبق ان تعرفنا عليها. واذا كان صحيحاً ان الاحصاءات التي قامت بها السلطنة للدعاوى تستند إلى معطيات حقيقية، بمعنى ان اصحاب هذه الدعاوى قد تقدموا

---

[١٢٢] – "مجموعة القوانين"، "قانون تشكيلات المحاكم النظامية"، الجزء الرابع، ص ٥– ٦

و"البشلك": نقد تركي معدني من النحاس الاحمر. قيمته غرشان ونصف. الغرش يساوي ٤٠ بارة نقدية و(٥٠ باره سوقية) فيكون البشلك ١٠٠ بارة نقدية و(١٢٥ بارة سوقية). ولمزيد من الايضاح حول النقود التي كانت سائدة في سورية قبيل الحرب العالمية الاولى يراجع:

سعيد حماده: "النظام النقدي والصرافي في سورية"، نقله عن الانكليزية "شبل دموس" بيروت ١٩٣٥، ص ٢٥.

[١٢٣] – "مجموعة القوانين"، "قانون حكام الصلح" عربه عن الاصل التركي "نقولا النقاش" ويتألف من ٩٨ مادة، الجزء الاول، ص ٢٩٩– ٣٢٧.

[١٢٤] – "سالنامة ولاية سورية، لعام ١٣٠٢ هجرية، دفعة ١٧، ص ٢٦٨– ٢٧٠.

باعلامات عنها امام المحاكم، فمن الصحيح ان هذه اقل بكثير مما كان يحدث فعلاً لان وقوعات كثيرة كانت تحدث وتلاقي الحل دون ان تدري بها المراجع الامنية والقضائية المختصة. خاصة وأن السلطنة العثمانية قد اعترفت بنظام العشائر والقبائل، واقرت بروسائها وشيوخها، واعترفت لهم بعاداتهم وتقاليدهم في حل مشاكلهم وخلافاتهم على أساس "الدية" و"القسامة". وفي قضية الثأر، فقد ايدت السلطنة في هذا المجال المذكرة التي تقدمت بها "جمعية مجلة الأحكام العدلية" بإدارة سنية صدرت في ٣ رمضان ١٢٩٣ هجرية. فقد حملت المذكرة اهل القرية التي يوجد بقربها قتيل دون ان يعرف قاتله "دية" هذا القتيل[١٢٥]. ولذلك اعتمد سكان القرى هذه الحلول العشائرية فهي بالنسبة للفقراء اقرب إلى المنال من التعقيدات الادارية والقضائية.

المحاكم التجارية. تشكّلت المحاكم التجارية في الاقضية بشكل استنسابي. وحيث لم تكن هذه المحاكم موجودة فقد منح "قانون تشكيلات المحاكم النظامية" محاكم الاقضية ان تنظر في الدعاوى التجارية وفق القوانين الخاصة بهذه الاخيرة، شرط ان يكون في المحكمة اعضاء مؤقتون ينتخبهم معتبروا التجار. ومنح محكمة تجاره القضاء الذي يكون مركزاً للسنجق صلاحية رؤية الدعاوى التجارية الحادثة في نفس القضاء بشكل بدائي وان ترى ايضاً بوجه الاستئناف الأحكام الصادرة في محاكم الاقضية التجارية. واذا خلا مركز السنجق من محكمة تجارية فتحال وظائف الاستئناف الى محكمة بداية مركز الولاية. اما محكمة تجارة مركز الولاية، فترى الدعاوى التجارية التي تحدث في القضاء الكائنة فيه هذه المحكمة على الوجه الابتدائي، وترى ايضاً على الوجه الاستئنافي ما يكون صالحاً للاستئناف من الأحكام الصادرة من محاكم مراكز السناجق التجارية، وكذلك تنظر في أحكام محكمة تجارة القضاء. أما أحكام محاكم التجارة في مراكز الولايات فيرجع استئنافها إلى محكمة إستئناف القسطنطينية[١٢٦]. هذا من الناحية النظرية

---

[١٢٥] – "مجموعة القوانين"، "فقرات نظامية"، الجزء الثاني، بيروت ١٩٢٥، ص ٤٣١-٤٣٢.

[١٢٦] – "مجموعة القوانين"، "قانون تشكيلات المحاكم النظامية" المرجع السابق، المواد: ٢٤،١٠،٦، ٢٥، ٣٧، ٣٨، ص ٦، ١١.

القانونية، اما من الناحية العملية فالمحاكم التجارية التي وجدت في بعض اقضية ولاية بيروت كانت تنظر استئنافاً بالدعاوى التجارية الصادرة عن المحاكم البداية النظامية. وهذه المحاكم هي :

محكمة تجارة قضاء صيدا، وتشكلت من نائب رئيس وعضوين، وباشكاتب وكاتب ثاني ومعاون مستنطق ومحرر مقاولات؛ وكان مركزها مدينة صيدا[١٢٧].

محكمة تجارة قضاء صور، وتشكلت من نائب رئيس واربعة اعضاء[١٢٨]؛ ومركزها مدينة صور.

اما في مراكز بعض السناجق فهي :

محكمة تجارة **سنجق طرابلس الشام**، ومركزها طرابلس وتألفت من دائرة محاكمة يرئسها رئيس واربعة اعضاء، ودائرة استدعاء، مؤلفة من باشكاتب وكاتبين[١٢٩].

وقد وجدت ايضاً **محكمة تجارية في سنجق عكا**، واخرى في **سنجق نابلس.**

لكن على ما يبدو ان هاتين المحكمتين قد ألغيتا، بدليل ان بعض مصادر السلطنة اشارت إلى وجودهما، ثم عادت وسكتت عن ذلك[١٣٠].

اما **محكمة تجارة مركز الولاية في بيروت**، فكانت تقسم إلى غرفتين، الاولى للنظر في الدعاوى التي تنشأ بين المواطنين وتتألف من رئيس محكمة، وعضوين دائمين، واربعة اعضاء مؤقتين، ومن دائرة استدعاء مؤلفة من باشكاتب وستة كتاب ضبط[١٣١]. اما الغرفة الثانية فهي مختلطة للبت في الخلافات التي تنشأ بين المواطنين والاجانب، وبين الاجانب انفسهم من الجنسيات المختلفة[١٣٢].

---

[١٢٧] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، هجرية، دفعة ٣، ص ١٢٤

[١٢٨] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هجرية، دفعة ٣، ص ١٣٣١٥٨.

[١٢٩] – "سالنامة ولاية بيروت"لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ١٧٤.

"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٩٣.

[١٣٠] – أشارت "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣٠٢، دفعة ١٧، ص ٢٧٦ إلى وجود هاتين المحكمتين التحتاريتين. غير ان"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ وعام ١٣١٩ سكتتا حول هذا الوجود.

[١٣١] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ٨٦؛ و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ٨٨.

[١٣٢] – Vital Cuinet: "Syrie, Liban et Palestine", op. cit, p. 9.

ويبدو ان هذه المحكمة التي انشئت في عام ١٨٥١[١٣٣]، كانت من المحاكم التجارية الهامّة في حوض البحر المتوسط. فقد ارتفعت رتبتها إلى درجة الإستئناف عام ١٨٦٤، لكل ولايـــة سوريـــة، وجبل لبنان[١٣٤]. وبذلك تحولت غرفتها الثانية إلى مجلس للنظر في الدعاوى التجارية. فتكونت هذه الغرفة عام ١٨٨٠ من رئيس محكمة وعضوين دائمين، واربعة اعضاء مؤقتين؛ وتعاطى الشؤون الكتابية هيئة كتابة المجلس الاستئنافي وتألفت من كاتب اول وكاتب ثانٍ وكاتب ثالث، ومقيد اول ومقيد ثان وترجمان. وقد تمثلت في هذه المحكمة الفعاليات الدولية بأربعة وعشرين عضواً[١٣٥] توزّعوا على الشكل التالي: ثلاثة عن فرنسا، اثنان عن انكلترا، اثنان عن استراليا،اثنان عن اليونان، اثنان عن هولندا، اربعة عن المانيا،اثنان عن ايطاليا، اثنان عن الولايات المتحدة الاميركية،اثنان عن ايران، اثنان عن روسيا، وواحد عن بلجيكا. وكانت هذه الغرفة تنظر في الدعاوى التجارية استئنافاً فقط. وقد بلغ عدد الدعاوى التي رؤيت امام هذه المحكمة في عام ١٢٩٩ هجرية على سبيل المثال ثمان دعاوى؛ ثلاث منها رؤيت بداية امام محكمة تجارة دمشق، ففسخت اثنتين وعدلت واحدة؛

١٣٣ – "Documents...", tome 9, lettre n: 77, p. 413.

١٣٤ – بطرس البستاني: "دائرة المعارف"، المجلد الخامس، ص ٧٥١.

١٣٥ – اوردت "سالنامة ولاية سورية" تشكيل هذه المحكمة ١٢٩٨ هجرية على الشكل التالي:

رئيس: عبدالقادر الدنا افندي.

اعضاء دائمة: نقولا النقاش افندي- عبدالله بيضون افندي.

اعضاء مؤقتة: محمد افندي زنتوت- بشارة صباغ افندي- علي سلام افندي- نقولا حجي افندي.

كتابه: اسكندر افندي، كاتب اول – سعد الدين افندي كاتب ثانٍ- يوسف افندي كاتب ثالث- محمد افندي مقيد اول- عبد الرحيم افندي مقيد ثانٍ- رزق الله افندي ترجمان.

ممثلو الدول: عن فرنسا موسيو بيرو،موسيو دوبيلان، موسيو كلازي- عن انكلترا: موسيو بنكش، موسيو سليت- عن استراليا:موسيو سكرست، موسيو رعد- عن اليونان: موسيو فلتاكي، موسيو خريستوفر- عن هولانده:موسيو بدروني، موسيو عيد-عن المانيا: موسيو شارليه، موسيو فانكر ناتل، موسيو كريتمش، موسيو ستوب- عن اميركا: موسيو هلك، موسيو غرندوزي- عن ايران:موسيو عيد، موسيو سابا- عن الروسيا: موسيو فلتاكي، موسيو بسترس- عن بلجيكا: موسيو واني.

"سالنامة ولاية سورية" لعام ١٢٩٨ هجرية، الدفعة ١٣، ص ١٤٨.

واثنتان رؤيتا بداية امام محكمة تجارة عكا، ففسخت واحدة وصدقت واحدة؛ وثلاث رؤيت بداية امام محكمة تجارة طرابلس الشام، ففسخت اثنتين وعدلت واحدة[١٣٦].

اما القوانين التي استندت اليها هذه المحاكم للفصل في هذه الدعاوى، فهي قوانين تجارية خاصة صيغت خصيصاً لهذه الغاية. وبما ان دراستنا لا تهدف إلى التفصيل فيها، فسنكتفي بالاشارة إلى اهمها بشكل سريع، ونحيل من يرغب بالتعرف عليها اكثر إلى مرجعها وهي: "قانون التجارة"، الصادر في ٨ شعبان سنة ١٢٦٦ هجرية، ويتألف من ٣٦٥ مادة، ومن الجدير بالذكر ان هذا القانون كان قبل صدوره قد وضع في التجربة لمدة سنة في القسطنطينية ثم سنة ونصف في الخارج. وبعد العمل به مدة من الزمن صيغت له عدة ذيول :

الاول وضع في ٩ شوال عام ١٢٧٦ هجرية، ويتألف من ١٠٢ مادة؛ والثاني وهو بعنوان "قانون المعاملات الافلاسية"، الصادر في ٢١ جماد الاخر عام ١٣٢٣؛ ويتألف من ٨ مواد، والثالث وهو بعنوان "قانون شركات الضمان" الصادر في ٢١ جماد الاخر عام ١٣٢٣، ويتألف من ٢٥ مادة ومادة مخصوصة؛ والرابع وهو بعنوان "قانون الشيك الموقت"، الصادر في ٢٤ جمادي الاولى سنة ١٣٣٢، ويتألف من ٢٦ مادة؛ و"قانون اصول المحاكمات التجارية"، الصادر في ١٠ ربيع الاخر عام ١٢٧٨ هجرية، ويتألف من ١٤٠ مادة؛ و"قانون التجارة البحرية"، الصادر في ٦ ربيع الاخر عام ١٢٨٠ هجرية ويتألف من ٢٨٢ مادة ومادة مذيلة مؤرخة في ١٠ ذي الحجة ١٢٩٢؛ و"قانون توسيع وترقية التجارة البحرية"، الصادر في ١٤ صفر عام ١٣٠٣، ويتألف من ٢٢ مادة؛ و"قانون الشركات الاجنبية المغفلة"، الصادر في ٢٤ محرم سنة ١٣٣٣، ويتألف من ٣١ مادة؛ و"قانون غرف التجارة والصنائع" الصادر في ٥ جماد الاول سنة ١٣٢٨، ويتألف من ٤٨ مادة؛ و"نظام المرابحة"، الصادر في ٩ رجب

١٣٦ – "سالنامة ولاية سورية" لعام ١٣٠٢، دفعة ١٧، ص ٢٧٦– ٢٧٧

١٣٠٤، ويتألف من ٨ مواد؛ و"نظام الدلالين والسماسرة"، الصادر في اول صفر عام ١٣٠٦، ويتألّف من ٢١ مادة[١٣٧].

[١٣٧] – لمزيد من الايضاح حول هذه القوانين التي عربها عن الاصل التركي "نقولا النقاش" يراجع: "مجموعة القوانين"، الجزء الثاني، بيروت ١٩٢٥، ص ٧- ٢٧٢.

بعض الاستنتاجات

ان تحول مدينة بيروت،إلى مركز ولاية ممتازة، من الصنف الاول عام ١٨٨٧، كان نتيجة دعم دولي معزز بعدد من التحولات الاقتصادية والسياسية، الثقافية والاجتماعية، التي طرأت على المدينة، مما جعلها تحتل المركز الاداري الاول، بين مدن الساحل الشرقي للمتوسط. وهكذا فبعد ان انتزعت هذه المرتبة من صيدا على الصعيد التجاري، عادت لتنتزع منها هذه المرتبة على الصعيد السياسي الاداري؛ واصبحت في هذا المجال بمصاف مدينتي دمشق وحلب. وكما حُضّرت في الماضي كي يوكل اليها هذا الدور، فقد بدأ تحضيرها لان تلعب دوراً اكبر في المستقبل.

لقد شكل الوالي، واركان الولاية، ومجلس ادارتها، ومأمورو الإدارة المركزية فيها، فئة ممتازة تتربع على رأس التنظيم الاداري، المرتبط بالإدارة المركزية في القسطنطينية عبر نظاره الداخلية. وقد عززت هذه الإدارة جذورها في مختلف انحاء الولاية، بدءاً من اجزائها القريبة في المركز إلى ابعد قرية ودسكره فيها. وقد تمثلت هذه الجذور في السناجق بالمتصرفين واركانهم، بمجالس اداراتهم ومأموريها ؛ وفي الاقضية بالقائمقامين واركانها، بمجالس ادارتها ومأموريها؛ وفي النواحي بمدراء النواحي ومجالسها؛ اما المختارون ومجالس الاختيارية في القرى فكانوا اشبه بالشعيرات الماصة في الجسم، فيلعبون فيها دور الناقل منها وإليها.

لقد تولى وظيفة الوالي سبعة وعشرون شحصاً. منهم اثنا عشر والياً يحملون لقب "باشا"؛ واثنا عشر يحملون لقب "بك"؛ واثنان يحملون لقب "افندي" وواحد يحمل لقب "بك افندي". وقد تناوبوا على هذا المركز تسعاً وخمسين نوبة. وهذا يدل على ان التنظيمات التي غيرت مهام الوالي، لم تحدث تغيراً مهماً في التركيب الطبقي للولاة. ويمكن القول بأن السلطنة نفسها كانت لا تريد ان يحدث مثل هذا التغيير

بدليل ان واحداً ممن يحملون لقب "باشا"، تولى هذا المركز ست مرات، وثلاثة ممن يحملون لقب "بك"، تولاه كل واحد منهم خمس مرات. وما يمكن ان يقال عن وظيفة الوالي، يمكن قوله عن وظيفة المتصرف والقائمقام، او اية وظيفة اخرى. وهذا إن دلّ على شيء، فهو يدلّ على ان السلطنة كان لديها عدد محدد في كل مرتبة من المراتب الوظيفية وتجري التشكيلات اللازمة بين افراد كل مرتبة عند الحاجة. فالدخول إلى السلك الوظيفي كان جد مقنناً.

لقد عمل الموظفون الرسميون في هذا الجهاز الاداري الطويل، على تأمين مصلحة السلطان والسلطنة بحكم انتمائهم الوظيفي. ومثلهم فعل اعضاء المجالس الادارية من اعلى المستويات حتى المجالس الاختيارية. لان هؤلاء كان يجري اختيارهم بعناية ودقة، وفق معايير طبقية محددة. فهم من الذوات المعتبرين في محيطهم، يدفعون مبلغاً من الضريبة إلى خزانة السلطنة، لا يستطيع اي انسان ان يدفعه؛ ولذلك فقد جاء إلى هذه المجالس من هم اكثر تعلقاً بالسلطنة من الموظفين انفسهم. وهكذا بات للسلطنة جيش لجب من الساهرين على مصالحها ومصالحهم.

ان ارتباط الجهاز الاداري المحلي في الولاية بمركز القرار في القسطنطينية، قد حال دون رؤية المسؤول الفعلي عن مآسيهم. ففي الصراع بين المصالح الوطنية من جهة، ومصالح القوى الدولية من جهة اخرى، بدت السلطنة وكأنها خارج هذا الصراع ولا علاقة لها به، وانها في موقع الحكم منه. علماً ان المسؤولين المحليين كانوا في احيان كثيرة ينفذون رغبات اجنبية. وفي صراع المواطنين مع المسؤولين المحليين كانت السلطة المحلية تبدو وكأنها خارج هذا الصراع، وان لا علاقة لها به، فهي تنفذ الاوامر العلية. وبين تنفيذ الاوامر العلية، واستنساب السلطات المحلية، كانت تضيع مصلحة المواطنين.

لقد حددت القوانين بوضوح، واجبات الوالي والمتصرف والقائمقام. وتحددت مهامهم واعتبروا موظفين يتقاضون رواتبهم من الخزانة السلطانية، من اجل

خدمة المواطنين وتسيير مصالحهم. غير ان رواتبهم كانت لا تكفيهم. فهم "باشوات" و"بكوات" و"افندية" –كما رأينا– كانوا يعيشون حياة القناصل معتمدين في ذلك على مداخيلهم غير المحددة التي كانوا يجمعونها من الفلاحين. لذلك اعتبروا الوظيفة اقطاعاً لهم، فاستغلوها لسد حاجاتهم من الاموال، بلص المواطنين والاستدانة من المقتدرين منهم. مما كان يوقعهم تحت ضغط دائنيهم، ويعرضهم للارتهان والتحيز.

ان "التنظيمات" التي بني الجهاز الاداري في الولاية على أساسها، قد الغت "التنظيم الباشوي" السابق؛ واصبحت الولاية بموجبه جزءاً من دولة السلطنة المركزية الموحدة. وبالتالي حرم "الباشوات" من صلاحياتهم السابقة في جباية الضرائب والخدمة العسكرية. هذا من الناحية النظرية، لكن الواقع العملي المعاش كان غير ذلك؛ فنتيجة ضعف قوة السلطنة، استمر هؤلاء بالحفاظ على تشكيلاتهم العسكرية السابقة الخاصة بهم، وبذلك شكلوا مراكز قوى الامر الواقع حيثما وجدوا؛ كما استمروا بجباية ضرائبهم الخاصة بهم التي كانو يجبونها في الماضي بالرغم من الغائها. ومما ساعدهم في هذا المجال امران: الاول، هو ان الجهاز الاداري الجديد في الولاية، كان مركباً من نفس الطبقة التي كانت سائدة في المراحل السابقة، وبالتالي كان يتغاضى عن مصادر الشكوى؛ الثاني جهل الفلاحين لهذا الامر من جهة، وخوفاً مما تتركه عليهم الشكوى من انعكاسات من جهة اخرى. وبذلك بقي المتنفذون من هؤلاء "الباشوات" يعملون على افقارهم، وجعلهم يعيشون حالة الاملاق والقلق على المستقبل، ويدفعون بهم إلى ترك اراضيهم ومغادرة قراهم، للسكن والعمل في اماكن اخرى اكثر امناً واقل استغلالاً.

ان بقاء سلطة المتنفذين، وسوء استخدامهم لها، ادى إلى خراب قرى كثيرة واعمار اخرى. وتحولت القرى العامرة إلى هدف للعصابات المسلحة، التي طالت بالتخريب امن هذه القرى ومزروعاتها وحيواناتها وشجيراتها، مما اضطرها إلى تعيين

نواطير حراسة لها على نفقة أهلها الخاصة لوضع حدّ للممارسات الضارّة التي كانت تقوم بها هذه العصابات.

لقد طرحت الضرائب على كل صنف من أصناف المنتوجات الزراعية، وعلى مختلف انواع الحيوانات التي كانت تربي، وعلى مختلف مجالات ونشاطات المواطنين. ومع ذلك كادت الخدمات الاجتماعية ان تكون معدومة. فمخصّصات السلطان من موازنة الولاية السنوية على سبيل المثال، كانت تساوي عشر مرّات حصّة الخدمات الصحية فيها. وإذا كان من السهل ان يقتطع السلطان حصّته من موازنة الولاية، فاجراء الخدمات الصحية لم يكن بهذه السهولة، وبالتالي كانت تبقي وهمية الارقام الخاصّة بهذه الخدمات.

****

الفصل الثاني

التاريخ السياسي لولاية بيروت

١٨٨٧ – ١٩٠٨

الفرنسيون احتضنوا الولاية منذ نشأتها

نجحت الضغوط الفرنسية في دفع السلطنة إلى جعل مدينة بيروت مركزاً لولاية تحمل اسمها. وقد برز كيانها الاداري في مطلع عام ١٨٨٧. ومنذ ولادة هذا الكيان، احتضنه الفرنسيون ومنحوه رعاية خاصّة، بعد "جبل لبنان" وفق مشروعهم الذي اشرنا إليه. واخذوا يعملون على تعزيز نفوذهم استعداداً لليوم الذي تسمح فيه ظروفهم، ان يبسطوا سيطرتهم وسلطتهم على سورية. ومن اجل ذلك اعتمدوا خطة ذات اتجاهات متعددة وعلى مختلف الصعد.

الصعيد الاقتصادي، سعوا بكل إمكاناتهم من اجل الحصول على مزيد من الالتزامات بتنفيذ المشاريع. فقبل سنة من انشاء الولاية "جرى تنوير مدينة بيروت بالغاز"[١]. وقد نفذ هذا الالتزام"M. Coze" ، احد المتمولين الفرنسيين"[٢]. ووضعت القنصلية الفرنسية العامة في بيروت امكاناتها تحت تصرفه، اذ قدمت اليه الوثائق الاحصائية اللازمة، واعطى"M. le Vicomte de Petiteville"، القنصل الفرنسي العام في بيروت اوامره إلى نوابه المنتشرين على الساحل أن يسهّلوا له مهامه واقامته في الوقت الملائم له، وذلك بناءاً على طلب "M. Flourens"، وزير الخارجة الفرنسية[٣]. وبصحبة مهندس مختص قام هذا الثري بزيارات إلى شمال سورية لإجراء الدراسات اللازمة. فزار طرابلس، حمص، حماه، حلب ؛ وأثار بحركته ريب المتمولين الفرنسيين الاخرين الذين لم تقدّم لهم مثل هذه التسهيلات والمساعدات[٤]. وحاولوا منع أي إلتزام لأي مشروع ان يفلت من أيديهم، واشتروا ما أمكنهم شراءه منها. ففي أواخر عام ١٨٨٧، حصل "يوسف مطران" على

---

١ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هجرية، دفعة ثانية، ص ٦٥.

٢ – عبد الباسط الانسي: "دليل بيروت" لعام ١٣٢٧ هجرية ١٩٠٩– ١٩١٠، ص ٢٥.

٣ – "Documents...", tome 15, lettre n° 59, p. 239

٤ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 15, lettre n° 55, pp.. 229- 230.
"Documents...", tome 15, lettre n° 59, pp.. 239- 240 .

امتياز بناء مرفأ بيروت[٥]. وبعد أن وضعت تصاميم المرفأ ودراساته في باريس، شاركته في هذا الامتياز"مجموعة من المتمولين الفرنسيين، تمثلت فيها المجموعة المشرفة على إدارة طريق بيروت– دمشق".[٦] وما لبثوا أن اشتروه منه[٧]. ويعتبر حصول الفرنسيين على هذا الالتزام من الامور المهمة بالنسبة اليهم ولمستقبل مخططهم.

الصعيد السياسي، سعوا كي تكون علاقاتهم جيدة باستمرار مع الولاة والقضاة وقادة الجيش. ولذلك درسوا شخصيات الموظفين العثمانيين، وعملوا ما امكنهم للافادة منهم؛ ونظموا العلاقة بين قنصليتهم العامة في بيروت، وبين نوابها وعمالها في اللاذقية، طرابلس، حيفا، عكا، صفد وطبريا، من خلال رفع التقارير إلى هذه القنصلية بانتظام؛ كما نظموا العلاقة بين هذه القنصلية والحكام العثمانيين في الولاية، وسعوا ان يكون عمال قنصليتهم، هم ايضاً على علاقة جيدة مع كبار موظفي "السناجق" وبذلوا جهوداً حقيقية كي لا تشوب هذه العلاقة اية شائبة؛ وربطوا بشكل مؤقت القنصلية الفرنسية في دمشق بمكتب قنصليتهم في بيروت[٨].

الصعيد الاجتماعي، اعتمدوا على سياسة الامساك بالتجمعات البشرية في هذه المنطقة، من خلال احتضان رموزها الدينية. فهم الرابط التنظيمي الوحيد آنذاك الذي يمكنهم

---

٥ – اعطى"M. Fouques-Duparc" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت، لمحة عن حياة "يوسف مطران" إلى"M. Pichon" ، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩ شباط ١٩٠٩ واهم ما جاء فيها: "من عائلة مطران، مركزها الاساسي في "بعلبك"، وهي كاتوليكية وليست مارونية. هو كبير اخوته وصهر احد الجنرالات الفرنسيين، الجنرال ."Caro" انه الملتزم الاول لمرفأ بيروت ولخط حديد دمشق– حماه وامتداداته .D.H.P توفي في مصر. اخوته: رشيد، ميشال، ندره وفيكتوريا مطران".
"Documents...", tome 18, lettre n° 27, pp. 151- 152

٦ – "Documents...", tome 15, lettre n° 55, pp. 229- 230

٧ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n°59 p. 240.

٨ – اشار "M. le Vicomte de Petiteville" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت في رسالته إلى"M. Spuller"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٨٩٠، إلى شكل العلاقة السائد بين موظفي قنصليته وفروعها من جهة، وكبار موظفي الولاية من جهة اخرى: "ان القنصلية العامة في بيروت على علاقة جيدة بالوالي"؛ و "M. Geofrey"العامل الفرنسي القنصلي في اللاذقية، يتمتع باحترام المتصرف "ضيابك"؛"M. Savoye" ، النائب القنصلي في طرابلس، "على علاقة ودية بالمتصرف ابراهيم باشا"؛ و"M. Monge"، العامل القنصلي الفرنسي في عكا وحيفا، لا يوجد عنده ما يدعوه لان يتذمر من المتصرف "عارف بك"؛ غير ان وضع صفد وطبريا مترجرج دائماً؛"M. Guillois" ، العامل القنصلي للجمهورية الفرنسية في وضع مؤقت في عاصمة سورية التاريخية ، غير ان وضعه الان يتحسن، "وخلق لنفسه جواً ممتازاً ويبدي صبراً امام كل تجربة."
"Documents…" tome15, lettre n°98, pp. 396-410

من تحقيق هذه المهمة. ومن أجل ذلك، اعدوا دراسة تفصيلية عن بطريركية الطائفة المارونية، وعن مطارنتها وامتداد المنطقة الرعائية لكل منهم، وعن رهبانها ومدارسها الكثيرة التي يؤمها الطلاب من مختلف الانحاء. صحيح أن مركز هذه الطائفة في متصرفية "جبل لبنان"، غير أن نفوذه الروحي والمعنوي والمادي كان يمتدّ خارج نطاق المتصرفية ليشمل بيروت، سورية وحلب، وبتعبير آخر كل المنطقة التي يخططون لان تكون تحت دائرة نفوذهم[٩]. ونظراً للآمال الكبيرة التي علّقها الفرنسيون على هذه الطائفة في نجاح مشروعهم، فقد برز اهتمامهم بها أكثر فأكثر اثر "المجمع القرباني" "la Conférence eucharistique"، الذي انعقد في القدس عام ١٨٩٣، ودارت أبحاثه حول"الإبقاء على طقس الشرقيين وصيانته والتمسّك به".

وقد جاء هذا الاهتمام لسببين: الاول، أن المؤتمر أقرّ بضرورة الحفاظ على الشخصية الشرقية لإكليروس الشرق، كي لا يصبح بعيداً عن رعيته؛ والثاني هو أن المؤتمر سمح له أن يختار، في مدارس تنشئة الكهنة، اللغة التي يريدها، بعد أن كانت اللاتينية هي اللغة الوحيدة المعتمدة في هذا المجال[١٠]. وهذا يعني ان اللغة الفرنسية صار

---

٩ – لمزيد من الايضاح: "Documents...", tome 15, lettre n° 65, pp. 263- 266.

١٠ – انعقد "المجمع القرباني" في القدس، خلال شهر ايار ١٨٩٣ وقد حضره اصحاب المقامات العالية، وبعض المطارنة، ورجال الدين الشرقيين المؤيدين لروما. وقد عرف منهم: المطران "Monseigneur" جان مراد" مطران بعلبك الماروني؛ والمطران "نعمة الله سلوان" و"مطران قبرص الماروني؛ "R.p. Benoit" الرئيس العام للرهبنة المارونية البلدية "Béledites" ؛ والمونسنيور اسطفان عواد، مطران طرابلس الماروني؛ والمطران "بهنام باني "Bhnam Benni" ، بطريرك السريان الكاتوليك في الموصل "بالعراق.
اعترف المؤتمر بفشل حركة" لتينة الشرق "latiniser l'Orient" ، وأقر العودة إلى الطقس الشرقي للطوائف المسيحية والتمسك بعاداتهـــا وحقوق كنائسها وكهنتها. ودارت نقاشات حول التوفيق بين العلاقة مع "البابوية" "la papauté"، والحفاظ على الشخصيـــة الشرقية للكهنة كي لا يصبحوا بعيدين عن رعيتهم . وسمح المؤتمر لكل طائفة ان تختار اللغة التي تريدها من اجل التكوين الفكري والنفسي لكهنتها، في حين كان ذلك يجري باللغة اللاتينية وحدها . قاد أعمال المجمع " S. Em.le Cardinal Langenieux "، احد الكرادلة الفرنسيين بتكليف من البابا "ليون الثالث عشر "Léon XIII"."
"المطران الحويك"، اعتبر المؤتمر حركة اصلاح تساعد فعلياً الكهنوت الماروني ان يواجه "البروتستانتية. واعتبره "M. Taillandier"، القنصل الفرنسي العام في بيروت ملائماً للبعثات الدينية الفرنسية، خاصة بعد ان صدرت رسالة رسولية بهذا الخصوص.
اعتمدنا في صياغة هذه المعلومات على عدد من الرسائل التي وجهتها القنصلية الفرنسية في بيروت، إلى وزارة الخارجية الفرنسية ما بين تموز ١٨٩٣ و٢١ شباط ١٨٩٥.
"Documents...", tome 16, lettre n° 41, pp. 189- 195; et lettre n° 52 pp.240- 247 et lettre n° 53, pp. 247- 251.

بامكانها ان تنافس اللغة اللاتينية، وبات بامكانها ان تتفوق عليها، بعد ان يتعلمها الكهنة، ويبدأون بتعليمها إلى الطلاب في المدارس التي يشرفون عليها، خاصة عندما يدخل في هذا المجال برنامج المساعدات الفرنسية الجدية في الحسبان.

ومن باب الاهتمام الفرنسي الرسمي بهذه الطائفة واحتضانها، فقد منح الفرنسيون بطريرك هذه الطائفة "وسام الشرف" "la Légion d'Honneur"، اثر انعقاد المؤتمر، تقديراً لدوره في حمل "صليب القيادة" "la Croix de Commandeur"[11] كما خصّوه بزيارة تقليدية يقوم بها كلّ قنصل جديد من قناصلهم في بداية تسلمه مهام ادارته القنصلية في بيروت، وأصبحت هذه الأمور من المسائل التقليدية عندهم[12]. وتدخلوا في انتخابات مطارنتها باتجاه منع وصول من يحمل مشاعر الكره والعداء لفرنسا إلى سدة المسؤولية. وقد اعتبر "M.Souhart"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٨٩٦، إلى "M. Berthelot" وزير الخارجية الفرنسية، هذا التدخل بانه " حق لفرنسا نظراً لارتباطه بنفوذها من جهة، وحتى لا يصل إلى موقع المسؤولية شخصيات كارهة لها يمكنها في الوقت المناسب ان تتنكر لها، وتعمل على تحويل الاكليروس الماروني ضدها بسبب مشاعرها من جهة اخرى"[13]. ومن الطبيعي في مثل هكذا تدخلات ان تسهل امام المسؤولين الفرنسيين

---

[11] – يعتبر منح هذا الوسام إلى بطاركة الطائفة المارونية بمثابة التمييز الذي خصهم به المسؤولون الفرنسيون عن بقية الطوائف المسيحية الاخرى. ولقد سبق لهم ان منحوا هذا الوسام إلى البطريرك "بولس مسعد ".

اما منح هذا الوسام إلى البطريرك "يوحنا بطرس الحاج"، فكان اثر انعقاد المؤتمر القرباني في القدس، بناء على تذكير من المطران "الياس الحويك " للقنصل الفرنسي العام في بيروت وقد تمتع " الحويك " بتقدير هذا القنصل. وتمت العملية بالتشاور مع سفير فرنسا في القسطنطينية، ووزير الخارجية الفرنسية، ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي من خلال رسائل جرى تبادلها بينهم بهذا الخصوص.

لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "M.taillandier" القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى "M.Périer" رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ نيسان ١٨٩٤.

"Documents...", tome16, lettre n° 46, pp.212-216.

[12] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents..." tome 16, lettre n° 63,p290

[13] – "Documents...", tome 16, lettre n° 62, p. 288.

معركة المنافسة على رئاسة سدة الكرسي البطريركي، فيما لو حصلت هذه المعركة[14].

وفي هذا الاتجاه أيضاً اعدّوا دراسة عن بطريركية الروم الكاثوليك والمطارنة التابعين لها والدائرة التي ينتشرون فيها، باعتبارها احد مصادر نفوذهم نظراً لحمايتهم التاريخية لها .كما اعدوا دراسة عن بطريركية الروم الارثوذكس، والمطارنة التابعين لها والمناطق التي تشملها سلطتهم الروحية؛ ودرسوا الطائفة السريانية، و"البروتستانت "les Protestants"، والارمن والاسرائيليين"les Israélites"وشملت دراساتهم ايضاً البعثات التبشيرية ومدارسها، بوصفها قوى حليفة نظراً لاعتماد مدارسها اللغة الفرنسية في تدريس مناهجها وبرامجها[15].

الصعيد الإجتماعي، اتجهوا نحو بناء قواعد بشرية ثابتة مرتبطة بهم ارتباطاً وثيقاً تقوم -بالإضافة إلى الروابط الفكرية والنفسية – على المصلحة المتبادلة. فبناء على طلب "M. Flourens"، وزير الخارجية الفرنسية، جرى احصاء لعدد الطلاب الممنوحين من قبل الحكومة الفرنسية في جبل لبنان وبيروت، من اجل اعادة النظر في توزيع المنح المدرسية، لتشمل دائرة أوسع مما هي عليه في الولاية، واقترح رفعها من ٨٢ منحة إلى ٩١ منحة ونصف. تحتلّ فيها الطائفة المارونية المرتبة الاولى، يليها الروم الكاثوليك. ونلاحظ من خلال توزيعها أن الفرنسيين قد بدأوا في هذه المرحلة ينفتحون على الطائفة الدرزية، التي اخذ بعض ابنائها يستفيدون من هذه المنح. وقد عملوا في توزيعها على اساسين: الاول، من اجل خلق زبن "clientèles" "فرنسا، في قلب العائلة التي تستفيد من منحة

---

[14] – من خلال الصلات والعلاقات التي اقامها القناصل الفرنسيون مع مطارنة الطائفة المارونية، كان القناصل يتعرفون جيداً على هؤلاء المطارنة ويشيرون في التقارير التي يرفعونها إلى المسؤولين عمن تتوفر في شخصياتهم اهلية عمل المسؤولين. ومن خلال المقارنة بين المطران دبس"، والمطران "اسطفان عواد"، و"المطران الحويك" قال القنصل الفرنسي العام في بيروت"M. Taillandier" ، في رسالته بتاريخ ١١ تموز عام ١٨٩٣ إلى"M. Develle" ، وزير الخارجية الفرنسية، عن "المطران الحويك" أنه ارفع مستوى بكثير من الحبرين الاولين اللذين تكلمت عنهما. وهو حتى هذه الساعة بلا منازع، والاكثر تميزاً بين المطارنة الموارنة. واضيف انه الاكثر ملائمة ومحبة وعرفاناً لفرنسا.

ومن الجدير بالذكر ان هذا الحبر قد اصبح بطريركاً. Documents...", tome 16, lettre n° 41, p. 192.

[15] – يراجع: Documents...", tome 15, lettre n° 65, pp. 257- 275.

تعطى لاحد ابنائها؛ والثاني، من اجل ترغيب المتفوقين، ورؤساء الإدارة التربوية نحو دراسة اللغة الفرنسية[١٦].

بالإضافة إلى ذلك، فقد استقدموا اعداداً كبيرة من المستخدمين والمهندسين والمساعدين الفرنسين عندما بدأوا بتنفيذ بناء مرفأ بيروت. وقد اسكنوهم بشكل مؤقت على المساحات الواسعة من الارض التي اشتروها في مدينة "جبيل"، ريثما يمدد خط الحديد المار من هناك؛ واستقدموا أعداداً كبيرة من اليهود الجزائريين، اسكنوهم في "صفد" و"طبريا"؛ وجهدوا من اجل ان يشملهم نظام الحماية، باعتبارهم مواطنين فرنسيين؛ غير أن السلطات العثمانية رفضت هذا الامر، واصرت على معاملتهم كعثمانيين[١٧]. ومع ذلك، استمروا في بذل الجهود لاضفاء الشرعية على وجودهم بأي شكل من الاشكال؛ فبالرغم من معارضة المسؤولين في عكا، تمكنوا بواسطة الوالي "عزيز باشا" ان يحلوا مشكلة عدد غير قليل منهم خلاقاً لتوجيهات "الصدر الاعظم"، بعد ان غيروا قنصلهم العام في بيروت[١٨].

الصعيد الاعلامي، فقد اعتمدوا سياسة مساعدة بعض الجرائد لتعمل على دعم نفوذهم عن طريق الدعاية والنشر. فدعموا جريدة "الاهرام" "les Pyramides" "المصرية، اذ

---

١٦ – إرتأى القنصل الفرنسي العام في بيروت على وزير الخارجية الفرنسية ان توزع هذه المنح على الشكل التالي: ٦٠ منحة للموارنة على اساس ان عددهم ٣٣٠٠٠٠ نسمة ؛ ١٥ منحة للروم الكاتوليك على اساس ان عددهم يزيد على ٦٥٠٠٠نسمة ؛ ٧ منح للمقيمين الفرنسين، ٣ منح للارمن الكاتوليك ؛ منحتان للدروز؛ واحدة للسريان؛ واحدة للاتين من غير الفرنسيين وإثنتان للارثوذكس
"Documents...", tome 15, lettre n° 56, pp. 230- 235.

[١٧] – في عام ١٨٩٠، كتب "عبد القادر دنا"، رئيس محكمة التجارة في بيروت رسالة إلى "الصدر الاعظم" "كامل باشا"، رفعها اليه بواسطة الوالي "عزيز باشا"، ونظراً للصداقة التي تربط هذا الوالي بالقنصل الفرنسي العام في بيروت، تمكن هذا الاخير من الاطلاع عليها، واعتبرها تحريضاً للصدر الاعظم على الوجود الفرنسي.
لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n° 98, pp. 397- 400.

[١٨] – حول تدخل والي بيروت في حل مسألة اليهود الجزائريين اشار القنصل الفرنسي بقوله: "لدى وصول الوالي "عزيز باشا"، إلى بيروت في آب١٨٨٩ مزوداً بالاوامر السلطانية من "الباب العالي"، رفض ان يعترف بالجزائريين بصفة محميين فرنسيين. بيدا ان قضيتهم التي اخذت تضيع شيئاً فشيئاً، عادت بفضل نفوذ "عزيز باشا" إلى حدها. فحوالي المئة الذين علقت قضيتهم بسبب نوايا سلطات عكا السيئة، فقد سمح لهم بالاقامة خلاقاً لتوجهات الصدر الاعظم
"Documents...", tome 16, lettre n° 22, pp. 93- 94.

خصتها الحكومة الفرنسية بمساعدة مالية كي تروج للسياسة الفرنسية في الشرق خاصّة أن أعداد هذه الجريدة كانت تصل إلى بيروت[١٩].

السلطنة تعود إلى عرقلة انطلاقة الولاية

واستمرت القوى المعارضة لإنشاء الولاية في أوساط السلطنة، بالضغط من أجل العودة عن تشكيل هذا الكيان الاداري. فقد جرى تعيين ثلاثة ولاة بالتتالي. لكن واحداً منهم لم يلتحق بمركزه. وتبين لنا من خلال البحث ان سبب هذه العرقلة كان نتيجة خلاف بين السلطان "عبد الحميد"، والصدر الاعظم "كامل باشا" حول شخص والي بيروت[٢٠]. فما كادت حياتها الادارية تنطلق حتى عادت العرقلة من جديد. والوالي الذي التحق بهذا المركز في مطلع عام ١٨٨٧، جرى نقله في مطلع العام التالي وتأخر في الوقت نفسه وصول الوالي الجديد، فألحقت مجدداً بولاية سورية[٢١].

وفي هذا الجو من الخلاف، عاد تواتر الاخبار بين دمشق وبيروت، حول بقاء او عدم بقاء هذا الكيان الاداري. ودب الصراع بين "ناشد باشا"، الوالي المنقول الذي يريد ان يعود إلى مركزه، وبين "حسين فوزي باشا"، قائد الجيش الخامس"، المرابط في سوريا، الذي يريد ان يكون على رأس ولاية تجمع بين ولايتي سوريا وبيروت، وان يجمع في شخصه بين المسؤوليتين المدنية والعسكرية؛ واستخدم كل منهما نفوذه لدى المراجع العليا في القسطنطينية. وفي مثل هذه الاجواء دبت الفوضى في الولايتين. واخذ

---

[١٩] – بناء على طلب وزير الخارجية الفرنسية، ارسل الوزير الفرنسي في مصر بعض اعداد من جريدة "الاهرام إلى القنصلية الفرنسية في بيروت لتطلع عليها وتبدي رأيها في الحملة الاعلامية الداعمة للنفوذ الفرنسي التي تقودها هذه الجريدة باجر مدفوع. وقد وصلت هذه الاعداد في شباط ١٨٨٩
لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n° 80, p. 345

[٢٠] – "عزيز باشا"، احد الولاة الذين تولوا المسؤولية في ولاية بيروت منذ اواخر عام ١٨٩١، روى للقنصل الفرنسي العام في بيروت ان الولاة الذين عينوا بالتتالي على رأس هذه الولاية دون ان يلتحق اي واحد منهم وهم : "علي باشا"، "رئيف باشا"، رؤوف باشا". وانه هو نفسه كان من الطامحين لتولي ولاية بيروت منذ البداية. لكن الصدر الاعظم "كامل باشا" كان معارضاً له فجرى تعيينه والياً على "اليمن". واضاف انه لم يعد يفكر بولاية بيروت بعد ان رأى ما رأه من خلاف. وأشار أيضاً إلى أن السلطان قال له: "اذهب واصطلح مع كامل باشا"، وانا اردك إلى سورية.
"Documents...", tome 15, lettre n° 92, p. 380.

[٢١] – يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n° 62, p. 284 .

الموظفون يكيدون لبعضهم البعض. فقد جرى خلع متصرف سنجق بيروت، وجرى تهديد الموظفين الآخرين بمصير مماثل بعد أن أصبح همّهم الحفاظ على ما جمعوه. وبتحريض من قائد "الجيش الخامس"، ارسل مسلمو دمشق عريضة إلى السلطان يلتمسون منه الابقاء على التنظيم السياسي السابق لولاية سورية، في حين عمل "ناشد باشا"، على تحريض مسلمي بيروت من أجل أن يتمثّلوا بما فعله الدمشقيون، فيطالبوا بالحفاظ على الولاية. غير أن ضغطه لم يؤدّ إلى النتيجة التي كان يرغبها. وأشار "Le Vicomte de Petiteville"، القنصل الفرنسي العام في بيروت– الذي كان يراقب دقائق الامور– إلى ان عدم وصوله إلى ما يبتغيه، يرجع سببه إلى أن الجميع في بيروت يغتبطون لهذا الدمج نظراً لما يؤمّنه لمدينتهم من أهمية طاغية في سورية[٢٢].

إن عدم وجود الحاكم المسؤول في الولاية، دفع الوضع فيها من سيء إلى اسوأ. فتوقفت معظم الادارات عن العمل، وما كان يعمل من هذه الادارات كان خاضعاً للاستنساب، وبات "المحميون" "les Protégés" لايتجرّأون أن يلفظوا اسم القوّة الدولية التي تحميهم خوفاً من القائهم في السجن، وتجريدهم من ثرواتهم".

القنصل الفرنسي العام في بيروت، اشار في رسالة له إلى "M. Flourens"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٨ شباط ١٨٨٨، إلى أن تدخله بات غير مجدٍ، وهذا

---

[٢٢] – في جو الصراع الذي نشب بين "ناشد باشا"، الوالي المنقول، و"حسين فوزي باشا" قائد الجيش الخامس"، عمل الوالي على تحريك اصدقائه لدى الباب العالي و"القصر"، وابرق ان صحته لا تسمح له بالبقاء خلال الشتاء في دمشق؛ ولذلك، فهو يطلب العودة إلى ولاية بيروت.

اما قائد الجيش الخامس"، فقد كتب إلى القسطنطينية، يلفت انتباه الحكومة، إلى الافضليات التي تقدمها مسألة ان يجمع بين يديه السلطات المدنية والعسكرية؛ واشار ان اقتراحه لا يبتعد عن الصواب. فدمشق حسب رايه مدينة مهمة من الناحية العسكرية نظراً لموقعها الجغرافي على مشارف حوران، كما وان بيروت مدينة مهمة كقاعدة لعمليات الجيش السلطاني في حال حصول اضطرابات في داخل البلاد؛ وعندها لا يكون للسلطات المدنية اي دور تلعبه

لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n° 62, p. 248.

ما دفعه كي يطلب تدخل حكومته بسرعة وبشكل فاعل لدى "الباب العالي"، فتطلب منه ان يسرع في منح هذه البلاد الإدارة الفاعلة المنظمة والمستقرة[٢٣].

وبدل أن تجري محاولة اصلاح الوضع بشكل جدي –بعد ان انتظر الناس بفارغ الصبر قدوم الوالي[٢٤]– فتمنح الولاية الناشئة إدارة ممتازة بمستوى التصنيف الجيد الذي وضعت فيه من قبل مسؤولي السلطنة انفسهم؛ فقد وضع على رأسها والٍ عرفت عنه مثاليته في التصرف والسلوك، وتنقصه الخبرة. و"بالرغم من انه شغل سابقاً منصب سفير، فلا يوجد فيه صفة واحدة من الصفات المطلوبة لإدارة شؤون ولاية كولاية بيروت"؛ على حد تعبير "M. Guiot" نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى "M. Goblet"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٢ آب ١٨٨٨[٢٥]، فخيب آمالهم التي عقدوها عليه[٢٦]، لانه وقع تحت تأثير نفوذ القاضي؛ وهذا الاخير هو شخصية منفية من القسطنطينية، عرف عنه تعصبه وتزمته[٢٧].

---

[٢٣] –عن اضطراب الوضع الامني والفوضى التي سادت الولاية كتب القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٢٨ شباط ١٨٨٨ يقول:" في هذا الوقت من المستحيل تنظيم اي عمل مهما كان صغيراً، حتى راهبات "اخوات المحبة" "les Sœurs de Charité"، استقبلن في إحدى مؤسّساتهن في الليالي الاخيرة زواراً لطمأنتهم. ملاحظاتي للحاكم حول هذا الموضوع لم تؤد إلى اية نتيجة."

"Documents...", tome 15, lettre n° 64, p.256.

[٢٤]– "Documents...", tome 15, lettre n° 62, p. 24.

[٢٥] – "Documents...", tome 15, lettre n° 71, pp. 291-293 .

[٢٦] – قبل ان يغادر"M. le Vicomte de Petiteville" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت، مركز قنصليته ليقضي اجازته كتب رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١١ تموز ١٨٨٨، اشار فيها إلى أن مركزه يفرض عليه ان يقيم علاقات مع والي بيروت، ووالي سورية، ومتصرف جبل لبنان. وبحكم هذه العلاقات يتعرف على شخصياتهم بشكل جيد. وما يهمنا في هذا المجال ما كتبه عن والي بيروت، حين قال فيه: "عندما يقدم قنصل عريضة للوالي" "علي باشا"، يستقبله بكل لطف وبشاشة، ويأخذ عنده راحته لكن بدون ان يحصل على اي جواب. "علي باشا"، رجل طاهر الذيل، لا يخفي انتقاده للاساليب التي اتبعها اسلافه، لكنه لا يعرف كيف يوجه الاوامر، وكيف يفرض احترام نفسه. واقول ايضاً، هل المطلوب منه ان يعقد الوضع بشكل ماهر حتى تأتي اللحظة المناسبة ليختفي بعدها عن المسرح السياسي في سوريا؟ هذا التقييم يمكن ان يبدو قاسياً جداً لكنه حتى الآن التعبير الصادق".

"Documents...", tome 15, lettre n° 70, p. 289.

[٢٧] – عن شخصية قاضي بيروت، المستشار الاساسي للوالي، كتب القنصل الفرنسي العام في هذه المدينة قال : "رامز بك"، قاضي بيروت، مسلم متعصب، منفي من القسطنطينية. للاسف فقد برز تأثيره في اكثر من مناسبة. "علي باشا"، "رؤوف باشا" تأثرا بما صدر عنه.

"Documents...", tome 15, lettre n° 98, p. 397.

الرشوة واضطراب الوضع الامني كانت موضع شكوى الناس. وبهذا الخصوص قام وفد من وجوه مدينة بيروت وعلى رأسه المفتي بزيارة هذا الوالي حيث عبّروا عن مخاوفهم ازاء الحالة الامنية، وتمنوا عليه ان يضع حداً لحالة القلق والاضطراب التي تغرق فيها المدينة منذ وقت ليس قصيراً واشاروا إلى حالة القلق من استمرارها[28]. علماً أن حوادث القتل كانت تحدث تحت نوافذ بيته بدون ان يتحرك ليعرف ماذا يجري". هذا بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من الموظفين كانوا متفلتين من كل وصاية عليهم، والسلطات القضائية كانت مرتمية بلا عقاب تحت اقدام "الامتيازات الاجنبية"[29].

وبالرغم من الشكوى التي أبداها الناس في عهده، "فقد بقي هذا الوالي في منصبه ومركزه حتى وفاته"[30]. والضجة التي اثيرت أكثر من مرة بأنه خلع، وطلب منه أن يغادر مع عائلته إلى القسطنطينية، "تبين ان لا اساس لها وكان هدفها امتصاص النقمة ليس إلا"[31]. وبوفاة "علي باشا"، عاد الأمل يراود سكان الولاية بإدارة جيدة. لكن مرة اخرى خيب السلطان هذا الامل وبدون رضى "الصدر الاعظم"، اسندت شؤون هذه الولاية إلى متصرف القدس "رؤوف باشا"؛ لكن هذا الاخير لم يبق في هذا المركز اكثر من شهرين، خلالهما توقفت المراسلات الرسمية بين الولاية ومتصرفية الجبل، "فنقل دون أسف عليه"[32]، بعد أن تذمّر منه سكان الولاية كلّهم على حد

---

[28] – في اوائل شهر تموز عام ١٨٨٨ كان الوالي "علي باشا"، يقوم بجولة تفتيشية، ولدى عودته إلى بيروت علم ان مجموعة من التونسيين قد اعطوا بعض البقشيش لبعض عناصر البوليس المحلي، فسمحوا لها ان ترقص في احدى مقاهي المدينة. وبتحريض من القاضي منع الوالي متابعة تقديم العروض واعلن انه سيلاحق بشدة عناصر البوليس بجنحة الرشوة.

لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 15, lettre n° 71, pp. 292-293.

[29] – "Documents...", tome 15, lettre n° 70, pp. 288-289.

[30] – "Documents...", tome 15, lettre n° 85, p. 362.

[31] – عن الضجة التي اثيرت حول خلع هذا الوالي كتب نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٢٢ آب ١٨٨٨ يقول: "الاسبوع الماضي سرت ضجة مغرضة عن خلعه ورحيله المباشر مع عائلته إلى القسطنطينية. هذه الضجة لا اساس لها "فعلي باشا" مقيم مع حرمه في احدى قرى الجبل القريبة من بيروت. غير أن تداول هذا الخبر مؤخراً بعد سلسلة أعمال للفت الانتباه العام، هو مؤشر لمعرفة مدى الارتياح لإدارة جديدة". "Documents...", tome 15, lettre n° 71, p. 292.

[32] – أشار القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٢٩ تموز عام ١٨٨٩، إلى ثلاثة اسباب ادت إلى زوال حظوة "رؤوف باشا"، بهذه السرعة. الاول، ان تعيينه كان بدون موافقة الصدر الاعظم، الثاني هو ان احدى المسلمات في متصرفية الجبل تزوجت من مسيحي، وتحت تأثير القاضي وبعض مسلمي بيروت، ارسل "رؤوف باشا" برقية بهذا الخصوص إلى السلطان يعلمه بخبر هذا الزواج، فلم يكتم الصدر

سواء، المسلمون منهم والمسيحيون، وطلب منه أن يتوجّه إلى "بتليس"Bitlis" "، بدون أن يمرّ في القسطنطينية ليكون والياً هناك.

وأرسلت مكانه "عزيز باشا"، وهو والٍ مجرب" امضى فترة من حياته في العمل الاداري والسياسي في اليمن والحجاز"[33] وبرحيل "رؤوف باشا" بدأت مرحلة جديدة في حياة الولاية لان السلطان والصدر الاعظم قد اتفقا على شخصية الوالي الجديد[34]، الذي استفاد منه الفرنسيون كثيراً. فقد اقام "عزيز باشا" علاقات ممتازة مع "le Vicomte de Petiteville"، القنصل الفرنسي العام في بيروت. فأطلعه على الصراع الذي دار بين كبار مسؤولي السلطنة حول شخصية والي بيروت، منذ الاعلان عن انشاء هذه الولاية، كما اطلعه على المساعي التي بذلها الالمان لدى السلطنة من أجل الحصول على التزامات خطوط حديدية في سورية، مستفيدين في ذلك من الاجواء التي خلفتها زيارة الامبراطور "غليوم" الاولى إلى القسطنطينية في اواخر تشرين الاول عام ١٨٨٩، واطلعه على البرقيات المتبادلة بهذا الخصوص بين الولاية والسلطنة[35].

الاعظم هذا الخبر، بل ضخمه؛ اما الثالث، فهو ان "رؤوف باشا" قد اجرى لدى وصوله إلى بيروت محادثات مع "واصا باشا"، متصرف الجبل، ادت إلى انقطاع المراسلات الرسمية بين هذين الموظفين العثمانيين.

"Documents...", tome 15, lettre n° 85, p. 362.

[33] – اشار "عزيز باشا"، ان ذهابه إلى اليمن والحجاز، كان بأمر من السلطان عبد الحميد، الذي كان قد اتفق مع احد المشايخ على ضفاف البحر الاحمر من اجل تسليم "عزيز باشا" حكم اليمن والحجاز بعد ان يجمع قوة عسكرية من ١٥ الف رجل يحشدها بالقرب من القناة حتى يتجرأ السودانيون على مقاومة الانكليز اما مهمة الشيخ العربي ذي الصلات مع المسلمين في الهند فهي اثارة حركة في هذه المستعمرة البريطانية. ولمزيد من الايضاح تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى"M. Spuller" ، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٨٨٩.

"Documents...", tome 15, lettre n° 92, pp. 379-382.

[34] – اعطت القنصلية الفرنسية العامة في بيروت نبذه عن حياة "عزيز باشا" في رسالة رفعت إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٩ تموز ١٨٨٩، جاء فيها: "عزيز باشا"، هو الذي حل محل السيء الحظ "رؤوف باشا". وصل إلى بيروت في ٢٧ تموز ١٨٨٩؛ حيث رست باخرته فجراً. وبذلك تخلص من كل التشريفات البراقة التي كانت تجري عادة للولاة لدى تسلهم مسؤولية الحكم. عزيز من اصل "بوسني "Bosniaque". شغل مناصب مختلفة في "الروماني"Rouméli" وعلى شواطئ البحر الاسود. هو موظف عثماني قديم، يعترف بفضل الصدر الاعظم عليه، فهو الذي انتشله من اليمن، حيث كان مؤخراً. يقال انه مشبع بالافكار الانكليزية مثل حامية وداعمه، لكن هذه الضجة لا تستند إلى اساس متين. "عزيز باشا"، يسكن مؤقتاً عند "عبد القادر دنا" رئيس محكمة التجارة في بيروت.

"Documents...", tome 15, lettre n° 85, p. 362-363.

[35] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n° 94, p. 388.

القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Taillandier"، اعتبره سنداً ملائماً لصالح السياسة الفرنسية في الولاية، وطالب الساسة الفرنسيين بدعمه والتمسك به عندما حاولت السلطنة ان تنقله، ومثله فعل القنصل الروسي[٣٦].

ويبدو ان مواقفه سببت ازعاجاً للقسطنطينية فاصرت على نقله[٣٧]. وحاول الوالي الجديد "اسماعيل كامل بك" ان يبني علاقات جيدة مع القنصل الفرنسي العام في بيروت، لكنه لم يبق في مركزه اكثر من عدة اشهر[٣٨]. وحل مكانه "خالد بك". وقد مرت علاقة هذا الوالي بالقنصلية لفرنسية في مرحلتين. ففي بداية ولايته بدأ بالتشدّد معها؛ وفي المرحلة الثانية، عاد إلى "تحسين هذه العلاقة" وتصحيح الماضي"، على حد

وعبد الرؤوف سنو: "بسمارك والمسألة الشرقية ١٨٧٠–١٨٩٠"، وهي المقالة الثانية من بحث نشر في ثلاث مقالات تحت عنوان "سياسة الاندفاع نحو الشرق"، جريدة السفير في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٥؛و

"Documents...", tome 15, lettre n° 85, pp. 362-363

[٣٦] – عندما ورد خبر تعيين "اسماعيل كامل بك"، المتصرف السابق على "غلليبولي"Galliopoli" "، والياً على بيروت، ارسل القنصل الفرنسي العام في بيروت الرسالة البرقية التالية بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٨٩١ إلى وزير الخارجية الفرنسية قائلا": ورد من القسطنطينية برقية خاصة إلى سكرتير عام الولاية تعلن ان "اسماعيل كامل بك" المتصرف السابق على" غلليبولي" سيعين والياً على بيروت. الوالي الحالي (عزيز باشا)، رجل متسامح، بعيد عن كل تعصب، ملائم بشكل خاص للمصلحة الفرنسية. سيكون رحيله مزعجاً ومن سوء حظنا، وسيشجع التعصب الديني لبعض الموظفين. عبرت لـ "M. Cambon"، (السفير الفرنسي في القسطنطينية)، بأنه ما زال هناك متسع من الوقت للتعبير عن الرغبة بدعمه والتمسك به. زميلي القنصل الروسي، ابرق إلى القسطنطينية في نفس الاتجاه" .

"Documents...", tome 16, lettre n° 20, p. 90

[٣٧] – هذه بعض من مواقف عزيز باشا : عندما رفع المطران "يوحنا الحاج"، إلى رتبة بطريرك للطائفة المارونية في مساء ٢٨ نيسان ١٨٩٠، ابرق إلى الصدر الاعظم "كامل باشا"، يستسمحه ان يرسل تهانية إلى البطريرك الجديد.

"Documents...", tome 15, lettre n°106, p. 346 .

عزيز باشا تدخل لدى متصرف سنجق عكا من اجل حل مشكلة اليهود الجزائريين في "صفد" و"طبريا"، خلافاً لتوجهات الصدر الاعظم الرافضة.

اثناء انتخابات بطريرك الروم الارثوذكس، التي جرت في كانون الاول عام ١٨٩١ كان هناك مرشحان لهذا المركز، احدهما يوناني، تدعمه القنصلية العامة اليونانية، والثاني وطني، تدعمه القنصلية الروسية، وعدد من رجال البنوك الاغنياء، بالإضافة إلى اكبر عدد من ابناء الطائفة في بيروت.

وعندما فازا المرشح اليوناني، اعلن ابناء الطرف المعارض عالياً انهم لا يعترفون ابداً بسلطته عليهم، وقدموا اليه احتجاجاً بهذا المعنى. عزيز باشا فكر بعقل حسب تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، لان الوضع وصل إلى حافة الانفجار، اذ حاول ان يسترضي الطرف المنهزم ونقل احتجاجاته إلى القسطنطينية حالاً. لذلك وجه اليه الباب العالي برقية شديدة اللهجة اتهمه فيها انه اخطأ التصرف لانه اسرع في اتخاذ موقف من هكذا احتجاجات. لمزيد من الايضاح حول هذه المسألة تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٨٩١ إلى"M. Ribot" ، وزير الخارجية الفرنسية.

"Documents...", tome 16, lettre n° 22, pp. 92-93.

[٣٨] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n° 25, pp. 105-108.

تعبير "M. Jullemier" نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت؛ علماً انه كان يطمح ان يكون سفيراً لبلاده في باريس. وبضغط من سفير بريطانيا العظمى" في القسطنطينية نقل من مركزه بسبب خلاف نشب بينه وبين القنصلية الانكليزية في بيروت، حول هوية مركب القت السلطات المحلية القبض عليه على انه "عثماني"، في حين سجلته القنصلية على انه انكليزي. هذا الخلاف تحول إلى ازمة حادة بين هذا الوالي والقنصل البريطاني. فنقل دون ان يترك اثراً كبيراً في نفوس الناس، ليحل مكانه "نصوحي بك" الشخصية المعروفة جيداً من البيروتيين، الذين عرفوه قبل سبع سنوات عندما كان مسؤولاً عن سنجق بيروت ومن الطبيعي ان تستقبل الجاليات الاوروبية بالترحاب خبر تعيينه لأنه لا يعرف التعصّب تجاهها[٣٩]. وهذا بالطبع يساعدها أكثر فأكثر.

المخطط الفرنسي في صراعه مع المخططات الدولية الأخرى

إذا كان المتمولون الفرنسيون، الذين قاموا بجولات دراسية، في ولاية بيروت وانحاء مختلفة من ولايتي سورية وحلب، قد اثارتهم الغيرة، وارتابوا من نوايا بعضهم البعض[٤٠]، فمن، غير المستغرب ان تخوض فرنسا صراعاً مع القوى الدولية من أجل تنفيذ مخططها باكتساب المزيد من الاتباع والزبن تمهيداً لتحقيق اهدافها واطماعها، خاصة وان الظروف كانت مهيأة لمثل هذا الصراع لسببين: الاول هو، ان القوى الدولية الاخرى كانت تتقاطع خططها مع الخطة الفرنسية في نقاط وتتعارض معها في نقاط اخرى؛ والثاني، هو ان اوساطاً من الناس بدأت ترى ان السلطنة تسير نحو الانحلال في كل المجالات، وان الامل في اصلاح احوالها بات ميؤساً منه، واصبحوا يعبرون بشكل علني عن همهم المشترك بتأمين مصالحهم "لسنين عجزهم القادم"، على

---

[٣٩] – "Documents...", tome 16, lettre n° 49, pp. 230-232.

[٤٠] – تحفظ "برتوي" "M. de Perthuis" ، وهو احد المتمولين الفرنسيين، على الجولات التي قام بها "كوز" "M. Coze"، وهو متمول فرنسي آخر، وارتاب من حركته، ووقف ضده مع انه لم يكن على علم بالمشاريع التي كان ينوي القيام بها.

لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n° 59, pp. 240.

حد تعبير"Mgr. Piavi"، القاصد الرسولي إلى هذه المنطقة[41]. وأخذ هؤلاء يتحركون في مختلف الاتجاهات لتأمين هذه المصلحة.

وشهدت الولاية في هذه المرحلة تأسيس جريدتين للتعبير، عن مصالح هؤلاء الناس هما: جريدة "بيروت"، و"لسان الحال"[42]. هذا بالإضافة إلى ان طائفة "السريان" في سوريا والعراق كانت تنمو في داخلها حالة من الانقسام السريع؛ وان البابوية كلفت موفدها ان يستوعب هذه الحالة ويحيط بها؛ ورأت فرنسا ان الامساك بها امر ضروري من خلال بعثة بابوية قادرة، تتخذ من بيروت مركزاً لها، لانها على مقربة من "جبل لبنان"، وعلى مسافة قريبة من دمشق؛ وبامكانها من بيروت "ان تقيم صلات ثابتة مع حلب من جهة"، ومع حوران من جهة اخرى"[43]؛ ورأى المسؤولون الفرنسيون ايضاً ان الامساك بالبعثة البابوية ضروري بالنسبة اليهم، لانه يقدم لهم خدمات كبرى من جهة[44]، "ويفهم روما من جهة اخرى، بأن فرنسا والبابوية متضامنتان في الشرق وخاصة في هذه "السورية" حيث كلمة الدين فيها مرادفة لكلمة الامة، بل ولكلمة الوطن بالذات"[45]. وفق هذا المنطق عملوا باتجاهين: اتجاه تغيير مسؤول البعثة البابوية الايطالي، "الذي يعمل لصالح ايطاليا"[46]؛ واتجاه ان يكون على رأسها احد الفرنسيين، او على الاقل غير معاد لفرنسا، "في بلاد كل الناس فيها يعملون في السياسة، ويأتي رجال الدين في طليعة الناس"؛ ولهذا رأى القنصل الفرنسي العام في بيروت، "ان ترشح فرنسا موفداً بابوياً فرنسياً يتعاون مع القنصل الفرنسي العام" وبذلك يتكامل النشاط

---

٤١ _ "Documents...", tome 15, lettre n° 60, pp. 242.

٤٢ "Documents...", tome 15, lettre n° 60, p. 242.

جريدة "بيروت"، لصاحبها "محمد الدنا"، تأسست عام ١٨٨٦، و"لسان الحال"، لصاحبها "خليل سركيس" تأسست عام١٨٨٧
"Documents...", tome1, annexe n°II, pp. 334

وهناك من اشار إلى ان هذه الاخيرة تأسست في ١٠/١٨ عام ١٨٧٧، يوسف اسعد داغر: "قاموس الصحافة اللبنانية" ص ٢٣٣

٤٣ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 15, lettre n° 68, p. 280.

لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome15, lettre n°68, pp. 276-278 .

٤٤ _ "Documents...", tome 15, lettre n° 68, pp. 280-284.

٤٥ – "Documents...", tome 15, lettre n° 65, p. 275.

٤٦ _ "Documents...", tome 15, lettre n° 66, p. 277.

الفرنسي السياسي، الديني والانساني. وعندها "تهتم القنصلية بما هو سياسي، وتهتم البعثة بما هو ديني انساني فعلاً"[47].

لم يفلح الفرنسيون هذه المرة في تحقيق هدفهم. وعاد"Mgr. Piavi" ، إلى موقعه بالرغم من كل الضغوط التي بذلوها ضده لدى "الفاتيكان""le Vatican"[48]. فهل تعرض "البابا" لضغوط اخرى فرضت هذه العودة؟ نطرح هذا التساؤل لان القنصل الفرنسي العام في بيروت كان مقتنعاً آنذاك ان البابا "ليون الثالث عشر "Léon XIII"، لن يتردد في ان ينتزع منه مهامه"[49].

ومما عقد وضع الخطة الفرنسية في هذا المجال، هو أن "البعثات البروتستانتية" "les missions protestantes"، التابعة للولايات المتحدة الاميركية، انكلترا والمانيا، العاملة في ولايات بيروت، سورية، حلب، ومتصرفيتي القدس وجبل لبنان، قد عملت على توحيد جهودها "فعينت مسؤولاً اعلى لها، اتخذ من دمشق مركزاً لاقامته"[50]. وتوحيد جهود هذه القوى له اهمية خاصة في هذه المرحلة. فهو يأتي في اعقاب تحقيق الالمان لوحدتهم، وخروجهم إلى مجال المنافسة الدولية، من اجل كسب المستعمرات والاسواق؛ ويأتي بالنسبة للانكليز بعد ان فكوا العزلة الدولية التي لحقت بهم اثر احتلالهم مصر وتوقيع اتفاقية "القسطنطينية"، حول الملاحة في قناة السويس[51]؛ ويأتي

---

٤٧ – "Documents...", tome 15, lettre n° 68, p. 280.

٤٨ – حول هذا الموضوع اشار"M. Goblet" ، وزير الخارجية الفرنسية، في رسالة له وجهها إلى القنصل الفرنسي العام، بتاريخ ٢٥ حزيران ١٨٨٨ بقوله: "بالرغم من محاولات ضغطنا الشديد على الفاتيكان" فقد سمح لـــ"Mgr. Piavi"، ان يعود إلى سوريا. وقد اعلنا اسفنا للكاردينال"M. de Behaine" ، سكرتير الدولة على هذا القرار."
"Documents...", tome 15, lettre n° 69, p. 285

٤٩ – "Documents...", tome 15, lettre n° 68, p. 281.

٥٠ – "Documents...", tome 15, lettre n° 65, p. 273.

٥١ – بعد ان احتلت انكلترا مصر في خريف ١٨٨٢، عملت على امتصاص النقمة الدولية. فدعت: فرنسا، المانيا، النمسا، ايطاليا، وروسيا، إلى التفاوض من اجل وضع اتفاق دولي بشأن القناة. وفي ٢٧ شباط ١٨٨٥ تم الاتفاق على تأليف لجنة دولية لدارسة الموضوع، يكون مقرها باريس وتضم ممثلين عن الدول المذكورة وبينهم مندوب عن السلطنة العثمانية، وآخر عن خديوي مصر.

وقد انضم إلى اللجنة فيما بعد مندوب عن اسبانيا وآخر عن هولنده. وبعد اجتماعات متتالية عقدها ممثلو هذه الدول في العاصمة الفرنسية توصلوا الى وضع اتفاقية خاصة بقناة السويس عرفت باتفاقية "القسطنطينية" لان التوقيع عليها في ٢٩ تشرين الاول عام ١٨٨٨ تم في هذه المدينة.
"Documents...", tome 1, annexe n° II, p. 334.

بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية في اطار محاولتها اللحاق بالركب للحصول على موطئ قدم لها في هذه المنطقة؛ وتساءل القنصل الفرنسي العام في بيروت عن معنى مجيء الاميركان إلى سوريا، "وعن الهدف الذي يسعون إليه من "البشارة الانجيلية "Evangéliser"، ان لم يكن سياسياً"[٥٢].

وقد تبع هذا التنسيق التبشيري البروتستانتي تعاون اقتصادي بين الرساميل الانكليزية والالمانية، حيث عمل متموّلو البلدين بشكل مشترك من اجل الحصول على التزامات لمشاريع خطوط حديدية[٥٣]. ومن اجل تسهيل هذه المهمة وتذليل الصعاب التي تعترضها، كانت الزيارة الاولى "لغليوم الثاني" "Guillaume II"، امبراطور المانية إلى القسطنطينية في عام ١٨٨٩[٥٤]. وبالإضافة إلى ذلك فقد عاود البريطانيون تجديد انطلاقاتهم السياسية التي خفّ وهجها، "فاستبدلوا قنصلهم العام الهرم بقنصل جديد من اجل ان يعود إلى نفوذهم زخمه المعهود باستعادة اولئك الذين تخلّوا عنهم، ممن نقموا على سياستهم في الفترة السابقة"[٥٥] وكان من غير الطبيعي ان يبقى الفرنسيون غير مبالين تجاه هذه الانطلاقة الجديدة للقوى الدولية، سواء كانت بشكلها الفردي، ام الثنائي والجماعي. ومن خلال التقرير الذي اعده القنصل الفرنسي العام في بيروت، عن اوضاع الولاية ومتصرفية الجبل بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٨٩٠، نلمس بوضوح حالة الصراع الفرنسية مع مختلف القوى الدولية في هذه المنطقة، باستثناء روسيا، التي كانت علاقة قنصلها مع القنصلية الفرنسية، علاقات ود وتفاهم، حيث كان ينسق معها كل المسائل ذات الصفة العامة، بناء على توجيهات السفير الروسي في القسطنطينية.

---

[٥٢] – "Documents...", tome 15, lettre n°65, p. 272 .

[٥٣] – "Documents...", tome 15, lettre n° 96, p.394.

[٥٤] – "Documents...", tome 15, lettre n° 92, p.381; et tome 1, annexe n° 2, p. 334

[٥٥] – اشار"le Vicomte de Petiteville" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت في رسالة له إلى"M. Spuller"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٢ كانون الثاني عام ١٨٩٠، إلى ان النفوذ البريطاني في سورية كان قد تراجع في السنوات الاخيرة بشكل عام. غير انه ما زال حيوياً في قلب الدروز، وبشكل خاص في البيت الجنبلاطي،وهم قبيلة فاعلة ومؤثرة تقيم في قضاء الشوف في "جنوب لبنان "متصرفية جبل لبنان".

"Documents...", tome 15, lettre n° 98, p. 404.

وكانت انكلترا من اكثر الدول التي تقلق بال المسؤولين الفرنسيين، فهي باعترافهم منافس جدي لهم[٥٦]، ونشاط قنصلهم العام في بيروت، كان محط اهتمام مراقبتهم اكثر من اي نشاط دبلوماسي آخر. وهناك الكثير من الرسائل التي وجهها وزراء خارجية فرنسا إلى قناصلهم العاملين في بيروت يطلبون منهم مراقبة نشاط القناصل البريطانيين في المنطقة؛ نذكر منها رسالة الوزير"Hanotaux"، إلى القنصل "Souhart"، بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٨٩٦.[٥٧]

الفرنسيون يقلقون على مخططهم من حوادث حوران ١٨٩٥

تزامنت عودة البريطانيين إلى تنشيط نفوذهم، في سورية ومقاومة النفوذ الفرنسي، بتوجه السلطنة وعزمها، من اجل وضع حد للاضطرابات[٥٨]، التي كانت تجري من فترة إلى اخرى في منطقة "جبل حوران"[٥٩]،حيث اكثر السكان هناك من الدروز، الذين كانو يتذمرون باستمرار من ممارسات الحكام والموظفين الاتراك الفئوية[٦٠]. ومن المفيد في هذا المجال ان نشير إلى عدد من الامور. الاول، هو ان السلطنة اتجهت إلى وضع حد للنفوذ الاجنبي، الذي يتعاظم بشكل عام، في صفوف "تبعتها"

---

[٥٦] – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 15, lettre n° 98, pp. 396-408.

[٥٧] - "Documents...", tome 16, lettre n° 81, p. 36

[٥٨] – راودت المسؤولين الاتراك فكرة اجراء عملية عسكرية ضد سكان "جبل حوران"، في مطلع عام ١٨٨٨، كي يضعوا حداً للاضطرابات التي كانوا يقومون بها على حد تعبير هؤلاء المسؤولين.

لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n° 62, p. 248-249

[٥٩] – في نهاية عام ١٨٩٥، حصلت اضطرابات في جبل حوران كان من نتيجتها ان القت السلطات التركية القبض على احد زعماء الدروز ويدعى "شبلي الاطرش". "Documents...", tome 16, lettre n° 75, p. 344.

[٦٠] – اشارت "عريضة مشايخ دروز حوران، "التي رفعت إلى"M. Souhart" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٤ آب ١٨٩٦، إلى الممارسات الفئوية، والضغط على الاهالي من قبل المسؤولين الاتراك بقولها": قبلنا ان ندفع ما فرضته علينا السلطات من الضرائب المتأخرة، وضرائب السنة الحالية حالاً ودفعة واحدة". وفرض علينا ان ننقل ملكياتنا إلى اسمائنا، وان نسجلها بشكل رسمي مقابل ان ندفع سبعة قروش "صاغاً"، عن كل "قوجان" في حين ان الرسم المطلوب هو "٥٠ بارة"، اي ما يساوي غرشاً واحداً.
وجرى تعداد السكان والحيوانات ودفعنا الضرائب دون احتجاج. واخيراً جرى ارسال جباة الاعشار، والخيالة الاكراد الذين كانوا ليلاً نهاراً يجوبون البلاد بكل اتجاهاتها ويقومون بالاعمال الاكثر بربرية وغير المسموحة. ومع ذلك تحملنا من اجل تأمين الراحة والهدوء، رغم ان هذه الاشياء تتعارض مع التنظيمات والقوانين الشرعية للسلطنة. وبقينا سائرين في هذا الاتجاه حتى بلغ الامر ان نجرد من اسمنا الوطني "دروز" وان نغير خطبنا في الجوامع"

"Documents...", tome 16, annexe à la dépêche n° 58 du 4 août 1896, pp. 346- 347.

اتجهت إلى وضع حد للنفوذ الاجنبي، الذي يتعاطم بشكل عام، في صفوف "تبعتها" و"رعاياها" على حد سواء. وذلك باستخدام القوة في اخضاعهم لسلطتها. وبدأت استعداداتها الادارية والعسكرية. فعلى الصعيد الاداري، كلفت والي بيروت "نصوحي باشا"، ان يدير بالوكالة شؤون ولاية سورية ريثما يصل إليها واليها الجديد."

وعلى الصعيد العسكري "حركت قواتها النظامية بمستويات عالية لضرب انتفاضة دروز حوران"[٦١]، وجمعت قوات "الرديف" من مختلف الانحاء[٦٢] إضافة إلى اعداد كبيرة غير نظامية من الشركس والاكراد والبدو"، جميعهم من منطقة تمتد من "غزة" جنوباً إلى "حماه" شمالاً[٦٣]. كما ان الدروز كانوا يتهيأون للرد على مباغتة السلطنة لهم، بدعم من بريطانيا. "فأبواب القنصلية البريطانية في بيروت، كانت مفتوحة امامهم"، والقوافل كانت تنقل اليهم السلاح "من مصر، عن طريق غزة على الساحل، ومن شمال الاردن في الداخل[٦٤]".

اما الامر الثاني، فهو ان الفرنسيين، كانوا قد انجزوا بناء مرفأ بيروت، ووضعوه في الاستثمار في الوقت المحدد، وبدأوا يحققون الارباح[٦٥]. كما انجزوا تمديد خط حديد بيروت -دمشق ودمشق- مزيريب" في حوران، ووضعوهما في الاستثمار الفعلي[٦٦].

ان هذه الاشياء تتعارض مع التنظيمات والقوانين الشرعية للسلطنة. وبقينا سائرين في هذا الاتجاه حتى بلغ الامر ان نجرد من اسمنا الوطني "دروز" وان نغير خطبنا في الجوامع"

"Documents...", tome 16, annexe à la dépêche n° 58 du 4 août 1896, pp. 346- 347.

٦١ – كلفت السلطات العثمانية "ادهم باشا"، بضرب انتفاضة دروز حوران، وكان تحت امرته ستة "باشوات"آخرين. والجيوش كانت كثيرة العدد. هذا ما اشارت اليه عريضة مشايخ الدروز. واشار "نصوحي باشا" والي بيروت الذي كلف بمهام ولاية سورية اثناء الحملة، إلى ان السلطات العثمانية ارتكبت خطأ كبيراً عندما استعانت بالبدو والشركس الذين لا هم لهم غير السلب والنهب.

لمزيد من الايضاح : "Documents...", tome 16, lettre n° 73, pp. 340 - 345.

٦٢ – "Documents...", tome 16, lettre n° 60, p. 284.

٦٣ – عريضة مشايخ الدروز المصدر السابق "Documents...", tome 16, lettre n° 58, pp. 346-347.

٦٤ – "Documents...", tome 16, lettre n° 59, pp. 281-282.

٦٥ – انتهت اعمال الحفر والبناء في مرفأ بيروت في ٢٥ ذي الحجة ١٣١٢ هجرية (الموافق عام ١٨٩٤ اي قبل سنة من انفجار الوضع في حوران) "سالنامة ولاية بيروت"، لعام ١٣١٩، دفعة ٢، ص ٢٧٥.

٦٦ – جرى تدشين خط بيروت دمشق للمرة الاولى في اول اذار عام ١٨٩٤، وبعد ان جرت عليه بعض الاضافات اعيد افتتاحه للعمل في ٣ آب ١٨٩٥.

وبدأت منتجات الداخل السوري تتدفق إلى مرفأ بيروت، ومنه إلى مختلف انحاء العالم وبالعكس. وهذا يعني ان الخطة الفرنسية من بيروت وجبل لبنان، قد اصبحت سالكه وتحقق اهدافها باتجاه الداخل، وتسير بخطى ثابتة، لكنها ما زالت بحاجة إلى فترة من الهدوء والاستقرار حتى تتركز اكثر. وهذا ما كان يغيظ الانكليز والسلطنة في آن معاً.

اما الامر الثالث، فهو ان خط حديد حيفا-مزيريب، الذي تولت اعماله شركة انكليزية، كان العمل فيه متوقفاً، وانتهت المدة المحددة له دون ان ينجز[٦٧]. علماً انه يستهدف نفس المنطقة التي يستهدفها الخط الفرنسي.

في هذا الوضع كان من مصلحة الانكليز ان تفشل مساعي التهدئة، وان ينفجر الوضع لسببين: اولهما، لتعطيل استثمار المشروع الفرنسي، على الاقل حتى ينجزوا مشروعهم؛ وثانيهما، لينحوا باللائمة على الاوضاع الامنية في عدم انجاز مشروعهم.

لقد تسبب انفجار الوضع في حوران حالة من القلق لدى المسؤولين الفرنسيين[٦٨]، خوفاَ من ان يتعدى الحدود المرسومة له، وعندها يصير خطره داهما على "ولاية بيروت" و"متصرفية جبل لبنان"، وهما الموقعان الاساسيان اللذان ينطلق منهما المخطط الفرنسي. وبرزت حالة القلق هذه من خلال ما كانوا يرونه من حركة. فقد توقف القتال، واعلن الدروز موقفهم من خلال عريضة رفعوها إلى قناصل انكلترا، روسيا، فرنسا. تتوسل العريضة الدعم من هذه الدول، وتطالبها بتعيين مفوضين عنها

جرى الاعتماد في هذه المعلومات على:

Vital Cuinet: op.cit. pp. 42; et Jacques Thobie:"Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman", 1885-1914" Paris 1977, p. 172

٦٧ – عندما بدأ الفرنسيون بإستثمار خط حديد بيروت-دمشق-حوران، لم تكن الشركة الانكليزية قد انجزت من خط حيفا-مزيريب، اكثر من ١٢ كيلومتراً، ولم تكن قد استكملت جمع الاموال اللازمة، وفي ٩ حزيران عام ١٨٩٤، كان العمل متوقفاً منذ عدة اشهر.

"Documents...", tome 16, lettre n° 47, p. 221.

٦٨ – انفجر الوضع في حوران بتاريخ ٣ محرم ١٣١٤ هجرية، الموافق ١٦ حزيران ١٨٩٦. ووجه مشايخ الدروز عريضتهم إلى الدول: انكلترا، روسيا وفرنسا بتاريخ ١٧ محرم ١٣١٤ الموافق ٢٨ حزيران ١٨٩٦. اي بعد ١٤يوماً من القتال. وعندما وصلت هذه العريضة إلى القنصل الفرنسي والروسي قال القنصل الفرنسي: "انه من المفترض ان تكون نسخة القنصل البريطاني قد وصلت اليه للتو؛ بل ومن المؤكد انها وصلت، والدليل على ذلك ان القنصل البريطاني"M. Drumond-Hay" ، موجود الان في احدى قرى الجبل منذ ثلاثة او اربعة ايام حيث يعقد اجتماعات مطولة وسرية لم يرشح عنها شيء مع اعيان دروز لبنان."

اعتمدنا في ضياغة هذه الفقرة على: "Documents...", tome 16, lettre, n°75, pp.. 343-349.

يكلفون باجراء تحقيق؛ وبالعمل على مساعدتهم من اجل الحصول على نظام مشابه لنظام جبل لبنان[٦٩]. وبالإضافة إلى هذه العريضة[٧٠] فقد حضر إلى القنصلية الفرنسية العامة في بيروت موفد درزي ممن لهم علاقة تاريخية بها. وقد اشار هذا الموفد إلى انه جاء "باسم ابناء ملته في حوران آملاً ومتمنياً على القنصل الفرنسي باسم الانسانية ان يعمل من اجل ان تهتم فرنسا "بالامة الدرزية"، التي قررت ان تملك بكاملها والسلاح في يدها، على ان لاتثق بالوعود التي تطلقها الحكومة التركية، وان لا تتحمّل طويلاً ابتزاز موظفيها"[٧١]. اما السلطنة فقد احتجت على التحرك الذي كان يقوم به الموظفون الانكليز[٧٢]. وأرسلت لجنة تحقيق على مستوى رفيع إلى دمشق "لتجري تحقيقاً وتطلع على اسباب الشكوى"[٧٣]. ازاء هذا الوضع، وعلى ضوء الرسائل التي وردت اليه،

[٦٩] – رسالة "M. Souhart" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى"M. Hanotaux" ، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٩٦
"Documents...", tome 16, lettre n° 73, p. 341

[٧٠] – تحمل العريضة التي رفعت إلى قناصل الدول بتاريخ ٢٨ حزيران ١٨٩٦، تواقيع واختام مشايخ دروز حوران وهم: حسين اطرش، خطار ابو علي حناوي، حمود عمر، حمد درويش، عباس هلطي، سعد ناصر، احمد قنطاري، حسن معادي، علي ناصر، حمود غانم، سليم ابو عاصي، حسن قنطاري، احمد نور، احمد سيف الدين، محمود فرهود، سلامة صفا، حسن مرعب، حسين غزاله، حمزة العلي، أحمد منصور، حمزه بركات، حسن عبود، محمد صخري، قاسم أبو نجم، خليل عبد الصمد، محمد تمرو.

ولمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...", tome 16, annexe à la dépêche n° 58 du 4 Août 1869, p. 349

[٧١] – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "سوهارت" “M. Suhart”، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى مدير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ آب ١٨٩٦.
“Documents...”, tome 16, lettre n° 74, p. 342.

[٧٢] – سبق لــ"M. Burton" ، وهو ضابط برتبة نقيب في الجيش الانكليزي، ان قام برحلة إلى "جبل الدروز" في حوران، في شهر حزيران عام ١٨٧١. وحسب "رشيد باشا"، والي دمشق، فقد حرض هذا الضابط الدروز على الثورة، ولمح لهم ان حرباً قريبة ستقع بين مصر وتركيا. تصرفات هذا الضابط ادت إلى تنافر شديد بين الوالي والقنصل الانكليزي. وقد شكا الوالي من تصرف هذا الضابط إلى "الباب العالي"، كما وجه رسالة إلى الضابط نفسه وبخه فيها بشدة على تصرفه.

استندنا في هذه المعلومات على
“Documents...", tome 13, lettre n° 60, p. 239 .

[٧٣] – تألفت لجنة التحقيق التي ارسلتها السلطنة من: رئيس القسم الجنائي في محكمة التمييز، المستشار القانوني للباب العالي في وزارة الخارجية، ومستشار شيخ الاسلام. هذه اللجنة جرى تشكيلها اثر العريضة التي وجهت إلى القصر السلطاني"، من قبل الزعيم الدرزي "شبلي الاطرش"، الذي كان موجوداً في اسيا الصغرى عندما انفجر الوضع في حوران. هذا الشخص سبق له ان قدم شرحاً عن حوادث حوران، التي جرت في اواخر عام ١٨٩٥، قبل عملية توقيفه من خلال عريضة رفعها إلى مسؤولي السلطنة وقد اشار في هذه العريضة انذاك، إلى ان السلطات المحلية في ولاية سورية قد وعدت دروز حوران بإدارة خاصة شبيهة بتلك التي في"جبل لبنان"، وعلى اساس هذا الوعد خلد الدروز إلى السكينة.
"Documents...", tome 16, lettre n° 75, pp. 343-344.

أجرى "M. Hanotaux"، وزير الخارجية الفرنسية اتصالاً، بالسفير الفرنسي في القسطنطينية، واعطى امره إلى"M. Souhart"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، الذي وجهت اليه العريضة، "ان يتمسك بموقف متحفظ فيما لو جرت مفاتحته في الموضوع مرة اخرى بنفس المنحى"[٧٤].

لقد أدركت الخارجية الفرنسية خطورة مايدبّر للسياسة الفرنسية. وهذه الخطورة بدأت تتكشف ايضاً امام قنصلها في بيروت، من خلال حركة القنصل البريطاني العام، الذي كان يعمل على دفع الدروز إلى عدم الاستسلام لشروط المشير قائد الجيش الخامس. وهذا يعني اجبار الجيش التركي على ابقاء قوته متمركزه امام الجبل؛ وبالتالي تبقى إمكانية الاحتكاك بين الطرفين قائمة، ويمكن ان يتجدد القتال في اية لحظة. وقد أشار القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى الغاية من ذلك بقوله: "بهذه الطريقة المفضلة لدى القنصل البريطاني العام في بيروت سيكون الحكم العثماني مجبراً عاجلاً ام آجلاً– حسب الضرورة– على منح حوران بعضاً من نظام اداري مشابه لذلك الذي في لبنان، وسيكون على رأسه مسؤول درزي تمسكه بهذا القدر او ذاك اليد البريطانية"[٧٥].

ان خطورة هذا المشروع بالنسبة للفرنسيين، لا تكمن فقط بالموقف السياسي الانكليزي المؤيد له، بل وبالحركة التي كان يقوم بها القنصل البريطاني العام في بيروت، التي طالت هذه الولاية من شمالها إلى جنوبها، ومن غربها إلى شرقها؛ وبالتحريض

[٧٤] – "Documents...", tome 16, lettre n° 76, p. 350.

[٧٥] – بلغ تعداد القوات التركية التي ارسلت إلى حوران، ما بين ٢٥٠٠٠– ٣٠٠٠٠ جندي. والشخصية الدرزية المرغوبة من الانكليز على رأس الإدارة المقترحة هو "مصطفى ارسلان، الذي كان يشغل في حينها منصب قائمقام الشوف في جبل لبنان. وهو يتمتع بمكانة جيدة ليس بين ابناء ملته فحسب بل وفي القسطنطينية ايضاً. ولمزيد من الإيضاح تراجع رسالة "سوهارت"، القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٢ أيلول ١٨٩٦.
"Documents...", tome 16, lettre n° 77, p. 351

الطائفي الذي قام به في الولاية والمتصرفية؛ وبالعلاقات التي اقامها مع اعيان فاعلين ورجال دين، في المناطق التي زارها[٧٦].

ان سياسة التحريض الطائفي التي مارسها القنصل البريطاني في بيروت وجبل لبنان، جعلت نفوس الناس محتقنة بشكل تثور فيه لاتفه الاسباب، على حدّ تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت. وقد رأى في المشروع الذي يحمله زميله عدّة مخاطر، أولها على سكان الولاية والمتصرفية، لانه يهدد حياتهم بشكل مباشر. فهو مشروع دموي يهدف إلى اقتلاع دروز المتصرفية إلى حوران ومسيحي بيروت إلى متصرفية الجبل، وتصبح بيروت بعد قتال ضار بين المسلمين والمسيحيين مدينة إسلامية. اما الخطورة الثانية، فهي على الخطة الفرنسية والنفوذ الفرنسي؛ لان المشروع اذا نفذ يؤدي إلى قيام تجمع درزي كبير في حوران، يوازي التجمع المسيحي في جبل لبنان، هذا من جهة، ومن جهة اخرى تحت اشراف فريق بريطاني، على رأسه شخصية درزية تكره الفرنسيين، وهذا بالتأكيد يؤثر على النفوذ الفرنسي في ولاية سورية[٧٧]؛ اما الخطورة الثالثة، فهي ان هذا المشروع من شأنه، ان يؤثر على التحالف الودي بين فرنسا وروسيا، الذي عقد بينهما في عام ١٨٩٣، نتيجة ما سيخلفه من صراع بينهما على المسيحيين الذين يصبحون محصورين في الجبل.

ونظراً للمخاطر التي حملها هذا المشروع، على المصالح الفرنسية، فقد طلب وزير الخارجية الفرنسية من القنصل الفرنسي في بيروت، "ان يبقى مراقباً بنفس العين الساهرة لتحركات القنصل البريطاني"[٧٨]. اما السلطنة العثمانية، ومن اجل امتصاص النقمة على ما جرى في حوران، فقد اعلنت عن لائحة اصلاحات تجرى في جميع

[٧٦] – في رسالة له من بيروت بتاريخ ٨ كانون الاول ١٨٩٦، اعلن القنصل الفرنسي ان زميله القنصل البريطاني قد زار "الاسكندرونه" وعاد بعدها إلى بيروت، حيث بقي فيها مدة قصيرة، تابع بعدها جولته في المنطقة المجاورة لقضاء حيفا حيث زار: الناصرة، صفد وطبريا، ومنطقة شمال الاردن وصيدا.

لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n° 83, et lettre n° 84, pp.364-368

[٧٧] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n° 77, pp. 350-353.

[٧٨] _ "Documents...", tome 16, lettre n°81, p. 360.

"الولايات الشاهانية"، ما عدا "ولاية الحجاز"، نشرتها جريدة "فرات"، الصادرة في حلب في ٣ كانون الاول ١٨٩٦[٧٩]؛ ولنا عودة إلى هذه اللائحة في مكان آخر من هذه الدراسة.

تأثّر ولاية بيروت بالحوادث الأمنية المجاورة وتعرّضها للابتزاز

في آخر القرن التاسع عشر، حصلت اضطرابات امنية في عدد من ولايات السلطنة. وقد تركت هذه الاضطرابات انعكاسات مختلفة على سكان الولاية منها:

أحداث أرمينيا:

ثار الارمن في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، مطالبين باستقلالهم، فشدد قبضته عليهم. وكانوا عرضة للمجازر والتهجير اكثر من مرة. ففي عام ١٨٩٤ اشعلت النار في عدد من القرى، وتعرض اهلها للذبح. وفي عام ١٨٩٦ ثاروا في القسطنطينية، فلم يكن حظهم افضل من قبل[٨٠]. تركت هذه المجازر انعكاسات على مختلف ولايات السلطنة، ومنها ولاية بيروت، من خلال ما فرضته السلطنة من ضرائب اضافية، متذرعة بتغطية المصاريف العائدة لتعمير المؤسسات الدينية التي تهدمت اثناء القتال، الذي دار بين الارمن وقوات السلطنة. وقد "صدرت الاوامر في القسطنطينية بأن تدفع

[٧٩] – "فرات": جريدة رسمية اسبوعية مختصة بولاية حلب. كانت تطبع وتدار من دائرة مخصوصة بها في دار الحكومة بحلب. انشئت في عام ١٨٦٦، واعتمدت في تأريخ اعدادها التقويم الهجري والميلادي والروماني او المالي.

جريدة "فرات" نومور ١٣٩٠، تاريخ ٣ كانون الاول ١٨٩٦.

[٨٠] – ابتدأت القلاقل في ارمينيا سنة ١٨٨٣، واخمدت ثورتهم بالعنف. ثم ثاروا ثانية سنة ١٨٨٨، مطالبين باستقلالهم، فاخمدت ثورتهم ايضاً بالقتل والتخريب. ولجأ بعض الارمن إلى اوروبا يستنهضون الرأي العام فيها، يعددون عيوب حكم السلطان عبد الحميد، فشدد السلطان الوطأة على بلادهم، وحرض الاكراد ضدهم، فذبحوهم وخربوا قراهم، وتمادوا في الفضائح، وارسل في الوقت نفسه جيوشه النظامية وخاصة "فرق الحميدية" (نسبة اليه) وهم جيشه الخاص، فاستباحوا بوحشية كل شيء عام ١٨٩٤. وعدد من قراهم جرى ذبح اهلها، واشعلت فيها النار. على الاثر، قامت الجرائد الانكليزية تحث دول اوروبا على خلع السلطان المذكور، فخاف وعزم على الهرب من "الاستانة"(القسطنطينية)، واستدعى وزراءه يستشيرهم في الامر، وامر اليخت "عز الدين"، ان يكون مستعداً ليمضي به إلى "اوديسا"؛ غير ان احد وزرائه اشار عليه ان يستدعي سفير المانيا ويستشيره في الامر. ويقال انه ارسل اليه "فراشه" "عزت باشا العابد"، وعاد حاملاً اليه بشائر الاطمئنان. وفي ٢٦ آب ١٨٩٦ حاول ايضاً بعض الارمن الموجودين في القسطنطينية، ان يلجأوا إلى الثورة ليستدعوا تدخل الدول الاوروبية لصالحهم، فغضب السلطان، وامر بتنفيذ مجزرة بحقهم. وفي القسطنطينية قتل عدد كبير منهم. اعتمدنا في هذه الفقرة على:

مجلة "المقتطف"، المجلد ٣٥ لعام ١٩٠٩، مقالة بعنوان "السلطان عبد الحميد والسلطنة في عهده"، ص ٦٦٦.

M. Fresco: "Histoire de l'Empire ottoman", Constantinople, 1911, pp. 135-136.

ولاية بيروت حصة مقدارها ٤٠٠,٠٠٠ غرش. وجرى تكليف السلطات المحلية بتوزيعها. وجرى التوزيع على الشكل التالي :

حصة مدينة بيروت ٧٠,٠٠٠ غرش، منها ٤٧٠٠٠ حصة الطوائف المسيحية، و ٢٠٠٠٠ حصة المسلمين، و٢٥٠٠ حصة اليهود و٥٠٠ حصة اللاتين. اما حصة السناجق الاخرى فكانت: ٣٠٠٠٠ حصة سنجق بيروت، بما فيها حصة اقضية صيدا، صور ومرجعيون؛ و ٣٠٠,٠٠٠حصة سناجق عكا، نابلس، طرابلس واللاذقية".

اما تغطية هذه المبالغ فلم تكن سهلة، فقد جرى تقديم عدد من الاحتجاجات إلى الوالي من قبل رؤساء الطوائف المعنية، وخاصة مطران الطائفة المارونية في بيروت. حيث اشار هذا الاخير إلى ان التوزيع لم يكن بالدقة المطلوبة"[٨١].

أحداث كريت: ثار سكان جزيرة كريت، ضد السلطنة العثمانية في عام ١٨٨٣، مما كان يحل بهم من جور الحكام وثقل الضرائب، فأخمدت ثورتهم عوضاً عن النظر في شكاويهم وما لبثوا ان عادوا إلى الثورة في عام ١٨٩٦، وانتصرت لهم اليونان في العام التالي، غير ان الدائرة دارت عليهم[٨٢].

ان دخول اليونان هذه الحرب، وتدخل الدول الاوروبية في الشؤون العثمانية، وعدم وضوح ما كان يجري في القسطنطينية، ادى إلى حالة من القلق النفسي بين المسلمين والمسيحيين على السواء، وأصبحت هذه الحرب احدى مشاغلهم الفكرية، ووضعتهم في حالة انتظارية لما سيحدث، خاصة وان الصحف العثمانية كانت تنشر الاخبار تباعاً، ولكن بشكل غير واضح ومشوّش للافكار. وقد أشار"M. Guillois" ، القنصل الفرنسي في دمشق، في رسالته بتاريخ ٨ نيسان ١٨٩٧، إلى "M. Hanotaux" وزير الخارجية الفرنسية، إلى هذه الحالة بقوله: "المسلمون انفسهم لم يكن بأستطاعتهم ان يعبروا عن سبب مخاوفهم بدقة واذا سألتهم عن السبب اجابوا بتعابير عامة: الحالة

---

٨١ – رسالة "M. Souhart"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، بتاريخ ٧ نيسان ١٨٩٦، إلى"M. Bourgeois"، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسية "Documents...", tome 16, lettre n° 67, pp. 319- 320

٨٢ – "المقتطف"، المجلد ٣٥ لعام ١٩٠٩، ص ٦٦٧–٦٦٨

غير مريحة، والوضع الشخصي للسلطان غير واضح. واذا سألت المسيحيين فأنهم يقدرون وعن حق ان اي اضطراب في العالم الاسلامي كان يضعهم في خطر".[٨٣]

وفي هذه الاوضاع المضطربة، سرت ضجة في دمشق وفي بيروت[٨٤] مصدرها هذه الاخيرة، "تفيد ان فرنسا تتهيأ لاحتلال سورية".[٨٥] لقد جاءت هذه الاخبار في هذا الوضع النفسي لاختبار ردود فعل السكان فيما لو اقدمت فرنسا على هكذا خطوة.

احداث اليمن: بدأ تحرك اليمنيين ضد حكم الاتراك العثمانين في عام ١٨٩١، في الوقت الذي كان فيه البريطانيون يسعون إلى ربط "الاحساء"، قطر، "شط العرب"، "الكويت"، "البحرين" و"حضرموت" على الخليج العربي، بعدن" في جنوب شبه الجزيرة العربية، بما يشبه الحزام الذي يشكل طوقاً بالنسبة لشبه الجزيرة العربية، وواقياً لقناة السويس.[٨٦] وفي عام ١٨٩٩ تجددت الحرب بين اليمن والسلطنة العثمانية حيث أعلن أهلها العصيان على السلطان.

تأثرت الولاية بهذا الحرب، لان السلطنة كعادتها عمدت إلى رفد قواتها هناك بقوات اضافية، جمعتها من مختلف انحاء الولاية لاخضاع "العصاة" وكانت بيروت مركزاً لتجمع هذه القوات، ومنها كان الانطلاق عبر البحر المتوسط، ومنه إلى البحر الاحمر عبر قناة السويس.

وقد سببت استنفارات الجيش، وعمليات التسفير المتواصل قلقاً لدى اهل الولاية المسلمين لعدة أسباب : الاول ان هذا الاسلوب، هو ابعد ما يكون عن تحقيق السلام

---

٨٣ – "Arhcives des affaires Etrangéres", serie N.S Turquie, tome 106 pp. 128-129, Quay d'Qrsay, Paris.

٨٤ – الخبر الذي وزع، لم يكن بدون تحديد؛ فقد اشار إلى ان اجراءات قد اتخذت في فرنسا، وجرى تامين ١٥٠٠٠ رجل، ترافقهم ثلاثون باخرة حربية سيغادرون "طولون "Toulon" "بلا ابطاء ، ولتأكيد صحة الخبر جرى الربــط بين وجود ضباط البارجة "فوربين "les officiers du forbin" الراسية في ميناء بيروت، والتحضيرات التي يقومون بها بشكل علني.

٨٥– اشار القنصل الفرنسي العام في بيروت انه لا يعرف مصدر هذا الخبر، الذي تحدث عنه القنصل الفرنسي في دمشق. واضاف بأنها ليست هي المرة الاولى من تاريخ وجوده في بيروت يسمع فيها هكذا اخبار تنتشر في المدينة دون اي عائق.
"Documents...", tome 16, lettre n° 90, p.

٨٦ – منير الريس : "الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي"، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٨–٤٠

والهدوء؛ والثاني ان ابناءهم الذاهبين إلى اليمن، سيكون قتالهم مع عرب مثلهم من ابناء جنسهم ودينهم، وهم وأبناء اليمن وقود هذا القتال الذي لا مصلحة لهم فيه؛ والثالث هو ان قتال اليمنيين ضد قوات السلطان، قد جاء –حسب اعتبارهم– في وقت يفترض بجميع المؤمنين ان يدعموا عرش الخلافة الإسلامية في القسطنطينية،[٨٧] التي تعصف بها في هذه الظروف، بالذات صعوبات سياسية ومالية جدية؛[٨٨] ورابع هذه الاسباب، هو خوفهم من ان تطول هذه الحرب، فتتطلب استدعاء "الرديف"، وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى تعقيد الوضع اكثر بين مسلمي سورية والسلطنة، لانهم سيوضعون امام خيارين كلاهما صعب؛ فإما قتال اخوتهم وابناء دينهم وملتهم، واما رفض اوامر السلطان، وهذا يعني رفض شرعية خلافته، وهو ما كانت تراهن عليه القوى الدولية.

وقد أشار "M. le Comte de Sercey"، القنصل الفرنسي العام في سورية، في رسالة له من بيروت، رفعها إلى "M. Delecassé"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٣ شباط عام ١٨٩٩، إلى هذه الحالة بقوله: "يبدو لي ان حالة الافكار هذه تستدعي رصدها وتسجيلها"[٨٩].

إن خشية سكان الولاية، من ان تطول الحرب في اليمن، كانت تزداد ويزداد معها الخوف، لأن الاحداث فيها لم تنته، وفرضت على السلطنة ان تطلب تحريك

---

[٨٧] - اشارت رسالة"M. le Comte de Sercey" ، القنصل الفرنسي العام في سورية في رسالة له من بيروت، بتاريخ ٢٣ شباط ١٨٩٩، الى"M. Delcassé، وزير الخارجية الفرنسية، إلى حركة التعبئة بقوله: كانت بواخر الشركة العثمانية "محروسة "la Cie Ottomane Mahroussa"، ترسو في ميناء بيروت كل خمسة عشر يوماً، ثم تنطلق محملة بالجنود إلى اليمن عبر البحر الاحمر.
"Archives des Affaires Etrangères", Turquie, série N.S., tome 107, pp, 2-4 Quay 'Qrsay, Paris.

[٨٨] - في هذه المرحلة (عام ١٨٩٩)، قام بعض الفرنسيين يطالبون السلطنة بثلاثة ملايين من "الجنيهات"، عن انشاء ارصفة "سلانيك"، وشدت الحكومة الفرنسية ازرهم واحتلت جزيرة "ميتيلين"Mitilin" (مدلة)، واستوالت على جماركها، فأستعان السلطان بصديقه امبراطور المانيا، فأشار وزير الخارجية الالمانية على سفير السلطان في "برلين"Berlin"، ان تفي ما يطلب منها؛ فوفت جانباً من المطلوب، ورهنت دخل الجمارك لايفاء الباقي. ولما استحق القسط الثاني عام ١٩٠٥، ولم يوف، ارسلت فرنسا اسطولها ثانية إلى الجزيرة. "المقتطف"، المجلد ٣٥ لعام ١٩٠٩، ص ٦٦٨– ٦٦٩.

[٨٩] - "Archives des Affaires Etrangères", série N.S. Turquie, tome 107, p. 4, Quay d'Qrsay Paris.

"الرديف"، فوجهت نداء إلى السلطات العسكرية في الولاية، تحثها على الجد في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين الاعداد المطلوبة.

وقد "حددت العدد المطلوب بفوج كامل مؤلف من الف عنصر من المشاة منها ٨٠٠ من مدينتي حمص وحماه وسنجق طرابلس الذي يضم أقضية طرابلس، عكار، صافيتا وحصن الاكراد؛ و٢٠٠ من سنجق عكا الذي يضم أقضية، عكا، حيفا، طبريا، الناصرة وصفد".

لقد اعترضت النداء صعوبات كثيرة من جراء استنكاف المطلوبين عن الالتحاق وهربهم للتخلص من الذهاب. "وكان الابطاء في تنفيذ هذا الامر يستدعي تمديد الوقت اكثر من مرة، حتى يكتمل تشكيل الطوابير وتصبح جاهزة للسفر"[٩٠].

إن هذه الظروف السياسية والعسكرية المعقدة للسلطنة، جرى استغلالها من قبل موظفي السلطنة باتجاهين: فمنهم من اتجه اتجاهاً متفلتاً من كل مسؤولية وواجب، إلى جمع الثروة والاثراء على حساب المواطنين من ابناء البلاد، بالاستناد إلى دعم مسؤولين، لهم مواقعهم في ادارات السلطنة المركزية، يؤمنون لهم الحماية من امثال "ابي الهدى"* وقد استخدم هؤلاء الموظفون الذين باعوا الضمير والوجدان شتى الوسائل والسبل غير المشروعة، غير عابئين بالاوضاع الصعبة التي يمر فيها ابناء البلاد؛[٩١] منهم

---

[٩٠] – في اوائل كانون الثاني عام ١٩٠٥، طلبت السلطنة من السلطات العسكرية في طرابلس الشام، ان تعمل بلا ابطاء على جمع الرديف (القوات الاحتياطية)، وتحركه باتجاه اليمن. وبدأ العمل بتنفيذ هذا الامر في ١٥ كانون الثاني وطلبت من القوة المجهزة ان تستعمل القطار في تنقلها حتى تصل إلى اليمن، وذلك باتباع خط حماه – حمص – رياق – دمشق ؛ ومن الحجاز حتى معان، ثم بالبر حتى العقبه على البحر الأحمر ومن هناك إلى "الحديده" فصنعاء.
"Archives des Affaires Etrangères", Turquie, série N.S. tome 109, pp. 191-192, Quay d'Orsay, Paris

* أبو الهدى : هي الكنية التي اختارها لنفسه "محمد بن حسن وادي" من "خان شيخون"، وهي قرية بشمال سورية الوسطى. اختار تلقيب نفسه "بالصيادي" نسبة إلى ولي محلي مدفون في خراج قريته ادعى الانتساب اليه. عن علاقة "أبي الهدى" بالسلطان عبدالحميد يراجع : بطرس أبو منه :"السلطان عبدالحميد الثاني والشيخ أبو الهدى الصيادي"، بحث منشور في مجلة "الاجتهاد"، في عددها الخامس، الصادر في سنتها الثانية خريف ١٩٨٩ عن دار الاجتهاد، بيروت، ص ٥٩–٨٨.

الاجتهاد : مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي.

[٩١] - أشار"M. Dejean" ، نائب القنصل الفرنسي العام في طرابلس، في رسالة له إلى"M. Delcassé" ، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ تموز 1899، إلى تصرفات "بدري باشا" مسؤول سنجق طرابلس الشام، الذي جاء إلى مركزه وهو مغرق بالديون، بأنه لم

من اتجه اتجاهاً حاول من خلاله استغلال المناسبات في دعم اوضاعه مستفيداً من مناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لجلوس السلطان "عبد الحميد" على العرش. كإقامة المنافع الخيرية التذكارية باسمه، وجمع الاثواب الغالية الثمن من القماش المصنوع محلياً، وفرض مبالغ مالية على السكان المسلمين خصصت لمدّ خط حديد دمشق- الحجاز. هذه الاساليب قام بها والي بيروت، ومثله فعل متصرف جبل لبنان[٩٢].

الخارجية الفرنسية تحدد منطقة نفوذها في سورية. في ٢٤ نيسان عام ١٨٩٧، سأل "M. Guillois"، القنصل الفرنسي في دمشق، وزراة الخارجية الفرنسية، عن مدى صحة الاخبار التي تنقلها الناس في دمشق، حول استعدادات فرنسية تجري لاحتلال سورية"[٩٣].

أجاب وزير الخارجية"M. Hanotaux" ، في ٦ ايار ١٨٩٧: ردّاً على رسالتك رقم ٧، أوافق كلّياً على ما أعلنته حول موضوع الاخبار التي لفت دمشق. انها لا تستند على أي أساس.[٩٤] فبصرف النظر عن مدى جدية جواب الوزير، فقد طرحت مسألة احتلال سورية بشكل جدي مرّتين على جدول اعمال "الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية. "La Direction des Affaires politiques au Ministère des Affaires Etrangères."

المرة الاولى، كانت في ٢٠ حزيران ١٨٩٦، يومها كانت السلطنة العثمانية منهمكة في حروبها المتنقلة والمتواصلة التي اشرنا اليها، في حوران وارمينيا وجزيرة كريت واليمن، وكان عرش السلطان عبد الحميد مهدداً بالسقوط. في هذا الوقت اعدت هذه

يكن عنده اي هم سوى الاثراء، كما ان مفوض البوليس (اشار إلى الاحرف الاولى من اسمه (M.H.I) المستند إلى دعم ابي الهدى (منجم السلطان) كان وراء كل عمل لصوصي وقرصني وقطع طريق.

"Documents...", tome 17, lettre n° 14, pp. 72-75

[٩٢] – أشار"Le Comte de Sercey " ، القنصل الفرنسي العام في بيروت في رسالته إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٣ تموز ١٩٠٠، إلى ان والي بيروت أقام " سبيل ماء " وجمع أثواباً من القماش الغالي الثمن و ٤٠٠٠٠ ليرة تركية، وان "نعوم باشا" متصرف جبل لبنان، قد جمع من قائمقاميات المتصرفية ٤٠٠٠٠٠ غرش، وأن البطريك الماروني قد ساهم في هذه المناسبة بمبلغ قدره ٦٠٠٠ فرنك سلمها الى " نجيب بك ملحمة" المرسل من القسطنطينية.

“ Documents…”, tome 17, letter n° 23, pp. 100-101.

[٩٣] – "Documents...", tome 16, lettre n° 91, p.387

[٩٤] – "Documents...", tome 16, lettre n° 91, p.387

الدائرة مذكرة قدمتها إلى وزير الخارجية الفرنسية، اشارت فيها إلى هذه المسألة بشكل صريح، كما اشارت إلى العوائق والمخاطر التي تنعكس سلباً على فرنسا في حال اقدمت على تحقيق هذا الهدف، من جراء وضع أوروبا المنقسم. ومع ذلك اوصي التقرير بضرورة الاقدام. غير ان وزير الخارجية الفرنسية صوب هذا الاتجاه، وعبر في الوقت نفسه عن أسفه "لان الاحداث التي تدور في السلطنة في ظل الوضع الاوروبي المنقسم، تجعل من مسألة اقتسام السلطنة امراً غير قابل التحقيق".[٩٥]

يبدو ان المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية، كانوا قبل اعداد المذكره قد توقفوا مطولاً امام صعوبات الوضع الدولي، التي تحول دون تحقيق مطامعهم في سورية، لكنهم رأوا في الوقت نفسه انه لا بد من تذليل هذه الصعوبات، فناقشوا افكاراً تتعلق بكيفية ابعاد الحرج الدولي عنهم في حال اقدمت فرنسا على احتلال سوريا. هذه الافكار يمكن تلمسها من خلال المذكرة التي قدمت من قبل الدائرة اياها في ١٠ تموز ١٨٩٧، إلى وزير الخارجية الفرنسية. وهي تحوي عدداً من الافكار تخدم هذا التوجه منها :

١– ان يدعموا قيادة سياسة محلية، تستطيع ان تستقطب حولها سكان المنطقة التي يريدون اقتطاعها وهي تشمل : ولاية بيروت، متصرفية جبل لبنان، ولاية سورية وولاية حلب. تعمل هذه القيادة للانفصال عن السلطنة بدعم فرنسي. غير انهم وجدوا آنذاك أن هذه القيادة السياسية غير متوفرة، لانه لا يوجد في هذه البلاد احزاب سياسية. فاحزابها هي طوائفها الدينية على حد تعبير المذكره، والشخصيات الاكثر فاعلية فيها هم رؤساء مِلل هذه الطوائف، والعناصر الفاعلة خارج نطاق هؤلاء لا

---

[٩٥] – اعد المذكرة" le Baron de Courcelles" ، وهو موظف في الدائرة السياسية لوزارة الخارجية الفرنسية عام ١٨٩٦. وهي بعنوان :

“Note préparée, pour M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangères par la direction des Affaires politiques, au Ministère des affaires Etrangères concernant les visées des Grandes Puissances en Orient en cas de partage de l'Empire Ottoman", Paris le 11 août 1897.

"Documents...", tome 16, lettre n° 107, pp. 438- 443

يتعدّى نفوذها الاطار المحلي، وعائلاتها البارزة لا يتعدى تأثيرها المباشر ابعد من محيطها. واذا توفرت مثل هذه القيادة فهي موالية للسلطنة. لذلك كان إيجاد مثل هذه القيادة مسألة معقدة وصعبة وربما مستحيلة في منطقة يسكنها "خليط من الاعراق السكانية" "une mosaïque ethnographique de populations"، التي يكره بعضها البعض الاخر بهذا القدر او ذاك، وتباعد بينها تفسيرات كثيرة للمعتقدات الدينية المتعددة، وتمارس السلطنة العثمانية عليها سلطتها بالقوة تارة، وبالدهاء وزرع الخلافات بينها وتاجيج تناقضاتها تارة أخرى.

٢– ان يساندوا بعض الولاة المؤيدين للنفوذ الفرنسي، ممن يتمتعون بعلاقات جيده مع سكان الولايات التي يحكمونها. هذه الفكرة وجدتها المذكرة من الامور المستحيلة ايضاً، لان الولاة يغيرون غالباً كل عام، وعلى الابعد كل عامين. فعدم استقرار الولاة لمدة طويلة في مراكزهم، لا يساعدهم على تكوين نفوذ شخصي لهم في الولايات التي يحكمونها، ليهددوا به سلطة الحكومة المركزية والمشاركون للوالي في الحكم هم من العنصر التركي، وهو عامل كان يعيق عملية تشكيل القيادة السياسية المحلية ذات النفوذ الواسع.

٣– ان يحتضنوا قيادة "متصرفية جبل لبنان" بوصفها تمثل مختلف الطوائف، وهي من اهل البلاد. لكنهم وجدوا ان نفوذها حتى الآن لا يتعدّى إطار المتصرفية، وحاكمها شخصية لا يشغل مركزه بالشكل المطلوب آنذاك[٩٦]. إن عدم امكانية الفرنسيين من تحقيق واحدة من هذه الافكار عام ١٨٩٧، جعلهم يشعرون ان خطتهم من جبل لبنان ومدينة بيروت بإتجاه سورية، معرضة للخطر، وما بذلوه من جهود للفوز بهذه المنطقة معرض للضياع لعدة أسباب منها :

٩٦ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n° 101, pp. 424- 434

أ– في متصرفية جبل لبنان وهي محور خطتهم – أشرفت ولاية حاكمها "نعوم باشا" على الانتهاء[٩٧]. وقد عمل هذا المتصرف خلال ولايته، على منع ازدياد النفوذ الفرنسي ونفوذ مؤيديه في هذه المتصرفية. هذا بالإضافة إلى ان السلطنة اقترحت امام سفراء الدول الضامنة لنظام المتصرفية، اعادة تجديد ولايته مرة اخرى بالرغم من العرائض التي رفعت ضده من بعض سكان المتصرفية[٩٨]. وهكذا أصبحت الشكوى الفرنسية من سياسة نعوم باشا[٩٩]، ومعارضة ترشيحه، لا معنى لهما[١٠٠]، لأن هذا الاخير كان خلال مدة حكمه قد اقام علاقات جيدة مع القنصلين الانكليزي والروسي. وقد عمل هذان القنصلان بدورهما مع القنصل الالماني، من اجل دعم تجديد ولايته[١٠١]. وهذا يعني حسب برقية "M. Cambon"، السفير الفرنسي في القسطنطينية، ان عودة حاكم الجبل إلى منصبه باتت مؤكدة[١٠٢]. في هكذا وضع شعر المسؤولون الفرنسيون ان النفوذ الفرنسي اصبح مهدداً، وان موقفهم تجاه مؤيديهم الذين اغدقوا عليهم الوعود بمنع عودته قد بات ضعيفاً.[١٠٣]

٩٧ – انتخب نعوم باشا حاكماً عاماً على متصرفية جبل لبنان في ١٥ آب عام ١٨٩٢، لمدة خمس سنوات، تنتهي في ١٥ آب عام ١٨٩٧ "Documents...", tome 16, lettre n°92, pp. 388- 389

٩٨ – رسالة "M. Cambon" ، السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى "M. Hanotaux" وزير الخارجية الفرنسية، من "البيره " "Péra"، بتاريخ ١ تموز ١٨٩٧ "Documents...", tome 16, lettre n° 99, pp.. 416- 421

٩٩ – الرسالة البرقية المشفرة رقم ٧ من "M. Hanotaux"، وزير الخارجية الفرنسية إلى "M. Bobot Descoutures"، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ١٣ تموز ١٨٩٧ Documents...", tome 16, lettre n° 102, pp. 434- 435

١٠٠ – اشارت الرسالة البرقية المشفرة للسفير الفرنسي، رقم ٣٧٩، المرسلة من انقرة "Thérapia" ، الساعة الواحدة من يوم ١٢ آب عام ١٨٩٧ إلى ان ولاية "نعوم باشا" تنتهي في ١٥ آب ١٨٩٧. وان يوم السبت في ١٤ منه سيحضر النظام المتعلق بتجديد ولايته ليوقعة السفراء (يعني انه لم تعد هناك امكانية للمعارضة) "Documents...", tome 16, lettre n° 108, p. 443

١٠١ – رسالة "M. Bobot -Descontures"، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى "M. Hanotaux"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٠ تموز ١٨٩٧ “Documents...", tome 16, lettre n° 100, p.423

١٠٢ – "اذا كان نعوم باشا مرشحاً، فمن الصعب علينا ان نعارض انتخابه". هذا ما اشارت اليه البرقية المشفرة رقم ٣٦٨ للسفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى وزير الخارجية الفرنسية، المرسلة الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم ٦ آب ١٨٩٧ "Documents...", tome 16, lettre n° 105, p. 437

١٠٣ – الرسالة البرقية المشفرة من "M. Bobot -Descoutures" ، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، المرسلة الساعة العاشرة وخمسين دقيقة من مساء ١٦ تموز ١٨٩٧. "Documents...", tome 16, lettre n° 103, pp. 435- 436

واعتبر "M. Bobot-Descoutures"، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، ان عودة هذا الحاكم هي نصر للنفوذ البريطاني ومؤيديه في الجبل، على حساب النفوذ الفرنسي ومؤيديه، الذين ستضعف ثقتهم بفعالية الدعم الفرنسي[١٠٤].

ب- إن النفوذ البريطاني، الذي تراجع في السنوات الماضية في جبل لبنان وسوريا بشكل عام، ستعود اليه قوته وبريقه من جراء نجاح بريطانيا في تجديد ولاية حاكم الجبل لنوبة ثانية، علماً ان القنصل الانكليزي وزميله القنصل الروسي، كانا ينشران الدعاية يومياً عن هذا التجديد الذي سيجرى رغماً عن النفوذ الفرنسي المهيمن في الجبل.[١٠٥] وبالإضافة إلى ذلك، كانت "الجمعية الامبراطوية الروسية الفلسطينية "la Société Impériale russe de Palestine"، قد بدأت تمارس نشاطها بفعالية في فلسطين، وتمد نفوذها إلى صفوف الطائفة الارثوذكسية في الجبل وولاية بيروت. وهذا مؤشر غير مريح بالنسبة للفرنسيين وخطتهم ونفوذهم[١٠٦].

ج- وفي ولاية بيروت، وتحديداً في مركزها، الذي يعتبر مركزاً تجارياً غنياً، وهو المحور الثاني في الخطة الفرنسية. هذا المركز قد نما، واغتنى بفضل الصناعات والرساميل الفرنسية. فمرفأ المدينة الجديد، وطرق العربات التي تربطها بدمشق، والخطوط الحديدية التي تربطها بالبقاع وحوران وحلب، كلها من اعمال المتمولين الفرنسيين، والجالية الفرنسية في هذه المدينة التي كان تعدادها ٦٠٠ شخص عام ١٨٩١، ارتفع إلى ١٤٠٠ عام ١٨٩٧.[١٠٧] كل هذه الامور يمكن ان تتراجع، اذا قيض لهذه الولاية وال اخر غير الوالي الحالي الذي تربطهم به علاقة جيدة،[١٠٨] وهذا أمر محتمل، لأن السلطنة تغير الوالي مرة كل عام وعلى الاكثر كل عامين. فالتجديد "لنعوم باشا"، وتغيير الوالي سيزيدان بالتأكيد من صعوبات تنفيذ خطتهم.

١٠٤- "Documents...", tome 16, lettre n° 100, p. 422

١٠٥- "Documents...", tome 16, lettre n° 103, p. 436

١٠٦- "Documents...", tome 16, lettre n° 107, pp. 439-440

١٠٧- لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 16, lettre n° 101, pp. 429-430

١٠٨- "Documents...", tome 16, lettre n° 100, p. 423.

في مثل هذه الاوضاع، طرح المسؤولون الفرنسيون مسألة احتلال سورية للمرة الثانية، اي بعد ما يزيد عن سنة من المرة الاولى. لكن ماهي المناطق التي يريدون احتلالها، وكيف السبيل إلى ذلك؟ وهل تسمح لهم القوى الدولية الاخرى ان يكونوا طليقي الايدي؟ وما هي السبل لاسترضائها!

اذن كان لا بد للمسؤولين الفرنسيين من تحديد المناطق التي يريدونها، ومعرفة حقيقية بمواقف القوى الدولية، وتحديد اساليب التعامل معها، وهذا ما اجابت عليه تقارير المسؤولين الفرنسيين. ففي آب ١٨٩٨، اعدّت "الدائرة التجارية في وزارة الخارجية الفرنسية"، "Direction commerciale au Ministère de Affaires Etrangères"، تقريراً اقتصادياً تناول المناطق التي طالها نفوذهم الاقتصادي، ويطمحون إلى احتلالها. وقد ابرز هذا التقرير صادرات وواردات مرافئ مدن : بيروت، دمشق، حلب، الاسكندرون، طرابلس وحيفا عام ١٨٩٦ واشار التقرير إلى حصة فرنسا من صادرات هذه المدن ووارداتها، كما اشار التقرير إلى انواع الصادرات السورية وأهم الواردات، إلى عدد السكان الفرنسيين المقيمين في مدينة بيروت وضواحيها إلى اهم الصناعات السورية، إلى خط حديد بيروت-دمشق-حوران، وخط دمشق- بيرجيك على الفرات وفروعه، إلى ترامواي لبنان، إلى مرفأ بيروت وشركته ومستقبلها، بالإضافة إلى الاعمال الاخرى في سورية.[١٠٩] ولنا عودة إلى هذا التقرير في مكان آخر من هذه الدراسة.

وفي نفس الوقت الذي كان يعد فيه هذا التقرير الاقتصادي، كانت الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية تعد مذكرة تتعلق بمطامع القوى الدولية في شرق المتوسط في حال اقتسام السلطنة العثمانية. هذه المذكرة قدمت إلى وزير الخارجية في ١١ آب عام ١٨٩٧. إنها برنامج عمل للمسؤولين الفرنسيين، واستعداد للطوارئ الدولية.

١٠٩- اعد الدراسة"M. Gaston Thiébert" ، من "الدائرة التجارية في وزارة الخارجية الفرنسية". وهي عن الوضع الاقتصادي في سورية ولبنان. "Documents...", tome 17, lettre n° 2, pp. 29- 39

هذه المذكرة مبنية على عدد من المنطلقات الأساسية هي :

١– ان قوة فرنسا هي التي تحدّد حصتها من ميراث السلطنة العثمانية، وتتحمّل تبعات ما تأخذه وتقبل به. وقد أعدت المذكرة من باب الاحتياط، كي لا تحكم الاحداث المسؤولين الفرنسيين وتأخذهم على حين غرّه، فيصطدمون بمقرّرات لا يكون لديهم الوقت والقدرة على دراستها وتقدير نتائجها.[١١٠]

٢– ان وضع اوروبا المنقسم[١١١] يفرض على الفرنسيين ان يتمسكوا قبل كل شيء، وبمزيد من التروي بوحدة السلطنة العثمانية لاطول فترة زمنية ممكنة.

٣– إن فرنسا محكومة بالظروف، التي قد تضطرها إلى التشاور مع روسيا بما يمكنها من ان تحتفظ لنفسها كيفما تقلبت الظروف، بحصة تحوي على الكثير من الافضليات مع أقل قدر من العوائق والمخاطر. وعلى ضوء هذه الاسس، توقفت المذكرة عند منطقتين شملتهما الاطماع الفرنسية. وهما موزعتان على ولاية بيروت وولاية سورية.

في **المنطقة الاولى**، توقفت المذكرة عند فلسطين، حيث تصطدم المطامح الفرنسية بالاطماع الروسية. ورأت بالنسبة لهذه المنطقة انه بالرغم من التضحيات التي قدمتها فرنسا، لا يمكنها ان تسيطر عليها برضى روسيا؛ وبما ان الصدام معها غير وارد، اقترحت المذكرة ان يجري التمسك بالوضع الراهن فيها[١١٢] والعمل على حل المصاعب

١١٠– "Documents...", tome 16, lettre n° 100, pp. 421- 422

١١١– اشار أ. كريمسكي إلى هذه الحالة في مذكراته التي كتبها في بيروت بتاريخ ١٤ اذار ١٨٩٧ بقوله: "بالنسبة لاستعدادات روسيا وتركيا للحرب فانا لا اصدق ذلك، لان روسيا تؤيد تركيا بحرارة. اما القوات الروسية في الجنوب، فتتسلح لاحتمال نشوب الحرب مع اليونان التي تساندها بريطانيا. ذلك يعني انني استطيع البقاء في بيروت بطمأنينة وراحة بال".
أ. كريمسكي: "بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين"، وهي دراسة في التاريخ الاجتماعي بالاستناد إلى "رسائل من لبنان ١٨٩٦–١٨٩٨" ؛ قدمت للطبعة الروسية الباحثة السوفياتية ايرينا –م– سميليا نسكايا؛ نقله إلى العربية يوسف عطا الله، وراجع النص العربي وضبط حواشيه وقدم للطبعة العربية مسعود ضاهر. بيروت ١٩٨٥، ص ١٧٠ .

١١٢– اشارت المذكرة إلى التضحيات الكثيرة التي قدمها الفرنسيون للمنطقة في سورية وفلسطين بقولها : "حمايتنا للكنيسة اللاتينية"، "حماية الاماكن المقدسة"، رئاستنا الرسمية التي نمارسها على الملل الكاثوليكية الشرقية من خلال مركزها في سورية"، "ذكريات الحملة الفرنسية عام ١٨٦٠"، واختصار كل عناصر التأثير التي أوجدناها في هذه الجهات. ورغم كل هذه التضحيات يمنع علينا الاعلان جهاراً بالتعويض عنها بفلسطين وسورية.

البارزة الناتجة عن تحركات القنصل الروسي المشبعة بالعداء ضد فرنسا[١١٣] على اساس بنود الاتفاق الودي بين الدولتين.

وتنتقل المذكرة إلى **المنطقة الثانية** وهي في سورية : فتعترف بنشاط "الجمعية الفلسطينية الروسية"، حيث تنافس النشاط الفرنسي[١١٤]، واملت من حكومة الامبراطورية الروسية ان تأخذ الملاحظات الفرنسية بعين الاعتبار، وان تعترف بالحقوق الفرنسية، وان لا تكون المنافس لها في منطقة باتت جذور فرنسة عميقة فيها منذ زمن طويل. واملت المذكرة ايضاً ان يكون الفرنسيون قادرين ان ينقلوا إلى الحكومة الروسية توجهاتهم الاحتمالية نحو سوريا، وان تكون حكومة روسية متفهمة من الان فصاعداً بحدود معينة التوجهات الفرنسية.

أما كيف السبيل لأن يحتل الفرنسيون هذه المناطق في هذه المرحلة، وينعموا بالطمأنينة الكاملة فيها، فترى المذكرة ان ذلك مرتبط بشكل خاص بالمصير المبيت للمناطق المتاخمة لهذه المنطقة التي يريدون الاستيلاء عليها. ولذلك فهي تتوقف عند المطامع البريطانية، فتشير إلى عدم إمكانية الفوز بها في ظل وجود هذه الاطماع، وتقترح بشكل أولي ثلاثة شروط حتى تتوفر هذه الامكانية :

١– ان يستكمل الاحتلال، بوجود قوة بحرية فرنسية في منتصف الطريق بين بيروت و"بيزرت" "Bizerte"، وعلى سبيل المثال في جزيرة "كريت" "Crète" ؛ وان تكون "بيزرت" و"Sude" بالنسبة للقوات الفرنسية كمنطقتي ارتكاز مثل "مالطا" و"قبرص" بالنسبة لانكلترا.

"Documents...", tome 16, lettre n° 107, pp. 438- 443

١١٣– "Documents...", tome 16, lettre n° 100, pp. 421- 422

١١٤– اشار أ. كريمسكي العالم الروسي، في مذكراته التي كتبها في بيروت ما بين ١٦–١٩ شباط ١٨٩٧، عن نشاط "الجمعية الفلسطينية" بقوله: "اما عمل الجمعية الفلسطينية فليس مقتصراً على فتح المدارس، والاشراف عليها فقط بل تقوم ايضاً بتأسيس المستشفيات وغيرها وتشرف عليها وتديرها... في العام الحالي اخذت على عاتقها إدارة ثلاث عشر مدرسة في جبل لبنان"
مسعود ضاهر: "بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين"، مرجع سابق، ص ١٦٨

٢– ان تتعاون فرنسا وروسيا في "آسيا الصغرى"، فتستند سورية الفرنسية بشكل مباشر على كليكية "Cilicie" وارمينيا "Arménie" روسيتين.

٣– ان تعطى انكلترا في اماكن اخرى ما يكفي لارضائها من أجل إبعاد خطر الازمات الحادة بينها وبين فرنسا. وتخلص المذكرة إلى استنتاج يفيد ان الاقامة الفرنسية في سورية غير ممكنة الا بشروط مسبقة، تسمح ان يكون البحر المتوسط حراً للاساطيل الفرنسية.[١١٥]

لقد شكّلت هذه الشروط الأساس النظري لإمكانية التفاوض بين القوى الثلاث: فرنسا، روسيا وانكلترا.

ولكي تتجنب المذكرة الاسترسال بوضع الفرضيات التي قد ترضي انكلترا وايطاليا وقد لا ترضيهما رأت ان تحدد المناطق التي يريدها الفرنسيون فوضعت لها مصورين جغرافيين.

المصور الاول، ويشتمل على أقل مساحة ممكنة، يمكن لفرنسا أن تقبل بها ويحوي هذا المصور بالضرورة : لبنان، (جبل لبنان) وهو الجزء الرئيسي الذي يقيم فيه أصدقاء فرنسا؛ ومدينة بيروت، مرفأ جبل لبنان والداخل؛ ودمشق، وهي عاصمة سورية؛ وحوران العنبر الاول للحبوب، ومرافئ الساحل الفينيقي، وهي عكا، صور، طرابلس واللاذقية، ويشمل في الداخل أيضاً على مدينتي حمص وحماه. اما الخط الحدودي فينطلق من عكا على البحر ويتجه نحو الشرق، فيمر في بحيرة طبريا باتجاه صحراء

[١١٥] – اعادت المذكرة إلى اذهان وزير الخارجية الفرنسية التخمينات "les conjectures"، التي صاغها "le Marquis de Noailles"، السفير الفرنسي في لندن، بتاريخ ١٧ شباط ١٨٩٧، حول اطماع انكلترا. هذا السفير كان مقتنعاً ان هذه القوة الدولية قد وقع اختيارها –بعد ان صرفت النظر عن مصر ومنطقة مكة واعالي النيل– على شريط من الارض يحوي "ازمير" "Smyrne"، الجزء الجنوبي من اسيا الصغرى، خليج الاسكندرونه وحلب. ومن المفترض في هذا التخطيط، ان يكون الجزء الشمالي من اسيا الصغرى متروكاً لروسيا. هذا الشرط ما هو الا متراس"rempart" ، انكليزي يفصل الروس عن سورية، وهو في هذه الاوضاع الانكليزية من اجل اسقاط فرنسا في سورية. وعلى ضوء هذه التخمينات رأت المذكرة ان انكلترا الموجودة في الاسكندرونه" وحلب من جهة والخليج الفارسي من جهة اخرى، تصبح من الان فصاعداً في وضع يمكنها من ان تجعل من وادي الفرات ممراً انكليزياً جديداً بين البحر الابيض المتوسط وبحر الهند. وبذلك تصبح سورية المفصولة، عن طولون" "Toulon"، بقبرص ومالطة والاسطول البريطاني، والمحاطة بكيليكية من الشمال، والعراق من الشرق، ومصر من الجنوب وكلها مناطق انكليزية، تصبح ساقطة وعندها لا يمكن لنا الثبات فيها".
"Documents...", tome 16, lettre n° 107, pp. 438 -443.

سورية، ويسير فيها حتى يصل إلى حدود الزاوية الشمالية الغربية من هذه الصحراء، ثم يتجه غرباً نحو العاصي فيتبع مجراه إلى ان يصب في البحر.[١١٦]

أما المصور الثاني، فهو لاحتمال آخر يمكن لفرنسا ان تقبل به، ويحوي على بعض التعديلات. فالحدود تبقى هي نفسها في الجنوب والشرق، لكنها تمدد باتجاه الشمال لتشمل مدينة حلب، وتصل إلى الفرات جنوب "بيرجك" "Biredjik"، وهي رأس خط الحديد الذي يمتد بين دمشق ووادي الفرات، ويتجه نحو البحر الابيض المتوسط بخط منحن يستند إلى جبال "كيليكية"، فيضع خليج الاسكندرون ضمن "الممتلكات الفرنسية".[١١٧]

فضلت المذكرة المصور الاول، لتتجنب المشاكل المترتبة على هذا الاحتلال، واشارت في الوقت نفسه إلى ان كل شيء قابل للتعديل، لان قوة الاشياء قد تدفع إلى مد الاحتلال باتجاه الشمال لسببين: تأمين حدود جبلية، والاحتفاظ بكامل الارباح الناتجة عن التزام بناء الخط الحديدي بين دمشق والفرات. خاصة بعد ان حصل الفرنسيون على التزام هذا الخط.[١١٨]

اننا نلاحظ من خلال هذين المصورين، ان ولاية بيروت وجبل لبنان وولاية سورية قد احتلت موقعاً ثابتاً بالنسبة للاطماع الفرنسية.

ولاية بيروت في العقد الثاني من عمرها

في الوقت الذي كان الفرنسيون فيه، يرسمون حدود المناطق التي يبغون الاستيلاء عليها، كانت السلطنة العثمانية عام ١٨٩٧، تسعى إلى تحسين اوضاعها المالية، وفرض هيبتها، من خلال محاولاتها اقرار الامن، وتطبيق نظام موحد لجباية "الاعشار" والخدمة العسكرية، على المناطق التي كانت مسرحاً للفوضى والاضطراب

[١١٦] – خريطة رقم –٢– مرفقة بالدراسة وهي مصور لهذه المناطق.

[١١٧] – خريظة رقم –٣– مرفقة بالدراسة وهي مصور لهذه المناطق.

[١١٨] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n° 107, pp. 438-443

نتيجة ممارسة بعض المسؤولين من الموظفين.[١١٩] وفي هذا الوقت ايضاً كانت القوى الدولية في هذه المنطقة تسعى إلى تعزيز مواقعها بمختلف الوسائل والسبل.

ففي هذا المجال وصل إلى بيروت في اواخر حزيران ١٨٩٨ "M. Wood"، وهو مسؤول بريطاني رفيع المستوى، سبق له ان لعب دوراً هاماً في تاريخ المنطقة، ولهذا كان يحسب له الفرنسيون حساباً خاصاً. فقد جاء بناء على طلب "مكتب الشؤون الخارجية البريطانية"Foreign office"، بوصفه رجل المهمات الصعبة، والاكثر معرفة واطلاعاً. على حد تعبير"le Comte de Sercey"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى"M. Delcassé" ، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ الاول من تموز ٨٩٨، فقد جاء هذا المسؤول إلى سورية "من أجل زيادة النفوذ البريطاني على حساب النفوذ الفرنسي".[١٢٠]

وبالإضافة إلى وصول هذا المسؤول البريطاني المهم إلى المنطقة، فقد حصل تطور آخر كان مقلقاً بالنسبة للمسؤولين الفرنسيين. ففي عام ١٩٠٠، تعرض منزل نائب القنصل البريطاني في صيدا للحصار ومحاولة الخلع من قبل مجموعات مسلحة،

---

[١١٩] – في اواسط نيسان عام ١٨٩٧ ارسلت السلطنة العثمانية مذكرة ادارية إلى الوالي والمتصرفين في سورية، تطلب منهم ان يضاعفوا جهودهم لتأمين الراحة والسلامة العامة في المناطق التي كانت مسرحاً للفوضى والاضطرابات وحملتهم مسؤولية شخصية في حال عادت الانفجارات مجدداً. لمزيد من الايضاح تراجع رسالة"M. Guillois" ، القنصل الفرنسي في دمشق، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ نيسان ١٨٩٧

"Archives des Affaires Etrangères", Turquie, Série, N.S. tome 105, pp. 131- 134, Quay d'Orsay Paris.

[١٢٠] – كتب"le Comte de Sercey" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت نبذة عن نشاط"M. Wood" ، بتاريخ ١ تموز ١٨٩٨ جاء فيها: "دبلوماسي انكليزي قديم. له اثر كبير على الاحداث السياسية التي كانت سورية مسرحاً لها منذ ١٨٤٠. مجيئه إلى بيروت لا يمكن ان يمر دون ان يوحي بالمزيد من التساؤلات. عام ١٨٤٠. عمل بحماس لتأليب السكان ضد سيطرة "محمد علي باشا". عام ١٨٤٥ شارك بتوجيهاته في خلق ازمة بين الدروز والمسيحيين. وحوالي عام ١٨٥١ احدث صراعاً آخر بين "هاتين الامتين" "ces deux nations". نقل وغادر سورية عام ١٨٦٠ بعد المذابح التي حصلت فيها. عاد بناء على طلب "لورد دوفرين "Lord Duffrin" "، كمندوب بريطاني في سورية. جاء مجدداً إلى سورية منذ خمس او ست سنوات(١٨٩٢-١٨٩٦)، واقام في بيروت ودمشق، فكانت انتفاضة دروز حوران من النتائج الطبيعية لهذه الزيارة. محال على التقاعد منذ وقت طويل، ويعاد اليوم مجدداً. ماذا جاء يعمل؟ يوحي بأن زيارته هي لبيع بعض املاكه في جوار "بعلبك"، ليدلل ان هناك عوائق امام سفره. فهل هذا صحيح ام انها حجة يخفي وراءها الهدف السري لبعثته التي عهدتها اليه حكومته"؟

"Documents...", tome 17, lettre n° 9, pp.. 48- 50

وكادت ان تندلع فتنة كبيرة لولا تدخل قائمقام القضاء، وبعض الاعيان الذين احاطوا بالموقف وهدأوا نفوس المتجمهرين أمام المنزل. ولعبت أسرة "الجوهري"، ونسيب "جنبلاط"، والحاج "عبد الحي لطفي" دوراً في وأد الفتنة.[١٢١] ومع ذلك فقد وصل إلى مياه بيروت طراد انكليزي في عراضة عسكرية.[١٢٢]

وفي هذه المرحلة أيضاً، عمل الالمان على تعزيز مواقفهم، اذ قام الامبراطور "غليوم الثاني" بزيارته الثانية إلى السلطنة عام ١٨٩٨[١٢٣]، وتوج هذه الزيارة برحلة سياحية قام بها إلى القدس وولاية بيروت وولاية سورية. وقد دامت هذه الزيارة مدة اسبوع (٥ تشرين الثاني –١٢ منه ١٨٩٨) ، زار خلالها بصحبة زوجته وصحبه "المستشفى البروسياني " ، و"المدرسة البروسيانية" في بيروت.[١٢٤] وقد جرى الحديث اثر

---

[١٢١] – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة"M. Durighello" ، المكلف باعمال الوكالة القنصلية الفرنسية في صيدا، إلى القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ١٨ شباط ١٩٠٠.

"Archives des Affaires Etrangères", Turquie, Série N.S, tome 107, pp.121-127. Quay d'Orsay, Paris.

[١٢٢] – في رسالة برقية ارسلت من القنصل الفرنسي العام في بيروت، الساعة التاسعة والنصف من يوم ٢٦ شباط ١٩٠٠، إلى وزير الخارجية الفرنسية حول هذا الموضوع قال: "عطفاً على البرقية رقم "٢"، الطراد الانكليزي "ايزيس"ysis" "، وصل هذا الصباح قادماً من الاسكندرية. اعتقد انه لن يذهب إلى صيدا؛ وعلى ما يبدو القنصل الانكليزي اكتفى بالاجراءات التي اتخذتها السلطات. الوالي وعدني انه سيعاقب من المظاهرة المهاجمين الاساسيين على الكنيسة المارونية ."

"Archives des Affaires Etrangères", Turquie, Série N.S., tome 107, p. 129. Quay d'Orsay Paris.

[١٢٣] - لمزيد من الايضاح عن تحدي هذه الزيارة لمصالح بريطانيا وفرنسا يراجع :

عبد الرؤوف سنو:"المصالح الالمانية في سورية وفلسطين١٨٤١-١٩١٠"، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٧، ص٢٧٧-٢٨٥

[١٢٤] - اشارت اعداد جريدة "حديقة الاخبار"، إلى هذه الزيارة، ونقلت تفاصيل الاستقبالات التي جرت للامبرطور وزوجته. فقد نقلتهما السفينة "هو هترولرن" من "يافا" تتبعهما الدوارع العثمانية الهمايونية، ووصلا إلى بيروت الساعة الثامنة من صباح يوم السبت في ٥ تشرين الثاني عام ١٨٩٨. وامضيا يومين في بيروت؛ وصباح يوم الاثنين في ٧ تشرين الثاني غادرا دمشق؛ ويوم الثلاثاء زارا "الجامع الاموي" و"قصر العظم"، ويوم الاربعاء زارا "جبل الصالحية"، ووضعا اكليلاً من الزهور على ضريح السلطان صلاح الدين؛ ويوم الخميس قررا العودة، وزارا قلعة بعلبك وامضيا ليلة فيها؛ ويوم الجمعة جرى لهما احتفال ووضعا لوحة تذكارية كتب عليها بالتركية والالمانية تؤرخ لهذه السياحة. وقفل الموكب راجعاً إلى بيروت حيث غادرها يوم السبت صباحاً في ١٢ تشرين الثاني عائداً إلى بلاده، عن طريق مالطا – جبل طارق.

"حديقة الاخبار"، عدد ٢٠٧٦ و٢٠٧٧ تاريخ ١٧ تشرين الثاني و٢٤ منه ١٨٩٨؛ وعبد الرؤوف سنو: "رحلة امبراطور المانيا غليوم الثاني إلى لبنان"، بحث منشور في مجلة مهرجانات بعلبك الدولية، المهرجان الواحد والعشرون، الصادرة عام ١٩٩٨، ص ٨١-٩٠.

هذه الزيارة عن تغيرات طالت المواقع الادارية الاساسية في الولايتين.[١٢٥] وتبع هذه الزيارة افتتاح فروع "للبنك الالماني" "Deutache-Bank"، في "يافا" و"القدس". وبعد مضي ثلاث سنوات على افتتاحهما قررت إدارة البنك ان تفتح فروعاً له في المدن الهامة من فلسطين وسورية وخاصة في بيروت ودمشق.[١٢٦] وقد اعتبر السفير الفرنسي في القسطنطينية النفوذ الالماني هذا ليس خطراً على النفوذ الفرنسي فحسب، "بل وعلى الوجود الفرنسي بالذات".[١٢٧]

وفي سياق تحرّكات الأساطيل الدولية، وصل اسطول النمسا الحربي إلى بيروت، في ٢٣ نيسان عام ١٩٠٦، وقد أمضى في مياهها مدة أربعة ايام، غادر في ٢٧ منه إلى "سالونيك"Salonique" "[١٢٨]، وكانت الولايات المتحدة الاميركية هي الاخرى تعمل على تعزيز نفوذها في هذه الولاية وتستعرض قوتها من فترة لاخرى. ففي اوائل ايار عام ١٨٩٧ ارسلت "سفينة الدراسات الاستكشافية - Le Croiseur école Bank kroft 830"، وعلى متنها فريق عمل مؤلف من ١١٠ رجال وكانت محطتها الاولى في "الاسكندرية"، واتجهت بعدها إلى "يافا"، ثم صيدا فبيروت حيث اقامت في مياهها مدة من الزمن؛ ورحلت بعدها نحو الشمال إلى سواحل سورية الشمالية.[١٢٩]

---

١٢٥ - "Archives des Affaires Etrangères", Turquie, série N. S. , tome 105, pp.149-150, Quay d'Orsay, Paris.

١٢٦ - ارتفع رأسمال فرعي هذا البنك العاملين في "يافا" و"القدس" من ٢٣ مليون فرنكاً عام١٨٩٩، إلى ٥٤ مليوناً عام ١٩٠١. ويبدو ان الشركة التي تدير هذا البنك قد خرجت من دائرة العمل المالي، لتتوسع في عملها باتجاه بناء الخطوط الحديدية، وخاصة خط حديد بغداد. لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "M. le Marquis de Noailles"، السفير الفرنسي في برلين إلى "M. Delcassé" وزير الخارجية الفرنسية بتارخ ١ شباط ١٩٠٢. "Documents..", tome 17, lettre n° 34, pp. 133-134 .

١٢٧ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents..", Tome 17, lettre n° 17, pp. 79-88.

١٢٨ - "Archives des Affaires Etrangères" Turquie, série N.S. tome 110, pp. 42-43, Quay d'Orsay, Paris.

١٢٩ - لمزيد من الايضاح حول هذه المعلومة ، تراجع رسالة "M. Souhart" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت الى "M. Hanotaux"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣ آيار ١٨٩٧. "Archives des Affaires Etrangères", Turquie, série N.S., tome 104, p. 158, Quay d'Orsay, Paris

وبالإضافة الى ذلك، كانت قطع اسطولها الحربي تظهر من فترة لأخرى على شواطئ ولاية بيروت، ونفوذها كان آخذاً بالتزايد؛ وهذا كان يقلق بال السلطان العثماني على حد تعبير السفير الفرنسي في القسطنطينية،[١٣٠] لان مثل هذه الزيارات لهذه القطع كانت تتكرر تباعاً نتيجة تواجدها بين "جبل طارق" وسواحل شرق المتوسط.[١٣١]

أما روسيا فكانت تعمل على تعزيز نفوذها عن طريق البر، خلافاً لكل القوى الدولية التي كانت تستخدم البحر. فالمجموعات البشرية الروسية كانت تجتاز الحدود من معبر يقع قبل حدود "قارص" "Kars"، وتجتاز "ارمينيا"، فهضاب منابع نهري "دجله" و"الفرات" باتجاه "وادي العاصي"و"الاردن"، إلى ان تصل إلى بوابة مدينة القدس، ومنها يتمددون باتجاه الشمال نحو "الناصره" "Nazareth"، فجبل لبنان ودمشق وحمص وحماه، ثم باتجاه الساحل نحو اللاذقية، طرابلس، حيفا وعكا، محاولين نشر اللغة الروسية بين ابناء الطائفة الارثوذكسية.[١٣٢]

أما الفرنسيون فقد عملوا لتعميق نفوذهم في هذه المرحلة باتجاهين. اتجاه لكسب المزيد من ابناء مختلف الطوائف إلى جانبهم. فدعموا تحول ابناء الطائفة الارثوذكسية إلى الكاثوليكية، اذ منحوا المتحولين في سنجقي اللاذقية وطرابلس رعاية خاصة.[١٣٣] وفي هذا المجال استفادوا من حادثتين امنيتين. الاولى حصلت في منطقة

---

١٣٠ - زار "M. Conatans" ، السفير الفرنسي في القسطنطينية، السلطان عبد الحميد يوم الجمعة في ١١ ايلول عام ١٩٠٣ ليسلم عليه. وخلال الحديث بينهما تأسف السلطان على تراجع النفوذ الفرنسي في سورية لصالح فعاليات دولية آخرى، وعبر عن قلقه من تزايد النفوذ الاميركي مدللاً على ذلك بوجود ثلاث عمارات حربية اميركية امام بيروت. جاء ذلك في الرسالة التي بعث بها السفير إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٠٣ .وهي بعنوان:. "Visite de l'escadre Américaine à Beyrouth" "Documents...", tome 17, n° 73, PP. 256- 257 .

١٣١ - لمزيد من الايضاح حول هذه المعلومة تراجع رسالة"M. Fouques-Duparc ، القنصل الفرنسي العـام في بيروت إلى "M. Rouvier"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ شباط ١٩٠٦. "Archives Des Affaires Etrangères", Turquie, Sèrie N.S, Tome 110, Pp. 4-15, Quay D'orsay, Paris.

١٣٢ - لمزيد من الايضاح يراجع: " Documents...", Tome 17, Lettre n° 17, Pp. 83 -84 .

١٣٣ - في رسالة"M. le Comte de Sercey" ، القنصل الفرنسي العام في سورية من بيروت بتاريخ ٥ حزيران ١٨٩٨، إلى وزير الخارجية الفرنسية حول هذا الموضوع قال: " منذ ثلاث او اربع سنوات تحولت مجموعة من الروم الارثوذكس في قضاء "صافيتا" التابع لمتصرفية طرابلس، إلى اعتناق المذهب الكاثوليكي. وكان من الطبيعي ان يمنحهم بطريرك الطائفة المتحولين اليها رعاية خاصة؛ فسام عليهم

اللاذقية أثر احداث دامية وقعت في "المهيلبية" و"الكلبية" بين السلطات الرسمية التركية من جهة، وابناء الطائفة العلوية من جهة اخرى، نتيجة الاستنساب في تطبيق القانون. فسعى العلويون في طلب حماية اجنبية، وفضلوا ان تكون هذه الحماية فرنسية على حد قول"M. Geofroy" ، نائب القنصل الفرنسي في اللاذقية، الذي استأذن حكومته ان تمنحهم هذه الحماية التي يزداد بها عدد المحميين الفرنسيين في سورية ثلاث ماية الف، هم ابناء هذه الطائفة في مختلف انحاء السلطنة العثمانية. ورأى هذا العامل ان لفرنسا مصلحة في ذلك لان ابناء هذه الطائفة سيطلبون حماية غربية اخرى عاجلاً ام آجلاً في حال تخلف الفرنسيون عن هذه المهمة.[١٣٤] اما الحادثة الامنية الثانية التي استفادوا منها فهي تلك التي وقعت في قضائي "عكار" و"صافيتا"، من اعمال سنجق طرابلس الشام. فقد دارت فيهما صراعات مسلحة بين عائلتين كبيرتين من عوائل "كبار الملاكين" تنازعتا السيادة في تلك الانحاء، تدخل فيها مشير "الجيش الخامس"، غير ان تدخله لم يؤد إلى اية نتيجة عملية في حل هذا النزاع بين هاتين العائلتين اللتين شاءت الظروف ان تكون احداهما مسيحية والاخرى مسلمة؛ ولذلك حضر رجال الدين المسيحيون إلى القنصليتين الفرنسية والروسية يطلبون الحماية. لقد وضع هذا الصراع الفرنسيين في الجو الملائم للتدخل لان عائلة "بشور"، احد طرفي الصراع في صافيتا عائلة ارثوذكسية، يرتبط امرها بشكل ادبي بالقنصلية الروسية من حيث المبدأ، ومع ذلك فقد تدخل السفير الفرنسي في القسطنطينية لنقل الموقوفين من "آل بشور" في طرابلس لمحاكمتهم

عدداً من الكنهة، وكلف الاباء اليسوعيين"les Péres Jésuites"، في حمص ان يأتوا اليهم للاعتناء بهم وتثقيفهم. ولتطوير هذه النواة الكاثوليكية اسست لهم البعثة بناء لطلبهم عدداً من المدارس، وقدمت لهم المساعدات، واستنسبوا لادارتها عدداً من الكهنة "الملكانية". غير ان تطور وازدياد عدد المتحولين اقلق رجال الدين الارثوذكس في تلك الجهة، ورأوا ان من واجبهم ان يتخذوا اجراءات فعالة للقضاء على ميول التحول الموجودة لدى اتباعهم."
"Archives Des Affaires Etrangères" Turquie, Série N. S., Tome 105,Pp. 60-62, Quay Quay D'orsay, Paris

١٣٤ - "Archives Des Affaires Etrangères" Turquie, Série N. S., Tome 106,Pp. 125-127 D'orsay, Paris

في بيروت حيث امكانية التدخل "لبكوات عكار"من المراعبة- وهم الطرف الثاني في الصراع- اضعف مما هي عليه في طرابلس.[١٣٥]

أما الاتجاه الاخر الذي عمل فيه الفرنسيون لتعزيز نفوذهم، فقد اقترحه "M. Constans"، السفير الفرنسي في القسطنطينية. ويتألّف من عدد من المهام ؛ ويمكن ان تقسم إلى ثلاثة اقسام.

أ- قسم تقوم به الحكومة الفرنسية ويتألّف من مهمتين :

١- ان تؤكّد الحكومة الفرنسية لسكان سورية انها قادرة في اللحظة المناسبة على حماية مواطنيها، وبتعبير آخر تملك القوة البحرية. واقترح في هذا المجال "اجراء الاستعراضات العسكرية البحرية من وقت لآخر على غرار ماتفعله القوى الدولية الاخرى".

٢- متابعة الدعاية المدرسية، من خلال نشر المزيد من المدارس، وزيادة المنح اكثر للمدارس المحلية الاهلية ، لان التعليم الذي يقدمه الروس- حسب رأيه- هو مجاني بالكامل.

ب- قسم تقوم به السفارة بموافقة وزارة الخارجية الفرنسية ويتألف من مهمتين.

١- اقامة العلاقات الحميمة مع البطريركية المارونية، ومع البطريرك "الياس الحويك".

٢- افهام "نعوم باشا"، حاكم الجبل ان السفارة الفرنسية تعرف جيداً مايقوم به من تحركات معادية للمصالح الفرنسية، وانها مستاءة من مواقفة، وان لفرنسا الحق بوضع

١٣٥ - نشب الصراع بين عائلة "بشور" من قضاء صافيتا، الذين وقف النصيريون إلى جانبهم، وبين "بكوات عكار" الذين وقف "الدنادشة" إلى جانبهم. وكان هذا الصراع موضع اهتمام القنصل الفرنسي العام في بيروت، وكتب اكثر من رسالة حول هذا الموضوع ما بين ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٠٠، و٢٦ شباط عام ١٩٠١. وقد وردت تحت العناوين التالية: "عن موضوع الاضطرابات في قضاء عكار وصافيتا"، في ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٠٠؛ و"عن موضوع الازمة بين المسلمين والمسيحيين في قضائي "صافيتا وعكار" في ١٠ تشرين الثاني ١٩٠٠؛ و"موضوع شؤون عكار..، في ٢٧ كانون الاول ١٩٠٠؛ و"اضطرابات في عكار" في ٢٦ شباط عام ١٩٠١؛ و"شؤون عكار"، في ٧ آب ١٩٠١.
"Archives Des Affaires Etrangères", Turquie, Série N. S., Tome 107, Pp. 245-246, 284-285 Et Tome 108, P.14-15, 61-69, Quay D'orsay, Paris.

متميز في جبل لبنان، ويجب "ان نفهمه بأننا لا نسمح لاحد ان يجرب محاولة الانتقاص منه".

ج- مهام يقوم بها السفير بالتعاون مع القسم في وزارة الخارجية الفرنسية وتتخلص بمهمتين :

١ - الاهتمام بالسكان المحليين العاملين في مؤسسات التعليم الفرنسية، الذين يشكلون بالنسبة لفرنسا وسائل تأثير فاعلة. وذلك بملامسة مشاعر المباهاة عندهم، بمنح المحميين "درجات علمية" "palmes académiques"، أو "وسام الاستحقاق الزراعي" "Croix de Mérite Agricole"، لانهم منذ زمن طويل منحوا الفرنسيين مساعدتهم وأمانتهم.

٢- تنظيم عمل دعائي لفرنسة، من خلال صور ولوحات محفورة رخيصة الثمن، توزع كمكافآت على الطلاب في المدارس.

وخلص إلى القول : "بهذه الوسائل يمكن مجابهة جهود اخصامنا، ومع ذلك لايمكنني ان اؤكد ما اذا كنا نستطيع ان نؤمن نصراً حاسماً؛ لان الصراع مرتبط اكثر فأكثر بالمسألة المالية؛ فنحن ننفق دائماً اقل مما تنفقه روسيا، ألمانيا وانكلترا؛ لكن هذه هي الوسائل المتوفرة حالياً، واعتقد انها فعالة بشكل كافٍ لتأمين الحاضر وتعطينا حظوطاً جدية للمستقبل".[١٣٦]

واستفاد الفرنسيون من الحوادث التي كانت تجري هنا وهناك في الولاية لتعزيز نفوذهم عن طريق "اعطاء المتضررين بعض المساعدات المالية والعينية".[١٣٧] وبناء على

---

[١٣٦] - عندما اقترح السفير الفرنسي زيارة قطع بحرية فرنسية لسواحل شرقي المتوسط، في ٢١ آب ١٨٩٩ اشارالى ان القطع البحرية الفرنسية لم تزر هذه الشواطىء منذ عام ١٨٩٣، في حين يزور الاسطول الانكليزي الموجود في "مالطه"، المؤلف من ٢١ قطعة مرافىء هذه السواحل كل عام، واكد انه زار في الايام الاخيرة "سلانيك"، "ازمير"، و"متلين" وغيرها. وان قطعة ايطالية تزور كل ربيع "الارخبيل الايجي"، وتلتقي في المرافىء العثمانية الاخرى بقطع روسية وتشترك معها في مناورات حربية".
لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", Tome 17, Lettre n° 17, Pp. 80- 88 .

[١٣٧] - في ٦ ايلول عام ١٩٠٣، حصلت اضطرابات في بيروت ادت إلى سقوط عدد من الضحايا. على الاثر قام القنصل الايطالي بتوزيع بعض المساعدات المالية المعتبرة على ذوي الضحايا. ولذلك اقترح"le Comte de Sercey" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت ان يكون في حوزته مبلغاً قدره 2000 فرنكاً تكفيه عند الحاجة ليتصرف بها.
"Archives Des Affaires Etrangères", Turquie, Série, N.S., Tome 109, P.110,
Quay D'orsay, Paris

اقتراح تقدم به القنصل الفرنسي العام في بيروت، أشار إلى "عدم ترك الساحة امام ايطالية فتنفرد باعمال الحسنة، وتكمل هذه المهمة وحدها".[١٣٨]

في هذه الاجواء، التي كانت فيها القوى الدولية تعمل على تعزيز مواقعها، كانت السلطنة هي الاخرى تعمل على مقاومة هذه المواقع. وبين هذه وتلك كانت تتداعى الاوضاع الامنية، وشهدت الولاية في مختلف انحائها بدون استثناء، حوادث قتل وسرقة واعتداءات ليلية، طالت مواطنين واجانب، اتخذت طابعاً طائفياً. ولنا عودة إلى هذه الحوادث في مكان آخر من هذه الدراسة.

إن صراع القوى الدولية فيما بينها من جهة، وصراعها مع السلطنة من جهة آخرى، وسوء الاوضاع الامنية وغيرها، كلها امور تضافرت عناصرها لتخلق حالة من التململ عند اهل البلاد. غير ان هذه الحالة كانت بحاجة إلى الاحاطة بها وتنظيمها وقيادتها. وهذه المسائل لم تكن امكاناتها متوفرة لدى ابناء البلاد. ولذلك كانت هذه الحالة موضع تجاذب عدة أطراف :

١ - فئة من اهل البلاد ترغب بالخلاص من حكم السلطنة لكنها بحاجة إلى دعم دولي ولذلك بقيت اسيرة في موقفها من أجل الحصول على هذا الدعم.

٢- القوى الدولية، التي كان من مصلحتها ان يبرز التمايز بين السلطنة والعرب بشكل عام، والسُنة منهم بشكل خاص، عملت على ابراز هذا التمايز بدعم قيادة عربية، ليس من اجل ان تبلغ هذه الحالة المناهضة للسلطنة اهدافها، بقدرما ارادتها ان تكون ورقة ضاغطة على السلطنة، تتستر خلف قيادتها، تسيرها على ايقاعها، وتدفعها للانفصال عن السلطنة في الوقت المناسب لها.

---

[١٣٨] - في برقية لــ "M. Constans"، السفير الفرنسي في القسطنطينية رقم ١٥٨ تاريخ ٦ ايلول ١٩٠٣، اشار إلى الاضطرابات التي وقعت في بيروت. كما اشار إلى ان"M. Vitto" ، القنصل الايطالي في هذه المدينة يوزع المساعدات على ذوى الضحايا. واكد انه يجب ان لاتترك ايطاليا وحدها لتكمل هذه المهمة.
"Archives Des Affaires Etrangères", Turquie Série N.S., Tome 109, Pp. 122-123.
Quay D'orsay, Paris

٣– حركة "تركيا الفتاة" المناهضة لسياسة السلطان عبد الحميد، لكي تشكل حركة أصحاب هذه الحالة عنصراً إلى جانبهم، من عناصر الضغط عليه.

ولذلك، نشهد في هذه المرحلة من عمر الولاية محاولات لتنظيم هذه الحالة من التململ، من خلال ايجاد اطر متعددة للاحاطة بها. وهنا تنطرح امامنا عدة فرضيات : الاولى، هي هل لعب تقاطع مصالح هذه الاطراف دوره في عملية بروز هذه الحالة؟ أما الثانية، فهي الا يمكن القول ان بروز هذه الحالة كانت من ثمار الخطة الفرنسية التي بدأت العمل لإيجاد قيادة سياسية حسبما ارتأت "مذكرة إدارة الشؤون السياسية، في وزارة الخارجية الفرنسية"، ام للامرين معاً وهي الفرضية الثالثة؟ ومن المفيد هنا أن نشير إلى عدد من الوقائع الهامة التي لا يمكن أن تكون الولاية بعيدة عن التأثر بها :

١– عقد "اول مؤتمر عربي في باريس"، مابين ٤–٩ شباط عام ١٩٠٢. هذا المؤتمر بحاجة الى دراسة خاصة به.

٢– حوادث بيروت في ايلول عام ١٩٠٣، وسنتوقف عندها من زاوية مختلفة عن تلك التي اعتمدها الآخرون.

لقد سبق لعدد من الباحثين ان توقفوا عند هذه الحوادث في الدراسات التي أعدّوها. نذكر منهم على التوالي حسب اقدمية اعداد هذه الدراسات :

١– **عبدالله الملاح**، في كتابه : "متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا ١٩٠٢–١٩٠٧"، الصادر في عام ١٩٨٥. فقد توقف عندها هذا الباحث، من خلال فصل كامل بعنوان :"أحداث بيروت وانعكاساتها على جبل لبنان : ايلول ١٩٠٣". ففي هذا الفصل، تحدث عن وقائعها وتفاصيلها وانعكاس احداثها على متصرفية جبل لبنان ؛ وتناول الانتفاضة السياسية التي أحدثتها، وكيف تمت عملية امتصاصها واخمادها[١٣٩]. وقد شكلت محفوظات بكركي مصدراً أساسياً من مصادر بحثه.

[١٣٩] – عبدالله الملاح : "متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا، ١٩٠٢–١٩٠٧"، بيروت ١٩٨٥ من صفحة ٣٢٤–٣٦٧.

٢– **"انجن اكارلي"** "Engin Akarli"، في كتابه : "السلام الطويل، لبنان العثماني، ١٨٦١–١٩٢٠" "The long peace, Ottoman Lebanon 1861-1920"، الصادر عام ١٩٩٣. حيث تناول هذه الحوادث في الفصل الثالث من هذا الكتاب، عندما تحدث عن "عهد مظفر باشا" ١٩٠٢–١٩٠٧". وقد شكل كتاب عبدالله الملاح مرجعاً اساسياً من مراجعه[١٤٠].

٣– **ريمون الكك**، في أطروحته : "تطور مدينة بيروت ١٨٤٠–١٩٢٠"، الصادرة عام ١٩٩٦، خص هذه الحوادث بفقرة من فقرات الفصل الثالث وهي بعنوان "حوادث بيروت، سنة ١٩٠٣". لكنه لم يشر إلى الباحثين السابقين لا من قريب ولا من بعيد. علماً انه لم يضف اشياء جدية إلى ما توصل اليه "الملاح" من استنتاجات، كما ان مصادره ومراجعه كانت بأكثريتها تلك التي استخدمها هذا الأخير[١٤١].

انني أرى أن الأسباب البعيدة لهذه الحوادث ما زالت بحاجة إلى توضيح. ولذلك لن أكرر ما توقف عنده هؤلاء الباحثون، وسأستفيد مما تحدثوا عنه بالاتجاه الذي يفيد هذا التوضيح. ولكن قبل الدخول في البحث عن اسبابها لا بد من التأكيد على عدد من المنطلقات الاساسية اللازمة لهذا البحث.

المنطلق الاول، هو أن البحث عن أسباب الحوادث الطائفية التي جرت في بيروت في اوائل أيلول ١٩٠٣، لن يكون من باب تفتيق الجراح القديمة والاثارة. بل من أجل رؤية الحقيقة التاريخية بأعصاب باردة من أجل العبرة والاتعاظ. بمعنى أننا لسنا في معرض اجراء تحقيق حول من كان البادئ، ومن هاجم من، المسلمون أم المسيحيون، من أجل الوصول إلى تحديد نسب المسؤولية على هذا الطرف أم ذاك. فهذه المسائل هي من قبيل التفاصيل التي تغرق الاسباب بدون ان تسمح بالرؤية الواضحة لها.

[١٤٠] – Engin Akarli : "The Long Peace, Ottoman Lebanon, 1861-1920" London 1993 pp. 64-71.

[١٤١] – ريمون الكك : "تطور مدينة بيروت منذ نهاية الحكم المصري حتى اعلان دولة لبنان الكبير ١٨٤٠–١٩٢٠"، مرجع سابق، الجزء الاول، ص ١٤٦–١٥٣.

المنطلق الثاني، هو أن حوادث بيروت في ٦ ايلول ١٩٠٣، قد بدأها جماعة من الاشقياء المجرمين الذي بدأوا بتصفية بعضهم البعض في محلة "مزرعة العرب". وقد ذهب ضحية هذه التصفيات عدد من الابرياء المسيحيين والمسلمين. ويبدو ان المخططين كانوا غير راضين عن الحصيلة التي وصلوا اليها، فدفعوا الأمور إلى ابعد من ذلك، حيث تمكن الاشقياء من تحويل التصفيات إلى اشتباك مسلح في محلة "رأس النبع"، اتخذ طابعاً اسلامياً مسيحياً اسفر عن مقتل اربعة اشخاص، لم تجر الاشارة إلى هويتهم، أو إلى الجهة التي ينتمون اليها. ومن المؤكد ان نتيجة هذا الاشتباك هي الأخرى، لم تكن مرضية للذين انخرطوا فيه، بدليل انه قد دفع إلى مدى أوسع في السادس من أيلول، فتحول مجدداً في "مزرعة العرب" إلى مواجهة كبيرة ذات طابع طائفي واضح استمرت ساعتين. ثم ما لبثت ان تجددت في اليوم التالي في جهات "الاشرفية". وقد نشطت خلال هذه الحوادث عمليات السطو والنهب[١٤٢].

يتضح من سياق تطور هذه الاحداث ان الاشقياء قد نجحوا في جر المسلمين والمسيحيين إلى قتال طائفي. وهنا تجدر الاشارة إلى امرين :

١– لقد كان الاشقياء رأس الحربة في هذه الحوادث. وهؤلاء لا دين لهم، لأن القتل هو أبعد ما يكون عن أمور الدين أي دين. ولذلك فهم أبعد الناس عن تمثيل الطوائف التي ينتمون اليها. علماً ان اصواتاً اسلامية رفضت التقاتل وعبرت عن استيائها الشديد "لمشاهدة نزاع شائع بين ابناء الوطن الواحد والراية الواحدة"[١٤٣]. فمثل هذه الاصوات هي التي تمثل روح الدين.

---

[١٤٢] – اشار عبدالله الملاح، بالاستناد إلى مصادر بكركي، ان المدعو"نصور" و"غندور زريق" قاما بعدة جرائم قتل في "مزرعة العرب". وعلى اثر هذه الجرائم الفردية وقع اشتباك مسلح بين المسلمين والمسيحيين في "رأس النبع" ؛ ثم يوم الاحد في ٦ ايلول جرت مهاجمة كنيسة "مزرعة العرب" والناس في القداس فوقعت معركة كبيرة، ما لبثت ان تجددت يوم الاثنين في جهات "الاشرفية".
عبدالله الملاح : "متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا" المرجع السابق، ص ٣٢٥.
وبالاستناد إلى نفس المصادر أكد على حصول هذه الحوادث.
"ريمون الكك : "تطور مدينة بيروت ١٨٤٠–١٩٢٠"، المرجع السابق، ص ١٤٧.

[١٤٣] – من المسلمين الذين هبوا لاسعاف بعض المسيحيين : الغياري "ابو سليم المغربل"، الحاج "عبد الفتاح الرفاعي" "يوسف النويري"...
عبد الله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٥٣.

٢– لقد كان الاشقياء في حمى السلطات المدنية والروحية. ومسألة استفادتها منهم في الاوقات الملائمة، يجب ان لا تكون أمراً مستبعداً[١٤٤].

المنطلق الثالث، وهو ان "رشيد بك"، والي بيروت، و"مظفر باشا" حاكم متصرفية جبل لبنان، وكائناً من كان هذا الوالي أو ذاك المتصرف، وايا كان هامش الحركة المسموح به لكل منهما، فهما موظفان كبيران لدى السلطنة العثمانية. وكانا في الاساس ينفذان سياسة محكومة بالمصالح العليا للسلطنة والدول لكبرى وأبناء البلاد المرتبطين بهذه المصالح هنا وهناك، وكان يستفيد من هذه السياسة الاطراف الثلاثة.

وإذا كان الوالي والمتصرف، يتحملان المسؤولية في هذه الحوادث، فمسؤوليتهم تأتي في الدرجة الثالثة بعد مسؤولية السلطنة والدول الكبرى. ولتوضيح هذه المسألة يجب الاشارة إلى امرين :

الأمر الأول، يتعلق بالوالي "رشيد بك"، الذي كان يعمل من موقعه كوالٍ، على خدمة السياسة العثمانية بشكل مخلص اثناء حوادث بيروت ١٩٠٣. والدليل على ذلك انه عندما نقل من مركزه بعد احداث ٦ ايلول، لم يكن نقله من أجل مجازاته، بل من أجل النقمة التي ارتفعت ضد سياسته "وبدلاً من أن يوضع تحت المحاكمة كوفئ بولاية أهم من ولاية بيروت وتبلغ الرضى الشاهاني والشكر على حسن تصرفه قبل بلوغه "استانبول" وعندما وصل اليها تبلغ ترفيع رتبته إلى الوزارة وتسميته بارادة سنية والياً على بروسه". كما "اغدقت عليه النياشين والانعامات السنية"[١٤٥].

الأمر الثاني، يتعلق "بمظفر باشا"، حاكم المتصرفية، الذي جاء هو الآخر، ليخدم باخلاص سياسة السلطان عبد الحميد الثاني، الذي عمل على ايصاله إلى هذا الموقع.

---

[١٤٤] – لم يأمر "مظفر باشا" "بالقبض على المسؤولين عن جرائم القتل". ودبر والي بيروت "فرار بعض الأشقياء إلى لبنان لكي يتسنى له شكاية مظفر باشا إلى الاستانة كون الباشا يشجع الأشقياء، الذي يعبثون بالامن ويزرعون البلاد شقاوة وشراً ويحميهم". الملاح : المرجع السابق، ص ٣٢٧. واشار "اكارلي" إلى أن مظفر باشا "طلب مساعدة البطريركية لاسترداد قطاع الطرق المختبئين في اديرة الجبل".
Engin Akarli : "The long Peace..." op. cit. p.69.

[١٤٥] – عبد الله الملاح : "متصرفية جبل لبنان في عهد "مظفر باشا" المرجع السابق، ص ٣٥٣–٣٥٤.

والدليل على ذلك، الخطاب الذي القاه هذا المتصرف في "بعبدا" بمناسبة توليه زمام المتصرفية.

ففي هذه المناسبة بتاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٠٢ أشار أمام حشد من الحضور، ان السلطان كلفه بشرف تمثيله، وأن الدول الاوروبية انتدبته. ومن هذين الموقعين يستمد هيبته وسلطانه، ولن يسمح بانتقاصهما تحت أي ظرف من الظروف. ومما قاله أيضا:"لي الشرف الكبير ان أكون ممثلاً لعظمتلو السلطان المعظم، ومندوب الدول الكبرى، وسأتمسك دائماً باعتباري وحقوقي، ولن اسمح ابداً ان تمس ببراهين ودلائل غير ملائمة"[١٤٦]. ومما نلاحظه، ان هذا المتصرف لم ينقل من موقعه بعد هذه الحوادث، بل بقي فيه وكلف من قبل الدولة العلية ان يتساعد مع "ناظم باشا"، والي سورية من "أجل خنق الفتنة واصلاح الفساد"[١٤٧]. وبالرغم من ازدياد خصومه يوماً بعد يوم[١٤٨]، ومن خلافه مع البطريركية المارونية[١٤٩]، فقد بقي في منصبه إلى ان توفي قبل بضعة اشهر من نهاية ولايته[١٥٠].

[١٤٦] – الساعة الثالثة من يوم الخميس في ١٦ تشرين الاول ١٩٠٢، وبحضور مندوبي الجسم القنصلي في "بعبدا"، تلي فرمان تولية "مظفر باشا" مهام حاكم متصرفية الجبل، باللغة التركية ثم بالعربية وبعد ذلك القيت ادعية التوفيق من قبل مفتي بيروت، ومن شيخ درزي، وأخيراً من المونسينور "دبس"، مطران بيروت، عميد الجسم الانكليكاني الماروني. وعقب المتصرف على الخطباء بكلمة القاها بنفسه بالتركية واعيدت بالعربية وقد أشار بخشوع كامل إلى السلطان المعظم اربع مرات. ولمزيد من الايضاح تراجع رسالة هذا القنصل التي بعث بها إلى "دلكاسه" "M. Delcassé"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٠٢.
- "Documents...", tome 17, lettre n° 56, pp. 199-200.

[١٤٧] - عبد الله الملاح : "متصرفية جبل لبنان في عهد "مظفر باشا"، المرجع السابق، ص ٣٥٤.

[١٤٨] – لمزيد من الايضاح حول ازدياد خصوم "مظفر باشا"، تراجع رسالة "فوك دي بارك" "Fouques-Duparc" القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى "بيشون" "M. Pichon"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٠٧.
- "Document...', tome 17, lettre n° 108, pp.363-368, et
بشارة الخوري : "حقائق لبنانية" مرجع سابق، الجزء الاول، ص ٥٢.

[١٤٩] – عن خلاف "مظفر باشا' مع البطريركية المارونية، تراجع رسالة "فوك دي بارك"، إلى "بيشون" بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٠٧.
"Documents..., tome 17, lettre n° 108, pp. 365-366.
وبشارة الخوري : "حقائق لبنانية"، المرجع السابق، ص ٥١؛ و Engin Akarli : op. cit.pp.69-70

[١٥٠] – تمت الموافقة الدولية على تعيين "مظفر باشا" حاكماً على متصرفية جبل لبنان يوم ٢٧ ايلول ١٩٠٢ ولمزيد من الايضاح تراجع رسالة "كونستان" "M.Constans"، السفير الفرنسي في القسطنطينية وملحقها إلى "دلكاسة" "M. Delcassé"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٣ تشرين الاول ١٩٠٢. "Documents...", tome 17, lettre n° 54, p.197.
ووصل إلى بيروت يوم الثلاثاء في ١٤ ايلول ١٩٠٢ "Documents...", tome 17, lettre n° 56, p.199.

المنطلق الرابع، هو ان المشاركين في هندسة هذه الحوادث، لم يكن لديهم هدف تحويلها إلى قتال شامل بين المسلمين والمسيحيين كما حصل في عام ١٨٦٠. ولهذا السبب، بقيت نتائجها محصورة في اطار احداث حالة من الاحتقان الطائفي التي اخافت المسيحيين، وساعدت على دفعهم إلى ترك بيروت باتجاه المتصرفية ذات الموارد المحدودة، ومن ثم إلى الهجرة[١٥١]. وهناك اكثر من دليل يشير إلى حصر نتائجها عند هذا الحد:

١- كي لا يتوسع القتال الطائفي، ويخرج عن الحد المرسوم له، جرت المزامنة بين حوادث بيروت وحادثة حصلت في قرية "بتاتر" من قضاء الشوف. فقد أدت هذه الحادثة إلى توتير الاجواء في متصرفية الجبل بين المسيحيين و"الدروز الجنبلاطيين"، ودفعت الوضع إلى حافة الانفجار[١٥٢]، لكن بسرعة جرى وضع حد لهذه الحادثة الخطيرة. ولالهاء الطوائف في الجبل ولكي تعيش حالة من الترقب، جرى توتير الاجواء أيضاً في "المشرفة" و" رشميّا" بين المسيحيين و "الدروز الارسلانيين"[١٥٣].

٢- جرى وضع حاجز من الخفراء على حدود المتصرفية لمنع القادمين منها من الدخول إلى ارض ولاية بيروت[١٥٤].

وتوفي الساعة العاشرة والنصف من صباح ٢٨ حزيران ١٩٠٧. Documents...", tome 17, lettre n°120, p.410. واقيمت الصلاة لراحة نفسه في "كنيسة الاباء الكبوشين في بيروت، واودع جثمانه في جبانة اللاتين في الزيتونة، ثم نقل إلى استانة على باخرة فرنسية. وكان المودعون في المرفأ قليلين جداً. بشارة الخوري : المرجع السابق، الجزء الاول ص ٥٢.

[١٥١] – قصد جونية "نحو خمسين عائلة بقصد السكن فيها" و"عول اكابر بيروت على الانتقال إلى القطر المصري للسكن فيه".
عبدالله الملاح : المرجع السابق، ص٣٣٣.

[١٥٢] – اشار " الكونت دي سرساي" "Le Comte de Sercey" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت ، في رسالته إلى "دلكاســـه" "M. Delcassé"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٠٣، انه في اليوم الذي جرت فيه حوادث بيروت، نشب شجار دامٍ في قرية "بتاتر" من قضاء الشوف الدرزي، بمناسبة استقبال اهلها مطران الارثوذكس. وقد ادى هذا الصدام إلى وفاة ماروني وجرح اثنين مسيحيين وثلاثة دروز بجروح خطرة.
"Documents...", tome 17, lettre n°74, pp.262-263.
وأكد "الملاح" حصول هذه الحادثة واشار ان المطران هو "بولس ابو عضل" وأن الماروني الذي قتل هو عبده ابن الخوري يوسف لطوف.
عبدالله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.

[١٥٣] – لمزيد من الايضاح حول الكيفية التي وترت بها الاجواء يراجع : عبدالله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٢٩-٣٣٢.

[١٥٤] – عبد الله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٢٦.

٣- لو كانت هناك ارادة دولية بتوسيع نار الفتنة، لم يكن باستطاعة أحد ان يقف في وجهها في ذلك الجو الطائفي الذي احتقن حتى الانفجار. والدليل على عدم وجود تلك الارادة اندفاع قنصلي فرنسا وبريطانيا في بيروت، إلى التمسك "بناظم باشا" الذي نجح في ضبط الاوضاع، ولما اندفعت "الولايات المتحدة الاميركية" إلى ارسال دوارعها الحربية إلى ميناء بيروت. ففي ١١ ايلول كانت بوارجها ترسو في الميناء، على حد تعبير "كونستان" "M. Constans"، السفير الفرنسي في القسطنطينية، في رسالته إلى "دلكاسه" "M. Delcassé"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٠٣[١٥٥].

٤- على الرغم من أن عدد الضحايا كان كبيراً[١٥٦]، فإن محاولات التخفيف من أهمية هذه الحوادث، كانت تجري بشكل حثيث، وخاصة من قبل القنصلين الفرنسي والروسي[١٥٧] ولم تلعب الصحف دور النافخ على نار الفتنة[١٥٨].

---

[١٥٥] – بلغ عدد هذه القطع البحرية ثلاث قطع. "Documents...", tome 17, lettre n° 73, p.257.
لقد اشار "عبدالله الملاح" إلى وجود هذه السفن الحربية في مرفأ بيروت. وأكد انها كانت ترسو فيه قبل احداث ٦ ايلول ١٩٠٣، وانها حضرت اثر مقتل "وليم ماجلسين" "Willam Magelssen"، نائب القنصل الاميركي في بيروت بتاريخ ٢٦ اب ١٩٠٣.
عبدالله الملاح : "متصرفية جبل لبنان..." المرجع السابق، ص ٣٦٧.

[١٥٦] – لم تتفق مصادر بكركي التي اخذ عنها المؤرخون، حول عدد القتلى التي تسببت بها حوادث بيروت في ايلول ١٩٠٣، ولا حول كيفية توزعهم على الطوائف. فالمطران "سلوان" اشار في رسالته إلى البطريرك "الحويك" بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٠٣ ان عدد القتلى قد بلغ "٢٧ فهم عشرة نصارى وسبعة عشر اسلام". اما المطران "دريان" فقد اشار في رسالته إلى البطريرك بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٠٣" ان عدد القتلى يفوق الثلاثين عداً. ما عدا الجرحى. وأن قتلى النصارى هم بحدود التسعة عشرة قتيلاً".
ولمزيد من الايضاح يراجع : – عبدالله الملاح : "متصرفية جبل لبنان..."، المرجع السابق، ص ٣٢٦و٣٥٨-٣٥٩.
– ريمون الكك : "تطور مدينة بيروت..."، المرجع السابق ص ١٤٧.
وجعل "انجن اكارلي" عدد القتلى سبعة وعشرين بدون ان يشير إلى توزعهم الطائفي. Engin Akarli : op cit, p.67.

[١٥٧] – عندما وضع القنصل الايطالي في بيروت تقريراً مفصلاً عن الحوادث رفض القنصل الفرنسي ان يوقعه واعتبر ان الاحداث "عادية لا يصح ان تضخم إلى حد مخيف". وفي حديثه مع المطران "دريان" عمل على التقليل من حجم وفاعلية واهمية هذه الحوادث وردد "ان عدد القتلى لا يتجاوز الاحد عشر قتيلاً ". وطالبه بالكف عن التشدد في المطالب والمواقف قائلاً له : "ان حوادث بيروت طفيفة وليست كما وصفت". واعتبرها القنصل الروسي "خفيفة" للغاية.
عبدالله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٣٥ و ٣٣٨ و٣٤٢ – ٣٤٣.

[١٥٨] – اشارت جريدة "ثمرات الفنون" في عددها رقم ١٤٤٧ الصادر في١٤ ايلول ١٩٠٣ ان قتلى المسيحيين سبعة، وقتلى المسلمين خمسة.
واشارت جريدة "لسان الحال" في العدد ٤٤٠٠ الصادر في ١٥ ايلول ١٩٠٣ ان قتلى المسيحيين تسعة، منهم اسعد الخوري، سليم سحاب، خليل ابو زيد، حبيب الحتي، مرعي العشي، ديب منصور الجريديني. ووصل عدد جرحى المسيحيين إلى تسعة. أما جرحى

المنطلق الخامس، يتمثل باندفاع المسلمين والمسيحيين إلى اقتناء المزيد من السلاح، والى تشكيل الجمعيات الخاصة لهذه الغاية. وانتشرت من أجل ذلك في المتصرفية والولاية عصابات تهريب السلاح، التي شارك فيها عناصر من هنا ومن هناك. وكانت تعمل "بتشجيع مادي ومعنوي من الهيئات القنصلية الاجنبية حيناً أو بتأمين الحماية الضرورية حيناً آخر"[١٥٩]. واشار القنصل الفرنسي العام في بيروت، أن تهريب السلاح كان يرعاه ويحميه بعض موظفي الولاية، وأن المراكب الشراعية على الساحل كانت مستعدة دائماً للقيام بهذه المهمة[١٦٠].

أسباب الحوادث

لم يكن الاشقياء، في بيروت ومتصرفية جبل لبنان، اكثر من اداة استغلت لخلق حالة الاحتقان الطائفي، بين المسلمين والمسيحيين، واشعلت نار الفتنة بينهما في ٦ ايلول ١٩٠٣. وإذا كان هؤلاء الاشقياء -بوعي منهم أو بدون وعي – قد لعبوا دور الخيط الظاهر في هذه الحوادث، فهناك خيوط خفية كثيرة، لعب اصحابها دور المسؤول الحقيقي عن تفجيرها، ومسؤوليتهم في هذا المجال اكبر بكثير من مسؤولية اولئك الاشقياء. هذه الخيوط يمكن ان نتلمسها في سياسات مختلف الاطراف، المتحالفة منها وغير المتحالفة. وهي :

أ- خيوط يمكن رؤيتها في سياسة السلطنة العثمانية، التي كانت تواجه نفوذ الدول الاجنبية في مختلف انحاء ولاياتها، ومنها ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان،

المسلمين فهم خمسة منهم ثلاثة من العساكر واثنين من الاهالي. فإذا قارنا هذه الاعداد بما ذكرته مصادر بكري نرى كم خففت هذه الصحف من وهج الفتنة.

[١٥٩] – عبد الله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٤٦. ولمزيد من الايضاح حول تهريب السلاح وتجارته واقتنائه من قبل المسلمين والمسيحيين، يراجع المرجع نفسه ص ٣٤٤-٣٥٠.

[١٦٠] – رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ نيسان ١٩٠٣.
"Documents...", tome 17, lettre n° 69, p.240.

حيث كان النفوذ الفرنسي آخذاً في الازدياد والتوسع[١٦١]. وفي صراعها مع هذا النفوذ كانت تستغل التناقضات الدولية، واستفادت بشكل خاص من فتور العلاقات بين فرنسا وبريطانيا قرابة عقدين من الزمن، امتدت من احتلال هذه لاخيرة لمصر عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٠٢، وخاصة بعد حادثة "فاشوده" في "السودان" عام ١٨٩٨، التي كادت ان تؤدي إلى الحرب بينهما، لو لم تتراجع فرنسا ويتم الاتفاق حول هذه المسألة بين الدولتين[١٦٢].

لكن في عام ١٩٠٢، وقبل ان تنتهي ولاية "نعوم باشا" الثانية بعدة أشهر، كانت مجموعة من تجمع موارنة متصرفية جبل لبنان مستاءة من ادارة هذا المتصرف، وتخشى من إعادة تجديد ولايته مرة ثانية، قد نظمت في ٢٨ شباط ١٩٠٢ عريضة حملت اكثر من الف وخمسماية توقيعاً من تواقيع الاعيان يرفضون عودته. وارفقوا هذه العريضة بكتيب "Opuscule" يروي بالتفصيل شكاويهم واعتراضاتهم على هذا الحاكم وادارته. وقد طبعت هذه العريضة وهذا الكتيب في مصر. وتقرر ارسالها إلى سفراء الدول في القسطنطينية، والى رؤوساء مجالس حكومات الدول الكبرى[١٦٣].

وأثناء تحضير سفراء الدول الضامنة لنظام المتصرفية[١٦٤] لتعيين خلف لهذا الحاكم، برزت عدة تطورات لم تكن في صالح السلطنة العثمانية منها :

---

[١٦١] – عن مدى فعالية النفوذ الفرنسي في متصرفية جبل لبنان، اشار القنصل الفرنسي العام في بيروت في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٣، ان الموارنة الذين يبلغ عددهم ثلاثماية الف ماروني بالكاد يوجد بينهم اثنا عشر الفاً ممن يعلنون انهم مرتبطون بدولة اخرى غير فرنسا.
"Documents...", tome 17, lettre n° 71, p.250.
وعن النفوذ الفرنسي الاقتصادي في ولايتي بيروت وسورية تراجع رسالة "ادارة الشؤون التجارية" إلى "ادارة الشؤون السياسية"، في وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٠٣.
"Documents...", tome 17, lettre n° 68, pp. 236-237.

[١٦٢] – حول حادثة "فاشوده" بين فرنسا وانكلترا يراجع : عبد الحميد البطريك:"التيارات السياسية المعاصرة"بيروت ١٩٧١، ص٥٠-٥١.

[١٦٣] – كانت ولاية "نعوم باشا" تنتهي في ١٥ اب ١٩٠٢. ولمزيد من الايضاح حول هذه الافكار يراجع:
"Documents...", tome 17, lettre n° 35, pp.134-135.
ولمزيد من الايضاح حول مطالب الموقعين يراجع نص "عريضة لأعيان موارنة مقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية" بتاريخ ٢٨ شباط١٩٠٢.
"Documents...", tome 17,annexe n° II à la dépêche n° 14 du12 Mars 1902, pp.143-147.
ولمزيد من الايضاح حول افكار الكتيب تراجع رسالة "الكونت دي سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية" دلكاسه"، بتاريخ ٧ ايار ١٩٠٢.
"Documents...", tome 17, lettre n° 36, pp 147-161.

[١٦٤] – الدول الضامنة لنظام المتصرفية هي : روسيا، فرنسا، انكلترا، النمسا، ايطاليا والمانيا.

الأول، اجماع سفراء الدول على رفض تجديد ولاية "نعوم باشا" مرة ثانية[١٦٥]. علماً ان اسم هذا المتصرف، كان الأول في قائمة الاسماء التي قدمها "توفيق باشا"، وزير خارجية السلطنة، إلى السفراء ، من أجل الموافقة على واحد منها[١٦٦]. وهذا يعني ان موقعي العريضة قد باتوا مدعومين بموقف دولي، وأن السلطنة لم يعد بامكانها ان تعيد هذا الحاكم إلى موقعه في المتصرفية، وان موقف فرنسا لم يعد معزولاً كما كان في عام ١٨٩٧ عندما جدد له.

الثاني، هو انه إلى جانب تعيين هذا الخلف، فقد طرح أمر تعديل بعض نصوص "البروتوكول"، التي لم تعد صالحة، وإضافة ما هو ضروري مطلوب للمرحلة اللاحقة[١٦٧]. وفي هذا المجال أعلن عدد من ممثلي الدول الكبرى للسفير الفرنسي في القسطنطينية، وخاصّة "البارون دي كليس" "Le Baron de Galice" السفير النمساوي–الهنغاري استعدادهم للاتفاق على مشروع موحد للتعديلات المطلوبة[١٦٨] وهذا يعني توفير الامكانية لفرضها على السلطنة ولتنفيذها بدل أن تبقى ورقة ميتة كما حصل في عهد "نعوم باشا"[١٦٩]. في هذه الاجواء اعتمدت السلطنة سياسة تقطيع

---

[١٦٥] – "بعد المحادثات التي اجريتها مع زملائي، استنتجت انه لا يوجد واحد بينهم موافقاً على تجديد سلطات نعوم باشا". هذا ما جاء في رسالة "كونستان" السفير الفرنسي في القسطنطينية. وقد بعث بها من "البيرة" "Péra" إلى "دلكاسه" وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٠٢.
"Documents...", tome 17, lettre n° 37, p.163.

[١٦٦] – الاسماء التي طرحها هي : "نعوم باشا"، "فتحي بك"، "يوسف بك"، "مورال بك"، "مظفر باشا"، و"دنيش افندي". ولمزيد من الايضاح، تراجع رسالة السفير الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ١٧ آب ١٩٠٢.
"Documents...", tome 17, lettre n° 43, p.180.

[١٦٧] – لمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...", tome 17, lettre n° 37, p.162.

[١٦٨] – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة : "دلكاسه" "M. Delcassé" ، وزير الخارجية الفرنسية، إلى "كونستان" "M.Constans" السفير الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ٤ آب ١٩٠٢
"Documents...", tome 17, lettre n° 42, p.176.

[١٦٩] – لم يعمل "نعوم باشا" بالمطالب التي تقرر ادخالها على نظام المتصرفية لا في ولايته الاولى ولا في الثانية وبذلك بقيت حبراً على ورق. ولمزيد من الايضاح حول هذا الأمر، تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ ايار ١٩٠٢
"Documents...", tome 17, lettre n° 36, pp. 159-160.

الوقت، فانتهت ولاية "نعوم باشا" دون ان تقترح التعديلات المطلوبة أو تعين خليفة له[١٧٠].

الثالث وهو، للخروج من هذه الحالة، وحول هاتين المسألتين بدأت تتكون حالة من التقارب بين المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين في القسطنطينية وبيروت، اعتبرها "دلكاسه" وزير الخارجية الفرنسية مؤشراً مهماً على وجود الاهتمامات المشتركة بين فرنسا وبريطانيا، وطلب من عماله بضرورة التمسك بهذا الخيط[١٧١]. وبالفعل فقد تعاون "كونستان"، السفير الفرنسي في القسطنطينية و"بنسن" "M. Bunsen" القائم بالاعمال البريطانية، على وضع مذكرة اولية تتعلق بالتغيرات المطلوبة على نظام ٦ ايلول ١٨٦٤، من أجل تقديمها "للباب العالي". وبالمقابل، فقد ارتاحت الدبلوماسية البريطانية لهذا التقارب والتعاون. واقترح "لورد لانسدو" "Lord Lansdowe" وزير الخارجية البريطانية، على "جوفري" "M. Geoffray"، القائم باعمال السفارة الفرنسية في لندن، ان لا تتأخر بريطانيا وفرنسا، عن السير في هذا العمل باتفاق كامل بينهما[١٧٢].

الرابع هو، ان التقارب والتعاون الفرنسي البريطاني من اجل متصرفية جبل لبنان في هذه المرحلة، لم يبق على مستوى السفراء، فقد انعكس أيضاً على المستوى القنصلي في بيروت. وفي هذا المجال، أشار "الكونت دي سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، أن زميله البريطاني "دريموند–هاي" "M. Drumond-Hay" قد بادر بزيارته واخبره انه تلقى أمراً من سفارته في القسطنطينية تدعوه إلى الاتفاق والسير معه؛ وعبر له بشكل واثق ان اتفاقهما هو ضمانة أكيدة للحد من نفوذ وتأثير ادارة "المابين"

---

١٧٠ – لمزيد من الايضاح حول هذا الأمر تراجع رسالة "كونستان" السفير الفرنسي في القسطنطينية، التي بعث بها إلى "دلكاسه" وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٨ آب ١٩٠٢ "Documents...", tome 17, lettre n°43, pp.178 et 180.

١٧١ – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية إلى "بابست" "M.Bapst" القائم باعمال القنصلية الفرنسية في القسطنطينية بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٠٢ "Documents...", tome 17, lettre n°40, pp.170-171.

١٧٢ – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "جوفري"، إلى "دلكاسه" بتاريخ ٢٣ آب ١٩٠٢ . "Documents...", tome 17, lettre n°44, pp.181-182.

"Mabéïne"[١٧٣] العثمانية؛ وأكد من خلال العلاقات الموجودة بين سفارتي فرنسا وبريطانية في القسطنطينية، ان اللحظة مؤاتية لتبادل وجهات النظر. وتمنى عليه أن "تتضافر جهودهما من أجل تأمين الاستقلال الاخلاقي للبنان"[١٧٤].

لم تكن السلطنة العثمانية مرتاحة لهذه التطورات التي جرت. وقد عبرت عن عدم رضاها للتقارب البريطاني الفرنسي من اعلى موقعين فيها : السلطان والصدر الاعظم، عندما التقى "كونستان"، السفير الفرنسي في القسطنطينية بكل منهما.

ففي ٧ ايلول ١٩٠٣– كانت حوادث بيروت ما تزال متفجرة في جهات "الاشرفية"– التقى هذا السفير بالصدر الاعظم "فريد باشا" (١٩٠٢–١٩٠٨)[١٧٥]. واثناء الحديث بينهما، ابدى هذا الأخير ما يشبه الغيرة على المصالح الفرنسية. وحاول ان يلفت انتباهه إلى ان الفرنسيين بموقفهم يجازفون بنفوذهم التاريخي في سورية. وحرضه على "الولايات المتحدة الاميريكية"، التي تحاول في غفلة منهم ان تحل نفوذها تدريجياً مكان النفوذ الفرنسي في هذه البلاد.

وفي ١١ ايلول، عندما التقى بالسلطان "عبد الحميد الثاني" للسلام عليه، عاد هذا الأخير إلى نفس الموضوع الذي طرحه الصدر الاعظم، متخذاً من وجود ثلاث قطع حربية اميركية موجودة في ميناء بيروت ذريعة ليعلن اسفه وتذمره من ان الدور الفرنسي التاريخي في سورية آخذ بالتراجع منذ عدة سنوات. وهو يضمحل يوماً بعد يوم، وأن الفرنسيين يسمحون رويداً رويداً لدول أخرى ان تحل محلهم[١٧٦]. واشار بما

---

١٧٣ – المابين : هي الادارة التي تصل بين القصرين. قصر السلطان العثماني وقصر الباب العالي مركز الحكومة حيث يقيم "الصدر الاعظم".

١٧٤ – حول هذه الافكار تراجع رسالة "الكونت دي سرساي"، "القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى "دلكاسه" وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٨ ايلول ١٩٠٢ "Documents...", tome 17, lettre n°45, pp. 182-183.

١٧٥ – قائمة اسماء الوزراء العظام للسلطنة، الذين تولوا منصب "الصدارة العظمى" ما بين ١٤٥١–١٩٢٢.
"Documents...", tome1, annexe n°IV, p.358.

١٧٦ – اشار "كونستان"، ان لقاءه مع "الصدر الاعظم" قد تمّ بناءً على التوجيهات التي بعثها اليه "دلكاسه" وزير الخارجية الفرنسية، في الرسالة التجارية المتعلقة بمطالب "شركة دمشق–حماه ومتفرعاتها". واشار أيضاً إلى انه لم يعر كلام "الصدر الاعظم" اية اهمية، لانه لم ير فيه أكثر من "مزحة" "boutade" واحد متزعج من أمر غير متوقع، واراد ان يحوله عنه إلى مجال آخر بانفعال غير مستحب. ولمزيد من الايضاح حول هذه الافكار تراجع رسالة "كونستان" إلى "دلكاسه" بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٠٣

يشبه العتب إلى انه يفهم مبادئ السياسة الفرنسية التي تقوم على التمسك بالواقع القائم للسلطنة، والحفاظ على وحدة اراضيها، لكن ما لم يستطع فهمه هو ان هذه المبادئ لا تنطبق على الواقع. وليدلل له على الفرق بين المبادئ النظرية والواقع العملي، استحضر له مثل مصر قائلاً : "لو اصغت إلى حكومتكم وساعدتني في حل هذه المسألة ما كنت اضعت هذه الولاية. وما يقلقني هو اكبر بكثير مما اعلنه لحضرتكم، لأن سورية قريبة من مصر"[١٧٧].

من الواضح ان السلطنة كانت قلقة من الاتفاق الدولي ضدها، وتخشى من ضياع سورية من يدها. ولمواجهة هاتين المسألتين، ليس هناك مكان أفضل من متصرفية جبل لبنان وولاية بيروت، ففيهما تكثر الطوائف والمذاهب الدينية، وتقف الدول وجهاً لوجه، وتتشابك المصالح وتتنافر. ومن أجل اثارة المتناقضات وتفجيرها، خطت خطوتها الأولى في عملية اختيار حاكم المتصرفية. فاستخدمت في ذلك الحنكة والحكمة، واستفادت من عامل مرور الوقت، وقدمت لسفراء الدول اسماء مدروسة بشكل لم يتمكنوا من الاتفاق على واحد منها. واعلنت لهم ان مرشحها الاساسي هو -المرفوض من قبلهم اصلاً- "نعوم باشا". وما لبثت ان هددتهم ببقائه اذا لم يتفقوا على واحد من الاسماء الباقية[١٧٨].

ويتضح من الرسائل الدبلوماسية الفرنسية، ان السفراء قد وجدوا انفسهم نتيجة الموقف الروسي المتقلب امام خيار واحد هو الموافقة على "مظفر باشا"، "كي لا

“Documents...”, tome 17, lettre n°73, pp. 256-257.

١٧٧ - اشار السفير الفرنسي انه بعد السلام المعتاد على السلطان لمح هذا الأخير إلى الحوادث التي جرت في بيروت في ٦ ايلول ١٩٠٣، وعزاها إلى التهييج الحاصل نتيجة وجود ثلاث قطع حربية اميركية في مرفأ المدينة. ولكن عندما عاد إلى "النفوذ الفرنسي في سورية"، وهو نفس الموضوع الذي طرحه "الصدر الاعظم"، ادرك ان ما قاله هذا الاخير لم يكن مزحة. ولذلك طلب من مرافقه "لودولكس" “M. Ledoulx” ان يدون له ما قاله السلطان. ولمزيد من الايضاح عما قاله يراجع :

"Archives des Affaires Etrangères", Serie N.S. Turquie, tome, 109, p 108, Quay d’Orsay, Paris.

١٧٨ - “Documents...”, tome 17, lettre n° 43, p.178.

يبقى وضع لبنان في اجازة متواصلة"[١٧٩]. علماً ان ولاية "نعوم باشا" قد مددت نتيجة هذه المماطلة مدة شهرين. وبذلك تكون السلطنة قد ربحت هذه الخطوة فحولت اختيار حاكم المتصرفية إلى ورقة رابحة في صالحها. ولا يستبعد ان تكون قد عقدت معه صفقة تقضي بأن ينفذ كل ما تطلبه منه خلال فترة حكمه. وليس في الأمر ما يدعو إلى الغرابة، فهو صنيعة السلطنة والسلطان عبد الحميد بشكل خاص. فهو من أصل بولوني، دخل في الجيش العثماني وشارك إلى جانب السلطنة في الحرب التي اعلنتها عليها روسيا عام ١٨٧٧؛ كان " معاقاً مالياً " وتولى " ادارة مرابض الخيل" “La Direction de Haras”، ورقي إلى رتبة ‘‘مشير" بعد تعيينه حاكماً للمتصرفية والى رتبة وزير في السلك المدني[١٨٠]. والخطاب الذي القاه يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٠٢، بمناسبة توليه مهام الحكم يبين بشكل قاطع، ان كل خطوة اقدم عليها، كانت بالاتفاق مع السلطان "عبد الحميد الثاني" الذي اشار اليه اربع مرات بـــ "عظمتلو سلطاننا المعظم صاحب المقام الشريف"[١٨١].

السفير الفرنسي في القسطنطينية، رأى ان تعيين "مظفر باشا" أمر لا يدعو إلى عدم الرضى. في حين، اعتبره القنصل الفرنسي العام في بيروت أمراً مشؤوماً “désastreuse”[١٨٢]، وان خبر تعيينه لم يلقَ الارتياح في المتصرفية. واشار بحسب المعلومات التي توفرت له من "بيت الدين" - هي من الاوساط المحيطة بالسفارة

---

١٧٩ - لمزيد من الايضاح حول هذه الرسائل تراجع : برقية وزير الخارجية الفرنسية إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية، بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٠٢ ؛ وبرقية السفير الفرنسي في القسطنطينية إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١١ ايلول ١٩٠٢ ؛ وبرقية وزير الخارجية الفرنسية، إلى القائم باعمال السفارة الفرنسية في "سان بطرسبورج" بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٠٢ ؛ وبرقية السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ ايلول ١٩٠٢.

“Documents...”, tome 17, lettre n°46,47,48,49, pp. 185-188.

١٨٠ - لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار تراجع رسالة "كونستان" السفير الفرنسي في القسطنطينية التي اعدها إلى وزير الخارجية الفرنسية بالاستناد إلى ارشيف السفارة عن مظفر باشا، بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٠٢.

“Documents...”, tome 17, lettre n°52, pp. 190-192.

١٨١ - لمزيد من الايضاح حول الافكار التي طرحها "مظفر باشا" في خطابه، يراجع نص هذا الخطاب في :

“Documents...”, tome 17, annexe à la dépêche n°55 du 20 Octobre 1902, pp.205-207.

١٨٢ - رسالة "كونستان" السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٠٢.

“Documents...”, tome 17, lettre n°52, p.192.

البريطانية– بأنه سيكون أقل فاعلية من سلفه "نعوم باشا". وأن الهدف الذي جاء من أجله لا ينطلق من مصلحة محكوميه. فهدفه الوحيد هو الغاء النفوذ الاجنبي للدول الكبرى، من أجل حكم المتصرفية لمصلحة السلطنة وحدها[١٨٣]. ومن المهم ان نشير هنا، إلى ان ما قاله هذا القنصل كان قبل ان يصل "مظفر باشا" إلى بيروت بمدة اسبوع وقبل حصول حوادث بيروت بمدة سنة وشهر.

ان الاشارة إلى هذه التفصيلات أمر مهم للوصول إلى قناعة مفادها، ان ايصال "مظفر باشا" إلى هذا الموقع من المسؤولية، قد جاء في سياق التحضير لهذه الحوادث، التي أرادت السلطنة العثمانية من خلالها، ان تضغط على المخطط الفرنسي وأن تجتذب فرنسا إلى جانبها ضد بريطانيا في مصر، وضد بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية في بيروت ومتصرفية الجبل. وأن تفهمها ان الخطر الداهم على مخططها ومصالحها هو من هاتين الدولتين. خاصّة وان بريطانيا كانت تحمل لواء فتح مرفأ "جونية" امام الملاحة الدولية[١٨٤]. ولو قيض لهذه الفكرة – التي بلغت ذروتها أثناء الحوادث – أن تبصر النور، لكانت المصالح الفرنسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، قد تلقت ضربة أليمة. وقد حذرت من اضرار نجاح هذه الفكرة "ادارة الشؤون السياسية" "La Direction des Affaires Politiques"، وإدارة الشؤون التجارية" "La Direction des Affaires Commerciales"، في وزارة الخارجية الفرنسية[١٨٥]. والذي منع هذه

---

[١٨٣] – رسالة "سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٠٢.
"Documents...", tome 17, lettre n°53, pp.193-195.

[١٨٤] – رسالة "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية، إلى "لابولينير" "M. de La Boulinière"، القنصل الفرنسي العام في القاهرة، بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٠٣ "Documents...", tome 17, lettre n°66 pp 234-235

[١٨٥] – معلومة "ادارة الشؤون السياسية" إلى "ادارة الشؤون التجارية"، في وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٠٣ ؛ ومعلومة "ادارة الشؤون التجارية" إلى "ادارة الشؤون السياسية" في وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٠٣.
"Documents...", tome 17, lettre n°65, pp.233-234 et n°68, pp.236-237.

الفكرة من ان تبصر النور، هو الموقف الدولي المنقسم، وخاصة روسيا وفرنسا من جهة وبريطانيا من جهة أخرى. بالاضافة إلى موقف السلطنة الحازم ضدها[١٨٦].

ب– خيوط يمكن تلمسها في السياسة البريطانية العليا، وبالمصالح البريطانية في سورية. فانكلترا في هذه المرحلة، كانت تعمل للخروج من عزلتها الدولية بسبب الموقف الذي تكون ضـــدها في اوروبـــا اثناء حربها مع "البوير"، في "جنوب افريقيا" (١٨٩٩-١٩٠٢). ومن أجل خروجها من هذه العزلة، ركزت في أوروبا على التقارب من فرنسا من أجل حملها على الاتفاق معها لسببين :

الأول، فشل محاولة اتفاقها مع ألمانيا الدولة الناشئة ذات البرنامج البحري الطموح الذي يلحق الضرر بالمصالح البريطانية ؛ والثاني، من أجل القضاء على معارضة الفرنسيين لاحتلالها مصر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حرمان الوطنيين المصريين من الاعتماد على فرنسا في مطالبتها بالجلاء[١٨٧].

ويبدو ان التقارب البريطاني الفرنسي، الذي حصل في مرحلة التحضير لاختيار حاكم متصرفية جبل لبنان عام ١٩٠٢ لم يكن كافياً للفرنسيين من أجل عقد وفاق بين الدولتين يخرج بريطانيا من عزلتها. وللوصول إلى هذا الاتفاق، نرى ان البريطانيين قد ركّزوا ضغطهم على المخطط الفرنسي في سورية من نقطتين : الأولى، بيروت، التي باتت مجهزة بمرفأ حديث مزود بأرصفه وعنابر وشبكة من الخطوط الحديدية، التي ينطلق رأسها من هذا المرفأ باتجاه الساحل والداخل السوري، وقد جاء هذا الضغط في وقت بدأت فيه عملية الاستثمار التي يؤمل لها النتائج الباهرة[١٨٨]؛ الثانية، "جونية"، في متصرفية جبل لبنان. واختيارهم لها كان اختياراً رمزياً لسببين :

---

[١٨٦] – لمزيد من الايضاح حول موقف السلطنة من فتح مرفأ جونية يراجع : Engin Akarli : op.cit. p.65 ورسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى وزير الخارجية بتاريخ ٦ نيسان ١٩٠٣ "Documents...", tome 17, lettre n°69, p.238

[١٨٧] – لمزيد من الايضاح حول حرب "البوير" والعزلة الدولية التي احاطت ببريطانية نتيجة هذه الحرب يراجع :
عبد الحميد البطريق : "التيارات السياسية المعاصرة"، مرجع سابق، ص ٤٠-٧٣.

[١٨٨] – "Documents...", tome 17, lettre n°68, pp.236-237.

الأول، هو ان منطقتها هي مركز الثقل الماروني في المتصرفية، والبريطانيون كانوا يطمحون إلى كسب رضى سكانها[١٨٩] بأي شكل من الأشكال، حتى لا يبقى النفوذ الدولي فيها مقتصراً على الفرنسيين وحدهم ؛ الثاني، هو ان هذه المنطقة، كانت ما تزال غير مهيئة لاحتضان دور آخر غير الدور الفرنسي. علماً ان زيارات مسؤولين بريطانيين اليها كانت تلقى معارضة الإكليروس الماروني بدءاً من أعلى هيئة فيه حتى ادناها رتبة. وقد اشار "الكونت دي سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى ان البطريركية المارونية قد تصدت وأفشلت نشاطات القنصل البريطاني في هذه المنطقة[١٩٠].

لقد استخدم البريطانيون في عملية ضغطهم هذه قضيتين مهمتين تجتذبان سكان المتصرفية، لكنهما تتسببان بالضرر للمصالح الفرنسية. الأولى، موضوع فتح مرفأ "جونية" امام الملاحة الدولية. وحول هذه المسألة اشاعوا ان هذا المرفأ "سيفرض على السلطان طوعاً او كرهاً"[١٩١]. وارفقوا اشاعة هذا الخبر بمحاولة انزال ركاب وبضائع قامت بها احدى بواخر شركة "برنس لين" "Prince Line" البريطانية[١٩٢]. وبصرف النظر عن مدى جدية هذه الاشاعة والمحاولة، فإن فتح هذا المرفأ بالقرب من مرفأ بيروت يؤدي حتماً إلى الحاق الضرر بهذا الأخير وبالمصالح الفرنسية[١٩٣]، والى "خراب بيروت التي يؤلف المسيحيون ثلاثة ارباعها وهم بأكثريتهم من سكان المتصرفية"[١٩٤]. وهذا يعني ان هؤلاء سيتركون مدينة بيروت ويتحولون إلى المرفأ الجديد. والدليل على

---

١٨٩ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 17, lettre n°66 et 67, pp.234-236

١٩٠ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 17, lettre n°33, pp.131-132

١٩١ – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في مصر إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢ آذار ١٩٠٣ "Documents...", tome 17, lettre n°64, p.231.

١٩٢ – أشار القنصل البريطاني العام في بيروت إلى زميله الفرنسي ان محاولة الرسو في مرفأ جونية كانت بدون علمه. ولمزيد من الايضاح تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ نيسان ١٩٠٣. "Documents...", tome 17, lettre n°69, p.338.

١٩٣ _ "Documents...", tome 17, lettre n°66 et 67, pp.234-236.

١٩٤ _ "Documents...", tome 17, lettre n°64, p.231

ذلك الهجرة الكثيفة التي حصلت اثناء الحوادث من بيروت إلى المتصرفية، والى "جونية" بشكل خاص. لقد جاء طرح هذا الموضوع بعد ان بلغت الرساميل الموظفة في شركة مرفأ بيروت، وشركة خطوط الحديد المتجهة إلى الداخل السوري، وشركة ترامواي جبل لبنان عشرات ملايين الفرنكات، وكانت عملية جني الارباح ما تزال في بدايتها[١٩٥].

ولذلك، فقد نظر المسؤولون الفرنسيون إلى هذه الفكرة نظرة الخائف من الحاضر على المستقبل. انها بالنسبة لمصالحهم خطوة في غير أوانها وفي غير موقعها.

أما القضية الثانية، فهي تتعلق بالسماح لتبغ المصرفية ان يدخل إلى مصر كغيره من التبوغ، وبنفس الشروط التي يدخل فيها التبغ العثماني واليوناني، بدون أن يكون ملزماً بشروط التصدير التي تفرضها شركة الريجي[١٩٦]. وهذا يعني ان تبغ المتصرفية يجب أن يخرج بشكل منفصل عن التبوغ العثمانية، ويحمل سمته الخاصة، ويصل إلى مصر عن طريق مرافئ أخرى غير بيروت، طرابلس وصيدا التي يشملها احتكار الشركة[١٩٧].

لقد جاء طرح هذه القضية بعد ان كان "الكونت دي سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، قد رعى اتفاقاً بين "شركة التنباك العثمانية" "La Société Ottomane des Tombacs" و"مجلس ادارة المتصرفية" وحكومتها من جهة أخرى، حسب تعليمات وتوجيهات السفارة الفرنسية في القسطنطينية بتاريخ ١٨ كانون الثاني

---

١٩٥ – لمزيد من الايضاح حول الرساميل الموظفة من قبل هذه الشركات في هذه المرافق تراجع معلومة "ادارة الشؤون التجارية" إلى "ادارة الشؤون السياسية" في وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ نيسان ١٩٠٣ "Documents...", tome 17, lettre n°68, pp.236-337

١٩٦ – "Documents...", tome 17, lettre n°64, p.230

١٩٧ – لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار يراجع "جواب وزير المالية المصري على عريضة مظفر باشا من أجل ادخال تبوغ لبنان إلى مصر" "Documents...", tome 17, annexe à la dépêche n°23 du 2 mars 1903, pp.232-233

١٩٠٣[١٩٨]. وبموجب هذا الاتفاق ارتفعت حصة المتصرفية من ٨٥٠ ليرة عثمانية سنوياً إلى ٢١٠٠ ليرة[١٩٩].

ج- خيوط يمكن ان نتلمسها في سياسة بعض المسؤولين الفرنسيين، علماً انه لم تكن لفرنسا مصلحة في ان تتفجر حوادث ١٩٠٣. لأن الالتزامات العامة التي نفذتها الرساميل الفرنسية في بيروت وسورية والتي كانت قيد التنفيذ، قد باتت بحاجة إلى استقرار المنطقة وهدوئها حتى تتسنى امكانيات للعمل والاستثمار[٢٠٠].

نقول ذلك، ليس دفاعاً عن فرنسا، بل لأن المسؤولين الفرنسيين، قد وجدوا أنفسهم أمام واقع فرض عليهم أن يتعاملوا معه من موقع الحرص على مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية والمعنوية في متصرفية الجبل وبيروت. هذا الواقع يتمثل بعدد من المعطيات :

١ – اشار "الكونت دي سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، ان عدداً من الأشخاص النافذين في جبل لبنان، منهم "ليون الحويك" "Léon Hoyeck" وغيره، قد جاؤوا اليه أكثر من مرة، يلتمسون منه أن يتدخل لدى الحكومة الفرنسية و"شركة النقليات البحرية" "La Société des Messageries Maritimes"، ان تقوم السفن الفرنسية بالرسو في بعض النقاط على شاطئ المتصرفية "كالبترون" و"جونية" وغيرهما. وعلى حد قوله، لم يرفض طلب مساعدتهم بل كان يحاول ان يفهمهم مدى الصعوبة

[١٩٨] – لمزيد من الايضاح تراجع الرسالة البرقية رقم ٧٣ تاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٠٣، التي ارسلها هذا القنصل إلى "دلكاسه" وزير الخارجية الفرنسية.
"Documents...", tome 17, lettre n°59, p.216.

[١٩٩] – أشار هذا القنصل في رسالته إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٠٣، ان الاتفاقية قد وقعت في ١٧ كانون الثاني الجاري بين حكومة المتصرفية ومجلس ادارتها من جهة، "وجاكوفيدي" M.M. Jacovidy مدير عام الشركة و"لوار" "Loir" مدير فرع سورية من جهة أخرى. وان ثلاثة ارباع رأسمال هذه الشركة هو فرنسي. وأشار أيضاً ان اللبنانيين كانوا محرضين جيداً من قبل قادة معروفين (مؤيدين لانكلترا).
لمزيد من الايضاح يراجع نص الرسالة في "Documents...", tome 17, lettre n°60, pp.217-218 ويراجع عن هذا الاتفاق وما كان يطمح اليه أعيان المتصرفية Engin Akarli : op.cit. p.65.

[٢٠٠] – لمزيد من الايضاح حول الالتزامات التي نفذت برساميل فرنسية تراجع معلومة "ادارة شؤون الاعمال التجارية" في وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ نيسان ١٩٠٣
"Documents...", tome 17, lettre n°68, pp.236-237.

التي تعترض مثل هذه المهمة. وانه كان يركز دائماً على المضاعفات السياسية ملقياً باللوم في ذلك على السلطنة العثمانية، سائلاً اياهم : "اتقبل الحكومة العثمانية تلقائياً هذه البدعة" "innovation" ؛ لكنه ما لبث ان افصح عن قصده، في الرسالة التي بعث بها إلى "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٢ قائلاً : "في الحقيقة كنت أسعى لانقاذ مصالح شركاتنا الفرنسية في سورية : المرفأ، سكة الحديد وتراموي لبنان، التي يمكن لهذه البدعة ان تلحق بها ضرراً كبيراً". تكمن أهمية هذه الحركة بالنسبة إلى فرنسا، في ان واحداً من اعضائها هو شقيق البطريرك الماروني "الياس الحويك"، ومن منطقة يشكل فيها الموارنة الثقل الاساسي الذي تعتمد عليه فرنسا في المتصرفية، وان هذه الحركة لم تكن باتجاه القنصل الفرنسي وحده، بل وباتجاه قناصل دول أخرى. وقد أشار هذا الأخير ان ما يحرك هؤلاء لجعل سفن الأمم الأخرى ترسو في مرافئ المتصرفية ليست الروح الوطنية، بل من أجل "تحويل ارباح الهجرة إلى منفعتهم الخاصة. انهم يأملون عندما يصلون إلى غايتهم استغلال الذاهبين والعائدين كما يجرى في المدينة (بيروت)"[٢٠١]. وهذا يعني ان هؤلاء مستعدون لحمل هذا الموضوع إلى دول أخرى غير فرنسا.

٢- عندما تسلم "مظفر باشا" مسؤوليته كحاكم للمتصرفية، أصبحت مسألة فتح مرافئ خاصة بها، من أولويات البرنامج الذي طرحه في خطاب توليه الحكم[٢٠٢]. وبالتالي لم يعد تداول هذا الموضوع مقتصراً على هؤلاء الأعيان وقناصل الدول وراء الكواليس. فقد أصبح في متناول العموم، ولم يعد باستطاعة المسؤولين الفرنسيين الوقوف ضد هذه المسألة بشكل علني.

[٢٠١] – لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار تراجع رسالة "الكونت دي سرساي" في :
"Documents...", tome 17, lettre n°56, p.202.

[٢٠٢] – يراجع الخطاب الذي القاه "مظفر باشا" في بعبدا بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٠٢.
"Documents...", tome 17, annexe à la dépêche n°55 du 20 octobre 1902.

٣– في ١٢ شباط ١٩٠٣، جرت المحاولات الأولى لرسو سفينة بخارية بريطانية في "جونية"، من أجل انزال ركاب وبضائع[٢٠٣]. وحول هذه المحاولات أعلن القنصل البريطاني العام في بيروت، لزميله الفرنسي، ان ما قامت به شركة "برنس لين"، كان بدون علمه[٢٠٤]. وفي ٢٥ شباط ١٩٠٣، أشار القنصل الفرنسي العام في القاهرة، ان احدى الصحف العربية الصادرة في مصر (لم يذكر اسمها)، كتبت مقالة ناقشت فيها مسألة فتح مرفأ "جونية"، ووجهت إلى فرنسا "عبارات فظة" "termes désobligeants"[٢٠٥].

ويبدو ان "مظفر باشا"، كان غير مرتاح للاتفاق الذي عقده مع "شركة التنباك العثمانية" برعاية القنصل الفرنسي العام في بيروت. بدليل أنه قد أرسل "ابراهيم ثابت"، أحد أعيان المتصرفية إلى مصر، وحمله عريضة إلى الحكومة المصرية يلتمس منها ان تسمح لتبوغ المتصرفية ان تدخل إلى مصر كغيرها من التبوغ. لقد إلتقى هذا الرسول "لورد كرومر" "Lord Cromer" وسلّمه العريضة المرسلة اليه. وبناء على ما أوصى به هذا الآخير تلقى الرسول من مستشار وزارة المالية" سير الدون غورست" "Sir Eldon Gorst" جواباً مريحاً[٢٠٦].

لقد ربط جواب وزارة المالية المصرية دخول تبوغ المتصرفية إلى مصر، بضرورة تحررها من قيود شركة الريجي، وان تحمل "رفدية"[٢٠٧] خاصة بها، تبين بلد المنشأ والميناء الذي خرجت منه. وبما ان مرافئ بيروت، طرابلس وصيدا مشمولة باحتكار الشركة،

---

٢٠٣ – تراجع معلومة "ادارة الشؤون السياسية" إلى "ادارة الشؤون التجارية" في وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٠٣.
"Documents...", tome 17, lettre n°65, p.234.

٢٠٤ – تراجع رسالة "الكونت دي سرساي"، إلى "دلكاسه"، بتاريخ ٦ نيسان ١٩٠٣.
"Documents...", tome 17, lettre n°69, p.238.

٢٠٥ – "Documents...", tome 17, lettre n°65, p.233

٢٠٦ – لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار تراجع رسالة "لابولينيير" "M. de la Boulinière"، القنصل الفرنسي العام في القاهرة، إلى"دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢ آذار ١٩٠٣.
"Documents...", tome 17, lettre n°64, p.230.

٢٠٧ – رفديه : سمة تلصق على البضائع المصدرة تحدد منشأها والميناء المصدرة منه. ولقاء منح رفدية السلطنة العثمانية لتبغ المتصرفية، كانت السلطنة تأخذ ضريبة مقدارها ستة غروش عن الكيلو.

فيجب أن تخرج من مرافئ أخرى لا يشملها هذا الاحتكار[٢٠٨]. ويستفاد من رسالة "لابولينيير" "M. de la Baulinière"، القنصل الفرنسي العام في القاهرة، بتاريخ ٢ آذار ١٩٠٣، ان نقاشاً قد دار بين الرسول والمسؤولين البريطانيين في مصر، حول ضرورة فتح مرفأ "جونية"، وانه قد حصل على وعد منهم بذلك[٢٠٩].

أمام هذه المعطيات، وجد المسؤولون الفرنسيون أنفسهم أمام واقع محدد، فاما أن يقفوا بشكل علني وصريح ضد فتح مرفأ "جونية" حرصاً على مصالحهم في بيروت، وهذا غير ممكن لأن سكان المتصرفية سيتحولون عن فرنسا باتجاه بريطانيا ؛ واما ان يذعنوا للأمر الواقع، فيكتموا غيظهم ويقبلوا بفتح المرفأ بدون رغبتهم وارادهم، وعندها يصبحون مجبرين على المشاركة بفتحه– كي لا تخلو الساحة للبريطانيين، على حد تعبير "كونستان"، السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٠٣[٢١٠]– في هذه الحالة ستكون مشاركتهم من موقع الشريك الاضعف، لأنهم لم يكونوا مبادرين إلى حل هذه المشكلة التي كانت تعاني منها المتصرفية ؛ أو يأخذون بنصيحة "ابراهيم ثابت"، التي قدمها إلى القنصل الفرنسي العام في "القاهرة"، وهي العمل من أجل "الحاق بيروت بمتصرفية جبل لبنان"[٢١١]. وبذلك ينقذون مصالحهم في هذه المدينة ويتفادون الضربة البريطانية المحدقة بها، ويسدون خدمة كبيرة لسكان المتصرفية المسيحيين منهم والدروز، ويكسبون فعالية الطرفين إلى جانبهم.

غير ان الضجة، التي كانت تتردد من حين إلى آخر، عن فتح مرافئ المتصرفية، ما لبثت ان تراجعت وفقدت الكثير من مصداقيتها ومن "احتمال تحقيقها لأنها كانت

---

٢٠٨ – لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار، يراجع جواب وزير المالية المصري على عريضة مظفر باشا من أجل دخول تبوغ متصرفية لبنان إلى مصر، بتاريخ ٢ مارس ١٩٠٣.
"Documents...", tome 17, annexe à la dépêche n°23 du 2 mars 1903, pp.232-233.

٢٠٩ – "Documents...", tome 17, lettre n°64, pp.231-232.

٢١٠ – "Documents...", tome 17, lettre n°70, pp.243-244.

٢١١ – أشار لابولينيير "M. de La Boulinière"، ان "ابراهيم ثابت" هو ماروني يحمل الجنسية الفرنسية "naturalisé français".
"Documents...", tome 17, lettre n°64, pp.229, 231.

تطلق من نفس الأشخاص"، على حد تعبير "الكونت دي سرساي" القنصل الفرنسي العام في بيروت، بتاريخ ٦ نيسان ١٩٠٣[٢١٢]. ومع ذلك فقد رأى ان المسألة تستحق كل الانتباه، والسعي من أجل ايجاد الحل المناسب لها.

ويبدو ان المسؤولين الفرنسيين، وفي اطار البحث عن هذا الحل، ما لبثوا ان انساقوا وراء فكرة فتح مرفأ "جونية"، أو ضم قضاء بيروت إلى متصرفية الجبل. وهناك أكثر من دليل على تكّون هذا المنحى من التفكير الجدي عندهم ومنها :

١- البرقية السرية التي ارسلها "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية إلى "كونستان"، السفير الفرنسي في القسطنطينية، ذات الرقم ٩٦ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٠٣. فقد طلب منه في هذه البرقية، ان يقدم له مختلف الحلول التي تتعلق بفتح مرفأ جونية. وبشكل خاص حول امكانية ضم قضاء بيروت إلى المتصرفية لأنه يستجيب كلياً لرغبات ومصالح سكان المتصرفية وللرغبات والمصالح الفرنسية[٢١٣].

٢- جواب القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية. انطلق في اجابته من عدد من الاستنتاجات، التي تكونت لديه بفعل خبرته وخبرة من يتشاور معهم في الأمور المطروحة.

الأول، استند فيه على ممثل "شركة فيتالي" "La Cie Vitali"، مدير مجموعة الالتزامات الفرنسية الصناعية في سورية، الذي رأى ان "فتح مرفأ جونية لا يؤثر في شيء على مرفأ بيروت، والبضائع التي تنزل في مرافئ المتصرفية ستعود حتماً بالقطار إلى هذا الاخير"، وقد استند في هذا الاستنتاج إلى عدد من المعطيات : أولاها، ان الخسارة التجارية لمرفأ بيروت من جراء فتح مرفأ جونية، هي خسارة غير مؤكدة، لأن الأولى قد تحولت إلى سوق تجاري مهم منذ سنوات طويلة. وهذا السوق لا يمكن أن ينتقل بسهولة إلى مكان آخر بين ليلة وضحاها ؛ وثانيها هو ان بيروت قد باتت نقطة

٢١٢ _ "Documents...", tome 17, lettre n°69, p.238

٢١٣ – لمزيد من الايضاح يراجع نص البرقية "Documents...", tome 17, lettre n°67, pp.235-236

انطلاق سكة الحديد باتجاه دمشق، ومرفأها وأرصفته وعنابره قد أعدت نسبياً بشكل جيد، وهي تسهل عملية انزال وتحميل البضائع ؛ وثالثها هو ان مرفأ "جونية" لا يوجد فيه شيء مما هو موجود في مرفأ بيروت. فهو بدون ارصفة وبدون عنابر، والاحمال حتى هذا الوقت (١٩٠٣) تنقل على ظهور الرجال، والبضائع التي تخرج منه بسيطة جداً، كما ان البضائع المستوردة لصالح مقاطعتي "كسروان" و"البترون" ذات قيمة لا تذكر. وفي الأوضاع التي هو فيها لا يصلح ان يكون غير ميناء لمراكب الركاب التي تؤمه لنقل المهاجرين.

الثاني، هو ان الفرنسيين "يجدون أنفسهم في مواجهة وضع غير طبيعي". اذ بأي حق تبقي الحكومة العثمانية مرافئ المتصرفية مقفلة أمام السفن البخارية التجارية، في الوقت الذي تسمح فيه للمراكب الشراعية ان تؤمها. وأشار إلى ان الشركة الفرنسية للنقليات البحرية، قد سبق لها ان قامت منذ عشر سنوات بمحاولة للرسو فمنعت. وكما أجهضت هذه المحاولة آنذاك، فقد أجهضت مؤخراً محاولة الشركة البريطانية.

الثالث، استند فيه إلى أحد الفرنسيّين العاملين في سورية "شميط" "M. Chémit"، القائل : "لا يمكن الحصول على شيء من تركيا الا بالبقشيش، وبه يجب ان تعطي الكثير لتحصل على القليل القليل".

ولتجنب الاحتمالات الصعبة، اقترح ان تلجأ "شركة مرفأ بيروت" إلى ذريعة ما وتحصل على اذن يسمح لها ان تقيم في مرفأ جونية عارضة ورصيفاً يشكلان حلاً مقبولاً في الوقت الراهن. فهو من جهة يسهل عمليات النقل للمراكب الشراعية، ويبرهن للناس ان الفرنسيين غير معارضين فتح مرافئ المتصرفية؛ ويكون من جهة أخرى مدخلاً لهم عندما يريدون ان يجعلوا من مرفأ جونية فرعاً من ميناء بيروت. وعلى حد تعبير هذا القنصل يمكن لهذا الحل ان يقدم للفرنسيين دفاعاً ضد كل منافسة أجنبية[٢١٤].

٢١٤ – التعابير الموضوعة بين مزدوجين هي من رسالة القنصل. ولمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...", tome 17, lettre n°69, pp.238-240.

٣- جواب "كونستان"، السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٠٣، قد استبعد مسألة ضم قضاء بيروت إلى متصرفية جبل لبنان. لأنه حل غير واقعي بالنسبة "للباب العالي" اذ كيف يمكن لهذا الأخير ان يقبل تلقائياً باقتطاع جزء من أراضيه، وهي في وضع اداري طبيعي تحت سلطة موظفيه، ليلحقها بالجبل الخاضع لاشراف دولي ؟

أما بالنسبة لفتح مرفأ جونية، فقد اشار إلى ان الاخبار التي وردت اليه عن هذه المسألة كانت تضعه في أجواء الأمر الواقع. فالأمر مفيد بالنسبة لسكان المتصرفية، غير انه يلحق الضرر بالمرافق الفرنسية في بيروت. وأكد حول هذه المسألة ان الظروف الراهنة لا تسمح له ان يأخذ أية مبادرة بهذا الشأن. ولذلك رأى ان تترك الفكرة الآن، لكن اذا أعيد طرحها، فهو – في كل الأحوال – يفضل ان لا تترك الساحة خالية لبريطانيا كي تقدم نفسها لأصحاب العلاقة من السكان، بأنها عن جدارة تستحق شكرهم[٢١٥].

من الملاحظ من خلال هذه الرسائل ان المسؤولين الفرنسيين، لم يكونوا متفقين على رأي واحد، حول الضرر الذي يلحقه فتح مرفأ جونية بمرفأ بيروت. وقد انقسموا حول هذه المسألة إلى فريقين : الأول يرى ان الضرر غير مؤكد، ويمثله القنصل الفرنسي العام في بيروت وممثل "شركة فيتالي" و"شميط". ولتحقيق أماني سكان المتصرفية بأن يكون لهذه الأخيرة مرفأ ولتخفيف الضغط عن المسؤولين الفرنسيين فقد اقترح هؤلاء فتح مرفأ جونية أمام حركة المهاجرين من أجل نقل الركاب؛ الثاني يرى ان الضرر مؤكداً، ويتمثل هذا الرأي "بإدارة الشؤون الاقتصادية" في وزارة الخارجية الفرنسية، وبالسفير الفرنسي في القسطنطينية، ومن ورائهما وزير الخارجية الفرنسية و"ادارة الشؤون السياسية" في وزارة الخارجية. ولتحقيق مطلبهم المشترك مع أهل

٢١٥ – "Documents...", tome 17, lettre n°70, pp.243-244

المتصرفية، فقد تبنى هؤلاء فكرة ضم قضاء بيروت إلى جبل لبنان، وهم يعلمون سلفاً ان السلطنة العثمانية سترفض لهم هذا الطلب.

في هذا السياق، استفاد المسؤولون الفرنسيون من حوادث بيروت ١٩٠٣ من أجل الضغط على السلطنة بمطلب غير متمسكين به وقابل للمساومة. وزيارة السفير الفرنسي في القسطنطينية خلال هذه الحوادث للصدر الأعظم في ٧ أيلول وللسلطان في ١١ منه تؤكد استفادتهم هذه، في اطار مخططهم العام في سورية. فخلال هذه الزيارة وعده السلطان بأن يتدخل بشكل سريع لازالة كل العراقيل المسجلة على خانة الالتزامات الفرنسية، وانه سيبرق إلى "عزت باشا"، سكرتيره الثاني، من أجل انهاء التسوية المتعلقة بخط دمشق – مزيريب[٢١٦].

لقد انعكس موقف المسؤولين الفرنسيين المنقسم، على تصرفات القنصل الفرنسي العام في بيروت. وقد اشار "عبد الله الملاح" بالاستناد إلى مصادر البطريركية المارونية، إلى ان القنصل الفرنسي كان اثناء حوادث ١٩٠٣ يغالي أكثر من الجميع "فهو بالاتفاق مع قنصل المسكوب (الروس) اوعز باخراج النصارى إلى الجبل وابقائهم هناك حتى لا يترلوا إلى بيروت بدون شروط". ثم ما لبث ان تغير موقفه. "وقد ظهر هذا التغير ببرود همته"[٢١٧].

د- خيوط نجدها في سياسة والي بيروت "رشيد بك"، الذي كان ينفذ سياسة السلطنة العلية العثمانية. فقد أوضح هذا الوالي إلى "سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، بأن "الباب العالي" كان يعتبر "بيروت مرفأ دمشق، وهذه الأخيرة قلعة جامعة للمسلمين. وتنصير بيروت يضعف دمشق، وهذا ما لا يقبل به عند الاقتضاء". على حد تعبير هذا القنصل، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ نيسان

٢١٦ – لمزيد من الايضاح حول هاتين الزيارتين تراجع رسالة "كونستان" إلى "دلكاسه" في ١٣ أيلول ١٩٠٣.
"Documents...", tome 17, lettre n°73, pp.256-261.

٢١٧ – عبد الله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٤٢-٣٤٣.

١٩٠٣[٢١٨]. فمن خلال هذه النظرة إلى مدينة بيروت يمكن ان يتضح دور الحوادث بما أحدثته من تهجير وهجرة. فاحداث "مزرعة العرب" الدموية ادت إلى "تهجير ما يقارب الثلاثين الف نسمة من مسيحي بيروت إلى متصرفية جبل لبنان"[٢١٩].

وفي فترة حكم هذا الوالي، كانت هجرة سكان المتصرفية، قد تحولت إلى تيار يجرف معه عدداً لا يقل عن ثمانية آلاف مهاجر في السنة. منهم ستة آلاف وخمسماية يسافرون عن طريق مرفأ بيروت. وهذا العدد كان مرشحاً دائماً للازدياد أكثر من الفين نتيجة عدوى التشبه بالمهاجرين الآخرين، وتعرض مسيحي اقضية : "عكار" و"حمص" و"صافيتا" في شمال ولاية بيروت و"مرجعيون" في جنوبها، لمضايقات مختلفة في أنواعها وأشكالها[٢٢٠].

لقد استغل الوالي حركة الهجرة بأساليب مختلفة منها :

١- كان المهاجر – من أجل الحصول على جواز السفر – يدفع عشرة اضعاف ثمنه بحجة ان السفر ممنوع. فالجواز الذي يكلف ١٢ فرنكاً، كانت "السلطات التركية" تقبض ثمنه ١٢٠ فرنكاً. على حد تعبير "دي كلارك" "M. De Clereq"، القنصل الفرنسي العام في جنوى، في رسالته إلى "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩٠٢[٢٢١].

٢- هذه الحركة، كان يشرف عليها في المرفأ أربعة أو خمسة اشخاص تحت سلطة الادارة المحلية لمرفأ بيروت. و"تذكرة الدخول" لا تعطى للمسافرين الا عن طريق هؤلاء الاشخاص. ولذلك كانت شركات الملاحة ووكالات الهجرة الأوروبية بحاجة إلى رضاهم، فهي مضطرة لأن ترضخ لمتطلباتهم. وهكذا كانوا يحصلون منها على "جعل" "Commission" مرتفع.

---

[٢١٨] – تراجع رسالة هذا القنصل في "Documents...", tome 17, lettre n°69, p.241

[٢١٩] – عبد الله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٣٢.

[٢٢٠] – لمزيد من الايضاح حول هذه الأفكار، تراجع رسالة "الكونت دي سرساي"، إلى "دلكاسه"، بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٠٣. "Documents...", tome 17, lettre n°63, pp.222-223.

[٢٢١] – لمزيد من الايضاح، تراجع رسالة هذا القنصل "Documents...", tome 17, lettre n°57, pp.207-208

٣- عن طريق مصطادي المسافرين المحترفين "racoleurs"، فهؤلاء كانوا يسلمونهم إلى "ادلاء الدرب" "pisteurs"، الذين يعطونهم تذكرة السفر لقاء مبلغ يتراوح ما بين ٣٠-٤٠ فرنكاً. وهذا المبلغ هو خارج مصاريف السفر. وبالاضافة إلى هذا المبلغ، كان هؤلاء الادلاء يتقاضون من الشركات تحويلات مهمة لقاء "ثمن المرور".

غير ان هذه الارباح التي كانت تقدر سنوياً بما يزيد على ٤٥٠٠٠٠ فرنكاً، كانت لا تذهب إلى جيوب هؤلاء وحدهم. فهم مجبرون على دفع المعلوم، وهو نصف هذا المبلغ، ليذهب إلى جيوب موظفي الولاية.

٤- ان استغلال المسافرين أثناء السفر، كان يجري تحت ستار من الرسوم الوهمية. غير ان استغلالهم أثناء العودة كان يجري واضحاً بشكل تعسفي. فمنذ وصولهم إلى مرفأ بيروت، كانوا يقعون فريسة لبحارة المراكب الذين يوصلونهم من السفينة إلى الشاطئ وللصوص الذين يجردونهم من أموالهم تحت سمع وبصر رجال الامن[٢٢٢].

هـ- خيوط نجدها في السياسة التي اتبعها "مظفر باشا"، منذ اليوم الأول لوصوله إلى بيروت في ١٤ تشرين الأول ١٩٠٢. ويبدو ان هذا الحاكم كان يحمل معه خطة للحكم، قد أعدت مسبقاً بالتشاور مع السلطان. وهناك عدة قرائن تدل على وجود مثل هذه الخطة الموجهة ضد المصالح الفرنسية التي باتت أكثر انتشاراً وفعالية في بيروت ومتصرفية الجبل، وضد البطريركية المارونية المؤيدة لفرنسا. ومن هذه القرائن نذكر :

١- "حل منذ وصوله إلى بيروت ضيفاً على الوجيه الثري سليم ايوب ثابت في داره ببئر حسن، وقد استصحب امين سر خاصاً اسمه فتح الله وهو حلبي الأصل، فتوافد

---

[٢٢٢] – لمزيد من الايضاح حول هذه الأفكار تراجع رسالة "الكونت دي سرساي"، المرجع السابق "Documents...", tome 17, lettre n°63, pp.224-225.

الموظفون وطالبو الوظائف... وأصدر فور وصوله بعض أوامر بالعزل والتعيين"[٢٢٣].

وقد أكد القنصل الفرنسي العام في بيروت، "الكونت دي سرساي" هذه المسألة، في رسالته إلى "دلكاسه" وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٣، وأشار إلى ان "مظفر باشا" كان قبل أن يصل وبعد وصوله بقليل إلى سورية، قد استسلم "إلى عدد من الاشخاص الاثرياء، عديمي الاستقامة" "personnalités véreuses" الذين اغرقوه بقروضهم المالية وبتزلفهم "flagornerie"، وعرفوا كيف يوحون اليه. وشيئاً فشيئاً فرضوا انفسهم عليه وبات واقعاً تحت تأثيرهم. وأشار هذا القنصل إلى ان "سليم ثابت" هو صديق كبير للقنصليتين البريطانية والالمانية"[٢٢٤].

٢– في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة توليه المسؤولية في ١٦ تشرين الأول ١٩٠٢، تطرق إلى مسألتين ناقض فيهما نفسه بنفسه. فقد أشار في الأولى إلى ان اهتمامه الأول، هو ان يدرس الاشياء شخصياً وعلى أرض الواقع، ويعالج الأمور بتراهة وتجرد، ويأخذ الاجراءات الحاسمة بعد أن يصل إلى أدلة قاطعة ؛ وفي الثانية أعلن أسفه من أنه كان مجبراً ان يتخذ على الفور بعد وصوله بعض الاجراءات القاسية، التي الحقت الضرر ببعض الاشخاص، واستدرك بأن المصلحة العامة هي دائماً قبل المصالح الشخصية، ولذلك لم يتردد في أن يكون إلى جانب المصلحة العامة[٢٢٥]. فمتى عاين ودرس حتى اصدر أوامره بالعزل والتعيين ؟

[٢٢٣] – بشارة الخوري : "حقائق لبنانية"، الجزء الأول، ص ٤٩.
وأشار "الكونت دي سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٢، ان "مظفر باشا" قد وصل إلى بيروت يوم الثلاثاء في ١٤ تشرين الأول، وكان في استقباله : "رشيد بك" والي بيروت، و"نعوم باشا"، والسلطات المحلية في الولاية والمتصرفية، وحشد كبير جاء من كل جهات المتصرفية. وبعد لقاء قصير بينه وبين الوالي في السراي، ذهب إلى الاوتيل حيث كان قد حجز فيه عدة شقق. ولمزيد من الايضاح تراجع هذه الرسالة في :
"Documents...", tome 17, lettre n°56, p.199.
"Documents...", tome 17, lettre n°71, p.253

[٢٢٤] – لمزيد من الايضاح يراجع نص الرسالة في

[٢٢٥] – يراجع نص الخطاب في :
"Documents...", tome 17, annexe à la dépêche n°65 du 20 octobre 1902, pp.205-207

٣– أعلن على الملأ برنامج عمل واسع لفترة حكمه. وقد ذهب فيه بعيداً عن التعديلات، التي وافقت السلطنة العثمانية والدول الاوروبية، على ادخالها على نظام المتصرفية[٢٢٦]. وليس هنا مجال للدخول في تفاصيل هذه التعديلات وهذا البرنامج. لكن ما يلفت الانتباه في هذا الأخير مسألتان : الأولى، تعديل خريطة متصرفية جبل لبنان على حساب ولايتي بيروت وسورية. وهذا يعني ضرب التنظيم الاداري للسلطنة في سورية كلها. وقد بدأ عمله فوراً بهذه النقطة الشائكة[٢٢٧] التي كانت الحكومة العثمانية نفسها عاجزة آنذاك عن الحسم فيها بمفردها. وفي هذا المجال طالب بضم بيروت ومنطقة غرب البقاع إلى المتصرفية. وقد رفض طلبه بشدة. وبات بمواجهة "الباب العالي" ووالي بيروت ووالي سورية ؛ الثانية فتح مرافئ المتصرفية أمام الملاحة الدولية، حتى يتمكن سكان المتصرفية من الاتصال بالعالم الخارجي بشكل مباشر. وبمطلبه هذا قد وضع نفسه بمواجهة مصالح الفرنسيين الذين كانوا يرفضون في الخفاء هذه المسألة[٢٢٨].

وضع "مظفر باشا" نفسه منذ بداية عهده في طريق مسدود. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال، هل يمكن لموظف "عثماني" مثله ان يعلن عن مثل هذه المسائل بدون أن يكون قد تشاور حولها مع السلطان ؟ علماً انه لم يكن اكثر من العوبة "fantoche" بيد السلطان، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، في

[٢٢٦] – التعديلات التي وافقت عليها السلطنة والدول الاوروبية، كان يجب أن تنفذ خلال حكم "نعوم باشا". وقد تناولت هذه التعديلات ثلاثة أمور : انتخابات مجلس ادارة المتصرفية، تنظيم القضاء، اعطاء الضمانات للقضاة.
"Documents...", tome 17, "Protocole", pp.196-197.

[٢٢٧] – بعد ان القى "مظفر باشا" خطاب التولية في ١٦ تشرين الأول ١٩٠٢ انطلق لمعاينة شمال المتصرفية للاطلاع على المنطقة التي ينوي تعديل حدود المتصرفية باتجاهها، والعمل من أجل ضم ثلاث قرى ارثوذكسية تابعة لقضاء طرابلس، كانت تطالب بها الحكومة الروسية. لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "الكونت دي سرساي"، إلى "دلكاسه" بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٢.
"Documents...", tome 17, lettre n°56, p.203.
القرى الثلاث هي : "كفرحبو"، "حقل العزيمة"، "عاصون".

[٢٢٨] – لمزيد من الايضاح حول هذه الأفكار يراجع :
"Documents...", tome 17, lettre n°56, pp.200-201; et n°69, p.241; et Engin Akarli : op.cit. p.64.

رسالته إلى "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٣[٢٢٩]. وهل هو ذاك المسؤول الساذج، الذي تنقصه الخبرة ؟ أم انه الدور المطلوب من موظف اعلن في خطاب توليته أكثر من مرة انه ينفذ ارادة مولاه السلطان المعظم[٢٣٠]؟

٤ – أعلن "منع الهجرة" في برنامجه[٢٣١]. غير انه عمل عكس ما أعلنه تماماً. فقد أعطى للناس الحرية بالسفر. واتخذ من المعاملة السيئة التي كان يتعرض لها المهاجرون في مرفأ بيروت أثناء سفرهم وعودتهم، على يد الشبكة الكبيرة العاملة فيه من : سماسرة وبحارة وحمالين ونواطير وضباط ستاراً له، فدعم رغبتهم بتطوير مرفأ جونية، وجعله مرفئاً دولياً في عام ١٩٠٣[٢٣٢].

ومن أجل الحد من الهجرة ووقفها، وتحت ستار تخليص المهاجرين من استغلال البحارة، الذين كانوا يتدبرون أمورهم بحرية مطلقة، دعا شركات الملاحة أن تعتمد مكاتب لها في مراكز أقضية المتصرفية، وتدفع أجور العاملين فيها من زيادة خمسة فرنكات على كل مهاجر. ازاء هذا العرض اعربت الشركات بأنها مضطرة ان ترفع اسعارها قليلاً. لكن ما ان بدأت التفكير بالأمر، وحرصاً على مصلحتهم من أن يضيع من يدهم حوالي ستة آلاف مهاجر سنوياً، دخل البحارة على الخط وعقدوا مع "مظفر باشا" اتفاقاً يقضي بأن يدفعوا لشركات الملاحة القيمة المطلوبة (خمسة فرنكات). بموجب قسائم ذات أرومة من أجل تسهيل الحساب. وادخل المتصرف مورد الهجرة بشكل رسمي في موازنة المتصرفية[٢٣٣]. ان هذا الاتفاق الذي جرى تحت عنوان رفع

---

[٢٢٩] – تراجع رسالة هذا القنصل في "Documents...", tome 17, lettre n°71, p.254

[٢٣٠] – لمزيد من الايضاح يراجع نص الخطاب في :
"Documents...", tome 17, annexe à la dépêche n°55 du 20 octobre 1902, pp.205-207.

[٢٣١] – "Documents...", tome 17, lettre n°56, p.201

[٢٣٢] – لمزيد من الايضاح يراجع : Engin Akarli : op.cit., p.65

[٢٣٣] – لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار تراجع رسالة "الكونت دي سرساي"، إلى "دلكاسه"، بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٣ في
"Documents...", tome 17, lettre n°71, pp.246-247.
وأشار "مظفر باشا"، الحاكم العام لمتصرفية جبل لبنان، في جدول الحساب القطعي لموازنة عام ١٩٠٣ ان دخل المتصرفية من الجوازات قد بلغ ٥٢٠٠٠ غرشاً.
"Documents...", tome 17, annexe à la dépêche n°25 du 10 avril 1904, p.268.

استغلال البحارة عن المهاجر، قد أبقي على هذا الأخير الضحية الأولى. لأنه بقي مستغلاً كما كان في السابق، وزيد على بطاقة السفر خمسة فرنكات. فهل بهذه الاساليب تتوقف الهجرة ويرفع الظلم عن المهاجر ؟

٥ – بالرغم من اتفاقه مع شركة الريجي – كما أشرنا – فقد أرسل "ابراهيم ثابت" إلى القاهرة، محملاً اياه عريضة يطلب فيها من المسؤولين البريطانيين أن يسمحوا لتبغ المتصرفية ان يدخل إلى مصر. اننا نرى ان ارسال هذا الشخص بالذات، كان من أجل أن يفشي اسرار زيارته للمسؤولين من أجل إرباكهم وابتزازهم.

٦ – "اختلف مع البطريركية المارونية، وشجع عليها خصومها في كسروان. وكانوا قد أسسوا محفلاً ماسونيا في غزير"[٢٣٤]. ودعم من ترشحوا ضدها إلى عضوية مجلس ادارة المتصرفية امثال "أسعد بك لحود"[٢٣٥]. وعلى حد تعبير "الكونت دي سرساي"، انخرط بعمق في خصومات ومشاجرات عائلات الجبل الدرزية. فدعم "نسيب بك جنبلاط"، ضد "مصطفى ارسلان". وبحلول شهر آب ١٩٠٣، كان الجهاز الاداري في المتصرفية قد تحول إلى دمى "patins" بين يديه. وبدأ توقيع العرائض ضده في كل أقضيتها، وقد رفعت إلى السلطان والصدر الأعظم و"المابين" "Mabéïn"[٢٣٦].

٧ – أعاد "ناصيف بك الريس" على رأس مكتب المراسلات التركية"، بعد ان كان "نعوم باشا" قد خلعه. وهو شخصية "كانت دائماً معاديه للقنصلية الفرنسية

---

[٢٣٤] – اشار "بشارة الخوري" ان من بين أعضاء هذا المحفل "جرجي بك زوين"، الذي برز يخاصم مشايخ آل خازن وآل حبيش".
بشارة الخوري : "حقائق لبنانية"، الجزء الأول، ص ٥٠.
وأشار "انجين اكارلي"، إلى ان "مظفر باشا"، قد دعم "جرجي زوين"، لأنه ينتمي إلى "Anti-Kusa"، المنظمة التي ضغطت من أجل وصول "مظفر باشا" إلى حكم المتصرفية. وأشار أيضاً إلى ان مظفر قد عينه في عدة مواقع كانت قد أخليت من رجال "نعوم باشا".
Engin Akarli : op.cit. p.68.

[٢٣٥] – أشار "الكونت دي سرساي"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى "دلكاسه"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٣، ان "أسعد بك لحود"، لم يتردد عن ارسال برقية جارحة بحق البطريرك "الحويك" إلى البابا. كما انه منع المونسنيور "دبس"، مطران بيروت للطائفة المارونية، من السفر إلى القسطنطينية بحجة انه يعمل مع السفارة الفرنسية لاحلال سيطرة فرنسا في سورية.
لمزيد من الايضاح تراجع رسالة القنصل في "Documents...", tome 17, lettre n°71, p.246

[٢٣٦] – تراجع رسالة "الكونت دي سرساي" "Documents...", tome 17, lettre n°74, p.262

العامة في بيروت، على حد تعبير "الكونت دي سرساي"، إلى "دلكاسه"، بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٣. وقد ذكر بما رفعه القناصل الفرنسيون من رسائل قبله إلى المسؤولين، أمثال "بتيت فيل" "MM. de Petiteville"، وسان-رينه تيللنديه "Saint-René Taillandier". واشار إلى انهم كانوا دائماً يلحون عليهم من أجل العمل على ابعاده عن الادارة[٢٣٧].

ان البرنامج الذي أعلن عنه "مظفر باشا" منذ بداية حكمه[٢٣٨]، ووعد بتحقيقه خلال فترة قصيرة، لم يتحقق منه أي شيء مهم خلال عشرة أشهر[٢٣٩]. والحركة التي ابداها من أجله، لم تؤد الا إلى استنزاف مخصصاته في وقت قليل، والى الاعلان عن فرض ضرائب جديدة[٢٤٠]. لقد وضعت سياسته غير الواضحة المحكومين في حالة من القلق والاضطراب، وأدت إلى نفاذ صبرهم من الوعود التي لا طائل منها. وباتت هذه السياسة الفاشلة بحاجة إلى غطاء كبير وكثيف. ولذا لم يكن هناك وسيلة أفضل من تلك الحوادث التي خلطت الاوراق واسدلت ستاراً من الدماء على تلك السياسة.

ويمكن ان تكتمل صورة الخيوط الخفية في حوادث بيروت ١٩٠٣، اذ أضفنا دور شركات الملاحة والسفر، التي كان من مصلحتها ان يزداد عدد المهاجرين أكثر فأكثر، ودور تجار السلاح الذين كان من مصلحتهم ان يزداد خوف الطوائف من بعضها البعض، فتهرع إلى شراء المزيد من سلاحهم. فماذا تحقق لاصحاب هذه الخيوط

---

[٢٣٧] – من الرسائل التي تظهر عداء "ناصيف بك الريس" للقنصلية الفرنسية رسالة ارسلت في اول نيسان ١٨٨٩، ورسالة ارسلت في ١٥ أيلول ١٨٩٢. ومن الرسائل التي طالبت بالعمل من اجل ابعاده عن الادارة، تقرير ارسل في ١٨ أيار ١٨٨٧، وآخر ارسل في ٥ تموز ١٨٩٢، وبرقية ارسلت في ١٧ آب ١٨٩٢.
ولمزيد من الايضاح، يراجع :
"Documents...", tome 17, lettre n°71, p.253

[٢٣٨] – البرنامج الذي أعلن عنه يتألف من عشرين بنداً. ولمزيد من الايضاح تراجع رسالة "الكونت دي سرساي" إلى "دلكاسه" بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٢.
"Documents...", tome 17, lettre n°56, p.200-201.

[٢٣٩] – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "الكونت دي سرساي"، إلى "دلكاسه" في ٣١ تموز ١٩٠٣. .
"Documents...", tome 17, lettre n°71, p.245.

[٢٤٠] – أشار "الكونت دي سرساي" في رسالته إلى "دلكاسه"، بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٣، ان مصاريف تنقلات حاكم المتصرفية المفرطة، جعلته يستنزف في أقل من ستة أشهر كل ما هو مخصص له في سنة. ولمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...", tome 17, lettre n°71, p.251.

من الحوادث التي حاول كل طرف من أطرافها ان يستفيد منها بما يخدم مصالحه وأهدافه. خاصة بعد أن انكشفت على الملأ كل الأفكار التي كان يجري التداول بها وراء الكواليس.

فأعيان المتصرفية المسيحيون، الذين انساقوا مع "مظفر باشا"، وسعوا مع بريطانيا من أجل العمل على فتح مرفأ جونية، كي يستأثروا بموارد عملية الهجرة، ويستفيدوا من تصريف تبغ المتصرفية عبره بعيداً عن هيمنة "شركة التنباك العثمانية"، لم يحصدوا غير الخيبة. كما ان احبار الموارنة، الذين كانوا يسعون مع فرنسا من أجل ضم قضاء بيروت إلى المتصرفية، لم يتمكنوا من تحقيق هذا المطلب. وانتهى الأمر بالمطران "دريان" – المكلف من قبل البطريركية المارونية بمتابعة حوادث بيروت – إلى الاعلان وبمرارة عن عدم جدوى السعي بهذا الاتجاه قائلاً : "لا يصح لنا ان نتبع بيروت إلى لبنان لما دون ذلك من المصاعب". ودعا إلى العمل من أجل القضاء على بيروت "بنقل تجار النصارى وعمالهم، أعمالهم إلى احدى الاساكل اللبنانية والسعي في جلب البواخر التجارية اليها. وبذلك يقيم النصارى مدينة جديدة، وبازدهار هذه الأخيرة يقضى على بيروت فلا بد من الوصول إلى هذا الحلم يوماً[٢٤١].

ان الفشل الذي الحق بالطرفين، يحمل على الاعتقاد ان حوادث بيروت ١٩٠٣ قد خطط لها كواحدة من عناصر الضغط التي استغلتها الدول الأجنبية من أجل تحقيق اهدافها ومصالحها. وهناك عدة قرائن تؤكد هذا الاعتقاد :

أولاها، تحول الحوادث "تجاه الاستانة وسفراء الدول والسياسة الدولية في المقام الرابع والخامس بحيث فقدت اهميتها وباتت في عداد الحوادث العامة التي قد لا يترتب عليها كبير أمر"[٢٤٢].

---

[٢٤١] – عن المباحثات التي أجراها هذا المطران مع القنصل الفرنسي وأوصلته إلى هذه القناعة يراجع : عبد الله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٤٤–٣٤٥.

[٢٤٢] – عبد الله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٣٧.

ثانيها، ان قناصل دول فرنسا، انكلترا، روسيا وايطاليا، قد تمسكوا ببقاء مهجري الحوادث في متصرفية الجبل بشكل من الاشكال، وان لا يترلوا إلى المدينة بدون شروط وخاصة القنصل الفرنسي والروسي. لكن ما لبث ان تغير هذا الموقف وحصل تحول مفاجئ في موقف القنصل الفرنسي والقناصل الآخرين"[٢٤٣].

ويمكن الاشارة إلى الدول التي استفادت من هذه الحوادث على الشكل التالي :

أ- لقد تمكّن البريطانيون أن يثبتوا للفرنسيين بالملموس، ان نفوذهم مهما تعاظم في بيروت ومتصرفية جبل لبنان فهم قادرون على زعزعته والاطاحة به، ومنعهم من تحقيق اطماعهم عبر حوادث مماثلة اذا استمروا في عنادهم ضد الاتفاق معهم. وبمقابل هذا الاتفاق تخلى البريطانيون عن دعم فكرة فتح مرفأ جونية، التي ليس للطرفين مصلحة بها. ويبدو ان المسؤولين الفرنسيين قد وصلوا إلى قناعة بضرورة الاتفاق ليس مع بريطانيا وحدها، بل ومع ايطاليا وغيرهما ايضاً بعد ان لمسوا عجزهم عن فعل أي شيء لضمان أمن المتصرفية بشكل عام والمسيحيين بشكل خاصّ. وفعلاً فقد حصل الاتفاق الودي البريطاني بين الدولتين البريطانية والفرنسية ثم مع إيطاليا واسبانيا عام ١٩٠٤[٢٤٤]. وبعد الاتفاق الودي البريطاني الفرنسي قام الأسطول الحربي البريطاني بمناورات عسكرية في شرق البحر المتوسط، وتوقّفت قطعه في بيروت مدة أسبوع[٢٤٥].

---

[٢٤٣] – عن تمسك القناصل بمهجري بيروت في المتصرفية وتغير موقفهم يراجع :
عبد الله الملاح : "المرجع السابق"، ص ٣٣٤، ٣٤١-٣٤٢.

[٢٤٤] – عن الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني والفرنسي الايطالي الاسباني يراجع :
عبد الحميد البطريق : "التيارات السياسية المعاصرة"، المرجع السابق ص ٤٠، ٤٥، ٥٩، ٨٩-٩٠.

[٢٤٥] – في ١٠ آب ١٩٠٤ كتب "الكونت دي سرساي"، القنصل الفرنسي العام في سورية رسالة من بيروت إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية أشار فيها إلى هذه المناورات. وبالاستناد إلى رسالته، كتب السفير رسالة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٩ آب ١٩٠٤ أشار فيها ان الأسطول البريطاني المؤلف من ٢٥ قطعة قد أبحر من مياه بيروت بعد أن أمضى فيها أسبوعاً كاملاً. وقد استقبل الوالي قادة قطعه استقبالاً حافلاً.
ولمزيد من الإيضاح يراجع :
"Archives des Affaires Etrangères", Turquie, série N.S., tome 109, pp. 183-186, Quay d'Orsay, Paris.

ب- أما الفرنسيون فقد تمكّنوا أن يثبّتوا للسلطنة العثمانية بالملموس خطر ما أعلنه "مظفر باشا" حول فتح مرافئ المتصرفية أمام الملاحة الدولية، وضم بيروت إلى حكمه فخلال الايام الأولى بعد الحوادث "توقفت اعمال جمرك بيروت فقلت موارده إلى درجة العشر مما أقلق بال رجال الدولة العثمانية، لأن جمرك بيروت مورد مهم للخزينة"[٢٤٦]. ولارضاء السلطنة تخلوا عن فكرة ضم بيروت، التي وعدوا بها احبار الموارنة، مقابل ان تزيل الدولة العثمانية العراقيل من امام الالتزامات الفرنسية في سورية.

ج- وتمكنت السلطنة العثمانية – بالاضافة إلى تخلي بريطانيا عن دعم فكرة فتح مرفأ جونية، وتخلي فرنسا عن فكرة الحاق بيروت بالمتصرفية – من احداث بلبلة وخلاف بين قناصل الدول. وقد انعكست هذه الخلافات على وحدة المسيحيين فتفرقت كلمتهم وتمزق شمل "الموارنة بين مؤيد لفرنسا ومناصر للمطالب المطروحة"[٢٤٧] وهما أمران كانت تطمح اليهما بعد العرائض التي رفعت ضد سياسة "مظفر باشا" قبل شهرين من الحوادث. وفرضت سياسة المتصرّف على البطريرك الماروني "الياس الحويك" ان يزور روما والقسطنطينية وفرنسا[٢٤٨].

٣- في اول كانـــون الثـــاني عام ١٩٠٥، تشكلّـت في باريس "لجنـــة الوطـــن العربـــي" "Comité de la Patrie Arabe"[٢٤٩]، وأصدرت قيادتها العليا بياناً لها من باريس، مؤرخاً في ٣ كانون الثاني "يناير" من نفس العام؛ والبيان بعنوان، "إلى سكان الوطن العربي المستعبدين لنير الاتراك"، عرضت فيه الاوضاع التي تمر فيها البلاد العربية، وطرحت برنامج الخطة التي ستسير عليها. فأشارت إلى انها تود ان تنسلخ تباعاً عن تركيا، لتأسيس مملكة عربية تشتمل على جميع البلاد العربية في اسيا بحدودها الطبيعية، من وادي "دجلة" و"الفرات"، إلى قناة

---

[٢٤٦] – عبد الله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٣٤.

[٢٤٧] – عبدالله الملاح : المرجع السابق، ص ٣٤٣.

[٢٤٨] – بشارة الخوري : "حقائق لبنانية"، الجزء الأول، ص ٥١-٥٢.

[٢٤٩] – لمزيد من الايضاح حول هذا البيان يراجع: "Documents...", tome 1, annexe n° II , pp. 334 -335

السويس؛ ومن البحر المتوسط إلى خليج "عمان". اما هيئة الحكومة فيها فهي "عبارة عن سلطنة حرة دستورية باوسع معانيها وحاكمها مسلم عربي؛ وتؤلف مع "ولاية الحجاز"، و"المدينة المنورة"، إلى مضيق العقبة مملكة عربية مستقلة، ملكها خليفة للمسلمين في آن واحد". واشارت إلى انها "ستحترم استقلال جبل لبنان النوعي". كما اشارت إلى الحالة الراهنة فيما يتعلق بامتيازات المسيحيين الدينية في ارض فلسطين، والى امتيازات المسلمين في امارات اليمن، نجد والعراق المستقلة. واعلنت برنامجها للحكم بشكل مكثف"[٢٥٠].

٤- في نفس هذا العام ١٩٠٥، اصدر "نجيب عازوري" في باريس مؤلفاً بعنوان "يقظة الامة العربية" "le Réveil de la Nation Arabe" ، ونعتقد بأن لهذا المؤلف علاقة "بلجنة الوطن العربي"، التي أشرنا اليها على الاقل لجهة الزمان والمكان.

٥- في عام ١٩٠٦، اسس الضابط "مصطفى كمال آتاتورك"، في دمشق جمعيته السرية "وطني" "Ma Patrie" ، كما تأسست في القسطنطينية "جمعية النهضة العربية"، في ٢٣ كانون الاول ١٩٠٦. ومن المحتمل ان يكون لهذين الحديثين صلة ببعضهما فهما يأتيان في مجال ابراز التمايز بين العنصرين العربي والتركي.

٦- عام ١٩٠٧، عقد المؤتمر العربي الثاني في باريس، وفي نفس هذا العام، وفي باريس ايضاً صدرت مجلة "استقلال العرب" "l'Indépendance Arabe" [٢٥١].

[٢٥٠] - وصلت نسخة عن بيان "لجنة الوطن العربي" إلى القنصلية الفرنسية العامة في سورية، فارفقت نسخة البيان المطبوع بالعربية بترجمة له إلى الفرنسية وارسل إلى وزارة الخارجية الفرنسية من اجل الاطلاع. ونقتطع من برنامجها للحكم ما يلي: "نؤيد العمال الناطقين بالضاد في وظائفهم، وزيادة رواتبهم إلى حد يكفل لهم بعدئذ معاشاً كافياً بعد اعتزال الخدمة، وستكون مدة الخدمة العسكرية سنتين، وموارد الاوقاف تنفق في سبيل الاوقاف، وتوزع املاك السلطان الخصوصة بين اولئك الذين يعملون على نجاة الوطن العربي سواء كان في الجزيرة او في سورية واطرافها، وتقسم الاراضي البائرة بين ارباب المزارع المجاورة لها، وسنصدر عفواً عاماًعن جميع المذنبين بلا اشتناء مهما كانت انواع ذنوبهم".

"Archives des Affaires Etrangères", Turquie Série N.S., tome 109, pp. 213- 215
Quay Orsay, Paris

[٢٥١] - "Documents...", tome 1, annexe n° II , pp. 334 -335

بعض الاستنتاجات

ان تحول مدينة بيروت إلى مركز ولاية، قد حقق رغبة التجار. لأن الولاية بات عندها مجلس اعلى للتجارة، وهذا المجلس ينعقد فيها؛ وباتت معاملات التجار تنجز دون عناء الذهاب إلى دمشق، ودفع مصاريف اضافية. وبالبدء بأعمال بناء المرفأ، يكون مشروع "غندولفي دوتورين" قد وصل إلى اهدافه المرجوة. فجبل لبنان قد أصبح يتمتع بوضع اداري متميز، بعيداً عن سلطة الولاة المجاورين له؛ ومرفأ بيروت بات يسير على طريق الانجاز ولو بعد حين من الوقت.

لقد اصبح اهتمام المسؤولين الفرنسيين-بعد ان تحققت هاتان الخطوتان- تثبيت هذا الكيان الاداري للولاية الجديدة. ومن اجل ذلك عملوا في اكثر من اتجاه: الاول، هو التصدي لمسألة الحاق الولاية مجدداً بولاية سورية، الثاني، الوقوف في وجه اسناد ولايتي سورية وبيروت لشخص يجمع بين يديه المسؤوليتين السياسية والعسكرية؛ الثالث، الوقوف في وجه الحاق بيروت بمتصرفية جبل لبنان في هذه المرحلة، ومواجهة مسألة بناء مرفأ في "جونية"، على مقربة من مرفأ بيروت.

لقد ركز المشروع الفرنسي في هذه الفترة من عمر الولاية، على مسألة ايجاد القيادة السياسية المشتركة لجبل لبنان وبيروت، ووجد أصحابه أن القيادات الدينية والمسؤولين الروحيين هم القيادة الاكثر تنظيماً والاوسع نفوذاً والأكثر انتشاراً من القيادات السياسية. ولذلك ركزوا في توزيع منافع مشروعهم على الطوائف المسيحية بدون استثناء، وبالانفتاح على الطائفة الدرزية.

وبمقابل سياسة احتضان الولاية التي قام بها الفرنسيون والقوى الدولية الاخرى، اعتمدت السلطنة سياسة مواجهة النفوذ الاجنبي والتصدي له. غير ان الخطوات التي اعتمدت كانت تؤدي إلى تعزيز هذا النفوذ وازدياده. وفي هذا المجال نشير إلى الخطوتين التاليتين :

الأولى، محاولة ارباك وضع الولاية الاداري والامني، كأن يتأخر وصول الوالي بشكل متعمد فتعطل أعمال أصحاب المصالح، أو باثارة الفوضى والاضطرابات. وفي الحالتين كانت النقمة وأصابع الاتهام توجه إلى السلطنة.

الثانية، كانت عن طريق تعيين الولاة وكبار الموظفين. فبين من عينوا من عرف عنهم تواضعهم وتسامحهم، ومنهم من عرف عنهم تعصبهم وتزمتهم. وكلاهما كان عاملاً مساعدا للنفوذ الأجنبي على التعمق والتوسع.

لقد شهدت الولاية منذ نشأتها صراعاً دولياً حاداً. فبالإضافة إلى صراع المخطط الفرنسي مع السلطنة العثمانية، كان عليه أن يواجه صراعات أخرى متشعبة مع قوى دولية لها مخططاتها وأطماعها، خاصة انكلترا التي كان الفرنسيون يعتبرونها منافسا جدياً لهم. خاصة بعد أن عادت هذه القوة الدولية إلى سورية بكامل حيويتها ونشاطها بعد أن استتب لها الوضع في مصر وخرجت من عزلتها الدولية.

ومنذ انشاء الولاية، بدأ الفرنسيون يشعرون أن صعوبات جدية بدأت تعترض مخططهم. لأنه بالإضافة إلى القوى الدولية التقليدية، التي كانت تنافسهم، دخلت على هذا الخط ايضاً قوّتان فتيتان هما : ألمانيا وايطاليا. وليس هذا فحسب، فقد عقدتا مع بريطانيا والنمسا – هنغاريا، "اتفاقية البحر المتوسط"، عام ١٨٨٧. لقد استفادت السلطنة كثيراً من هذه الاتفاقية، التي رمت فيما رمت اليه المحافظة على الوضع القائم في البلقان وشرق المتوسط. وبذلك تمكنت من خوض حروبها المتنقلة في ارمينيا وكريت عام ١٨٩٤، ثم في اليمن، بدون أن تخشى من أي هجوم عليها روسياً كان أم فرنسياً، أو من أية انتفاضة محلية ضدها، بالرغم من أن هذه الحروب قد تركت حالة من الذعر والقلق لدى أبناء الولاية، لأنهم كانوا جزءاً من وقودها وتكاليفها.

لقد حالت هذه الاتفاقية، دون أن يحقق الفرنسيون أطماع مخططهم في سورية لسببين : الأول، وضع أوروبة المنقسم حول تركة "الرجل المريض"؛ والثاني، عدم توفر القيادة المحلية، المؤهلة للقيام بانفصال عن السلطنة، مدعوم من فرنسا. وأمام هذا الواقع،

وجدت فرنسا نفسها انها معزولة، فاضطرت إلى عقد اتفاق مع روسيا عام ١٨٩١، عرف "بالاتفاق الودي الثنائي"؛ وبالرغم من أن الطرفين كانا يطمعان بمنطقة واحدة ويتزاحمان عليها، تحول هذا الاتفاق إلى معاهدة رسمية تنص على تبادل المساعدات العسكرية بينهما.

لقد ظن بعض المسؤولين الفرنسيين، ممن يعملون في وزارة الخارجية الفرنسية، أن بامكانهم بعد هذه المعاهدة أن ينفذوا مخططهم بالقوة العسكرية، باقتطاع سورية عن السلطنة العثمانية عام ١٨٩٦. ورأوا ان قوة فرنسة العسكرية، هي التي تحدد في النهاية مقدار الحصة الفرنسية منها، وعليها أن تقدم قبل أن تضيع الفرصة من يدها. ورفع تقرير بهذا المعنى إلى وزير الخارجية، الذي حسم هذه المسألة بإشارته إلى أن وضع أوروبة المنقسم، وعدم اتفاق فرنسة مع بريطانيا، ووقوف هذه الأخيرة في الموقع المعارض، كل ذلك لا يسمح لفرنسة أن تقدم على هكذا خطوة. ورأى أن ضياع فرصة افضل من ضياع الهدف.

لقد اضطر المسؤولون الفرنسيون، إلى الرضوخ للأمر الواقع، بصرف نظرهم في هذه المرحلة عن عمل عسكري يحققون به هدفهم، وبمتابعة نشاطهم السياسي لتحقيقه. وقد اتخذ هذا النشاط الاتجاهات التالية :

١- اعداد الخرائط الجغرافية التي تبين حدود مطامعهم تحسباً للظروف والطوارئ. وحددوا حدود هذه المطامع بحدها الادنى الذي لا يمكن التنازل عنه؛ ويشمل هذا الحد، على "جبل لبنان"، ولاية بيروت و ولاية سورية. اما الحد الاقصى، فهو بإضافة ولاية حلب واجزاء من آسيا الصغرى. وهذه الاجزاء الاخيرة يمكن القبول بالتفاوض حولها، من أجل توسيع الحد الادنى.

٢- السعي من اجل ايجاد القيادة السياسية المحلية المتعاونة معهم في هذه المناطق التي حددوها.

٣- مفاتحة حليفتهم روسيا بهذه المسألة، والطلب إليها ان تعمل على مساعدتهم، وعدم دفع الصراع معها إلى مرحلة التوتر في حال رفضت أن تقدم لهم هذه المساعدة؛ والسعي من أجل ارضاء انكلترا وايجاد وفاق معها، فبدون رضاها لا يمكنهم الفوز بسورية. خاصة ان هذه القوة قد عادت تجمعها مع فرنسة مسألة الخوف من قوة المانيا الصاعدة.

وعلى هذا الاساس بدأت الدولتان تتناسيان احقاد الماضي، وتتحفزان لارساء صداقة متينة بينهما. وحصلت عدة مواقف ودية بين الدولتين توجت عام ١٩٠٤ "باتفاق ودي" ثنائي آخر "Entente Cordiale". وقد توج هذا الاتفاق بانضمام روسيا اليه عام ١٩٠٧، فاصبح ثلاثياً. وبذلك بدأت تظهر ملامح تحالفات الوضع الدولي قبيل الحرب العالمية الاولى.

لقد حلّ الاتفاق الودي الفرنسي–البريطاني القضايا العالقة الماضية. وبقيت سورية خارج نطاق البحث، وبقي الانتظار الفرنسي بشأنها سيد الموقف. وبات على المشروع الفرنسي في سورية ان يستكمل استعداداته بشكل هادئ. وإذا كان الفرنسيون قد اسدلوا الستار على الخيار العسكري أمام هذا المشروع، فقد افسحوا المجال لتهيئة القيادات السياسية المحلية. وفي هذا الاتجاه، انعقد "المؤتمر العربي الاول في باريس" "Premier Congrès Arabe à Paris"، وتأسست "لجنة الوطن العربي في باريس" "Comité de la Patrie Arabe à Paris"، ونشر "نجيب عازوري"، في باريس، مؤلفه "يقظة الامة العربية" "Le Réveil de la Nation Arabe" ، وانعقد "المؤتمر العربي الثاني في باريس" "Deuxième Congrès Arabe, à Paris "، ونشر مجلـــة" الاستقلال العربي" "La Revue de l'Indépendance Arabe"، لا شك أن هذه التحركات السياسية والفكرية قد لعبت دوراً في شق الطريق أمام الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ وهذا ما سنتحدث عنه في الفصل التالي.

****

الفصل الثالث

وضع ولاية بيروت في ظلّ انقلاب ١٩٠٨

إنعكاس الإنقلاب العثماني على ولاية بيروت

لم تكن ولاية بيروت بعيدة عن أجواء الفرحة التي عاشتها شعوب السلطنة نتيجة الانقلاب العسكري، الذي قادته جمعية " تركيا الفتاة" ونفّذته وحدات من الجيش العثماني في ٧ تموز عام ١٩٠٨، ضد السلطان "عبد الحميد الثاني"، الذي أجبر أن يعلن مرة أخرى، في ٢٤ تموز أن السلطنة دولة دستورية[١]، وأن انتخابات تمثيلية ستجرى، وتم الافراج عن المساجين السياسيين.

برزت هذه الفرحة بالانعكاسات التي أحدثها الانقلاب في مختلف أنحاء الولاية:

فقد شهدت **مدينة بيروت** تظاهرات تعالت فيها الهتافات "للدستور"، وللشعارات التي طرحتها لجنة "الاتحاد والترقي"[٢]وكتبت مقالات في إفتتاحيات الصحف تمجد شعارات "الاخوة"، المساواة" و"الوحدة"، و"زوال التعسف واحلال المحبة ونبذ التعصب والعنصرية"[٣].واقيمت الحفلات في استقبال المساجين السياسيين المحررين الذين وصلوا الى بيروت،و"ألقيت في استقبالهم الخطب والقصائد الشعرية التي تشيد بالدستور وفضائلة"[٤]واشتد حماس الناس، حتى"اختل النظام، واصبحت الحالة اشبه بالفوضى"[٥]وبالرغم من ذلك فقد استمر" الحفاظ على الوحدة الوطنية وجرى التأكيد عليها"[٦].

في **طرابلس الشام**، جرى التعبير بشكل آخر، فقد اغتنم الاشخاص الذين ابتز المتصرف أموالهم، وتأذوا من تصرفاته، أجواء الحرية التي وفرها الاعلان عن عودة الحياة الى

---

[١] – أرنست أ. رامزو : " تركيا الفتاة" وثورة تموز ١٩٠٨ " ، ترجمة " صالح أحمد العلي"، بيروت نيويورك ١٩٦٠، ص ١٤٦-١٤٨.

[٢] – "لجنة الاتحاد والترقي": هو الاسم الذي عرفت به هيئة "تركيا الفتاة"بعد الانقلاب،المرجع السابق، ص ١٤٧.

– جورج انطونيوس: "يقظة العرب"، ترجمة "ناصر الدين الاسد وإحسان عباس"، بيروت الطبعة الخامسة ١٩٧٨، ص ١٧٥.

[٣] – عصام محمد شبارو: "تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين"بيروت ١٩٨٧، ص ٢٢.

[٤] – يوسف الحكيم: "بيروت ولبنان في عهد أل عثمان"، بيروت ١٩٦٤،ص ٣٦.

[٥] – سليم على سلام:"المخطوطة التي تبدأ منذ عهد الدستور العثماني عام ١٩٠٨،مكتبة الجامعة الامريكية،ص١.

حسان حلاق: "مذكرات سليم علي سلام "١٨٦٨ – ١٩٣٨"،بيروت ١٩٨١،ص ١٠٩ – ١١٠.

[٦] – مصطفى الغلاييني: "افتتاحيات نشرت في جريدة "لسان الحال"عدد ١ – ١ آب ١٩٠٨.

الدستور، ليتوجهوا مباشرةً الى السلطان و"الباب العالي" بعرائض تطالب بعزل المتصرف ومحاكمته، وقد اجيب طلبهم،"فأوقف في اللحظة التي كان يستعد فيها لمغادرة المدينة، ووضع تحت الاقامة الجبرية، بعد ان هدد بالقتل من قبل دائنيه، على حد تعبير "M.Vernazza"، نائب القنصل الفرنسي في طرابلس، في رسالته الى "M.Pichon" وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٩ آب عام ١٩٠٨[٧].

وفي **اللاذقيه**، لم تكن المعلومات الواردة اليها واضحةً عن الانقلاب، رغم انها اقرب من بيروت وطرابلس الى مواقع القرار في السلطنة.ومع ذلك فقد ساد فيها مفهومان عن الانقلاب، مفهوم ابناء الطبقة الدنيا، فقد رأى هؤلاء" أن الذي حصل يساعدهم على تحقيق رغباتهم"، ومفهوم أبناء الطبقات العليا، الذين رأوا" ان الانقلاب سيمكنهم من توجيه الأوامر الى كل موظفي الحكومة، وان باستطاعتهم ان يعزلوا منهم من لا يرغبون فيه". ولكن بالرغم من عدم وضوح الخطوة، على حد تعبير "M.Geoffroy"، العامل القنصلي الفرنسي في المدينة،"فلم يحصل أي اخلال بالأمن، فكل شيء كان هادئاً، وسط حماس كبير بين المسلمين والمسيحيين الذين أبدوا مشاعر الائتلاف الكامل".وعبروا عن هذه المشاعر "بالاجتماع الوطني الحافل الذي عقد في أوائل آب عام ١٩٠٨، حيث ألقيت فيه الخطب التي عبرت عن الموقفين، فقد مجدت الحرية ومدحت السلطان[٨]، وبذلك فقد أبقى الاجتماع على العلاقة مع هذا الاخير ولم يقطع معه نتيجة عدم وضوح الموقف.

وفي **"حيفا"**، استـــقبـــل إعـــلان الدستور بحماس كبير عند كل الناس، على حد تعبير "M.la Pierre"، العامل القنصـــلي الفرنســـي فيها في الرســـالة الـــتي بعـــث بـــها الى "M.Fouqes-Duparc"القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٢١ آب ١٩٠٨[٩].

٧- "Documents..."tome18,Lettre n°8 Pp. 60-61

٨- "Documents..."tome 18, annexe n°11 à La Dépêche n°65 du 21 Août 1908, P.65

٩- "Documents ..."tome 18, lettre n° 9,p.64

وفي أماكن أخرى من الولاية جرى التعبير عن هذه الفرحة بالاحتفالات والقاء الخطب، التي تقارن بين الظلم من جهة، والحرية والمساواة من جهة أخرى، في ظل دستور عثماني ينضوي الجميع تحت لوائه دون أية تفرقة بين شعوب السلطنة وأبنائها.[١٠]

الولاية تحت الحكم العسكري بدون والٍ والموقف من الإنقلاب

عجز قادة الانقلاب عن الإطاحة بالسلطان وإزاحته عن العرش في الجولة الاولى من حركتهم ولذلك خاب أملهم بأن الأزمة قد مرت، "وأدركوا أن المعركة معه واقعة لا محالة، خاصة وأنهم أصبحوا مكشوفين لديه، وعدم ثقتهم به كان يبدو واضحاً"[١١].

غير ان عجز الانقلابيين عن الإطاحة بالسلطان، لم يمنعهم من أن يطالوا رموزا من عهده الماضي. وتحضيراً للجولة الجديدة من صراعهم معه، عملوا على تعزيز نفوذهم العسكري في الولايات وخلعوا ولاة وموظفين كباراً. ففي مركز ولاية بيروت امسك ضابط من "جمعية الاتحاد والترقي" بزمام السلطة، وخلع الوالي واخضع للمراقبة، ووضع في السجن عندما اكتشف أمر هربه مع آمر قوة الجندرمه، ومأمور البوليس ومدير البرق، وأرسل الجميع الى القسطنطينية تحت الحراسة، بعد ان جرى لهم وداع غير لائق على رصيف المرفأ؛ وجرى تعيين وال جديد مكانه لم يكن "الاتحاديون" راضين عنه، ولذلك استقبل استقبالاً فاتراً، ولم يبق في مركزه أكثر من ثلاثة أيام، ابحر بعدها الى

١٠- في ٢٤ تموز عام ١٩٠٨، اقيم احتفال واسع في سرايا حلبا ، وهي مركز قضاء عكار احد اقضية الولاية التابع لسنجق طرابلس الشام.في هذا الاحتفال ألقى الشاعر"يعقوب بجليس المنيارى" قصيدة بعنوان "الحرية"عبر فيها عن الفرحة بالدستور وما أشاعه جو الانقلاب من إرتياح في النفوس، نقتطف منها هذه الابيات:

...ارض من الظلم والارهاق ماحلة — قد فاضت اليوم من شهد والبان
قد كان فيها ظلام الظلم منتشراً — وكانت الناس في ذل واهوان
في البسفور نعم اخواننا هلكوا — منهم كهول ومنهم خير شبان
واليوم لا مسلم فينا ولا وثني — ولا يهودي ودرزي ونصراني
اسم لنا واحد يدعى الجميع به — وذلك الاسم يا أقوام (عثماني)

يعقوب بجليس المنياري: "أرج الازهارفي خمائل عكار"ديوان شعري مخطوط يقسم الى قسمين. القسم الثاني ص ٣.

١١- ارنست أ. رامزور: "تركيا الفتاة" مرجع سابق ص ١٥٢.

القسطنطينية نتيجة التهم العدائية التي وجهت ضده[١٢]. وبقيت الولاية بدون وال حتى أواخر عام ١٩٠٨، تنتظر نهاية هذه التغيرات، ووصول الوالي الجديد، وخاصة أولئك الذين ارتبطت مصالحهم بوجوده[١٣].

أما في طرابلس الشام، فبعد أن وضع المتصرف تحت الاقامة الجبرية، جرى تسليم مسؤولية السنجق الى مأمور القوة العسكرية فيها– وهو ضابط في مجلس قيادتها، مقرب من "حزب تركيا الفتاة " "Parti Jeune-Turc"— على حد تعبير "M.Vernazza" نائب القنصل الفرنسي في طرابلس، وذلك ريثما يتم تعيين متصرف جديد. وفي جو سادت فيه أعمال الفوضى والسرقة والتعديات، جرى تكليف قاضي المدينة مسؤولية إدارة أعمال السنجق[١٤].

وبعد الاجتماع الوطني الذي أشرنا اليه في اللاذقية أصبح نقيب "الرديف" صاحب الكلمة العليا، ورضخ المتصرف لأوامره "بعزل مسؤول الجندرمه، ومأمور الاوقاف، وحذا حذوه الموظفون الآخرون"[١٥].

وفي حيفا امسكت القوى العسكرية بالوضع "وزال من أذهان الناس الوهم الذي تكون عندهم عن الحرية"[١٦].

إن كلمات: "دستور "، "حرية"، "وحدة"، "اخوه"، "مساواة وعدل"، بحد ذاتها

---

[١٢]- أشار "M. Fouques-Duparc" القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته الى " M.Constans" السفير الفرنسي في القسطنطنية بتاريخ ٢١ آب ١٩٠٨، ان الوالي المخلوع" محمد علي" حاول الهرب من مرفأ جونيه فاكتشف امره والقي القبض عليه وســـجن مع مأمور الجندرمة، ومأمور البوليس، ومدير التلغراف الذين كانوا قد اعتقلوا منذ عدة ايام. وجرى تسفيرهم في ١٧آب. وكان "كامل بك" الوالي الذي عين مكانه غادر هو الآخر في ١٩ آب . وكان قد وصل الى بيروت في ١٦منه.

ولمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...,tome 18, letter n 9 pp.62-64"

أثناء هرب الوالي من بيروت امسك به في جونية "وديع حبيش" وساقة الى بيروت ثم ارسل مخفوراً الى القسطنطينية.

سليم على الاسلام: المخطوطة التي تبدأ في عهد الدستور العثماني ١٩٠٨، ص ٠١ وحسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام مرجع سابق، ص ١١١.

[١٣]- وصل خبير تعيين" ناظم باشا"،واليا الى مدينة بيروت صباح اليوم الثاني من أيلول ١٩٠٨. وهكذا تكون الولاية قد بقيت بدون وال من ١٩آب ١٩٠٨. "Documents...,"tome 18, lettre 11,p.71

[١٤]-لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...,"tome 18, lettre 8,pp.60-61

[١٥]- "Documents...,"tome 18, annexe n 11 à la dépêche n°65 du 21 août 1908,pp.65-66

[١٦]- "Documents...,"tome 18, lettre 9,p.64"

تستهوي النفوس وتثير حميتها. فكم يكون وقعها مؤثراً، اذا كانت تطرح من ضمن محاولة وضع حد للمرحلة الحميدية[١٧]، التي وصمت بالعسف والظلم والارهاب؟ التساؤل يطرح نفسه حول ما اذا كانت الفرحة العارمة التي حصلت في ولاية بيروت، وطغت بعدها على ما عداها[١٨]، تعبر فعلا عن التأييد الفعلي للانقلاب وما طرحه من مسائل؟ أم انها حالة انفعالية جارفة اختلطت فيها الامور، وساهمت في خلقها قوى مختلفة، وبالتالي لا تعبر عن حقيقة الموقف من الانقلاب، في منطقة مؤلفة من خليط بشري ديني، مذهبي واجتماعي، وتشابك مصلحي معقد؟

إن احتلال "جمعية الاتحاد والترقي" لموقع اساسي في السلطة، مع بقاء السلطان في موقعه أيا كانت الصلاحيات التي انتزعت منه، والمطالب التي فرضت عليه، واستمرار الصراع بينهما بات يتطلب تحديد موقف مما جرى حتى ترجح كفة احد الطرفين. ومن خلال ما اطلعنا عليه حول هذه المسألة، لا حظنا وجود المواقف التالية:

١-**الموقف المؤيد للانقلاب:** وقد عبر عنه اصحابه بأشكال مختلفة بدءاً من التظاهرة المؤيدة[١٩]، الى تهديد حياة كبار موظفي العهد الماضي الذين ابتزوا اموال المواطنين، الى الضغط على الموظفين واجبارهم على الاستقالة[٢٠]. ويعتبر هذا الموقف من ابرز المواقف

---

[١٧]- المرحلة الحميدية: نسبة الى السلطان عبد الحميد، وهو السلطان الرابع والثلاثون حكم من عام ١٣٩٣ – ١٣٢٧ هجرية (١٨٧٦ – ١٩٠٩ ميلادية) وقد دبرت جمعية" تركيا الفتاة" الانقلاب عليه عام ١٩٠٨.

[١٨] "Documents...,"tome 1, annexe n 11,p.350"

[١٩]- حين أعلن الدستور في ٢٤ تموز ١٩٠٨، كانت فرحة السكان في بيروت لا توصف ولا تحد. فقد امتزجت بمجموعة من الاحاسيس تراوحت بين الدهشة والصدمة والحذر، ودفعت بالجميع على اختلاف مذاهبهم الى نوع من الهيستريا الجماعية في الشوارع والساحات. واطلقت الحرية، فالاعداء صاروا اصدقاء. ورؤساء الدين المسيحي يعانقون رؤساء الدين الاسلامي.

"هورد بلس": "شمس العدالة في تركيا"،خطبة ألقاها في الجمعية الجغرافية الوطنية في اميركا بمناسبة صدور الدستور، ترجمها "سليم خوري"، ونشرت في مجلة "المقتطف" المجلد الرابع والثلاثون، كانون الاول ١٩٠٨، ص ٣٥٠ – ٣٥٧.

[٢٠]- في بيروت "تدخل الاهالي بضغوطهم على المأمورين وأعضاء مجلس الولاية، "عبد الرحمن باشا بيضون"، "ورسلان افندي دمشقية"، فارغموا على الاســـتقـــالـــة".

سليم علي ســـلام: المخطوطة المصدر السابق، ص ٢؛وحسان حلاق: "مذكرات سليم على سلام" مرجع سابق ص ١١٠ –١١١.

في اللاذقية، سارت لجنة الاتحادة والترقي العثماني "Comité d Union et Progrés Ottoman" على رأس مظاهرة وفرضت على مسؤول الجندرمه ومأمور الاوقاف ان يستقيلا، وفرضت على المتصرف قبول ذلك . ولمزيد من الايضاح يراجع:

"Documents...,"tome 1, annexe à la dépêche n° 65 du 12 oût 1908,p.66."

واقواها في التعبير عن ذاته في مختلف انحاء الولاية، ولاعجب في ذلك، فهو موقف يستند الى قوى باتت في السلطة وتسعى الى ترجيح كفة انتصارها.

٢- الموقف المعارض للانقلاب : اصحاب هذا الموقف كانوا منتشرين في مختلف انحاء الولاية.ومعارضتهم كانت ضمنية، لان الظروف لم تسمح لهم ان يشكلوا حالة علنية، وقد عبروا عن موقفهم بالصمت، والتزام البيوت، ومنهم من تعرض للاهانة[٢١].

أما في **طرابلس** وجوارها، فقد شكل أصحاب الموقف المعارض للإنقلاب القوة المحافظة الأبرز، فشملت أصحاب الطرق الصوفية، والمسؤولين الدينيين المسلمين،و العائلات ذات النفوذ المؤثر؛ هذا بالإضافة الى أعيان المدينة ومحاميها، وأصحاب الجرائد والمحررين، ورؤساء العصابات وبعض الموظفين المهمين[٢٢].

وفي "**الضنية**" و "**عكار**"، تمثل أصحاب هذا الموقف "بالباشوات" و "الباكوات" و "الأغوات"، وبعض "رجال الدين المسلمين"[٢٣]. وقد لخص "M. Ladierre"، نائب القنصل الفرنسي في طرابلس، موقف هؤلاء من الانقلاب العثماني على الصعيد السياسي بأنهم "قوى محافظة"، مضادة للانقلاب، يتحسرون على ماضي السلطنة، وما آلت اليه أوضاعها. فبعضهم مرتبط بالعناصر المؤثرة على السلطان "عبد الحميد"، وخاصة "حاجب القصر"، "عزت باشا" ومنجمه "أبو الهدى الصيادي"؛ وعلى الصعيد الديني، فهم من أنصار "تطبيق الشريعة الاسلامية، ويرفضون التحول الى القوانين المدنية"؛ مثلهم الأعلى الذي يتطلعون اليه، هو بناء "خلافة عربية على رأسها مسؤول متحدر من أصل قرشي"؛ وبانتظارهم لتحقيق هذا الهدف، فهم يتحملون على مضض

٢١- وصف الوضع في بيروت اثناء المظاهرات التي اجتاحتها اثر اعلان الدستور بالقول: ومما يجدر ذكره، ان انصار العهد البائد لزموا بيوتهم اثناء تلك الحفلات والتظاهرات، ومن ظهر منهم اسرع بمشاركة مواطنيه افراحهم، على ان الشرفاء منهم، الذين لم تصدر عنهم اساءة الى مواطنيهم ظلوا متمتعين بحرمتهم، وكرامتهم في بيروت كما في غيرها من المدن، باستثناء عدد قليل منهم كان عرضة لانتقام الاشرار الذين لا يخلو من امثالهم مكان".
يوسف الحكيم: "بيروت ولبنان في عهد آل عثمان"، بيروت ١٩٦٤،ص ٣٦.

٢٢ - "Documents..." tome 18, annexe à la dépêche de M. Ladierre du 1er juin 1909 pp. 169-172

٢٣ - "Docouments..." tome 18, annexe à la dépêche de M. Ladierre du 14 juin 1909, pp189-191

النظام العثماني ويخضعون له. واعتبر هؤلاء "ان الانقلاب هو ضربة موجهة الى نفوذهم، والى امكانية وصولهم الى هدفهم"[٢٤].

الموظفون من أصحاب هذا الموقف مارسوا بالتعاون مع مسؤولين أمنيين، وبالاشتراك مع بعض رجال العصابات عملية تخريب الأمن في مدينة طرابلس، التي كان يتولى مسؤوليتها أثر الانقلاب أحد الضباط المفضلين الموالين "لحزب تركيا الفتاة"[٢٥].

وفي "**الناصرة**" وجوارها، تمثل الموقف المعارض للانقلاب، بكبار الملاكين، الذين لم يكونوا مرتاحين لنتائجه، فقد رأوا أنه "سيضع حداً لغناهم السريع"؛ كما أن المستعمرين الألمان، كانوا من أنصار هذا الموقف، وأسفوا لحدوث هذه الحالة الجديدة، التي غيرت من طبيعة الأشياء؛ ورأوا أنها مضرة بالنسبة لمصالحهم ولتطور نفوذ بلدهم[٢٦].

٣-اصحاب الموقف المحايد، الذين بنوا موقفهم على اساس اعتباراتهم الخاصة. يشمل هذا الموقف فئتين : فئة أثرت على قناعتها بالحياد "الرسالة الرعائية"، "Lettre pastorale" التي حملها "القاصد الرسولي"، "المونسنيور" جيانيني "Mgr. F Giannini"، الى بيروت، وقد وجهها، من مركز اقامته في "حريصا"، بجبل لبنان، بتاريخ ٨ أيلول ١٩٠٨، الى رجال الدين والسكان في جبل لبنان وسورية من أصل لاتيني، بمناسبة الاحتفال بعيد مريم العذراء.

أشارت هذه الرسالة الى جملة مبادئ ومسلمات انطلقت منها لكي تبرر هذا الموقف. فقد أشارت الى أن الأحداث الجارية في السلطنة، "تدور بشكل مذهل، يدعو الى الريبة"، وهي أحداث داخلية "كانت الكنيسة بعيدة عنها في الأساس، وستبقى هكذا متمثلة بمواقف القوى الدولية الكبرى"؛ وأشارت الرسالة الى أن "ما يجري هو ذو طبيعة

٢٤- "Documents...",tome 18, lettre n°32, p.167

٢٥- ان "عبد الحميد" هو قائد القوة العسكرية في طرابلس، وهو ضابط مجلس القيادة الذي يحظى حالياً برضى "حزب تركيا الفتاة"، ويتولى قيادة السنجق بانتظار تعيين متصرف جديد" "Documents...",tome 18, lettre n°8, p.60-61.

٢٦ - لمزيد من الايضاح، يراجع : "Documents...",tome 18, lettre n°9, p.64

مادية دنيوية، في حين ان الكنيسة تعمل من أجل السلام الأبدي للنفوس"، وان السلطة المدنية هي التي تهتم بالشؤون السياسية. ورأت الرسالة أن "الخير والشر بالنسبة للأمة، لا يتحدد أساساً بشكل الحكم، بل يتعلق بسلوك وارادة الذين يمسكون بزمام السلطة المدنية أكثر من القوانين التي تفرض على الشعب"؛ وأكدت الرسالة على أن "الكنيسة في تعاليمها، لم تفاضل بين شكل وآخر من الحكم"، لأن السلطة المدنية بمكنها أن تعمل لخير الشعب أياً كان شكلها :"امارة كانت أم جمهورية، ملكية دستورية أم حكماً مطلقاً"؛ والكنيسة الكاثوليكية "تحيط هذه الأشكال جميعها بالاحترام، وتريد من كل أبنائها الطاعة لها". وشددت الرسالة على أن المنطلق الأساسي الذي يفرض على الكنيسة مثل هذا الموقف، هو انها لا تنمي خيارات لأي شكل من اشكال الحكم، وهذا الموقف يسمح لها أن تحيا وتتطور أكثر فأكثر في أي زمان وأي مكان، وأن تقيم علاقات حميمة مع الحكومات المطلقة، والملكيات المقيدة، والجمهوريات الديمقراطية على حد سواء[٢٧].

إننا نلاحظ من خلال هذه الرسالة الرعائية، أن الكنيسة الكاثوليكية، تريد من اتباعها ان لا يدخلوا في صراعات أطراف السلطة. وهذا الموقف ينسجم مع خطتها العاملة على زيادة اتباعها في هذه المنطقة. وموقفها هذا يسهل لها هذه المهمة؛ أما الفئة الثانية التي يشتمل عليها هذا الموقف فهي تلك التي خاب أملها من شعارات الحرية والديمقراطية، التي يرفعها الانقلابيون، عندما رأت "أن القوى العسكرية هي التي تمسك بالسلطة وتتشبث بها فباتت لا تبالي بما يجري"[٢٨].

٤ - **الموقف الذي يطالب باستقلال سوريا استقلالاً ادارياً.** وتمثل أصحابه بشكل علني من خلال "اللجنة المركزية السورية في باريس" "Comité Central Syrien de Paris" وبأوساط واسعة من أصحاب الموقف المعارض لقوى الانقلاب من المسلمين. فبعد

٢٧- لمزيد من الايضاح حول هذه الرسالة يراجع : "Documents"...,tome 18, lettre n°13, pp.76-92

٢٨- أشار M. La Pierre، الوكيل القنصلي الفرنسي في حيفا أن الفئات الشعبية في هذه المدينة "قد اندهشت عندما لاحظت أن القوى العسكرية تمسك بالوضع، في وقت يجري فيه الحديث عن الحرية. وأحست بخطأ تقديرها وأصيبت بالخيبة". "Documents"...,tome 18, lettre n°9, p.64

اعلان الدستور، أصدرت هذه اللجنة بلاغاً باسمها، واسم الآلاف من أبناء سورية المقيمين فيها والمغتربين عنها، تطالب فيه بمنح هذا الجزء من السلطنة "حكماً ذاتياً" "Self-gouvernment". وقد بنت اللجنة موقفها على عدد من المنطلقات النظرية في ضوء الظروف الدولية، ووضع السلطنة، ورغبات السوريين.

فعلى الصعيد الدولي، لخص البلاغ الوضع بالقول:"أياً كانت التوجهات الدولية نحو السلطنة، فهي تجمع على أن سورية بوضعها الاستراتيجي والجغرافي هي أهم نقطة في السلطنة. فهي الطريق الواسع الى الهند وآسيا، ويمكنها أن تلعب دوراً حاسماً في الصراع الذي يقرر مصير العالم. واذا لم يكن هناك اتفاق دولي على تجزئة السلطنة، فمن المؤكد بأنه لن يسمح لسورية بأن تسقط تحت سيطرة أية فعالية دولية". وأكد البلاغ، "أن بقاء السلطنة هو رهن ببقاء المنازعات الدولية حول اقتسامها. ولهذا قررت انكلترا وفرنسا وايطاليا وروسيا أن تدعم تركية الليبرالية، ومثلها فعلت المانية والحكومة النمساوية-الهنغارية. ولكن أياً كان موقف هذه الدول تجاه سورية، فكلها لها مصلحة أن تمنح سوريا نظاماً من نوع "الحكم الذاتي" بحيث تبقى فيه مرتبطة بالسلطنة وتقوم تجاهها بكل ما يتوجب عليها.

أما على صعيد السلطنة، فيطرح البلاغ رؤية اللجنة التي تؤكد على اعتقاد مطلق "بأن دستوراً بالمعنى الغربي للكلمة، أمر يستحيل حدوثه في السلطنة التي تتألف من مجموعة أمم أكثرها مبعثر، ويمكنها أن تخضع لنظام استبدادي أكثر من خضوعها لنظام ليبرالي دستوري تنمو معه الميول الخاصة بكل أمة، وتبرز "الميول الانفصالية فتؤدي بالتأكيد الى تفكك السلطنة"؛ ويتابع البلاغ قوله على هذا الصعيد، "اذا تحقق النظام الدستوري بهذا القدر، أو ذاك، في وقت طال أم قصر، فالبرلمان سيثير منافسات الأمم، مما يؤدي الى عقم العمل البرلماني، والى تعطيل الجلسات وتأجيلها الى أجل غير مسمى؛ وفي هذا الوضع تصبح العودة الى النظام الاستبدادي أمراً مستحيلاً.

أما على صعيد سورية، فقد اشار البلاغ الى ما عاناه أبناؤها، وما تحمّلوه في ظل نظام السلطان "عبد الحميد" الذي انكسر الى غير رجعة. وأكد أن فكرة انفصالهم عن السلطنة غير واردة؛ فكل ما يريدونه هو نظام واسع الاستقلال في صلاحياته الادارية. فعلى ضوء هذه المعطيات التي تمتلكها اللجنة ولتجنيب سورية من مفاجآت قد تحدث رأت في الدستور الذي منحه السلطان كقاعدة شرعية تؤكد على الوجود الوطني، على أن يؤخذ منه كل ما يؤدي الى تطور وتقدم الوطن العزيز (سورية)، كي تبقى حين يأتي اليوم الذي يعلن فيه أن الدستور غير قابل للحياة –حتى من قبل أكثر المتحمسين له– قادرة بتنظيمها الداخلي القوي، وحكمها الذاتي، أن تساعد السلطنة وتدافع عنها في حال تعرضت سلطتها المركزية للتطاول أو التعدي عليها. وطلبت اللجنة عقد مؤتمر دولي ينظم المسائل العالقة، قبل أن يسقط النظام الدستوري أمام الصعوبات المتوقعة؛ خاصة، أن الاتحاديين لن يتخلوا عن سيطرتهم على الأجناس الأخرى، ولا يمكنهم السير في طريق الانصاف والعدالة والتسامح، وهذه هي أمور ضرورية لتطوير الأماني المحقة لأمم السلطنة. وطالبت المؤتمر الذي رأت ضرورة في انعقاده، أن يبقى واضعا يده على هذه المسألة حتى يقرها "مجلس المبعوثان" "Parlement ottoman"[٢٩].

لقد أرسل هذا البلاغ الى القنصليات الدولية المعتمدة في بيروت، والى بعض الأعيان والأجانب المحليين. غير أنه لم يحدث الاهتمام المطلوب واستقبل في حينه كورقة طائرة. وأرسل الى الجرائد المحلية، فنشرت نصوصه دون التعليق عليها أو مناقشتها[٣٠].

الاتحاديون يدعمون مواقعهم

ان بقاء السلطان "عبد الحميد" في موقعه على عرش السلطنة،ووجود مثل هذه المواقف –التي أشرنا اليها– من الانقلاب، دفع الطرفين الى الابقاء على التوازن بين جناحي السلطنة الجديدة. غير أن كلاً منهما كان يشعر أن خصمه سينقلب عليه عندما يجد أن

٢٩– لمزيد من الايضاح حول هذه الرسالة يراجع "بلاغ اللجنة المركزية السورية في باريس" بمناسبة اعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨.
"Documents"...,tome 18, lettre n°22, pp.127-130

٣٠– "Documents"...,tome 18, lettre n°27, p.151

ميزان القوى قد بدأ يتغير لصالحه. ولهذا نرى أن "جمعية الاتحاد والترقي"، وهي الطرف الجديد الناشئ في السلطة، قد سعت الى تعزيز مواقعها ومواقع مؤيديها في مختلف أرجاء السلطنة، تحسباً ليوم الحسم مع السلطان. واتخذت اللجنة في هذا المجال عدداً من الخطوات العملية، التي نرى أن نتوقف عندها في سياقها التاريخي:

تشكيل جمعيات فرعية "للاتحاد والترقي". وهذه الجمعيات ارتبطت بالجمعية الأم، عبر "اللجنة المركزية في سالونيك" وقد جرى تشكيل مثل هذه الفروع في المناطق التي رحبت بالانقلاب ترحيباً حاراً. وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى فرعين من الفروع التي جرى تشكيلها في ولاية بيروت وهما :

أ – **"جمعية الاتحاد والترقي في بيروت"**: تشكلت هذه الجمعية اثر الانقلاب مباشرة. والدليل على ذلك أنها لعبت دوراً في التخفيف من وهج الاحتفال الأخير الذي جرى في أول أيلول عام ١٩٠٨، بمناسبة جلوس السلطان "عبد الحميد" على العرش. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذا الاحتفال كان يجري في بيروت بشكل دوري[٣١] وقد استمرت هذه الجمعية بممارسة نشاطها العلني؛ وقد طغى دورها أحياناً على دور الوالي وكبار الموظفين.

ب– **"جمعية الاتحاد والترقي في اللاذقية"** : جرى تشكيلها في أوائل آب عام ١٩٠٨، اثر اجتماع وطني حاشد بمناسبة الاعلان عن العودة الى العمل بالدستور.وقد عقد هذا الاجتماع في مكان مجاور للسراي، حضره عسكريون وموظفون. تألفت من عدد يقارب مئة وخمسين عضواً، نصفهم من المسيحيين، والنصف الاخر من المسلمين. واتفقوا على ان يدفع كل منهم "مجيدية"[٣٢] في الشهر، وينفق المبلغ المتجمع لديهم في

[٣١]– رسالة "M. Fouques-Duparc"، القنصل الفرنسي العام في بيروت الى "M. Pichon" "وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٠٨
"Documents"...,tome 18, lettre n°11, pp.71-72

[٣٢]– "مجيدية": وحدة نقدية عثمانية ضربت في عهد السلطان عبد المجيد وسميت "مجيدية" نسبة اليه وهو السلطان الحادي والثلاثون دام حكمه من عام ١٨٣٩ – ١٨٦١ ميلادية الموافق عام ١٢٥٥ – ١٢٧٨ هجرية.

– ساطع الحصري: " البلاد العربية والدولة العثمانية" ص ٢٨٠ ؛ و

– "Documents"...,tome 1, annexe n°111, p.350

سبيل النفع العام.وعلى غرار الجمعيات الاخرى التي تشكلت في أماكن مختلفة، انتخبت الجمعية العمومية في الحادي عشر من آب عام ١٩٠٨، من بين اعضائها لجنة تنفيذية مؤلفة من واحد وعشرين عضواً، بينهم ثلاثة عشر مسلماً، وستة من الارثوذكس، وإثنان من الموارنة. واطلقت على نفسها "لجنة الاتحاد والترقي العثماني" "Comité d Union et Progrés Ottoman". وانضم الى هذه اللجنة عدد من الضباط بصفة اعضاء شرف، وانتخبت رئيساً فخرياً لها. وحددت لنفسها مهمة التعبير عن شكاوى عامة الناس، ووضع حد لمسألة استنساب السلطات، والمطالبة بعزل الموظفين المخلين بوظيفتهم. واعتبرت اللجنة نفسها المسؤول الاول والاخير عن إدارة شؤون السنجق.وقد عبرت عن هذا التوجه من خلال ما قامت به من تصرفات. بعد هذا الاجتماع، جرى التوجه الى سراي الحكومة على شكل مظاهرة، ضمت اللجنة التنفيذية وأعضاء الجمعية وجمهور واسع من الناس، وكان هدفها ارغام المتصرف والموظفين، على ان يقسموا يمين الولاء والاخلاص " للدستور والشعب". وامام هذا الجو الضاغط، وجد المتصرف نفسه مرغماً على قبول طلبهم، وحذا حذوه الموظفون الاخرون.وكانت للجنة شكاوى على مسؤول الجندرمه، ومأمور الاوقاف، ففرضت عزلهما في الحال، واجبرت الوالي على الموافقه على هذه الاجراءات فوراً.وحل رئيس اللجنة وكيلاً في قيادة قوة الجندرمة في السنجق، واحد اعضائها مكان مأمور الاوقاف[٣٣].

يبدو أن لجنتي بيروت واللاذقية كانتا من اهم لجان "الاتحاد والترقي" في ولاية بيروت، بدليل ان ما اطلعنا عليه من مصادر لم تشر الى غيرهما. وكان لهما نفوذ كبير فقد لعبتا دورا مهما في الحياة السياسية للولاية. فالولاة وكبار الموظفين كانوا يزورون مراكز هذه اللجان لدى مباشرتهم لمهامهم من أجل كسب ودها ورضاها، حيثما وجدت[٣٤]،

---

[٣٣]- رسالة العامل القنصلي الفرنسي في اللاذقية، بتاريخ ١٢ آب ١٩٠٨، لمزيد من الايضاح يراجع
"Documents"...,tome 18, annexe n°11a la dépêche n°65,du 21 août 1908 pp.65-66

[٣٤] – رسالة "M.Ristelhueber" نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، الى وزير الخارجية الفرنسية، "M. Pichon" بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٠٩.- "Documents"...,tome 18 annexe à la dépêche n°124, pp.210-212

لانها باتت تشكل حزب السلطة الجديدة، وأحد مرتكزاتها المحلية نظرا لما يمكن ان تتمتع به من قدرة فعلية على مراقبة سلوكهم وانضباطهم ، في ممارسة أعمالهم.

وهكذا باتت "لجان الاتحاد وةالترقي" في المكان الذي وجدت فيه المسؤول العلني عن إدارة البلاد، وخاصة بعد ان استولى "الاتحاديون" على كامل السلطة في نيسان عام ١٩٠٩، بعد إزاحة السلطان عبد الحميد عن سدة السلطنة." فقد صادرت دور الوالي وكبار الموظفين في الولاية، ومارست تاثيرها بشكل غير طبيعي على سير الشؤون الادارية، حتى بات الوالي لا يوحي بأنه سيد ولايته[35]وباتت الاحتفالات الرسمية تجري بدون حضوره احياناً، وتستغلها اللجنة للإلقاء الخطب والتحريض على الاجانب واستقبال المهنئين[٣٦].

٢– سياسة الاتحادين لكسب الفئات الشعبية الى جانبهم:منذ بداية عهدهم، اعتمد "الاتحاديون" سياسة دعم الفئات العمالية في مطالبها، من أجل تعزيز نفوذهم ومواقعهم. وقد رموا من خلال هذا التوجه الى تحقيق اكثر من هدف. فقد عملوا على كسب العمال الى جانبهم كي يتعزز موقعهم الشعبي تجاه السلطان " عبد الحميد"، الذي كان ما يزال في موقعه من جهة، ووقف حالة انفكاك العرب عن السلطنة التي بدأت منذ بداية القرن من جهة أخرى.

وفي مطلع عام ١٩٠٨، طالب حمالو شركة مرفأ بيروت بشكل رسمي عبر مسؤول الجمرك، ان تعمل الشركة على زيادة اجورهم. وخبت المسألة حتى بدت انها انتهت.

---

[٣٥] – "Documents...",tome 18 Lettre n°56, p.275

[٣٦]– في ٢٣ تموز عام ١٩١٠، جرى احياء الذكرى السنوية الثانية لاعلان الدستور العثماني في بيروت، بغياب الوالي، الذي ذهب الى حيفا في ٢٢تموز، الجسم القنصلي المدعو، حضر بشكل جماعي، استقبل من قبل القاضي المكلف بالمناوبة في الولاية، وذهب بعد ذلك حسب العادة الى الثكنة العسكرية ليقدم تهانية الى قائد الموقع العسكري.. هيئة المدينة لا توحي بأن المناسبة عيد شعبي، والمناسبة لا تذكر بانطلاقتها وحماسها اللذين شهدتهما منذ سنتين بمناسبة افتتاح مجلس المبعوثان.

وكانت لجنة الاتحاد والترقي في هذا النهار قد عقدت في دائرة الامكنة المتواجدة فيها اجتماعات دعت اليها الاعيان المحلين الذين اختارتهم بعناية، مستبعدةً منهم كل عنصر غريب. في هذا المناسبة، اعطي الوقت المخصص لعدد من الخطباء من أجل القاء كلمات وطنية. وفي المساء اطفئت أنوار الابنية الرسمية، وأطلقت الاسهم النارية بإتجاه" ساحة الحرية""Place de la liberté."

ولمزيد من الايضاح:

"Documents...",tome 18, Lettre n°64, pp.310-311

وبعد ثلاثة اسابيع من اعلان الدستور (١٥ آب ١٩٠٨)، عادت هذه المسألة الى البروز مجدداً بفاعلية أكثر بعد ان اضافوا الى مطلبهم الاول مطلباً آخر، وهو رفض الصرف من الخدمة[37]. وتلاهم في التحرك موظفو"ملاك المستخدمين في شركة غاز بيروت، "Personel de la Compagnie du gaz de Beyrouth"، مطالبين بتحسين أوضاعهم، وبوضع نظام يمارسون العمل على أساسه[38] .وخلال هذا التحرك العمالي بدا تأثير الوالي والمسؤولين الأتراك واضحاً من خلال دعمهم لمطالب العمال وتعاطفهم مع هذه المسائل ورعايتهم للمفاوضات والاتفاقات. وقد أيد عمال مرافئ "القسطنطينية"،"أزمير " و"سالونيك" زملاءهم العمال. فأضربوا تضامناً معهم من أجل تحقيق مطالبهم[39] . وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن" الإتحاديين" كانوا داعمين لهذا التحرك بدليل حصول الإضطرابات التي حصلت في مناطق تحت سيطرتهم.

وقد حقق العمال مكتسبات سنتحدث عنها بالتفصيل في مكان آخر من هذه الدراسة[40]،عندما ندرس الوضع الاجتماعي للولاية.

٣ – الإتحاديون يعملون على كسب التجار الى جانبهم: بعد الإعلان عن عودة الحياة الى الدستور العثماني، ارتفعت أصوات، أشارت الى أن السلطنة قد أصبحت دولة دستورية، وفي ظل نظام دستوري، يجب أن لا يكون هناك فرق بين "عثمانيين"[41] وأجانب؛ وبالتالي إن كل تمييز بينهما يجب إبطاله، ومسألة "الإمتيازات الأجنبية"، يجب أن تزول[42].

٣٧- رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت، الى السفير الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ١٧ آب ١٩٠٨.
"Documents...",tome 18, annexe n°1 à la dépêche n°91 du 8 October 1908, p.110.

٣٨ – كتاب بمطالب " ملاك شركة الغاز في بيروت"، قدم الى الشركة بتاريخ ٢ تشرن الأول ١٩٠٨.
"Documents...",tome18,annexe n°101à la dépêche n°91 du 8October 1908, pp 113-114

٣٩- رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت، الى السفير الفرنسي في القصطنطينية بتاريخ ١٧ آب ١٩٠٨.
"Documents...",tome 18, lettre n°18, p. 111

٤٠- للإطلاع على هذه المكتسبات يراجع: "Documents...",tome 18, annexe n°IV.pp.114-116

٤١ – عثمانيين : نسبة الى السلطنة العثمانية.

٤٢ – رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت، الى السفير الفرنسي في القصطنطينية بتاريخ ١٠ حزيران ١٩١٠.
"Documents...,"tome 18, lettre n°61, p. 302.

لا شك أن بعض هذه الأصوات كان " وطنياً " ومخلصاً للدستور والحكم الجديد؛ ولكن بعضها الآخر كان يريد احراجه في مسألة ليست صعبة الحل، بل ومستحيلة في ظروف العجز الإقتصادي، الذي كانت تعاني منه السلطنة؛ هذا من جهة، ومن جهة اخرى كان " الاتحاديون" يدركون أن تصديهم لهذه المسألة، سيضعهم في مواجهة أصحاب الإمتيازات دفعة واحدة، وبتعبير آخر سيكونون ضد دول العالم، وهذا بالتأكيد ما لا طاقة لهم على إحتماله. كما أنه لم يكن بإستطاعتهم إسكات هذه الأصوات لأنها محقة فيما تطالب به. لذلك طلبوا من القوى الدولية أن تبادر بنفسها وتلغي "نظام الامتيازات" "Régime des capitulations" ، بإعتباره شكلاً مذلاً من أشكال التعامل[43].

كان من الطبيعي أن ترفض القوى الدولية هذا الطلب. لأن مسألة الحفاظ على "الإمتيازات"، والتمسك بها باتت بالنسبة اليها وللمستفيدين منها مسألةً حياتية أكثر من أي وقت مضى. هذا الأمر كان " الإتحاديون" يدركونه جيداً. ومع ذلك فقد أقدموا على الغائها من جانب واحد لسببين: الأول، من أجل اسكات الأصوات المعادية لهم، ولدعم مؤيديهم؛ والثاني، من أجل توجيه النقمة وخاصة نقمة التجار المحليين ضد القوى الدولية.

وهكذا يكون"الاتحاديون" "Les Unionistes" قد استفادوا مما استثاره الدستور من مشاعر قومية في نفوس الناس ضد المصالح الاجنبية القائمة في سورية، ووظفوا هذه المشاعر لصالح سياستهم، واستفادوا ايضا من رفض القوى الدولية بخلق اجواء معادية لها. وبذلك يكون "الاتحاديون" قد وجهوا نقمة الناس بعيدا عنهم. واقد اعتبر القنصل الفرنسي العام في بيروت ان حالة العداء هذه ضد المصالح الاجنبية التي اثيرت هي موجهة في سورية ضد الفرنسيين بالذات[44].وفسر نائبه أسباب هذا الاستهداف

---

٤٣ – رسالة "M. Ristelhueber" نائب القنصل الفرنسي العالم في بيروت، الى "M. Pichon" وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٣ آذار ١٩١٠
"Documents...",tome 18, lettre n°56, pp. 275-279

٤٤ – "Documents...",tome 18, lettre n°18, p. 109..

بالاشارة الى ان السلطات العثمانية كانت قلقة من الهيمنة التاريخية للمصالح الفرنسية الكثيرة في هذه المنطقة، ومن مشاعر الناس المستفيدة من هذه الامتيازات، والمتعاطفه مع فرنسا، ومن توجهات السياسة الفرنسية في هذه البلاد.

واضاف الى ان الهدف من توجه"الاتحاديين" هذا، ما هو الا"لوضع العراقيل امام السياسة الفرنسية، والتقليل من الشأن الفرنسي تجاه من تشملهم الحماية الفرنسية"[٤٥].

الاتحاديون يطوقون الموقف المعارض في ولاية بيروت ويخلعون السلطان

بالاضافة الى الخطوات التي أتخذها "الاتحاديون" لتعزيز موقعهم في الولاية فقد عملوا على تقوية الموقف المؤيد لهم، في مختلف أنحاء السلطنة، ومنها ولاية بيروت. وفي هذا المجال قاموا بخطوتين هامتين:

١ – تشكيل"جمعية الاخاء العربي العثماني" المؤيدة للإتحاديين؛وقد تأسست هذه الجمعية في القسطنطينية.وفي نفس الوقت، تشرين الثاني ١٩٠٨، تأسست في بيروت "الجمعية العثمانية"[٤٦].وهي تحمل نفس المضمون الذي تحمله جمعية الاخاء.وقد عمل"الاتحاديون" على تأسيس هذه الجمعية بالتنسيق مع التيار المؤيد لهم في الولايات العربية، بدليل وجود شخصيات عربية عديدة في صفوفها من مختلف الانحاء؛ وقد"ضمت من بيروت "رضا الصلح"، و"عبد الغني العريسي"[٤٧].ومما جاء في برنامجها السياسي ،"أنها ستعمل مع جمعية"الاتحادوالترقي" للحفاظ على "جمع الكلمة لمختلف الملل، وتمتين الرابطة بينهم خدمة للدولة العثمانية كما تعمل لرفع شأن العرب وخدمتهم"[٤٨].

٤٥- "Documents...",tome 18, lettre n°56, p. 278.

٤٦- "Documents...",tome 1, annexe n°11, p.335

٤٧- علي محمد حويلي: "التطور الثقافي لمدينة بيروت منذ الفتح المصري لبلاد الشام وحتى الحرب العالمية الاولى(١٨٣١-١٩١٤)، وهي اطروحه غير منشورة، اعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ من الجامعة اللبنانية، الفرع الاول، بإشراف "د. مسعود ضاهر" ، بيروت ١٩٩٠،ص ٣٤٣.

٤٨- أحمد عزة الاعظمي: "القضية العربية"، الجزء الثالث، بغداد ١٩٢١ ، ص ٢١ – ٢٢.

وعملت الجمعية على انشاء فروع لها، في انحاء مختلفة من الولاية، وخاصة في تلك التي شكلت فيها القوى المحافظة المؤيدة للسلطان عبد الحميد القوة الاقوى من قوة الاتحاديين. "فالاخاء العربي العثماني"، يمكن أن يتخذه هؤلاء غطاء"لهم يمارسون في ظله نشاطهم السياسي"[٤٩].

غير ان دور هذه الجمعية قد انتهى مباشرة بعد ان اطاح"الاتحاديون" بالسلطان عبد الحميد في نيسان عام ١٩٠٩، فعندها اصبحوا الطرف الوحيد في السلطة[٥٠]، وبالتالي لم تعد هناك حاجة الى هذه الجمعية"فحلوها وبدأوا سياسة التتريك"[٥١].وهكذا يكون دورهذه الجمعية قد انتهى بعد عمر دام نصف سنة. ولكي يمتصوا النقمة على هذا الاجراء ، الذي اقدموا عليه[٥٢]وليبقى العرب تحت

٤٩- في "عكار، وهو أحد اقضية الولاية، عرف عنه موقفه الضمني المعارض للانقلاب.وهذا الموقف ينبع من الموقف التاريخي لعائلاته المتنفذه المؤيدة للسلطنة العثمانية. وهي بشكل عام عائلات محافظة بموقفها السياسي غير انها لم تجهر به بإنتظار حسم الامور، في هذا القضاء، جرى تأسيس فرع "لجمعية الاخاء العربي العثماني"، ضم ٨٩ شخصية من مختلف أنحائه. وقد اشرنا الى اسماء هذه الشخصيات في دراستنا"تطور المجتمع العكاري خلال النصف الاول من القرن العشرين".وهي دراسة غير منشورة اعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ من الجامعة اللبنانية بإشراف د.مسعود ضاهر بيروت ١٩٧٩ ص ٢٢ – ٢٣.

٥٠- في ١٣ نيسان عام ١٩٠٩، جرت حركة عسكرية مفاجئة في القسطنطينية، قامت بها الكتائب الموالية للسلطان عبد الحميد.وكان هدفها القضاء على جمعية "الاتحاد والترقي" . فاقتحمت هذه القوة مبنى "مجلس المبعوثان"، فقتل وزير العدل ومحمد ارسلان مبعوث اللاذقية . وعندما وصلت هذه الانباء الى مركز الجمعية في "سالونيك"قامت بحركة مضادة في ٢٤ نيسان فدخلت القسطنطينية واعادت الى الجمعية نفوذها. وفي ٢٧ نيسان اجتمع "المبعوثون" واعضاء مجلس الشيوخ واعلنوا خلع السلطان،ونصبوا بدلا عنه آخاه"محمد رشاد" سلطاناً بإسم "محمد الخامس". القنصل الفرنسي العام في بيروت اشار في رسالته بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٠٩، الى وزير الخارجية الفرنسية، الى ان مصطفى ارسلان والد محمد ارسلان المغدور، كان يرتبط بعلاقة جيدة مع " عزت باشا"، سكرتير السلطان عبد الحميد.

"Documents...",tome 18, lettre n°36, pp.190-195.

٥١- جورج انطونيوس:"يقظة العرب " ص ١٨١ – ١٨٢.

٥٢– اثر الغاء "الاتحاديين " لجمعية الاخاء العربي العثماني " ،واتباعهم سياسة التتريك ، اقيم احتفال في سرايا حلبا ، مركز قضاء عكار في تموز عام ١٩٠٩ ، بمناسنة الذكرى الاولى لعودة الدستور ، وقد القيت في هذه المناسبة قصيدة بعنوان : "اين الدستور لا دستور للعرب"، نقتطف منها هذه الابيات التي تعبر عما كان يجول من خواطر في اذهان الناس الذين كانوا يأملون الخير من "الاتحاديين"، واذ هم يقبضون على سراب :

خدعونا يا ويحهم خدعونا … واورونا من الدهاء فنونا

منحونا الدستور وهماً بل اسماً … دون فعل اي شيء ارونا

اين منا الدستور والظلم باق … وغلاة الاتراك يستعبدونا

كم من الحاكمين منهم فينا … بيننا في بلادنا يحكمونا

تدعونا الآخاء والعدل كذبا … ونفاقاً وبئس ما تدعونا

يعقوب بجليس المنياري: ديوان شعري مخطوط ،مصدر سابق ،القسم الثاني ، ص ٨-٩ .

مراقبتهم ،وحتى لا تنقطع صلتهم بهم سمحوا لهم بتأسيس جمعية "المنتدي الادبي" في صيف ١٩٠٩ . وقد اتخذ المنتدي من القسطنطينية مركزاً له . وبالرغم من كثرة اعضائه وكثرة فروعه التي انشأها في مختلف ولايات العراق وبلاد الشام ، فان تاثيره في الحياة السياسية كان ضعيفاً . فهو لم يقم بأكثر من توضيح الافكار ونقلها بين مسؤولي السلطنة والعرب ،"ورعى الاتفاق الذي تم بين السلطنة والمؤتمرين في اعقاب انعقاد مؤتمر باريس"[٥٣] .

٢-اجراء انتخابات "مجلس المبعوثان":وهي الخطوة الثانية التي خطاها الاتحاديون ، من اجل تطويق القوى المعارضة لهم.فبعد شهر من الانقلاب، (اواخر آب١٩٠٨) تقرر اجراء الانتخابات ، فارسلت برقيات من " الصدارة العظمى "الى الولاة والمتصرفين من اجل الاستعداد لهذه العملية وانجاحها ،كي تتمثل الولايات في المجلس الجديد[٥٤] .وجرت الانتخابات في شهر ايلول ١٩٠٨ باعتماد نظام المرحلتين.ففي المرحلة الاولى،يختار المكلفون ناخبيهم ، على اساس "ناخب واحد لكل خمسماية مكلف في بيروت، في حين كان يكفي الناخب الواحد ٢٥٠مكلفاً في ملحقات الولاية " [٥٥]. وفي المرحلة الثانية ،ينتخب الناخبون، المبعوثين .وقد فاز في هذه الانتخابات :"رضا الصلح "و"سليمان البستاني"،عن سنجق بيروت ،و"فؤاد خلوصي"، عن سنجق طرابلس الشام،والشيخ"احمد الخماش"عن سنجق نابلس ،والشيخ"احمد شقير"، عن سنجق عكا، والمير"محمد ارسلان"، عن سنجق اللاذقية[٥٦] . وهكذا

٥٣- "Documents...",tome 1, annexe n°11, p335

٥٤ -جريدة "الاحوال "، في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ايلول عام ١٩٠٨،نشرت محتوى البرقية التي وجهت الى الولاة والمتصرفين من اجل الاستعداد لاجراء الانتخابات.وجريدة "الاحوال"هي جريدة يومية اصدرها "خليل البدوي في بيروت في شهر تشرين الاول عام ١٨٩١ يوسف اسعد داغر :"قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨-١٩٧٤"،مرجع سابق ص ٣٩٨ .

٥٥ - رسالة "M.Couget"،القنصل الفرنسي العام في بيروت الى"M.Cruppi" وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٧ ايار ١٩١١ . "Documents...",tome 18, Lettre n°79, p361.

٥٦ - عبد الباسط الانسي :"دليل بيروت،لسنة ١٣٢٧ هجرية،السنة الاولى ١٩٠٩-١٩١٠،مطبعة الاقبال ،بيروت١٩١٠ ،ص ٢١٣ و"الهلال"،العدد الاول من كانون الاول عام ١٩٠٢ ، الجزء الثالث ، ص ١٧٧ . وهي مجلة تاريخية ادبية شهريةصدرت في القاهرة بتاريخ ١٨٩٢/٩/١ لصاحبها "جرجي زيدان "؛وحسان حلاق :" موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩ "،بيروت ١٩٧٨،ص ٣٠٠-٣٠١.

اصبحت الولاية ممثلة في المجلس بستة "مبعوثين "،بمعدل واحد لكل سنجق ،ما عدا سنجق بيروت،فقد تمثل"بمبعوثين "اثنين .واذا عرفنا ان عدد المبعوثين العرب في هذا المجلس قد بلغ ستين عضواً فقد شكل"مبعوثو" ولاية بيروت عشر هذا العدد[٥٧] .

لقد جاءت الانتخابات لتعكس سلطة الرأسين:السلطان،"والاتحاد الترقي"، لذلك ما ان انعقدت دورةهذا المجلس في كانون الاول عام ١٩٠٨،حتى انقسم خلالها "المبعوثون"العرب الى قسمين : مؤيد لسياسة "الاتحاد والترقي"، ومعارض لها .وانقسم ممثلو الولاية على اساس هذين الموقفين .فاصحاب الموقف الاول،كانوا يفتشون عن ايجابيات الحكم الجديد يبينونها ويمتدحونها ويدافعون عنها، في حين يفتش اصحاب الموقف الثاني عن سلبياته ليشهروا بها وينتقدوها ؛وقد مثلت بيروت واللاذقية الاتجاه الاول،ومثلت طرابلس بالتعاون مع دمشق الاتجاه الآخر.واستند كل من الموقفين على اساس البقاء في كنف السلطنة دون التفكير بالبعد او الانفصال عنها والتحرر منها. ولذلك كان صحيحاً ما قاله كل فريق . ومن المفيد في هذا المجال ان نعرض ما كان يطرحه كل منهما ،كي نتعرف على سياسة"الاتحاديين "من جهة ،وعلى مواقف الولاية من جهة اخرى . فقد راى اصحاب الموقف المؤيد ان الدستور، والانتخابات، والتعبير عن الراي ، هي امور قد تحققت ويجب ان ترسخ، وما يجب العمل على

---

٥٧ - تعطي المراجع التي اطلعنا عليها معلومات مختلفة عن عدد اعضاء "مجلس المبعوثان "،"وعدد المبعوثين" العرب فيه ونوردهاكما جاءت:"كان مجموع اعضاء""مجلس المبعوثان"الذي اجتمع في كانون الاول "ديسمبر" ٢٤٥ عضوا منتخبا ، من بينهم ١٥٠ من الاتراك و ٦٠ من العرب".

جورج انطونيوس :"يقظة العرب"،ص ١٧٩.لكنه لم يشر الى المصدر الذي استند اليه.

"ضم مجلس النواب ١٥٠نائباً تركياً و٦٠نائباً عربياً ".

عصام محمد شيارو ": تاريخ بيروت منذ اقدم العصور حتى القرن العشرين "، بيروت ١٩٨٧ ،ص ٢٢٣ ، دون ان يشير الىالمرجع الذي استند اليه. "اوصلت انتخابات عام ١٩٠٨ الى "مجلس المبعوثان " ٥٠ نائباً عربياً و١٥٢نائباً تركياً ،على الرغم من زيادة ، السكان العرب على الاتراك ".جريدة "المفيد":عدد٩٥٨تاريخ ١٦نيسان١٩١٢.

"والمفيد" :جريدة عربية ،سياسية ، يومية صدرت في بيروت ١٩٠٩/٢/٩ لصاحبها عبد العزيز العريسي.

استكماله هو تمتين العلاقة بين العرب والترك واعادة الثقة التي فقدت بينهما ،وتطوير الولايات العربية ،وتمتين وحدة "المبعوثين" العرب في برلمان القسطنطينية[٥٨].

اما قادة الموقف المعارض في طرابلس الشام، فقد عملوا على تنظيم حملة مضادة "للاتحاد والترقي"التركية، ووجهوا اليهم اللوم ، لانهم لم ياخذوا اماني العرب وحاجاتهم في الحسبان ، وطعنوهم لانهم لم يمنحوهم مراكز هامة في الادارة ، كما انهم يخططون لطمس اللغة العربية ،لغة "القرآن الكريم" التي يجب على المسلمين العرب ان يحبوها ويقدسوها اكثر من الاتراك.كما انهم قللوا من نفوذ الاعيان على امل ان يكسبوا عامة الناس الى جانبهم من اجل ان يطلقوا الصراع الطبقي . وارسلوا الى الولايات العربية الموظفين، وخاصة القضاة الذين لا يعرفون الا اللغة التركية ويجهلون حاجة البلاد . هذا بالاضافة الى ان الولاة ، قد بذلوا جهوداً مكشوفة لاقامة حلف مع الطبقات الشعبية ضد اكثر الاعيان قوة وفعالية .واشار"مبعوثو"طرابلس ودمشق،الى ان "الاتحاديين" اعتمدوا مع المسيحيين سياسة تخويفهم من الخدمة العسكرية التي سيلزمونهم بها " وكانوا مهرة باثارة مشاعر بعضهم على البعض الآخر ،وصانعوا المسلمين في مشاعرهم الكارهة للاوروبيين ،الذين كانوا يشتكون منهم ،لانهم كانوا يحصلون على الالتزامات الصناعية في حين كان المسلمون يحرمون منها. واشار"M.piat" القنصل الفرنسي العام ،القائم باعمال القنصلية الفرنسية في دمشـــق ، في رســـالته

٥٨ - في مجال الدعاية لسياسة"الاتحاد والترقي "،وعرض موقف مؤيديهم،اورد القنصل الفرنسي العام في بيروت ما يلي:"وصل مؤخراً الى بيروت المركب التابع لشركة "النقليات البحرية"Messageries Maritimes" ،وعلى متنه ٢٤ مبعوثاً عربياً يمثلون سوريا وبلاد ما بين النهرين والحجاز ومناطق اخرى مجاورة . لقد تشكلت لجنة خاصة لاستقبال هؤلاء " المبعوثين"،فاقيم سرادق على رصيف المرفأ بالقرب من المحطة حيث نزل فيه ممثلوا الامة حالاً بعد الرسو.
وقد استقبلتهم جوقة المدرسة الكاثوليكية "Saint-Sauveur" على انغام "النشيد العثماني" .وبعد ذلك القيت خطب عديدة من اعيان المدينة .هذه الخطب لم يفتها ان تعرض كامل اعمال المجلس خلال هذه الدورة البرلمانية ،وان تبدي ارتياحها للطريقة التي اعتمدوها لتقسيم الوقت الذي خصص للحديث عن ضرورة التفاني في بذل الجهود من اجل تطوير البلاد . وما لبث ان اخذ احد "المبعوثين "الكلام ليشكر اللحنة المنظمة ، وليؤكد ان تاييد المبعوثين على موقفهم خلال فترة تمثيلهم يتلقونه من الشعب ، وانهم باقون على التمسك بوحدتهم من اجل الدفاع عن مصالح بلدانهم الاصلية.
"وفي مساء نفس اليوم،اقيمت على شرف الواصلين وليمة في "مدرسة الصنائع والفنون" Ecole des arts et Metiers " فكانت مناسبة اخرى لالقاء كلمات جديدة اعلنت بدورها اهمية اتحاد"المبعوثين" العرب في برلمان القسطنطينية".
"Documents...",tome 18, Lettre n°62, pp.306-307.

الى"M.pichon" ،وزير الخارجية الفرنسية ،بتاريخ٢٠تموزعام ١٩١٠،الى ان السلطان عبد الحميد كان اكثر ذكاء من "الاتحاديين" ، فقد فهم ميزة السوريين اذ اعتمد معهم سياسة مخالفة لهذه السياسة تماماً ، فقد عمل على ربط الاعيان السياسيين في البلاد من خلال منحهم امتيازات خاصة ، على حساب بقية الطبقات المحلية ، وهذا يفسر السبب في ان فترة حكمه الاستبدادي المطلق ،لم تشهد سوريا اضطرابات جدية ،وان السكان التعساء كانوا يفرحون بالخلاص من حكمه المقيت بالهجرة الى اميركا[٥٩] .

لم يكن "الاتحاديون"ساهين عن الدعاية التي ينظمهاالمعادون والمعارضون لسياستهم فقداغتنم اعيان بيروت المؤيدين لهم ،فرصة وجود "سليمان البستاني" ،"ومبعوثين" آخرين ، من العرب والاتراك في هذه المدينة ، فطلبوا منه في ايلول ١٩١٠ ، بصفته نائب رئيس "مجلس المبعوثان"، ويسمح له مركزه ان يرى من دائرة واسعة ، ان يضعهم في صورة عمل المجلس وان يشرح الطريقة التي يعبر بها عن تمثيله لهم.استجاب "البستاني"لرغبة زملائه ،فدعاهم الى اجتماع موسع ،حضره بالاضافة الى هؤلاء الاعيان اعضاء لجنة "الاتحاد الترقي"في بيروت، وحشد كبير من الناس.

لقد ركز"البستاني"في حديثه على الاشياء العامة،دون ان يدخل في التفاصيل .وكان خطابه عبارة عن دفاع عن النظام الجديد، وتمجيداً له، ومرافعة هامة عما انجزه المجلس. نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت ،"M.Ristelhueber" ، اشار في رسالته الى وزير الخارجية الفرنسية ، في ١٣ ايلول ١٩١٠ ،بان البستاني لم ينس ان يضمن خطابه مقاطع ترضي ذوق "الاتحاديين "؛ فقد اثار مشاعر الكره "للامتيازات الاجنبية"،واشار الى ضرورة الغائها والخلاص منها ،ولم يفته ان يلح على ضرورة التلاحم الملائم الذي يجب ان يستمر بين الاتراك والعرب". اما المبعوث التركي الذي كان حاضراً الاجتماع فقد اختتم الندوة بتوجيه "نداء حار باسم كل "العثمانيين" من اجل الوحدة، والعمل

٥٩- لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...",tome 18, Letter n°63, pp.307-308; et:
و"الوثائق الدبلوماسية والقنصلية للدكتور عادل اسماعيل ، الجزء الثامن عشر "،تعريب وتعليق " جنان ادمون ابو خليل "وهي رسالة اعدت لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ من الجامعة اللبنانية ،كلية الآداب والعلوم الانسانية الفرع الثاني قسم التاريخ ، باشراف الدكتور "جوزيف انطون لبكي "، بيروت ١٩٩٦ ،ص ٢٥٨-٢٥٩.

على تمتينها بين كافة شعوب السلطنة "واكد "ان مواطنيه الاتراك يقدرون للعرب مواقفهم"في هذا المجال[٦٠].

سياسة "الاتحادين"تتعرض للنقد من قبل حلفائهم في الولاية

بدأت سياسة "الاتحادين" "تتعرض للنقد من قبل حلفائهم ومؤيديهم من العرب. ويرجع السبب في ذلك، الى التغير المفاجئ الذي طرأ على سياسة "الاتحاديين" انفسهم،الذين باتوا يخشون من قوة العرب العسكرية؛ خاصة وان قوة منهم شاركت في خلع السلطان "عبد الحميد".وقد برز هذا التغير في اكثر من مكان واكثر من مناسبة.

فقد حل "الاتحاديون" جمعية الاخاء العربي العثماني"١٩٠٩ ،و اعتمدوا سياسة التتريك ضد العنصر العربي .وازاء هذه السياسة التي اعتمدها الاتراك الجدد، بات المؤيدون لهم في وضع حرج خاصة بعد ان ادرك المعارضون لسياستهم ، ان القوة العسكرية العربية قد لعبت دورا هاما في حسم الوضع العسكري ضد السلطان وفي خلعه عندما انقلب عليهم في محاولة انتزاع السلطة منهم.[٦١]

وبدات سياسة الاتحادين الانتخابية ،وجهازهم الذي اشرف عليها يتعرض لانتقاد الناس في اكثر من مكان ومناسبة . فعندما فقد لواء اللاذقية ممثله في مجلس "المبعوثان"في نيسان١٩٠٩ ،بقي بدون ممثل حتى اوائل تموز عندما انتخب "امين ارسلان" ليشغل المقعد الذي شعر بمقتل اخيه . وقد اثارت النتيجة التي حصل عليها الاخير ضجة كبرى

---

٦٠ - لقد حضر الاجتماع بالاضافة الى "البستاني"،"حسن افندي فهمي"،وهو مبعوث تركي عن "ولاية سينوب" ، "Wilayet de Sinope" "واسعد افندي شقير" ، مبعوث عكا ، والاثنان اخذا مكانيهما على المنصة الى جانب البستاني .هذا بالاضافة الى حشد من مراسلي الصحف الذين نقلوا الخطاب بحرفيته ليطلع عليه قراؤها.
"Documents...",tome 18, Lettre n°66, p.320

٦١ -عن حرج العرب المؤيدين "للاتحاديين "امام المعارضين لهم اشار"M.ladierre" ، نائب القنصل الفرنسي في طرابلس الشام ، في رسالته الى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ الاول من حزيران ١٩٠٩ بقوله:" في طرابلس بات المؤيدون لهم علىقلتهم ، في موقع حرج ،وموقع نقد لاذع من قبل المعارضين ، وباتو لا يجرأون على التقرب منهم .خاصة بعد ان ادرك المعارضون ان القوة التي اعادت للاتحاديين نفوذهم هي قوة عربية".
"Documents...",tome 18, Lettre n°32,p.168

في صفوف مجلس ادارة اللاذقية ومجلسها البلدي . فاعتبروا ان وصوله الى هذا المركز كان بناء على اوامر السلطات العليا اكثر مما هو تعبير عن موقف السكان.[٦٢]

وبعد مرور سنتين على عملية الانتخاب،اصبح تفكير الناس سيئاً تجاه حكم "الاتحاديين"،في مختلف انحاء الولاية[٦٣].والاتحاديون انفسهم باتواغيرمقتنعين بها، وباهميتها وباهمية المنتخبين وما يمثلون ، والدليل على ذلك ، ان الوفد الذي ذهب ليمثل الولاية في حفل استقبال السلطان الجديد "محمد الخامس"[٦٤] ،والتسليم عليه باسم سكان الولاية في "سالونيك"، لم يكن من هؤلاء "المبعوثين " المنتخبين ،بل اختير من بين العائلات الارستقراطية في بيروت من آل "بيهم" و"سرسق" ،على حد تعبير "قوجـــة" "M.Couget"القنصل الفرنسي العام في بيروت الى "M.Cruppi " ، وزير الخارجية الفرنسية في رسالته، بتاريخ ٧ ايار ١٩١١.[٦٥] وفي سنجق بيروت، باتت السياسة الانتخابية "للاتحادين" موضع نقد علني لم يجهر به سابقاً، عندما كانت جمعية "الاتحاد والترقي" في أوج قوتها، حين جعل نظامها الانتخابي، الناخب في بيروت اقل قيمة من

٦٢-"امين ارسلان" هو الابن الاكبر "لمصطفى ارسلان " ،وقد سافر هذا الاخير الى القسطنطينية ،حيث لعب دورا في استصدار فرمان في تعيين ابنه متصرفاً على لواء طرابلس ، قبل ان ينتخب مبعوثاً عن اللاذقية .واشارت صحف بيروت في ذلك الوقت الى ان القيمة المعنوية لوالده سببها موت ابنه الذي اعتبر "شهيد الحرية " والسبب اياه هو الذي اوصل امين الى هذا الموقع وليست عملية الانتخاب ،لان عدد الدروز القليل في منطقة اللاذقية لا يؤهله للنجاح. لمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...",tome 18, Lettre n°37, pp.196-197

٦٣-ورد خبر من القسطنطينية نشرته جريدة " المفيد" جاء فيه :"ان احد الولاة القدامى في ولاية بيروت نقل الى "الباب العالي"ان تفكير الناس في هذه الولاية غير مريح تجاه الحكم العثماني
"Documents...",tome 18 Lettre n°67, p.322

٦٤-"محمد الخامس":هو السلطان الخامس والثلاثون حكم من عام ١٣٢٧-١٣٣٣ هجرية ١٩٠٩-١٩١٨ ميلادية.
ساطع الحصري :المرجع السابق ،ص ٢٥١؛ و
"Documents...",tome 1, annexe n°III p.350

٦٥-"ان سفر السلطان القريب الى "سالونيك" ،قد اوحى لنائب الوالي في بيروت ،ومتصرف جبل لبنان ،فكرة ارسال وفد من الاعيان للتسليم عليه واستقباله هناك.ولتمثيل هاتين المقاطعتين في هذه المناسبة ،جرى منذ عدة ايام تشكيل وفد الولاية من "محمد بيهم" :وهو واحد من احدى العائلات الاسلامية النافذة في بيروت ،و"الفرد سرسق" ،وهو واحد من اسرة ارستقراطية ارثوذوكسية في المدينة.وهما يشكلان بالنسبة لهذه العائلات عنصرين هامين .

اما وفد المتصرفية فقد تالف من :"سليم باز"وهو ماروني،"واحمد الخطيب"وهو مسلم،"وسعيد حمادة" وهو درزي ،"وعبد الله الخوري"وهو ارثوذكسي.

لمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...",tome 18, lettre n°78, pp.359-360

زميله في ملحقات السنجق.وقد جرت المجاهرة بهذا النقد عندما اقدم الاتحاديون عام ١٩١١، على اجراء انتخابات فرعية في هذا اللواء [٦٦].

الاتحاديون يكرسون حكمهم عام ١٩٠٩

ان تغير سياسة "الاتحاديين" بعد اسقاط السلطان، وانفرادهم بالسلطة، ودعوتهم الى "التتريك"، كل ذلك ادى الى دق اسفين بينهم وبين العرب؛ فهل كان الرد بالمستوى المطلوب؟ وما هو السبيل الى هذا الرد في ظل وجود المواقف المتعددة، التي سبقت الاشارة اليها؟

صحيح ان سياسة "الاتحاديين"، قد وحدت بين اصحاب المواقف المختلفة، فوضعتهم على مسافة منهم، وباتوا امام مفترق من الطرق، فهل كان من السهل عليهم ان يتوحدوا في ظل ارتباط اصحاب هذه المواقف بالقوى الدولية المختلفة؟

فالتيار الذي ايد"الاتحاديين" لم يعد باستطاعته ان يدافع عنهم، او ان يتعامل معهم بشكل علني. إذن لا بد من صيغة تحفظ له ماء الوجه امام المواطنين حتى يستطيع ان يبقي على صلته بهم.ولم يكن امامه مطلب اقل من ان يقبل "الاتحاديون"بمشاركته لهم في ادارة نفسه بنفسه تحت اشرافهم، ونلاحظ ان هذا التيار قد وجد نفسه عمليا في موقع "اللجنة المركزية السوريه في باريس".

---

[٦٦]- في اواخر نيسان عام ١٩١١، شغر مقعد "سليمان البستاني" في مجلس المبعوثان، بسبب تعيينة نائبا في مجلس الاعيان، وبذلك انفتحت معركة انتخابية فرعية في سنجق بيروت خلال شهر، بين نيسان وايار ١٩١١، لانتخاب "مبعوث" يكمل ما تبقى من مدة مندوبية "البستاني" وهو من الملة المارونية. هذا المقعد هو للمسيحين الذين يشكلون عددا كبيرا في هذه الولاية.غير انهم شعروا منذ البداية انهم غير قادرين على تمرير واحد منهم. ولذلك انحصر الصراع واحتدم بين المسلمين، الذين ترشح عنهم سليم على سلام عضو مجلس ادارة بيروت، وبين المتاولة، الذين ترشح عنهم "كامل بك الاسعد".وبدا ان الحظ الاكبر هو لهذا الاخير لسببين: الاول، هو ان "الشيعة" اي المتاولة يشكلون عددا كبيرا في ملحقات الولاية، وخاصة في جهات صيدا وصور، والناخب في هذه الجهات يحتاج الى٢٥٠ صوتا من المكلفين، في حين يحتاج في بيروت الى ٥٠٠صوتاً، وذلك حسب النظام الذي اعتمدته لجنة تفريق الاصوات عام ١٩٠٨؛ أما السبب الثاني، فهو ان المسيحيين في بيروت لم يكونوا مستائين من رؤية هزيمة ابو علي سلام، بعد ان خسروا هذا المقعد.

لمزيد من الايضاح حول هذا المسألة تراجع رسالة "M.Couget" القنصل الفرنسي العام في بيروت ، الى وزير الخارجية الفرنسية "M.Cruppi" بتاريخ ١٧ ايار ١٩١١.

"Documents...",tome 18, lettre n°79, pp. 361 - 362

وحسان حلاق: "مذكرات سليم علي سلام"، مرجع سابق ص ١١٤ — ١١٥.

أما التيار الذي كان مرتبطا بالسلطان "عبد الحميد "، فقد عارضهم منذ البداية، لكنه بعد اسقاطه وجد نفسه امام مسألة ملحة، وهي اما ان يلتحق بهم او ان يعمل من اجل اسقاط حكمهم، خاصة وان الكثيرين منهم، كانوا يخشون من استدعائهم للحساب امامهم. وهنا لا بد من الاشارة الى ان سياسة التتريك، التي اعتمدها "الاتحاديون"قد افادت القوى الدولية كثيراً ،لأن المرتبطين بها من أبناء البلاد قد إندفعوا للإرتماء في أحضانها أكثر فأكثر.

نائب القنصل الفرنسي في طرابلس، اشار في رسالته الى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ الاول من حزيران عام ١٩٠٩ عن هذه الحالة بقوله:"في وضع كهذا وعلى الرغم من كرههم للاوروبيين فقد باتوا (سكان طرابلس) يفضلون الحياة بإشراف فعالية دولية على ان يبقوا محكومين من هذه القوة الجديدة للاتحاد والترقي"[٦٧].

وفي ضوء هذه الاوضاع، شهد عام ١٩٠٩، تشكيل جمعيتين حاولت كل منهما ان تستقطب المؤيدين الى جانبها.هاتان الجمعيتان هما:

١-**"الجمعية العربية الفتاة"**:تشكلت هذه الجمعية في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٠٩[٦٨] ،وقد جاء تشكيلها رداً مباشراً على سياسة "الاتحاديين"، بعد سقوط السلطان"عبد الحميد"، وليس كما اشارت بعض المراجع على انها تأسست سنة ١٩١١[٦٩] وهي عبارة عن حزب سياسي يوازي "تركـيـا الفـتـاة" التي دعمتها "المحافل

---

[٦٧]- "Documents...",tome 18, Letter n°32, pp.167 - 168

[٦٨]- لم يشر المصدر الذي اطلعنا عليه ان هذه الجمعية كانت سرية . ولمزيد من الايضاح يراجع:

"Documents...",tome 1, annexe n°11, p.335

[٦٩]- اشارت المراجع التي اطلعنا عليها، وهي ليست قليله على ان الجمعية تأسست عام ١٩١١.غير ان هذه المراجع لم تشر الى المصدر او المرجع الذي استندت اليه، وهي حسب تاريخ صدورها كما يلي:

- جورج انطونيوس:"يقظة العرب "، مرجع سابق، صدر للمرة الاولى عام ١٩٣٨، الطبعة الخامسة ١٩٧٨، ص ١٨٧.
- البرت حوراني:"الفكر العربي في عصر النهضة"، بيروت ١٩٦٨، ص ٣٤٠.ويستند هذا المرجع الى جورج انطونيوس.فهو عمليا بدون سند.
- عبد الكريم رافق:"العرب والعثمانيون ١٥١٦ — ١٩١٦"،دمشق ١٩٧٤، الطبعة الاولى، ص ٥٣٨.
- لوتسكي:"تاريخ الاقطار العربية الحديث"بيروت ١٩٨٠، ص ٤٠٤.
- محمد علي حويلي:"التطور الثقافي لمدينة بيروت"، مرجع سابق، ص ٣٤٥ .

الماسونية"،"Les loges maçonniques"، لتحرير الناس من قيود الجهل والظلم والاستبداد -على حد تعبير "مجلة المقتطف" – و الوصول الى السلطة[٧٠]. فهل كانت اصابع"الماسونية"، تعمل من وراء هذه الجمعية، على استكمال"تحرير"العرب من ظلم "الاتحاديين"الاتراك؟ اننا نطرح هذا التساؤل لعدة اسباب هي: اولا، ان مركز الجمعية كان في باريس، العاصمة الفرنسية التي شهدت نشأة "جمعية تركيا الفتاة"[٧١] .حيث عاش الطلاب العرب فيها نفس الظروف التي عاشها الطلاب الاتراك، ثانياً ان مؤسسيها قد استهواهم اسم"تركيا الفتاة" فأحبوا ان يكون للعرب جمعية مثلها، فنحتوا اسمها؛ ثالثاً ان تنظيمها يشبه بحلقاته ودرجاته تنظيم المحافل الماسونية، كما ان الجمعية استعملت المصطلحات الماسونية[٧٢].تأسست الجمعية من جماعة من الطلاب العرب، يتوزعون على ولايات بغداد وسوريا وبيروت. خمسة منهم من هذه الاخيرة وإثنان من ولاية سورية وواحد في العراق[٧٣] ولا ندري ما اذا كانت فرنسا قد شملتهم .بمنحها الدراسية.ويبدوا ان هؤلاء كانوا على صلة"باللجنة المركزية السورية في باريس"بدليل ان اهدافها في البداية لم تكن واضحة، فقد تكلم مؤسسوها بصورة عامة جداً عن "بعث الشعب العربي"، وايدوا مبدأ"لا مركزية السلطنة العثمانية". وما لبث ان استقر رأيهم على ان يكون للجمعية شخصية مستقلة تماماً، فاستقرت اهدافهم على العمل من اجل"استقلال البلاد العربية وتحريرها من السيطرة التركية أو أية سيطرة اجنبية

---

[٧٠] عن علاقة "الاتحاديين"بالمحافل الماسونية، ودور هذه المحافل في وصول هؤلاء الىالسلطة تراجع مقالة:"الماسونية في البلاد العثمانية". مجلة "المقتطف":المجلد ٣٦، صدر عام ١٩١٠،ص ١٥٧ – ١٦٣.وحسان حلاق: "دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ١٩٠٨ – ١٩٠٩"، بيروت ١٩٨٢،ص ٧٥ وما يليها.

[٧١] ارنست أ.رامزور:"تركيا الفتاة"، مرجع سابق ، ص ٤٠.

[٧٢] عن تنظيم الجمعية واستخدامها المصطلحات الماسونية يراجع:

- جورج انطونيوس: "يقظة العرب"، ص ١٨٨.
- لوتسكي:"تاريخ الاقطار العربية الحديث":مرجع سابق، ص ٤٠٤ – ٤٠٥.

[٧٣] من اعضائها: عبد الغني العريسي، محمد المحمصاني، توفيق فايد، عوني عبد الهادي، رفيق التميمي من ولاية بيروت؛ورستم حيدر وجميل مردم من ولاية سورية، وتوفيق سويدي من العراق.

- علي محمد حويلي: "مرجع سابق"، ص ٣٤٥.
- عبد الكريم رافق: "مرجع سابق "،ص ٥٣٨.

اخرى". ودعا مؤسسوها المسلمون،"المسيحيين واليهود العرب الى الاتحاد مع اخوانهم المسلمين"[٧٤].بقي مركز الجمعية في باريس حتى عام ١٩١٣،"وفي هذا الوقت انتقل الى بيروت"[٧٥].وهنا لا بد من الاشارة الى ان هذا العام قد شهد ايضاً نقل مركز :"المحفل الماسوني الاكبر "في السلطنة من القسطنطينية الى بيروت [٧٦].وفي عام ١٩١٤ انتقل مركز الجمعية الى دمشق وضمت الى صفوفها اعضاء كثيرين .

٢ – **"الجمعية القحطانية"**:اسسها مجموعة من "القومين العرب"، "Les nationalistes arabes"في اواخر عام ١٩٠٩ ، اي في نفس الوقت الذي تشكلت فيه "الجمعية العربية الفتاة"[٧٧]. لقد تألفت من مدنيين وعسكريين كانوا مجندين في الجيش العثماني، وهم من عدة مدن منتشرة في انحاء مختلفة[٧٨] من ولايتي بيروت وسورية، ومتصرفيتي :القدس وجبل لبنان.وحول غاية الجمعية ،إنقسمت المراجع التي اطلعنا عليها إلى قسمين : قسم يدل على أن أهدافها غامضة للغاية، مثل "نشر مبادئ الحقيقة بين الشعب وتوحيد جهوده ولم صفوفه" ، و"المطالبة بحقوق العرب القومية المهضومة ورفع مستواهم في دولة على أساس اللامركزية في ظل جامعة عثمانية مشتركة"[٧٩] ،وقسم يبين أن غاية الجمعية ،هي إقناع "الإتحاديين " بتحويل السلطنة إلى "مملكة ذات تاجين ،يضعهما السلطان العثماني على رأسه، يمثل أحدهما الجزء التركي،والآخر الولايات العربية التي لها

---

[٧٤] البرت حوراني: "الفكرالعربي في عصر النهضة"،ص ٣٤٠.

[٧٥] محمد عزه دروزه:"حول الحركة العربية الحديثة"،صيدا ١٩٥١، الجزء الاول ،ص ٢٧ .

[٧٦] لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...",tome 19, Lettre n°87, pp.269-270

[٧٧] "Documents...",tome 1, annexe n°11, p.335

[٧٨] من الشخصيات المدنية التي كانت في الجمعية نشير الى: "عبد الكريم الخليل"،رئيس "المنتدى الادبي"ومؤسس "الجمعية القحطانية"اتهم بالخيانة.

"امين وعادل ارسلان"درزيان من جبل لبنان؛ "خليل حمادة" مسلم من بيروت؛ "امين كزما"،مسيحي من حمص؛ "شكري العسلي "، مسلم من دمشق ؛" علي النشاشيبي"، ضابط في الجيش ، مسلم من القدس.

لوتسكي:المرجع السابق، ص ٤٠٣؛ و

عبد الكريم رافق: "العرب والعثمانيون١٥١٦-١٩١٦" ،ص ٥٣٨؛ و

جورج انطونيوس:" يقظة العرب" ،ص ١٨٦-١٨٧.

[٧٩] توفيق علي برو: "العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤" ، جامعة الدول العربية ١٩٦٠،ص ٣٢٠.

برلمانها وحكومتها وتكون اللغة العربية لغة معاهدها ومؤسساتها "[٨٠]. على أي حال ، تتفق المراجع على أن الجمعية تدعو إلى "اللامركزية الإدارية" .وبذلك تكون غاية الجمعية العمل من أجل حل المشكلة التي أوجدها " الإتحاديون"باعتمادهم التتريك والمركزية المفرطة في محتوى الدولة وشكلها. الجمعية إذن تحمل مشروعاً إنتظارياً يسعى اصحابه لإقناع " الإتحادين" بالتخلي عن المركزية. وبذلك يبررون علاقتهم بالإتحادين من جهة ، ويبقون من جهة اخرى ،ممسكين بالتيار الذي أيدهم ويمنعون تحويله بإتجاه الموقف الآخر.ويجب أن لا ننسى أن مؤسسي الجمعية كانوا من مؤيدي " الإتحادين". ولا يستبعد ان يكون هؤلاء هم وراء إنشاء هذه الجمعية لمنع إتساع التيار المعارض لهم ، ولا يستبعد أيضاً أن يكونوا هم وراء إنهاء نشاطها، لأنها إستنفذت غايتها بدليلين: الأول، هو أن " عبد الكريم الخليل " مؤسس الجمعية هو المتهم بخيانتها ، وبذريعة هذا الإتهام " توقفت الجمعية عن العمل بشكل تلقائي بعد سنة من نشاط حافل"؛ الثاني ، هو أن توقف الجمعية عن العمل ليس سببه هذه التهمة، بل يرجع إلى أن "الإتحادين " كانوا خلال هذه السنة من نشاط الجمعية ، قد إستوعبوا القوى التي كانت تؤيد السلطان " عبد الحميد"، وتتعاون معه، وتشكل جزءاً من جهازه طيلة عهده. فإسترضوها وأمسكوا بها . وهذه القوى لها أجهزتها وإمتداداتها على صعيد الولايات العربية ، وبالتالي أصبح التيار المعارض ضعيفاً ، ولم تعد هناك حاجة إلى هذه الجمعية[٨١]. مؤلف كتاب " يقظة العرب"، الذي أخذ عنه الآخرون، بالغ بدقة تنظيم هذه الجمعية ، وبدقة عملها وسريتها المطبقة ، وأشار إلى " أن وطنية اعضائها فوق مستوى الشبهات". ومع ذلك فقد أشار مواربة إلى خيانة أحد مؤسسيها المشار إليه أعلاه [٨٢]، وهناك عدة قرائن تحملنا على الاعتقاد بان امرها لم يكن خافيا على الاتحاديين:

٨٠- البرت حوراني:" الفكر العربي في عصر النهضة" ، ص ٣٤٠.

٨١- أشار "M.Couget"، القنصل الفرنسي العام في بيروت ، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية ، بتاريخ ١٦كانون الأول أن " الإتحادين" يستعينون في عملهم بخبرة "نجيب باشا ملحمة" و" عزت باشا " وهما من مستشاري نظام عبد الحميد البائد. "Documents...",tome 19, Lettre n°72, p.221

٨٢- جورج أنطونيوس : " يقظة العرب " ، مرجع سابق ، ص ١٨٧.

١-اتخذت الجمعية من القسطنطينية مركزاً لها، وبالاضافة الى هذا المركز اسست خمسة فروع في ولايات عربية اخرى.فهل يعقل بعد تأسيس هذه الفروع ان يكون الاتحاديون غافلين عن مركزها في القسطنطينية؟

٢-لقد قامت الجمعية بنشاط كبير في السنة الاولى من انشائها، ولم تشر هذه المراجع الى اي شيء من هذا النشاط الكبير. فهل يعقل ان تمارس نشاطاً كبيرا دون ان يكتشف امرها.ولو كان نشاطها معادياً"للاتحاديين" وغير راضين عنه لاوقفوا هذا النشاط، علما انه توقف من تلقاء ذاته(!)

٣-ان يخون احد الاعضاء الثقة التي منحها اليه زملاؤه امر غير مستغرب في اي تنظيم سياسي، لكن ان يكون مؤسس الجمعية ورئيسها هو هذا الخائن، فذلك يحمل اكثر من دلاله واكثر من علامة استفهام.

لكن مهما كان الامر من انشاء هذه الجمعيات فهو يدل على حالة التململ ضد سياسة الاتحاديين. وهذا التململ كان موضع اهتمام القوى الدولية.

الفرنسيون يمتنون علاقتهم بإصحاب الموقف المعارض"للاتحاديين"

بعد سنة على انقلاب"الاتحاديين"اصبح اصحاب الموقف المعارض لهم عرضة اكثر لاهتمامات القوى الدولية من اجل توظيف هذا الموقف في صالح خططها، وخاصة فرنسا التي كانت تسعى لاقتطاع سورية. فقد رصدت هذه القوى اصحاب هذا الموقف وفعاليتهم، وكيف يمكن لهم ان يتعاملوا معهم.

نائب القنصل الفرنسي في طرابلس، قسَّم في رسالته الى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ الاول من حزيران من عام ١٩٠٩، اعيان هذه المدينة الى قسمين: قسم من اصحاب الحسب والنسب، وهؤلاء يلعبون دوراً هاما ليس في بلادهم فقط،بل وفي بلاد المسلمين، بفضل العلاقات التي كانوا يقيمونها في المدن الاسلامية المقدسة بصفتهم

لوتسكي: " تاريخ الأقطار العربية الحديث"، مرجع سابق، ص ٤٠٣-٤٠٤.

متحدرين من سلالة النبي وخلفائه[83]،وهؤلاء منحتهم السلطنة العثمانية نفسها رعاية خاصة. فقد اعفتهم من التكاليف الاميرية، ومن العمل على الطرقات "بموجب الاحكام الجليلة من الفرمان العالي الشأن المؤرخ في صفر الخير عام ١٠٦٥ هـ".وطلبت من الدوائر الرسمية ان تسجل هذا الاعفاء على دفاتر التكاليف قبالة أسمائهم[84].

أما القسم الثاني، فهم ممن جمع نصيباً وافرا من الثروة والجاه، وهم في نفس الوقت ملاكون عقاريون وتجار، فتجارة المدينة بين ايديهم وثروتهم المتحركة موظفة في العمليات التجارية، ورأى ان هؤلاء يخشون على اعمالهم من الركود، فأصبحوا كارهين للاتراك لانهم استعبدوهم وهم يكنون للاتراك الجدد الازدراء والاحتقار، لانهم يعتقدون ان الحركة الجديدة التي قادوها مع العرب يعملون على توظيفها لمصالحهم وحدهم.فوضعهم هذا سيدفعهم بالتأكيد نحو قوة اوروبية[85].

لقد اهتم الفرنسيون بهؤلاء، خاصة المسلمين منهم، عن طريق نظام الحماية. وهذا يدل على ان المسلمين قد بدأت ثقتهم تضعف بالسلطنة العثمانية،دولة الخلافة الاسلامية، وان مصالحهم بدأت ترتبط مع مصالح الدول الاوروبية.ولذلك، بعد ان اعد المسؤولون الفرنسيون لائحة مطولة بأسماء هؤلاء في طرابلس المدينة والميناء، الضنية وعكار، اعدوا لائحة اخرى بمن تشملهم الحماية الفرنسية، وقد بلغت هذه الاخيرة خمسة عشر شخصاً يعملون في اكثر من مؤسسة فرنسية، منهم تسعة من الموارنة، ثلاثة من الكاثوليك، اثنان من المسلمين وواحد من الارثوذكسيين.

---

[83]- لمزيد من الايضاح حول هذه الفكرة تراجع رسالة"لادير""M.Ladierre"، وكيل القنصل الفرنسي في طرابلس، الى "بيشون" "M.Pichon"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١ حزيران ١٩٠٩. والرسالة جواب على برقية الوزير.
"Documents...",tome 18, Lettre n°32, pp.167-168.
وتشير شجرات عوائل: الزعبي، الرفاعي، الكيلاني، العمري وزكريا، التي تسنى لنا الاطلاع عليها ان هذه العائلات هي منتشرة في لبنان ، سوريا، العراق ومصر.

[84]- الوثيقة العثمانية رقم – ٤ – مرفقة ربطا بالدراسة وهي بعنوان" فرمان محال خصيصاً للقومسيون بحسب العائدية"

[85]- "Documents...",tome 18, Lettre n°32, p168.

اما المؤسسات التي يعملون فيها فهي: نيابة القنصلية الفرنسية في طرابلس وعدد العاملين فيها ثلاثة من الطائفة المارونية من فئة التراجمه، والاخرون البالغ عددهم اثني عشر شخصاً، يتوزعون على ست مؤسسات دينية لكل منها اثنان "ترجمان" "Drogman"،"ووكيل " "Procureur".وهذه المؤسسات الدينية هي: "اخوات المحبة" "Soeurs de la Charité"، المريميات "Les Maristes" ، "الكارمليون" "Les Carmes"، "فرنسيسكان طرابلس المدينة " "Franciscains de Tripoli-ville" فرنسيسكان طرابلس الميناء" "Franciscains de Tripoli-Marine" ، "الإخوة المسيحيون في طرابلس المدينة" "Frères de la Doctrine Chrétienne Tripoli-ville"[86].

وبعد ان اعدت هذه اللائحة، اقترح ان تتعدل الحماية والاهتمام الفرنسي لصالح المسلمين فيرتفع عددهم الى ستة بدل اثنين ، ويكونوا وكلاء على الاديرة والمدارس التي تخصهم، وان يجرى اختيارهم من المسلمين الاكثر قدرة واستقامة في المدينة، مع الحفاظ على التراجمة من المسيحيين وقد جاء الاقتراح مبنياً على اساس المصلحة الفرنسية البحته. فالنفوذ الفرنسي – حسب رأي نائب القنصل في طرابلس–يجب ان يمتد الى العالم الاسلامي، ولهذا يقترح تعيين الوكلاء من المسلمين المثقفين المستقيمين ذوي النفوذ. فهذا الاجراء يوسع دائرة النفوذ الفرنسي نظراً لمكانة ونفوذ هؤلاء الاجتماعي، وعن طريقهم يمكن ان تحل بسرعة كل المشاكل التي تنشأ بين الفرنيسين والمواطنين، ويمكن حل كل الاشكالات مع السراي بدون ان تقحم القنصلية نفسها في هذا المجال. ورأى ان الميزات التي يتمتع بها هؤلاء المقترحون ، لا يتمتع بها المسيحيون في المدينة، وبالتالي لا يمكنهم ان يؤدوا اية خدمة من هذا القبيل[87].

---

[86]- من الجدير بالذكر أن بعض الأسماء التي وردت في هذه اللائحة قد جرت الإشارة إليها بالأحرف الأولى وأعطيت نبذة مختصرة عن كل منها . لمزيد من الإيضاح يراجع :
"Documents...",tome 18, Lettre annexe à la dépêche de M.Ladierre du 14 juin 1909 pp189 - 191.

[87]- لمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...",tome 18, Lettre n°35, pp.186-188

اما بالنسبة لبلاغ" اللجنة اللامركزية السورية في باريس" فقد اثار اهتمام الدبلوماسية الفرنسية.فقد تلقفته وزارة الخارجية وحاولت عبر اقنيتها الخاصة جميع المعلومات الكافية عنه، ومعرفة ردود الفعل التي احدثها بما طرحه من جديد.فالسفير الفرنسي في القسطنطينية"M.Constans"، اشار في رده على طلب وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٣ آذار ١٩٠٩، الى ان اللجنة التي شكلت من اجل التحرر السياسي والاداري لسورية لا تلقى افكارها الاهتمام، ولا يبدوا ان شيئاً مما طرحته قابل الان للحصول.لان مثل هذه التطلعات غير موجودة في اوساط واسعة للتجمعات السورية العرقية غير المنسجمة، لكنه اكد على ملاحظته ان طروحات "رشيد مطران"،تحمله على الاعتقاد ان يقظة من الشعور القومي قد بدأت منذ عدة سنوات، وان منح الدستور"سيلفت انتباه الحكم العثماني عاجلاً ام آجلاً الى انه سيوقظ الشعور الوطني عند العرب والارمن والامم الاخرى"، وسيفيد المحرضون منه، هذا اذا لم يصدر امر الادارة الداخلية بمنع هذا الاتجاه [٨٨].

اما القنصل الفرنسي العام في بيروت، فقد كان اكثر تحديداً في جوابه على طلب وزير الخارجية بتاريخ ١٩ شباط ١٩٠٩.فقد اعطى لمحه موجزه عن"رشيد مطران" وعائلته، وعن ردود الفعل المحلية التي يمكن ان تحدثها افكار مثل افكار البلاغ، بحيث اشار الى ان هذا النوع الجديد من التوجهات السياسية ليس بدون غاية.واليقظة القومية بين سكان البلدان العربية قد بدأت منذ سنوات. وقد انطلقت هذه الحركة بالاستناد الى نصائح مغرضة اتت من الخارج وحملتها "المحافل الماسونية"، التي منحت دعمها لمختلف الجمعيات الاسلامية، وتتابع اليوم نشاطها بفضل النظام الجديد للسلطنة.ويمكن لهذه الحركة ان تستفيد من اللحظة المناسبة وتفاجئ الحكم العثماني. وأكد ان هذه

٨٨- بالنسبة لردود فعل المسيحيين في جبل لبنان على بلاغ للجنة، اشار السفير الفرنسي بقولة: "ان تعلقهم بإمتيازاتهم القديمة هو ضمانتهم، هذه الضمانة لا يعرضون وجودها للخطر بتوجهات هم بغنى عنها وبدون منفعه لهم".

لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...",tome 17, Lettre n°29,pp.158-159

الافكار،بصرف النظر عن وضع ومكانة اصحابها يجب ان تثيرالناس المعنيين بالبلاغ، في هذه الكيانات الادارية المعنية فيه.

ففي ولاية بيروت"لا يوجد ميول انفصالية حتى الان"، اما بالنسبة لسورية التي تحوي "تجمعات اثنية""Groupements ethniques"، كثيرة ومتباينة ، فهي ابعد ما تكون حاليا عن ان تؤلف تجمعاً بشرياً يشعر بأن له الحق بالوجود المستقل.

وبالنسبة"لجبل لبنان"، الذي تخضع ادارته لنظام خاص منذ عام ١٨٦١،ويشكل فيه المسيحيون الاكثرية فهم"متمسكون بالامتيازات التي خصصت لهم، ولا يرضون تغيير الوضع الراهن حتى لو كان ذلك يؤدي الى منح سورية نظاما مستقلاً.هذا التمسك لسببين: الاول، لكي لا يصبحوا"اسرى الطغيان العددي الاكثري لصالح المسلمين"، والثاني هو خشيتهم من ان يؤدي هذا التغيير "الى فتح الباب لالحاقهم مجددا بإحدى الولايات المجاورة".لكن من غير المشكوك فيه "انهم يقبلون ضم مدينة بيروت التي اكثرية سكانها منه، وهذا يستجيب لرغبتهم"، فحدوث مثل هذا الامر يعوض بنظرهم الاجحاف بحقهم نتيجة ما لحق بهم من حرمان بأي مرفأ، ويقبلون بضم اية منطقة سهلية تسهل زراعتها، بعد ان جرى الحاق البقاع بولاية سورية. فضم بيروت الى الجبل مشروع يدغدغ مشاعر كل لبناني يفكر بمصلحة بلده،"لان بيروت محاطة بالجبل من كل جهة وهي فتحة على البحر ضرورية لتطوير الصناعة".ومع ذلك فهو لا بد ان يقلص امتيازات المسيحيين.ويخلص الى القول بان العقبة الاساسية امام مشروع "اللجنة المركزية السورية في باريس"، هو وضع جبل لبنان"بسبب ما يلاقيه مسيحيوه من دعم دولي" [٨٩].

٨٩- "Documents...,"tome 18, Lettre n°27,pp.151-155

تأثر ولاية بيروت بالحوادث الامنية والسياسية

وتتعرض الولاية في هذه المرحلة لعدد من المؤثرات الداخلية والخارجية منها:

١- **الحوادث الامنية ذات الابعاد السياسية**:كانت سلطات الولاية في بيروت، وسلطات المتصرفيه في جبل لبنان، تجدان نفسيهما بسبب عدم امكانية هذه السلطات على توقيف بعض المجرمين والعابثين بالامن، الذين يقومون بأفعالهم ويهربون بالاتجاه المعاكس دون ان يلقوا العقاب الذي يستحقونه على اعمالهم[٩٠] .وكان سكان الولاية يلجأون الى تسجيل احتجاجهم لدى المتصرف والوالي نتيجة تكرار مثل هذه الحوادث، التي كانت تعطى ابعاداً سياسية نتيجة سوء ظن هذين المسؤولين بعضهما بالبعض الاخر، واستغلال مشاعر الناس الكارهة لمثل هذه الاعمال وتعبئتها لخدمة هذه الابعاد[٩١].القنصل الفرنسي العام في بيروت راى ان مثل هذه الحوادث ،هي من الامور العادية .غير ان تلك التي حدثت في كانون الاول ١٩٠٨ كانت الاكثر حدة وتفاعلاً، واعلن صراحة ان المجرم ما كان ليفلت لولا تواطؤ الجندرما اللبنانية ، وسمح لنفسه بالقول بان "لجنة الاتحاد والترقي" المحلية في بيروت قد استغلتها لاهداف سياسية ،وانها هي التي وقفت وراء الاحتجاج الشعبي لاغراض متصلة باهداف الحكم المركزي من جهة، ولدعم التيار المناوئ لحكم المتصرف "يوسف باشا".ونظراً لوجود مثل هذه الاهداف ،راى هذا القنصل ان من واجبه ان يحيط وزير الخارجية الفرنسية علماً بهذه الحادثة ، وان يرسل اليه ترجمة نص الرسالتين اللتين جرى تبادلهما بين الوالي والمتصرف[٩٢] .

٩٠- لمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...",tome 18, Lettre n°27, pp.151-152

٩١- في البرقية التي ارسلها "ادهم باشا"، والي بيروت، الى "يوسف باشا"،حاكم متصرفية جبل لبنان بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٠٨،اشار الى حادثة قتل قام بها واحد من اصحاب السوابق وهو من سكان حي "المزرعة"في بيروت، وهرب الى متصرفية الجبل برضى وتسهيل قواها الامنية. ومما جاء فيها"...ان حضرتكم لا تجهل ، ومنذ وقت طويل، ان السكان في بيروت قد لاحظوا وللأسف ان كل مجرم يهرب من الولاية كان متأكداً انه موجود في مكان آمن منذ أن تطأ قدماه ارض المتصرفيه، بدون ان يكون عنده اي عائق يجعله مضطرباً".
"Documents...",tome 18, annexe à la dépêche n°4 du 8 Janvier 1909,pp.136-137

٩٢- "Documents...",tome 18, Lettre n°23, pp.134-135

ان الجو الذي فرضته الحادثة، والتحرك الشعبي المدعوم ، قد فرضا على الوالي ان يتحرك باتجاه حاكم المتصرفية ،وان يكتب اليه رسالة بهذا الخصوص،يطلب تنسيق الامن بين المتصرفية والولاية حسب نص المادة ٢٢ من نظام الجندرمة في السلطنة العثمانية ؛[٩٣]كما كسر حالة اللامبالاة التي كانت عند المتصرف. وقد اعطى هذا الاخير اوامره الى القوى الامنية بالتحرك من اجل القبض على الجاني ؛ورد على رسالة الوالي راضياً بالتنسيق وفق خطة عرضها عليه تتعلق بهذه الحادثة بالذات[٩٤]؛وقد نشرت الصحف المحلية في بيروت الرسالتين المتبادلتين بين الوالي والمتصرف .وبفضل التنسيق بين الحاكمين تم القبض على الجاني .

وبعد مرور سنتين على حكم "الاتحاديين"،لم يكن وضع سكان الولاية مريحاً ."فالمسيحيون كانوا يشعرون انهم مهددون ،والمسلمون كانوا غير مطمئنين من تملق الحكم لهم"، وهذا الاخير كان لا يشك ان الطرفين مع القوى الليبرالية والمعادية له "لا بد ان يعملوا لحسابهم الخاص "[٩٥]."فالاتحاديون" لم ينسوا بعد رفض السكان لبعض الولاة[٩٦]، وأحساسهم بسقوط هيبة المسؤولين، وبزوال الهالة التي كانت لهم في اذهان الناس، كما انهم لم ينسوا بيان"رشيد مطران"، واعلان اللجنة المركزية السورية في باريس"، الداعيان الى منح سورية استقلالا اداريا واسعا وحكما ذاتيا؛ كما كانوا يشعرون أن "دروز حوران"،و"المتاولة"، "والنصيريين" "والبدو"، كانوا غير مرتاحين لحكم السلطة الجديدة.

٩٣- رسالة "ادهم بك"، والي بيروت ،الى"يوسف باشا"،الحاكم العام لجبل لبنان في ٢٢ كانون الاول ١٩٠٨
"Documents...,"tome 18, Letter annexe n°Ià la dèpêche n°4 du 8 janvier 1908 , pp.136-137.

٩٤- رسالة "يوسف باشا " ،متصرف جبل لبنان ،الى "ادهم باشا "،والي بيروت بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٠٨
"Documents...,"tome 18, Lettre annexe n°II à la dèpêche n°4 du 8 janvier 1908 , pp.137-138.

٩٥- رسالة القنصل الفرنسي في دمشق الى وزير الخارجية الغرنسية بتاريخ ٢٠ تموز ١٩١٠
"Documents...,"tome 18, Lettre n°63,pp.308-309.

٩٦- عندما ورد خبر تعيين "ناظم باشا"، واليا على بيروت، فرح المسيحيون نظرا لمواقفه الصلبة التي خبروها في فترة سابقة، لكنه احدث عند المسلمين شعورا بعدم الارتياح نظرا لقسوته معهم في نفس تلك الفترة. ازاء هذا الوضع، رات "لحنة الاتحاد والترقي" في.بيروت ان تتدخل لدى"لجنة الاتحاد والترقي"في "سالونيك"لمنع هذا التعيين.
"Documents...,"tome 18, Lettre n°11,pp.71 -72

امام هذا الواقع، كيف كان يمكن "للإتحاديين" ان يتصرفوا؟ هل يختصرون الوقت الذي يعمل في غير صالحهم بعمل عسكري؟ ام يبدون حالة من العجز عن الحكم مستمرين في التضحية بعدد من الولاة؟

يبدو ان الاتجاه الاول، كان خيارهم، وان اعادة السيطرة العسكرية الكاملة على سوريا كانت احد اهم اهدافهم في هذه المرحلة. وفي هذا الاتجاه كانت "استعداداتهم العسكرية القاسية تجري بشكل يومي تحت اشراف الضباط الالمان"[٩٧]. وكانوا رغم توددهم للعرب يعملون على تفرقة صفوفهم خشية من احتمال يقظتهم وتمردهم عليهم. واعتمدوا في هذه المرحلة سياسة توزيع الادوار، التي تقوم على ان يأخذ كل من مسؤولي ولاية بيروت موقفا الى جانب فئة من فئات الشعب من أجل الامساك بكل الخيوط في ايديهم، اننا نلمس مثل هذه السياسة من خلال موقف مسؤولي الولاية في حادثة امنية جرت في بيروت فجر الاول من آيار عام ١٩١٠ كادت ان تؤدي الى انفجار كبير، بسبب تباين مواقف المسؤولين العلني منها[٩٨]. واستغل "الاتحاديون"، تمرد "دروز حوران"، ليدخلوا الى هذه المنطقة قوات عسكرية كبيرة اتت عبر موانيء ساحل

٩٧- رسالة "M.Piat" القنصل الفرنسي العام القائم بأعمال القنصلية الفرنسية في دمشق الى "M.Pichon"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ تموز ١٩١٠.
"Documents...,"tome 18, Lettre n°63,p.309.

٩٨- في ليل ٣٠ نيسان ١٩١٠، فجر الاول من آيار، كانت الطوائف الارثوذكسية في بيروت تحتفل بعيد الفصح المجيد. وفي باحة الكاتدرائية التي تغص بالناس ، ورغم الحراسة المشددة للقوى الامنية، اطلق أحد الحضور بعض العيارات النارية ليظهر فرحه وابتهاجه بهذه المناسبة، وهذه عادة منتشرة في هذه البلاد. وعلى الاثر دخل الكنيسة واختبأفيها، فتعقبته بشكل بدائي مجموعة من القوى الامنية بقيادة "نافذ بك"، وهي مسلحة بالبنادق، ودخلت الى حرم الكنيسة متعقبة مطلق النار من اجل القاء القبض عليه وايقافه.
اثار هذا التصرف اشمئزاز المصلين. ولذلك ارسل المطران "مسره" الذي يرعى القداس، احد الكهنة ليطلب تدخل الوالي، الذي حضر بنفسه في منتصف الليل، وقد شدد المطران على ان يعزل مدير البوليس جزاء فعلته التي سمح لنفسه ان يقوم بها . وقد وافق الوالي على هذا الطلب. وفي اليوم التالي تداول الناس خبر النجاح الذي حققه المطران"مسره"، وفرح الجميع بإبعاد هذا الموظف المزاجي المتعصب. لكن، مساء نفس اليوم نشرت الجرائد رسالة كتبها "نافذ بك" يحتج على خبر خلعه، ويعلن العكس بأنه ما زال في وظيفته وانه يستحق المكافآت على عمله. واقحمت الصحافة نفسها في هذه الازمة وطرحتها كل جريدة من وجهة نظرها الدينية بشكل ادى الى احتقان الاجواء بين المسلمين والمسيحيين. بعضها داعب المسيحيين بمشاعر الاثارة والبعض الاخر اعلن ان المسلمين يريدون حكمهم بظلم ومزاجية غير ان الغليان ما لبث ان هدأ وتوقفت الامور عند هذا الحد دون ان يحصل ما يؤسف له.
لمزيد من الايضاح تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٩ آيار ١٩١٠
"Documents...,"tome 18, Lettre n°59,pp.288-290

الولاية في حيفا وبيروت واللاذقية. وكان الهدف من وراء ذلك ليس فقط اخضاع الدروز، بل وارهاب القوى الاخرى من اجل فرض هيمنة السلطنة عليها، واعادة النظام الى مناطقها. القنصل الفرنسي العام في بيروت، اشار الى ان دخول القوات العثمانية بهذه الكثافة الى سورية سيكون من النوع الذي يهدف الى تقليل التدخل الاجنبي في شؤونها[٩٩]".

لكن هل قلل الوجود العسكري العثماني الكثيف من حوادث الاخلال بالامن والتدخلات الاجنبية؟ ان تطور اوضاع الولاية اللاحق يشير الى عكس ذلك. فالبرغم من دخول القوات العثمانية بإعداد كثيفة الى المناطق التي اشرنا اليها، وانتشارها فيها[١٠٠] فقد استمر حصول الحوادث الامنية، واستمرالنفخ على نار الفتنة. فحوادث الاخلال بالامن كانت تتكرر في كل مناسبة من المناسبات الدينية وخاصة في مناسبة الاعياد الفصحية للطائفة الارثوذكسية. فما حصل في هذه المناسبة عام ١٩١٠ تكرر حصوله عام ١٩١١، وقد اثارت جريدة "الثبات"الى هذه الحوادث، واستثارت حولها حربا كلاميه، وانضمت اليها في هذه الحملة جريدة "الريفاي" "Le Réveil"فكانتا من جهة، وجريدة"المفيد" من جهة اخرى[١٠١]. على اثر هذه الحملة، انقسمت الصحف

٩٩- بدأت حملة السلطنة العثمانية ضد "دورزو حوران"، في مطلع شهر ايلول عام ١٩١٠، وجرى حشد القوات في مدينة حيفا، احدى مدن الولاية، وقاد الجنرال "سامي باشا" العمليات العسكرية.
ولمزيد من الايضاح عن هذه الحملة تراجع رسالة "M.Ristelhueber"، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت الى "M.Pichon"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ ايلول ١٩١٠
"Documents...",tome 18, Lettre n°67,p.321

١٠٠- انهت الحملة العسكرية عملياتها في"حوران" في اوائل آذار عام ١٩١١. وفي رسالة "M.Boppe"، القائم بالاعمال الفرنسي في القسطنطينية، الى وزير الخارجية الفرنسية " M.Cruppi"، بتاريخ ١٥ آذار ١٩١١ اشار الى ان الجنرال "سامي باشا"قد ابحر عائدا من بيروت الى القسطنطينية.
"Documents...,"tome 18, Lettre n°73,pp.340-341.

١٠١- "الثبات": جريدة يومية صدرت في بيروت باللغة العربية. صدر العدد الاول منها في تشرين الاول عام ١٩٠٨.صاحبها "اسكندرالخوري"، شمله الفرنسيون بحمايتهم وهذه الحماية منعته من ان يكون عضوا في "لجنة الاتحاد والترقي في بيروت"غير انه كان يحبها ولا يخفي ميوله نحوها.
"الريفاي"Le Réveil" جريدة يومية صدرت في بيروت باللغة الفرنسية عام ١٩٠٩، مديرها اسكندر خوري.
"المفيد":سبق ان عرفنا بها في مكان اخر من هذه الدراسة.
ولمزيد من الايضاح تراجع : "Documents...",tome 18, Lettre n°77,pp.353-355

المحلية الى فريقين يهيجان الافكار بشكل يدعو الى الاشمئزاز.وقد بلغت حملة التحريض ذروتها عندما وزع في الشارع لوحة "كاريكاتورية"تحوي صورا لحيوانات: كلب ، افعى، حمار وثعلب، تنفخ النار، الاول يمثل جريدة "الاحوال"، الثاني يمثل جريدة "الوطن"، والثالث يمثل جريدة"النصير"[١٠٢]، والرابع يمثل جريدة"الثبات". هذه الجرائد وقفت بالاضافة الى جريدة "الريفاي""Le Réveil"صفا واحدا، وهي ذات توجه مسيحي. أما جريدة "الهامش"، فقد وقفت الى جانب "المفيد"، وهما جريدتان ذات توجه اسلامي، مثلتا في اللوحة بالرجل القوي بالزي الاسلامي ينتعل حذاء "واقيا"ويوزع ضرباته هنا وهناك[١٠٣].

هذه اللوحة كانت بمثابة النفخ على نار الفتنة لحرق الأبرياء وبسطاء الناس . في هذا الجو المحتقن ، والوضع الذي يهدد بالإنفجار، تدخلت"لجنة الإتحاد والترقي" المحلية في بيروت لتنفس هذا الإحتقان ، وتعيد الهدوء إلى الأذهان والنفوس، وتضع حداً لهذه المساجلات التي يهدد إستمرارها بالإنشقاق، في الوقت الذي تجري فيه الدعوة إلى الأخاء والوحدة فقد دعت اللجنة كل ممثلي الصحف إلى إجتماع عقد في مركزها . وقيمت جريدة" الريفاي" هذا الإجتماع فأشارت إلى زوال التنافر، وتناسي الخلافات وإسدال الستار على هذه المساجلات[١٠٤].وهنا لا بد من التساؤل ، ما اذا كانت هذه

١٠٢- "الوطن" جريدة تأسست في بيروت بتاريخ ٢٢ ايلول عام ١٩٠٨، من قبل : شبلي ملاط، نجيب سجعان وفيلكس فارس.
"النصير البيروتي":جريدة يومية صدرت باللغة العربية في بيروت . أسسها في اول كانون الثاني عام ١٩١٠ عبود ابي راشد.
"Documents...",tome 18, Lettre n°55,p.272 et n°49.p.258

١٠٣- "الهامش": جريدة يومية صدرت في بيروت في ٣ آذار ١٩١١، من قبل "حسين الناطور"،و"علي لطفي".
"يوسف اسعد داغر:"قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨ – ١٩٧٤"، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

١٠٤- إحتفظت القنصلية العامة الفرنسية في بيروت برد جريدة " المفيد" ، على جريدة" الثبات" ، مثلما ورد في جريدة" الريفاي" ، التي ترجمته إلى الفرنسية. وقد أعادت الريفاي نشره في ١٦أيار ١٩١١. ويستفاد مما ترجمته هذه الجريدة أن " الثبات" قد نشرت خبر المأساة التي حصلت في كنيسة " مار نقولا " في بيروت، وما نتج عنها من مضاعفات . وعنها أخذت الصحف الأخرى. وهذا ما دفع " كومندن الجندرمة " "Commandant de la gendarmerie" ، مسؤول الأمن ، إلىأن يدعو إلى عقد إجتماع مع المديرين المسؤولين عن الجرائد ليوبخهم ويطلب منهم أن ينشروا تكذيباً يصححون فيه ما نشروه. غير أن التكذيب نفسه أدان مجدداً المسؤولين عن الأمن .فتصدت " المفيد" ترد على " الثبات " ، وتدافع عن حكم السلطنة العثمانية وتهدد به . وطلبت " المفيد" من مدير جريدة " الرأي العام"– الذي كان حاضراً الإجتماع وترجم ما قاله مسؤول الأمن – أن يكون حكماً .

الحوادث وما استثارته من حرب اعلامية وحقن للنفوس ، كانت الغاية منها التغطية على الحملة العسكرية التركية ،التي وجهت الى "حوران" وكانت قد انتهت في اوائل آذار ١٩١١؟

وبالرغم من ان المصالحة قد تمت ،فقد احيلت ثلاث جرائد مسيحية محلية الى المحاكمة وهي :"الاحوال"،و"النصير البيروتي"و"الوطن"،بتهمة التحريض على الفوضى .هذا الاجراء كان له اثر سيء جداً،وكشف ان السلطات العامة كانت فريقاً نتيجة هذه الرؤية الاحادية الجانب كما ان التوتر بين المسلمين والمسيحيين الذي كان من المفترض ان ياخذ طريقه الى الزوال اثر الاجتماع ،اصبح اكثر بروزاً بعد هذا الاجراء .

وما تجدر الاشارة اليه في هذه المرحلة ،هو تشكيل جمعية اسلامية جديدة في بيروت ، واكثرية اعضائها من المنشقين عن "لجنة الاتحاد والترقي " ،في هذه المدينة ،وهم من ذوي الميول المحافظة الذين يريدون سياسة اسلامية اكثر تشدداً.فهل ياتي انشقاق هذه المجموعة ،نتيجة ما حصل مؤخراً من حوادث امنية ، وما استثارته من ردود فعل اعلامية ، ام نتيجة الانشقاق في قلب اللجنة الام في القسطنطينية ؟القنصل الفرنسي العام في بيروت ،اشار الى" ان هذه الجمعية الجديدة هي التي لعبت الدور الاساسي في احالة الصحف المسيحية الى المحاكمة "[١٠٥] .

وهنا يكمن التساؤل ما اذا كان الانشاق في "لجنة الاتحاد والترقي" الام عام ١٩١١، كان بداية الطريق في تحول "الاتحاديين" نحو سياسة تركية اسلامية متشددة ،ام هي سياسة توزيع الادوار اياها في محاولة الامساك بالاتجاه الاسلامي المحافظ .ويبدو ان "الاتحاديين" في هذه المرحلة ،حاولوا ان يظهروا بمظهر القوة ، وان يتصدوا

وما إحتفظت به القنصلية أيضاً هو رد جريدة" الثبات" ، على جريدة" المفيد"، حيث إتهمت الأولى هذه الأخيرة بالإفتراءوالتضليل، ورؤيتها للأمور من جانب واحد ومن زاوية واحدة عندما طرحت الموضوع علىأنه خلاف بين مسؤول الجندرمة ومن ينوب عن مسؤولي الجرائد.
كما تساءلت عن معنى التهديد بالقوة ولماذا هذا التهديد .
لمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...,"tome 18, annexe n° I et n° II à la dèpêche n°78 du 10 Mai1911, pp.356 –359.

١٠٥- "Documents...,tome 18, Lettre n°77,p.272 et.p.355.

للنفوذالاجنبي حيث تسنح لهم الفرصة .فتعاونوا مع الحركة الماسونية من اجل اثارة المشاعر الدينية بين الطوائف مستفيدين من كل امكانية مهما كانت صغيرة . ففي بيروت ، وتحت حراستهم جرى بتاريخ ٢٦آذار عام ١٩١١ عرض مسرحية "اليهودي التائه" "le juif errant" ومن خلال التحضير لهذا العرض والتنظيم الذي تم من اجله تتبين ان الحركة الصهيونية والمحافل الماسونية كانت قد توصلت الى تجنيد شخصيات فاعلة من الطائفة "الارثوذكسية" و"الرهبنة اليسوعية" "Les jesuites"[١٠٦] .

السفير الفرنسي في القسطنطينية "M.Cambon" اعتبر في رسالته الموجهة الى "M.Cruppi" وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٢ ايار ١٩١١ " ان المسرحية عمل سياسي موجه بشكل اساسي ضد "الآباء اليسوعيين "،وعرضها في بيروت ،المدينة التي تقف فيها الاديان وجها لوجه ،وتتنافس فيها المذاهب بما يشبه تنافس المتعصبين "، غايته تاجيج هذه المشاعر الدينية الارثوذكسية ،ودفع الارثوذكس لان يفتكو بالكاثوليك الذين هم باكثريتهم تحت الحماية الفرنسية . ولذلك نصح الفرنسيون السلطات العثمانية بعدم السمـــاح بعرضها بعد ان عرفـــوا غرضها من خلال عرضـــها الاول في بيروت عام ١٩٠٧[١٠٧] .

---

[١٠٦] -"اليهودي التائه":مسرحية لمؤلفها"Eugene sue" عرضت للمرة الاولى في بيروت عام ١٩٠٧ .بعدها نصح الفرنسيون المسؤولين الاتراك بعدم السماح بعرضها. ومع ذلك فقد عرضت للمرة الثانية في ٢٦ آذار ١٩١١، من قبل غرفة فنية متجولة بقودها"M.Telle"، وهو ضابط في الاكاديمية العسكرية الفرنسية . ويرجع الدور الاساسي في عرض هذه المسرحية الى "ديمتري سرسق"،رئيس "المحفل الماسوني" في بيروت ، وهو ترجمان شرف القنصلية الالمانية ، فهو الذي اتصل بمدير الفرقة ، الذي استجاب لطلبه .
من الذين حضروا العرض المسرحي "Dr.Roullet" ، وهو موظف فرنسي في الخمسين من عمره ، عمل مع الجيش الفرنسي في الصين بصفته ضابط صحي ،في مدينة "تشنتو""tchentou" ، جاء الى بيروت ليحصل على شهادة في الطب معترف بها ليستطيع ان يمارس بواسطتها عمله بشكل نظامي. وبالاستناد الى معلومات "M.Couget" القنصل الفرنسي العام في بيروت ان هذا المواطن الفرنسي له اقرباء في نظام الرهبنة اليسوعية . ويؤكد "Le Père Cattin" ،انه يحمل توصية حميمة من وزارة الخارجية الفرنسية "M.Pichon" الذي تعرف عليه في الصين .استقبله الآباء اليسوعيين استقبالاً احسانيا ومنحوه شهادة في الطب من جامعتهم في بيروت بوصفها جامعة معترف بها في كل انحاء العالم .
ولمزيد من الايضاح يراجع: Documents...,"tome 18, Lettre n°80, pp.362-363
"

[١٠٧] - اثناء عرض هذه المسرحية ،وعندما ارتفع الصفير والضجيج الصاخب ، خرج "Dr.Roullet" ، الى بلكون المسرح وانتزع علماً فرنسياً من مجموعة الاعلام العثمانية الفرنسية التي تزين القاعة ،فكسر ساريته ومزقه ورماه ارضاً.وعندما علم القنصل الفرنسي العام في بيروت بالحادث المنكر ، استدعى المذنب ،ولدى استجوابه رد هذا الاخير الاتهامات التي وجهت اليه ، واشار الى انه لا ينوي اي سوء الى

٢-محاولة جديدة لالغاء "الامتيازات الاجنبية:ان توجه "الاتحاديين" لالغاء الامتيازات الاجنبية في اعقاب الاعلان عن الدستور ، ما لبث ان خبا واسدل عليه الستار . والمصادر الفرنسية التي كان من مصلحتها ان ترصد هذا التوجه نراها تسكت عنه، لتعود الى ابرازه مجدداً ، وتؤكد على عودة انطلاقته من ولاية بيروت بشكل قوي وعنيف ضد الاجانب، وخاصة في المجالين الامني والعدلي ،بحيث بدا ان السلطات المولجة بهذين الامرين قد بدات بالعمل على تخريبها شيئاً فشيئاً ، من خلال تعاملها مع الاجانب ومن في حمايتهم ، فتعاملهم باشد القساوة ،حسب تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت ، في رسالته الى السفيرالفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ١٠ حزيران ١٩١٠[١٠٨] .

وهنا لا بد من التساؤل ، لماذا يعيد "الاتحاديون"مسألة "الامتيازات الاجنبية" الى الواجهة ، وهم الذين اثاروها قبل سنتين ثم خبت؟وبصرف النظر عن امكانيات السلطنة او عدم امكانياتها على الغائها ، هل كانوا جادين بمتابعة هذه المسألة الى النهاية؟ وهل طرحت بنفس الحدة في كل الاماكن المتبقية للسلطنة وضد كل اصحاب الامتيازات على السواء ، ام انها طرحت في سورية وحدها وضد فعاليات محددة وتحديداً فرنسا ؟ وما معنى ان يعود طرحها بشكل عنيف الى ولاية بيروت ؟
قبل الاجابة على هذه التساؤلات ، لا بد من الاشارة الى ان هذه المسألة تستقطب حولها الاكثرية الساحقة من المواطنين وخاصة المسلمين باستثناء قلة قليلة منهم مستفيدة منها[١٠٩] وان"الاتحاديين" قد اثاروها في بداية عهدهم وهم يبتغون بناء قاعدة شعبية لهم ليس الا، لانهم ليسوا قادرين على الغائها ؛وفي هذه الفترة لا بد من التذكر، ان في

العلم الفرنسي ، وبرر عمله بانه عندما سمع السباب ينال ممن صنعوا معه الخير ،انتفض قائلاً في نفسه انه لا يمكنه ان يرى العلم يظلل فعل هؤلاء الناس ، فانطلق لينزعه .(عذر اقبح من ذنب) وطلب منه ان يغادر بيروت فوراً.
لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...,"tome 18, Lettre n°80, p.364.

[١٠٨]- بالنسبة لمحاكمة الاجانب ومن في حمايتهم دون مراعاة "نظام الامتيازات الاجنبية " عرض القنصل الفرنسي العام في بيروت في رسالة له الى السفير الفرنسي في القسطنطينية سلسلة من الوقائع ، وذكر اسماء اصحابها بالاحرف الاولى ، وذلك بتاريخ ١٠ حزيران ١٩١٠ .
لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...,"tome 18, Lettre n°61, p.302.

[١٠٩]- "Documents...,"tome 18, Lettre n°56, p.271

ولاية بيروت ، قد برز موقف معارض "للاتحاديين " ، منذ بداية انقلابهم على "عبد الحميد " واكد اصحابه وجودهم في انتخابات " مجلس المبعوثان "،وفي اعقاب انعقاد دورته الاولى.هذه القوة المعارضة كان"الاتحاديون"يخشون من ان تتحول ضدهم الى قوة فاعلة تتحرك بدعم دولي مطالبة، بالحكم الذاتي علماً ان "اللجنة المركزية السورية"في باريس سبق لها ان اذاعت بلاغا لها بهذا الخصوص ؛وفي هذه المنطقة يتواجد الكثير من الاجانب والمصالح الاجنبية ، واليها يتقاطر اليهود من اربع جهات العالم ليشكلوا تجمعاً يهودياً من اجل اقامة الدولة الصهيونية في فلسطين[١١٠]،ويجب ان لا ننسى أن في هذه المنطقة يوجد جبل لبنان، حيث تضع فرنسا ثقلها الى جانبه ليبقى ورقة رابحة في صالح خطتها العامة لساحل شرق المتوسط والداخل السوري. إن منطقة حظيت بهذا الاهتمام الدولي تستحق من أبنائها قبل غيرهم العمل ضـــد الأجانب "anti-étrangers"؛ و "الاتحاديون" لم يكونوا جادين في طرحهم هذه المسألة، وليس من مصلحتهم أن يدفعوا بها الى النهاية، فهم أنفسهم من الأجانب؛ واثارتهم لها مجددا لم تكن الا لامتصاص النقمة ولتوجيه اهتمام العرب ضد القوى الدولية بعيداً عنهم، لأنهم لم يستطيعوا تحقيق أي من الوعود التي قطعوها على أنفسهم، فآمال الناس بقيت آمالاً، والحرية التي دخلت بالنصوص الى نظامهم السياسي، لم تكن كافية بالنسبة لشعوب تحتاج الى كل شيء. والتقدم الجزئي في مجال الحرية جعل من مهمتهم في الحكم أكثر صعوبة، وأفقدهم السرعة في إمكانية البت في أية مسألة، وأحياناً بدوا خائفين من التدخلات التي كانت تشلهم؛ والناس الذي التفوا حولهم في بداية عهدهم، باتوا لا مبالين بعد أن لمسوا الوهم في آمالهم، ورأوا أن لا فرق بين النظامين القديم والجديد، بعد ان سقطت "الاخوة" في مجازر "أضنه"، "وحلب" "وقارس"[١١١]. لقد استغلوا

---

[١١٠] - عن التعاطف الالماني مع الحركة الصهيونية في هذه الفترة يراجع :عبد الرؤوف سنوا :"سياسة الاندفاع نحو الشرق"، بحث من ثلاث حلقات .الحلقة الثالثة بعنوان :"المانيا وسياسة المحافظة على الدولة العثمانية "، عدد السفير الصادر يوم الثلاثاء في ١٩٨٩/٣/٢٨ .

[١١١] المجازر التي حصلت للأرمن في "أضنه"، "حلب" و"قارس" عام ١٩٠٩، وحول أسبابها ونتائجها يراجع:
M. Charles woods :" La Turquris et ses voisins" paris, sans date d'édition, pp. 126-214

حوادثها لنشر الاشاعات واشاعة أجواء الرعب، واختبار مدى ثقة الناس بهم بعد أن شعروا أن هذه الثقة آخذة بالتراجع والتلاشي[١١٢].

إن عمل الاتحاديين ضد الأجانب في هذه المرحلة، كان الهدف منه الامساك بمسلمي الولاية على الأقل الى جانبهم، بعد أن بدأت حالة التململ ضد السلطنة تسري في نفوسهم.

لقد اتخذت الحملة ضد الأجانب أشكالاً متعددة، فقد بدأتها الصحف المحلية في بيروت بحملة تحريض عليهم، وخاصة الجرائد الإسلامية. وكان من النتائج الطبيعية لهذه الحملة أن شدت اليها العرب المتحمسين وشحنت نفوسهم الى حد الانفجار. وقد انعكست هذه الحالة في تصرفات الناس اليومية. فبعض ركاب الحافلات الكهربائية رفضوا دفع التعرفة وبادروا المسؤولين الذين طالبوهم بها، بالخناجر والمسدسات. كما تعرض سائقوها لاسفتزازات ومشاكل أودت بحياة البعض منهم، وقد حصل بعضها على مقربة من المخافر الأمنية، التي كان يأتي تدخلها بدون فاعلية وبعد فوات الأوان[١١٣].

مع هذه الحملة الاعلامية، اعتمدوا عنصر الاثارة الطائفية. وبها استطاعوا أن يشلوا فاعلية القوى الإسلامية المعارضة لسياستهم من جهة، وأن يخيفوا أبناء الطوائف الأخرى. واندفع في هذه السياسة "الجزائريون الفرنسيون" بصفتهم مسلمين، نتيجة التعبئة الدينية التي كان المسؤولون الأتراك يعملون على تغذيتهم بها.

---

[١١٢]- لمزيد من الإيضاح يراجع : " Documents...,"tome 18, Lettre n°56, pp. 276-278

[١١٣]- بسبب جدل بسيط حول دفع تعرفة "التراموي" "tramway"، يسحب الخنجر أو المسدس بدون اضطراب أو خوف من المارة. أنا شاهدت بنفسي راكباً رفض دفع تذكرته فأنزل من الحافلة بقوة، فأطلق عياراً نارياً على الترام الذي استأنف سيره. هذا ما أبلغه القنصل (فوك دوبارك) "fouques-Duparc"، الى "بيشون" وزير الخارجية.

ولمزيد من الايضاح تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩١٠، الى وزير الخارجية الفرنسية.
" Documents...,"tome 18, Lettre n°57, p.279.

فقد ساهم الوالي باندفاعه أحياناً وبتردده أحياناً أخرى، ومسؤول الأمن والقوى الأمنية باستنكافهم عن القيام بمهامهم، بحصول حوادث أمنية تثير الاشمئزاز، وتسيء الى "وحدة شعوب السلطنة"، وتبعث على القلق[١١٤].

وعلى الصعيد القضائي، برزت هذه الموجة ضد الأجانب، في المحاكم المختلفة، حيث اتخذ القضاة "جانب مواطنيهم دون أن يقيموا أي اعتبار لنظام الامتيازات"[١١٥] واتخذت هذه المحاكم قرارات بحق تراجمة قناصل وأجانب، "دون أن يحضر معهم مندوبون من هذه القنصليات"[١١٦].

إن هذه الموجة ضد "نظام الامتيازات الأجنبية"، أفقدت هذا النظام قيمته، وقواعده باتت غير محترمة كما كانت في السابق، والموظفون سددوا اليه الضربات. نائب القنصل الفرنسي في بيروت، رأى أن طريقة عمل الموظفين، وتغاضي "الباب العالي" عنهم، يدلان على "أن التكتيك المتبع في هذا المجال، هو لدفع السفراء الى التذمر فاليأس من جراء المراجعات المتكررة غير المجدية حول خرق هذا النظام، وجرهم الى القبول بالغائه"[١١٧].

أما حول ما إذا كانت هذه الموجة الجديدة عند كل الموظفين وبنفس المستوى، فقد أشار القنصل الفرنسي العام في بيروت، الى أن العداء للأجانب كان موجوداً عند عدد كبير من الموظفين، بالإضافة الى أن "لجنة الاتحاد والترقي المحلية" كانت تلعب دور

١١٤- على أثر الحادثة التي جرت بمناسبة عيد الفصح عند الطوائف المسيحية الشرقية في أول أيار عام ١٩١٠، وصلت النقمة بين المسيحين نتيجة تصرف مسؤول الأمن الى درجة أن مجموعة من الشباب كانت تقوم بتمثيليه يعود ريعها للاسطول العثماني، رفضت أن تعيد تمثيلها مرة أخرى، تعبيراً عن رفضهم واستنكارهم؛ والنساء المسيحيات اللواتي كن يشكلن جزءاً من لجنة نسائية تعمل لنفس الغاية قدمن أيضاً استقالتهن، وتلقى الوالي نبأ من وزارة الداخلية يقضي بشكل اولى الى تعليق وظائف "نافذ بك" (مسؤول الأمن) واحالته على التحقيق. لكن هذه الأخير لديه من الدعم في القسطنطينية ما يمكنه من ايقاف كل اجراء بحقه.

لمزيد من الايضاح تراجع : "Documents...,"tome 18, Lettre n°59, pp.288-289

١١٥- "Documents...,"tome 18, Lettre n°59, pp.276-277

١١٦- رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت الى السفير الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ١٠ حزيران ١٩١٠
"Documents...,"tome 18, Lettre n°61, pp.301-302

١١٧- رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت الى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٩ أيار ١٩١٠
"Documents...,"tome 18, Lettre n°56, p.277

الرقيب المستمر في الإشراف على تطبيق هذه السياسة، وهذا ما أمكن السلطات المحلية ان تستغلها بمهارة وذكاء في وضع العراقيل أمام عملية الطعن بالاجراءات المتخذة خلافاً لنظام الامتيازات[١١٨]. أما أسباب تراجع موجة العداء من فتره الى أخرى، فيرجع الى أمرين : الأول، اعتماد الأجانب على رشوة الموظفين ليطبقوا نظام الامتيازات، والثاني، هو أن الأتراك أنفسهم لم يكن لهم مصلحة في أن تدفع هذه الموجة الى ذروتها خوفاً من مساهمتهم في تنمية الروح الوطنية و القومية لدى السكان العرب.

وحول ما اذا كان العداء للأجانب، قد شمل جميع القوى الدولية، فقد أشارت أكثر من رسالة قنصلية فرنسية الى أن المسألة كانت استنسابية، وبدت أنها ضد الفرنسيين بشكل خاص، ورأت أن "الكره للأجانب" "Xénophobie" كان يتحول الى بغـــض للفرنسيين "gallophobie" لأنه يوجد العديد من القوى الدولية الكبرى في هذه المنطقة ممن تتمتع بوضع مهيمن، لكن "قدر الفرنسيين أن يكونوا في طليعة من توجه اليهم هذه الضربات"، على حد تعبير هذه الرسالة. وهنا لا بد من الاشارة الى أمرين: الأول، أن القناصل الفرنسيين ونوابـــهم، ونتيجة احتكاهم المباشر مع أصحاب المصالح من الفرنسيين في هذه المنطقة، وما كانوا يلمسونه على أرض الواقع من ممارسات، بعضها كان من النوع المقلق على المصالح الفرنسية، كانت تدفعهم أحياناً الى تضخيم الأمور الى حد يشبه تحريض الدبلوماسية الفرنسية لان تقرن بشكل سريع الهيمنة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة بهيمنة سياسية.

أما الأمر الثاني فيبدو لنا أن السلطنة قد تركت للسلطات المحلية في كل ولاية مسألة اختيار المسألة الدولية الملائمة لتركز عليها هذه الموجة، وأوكلت المسؤولية في ذلك الى "لجان الاتحاد والترقي" المحلية، والى بعض الموظفين فيها، وهذا ما سمح للسلطنة أن تتبرأ من هذه السياسة وتعود عنها في الوقت المناسب بدون أن تتحمل المسؤولية في ذلك؛ وسمحت في الوقت نفسه للموظفين أن يبتزوا هذه أو تلك من القوى الدولية.

١١٨- "Documents...,"tome 18, Lettre n°57, p.281.

وفعلاً فقد توقفت هذه الموجة مرة أخرى، حيث أرسلت السلطنة مذكرات دورية الى الولايات، تدعو، "العثمانيين" الى احترام الأجانب، لأن القوى الدولية "كانت تبرهن على الدوام عن صداقتها لتركيا"، على حد تعبير جريدة "الثبات" في ردها على جريدة "المفيد"[١١٩].

٣- تأثر الولاية بضم النمسا "للبوسنة" و "الهرسك": أثر الانقلاب العثماني، اغتنمت "النمسا"الفرصة واقدمت على ضم "البوسنة" "La Bosnie"، و"الهرسك" "L'Herzégovine" ، وقد اثار هذا الاجراء نقمة مسؤولي السلطنة، الذين استثاروا بعض ردود الفعل المحلية.وقد برزت هذه الردود بعدد من الاحتجاجات الشعبية، التي تمثلت في بيروت بجمهرة من الناس امام دور الحكومة، وبإلقاء الخطب الحماسية التي هاجمت السياسة النمساوية؛ وبإرسال برقيات الاحتجاج الى ممثلي القوى الدولية في القسطنطينية؛ وبالمظاهرات التي عبرت عن الشكر لهذه القوى على موقفها المؤيد للسلطنة في هذه الظروف؛ وجرت مقاطعة البضائع النمساوية، إذ امتنع الحمالون في المرافئ عن تفريغ سفن هذه القوة الدولية، وعن تزويدها بالوقودوالمؤن و الحاجات؛ وبالنسبة للسفن الاخرى، فقد منعوا انزال الطرود البريدية النمساوية، كما منعوا الركاب النمساويين من النزول الى البر، واشرف الوالي بنفسه على هذه الاجراءات. وقد احتج نائب القنصلية النمساوية العام على هذا الموقف لدى الوالي . ونزل بنفسه إلى المرفأ وأنزل الطرود البريدية ونقلها إلى مكتب القنصلية بعربته الخاصة.

يبدو أن هذه الإجراءات التي إتخذت ضد النمسا كانت فعالة بدليل أن هذه الأخيرة قد إستغلتها معتبرة إياها أنها موجهة ضد الأجانب بشكل عام. وهذا ما دفع المسؤولين في الولاية الى الإيعاز لعدد من الأعيان المسلمين والمسيحيين الفاعلين في بيروت بتنظيم حملة مضادة لشرح حقيقة الموقف، فزاروا القنصليات الأساسية بإستثناء القنصلية

[١١٩]- اتهمت جريدة "المفيد"، جريدة "الثبات"، بأنها تعمل ضد "الوطن العثماني"، ولمصالح الأجانب، وتحديداً لصالح فرنسا ضد السلطنة العثمانية. أجابتها "الثبات"، متسائلة ما اذا كانت "المفيد" ما زالت تذكر المذكرة الوزارية التي أصدرتها السلطنة العثمانية حين دعت المواطنين الى احترام الأجانب، وذكرت فيها أن فرنسا قوة دولية كبيرة برهنت على الدوام أنها صديقة لتركيا.
"الثبات"، عدد ٦ أيار ١٩١١، مقالة بعنوان : "من الثبات الى المفيد"..

النمساوية ، وشرحوا لها أن هذه الحركة ليست موجهة ضد الاجانب بشكل عام إنما هي حركة إحتجاج على فعل معين قامت بـه" الحكومــة النمســاوية المــجــرية" "Le Gouvernement austro-hongrois". كما قامت مجموعة من الناس مابين ٥٠٠-٦٠٠ شخص طافت على قنصليات: فرنسا، إنكلترا، روسيا، إيطاليا، وألمانيا، ليعبروا عن شكرهم لهذه الدول على مواقفها وعلى الثقة التي منحوها للسلطنة[١٢٠].

غير ان اكثر هذه الاجراءات فعالية بالنسبة لهذا التحرك، كانت مسألة مقاطعة البضائع النمساوية نتيجة الحركة النشطة التي جرت في هذا المجال. وقد نشرت جريدة "الاحوال" في عددها الصادر في أول تشرين الاول عام ١٩٠٨، ان قرارا اتخذ اثناء انعقاد اجتماع التجار العثمانيين اعربوا فيه عن نيتهم بمقاطعة كل البضائع النمساوية.

[١٢٠]-على أثر نزول الناس إلى رصيف مرفأ بيروت ، لمنع البضائع والطرود النمساوية من النزول في المرفأ، كشفت السلطات المحلية للولاية عن موقفها بأنها هي وراء التحرك الشعبي الذي جرى ضد إجراءات النمسا بضم" البوسنة"و" الهرسك" . وهذا الموقف يؤكد نزول الوالي بنفسه إلى رصيف الميناء ، من أجل الإشراف على تنزيل البضائع والطرود التي إستثنى منها تلك التي تخص " النمسا".
لمزيد من الإيضاح تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت ، إلى وزير الخارجية الفرنسية ، بتاريخ ١٧ تشرين الأول عام ١٩٠٨.
" Documents...,"tome 18, Lettre n°21, pp.119-121.

بعض الاستنتاجات

إن عودة السلطنة العثمانية الى العمل بدستور ١٨٧٦، قد سجلت حالة من الارتياح الشعبي، عند الاكثرية الساحقة من سكان والولاية. وبالرغم من ان قلة قليلة منهم كانت تدرك معنى وأهمية الخطوة التي تمت، فقد عبر الناس عن فرحتهم، بالنزول الى الشوارع والساحات، وبالهتاف"للحرية"و"الاخاء"و"الدستور". وهذا يدل على ان الخطوه التي تمت، قد فهمت على انها خلاص من عهد، كان يعتبر رمزا من رموز الظلم والاستبداد.

ان المخططين للانقلاب كانوا يهدفون الى امرين:

الامر الاول، هو بناء سلطة جديدة للسلطنة، تعبر عن واقع الحال فيها. فقد جرى الابقاء على السلطان على رأس السلطة، وفرض عليه القبول بالدستورالذي بات متخلفاً تاريخياً، كتعبير عن قبوله بديمقراطية الصراع، بين "كبار الملاكيين"، المتمثلين به من جهة، والفئات البرجوازية الناشئة المتمثلة "بتركيا الفتاة"من جهة اخرى.الامر الثاني، هو احداث هزه عنيفة في صفوف الشعوب الخاضعة لها وجعلها في وضع يتطلب تحديد موقف بين السلطان وما يمثل، وبين الدستور ومن اعاد الدستور. هذا الموقف المحدد كان مطلوبا بشكل خاص من المسلمين الخاضعين لحكم السلطنة.

ان الشعارات التي طرحها الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨، كان من الممكن لها ان تتعزز وتترسخ اكثر في اذهان الناس، وفي ممارساتهم اليومية، لو بقي الحكم العثماني برأسين متوازنين في القوى يشد كل منهما بإتجاه معاكس.

وخطوة ازاحة السلطان، التي اجبرت عليها جمعية"تركيا الفتاة"، لم تكن في صالح هذه الشعارات. لانها أعادت خلط الاوراق من جديد، وباتت الجمعية المركز الوحيد لاستقطاب الناس. وبالتالي باتت القوى المحلية بإتجاهاتها ومصالحها المتباينة تتجه نحو

هذا المركز، من اجل تحقيق اهدافها وضمان هذه المصالح. وهكذا استترت المواقف الضمنية بالمواقف الظاهرية المعلنة .

لقد هز الانقلاب ابناء الولاية في الصميم، وكان المراد منه على الصعيد الدولي ان يتفاعل، وان يبقي من الناحية العملية على المواقف المتعددة، الى ان تتداعى السلطنة وتحقق القوى الدولية اطماعها بإقتطاع اجزائها.

لقد تنبه المخططون للانقلاب الى هذه الناحية، وتصرفوا وفق اسس تمنع –قدر الامكان– على اية فعالية دولية ان تحقق اطماعها، من خلال ما طرحوه من شعارات و اهداف اثناء العمل على تنحية السلطان وبعده.

ان الدعوة الى "الاخاء العربي العثماني"، التي دعت اليها جمعية "تركيا الفتاة"اثر الانقلاب، كانت جزءاً من خطة هذا الانقلاب، واعتمادها اياها لم يكن الا من اجل ذر الرماد في العيون. فبهذه السياسة تمكنت الجمعية من امتصاص نقمة العرب على سياسة السلطان"عبد الحميد". والسلطنة في ظروف الانقلاب كانت بحاجة الى دعوة تآخي العثمانيين مع العرب كي لا يستغل هؤلاء الظروف التي تمر بها ويتعاونوا مع القوى الدولية الطامعة، للإنفصال عنها.

لقد أصيب أصحاب الموقف المؤيد للإنقلاب بخيبة أمل ، بعد أن خلع السلطان. فالشعارات التي توهموا أنها حقيقة،قد سقطت أمام السياسة العنصرية للحكام الجدد ، الذين إعتمدوا على إثارة المشاعر "القومية الشوفينية"، لدى العنصر التركي بإعتباره أفضل شعوب السلطنة.

إن" سياسة التتريك" التي مارسها الحكام الجدد، لم تكن سيئة بالمطلق بالنسبة لأبناء الولاية. فقد دفعتهم إلى التفكير بتميزاتهم عن العنصر التركي الذي خضعوا لحكمه عدة قرون. وأعطت للفكر القومي دفعاً لم يكن متوفراً له سابقاً . لقد كان من شأن هذه السياسة أن تستثير مشاعر أبناء الولاية، وأن تسهم في توعيتهم ودفعهم إلى التمعن في واقعهم والتبصر في مصالحهم.

إن ادراك" الإتحاديين" لهذه الحالة من الوعي الآخذة بالتكون لدى أبناء الولاية، دفعهم الى العمل بإتجاهين:

الأول، تعزيز مواقعهم ، وفي هذا الإتجاه شكلوا من القوى المخلصة لهم " لجان إتحاد وترق" محلية ، ومنحوها دعمهم الكامل، وحولوها إلى عنصر فاعل في حياة الناس اليومية واستمر وجودها في الحياة السياسية للولاية طيلة فترة حكمهم.

الثاني، اضعاف مواقع معارضيهم، وفي هذا الاتجاه عملوا على تشكيل جمعيات تستقطب القوى المعارضة لتصبح معارضات لا يوجد جامع بينها، وتعمل على امتصاص نقمتها ودفعها الى اليأس،في اللحظة المناسبة.وكانوا كلما انتهى دور واحدة منها، وافتضح امرها عملوا على تشكيل واحدة اخرى، الى ان تمكنوا من تثبيت اقدامهم في السلطة، واستوعبوا قوى معارضيهم. وقد انضم الكثيرون منهم الى "حزب الإئتلاف الحر"، وهو الشق الاخر لجمعية "تركيا الفتاة". وهكذا باتت السلطنة تمسك بالمؤيدين والمعارضين لسياستها من ابناء الولاية، بواسطة"الاتحاد والترقي"و"الائتلاف الحر"جناحي، "تركيا الفتاة".

لقد رأى "الاتحاديون" ان الخطر الاساسي على ضياع الولاية من ايديهم، في هذه المرحلة هي الاطماع الدولية. وليس هناك افضل من كسب ابناء البلاد الى جانبهم والهائهم؛ فوضعتهم وجها لوجه أمام هذه الاطماع.وفي هذا الاتجاه طلبت السلطنة من القوى الدولية ان تبادر الى الغاء امتيازاتها، بعد ان اقدمت هي على الغائها من جانب واحد. وطلبت من ابناء البلاد ان يتصدوا لهذه الامتيازات.

ان دفع ابناء البلاد بهذا الاتجاه، لم يكن الا من اجل ابعاد انظارهم عن المسؤول الحقيقي، الذي منحهم هذه الامتيازات، ودفعهم الى اليأس، لان هذا التوجه يضعهم بمواجهة القوى الدولية جميعها دفعة واحدة.

ان ما عزز حكم السلطنة في هذه المرحلة، هو وجود جماعات من ابناء الولاية اعتبرت نفسها عثمانية اكثر من العثمانيين أنفسهم. فنظرت الى مصالح الحكم كأنها مصالحها.والا ما معنى ان يحتج بعض من اهالي بيروت على خسارة السلطنة

"للبوسنة"و"الهرسك"عندما انتزعتها النمسا من العثمانيين.الم يكن من الاجدى لهؤلاء، لو اخذوا جانب اهالي هاتين المقاطعتين، الرافضين أصلاً لسياسة القهر الجديدة على ايد نمساوية مجرية؟

لقد استفاد الفرنسيون في هذه المرحلة مما اثاره الدستور من مشاعر قومية، بإتجاه ابراز الشخصية العربية المتميزه عن العنصر التركي، وعملوا على الاحاطة بالقوى المعارضة لسياسة "الاتحاديين"، فدعموها للافادة منها،في تشكيل اطار يسمح لهم بالتدخل، كي يتجنبوا الاحراجات التي قد تسببها لهم الظروف الدولية المعقدة .

****

الفصل الرابع

ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية ١٩١٤

بعد تدفّق الموجة الأولى من تأسيس الجمعيات العربية السياسية، اثر الانقلاب العثماني، توقف نشاط هذه الدفعة الواحدة تلو الأخرى، دون ان يتحقّق شيء من اهدافها وبرامجها. وحدهما "حزب الائتلاف الحر "Parti d'Entente Libéral"، ولجان الاتحاد الترقي"، "Comités d'Union et Progrès" المحلية هما التنظيمان السياسيان اللذان انشأهما العثمانيون بقيا يمارسان النشاط السياسي على ارض الواقع، إلى ان اندلعت الحرب العالمية الأولى. واذا كان تدفق هذه الموجة، قد ارتبط بالظروف الداخلية التي كانت تمر بها السلطنة العثمانية،[1] فإن ابرز ما يميز الوضع السياسي في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى، هو تدفق موجة اخرى من هذه الجمعيات، التي ارتبط تأسيسها بتطور ظروف السلطنة والاوضاع الدولية وتحديداً مخطط فرنسا. وقد أعطي لولاية بيروت دور بارز في هذه الموجة. ومن ابرز الجمعيات التي سنتوقف عندها :

أ- "جمعية بيروت الاصلاحية"

ظروف تأسيس الجمعية : ارتبط تأسيس "جمعية بيروت الاصلاحية"، في اواخر عام ١٩١٢ ارتباطاً وثيقاً بالحالة التي آلت اليها اوضاع السلطنة على الصعيد السياسي

---

[1] – بعد ازاحة السلطان عبد الحميد عن عرش السلطنة في نيسان ١٩٠٩، وسيطرة جمعية "تركيا الفتاة" على كامل السلطة، اتضحت امور كثيرة كانت غامضة في مواقف اطرافها التي كان يجمعها سابقاً مسألتان: المصلحة المشتركة في الخلاص من السلطان، ومسألة الحرية والدستور. فقد كانت هاتان المسألتان قبل تحقيقهما تسموان على كل قضية من قضايا السلطنة ومشكلاتها. ولما وفقت الجمعية إلى ما ارادت، انصرفت إلى معالجة تلك القضايا والمشكلات. وكانت اول ما واجهتها قضيتان: الأولى، قضية الإدارة العامة للسلطنة، اتكون "مركزية"؛ ام "لامركزية"؛ والقضية الثانية، قضية الصبغة العامة لها، اتكون "عثمانية"، ام "إسلامية"، ام "طورانية"؛ وخلال نقاش هذه القضايا، ظهر انقسام بين اعضاء الجمعية حول مسائل اساسية ليس هنا مجال تفصيلها؛ لكن اهم مافيها سياسة السلطنة وموقفها من حرية الشعوب المكونة لها. فانشطرت الجمعية التي عرفت "بالحركة الدستورية" إلى قسمين: قسم يتكون ممن كانوا قبل كل شيء "قومين عثمانين"، من دعاة "المركزية" واحتفظوا باسم "الاتحاد والترقي"، وقسم ممن كانوا قبل كل شيء "عثماني ليبراليين"، من دعاة "اللامركزية". وتسموا با"لائتلاف الحر". وحاول كل منهما ان يكون له اتباعه ومؤيدوه في مختلف انحاء السلطنة. وهنا اتساءل الم يكن هذه الانقسام شكلياً فرضه تطور اوضاع السلطنة ؟

لقد اعتمدنا في صياغة هذه المعلومات على ألبرت حوراني: "الفكر العربي في عصر النهضة"، مرجع سابق، ص ٣٣٤- ٣٣٥

نقولا زيادة: مقدمة الترجمة العربية لكتاب ارنست. أ. رامزور، "تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨" ص ٢٢.

والعســكري، خلال عام امتد من خريف عام ١٩١١، إلى خريف عام ١٩١٢، وما اثارتــه هذه الحالة من تحركات على صعيد السلطنة نفسها، وعلى صعيد القوى المحلية والدولية.

فعــلى صعيد السلطنة، تلقت خلال هذا العام هزيمتين عسكريتين: الأولى، في "ولايــة طــرابلس الغــرب"، على يد الجيش الايطالي، اخرجتها من هذه الولاية، واخضــعتها للشـــروط الايطالية. لقد أدّت هذه الضربة العسكرية، إلى إضعاف هيبة الســلطنة في نظــر الشعوب الخاضعة لها، وأسقطت هيبة "لجنة الاتحاد والترقي"، التي كانت تتولى مسؤولية الحكم[2]؛ لأنه في الوقت الذي استمرت فيه القبائل الليبية تخوض معركتها في الدفاع عن ارضها ضد الجيش الايطالي بالاعتماد على قواها الذاتية، كان "الاتحـــاديون" يعملون على التخفيف من آثار الهزيمة التي لحقت بهم. ومن أجل ذلك اقدمــوا على عدد من الخطوات. اولاها محاولتهم اسدال الستار على هذه الحرب، اذ فــتحوا المعــركة الانتخابية "لمجلس المبعوثان"، في وقت مبكر، اي قبل موعد اجرائها بثمانية اشهر.[3] وليس هناك وسيلة افضل من الانتخابات لتفريق الصفوف والهاء الناس.

---

[2] – كانت "ولاية طرابلس الغرب"، ما تزال تخضع للسلطنة العثمانية بصورة فعلية، وكان "مبعوثوها لايزالون يمارسون مسؤولياتهم النيابية في القســطنطينية، عندما اقدمت ايطاليا، على غزو هذه الولاية في ٢٩ ايلول عام ١٩١١. واحتلت قواتها مدينة "طرابلس الغرب"، في ٥ تشــرين الأول عــام ١٩١١، ومدينة "درنه" في ١٨ تشرين الأول، ومدينة "بنغازي" في ١٩ منه، ومدينة "الخمس" في ٢٠منه؛ وبعد ان اســتولت القوات الايطالية على هذه المدن الساحلية الاربع، اعلنت حكومة "رومه" ضم "ولاية طرابلس الغرب" في ٥ تشرين الثاني عام ١٩١١. وعرفــت هــذه البلاد منذ ذلك الحين ب"ليبيا"، حيث اصبحت بصورة فعلية تحت سيطرة ايطاليا وسيادتها المطلقة. واعترفت الســلطنة بالســيطرة الايطالــية عليها في ١٥ تشرين الأول عام ١٩١٢، بموجب اتفاقية تمهيدية وسرية ابرمت في ١٨ منه في "لوزان" بسويسرا. لمزيد من الايضاح حول هذه الحرب يراجع :

عبد الحميد البطريق: "التيارات السياسية المعاصرة"، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧١، ص ١٢٩ وما يليها.

ساطع الحصري : "البلاد العلربية والدولة العثمانية"، مرجع سابق، ص ١١٥ وما يليها.

[3] – بــدأت الدعاية الانتخابية في اوائل شباط ١٩١٢. وجرت الانتخابات في تشرين الأول. "حزب الائتلاف الحر" المحلي، اقام مهرجاناً سياسياً في بيروت بتاريخ ١٥ شباط ١٩١٢، القى فيه "لطفي فخري بك"، احد القياديين المركزيين – وهو مبعوث "درسيم" "ومعمورة العزيــز" – خطاباً باللغة التركية، ترجمه إلى العربية " شكري افندي العسلي"، مبعوث دمشق. انحى الخطيب في كلمته باللوم على "لجنة الاتحــاد والترقي"، وامتدح "حزب الائتلاف الحر"، الذي يعتبر بنظره الحزب الوحيد القادر على تنظيم قوميات السلطنة، وتأمين التطور الكامل لكل منها. وناشد الخطيب في كلمته المسيحيين ان يلتزموا بهذا الحزب ."

لمــزيد من الايضاح حول هذه المسألة تراجع رسالة "M. Couget" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى"M. Poincaré" ، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٥ شباط ١٩١٢.

وللتخفــيف من نقمة المسلمين ارسلوا الشريف "جعفر باشا"– وهو ابن عم شــريف مكة، واحد اعضاء "مجلس شيوخ السلطنة" – إلى بيروت في ٢١ شباط عام ١٩١٢، ليقود فيها حملة دعائية لصالح السلطنة، وصالح "جمعية الاتحاد والترقي"، وقد اســتقبله الوالي وكبار موظفي الولاية؛ تكلم في هذا الاحتفال باسم الشريف، "اسعد افــندي شــقير"، فــنقل اليهم "تحية السلطنة" ، واشار إلى ان العمل المكلف به هذا الشــريف، من قبل الخليفة "امير المؤمنين"، هو "ان ينقل اليكم تحياته وهي دليل على التقدير الذي يكنه لمسلمي بيروت من بين كل المؤمنين".[4] ويجدر بنا ان نذكر هنا، ان اهالي بيروت كان لهم موقف وطني مشرِّف أثناء العدوان الايطالي على هذه المدينة، اذ هــبوا للدفاع عنها وتصدوا للاسطول الايطالي بالرغم من امكاناتهم المتواضعة ازاءه، وذلك في شباط عام ١٩١٢.[5]

ولتــبرير تخــاذل السلطان في الدفاع عن "ليبيا"، عمد "الاتحاديون"، إلى تصوير هذه الحرب على انها حرب دينية بين المسيحية والإسلام.[6] ويبدو ان تصوير الامر على هذا النحو كان مفيداً بالنسبة للمسؤولين، لانه يطمس الوعي الوطني والقومي بين الناس، ويساهم في خلق الانقسام الديني بينهم، ويبعدهم عن استحقاق الخلاص من سيطرتهم.

ان الاجــرآت الــتي اتخذهــا "الاتحاديون"، لم تكن كافية لامتصاص النقمة علــيهم. فهزيمــتهم في "ليبــيا"، وتخليهم عنها، اديا إلى توجيه ضربة قاسية إلى نفوذ

"Documents...", tome 18, lettre n° 91, pp. 406 - 407 .

[4] – اشار القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٣ شباط ١٩١٢، حول خلــو كلمة "اسعد افندي شقير"، من اية اشارة إلى المسيحيين بقوله: "هذه العاطفة من كلام السلطان ، خليفة المسلمين، اغفلت التنوية بالمسيحيين، الذين كانوا يتواجدون بكثرة في الاحتفال، مما اثار بعض الملاحظات العلنية من شخصيات مسيحية كانت موجودة بين جماعة الحفل، الذي غابت عنه كل الشخصيات الإسلامية المحلية الهامة

" Documents...", tome 18, lettre n° 95, pp. 411

[5] – يوسف الحكيم: " بيروت ولبنان في عهد آل عثمان"، مرجع سابق، ص ٣٧– ٣٩.

[6] – رفع الاعضاء المسيحيون في "اللجنة المكلفة بالتحضير لمشروع الاصلاح في ولاية بيروت"، المؤلفة من: بتروطراد، يوسف هاني، خليل زينية، رزق الله ارقش، ايوب ثابت وميشال التويني، رسالة إلى القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ١٢ آذار ١٩١٣ اشاروا فيها إلى تزايد التعصب الإسلامي الذي يثيره الاتراك بالقول: "لقد استخدم الساسة الاتراك على الدوام، التعصب الإسلامي، على انه مضمون وثمين ... من هنا لايستعبد ان يعتقد المسلمون ان وجود المسيحيين في الامبراطورية العثمانية، هو السبب الرئيسي في انحطاط وانهزام الاتراك"

لمزيد من الايضاح يراجع : " Documents...", tome 19, lettre n° 130, pp. 361 - 365

السلطنة، التي فقدت مصداقيتها عند المسلمين في تمثيل الخلافة الإسلامية.[٧] ولذلك كان من مصلحتها ان ترحل حكومة "الاتحاديين"، وان تتألف حكومة اخرى بقيادة الجناح الاخر من جمعية "تركيا الفتاة" وهو "حزب الائتلاف الحر"،[٨] وان تتبع سياسة جديدة تنطلق من مبادىء "اللامركزية"، لهذه الشريحة من "تركيا الفتاة"، التي تنظر إلى القضية من وجهة نظر "عثمانية"، أو "جامعة عثمانية"؛ وبمعنى آخر، ان يمنح غير الاتراك في الولايات التابعة للسلطنة نوع من الحكم الذاتي، في اطار الحكم المركزي لها. وبذلك تحتفظ بهم ثروة وقوة لها، بدلاً من اثارتهم ضدها، ورميهم في احضان قوى وحركات داخلية وخارجية مناوئة لها. وبهذا التوجه يمكن الامساك بالقوى المعارضة "للاتحاديين"، وتستمر السلطنة بالحفاظ على توازنها ممسكة بجميع الاطراف.

لقد ورث "حزب الائتلاف الحر"، الصعوبات التي خلفها له "الاتحاديون". وفي عهد هذا الحزب تلقت السلطنة الهزيمة الثانية على يد "الدول المتحالفة" في البلقان، وكان من نتيجتها دخول جيوش هذه الدول إلى الاراضي التركية، في خريف عام ١٩١٢.[٩] وهكذا اصبح وضع الحزب في الحكم اكثر صعوبة.

وعلى الصعيد المحلي، ادى الهجوم الايطالي على "ليبيا" إلى نتيجتين: الأولى، على المستوى الشعبي، تمثلت ببروز مشاعر النقمة والكره للاتراك والاوروبيين معاً. فالمسيحيون نتيجة ما تعرضوا له، من ردود فعل كالتعديات والمضايقات، وعجز القوى

---

[٧]– في وصفه لشعور المسلمين في بيروت، اثر تخلي السلطنة عن "ليبيا"، اشار "M. Coulondre" نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩١٢ بقوله: "طالما ان الاتراك يهملون رعيتهم، و لم يعودوا اقوياء كفاية للذود عن راية النبي فإن العرب يتساءلون لماذا يجب ابقاء الراية هذه في عهدتهم" ؟
"Documents...", tome 19, lettre n° 30, p. 111

[٨] – تسلم "حزب الائتلاف الحر" الحكم في ٢١ تموز ١٩١٢.
سليمان موسى: "الحركة العربية ١٩٠٨ –١٩٢٤"، دار النهار، بيروت ١٩٧٠، ص ٣٠

[٩] – "الدول البلقانية المتحالفة"، هي "الجبل الاسود"، "اليونان"، صربيا" وبلغاريا. وقد اعلنت هذه الدول حربها على السلطنة العثمانية، قبل ان تنتهي حربها مع ايطاليا، في ٨ تشرين الأول ١٩١٢.
عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص ١٣٠ – ١٣٣؛ وساطع الحصري: المرجع السابق، ص ١١٦.

الامنية عن الامساك بالوضع جعلهم يتذكرون الاحداث الدامية لعام ١٨٦٠.[١٠] كما ان صمود القبائل الليبية في وجه وحشية القوات الايطالية، احدث تحولاً في مشاعر العامة من المسلمين. فالعربي المسلم الذي كان يفخر بانتمائه إلى "إسلام العثمانيين المجاهد"، "لم يعد يشعر بضرورة الانتماء اليه بعد ان جرى التخلي عن "ليبيا"، على حد تعبير "M. Hepp"، نائب القنصل الفرنسي في طرابلس، في رسالته إلى "M. Poincaré"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩١٢[١١]؛ أما النتيجة الثانية، فهي ما اثارته هذه الحرب من تساؤلات عند الاعيان المسيحيين منهم والمسلمين. فقد سادت بينهم في ولاية بيروت ومتصرفية القدس حالة فكرية مشوشة طرحت عندهم تساؤلات كثيرة، حول ما يمكن ان تتركه هذه الحرب من انعكاسات على مصير البلاد. وتندرج هذه التساؤلات تحت عنوان "لمن ستكون هذه البلاد"، ما دامت القوى الدولية تعمل على اقتطاع ولايات السلطنة الواحدة تلو الأخرى. و"تمنى هؤلاء الاعيان ان تكون سورية حصة فرنسا"، على حد تعبير "M. Couget"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى "M. Poincaré"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني عام

---

[١٠] – اشار "M. Lion Lebas"، وهو فرنسي كان يقيم في بيروت، في رسالة له إلى مدير جريدة "Le Temps"، الصادرة في باريس، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ١٩١٢، عن اضطراب حبل الامن بقوله: "الاحد ١٠ تشرين الثاني ١٩١٢، رسا الطرد الانكليزي "بهرام" "Bahram"، في ميناء "طرابلس الشام"، ونزل قائده لمقابلة الحاكم واعلن له انه اذا اجبر على التدخل لحفظ الامن، فأن رجاله يترلون مرة واحدة إلى الارض ولن يبرحوها الا لتستبدل بقوات انكليزية تأتي من اجل عدم الرحيل". واشارت هذه الجريدة أيضاً في عددها الصادر بتاريخ ١٩تشرين الثاني عام ١٩١٢.في مقاله لها بعنوان "غليان خطير في سوري "Effervescence dangereuse en Syrie"، كتبها مراسلها في بيروت بتاريخ ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٢، اشار فيها إلى اجتماع شعبي عقد في "البسطة"، نوقش فيه تصور باحداث مجزرة باعيان اوروبين، وجرى التداول بفكرة اعدام احد القناصل الاوروبيين الموجودين في بيروت وخاصّة قنصل انكلترا، وهذا ما دفع بالجسم القنصلي في هذه المدينة لان يذهب إلى الوالي من اجل لفت انتباهه للفعل الذي يدبر. جواب الوالي لم يكن مطمئناً، لان قنصل انكلترا العام طلب في الحال ان ترسل اليه من مصر سفينتان حربيتان.
ويبدو ان جزءاً من هذه التصور قد نفذ لان ردة الفعل على هزيمة السلطنة كانت " ان اقتحم البعض مستودع الذخيرة في الثكنة، واستولوا على الف بندقية، ثم انتشروا في مدينة بيروت يكسرون الواجهات ويتعرضون للاشخاص الذين يضعون القبعات على رؤوسهم سواء كانوا من المسيحيين او الاوروبيين؛ فلجأ الكثير منهم إلى مخيم الجامعة الاميركية حيث رفع رئيس الجامعة العلم الاميركي اشارة إلى الحياد".
محمد شبارو: مرجع سابق ، ص ٢٢٦.

[١١] – "Documents...", tome 19, lettre n°70, p.211

١٩١٢.[١٢]

أما هزيمة السلطنة في البلقان، فقد طرحت امام اعيان المسلمين مسألة المصير، وكيف ستكون وجهة الخلاص فيما لوانحلت السلطنة وسقط حكمها؟ وقد جرت مناقشة هذه المسألة في اجتماعات موسعة، عقدت في اماكن مختلفة من الولاية. ففي بيروت عقد اعيان المسلمين اجتماعاً لهم في ٨ تشرين الثاني عام ١٩١٢، ناقشوا فيه مسألة التخلص من نير السلطنة، واعلنوا عن رغبتهم في توجيه عريضة إلى الحكومة الانكليزية لتعمل على ضم سورية إلى مصر؛[١٣] وان المفتي وافق على رأيهم غير انهم مالبثوا ان تراجعوا عن تنفيذ رغبتهم خشية ان تحقد فرنسا عليهم اذا ما قيض لها ان تحتل هذه البلاد، على حد تعبير"M. Coulondre" ، نائب القنصلية الفرنسية العامة في بيروت، في رسالته إلى"M. Poincaré" ، بتاريخ ١٢ تشرين الثاني عام ١٩١٢.[١٤] واذا اردنا ان نقول بان هذا الكلام مبالغ فيه، ويجب ان لا نعلق عليه اهمية، فهو من الدلائل التي تبين حالة انفكاك اعيان المسلمين عن السلطنة.

وفي "طرابلس الشام"، توصل مشايخ المدينة واعيانها، في الاجتماعات التي عقدوها، إلى حالة من الاجماع على ضرورة "الخلاص من نير السلطنة، الذي اناخ عليهم واهانهم طيلة قرون"؛ وبحثوا مسألة حق العرب بالخلافة، "لكنهم وجدوا ان هذا الهدف هو صعب المنال بدون مساعدة اجنبية".[١٥] غيران اهم هذه الاجتماعات واوسعها في هذا المجال، ذلك الاجتماع الموسع الذي عقد في ٢٢ تشرين الثاني عام

---

١٢ – "Documents...", tome 18, lettre n° 86, pp. 389 – 390

١٣ – اشار "M. Couget" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى "M. Poincaré"، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ كانون الأول عام ١٩١٢، إلى انه تبادل المعلومات مع زميله القنصل الانكليزي حول حصول هذه الحركة. فأكد هذا الاخير حصولها، واشار إلى ان وفداً من اعيانها قد زاره وشرح له عن رغبة المجتمعين ويبدو ان جوابه لم يكن مشجعاً للوفد. ومما قاله القنصل الانكليزي للقنصل الفرنسي: " قلت لزواري، اذا كان هناك متغيرات يجب ان تحصل على الوضع القائم في سورية فستكون من خارجهم وان الاتفاق الموجود بين فرنسا وانكلترا قد استبعد كل عمل تقوم به الواحدة دون موافقة الأخرى".
"Documents...", tome 19, lettre n° 72, p. 216.

١٤ – "Documents...", tome 19, lettre n° 30, p. 114.

١٥ – "Documents...", tome 19, lettre n° 70, p. 213.

١٩١٢، في "بنت جبيل"، حيث ضم ممثلين عن المنطقة الممتدة من "صور" على الساحل، إلى "مرجعيون" في الداخل، ومن"عكا" إلى"صفد"، حيث بلغ "عدد الذين حضروا هذا الاجتماع مئتي مندوب، من السنة والشيعة". وبالاستناد إلى العامل القنصلي الفرنسي في صيدا– الذي كان يرصد هذا التحرك – اشارت معلوماته إلى انه "جرى استبعاد العنصر المسيحي بدقة عن هذا الاجتماع، الذي استمرت جلساته مدة اربعة ايام"، تحت ستار التحضير لانتخابات "مجلس المبعوثان" القادمة[١٦]. وقد جرت فيها مناقشة مسائل ذات صفة مصيريةعامة، "كإنشاء سلطنة وطنية ذات مبادىء مستوحاة من الاتجاه العربي كخلافة إسلامية". وبعد التدقيق، وجدوا انه يستحيل عليهم ذلك دون مساعدة فعالية اجنبية؛ وقر رأي المجتمعين " ان يعملوا على استدعاء حماية انكليزية عبر عريضة توجه إلى "اللورد كتشنر" "Lord Kitchner".

ان عقد مثل هذه الاجتماعات الموسعة، وطرح مثل هذه المسائل ومناقشتها، هو امر خطير بالنسبة للسلطنة، سواء كان الداعون اليها من المواطنين ابناء البلاد، ام بمساعدة احدى القوى الدولية، لانها معادية لها. القائم بالاعمال الفرنسي في القسطنطينية "M. Boppe"، اشار في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية، في رسالته بتاريخ ١٣ شباط ١٩١٢، بالاستناد إلى فريق عمله في بيروت، القدس ودمشق، "ان حالة الكره هذه للاتراك يجب ان نسجلها، لانها باتت تشمل سكان سورية وفلسطين المسلمين منهم كالمسيحيين".[١٧]

ان مشاعر الكره هذه لحكم الاتراك اصبح يستند إلى قناعة لدى اعيان البلاد بأن سلطنة الاتراك باتت تشكل اكثر من اي وقت مضى العائق الاساسي امام تطور البلاد الاقتصادي، وتحول دون منفعة سكانها ورفاهيتهم، وان الخلاص من حكمها

---

١٦ – "Documents...", tome 19, lettre n° 72, pp. 217-218.

١٧ – "Documents...", tome 18, lettre n° 90, p. 404.

بات افضل لهم اليوم قبل الغد.[18] هذا، قبل ان تستترفهم متطلباتها، لان المصاريف التي تكبدتها في حروبها، وخسارتها لليبيا وللمقاطعات الاوروبية الأخرى، ستعمل على تعويضها بتحميل المقاطعات الاسيوية عبء النفقات التي كانت تتوجب على المقاطعات المفقودة.[19]

في هذه الظروف التي اشرنا اليها، برزت في ولاية بيروت، معالم حركة تعمل من اجل الانفصال عن السلطنة العثمانية. غير انها لم تكن موحدة الفكر والرأي والاتجاه الذي سيأخذه الانفصال؛ ومع هذه الحركة راحت تزول فكرة "الوطن العثماني"، لتحل محلها اتجاهات تتفق على فكرة الانفصال، لكنها تختلف فيما بينها على الاسلوب والوجهة. فمن حيث الشكل نجد في هذه الاتجاهات، اتجاهاً يريد اصحابه بلوغ هدفهم بدون جهد منهم اذا صح التعبير، بمعنى انهم "يريدون تدخلاً خارجياً لتحقيق خيارهم؛ ويرون ان تكون القوة العسكرية من بين الاحتمالات المؤدية اليه"، خاصّة في حال انحلال السلطنة؛ واتجاه آخر على العكس من ذلك، كان اصحابه "مستعدين لافتعال الحوادث، والافادة من الظروف الحالية للوصول إلى تنظيم وضع سورية " ولو بالوسائل العنيفة"، وتشكيل حكم مستقل "تحت حماية قوة اوروبية، او تحت حماية قوى اوروبية مجتمعة"، على حد تعبير "M. Defrance"، الوزير الفرنسي في القاهرة، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩١٢.[20]

أما من حيث المحتوى فيمكن لمتتبع فكرة الانفصال ان يلاحظ فيها عدداً من التوجهات :

---

[18] – لمزيد من الايضاح حول هذه النقطة تراجع رسالة"M. Defrance" ، الوزير الفرنسي في القاهرة، إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٢، "Documents...", tome 19, lettre n° 32, p. 120

[19]– رسالة الاعضاء المسيحيين في اللجنة المكلفة بتحضير مشروع الاصلاح لولاية بيروت، التي رفعوها إلى القنصل الفرنسي العام في بيروت"M. Couget" ، بتاريخ ١٢ آذار ١٩١٢.
لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 130, pp. 361- 365.

[20] – "Documents...", tome 19, lettre n° 30, p. 114; et n° 32, p. 120

أ– **اتجاه يعمل اصحابه لوضع ولايات: سورية، حلب وبيروت تحت الحماية الفرنسية**. واصحاب هذا التوجه يخدمون بشكل مباشر الخطة الفرنسية العاملة في هذا الاتجاه . وقد جاء التعبير عنه من قبل الجالية السورية المقيمة في مصر بلسان أحد وجهائها "شكور باشا"، فهذا الوجيه كان "ينقل نتائج المباحثات السرية التي كانت تجريها الجالية، إلى "فوشه" "M. Fouchet"، "مدير الوكالة الدبلوماسية الفرنسية في مصر"[21]. مؤيدو هذا الاتجاه لم يكونوا من ابناء هذه الجالية فحسب، بل كانوا ينتشرون أيضاً ليس في فرنسا وحدها، بل وفي مختلف انحاء الولايات المشار اليها.[22]

ب– **اتجاه يعمل أصحابه لان تكون الولايات المشار اليها تحت الحماية الانكليزية.**
ويتألّف أصحاب هذا الاتجاه، من سوريين كانوا يزورون مصر باستمرار بعد اعلان الدستور، واطلعوا فيها عل سير إدارتها تحت الحكم البريطاني، وتميزوا الفرق بينها وبين الإدارة العثمانية.[23] السفير الفرنسي في القسطنطينية، "بومبار" "M. Bompard"، أشار في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية، بتاريخ ٣٠ نيسان عام ١٩١٢، إلى أن صلات حميمة وواسعة نشأت من جراء هذه الزيارات بين بيروت والاسكندرية عبر العائلات الوجيهة من آل **"سرسق"**، **"ثابت"**، **"كرم"**، و**"تويني"** التي لها في الاسكندرية والقاهرة مصالح مهمة. فكانت أعمال هؤلاء تدعوهم إلى مصر في الشتاء،

---

[21] – اشار"M. Fouchet" ، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية، بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩١٢، إلى زيارة "شكور باشا" إلى مركز هذه الولاية بقوله: "شكور باشا"، هذا الوجيه السوري، جاء يرد لي زيارتي . فحدد لي نتائج المباحثات السرية التي جرت مؤخراً بين الاعضاء البارزين في الجالية السورية في القاهرة"... وتضيف الرسالة: " بعد النقاش، وبالاجماع تقريباً، استبعد الاجتماع فكرة الحماية الانكليزية، واتجه نحو حماية فرنسا، في الحالة التي تصبح فيها سورية غنيمة لقوة اوروبية."
لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 28, pp. 95 - 96.

[22] – أشارت رسالة الاعضاء المسيحيين، في "اللجنة المكلفة بالتحضيرات لمشروع الاصلاح في ولاية بيروت"، بقولها: "نحن الموقعين ادناه، العاملين باسم مسيحيي بيروت موكلينا نعرض فيما يلي الحلول التالية التي تبدو لنا انها الحلول الوحيدة التي تناسب الوضع السياسي في سورية وهي مرتبة حسب الاولوية :

أ– "اما بسط الحماية الفرنسية على سورية

ب– "واما الحكم الذاتي لولاية بيروت تحت حماية فرنسية ورقابتها الفعليتين.

ت– "واما ضم ولاية بيروت إلى لبنان على ان يوضعا معاً تحت الرقابة الحقيقية الفرنسية". لمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...",tome 19,annexe à la dépêche n°63,du 18 mars 1913, pp. 361-365.

[23] – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 18, lettre n° 90, pp. 404-405

كما ان راحتهم في الصيف كانت تدعوهم إلى لبنان ويأتي معهم عدد كبير من العائلات المصرية والسورية المقيمة في مصر. وفي هذه العائلات، يوجد الصحافي والمحامي ورجل الاعمال ويرافقهم أيضاً عدد من الانكليز. ان مثل هذه الصلات، كانت تساهم في احداث تيارات مهمة من الافكار المؤيدة للنفوذ البريطاني.

استخدم الانكليز في سبيل تكوين هذا الاتجاه المؤيد لهم اكثر من وسيلة وقناة. ففي مجال الصلة الفردية، اشار المسؤولون الفرنسيون، الذين كانوا يراقبون بدقة التحركات الانكليزية في المنطقة، إلى رحلة " السير الدون غورست" "Sir Eldon Gorst"، في سورية منذ العام ١٩٠٩، كما اشاروا إلى الجنرال الانكليزي "مكسويل" "Maxwell"، الذي امضى فصل الصيف متنقلاً بين بيروت وجبل لبنان؛ واستفاد من هذه الاقامة قائد جيش الاحتلال البريطاني في مصر، من أجل اقامة علاقات وطيدة مع مشايخ الدروز الاكثر فعالية وتأثيراً.

وفي المجال الدعائي استفاد الانكليز من الجرائد المصرية المؤيدة لهم، وتعمل بوحيهم. فقد عملت هذه الجرائد على نشر اخبار وتعليقات عن حسنات ضم سورية إلى مصر في هذه المرحلة. من هذه الجرائد جريدتا "المفيد" و"المقطم" الصادرتان في مصر.[٢٤] وهذه الجرائد كان يتعدى تأثيرها نطاق مصر ليصل إلى سورية، من خلال الاعداد التي كانت تصل إلى دمشق. فهي بالرغم من قلة عددها، كان تأثيرها كبيراً في الترويج لهذا الاتجاه نظراً لكثرة الناس الذين كانوا يتداولونها، على حد تعبير "M. Ottavi"، القنصل الفرنسي العام المكلف باعمال القنصلية الفرنسية في دمشق، في رسالته إلى المسؤولين الفرنسيين بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩١٢. لقد أشار هذا المسؤول في هذا المجال أيضاً، إلى الرسائل "المغرضة" – على حد تعبيره – التي كان يحملها البريد من سورين مقيمين في مصر، إلى ذويهم في سورية. هذه الرسائل كانت تتحدث عن حسنات الإدارة البريطانية في مصر، وعن بعد نظرها وعدالتها وعن

---

[٢٤] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 18, lettre n° 102, pp. 440 - 446

تسامح مسؤولي هذه الإدارة.[٢٥] وقد روج لهذا الاتجاه أيضاً مسيحيون، جزء منهم اعضاء في "لجنة الاتحاد والترقي" المحلية في بيروت ممن لهم مصالح خاصّة في مصر، على حد تعبير "M. Léon Lebas"، المقيم الفرنسي في بيروت، في رسالته إلى مدير جريدة "le Temps"، الصادرة في باريس في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٢. وقد أشار في رسالته أيضاً، إلى ان البريطانيين بدأوا التخطيط لهذا الاتجاه في ولايتي سورية وبيروت، بشكل فعال منذ عام ١٩٠٩. وشكلوا من اجل ذلك لجنتين احداهما في بيروت، والاخرى في دمشق، للعمل من اجل استدعاء احتلال انكليزي. نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت اكد على وجود هاتين اللجنتين،وعرض اسماء وصفات اعضائهما، مشيراً إلى أنهم ممن يصعب عليهم لسبب ما الظهور العلني في تحركهم وصلتهم بمسؤولين من دولة اوروبية، ولذلك ظلّ عملهم حتى الحرب الايطالية الليبية غير متماسك.

ج- **اتجاه عمل اصحابه من أجل "خلافة عربية إسلامية".** استفاد اصحاب هذا التوجه، من المشاعر الدينية التي احدثتها هزائم السلطنة، في نفوس العامّة من المسلمين. فمع هذه الهزائم هيأت النفوس لتقبل الرأي الذي يقول : "طالما ان الاتراك يهملون رعيتهم، ولم يعودوا أقوياء كفاية للذود عن راية النبي، فان العرب يتساءلون لماذا يجب إبقاء هذه الراية في عهدهم".[٢٦] وأخذوا يفكرون باسبقية "عروبتهم" على "عثمانيتهم"، ويطالبون بحقهم في الخلافة، وبالعمل على انتزاعها ممن اساءوا اليها واليهم.

غير ان هذا التوجه كان عاجزاً عن تحقيق اهدافه رغم اتساع قاعدته لسببين: الأول، هو ان هذه القاعدة كانت مرتبطة به ارتباطاً عاطفياً؛ والثاني، هو أن قادة هذا التوجه كانوا اسرى لمواقف القوى الدولية التي ارتبطوا بها؛ ومن المعروف ان هذه القوى كانت لها حساباتها الخاصّة واهدافها المغايرة. وهنا لا بد من الاشارة إلى

---

[٢٥] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 38, pp. 137 - 141

[٢٦] – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 30, pp. 109 -115

ارتـباطات أصحاب هذا التوجه الذي برز في أكثر من مكان من ولاية بيروت. والى تعدد القوى الدولية التي عملت عليه، والى أهدافها البعيدة والقريبة منه.

١- اتجـاه سـعى إلى "خلافة عربية إسلامية"، ترعاها فرنسا وتحميها. لان الساعين اليه كانوا غير قادرين على الوقوف وحدهم في وجه قوة السلطنة العسكرية. وقد برز هذا الاتجاه في مدينة طرابلس الشام التي قال عنها "هيب" "M. Hepp"، نائب القنصل الفرنسي في طرابلس، في رسالة له إلى المسؤولين الفرنسيين، بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩١٢، بأنهـا "المدينة الثانية بعد "مكة المكرمة"، لجهة تعلق اهلها بالإسلام"؛ ومـع ذلـك فقد جاء اليه "مشايخها واعيانها لابلاغه نتيجة اجتماعهم واجماعهم على الطلب منه ان يعمل لدى حكومته من اجل مساعدتهم على تحقيق اهدافهم بأن يكون عـلى رأسـهم خلـيفة منهم، تساعدهم فرنسا على اختياره، وهم يقبلون بالحماية الفرنسـية علـيهم إذا احترمت معتقداتهم وعاداتهم الدينية".[٢٧] إن هذا الكلام لدليل واضـح عـلى درجة استياء المسلمين من الوضع الذي وصلت اليه السلطنة. ودعوة صريحة للمسؤولين الفرنسيين من أجل الاستفادة من هذه الحالة. واذا كان الفرنسيون قـد ساروا في هذا الاتجاه، فهو توجه احتمالي، يأتي في سياق خطتهم العاملة في تلك المرحلة، من اجل المزيد من الانفتاح على التيارات الدينية الإسلامية.

٢- اتجـاه يعمل من أجل إلحاق سورية "بخلافة عربية إسلامية" مركزها مصر. هذا الاتجاه كان مجازاً في هذا الوقت، لأن سورية في هذه المرحلة من عمر السلطنة، كانت مهـددة بان تقتطع من قبل فرنسا، وان القوى التي لها مصلحة في استبقائها ريثما يتم الاتفاق الدولي بشأنها كثيرة وليس هناك افضل من دعم مصر لان تعمل في هذا الاتجاه لاسـباب اشـار اليها نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت حيث قال : "المسلمون العـرب قد ملوا من الخضوع للحكم التركي، لكنهم ما زالوا يعارضون حكم الامة المسـيحية المباشر. ولذلك، لا بد ان يتجهوا بكل بساطة نحو مصر ارض الإسلام التي

٢٧ – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n°70, pp. 211 - 213

يحكمها أمير من عرقهم ودينهم، ولكن بإدارة دولة اوروبية كبرى، وان حلاً ما يحقق مأربهم وينقذ في الوقت نفسه عزة نفسهم واعتقادهم الديني الراسخ كفيل باستمالتهم. ولهـذا السـبب تلقى فكرة الانضمام إلى بلاد النيل في سورية اتباعاً كثرين وانصاراً متحمسين يجهدون في نشر هذه الفكرة".[٢٨]

لقـد باركت بريطانيا هذا الاتجاه، الذي اندفع فيه الخديوي "عباس حلمي"، وهـو يعمل على الحاق سورية بمصر، بوصفه اتجاه احتمالي، "يقدم لها الوسيلة اللائقة لمـد سـيطرتها العسكرية إلى هذه البلاد". ومنذ بداية الحرب الايطالية الليبية، أشرف بنفسـه على تشكيل لجنة مصرية هدفها متابعة العمل لضم سورية إلى مصر.[٢٩] ولهذه الغاية أيضاً استقبل وجهاء الطائفة الإسلامية في بيروت.[٣٠] ومد يده في هذا المجال أيضاً إلى "الجماعـة الإسـلامية في بيروت "Association musulmane de Beyrouth"، وللمحافل الماسونية السورية "loges maçonniques syriennes"، لخلق وقيادة حركة تعمـل من أجل هذا الهدف.[٣١] وبرعاية الخديوي واشرافه اندفعت العناصر الانكليزية المصـرية العاملـة لهذه الغاية تنشط في اوساط الجالية السورية المقيمة في مصر، وقد وجدوا معاونيهم بين ابناء الجالية نفسها.

لقـد ساعدهم على ذلك طبيعة المهمة التي يعملون من اجلها؛ "فهي تدغدغ مشاعر ومصالح الكثيرين مثلما دغدغت قبلهم احلام الخديوي الذي اندفع من أجلها

٢٨ – "Documents...", tome 19, lettre n° 30, pp. 112 - 113

٢٩ – بـرز خبر وجود "لجنة مصرية"، هدفها متابعة العمل لضم سورية إلى مصر، في مقالة اشار كاتبها إلى ان "هذه اللجنة تقدم لبريطانيا وسيلة لائقة لمد سيطرتها العسكرية إلى هذه البلاد".
جريدة "المفيد" الصادرة في بيروت بتاريخ ٥ نيسان ١٩١٢.

٣٠ – أثـناء العدوان الايطالي على ليبيا كان "سليم علي سلام"، و"عبد الله بيهم" موجودان في مصر وقاما بمساع لدى الخديوي من أجل تسهيل مرور المساعدات إلى ليبيا من حدود مصر. هذا ما أشار اليه سليم علي سلام في مخطوطته على الصفحة الثامنة.
مديـر القنصـلية الفرنسـية العامة في بيروت، أكد زيارة "سلام" لمصر بالاستناد إلى مدير مجلة "الثبات" العربية وأشار إلى أن لجنة سرية شكلت، وهي متجاهلة في الظاهر من الانكليز تعمل في القاهرة من أجل ضم سورية إلى مصر.
"Documents...", tome 19, lettre n°30, p.113

٣١ – لمزيد من الايضاح حول هذه الفكرة تراجع رسالة "M. Defrance"، الوزير الفرنسي في القاهرة إلى "M. Poincaré"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، رقم ٥١٤ تاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٢؛ ورسالة رقم ٥٤٤ تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩١٢
"Documents...", tome 19, lettre n°71, pp.213-215

ليس إلى سورية وفلسطين وحسب، بل وباتجاه شمال افريقيا وشبه الجزيرة العربية"،[٣٢] بالرغم من شعوره في قرارة نفسه، بأن هذه الخلافة فيما لو حصلت، ستكون هناك يد فـوق يـده، وستكون مستترفة من قبل الانكليز. ومع ذلك فقد راح يزين هذا الحلم للمسلمين العرب كما زينه لنفسه.

د- **اتجاه طرحته "اللجنة القومية العربية العليا"**، "le Comité Supérieur Arabe Nationnal" فقد نشرت هذه اللجنة رسالة موجهة إلى سكان الوطن العربي المستعبدين لنير الاتراك، بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩١٢، اعلنت فيها برنامجها، وخطة عملها لتنفيذ ارادتها بالانسلاخ نهائياً عن السلطنة لتأسيس مملكة عربية، تشتمل على المناطق الداخلية من سورية. وهي في حدودها الطبيعية من وادي دجلة والفرات، إلى قناة السويس، ومن البحر المتوسط إلى خليج عمان". يكون شكل الحكم فيها"سلطنة حره دستورية تقدمية، وحاكمها مسلم عربي". وأشارت الرسالة أيضاً، إلى ان اللجنة ستعمل على "إنشاء سلطنة تمتد من الحجاز إلى خليج العقبة، وتشتمل على المدينة وجوارها، ويكون حاكمها عربياً، وفي الوقت نفسه خليفة على كل المسلمين". ولتحقق اللجنة اهدافها انشأت "رابطة الوطن العربي".[٣٣]

أما على صعيد المخطّط الفرنسي، فقد راودت المسؤولين الفرنسيين، فكرة اغتنام فرصة الهجـوم الايطـالي على ليبيا، والاستفادة من اوضاع السلطنة الصعبة، من اجل تنفيذ خطـتهم باقـتطاع سـورية.[٣٤] التي رأوا انها "ثمرة ناضجة، اذا لم يبادروا إلى قطفها سقطت في أحضان الانكليز"[٣٥].

---

[٣٢] – "Documents...", tome 19, lettre n°17, p. 214

[٣٣] – الرسالة الموجهة من "اللجنة العربية العليا" بعنوان : "إلى كل ابناء الوطن العربي المستعبدين لنير الاتراك". وقد تسنى لنا ان نطلع عليها بالفرنسـية, "Documents...", tome 19, annexe n° I à la dépêche n°159 du 16 décembre 1912, pp. 222-223

[٣٤] – رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩١٢.
"Documents...", tome 18, lettre n°89, pp.388-389

[٣٥] – "Documents...", tome 18, lettre n°30, pp.114-115

غـير ان مسألتين اربكتا هذا التوجه، ومنعته من تحقيق أهدافه. الأول مسألة التحرك البريطاني باتجاه سورية. وقد رأى فيه المسؤولون الفرنسيون، الخطر الجدي الداهم الذي يهدّد مصالحهم. هذه المخاوف عزّزتها رحلات المسؤولين البريطانيين إلى سورية، وما صـدر من كتابات في صحف بريطانية حول مسألة إلحاق سورية بمصر، عبر خلافة إسـلامية محورهـا القاهرة؛ والمسألة الثانية، هي انشغال فرنسا في مراكش. ولذلك، عقدت فرنسا-استعداداً للخيار الصعب- اتفاقاً سرياً مع انكلترا لمواجهة التحرك الالماني في مـراكش. واذا كـان المجال لا يسمح لنا بمناقشة تفاصيل هذا الاتفاق، فلا بدّ من الاشارة إلى ان مادته الثامنة تدل على أن فرنسا كانت مضطرة إلى عقده لان نصوصه جاءت في غير صالحها، وتلزمها بأن لا تكون عائقاً امام بريطانيا العظمى في احتلالهـا لفلسـطين ولـبلدان عربية من سورية وحتى "الخليج الفارسي".[٣٦] وهكذا بات على الخطة الفرنسية ان تنتظر فرصة اخرى يكون فيها الوضع الفرنسي ملائماً اكثر. ويبدو ان القناصـل الفرنسـيين لم يكونوا في جوا هذا الاتفاق، وليسوا على علم به، لأننا نجدهـم يعودون إلى الحاحهم على حكومتهم ان تبادر إلى احتلال سورية مرة اخرى عـندما نشـبت الحرب الخاطفة مع السلطنة في البلقان، قبل ان تضيع فرصتهم، وان تكـون "اكـثر حزماً في التصدى لكل حركة تعمل مباشرة ضد المصالح الفرنسية في

---

[٣٦] – هذا نص الاتفاق السري الذي عقدته فرنسا وبريطانيا في آذار ١٩١٢. كما نشرته جريدة "حط بالخرج"
مادة اولى: الدولتان (فرنسا وانكلترا) متفقتان على التسمك بالوضع القائم في اوروبا.
مادة ثانية: يبقى جبل طارق مقفلاً اما كل القوات البرية، ما عدا فرنسا.
مادة ثالثة: الدولتان متفقتان على التمسك بالوضع القائم في المتوسط.
مادة رابعة: اذا هوجمت احدى الدولتين تتحد قواهما البحرية لتشكل اسطولاً واحداً.
مادة خامسة : توافق بريطانيا العظمى على ان تدعم فرنسا بقوة عسكرية تصل إلى خمسين الف رجل عند الضرورة.
مادة سادسة : تتخلى بريطانيا العظمى عن كامل حقوقها في مراكش لصالح الجمهورية الفرنسية.
مادة سابعة: تتخلى فرنسا من جهتها عن كل حقوقها وممارسة تأثيرها في مصر لصالح بريطانيا العظمى ، ولا تتسبب لها بأية معارضة.
مادة ثامنة: توافق فرنسا على ان لا تكون عائقاً امام بريطانيا العظمى في احتلالها لفلسطين ولبلدان عربية من سورية وحتى الخليج الفارسي. وبالمقابل تتخلى بريطانيا العظمى لفرنسا عن جزيرة قبرص.
جريدة "حط بالخرج" في عددها الصادر بتاريخ ١٨ آذار ١٩١٢. هذه الجريدة كانت تصدر في دمشق قبل الحرب العالمية الأولى. انتقل صدورها إلى "توكومان" في الأرجنتين وصدرت هناك في ١٩١٨/٧/١٧. اصدرها "يوسف نجم الرشماني".
يوسف أسعد داغر :"قاموس الصحافة اللبنانية"، مرجع سابق، ص ١١٥.

سـورية وتسـعى إلى تخريبها" على حد تعبير"M. Ottavi" ، المكلف باعمال القنصل الفرنسـي العام في القنصلية الفرنسية في دمشق، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩١٢[٣٧].

اننا نرى ان المسؤولين الفرنسيين قدا انقسموا إلى قسمين حول هذه المسألة :

فـريق يتمـثل بالقناصل ورجال الاعمال الفرنسيين، الذين عبرت عن رأيهم "جمعية الدراسات الاستعمارية والبحرية" "La Société des Etudes coloniales et Maritimes"، وقـد دعـا هؤلاء المسؤولون الفرنسيون إلى الاقدام والحزم في المسائل المصيرية. فتحت عنوان "الحقوق الفرنسية في سورية" "les Droits de la France en Syrie"، أصدرت في ٢٠ تشرين الثاني عريضة عن اجتماع مجلس ادارتها، اشارت فيه إلى "الاطمـاع المصرية في سورية، واحتجت على وجود مثل هذه الاطماع التي تهدد سلامة اراضي تركيا الاسيوية"، وذكرت بالحقوق الخاصّة الفرنسية المعترف بها بموجب اتفاقية" برلين"، واكدت على احتمال – هي لا ترغب به – في حال أصبحت سورية خـارج سـلطة السلطنة، فهي" تقف عندها إلى جانب الحكومة الفرنسية في تثبيت ارادتها، ولا تسمح لأية سلطة او حماية غير فرنسية في ان تحل محلها".[٣٨]

أمـا الفريق الثاني فيتمثل بوزارة الخارجية الفرنسية وأجهزتها التي ترى الامور من دائرة أوسع. هذا الفريق كان قلقاً من مسألتين: الأولى، خوفه من الموقف البريطاني غـير الواضح. فهو يعلن تمسكه بمبدأ الحفاظ على سلامة السلطنة في أجزائها الاسيوية مـن جهة، ومن جهة أخرى كان البريطانيون يعملون على تعزيز تواجدهم العسكري في منطقة شرق المتوسط ؛ وقد نظر الفرنسيون إلى هذا التواجد باعتباره احد الاخطار على وجودهم في سورية؛[٣٩] والثانية، هي دفع البريطانيين للخديوي واعوانه واقربائه إلى

---

[٣٧] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n°38, pp.139-140

[٣٨] – العريضة التي صدرت عن اجتماع الجمعية. "Documents...", tome 19, lettre n°51, pp.170-171

[٣٩] – أشارت رسالة "M.Poincaré" ، رئيس مجلس الـوزراء، وزير الـخـارجية الفرنسـيـة، إلى السفير الفرنسي في "لندن"، "M. Cambon"، بـتاريخ ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٢، بقولها :"حول هذه النقطة، اتفق مع ما هو ملاحظ ان المناسبات الحالية، والازمة البلقانية، دفعتا انكلترة ان تسوق إلى منطقة شرق المتوسط قوة بحرية هامة. وايا كان السبب فهي تتصرف اليوم في هذه المجالات

الحـركة من أجل خلافة إسلامية مركزها مصر. وهذه الحركة حسب رأى المسؤولين الفرنسـيين، لم تكن ذات اهمية، لو لم تكن مدعومة من قبل الانكليز، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام القائم باعمال القنصلية الفرنسية في دمشق، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٢[٤٠]. ولذلك دعت وزارة الخارجية الفرنسية إلى التريث في المسألة السورية، والى عدم الاقدام على اية خطوة في هذا الشأن لا تكون مدروسة. وقد شاركها في هذا الموقف سفراؤها في عواصـم الـدول الاوروبية ذات الشأن، ومسؤولون آخرون. وليس هنا مجال بحث تفصيلات هذا الموقف.

السلطنة بمواجهة الهزائم عام ١٩١٢

إن تسـلّم "حزب الائتلاف الحر"، مقاليد حكم السلطنة بعد سقوط حكومة "الاتحاد والترقي"، وضعه في مواجهة كل المضاعفات الناجمة عن الهزائم التي لحقت بها. ويبدو ان خطته في المواجهة قد اشتملت على عدد من النقاط :

أ– **اعـتمد سياسة التقرب من المسيحيين**، "فدعاهم للانضمام إلى الحزب، باعتباره الحزب الوحيد القادر على جمع مختلف القوميات التي تتشكل منها السلطنة". كما سعى لإيصال أكثرية من اعضائه إلى "مجلس المبعوثان"،[٤١] خاصّة ان هذا الحزب بات يجمع حوله اكثرية المسلمين في الولاية، بالرغم من أنه لا يختلف كثيراً في جوهره العثماني عن "الاتحاد والترقي".

بوسـائل فعالة لم تكن تمتلكها منذ بضعة اشهر، هذه الحركة قامت بها عدة مرات خلال الخمسين سنة الماضية، وكانت مظاهرها موجهة مباشرة ضد مصالحنا وطموحاتنا المشروعة" "Documents...", tome 19, lettre n°33, pp.129-130.

[٤٠] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n°38, pp.137-141

[٤١] – في النصف الأول من شباط، عام ١٩١٢، اقام "حزب الائتلاف الحر"، مهرجاناً سياسياً في بيروت، بمناسبة فتح الدورة التشريعية، ألقى "لطفي فخري"، احد قيادي الحزب خطاباً، دعا فيه المسيحيين إلى الانضمام للحزب والتصويت لمرشحيه.
"Documents...", tome 18, lettre n°91, pp.406-407

ب- **عمل على تثبيت اقدامه في الحكم**، شأنه في ذلك شأن كلّ قوّة سياسة. وفي هذا المجال استبدل الولاة "الاتحاديين" بولاة "أئتلافيين". وقد طال هذا التغيير والي بـيروت وهـذا الاجراء كانت تقدم عليه السلطنة عندما كانت تريد ان تتقرب من المسـيحيين.فـالولاة "الائتلافـيون"، كانوا يبدون مرونة أكثر في التعاطي مع هذه المسألة[٤٢].

ج- **وبالنسـبة لسورية، التي كانت مهددة بالضياع، من يد السلطنة عمل مـن اجـل الحفاظ عليها باعتماد خطة من عدة محاور.** فقد استفاد من التناقضات الدولية، وخاصّة بين انكلترا وفرنسا الطامعتين بها؛ وتقرب من المسؤولين المصريين من اجل الامساك بهم، لمعرفة ما يخططه الانكليز؛ ووقف إلى جانب الاتجاه الاحتمالي الذي كان يعمل له مسؤولون انكليز، الداعي إلى الحاق سورية بمصر، وفي هذا الاتجاه نسق معهـم ومـع الخديـوي، وقد اربك بهذا التنسيق المسؤولين الفرنسيين، ودفعهم إلى استيضاح وزارة الخارجية البريطانية حول هذا الموضوع.[٤٣]

د – **ولوقف حالة الانفكاك الإسلامي عن السلطنة، اعتمد سياسة الترويج للامركـزية الادارية**، فاستدعى رجال العهد الحميدي ليعملوا بهذا الاتجاه. وقد اتى بعضـهم إلى سـورية من امثال "نجيب باشا ملحمه"، الذي تحول إلى داعية "الحزب

---

[٤٢] – في اطار سياسة تغيير الولاة، التي اعتمدها "حزب الائتلاف الحر"، جرى استبدال الوالي "الاتحادي" "حازم بك"، با"لائتلافي" "ادهم بك". وقد سبق لهذا الاخير ان تولى هذا المنصب لعدة اشهر بعد الاعلان عن الدستور. وخلال هذه المدة ، بادر إلى اعطاء الاحياء المسيحية من بيروت بلدية مستقلة خاصّة بها ، على رأسها واحد من المسيحيين. غير ان خلفه "نور الدين بك"، الغى هذا الاجراء. لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n°18, pp.77-78

[٤٣] – أشار "M. Paul Cambon"، السفير الفرنسي في لندن، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩١٢ بقوله: "جواباً على برقيتيكم رقم ٨٩٩ و٩٠٠، فقد قابلت اليوم "A. Nicolson"، لاستطلع منه مدى صحة الانباء التي تلقيتها من حضرتكم حول موضوع "فريد باشا" والخديوي باقامة البانيا مستقلة" و"بربط سورية بمصر". اجاب سكرتير الدولة بالوكالة، انه لايعرف اية معلومة عن هكذا ترتيبات، وسابقاً لم يرض "الباب العالي" مطلقاً بهذا الموضوع. انا اجبته: "فرنسا سوف لن تقبله ابداً" "Documents...", tome 19, lettre n° 41, pp.145

الائتلاف الحر"[٤٤] و"عزت باشا العابد" الذي حرض على اجتماع "بنت جبيل"، الذي سبق ان اشرنا اليه.

لقد ساهم هذا النشاط السياسي العثماني والاوروبي إلى قسمة سكان سورية باتجـاهين، مسـيحي يرغـب بالحمايـة الاجنبية وخاصّة فرنسا؛ وإسلامي يرغب، بالانضـمام إلى مصر المحمية من قبل بريطانيا.[٤٥] وهذا الانقسام في هذا الوقت، يعني شيئاً واحداً هو استبعاد سقوط سورية في هذه المرحلة بيد الفرنسيين واستبقائها مرحلياً لصالح السلطنة وانكلتره.

هـــ- **الاسـراع في تبني فكرة الاصلاح بشكل صوري.** ويبدو ان هذا الاتجـاه لدى "حزب الائتلاف الحر"، كان يجري وفق خطة تهدف إلى تعزيز شعبيته، وتثبيـت اقدامـه في الحكم. وخطا في هذا المجال خطوتين : الخطوة الأولى، اراد من ورائها أمرين: الأول، هو الدفع بعملية تتريك سورية خطوة متقدمة، اذ دفع اليها بعدد كـبير من الموظفين الاتراك العائدين من "الروملي"، وكان لهم تأثير كبير على افكار محازبيه من مسلمي بيروت؛ فتحت تأثير هؤلاء العائدين وجه عدد من مسلمي بيروت عريضـة برقية إلى القسطنطينية يطلبون فيها من "الباب العالي" "أن يمنح ولاية بيروت الاسـتقلال الإداري".[٤٦] كمـا دفـع نتيجة الحرب بعدد كبير من الموظفين الاتراك العـائدين من "البوسنة" و"الهرسك"، إلى سورية والعراق ومصر. هذه الهجرة لم تزعج العرب فقط لانها كانت على حساب فئة منهم[٤٧]، بل والقوى الدولية أيضاً، لانه كان

---

[٤٤] – "Documents...", tome 19, lettre n°82, p.255.

[٤٥] – لمزيد من الايضاح حول هذه النقطة تراجع المذكرة الدورية التي بعث بها "M.Poincaré"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، إلى سفراء فرنسا : في لندن، روما، فينا، برلين، سان بطرسبورج والقسطنطينية، بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٢. "Documents...", tome 19, lettre n°46, p.161

[٤٦] – "Documents...", tome 19, lettre n°72, p.219

[٤٧] – اشار "M. Defrance"، الوزير الفرنسي في القاهرة، في رسالته إلى"M. Poincaré"، بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩١٢ بقوله: "في مقالة يثير عنوانها الاهتمام وهو "الخطر المستقبلي الناتج عن نقل الاتراك إلى اسيا "le danger futur résultant de la transplantation des Turcs en Asie"، نشـرتها جـريدة "المقطـم"، بقلم احد الاعضاء السوريين المتأثرين بالوكالة الانكلـيزية يعلـن فيها ان الحرب الحالية (الحرب البلقانية) قد احدثت مضاعفات في اوروبة نتيجة تشجيع الحكومة العثمانية على هجرة

بين هؤلاء المهاجرين الاتراك، رجال اعمال منافسون بدأوا يدقون ابواب هذه المناطق.
امـا الامر الثاني الذي اراده "حزب الائتلاف الحر" من هذه الخطوة فهو هدف بعيد المدى نسبياً، بحيث تصبح "اللامركزية الإدارية"-التي يقول بها هذا الحزب عندما تقرها السـلطنة – بقـيادة هؤلاء الاتراك الوافدين، بعد أن يكونوا قد استعربوا[٤٨]. وهكذا يتداور بعدها "الائتلافيون" و"الاتحاديون" الاتراك على حكم العرب.

ازاء هذا الوضع الناشيء عن هجرة الاتراك ، كان لا بد للسلطنة من العمل على نزع فتيل الاحتكاك بينهم وبين العرب وخوفاً من الدعوة إلى مؤتمر دولي من اجل سورية، اقـدم عـلى الخطـوة الثانية، وهي الاسراع بالرد الايجابي على المطالبين بالاصلاح و"باللامركـزية الإدارية". لكن على ما يبدو ان "حزب الائتلاف الحر" لم يكن يتوقع هذه السرعة في الاستجابة والاندفاع في طلب الاصلاح. وتتضح لنا هذه المسألة من خـلال مانشرته جريدة "اليقظة" "le Réveil"، في عددها الصادر بتاريخ ١٠ كانون الأول عـام ١٩١٢، في بـاب "اصلاحات موعودة" تحت عنوان "خبر رسمي" حيث جـاء: "سبق للولاية ان تابعت لدى "الصدارة العظمى" ضرورة ان تجرى اصلاحات حقيقية وسريعة، تكفل للسكان ماهم بحاجة ماسة اليه: رفاه، تقدم وتوسيع صلاحيات السلطة المحلية. "فبعد ان بحث الامر في مجلس الوزراء، رأت الصدارة العظمى، انه من الطبـيعي ان تهـتم الولاية بالاصلاحات التي يجب ادخالها في ولاية بيروت، وبطرق تطبـيقها عـندما يفكر الحكم باعتماد الاصلاح في كل ولايات السلطنة".ان امراً قد اعطي "للمجلس الاستشاري العام "بان يضع مطالعة بالاصلاحات النافعة، وأن يصوغ

عناصـر إسلامية من " البوسنة" و"الهرسك" إلى مقدونيا. هذه المضاعفات هي على وشك ان تحصل في سورية بكل تفاقمها الناتج ليس فقط عن هذه الهجرة التي تتكون من المزارعين والعناصر الفقيرة، بل لانها وبشكل خاص أيضاً من رجال الاعمال ولارتباطها بـالقصر".
"Documents…", tome 19, lettre n° 74, pp. 226 – 230

[٤٨] – "قدمت من "مقدونيا" و"تراقيا" اعداد كبيرة من المسلمين إلى سورية. والسلطات التركية تشجح هذه الهجرة المتصاعدة، ايما تشجيع، ممـا سـيؤدي بشـكل حتمي إلى اختلال في التوازن بين عدد المسيحيين وعدد المسلمين في سورية. وسيكون لذلك نتائج وخيمة على المسـيحيين... وقـد ابـدى مسيحو سورية قلقهم واضطرابهم من هذا الوضع، بحيث ان الحالة الراهنة تدفع نحو العناية بتشجيع هجرة مزدوجة، هجرة المسلمين إلى سورية، وهجرة المسيحيين إلى اميركا"
من رسالة الاعضاء المسيحيين في "اللجنة المكلفة بتحضير مشروع الاصلاح لولاية بيروت" مرجع سابق
"Documents...", tome 19, lettre n° 130, pp. 361 - 365

مشـاريع القوانـين اللازمة لها. ولدى افتتاح دورة "مجلس المبعوثان" يعلن "مبعوثو" الولاية آراءهم عن الحاجات المحلية للولاية التي يمثلونها".

التحضير من أجل تشكيل "جمعية بيروت الاصلاحية"

عـلى ضوء هذا الخبر الرسمي، اندفع اعيان المسلمين، وهم من "حزب الائتلاف الحر" في بيروت، يحثون على الاستفادةمن امكانية اجراء اصلاحات إدارية في الولاية، والتقوا باعـيان مسيحيين ليتفقوا معهم حول ما يمكن الاجماع عليه، لمطالبة الحكم بتحقيقه. وعقد اول اجتماع عند "احمد مختار بيهم"، وهو من عائلة تعتبر من العائلات البيروتية الأولى. وبعـد عـدة ايام على هذا الاجتماع، نشرت جريدة "الاتحاد العثماني"، في عددهـا الصـادر بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩١٢، مقالة بعنوان "حركة مباركة"، موقعة باسمه. تحوي المقالة على نقد غير مباشر لحكومة "الاتحاد والترقي"، وعلى برنامج يتلخص بنقطتين يجمع عليهما الرأي العام، وهما : "لامركزية إدارية"، تصل تقريباً إلى حد استقلال الولاية؛ ورقابة اجنبية، في كل فروع الإدارة. وعقدت اجتماعات اخرى بعـد هـذا الاجـتماع، جـرى اختيار اماكنها بشكل دوري عند وجهاء مسلمين ومسـيحيين. وقد حضرها اناس كثيرون، جرى فيها تبادل الخطب، قال حولها "M. Couget"، "ان الاتفـاق الـذي بـدا سهلاً في البداية، لم يكن ليصمد امام امتحان الدخـول في تفاصـيل الاصلاحات المطلوبة"[٤٩]. ومع ذلك، فقد صدر في نهاية هذه الاجتماعات ملخص مبدئي تمت الموافقة عليه من قبل الاطراف المجتمعين. وتالفت هيئة اصلاحية مكونة من: كامل احمد باشا الصلح، وأحمد مختار بك بيهم، وابراهيم افندي ثابت، وبترو افندي طراد[٥٠] ؛ ويتضمن هذا الملخص :

---

[٤٩] – لمزيد من الايضاح، تراجع رسالة "M. Couget"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٦ كانون الأول عام ١٩١٢ "Documents...", tome 19, lettre n° 80 , pp. 243- 245.

[٥٠] – حسان حلاق: "دراسات في تاريخ لبنان المعاصر من ١٩١٣-١٩٤٣"، بيروت ١٩٨٥، ص ١٥.

"انـــتخاب مجلس ولاية مؤلف من ٢٤ عضواً، نصفهم من المسلمين. ينتخب هؤلاء واحداً منهم رئيساً عليهم. ويحضر جلساته مراقب أجنبي. يهتم هذا المجلس بكل الشـــؤون المحلـــية ويكون مستقلاً فيها. ويصار إلى تنفيذ قراراته من قبل الولاية دون الـــرجوع إلى القسطنطينية، وليس للوالي سوى حق الاعتراض. خارج دورات المجلس المحـــددة، تســـهر على تنفيذ قراراته لجنة منتخبة من بين أعضائه برئاسة المراقب. هذا المجلس هو الذي يضع موازنة الولاية، ويثبت الاعشار المزيدة من اجل المصلحة العامة في الـــبلاد. وأشـــار الملخص إلى ان الوالي، الدفتردار، المكتوبي، ومديري الضرائب، البولـــيس، البريد والبرق، المدعي العام، بالاضافة إلى رؤساء المحاكم تعينهم السلطنة، ويشـــترط فـــيهم ان يعرفوا اللغة العربية. أما بقية الموظفين والمستخدمين، فيصار إلى اختـــيارهم مـــن ابناء البلاد بعد امتحان. وبالاضافة إلى مراقب عام الولاية، يصار إلى تعـــيين مستشـــار اجـــنبي خاص في كل شعبة من شعب الادارات التالية : البوليس، الجـــندرمة، العدلية، قسم المالية، الجمرك، البريد والبرق، ويشترط في هؤلاء ان يعرفوا اللغـــة العربية، التركية او الفرنسية. ويجري استخدامهم لمدة عشر سنوات بعدها يعود المجلس إلى التقرير.

أمـــا بالنسبة للضرائب، فقد اشار الملخص إلى ما يجب ان يترك منها للولاية، ومـــا يجب ان يترك للخزينة المركزية في القسطنطينية. وبالنسبة للسناجق، فقد جرت الاشـــارة إلى ضرورة وجود مفتش اجنبي في كل واحد من السناجق الاربعة الأخرى الـــتي تتشكل منها الولاية. وهم يرجعون في تسلسل مهامهم إلى المفتشين العامين. أما الخلافات الإدارية، فيبت فيها مجلس اعلى من مستشارين عامين اجانب برئاسة الوالي؛ وبالنســـبة للاوقاف، يعهد بكل منها إلى الطائفة التي تختص بها؛ اما مدارس الطوائف فتكون تحت اشراف الطوائف التي ترجع اليها؛ واللغة العربية هي اللغة الرسمية.[٥١]

[٥١] – "Document...", tome 19, "Desiderata pour les réformes du Vilayet de Beyrouth", pp. 247-248

نلاحـــظ ان هـــذا المـــلخص المبدئي للاصلاح، ينتزع الكثير من صلاحيات القسطنطينية المركزية، ويسمح في الوقت نفسه للقوى الدولية ان تتغلغل أكثر فأكثر في إدارات الســـلطنة عـــبر مـــا اقترحه من مراقبين ومفتشين أجانب. أما لماذا لم تعترض السلطنة طريق هذه الحركة وتوقفها عند حدها، فهو انها كانت تريد من المجتمعين ان يصـــلوا إلى اي اتفـــاق حتى تجتاز الظرف الصعب وتتمكن من شل التدخل الدولي. فالاتفـــاق سيكون سلاحاً بيدها، تشهره في وجه القوى الدولية، فيما لوجرت المطالبة بعقـــد مؤتمر دولي، من اجل مسيحي سورية، لتقول لها ان الاتفاق قائم، ودليلها هذا المـــلخص. ومـــا دامت هذه رغبة السلطنة و"حزب الائتلاف الحر" فهي أيضاً رغبة الطـــرف الذي دعا إلى الاجتماع والاتفاق.[٥٢] أما الطرف المسيحي المشارك في هذه الاجـــتماعات، فهو نفسه قد اشار إلى سبب مشاركته، التي أراد من ورائها "احباط مناورة حكومة السلطنة، بالحؤول دون صياغة مشروع الاصلاح بالاتجاه الذي تأمله، من خلال تضمين هذا المشروع مبدأ الرقابة الاوروبية في كافة فروع الإدارة".[٥٣] وفعلاً فقد جرى استخدام اتفاق المسلمين والمسيحيين في بيروت من اجل الاصلاح، في عمل دعائي لصالح السلطنة. "فنجيب البستاني"، في مقالة له نشرها في جريدة "المقطم"، في عددهـــا الصـــادر بـــتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٢، بعنوان : "السوريون والقوى الاجنبـــية"، اشـــار مدافعاً عن تعلق السوريين بوحدة السلطنة وسلامتها بقوله : "في

[٥٢] – اشار "M. Coulondre"، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية بتاريخ ١٦ ايلول عام ١٩١٢ بقوله حول هذه النقطة : "ان المسلمين في بيروت، كانوا يستقبلون الوالي بارتياح وترحاب، سواء كان هذا الوالي "اتحادياً" او "أئتلافياً"، لانهما لا يختلفان في شيء. فكلاهما مسلم، وكلاهما مرسل من طرف السلطنة. والافكار التي كان يحملها الوالي "الائتلافي"، عن الاتفاق والحرية لم تكن اكثر من واجهة للدعاية."
"Documents...", tome 19, lettre n° 18, pp. 67- 68.

[٥٣] – رسالة الاعضاء المسيحيين في "اللجنة المكلفة باعداد مشروع الاصلاح لولاية بيروت"، مرجع سابق،
"Documents...", tome 19, lettre n° 130, p. 364.

الحقيقة يمكن القول، ان السوريين بشكل عام هم اكثر تعلقاً من الاتراك انفسهم بوحدة وسلامة السلطنة العثمانية".[٥٤]

تشكيل الجمعية : بعد أن صدر الملخص المبدئي للاصلاح، "قررت اللجنة التي صاغت مبادئه تشكيل لجنة لصياغة مشروع الاصلاح وعرضه على الجمعية التي ستتشكل لهذه الغاية من أجل درسه والموافقة عليه، وتكليف عدد من اعضائها للسفر إلى القسطنطينية – اذا استدعت الضرورة – من اجل رفعه إلى حكومة السلطنة".[٥٥]

ويبدو ان المسؤولين الفرنسيين كانوا على علم بتشكيل الجمعية، قبل ان تبصر النور بدليل ان رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩١٣، اشارت إلى ان "لجنة الاصلاح ستكون منتخبة وستتألف من ٨٤ عضواً مقسمين على الشكل التالي : ٤٢ من المسلمين، ١٦ من الروم الارثوذكس، ١٠ من الموارنة، ٦ من الروم الكاثوليك، ٢ من الارمن الكاثوليك، ٢ من اللاتين، ٢ من الارمن الارثوذكس، ٢ من السريان الكاثوليك و٢ من الاسرائيليين"؛[٥٦] وفي رسالة اخرى بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩١٣، اشار إلى ان اللجنة المكلفة بدراسة مشروع الاصلاح قد تشكلت منذ وقت قريب وان الاعضاء الذين جرى اختيارهم يمثلون طوائفهم، "لان اختيارهم قد تم من قبل الرؤساء الروحيين الذين حضر كل منهم اجتماع طائفته. كما أشار إلى أن عدد أعضاء اللجنة قد ارتفع إلى ٨٦ عضواً، بعد ان أضيف اليها اثنان عن الطائفة البروتستانتية".[٥٧]

---

٥٤ – جريدة "المقطم"، جريدة سورية يومية سياسية، صدرت في القاهرة باللغة العربية من ١٨٨٢– ١٩٥٢، واسعة الانتشار في مصر وسورية لاصحابها : "يعقوب صروف"، "فارس نمر" و"شاهين مكاريوس"؛ كانت مؤيدة للبريطانين، وعلى علاقة وثيقة بالوكالة البريطانية، كما انها كانت تدافع عن السياسية البريطانية المعتمدة في مصر. استندنا في هذه المعلومات على :
"Documents...", tome 19, lettre n° 43, pp. 148- 150
وعلى : يوسف اسعد داغر: "قاموس الصحافة اللبنانية" مرجع سابق، ص ٢٧٠

٥٥ – "Documents...", tome 19, lettre n° 83, p. 258

٥٦ – يراجع الكشف باسماء اعضاء الجمعية في الملحق رقم –١– المرفق بالدراسة.

٥٧ – "Documents...", tome 19, lettre n° 90, pp. 274-275.

يتضح لنا من خلال الرسالتين، ان الجمعية قد تشكلت بشكل رسمي بين ٢ كانون الثاني، و١٠ كانون الثاني عام ١٩١٣. وهنا يمكن القول ان السلطنة كانت تقف وراء هذا التركيب الطائفي حتى تكون لها امكانية اللعب على تناقضاته في وقت لاحق. واستفادت فرنسا التي كانت تعمل وفق خطتها لايجاد قيادة سياسية لسورية، من هذا التحرك وهذا التركيب. لأن هذا التحرك لم يقتصر في ولاية بيروت على مركز الولاية، بل تعداه إلى أماكن أخرى. فنائب القنصل الفرنسي في مدينة طرابلس الشام رصد مبادرة قام بها مفتي المدينة، سعى من خلالها إلى تشكيل لجنة تعمل في نفس الاتجاه الذي يُعمل به في بيروت ودمشق، لكي تتعاون مع العاملين فيهما. وأشار إلى انه على وشك من تشكيلها مناصفة بين المسلمين والمسيحيين؛ وان هذه الحركة قد اثارت مخاوف رؤوساء الطوائف المسيحية الذين تساءلوا عن اهدافها الحقيقية، والمدى الذي يمكن ان تبلغه. وقد شاركهم هذه المخاوف "المطران عريضة"، مطران الطائفة المارونية، وتحفظوا تحفظاً كبيراً على توافق هذا التحرك؛ وأكد على مشروعيه تحفظهم بقوله : "هنا يمكن ان يسأل المرء نفسه ما اذا كان المسلمون قد اكتسبوا فعلاً الافكار التحررية التي يبدونها حتى يدعوا المسيحيين إلى المناصفة في المشروع الجديد للتنظيم الإداري".[٥٨]

"حزب الائتلاف الحر"، يفشل في الالتفاف على الحركة الإصلاحية التي أطلقها

كان "ادهم بك"، والي بيروت "الائتلافي"، يراقب هذه التحركات دون ان يعارضها، خاصّة ان صحف الحزب الحاكم قد شجعت عندالعرب رغباتهم باللامركزية من خلال المقالات التي كانت تنشرها. فجريدة "الاقدام"، نشرت مقالة لاحد اعضاء الحزب، امتدح فيها "اللامركزية الإدارية"، وذهب إلى ابعد من ذلك، اذ

---

٥٨ – "Documents...", tome 19, lettre n° 90, pp. 274 – 275

طرح مسألة "قبول السلطنة بالمراقبين الاجانب، وعدم معارضتها ارسالهم إلى سورية والاناضول".[٥٩]

غير ان هذا الاتجاه الذي "ظل قائماً لمدة شهرين توقف فجأةً على حد تعبير "M. Bompard" ، السفير الفرنسي في القسطنطينية، في رسالته بتاريخ ٢١ نيسان ١٩١٣، إلى "M. Pichon" ، وزير الخارجية الفرنسية.[٦٠] فبعدها بدأ صوت الوالي يرتفع، حين أعلن عن اسفه من نزوع البعض إلى التوجه نحو القوى الدولية، وبشكل خاص نحو انكلترا لتدعمهم في مسألة الحصول على الاصلاحات التي تراها ضرورية. ورفع كتاباً إلى القسطنطينية اخبرها فيه عن واقع الحال، وابدى رأيه وخشيته من ان يتحول إلى اتجاه منظم في حال عدم وصوله إلى نتيجة. كان جواب "الصدر الاعظم كامل باشا"، انه سيعمل في اجتماع "مجلس المبعوثان"، على استصدار قانون جديد للولايات. وطلب منه ان يعمل منذ الان (٢ كانون الثاني عام ١٩١٣)، على دراسة الاصلاحات المطلوبة في الولاية، وان يعد لائحة بها، لانه لايوجد اي عائق -حسب رأي "كامل باشا" – يمنعه من القيام بهذه المهمة.[٦١]

لقد حاول الوالي مدعوماً بهذا الجواب ان يلتف على العاملين في "جمعية بيروت الاصلاحية". فاستعان بأربعة من أعيان بيروت، اثنان من المسلمين واثنان من المسيحيين لاعداد لائحة بالمطالب الاولية وحدد ١٤ كانون الثاني ١٩١٣، موعداً لاجتماع مجلس إدارة الولاية، من أجل مناقشة الاقتراحات المقدمة، واقرارها ورفعها إلى حكومة السلطنة.

أما الشخصيات الاربع التي اختارها الوالي فهي : "احمد مختاربيهم"، "ابراهيم ثابت"، "كامل بك الصلح"، "بترو طراد"؛ منهم اثنان في الحركة التأسيسية للجمعية

٥٩ – جريدة "الاقدام"، عدد اول كانون الثاني عام ١٩١٣
٦٠ – "Documents..", tome 20, lettre n° 3, p. 25.
٦١ – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 83, pp. 258-259

هما "بيهم" و"طراد". هكذا فهم الوالي رغبة "الصدر الاعظم كامل باشا"، في تأطير الحركة من خلال لجنة عامة للاصلاح، تجمع بين اللجنتين، وبذلك يتم الامساك بجمعية بيروت لمنعها من ان تشب عن الطوق. غير ان الامر لم يكن بهذه البساطة التي تصورها مسؤولو "حزب الائتلاف الحر" الحاكم. فقد تمسكت الجمعية بدورها وموقعها. وهكذا أصبح هناك لجنتان للاصلاح في ولاية بيروت، واحدة تجتمع بدعوة من الوالي، وواحدة تجتمع بدعوة منها. وأخذت اللجنتان تعملان بشكل متواز، من أجل هدف واحد ظاهره الاصلاح وباتت اللجنتان في سباق بينهما.

لقد وضعت لجنة الوالي مشروعها فضمنته كل ما يعرقل الاتجاهات الاستقلالية، وتمسكت بحقوق السلطة المركزية، ووفقت قليلاً بينها وبين اللامركزية الواسعة في كل المواد الإدارية. كما ضمنت المشروع بشكل شكلي مسألة ادخال المراقبين الاجانب، "فاشترطت اذا لزم الامر، ان يكونوا من الولايات المتحدة الاميركية، ومن دول أخرى في الصف الثاني".[٦٢]

غير ان جلسة مجلس إدارة الولاية المحددة التي دعا اليها الوالي، لم يكتمل نصابها، فتعطلت عملية اقرار المشروع الرسمي، وتأجل الاجتماع إلى يوم ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٣؛ وفي هذا الموعد أيضاً، لم يكتمل نصاب الجلسة، لو لم يحسب الوالي نفسه في عداد اعضاء المجلس الحاضرين، وبذلك تمت الموافقة على مشروع الوالي.[٦٣]

أما الجمعية الاساسية، فقد وجدت نفسها بدون فاعلية، ويصعب عليها العمل الجاد نتيجة كبر عددها. ولذلك انتخبت من بين اعضائها لجنة مصغرة (هيئة إدارية اذا صح التعبير)، من خمسة وعشرين عضواً، منهم اثنا عشر عضواً من المسلمين، واثنا عشر من المسيحيين، وواحد من اليهود. وكلفت هذه اللجنة "بتروطراد" و"سليم علي سلام"، ان يكونوا مديرين مسؤولين عن الجمعية للحصول على رخصة قانونية لها. وخلال عدة

٦٢ – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 18, pp. 91-94
٦٣ – "Documents...", tome 19, lettre n°3, p.24

ايـــام عقـــدت عـــدة اجتماعات في مقر الجمعية، "تمكنت خلالها من وضع لائحتها الاصـــلاحية بصيغتها النهائية، وقررت عرضها على الجمعية العمومية من أجل اقرارها ورفعها للسلطات العثمانية".[٦٤]

لقـــد جاء مشروعها الاصلاحي بصيغة نظام اساسي للولاية مؤلف من مادة حـــددت شـــكل الحكومة العثمانية بانها دستورية برلمانية؛ وخمسة عشر مادة نظامية تناولت : وضع الولاية السياسي، حقوق الوالي ومهامه، المجلس العمومي لإدارة الولاية ومهامه، علاقة الوالي بالمجلس العمومي، لجان المجلس الاقليمية ومهامها، تعيين موظفي الولايـــة وعـــزلهم، مستشـــاري الولاية ومفتشيها، مالية الولاية وموازنتها، الاراضي المحلولة، الاوقاف وادارتها وعائداتها، البلديات، هيئة المستشارين ومهامها، اللغة العربية والخدمة العسكرية.[٦٥]

لقد جاءت مرامي مشروع الجمعية ابعد بكثير من تلك التي طرحها مشروع الـــوالي. وفي هذا الوضع اصبح هناك مشروعان للاصلاح، المشروع الذي اعدته لجنة الوالي، والمشروع الذي اعدته لجنة الجمعية. والمشروعان يختلفان في نقطتين جوهريتين: الأولى، هـــي ان الجمعـــية تريد لامركزية موسعة جداً تصل تقريباً إلى حد الاستقلال الذاتي. فالمجلس الإداري الذي تقترحه الجمعية، هو هيئة تهتم بكل شؤون الولاية المحلية، ورئاستها لا ترجع إلى الوالي بل إلى واحد تنتخبه من بين أعضائها، ويحق لها ان تعزل الوالي؛ وتنفذ قراراتها دون الرجوع إلى القسطنطينية، وليس للوالي سوى حق الاعتراض عـــلى قراراتها بشكل محدود وفي مهلة اسبوع؛ كما ان اللغة العربية مقترحة أن تكون رسمية كاللغة التركية .

أمـــا الـــنقطة الجوهـــرية الثانية من الخلاف، فهي مسألة ادخال المستشارين الاجانب في الشعب الإدارية للولاية، وتحديد صلاحياتهم. فالوالي في مشروعه، يريد ان

[٦٤] – لمـــزيد من الايضاح تراجع رسالة "M. Couget" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى "M. Jonnart"، وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩١٣. "Documents...", tome 19, lettre n°99, pp.298-300

[٦٥] – لمزيد من الايضاح تراجع نصوص مشروع الاصلاح الذي اعدته الجمعية في ملحق رقم –٣– الملحق بالدراسة.

يحـــدد لهم مهمتهم، ويريد من تقاريرهم ان ترجع اليه، على عكس مشروع الجمعية الـــذي ينيط مسألة مهامهم وارتباطهم بمجلس إدارة الولاية؛ وبالنسبة لتعيينهم، فقد اعتمدت الجمعية نصاً لا يحدد جنسيتهم، ولا يشترط ان يكونوا من الدول الصغيرة او تلك التي ليس لها مطامع سياسية في البلاد. وقد رأى القنصل الفرنسي العام في بيروت، باعـــتماد هـــذا الـــنص شيئاً ايجابياً لان "الباب العالي"، "لا يستطيع في هذه الحالة ان يـــتجاهل رأي ســـكان الولايـــة المؤكـــد في المشـــروع، ليعارض تعيين مستشارين فرنسيين".[٦٦]

وبالاضـــافة إلى هذه الخلافات الجوهرية بين المشروعين، يجب الاشارة إلى ان "الصدر الاعظم"، "كامل باشا"، زعيم "حزب الائتلاف الحر"، كان من الصعب عليه، في الظـــروف التي كانت تمر فيها السلطنة ان يوافق على المطالب الاصلاحية الواسعة، وحزب "الاتحاد والترقي" يقف له بالمرصاد. كما كان من الصعب عليه أيضاً، ان يجابه بعنف الاجماع على المطالب الاصلاحية. فالسلطنة اذن كان يمكن ان توافق على بعض المطالـــب، ضمن سقف محدد حاول حزب الائتلاف ان يمنع تجاوزه من خلال محاولة الوالي. غير ان فشله، وانتقال "عدوى الاصلاح "لتشمل سورية كلها والعراق والمناطق العربية الأخرى"،[٦٧] وضع السلطنة أمام منعطف صعب يتطلب تجاوزه سد الطريق امام موجـــة الميول الاستقلالية، من اجل الحفاظ على هيمنة السلطنة؛ ولذلك لن تتردد عن اللجوء إلى القوة لاحباط هذه الحركة على حد تعبير "شفيق بك المؤيد"، نائب دمشق في "مجلـــس المـــبعوثان".[٦٨] لكـــن من الذي سيستخدم القوة ؟ بالتأكيد ليس "حزب الائـــتلاف الحـــر"، الذي مكن السلطنة من اجتياز الظروف الصعبة من خلال زعمه بمناصرة اللامركزية.

[٦٦] – "Documents...", tome 19, lettre n° 99, p.300

[٦٧] – "Documents...", tome 20, lettre n° 3, p.22

[٦٨] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 93, pp. 283 -284.

الاتحاديون ينقضون على السلطة ويقطعون الطريق على الاصلاح

انقض حزب "الاتحاد والترقي"، على سلطة "حزب الائتلاف الحر"، وأسقط حكومته بالقوة العسكرية، واضطر الصدر الاعظم "كامل باشا" إلى تقديم استقالته، في ٢٣ كانون الثاني عام ١٩١٣، وعاد الاتحاديون إلى الحكم.[٦٩] وأرسلت السلطة الجديدة برقية إلى والي بيروت "ادهم بك"، تطلب منه ان يفهم المطالبين بالاصلاح ان الوطن كان وما زال وسيبقى إلى فترة في خطر، وان يخلدوا إلى السكينة كي لا تضطر الحكومة، إلى قمع التحركات المؤدية إلى العنف بالقوة. كان ذلك في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩١٣، اي قبل ان تقر جمعية بيروت الاصلاحية لائحتها بثلاثة ايام.

لقد غير الانقلاب الوضع في الولاية بشكل سريع، اذا وضع حداً لامال الذين حلموا بامكانية الحصول على الاصلاح. وجعلهم يشعرون ان مشاريعهم ستبقى طي الادراج إلى اجل غير مسمى، أو على الاقل ستبقى في محافظها منتظرة الظروف الملائمة. فالاصلاح في نظر "الاتحادين" مؤجل لان سلامة السلطنة مهددة. وسلامتها في نظرهم يجب ان تتقدم على أية مهمة أخرى. ولذلك على الناس ان يقبلوا بالواقع سواء كان ذلك برغبتهم أو بدونها.[٧٠]

لقد دفع الوضع السياسي الجديد للسلطنة ببعض الاعيان من مسلمي بيروت إلى الارتماء اكثر في احضان القوى الدولية. خاصّة اولئك الذين حضوا على الاصلاح، فراحوا يطالبون القنصل الفرنسي "بأن تعمل فرنسا على الحاق مدينتهم بجبل لبنان، سواء كان ذلك بضمانة دولية، ام بإشراف فرنسا وحدها".[٧١]

---

[٦٩] – سليمان موسى: "الحركة العربية ١٩٠٨– ١٩٢٤"، بيروت ١٩٧٠، ص ٣٠.
و حسان حلاق: "دراسات في تاريخ لبنان المعاصر من ١٩١٣–١٩٤٣"، مرجع سابق، ص ١٧–١٨.

[٧٠] – أشارت البرقية التي ارسلت إلى الوالي في ٢٨ كانون الثاني بقولها : "ان الحكومة الجديدة، تفضل أن يؤجل موضوع الاصلاح لأجل غير مسمى، نظراً للخطر الذي يحيط بالوطن. وعلى الوالي أن يحض الناس على الهدوء، وأن يفهمهم ان ساعة الاصلاح ستأتي، وان سلامة السلطنة يجب أن تتقدم على أية مهمة". “Documents...”, tome 19, lettre n°, p.309

[٧١] – "Documents...", tome 19, lettre n° 104, p. 314

ولم يكتف "الاتحاديون" بالتهديد والوعيد، فأقدموا على عزل الوالي "ادهم بك" في ١٣ شباط عام ١٩١٣، وعينوا "حازم بك" بديلاً عنه. وقد وصل هذا الوالي في ٧ آذار ١٩١٣، ليمارس مهامه في إدارة شؤون الولاية وفق خطة محددة، هدفها الأول وضع حد للمطالبين بالاصلاح.

الجمعية تقابل الوالي الجديد. لدى وصول الوالي الجديد إلى بيروت، كلفت الجمعية عدداً من اعضائها لمقابلته وتحديد موعد للقاء به من قبل وفد الجمعية. وأشار القنصل الفرنسي العام في بيروت، بأن الوالي بعد ان علم بالمطالب من "سليم علي سلام"، طلب منه ان "يحذف من برنامجه مسألة مشاركة المستشارين الاجانب مشيراً إلى النتائج المشؤومة الحاصلة في "مقدونية" نتيجة هذا الاجراء، وان لايعهد بنصف المراكز إلى المسيحيين". ونصحه بأن لا تعرض شكاوى السوريين على القسطنطينية الان، وعليهم "أن ينتظروا صدور قانون الاصلاح الذي كانت السلطنة على وشك اعلانه".[٧٢] وتحدد موعد لقاء الوالي مع وفد الجمعية الساعة التاسعة من مساء يوم ١١ آذار ١٩١٣. وقبل موعد اللقاء بساعة اجتمع اعضاء الوفد في مركز الجمعية، ومنه انتقلوا إلى السراي حسب الموعد، حيث استقبلهم الوالي بحضور "مكتوبي" الولاية ورئيس البلدية. وقدم الاعضاء سليم علي سلام.

وفي اللقاء ألقى "كامل بك الصلح" كلمة مقتضبة وسلم الوالي ثلاث نسخ من مشروع برنامج الجمعية ليرفعها إلى "الصدر الاعظم" ووزير الداخلية. ثم تكلم "بتروطراد" مشيراً إلى الامال المعقودة على الاصلاح من قبل السكان، راجياً الوالي ان يدعم هذا المشروع. كما تكلم "احمد مختار بيهم" مركزاً على وطنية السكان وحاجتهم الملحة إلى الاصلاح الذي ايدته كل الملل. وبعد الانتهاء من إلقاء الكلمات بدأ الوالي نقاشاً مع الوفد.[٧٣]

---

[٧٢] – "Documents...", tome 19, lettre n° 129, p. 357.

[٧٣] – بلغ عدد اعضاء الوفد الذي قابل الوالي ٢٣ عضواً منهم احد عشر عضواً من المسلمين واحد عشر عضواً من المسيحيين وواحد اسرائيلي. وقد اوردت جريدة "le Réveil" ، كشفاً باسماء هؤلاء وهم: سليم على سلام، كامل الصلح، الحاج محمد طباره، مختار

وفي نهايـــة اللقاء تم الاتفاق ان يرسلوا اليه اربعة اعضاء كي يناقشوا "تفاصيل مواد البرنامج[٧٤] غير ان الليونة التي أبداها الوالي في استقبال وفد الجمعية، والنقاش الذي اجـــراه معهم حول البرنامج كانا يخفيان خطة جاء من اجلها بعد ان اخذ على عاتقه مهمـــة تفتيت لجنة الاصلاح حسب تعبير جريدة "المقطم"، التي اوردت تفاصيل هذه الخطـــة، عـــندما اشارت إلى انه اعتمد اسلوب الدس والافتراء من اجل الايقاع بين اعضـــائها وضـــرب وحدتهم، وسعى إلى ترغيب بعض الاعضاء عن طريق تعيينهم في الوظائف العامة، وفي مجلس إدارة الولاية، ومجلس بلدية بيروت.[٧٥]

غـــير أن الجمعـــية تمســـكت بمطالبها، وأكدت رفضها صراحة اي تغيير في برنامجها، او التنازل عن اي جزء منه، واشارت إلى استعدادها لمناقشة تفصيلات تطبيقه مع حكومة السلطنة في حال موافقتها عليه. ولتدعم لجنة الاصلاح موقفها أمام رفض مطالبها قدم "سليم علي سلام" استقالته من عضوية مجلس إدارة الولاية، وكان قد عين حديـــثاً في هذا المنصب، بعد ان تشاور في هذه المسألة مع زملائه في الجمعية؛ كما ان "شـــكري بك العسلي"، وهو نائب سابق عن دمشق، "رفض تعيينه متصرفاً على لواء اللاذقـــية رغم الضغط الذي مورس عليه ليقبل هذا المنصب".[٧٦] و"قدم اعضاء آخرون استقالاتهم من مهام وظائفهم".[٧٧]

افـــندي بيهم، عبد الحميد افندي غندور، محمد افندي فاخوري، عبد الباسط افندي فتح الله، الشيخ احمد طباره، حسن افندي الناطور، جمـــيل افندي حسامي، فؤاد حنتس، اعضاء مسلمون؛ ابراهيم افندي حكيم، عضو اسرائيلي؛ الشيخ اسكندر عازار، حبيب بك فرعون، جان بك التويني، جان بك بسترس، يوسف افندي هاني، دكتور ايوب ثابت، رزق الله افندي ارقش، بترو افتدي طراد، جرجي بك رزق الله، جان بك نقاش، خليل افندي زينيه، اعضاء مسيحيون. غير ان جريدة "المقطم"، اشارت إلى ان العدد الذي قابل الوالي هو ٣٠ عضواً بالاستناد إلى مراسلها في بيروت. لكنها لم تذكر اسماء هؤلاء الاعضاء.

– جريدة"le Réveil" ، في عددها الصادر بتاريخ ١٣ آذار ١٩١٣

– جريدة "المقطم"، في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ آذار ١٩١٣

٧٤ – جريدة "المقطم"، في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ آذار ١٩١٣

٧٥ – لمزيد من الايضاح حول هذه الخطة تراجع جريدة "المقطم"، في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ آذار ١٩١٧.

٧٦ _ "Documents...", tome 19, lettre n° 129, p. 358

٧٧ _ "Documents...", tome 19, lettre n° 132, p. 367

الوالي يحلّ الجمعية في ٢٥ آذار ويعلن قراره في ٨ نيسان ١٩١٣

إن فشل الوالي "حازم بك"، في تدجين جمعية الاصلاح، وفي تشتيت صفوفها، دفعـــه إلى تغيير تكتيكه، واعتماد خطة جديدة في تحركه، ابدى فيها المزيد من الليونة اللفظـــية، ومـــزيداً مـــن الصلابة العملية. فقد أغرى الجمعية بانه سيرسل مشروعها الاصلاحي إلى القسطنطينية، ولمح لاعضائها في الوقت نفسه ان مشروعهم "ليس اكثر مـــن وثيقة نظرية، لاقيمة له على الصعيد العملي، وان اعضاء الجمعية ليست لهم اية صفة رسمية".[٧٨]

وبدأت خطة حل الجمعية بالتنسيق مع الحكومة المركزية. فقد اكثرت صحف الســـلطنة مـــن اعـــلان النداءات الداعية للوحدة، ولم تتردد عن نعت دعاة الاصلاح "بالخونـــة للوطن، ودعت الحكومة ان تتخذ ضدهم الاجراءات الصارمة".[٧٩] وأجرى وزيـــر الداخلـــية، الحاج "عادل بك"، مقابلة مع الجريدة البريطانية، "الديلي تلغراف" "Daily Telegraph"، رفـــض فـــيها ان تكون للعربية صفة اللغة الرسمية، ورأى ان الاقـــرار بهذه المسألة، أمر خطير ليس على الوحدة الوطنية بل وعلى الوحدة السياسية للســـلطنة، واشـــار انـــه في احسن الاحوال يسمح باستخدامها في الدوائر الإدارية والعدلية، في المناطق التي يشكل فيها العرب اكثرية السكان؛ واعتبر ان قانون الولايات الجديد الذي تحضره السلطنة سيقضي على الشكوى ويلبي حاجة كل اصحاب الميول المطالبة با"لاستقلال الذاتي" ليس عند العرب فقط، بل وعند الارمن والاكراد أيضاً.[٨٠]

بعـــد هذه الحملة الاعلامية المركزة، اعد الوالي قرار حل الجمعية في ٢٥ آذار ١٩١٣؛ اشار فيه إلى ان تشكيل الجمعية هو مخالف لقانون الجمعيات، وان "المطالب

٧٨ – "Documents...", tome 19, lettre n° 18, p. 92

٧٩ – أشار "M. Bompard"، السفير الفرنسي في القسطنطينية، في رسالته إلى "M. Pichon"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٢ نيسان ١٩١٣، إلى أن الصحف الاتحادية، التي بدأت الحملة هي:"الطنين""le Tanine" ، "البني يول" "le Yani Yol"، و"تصوير الافكار" "Taswir Efkiar"؛ “Documents...", tome 19, lettre n° 3, p. 25

٨٠ – جريدة ديلي تلغراف "Daily Telegraph"، في عددها الصادر بتاريخ ٤ آذار ١٩١٣.

التي جرت صياغتها من قبل اعضاء اللجنة بحجة الاصلاح هي مخالفة للدستور"، وأكد القرار بقوله "انه بالاستناد إلى القانون، ان اي اجتماع للمدعوة "لجنة الاصلاح"، هو اجـتماع غير قانوني، لأنه لا وجود شرعي لهذه اللجنة، وهي محظورة ابتداء من هذا الـتاريخ". وهـدد القـرار اعضـاء الجمعية، "بتطبيق القانون في حال مخالفتهم هذا الامر".[٨١] وابقى القرار طي الكتمان، تاركاً مسألة الاعلان عنه وابلاغه للجمعية، إلى الوقت الذي يراه مؤاتياً له. اي بعد ان يتأكد هو بأن الكلمة الاخيرة ستكون له.[٨٢]

وأخـذ يعمل على تهيئة ظروف الاعلان عن هذا القرار بالتنسيق مع "الباب العـالي" ووالي دمشق فافسح لدعاة الاصلاح بالوقت الكافي في حرية التصرف، حتى بدا لهم انهم عشية انتصار افكارهم، واعتقدوا انهم اسياد البلاد، فبدأوا يعطون الرسائل المفـتوحة لـلجرائد، ويصدرون البلاغات السلطوية، وينتقدون بشكل عنيف مواقف الحكم، ويعملون على عزل الموظفين وتعيين آخرين، وخاصّة في المجالس الإدارية، حتى بـات الوضع يثير القرف من جراء هذه التحركات، التي بدت انها لو تركت تتمادى أكثر، لاصبحت البلاد في حالة من الثورة المفتوحة على كل الاحتمالات.[٨٣]

في هـذه الاجواء اسرع الوالي إلى اعتماد القوة. فاعلن بشكل مفاجئ قراره بحـلّ الجمعية في ٨ نيسان عام ١٩١٣، وامر باقفال ناديها، "نادي الاصلاح"، الذي اتخذتـه مقراً لاجتماعاتها ونشر دعاياتها. وقد ابلغ نص القرار إلى الجرائد، وفي الوقت نفسـه جـرى ابلاغه بشكل شفهي إلى"بتروطراد"، و"سليم علي سلام"، بوصفهما المسـؤولين عـن الجمعية. وقد اتخذ الوالي قرار الاعلان عن قرار حلّ الجمعية بعد ان

---

[٨١] – كتب قرارحل الجمعة يوم الثلاثاء في ٢٥ آذار ١٩١٣ وهو بعنوان : "قرار حل لجنة الاصلاح الصادر عن والي بيروت بتاريخ ٢٥ آذار ١٩١٣". والفقرات الموضوعة بين مزدوجين هي معربة عن نصه بالفرنسية.
"Documents...", tome19, annexe à la dépêche n°75 du 11 avril 1913, pp.409-410

[٨٢] –اعلن قرارحل الجمعية يوم الثلاثاء في ٨نيسان عام١٩١ "Documents..",tome 19, Lettre n°142, pp.407-408
هناك بعض المراجع اشارت إلى ان قرار حل الجمعية كان في ٢٦ آذار ١٩١٣. لكنها لم تشر إلى المصدر الذي استندت اليه: منها: على محمد حويلي: "التطور الثقافي لمدينة بيروت"، مرجع سابق، ص ٣٦٠

[٨٣] لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "بومبار" "M. Bompard" السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى "بيشون" "M. Pichon" وزير الخارجية الفرنسية في ٢١ نيسان ١٩١٣.
"Documents...", tome 20, lettre n°3, pp. 21-32.

كسب الفئات الشعبية المحرومة إلى جانبه، وبعد ان توقع أن زعماء حركة الاصلاح قد أصبحوا في وضع لا يمكنهم ولو بشكل مؤقت إلا الانحناء امام خطته المتكاملة.

ردود الفعل على حلّ الجمعية

أثار الإعلان عن قرار حلّ الجمعية ردود فعل عديدة ومختلفة، لأنه لا يمكن أن يصنف في غير موقع العداء للحرية والديمقراطية والاصلاح، أيّا كانت اهدافه ودوافعه، اسبابه ومبرراته.

موقف الجمعية : لم يتصوّر أعضاؤها، أن يقدم الوالي على هـذا الاجراء "الساخن"، الذي باغتهم به. وهو الذي استقبلهم بالترحاب، وأعلن أنه واحد منهم. وبالرغم من أن القرار قد أحـدث حالة من البلبلة في صفوفهم، فقد اجتمعوا في اليوم نفسه الذي اعلن فيه القرار، وقرروا الاحتجاج ضد هذا الاجراء، الذي أصابهم في الصميم ودعوا الجرائد والسكان إلى اعلان احتجاجاتهم بشكل هادئ، وأن يعلنوا عن تعلّقهم بفكرة الاصـلاح، كما جرى الاعلان عن إقفال المحلات، ومكاتب الخدمات ابتداء من يوم السـبت في ١٢ نيسان ١٩١٣.[٨٤] وفي ١١ نيسان ارسلت الجمعية برقية احتجاج إلى السـلطان والصدر الاعظم ووزير الداخلية في القسطنطينية. طالبت فيها بعزل الوالي خـلال اربع وعشرين ساعة، لان الاجراء الذي اتخذه ليس مخالفاً للدستور فقط، بل ولمـبادىء الحرية العامة، وهو ضغط على الحرية الشخصية وحرية الضمير ورأت فيه ضرراً كبيراً واساءة إلى نوايا السلطان الطيبة؛ واشارت ان احتجاجها هو شهادة أمام الوطن والتاريخ. وقد وقع اعضاء الجمعية هذه البرقية.[٨٥]

---

[٨٤] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 142, pp. 407- 408

[٨٥] – من نص برقية الاحتجاج التي رفعها اعضاء الجمعية إلى السلطان والصدر الاعظم ووزير داخلية السلطنة في القسطنطينية بتاريخ ١١ نيسان عام ١٩١٣؛ ولمزيد من الايضاح يراجع :
“Documents...”,tome 19,annexe n°III à la dépêche n°75,du 11 Avril 1913, p.412

موقف أهالي بيروت : في ١١ نيسان عام ١٩١٣، وجهت عريضة إلى اعضاء الجمعية، موقعة باسم سكان بيروت، تعلن احتجاجها على قرار الوالي، وتتضامن مع الجمعية، وتعلن استعدادها لاقفال المحلات والمكاتب، والتوقّف عن العمل كلياً، حتى يتراجع الحكم، عن كل إجراء اتخذه ضدّها. كما اعربت العريضة، عن تقديرها للجهود التي بذلتها الجمعية، من اجل الحصول على الاصلاح.[٨٦]

إنه موقف عاطفي ليس الا، وربما العريضة من تدبير بعض أعضاء الجمعية انفسهم. لأنه لا يعكس الحقيقة الفعلية للموقف من الاصلاح. والمواقف الحقيقية يمكن أن نتبينها إلى حدّ بعيد من تركيب الجمعية بالذات، الذي يمكن أن يعكس المواقف الفعلية : موقف جماعة "حزب الائتلاف الحر" الذي جرت ازاحته عن الحكم فهو عثماني قبل كل شيء، وعندما كان في الحكم كان له دور محدد، ولم يكن إلى جانب الاصلاح بالشكل الذي تطرحه الجمعية، ومواقف هذه الجماعة محكومة بمواقفه التي لا يجري التصريح عنها بشكل فعلي وعلني؛ وموقف جماعة "حزب الاتحاد والترقي"، الذي يعتبر مصلحة الاتراك والسلطنة فوق كل اعتبار، وهؤلاء تحكمهم المصلحة العليا للحزب التي لا يجري التصريح عنها؛ ومجموعة الاعضاء المسيحيين المكلفين بالتحضير لمشروع الاصلاح وقد عبروا هم عن حقيقة موقفهم الذي سبق ان اشرنا اليه. واذا كان بعض المؤرخين قد اعاب على هذه الجماعة موقفها هذا، وامتدح الجماعات الأخرى، فإن مواقف هذه الاخيرة لم تكن أفضل، فأصحابها سواء كانوا "اتحاديين" ام "ائتلافيين"، كانوا مع السلطنة العثمانية، التي قالت عن نفسها بأنها دولة الخلافة الإسلامية يرتاحون اليها ويستسلمون لمشيئتها. والحقيقية ان كل فعالية محلية مرتبطة، كانت تضبط خطواتها على ايقاع الفعالية الدولية المرتبطة بها.

اما عامة السكان، فقد استطاع الوالي ان يكسب قسماً منهم إلى جانبه، والقسم الاخر كان لا يفقه شيئاً مما يدور. وبذلك يكون زعماء حركة الاصلاح قد

[٨٦] – من نص رسالة اهالي بيروت إلى اعضاء الجمعية العامة الاصلاحية بتاريخ ١١ نيسان ١٩١٣، ولمزيد من الإيضاح يراجع :
"Documents...",tome 19,annexe n°II à la dépêche n°75 du 11 Avril 1913, p.411

فقدوا دعم هذه الفئات وهذا ما شجع الوالي على اعلان قراره. وعلى ضوء هذه المواقف الفعلية، نفذت بيروت دعوة الجمعية إلى الاضراب. وبالرغم من انه لم يكن شاملاً، ولمزيد من الارهاب،ومن اجل انهاء هذه الحالة بسرعة، اقدم الوالي صبيحة ذلك اليوم على اعتقال خمسة اشخاص، اثنان من المسيحيين وثلاثة من المسلمين، بينهم اربعة من اعضاء الجمعية، وهم من الصف الثاني، "لأن الوالي لم يتجرأ ان يطال الرؤوس"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت. وقد وجهت اليهم تهمة التحريض على الفوضى، والدعوة إلى اقفال المحلات، وتهديد بعض التجار، من اجل اجبارهم على المشاركة في الاحتجاج والاضراب.[٨٧]

وبذلك بدأت الامور تتعقد وتأخذ اتجاهات مختلفة. فقد اقفلت اكثرية المخازن والمكاتب ، وتهيج الجمهور، وتجمعت اعداد كبيرة من الناس في حديقة البلدية وامام السراي . واخذت جماعات المتظاهرين تجوب شوارع المدينة . وفي مساء نفس اليوم (١٢نيسان ١٩١٣)، اجتمع دعاة الاصلاح عند"يوسف سرسق"، وقرروا متابعة التحرك حتى يتم الافراج عن رفاقهم.[٨٨]

موقف الوالي كان صارماً اذ قرر ان يكسر الاضراب ويسحقه. وفي هذا المجال اخذ ينسق مع السلطنة ووالي سورية. وقد اعد كل شيء بدقة. القنصل الفرنسي العام في بيروت، اشار إلى ان "الاتحاديين" كانوا ينوون فكّ الاضراب بالقوة معتمدين على اناس، من جماعة العصابات والقتلة؛ فمنهم من كان في السجن، ومنهم من كان يعيش حياة الفرار بعد احداث شباط عام ١٩١٢ "وقد حظي حوالي ستين من هؤلاء على رضى السلطات من اجل استخدامهم في هذا الوقت". واستدعت الحكومة المركزية

[٨٧] – الذين جرى اعتقالهم: الشيخ "اسكندر عازار"، "رزق الله ارقش"، "زكريا طبارة"، "سليم طبارة"، وهم اعضاء في الجمعية؛ و"مختار نصار"
"Documents…", tome 19, lettre n° 142, p.409

[٨٨] – "Documents...", tome 19, lettre n° 148, p.418

"والي سورية" ماردييني بك"، إلى بيروت لمساعدة واليها، ولدى وصوله استعان ببعض "قبضايات المدينة".[٨٩]

وأصــدر والي بيروت تهديداً رسمياً اعتبره بمثابة تنبيه ابلغه إلى السكان بواسطة "الدلالــين العامين" "Crieurs publics"، الذين تنقلوا في الشوارع يعلنونه بأصواتهم الجهورية. وقد حاول في هذا البيان اعتماد التضليل والخداع، حيث اشار إلى ان مقام الولاية سينفذ "نظام إدارة الولايات" الجديد الذي وضعه "الباب العالي"، وأقرته الارادة الســلطانية الراغبة في اصلاح كل ولاياتها وليس ولاية بيروت فقط. وحذر التجار من شرك "ذوي الافكار السيئة والهدامة " و"القلة المشاغبة"، التي لا تهدف الا إلى تصعيب مهمــة الحكــم، وتعقــيد اوضاع الناس؛ وحاول ان يعزل الجمعية باتهامها انها تثير الاضطرابات والمشاكل، وحذر السائرين في ركابها؛ ولم ينس ان ينبه السكان بالابتعاد عن هذه الحركات والعودة إلى مزاولة اعمالهم كما كانوا في السابق؛ وهدد المستمرين بالاضــراب "ان ينزل بهم أشد العقوبات".[٩٠] وتابع ضغطه على الجمعية والاضراب، بنشــره نــص البرقية، التي وجهها اليه "الصدر الاعظم"، "محمود شوكت باشا"، التي اعتبرت ان عمل جمعية الاصلاح مخالف للقانون، وهددت مخالفيه بالاحكام العرفية.[٩١]

ولم يكــتف "الاتحــاديون" بذلك، فقد عملوا على زعزعة وحدة الطوائف، واثــاروا القومــيات ودفعوا بها إلى التناحر وأشار "شكري العسلي" إلى هذه السياسة و"اعتبرها سياسة بائسة ليس لها اي حظ بالنجاح".[٩٢]

---

٨٩ – "Documents...", tome 19, lettre n° 143, p. 413

٩٠ – نص "التنبية الرسمي"، الصادر عن الوالي "حازم بك" إلى اهالي بيروت. لمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...", tome 19,"Avis officiel",annexe n°I à la dépêche n° 77 du 15 avril 1913,pp.421-422

٩١ – نص البرقية الموجهة من "الصدر الاعظم محمود شوكت باشا"، إلى والي بيروت. لمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...", tome 19, annexe n°II à la dépêche n°77 du 15 avril 1913, pp.421-422

٩٢ – جريدة "المقتبس" الصادرة في دمشق بتاريخ ١٥ نيسان ١٩١٣.

موقــف الصحافة كان متضامناً مع الجمعية منذ اليوم الأول لاعلان قرار حلها. ففي الــيوم التالي صدرت كل الجرائد العربية التي تصدر في بيروت بيضاء، تحمل فقط امر الوالي وقد احيط بالسواد، باستثناء جريدة الولاية التي صدرت كالمعتاد.[٩٣]

وفي الــيوم الأول للاضراب، اجمعت الصحف على استنكار موقف الحكم؛ فجــريدة "المفــيد" نشــرت الاحتجاج الحماسي لسكان بيروت، وفي اليوم الثالث للاضــراب، نشرت مقالاً بعنوان "كلام حر"، وهو لا يحمل توقيع صاحبه؛ اعتبر هذا المقــال ان "الاتحاديين" هم العدو الأول "للامركزية الإدارية"، وشهوتهم لحب السلطة تمــنع عليهم "قبول شريك لهم في الحكم، وتدفعهم إلى قهر القوميات الأخرى، وقمع كل فكر تحرري".[٩٤]

وشــاركت الصحف السورية، الصادرة في مصر في هذه الحملة، فاستهجنت تصــرف والي بيروت المخالف للقانون، المتنكر لاراده الشعب، المتطاول على الدستور والمسيء للوحدة العثمانية. فصحيفة الاهرام الصادرة في ١٢ نيسان عام ١٩١٣، رأت ان "حــل الجمعية هو عمل غير شرعي"، و"اهانة موجهة إلى مختلف الطوائف وخاصّة المسلمين"، كما انه مخالف للمبادىء الدستورية، التي لم تحصل عليها الامة الا "بعد ان تحملــت خــلال وقــت طويل المهانة والذل"؛ ورأت في هذا التصرف "تطاولاً على الدستور وتنكراً لارادة الشعب".[٩٥]

ورأت صحيفة "المؤيد"، في تصرف والي بيروت ازاء جمعية الاصلاح، "تطاولاً عــلى الدســتور"، بالتالي على "كل عنصر من عناصر الشعب السوري"، وان صبر العثمانيين قد عيل منه. واعتبرت ان الجمعية "تنطق باسم كل فرد في سورية".[٩٦]

---

٩٣ – صدرت صحف بيروت بيضاء يوم الأربعاء في ٩ نيسان ١٩١٣، وهو اليوم التالي لإعلان قرار حل الجمعية.
"Documents...", tome 19, lettre n° 142, p. 408; et tome 20, lettre n; 8° pp.44-45

٩٤ – جريدة "المفيد"، في عددها الصادر بتاريخ ١٤ نيسان ١٩١٣ مقالة بعنوان "كلام حر".

٩٥ – جريدة "الاهرام" في عددها الصادر يوم السبت في ١٢ نيسان ١٩١٣.

٩٦ – جريدة "المؤيد" في عدديها الصادرين يوم الاحد في ١٣ نيسان ، ويوم الاربعاء في ١٦ نيسان ١٩١٣

اما جريدة "المقطم"، الصادرة في ١٤ نيسان، فقد رأت في تعيين "حازم بك"، والياً على بيروت عملاً مقصوداً من قبل "الاتحاديين"؛ الهدف منه "شطب الاصلاحات المصاغة والمشجع عليها من قبل سلفه "ادهم بك"؛ ورأت في موقفه مظهراً من مظاهر الكره للعرب؛ وحذرت حكم "الاتحاديين" من "ان يكون هذا الوالي العوبة بيد اعداء العثمانية، العاملين على احداث شرخ بين الترك والعرب"، مما يؤدي إلى نتائج وخيمة ليس على العرب، بل وعلى الترك أيضاً.[٩٧]

أما الصحف الاوروبية الصادرة في مصر، فقد اجمعت من خلال موقف الحكم العثماني، على ان هذا الحكم آخذ بالذبول اكثر فأكثر. واكدت صحيفة "l'Egyptian Gazette"، "ان الشرخ يتعمق اكثر فأكثر بين الترك والعرب يوماً بعد يوم"، واعلنت ان حدثاً من هذا النوع، لابد ان يدفع "فكرة الخلافة العربية خطوة كبرى إلى الامام".[٩٨]

حل الاضراب. يبدو ان النصائح التي اسداها قناصل القوى الدولية وخاصّة فرنسا، بالدعوة إلى التعقل والتروي قد اعطت ثمارها. خاصّة وان وضع السلطنة كان لا يسمح بسياسة اكثر عنفاً وتشدداً والقوى الدولية غير متفقة على استيعاب ما قد ينتج عن التصعيد. وربما لان اعضاء الجمعية لم يستعدوا لمثل هذا النوع من الصراع، او انهم لم يتوقعوا ان تكون حركتهم بمثل هذا الاتساع وهذه القوة التي قذفت بهم إلى الامام، وهذا ما دفعهم إلى مراجعة حساباتهم وتدقيقها؛ وربما لانهم خافوا من ان يبقوا وحدهم في الساح. ولذلك، ما ان ذهبت الجمعية ممثلة "بمحمد بيهم" و"يوسف سرسق"، للمطالبة بالافراج عن زملائهم المعتقلين، الذين لم يمض على اعتقالهم غير يوم واحد، حتى دخلت الجمعية في مفاوضات مع الوالي حول الاضراب ومصيره.

[٩٧] - جريدة "المقطم"، في عددها الصادر يوم الاحد في ١٣ نيسان ١٩١٣ "سخط الامة وكره الاستبداد في حادثة بيروت."
جريدة "المقطم"، في عددها الصادر يوم الاثنين في ١٤ نيسان ١٩١٣، "دستور قولاً واستبداد فعلاً".

[٩٨] - "Documents...", tome 20, lettre n° 1, p. 15

لقد تم الاتفاق على حل الاضراب، وتوقف المظاهرات نهائياً، والتمس الوالي من "الباب العالي" السماح له بأن يخلي سبيل الذين اعتقلوا. وتعهد الطرفان ان ينفذ كل منهما ما هو مطلوب منه.[٩٩]

نفذ "الاتحاديون" ما تعهد به الوالي بعد ان اخذوا الضمانات الضرورية بعودة النظام، "من خلال تعهد وجهاء بيروت بانهم مسؤولون عن كل الاعمال والحركات التي يمكن ان تحصل لاحقاً".[١٠٠] وتم الافراج عن المعتقلين، الذين حملوا من قبل الجمهور إلى بيت "يوسف سرسق"، في موكب من الفرح بالانتصار. بيد ان الافراج عن المعتقلين، لم يحل الاضراب كما كان متوقعاً يوم الاثنين في ١٤ نيسان؛ وبالرغم من دعوة الجمعية إلى "حل الاضراب والطلب من التجار ان يفتحوا محلاتهم، لم تلق الدعوتان الاستجابة المطلوبة"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٥ نيسان عام ١٩١٣، وارجع السبب في ذلك، إلى "ان العناصر المتطرفة من المتظاهرين كانوا يصرون على اعادة فتح "نادي الاصلاح"، ساعدهم على ذلك موقف السلطة المتسامح، وهم بموقفهم هذا، وباعمال عنفهم كانوا يجبرون التجار الذين يحاولون فتح محلاتهم على اقفالها بسرعة".[١٠١]

ان موقف هؤلاء كاد ان يفسد الاتفاق، ويحمل الجمعية مسؤولية خرقه؛ وهذا ما دعا "يوسف سرسق"، و"محمد بيهم"، إلى توجيه بيان إلى سكان بيروت، يرجوان

[٩٩] - يوم الاحد في ١٣ نيسان وجه حازم بك والي بيروت رسالة برقية إلى "محمود شوكت باشا"، الصدر الاعظم، وزير حربية السلطنة جاء فيها: "حضرت مجموعة مؤلفة من الوجهاء، هم من كبار السادة الاشراف المعتبرين في المدينة امثال: "محمد بيهم"، و"يوسف سرسق"، راجين اخلاء سبيل خمسة اشخاص، كنت قد عملت على توقيفهم بسبب تحريضهم السكان على الفوضى واقفال المحلات، واحلتهم امام المحكمة العسكرية لتجري محاكمتهم حسب الاصول القانونية.
"الوجهاء المومى اليهم يعتبرون انفسهم مسؤولين، ويكفلون ان مثل هذه الاعمال والحركات لن تتكرر من الان فصاعداً. اعتقد ان هذه الطريقة من العمل هي نافعة والتمس الاذن باخلاء سبيل الخمسة. الامضاء : حازم
"Documents...",tome19,annexe n° III à la dépêche n° 77 du 15 avril 1913, pp. 422-423.

[١٠٠] - نص برقية "محمود شوكت باشا"، الصدر الاعظم، وزير الحربية، الجوابية على برقية حازم بك والي بيروت: "نعلن موافقتنا على فكرتكم السامية، ونسمح لكم بأخلاء سبيلهم على شرط ان يعطيك وجهاء المدينة، الضمانات الضرورية بعودة النظام، ويعتبروا انفسهم مسؤولين عن الاعمال والحركات التي يمكن ان تحصل لاحقاً". "الوزير الاعظم، وزير الحربية"، الامضاء: محمود شوكت .
"Documents...", tome19, annexe n° IV à la dépêche n° 77, du 15 avril 1913,pp 423-24.

[١٠١] - جرى الافراج عن المعتقلين مساء يوم الاحد في ١٣ نيسان ١٩١٣
"Documents...", tome 19, lettre n° 148, pp. 418-419.

منهم "ان يعودوا إلى مزاولة اعمالهم كالمعتاد باسم الانسانية والوطن المقدس"، وان يؤكدوا مرة اخرى وطنيتهم، وتعلقهم بالسلطنة، وطاعتهم الانظمة الحكومية؛ واشار إلى ان "الابقاء على الاقفال يحمل اضراراً كبيرة على البلاد والوطن العزيز". ويبدو أن السلطات المحلية كانت وراء تعنت المتعنتين، حتى تحصل على هذا البيان الذي جاء بنصوصه كلها لمصلحة السلطنة.[١٠٢] وفعلاً فقد حلّ الاضراب بشكل كلي مساء الاثنين في ١٤ نيسان عام ١٩١٣.

وفتحت المحلات والواجهات ابوابها واستعادت المدينة حياتها الطبيعية بعد اضراب دام ثلاثة ايام. وبذلك تكون الجمعية قد سجلت خطوة إلى الوراء. فهل تعوض في خطوة اخرى ؟

[١٠٢] – نص نداء محمد بيهم ويوسف سرسق، اللذين فاوضا الوالي باسم الجمعية والاضراب، وهو موجه إلى اهالي بيروت يوم الاثنين في ١٤ نيسان ١٩١٣، وقد جاء فيه: "زملاءنا الكرام نرجوا منكم باسم الانسانية والوطن المقدس ان تعودوا إلى مزاولة اعمالكم وتفتحوا محلاتكم. انكم وانتم تستجيبون لدعوتنا تؤكدون مرة اخرى تعلقكم بالسلطنة وبوطنيتكم، وتؤكدون ايضاً طاعتكم لانظمة الحكومة ومن المهم ان تفتح بيوت التجارة، لان الابقاء على الاقفال يحمل اضراراً كبيرة على البلاد والوطن العزيز .
"ان كل الذين يحبون بلادهم يقبلون الاستجابة لدعوتنا ويؤكدون الطاعة لانظمة الحكم المقدسة". الامضاء: يوسف سرسق– محمد بيهم.
"Documents...", tome 19, annexe n° V à la dépêche n° 77 du 15 avril 1913, p. 424.

ب– حزب اللامركزية الإدارية العثماني (١٥ شباط ١٩١٣)

ظروف تأسيس الحزب : ارتبط تأسيس هذا الحزب، بالوضع الداخلي للسلطنة العثمانية، في مطلع عام ١٩١٣؛ وبوضع الخطة الفرنسية في سورية التي تصدها الاطماع الدولية. ففي هذا الوقت كانت السلطنة قد بدأت تستوعب ظروف الهزيمة التي ألحقتها بها الدول البلقانية المتحالفة، لأن مؤتمر الدول، الذي عقد في لندن، على مستوى السفراء، في كانون الأول ١٩١٢، قد عمل على تسوية نتائج هذه الحرب، فوضع حلاً "اجبر جميع الاطراف على القبول به، وكان في صالح، السلطنة حيث اجبر الدول المتحالفة، على سحب جيوشها من الاراضي التركية".[١٠٣] هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان "الاتحاديون" قد نجحوا في تنحية "حزب الائتلاف الحر" عن الحكم، وقطعوا الطريق امام كل الاتجاهات الاصلاحية. لكن الاعيان العرب، كانوا ما يزالون يعيشون حالة التململ والقلق على المصير،[١٠٤] وعاد الصدر الاعظم السابق "كامل باشا"الى بيروت يعمل على استقطاب الناقمين منهم، و"يقرهم على مطالبهم المحقة، ويعدهم بتحقيقها إن هو عاد إلى الحكم، ويطالبهم بدعمه".[١٠٥]

وهكذا كان أعيان ولايات: بيروت، سورية وحلب في ظلّ عدم قدرتهم على الفعل والتأثير في احداث حالة انفصالية عن السلطنة أسرى حالة ينتظرون معها الانتقال من حكم عثماني اتحادي، إلى حكم عثماني ائتلافي من لون آخر، او التفتيش عن الخلاص لدى احدى القوى الدولية وفق حساباتها الخاصّة.[١٠٦]

[١٠٣] – عبد الحميد البطريق: "التيارات السياسية المعاصرة"، بيروت١٩٧١، ص ١٣٠ – ١٣٣.

[١٠٤] – أشار "M. Poincaré"، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسية، في رسالته إلى السفير الفرنسي في "لندن"، بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩١٢ بقوله : "احيطكم علماً، ان مكاشفات واضحة محددة اكثر فأكثر، جرت بين اعيان سوريين مؤثرين في اوساطهم، وبين"M. Foucher" ثم مع "M, Defrance"، حول المساعدة التي يمكن ان تمنحهم اياها فرنسا ليتخلصوا من نير العثمانيين، ويقبلون عند اللزوم بالحماية الفرنسية للمنطقة المحررة "Documents...", tome 19, lettre n° 33, p.126"

[١٠٥] – "Documents...", tome 19, lettre n° 137, p.379

[١٠٦] – الرسالة السرية الدورية، التي بعث بها رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية إلى سفراء فرنسا في: لندن، سان بطرسبورج، برلين، فينا، روما، القسطنطينية، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٢ .
"Documents...", tome 19, lettre n° 39, pp. 142-143.

أما على الصعيد الدولي، فكان الصراع ما يزال قائماً بين تيارين سياسيين كبيرين. "تيار العمق" "le Courant de fond"، أو الانقسام العمودي. هذا التيار كان يعمل من أجل حلافة عربية إسلامية. وهو يعبر عن نفسه ببضع كلمات، تهدف إلى استبدال الخليفة التركي بخليفة عربي، أو لنقل انكليزي-مصري". وقد برز هذا المشروع إلى العلن اثناء العدوان الايطالي على ليبيا. ويقول اصحابه من الانكليز : "اذ سقطت تركيا، يمكن لمصر ان تحل مكانها، ولا يوجد ما يمنع ان يكون الخديوي خليفة المسلمين ويحل مكان السلطان".[107]

هذه الخلافة التي كان يجري الكلام عنها في هذه المرحلة، لم تكن تلك الخلافة الواسعة التي كانت ايام الامويين والعباسيين لانها كانت مستحيلة. فهي خلافة واسعة بما فيه الكفاية، تشتمل على مصر وسورية وشبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين، عاصمتها دمشق كما كانت ايام الامويين. "محمد افندي كردعلي"، رئيس تحرير جريدة "المقتبس" الدمشقية، كان من المبشرين بهذه الخلافة. وقد اشار "M Ottavi"، القنصل الفرنسي العام، القائم بالاعمال في القنصلية الفرنسية في دمشق، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٤ نيسان ١٩١٣، ان هذه الخلافة "هي في خدمة السياسة البريطانية وتوجهاتها". وهي بالرغم من كثرة العاملين لها ستكون من فعل انكليزي- مصري لعدة أسباب :

١- الدعوة إليها كانت تترافق على الدوام بالدعوة لصالح إلحاق سورية بمصر تحت سلطة الخديوي وإشراف بريطاني.

٢- الدعوتان المصرية والانكليزية كانتا تنطلقان وتخبوان في وقت واحد وهذا ما يؤكّد أنهما حركة واحدة.

١٠٧ – "Documents...", tome 18, lettre n° 104, p. 448

٣- الذين يطالبون بخلافة عربية إسلامية بوعي منهم أو بدون وعي، كانوا في خدمة السياسة البريطانية في ذلك الوقت، لأن الخليفة المقترح لهم هو الخديوي "عباس حلمي" المحمي من قبل بريطانيا.[108]

ان هذا المشروع، كان مصدر قلق بالنسبة للساسة الفرنسيين، لانه جاء في وقت اصبحت فيه السلطنة ضعيفة، ويهدف إلى اقامة خلافة عربية منفصلة بشكل عامودي عن خلافة السلطنة، تشمل في جملة ماتشمله منطقة نفوذهم التاريخي؛ والانكليز هم القوة الوحيدة المستفيدة، من هذا المشروع. ومهما يكن من امر العرب الذين يجمعهم بالخديوي رابطة اللغة والدين، فهو في النهاية من اصل مستعرب، وتحت السيطرة البريطانية. ومن الطبيعي ان يكون الفرنسيون ضد هذا المشروع الذي يقضي على طموحاتهم.

أما التيار الثاني، فهو "التيار الافقي"، "le Courant de surface"، أو الانقسام الأفقي فكان يعبر عنه أيضاً بعدد من الكلمات. فهو لا يتطلب اكثر من اصلاحات معتبرة في ولايات سورية، بحيث تبقي هذه الولايات مرتبطة بالسلطنة في اطار نظام إداري يرتكز على"اللامركزية الإدارية". هذا التيار، رعاه الفرنسيون، وشجعوا القوى المحلية على السير باتجاهه. لأنه كان بالنسبة اليهم الضمانة لبقاء نفوذهم في سورية؛ فبقاؤه محاصراً أفضل من أن يزول بمشروع الخلافة الإسلامية ليس عن سورية فحسب، بل وعن شمال افريقيا أيضاً. هذا بالاضافة إلى انه كان يعمل على شحن النفوس واثارة تعصبها. صحيح ان التيارين يؤديان في النهاية إلى الانفصال عن السلطنة؛ غير ان اللامركزية الإدارية كما كان يراها الفرنسيون يجب ان لا ترتكز على فصل واخضاع سورية وبلاد ما بين النهرين وشبه الجزيرة العربية – كما المشروع الانكليزي المصري- لنظام واحد يجري من خلاله دمجها وصهرها لتصير متشابهة. وكي لا يجري الخلط بين الحركتين، رأى الفرنسيون أن يعملوا على صياغة حركة خاصّة بهم، "تتميز عن الحركة

١٠٨ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents..." tome 19, lettre n°139, pp.390-397

الانكليزية–المصرية لجهة محتواها"، سيما وأن نظام "اللامركزية الإدارية "يمكن الاختباء وراءه تحت ستار شرعية السلطنة لأنه مجاز من قبل أوساط فيها، بعد ان وصل "حزب الائتلاف الحر"، إلى تسلم مقاليد السلطنة.[١٠٩] ورأوا أن في تطبيقه على سورية بشكل تدريجـي يساعد على تقدم المنطقة، وعلى ابراز شخصيتها الخاصّة، ويكسبها تدريجياً الميـول الاستقلالية ويجنبها الهوس الانفصالي الذي قد يظهر فجأة. ولذلك كان من الضـروري بالنسـبة اليهم ان يعملوا على الاحاطة الدائمة بانصار هذا التيار من ابناء البلاد بالوعظ والارشاد والنصح بالحذر والليونة تجاه السلطات المحلية، وتشجيعهم كي لا يصلوا إلى اليأس والانحلال*، على حد تعبير "M. Bompard"، السفير الفرنسي في القسـطنطينية فرسالته إلى "M. Ottavi" القنصل الفرنسي العام في دمشق بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩١٣.[١١٠]

الخطة الفرنسية تشكو من نقص في عناصرها الإسلامية

لم يـتمكن المسؤولون الفرنسيون، من اغتنام الظروف الصعبة، والافادة من الفـرص الـتي سنحت خلال الهزائم التي لحقت بالسلطنة، في ليبيا والبلقان، بسبب النقص في سياستهم تجاه المسلمين بشكل عام، والسوريين منهم بشكل خاص وأدركوا ان هـذا النقص يشكل خطراً على خطتهم في سورية، ووجدوا بعد فترة طويلة من عمـلهم السياسـي، ان المـناطق التي تؤيد احتلالهم هي تلك التي تسكنها الاكثرية

[١٠٩] – "Documents...", tome 19, lettre n°: 139, p. 394

* – المقصود بولايات سورية: ولاية بيروت، ولاية سورية (دمشق)، وولاية حلب، ومتصرفيتي دير الزور والقدس. وإذا أضفنا إليها متصرفية جبل لبنان يكتمل لدينا معنى مصطلح سورية الذي كان مستخدماً قبل الحرب ١٩١٤–١٩١٨. ولمزيد من الايضاح يراجع البحث الذي أعده "دومينيك شفاليه" "Dominique Chevalier" عن سورية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وقد نشره "توماس فيليب"
Thomas Philipp:"The Syrian Land in the 18th an 19th century", stuttgart 1992, PP. 1-10.

[١١٠] – يراجع : ocuments...", tome19, annexe à la dépêche n°; 36 du 29 avril 1913, pp.56-64

المسـيحية،[١١١] وحتى مؤيدوهم كانت تتنازعهم الانقسامات، ويحتاجون إلى من يفض لهم مشاكلهم على حد تعبير المسؤولين الفرنسيين أنفسهم.[١١٢]

واسـتدركوا ان هـذا الـنقص كان يستغله خصومهم من خلال طرحهم "الخلافــة العربية الإسلامية"، من أجل اضعاف نفوذهم والتشهير بسياستهم المنحازة؛ وليؤكّدوا من خلالها على عدم صلاحية فرنسا في ان تكون حامية لسوريا.[١١٣] ولذلك اخـذوا يعملون على سدّ هذا النقص بالتقرب اكثر من المسلمين لنسج علاقات جيدة معهـم[١١٤]. وهـذا الامر، كان يحتاج إلى مزيد من الوقت، من أجل زيادة المشاريع الاقتصـادية وتعميـق الصلات السياسية، بالاكثار من إنشاء المؤسّسات الاجتماعية وخاصّـة في المـناطق الإسـلامية، على حد تعبير التقرير الذي اعده مدير الشؤون السياسـية، في وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٤ كانون الأول عام ١٩١٢.[١١٥] وفي هذا السياق، نشير إلى أن السفير الفرنسي في القسطنطينية تمسك بوقف الحرب البلقانية ضد السلطنة العثمانية، وطالب بالسلام لها وبالحفاظ على ما تبقى من ممتلكاتها. وأشار في رسالته، إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني عـام ١٩١٢ بقوله : "الخطر الكبير المباشر الذي يتهدّد السلطنة هو تفككها النهائي نتـيجة الحرب البلقانية، وعندها تكون المشكلة ليست في دخول القسطنطينية بل من عـدم امكانـية السيطرة على الوضع في اسيا العثمانية. فمن وجهة النظر هذه تتطلّب

[١١١] – حول هذه المسألة: اشار "Léon Lebas"، المقيم الفرنسي في بيروت بقوله:" من يعرف سورية، يمكن ان يلاحظ شيئاً واحداً، هو ان المحور الغربي لسلسلة "جبل لبنان"، يبقى مخلصاً للحماية الفرنسية، في حين ان وادي البقاع، المعلقة ودمشق، حمص، حماه، بعلبك وحلب، كل "حوران" وجبل الدروز"، هم مع الحماية الانكليزية؛ في بيروت كل المسلمين بلا استثناء مع عدد من المسيحيين يشاطرونهم هذه الفكرة. جريدة ."le Temps"، الصادرة في باريس بتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ١٩١٢

[١١٢] – قارن السفير الفرنسي في القسطنطينية في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩١٢ ، بين مهمة القنصل الفرنسي والقنصل البريطاني بالقول "ان قنصلنا العام في بيروت يجد نفسه على الدوام امام متطلبات حل الخلافات بين زبانيته من الموارنة والكاثوليك، وهو بعمله المضني هذا يختلف عن زميله البريطاني الذي تتكون عمالته من الدروز الذين يشكلون كتلة متراصة، وهذا ما يسهل له مهمته ويمنحه الكثير من اوقات الفراغ الضروري لزيادة شعبية بريطانيا "
لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents ..." , tome 18, lettre n° 102 , pp : 440 - 446

[١١٣] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents…", tome 19, lettre n° 57, pp. 183 – 184

[١١٤] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 60, pp. 188 - 190

[١١٥] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 56, pp. 179 -183

المصلحة الفرنسية السلام الذي يتطابق مرة اخرى مع السلام التركي".[١١٦] ومن هذه المنطلق أيضاً كان مسؤولو الدوائر السياسية الفرنسية في بيروت والقاهرة، ينصحون بالتروي أبناء البلاد المطالبين بتدخل فرنسي مباشر من اجل اقتطاع سورية من السلطنة العثمانية عن طريق العنف مشيرين عليهم بأن هذا الطريق محفوف بالمخاطر ويعطل عمل القوى الفاعلة فيها ويمكن أن يخربه.[١١٧]

كان المسؤولون الفرنسيون مدركين حقيقة الاوضاع في سورية اكثر من اعيانها الذين كانوا يريدون الخلاص بأي ثمن.[١١٨] كما ويعرفون حقيقة الاطماع الدولية وما يدور في الخفاء. فبالاضافة إلى بريطانيا المنافس الاساسي الجدي لهم، كانت القوى الاقتصادية الالمانية تجوب المنطقة من أجل الحصول على التزامات المشاريع المختلفة،[١١٩] وبعثاتها العسكرية تنتقل من"بور سعيد" إلى بيروت ودمشق، تراقب نشاطات القوى الدولية، الفرنسية منها بشكل خاص.[١٢٠] فالالمان كانوا يعتبرون ان هذه المنطقة هي منطقة نفوذهم، واليهم يجب ان تنتقل في المستقبل. ومن أجل ذلك، عملوا على تأسيس وكالتين سريتين سياسية واعلامية. وحركتهم العسكرية ارتكزت على احتمال ان فرنسا تتحرك لاقتطاع سورية، ومن أجل ذلك أرسلت ضباطاً

---

[١١٦] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 37, pp. 135 –137

[١١٧] – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 32, pp. 117-121

[١١٨] – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 43, pp. 148-150

[١١٩] – "هناك عناصر المان، من شركة خط حديد بغداد يجوبون "جبل لبنان"، يقودهم موظفون لبنانيون من اجل الحصول على التزامات بالتنقيب عن المعادن وانشاء السدود". هذا ما ورد في رسالة "Léon Lebas"؛ المقيم الفرنسي في بيروت إلى جريدة "le Temps" الفرنسية الصادرة في باريس بتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ١٩١٢.

[١٢٠] – "أربعة ضباط المان يغادرون في الايام المقبلة من "بور سعيد" إلى بيروت ودمشق، وهم بقيادة الكابتين "فون همرستن" "Von Hamerstein"، وهم مكلفون بمراقبة حركة قناصلنا في سورية لاجهاضها بحركة دعائية المانية. دليل هذه البعثة "عبد الكريم قاسم الخليل"، رئيس جمعية "المنتدي الادبي" في القسطنطينية، وهو حالياً في مصر ويتهيأ للذهاب إلى بيروت". من الرسالة البرقية رقم ١١، التي ارسلها الوزير الفرنسي في القاهرة، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٣ شباط ١٩١٣.
"Documents...", tome 19, lettre n° 107, p. 321

مكلفين بتنفيذ هذه المهمة.[١٢١] هذا ما أشار إليه "دوفرنس""M.Defrance" الوزير الفرنسي في القاهرة، إلى وزير الخارجية الفرنسية، في ١٣ شباط ١٩١٣.

وقد نسق الالمان تحركهم العسكري هذا، مع الامبراطورية "النمساوية المجرية"، عبر "M . Petrovich" احد جنرالات الجيش الالماني.[١٢٢] وفي هذا المجال أيضاً قدم البابا للألمان خدمة هامة، اذ عهد إلى "الارسالية البندكتانية" "les Bénédictins"، الالمانية بمهمة تنشئة الاكليروس الكاثوليكي، بعد ان كان يقوم بهذه المهمة "الاباء البندكتان"، من جنسيات مختلفة.[١٢٣] ومن المؤكد ان هذا الاجراء لم يكن في مصلحة السياسية الفرنسية في ولاية بيروت ومناطق النفوذ الفرنسي. فبعد هذه المهمة اخذت الصحف الالمانية تتحدث بصراحة عن مصالح المانية في سورية وفلسطين والعراق. والسفير الفرنسي في برلين كان يتتبع بدقة هذه الاخبار التي كانت تنشر حول هذا الموضوع.[١٢٤]

وبالاضافة إلى التحرك الالماني، كانت "الجمعية الارثوذكسية الفلسطينية" تتحرك هي الأخرى بدعم من روسيا، فكونت لها مصالح مادية ورصيداً اخلاقياً هاماً. فقد افتتحت هذه الجمعية عدداً من المؤسسات التعليمية والصحية، وكونت مجموعة واسعة من المرتبطين بها في ولايتي سورية وبيروت، وسنجق القدس وجبل لبنان.[١٢٥] وهذا النشاط الذي ابداه الروس كان في مطلع عام ١٩١٣ ملفتاً للانظار، خاصّة احاطتهم ببطريرك الكرسي الانطاكي، لطائفة الروم الارثوذكس، التي باتت تشكل جزءاً من تحركهم.[١٢٦]

---

[١٢١] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 110, pp. 326-327

[١٢٢] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 126, pp. 353- 354

[١٢٣] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 112, pp. 331-332

[١٢٤] – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 131, pp. 365-366

[١٢٥] – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 109, pp. 323 - 325

[١٢٦] – لمزيد ن الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 114, pp. 334 - 335

كـــان المسؤولون الفرنسيون يراقبون بدقة هذه التحركات الدولية، ويعرفون أبعادها وخفاياها، وكلها بالنسبة لخطتهم من النوع المقلق. لذلك لم يكن سهلاً عليهم ان يقدمـــوا على اقتطاع سورية بالقوة العسكرية. وهكذا بات الانتظار سيد الموقف عندهم وعند القوى المحلية المرتبطة به.

تأسيس "حزب اللامركزية الإدارية العثماني"

في هذه الاجواء المحلية والدولية، تأسس "حزب اللامركزية الإدارية العثماني" في القاهـــرة. أما السبب في اختيار القاهرة مركزاً له فيرجع، إلى انها اصبحت ملتقى، الســـوريين، والاوساط العربية المختلفة. ففيها يستطيعون أن يبحثوا بحرية أكثر مصير بلادهـــم، وأن يطرحوا افكارهم ويتناقشوا فيها وينشروها بعيداً عن متناول السلطات العثمانـــية. خاصّـــة، ان الازمات التي كانت تمر فيها السلطنة، هي أزمات من النوع المصـــري، الـــذي يتطلـــب مـــن أهـــل البلاد كلاماً وكتابات في دائرة اوسع من القسطنطينية، التي كانت في وضعها تحت سيطرة "الاتحاديين" تذكرهم بنظام السلطان عبد الحميد. السفير الفرنسي في القسطنطينية كان مرتاحاً لهذا التحول باتجاه القاهرة، لان الوكالـــة الدبلوماسية الفرنسية فيها تستطيع ان تقيم بسهوله علاقات نشيطة مع الاعيان السوريين والشخصيات الفاعلة من العرب.[١٢٧]

في هذه العاصمة تشكلت اللجنة المركزية للحزب، من ثمانية عشر عضواً، هم بأكثريـــتهم من السوريين المقيمين في مصر، بما فيهم سبعة أعضاء شكلوا مكتب هذه اللجـــنة. وقـــد ضـــمت في عضويتها فئات اجتماعية مختلفة. فمنهم الوزير والمبعوث السابق، الملاك الكبير، الوجيه، المحرر الصحفي، المحامي، الكاتب، مدير المجلة، الطبيب، الشيخ والطالب. وهم يتوزعون على ولايتي بيروت، سورية ومتصرفية جبل لبنان.[١٢٨]

[١٢٧] - لمزيد من لايضاح تراجع رسالة السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣١ كانون الأول عام ١٩١٢ "Documents...", tome 19, lettre n° 82, pp.254-256

[١٢٨] - تراجع لائحة اسماء اعضاء اللجنة المركزية للحزب وصفاهم في الملحق رقم —٣- المرفق بالدراسة

عقـــدت اللجنة اجتماعاً لها خصصته لاقرار برنامجها يوم الاحد في ١٥ شباط ١٩١٣، طالبـــت فـــيه "الـــباب العالي" ان يقر عدداً من الاصلاحات تجعل ولايات الســـلطنة اكـــثر اســـتقلالاً وتؤدي إلى تحرر سورية بشكل واسع.[١٢٩] وهي بمطالبها لاتختلف عن مطالب "جمعية بيروت الاصلاحية".

لقد تأسس هذا الحزب من تعاون المسؤولين الفرنسيين مع مسؤولين من "آل العظم". نقول ذلك بالاستناد إلى عدد من القرائن :

١- في أوائـــل كـــانون الأول عـــام ١٩١٢، يلتقي الاخوان "رفيق العظم" و"عثمان العظـــم"، بصحبة ابن عمهما "حقي بك"، "M. Defrance"، الوزير الفرنسي، المقيم في القاهـــرة. وفي هذا اللقاء تجري بينهم محادثات صريحة للغاية، يستفاد منها ان "آل العظـــم" هـــم مرتبطون بتركيا ارتباطاً عميقاً. لكن، اذا اضطرت الظروف أن تكون ســـورية ومصالحها بيد فعالية دولية أخرى كفرنسا أو انكلترا، فالمسلمون السوريون يفضـــلون انكلترا؛ لان فرنسا تبدو لهم كأنها العدو الطبيعي للمسلمين وتبدو حركتها كأنهـــا من اجل نصرة المسيحي على المسلم، وهذا ما لايقبله المسلمون. كما اشاروا قـــائلين : "وأكـــثر من ذلك، اذا حصل اتفاق بين انكلترا وفرنسا، وعهدت المصالح السورية إلى هذه الاخيرة فان المسلمين السوريين سيشنون عليها حرباً ضارية، كي لا تأخذ على الاقل موافقتهم الصريحة على سيادة توجهات رجال الدين المسيحي عليهم، بابطـــال تعـــدد الـــزوجات والطـــلاق، وكـــي يمنعوا بغاء النساء المسلمات وفتح "الكابريهات" في احياء المسلمين". ويبدو من اجواء اللقاء، ان الوزير الفرنسي قد عمل عـــلى تبديد هذه المخاوف وهذه النظرة المغرضة، التي يثيرها اعداء فرنسا.[١٣٠] يبدو ان

[١٢٩] - اشار جورج انطونيوس، ان عدد اعضاء اللجنة هو عشرين عضواً وان مكتبها هو ستة اعضاء لكن بدون ان يشير إلى المصدر الذي استند اليه. "يقظة العرب"، ص ١٨٥.
كما ان "عبد الكريم رافق" في كتابه، "العرب والعثمانيون" اشار على الصفحة ٥٣٧ إلى نفس المعلومات التي ذكرها انطونيوس. وبدون ان يشير إلى المرجع أيضاً.

[١٣٠] - لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 57, pp.183-184

هذا اللقاء كان بداية الطريق لتعاون آل لعظم" مع الفرنسيين، وانه الخطوة الأولى على طريق تشكيل "حزب اللامركزية الإدارية العثماني".

٢– بعـد هذا اللقاء يلتقي "شفيـق بك المؤيد"، وهو من المتنفذين من أسرة آل العظم، مع "M Bompard"، السفير الفرنسي في القسطنطينية، بتاريخ ١٥ كانون الثاني عام ١٩١٣. في هذا اللقاء استفهم "شفيق المؤيد" عن موقف فرنسا من مسألتين: الأولى، رغبتـه في معرفة ما اذا كان بإمكان فرنسا أن تشمل برعايتها مسلمي سورية بالاضـافة إلى المسيحيين الذين يعتبرون فرنسا أمهم الثانية؛ أما المسألة الثانية فهي، عن مدى استعداد فرنسا لان ترسل جيشها إلى حلب ليمنع مرور الجيش التركي الاتي إلى سـورية – فـيما لو قرر السوريون اعتماد "اللامركزية الإدارية"، واقدموا على طرد الموظفين الاتراك – ليتصدى لهذه العملية ويمنع توحيد ولايات سورية الثلاث : حلب، دمشـق وبـيروت في ولاية واحدة، ويقضي على حركة "اللامركزية"؛ أجابه السفير الفرنسي بأن السلطنة لا تنظر بشكل سليم إلى نظام اللامركزية عندما لا ترى فيه غير الانفصال، وبالتالي عليكم اقناعها عكس ذلك، وما يهم في هذا المجال هو وضع شرعية مطالب سورية في غير هذا السياق.[131]

٣– بعد هذا اللقاء "لشفيق بك المؤيد"، مع السفير الفرنسي، سافر إلى مصر قبل ان تتشكل لجنة الحزب المركزية، وبقي فيها مدة طويلة ليساهم في ولادة الحزب، واحتل موقعاً في عضوية مكتب لجنة الحزب المركزية؛ ثم عاد إلى بيروت في ٢١ نيسان عـام ١٩١٣، والتقي فيها"قوجه" "M. Couget"، القنصل الفرنسي العام في سورية. وفي هذا اللقاء دار الحديث بينهما عن تظاهرة الحركة الاصلاحية، وما آل اليه وضعها؛ وكان هذا الموضوع مايزال حديث الساعة؛ واتهم أصحابها بالبساطة وقلة الخبرة؛ وقال للقنصـل الفرنسي بانه مسافر إلى دمشق، لتشكيل جمعيات لن يسميها "اصلاحية" بل

١٣١ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 93, pp.283-285

"لامركـزية"، وستكون على علاقة باللجنة المركزية في مصر. كما حدثه عما دار بينه وبين السفير الفرنسي في القسطنطينية.[132]

٤– يبدو من لائحة اسماء اعضاء اللجنة المركزية لهذا الحزب، ان خمسة من آل العظـم هم اعضاء في هذه اللجنة المؤلفة من ثمانية عشر عضواً، وان اربعة من هؤلاء الخمسـة هم اعضاء في مكتبها المؤلف من سبعة اعضاء.[133] وهذا يدل على دور هذه الاسرة في تأسيس الحزب بالتعاون مع الفرنسيين.

الوزيـر الفرنسـي المقـيم في القاهرة، أشار في رسالته، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢١ شباط ١٩١٣ إلى ان جريدة "الشعب" قد هاجمت بعنف أعضاء اللجـنة مـتهمة اياهم بخيانة الوطن وببيع أنفسهم لفرنسا؛ وأن الصحافي "محب الدين الخطيـب"، محرر جريدة "المؤيد"، قد سارع إلى وضع الحقيقة في نصابها معلناً أن يد فرنسا لم تكن من أجل لا شيء في هذه الحركة، وأن من له الرغبة الصادقة بالاصلاح لـيس لـه إلا أن يشـجع اللجنة[134]. وهذا يدلّ على أن علاقة ما تربط هذا الحزب بفرنسا.

وهكـذا، فبالاضـافة إلى "جمعية بيروت الاصلاحية"، أصبح في سورية عدة أحـزاب : "الاتحـاد والترقي"، "حزب الائتلاف الحر"، "حزب اللامركزية الإدارية العثماني". غير ان واحداً منها لم يكن يتصور نفسه وبلاده وشعبه بعيداً عن التبعية لقوة دولية. وهذا ما جعلها مرتبطة بالايقاع الدولي وأسيرة له. وبعد ان كانت الصحافة في بـيروت تهـاجم الاحزاب، لانها لم تعمل –حسب رايها– الاعلى تشتيت الشعب في وقت هو بحاجة إلى توحيد رأيه حول الاصلاحات المطلوبة في سورية، عادت ونشرت مقالات دارت تحت عنوان "ابداً لا يوجد انقسام الاتفاق تام". وجرى التعبير عن هذا

١٣٢ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 6, pp.38-39

١٣٣ – يراجع الملحق رقم –٤– المرفق بالدراسة.

١٣٤ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 113, pp. 332-333

العنوان بشكل ان مقالة لكاتب "مسيحي"، كانت تنشر في جريدة "إسلامية"، ومقالة لكاتب "اتحادي"، كانت تنشر في جريدة "ائتلافي"، والعكس بالعكس.[١٣٥]

لا شك ان اتفاق اعيان البلاد كان هاماً، فهو نقيض الانقسام والتشرذم. لكن الاتفـاق الـذي دار الحديث حوله كان بدون محتوى، ودون المستوى الذي تتطلبه المرحلة. ولذلك بات الشكل اشبه بالتهريج السياسي. والتساؤل الذي يمكن ان يطرح نفسـه في هـذا المجـال، هو على اي شيء كان الاتفاق تاماً؟ اعلى "الخلافة العربية الإسـلامية" بقيادة انكليزية مصرية، أم على الولاء للسلطنة في قبضة "الاتحاديين"، أم عـلى "اللامركزية الإدارية" في كنف حكم مركزي عثماني بقيادة "حزب الائتلاف الحر"، أم على الانفصال بمساعدة فرنسا أو أية قوة دولية أخرى؟ على كل هذه الامور لم يكن هناك اتفاق. ومع ذلك كان هذا الشكل مخيفاً بالنسبة للسلطنة، لأن العرب لم يكونوا العامل المحدد في العمل من أجل هذه الموضوعات السياسية.

السلطنة تعمل على تصديع "حزب اللامركزية الإدارية العثماني"

نظـرت السـلطنة إلى "حزب اللامركزية الإدارية العثماني"، على انه حركة انفصـالية، وانـه جهـد اضافي "لجمعية بيروت الاصلاحية"، خاصّة انه اتخذ مواقف واضحة من مسألة حل الجمعية، اذا اجتمعت لجنته العليا، في مساء ١٢ نيسان ١٩١٣ بـناء على طلب لجنة اللامركزية في بيروت وقد ناقش الاجتماع المستجدات وارسل برقـية، إلى "الصدر الاعظم" احتج فيها على قرار الوالي بحل الجمعية، واعتبره اجراءاً "تعسـفياً يؤدي إلى قطع العلاقة بين جناحي السلطنة" : "العرب "والترك"، وطالبوه "ان يقيل الوالي، ويلغي قراره، كي يجنب السلطنة النتائج غير المرضية".[١٣٦] كما أرسل برقية إلى والي بيروت، أشار فيها إلى أن السوريين في مصر مترعجون من منع الجمعية

---

[١٣٥] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n°121, pp.347-348

[١٣٦] – نص برقية لجنة اللامركزية في القاهرة، الموجهة إلى الصدر الاعظم "محمود شوكت باشا"، بتاريخ ١٣ نيسان ١٩١٣
"Documents...", tome 20, annexe n° l à la dépêche n° 170 du 13 avril 1913, p 16

عـن العمـل، وطلب اليه ان يصحح هذا الخطأ فوراً؛[١٣٧] واحتج لدى القوى الدولية السـت، والاجتماع الموسع للسفراء في لندن. كما أحس المسؤولون ان تأسيس هذا الحزب سيعمل على تقوية اتجاه اللامركزية في سورية.[١٣٨] ولذلك استنفر "الاتحاديون" قواهم لاحباط اهداف هذه القوة الجديدة، قبل ان يتصلب عودها. واعتمدوا خطة من عدة نقاط :

١– استثارة تيار ديني إسلامي متعصب، نقيض بتوجهه لسياسة اللامركزية. وانخـرط في قيادة هذا التيار مسؤولون في السلطنة، و"جمعية تركيا الفتاة". وقد عمل هـؤلاء على انشاء مراكز دعائية له امتدت إلى مصر والمغرب وأوروبة. هذه المراكز ارتبطت بمركزها الام في القسطنطينية. أما قادة هذه المراكز فهم : "سعيد حليم"، وزير الخارجـية و"الشـيخ شاويش" في آسيا الصغرى؛ وفي مصر "محمد شاري باشا"، وبه ارتـبط عدد كبير من الشخصيات المصرية، وهم أعضاء في "الحزب الوطني المصري"؛ وفي المغرب، "الشيخ علي يوسف"، وقد ارتبط بهذا الشيخ عدد كبير من الشخصيات المغربـية والمصـرية الموجودة هناك؛ وفي اوروبة، "محمد فريد" رئيس "الحزب الوطني المصـري"، الذي غادر مصر ليعيش هناك متنقلاً بين سويسرا وباريس من أجل هذه الغايـة. وقد أسس هؤلاء جريدة ناطقة بإسم هذا التيار اسمها "الحق"، يشرف عليها "الشيخ شاويش" في القسطنطينية.[١٣٩]

٢– تجنـيد الجـرائد ذات الـتوجه الإسـلامي بمواجهة انصار "اللامركزية الإدارية"، ودفعها إلى توجيه التهم المختلفة اليهم. فبعد ان اعلنت لجنة الحزب المركزية بـرنامجها، نشـرت جريدة "الشعب" الصادرة في القاهرة مقالة، اتهمت فيها اعضاء اللجنة، بأنهم "خونة للوطن ومأجورون لفرنسا".[١٤٠]

---

[١٣٧] – نص برقية لجنة اللامركزية في القاهرة، الموجهة إلى "حازم بك"، والي بيروت بتاريخ ١٣ نيسان ١٩١٣.
"Documents ...", tome 20, annexe n° ll à la dépêche n; 170 du 13 avril 1913, p 16.

[١٣٨] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 123, pp. 349 -350

[١٣٩] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 113, pp. 332- 333

[١٤٠] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 137, p. 379.

٣- جرت الاستفادة من "كامل باشا"، الصدر الاعظم المخلوع، فكان له دور في هذه الخطة. فقد سافر إلى مصر واتصل باعضاء الحزب، واعلن لهم بأن "برنامجهم هو برنامجه، وانه سيعمل على تحقيقه كاملاً، في حال عودته إلى سدة المسؤولية".[141] لقد قدم لهم وعوداً لاضمانة لها غير الانتظار. وهو بعمله هذا كان يسدي خدمة للسلطنة لان نشاطه كان يصب في خانة استبقاء سورية تحت سيطرة السلطنة.

٤- ورداً على تحرك " الحزب ومطالبه، جرى تحريك حزبي "الاتحاد والترقي" و"الائتلاف الحر" المحليين في دمشق، فقد عقد هذان الحزبان اجتماعاً مشتركاً بتاريخ ٢٩ آذار ١٩١٣. وجاء تحركهما لمصلحة السلطنة، اذ طالباها ان توافق على برنامج الاصلاح، الذي اتفقوا عليه مع الوالي ومجلس إدارة الولاية منذ وقت طويل.[142]

لقد نجحت هذه الحركة التي اثارتها السلطنة ان تشد اليها قسماً كبيراً من اعيان المسلمين، وان تبلبل افكار لجنة اللامركزية الإدارية، حتى بات فيها عدة آراء؛[143] وتمكنت من زرع الخلاف في صفوف اعضائها، حول شكل الحكم المطلوب لسورية. وهذا ما استدعى ان تعقد اللجنة اجتماعاً عاماً في القاهرة بتاريخ ٢١ آذار عام ١٩١٣، وكان الاجتماع كاملاً، حضره المندوبون المسلمون والمسيحيون؛ "ميشال تويني"، ترجمان القنصلية الفرنسية في بيروت كان حاضراً الاجتماع بصفته أحد أعضاء اللجنة المركزية، اشار إلى ان الاجتماع قد وافق بالاجماع على ان الحل المرغوب بالنسبة للمسألة السورية، هو جعل سورية امارة مستقلة على رأسها أمير مسلم يجري اختياره بشكل حر من السكان، توضع تحت الحماية الفرنسية. كما قرر الاجتماع ان يعمل الاعضاء بجد للوصول إلى هذا الهدف؛ ونقل مقررات الاجتماع

١٤١ – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n°138, pp. 381 - 382.

١٤٢ – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 134, pp. 369-371

١٤٣ – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 135, pp. 371-372

إلى الوزير الفرنسي المقيم في القاهرة. وقد نصح الاخير اللجنة ان تتحرك بحذر، وان تتمسك باطرها الشرعية في عملها.[144]

لقد واجه الحزب صعوبتين هامتين :

الأولى، سياسة الضغط التي مارسها "الاتحاديون" واعوانهم، بالاضافة إلى تدخل القوى الدولية. وهذا ما كان يعمل على هز قناعات اعضائه، فجعلها قناعات غير ثابتة تتغير بسرعة من حال إلى حال. وهنا لا بد من الاشارة إلى ان تبعياتهم المتعددة التي نشأوا عليها كانت وحدها كافية لان تمنع عليهم توحدهم حول الفعالية الدولية التي سيكون استقلالهم عن السلطنة تحت اشرافها؛ فكل واحد منهم كان يعلن عن رغبته معتبراً اياها رغبة الشعب وقراره.[145] الصعوبة الثانية التي واجهها، هي ان الاتفاق على الامور العامة بين اعضاء اللجنة العليا، كان اسهل بكثير من مسألة الدخول في التفاصيل. لذلك بعد ان حسمت اللجنة خيارها، في ان تكون سورية كلها ولاية واحدة مستقلة استقلالاً ذاتياً في اطار السلطنة، كانت مدعوة لان تبحث في الشخصيات لتختار واحدة مقبولة تدعوها إلى قيادة هذه الوحدة الإدارية نحو اهدافها المستقبلية؛ فهذه المسألة لم تبحث في السابق، لكن مع بدء العمل الجدي، بات حسمها يشغل بال الاعضاء، ولدى مناقشتها برز رأيان : رأي يتزعمه "رفيق العظم"، ويرى أن أمير المستقبل على سورية، لا يمكن ان يكون غير زعيم أسرته، وهو "شفيق بك المؤيد العظم"؛ أما الاعضاء الاخرون فكان لهم رأي آخر وهو ان السوريين لن يعترفوا ابداً بواحد منهم اميراً عليهم، لان كل واحد منهم كان يرى نفسه مساوياً للآخرين، هذا اذا لم يكن احسن منهم؛ ويعلن هؤلاء ان خيارهم هو لامير من الاسرة "الخديوية"؛ وعندما تحين اللحظة المناسبة يرشحون الثري "يوسف كامل باشا". "الوزير الفرنسي في القاهرة، رأى أن هذه الخلافات يمكن ان يزيلها امران الاهتمام الكافي بهم من قبل

١٤٤ – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 137, pp. 378-381

١٤٥ – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 19, lettre n° 137, pp. 378-381

مكتب الجمهورية الفرنسية في القاهرة، والعمل؛ خاصّة وان جميع الاعضاء المسلمين والمسيحيين كانوا متحمسين له ولكن تنقصهم الخطوة الأولى التي يجب أن يشجعوا عليها.[١٤٦]

وفعلاً، فقد جاءهم هذا التشجيع من فرنسا، من اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي، التي قررت أن تعقده في باريس. فقد قررت هذه اللجنة في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء في ١١ آذار ١٩١٣، ان ترتبط الدعوة إلى عقد المؤتمر بصفة رسمية بحزب اللامركزية في مصر، وارسلت بهذا المعنى رسالة إلى لجنته المركزية في ٤ نيسان، عرضت عليها أن تكون في قيادة أعمال المؤتمر ومصدر عمله. وقد وافقت اللجنة العليا لحزب، في اجتماعها المنعقد مساء يوم الجمعة في ١١ نيسان ١٩١٣، على قبول القرار والاقتراح، وعلى تعيين وفد يمثل لجنة الحزب في باريس، وارسلت مضمون هذا القرار إلى اللجنة التحضيرية في ١٤ نيسان ١٩١٣.[١٤٧]

جـ – المؤتمر العربي الثالث في باريس من ١٨ – ٢٣ حزيران ١٩١٣

الظروف الدافعة لانعقاده: عندما بدأ التحضير لانعقاد المؤتمر العربي الثالث في باريس[١٤٨]، كانت الحروب التي اجبرت السلطنة على خوضها، قد تسببت لها بعدد من المشاكل. منها: حاجتها المتزايدة إلى الاموال لتغطية نفقاتها الحربية، ونقص مواردها المالية بسبب خسارتها لعدد من الولايات، هذا بالاضافة إلى طرد اعداد كبيرة من الموظفين العاملين في هذه الولايات. ولمواجهة هذه المشاكل، قطع "الاتحاديون"

[١٤٦] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 137, pp. 378 - 381

[١٤٧] – محب الدين الخطيب: "المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن حرمان في باريس"، القاهرة ١٩١٣، ص ٣ – ٨

[١٤٨] – اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر، اشارت إلى هذا المؤتمر على انه "المؤتمر العربي الأول. لكن تبين لنا من خلال البحث على انه "المؤتمر العربي الثالث في باريس". الأول عقد عام ١٩٠٢ من ٤ – ٩ شباط؛ والثاني عام ١٩٠٧؛ والثالث من يوم الاربعاء في ١٨ حزيران إلى يوم الاثنين في ٢٣ منه عام ١٩١٣.
Adel Ismaïl: "Documents...", tome 1, annexe n° II , pp. 334 -335.

بانقلابهم الطريق، على كل امل بالاصلاح، وعملوا على تشديد قبضتهم على ما تبقى للسلطنة من ولايات عربية، باعتماد المزيد من "سياسة التتريك" وبمطالبة العرب "بالمزيد من الخضوع والاستسلام بذريعة أمن الوطن المهدد".[١٤٩] ولجأوا إلى تحميل الاعيان والمتمولين من المسلمين والمسيحيين مسؤولية تنمية صندوق الخزانة السلطانية المستنزفة عن طريق الاكتتاب بسندات دينها.

في ظروف السلطنة هذه، والاجراءات التي اتخذتها، بدأت تتعارض مصالحها مع المصالح الحيوية لابناء البلاد؛ فرفضوها وعبروا عن هذا الرفض بعدم الاستجابة لنداءات الولاة، من أجل تقديم المساعدات الحربية، كما انهم لم يكتتبوا بأية قيمة من سندات الدين الداخلي.[١٥٠] وهنا لا بد من الاشارة إلى الاتفاق المذهل الذي كان يحصل من فترة لاخرى بين أعيان المسلمين والمسيحيين من ابناء البلاد على صعيد العمل المشترك من اجل مطالبة السلطنة بحقهم في المشاركة في إدارة شؤون بلادهم. كما ان اصواتاً صحافية كانت تحض على رفع الصوت للاستعانة بأوروبة، التي بدونها لا يمكن الحصول على الاصلاح الذي يطالب به الاعيان العرب. فأوروبة حسب هذه الاصوات يمكن ان تقدم العلم والمال والخبرة، وبدون هذه الامور لا يمكن اجراء اصلاحات إدارية جدية، واشارت هذه الاصوات إلى ان أوروبة مستعدة لتقديم هذه المساعدة.[١٥١] وفي هذا الوقت أيضاً، كانت هناك مجموعة كبيرة من الضباط العرب في الجيش العثماني، ممن شاركوا في حروب السلطنة، كانت تلتقي وتتدارس فيما بينها سبل الخلاص من السيطرة العثمانية حالما يعودون إلى سورية.[١٥٢]

[١٤٩] – "Documents...", tome 1, lettre n° 101, p. 309

[١٥٠] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 19, lettre n° 139, pp. 390-397

[١٥١] – جريدة "المقطم"، في عددها الصادر بتاريخ ٢ نيسان ١٩١٣، اشارت في مقالة كتبها "امين شكري"، إلى وجود امكانية لتقدم هذه المساعدة.

[١٥٢] – في السابع من شهر نيسان ١٩١٣، طلب وزير الخارجية الفرنسية، من السفير الفرنسي في القسطنطينية "ان يتحرى عن حركة لاربعين ضابطاً عربياً في جيش "شطالجة" "Chataladja"، التركي بعد ان وصلته معلومات "انهم يحضرون لانقلاب عسكري يخلصهم من السيطرة التركية لدى عودتهم إلى سورية" "Documents...", tome 19, lettre n° 144, pp. 413-414

أما على الصعيد الدولي، فقد باتت سورية محط أنظار القوى الدولية. فالجرائد الاوروبية بدأت تناقش على صدر صفحاتها الأولى مستقبلها السياسي، وتحدث عنها رئيس الجمهورية الفرنسية ما يزيد عن ثلاث مرات خلال شهر واحد.[١٠٣] وبدا الفرنسيون في هذه المرحلة غير راضين عن اعتماد الحلول العنيفة، او اعتماد الانقلاب العسكري، لان الظروف التي يريدونها لم تنضج بما فيه الكفاية، وغير مستعدين للدخول في مغامرات غير مأمونة، تؤدي إلى مؤتمر دولي تناقش فيه المسألة السورية، لان هذا المؤتمر قد ينتقص من توجهاتهم التي رسموها. وقد أشار "M. Pichon"، وزير الخارجية الفرنسية بوضوح عندما اشار إلى ضرورة عدم وقوع الفرنسيين في أوهام حول مدى ما يمكن أن تمارسه فرنسا من تأثير على الوضع الدولي كي تحمله على الموافقة على مطالبها. وطلب في رسالته إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ١٦ أيار عام ١٩١٣، ان تبلغ اوامره إلى عمال فرنسه القنصليين بالمواظبة على اعطاء البراهين حول ما تكنه فرنسا من ود للاوساط العربية، وترتيب المواعظ الداعية إلى رفض الحلول العنيفة التي يطالب بها البعض في هذه المرحلة. وفي هذا السياق اعلن قاعدة السياسة الفرنسية في هذه المنطقة، وامر ان تبلغ إلى الجميع : وهي "أن الاصلاح يكون من تركيا ومن تركيا وحدها"، وعلى جماعة فرنسا ان يعرفوا ان هذا هو المطلوب.[١٠٤] وبالتالي فإن عليهم الانتظار.

وهنا يمكن القول بان العمل على عقد مؤتمر عربي في باريس كان الهدف منه اعطاء المزيد من الوقت كي تنضج أكثر الظروف الدولية، للذين يعملون من أجل اللامركزية الإدارية، بعد ان قطع انقلاب "الاتحاديين" الطريق عليهم. والمطالبة بالاصلاح من السلطنة وحدها كان يعني بالنسبة للمسؤولين الفرنسيين الشيء الكثير.

[١٠٣] – جريدة "المقطم" في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ آذار ١٩١٣، مقالة بعنوان "مستقبل سورية" لمراسلها الخاص من بيروت، لم يذكر اسمه .

[١٠٤] – لمزيد من الايضاح يراجع: “Documents...", tome 20, lettre n° 13, pp. 73-74

فهو كسب للوقت يساعدهم على متابعة التهيئة للقيادة السياسية من أجل مستقبل سورية، وتبقي الصلة قائمة بين الاعيان المسلمين والمسيحيين حول هدف سياسي محدد، ويتمتن من خلالها تعاونهم ضد الاتراك، ويتعمق التناقض أكثر فأكثر بين السلطنة العثمانية والعرب المسلمين، ويتحرك "حزب اللامركزية الإدارية العثماني" في مصر، الذي كان بحاجة لأن يخطو الخطوة الأولى، وتبقى حية الحالة التي احدثتها جمعية بيروت الاصلاحية.

التحضير للمؤتمر العربي الثالث في باريس

بدأ التحضير لعقد المؤتمر، في اعقاب الاعلان عن تشكيل اللجنة العليا "لحزب اللامركزية الإدارية العثماني" في مصر، والاعلان عن دستوره في ٢١ شباط ١٩١٣. ومن المؤكد ان هناك صلة بين الحدثين، التحضير للمؤتمر، وتأسيس حزب اللامركزية، لسببين :

الأول، ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر قررت في اجتماعها المنعقد في ١١ آذار ان توقف نفسها لخدمة غاية الحزب، واعتبرته مصدراً لما تتوقع ان تقوم به، وان ترتبط به بصفة رسمية؛ ودعت اللجنة التحضيرية لجنة الحزب إلى قيادة اعمال المؤتمر، واقترحت عليها انتخاب من يمثلها فيه. واشارت في رسالتها إلى قيادة الحزب بانها ستعهد برئاسته إلى احد ممثليه حسب الخطة التي رسمت.

الثاني، هو ان اللجنة العليا للحزب، وافقت على قرارات واقتراحات اللجنة التحضيرية، وارسلت اليها رسالة رحبت فيها بانضمام اللجنة التحضيرية إلى صفوف الحزب ورحبت بعقد المؤتمر الذي يحمل اسم الحزب "مؤتمر اللامركزية".[١٥٥]

[١٥٥] – شكري افندي غانم"، "عبد الغني افندي العريسي"، ندره بك مطران"، عوني عبد الهادي"، "جميل بك مردم"، "شارل افندي دباس"، "محمد افندي محمصاني"، "جميل بك معلوف"؛ هم اعضاء اللجنة التحضيرية المتنخبة عن الجالية العربية في باريس، من اجل التحضير لعقد المؤتمر.
محب الدين الخطيب: "المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس"، مرجع سابق، ص ٤ – ٨

وبناء على جواب اللجنة العليا للحزب المؤرخ في ١٤ نيسان ١٩١٣ تابعت اللجنة التحضيرية عملها.

ففي ١٦ نيسان عام ١٩١٣، عقد عدد من الاعيان العرب المقيمين في باريس يبلغ حوالي مئة شخص اجتماعاً في مقهى "غلوب" "Globe"، ويبدو ان إدارة البوليس الفرنسـي كانـت تراقب هذه الحركة، – هذا اذا لم تكن هي التي حضت على هذا العمل – وان العلامة المميزة فيها كانت حضور خوري الكنيسة السورية في باريس، الذي ترأس الاجتماع. وكان مخصصاً لبحث خطة عمل المؤتمر الذي سيتناول المسألة السورية وفق منطلقين اساسيين :

١ – الطلب إلى السلطنة ان تمنح سورية استقلالاً إدارياً.

٢ –في حال رفض الطلب يجري التمني على فرنسا ان تمنحها حمايتها[١٥٦]

نعتقد ان عدد الحضور لم يكن كافياً من الناحية الاعلامية لاظهار قضية بهذا الحجم،[١٥٧] لذلك تقرر ان تجري الدعوة لعقد اجتماع آخر تحدد موعده في آخر نيسان ١٩١٣. ويبدو ان حظ هذا الاجتماع من الحضور كان افضل من سابقه. فقد حضره حـوالي ٣٠٠ شخصاً من الجالية العربية في باريس. وقد ناقش الحاضرون الاجراءات التي يجب ان تتخذ "لانقاذ الارض التي روتها دماء الاسلاف الطاهرة، وابعاد الاجانب عنها، وانقاذها من الاعتباطية باعادة تنظيمها الإداري". وقد صدر عن هذا الاجتماع نـداء موجه إلى الامة العربية "Appel à la Nation Arabe"؛ لقد اشار هذا النداء إلى

---

[١٥٦] – جاء في التقرير السري، الذي رفعته إدارة البوليس في باريس، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٦ نيسان ١٩١٣ ما يلي: "ما يقارب المئة من العرب السوريين (عناصر عثمانية)، مقيمين في باريس اجتمعوا في مقهى"Globe" ، بناء رقم ١٢، بولفار "ستراسبورغ"، برئاسة خوري الكنيسة السورية في باريس "Documents...", tome 19, lettre n° 150, p. 433

[١٥٧] – بناء على طلب وزير الخارجية الفرنسية من إدارة البوليس في باريس، بأن تزوده بمعلومات عن حركة التحضير للمؤتمر، اجاب المسؤول في مكتب الضابطة حول الخوري الذي حضر اجتماع ١٦ نيسان ١٩١٣ ، في مقهى "غلوب" بقوله: "انه الارشمندريت عطيه عرسان" "L'archimandrite Atié Arsène"، عميد كنيسة الروم الكاثوليك في الحادي عشر شارع "جوليان لوبوفر" "Julien-le-Pauvre"؛ واعطى تقرير الضابطة نبذه عن حياته وحياة الاخوة مطران وهم: نخلة، رشيد وندره .ولمزيد من الايضاح يراجع: "Documents ...", tome 20, lettre n° 39, pp. 137-140

ان الجالـية ستعقد مؤتمراً عربياً في باريس في اواخر شهر ايار القادم يتمثل فيه العرب السـوريون في مصـر وفي الاميركتين وكل انحاء اوروبة. واشار النداء إلى ان الجالية انتخبت لجنة إدارية كلفتها بالتحضير لبرنامج المؤتمر، والى النقاط التي سيبحثها الخطباء فيه. وهي على الشكل التالي :

١ – الحياة الوطنية ومقاومة الاحتلال.

٢ – حقوق العرب في السلطنة العثمانية.

٣ – ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية.

٤ – الهجرة إلى سورية.

ودعـا البـيان العـرب ان يتمثلوا في المؤتمر، سواء بحضورهم الشخصي، او بارسال مندوبين عنهم، او بتوجيه البرقيات التي تحدد موقفهم اليه. وقد حمل البيان، توقيع "عبد الغني العريسي" وعنوانه في باريس.[١٥٨]

وصل هذا النداء إلى بيروت في وقت كانت فيه مسألة الاصلاح تشغل افكار الـناس، لـيس في هذه المدينة وحدها، بل وفي دمشق، بغداد، القاهرة، القسطنطينية، حـيفا، يافا، نابلس، طرابلس واللاذقية. القنصل الفرنسي في بيروت اشار في رسالته بـتاريخ ٦ ايار ١٩١٣، إلى وزير الخارجية الفرنسية، ان وصول البيان قد "تزامن مع حالة اختمار فكرة الاصلاح في اذهان الناس، وارسل اليه نسخة عنه، وطلب ان يحدد لـه الموقف الذي يجب عليه اتخاذه فيما لو سئل عن الشروط التي ينعقد في ظلها هذا المؤتمـر، وعـن وجهة نظر حكومة الجمهورية فيه".[١٥٩] كما ان السفير الفرنسي في القسـطنطينية، طلـب إلى وزير الخارجية ان يزوده بمعلومات دقيقة عن الاسس التي سينعقد عليها وبما يجب ان يزود به عماله القنصليين في سورية.[١٦٠]

---

[١٥٨] – "Documents...",tome 20,annexe n° I à la dépêche n° 97, du 6 mai 1913, pp 83-84

[١٥٩] – "Documents..." tome 20, lettre n° 16, p. 82

[١٦٠] – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 20, lettre n° 29, pp. 116-117

لم يعقد المؤتمر في اواخر ايار كما جاء في النداء، بحيث استيعض عنه في هذا التاريخ باجتماع للجالية مرة اخرى؛ وصدر عن هذاالاجتماع، بيان كرر ما جاء في البيان الأول، بحيث اعتبر بمثابة "دعوة موجهة إلى كل ابناء الامة العربية". ويختلف عن الأول بانه يحمل بالاضافة إلى عنوان "عبد الغني العريسي"، تواقيع اعضاء اللجنة التحضيرية كلهم وأمام كل اسم منهم صفته الدينية؛ ويدعو كل العرب صغاراً وكباراً، وخاصّة الاعيان والمسؤولين منهم، ويرجوهم ان يتمثلوا في هذا المؤتمر سواء بشكل شخصي، أو برسالة بريدية أو برقية، حتى يمنحوا الموقعين على البيان قدرة النطق باسم الامة. واشار البيان بان الموقعين عليه قد جرى انتخابهم من الجالية العربية ليشكلوا فعلاً امام زملائهم وكبار الشخصيات في اوروبة، وامام الصحافة الاوروبية والاميركية، بانهم لجنة تمثل العرب؛ واشار البيان أيضاً بأن خلاصة النقاش ستصبح قرارات ترفع إلى المرجع المختص.[161]

لقد وصل هذا البيان الدعوة، إلى حلب حيث وزع فيها سراً اثناء الليل، وقد وجد منشوراً في كل الاماكن وعلى الابواب والنوافذ المفتوحة وعلى الارض في الشوارع. القنصل الفرنسي العام في حلب" "M. Laporte"، وصلت اليه نسخة عن البيان فترجمها وارسلها إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٩ ايار ١٩١٣؛ وقد اشار إلى ان البيان قد طبع في باريس، وأن "ظهوره لم يحدث اي اثر في هذا الشعب الفاقد الحياة"،[162] هذا بالرغم من ان البيان يحاول ان يستنهض الهمم من خلال اشارته إلى ماضي العرب المليء بالاباء والنخوة والتضحيات في الدفاع عن ارض العرب ولغة العرب.[163]

١٦١ – نص الدعوة الموجهة إلى كل ابناء الامة العربية. لمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...",tome 20,annexe n°I à la dépêche n° 30 du 29 mai 1913, pp.141- 142

١٦٢ – "Documents...", tome 20 , lettre n° 40, p. 140

١٦٣ – محب الدين الخطيب: المرجع السابق، ص ٩ – ١١.

لقد اختارت اللجنة المكلفة بالتحضير لعقد المؤتمر "ندره مطران" رئيساً لها. وفي ٢١ أيار ١٩١٣ طلب هذا الاخير مقابلة وزير الخارجية الفرنسية. وقد تمت الموافقة المبدئية على هذه الزيارة على ان يلتقي اولاً احد العاملين في مكتب الوزير بناء على رأي الارشمندريت "عطيه عرسان".[164] ومن المؤكد ان هدف الزيارة كانت له علاقة بعقد المؤتمر، الذي جرى تأجيله اكثرمن مرة. اما اسباب تأخير انعقاد المؤتمر من اواخر ايار إلى اوائل حزيران فهي :

١– بعد ان وجهت اللجنة التحضيرية نداءها إلى أبناء الأمة العربية، قررت ان توجه الدعوات لحضور المؤتمر، إلى ولايات : بيروت، سورية، حلب، اليمن، بغداد، مصر، طرابلس الغرب، تونس، الجزائر والمغرب؛ هذا بالاضافة إلى المهاجرين العرب من السوريين في أوروبا والاميركتين؛[165] وهي بدون شك مناطق شاسعة، وبات على اللجنة ان تنتظر وصول الوفود خلال فترة زمنية ليست كافية، بالاضافة إلى عدم توفر وسائل النقل المتطورة كما هي عليه اليوم.

٢– عدم وصول الوفد الواحد دفعة واحدة من المناطق الخاضعة للحكم العثماني؛ خاصّة وان الوفد من هذه المناطق كان يسافر على دفعات، كي لا يثير شبهة السلطة عليه. فوفد "جمعية بيروت الاصلاحية" الذي غادر في ٢٦ أيار،[166] لم يصل منه إلى باريس في ٢ حزيران سوى جزء منه.[167]

١٦٤ – لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 20, lettre n° 32, pp. 124-125

١٦٥ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", 20, lettre n° 29, pp. 116-117

١٦٦ – التشكيل النهائي للوفد المرسل إلى باريس من قبل جمعية بيروت الاصلاحية، يتألف من ستة اعضاء، ثلاثة مسيحيين هم: خليل زينيه، فيليب ثابت والفرد سرسق؛ وثلاثة مسلمين هم: مختاربيهم، ابو علي سلام والشيخ طبارة
"Documents…", tome 20, lettre n° 36, p. 132 .
غير ان اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر، اشارت إلى ان الذي حضر المؤتمر من آل ثابت هو "ايوب ثابت"، وان الفرد سرسق لم يتمكن من المجيء بسبب مرض اخيه.
محب الدين الخطيب: "المرجع السابق"، ص ١٤ .

١٦٧ – المندوبان اللذان وصلا هما: خليل زينيه ومختاربيهم. لمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...", tome 20, lettre n° 48, pp. 165-166

٣- صحيح ان اللجنة العليا "لحزب اللامركزية الإدارية العثماني"، قد تبنت فكرة انعقاد المؤتمر، لكنها اشارت في الوقت نفسه إلى انها ستخبر اللجنة التحضيرية في وقت لاحق عن اسماء مندوبيها إلى المؤتمر.[168] لأن السوريين اعضاء الحزب، المقيمين في مصر كانت افكارهم ما تزال غير مستقرة. وكانت اللجنة المركزية تخشى من بروز الخلافات بشكل علني بين مندوبيها الذين تنوي ارسالهم إلى باريس، خاصّة وان اللجنة نفسها كانت منقسمة حول مسألة الهدف النهائي الذي تسعى اليه من اجل سورية؛ فهل تتمسك بها كلها كولاية من ولايات السلطنة مع بعض الاصلاحات باتجاه اللامركزية، ام استقلال واسع يتساوى مع نوع من الانفصال؟ هذا بالاضافة إلى ان الاتفاق على تسمية مندوبيها : "اسكندر عمون"، و"عبد الحميد الزهراوي"، لم تتوصل اليه الا في ٢٣ أيار١٩١٣.[169]

٤- في ولاية سورية، "شكري العسلي"، لم تكن امكاناته المادية تسمح له بالسفر، و"محمد كرد علي"، لم يكن راغباً بالذهاب لحضور المؤتمر على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في دمشق، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٥ ايار ١٩١٣.[170] فهل يعقل في مثل هذا الوضع، ان ينعقد مؤتمر من اجل سورية ليبحث شؤونها ومستقبلها ولا يوجد منها في هذا المؤتمر مندوب جدي واحد ساكن فيها ؟

أما أسباب تأجيله من اوائل حزيران إلى الثاني عشر منه،[171] فهو غياب "شكري غانم"، رئيس "جمعية لبنان في باريس"، وهو من الاعضاء الفاعلين في اللجنة التحضيرية، الذي سافر إلى "عينتب" "Antibes"، بداعي المرض، ولامور اخرى ارسلته من اجلها وزارة الخارجية الفرنسية، على حد تعبير رسالته إلى رئيس مكتب

١٦٨ – محب الدين الخطيب: "المرجع السابق"، ص ٨.

١٦٩ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 35, pp. 129 - 131

١٧٠ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 21, pp. 101 -102

١٧١ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 43, pp. 145- 147

وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٩ ايار ١٩١٣.[172] وتأجل انعقاده من الثاني عشر من حزيران إلى الثامن عشر منه، بناء على نصيحة من "خليل زينيه"، حتى يتسنى له اللقاء مع كل زملائه في المؤتمر من اجل مناقشتهم واقناعهم بوجهات نظره، كي يتخلوا عن الحلم المستحيل باستقلال العرب عن السلطنة ويتبنوا برنامج الاصلاح الذي اعدته "جمعية بيروت الاصلاحية". ومن الجدير بالذكر، ان هذا التوجه قد اتفق عليه مع المسؤولين الفرنسيين في وزارة الخارجية الفرنسية اثناء لقائه بهم في ١١ حزيران ١٩١٣[173] ومن المهم هنا، ان نشير إلى ان "خليل زينيه"، كان يحمل اكثر من صفة تمثيلية. فهو عضو في "جمعية لبنان في بيروت"، ويحمل تفويضاً منها بحضور المؤتمر؛[174] كما انه عضو في "جمعية بيروت الاصلاحية" واحد موفديها.

ردود الفعل على فكرة انعقاد المؤتمر العربي الثالث في باريس

أول ردّ فعل على الدعوة إلى المؤتمر كانت من المدعوين أنفسهم لانها تأتي من جماعة تعيش خارج البلاد، لأناس مطلوب منهم ان يخرجوا من بلادهم طلباً للاصلاح في مغامرة غير مأمونة النتائج؛ وخروجهم من اجل هذه الغاية يرتب عليهم مسؤوليات تجاه حكوماتهم المحلية والسلطنة؛ خاصّة وان بين المطالبين بالاصلاح من يرغب باحلال فعالية دولية اخرى مكانها. القنصل الفرنسي العام فيبروت اشار إلى حالة التردد والقلق هذه عند الاكثرية، والمسلمين منهم بشكل خاص. "فالشيخ احمد طبارة" رفض بادئ الامر السفر، ثم قبل نتيجة رجوات رفاقه له، ثم عاد وتنحى بسبب صحته التي لا تسمح له؛ كما كان "ابو علي سلام" متردداً ومتحيراً، وجرى اقناعه في محاولات عدة.[175] ويروي "أبو علي سلام" نفسه، أن الصدر الأعظم "كامل باشا"

١٧٢ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 41, pp. 143 - 144

١٧٣ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 63, pp. 190 - 191

١٧٤ – رسالة "لجنة لبنان في بيروت"، إلى شكري غانم، رئيس "لجنة لبنان في باريس" بتاريخ ١٠ ايار ١٩١٣، "Documents...", tome 20, lettre n° 19, p. 96

١٧٥ – لمزيد من الايضاح : "Documents...", tome 20, lettre n°24, pp. 104-106

حضر إلى بيروت في ١١ أيار ١٩١٣ وعمل على إقناعه[١٧٦]. المسيحيون في هذا المجال كانوا اكثر اندفاعاً، لانهم كانوا يرون انه اذا كان "لابد من الاستسلام لمشيئة فعالية دولية"، فلماذا لاتكون هذه الفعالية اكثر غنى ورقياً وتقدماً. أما بالنسبة للمسلمين فكان وضعهم مختلفاً في نظر السلطنة؛ فهم سيذهبون للاجتماع مع المسيحيين "اعداء الدين"، وعند فعالية دولية هي الأخرى مسيحية، ولها اطماع في السلطنة "دولة الخلافة الإسلامية".

لذلك، ومن هذا المنطلق، وتحت تأثير الحملة التي شنت ضدهم، كانوا يرون أنفسهم محرجين أكثر وذنبهم أكبر. وقد عبرت عن هذا الاتجاه صحيفة "الرأي العام" الصادرة في بيروت يوم ١٦ ايار ١٩١٣، في مقالة بعنوان "المؤتمر العربي في باريس"، مذيلة بتوقيع "مسلم عثماني"، حيث انحى باللائمة على المسلمين الذاهبين إلى هذا المؤتمر سائلاً اياهم عن المانع الذي يحول دون عقدهم إياه في عاصمة دولة إسلامية وتحت رعاية الخليفة، وساءل المندوبين المسلمين قائلاً لهم : "أين وطنيتكم؟ أين مشاعركم الدينية؟"[١٧٧]

الجرائد الصادرة في القسطنطينية، حاربت فكرة عقد المؤتمر. فجريدة "الطنين" "le Tanine"، الصادرة في ٢٠ ايار ١٩١٣ نشرت مقالة بعنوان "مؤتمر غريب"، تعجبت فيها من امر اللجنة التي اسمت نفسها اللجنة المشرفة على المؤتمر العربي في باريس"، واستعرضت اسماءها واحداً واحداً واشارت إلى انهم "تفرنسوا" "francisés"، منذ زمن بعيد، وهم لم يهتموا بسورية والسوريين إلا ليدللوا ان مازالت عندهم علاقة اخلاقية تربطهم بالإسلام، وأوصت المواطنين، وأبناء الدين

١٧٦ - حسان حلاق: "مذكرات سليم علي سلام"، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

١٧٧ - "الرأي العام"،جريدة عربية شهرية، لصاحبها"طه المدور"،صدرت في بيروت في ٣ نيسان عام١٩١٠واستمرت تصدرحتى عام١٩٣٠ يوسف اسعد داغر: "قاموس الصحافة اللبنانية"، ص ١٣٦

من السوريين ان يكونوا متأهبين لمواجهة هذه الدعوات "التي ليس لها هدف آخر غير حفر اللج تحت اقدامهم".[١٧٨]

وجهدت السلطنة ووسائل الاعلام الموالية لها بالعمل على اثارة حركة معارضة للمؤتمرواصحابه في ولاية سورية وبيروت، والتدليل على انهم لا يمثلون غير انفسهم.[١٧٩] فبرقية علماء "المدينة المنورة" إلى مسؤولي السلطنة، اعلنت عن ارتباط العلماء واهل المدينة ارتباطاً ابدياً بالخلافة والسلطنة واتهمت اعضاء لجنة حزب اللامركزية المتفقين مع عدد من الطلاب على عقد مؤتمر باريس، "انهم ليسوا اكثر من مجموعة من الشباب الجاهلين الخائنين لدينهم، والمجموعتان لاهدف لهما سوى تأمين السبيل امام دخول النفوذ الاجنبي إلى سورية وسائر انحاء بلاد العرب". وطلبت البرقية من الله" ان يفشل مشروعاتهم ويقاصصهم القصاص الذي يستحقونه". واشار موقعو البرقية إلى انهم لايرضون عن حكومة السلطنة بديلاً ولا يطلبون منها شيئاً خارج ماتريد ان تعطيهم اياه من خلال رعايتها لهم.

فالدولة في رأيهم هي وحدها التي تقدر حاجات عناصرها أكثر من أي واحد آخر؛ وأشاروا إلى ان العرب هم العنصر الاقرب للسلطنة والخلافة؛ وهذا العنصر ليس له هدف آخر غير انقاذ الدين الإسلامي والدفاع عنه، وهذا ما تعمل له سلالة آل عثمان منذ ستة قرون.[١٨٠]

وفي نفس اتجاه التصدي لفكرة عقد المؤتمر، كان ممثلو الحكومة البريطانية، في شبه الجزيرة ينشطون ويقيمون علاقات مع شخصيات من زعماء المسلمين في "مكة" و"المدينة"، من اجل اقامة روابط ود ومصالح بين العواصم الدينية الإسلامية والحكومة الانكليزية. وقد ساهم في هذا النشاط أيضاً لصالح بريطانيا "الخديوي عباس

١٧٨ - "Documents...", tome 20, lettre n° 29, pp. 116 - 117.

١٧٩ - "Documents..." tome 20, annexe à la dépêche n° 55, du 30 mai 1913, pp. 147-148

١٨٠ - البرقية التي ارسلها المفتي الحنفي، والمفتي الشافعي، ونقيب الاشراف، وامير امراء المدينة ، ورئيس البلدية، والشيخ محمد عارف. وقد وقع هؤلاء البرقية باسم اهالي المدينة كلها، وارسلت إلى المسؤولين الاتراك. وقد نشرتها جريدة "تصوير الافكار" الصادرة في القسطنطينية بتاريخ ١٠ حزيران ١٩١٣ تحت عنوان: "امانة وارتباط بالوطن. واعلان ازلي عن ارتباط لا ينفصم بالخلافة والسلطنة."

حـــلمي"، الذي قدم خدماته في هذا المجال، فدفع مبالغ معتبرة من المال إلى شخصيات اساسية في هاتين المدينتين؛ هذه المبالغ كان يدفعها مسؤولو السلطنة بشكل منتظم، غير انهـــم توقفوا عن تقديمها بعد هزيمتهم في البلقان. وقد اشار إلى نشاط الخديوي هذا مراسلو الصحف التونسية المقيمين في القسطنطينية وبيروت والمدينة.[١٨١]

والنشـــاط الانكلـــيزي، ضد المؤتمـــــر لم يقتصر في هذه المنطقة على مكة والمدينة. "فشكسبير""M. Shakespear" ، ممثل بريطانيا العظمى في "الكويت"، تمكن مـــن الوصول إلى "نجد"، وزار مع أميرها "عبد الله العسكر" عاصمة "السدر"، والتقى مع "عبد العزيز بن سعود" في "القحف".[١٨٢] إن النشاط البريطاني في هذه المنطقة بعد ان وجهـــت الدعـــوات اليها من اجل حضور المؤتمر، كان يهدف إلى امرين: الأول تثبيـــت اقـــدام بريطانيا في شبه الجزيرة العربية في وقت كانت فيه فرنسا منهمكة في سورية؛ والثاني هو الوقوف في وجه خروج هؤلاء العرب من منطقة معزولة نسبياً، إلى عاصمة اوروبية يلتقون فيها عرباً من مختلف الاقطار ومنتشرين في انحاء الكرة الارضية. وبذلك افادوا السلطنة التي كانت تريد ان تضعف التمثيل العربي في المؤتمر.

محاولات الالتفاف على المؤتمر العربي الثالث في باريس قبل انعقاده

اول محاولات الالتفاف على المؤتمر قبل انعقاده كانت **من الفرنسيين انفسهم** الذين يستضيفون المحضرين للمؤتمر على ارضهم. فهؤلاء كانوا لا يتركون مناسبة او منبراً الا ويتحدثون فيه عن مصالحهم في سورية. ففي ٢١ ايار ١٩١٣ دعت "الجمعية الجغرافية""la Société de Géographie" ، إلى محاضرة بعنوان "المصالح الفرنسية في سورية""les Intérêts de la France en Syrie"، وبالرغم من النصيحة التي اسديت اليهم حول عدم ملاءمة الظروف للحديث عن هذا الموضوع، من عرب سوريين

---

١٨١ - "Documents...", tome 20, "Note du Président général de France à Tunis, à M. Pichon Ministre des Affaires Etrangères", Tunis, le 28 mai 1913, lettre n° 38, pp. 136 - 137.

١٨٢ - "Documents...", tome 20, lettre n° 45, pp. 151-155

مشاركين في عملية التحضير للمؤتمر، فقد جرت المحاضرة وسط اجراءآت امنية كثيرة. في هذه المحاضرة اكد "دومر""M. Doumer" رئيس الجلسة على ان فرنسا المدعومة من حلفائها تعرف كيف تفرض احترام موقعها في سورية.[١٨٣] ان طرح هذا الموضوع في هذا الوقت كان يهدف إلى أمرين: الأول دعم انصار وجهة النظر الفرنسية في المؤتمر؛ والثاني، وضع المؤتمر والمؤتمرين، الذين يفكرون بعيداً عن هذا الاتجاه امام الامر الواقع، فيما لو اتخذ المؤتمر وجهة لا يريدها المسؤولون الفرنسيون، خاصّة ان فعاليات دولية كثيرة كانت تسعى لان يتجه بعكس ما تتمناه فرنسا. وبالاضافة إلى هذا العمل الاعلامي، كان الفرنسيون يعملون بنشاط على تعزيز مواقعهم بإنشاء الوكالات القنصلية الجديدة وتعزيز مصالحهم على ارض الواقع.[١٨٤] كل ذلك من أجل أن تكون فرنسا أكثر قوة من مزاحميها، الذين هم الاخرون يقوون يوماً بعد يوم.[١٨٥]

أما **الساسة الانكليز** فكانوا ينشطون في هذه الفترة لاحلال نفوذهم في بيروت ودمشق وازمير مكان النفوذ الفرنسي؛ ونشطوا من اجل الخلافة العربية، لكن على ان يكون الداعي لها هذه المرة "تجمع إسلامي–مسيحي" "Association musulnano-chrétien"، مركزه باريس، ويدعو إلى مؤتمر عربي وتصدر لصالحه جريدة عربية في "لندن" "Londres" "ويبدو ان الحركة في هذا الاتجاه ليست من أجل تحقيق الهدف بل من أجل الالتفاف على المؤتمر والتوجهات الفرنسية في آن. فهذا التوجه بالنسبة للسكان العرب انفسهم لم يكن واضحاً.[١٨٦] فمن ذا الذي سيبني لهم هذه الخلافة ومن هي القوة العربية المؤهلة للقيام بهذه المهمة؟.

---

١٨٣ - قدم المحاضرة" "le Comte Cressaty"، واسدى النصيحة "عطيه عرسان" وقد أشير إلى اسمه بالحرف الأول (A...) فقط؛ ولمزيد من الايضاح تراجع المعلومة التي ارسلت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩ ايار ١٩١٣.
"Documents...", tome 20 , lettre n° 27, et n° 28, pp. 114-115

١٨٤ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 30, pp. 117-120

١٨٥ - المعلومات التي حضرت لوزير الخارجية الفرنسية من "M. Boppe" القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ اول حزيران ١٩١٣
"Document...", tome 20, lettre n° 46, pp. 158-163

١٨٦ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Document...", tome 20, lettre n° 38, pp. 136-137

أمـــا السلطنة فقد حاولت الالتفاف على المؤتمر من خلال أكثر من اجراء رسمي وغير رسمي. فعلى الصعيد الرسمي، وجه "محمود شوكت باشا"، الصدر الاعظم، برقــية إلى ولاة السلطنة ابلغهم فيها قرار مجلس الوزراء المتعلق با"جازة استعمال اللغة العربــية بشكل رسمي، في ٤ حزيران ١٩١٣". غير ان هذا القرار لم تكن له أية قيمة لأنه "لم تصاغ له القوانين الاجرائية لوضعه موضع التنفيذ".[١٨٧] جريدة "الفتى التركي" الصادرة في ١٢ جمادي الأول، الموافق ١٧ أيار ١٩١٣ نشرت نص الارادة السلطانية تحت عنوان "قوانين وتنظيمات"، وأشارت إلى المواقع التي يمكن ان تستخدم فيها اللغة العربية. أما الاجراء الرسمي الثاني الذي اتخذته السلطنة في هذا المجال فهو ارسال "أحمد عــزت باشـــا"، و"سليم باشا ملحمة" إلى باريس قبل انعقاد المؤتمر، وهما شخصيتان تتقنان جيداُ اسلوب المناورة؛[١٨٨] وكان الهدف من هذا الاجراء هو زرع الخلاف بين أعضاء المؤتمر، خاصّة وانه "كان يوجد بين الاعضاء اكثر من عضو مدسوس، والاتراك افضـــل مـــن اتقـــن اسلوب فرق تسد"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام القائم بأعمال القنصلية الفرنسية في دمشق، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٧ حزيران ١٩١٣.[١٨٩]

وعلى الصعيد غير الرسمي، جرت عملية اغتيال **"محمود شوكت باشا"**، الصدر الاعظم، في ١٦ حزيران ١٩١٣، اي قبل بداية اعمال المؤتمر بيومين. وقد غطى هذا الفعل على اعمال المؤتمر ومناقشاته، لأن عملية الاغتيال باتت تستأثر

١٨٧ - "Document...", tome 20, lettre n° 51, p. 168

١٨٨ - مكتب البوليس في باريس رفع معلومة إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٤ حزيران ١٩١٣ اشار فيها: "شغل "احمد عزت باشا"، منصب سكرتير السلطان عبد الحميد، وكان الشخصية المفضلة عنده؛ اما "سليم باشا ملحمة"، فهو وزير سابق في عهد السلطان. وكما كانا في خدمة السلطان المخلوع، فهما الان في خدمة "الاتحاديين".
لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 25, pp. 170-171

١٨٩ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Document...", tome 20, lettre n° 57, pp. 181-182

باهتمام الصحافة؛ والجرائد التي كانت تصدر في القسطنطينية اقتصر عملها على نشر برقيات الاستنكار، وخاصّة جرائد "الاتحاديين".[١٩٠]

إن النشاطات التي سبقت انعقاد المؤتمر باتجاهاتها المختلفة، وتبعية المندوبين لفعاليات دولية متعددة، وعدم الوضوح لدى البعض عما يريده، كل ذلك ساهم في عدم وضوح اهداف المؤتمر، وفي تكوين اكثر من رأي حول المشاريع المختلفة التي سيتفق عليها المؤتمرون. ولذلك نسبت إلى مهمته اراء كثيرة. منها ان هدف المؤتمر هو ان يتوجه اصحابه إلى الحكومة الفرنسية متوسلين اليها ان تعلن حمايتها لسورية؛ وفريق آخر نسب اليه مهمة آخرى هي انه من أجل ان يتفقوا على اسلوب اثارة الفوضى باستعمال المتفجرات وغيرها من ادوات التخريب لاستدراج تدخل اجنبي؛ وفريق ثالث رأى انه من اجل تجميد الوضع بانتظار تغيرات جديدة على وشك الوقوع، تؤدي إلى افول نجم "جمعية الاتحاد والترقي" وزوالها.[١٩١]

"فخليل زينيه"، كان اثناء لقائه "بلجنة سورية" في وزارة الخارجية الفرنسية، شغوفاً لان يعرف وجهة نظر قسم وزراه الخارجية، حول المسألة السورية، وما اذا كان بامكان المؤتمرين ان يستندواعلى دعم الحكومة الفرنسية في مطالبهم، والتمس توجهات القسم حتى يعرف كيف يجب ان يتصرف في المؤتمر مع وفد بيروت، لان هذا الوفد يشكل ربع اعضاء المؤتمر، فبواسطته يستطيع ان يمسك بالمؤتمر فيجعله "لصالح باريس او لصالح لندن"، على حد تعبير المعلومة التي رفعها"M. Paléologue" ، "مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية"، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣ حزيران ١٩١٣.[١٩٢]

١٩٠ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 66, pp. 194-195

١٩١ - رسالة مكتب البوليس الفرنسي في باريس، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ بتاريخ ٤ حزيران ١٩١٣
لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20, lettre n° 25, pp. 170 - 171.

١٩٢ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents..", tome 20, lettre n° 48, pp. 165-166

و"شكري غانم"، رئيس "لجنة لبنان في باريس"، وعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر، كان يرى ان اصداءه ستكون واسعة في العالم الإسلامي، وان من نتائجه المباشرة على فرنسا هي كسبها ود المسلمين في الشرق، واحداث تحول في تفكير مسلمي افريقيا؛ وما عليها الا ان تتحرك باتجاههم لانهم محط انظار الانكليز والالمان الذين يتحركون بينهم بشكل سري وعلني . واعتبر ان المؤتمر سيكون "مكافأة هامة لمن يأخذ المبادرة"؛ لان المؤتمرين انفسهم يشكون بامكانية تحقيق ما قد يتوصلون إلى اقراره، خاصّة وان القسطنطينية ستقاوم هذه المقررات. والمسلمون لا ينتظرون منها النية الحسنة تجاهه. ومع ذلك فهم يحاولون ويبذلون جهدهم في هذا المجال لكن في حال فشلهم" سيطلبون انضمام بيروت إلى الجبل".[١٩٣]

ومهما يكن من امر هذه الاراء، فهي تتمحور حول الاتجاهين الاساسيين المتصارعين حول سورية. المشروع الفرنسي والمشروع البريطاني؛ الأول، يقوم على التجزئة ومراعاة الفوارق بين السكان، ومستوى التطور الذي بلغته المناطق خلال فترة طويلة من الحكم العثماني، وعماده اللامركزية الإدارية؛ في حين يعتمد الثاني، على احضاع المناطق العربية الواسعة التي تحتوي على اجناس بشرية متعددة إلى نظام سياسي كليّ واحد، هو "الخلافة العربية الإسلامية"، تحت اشراف بريطانيا، بصرف النظر عن الفوارق الاجتماعية والمناطقية، والتعددية الدينية، وحتى مستوى الوعي الديني نفسه.

الترخيص للمؤتمر وبرنامجه

في الأول من حزيران عام ١٩١٣، قدم "ندره مطران" باسم اللجنة التحضيرية طلب الترخصين لعقد المؤتمر، إلى وزير الخارجية الفرنسية "M.Pichon"، وقد حدد الطلب الموضوعات التي سيبحثها المؤتمر على الشكل التالي :

---

١٩٣ - الرسالة السرية "لشكري غانم"، رئيس "لجنة لبنان في باريس"، التي رفعها إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ حزيران ١٩١٣، قبل افتتاح المؤتمر بيوم واحد
"Documents...", tome 20, lettre n° 67, p.195-196

١- يطرح الموضوع الأول، المصالح السياسية، الاقتصادية والإدارية المطلوب صيانتها في سورية لمصلحة السوريين.

٢- يطرح الموضوع الثاني، المصالح البديهية للسوريين في السلطنة العثمانية.

٣- يبين الموضوع الثالث، ضرورة الحصول على الاصلاح على اساس اللامركزية.

٤- الموضوع الرابع والاخير، يسلط الضوء على الهجرة التركية من "الروملي" إلى سورية .[١٩٤]

وفي العاشر من حزيران، كانت بطاقة الدعوة جاهزة للتوزيع. وقد كتب عليها السبب الذي من اجله ينعقد المؤتمر، والغاية المتوخاة منه؛ وجرى تحديد مواعيد الجلسات ومكان انعقادها؛ ورجت "لجنة المؤتمر العربي السوري" المدعوين، حضور جلساته الثلاث الأولى وهي باللغة العربية؛ وأشارت إلى ان الرابعة والاخيرة ستكون بالفرنسية !!! كما رجت المدعوين "أن يصطحبوا معهم آراءهم الثمينة المعبرة عن موقفهم".[١٩٥]

وبالاضافة إلى بطاقة الدعوة، فقد جرى طبع البرنامج، حيث جرى تحديد اوقات الجلسات ومواضيعها، اسماء مقرريها وصفاتهم، والمناطق أو الهئيات المنتدبين عنها والمواقع التي شغلوها ويشغلونها.

وانقسمت اجتماعات المؤتمر إلى فترتين : فترة الافتتاح، وهي مؤلفة من ثلاث جلسات؛ وفترة الختام، وكانت جلسة واحدة. وتخلل المؤتمر يومان من الراحة هما : الخميس والاحد. الجلسات الأولى عقدت بعد الظهر، وعقدت الاخيرة في المساء.[١٩٦]

افتتاح المؤتمر العربي الثالث في باريس وأعماله

---

١٩٤ - رسالة ندره مطران رئيس لجنة المؤتمر العربي السوري في باريس
"Documents...", tome 20, lettre n° 47, pp. 164-165

١٩٥ - نص رسالة الدعوة إلى المؤتمر:
"Documents...", tome 20, lettre n° 61, p.188.

١٩٦ - رسالة مدير قسم الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٢ حزيران ١٩١٣.
لمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...", tome 20, lettre n°64, pp.191-193

قبل أسبوع من افتتاح المؤتمر، توقف المسؤولون الفرنسيون، في وزارة الخارجية الفرنسية أمام تركيب مندوبيه واختلاف آرائهم. وخوفاً من ضياع الفائدة التي كانوا يرجونها من عقده، تكون رأي لدى "لجنة الشؤون السورية" "La Commission des Affaires Syriennes"، في وزارة الخارجية الفرنسية، بمنع انعقاد المؤتمر. لكن الخوف من انعكاسات هذا الإجراء وما يسببه من ضرر على المصالح الفرنسية، جرى صرف النظر عن هذا الرأي واقترحت التوجهات التالية.

١- ان تعطى الصحافة الفرنسية توجهات جد محددة كي يقتصر عملها على نشر قرارات المؤتمر.

٢- العمل المشترك المسبق مع "خليل زينية"، وأعضاء المؤتمر الآخرين الذين يترددون إلى قسم وزارة الخارجية للاتفاق حول المسائل التي سيقرها المؤتمر.

٣- ان تعطى توجهات إلى "خليل زينية"، حول النقاط التي تهم السياسة الفرنسية في سورية.[١٩٧]

افتتحت اعمال المؤتمر يوم الاربعاء في ١٨ حزيران عام ١٩١٣، الساعة الثانية بعد الظهر. وقد حضر المؤتمر شخصيات تمثل : "اللجنة العليا لحزب اللامركزية في مصر"، "جمعية بيروت الاصلاحية"، "العراق، بعلبك (ولاية سورية)، المهاجرين في الولايات المتحدة الاميركية، المهاجرين في المكسيك، جالية باريس العربية والجالية العربية في القسطنطينية.[١٩٨]

وقد شغل منصة رئاسة المؤتمر عشرون شخصية تمثل الجالية العربية في باريس. وافتتح "ندره مطران بصفته رئيس اللجنة التحضيرية اعمال المؤتمر بكلمة افتتاحية رحب فيها بالحضور، وشكر الوفود وموفديها، وتلا عدداً من رسائل وبرقيات التأييد التي وردت إلى المؤتمر من انحاء مختلفة، واعلن نتيجة انتخاب لجنة إدارة اعمال المؤتمر

[١٩٧] - برنامج المؤتمر "Documents...", tome 20, lettre n° 62 , pp. 189-190

[١٩٨] - لمزيد من الايضاح عن الوفود يراجع : محب الدين الخطيب : "المؤتمر العربي الأول في باريس" مرجع سابق، ص ١٤-١٦

وتألّفت من رئيس، نائب رئيس، أمين سر وأربعة أعضاء آخرين. بعدها قدم رئيس المؤتمر، "عبد الحميد الزهراوي" الموضوع الأول "تربيتنا السياسة"، فحوى خطابه "وخزات ناعمة" ضد الاتراك، وقوطع بالتصفيق مراراً.[١٩٩] وطرح جملة من الافكار ركزت على ضرورة اللقاءات بين ابناء "الامة العربية" وابناء "الامة العثمانية" في اكثر من مؤتمر كمؤتمر باريس من أجل تبديد كل ما يسبب الخلاف وسوء الفهم بينهم، وتوحيدهم في جهد واحد. ورأى ان لكل جماعة من الناس مهما كان شأنهم مصلحة يتفقون عليها، ومن حقهم ان يتخذوا تدابير لصونها وتنميتها. ومن حق العرب ان يعتبروا أنفسهم جماعة من الجماعات التي تشترك فيما بينها من مصالح عامة، ومن حقها ان تكون لها تربية سياسية، ولا تثبت مصالحها العامة بدون هذه التربية السياسية. ومن حقها ان تدافع عن مصالحها من خلال محاسبة الحكومة على اعمالها، فاذا كانت جيدة قبلتها واذا كانت سيئة رفضتها. واكد ان الشعوب التي تحرم من حقوقها، او تتخلى عنها تصاب بالهزال ويتوقف نموها؛ ورأى أيضاً ان الخطر ليس في تمثل افكار اوروبة التي تقود الشرق هذه الايام، بل في البقاء متخثرين بدون حراك. ودعا الامة ان تأخذ عن اوروبه شاكرة اياها لان هذا ما فعلته اوروبة يوماً عندما أخذت عن العرب معترفة لهم بما قدموه لها.

وفي الجلسة الثانية، التي عقدت يوم الجمعة في ٢٠ حزيران، عرضت ثلاثة مواضيع. قدم الأول "عبد الغني العريسي" امين سر المؤتمر، فتحدث عن "حقوق العرب في السلطنة العثمانية"، حيث اشار إلى ان حقوق الشعوب غير حقوق الافراد، وان للعرب حسب رأي علماء السياسة الالمان والايطاليين والفرنسيين، "حق جماعة"، "حق شعب"، "حق أمة". وأول حق من حقوق جماعة الشعوب، هو حق الجنسية.

[١٩٩] - اشار تقرير إدارة البوليس في باريس، إلى وزير الخارجية في ١٩ جزيران ١٩١٣ بان الافتتاح حضره ١٥٠ شخصاً وتميز بحضور ثلاثة خوارنة وبغياب المطران "عطيه عرسان". واشار أيضاً إلى ان مكتب رئاسة المؤتمر قد جاء على الشكل التالي : الرئيس : السيد عبد الحميد الزهرادي؛ نائب الرئيس: شكري غانم؛ امين السر عبد الغني العريسي؛ الاعضاء: ندره مطران ، الشيخ احمد طباره، اسكندر عمون، شارل دباس. "Documents...", tome 20, lettre n° 71, pp. 221-222

"فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية". وانكر على حكومة "الاتحاديين" حقها في ان تعامل العرب معاملة الغالب للمغلوب، على قاعدة "حق الفتح" "droit de conquête" لأن العرب ساعدوا الاتراك على تثبيت اقدام دولتهم في هذه البلاد. ولذلك فهم يتساون معهم في الحقوق، وينتظرون ان تصبح هذه المساواة فعلية لأنهم "قاعدة الدولة من قبل ومن بعد لا اسرى مسخرون". وأضاف : "اذا ثبت للعرب حق الجنسية، وحق الوجود السياسي فللعرب حقوق رئيسية تتعلق بقوى الدولة الثلاث : بالسلطنة، بالقوة التشريعية وبالقوة الاجرائية. فبالنسبة للقوة الأولى أعلن بالفم الملآن ان العرب لا يفكرون بهذا الموقع ما دام الدستور جارياً على معنى الدستور، وان فكرة الانفصال عن السلطنة لا تراودهم، ما دامت حقوقهم مرعية ومحفوظة. ويصبح الارتباط بدولتها يتراوح بين ضمان هذه الحقوق؛ أما بالنسبة للقوتين الباقيتين فرأى ان العرب مرتبطون بالعثمانية التي لا تعني "التتريك"، العثمانية التي تعني ان العناصر البشرية التي تتكون منها السلطنة يجب أن تشارك في أدارة أعمال العثمانيين، كل حسب نسبته العددية.[٢٠٠]

أما الموضوع الثاني في هذه الجلسة، فقدمه ندره مطران، ويتعلق "بضرورة انقاذ الحياة الوطنية للبلاد العربية العثمانية". وقد اعتمد في عرضه للموضوع اسلوب التسلسل التاريخي في تركيزه على الوحدة الوطنية، التي كانت قائمة بين المسلمين والمسيحيين طيلة ثلاثة عشر قرناً، واشار إلى احداث ١٨٦٠ الدامية في سورية معلنا انها مسؤولية السياسة التي اعتمدها " الباب العالي"، التي حرضت البعض على البعض الآخر، ودفعت بهم إلى المواجهة فيما بينهم، وخاصّة الصدر الاعظم المشهور "عالي باشا". ومع ذلك فقد بدا من أفضل المدافعين عن الاتراك وسياستهم، ومن اوضح المتحدثين عن ضرورة الابقاء على الارتباط بهم، والمعبرين عن سياسة الامر الواقع. ومما

٢٠٠ - التقرير السري الذي اعده مكتب البوليس في باريس ورفع إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩١٣.
لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 20 , lettre n° 78, pp. 234-242

قاله في هذا المجال : "يقول قوم ان فرنسه عازمة على احتلال سورية، ويزعم الآخرون ان الانكليز لا يصبرون على تلك اللقمة الشهية، ويتفنن البعض الآخر بتقسيم البلاد بين الفرنسويين والانكليز والالمان، ثم يحتدم الجدال ويرتأي كل رأيه، الا الدول الاوروبية. فإنها على حده لا تسمع ولا تعمل الا بما ينطبق على مصالحها وما هو في حيز الامكان... وفي الحقيقة ان كل ما يتمناه ساسة اوربة فيما نظن هو ان يتمكن العثمانيون من تدبيرشؤون دولتهم ليتلافوا بذلك خطراً عظيماً على السلم العام".[٢٠١] بعدها فتح باب النقاش، وتدخل عدد من الحضور، وكاد ان يتطور الوضع في غير الاتجاه المطلوب. وهذا ما دفع بالرئيس إلى اقفال باب النقاش، والانتقال مع "نجيب دياب" إلى الموضوع الثالث وهو بعنوان : "اماني الجاليات العربية العثمانية المقيمة في المهجر".

وفي هذا المجال قدم المحاضر مقارنة بين ما يتنعم به المهاجرون في بلادالغربة من "جنات تجري فيها انهار العدل والمساواة، وتتدفق منها ينابيع الرقي والعمران، واختلاطهم بالشعوب المتمدنة وتفيؤهم ظلال الحكومات الدستورية العادلة وامانهم على عرضهم ومتاعهم وتجارتهم واستضاءتهم بنبراس المعارف، وبين ما يعانيه ابناء وطنهم... ووافق على برنامج المؤتمر المطالب باللامركزية، وبتعيين المستشارين الاجانب في الدوائر الكبرى طبقاً لبرنامج اللجنة البيروتية".[٢٠٢]

وفي نهاية الجلسة الثانية، القى "توفيق السويدي" تحية العراق للمؤتمر، فاشار إلى ان "العراقيين يفخرون بضم صوتهم وقواهم إلى اصوات وقوى اخوانهم في كل البلاد العربية، في طلب الاصلاح اللامركزي".

وفي الجلسة الثالثة، التي عقدت يوم السبت في ٢١ حزيران، قدم فيها موضوعان: الأول، قدمه "الشيخ احمد طبارة"، تحدث فيه عن "الهجرة من والى سورية". فرأى ان

٢٠١ - "Documents...", tome 20, annexe à la dépêche du préfet de police du 24 juin 1913, p. 238.
٢٠٢ - محب الدين الخطيب: "المؤتمر العربي الأول في باريس"، مرجع سابق، ص ٦٦ – ٧٤

السوريين يهاجرون بالرغم عنهم نظراً "لسوء الإدارة الذي كان الجرح الكبير الذي تعاني منه البلاد". واشار إلى أن الجزء الاساسي من ثقافة السوررين الفكرية مدينون به لفرنسا وحدها.[٢٠٣]... كما تحدث عن الهجرة إلى سورية مشيراً إلى انقسام السوريين حولها إلى فريقين : فريق يستنكر مهاجرة غير العرب، ويوجس خيفة منها ومن محظوراتها السياسية؛ وفريق لا يرى من المهاجرة اليها مانعاً او محظوراً، ولا يخاف ماخافه الفريق الأول. وتساءل كيف ان ولاية مثل سورية، كانت تحت الحكم الروماني كافية لاعاشة ستة عشر مليوناً، لايمكنها اليوم ان تكفي ثلاثة ملايين؛ علماً ان "وضع سورية الجغرافي لم يتغير، ومناخها باقٍ كما هو، وطبيعة ارضها لم تتغير وسكانها لم يفقدوا صفاتهم الاولية، فحيث يذهبون ينجحون دائماً في اخذ مكانهم تحت الشمس". وأعلن ان سورية اليوم قاحلة تقريباً، "لان الحكومة العثمانية لم تهتم بها ابداً، و لم تقم بالواجبات المطلوبة من كل حكم تجاه مواطنيه". وخاطب السلطنة العثمانية بقوله : "دولتنا العثمانية، نطلب الاصلاح لنبقى لسان الدولة الناطق، وقلبها الخافق ودرعها المتين وحصنها الحصين، نطلب الاصلاح لا لنتغنى بهذه الكلمة الحلوة، بل لنعيش كما يعيش غيرنا من الامم الراقية مخافة ان نتلاشى في هذا الوجود، اذا دمنا على هذا الجمود... نحن قوم ولدتنا امهاتنا عثمانيين، ونشأنا عثمانيين، ونريد ان نبقى عثمانيين، ولا نرضى عن دولتنا العثمانية بديلاً..."[٢٠٤]

وقدم الموضوع الثاني في هذه الجلسة[٢٠٥] "اسكندر عمون" عن "ضرورة الاصلاح في البلدان العربية العثمانية على قاعدة اللامركزية". فقد أشار إلى حالة الانحطاط التي وصلت اليها البقية الباقية من الولايات العثمانية، التي كانت مهد الحضارة ومنبع العلوم بعد ان هجرها اهلها ورغبوا عنها البلدان النائية، بالرغم من "ان هذه البلاد لم تنتقل

٢٠٣ - "Documents...", tome 20, annexe n°II à la dépêche du préfet de police du 23 juin 1913, p. 233

٢٠٤ – محب الدين الخطيب: "المؤتمر العربي الأول في باريس" ، مرجع سابق، ص ٨٣ – ٩١.

٢٠٥ - العلامة المميزة في هذه الجلسة، كانت حضور المطران "عطيه عرسان".
"Documents...", tome 20, annexe n°II à la dépêche de police du 23 juin 1913,p.233.

من مكانها ولم تتبدل ترتبها ولم يفسد جوها، ولم يفقد ابناؤها مزايا ابائهم الفطرية. ورأى ان العيب هو في نظام المجتمع، وفي شكل إدارة الشؤون العمومية على قاعدة المركزية المفرطة. هذا النظام الذي يحصر إدارة امور الامة في قوم قليلين، ويقصي عنها سائر ابنائها شأنه في ذلك شأن الجسم الذي يتولى عضو واحد فيه قضاء كل حاجات ذلك الجسم فيقضى على باقي الاعضاء بالشلل". واشار إلى ان حاجة "العثمانيين" إلى "اللامركزية" اشد من حاجة اية امة اخرى اليها. ورأى ان السبب في ذلك يرجع إلى ان "الامة العثمانية" مكونة من عناصر متباينة في اصولها ولغاتها وتاريخها واخلاقها وحاجاتها وعاداتها، وكل فريق منها ادرى بحاجاته الخاصّة من سواه، اذ لا يمكن ان يقوم بادارتها فريق واحد، ولا يمكن ان ينطبق على حاجاتها قانون واحد. وخلص إلى نتيجة هي ان النظام الذي لم يوفق لمراضاة عنصر واحد فهو لن يوفق في مراضاة عناصر متعددة، وبالتالي فهو خليق به ان يزول. واشار في هذا المجال إلى ان "الامة العربية" لا تريد الانفصال عن السلطنة العثمانية، ولا نصرة حزب على حزب، او جنس على جنس، وانما تريد استبدال نظام الحكم المركزي الحاضر بنظام يناسب حاجة كل العناصر على اختلاف شؤونها فيكون بمقتضاه لاهل كل ولاية الكلمة العليا في ادراة شؤونها الداخلية، ويكون لمجموع "الامة العثمانية" سلطة عليا نيابية قائمة على النسبة الصحيحة لإدارة الشؤون العامة.[٢٠٦]

وعقدت الجلسة الرابعة، وهي الجلسة الختامية، يوم الاثنين في ٢٣ حزيران، افتتحت في الساعة التاسعة مساء، بكلمة قصيرة لرئيس المؤتمر، ترجمها له "ندره مطران". وقد تضمنت "تشكرات مخصصة إلى كل الذين شرفوا بحضورهم كل جلسات المؤتمر". وبعد ذلك القى "احمد مختاربيهم" كلمة باللغة الفرنسية قيم فيها اعمال المؤتمر والقرارات المتخذة في الاجتماعات السابقة.

٢٠٦- محب الدين الخطيب: "المؤتمر العربي الأول في باريس"، ص ٩٨ – ١٠٤.

وفي مناقشته للافكار التي طرحتها المداخلات الاساسية التي اشرنا إلى معظمها، رأى "بيهم" ان الحكم كان حتى الان بيد الاتراك، وهم المسؤولون عما الت اليه حالته؛ واعتبر العرب "غير مسؤولين عن التفتت الذي حصل للسلطنة، حتى يطالبوا بانقاذ ما تبقى منها". واكد ان العرب يريدون في المستقبل تحمل ما يخصهم من مسؤولية في الاعمال العامة؛ ولكي تصبح هذه المسؤولية فعلية، طالب باعتماد نظام من اللامركزية، وباشتراك كل " العثمانيين" في السلطة المركزية، حتى تبدأ السلطنة مرحلة جديدة من السلام الداخلي؛ واشار إلى "ان اوروبا ليست غولاً، انما الإدارة السيئة هي الغول".[٢٠٧]

وألقى شارل دباس كلمة الختام، فنبه العرب والسوريين إلى مطالبهم العادلة. وانـتقد حكم الاتراك "الاتحاديين " في القسطنطينية. وبعدها اعلن رئيس المؤتمر بلسان نائـب الرئيس "شكري غانم" شكره للذين حضروا جلسة الختام بملء رغبتهم، وشكر الحكومـة الفرنسـية التي سمحت بانعقاد المؤتمر في باريس، وعلى الرعاية العالية التي منحـته اياها، و لم يفته ان يعبر عن الامتنان الذي يكنه العرب نحو فرنسا، "التي كانت دائماً حامية لكل الافكار الحرة".[٢٠٨]

وفد جمعية بيروت الاصلاحية يتابع مقررات المؤتمر العربي الثالث ١٩١٣ في باريس:

اتخـذ المؤتمرمقـرراته على دفعتين، الأولى في نهاية الجلسة المنعقدة يوم السبت في ٢١ حزيران، وعددها احد عشر قراراً. أشارت هذه المقررات إلى حاجة السلطنة الماسة إلى اصـلاحات جذريـة، وطالبتها بأن تؤمن للعرب حقوقهم السياسية التي تسمح لهم

[٢٠٧] الـتقرير السري الذي رفعه البوليس الفرنسي في باريس، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩١٣، وقد تضمن في جملةما تضمنه التقويم الذي اعده احمد مختار بيهم. ولمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...", tome 20, lettre n°78, pp. 235-242 .

[٢٠٨] الامور المميزة في هذه الجلسة الختامية هي اعتماد اللغة الفرنسية في النقاش. وجلوس "عطيه عرسان" على المنصة في المكان المخصص للمؤتمرين. علماً ان هذا الاخير لم يذكر اسمه لا في لائحة اللجنة التي حضرت للمؤتمر ولا في لائحة اعضاء الوفود
"Documents...", tome 20, lettre annexe à la dépêche du préfet de Police du 24 Juin 1913, Paris le 24 Juin 1913, p.234

بمشـاركة فعلـية في إدارة شؤونها المركزية. ورأت ان هذه المشاركة يجب ان تكون باعتماد نظام لا مركزي في كل ولاية من ولايات سورية يأخذ بعين الاعتبار حاجات ومؤهـلات كل ولاية. ودعم المؤتمر مطالب "جبل لبنان" بتأمين الوسائل التي تحسن وضعه المالي، وايد مطالب الارمن العثمانيين بالاصلاح واللامركزية.[٢٠٩]

ولتحصـين هذه المقررات، جرى اتخاذ قرارين آخرين في نهاية الجلسة الرابعة المنعقدة يوم الاثنين في ٢٣ حزيران. الأول شدد على الاعضاء من اجل عدم الانسياق وراء أهدافهم الخاصّة ومصالحهم الشخصية، برفض اية وظيفة تقدمها السلطنة إلى اي عضـو، واشـترط في قبولها على ضرورة موافقة اللجنة الاصلاحية التي ينتمي اليها؛ واعتـبر القـرار الـثاني، ان مـا اتخذه المؤتمر من مقرارات تشكل البرنامج السياسي للسوريين و"العرب العثمانيين"، من خلال تشديده على ضرورة تبنيها من قبل كل من يرشح نفسه للانتخابات التشريعية، والعمل على تنفيذها.[٢١٠] وفي نهاية اعمال المؤتمر، وصـلت مطالـب العرب السوريين إلى محطة جديدة، فقد ارسل الى وزير الخارجية الفرنسية نسخة عن مقررات المؤتمرمرفقة بمشروع الاصلاح الذي اعدته "جمعية بيروت الاصلاحية" بعد ان تبنى المؤتمر هذا البرنامج.[٢١١]

وبالاضـافة إلى ذلـك جـرى التحضير في وزارة الخارجية الفرنسية لزيارة، يستقبل فيها الوزير الفرنسي وفداً من المؤتمرين وخاصّة من جمعية بيروت. وقد استعمل "خـليل زينيه" في تحضيره لهذه الزيارة اسلوب اثارة الغيرة لدى المسؤولين الفرنسيين حيـث الح إلى ان "صلات تجري مع وزارة الخارجية البريطانية، وان وزيرها مستعد لاستقبال وفد في حال ذهابه إلى لندن".[٢١٢]

[٢٠٩] رسالة "مكتب المؤتمر العربي السوري في باريس" إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢١ حزيران ١٩١٣.
"Documents...", tome 20, lettre n° 76, p.225

[٢١٠] "Documents...", tome 20, annexe à la dépêche du 21 Juin 1913, aux resolutions votées par le Congrès Arabe Syrien" , pp.226-227

[٢١١] "Documents...", tome 20, lettre n° 83, pp. 250-251

[٢١٢] "Documents...", tome 20, lettre n°73, p. 224

وفي لقـــاء وفد المؤتمر مع وزير الخارجية الفرنسية، في ٣٠ حزيران ١٩١٣، حدد " عبد الحميد الزهراوي" في كلمته التي القاها في هذه المناسبة القاعدة التي يجري اللقاء على اساسها. ففرنسا دولة صديقة للسلطنة تربطها بها علاقات تاريخية، والوفد ســوري من منطقة هي جزء من السلطنة وفرنسا تنظر اليها بعين الرعاية، وتربطها بها مصالح وعلاقات ودية. ونظراً لهاتين الصفتين اللتين تتمتع بهما فرنسا، يطلب المؤتمرون مــنها كما يطلبون من اوروبة ان تساعدهم لدى السلطنة في الحصول على الاصلاح، خاصّة وان الاصلاح المطلوب هو على اساس الوحدة الوطنية والاخوة اللتين تجلتا بين المســلمين والمســيحيين السوريين منهم واللبنانيين،[٢١٣] اثناء التحضير للمؤتمر وخلال انعقاده.

في القسطنطينية

وبــناء عــلى قرار المؤتمر، توجه وفد إلى القسطنطينية، لابلاغ مقرراته إلى حكومة السلطنة. وقد جاء هذا القرار في سياق خطة متابعة المفاوضات مع المسؤولين في القســطنطينية.[٢١٤] عــلماً ان هــذه المفاوضات، كانت قد بدأت بشكل أولي في باريس، مع "مدحت شكري"، مندوب "الاتحاديين".[٢١٥] غير ان مسؤولي السلطنة، لم يتعاملوا مع الوفد بالشكل الجدي رغم مظاهر التكريم الذي احيط به؛ فقد نظروا اليه على انه لا يحمل صفة تمثيلية، ونسوق لذلك الادلة التالية:

١- في ١٦ آب ١٩١٣، وصل وفد المؤتمر إلى القسطنطينية. وفي هذا الوقت بــالذات كان وفد آخر قد أبحر من بيروت متوجهاً اليها بناء على طلب "الاتحاديين"،

---

[٢١٣] - قدم "شكري غانم" اعضاء مكتب المؤتمر إلى "M. Pichon"، وزير الخارجية الفرنسية وقد عرف منهم: السيد زهراوي افندي، الشيخ احمد طبارة، سليم افندي علي سلام، احمد مختار بيهم، اسكندر بك عمون، خليل زينيه.
جريدة"le Temps" ، الصادره في باريس، بتاريخ أول تموز ١٩١٣؛ و
حسان حلاق:"دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣-١٩٤٣"، مرجع سابق، ص ٣٨.
وكان من المقرر ان يذهب معهم "ندره مطران"، لكن المرض الذي الم به حال دون ذلك، فارسل إلى وزير الخارجية رسالة يعتذر فيها عن عدم تمكنه من الحضور في ٢ تموز ١٩١٣
"Documents...", tome 20, lettre n° 86, p. 281

[٢١٤] - تشكل وفد المؤتمر إلى القسطنطينية من سليم علي سلام، احمد مختاربيهم، الشيخ أحمد طبارة وخليل زينيه الذي لم يذهب.
حسان حلاق: "مذكرات سليم علي سلام"، مرجع سابق، ص ٣٦.

[٢١٥] - "Documents...", tome 20, lettre n° 88, pp. 283 - 285

الذيــن كلفوا واليي دمشق وبيروت امر تشكيله. وقد ضم هذا الوفد ثمانية اشخاص، مــنهم اربعة من دمشق، واثنان من بيروت، وواحد من عكا، وواحد من جبل لبنان؛ وهم بالطبع من مؤيدي "الاتحاديين"، ومعارضي الاصلاح.[٢١٦] والسلطنة بعملها هذا كانت تشير بشكل غير مباشر إلى ان وفدها هو الذي يمثل المناطق التي اتى منها وليس وفد المؤتمر.

٢- لاحظ مسؤولو السلطنة، ان وفد المؤتمر لا يحوي بين اعضائه شخصية مسيحية، ووفدهم لا يحتوي أيضاً مثل هذه الشخصية، لذلك عملوا على سدّ هذا النقص، فطلبوا من والي بيروت ان يعمل على سد هذه الثغرة من خلال ارسال شخصية مسيحية لتلتحق بوفدها. ولهذه الغاية ارسل الوالي " نصري افندي شنتيري".[٢١٧]

٣- أشار "سليم علي سلام" في مذكراته، إلى أن وفد المؤتمر، عندما قابل السلطان "محمد رشاد"، وطلب اليه ان يعمل على تنفيذ المطالب الاصلاحية، وعدهم خيراً وقال: "المهم اولاً أن تتوطّد العلاقة بين الحاكم والمحكومين".[٢١٨] وهذا إشارة واضحة لهم أن الاصلاح لا يأتي في الدرجة الأولى من الاهمية، فما بالهم يذهبون بعيداً.

٤- حاولت السلطنة ان تجمع الوفدين مع بعضهما، وتدفعهما إلى مفاوضات ثنائــية بيــنهما من أجل ان يتفقا على الاصلاحات، وكأن المسألة لا تعنيها والعرقلة ليست منها. وهذا ما دفع بمؤيدي الاصلاح في بيروت إلى ارسال برقيتين : الأولى، إلى الحكــم العــثماني احــتجوا فيها على هذا التصرف، وأشاروا إلى ان المطالب مزمنة ومعــروفة ولاتحتاج إلى هذه المداورة، بل إلى السرعة في اقرارها وتطبيقها؛ اما البرقية

---

[٢١٦] - تشكل وفد السلطنة من : الشيخ امين طرزى، عبد الرحمن بك اليوسف" وهما نائبان سابقان عن دمشق؛ وفوزي باشا العظم، نائب ســابق عــن دمشق ووزير المنشآت الدينية؛ وبشير البنى، من اعيان دمشق؛ والامير شكيب ارسلان، وهو درزي لبناني ومحرض إسلامي واتحــادي؛ الشــيخ اسعد شقير، نائب سابق عن عكا؛ الدكتور حسن الاسير، محمد باشا مخزومي، عن بيروت وهذا الاخير عضو مجلس إدارة.
"Documents ...", tome 20, lettre n° 92, pp. 294 – 295.

[٢١٧] - "Documents...", tome 20 , lettre n° 94, p. 300

[٢١٨] - حسان حلاق: "مذكرات سليم علي سلام"، مرجع سابق، ص ٣٧.

الثانية، فقد وجهت إلى اعضاء الوفد نفسه تطلب منهم متابعة مسيرتهم الوطنية ورفض الاجتماع مع الوفد المضاد، وعدم الحوار معه لانه لا يجدي فعناصره معادية للاصلاح. وقد نشرت صحف بيروت هاتين البرقيتين على انهما موجهتان من "مؤيدي الاصلاح". [٢١٩]

٢١٩ - "Documents...", tome 20, annexe à la dépêche n° 158 du 28 avril 1913, p. 301

عودة الوفد الى بيروت

لم يكن وفد المؤتمر مرتاحاً ، لان النتائج بقيت في اطار الوعود التي لا تغني. وبقيت السلطنة على قناعتها بأن الوفد ليس له صفة تمثيلية فعلية. وهذا ماعبر عنه الشيخ "احمد طبارة" بعد عودة الوفد إلى بيروت في ٦ ايلول ١٩١٣، في الكلمة التي القاها في حفل الاستقبال الذي جرى لهم امام سراي الحكومة. فبحضور الوالي الذي شارك في استقبال الوفد قال الشيخ مخاطباً اياه: "هذا الاستقبال الحماسي ليس لنا، بل للمبدأ الذي نحمله، لفكرتنا فكرة كل البلاد، و لم يبق عليك الا ان تضع القسطنطينية في جو ماتراه الان، وان ترجو رؤساءك ان يسرعوا في اجازة الاصلاح". كما اكد "اسكندر عازار"، في كلمته التي القاها في هذه المناسبة عن عدم ارتياحه للوعود الحكومية. [٢٢٠] واشار "خليل زينيه"، الذي كان مايزال في باريس، "ان الوفد لم يحصل على غير الوعود، التي لم تؤد حتى الان إلى اية نتيجة ملموسة". [٢٢١]

الفرنسيون يقيمون خطتهم بعد المؤتمر العربي الثالث في باريس

يعتبر المؤتمر نجاحاً للخطة الفرنسية التي كانت تطمح لايجاد قيادة سياسية تنطق باسم سورية ولبنان وفلسطين في المحافل الدولية ولو من الناحية الشكلية. ونجح المؤتمر في ادخال القناعة إلى بعض العرب الفاعلين وخاصّة المسلمين منهم بأن من حقهم ان يشاركوا في ادراة شؤون السلطنة المركزية وإدارة شؤون الولايات العربية، وان المطالبة يجب ان تكون من السلطنة وحدها، واليها يجب التوجه دون سواها، كي يعي العرب شخصيتهم المميزة عن الاتراك، ومبدأ الفروقات بين شعوب الولايات ومستوى تطورها، وتطور مؤهلاتها؛ وان يتبينوا بأنفسهم ان مسؤولي السلطنة قد استغلوا رابطة الدين قروناً طويلة ليبرروا نهب خيراتهم وطمس شخصيتهم العربية. كما لعب المندوبون من "جمعية بيروت الاصلاحية" دوراً هاماً بتجنيب المؤتمر من الانزلاق إلى

٢٢٠ - لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 20, lettre n° 96, pp. 303 - 304

٢٢١ - "Documents...", tome 20, lettre n° 101, p. 317.

اثارة مشاعر الكره ضد فرنسا. ونجحوا في عدم اثارة "القضية العربية" "la Question arabe"، بالشكل الذي يعمل له الانكليز وتؤيدهم فيه قوى دولية أخرى، وهو الدعوة إلى مؤتمر دولي؛ او باحداث وضع متفجر في سورية يستدرج تدخلاً دولياً لتبحث في اثره المسألة العربية.[٢٢٢]

لكـــن كـــان يمكـــن للمؤتمر ان يعزز اكثر الوضع الفرنسي في سورية لو ان المؤتمرين اجمعوا على خوض صراع عسكري مكشوف ضد السلطنة، وطلبوا المساعدة الفرنسية. ويبدو ان المسؤولين الفرنسيين كانوا يضعون هذه المسألة في حسابهم كأحد الاحتمالات. نقـــول ذلـــك بالاستنـــاد إلى المهمـــة التي اوكـــلهـــا أثنـــاء انعقاد المؤتمـــر"M. Pichon" ، وزير الخارجية الفرنسية، إلى "أندريه ديبوسك" "M. André Dubosque"، احد المتخصصين الفرنسيين، من اجل اعداد دراسة تتناول نفوذ القوى الدولية الذي تكون على ارض الواقع في سورية، وتقديم الاقتراحات العملية للحد من نفـــوذ القوى الأخرى كي يبقى النفوذ الفرنسي متفوقاً، وان يضع في حدود الممكن تقيـــيماً لـــلحركة العربـــية، مع الاشارة إلى اي مدى يمكن ان تصل هذه الحركة في التصدى لحكم السلطنة، وان يبدي رأيه بمستقبل المشاريع الفرنسية المنفذ منها والمقترح في المنطقة التي يتنقل فيها.[٢٢٣]

ان ما يهمنا الان من هذه الدراسة التي اعدها ورفعها في ٣٠ حزيران ١٩١٣، هو رأيه بالحركة العربية المناهضة للسلطنة. فقد تحفظ على المبالغة في دورها واشار إلى انهـــا مفتتـــه ومشرذمة ولم ير في عناصرها اكثر من شخصيات سورية ولبنانية بلغت مســـتوى من الاهمية، واستمالتها مسألة تكبير دورها واهميتها سواء عبر الجرائد المحلية ام الاجنبـــية؛ ورأى ان هؤلاء قد اصروا على رؤية دلائل الثورة العامة والنهاية المحتومة لنظام السلطنة في سورية، ويعملون من اجل اجبار اوربة كي تأخذ دورها في الصراع

[٢٢٢] - لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n°73, pp.223-224

[٢٢٣] - لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n°84, pp.251-277

الذي فتح بين الجمعيات الاصلاحية والسلطنة العثمانية؛ واكد ان "الحركة العربية" ضد الحكـــم العثماني بالمعنى الصحيح للكلمة لم تولد، و"هي ليست على وشك الولادة"؛ فـــتلك الـــتي ولدت هي حركة كاذبة، "ولا تولد حركة صادقة من حركة كاذبة"؛ واشار إلى ان التركيب الذي جرى لها هو "تركيب هش جاء ورقة رابحة لصالح الاتراك اكـــثر ممـــا كان في صالح خصومهم"، لان سياسة "عبد الحميد" الذكية، التي جددها "الاتحاديون"، حافظت على "سياسة الانقسام الديني بين العنصرين الاساسيين للسلطنة المســـلمين والمســـيحيين، وعـــلى تقويض اسس اتفاقهم المؤقتة"؛ والتناقضات الدينية حسب رأيه ليست السبب الوحيد الذي يمكن ان يقسم العرب في العمق. فالعرب في نظـــر "ديبوسك"، "يترعون إلى "الكبرياء" و"الرفعة"، وهما ميزتان تجعلان العربي ينظر إلى نفســـه عـــلى أنه أرفع من أمثاله؛ "وإلى جانب الكبرياء الفردي، هناك "الكبرياء الجمـــاعي" عـــلى مســـتوى العائلة والقبيلة"؛ وبالاضافة إلى هذا كله هناك "العجرفة المذهبـــية "l'orgueil de la petite religion"، لأن المسلمين والمسيحيين ينقسمون إلى اجـــزاء مذهبـــية مخـــتلفة فكل واحد من هذه المذاهب يرى الصواب عنده ولا يقبل التنازل". ورأى في هكذا اوضاع، انه من الصعوبة بمكان ان تنطلق حركة عربية جدية موحدة ضد الاتراك، و"نضج ظروفها ما زال يحتاج إلى فترة زمنية أطول".[٢٢٤]

أمام هذا الواقع، وأمام حالة الوهن التي تسربت إلى "حركة الاصلاح"، رأى بعـــض الفرنسيين، ان من واجب فرنسا الرسمية ان تقدم، لان العلاقات "الافلاطونية" الـــتي تربطها بسورية لم تعد بذات جدوى، واستمرارها على هذا الشكل بات مضراً. ورأى اصحاب هذا الرأي، ان على فرنسا ان تتفق على عمل مشترك مع المانيا الطامعة باســـيا الصغرى، وروسيا بارمينيا، وبريطانيا العظمى ببلاد ما بين النهرين. هذا الرأي اقترحه احد المواطنين الفرنسيين على وزير الخارجية الفرنسية بدون ان يذكر اسمه.[٢٢٥]

[٢٢٤] - "Documents..", tome 20, lettre n° 84, p. 270

[٢٢٥] - رسالة مغفلة حول مستقبل سورية ولبنان وجهها مواطن فرنسي إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٤ تموز ١٩١٣. لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 20, lettre n° 87, pp. 282 - 283.

ينطلق صاحب هذا الرأي من وجوب اتفاق فرنسا مع القوى الدولية الأخرى لسببين: الأول، هو ان السلطنة وضعت المطالبين بالاصلاح امام خيارين اما قبولهم بما اقرته من اصـلاح صـوري، وعندها يستقر الوضع في سورية إلى فترة زمنية يزداد معها النفوذ الـبريطاني الـذي يـنافس بشكل جدي النفوذ الفرنسي، كما يزداد النفوذ الالماني والايطـالي والروسـي والاميركـي، وهذا ما اشار اليه "ديبوسك"، مما يضع الخطة الفرنسـية في وضع أكثر صعوبة؛ واما رفض هذا الاصلاح، والصدام معها وهم غير قـادرين على تحمل تبعاته، ولذلك ستزداد علاقتهم بالسلطنة سوءاً، وهذا ما يمكن ان يدفع بهم إلى الارتماء اكثر في احضان القوى الدولية، ويمكن ان يتحولوا في النهاية عن فرنسـا اذا لم يجدوا منها اذناً صاغية. اما الثاني، فهو ان حملـة اعلامية مركزة ذات توجـه إسـلامي متطرّف جامع"Panislamisme"، بدأت في المنطقة من جديد ضد السياسة الفرنسية؛ هذه الحملة تدفع بها ألمانيا إلى اقصى مداها، على حد تعبير الوزير الفرنسي في القاهرة في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٨تموز ١٩١٣.[٢٢٦]

وانخرطـت بعض الصحف البريطانية في هذه الحملة، ولكن من زاوية اخرى، مـن خلال الحديث عن اطماع فرنسا في سورية. هذه الحملة ربما كانت بالتنسيق مع مسـؤولين اتـراك كانوا في لندن انذاك على حد تعبير السفير الفرنسي في هذه المدينة بتاريخ ٢ آب ١٩١٣.[٢٢٧]

ان الدعـوة إلى كسر حالة الجمود التي استجدت امام الخطة الفرنسية في هذا التاريخ كانت تنطلق من حساب سياسي واقتصادي دقيق وهو يعبر عن اتجاه واسع في اوساط المتمولين الفرنسيين، ويجد صداه في اوساط برجوازية سورية ناشئة، منتشرة في ولايـات سـورية ومتصرفياتها.[٢٢٨] وهذه الدعوة تنطلق من مبدأ الغاية تبرز الوسيلة وتستند إلى أساسين :

---

[٢٢٦] - لمزيد من الايضاح يراجع "Documents...", tome 20, lettre n° 89, pp. 285 - 290

[٢٢٧] - "Documents...", tome 20, lettre n° 90, pp.290-291

[٢٢٨] - الرسالة الثانية لرجل سياسي عثماني مقيم في حلب وجهها إلى احد اصدقائه في باريس بتاريخ ١٥ شباط ١٩١٤.
لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n°113, pp.343-346

١- الخوف من تحول انصار فرنسا من السوريين واللبنانيين عنها باتجاه قوة دولية اخرى- وما اكثر هذه القوى الطامعة – خاصّة وان بوادر نقمة بدأت تبرز عند بعض اعضاء مؤتمر باريس من اللبنانيين والسوريين، جراء الموقف الفرنسي الذي لم يعد واضحاً لديهم. وقد لمس المسؤولون الفرنسيون بوادر هذه النقمة في أكثر من مكان ومناسبة. فقبل انعقاد مؤتمر باريس انتقد "شكري غانم" موقف القنصل الفرنسي العام في بيروت في ملحوظة سرية رفعها إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٧ حزيران ١٩١٣، أشار فيـها إلى مـوقف "M. Couget"، الذي بدا له انه "موقف انتهازي يتعارض مع سياسة فرنسا التقليدية إلى جانب السوريين ومطالبهم". وانتقده اثناء انعقاد المؤتمر فتساءل ما اذا كان يعمل من وحيه ام بوحي التوجهات الفرنسية مثلما قال له.[٢٢٩] كما وجه"شكري بك العسلي" نقداً إلى الموقف الفرنسي ذاته جراء القرض البالغ ثمانية عشرين مليون ليرة عثمانية، الذي منحته فرنسا للسلطنة بعد انعقاد المؤتمر.[٢٣٠]

لقد عمل الفرنسيون على امتصاص هذه النقمة في محاولة لاصلاح الوضع. اذ رقي القنصل إلى رتبة "وزير مفوض" "Ministre Plénipotentiaire"، نظراً لخدماته وتنفيذه تعليمات المسؤولين وجرى نقله.[٢٣١] وعين مكانه "فرنسوا جورج-بيكو" "François Georges-Picot"، الذي تولى مهام منصبه قبل اندلاع نار الحرب العالمية الأولى بحوالي أربعة أشهر.

٢- الانـبـاء التي كانت تتناهى إلى مسامع الفرنسيين عن اسناد ولاية سورية إلى احد المصريين من اسرة الخديوي ذي العلاقة الجيدة بالبريطانيين. هذه الانباء كانت مقلقـة وشديدة الازعاج بالنسبة للمسؤولين الفرنسيين. لان هذه الاخبار اذا صدقت

---

[٢٢٩] - لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 67, p. 199, et n: 73, pp.223-224

[٢٣٠] - لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 100, pp.310-316

[٢٣١] - لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 115, p.347 -348

يتحول النفوذ البريطاني في سورية إلى نفوذ حاسم على حساب النفوذ الفرنسي وتتم السيطرة البريطانية على سورية بشكل غير مباشر.

ان حالة القلق الفرنسي هذه نلمسها من استنفار الدبلوماسية الفرنسية التي هبت تستفسر عن مدى صحة هذه الانباء من سفيريها في لندن والقسطنطينية ووزيرها المقيم في القاهرة[٢٣٢].

"الاتحاديون" يمتصون "حركة الاصلاح" قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤

بعد المؤتمر العربي في باريس ١٩١٣، اصبحت "حركة الاصلاح" جزءاً من حركة عربية تنكر على السلطنة العثمانية ان تعتبر ارض العرب ارضاً محتلة، وان تتعامل مع سكانها على انهم اغرار. واخذت تطالبها أن يأخذ العرب حقهم في المشاركة بحكم انفسهم، خاصّة بعد أن اصبحت السلطنة لا تتكون الا من عنصرين اساسيين هما الترك والعرب. وبرنامج "جمعية بيروت الاصلاحية" لم يعد برنامج هذه الجمعية فقط، بل وبرنامج اوساط عربية واسعة منتشرة في بلاد العرب والاغتراب. واضحت مطالب الحركة معروفة لدى الرأي العام الدولي المتتبع لنشاطها. ولذلك لم يعد من السهل على حكم "الاتحادين" ان يتفلت من هذا الواقع، أو يتعامى عنه ويقمعه، قبل ان تنفذ بنود الاتفاق الذي تم التوصل اليه في باريس والقسطنطينية بين مندوبيهم ومندوبي هذه الحركة، أو على الأقل تنفيذ جزء من هذا الاتفاق.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال وهو، هل كان "الاتحاديون" مستعدين لتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه مع العرب؟ يمكن القول بأن موقفهم الرافض اصلاً لمطالب العرب الاصلاحية لم يتغير، وأن هذا الرفض كان يتسبب لهم بالاحراج أمام الرأي العام الدولي، وأمام المسؤولين الآخرين في السلطنة المعارضين لسياستهم. ولذلك

٢٣٢ - "Documents...", tome 20, lettre n° 107,108,109, pp. 328-332.

جاء الاتفاق ليجنبهم هذا الاحراج فكان ورقة رابحة في ايديهم يشهرونها بوجه خصومهم في الوقت الملائم.

ان ما اتفق عليه كان في ظاهره نصراً "لحركة الاصلاح"، حين أقرّ بمطالبها في اللامركزية الادارية، وباستعمال اللغة العربية كلغة رسمية، وبتعيين المفتشين الاوروبيين في دوائر الدولة، وبمشاركة العرب في الدوائر العليا للسلطنة[٢٣٣]. غير ان التطبيق من الناحية الفعلية كان يختلف اختلافاً كبيراً لأن الاجراءات العملية التي نفذها "الاتحاديون" تدّل على أنهم كانوا ماضين في عملية تتريك العرب إلى أبعد مداها، وأن الاتفاق لم يكن غير لغم قابل للانفجار في أية لحظة، وأن الالتفاف عليه كان أمراً ممكناً في أي وقت تتغير فيه الظروف. نقول ذلك لأن مواد الاتفاق أخذت تتضاءل وتبتر في التطبيق حتى وصلت إلى حد الاغفال والأهمال.

وبفضل السياسة التي اتبعها "الاتحاديون" قبيل الحرب العالمية الأولى تمكنوا من احتواء "حركة الاصلاح" وامتصاصها. هذه السياسة يمكن أن نتبيّنها من خلال ما اتخذوه من اجراءات عسكرية وإدارية يمكن أن نلمسها بالخطوات التالية :

١ – لقد خشي "الاتحاديون" من بروز حالة الكره بين العرب والاتراك، وقد تجلت هذه الحالة بشكل واضح في المناطق العربية النائية عن مركز السلطنة، وحيث لا توجد القوة العسكرية الكافية كي تحفظ هيبتها. لذلك، وقبل أن يقدموا على تنفيذ أية خطوة، قاموا بعدد من الترتيبات التي تحفظ هيبتهم، وتجعلهم مستعدين أكثر للإحتمالات الصعبة.

ففي **"عسير" و"اليمن" من شبه الجزيرة العربية**، حيث كانت روابط السلطنة ضعيفة في هذه المناطق، أقدم "الاتحاديون" على عقد اتفاقات مع "محمد الادريسي" والامام "يحيى حميد الدين" سمحت لهم بتقليص قواتهم هناك. ووضعوا على أبواب

٢٣٣ – لمزيد من الإيضاح حول ما تمّ الاتفاق عليه بين "الاتحاديين" وحركة الاصلاح يراجع : جورج انطونيوس : "يقظة العرب"، ص ١٩٣-١٩٤.

"المدينة المنورة" قوة عسكرية يمكن امدادها بسهولة بواسطة خط حديد "الحجاز"، من أجـل تـأمين سـلامة الحج ووضع حد للقبائل البدوية التي تسطو وتنهب ولا تدفع الضرائب[٢٣٤].

٢- **وفي "ولاية البصره" بالعراق،** كانت هناك "حركة اصلاحية" ذات مطالب كثيرة ونفوذ قوي على رأسها "السيد طالب الكيلاني"، نقيب الاشراف في العراق. قال عنه "بومبار" "M.Bompard" السفير الفرنسي في القسطنطينية انه رجل الساعة "فيه تتجسد حالـيـاً المـيول الانفصـالية للعرب وحلمهم بخلافة مستقلة"[٢٣٥]. وهو شخصية ذات حسـب أصـيل، غني وكريم ومحبوب، يتمتع بشعبية واسعة في كل العراق بين السنة والشـيعة، الـبدو والحضر. هذه الحركة وصلت إلى درجة من القوة حتى باتت تهدد بانفصـال العراق. وأصبح الولاة يخشون من الذهاب إلى هناك وخاصّة بعد مقتل قائد القـوة العسـكرية للسلطنة، في منطقة تحت هيمنة ابن هذا الشريف[٢٣٦]. لقد تعامل "الاتحاديون" مع هذا الوضع بحكمة وحنكة، خاصّة وأن هذا الشريف كان على علاقة جـيدة مع البريطانيين الطامعين بالعراق. ولذلك قررت "لجنة الاتحاد والترقي" ان لا تبدي أي تهاون مع العرب في منطقة على تخوم المناطق الارمنية الثائرة. ولذلك ارسلت الجنرال "جاويد باشا" والياً على بغداد احتمالاً لارسال حملة عسكرية لتقمع العرب في العـراق ومنطقة ما "بين النهرين" "Mésopotamie". ولانجاح هذا الاحتمال الصعب، ارسلت إلى "البصرة" الكولونيل "وهيب بك"، ليس من أجل الصدام مع السيد طالب الكيلاني، بل من أجل تهدئة الوضع وتلطيف الاجواء معه[٢٣٧].

---

[٢٣٤] – لمزيد من الإيضاح حول هذه الترتيبات تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام "M. Ottavi"، القائم باعمال القنصلية الفرنسية في دمشق إلى "بيشون" "M. Pichon"، وزير الخارجية الفرنيسة، بتاريخ ١٩ ايلول ١٩١٣.
"Documents...", tome 20, lettre n° 100, p.314.

[٢٣٥] – رسالة السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩١٣.
"Documents...", tome 20, lettre n° 103, p.320.

[٢٣٦] – رسالة القنصل الفرنسي العام في دمشق، المرجع السابق.
"Documents...", tome 20, lettre n° 100, p.p314-316.

[٢٣٧]– رسالة القنصل الفرنسي العام في دمشق، إلى مدير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩١٣.

٣- **وفي "ولاية سورية"،** جرى استبدال الوالي "ناظم باشا" بمحمد عارف بك". وفي عهد هذا الأخير، لم تطل فرحة رجال حركة الاصلاح جراء الوعود التي قطعت لهم ؛ بـل وتغيرت أيضاً مواقف الحكم منهم تغيراً كلياً، بحيث أصبح اسوأ مما كان عليه من سوء في يوم من الأيام. علماً إن هذا الوالي كان – على حد تعبير "اوتافي""M. Ottavi"، القنصل الفرنسي العام في دمشق – "لا يكف عن الاعلان عن أصله العربي وتحدره من "قريش"، ولا يتحرج من التعبير عن استيائه من زملائه كبار الاعيان معارضي "الاتحاد والـترقي"، ولا مـن التحريض عليهم وإنزال أقسى أنواع الإهانة والاذلال بهم"[٢٣٨]. زعماء حركة الاصلاح في دمشق اتهموا حكومة السلطنة، بانها هي التي فتحت المعركة ضـدهم، حين ارسلت هذا الوالي قبل الانتخابات من أجل اسقاطهم فيها. ويمكننا أن نتبين صحة هذا الاتهام، من خلال الأعمال التي قام بها خلال فترة حكمه.

من أعمال هذا الوالي :

أ- قام بمراقبة استنسابية لأهم الزعماء في حركة الاصلاح بواسطة عناصر سرية، واستدعوا امام البوليس واستجوبوا على انهم اشقياء، واتهموا بالتآمر ضد الحكومة. وانزل "بشكري العسلي" و"عبد الوهاب الانكليزي" واصدقائهم اشد أنواع التكدير، ولم يبق الا أن ينتقم منهم.

ب- وعندما انتشر خبر استبدال هذا الوالي "بعمر طوسون باشا"[٢٣٩]، اوقفت جريدة "المقتبس" عن الصدور ؛ وبضغط منه حكم على مديرها بالسجن وبغرامة مالية امام

"Documents...", tome 20, lettre n° 106, p.327.

[٢٣٨] – رسالة القنصل الفرنسي العام القائم باعمال القنصلية الفرنسية في دمشق "M. Ottavi"، إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Pichon"، في ١٠ كانون الأول ١٩١٣.
"Documents...", tome 20, lettre n° 106, p.326.

[٢٣٩] – في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٣ سرى خبر في دمشق عن تعيين الأمير "عمر طوسون باشا" مكان الوالي "محمد عارف بك". هذا الخبر تناولته الصحف الدمشقية واعادت نشره رغم النفي الرسمي له. الأمير طوسون مصري، من اسرة الخديوي "عباس حلمي" وهو أخ زوجة الصدر الاعظم "محمد علي سعيد حلمي باشا" (١٩١٣-١٩١٦). عرف عن الأمير تعصبه للاسلام خاصّة اثناء الحرب الايطالية الليبية ١٩١١-١٩١٢، وكان رئيس الهلال الأحمر المصري ورئيس لجنة مساعدات المقاتلين العرب في ليبيا. هذا الخبر لفت انتباه "اوتافي" القنصل الفرنسي العام في دمشق، وأرسل بشأنه رسالة برقية إلى "بيشون"، وزير الخارجية الفرنسية. لقد اقلق هذا الخبر المسؤولين

محكمة الاستئناف بعد ان كانت محكمة البداية قد برأته. وبدورها هددت جريدة "القبس" بوقفها عن الصدور بعد ان رفض طلبها بان تصدر مكان "المقتبس" من نفس المكاتب وبنفس المحررين والاسماء.

ج- في مطلع كانون الأول ١٩١٣، وفي إحدى الأمسيات، منع في اللحظة الأخيرة القاء قطعة شعرية عربية تتحدث عن قصف المدفعية الإيطالية للمدفعية العثمانية في مرفأ بيروت. علماً انه قد سبق والقيت في بيروت والقدس وحلب وكل انحاء سورية. وقد تذرّع هذا الوالي أن منعه لها كان من أجل "قطع الطريق على انفجار التعصب ضد الاوروبيين والمسيحيين". ورداً على هذا الاجراء القى "شكري العسلي" من على خشبة المسرح خطاباً احتجاجياً صغيراً، طلب بعده الجمهور بصوت واحد بعزل الوالي[٢٤٠].

٤- **وفي ولاية بيروت**، جرى نقل الوالي "علي منيف بك"، الذي لم يمضِ على ولايته أكثر من ثلاثة أشهر. وكان على حد تعبير "سليم علي سلام" من "أحسن الولاة خلقاً وعقلاً ومهتم جداً لاجراء جملة اصلاحات داخلية". لكنه نقل بالرغم "من المراجعات التي قدمت إلى الصدارة العظمى والى نظارة الداخلية". وحل مكانه "بكر سامي بك" وكان "في الحقيقة رجل فكر ورقي متعلم ويحسن جملة لغات كتابة وتكلماً"[٢٤١]. وبالإضافة إلـى هذه الصفات التي ذكـرها "سـلام"، ذكر "كولندر" "M.

الفرنسيين وهبوا يستفسرون عن حقيقته من القسطنطينية ومصر ولندن، لأنه لو صح لاصبحت مخططاتهم وآمالهم باقتطاع سورية في المأزق. وعندها يمتد النفوذ البريطاني وحمايتهم إلى سورية بشكل لائق.

اعتمدنا في صياغة هذه المعلومات على :

رسالة القنصل الفرنسي في دمشق إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩١٣.

رسالة السفير الفرنسي في لندن إلى وزير الخارجية الفرنسية في ١٠ كانون الأول ١٩١٣.

رسالة السفير الفرنسي في القسطنطينية إلى وزير الخارجية الفرنسية في ١٥ كانون الاول ١٩١٣.

رسالة السفير الفرنسي في القاهرة إلى وزير الخارجية الفرنسية في ١٨ كانون الاول ١٩١٣.

-"Documents...", tome 20, lettre n° 106, 107, 108, 109, pp. 325-332.

٢٤٠ - "Documents...", tome 20, lettre n° 106 ,p.326.

٢٤١ – حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ١٨٥-١٨٦.

Coulondre"، نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، أن هذا الوالي الأخير كان بشوشاً وانتمى إلى السلك الدبلوماسي والقنصلي قبل ان يتسلم مهامه الادارية، كما أنه يتكلم اللغة الفرنسية بطلاقة وبشيء من الاناقة. وأسف لأن هذه الصفات بالذات هي الأكثر إخافة[٢٤٢].

يتضـح لـنا مـن الترتيبات التي اتخذها "الاتحاديون" في شبه الجزيرة العربية والعراق وسـورية وبـيروت أنهـم كان مصممين على تنفيذ تصوراتهم هم للاصلاح وليس التصـورات العربـية التي اقرت في مؤتمر باريس ١٩١٣ ولهذا جاءت هذه الترتيبات وكأنها استعداد منهم للاحتمالات السيئة، وبداية للحرب غير المعلنة التي بدأت بينهم وبـين العـرب. فبعد هذه الترتيبات الاحترازية، بدأ "الاتحاديون" بوضع تصوراتهم للاصـلاح موضـع التنفيذ. وقد برزت هذه التصورات الاصلاحية في الدوائر العليا للسلطنة كما يلي :

١-على صعيد الحكومة المركزية، اعتمد "الاتحاديون" ان يكون للعرب تمثيل هزيل وفي مواقع غير مهمة. هذا في الوقت الذي كانت فيه "حركة الاصلاح" تطالب بأن يتمثلوا بـثلاث حقائب وزارية. وقبيل الحرب العالمية الأولى، لم يكن للعرب غير وزير واحد هو "سليمان البستاني" وزير التجارة[٢٤٣]. ومن الجدير بالذكر أن هذا الوزير كان داعية من دعاة سياسة "الاتحاديين"[٢٤٤].

٢٤٢- تسلم "بكر سامي بك" مهام منصبه كوالٍ على ولاية بيروت يوم الثلاثاء في ٣٠ ايلول ١٩١٣ وكان سابقاً والياً على "طرابزون".

لمزيد من الإيضاح حول شخصية "علي منيف بك" و "بكر سامي بك" تراجع رسالة نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية في ٣ تشرين الاول ١٩١٣. "Documents...", tome20, lettre n°102, p.318-319

٢٤٣ – تـراجع رسالة "بوب" "M. Boppe"، القائم بالأعمال الفرنسية في القسطنطينية، إلى "دومرغ" "M. Doumergue"، رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩١٤.

"Documents...", tome 20, lettre n° 112, p.339.

٢٤٤- لمزيد من الايضاح عن هذه النقطة تراجع رسالة "ريستالهوبر" "M. Ristelhueber"، وكيل قنصلية فرنسا العامة في بيروت إلى "بيشون" "M. Pichon"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ ايلول ١٩١٠.

جنان ادمون ابي خليل : "الوثائق الدبلوماسية والقنصلية" للدكتور عادل اسماعيل الجزء الثامن عشر تعريب وتعليق". وهي رسالة اعدت لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ بإشراف الدكتور "جوزف انطون لبكي". وقدمت في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، قسم التاريخ، بيروت ١٩٩٦، ص ٢٦٧-٢٦٨.

وقد شغل سابقاً – ممثلاً الكاثوليك – عضوية "مجلس الاعيان" و"مجلس المبعوثان"[٢٤٥].

اما السياسة التي اتبعها "الاتحاديون" في أختيار أعضاء "مجلس الاعيان" من العرب، فقد ارتكزت على ثلاثة أسس : الأول، ارضاء المطامح الشخصية لزعماء "حركة الاصلاح"، بتعينهم في هذا المجلس. وبذلك كسبوا بعضهم إلى جانب السلطنة فتراجعوا عن مواقفهم تجاه الاصلاح[٢٤٦]. أما الأساس الثاني فهو، أن "الاتحاديين" حافظوا على رجحان كفتهم في هذا المجلس. فالمراكز الموعود بها اعطوا قسماً منها لاعيان من العرب في "حركة الاصلاح"، لكن بدون ان ينسوا زملاءهم من "الاتحاديين" العرب، الذين اعطوهم القسم الآخر، كي يبقى التوازن قائماً بين الطرفين[٢٤٧]. وبذلك تمكنوا من الحفاظ على أكثرية الاعضاء المؤيدين لسياستهم، ومن التحكم بالنتائج الحاسمة لصالحهم. علماً ان عدد الاعيان العرب المعينين كان قليلاً لا يسمح بتغيير ميزان القوى لصالحهم حتى لو كانوا كلهم في موقع واحد[٢٤٨]. أما الاساس الثالث فهو، انه كان يحق للسلطان أن يعين ثلثي الاعضاء، والثلث الآخر

٢٤٥ – "مجلس الاعيان" : هو هيئة من هيئات السلطنة العثمانية لا تتجاوز ثلث اعضاء "مجلس المبعوثان". وللسلطان الحق في تعيين ثلثي اعضاء هذه الهيئة والثلث الباقي تنتخبه الامة.
"مجلس المبعوثان" : هو مجلس السلطنة التشريعي له الحق في تدقيق كل نظام أو قانون يؤول لراحة السلطنة. والصفات المطلوبة في "المبعوث" ان يكون متجاوزاً الثلاثين من عمره والا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة وان يكون عثمانياً بحتاً من غير الحماية الاجنبية وحائزاً على الوجاهة والرفعة بين قومة. وتجري عملية انتخاب المبعوثين على مرحليتن. في المرحلة الاولىيتم انتخاب "منتخبين اولين" ويشترط في كل منتخب في هذه المرحلة ان يربو عمره على الخامسة والعشرين ويؤدي الجزية والخراج على مقتضى مقدرته. وفي المرحلة الثانية ينتخب المنتخبون الاولون "منتخبين ثانين" ويصبح من يحوز على الاكثرية من المرشحين مبعوثين عن الجماعة التي انتخبتهم. ويكون لكل خمسين الف نفس الحق بانتخاب مبعوث منهم.
كرشه و ابيض : "الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية"، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

٢٤٦ – عندما عين "الشيخ عبد الحميد الزهراوي" عضواً في "مجلس الاعيان" بدأت مواقفه من الاصلاح تتغير ووجهت اليه من اوساط عربية تهمة الخيانة للقضية القومية. "Documents...", tome 20, lettre n° 112, pp.338- 340.

٢٤٧– حول هذه السياسة يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 117, p.352.

٢٤٨ – من الذين عينوا اعضاء في "مجلس الاعيان" نذكر :"الشيخ عبد الحميد الزهراوي" عن حمص، نجيب زاده محي الدين" عن بغداد، "كاخيا زاده أحمد" عن حلب، "عبد الرحمن اليوسف" و"شكري العسلي" و"عبد الوهاب الانكليزي" عن دمشق، جوزف سرسق" و"محمد بيهم" عن بيروت، "سليمان البرعوني" عن طرابلس الغرب.
"Documents...", tome 20, lettre n° 111, p.336; et 112, pp. 338-339; et 114, p.346; et 117, p.352.

ينتخب انتخاباً[٢٤٩]. وكان الأعيان العرب من النوع المعين، الذين بقيت إمكانية عودتهم الى هذا الموقع مرهونة بمدى طواعيتهم وارتباطهم بالمسؤولين وموالاتهم للحكم. وإذا كانت المصلحة الخاصّة هي التي تحدد اتجاه حركة الناس، فقد بقي الاعيان العرب بعيدين عن هموم مواطنيهم، وبالتالي بات المواطنون غير مبالين بتعين أو عدم تعين هؤلاء الاعيان[٢٥٠].

ومن المفيد أن نشير هنا إلى مسألتين : الأولى، هي أن "الاتحاديين" كانوا يريدون أن تكون هذه التعينات شكلية أكثر مما هي واقعية وعملية. بدليل أن معظم الأعيان العرب، الذين عينوا في "مجلس الاعيان"، كانوا غير قادرين على القيام بمهماتهم في هذا المجلس. ويرجع السبب في ذلك إما لشيخوختهم، التي لا تسمح لهم بالسفر والانتقال إلى القسطنطينية، من أمثال "كاخيا زاده أحمد" من حلب، و"محمد بيهم" من بيروت، وهما رجلان طاعنان في السن[٢٥١] ؛ أو لارتباطهم ومشاغلهم، التي تحتاج منهم إلى كل اوقاتهم، "كجوزف سرسق"[٢٥٢] ترجمان القنصلية العامة الروسية في بيروت، و"سليمان البرعوني" من "طرابلس الغرب" في ليبيا. وهذ الأخير هو واحد من المنظمين الاساسيين للمقاومة العربية ضد الايطاليين[٢٥٣]، ويعتبر تعيينه خطوة في صالح "الاتحاديين"، الذين ارادوا أن يأكدوا من جديد امام أعين المسلمين رغبتهم الشكلية في الابقاء على اتصالهم بالعرب الليبيين، خاصّة ان العرب والمسلمين كانوا قد لاموا

٢٤٩ – كرشه وابيض : المرجع السابق، ص ٣٧.

٢٥٠ – عن عدم مبالاة المواطنين بالاعيان يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 117,p.352.

٢٥١ – حول مسألة الأعيان الطاعنين في السن، تراجع رسالتي "بوب" “M.Boppe” القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية، إلى "دومرغ" “M.Doumergue”، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الأولى بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩١٤ والثانية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩١٤. "Documents...", tome 20, lettre n° 112, p.338; et lettre n° 114, p.346.

٢٥٢ – حول الأسباب التي تحول دون متابعة "جوزف سرسق" لمهامه في "مجلس الاعيان"، تراجع رسالة "كوجه" “M. Couget”، القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩١٤.
"Documents...", tome 20, lettre n° 111, p.336.

٢٥٣ – "Documents...", tome 20, lettre n° 114, p.346- 347.

السلطنة واستاءوا من موقفها بعد العدوان الايطالي على ليبيا. وهذا يعني ان السلطنة كانت لا تريد لهؤلاء ان يحضروا اجتماعات المجلس.

أما المسألة الثانية التي يجب الاشارة اليها فهي، ان الاوساط النافذة في قيادة "الاتحاديين" توقعت نشوب حرب عالمية قبل وقت طويل من نشوبها.بدليل ان حكومة "الاتحاديين" قد اعلنت "النفير العام" في أول ايار ١٩١٤[٢٥٤]، أي قبل نشوب الحرب بثلاثة اشهر، ونشرت قانون "التجنيد العمومي" بدون دفع بدل في اوائل حزيران. وقد اشار "سليم علي سلام" ان وزير الحربية "انور باشا"، قد رفض ان يتراجع عنه قائلاً : "نحن قابلون على حرب عمومي فلا يمكن ولا بوجه من الوجوه ان ارجع عن القانون"[٢٥٥].

اننا نرى انه على ضوء هذا التوقع اعتمدت السلطنة على سياسة تقطيع الوقت، لأن مصيرها ومصير الولايات العربية التابعة لها يصبح متوقفاً على نتائج هذه الحرب. ومن هذا المنطلق، كانت ترى ان عمل "مجلس الاعيان" أو غيره من المجالس لن يكون طويلاً، وسيتوقف حكماً بفعل المستجدات[٢٥٦]. ولذلك لن يضيرها في شيء زيادة عدد من الوجهاء العرب إلى هذا المجلس أو ذاك، خاصّة وانها زيادة كمية أكثر مما هي نوعية ولفترة لن تطول.

ومن أجل وصول ممثلين مدجنين عن "ولاية بيروت" إلى سدة "مجلس المبعوثان"، اتبع "الاتحاديون" قبل اجراء الانتخابات سياسة ساعدتهم على احتواء "حركة الاصلاح" ومن يريدون ايصاله. ومن اتجاهات هذه السياسة نذكر.

---

٢٥٤ - حول الشكل الذي اعلنت فيه السلطنة "النفير العام" في اوائل ايار ١٩١٤ والانعكاسات التي تركها في النفوس عامة، تراجع رسالة "فرانسو جورج-بيكو" "FrançoisGeorges-picot" القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٤ ايار ١٩١٤.
"Documents...", tome 20, lettre n° 122, p.362-363.

٢٥٥ - حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ١٩٣.

٢٥٦ - بدأ "مجلس المبعوثان" اعماله في ٧ حزيران ١٩١٤ وتوقف في ٢٢ تموز بعد شهر ونصف من انتخابه أي قبل ان تندلع الحرب بمدة اسبوع.
حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ١٩٣- ٢٠٣.
وبالتأكيد لن يكون "مجلس الاعيان" اوفر حظاً.

١- محاولة استرضاء مسيحيي ولاية بيروت، الذين كانوا يتطلعون لأن يخصصوا في الانتخابات التشريعية بمقعدين في "مجلس المبعوثان"، من أصل ستة مخصصة للولاية. وقرروا مقاطعتها إذا اجريت كما جرت انتخابات "المجلس العمومي للولاية"، "بشكل غير شرعي وغير عادل"[٢٥٧]. لذلك، وبعد ان صدر الامر بلزوم اجراء المعاملة للانتخاب، شكل الوالي "بكر سامي بك" لجنة لمراجعة قوائم الناخبين. فاجرت تحقيقاً تقريبياً عن عدد نفوس "سنجق بيروت" وتبين لها ان السنجق يحق له ثلاثة مبعوثين وليس اثنين. ورفعت تقريراً بهذا الخصوص إلى الوالي الذي وافق على الاقتراح وقرر ان يكون المركز المستحدث مخصصاً للمسيحيين. وروج الخبر ونشر في الصحف بأن الانتخاب سيكون "لثلاثة نواب : سني وشيعي ومسيحي" والمقعد المسيحي هو للارثوذكس. وعلق القنصل الفرنسي العام في بيروت "قوجه" "M.Couget" على الصحف التي نشرت الخبر بالقول : "من جهة أخرى، لقد سهت عن أن تشرح بموجب أية صلاحيات تمكن الوالي من أن يقسم مسبقاً أصوات الناخبين في ولايته". ولاستدرار بورصة الترشيحات، جرى الاعلان فوراً عن ترشيح ثلاثة مسيحيين الى هذا المركز المستحدث وهم : "جورج حرفوش" و"اسكندر طراد" و"جان نقاش"[٢٥٨].

٢- عمل "الاتحاديون" على التقرب من الاعضاء الفاعلين في "حركة الاصلاح" بأساليب مختلفة منها:

أ- اغداق الوعود على البعض منهم بتسليمهم وظائف هامة في الدولة. وهذا ما فعلوه مع "شكري بك العسلي" و"عبدالوهاب الانكليزي"، اللذين وعدا بوظيفة "مفتش

---

٢٥٧ - لمزيد من الإيضاح حول هذه النقطة تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت "M.Couget"، إلى القائم بالاعمال الفرنسي في القسطنطينية "M. Boppe" بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩١٣.
"Documents...", tome 20, lettre n° 110, pp.332- 334.

٢٥٨ - لمزيد من الايضاح حول هذه النقطة يراجع : حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، ص ١٨٦، ورسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت إلى "M. Doumergue"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩١٤.
"Documents...", tome 20, lettre n° 111, pp.336- 337.

مــدني". وبعد هذا الوعد اضطهدا من قبل والي دمشق. وبعد هذا الاضطهاد عينا في "مجلس الاعيان"[٢٥٩].

ب- عــرض بعــض المواقع الوجيهة على بعض رجال الحركة بواسطة زملائهم فيها. وهــذا ما فعلوه "مع سليم علي سلام"، عندما عرض عليه الوالي "بكر سامي بك" ان يكون أميراً للحج، بواسطة "أحمد مختار بيهم"، وكلاهما عضو فاعل في "جمعية بيروت الاصلاحية"، وحضر المؤتمر العربي في باريس ١٩١٣.

ج- الطلــب إلى البعض أن يترشحوا إلى عضوية "مجلس المبعوثان"، واغرائهم بالدعم والعمــل عــلى انجاحهم؛ وقد نجح هذا الأسلوب مع "سليم علي سلام"[٢٦٠]. غير ان "رزق الله ارقــش"، عضــو جمعية بيروت الاصلاحية"، رفض العرض الذي قدم اليه، وأعلــن تمسكه بسياسة الاستنكاف المقررة والمطبقة من قبل الاصلاحيين، إلى ان تتم الموافقة على مطالبهم[٢٦١].

د- العمــل على خلط أوراق المرشحين إلى "مجلس المبعوثان" في سنجق بيروت. ففي أوائــل شباط ١٩١٤ حين انتهت انتخابات الدرجة الأولى في هذه الدائرة، فاز ٣٩ مــندوباً أولياً، منهم ٢٨ من المسلمين و١١ من المسيحيين، طلبت منهم "لجنة الاتحاد والترقي" المركزية في القسطنطينية ان ينتخبوا ثلاثة من الذين ترشحوا، منهم اثنان من المســلمين وواحــد من المسيحيين. لكنها، في الوقت الذي لم تعط للجرائد كل أسماء المرشحين أعطتها أسماء ممن لم يترشح أصحابها ورفضوا العروض التي قدمت اليهم[٢٦٢].

---

[٢٥٩]- لمزيد من الايضاح حول هذه النقطة تراجع رسالة القنصل الفرنسي العام، القائم بأعمال القنصلية الفرنسية في دمشق، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩١٣؛ ورسالة هذا القنصل إلى القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ١٩ شباط ١٩١٤. "Documents…", tome 20, lettres n° 106, pp.325-326; et n° 117, p.352.

[٢٦٠] - لمزيد من الايضاح حول هاتين المسألتين يراجع :

حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ١٨٦-١٩٠.

[٢٦١] _ "Documents...", tome 20, lettre n° 115, p.348

[٢٦٢] - حول هذا الموضوع، اشارت رسالة "قوجه" "M. Couget"، الوزير المفوض "Ministre Plénipotentiaire"، القائم بأعمال القنصلية الفرنسية العامة في بيروت، في رسالة له إلى "دومرغ" "M. Doumergue"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٦ شباط ١٩١٤ إلى ان "لجنة الاتحاد والترقي" المركزية في القسطنطينية، طلبت من المنتخبين الأولين، ان يختاروا

٣- جرى ربط العناصر الفاعلة في "جمعية بيروت الاصلاحية" قبل الانتخابات ببعض المــنافع الخاصّة. وزرعت الفرقة بينهم، بتقسيم المنفعة الواحدة بشكل غير متوازن بين الفــرقاء، وبالتدخل في الانتخابات لصالح طرف دون الآخر. هذه السياسة يمكن أن نلاحظهــا بوضــوح، في "مذكرات سليم علي سلام"، عندما أشار إلى اشتراكه مع "ميشــال ابراهــيم سرسق" و"عمر بك بيهم" و"أحمد مختار بيهم" في تشكيل شركة لتجفــيف أراضــي "الحولة" التابعة للحكومة، والى المجابهة التي جرت مع الجبهة التي تشكلت ضدهم من "محمد سعيد البزري" و"ميشال موسى سرسق" و"حسن الاسير" و"محمــد الفاخوري" و"سليم الطيارة" و"عبد الغني العريسي" تحت رعاية "رضا بك الصلح"، والى تدخل الوالي "بكر سامي بك"، الذي حسم الخلاف بقسمة هذه المنفعة بنســبة ثمــانين بالمــئة لصالح شركة "سلام" وشركائه، وعشرين بالمئة لصالح شركة "الصــلح" وشركائه"[٢٦٣]. بعدها وقعت الفرقة بين الفرقاء. وهكذا نجح الوالي بالقضاء على معارضة "جمعية بيروت الاصلاحية".

أما بالنسبة للتدخل في الانتخابات، فقد أشار "فرنسوا جورج بيكو" "François Georges-Picot" القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالة له إلى "دومرغ" "M. Doumergue"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩١٤ ان الانتخابات التشريعية في بيروت والولاية قد انتهت منذ وقت قريب. و"المبعوثون" الثلاثة الجدد عن سنجق بيروت هم : "ميشال ابراهيم سرسق"

اثنين من المسلمين من بين : "عبد الكريم الخليل"، "سامي افندي الصلح"، "كامل بك الاسعد" و"طه المدور"؛ وواحد من المسيحيين من بين : "رزق الله افندي ارقش"، و"اسكندر بك فرج الله طراد"، و"جان بك نقاش".

رزق الله ارقش، رفض العرض الذي قدم اليه. ولذلك بقي الاختيار من بين الاثنين الآخرين. والمسيحيون لم يقع اختيارهم بعد على واحد منهما؛ لأن الأول ينتمي إلى الارثوذكس والثاني إلى الموارنة، ومن الطبيعي أن يكون كل منهما مؤيداً من جماعته. غير ان النتيجة لا تتوقف على نتيجة الانتخاب، بل على درجة التحاق كل منهما "بلجنة الاتحاد والترقي"، لأن كلاً منهما معروف في أوساطه فقط. ولمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 115, pp.347-348

أما المرشحان اللذان لم يعلن عن اسميهما فهما : "سليم علي سلام" و"ميشال ابراهيم سرسق". علماً انهما بالاضافة إلى "كامل بك الاسعد" قد فازا في هذه الانتخابات. حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ١٩٠.

[٢٦٣] - لمزيد من الايضاح حول هذه الشركة يراجع : حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٨٩.

وهو ارثوذكسي، و"كامل بك الاسعد" و"سليم علي سلام". وأعلمه ان الموارنة، وخاصّة في سنجق بيروت، كانوا يطمحون ان ينجح مرشحهم (جان نقاش). فهو يتمتع بشيء من الشعبية ومع ذلك فقد فشل في الحصول على عدد كبير من الأصوات. "لأن مستخدمي الوالي كانوا فرحين ليس فقط بالغائهم الأوراق التي تحمل اسمه بل وباحتسابها لصالح خصمه"[٢٦٤].

وفعـلاً فقـد جرى الاعتراض على هذه النتيجة من قبل الطرف الخاسر وخاصّة من "سامي الصلح"، الذي انتقد أعمال الوالي التي أدت إلى فشله[٢٦٥].

٤- العمـل عـلى محاربـة واسـقاط فكرة التباعد بين الأتراك والعرب، العنصرين الأساسـيين اللذيـن تتكون منهما السلطنة قبيل الحرب العالمية الأولى. وفي هذا المجال عمل "الاتحاديون" باتجاهين :

الأول، بعـد المؤتمـر العربي في باريس ١٩١٣،جرى عقد اتفاق بين جمعية "المنتدى الادبي" و"لجـنة الاتحاد والترقي" المركزية في القسطنطينية[٢٦٦]، من أجل العمل بشكل مشترك ضد هذا الاتجاه.

الثاني، هو ان جمعية "اتحاد العرب" "L'Union Arabe"، كانت على ما يبدو تروج لوحدة العرب ضد السلطنة. ولذلك عملت "لجنة الاتحاد والترقي في بيروت" "Le Comité d'Union et Progrès de Beyrouth"، على خلق جماعة مضادة خاصّة بالترويج للائتلاف بين العنصرين اللذين أشرنا اليهما، وهي جمعية "الاخاء الاسلامي"[٢٦٧] "Fraternité Musulmane". وتتلخص أهداف هذه الجماعة: بنصرة

---

٢٦٤ _ "Documents...", tome 20, lettre n° 121, p.360-361

٢٦٥ – انـتقد "سـامي الصـلح" اعمال الوالي في كتاب مفتوح معزز بالبراهين الدامغة نشره في نيسان ١٩١٤ باللغات العربية والتركية والفرنسية. حسان حلاق : "مذكرات سليم علي"، ص ١٩٠-١٩١.

٢٦٦ _ "Documents...", tome 1, p.335

٢٦٧ _ "Documents...", tome 20, lettre n° 116, p.349

وتوجد اشارة إلى ان "جمعية الاخاء الاسلامي" قد تأسست عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٢.

حسن زعرور : "بيروت، التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤"، مرجع سابق، ملحق رقم ١٤، ص ٢٨١.

الاسلام واستلهام القرآن الكريم والعودة إلى الشريعة الاسلامية في علاقة المسلمين ببعضهم[٢٦٨]. وبذلك تتقدم وحدة المسلمين على أي أمر آخر، وتستبعد فكرة الانفصال عن السلطنة، وتدعو إلى البقاء في كنفها. ولكي تتمكن هذه الجماعة من الوقوف على قدميها، توجهت إلى القنصل الالماني في بيروت، وطلبت منه أن يبحث مع حكومته كي تخصها بعدد من المنح الدراسية المخصصة للطلاب المسلمين في جامعات ألمانيا[٢٦٩].

٥- عـدم تمكين المبعوثين العرب من الاتحاد، لأن السياسة التي اتبعها "الاتحاديون" في اختـيار أعضاء "مجلس المبعوثان"، كانت أقوى من أن تسمح لهم أن يتحدوا في صف واحـد. فالانـتخابات حملت إلى هذا المجلس اناساً من مناطق متباعدة غير موحدي الـرأي. فمـنهم "الاتحـادي" و"الاصلاحي" و"المستقل". والمستقلون كانوا بحكم مصالحهم أكثر ميلاً إلى مواقف الاتحاديين. ولذلك كانت مسألة جمع المبعوثين العرب مسـألة صعبة ومعقدة[٢٧٠]. علماً ان الدين الذي كان الرابط الاقوى بينهم، كان نفسه أيضـاً يربطهم بالعثمانيين الاتراك، الذين استفادوا منه وجعلوه ورقة رابحة في صالحهم على حساب العرب لأسباب عدة منها :

الأول، وهـو بفضل هذا الرابط، كانت أوساط واسعة من العرب تصر على استمرار العلاقات العربية العثمانية حتى لو كانت غير متكافئة.

---

٢٦٨ – لمزيد من الايضاح حول هذه النقطة تراجع رسالة "اوتاڤي" "M. Ottavi"، القنصل العام المكلف بأعمال القنصلية الفرنسية في دمشق، إلى "بوب" "M. Boppe"، القائم بالأعمال الفرنسية في القسطنطينية بتاريخ ١٩ شباط ١٩١٤.
"Documents...", tome 20, lettre n° 117, pp.350-353.

٢٦٩ – لمزيد من الايضاح حول انشاء هذه الجماعة، تراجع الرسالة البرقية رقم ٩١ تاريخ ٨ شباط ١٩١٤ التي ارسلها "بوب" من "البيرة" "Péra" الساعة الثامنة وخمس وعشرين دقيقة، إلى "دومرغ" "M. Doumergue" رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية.
"Documents...", tome 20, lettre n° 116, p.349.

٢٧٠ – حول محاولة ايجاد كتلة من المبعوثين العرب يراجع :
حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ٤٢ و٢٠٠-٢٠٣.

الـثاني، هـو ان الاصلاح الذي طرح، لم يكن مرفوضاً من "الاتحاديين" فحسب، بل ومـن أوسـاط عربية اسلامية واسعة لأن المسيحيين مشاركين في حركته. وهذا ما استفادت منه السلطنة كثيراً.

الثالث، هو ان "حركة الاصلاح" لم تكن تطرح الانفصال عن السلطنة، وان ما طرحته رسمياً كان من أجل تحسين شروط العلاقة والارتباط ليس الا. ولذلك لم تكن مهمة مسألة وصول عدد من رجال "حركة الاصلاح" إلى "مجلس المبعوثان"؛ لأنه لن تطرح في هذا المجلس قضية الثقة أو عدم الثقة بالسلطنة. وحول هذه النقطة علق القنصل الفرنسي العام في بيروت "François Georges-Picot" "فرنسوا جورج- بيكو" على نتائج الانتخابات التي جرت في ولاية بيروت في نيسان ١٩١٤ مشيراً إلى ان "ميشال ابراهيم سرسق" و"سليم علي سلام" و"كامل بك الاسعد" ممثلي سنجق بيروت أو غيرهم من ممثلي الولاية، فهم يمثلون السلطنة.

ورأى ان المجلـس بـنظامه لـن يتعرض لأي اشكال لسببين : الأول هو ان الانتخابات التشريعية تختلف بالمعنى العام للكلمة عن أوروبا ؛ والثاني، هو ان الحالات الـنادرة من المواجهة، بين مرشح مستقل وآخر مفروض رسمياً، تصد بعنف مما يجعل كـل المحـاولات محكـوم عليها بالفشل[٢٧١]. حتى ان مداخلات المبعوثين العرب التي اسـتهدفت تصويب الأمور وليس نقضها، كان يرد عليها من قبل مبعوثين آخرين من العرب بقصد تبيض الوجه مع المسؤولين العثمانيين[٢٧٢].

وهكذا وصلت القيادات الاصلاحية، التي حالفها الحظ بالدخول إلى مجلسي الأعـيان والمبعوثان إلى حالة من الاسترخاء والقبول بالمساومة على ما اعتبرته في مؤتمر باريس من الخطوط الثابتة، وقد ساعدت هذه الحالة الحكومة الاتحادية ان تعتمد سياسة

---

٢٧١ _ "Documents...", tome 20, lettre n° 121, p.360

٢٧٢ – عندما كان "سليم علي سلام" يلقي كلمته أمام "مجلس المبعوثان" في أوائل تموز ١٩١٤، حول موازنة المعارف وحصة العرب منها، قاطعه مراراً "توفيق افندي المحامي مبعوث الكرك"، طالباً منه عدم التفريق بين "الترك والعرب لأنهم اخوان".
حسان حلاق: "مذكرات سليم علي سلام" مرجع سابق، ص ١٩٨.

التشدد وعدم التنازل عن أي شيء على صعيد الادارة المحلية. بمعنى ان سياسة التساهل التي سمحت لهذه القيادات بالوصول إلى عضوية المجالس المركزية في القسطنطينية، فهي لأنهـا تحـت رقابتها المباشرة. ويبدو ان هذه السياسة كانت غير مجازة على المستوى المحلي وهذا ما نلمسه في الخطوات التالية :

١- لم يضع "الاتحاديون" قانوناً للولايات مبنياً على أسس "اللامركزية الادارية"، كي يمـنحوا الحق لولاية بيروت أو غيرها من الولايات العربية في أن يكون الموظفون فيها على التوالي من أبناء البلاد[٢٧٣]. فالقانون الذي وضعوه موضع التنفيذ في أعقاب المؤتمر العربي في باريس ١٩١٣، كان لا يحمل أي أمل بالنسبة للمطالب الاصلاحية. بل على العكـس، فقد جاء "على نقيض الامال في توسيع صلاحيات مجالس الادارة المحلية في الولايات، فهو يوسع صلاحيات الوالي التركي إلى حدود شبه مطلقة في شؤون علاقته بمجلـس الادارة"[٢٧٤]. أضـف إلى انـه كان يحمل مخالفات دستورية، فهو قد الغى المناصـفة الـتي كانـت موجودة سابقاً بين المسلمين والمسيحيين في عضوية "المجلس العمومي للولاية" التي نص عليها الدستور، ومواده قد وضعت قبل سنتين وغير مقر في "مجلس المبعوثان"، والمسيحيون كانوا معترضين على تطبيقه نظراً لعدم شرعيته[٢٧٥].

٢- في الانتخابات التي جرت في أواخر ١٩١٣ لعضوية "المجلس العمومي للولاية"، اعتمدت السلطنة سياسة القفز إلى الأمام والمزايدة على "حركة الاصلاح". إذ في الوقت الذي اقترحت فيه اللائحة الاصلاحية لجمعية بيروت، ان يكون عدد أعضاء هذا المجلس ثلاثين عضواً[٢٧٦]، فقد جعله "الاتحاديون" اثنين وثلاثين. ولكن بدل أن يتوزع هذا العدد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، أعلن الوالي "بكر سامي بك" فوز ثلاثة من المسيحيين فقط، وتسعة وعشرين من المسلمين، ودعاهم إلى أخذ مراكزهم

---

٢٧٣ – لمزيد من الايضاح حول هذه النقطة تراجع "رسائل رجل سياسي عثماني من سورية" إلى صديقه في باريس. وقد بعث بها من حلب بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩١٤. "Documents...", tome 20, lettre n° 113, pp.341-346

٢٧٤ – وجيه كوثراني : "السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام"، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٠٩.

٢٧٥ – "Documents...", tome 20, lettre n° 110, p.333

٢٧٦ – يراجع نص المادة ٣ في الملحق رقم ٢ المرفق بالدراسة.

في هذا المجلس. الشيخ "عبد الحميد الزهراوي"، رئيس المؤتمر العربي في باريس، اعتبر ان التمثيل المسيحي على هذا المستوى وبهذه النسبة، هو تمثيل هزيل ويدعو إلى السخرية. أضف إلى ان المسيحيين الثلاثة كانوا ممن لا يحملون أية ميول اصلاحية، في حين ان التسعة والعشرين الآخرين كانوا من "المسلمين الاتحاديين" "Musulmans Unionistes"، على حد تعبير رسالة "قوجه" "M.Couget"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى "بوب" "M.Boppe"، القائم بالأعمال الفرنسية في القسطنطينية بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩١٣[٢٧٧].

٣– وبالنسبة لأوقاف الولاية، فقد ابقى "الاتحاديون" على ادارتها المركزية من قبل "وزارة الاوقاف"[٢٧٨] في حين ارتأت "حركة الاصلاح" ان الاوقاف هي خارج نطاق المصلحة العامة، وبصفتها هذه يجب أن تسلم إلى ملة كل طائفة لتدار بواسطة مجلس خاص[٢٧٩].

٤– أما المستشارون والمفتشون الاجانب الذين طلبت "جمعية بيروت الاصلاحية" الحاقهم بإدارات الولاية، فلم يأبه "الاتحاديون" لهذا الطلب. ولذلك بقي حبراً على ورق كغيره من المطالب الأخرى، بالرغم من ان "عبد الحميد الزهراوي" كان – بعد تعيينه عضواً في "مجلس الاعيان" – مستعداً من منطلق ذاتي لتسهيل تنفيذ هذا المطلب بأن يكون المفتشون من الأجانب ومساعدوهم من الحزب الحاكم. وبتساهله هذا عرض "الزهراوي" نفسه لانتقادات قاسية من أوساط عربية[٢٨٠]. علماً ان هذه

٢٧٧ – "Documents...", tome 20, lettre n° 110, p.332

٢٧٨ – اعتمد في ادارة أوقاف الولاية على "نظام ادارة الاوقاف" العثماني، الصادر في ١٩ جمادي الآخر ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣ عربه عن الأصل التركي "نوفل افندي نوفل". هذا النظام يتألف من ٥٦ مادة موزعة على تسعة فصول وخاتمة. "مجموعة القوانين"، الجزء الخامس، ص ٥–٣٠.

٢٧٩ – لمزيد من الايضاح يراجع نص المادة ١١ في الملحق رقم ٢ المرفق بالدراسة.

٢٨٠ – نظراً لموقف "عبد الحميد الزهراوي" المتساهل مع السلطنة من قضايا الاصلاح، وجهت اليه أوساط عربية تهمة الخيانة للقضية القومية. لمزيد من الايضاح حول موقفه المتساهل تراجع :رسالة "بوب" "M.Boppe"، القائم بالأعمال الفرنسية في القسطنطينية، إلى "دومرغ" "M.Doumergue"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، التي كتبها من "البيره" "Péra" بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩١٤ . "Documents...", tome 20, lettre n° 112, pp.338-340

الانتقادات، قد وجهت إلى "شكري العسلي"، "عبدالوهاب الانكليزي"، "محمد بيهم"، "جوزف سرسق" وغيرهم. فبعد ان عينوا أعضاء في "مجلس الأعيان"، أطلقت الصحف والعامة العنان فوراً لمناقشات حرة، غمزت ليس فقط من قناتهم، بل ومن حركة الاصلاح كلها. وذلك بالاستناد إلى ما قالته هذه الحركة نفسها، والى ما قاله "الاتحاديون" عنها. فما أعلنه أعضاء الحركة قبل انعقاد المؤتمر العربي في باريس ١٩١٣ وأثنائه، انهم لن يقبلوا الوظائف التي توقعوا ان تسند اليهم، الا بعد أن تصبح الاصلاحات في طريقها إلى التنفيذ. فأين هم من مقررات المؤتمر ومما تبنوه من اللائحة الاصلاحية لجمعية بيروت ؟

أما "الاتحاديون" فقد اتهموا الأعيان الجدد وأصدقاءهم من كبار الموظفين بأنهم لم يطرحوا مسألة الاصلاح الا من أجل أن يحصلوا على الوجاهة والمرتبات العالية. أما ما تردد عن عامة الناس، فهو ان الحكومة العثمانية قد اشترت رجال المعارضة، من أجل أن تتصرف معهم بحرية وان تفصّل لهم كما تريد. وعن تعلق القادة بمصالحهم ولامبالاة الناس بما يجري، علق القنصل الفرنسي العام في دمشق، في رسالته البرقية رقم ٢٨ تاريخ ١٩ شباط ١٩١٤ إلى القائم بالأعمال الفرنسية في القسطنطينية بقوله : "لا يوجد واحد غير مبالٍ أكثر من أبناء هذه البلدان عندما لا يكون الدين في الدق، وعندما لا يكون تعصبهم من جهة أخرى قد اثير من قبل القادة الذين يوجهونه ويوقفونه حسب رغبتهم... أما القادة فإنهم لا يستجيبون الا لمصلحتهم الشخصية"[٢٨١].

وبعد ان احتوى "الاتحاديون" قادة "حركة الاصلاح" عملوا على نشر الرعب في نفوس عامة الناس. وفي هذا المجال أشار "فرنسوا جورج-بيكو" "François Georges-Picot"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى محاولة اجراء تجربة تعبوية

٢٨١ – "Documents...", tome 20, lettre n° 117, p.352

للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٤٠ سنة خلال خمسة أيام. ولتنفيذ هذه التجربة جرى في اوائل أيار ١٩١٤ توزيع رسائل مغلفة ومختومة على مخاتير القرى من قبل السلطات المحلية. وطلبت منهم عدم فضها الا بعد أمر يصدر لاحقاً، لاعلان النفير.

وقد استثني من هذا الاخطار مخاتير مسيحيون ومتاولة. وأعطي لكل قرية من القرى الاساسية طبل ليعلن بواسطته بدء العملية. لقد أدى هذا الاجراء إلى خلق حالة من الهلع في نفوس كل الناس وخاصّة المسيحيين منهم جراء الرسميات التي اعتمدت فيه، والأوامر المشددة التي أعطيت بعدم اشاعة الخبر، والتهديد بإنزال أشد العقوبات بالذين يفضون هذه الرسائل قبل الأوان، والاشاعات الأكثر غرابة التي بدأت تنتشر هنا وهناك. كل ذلك كان من أجل تهييج التصورات والابقاء على جهوزيتها للاشتغال. ان بقاء عدد من المخاتير بدون تبليغ قد "استخلص منه على الفور ان الامر يتعلق بحرب مقدسة يستعد لها المسلمون"[٢٨٢].

وما لبثت الحكومة العثمانية ان نشرت في ٦ حزيران ١٩١٤ قانون التجنيد العمومي بدون دفع بدل. وما ان جرى الاعلان عنه "حتى قامت الدنيا وقعدت وخصوصاً أهل بيروت"، على حد تعبير "سليم علي سلام"، الذين ارسلوا اليه والى "مجلس المبعوثان جملة تلغرافات تشبه العصيان"[٢٨٣].

لقد نجح "الاتحاديون" في استمالة قادة "حركة الاصلاح"، وفي ارهاب عامة الناس. غير ان الاعلان عن تجربة التعبئة العامة ونشر قانون التجنيد العمومي، لا يوحيان بأن أوضاع السلطنة الخارجية والداخلية كانت مرتاحة. خاصّة وان الاعلان عنهما قد جاء بعد سلسلة من التحركات الدولية والمحلية المرتبطة بها. وهي لا تبشر بالخير. وبما ان هذه التحركات، كانت واحدة من الأسباب التي أملت على

[٢٨٢] – لمزيد من الايضاح حول هذه الفكرة تراجع رسالة القنصل المشار اليه إلى "دومرغ" "M. Doumergue"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٤ ايار ١٩١٤. "Documents...", tome 20, lettre n° 122 pp.362-363.

[٢٨٣] – حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ١٩٣.

"الاتحاديين"، ان يتصرفوا على أساس ان اوضاع السلطنة الخارجية والداخلية ستزداد سوءاً واضطراباً، وان الحرب واقعة أو هي على وشك الوقوع، نرى ان نتوقف عند هذه التحركات، وان نشير إلى مدى تأثيرها على ولاية بيروت.

تأثر ولاية بيروت بالتحركات الدولية قبيل الحرب ١٩١٤

١- كان المسؤولون الفرنسيون قبيل اندلاع نار الحرب العالمية الأولى، لا يتورعون عن التصريح علناً بأن محور السياسة الفرنسية في البحر المتوسط قائم على قطبين احدهما في المغرب العربي عبر تونس والجزائر ومراكش، والآخر في المشرق العربي عبر سورية ولبنان. وباعتراف الفرنسيين انفسهم كان النفوذ الفرنسي في متصرفية جبل لبنان وولايات بيروت وسورية وحلب قد "أصبح قبيل ١٩١٤ متغلغلاً حتى النخاع الشوكي"[٢٨٤]. وهذا يعني ان الدبلوماسية الفرنسية كانت تصب في الاتجاه الرامي إلى ربط هذه المناطق بشكل نهائي بالسيطرة الفرنسية. والرسائل التي بعث بها رجل سياسي عثماني من حلب بتاريخ ١٩ كانون الثاني و١٥ شباط ١٩١٤ إلى احد كبار المسؤولين الفرنسيين في وزارة الخارجية الفرنسية، توضح بما لا يقبل الشك على ان هذا التوجه الفرنسي كان يجري التداول به سراً آنذاك بين المسؤولين الفرنسيين واتباعهم في هذه البلاد[٢٨٥]. ومما يؤكد أكثر فأكثر هذا التوجه الفرنسي، ان "فرنسوا جورج-بيكو" أعلن بنفسه في رسالته إلى "فيفياني" "M.Viviani"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢١ تموز ١٩١٤ انه كان ومنذ مجيئه إلى مركزه، وفي كل خطبه التي تفرضها عليه المناسبات، وفي كل محادثاته مع الأعيان والمستشارين وكبار الاداريين، وفي تنقلاته في هذه البلاد، كان يعمل لإقناع الدروز

[٢٨٤] – مسعود ضاهر : "تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦"، طبعة اولى، بيروت ١٩٧٤، ص ١٩-٢٤.

[٢٨٥] – لمزيد من الايضاح حول هذا التوجه تراجع :

"Lettres d'un homme politique Ottoman de Syrie à son ami à Paris", de 19 janvier 1914 à février 1914.

"Documents...", tome 20, lettre n° 113, pp.341-346.

والمتاولة والمسيحيين على اختلاف طوائفهم ان حماية القنصلية الفرنسية – خلافاً للماضي – هي من الآن فصاعداً للجميع. وان الهدف من كل الخطوات التي قام بها هي من أجل النفع العام[٢٨٦].

٢- على حدود ولاية بيروت من الجهة الشمالية، كان الألمان بعد ان حصلوا على موافقة فرنسا وبريطانيا بمتابعة تمديد خط حديد انقره – بغداد عام ١٩١١[٢٨٧] يسعون إلى الحصول على امتياز بناء مرفأ "الاسكندرون" وتوسيعه. فهو يصلهم ببلاد ما بين النهرين (العراق) ومنه إلى الخليج العربي على المحيط الهندي. هذا بالإضافة إلى أن هذا المرفأ كان متنفساً لولاية حلب على البحر المتوسط. وكانوا يتطلعون للسيطرة عليه وعلى الولاية والمنطقة التي يمر فيها هذا الخط في حال انحلال السلطنة العثمانية[٢٨٨]. وهذا يعني ان الاطماع الالمانية كانت تتعارض على الصعيد الدولي مع الاطماع الفرنسية والبريطانية والروسية.

أما على الصعيد الداخلي في هذه المنطقة، فكان سكان "جرابلس" على نهر الفرات والمنطقة المحيطة بها ناقمين على الالمان. لأن الخط الحديدي الذي ساهموا في تمديداته قد حرمهم مورد رزقهم، وانتزع منهم لقمة عيشهم وجعلهم يدفعون ثمنها غالياً. واحتجاجاً على هذا الوضع اضرب "الاكراد" وتجمعوا على جسر "جرابلس"، الذي يربط بين الولايات العربية وولايات "اسيا الصغرى" في اوائل نيسان ١٩١٤. غير ان الالمان فرقوا هذا التجمع بواسطة قطار حديدي قذفوه بينهم باقصى سرعة، فانزلوا بهم مجزرة كبيرة وسقط منهم عشرات القتلى بشكل مريع. بدون ان تتمكن

---

٢٨٦ – "Documents...", tome 20, lettre n° 129, pp.384-385

٢٨٧ – لمزيد من الإيضاح حول الاتفاقيات الإلمانية الفرنسية والالمانية البريطانية التي عقدت قبيل الحرب العالمية الأولى يراجع :
– ساطع الحصري : "البلاد العربية والدولة العثمانية"، مرجع سابق، ص ١٩٦-٢٠٠.
– لوتسكي : "تاريخ الاقطار العربية الحديث"، مرجع سابق، ص ٣٨٧-٣٨٩.

٢٨٨ – لمزيد من الإيضاح حول هذه النقطة تراجع رسالة "هنري دي مونرفيل" "M. Henri de Maunerville" القائم بالاعمال الفرنسية في "برلين" "Berlin" إلى "بونكاريه" "M. Poincaré" رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩١٣.
"Documents...", tome 19, lettre n° 85, pp. 265-267

السلطنة من فعل أي شيء، بدليل ان زعماء الاكراد لجأوا إلى القنصلية الروسية في "بتليس" "Bitlis"، وسافر أحد أهم زعمائهم إلى "سان بطرسبورج" "Saint Petersbourg"[٢٨٩]، يشكو الألمان على فعلتهم.

٣- كان نشاط الروس في عام ١٩١٤ يلف ولاية بيروت من شمالها إلى جنوبها. وقد اتخذ نشاطهم اتجاهين : احدهما دعائي انساني عبر الخدمات المدرسية والصحية، التي كانت تقدمها المدارس والمستشفيات الروسية بإشراف "الجمعية الامبراطورية الفلسطينية الروسية"[٢٩٠] ؛ أما الاتجاه الآخر فهو عسكري سري، كان يشرف عليه أحد كبار الضباط الروس من هيئة اركان حرب "Etat-major" الجيش الروسي متنكراً بصفة قنصل روسيا في "حمص"، على حد تعبير "بومبار" "M.Bompard"، السفير الفرنسي في القسطنطينية. وللتصدي لهذا النشاط الروسي الفعال، اقترح هذا السفير في رسالته التي بعث بها إلى "دومرغ" "M.Doumergue"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٦ ايار ١٩١٤، أن يكون لفرنسا في "حمص" "نائب قنصل مجرب وناجح من السلك الخارجي"[٢٩١].

وكانت مسألة ميناء "الاسكندرونة" من أولى المسائل التي تهم السياسة الروسية في هذه المرحلة. وهذا الاهتمام لم يكن الهدف منه ايجاد منفذ من "القوقاز" "Causase" الروسي إلى خليج الاسكندرونه. بل من أجل منع سقوط المدينة بيد دولة ليست صديقة لروسيا كالمانيا والنمسا. ولهذا كان الروس يراقبون كل ما كان يجري في ولاية بيروت، ويخططون لاحتمالات الحرب عبر ذلك الضابط، "القنصل بلا وظيفة" "Consul in partibus" الذي كان يقيم في بيروت على انه قنصل روسيا في "حماه"، على حد تعبير "اوتافي" "M.Ottavi"، القنصل الفرنسي العام في دمشق، في

---

٢٨٩ – "Documents...", tome 20, lettre n° 120, p. 385

٢٩٠ – عن نشاط "الجمعية الامبراطورية الفلسطينية الروسية"، يراجع:
يوسف اسعد داغر : "كراسات ارثوذكسية"، كراس ٣، "المدرسة المسكوبية"، المنشورات الارثوذكسية ١٩٨٢. ص ١-١٦.

٢٩١ – "Documents...", tome 20, lettre n° 124, p.366.

رسـالته إلى "دومـرغ" "M.Doumergue"، رئـيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسـية بتاريخ ٩ نيسان ١٩١٤. لكن هذا القنصل كان لا يكتفي بالمعلومات التي تـرد اليه إلى مركز اقامته. بل كان يتنقل في منطقة واسعة جداً تمتد من جهة الجنوب إلى متصرفية القدس، ومن جهة الشرق إلى ولاية سورية، ومن جهة الشمال إلى ولاية حلب واسيا الصغرى. وكان يتصرف بمبالغ كبيرة من الأموال، ليس من أجل أن يدفع لعناصر شبكة معلوماته فقط، بل ومن أجل ان يتخذ بعض الاجراءات العملية المتعلقة بمهمته[٢٩٢].

لقـد اسـتفاد الـروس من حادثة جسر "جرابلس"، التي دبرها الالمان ضد "الاكراد". فكسبوهم إلى جانب روسيا، واعطيت اليهم تعليمات تقضي بالسيطرة عند أول اشـارة على انفاق جبال "طوروس" "Taurus" و"امانوس" "Amanus" وجسر جرابلس على نهر الفرات[٢٩٣].

٤- وكـان الـبريطانيون يقفون في قبرص قبالة "الاسكندرونه"، يراقبون التحركات الالمانية والفرنسية والروسية. وذلك منذ أن احتلوا هذه الجزيرة في ٤ حزيران ١٨٧٨. وبالإضـافة إلى احـتلالهم مصر في ١٣ ايلول ١٨٨٢[٢٩٤]، كانوا يعملون بنشاط مع

---

[٢٩٢] – اشار "اوتافي" في رسالته عن نشاط الروس قبيل الحرب العالمية الأولى بقوله :
"تتابع روسيا بدقة كل ما يجري في سورية وبخاصّة كل ما له علاقة بالوضع العسكري وبتحركات المجموعات العسكرية. ولدى الحكومة الروسية دائماً ضابط من هيئة اركان حرب يخفي شاراته ويرسل اخبارياته بشكل تام على انه قنصل. انه الآن "شلكوفنيكوف" "Chelkovnikoff". لقد وصل إلى هنا منذ عدة سنوات وتنتهي مهمته في تموز القادم (١٩١٤). يسكن في بيروت بلقب قنصل حماه. هذا القنصل بلا وظيفة كان خلال بعثته بخلاف الآخرين من الاشخاص القلائل النادرين، فهو لا يرتاح للمعلومات التي تجلب اليه في مركز اقامته". واشار إلى بعض الاعمال التي كان يعمل على انجازها وهي :
تركيب جهاز برقي فعال بدون شريط في مدينة حيفا في محجر دير للارثوذكس، يمكن الاتصال بواسطته بمنطقة جسر جرابلس وكردستان؛ تركيب جهاز آخر مماثل في منطقة جرابلس يمكن الاتصال بواسطته "بالقوقاز الروسي". وكان يريد البدء بهذا الجهاز. ارسل في طلب الاجهزة والمواد الضرورية من فرنسا في ٣ نيسان ١٩١٤ وكلفتها ٥٠٠٠٠ فرنك وأكد ان أحد الفنيين الروس سيأتي للعمل على هذا الجهاز من "سان بطرسبورج"، وسيقيم في الدير بلباس راهب.
"Documents...", tome 20, lettre n° 120, p.359.

[٢٩٣] _ "Documents...", tome 20,op. cit. p 360 .

[٢٩٤] _ "Documents...", tome 1, annex n° 2, pp. 333-334.

الحركة الصهيونية على تجميع يهود العالم في فلسطين[٢٩٥]. وتوصلوا في آذار ١٩١٤ مع الالمان والدولة العثمانية، إلى مجموعة من الاتفاقيات التي تتعلق بالنفط والري وسكك الحديـد[٢٩٦]. وهكذا كان محور السياسة البريطانية في شرق البحر المتوسط يرتكز على ثـلاث نقاط : قبرص في شماله، والمستعمرات الصهيونية في فلسطين في وسطه، ومصر في جنوبه.

لقد ترافقت هذه التحركات الدولية، مع عدد من التحركات المحلية القديمة، التي باتت ملفتة بتوقيتها واشكال تطورها. منها :

أ- حركة الاستيطان الصهيوني في جنوب ولاية بيروت

مـنذ أن اطلقـت بريطانيا عام ١٨٣٨ فكرة تجميع يهود العالم في فلسطين، أخـذت الحـركة الصـهيونية تنشط في جنوب ولاية بيروت بشراء بعض الاراضي والاسـتيلاء على البعض الآخر، وبناء المستعمرات لاسكان اليهود المهاجرين. وأخذ عـدد المستعمرات واليهود الوافدين يزدادون ببطء وهدوء يوماً بعد يوم. حتى بات في مدن : "حيفا" و"يافا" و"القدس" و"بيت لحم" - بالإضافة إلى اليهود العرب - يهود مـن جنسـيات مختلفة. فمنهم اليهودي الالماني والانكليزي، الفرنسي والسويسري، الاميركي والروسي، الروماني والهنغاري[٢٩٧]. وارتفع عدد اليهود المهاجرين من ٤٥٠٠ نفس يملكون ٢٥٠٠٠ هكتار عام ١٨٩٨ إلى ٩٥٠٠ نفس يملكون ٤٠٠٠٠ هكتار عـام ١٩١٢[٢٩٨]. وأصبح عدد المستعمرات ١٦ مستعمرة، بنيت على دفعات ما بين ١٨٦٩ و ١٩٠٦ وارتفـع هذا العدد إلى ١٨ مستعمرة عام ١٩٠٧ والى عشرين عام

---

[٢٩٥] – اشار "غي" "M. Guy"، نائب القنصل الفرنسي في حيفا، في رسالته إلى "قوجه" "M. Couget"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩١٣ ان زميله الانكليزي يملك بشكل اسمي مساحات مهمة من الاراضي في منطقة حيفا، لصالح الحركة الصهيونية.
"Documents...", tome 20, lettre n° 14, p.76

[٢٩٦] – ساطع الحصري : "البلاد العربية والدولة العثمانية"، مرجع سابق، ص ٢١٢-٢١٥.

[٢٩٧] – لمزيد من الايضاح حول جنسيات اليهود المهاجرين إلى فلسطين يراجع :
"Documents...", tome 20, lettre n° 20, p.98; et lettre n° 119 p.355

[٢٩٨] – "Documents...", tome 20, lettre n° 14, p.76

١٩٠٩ والى ثـلاث وعشـرين عام ١٩١١. وكانت المستعمرات الالمانية اهم هذه المستعمرات. فقد بدأ اليهود الالمان حركتهم الاستيطانية في وقت مبكر بمساحة بلغت ١٥٠ هكتاراً عام ١٨٦٩ وبعدد من الانفس بلغ ٩٥٠ شخصاً. وارتفع هذا العدد إلى حوالي ٢٠٠٠ شخص، يسكنون في ثمان مستعمرات تبلغ مساحتها ما يزيد على ثلاثة آلاف هكتار عام ١٩٠٦[٢٩٩].

وقبـيل الحرب العالمية الأولى حصلت عدة تطورات ذات علاقة بهذه الحركة الاستيطانية :

١- أصـبح الازدياد السريع لعدد اليهود ملفتاً للنظر. فقد زاد عددهم على المئة الف يهـودي على حد تعبير "لويس جاك" "Louis Jacques"، القنصل الفرنسي العام في مديـنة "بال" "Bâle" بسويسرا في رسالته إلى "دومرغ"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجـية الفرنسية، بتاريخ ٧ نيسان ١٩١٤[٣٠٠]. ونظراً لهجرة العرب باتجاه اميركا وغيرهــا من بلدان الاغتراب، فقد اصبح اليهود يشكلون الأكثرية في عدد من المدن كحـيفا ويافا والقدس، على حد تعبير "غي" "M.Guy"، نائب القنصل الفرنسي في حـيفا، في رسـالته إلى "قوجه" "M.Couget" ، القنصل الفرنسي العام في بيروت، بـتاريخ ٣٠ نيسـان ١٩١٣، وباتوا بتضامنهم واصرارهم على نزع يد القرويين عن الاراضـي الـتي تشتريها شركاتهم الاستعمارية يحتكرون التجارة في المدن. فيرفعون الاسـعار ويزاحمون بشكل مخيف عمال ابناء البلاد على وسائل حياتهم ويهددونهم في وجودهم[٣٠١].

٢- نشـرت جريدة "لاغزيت دي كولونّي" "La Gazette de Cologne" مقالة في عددها الصادر في ٢٥ آذار ١٩١٣، اشارت فيه إلى هجرة اليهود الالمان إلى فلسطين.

[٢٩٩] – لمزيد من الايضاح حول هذه الارقام يراجع :

ملحق رقم – ٩ – كشف بالمستعمرات الالمانية في فلسطين.

ملحق رقم – ١٠ – كشف بالمستعمرات الصهيونية في فلسطين.

[٣٠٠] _ "Documents...", tome 20, lettre n° 119, p.356.

[٣٠١] _ "Documents...", tome 20, lettre n° 14, p.76.

وأرفقـته بجدول عن مستعمراتهم، بينت فيه اسماءها واماكن تواجدها وتواريخ بنائها ومساحاتها واعداد سكانها[٣٠٢]. واعلنت بالاستناد إلى ما وشاه بعضهم ان هدف اليهود المهاجرين إلى فلسطين هو "إعادة بناء مملكة سليمان" "Reconstituer le Royaume de Saloman" . ويتضـح مـن المقالـة أنها كانت تهدف إلى امرين : الاول، حث المسـؤولين الفرنسـيين من أجل العمل – كالالمان – على تخصيص مبالغ لبناء بيوت فرنسـية فعلية يأوي اليها الآخرون ؛ والثاني هو اختبار ردود الفعل على هذه الحركة الاستعمارية الاستيطانية[٣٠٣].

لقد حققت المقالة اهدافها. وبالفعل فقد ارسل"قوجه" "M.Couget" رسالة إلى نائـبه في حـيفا "M.Guy" بتاريخ ١٨ نيسان ١٩١٣، انطلق فيها من ان المسألة الصهيونية تهم ابناء البلاد وكل العرب. وعلى هذا الاساس طلب منه ان يوضح له عدة أمـور منها : معرفة موقف الحركة المعارضة لسياسة "الاتحاديين" من مسألة الاستيطان الـيهودي، ومـا إذا كـان هناك تنظيم في مكان ما يعمل في الاتجاه المعارض، وهل بالإمكـان خلـق هذا التنظيم إذا لم يكن موجوداً وما هو مدى جدية الحملة المضادة للصهيونية التي تقوم بها الصحف العربية، وما هو الموقف الفعلي لهذه الصحف؟

عن موقف الحركة المعارضة "للاتحاديين" من مسألة الاستيطان اليهودي اجاب نائب القنصل ان موقفها "هو أبعد من أن يكون قد بلغ الاتساع الذي يقدم للمراقبين مـن الخـارج". وعما إذا كان هناك تنظيم معين يعمل في الاتجاه المعارض قال : "انا مقتـنع بأنه لا توجد لجنة علنية ولا جمعية سرية لا في بيروت، ولا في دمشق، ولا في القـدس، تهدف إلى معارضة الاستعمار اليهودي، ولا حتى في القاهرة بالذات حيث تـنطلق مقدمات كل حركة في البلدان العربية". وعما إذا كان بالإمكان خلق لجان

[٣٠٢] – لمزيد من الايضاح يراجع ملحق رقم –٩–

[٣٠٣] – جريدة "لاغزيت دي كولونّي" "La Gazette de Cologne", n° 44, le 25 Mars 1913

هذه الجريدة هي جريدة "الوكالة الفرنسية في القاهرة" "L'Agence Française au Caire".

"Documents...", tome 19, lettre n° 131, p.365.

تنظيمـــية معارضـــة اجاب : "ان تشكيل اللجان يصادف فعلاً نفس الصعوبات التي تصادفها الجمعيات السياسية ضد الحكام الحاليين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هدف المعارضين للاتحاديين هو لفتّ انتباه السلطات العامة والعالم الخارجي إلى الوضع الذي خلقه النشاط الصهيوني".

أمـــا بالنســـبة للحملة ضد الصهيونية واهدافها والاشخاص الذي يساعدون الـــيهود، فرأى الها ليس أكثر من حملة صحفية غير فاعلة لألها غير منظمة "ومتروكة لمبادرة اصحاها الذين يقومون بها على هواهم بشكل متقطع". ومن أهم هؤلاء : **نجيب نصار** من حيفا، **شكري العسلي** و**محمد كرد علي** من دمشق، **روحي الخطيـــب** مـــن القدس، **داود بركات** من القاهرة. وأشار إلى أن الصحف العربية قد تاثـــرت بمـــا يقوله الصهاينة عن إعادة احياء "مملكة سليمان"، ورأى في ذلك تبسيطاً للأمور ما بعده تبسيط.

وصنف الصحف العربية التي تصل إلى حيفا في اربعة اتجاهات :

١ – **الاول، أخذ جانب العرب**، وكان يكتب ضد حركة الاستيطان، وتمثل هذه الاتجاه بالصحف التالية :

في بيروت : **"المفيد"**، **"الاتحاد العثماني"** و**"الحقيقة"**.

في دمشق : **"المقتبس"**.

في حيفا : **"الكرمل"** (وهي أهم هذه الصحف في هذا المجال).

في يافا : **"فلسطين"**.

في القاهرة : **"الاهرام"**.

في نيويورك : **"مرآة الغرب"**.

٢ – **الثاني أخذ جانب الدفاع عن الحركة**، وتمثل هذا الاتجاه بالصحف التالية :

في بيروت : **"النفير"** و**"النصير"** وقد تراجعت هذه الأخيرة فيما بعد.

في القاهرة : **"المحروسة"**.

٣ – **الثالـــث، كان ينشر للطرفين**، وقد تمثل هذا الاتجاه بجريدة **"المقطم"**، التي كانت تصدر في القاهرة.

٤ – **الـــرابع، مؤيـــد للاتحـــاديين وللحركة الصهيونية** وتمثل هذا الاتجاه في بيروت بصحيفتين هما :

"الـــراي العـــام" و**"ابابـــيل"** ؛ وقـــد عرف عنهما ارتباطاتهما الواضحة بالرساميل الصهيونية[٣٠٤].

٣ – كانت عمليات شراء الاراضي تتم بالاستناد إلى القانون العثماني الصادر عام ١٨٦٧ "الذي اباح للاجانب حق التملك في كافة انحاء الدولة العثمانية"[٣٠٥]. غير ان ازدياد اعداد اليهود المهاجرين، ادى إلى كثرة الطلب على الاراضي، والى ازدياد عمليات الشراء بشكل ملفت للنظر. وتحولت قبيل الحرب إلى "حمى حقيقية" لم يعد بالإمكان السكوت عنها. وقد أدت اثارة المسألة في الصحافة الدولية والمحلية، إلى اضطرار حكومة "الاتحاديين" إلى وضع تشريع لا يسمح لليهود الاجانب الا بالدخول المؤقت لمدة ثلاثة اشهر. ولمراقبة تنفيذه، فرض عليهم ان يستبدلوا لدى وصولهم جواز سفرهم الاصلي "ببطاقة حمراء" "Feuille rouge"، تحمل سمة الدخول المؤقت. هذا من جهة، اما من جهة أخرى، فقد اصدرت قراراً يمنع على الصهاينة عملية شراء الاراضي باسمهم الصريح. ولذلك، ومن أجل التخفيف من وطأة هذا الاجراء والتملص منه، لجأوا إلى الشراء بواسطة "اشخاص وسطاء" "Personnes interposées"، يشترون باسمهم لحساب الصهاينة. ولعب قناصل الدول دوراً مهماً في هذا الاتجاه، حين امتلك بعضهم بشكل اسمي مساحات شاسعة لحساب الشركات الصهيونية التي كانت تمول عملياتهم في الخفاء. وقداشار "غي" نائب القنصل الفرنسي في حيفا ان زميله البريطاني كان يمتلك بشكل اسمي مساحات شاسعة لحساب اليهود،وان

---

٣٠٤ – لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار تراجع رسالة "غي"، نائب القنصل الفرنسي في حيفا، إلى "قوجه" "M. Couget"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩١٣. "Documents...", tome 20, lettre n° 14, pp.74-76.

٣٠٥ – أمين عبدالله محمود : "عالم المعرفة"، عدد ٧٤، الكويت، شباط ١٩٨٤، ص ٤٣.

الصهاينة كانوا في محاولتهم وضع اليد على المزارع السلطانية في "بيسان"، كانوا يضعون في المقدمة "نجيب بك اصفر" – من بيروت– الذي كان يعلن انه قد التزم هذه المزارع منذ زمن طويل[٣٠٦].

كما اهتموا بالقطع الكبرى التي كانت يوماً من الاملاك السلطانية، التي لا تثير الضجة عمليات شرائها أو وضع اليد عليها، لأن هذا الأمر كان يتم بشكل سري بين المعنيين من الموظفين وبين الشراة الجدد. وقد ساعدت سياسة "الاتحاديين" في هذا المجال على ذلك، عندما لزمت من أجل الاستثمار أو التجفيف مزارع السلطنة الشاسعة في فلسطين، من اناس عرب لن تسمح لهم الظروف بالاحتفاظ بها، لانهم بعيدين عنها ومن خارج المناطق التي توجد فيها هذه الاراضي. ويبدو ان تلزيمها كان من أجل أن تستفيد السلطنة بسهم والملتزمون بسهم وتؤول ملكيتها إلى الصهاينة بعد حين[٣٠٧].

وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن السكان الذين كانوا يعملون على هذه الأراضي، قد حذروا مسؤولي السلطنة من اعطاء هكذا التزامات إلى اناس غرباء. وأن الجرائد كانت تنشر لهم هذه الاحتجاجات، التي نذكر منها احتجاج اهالي "بيسان" الذي وجهه باسمهم الشيخ "مصطفى الخطيب" و"كامل أفندي الخطيب"، عبر رسالة مفتوحة وجهت إلى: والي بيروت، ولجنة الاصلاح، والأمة العثمانية والعرب. وقد نشرت جريدة "الكرمل" في عددها الصادر بتاريخ ٢١ آذار ١٩١٣ هذه الرسالة، التي

---

[٣٠٦]– لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 14, pp.76-77.

[٣٠٧] – من اصحاب المشاريع الزراعية التي التزمها العرب من السلطنة العثمانية في فلسطين، من أجل الاستثمار والتجفيف وآلت ملكيتها إلى الصهاينة فيما بعد نذكر : نجيب بك اصفر، من بيروت صاحب مشروع "بيسان". عن "Documents...", tome 20, lettre n° 14, p.77.

الدمشقي سليم العمري، صاحب مشروع "سمخ". عن "عالم المعرفة"، المرجع السابق، ص ٢٧٤.

سليمان باشا ناصيف، صاحب مشروع "الحمه" ؛ و "الشركة الزراعية السورية العثمانية" صاحبة مشروع تجفيف اراضي "الحولة"، لاصحابها من بيروت، نذكر منهم : ميشال ابراهيم سرسق، سليم علي سلام، أحمد مختار بيهم، محمد سعيد البزري، ميشال موسى سرسق، حسن الاسير، محمد الفاخوري، سليم الطيارة، عبد الغني العريسي.

حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مرجع سابق، ص ٧٠و١٨٨.

اشارت إلى أن الاحتجاج موجه باسم خمسين الف مواطن سكان هذه البلاد، وأن الالتزام يسلّم حياتهم ومصالحهم للغرباء، ويضع حياتهم في خطر. وتساءل اصحاب الرسالة عن الدافع والحق اللذين بموجبهما يسمح بالبيع للغرباء ابناء البلاد، الذين يقاتل اخوتهم المعتدين على السلطنة في "تشطالجه" "Tchataldja" و"غاليبولي" "Gallipoli". وحذروا "نجيب بك اصفر" وكل العالم بأنهم لن يسمحوا للغرباء بالمجيء والاستثمار على هواهم الأراضي التي اتصلت اليهم من اسلافهم، وكانوا يروونها دائماً من عرقهم. ورجوا اللجنة الاصلاحية في بيروت أن ترفع احتجاجهم إلى من بيده الأمر[٣٠٨].

٤– كان اليهود الالمان يعملون على احتواء حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بمحاولات نشر اللغة الالمانية بينهم. هذه المحاولات كانت تواجه بحالة من النفور والاشمئزاز والمعارضة من قبل المتزمتين. وذلك لسببين : الأول، هو أن هذه المحاولات كانت ترمي بشكل مباشر إلى اعتبار المهاجرين الآخرين زبانية لالمانيا من الناحيتين الفكرية والاقتصادية[٣٠٩]؛ والثاني هو ان بعض المفكرين اليهود كـ "اليعيزر بن يهوده" "Eliezer Ben Yehouda" (١٨٥٨–١٩٢٢)، وهو يهودي روسي، ممن كانوا يعملون من أجل أن تكون لليهود لغة قومية تجمع بينهم هي اللغة العبرية. ورأوا ان اجدادهم قد اخطأوا عندما استبدلوا هذه اللغة بلغات أخرى[٣١٠].

لم تكن حالة الرفض التي ابداها المتزمتون في البداية ذات قيمة، لأن "الاتحاد الاسرائيلي" "L'Alliance Israélite" ولجنته التنفيذية "الايكا"، اللذان انشأهما الفرنسيون اضطرا إلى تقديم التنازل امام الشركات الصهيونية حرصاً على الفكرة ووحدة الصف من الشرخ والانقسام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ابلغ

---

[٣٠٨] – لمزيد من الايضاح يراجع ملحق رقم –١١– وهو نص الرسالة المفتوحة المشار اليها.

[٣٠٩] – عن محاولات الالمان نشر اللغة الالمانية بين اليهود يراجع:

"Documents...", tome 20, lettre n°119 pp.355-356.

[٣١٠] – لمزيد من الايضاح حول افكار "اليعيزر بن يهوده" يراجع : "عالم المعرفة"، المرجع السابق عدد ٧٤، ص ١٢٨–١٣٠.

الصحافيون الصهاينة بعضهم خبراً مفاده انهما عديمي الجدوى والفائدة وانهما لا يبديان تعاوناً كاملاً مع الجمعيات الصهيونية. وبالتالي فهما يلحقان الضرر بمصالح الشعب اليهودي[٣١١]. لكن باتساع الهجرة اليهودية وازدياد عدد المستعمرات، باتت محاولات "جمعية مساعدة اليهود الالمان" "Hilfsverein der Deutschen Juden" الرامية إلى احلال اللغة والتقاليد الالمانيتين تتسبب بالحوادث ؛ وكان من اهمها ما حدث في فلسطين في أواخر عام ١٩١٣. فقد تركت هذه الحوادث قلقاً شديداً، ليس في صفوف اليهود المهاجرين وحدهم، بل وفي اوساط الدول التي هاجروا منها. لأن محاولات الجمعية قد اصطدمت بالرفض من قبل المؤسسات اليهودية الأخرى، التي رأت ان هذه المحاولات ستكون فيما لو نجحت على حساب اليهود المحليين بما يحملونه من لغة وتقاليد عبرانية، وعلى حساب اليهود المهاجرين من غير الالمان بما حملوه معهم من لغات وتقاليد البلدان التي هاجروا منها. وقد انعكس هذا القلق بشكل خاص في مدينة "بال" "Bâle" بسويسرا مركز نشاط الحركة الصهيونية آنذاك، حيث كان يتجمع اليهود من مختلف اقطار العالم. وتعبيراً عن رفض سلوك "جمعية مساعدة اليهود الالمان" في فلسطين قام احد اليهود السويسريين المدعو "بنكوس" "Pinkus" بتسيير عريضة جوالة لجمع التواقيع احتجاجاً على هذا السلوك الداعي إلى تطوير نفوذ المانيا ولغتها على حساب القوى الاخرى ؛ على حد تعبير رسالة "لويس جاك" "Louis Jacques" القنصل الفرنسي العام في "بال"، إلى "دومرغ" رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ نيسان ١٩١٤، حيث أكد أن العريضة بما تطرحه من اراء، قد لاقت صدى ايجابياً ليس فقط بين الصهاينة الكثيرين في سويسرا بل وبين الاسرائيليين ايضاً. ولهذا عقدت اجتماعات احتجاج في مختلف المدن السويسرية، وكان من أهمها ذلك الذي عقد في "بال" تحت شعار : "المعركة من أجل اللغة العبرية

---

[٣١١] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 14, p.77

في فلسطين"[٣١٢]. ولا نستبعد أن تكون هذه النشاطات قد لعبت دوراً في دفع الصهاينة الالمان إلى الضغط من أجل نقل مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى "برلين" "Berlin" في المانية قبيل الحرب[٣١٣].

ب– المطالبة بتوسيع متصرفية جبل لبنان على حساب ولايتي بيروت وسورية والانفصال عن السلطنة العثمانية

ان المطالبة بتوسيع حدود "متصرفية جبل لبنان"، والانفصال عن السلطنة العثمانية مسائل قديمة ومتجددة حسب الظروف الدولية والمحلية. وقد امتازت قبيل الحرب العالمية الأولى باستمراريتها، وبالدعم الدولي الذي حظيت به خاصّة من فرنسا. وتكمن أهمية هذه التحركات في انها لعبت دوراً في تشكيل مسارات الحركة السياسية. قبيل الحرب وبعدها في متصرفية الجبل وولايتي بيروت وسورية لانها انطلقت من أكثر من مكان ومن أكثر من مصدر.

١– في ٨ شباط ١٩١٣ ارسل "قوجه" "M.Couget"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، رسالة إلى "جونار" "M.Jonnart"، وزير الخارجية الفرنسية، اشار فيها إلى ان عدداً من اعيان مسلمي بيروت، من ذوي النفوذ والتأثير على ابناء دينهم، قد عبروا له مؤخراً عن رغبتهم برؤية ولاية بيروت قد انضمت إلى "متصرفية جبل

---

[٣١٢] – اشار "لويس جاك" في رسالته ان الدكتور "بنكوس"هو من سكان "زيورخ" "Zurich" يسكن في بناء رقم ٦٥ شارع "هوخستراس" "Hchstrasse" ؛ وأن ما يهمه من الاراء التي يطرحها اثنين :

الأول : يرى "بنكوس" ان اليهود السويسريين هم بشكل عام مواطنون من بلد محايد ولا يوجد عندهم أي دافع للصدام مع اليهود الاخرين أو تفضيل شعب على آخر من جيرانهم.

الثاني : ان ما اعلنه "بنكوس" لاحقاً لا يدل بوضوح على أي تذمر أو استهجان من الاجراءات التي اتخذتها "جمعية مساعدة اليهود الالمان"، التي تصطدم بعدم رضى كبير من زملائهم ذوي الجنسية واللغة الفرنسيتين.

لمزيد من الايضاح حول هذه الافكار يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 119, p.356.

[٣١٣] – عندما نشبت الحرب العالمية الأولى في ٢٩ تموز ١٩١٤ كان مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية في برلين. وعندما أخذت دول العالم تنتظم في كتلتين متصارعتين، انقسمت المنظمة انقساماً شكلياً إلى قسمين : الأول مؤيد لالمانيا وحلفائها، والثاني مؤيد لانكلترا وحلفائها. لأنه لم يكن من مصلحة القيادة الصهيونية اثارة ما يمكن ان يتسبب بعرقلة مسار الهجرات الصهيونية أو تعثرها. ولعل ذلك كان واحداً من الاسباب التي دفعت اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى نقل مقر رئاستها في كانون الاول ١٩١٤ إلى مدينة "كوبنهاجن" عاصمة الدنمراك المحايدة، من أجل تسهيل الاتصالات مع مختلف فروع المنظمة المنتشرة في كل ارجاء العالم. وبالاضافة إلى مكتبي المنظمة في "برلين" و"كوبنهاجن" كان لها مكتب في "الاستانة" وآخر في "لندن" وثالث في نيويورك – "عالم المعرفة" عدد ٧٤، ص ٢٥٧–٢٥٨.

لبنان"، سواء كان ذلك بضمانة الدول الكبرى، أو بحماية فرنسا وحدها. ورأى ان تحركهم هذه المرة يحمل عدداً من الايجابيات. أولاها، التوجه إلى فرنسا بالذات. فهذه الحركة كانت تحصل في السابق كلما اصيبت السلطنة بالهزائم والخيبات الكبرى، لكنها كانت تتجه إلى بريطانيا لاسباب خاصّة باصحابها ؛ وثانيها ان هذه الحركة لم تحمل شروطاً مسبقة كالتي حملتها في السابق، عندما حصل انقلاب "الاتحاديين" ضد الصدر الاعظم "كامل باشا" (٢٣ كانون الثاني ١٩١٣). فيومها طرح بعضهم المسألة على شكل احتمال، واشترطوا ان يعين الحاكم العام على الكيان الجديد من بين المسلمين ؛ وثالثها استعدادهم ان يضعوا المسألة مجدداً بين يدي اوروبا، وفرنسا وحدها اذا لزم الأمر من أجل تنظيم الكيان الاداري الجديد ؛ ورابعها الحماس الذي لمسه لديهم من خلال استعدادهم ان يرسلوا وفداً عنهم إلى القسطنطينية والى فرنسا لكي يعبر عن امانيهم هذه ؛ وخامسها تصميمهم على تنظيم موافقة مزدوجة من سكان المتصرفية وسكان الولاية بالاعلان عن حل الكيانين ودمجهما[٣١٤].

بهذه البساطة تصور اعيان المسلمين في بيروت تحقيق رغبتهم. نقول ذلك لأن وزير الخارجية الفرنسية، الذي رحب بكل الممهدات التي تعرض عليه، لم يكن بامكانه إلا أن يؤكد على الموقف الذي اتخذه القنصل الفرنسي العام في بيروت "بعدم تشجيع الاعلان عما تمليه العواطف". وأكد في رسالته إلى "بومبار" "M. Bompard"، السفير الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩١٣ ان ما يهم الفرنسيين في سورية هو متابعة السياسة التي يعتمدونها، في تعزيز مصالحهم العامة وابعادها عن الانحرافات التي قد تسببها المؤثرات المحلية". وفضل ان يواجه القائمون بالاعمال القنصلية الفرنسية في سورية المفاتحات التي تعرضها عليهم الاوساط المحلية بهذا الاتجاه. وترك للسفير امر الاهتمام بهذه المسألة، وان يعطي بخصوصها التوجيهات اللازمة[٣١٥].

[٣١٤] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 19, lettre n° 104, pp.314-315.

[٣١٥] – لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents...", tome 20, lettre n° 5, pp.37-38.

٢– لقد التقت حركة اعيان بيروت المسلمين، مع تحرك اعيان متصرفية جبل لبنان، على توسيع حدود المتصرفية على حساب ولايتي بيروت وسورية. وليس مستبعداً ان يكون اعيان المتصرفية، قد لعبوا دوراً في انضاج هذا الالتقاء ؛ لانهم كانوا في اماكن انتشارهم، قد انتظموا في جمعيات تنسق فيما بينها، وتتعاون مع المسؤولين الفرنسيين من أجل الدفاع عن امتيازات المتصرفية والحفاظ عليها وتوسيعها[٣١٦]. وهناك اكثر من مؤشر يعزز لدينا مسألة التقائهما على الحماية الفرنسية وتوسيع حدود المتصرفية :

الأول، هو ان اعيان المتصرفية كانوا قد خصوا مدينة بيروت بجمعية عرفت باسم "لجنة لبنان في بيروت" "Comité Libanais de Beyrouth". وكانت في عام ١٩١٣ تتألف من اثني عشر عضواً هم: يوسف حويك، د.س. جلخ، د. درعوني، د. الفرد خوري، حبيب بيطار، جو دحداح، جو جميل، فريد الخازن، بشارة الخوري، وديع حداد، د. أمين الجميل، طانيوس عبود[٣١٧]. فمن غير المعقول ان لا يكون لهؤلاء علاقة باعيان بيروت. خاصّة وان توسيع حدود المتصرفية كان مطروحاً بحدة من قبل تلك الجمعيات.

الثاني، هو ان تحرك أعيان بيروت، كان قد ترافق مع تحرك هذه اللجنة باتجاه المسؤولين الفرنسيين. ففي ١٢ كانون الثاني ١٩١٣ وجهت اللجنة شكرها إلى "بونكاريه" "M. Poincaré"، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسية، والى مجلس الشيوخ الفرنسي، ولجنة الشؤون الخارجية، على الجهود التي بذلوها من أجل لبنان المتصرفية. والتمست من "بونكاريه" ان يتابع مسعاه مدعوماً من حكومته من أجل تحسين مستقبل سكان المتصرفية[٣١٨]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ترافق تحرك أعيان المسلمين مع تحرك مجلس بلدية زحلة الذي وجه عام ١٩١٣ مذكرة باسم "جميع مجالس بلدية جبل لبنان إلى المتصرف" اوهانس باشا" (١٩١٢–١٩١٥) من أجل ضم

[٣١٦] – لمزيد من الايضاح حول هذه الجمعيات يراجع : بشارة الخوري : "حقائق لبنانية"، الجزء الأول ؛ بيروت ١٩٨٣، ص ٨٠–٨٣.

[٣١٧] – تراجع رسالة اللجنة إلى "شكري غانم": "Documents...", tome 20, lettre n° 19, p.95.

[٣١٨] – تراجع رسالة اللجنة إلى "بونكاريه" : "Documents...", tome19, lettre n° 91, p.276.

البقاع إلى المتصرفية. وقد طالبت المذكرة الدول الكبرى وفرنسا بشكل خاص ان تعيد الجبل إلى حدوده الطبيعية كي لا يحكم على أهل المتصرفية بالموت وسلوك طريق المنفى"[٣١٩].

الثالث، هو ان جمعيات أعيان المتصرفية التي كانت منتشرة في القاهرة والاسكندرية وباريس ونيويورك، كانت تنسق عملها فيما بينها ومع المسؤولين الفرنسيين. وقد اغتنمت هذه اللجان فرصة انتهاء ولاية المتصرف "يوسف باشا فرنكو" (١٩٠٧–١٩١٢) حيث طرح مع مسألة اختيار خلف له أمر اقتراح تعديلات على نظام المتصرفية[٣٢٠]. وكي لا ينفرد "الباب العالي" بتقديم الاقتراحات، طلب سفراء الدول من قناصلهم ان يصوغوا اقتراحاتهم تمهيداً لهذا الاجراء[٣٢١]. لقد شاركت هذه الجمعيات بتقديم اقتراحاتها عبر المسؤولين الفرنسيين في بيروت والقاهرة وباريس[٣٢٢]. ومن غير المعقول أن لا يكون مسؤولو هذه الجمعيات قد تشاوروا مع أعيان المسلمين في بيروت حول توسيع حدود المتصرفية على الأقل.

ان مـا يهمنا من أمر هذه الجمعيات هو النشاط الذي قامت به لجهة مطالبتها بتوسيع حدود المتصرفية. وفي هذا المجال يستوقفنا نشاط اثنين منها في الخارج.

الأولى، "الاتحاد اللبناني في القاهرة" "L'Alliance Libanaise au Caire"[٣٢٣] ولجنته التنفيذية، "لجنة لبنانيّ القاهرة" "Comité des Libanais du Caire"، التي كانت في أيار ١٩١٢ مؤلفة من سبعة أعضاء وعلى رأسها "اسكندر عمون"، ومن

٣١٩ – مسعود ضاهر : "تاريخ لبنان الاجتماعي"، مرجع سابق، ص ٤٢.

٣٢٠ – لمزيد من الايضاح حول الاقتراحات التي قدمت يراجع :
"Documents...", tome 19, lettre n° 3, p.p 17-21; et lettre n° 7,8,9,pp 25-63.

٣٢١ – لمزيد من الايضاح حول هذه النقطة تراجع رسالة "بومبار" السفير الفرنسي في القسطنطينية، إلى "بونكاريه" "M.Poincaré"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية والاقتراحات التي قدمها "قوجا" القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ٥ تموز ١٩١٢.
"Documents...", tome 19, lettre n° 7 et son annexe, p.25-32.

٣٢٢ – بشارة الخوري : "حقائق لبنانية" الجزء الأول، ص ٨٢.

٣٢٣ – تأسس "الاتحاد اللبناني في القاهرة" أثر جمعية عمومية للبنانيين في القاهرة عقدت في قصر "التياترو" بدعوة من الشيخ انطون الجميل، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٠٩. أما الاتحاد اللبناني في الاسكندرية فقد تأسس في ٢٨ آذار ١٩١٠ اثر جمعية عمومية للبنانيين هناك عقدت في قاعة اعياد الاسكندرية. لمزيد من الايضاح يراجع : بشارة الخوري : "حقائق لبنانية" الجزء الأول، ص ٨٠–٨١ و٨٣.

أعضائها : داود عمون، داود بركات، أمين تقي الدين، جو جميل، نجيب بستاني وخليل تابت[٣٢٤]. فقد دعت هذه اللجنة اللبنانيين في القاهرة إلى جمعية عمومية عقدت في "اوتيل كونتيننتال" "Hôtel Continental" بتاريخ ٥ نيسان ١٩١٢ لمناقشة مطالبهم. وقررت الجمعية العامة رفعها إلى "الباب العالي" والى سفارات الدول الست الكبرى الموقعة على النظام الاساسي[٣٢٥]. وكلفت اللجنة التنفيذية "داود عمون" ان ينقل مطالب الجالية إلى أعضاء الحكومة الفرنسية وان يتابع معهم طرحها وملاحقتها[٣٢٦].

الثانيـة، "لجنة لبنان في باريس" "Comité Libanais de Paris"، وكان على رأسها "شكري غانم" رئيس غرفة التجارة العثمانية، وسكرتيرها "خيرالله خيرالله"[٣٢٧].

وحسب الدراسة التي أعدت ووافقت عليها "لجنة لبنان في باريس"، بتاريخ ١ حزيـران ١٩١٢[٣٢٨]، كانـت المطالب التي تضمنتها تتفق إلى حد بعيد مع تلك التي تقدمت بها "لجنة لبنان في نيويورك" "Comité Libanais de New-York"، ومع تلك الـتي تقـدم بهـا "الاتحاد اللبناني في القاهرة". وتتلخص هذه المطالب باصلاح نظام المتصـرفية وبارجاع مرافئ طرابلس وصيدا وبيروت إلى المتصرفية، وبتوسيع حدودها باتجاه البقاع وبعلبك وبلاد عكار والجنوب[٣٢٩].

٣٢٤ – لمزيد من الايضاح يراجع نص التوكيل الذي أعطاه أعضاء "لجنة لبنانيّ القاهرة" بتاريخ ٥ نيسان ١٩١٢ إلى "داود عمون". التوكيل يحمل تواقيعهم واسماءهم وختم الاتحاد اللبناني في القاهرة.
"Documents...", tome 18, lettre n° 105, pp.450-451.

٣٢٥ "Documents...", tome 18, lettre n° 106, p.452

٣٢٦ – "Documents...", tome 18, lettre n°105 ,p.451

٣٢٧ – تراجع المعلومات التي قدمها "جان غو" "Jean Gout"، إلى "بونكاريه"، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي المتعلقة بمتصرفية جبل لبنان.
"Documents...", tome 19, lettre n° 5, pp.22-23

٣٢٨ – اجتمعت "لجنة لبنان في باريس" في الأول من حزيران ١٩١٢، في مكان ما كائن على "بولفار استراسبورج" "Boulevard deStrasbourg"، واستمعت إلى الدراسة التي أعدت عن أوضاع المتصرفية، والاصلاحات المطلوب ادخالها على نظامها الاساسي. وتمت الموافقة على كل نقاط الدراسة، وفوضت بشكل مطلق "شكري غانم" و"خيرالله خيرالله" ان يمثلاها امام المراجع المختصة، وان ينوبا عنها باتخاذ كل الخطوات التي يريانها ضرورية من أجل الحصول على الاصلاحات المطلوبة. لمزيد من الايضاح يراجع نص التوكيل:
"Documents...", tome 19, lettre n° 10, p.43

٣٢٩ – لمزيد من الايضاح تراجع الدراسة التي قدمت إلى المسؤولين الفرنسيين بعد ان وافقت عليها "لجنة لبنان في باريس"
"Documents...", tome 19, annexe à la dépêche n° 516 du 6 juillet 1912, p.57 et 63.

وعندما رفع "شكري غانم" و"خيرالله خيرالله" هذه الدراسة إلى المسؤولين الفرنسيين، كتب "بونكاريه" رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية رسالة ارفقها بالدراسة بتاريخ ٩ تموز ١٩١٢، إلى "بومبار" "M. Bompard" السفير الفرنسي في القسطنطينية ركز فيها على تحقيق بعض المطالب. واسف لأن الظروف لا تسمح بأن تتحقق كلها[٣٣٠]. وبالطبع كان مطلب توسيع المتصرفية من بين المطالب المؤجلة.

ويبدو ان "لجنة لبنان في باريس" كانت أكثر طواعية للمسؤولين الفرنسيين من "الاتحاد اللبناني في القاهرة" لأنه في الوقت الذي كانت فيه لجنتا باريس ونيويورك تبرقان إلى "الصدر الأعظم" من أجل الاسراع في تعيين حاكم المتصرفية[٣٣١]، كان الاتحاد يرفض ان يقتصر الأمر على هذه المسألة وعلى فتح مرفأ في "جونية" و"النبي يونس" قرب الدامور، للملاحة أمام السفن البخارية[٣٣٢]. وللتعبير عن حالة الرفض هذه، قامت لجنة الاتحاد بمقابلة "دوفرنس" "M.Defrance"، الوزير الفرنسي في القاهرة وممثلي الدول الكبرى فيها لتسليمهم برقية الرفض هذه[٣٣٣]، التي تؤكد على ضرورة اعادة جبل لبنان إلى حدوده التاريخية، وخاصّة البقاع وبيروت[٣٣٤]. وكان "اسكندر عمون" يوجه البرقية تلو الأخرى إلى سفراء الدول الكبرى في القسطنطينية مشيراً إلى ان ما تحقق لم يعد كافياً[٣٣٥]. وعبر في البرقية إلى ارسلها إلى "الصدر الأعظم"

---

[٣٣٠] – تراجع رسالة "بونكاريه" إلى "بومبار" في ٦ تموز ١٩١٢. "Documents...", tome 19, lettre n° 9, pp.42-43

[٣٣١] – تراجع رسالة "شكري غانم" إلى "بونكاريه" بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٢
"Documents...", tome 19, lettre n°42, pp.145-147.

[٣٣٢] – تراجع المذكرة التي رفعها وزير خارجية فرنسا إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩١٢ حول السماح للسفن البخارية بالدخول إلى جونية والنبي يونس
"Documents...", tome 19, lettre n° 79, p.236

[٣٣٣] – تراجع رسالة "دوفرنس" إلى "بونكاريه" من القاهرة بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٢
"Documents...", tome 19, lettre n° 43, p.148.

[٣٣٤] – يراجع نص البرقية التي وجهها "الاتحاد اللبناني في القاهرة إلى الدول الأوروبية الكبرى الست في ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٢
"Documents...", tome 19, annexe n° 1 à la dépêche n° 508 du 25 novembre 1912, pp.150-151

[٣٣٥] – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "دوفرنس"، إلى بونكاريه" رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩١٢.
"Documents...", tome 19, lettre n° 73, pp.224-225

"كامل باشا"، والى سفراء فرنسا، انكلترا، روسيا، ألمانيا، النمسا وايطاليا بقوله: "وحدها الاصلاحات المبنية على توسيع حدود المتصرفية والاستقلال الذاتي الفعلي يمكنها اعادة الطمأنينة ووقف الهجرة المميتة. وتبقى عقيمة كل الاصلاحات التي تبنى على غير هذه القاعدة"[٣٣٦]. ومع ذلك فقد بقيت هذه المسألة عالقة بدون حل رغماً عن تحرك أعيان المتصرفية وأعيان بيروت.

٣– في حزيران ١٩١٣ طرح مصير ولايتي بيروت وسورية ومتصرفية جبل لبنان على بساط البحث وما كان يعبر عنه بشكل سري بات يعلن على صفحات الجرائد. ففي هذه الوقت نشر "جورج فايصيه" "Georges Vayssié"، مدير أعمال شركة "هافس" "Havas"[٣٣٧] وجريدة "القاهرة" دراسة بعنوان : "افلاس لبنان" "La banqueroute du Liban"، اقترح فيها حلاً اعتبره بالدبلوماسية الحل الأمثل فهو برأيه يرضى تسعة أعشار سكان جبل لبنان ويمكنه أن يقفل المسألة السورية.

وقد رفع هذه الدراسة إلى "غوتيه" "M.Gauthier" "مساعد الوزير الفرنسي في القاهرة، في ١٧ حزيران ١٩١٣، ليلقي نظرة عليها ويرفعها إلى الوزير[٣٣٨].

ان ما يهمنا من هذه الدراسة هو الحل المقترح لانقاذ المتصرفية من المأزق. وفي هذا المجال رأى صاحبها ان لبنان الذي انشئ ببروتوكول ١٨٦٠ يحتضر. ولذلك يجب ان يمزق هذا البروتوكول ويلقى به أرضاً، ويعاد بناؤه من مكونات جديدة تتمتع بحرية الحركة. "فلبنان الجديد يجب أن يكون "لبنان الموسع" "Liban élargie"، المعقول

---

[٣٣٦] – نص البرقية التي ارسلها "اسكندر عمون"، رئيس الاتحاد اللبناني في القاهرة، إلى "الصدر الأعظم" "كامل باشا" وسفراء الدول الست، بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩١٢. "Documents...", tome 19, lettre n° 73, p.226

[٣٣٧] – "هافس" "Havas" : شركة فرنسية مغفلة تأسست عام ١٨٧٩، وهي تشتمل على قطاعات : الاعلام، الصحافة، النشر والتوزيع. وسميت "هافس" نسبة إلى "شارل لويس هافس" "Charles Louis Havas" الذي أسس فيها مكتباً لترجمة الرسائل الأجنبية عام ١٨٨٢، وتحول هذا المكتب إلى "وكالة هافس" "Agence Havas".
"Le petit Larousse illustré", Paris 1995, p.1389.

[٣٣٨] – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "جورج فيصيه"، إلى "غوتيه" في ١٧ حزيران ١٩١٣
"Documents...", tome 20, lettre n° 68, p.200.

المعاد اليه القسم الأكبر الذي سلخ عنه بدون وجه حق"[٣٣٩]. واقترح أن تكون حدوده على الشكل التالي :

يحده من الجنوب نهر الليطاني من نقطة انحراف هذا النهر نحو الغرب، إلى فتحة مصبه في "القاسمية"؛ ومن الشرق مجرى نهر الليطاني من نقطة انحرافه نحو الغرب إلى نقطة التقائه بخط حديد بيروت–دمشق، ثم من هذه النقطة الأخيرة وباتجاه الشمال الشرقي خط حديد رياق–حلب إلى حيث يلتقي هذا الخط في حمص مع خط حديد طرابلس حمص ؛ ويحده من الشمال هذا الخط الأخير. أما من الغرب فتعاد اليه مرافئ: طرابلس، بيروت وصيدا، وتصبح له حدود بحرية حقيقية وليست جبهة ساحلية متقطعة هنا وهناك بعوائق "enclaves" تابعة للسلطنة العثمانية[٣٤٠].

وهنا لا بد من ابداء عدد من الملاحظات :

الأولى، هي ان خط حديد رياق–حلب، المقترح ان يكون حداً لهذا الكيان من الشرق، يقسم سهل البقاع إلى قسمين : قسم غربي الخط ويصبح تابعاً للبنان الموسع، والآخر شرقي الخط ويبقى تابعاً لولاية سورية.

الثانية، هي ان خط حديد طرابلس–حمص يقسم سهل عكار إلى قسمين، فيصبح ما هو جنوب الخط تابعاً للبنان الجديد، ويصبح ما هو شمال الخط تابعاً لولاية سورية.

الثالثة، هي ان الحل المقترح هو لمصلحة "متصرفية جبل لبنان" الموسعة، على حساب ولايتي بيروت وسورية اللتين تصبحان ممزقتين. وهذه دعوة واضحة للحكومة العثمانية بأن تعيد النظر بتقسيماتها الادارية في شرقي المتوسط. كما انها دعوة لاستدراج تدخلات دولية جديدة في الشؤون الداخلية للحكم العثماني.

---

[٣٣٩] – تراجع الدراسة التي أعدها "جورج فايصيه"، إلى الوزير الفرنسي في القاهرة
"Documents...", tome 20, annexe à la dépêche du 17 juin 1913, p.211

[٣٤٠] – لمزيد من الايضاح حول حدود الكيان المقترح الجديد تراجع الخريطة رقم ٤ الملحقة بالدراسة.

الرابعة، هي ان الكيان المقترح هو تمهيد–لخلق توازن بشري وجغرافي جديد– أدى إلى ولادة دولة "لبنان الكبير" قبل سبع سنوات من اعلان هذه الولادة.

٤– وارتفع أكثر صوت العرب الداعين إلى الانفصال بشكل كلي عن السلطنة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى. ففي أواخر حزيران ١٩١٤ وزعت بشكل سري على القنصليات العامة في بيروت "مذكرة" "factum" تحمل ختم "لجنة سورية السرية" "Comité Secret de Syrie"، تدعو العرب إلى الاستقلال عن السلطنة متشبهين باليونان و"المونتينغرو" وصربيا وبلغاريا ورومانيا، اللواتي كانت في السابق ولايات عثمانية، وهي اليوم دول مستقلة[٣٤١].

لقد أشارت المذكرة إلى وعود السلطنة للعرب بالعدالة والاصلاح، وساءلتهم ما اذا كانوا قد وصلوا إلى قناعة بأنهم كانوا مخدوعين. خاصّة بعد أن أصبحت السلطنة نفسها مستعبدة من أوروبا، على حد تعبير المذكرة ؛ ورأت ان الاستقلال وحده يمكن أن يخلصهم ويعطي شعبهم الحرية والتقدم وهما حق لكل شعب. وذكرتهم ان الاستقلال يكلف دماً وان النضال يحلو باسم الحرية. فلماذا يبقى العرب عبيداً؟ وتنهي المذكرة بالقول : "لا تخافوا من طلب المساعدة من أوروبا. أوروبا عادلة وكانت دائماً عوناً للشعوب المسحوقة"[٣٤٢].

٥– وفي شمال "ولاية بيروت"، كانت عشائر العلويين ثائرة على السلطنة العثمانية؛ وامتدت ثورتهم إلى "سنجق حماه". وأخمدت ثورتهم بالقوة العسكرية قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى. هذا بالاضافة إلى ثورة دروز حوران[٣٤٣].

---

[٣٤١] – لمزيد من الايضاح تراجع رسالة "فرنسوا جورج–بيكو"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى "فيفياني"، "M. Viviani" رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩١٤.
"Documents...", tome 20, lettre n° 126, p.372.

[٣٤٢] – لمزيد من الايضاح يراجع نص النداء الثالث الموجه إلى الأمة العربية في أواخر حزيران ١٩١٤
"Le troisième Appel à la Nation Arabe".
"Documents...", tome 20, annexe à la dépêche n° 83 du 24 juin 1914, pp.373-374.

[٣٤٣] – منير الريس : "الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي"، بيروت ١٩٦٩، ص ٤٢.

وبمواجهـة هـذه الـتحركات الدولية والمحلية، ركزت السلطنة من الناحية العسـكرية اهتمامها على ما تبقى لها من الولايات العربية، وبشكل خاص على انفاق جـبال "Taurus" "طـوروس" و"امانوس" "Amanus" وجسر "جرابلس" على نهر الفـرات. فهذه المفاصل تصلها من جهة ببلاد ما بين النهرين ومن العراق حتى الخليج العـربي، ومـن جهة أخرى فهي تصلها أولاً بالولايات المحاذية للبحر المتوسط، وثانياً بالولايـات المحاذيـة للبحر الأحمر و"الحجاز" و"اليمن". فبواسطة هذه الانفاق وهذا الجسر يمكن للجيوش العثمانية أن تتحرك بسهولة، فتتمركز حسب الضرورة سواء من جهة "آسيا الصغرى"، أو من جهات الولايات العربية.

لقد أدركت السلطنة العثمانية أهمية هذه المنطقة، فبالاضافة إلى الجيش السادس، الذي كان يتحرك في "ولاية حلب"، عملت على تعزيزه فنقلت فرقة من ثلاث فرق، عدة الجيش الثامن، الذي كان يرابط في ولاية بيروت، إلى حمص الواقعة إلى الشمال الشرقي من قضاء "حصن الاكراد". وارسلت أيضاً من عُدة هذا الجيش ١٢٠٠ جندي إلى "مكة المكرمة" والى "المدينة المنورة" لتعزيز قواتها بسبب الاضطرابات الكبيرة التي نشبت هناك[٣٤٤].

ولاية بيروت في الأشهر الأخيرة من عام ١٩١٤

اندلعت الحرب العالمية الأولى في ٢٨ تموز ١٩١٤[٣٤٥] وعلى الفور أعلنت السلطنة العثمانية "النفير العام"[٣٤٦]، وسارعت إلى عقد اتفاقيات سرية مع ألمانيا ما بين

٣٤٤ – "Documents...", tome 20, lettre n° 120, pp.357-358

٣٤٥ – تعتبر بعض المراجع ان الحرب العالمية الأولى قد اندلعت في أول آب ١٩١٤ عندما أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا؛ ومنها ما يعتبر انها اندلعت في ٣ آب تاريخ اعلان ألمانيا الحرب على فرنسا؛ ومنها ما يعتبر انها اندلعت في ٤ آب تاريخ اعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا. والحقيقة ان هذه الحرب اندلعت بتاريخ ٢٨ تموز تاريخ اعلان النمسا الحرب على صربيا.
عبد الحميد البطريق: "التيارات السياسية المعاصرة"، بيروت ١٩٧١، ص ١٣٧.

٣٤٦ – أشار "سليم علي سلام" ان النفير العام قد أعلن في ٢٩ تموز ١٩١٤. "مذكرات سليم علي سلام"، مرجع سابق، ص ١٩٩. أما "عمر الداعوق" فقد أشار انه اعلن في آب دون أن يحدد اليوم. حسن زعرور : "بيروت، التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤" ملحق رقم ٧ من مذكرات "عمر الداعوق"، ص ٢٦٦. ويبدو ان ٢٩ تموز هو الأصح لأنه يأتي بعد اعلان الحرب بيوم واحد.

٢-٦ آب ١٩١٤[٣٤٧]. وباتخاذ السلطنة لهذه الخطوات باتت ولاية بيروت وغيرها من الولايات العربية جزءاً من الوضع العربي والدولي بكل ما في هذا الوضع من تناقضات وتعقيد. وبات العرب بالرغم عنهم معنيين بالحرب لأنهم كانوا هم وبلدانهم وثرواتهم هدفاً من جملة أهداف القوى المتحاربة الطامعة إلى اعادة اقتسام العالم بين فئتين جبارتين وللأكثر جبروتاً بينهما من كبار أصحاب رؤوس الأموال والمشاريع الاقتصادية الضخمة، الذين سمحت لهم السلطنة ان يتغلغلوا في ولاياتها.

وبدخـول السلطنة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا وحلفائها النمسا – المجر وبلغاريـا في ٢٩ تشـرين الأول ١٩١٤[٣٤٨]، بـات على الولايات العربية حكماً أن تشـارك فيها. ولكن كيف ستكون المشاركة ومع أي من الفئتين المتحاربتين ؟ وهنا كان العرب أمام خيارين يستحيل عليهم أن يتوحدوا على واحد منهما :

الأول، مشاركتهم إلى جانب الفئة الأولى، فئة السلطنة وحلفائها. وهذا الخيار كانـت تعترضه صعوبات، ليس أقلها حالة انفكاك العرب عن السلطنة نتيجة ضعفها واخلالها بالوعود التي قطعتها لهم ؛ وهناك أيضاً فئات واسعة من العرب كانت منتشرة في كـل الولايـات العربـية، قـد ارتبطت بالفئة الانكلو-فرنسية بمصالح ومشاريع اقتصـادية. هـذه الفئات- في الحرب المعلنة –لم يعد بمقدورها ولا من مصلحتها ان تكون إلى جانب السلطنة.

أما الثاني، فهو مشاركتهم إلى جانب الفئة الدولية الثانية، فئة انكلترا وفرنسا وحلفائهما. وهذا الخيار كان أيضاً من المستحيل عليهم أن يتوحدوا حوله، لأن فئات واسـعة مـنهم كانـت منتشرة في كل الولايات أيضاً، وتشدهم إلى السلطنة روابط عاطفية دينية ومصلحية. وكانوا بحكم هذه الروابط غير قادرين على التخلي عنها. و لم يكن بإمكان أي من الطرفين أن يشد الطرف الآخر إلى موقعه.

٣٤٧ – "Documents...", tome 1, annexe n° II, p.335

٣٤٨ – حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ١٩٩.

ان استحالة تحقيق موقف عربي موحد حول أي من الفئتين الدوليتين المتحاربتين، قد وضعت العرب في موقع كثير التعقيد، وأجبروا على المشاركة في الحرب من موقعين متعارضين. علماً ان مشاركتهم الشكلية لم تكن عاملاً يستطيع أن يغير من نتيجة ما كانت تضمره له كل من الفئتين؛ وأعيان العرب كانوا يعرفون هذه الحقيقة المرة، اذ لو انتصر حلفاء السلطنة فهي ستعيد تشديد قبضتها عليهم ولن ينجوا من الحساب، وفي حال انكسر حلفاؤها فسيأتيهم احتلال أجنبي آخر من نوع جديد.

لقد بدأت الحرب تترك انعكاساتها السيئة على ولاية بيروت منذ الأيام الأولى لاندلاعها. ومن أهم هذه الانعكاسات :

١- استغلت السلطنة العثمانية فرصة اندلاع الحرب فأقفلت "مجلس المبعوثان"[٣٤٩] بعد شـــهر ونصف من بداية أعماله (٦ حزيران-٢١ تموز ١٩١٤). علماً ان هذا المجلس كـــان قـــد تم انـــتخابه في نيسان ١٩١٤[٣٥٠]. وهذا يعني ان السلطنة قد تخلصت من المحاســـبة، وحرمت المبعوثين العرب من امكانية مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرهم، وحتى من امكانية معرفتهم السياق الذي تجري فيه الحرب. واعتبر البحث في هـــذا الأمـــر الأخير من المسائل التي "تشوش على الحكومة". وما الاستجواب الذي حاول "سليم علي سلام" و"فارس الخوري" و"سعدالله المنلا"، ان يقدموه إلى الحكومة العثمانية حول سبب دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا وحلفائها، وعن اهمالها للعروض الـــتي قدمـــت اليها من قبل الحلفاء، الا دليل على انها كانت لا تريد ان تبسط حقيقة مواقفها حتى على أعضاء "مجلس المبعوثان" نفسه. وأمر "سليم علي سلام" ان يسحبه "حتى بدون كلمة رجاء أو ما يشابهها" على حد تعبيره. واقتصر دور المبعوثون العرب

---

[٣٤٩] – عرفنا من أعضاء "مجلس المبعوثان" : "سليم علي سلام"، "كامل بك الأسعد"، "ميشال ابراهيم سرسق"، "سعدالله المنلا" و"أسعد الشقيري" عن ولاية بيروت؛ وفارس الخوري، عن ولاية سورية.

مذكرات سليم علي سلام : المصدر السابق، ص ١٩٠ و٢٠٠ و٢٠٧.

[٣٥٠] – حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام" مصدر سابق، ص ١٩٠ و١٩٣ و١٩٩.

الذيـــن عادوا إلى ولاياتهم على المساعدة في تنفيذ "النفير العام"[٣٥١]. وهكذا تخلوا عن دورهم في الدفاع عن ابناء ولاياتهم وتحولوا إلى رعاة يقودونهم إلى الموت.

٢ – بعد اعلان "النفير العام"، بدأت تسوء العلاقة بين ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان. ويبدو ان مسألة الغاء امتيازات المتصرفية قد بدأت مع الحرب تطرح نفسها من جديد أمام مسؤولي السلطنة. خاصّة انها اصبحت تعيق تنفيذ "النفير العام"، لأن الرافضين له في الولاية كانـــوا يهربون إلى المتصرفية بحيث كانوا يلقون فيها الحماية[٣٥٢]. وكثرت تدخلات الوالي "بكر سامي بك" بشؤون المتصرفية الداخلية. وفي هذا المجال كانت تثار موجات التعصب والتشنج. وكثرت شكاوى سكان المتصرفية من المضايقات التي كانوا يتعرضون لها للقنصلية الفرنسية في بيروت، واعلنوا أمام مسؤوليها "ما اذا كانت الساعة قد حانت لترك البلاد"، على حد تعبير "جورج-بيكو"، في رسالته إلى "دلكاسه" "M.Delcassé"، وزير الخارجية الفرنسية في "بوردو" "Bordeaux" بتاريخ ١٩ أيلول ١٩١٤[٣٥٣]. وما بين اعلان "النفير العام" ودخول السلطنة الحرب، حصل تطوران سياسيان هامان على صعيد متصرفية الجبل وولاية بيروت :

الأول، هو ان البطريرك "الياس الحويك"، بطريرك انطاكية وسائر المشرق للموارنة، قد ارسل بتاريخ ٢٧ آب ١٩١٤ رسالة إلى "دومرغ" "M. Doumergue"، وزير الخارجية الفرنسية، اثنى فيها على الجهود،التي يبذلها الفرنسيون في تلبية نداء الواجب بالدفاع عن وطنهم؛ وأشار إلى ان الموارنة وجبل لبنان مصممين أن يبقوا أمناء للتقاليد التي تربطهم بفرنسا ولحمايتها لهم، بصرف النظر عن الموقف من السلطنة. لكن، خوفاً

---

[٣٥١] – أشار "سليم علي سلام" في مذكراته ان الوالي "بكر سامي بك" طلب منه ان يسعى لقيد متطوعين. قال : "فسعيت وقيدت نحو ٢٠٠ شخصاً". المصدر السابق، ص ١٩٩.

[٣٥٢] – أشار بشارة الخوري بقوله حول هذه المسألة : "في فرن الشباك حيث توجه افراد من الجيش العثماني للقبض على الشبان اللاجئين بتلك الناحية وارادوا ان يتعدوا حدود المخفر الفاصل بين الولاية والجبل فاعترضهم جاويش لبناني اسمه "غندور آغا" وأعطاهم "قومنده" (أمر) بالتركية للعودة على أعقابهم فانسحبـــوا متوعدين مهددين". بشارة الخوري: "حقائق لبنانية"، الجزء الأول، ص ٧٤-٧٥.

[٣٥٣] – لمزيد من الايضاح تراجع الرسالة في: "Documents...", tome 20, lettre n° 131, p.394

من احتمال نشوب أزمة مع هذه الأخيرة، قد تضع المتصرفية في خطر، رأى هذا البطريرك ان الضرورة تستدعي ان يكون بينهم مسؤول فرنسي، له من الهيبة والنفوذ ما يسمح له ان يفرض نفسه على الجميع، ويمكنه من حشد الجهود والطاقات بأقصى السرعة. والتمس في طلبه ان يكون "جورج–بيكو" نفسه هو الشخص المطلوب. وأكد وهو يلتمس هذا "المعروف العظيم" "insigne faveur" باسم الموارنة وسكان المتصرفية بالقول : "نحن نعرف يا سيادة الوزير أهمية هذه التضحية التي نطلبها منكم في المناسبات الحرجة، لكننا نعرف بخبرتنا الطويلة خلال قرون ان فرنسا لن تتركنا أبداً"[٣٥٤].

يبدو ان "قوجا"، القنصل الفرنسي العام الأسبق في بيروت، كان ينظر من زاوية أوسع من تلك التي نظر منها البطريرك الحويك، عندما قال ان سورية بحاجة الينا (للفرنسيين)، وأن على الفرنسيين قيادتها.

"La Syrie a besoin de nous, c'est donc à nous à la conduire"[٣٥٥].

الثاني، تعرض العلم العثماني لما يشبه الاهانة، بتاريخ ١٢ أيلول ١٩١٤. ففي "عاليه" على طريق بيروت–دمشق الدولي، كسرت سارية العلم التركي وألقي به في الأرض. ولكي يمنع "اوهانس باشا"، حاكم متصرفية جبل لبنان (١٩١٢–١٩١٥)[٣٥٦]، تدخل والي بيروت والسلطة العسكرية بشؤون المتصرفية، أمر ان يوقف الفاعل على الفور كي يمثل أمام محكمة الشوف ويترل به "أقصى العقوبة في مدة أربع وعشرين ساعة"[٣٥٧]. لكن والي بيروت الذي وضع في جو الحادث، حضر إلى المكان بعد ان

---

[٣٥٤] – لمزيد من الايضاح حول هذه الأفكار تراجع رسالة المجر "الياس بطرس حويك"، بطريرك الموارنة من "قنوبين المحدثة" في ٢٧ آب ١٩١٤، إلى "دومرغ"، وزير الخارجية الفرنسية.
"Documents...", tome 20, lettre n° 130, pp.387-388.

[٣٥٥] – رسالة "قوجا"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى "جونار" وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٨ شباط ١٩١٣.
"Documents...", tome 19, lettre n° 104, p.315.

[٣٥٦] – "Documents...", tome 1, annexe n° V, p.362

[٣٥٧] – حول هذه الحادثة أشار "جورج–بيكو"، القنصل الفرنسي العام في بيروت في رسالته إلى "دلكاسه" "M.Delcassé"، وزير الخارجية الفرنسية في "بوردو" "Bordeaux" بتاريخ ١٩ أيلول ١٩١٤ إلى روايتين :

كانت سلطة المتصرفية قد ألقت القبض على الفاعل. وعلى حد تعبير "جورج–بيكو"، بدأ الوالي بالعنف المعهود عنه فأعلن ان ما يهمه هو "الثأر للشرف العثماني الذي ديس مرة أخرى من قبل اللبنانيين". "المذنب يجب أن يسلم على وجه السرعة إلى بوليس الولاية ليحكم عليه من قبل محكمة عسكرية". غير ان ضابط المتصرفية الذي كلفه "اوهانس باشا" بهذه الحادثة رفض قائلاً : "ما ارتكب سواء كان جريمة أو جنحة "crime ou délit"، فهو من اختصاص محاكم المتصرفية، والرجل الذي أوقف سيسلم اليها"[٣٥٨].

لقد أعطيت الحادثة أهمية أكثر مما تستحق، لأنها جرت على ارض المتصرفية، في ظروف تسعى السلطنة لالغاء امتيازاتها قبل أن تدخل الحرب بشكل فعلي. هذا بالاضافة إلى انها جرت في جو من العلاقات غير المؤاتية بين والي بيروت ومتصرف جبل لبنان. ولذا تركت مضاعفات عدة: فقد ارسل الوالي "بكر سامي بك" برقية هدد فيها "اوهانس باشا" وانذره بتسليم المتهم والضابط المذنب. غير ان المتصرف رفض أن يذعن لهكذا أمر أعطي بهذا الأسلوب. وتضامن القائد الأعلى للجيش في دمشق مع والي بيروت، فأرسل في ١٥ أيلول ١٩١٤ برقية أخرى إلى المتصرف تطالبه بالاذعان خلال ٤٨ ساعة تحت طائلة اتخاذ الاجراءات العسكرية[٣٥٩].

وعلى الأثر كلف المتصرف وفداً مؤلفاً من اثنين احدهما درزي والآخر ماروني بالترول إلى بيروت ليضع قناصل دول "الائتلاف الثلاثي"، فرنسا وانكلترا

الأولى تقول : "ان شاباً من متصرفية الجبل كان في حالة من السكر مزق العلم العثماني.
الثانية تقول : "ان جريمة هذا الشاب انه كان هناك عندما انحرف كميون عن طريقه فكسر سارية العلم وألقى به في الساقية.
"Documents...", tome 20, lettre n° 131, p.393.
أما "بشارة الخوري" فقد أشار إلى ان الحادثة وقعت في "سوق الغرب". وقال : "نزع شاب علناً العلم العثماني ورماه أرضاً.
بشارة الخوري : "حقائق لبنانية"، الجزء الأول، ص ٧٤.

[٣٥٨] – "Documents...", tome 20, lettre n° 131, p.393

[٣٥٩] – "Documents...", tome 20, lettre n° 131, p.394
وأشار "بشارة الخوري" ان المتصرف "اوهانس باشا" ارسل إلى والي بيروت صورة عن الحكم عندما راجعه هذا الأخير بالقضية كي يحولها إلى المحكمة العثمانية. وعندها لم يتمكن من الاعتراض عليه. بشارة الخوري : "حقائق لبنانية"، الجزء الأول، ص ٧٤.

وروسيا في أجواء الوضع، وتحسباً لرد فعل القسطنطينية أحاطوا الوالي علماً بأن الشخص المذنب الذي أساء إلى العلم العثماني قد سلم للمحاكم لتنزل به اشد العقوبات المنصوص عليها في القانون[٣٦٠].

لقد انتشر ما جرى بسرعة بين مختلف مدن وقرى المتصرفية، واثار بين السكان موجة من التعصب بلغت الذروة لأنها جاءت بعد موجات من الحوادث التي اثيرت على الحدود الواقعة بين الولاية والمتصرفية. وأجمع قناصل دول الولايات المتحدة الأميركية وايطاليا واليونان ان ما قاله الوالي "بكر سامي بك" أثناء جولته في قرى المتصرفية، قد اثار الجبليين أكثر، وان بوليس بيروت قد فقد كل ضابط، فهو منذ عدة اسابيع يسعى لخلق المشاكل. أما القنصل الفرنسي العام في بيروت، فقد رأى ان المناسبة ملائمة لتنبيه القسطنطينية كي توعز إلى والي بيروت بأن يكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للمتصرفية[٣٦١].

٣– في أجواء الخلاف بين ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان، عين "جمال باشا" قائداً "للجيش الرابع". وهو قطب من أقطاب "الاتحاديين"، الحزب الحاكم للسلطنة. وقد شملت سلطته بلاد الشام والحجاز. وقد جاء إلى دمشق مركز قيادة هذا الجيش مقلداً بصلاحيات خاصّة. فبالاضافة إلى مهمته في قيادة الجيش "حصل على حقوق المفوض فوق العادة وحصرت في يده السلطة العسكرية المطلقة. فأعلن الأحكام العرفية في الولايات العربية، وألغى مجالس الولايات والمحاكم المدنية وقضى على الاستقلال الذاتي لجبل لبنان". وقد منح هذه الصلاحيات في تشرين الثاني ١٩١٤[٣٦٢].

وبموجب الصلاحيات التي منحت اليه، فقد اصبح حاكماً عاماً على ولايات : بيروت وسورية وحلب والحجاز، وعلى متصرفيات : دير الزور وجبل لبنان والقدس. وبالتالي فقد اصبحت الأجهزة الادارية في هذه الكيانات تحت سلطة الحكم العسكري.

---

٣٦٠ _ "Documents...", tome 20, lettre n° 131, p.394

٣٦١ _ "Documents...", tome 20, lettre n° 131,p.395.

٣٦٢ – لوتسكي : "تاريخ الاقطار العربية الحديث"، مرجع سابق، ص ٤٣٩.

وبذلك شددت السلطنة العثمانية قبضتها على العرب وسددت الضربة الأخيرة إلى كل ما كانت قد "تنازلت" عنه من اصلاح قبيل الحرب. وهكذا تحول النشاط السياسي في هذه الكيانات الادارية إلى حيث كان يقيم "جمال باشا"، وبشكل خاص إلى دمشق مقره الأساسي[٣٦٣]. وبعد وصوله[٣٦٤] أخذ "المبعوثون" والأعيان العرب وكبار الموظفين الاداريين يتوافدون اليها للسلام عليه[٣٦٥]. وقد وصلت إلى دمشق أيضاً مجموعة من سلاح الهندسة والبعثة العسكرية الالمانيتين فشكلتا القيادة الفعلية للجيش الرابع العثماني في حين كلف جمال باشا بحماية مؤخرة هذا الجيش[٣٦٦].

وبدأت عملية الاستعداد للقيام بحملة عسكرية على قناة "السويس" لانتزاع مصر من أيدي البريطانيين. وكانت من أولى الخطوات التي جرت في هذا المجال اعلان السلطنة العثمانية الدعوة إلى "الجهاد المقدس". وعلى ما يبدو انها لم تلق الاستجابة المطلوبة، بدليل انها تكررت أكثر من مرة ومن أكثر من مسؤول من مسؤولي السلطنة. واتبعت الدعوة بسيل من الكتابات المختلفة التي تدعو إلى تأييدها. وقد نشرت هذه الكتابات في كتيبات وكراريس ونشرات دورية وجميع أنواع المطبوعات، لتكون في متناول الجميع بقصد التأثير على الجماهير المسلمة. وكان مؤلفوها من الألمان والأتراك وكتبت بجميع لغات العالم الاسلامي. ونشرت في مختلف أنحاء السلطنة العثمانية. وأوفدت البعثات في كل الاتجاهات لتؤيد بالقول ما دعت اليه هذه الكتابات المطبوعة.

---

٣٦٣ – كان "جمال باشا" يتنقل ما بين دمشق، عاليه، بيروت والقدس. لمزيد من الايضاح يراجع :
حسن زعرور : "بيروت، التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤"، بيروت بدون تاريخ طبع، ص ٢٦٩.
حسان حلاق : مذكرات "سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ٢٠٤، ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٢.

٣٦٤ – أشار "جورج انطونيوس" ان وصول "جمال باشا" إلى دمشق كان في مطلع شهر كانون الأول ١٩١٤ لكنه لم يذكر المرجع الذي استند اليه. جورج انطونيوس : "يقظة العرب"، مرجع سابق، ص ٢٣٤. غير ان "منير الريس" اشار ان وصوله كان في أواخر تشرين الأول ١٩١٤ وكان في عداد الطلبة الذين اخرجوا من المدارس لاستقباله في دمشق وذلك بعد أسابيع من بداية العام الدراسي.
منير الريس : "الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي" بيروت ١٩٦٩، ص ٣٥.

٣٦٥ – أشار "سليم علي سلام" في مذكراته ان الوالي "بكر سامي بك" طلب منه ومن جملة من الأعيان ان يتوجهوا إلى دمشق للسلام على "جمال باشا". فذهبوا. حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ٢٠٤.

٣٦٦ – لوتسكي : المرجع السابق، ص ٤٣٨.

وكان الرسل من الوعاظ المتخصصين والعلماء والفقهاء والمحرضين المحترفين والمستشرقين الالمان. وقد تجمع هؤلاء في مدينة حلب وانطلقوا منها[٣٦٧].

وفي الوقت الذي كان فيه الضباط الألمان يقومون بالترتيبات العسكرية المطلوبة لهذه الحملة، كان "جمال باشا" ينشط في عمليات التجسس على المثقفين والضباط العرب، ويجري التحريات على دوائر القناصل الاوروبيين. وداهمت عناصره مراكز القنصليتين الفرنسيتين في بيروت ودمشق، "فعثروا على مواد أساءت إلى سمعة الكثيرين من الشخصيات المرموقة للحركة الوطنية العربية"[٣٦٨]. ولم يتورع عن اعتقال بعضها بعد وصوله بقليل امثال "نخله بك مطران" و"اسعد بك حيدر". واشار "سليم علي سلام" في مذكراته انه قد فشل معه في محاولته الافراج عنهما، والحجة "انهما كانا في السابق يتآمران لضم بعض الملحقات ومنها "بعلبك" إلى متصرفية جبل لبنان، وانهما كانا يتداخلان مع فرنسا"[٣٦٩].

ولتغطي السلطنة دعوتها إلى "الجهاد المقدس" بالاسلام، ارسلت في طلب "راية النبي"، والمجيء بها من "المدينة المنورة" إلى دمشق، لتتحصن بها وتعلن انها تعمل على حمايتها من الكفار أعداء الدين، المتمثلين بالدول الثلاث : بريطانيا العظمى، فرنسا وروسيا. وقد جرى الاعلان عن ذلك في صحف بلاد الشام حتى يتبرك منها افراد الجيش قبل ذهابهم إلى الحرب[٣٧٠].

---

[٣٦٧] – اعلنت الدعوة إلى "الجهاد المقدس" ثلاث مرات في شهر تشرين الثاني ١٩١٤. المرة الأولى كانت في السابع منه، أعلنها "شيخ الاسلام" من أجل جميع المسلمين في العالم؛ والمرة الثانية كانت في الحادي عشر، أعلنها السلطان للجيش والاسطول؛ والمرة الثالثة كانت في الثالث والعشرين، اعلنها تجمع علمــــاء المسلمين المؤلف من "شيخ الاسلام" وثمانية وعشرين عالمـــاً، من ذوي المناصب الدينية الكبيرة .
ولمزيد من الايضاح حول هذه الافكار يراجع : جـــــورج انطونيوس : "يقظة العرب" ، مرجع سابق ، ص ٢١٧-٢٢٣.

[٣٦٨] – لوتسكي : "تاريخ الاقطار العربية الحديث"، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

[٣٦٩] – حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مصدر سابق، ص ٢٠٤.

[٣٧٠] – انطلقت الراية بموكبها من المدينة بالقطار في أول كانون الأول ١٩١٤، ووصل الموكب إلى دمشق في ١٥ منه حيث جرى لها احتفال مهيب كان على رأسه "جمال باشا"، ثم نقلت إلى "بيت المقدس" عن طريق "نابلس" ووصلت اليها في ٢٠ كانون الأول. ولمزيد من الايضاح يراجع : جورج انطونيوس : "يقظة العرب"، مرجع سابق، ص ٢٢٩-٢٣١.

٤– بـــدأ "النفير العام" في ولاية بيروت في آب ١٩١٤ بقيد الاسماء وترقيمها واعطاء "الـــنمر" للمجندين. وفي الفترة الأولى من التجنيد الاجباري، التي امتدت ثلاثة أشهر (آب–تشـــرين الأول) طـــال "التجنيد العام" الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين العشـــرين والاربعين. وبدأ توزيع المجندين على المخافر ليحلوا تدريجياً مكان "العساكر النظامية" في الدوريات وحراسة المخافر والادارات والقلاع. وأخذ الأهالي يتوسطون كـــي لا تكـــون خدمة أولادهم في أماكن بعيدة. وبذلك تحول دور "وجوه الأهالي" (الأعـــيان) إلى مطالـــبة الوالي بالتوسط للمجندين لدى القائد العام في دمشق حتى لا يرسلهم إلى الجبهة وان يبقيهم في الولاية، لأنهم ليسوا من رجال الحرب. وقد شهدت هـــذه الفـــترة اقبالاً على الخدمة بدون تذمر، لأن القائد العام كان يوافق على بقائهم شرط ان يتقدم صاحب العلاقة بطلبه في الوقت المحدد. وأشار "عمر الداعوق"، رئيس غرفة تجارة بيروت (كان من الذين شاركوا في التجنيد) بقوله : "وهكذا أصبحنا كلنا جندرمه لنكون من الباقين في بيروت ولو لم تكن نمرتنا العسكرية لم تطلب بعد"[٣٧١].

لكن بعدان اعلنت السلطنة العثمانية "الجهاد المقدس"، أخذت عملية التجنيد الاجـــباري تتعقد لأنها ستدخل الحرب بشكل فعلي، والمجندين باتوا بحاجة إلى تدريب جـــدي. ولذلك أدخلوا إلى مدرسة القيادة العسكرية للجيش الرابع في دمشق ليتلقوا فـــيها العـــلم والتدريب. وكانت معسكراتها في قرية "المزة" من ضواحي دمشق وفي "المـــرجه" بالقرب من مركز قيادة الجيش، عند مدخل طريق دمشق–بيروت. "وكان

---

[٣٧١] – لمزيد من الايضاح تراجع مذكرات "عمر الداعوق" في كتاب حسن زعرور : "بيروت، التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤–١٩١٤"، مرجع سابق، ملحق رقم ٧ ص ٢٦٦.

المثقفون يتخرجون ضباط صف، فضباطاً للاحتياط"[٣٧٢]. والدخول إلى هذه المدرسة كان في السابق حلماً راود الكثيرين من الشباب في وقت السلم[٣٧٣].

أما عملية تجميع الشبان فكانت تتم بإشراف "لجنة السوقيات العسكرية" المشكلة لهذه الغاية في مركز الولاية[٣٧٤]. فيتجمع الشباب في مركز القضاء التابعين له وينقلون سيراً على الاقدام إلى محطات سكك الحديد القريبة منهم لينقلوا بالقطار في الأماكن السهلية، وسيراً على الأقدام في المرتفعات والأماكن الجبلية بسبب السرعة البطيئة للقطار في هذه الأماكن، التي تمكن المجندين من الهرب[٣٧٥]. وكان وصول المجندين إلى مركز التدريب في دمشق يستغرق أحياناً عدة أسابيع. وخلال هذه الرحلة الطويلة كان بعضهم يتمكن من الهرب على الطريق قبل وصولهم[٣٧٦].

أما في الفترة الثانية، التي امتدت من دخول السلطنة الحرب، فقد امتازت عملية "التجنيد العام" بالغاء الاستثناءات التي كان يتضمنها القانون لأنها كانت تسمح

---

[٣٧٢] – "نقلت قيادة الجيش الرابع مكان تدريب ضباط الاحتياط من دمشق إلى بعلبك.

منير الريس : "الكتاب الذهبي"... مرجع سابق، ص ٤٥.

[٣٧٣] – أشار "الياس حنا مخول يزبك" من قرية "جبرايل" في قضاء عكار انه أخذ في السوقيات وأدخل إلى هذه المدرسة وبعد هربه كتب قائلاً: "كنت آسفاً لخروجي من تلك المدرسة. يا حبذا لو كان في أيام السلم لبقيت فيها وتخرجت حاملاً الشهادة من درجة كحك ظابط إلى أعلى درجة ثم علم التلغرافية وعلم الطوبجية وعلم البحرية وغيرها من العلوم العسكرية".

الياس حنا مخول يزبك : كتاب مخطوط بدون عنوان يتحدث فيه عن تاريخ حياته وحياة بلدته جبرايل في قضاء عكار. والكتاب مؤلف من ٢٠٢ صفحة عرضها ١٥ سنتيمتراً وطولها ٢٣ سنتيمتراً. وهو من محفوظات الاستاذة "صباح خوري" في جبرايل، ص ١٩٦.

[٣٧٤] – تالفت لجنة السوقيات العسكرية في بيروت من : مأمور السوقيات، ومأمور اللوازم يساعدهما ضابطان برتبة ملازم أول. "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هـ دفعة ثانية، ص ٩٨.

[٣٧٥] – أشار "منير الريس" ان القطر كانت تسير بسرعة السلاحف قائلاً : "وكثيراً ما كان الركاب يترلون من القطار ليسيروا على مهل في التلال والمرتفعات إلى جانب القطار، مطمئنين إلى انه لا يسبقهم، حتى اذا بلغ الذروة تعلقوا بأبوابه، واجتازوا المنحدر والسهل، ثم عادوا سيرتهم الأولى! لأنهم كانوا يخشون ان يكر بهم القطار إلى الخلف ويتدهور في المرتفع، ويذهبوا ضحايا كارثة من كوارثه الكثيرة".

منير الريس : "الكتاب الذهبي"، مرجع سابق، ص ٥٢.

[٣٧٦] – وصف "الياس حنا مخول يزبك" العملية التي سيق فيها إلى الحرب بقوله :

"استلمنا الاوراق وطلعت السوقيات وعددنا خمسماية نفر من مركز "حلبا" وجهتنا "تل كلخ" فوصلناها عند العصر وكان مبيتنا هناك. وعند الصباح ساقونا إلى "حديده" ومن ثم إلى "حمص" وهناك قضينا عشرة أيام. ومن حمص ركبنا القطار الحديدي إلى "رياق" وبتنا فيها إلى ان كان صباح الغد ففاقت الخفر وركبت خيولها وزعق النفير ومشت الجماهير وعددهم ينوف على الالف ورحنا ماشيين على الشام". من كتابه المخطوط الذي اشرنا اليه ص ١٩٢-١٩٣.

للبعض أن يتهربوا من اداء فريضة الخدمة العسكرية. ومع ذلك فقد تمكن الاغنياء وأصحاب الاملاك والنفوذ وكبار التجار، من التهرب من هذه الفريضة. فقد اشترى هؤلاء بالمال والرشوات وثائق ثبوتية مكنتهم من التخلص منها. كحصولهم على أوراق مزورة تثبت انهم من ملتزمي الاعشار[٣٧٧]؛ أو كدفعهم المال إلى متعهدي تأمين الاحطاب للحكومة العثمانية من الاحراش والغابات ونقلها إلى محطات الخطوط الحديدية ومستودعات الجيش لتستخدم كوقود في تسيير القطارات. فدوائر التجنيد كانت تسمح لكل متعهد ان يستخدم في أعماله عدداً من الرجال من المدعوين للخدمة وتعطيهم الوثائق الثبوتية باستثنائهم من الخدمة. وكان المتعهدون يبيعون هذه الوثائق للأغنياء بالمال دون أن يستخدموهم في أعمالهم"[٣٧٨]. ولم يستبعد الذين خضعوا لعملية التجنيد العام، أن المتعهدين كانوا يتعاملون مع الضباط المسؤولين عن عملية التعبئة فيرشوهم بالمال لأخذ وثائق أكثر من حاجاتهم فيبيعونها للأغنياء بربح أكبر[٣٧٩].

هذا ما كان يجري في هذه الفترة بالنسبة للتجنيد الاجباري، لأن "الجهاد المقدس"، الذي أعلنته السلطنة العثمانية وساندته الصحف العربية بدعاية واسعة لصالح السلطنة، بات غير مفهوم ليس بالنسبة لمعارضيها، بل لدى قادة عرب مؤيدين للحكومة العثمانية، فنشأت لديهم شكوك في سلامة نيتها، من امثال "محمد كرد علي" و"عبدالرحمن الشهبندر"[٣٨٠]. وخاصّة بعد ان رأوا "جمال باشا" يدفع بالمجندين العرب إلى الصفوف الامامية، ورأوا ان السلطنة قد تحولت إلى مستعمرة ألمانية. إذ كيف تكون ضد "أعداء الدين"من فرنسيين وانكليز وروس وهي متحالفة مع "أعداء الدين" من المانيين ونمساويين ومجريين وبلغاريين وغيرهم؟

---

[٣٧٧] – اشار عمر الداعوق في مذكراته انه تمكن من ان يعفي نفسه وأخويه من مصيبة التجنيد بحصولهم على اوراق ثبوتية مزورة تفيد انهم من ملتزمي اعشار اللاذقية. حسن زعرور : "بيروت، التاريخ الاجتماعي"، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

[٣٧٨] – منير الريس : "الكتاب الذهبي"، مرجع سابق، ص ٤٤.

[٣٧٩] – أشار "الياس مخول يزبك" في مخطوطه انه تفقد رفاقه عندما وصل إلى دمشق فوجد ان بعضهم قد تمكن من الهرب عن طريق الرشوة وغيرها، ص ١٩٣.

[٣٨٠] – لوتسكي : "تاريخ الاقطار العربية الحديث"، ص ٤٤١.

لذلـك، في الوقـت الذي كانت تجري فيه عملية سوق الشبان العرب إلى الحرب مكرهين من قبل السلطنة، كانت هناك أيضاً حركة تطوع عربية طوعية قام بها الشـباب مـن ولايات : بيروت وسورية وحلب، ومتصرفيات : جبل لبنان والقدس وديـر الـزور. "فمنهم من قصد الجزيرة العربية ومنهم من تطوع في الفرقة المختلطة الفرنسية وكل يريد أن يسهم في تحرير بلاده دون أن يعلم ما سوف تؤول اليه حالتها وما يخبئ لها المستقبل"[٣٨١].

لقد أدت سياسة التجنيد الاجباري إلى امتصاص العناصر الشابة القادرة على العمـل والانـتاج. فافقرت القطاعات المنتجة - خاصّة الزراعة - من الايدي العاملة الضـرورية، وبالتالي كانت البداية إلى النقص في المواد الغذائية الضرورية للحياة. علماً ان هذه المواد كانت غير كافية في ظروف الحياة العادية.

٥- في الأيـام الأولى لانـدلاع الحـرب، وتحت ستار الضرورات الحربية، شرعت السـلطات العسكرية العثمانية في ولاية بيروت، بنهب ارزاق السكان بصورة مباشرة وبشـكل منظم. وكانت عملية النهب تبدأ على انها عملية شراء عادية، لكنها كانت تنتهي بشكل أقل ما قيل عنه ان "بلص"، على حد تعبير "عمر الداعوق"، الذي شارك في هـذه المهمـة يوماً واحداً وعن غير قصد. وصور لنا في مذكراته مجريات العملية، مشيراً إلى ان "القومندان" المسؤول ارسل الجندرمه إلى خانات المدينة (بيروت)، فجلبوا الحـيوانات الموجودة فيها مع أصحابها إلى دائرته. فاستعرضها حيواناً حيواناً، واختار مـنها ما أعجبه. وفي نهاية العملية وضع جدولاً بأنواعها وأسعارها وأسماء أصحابها، وتوقف عند هذا الحد. وعندما طلب منه "عمر" ان يوزع القيمة النقدية على اصحاب هـذه الحـيوانات، أجاب : "هذه تكاليف حربية يدفع ثمنها بعد نهاية الحرب، وهذه المعاملـة هـي للعموم وغداً نأخذ السكر والسمن والأقمشة وكل موجودات المدينة

---

[٣٨١] - بشارة الخوري : "حقائق لبنانية"، الجزء الأول، ص ٨٤-٨٥.

اللازمـة للجيش على هذه الصورة". وحاول عمر أن يتوسط معه لأصحابها المساكين الذين لا يملكون سواها للقيام بأود عائلاتهم، فلم تفلح وساطته[٣٨٢].

ولم يكن حـظ اريـاف ولاية بيروت افضل من مدنها. فقد طالت عمليات المصـادرة في القـرى الحيوانات وجميع المواد الضرورية لحياة السكان من زيت وسمن وحبوب كالقمح والذرة والشعير وغيرها.

ان سياسـة مصـادرة الحيوانات قد أدت إلى تعطيل عمليات النقل بين المدن والأريـاف. لأن المكـارين بـاتوا يخشـون من الترول إلى المدينة خوفاً من مصادرة حيواناتهم للضرورات العسكرية. وهكذا بدأت دورة الحياة الاقتصادية بين مدن الولاية واريافهـا تـتعرض للركود قبل أن تدخل السلطنة الحرب. وأدت سياسة نهب المواد الغذائية والأقمشة وغيرها إلى اخفاء التجار للكميات المتبقية لديهم، لتباع بشكل سري وبأسعار مرتفعة. وبذلك تكون السلطنة قد مهدت الطريق أمام فاقة السكان وعوزهم وجوعهم.

---

[٣٨٢] - لمزيد من الايضاح تراجع مذكرات "عمر الداعوق" في الملحق رقم ٧ عند حسن زعرور : "بيروت، التاريخ الاجتماعي"، مرجع سابق، ص ٢٦٦-٢٦٧.

بعض الاستنتاجات

إن الهـزيمة الـتي لحقت بالسلطنة العثمانية في ليبيا عام ١٩١١، قد ادت إلى ازاحـة "حـزب الاتحـاد والترقي"، ليحل مكانه في تسلم مسؤولية الحكم، "حزب الائتلاف الحر"، وهو الجناح الاخر من جمعية "تركيا الفتاة".

كمـا ان هزيمة السلطنة في البلقان عام١٩١٢، والخوف من استغلال ظروفها العسـكرية الصـعبة، بالدعوة إلى مؤتمر دولي من اجل مسيحي سورية، من قبل قوى محلية ودولية، قد دفعت هذا الحزب إلى الطلب من محازبيه ان يعملوا من اجل ان يلتقي المسلمون المسيحيين في بيروت، لصياغة مشروع اصلاحي للولاية، وفق رؤيته العثمانية لنظام "اللامركزية الإدارية".

لقد أجازت هذه الدعوة للمسلمين والمسيحيين ان يلتقوا على قاسم مشترك التفت حوله الطوائف الدينية. غير ان الغايات من هذا الالتفاف، لم تكن موحدة فالسلطنة كانت لا تريد من هذا اللقاء اكثر من الحصول على ورقة رابحة بين يديها، كي تدلل بها امام القوى الدولية، بأن المسلمين والمسيحيين على وفاق تام فيما بينهم. وبالتالي تسقط الدعوة إلى المؤتمر الدولي فيما لو جرى الاقدام على هذه الخطوة. وهكذا تشكلت "جمعية بيروت الاصلاحية "بتوازن ديني، شكلي ما زالت الحكمة منه مجهولة !

لقد التقى توجه "حزب الائتلاف الحر" الحاكم، الداعي الى "اللامركزية الإدارية" مع توجه المخطط الفرنسي، الساعي إلى ايجاد قيادة سياسية محلية لولاية بيروت، تتعاون مع المسؤولين الفرنسيين. ولذلك استفادوا من هذه الفرصة الذهبية السانحة. فدعموا هذه الحركة وشجعوا على هذه اللقاءات الطائفية وزودوها بتوجيهاتهم من خلال المتعاونين معهم. وبنتيجة التركيب الديني للجمعية، والاهداف المتعددة والمتعارضة التي حملها هذا التركيب، جاء المشروع الاصلاحي المصاغ مليئاً

بالتعقيدات، وخاصّة المطالبة بوجود المراقبين والمفتشين الاجانب للاشراف على عملية الاصلاح وإدارة الولاية؛ هذا بالاضافة إلى مطالب لو وافقت عليها السلطنة لخرجت الولاية من دائرة سلطتها الفعلية.

لقـد اتخـذ تركيب الجمعية شكلاً فولكلورياً، لان الاعتبارات الطائفية التي روعيـت في تشكيلها، كانت تطغى على اي اعتبار وطني، ولا تستند على اي واقع مـلموس. كما كانت اسس اللقاء الهشة مبنية على الحذر والريبة بين اطرافها؛ وتفتقر إلى حد ادنى من المصداقية في المواقف. فالمسيحيون انفسهم كانوا يجهلون لماذا كانت السرعة بدعوتهم إلى الاجتماع، ولماذا جرت مساواتهم من الناحية العددية هكذا فجأة بالمسـلمين. وبذلك شكلوا كتلة ضاغطة على حركة المطالبة بالاصلاح. وتحولت من مسـألة شكلية إلى مسألة جدية، بل وتعجيزية. وبدل ان ينجر المسيحيون إلى مواقع المسلمين بتأييد السلطنة والموافقة على الاصلاح بالشكل الذي تريده، انجر الآخرون إلى المطالـبة بالحماية الاجنبية، وبذلك عبروا بالفعل عن حقيقة ما كانوا يريدونه نتيجة ما كانوا يعانونه من قلق على مصيرهم.

لقـد وجد "الاتحاديون"، ان هذا التوجه قد حاد عن الخط المرسوم له وشب عـن الطـوق الذي حدده له "حزب الائتلاف الحر"، فانقضوا على السلطة بانقلاب عسـكري فقطعـوا الطريق بشكل كامل على تيار "اللامركزية الإدارية"، الذي بات خـارج السلطة وانقضوا على "جمعية بيروت الاصلاحية"، فحلت الجمعية ، وقمعت قيادتها، وطالبوا العرب الذين أيدوا الجمعية، بالخلود إلى السكينة والهدوء. لان سلامة السـلطنة كانت في نظرهم أهم بكثير من المطالبة ببعض الاصلاحات لهذه الولاية أم لتلك.

ويـبدو أن موجة التفاؤل بالحصول على الإصلاح بشكل سريع لمجرد صياغة بـرنامجه وتقديمـه إلى المـراجع المسؤولة، كانت تفتقر إلى معرفة اوفى بحقيقة الموقف

العـثماني الرسمي الذي كان يقوم في تلك المرحلة على تبادل الادوار بين "الاتحاديين" و"حزب الائتلاف الحر".

وبذلك تكون هذه الجمعية قد استنفدت دورها رسمياً بالنسبة للسلطنة. لكن لم تسـتنفذه بالنسـبة للمسؤولين الفرنسيين الذين استمروا في إعطائها الحقن الدافعة المحيية.

إن المسـؤولين الفرنسيين كانوا يدركون أن السلطنة لن تسمح للجمعية بأن تتابع نشاطها. وكانوا مرتاحين لخطوة حلّ الجمعية وإغلاق ناديها. لأن التعارض الذي كـان يجري الكلام عنه همساً، بين مصلحة السلطنة ومصلحة العرب، قد بات علنياً وبصـوت مرتفع. وكي لا تصاب الجمعية بالاحباط والوهن، وهي في بداية نشاطها، ومـن أجـل استكمال تحضيراتهم لتشكيل قيادة لسورية، عملوا على انشاء "حزب اللامركـزية الإدارية العثماني" في مصر، من شخصيات تتوزّع، على ولايتي بيروت وسـورية ومتصرفية جبل لبنان. ليكون بعيداً عن يد السلطنة وعضداً للجمعية. ورعوا قيادة هذا الحزب ومدوا لها يد المساعدة. ودفعوا به كي يخطو الخطوة الأولى في عمله العلني عبر "المؤتمر العربي الثالث في باريس" عام ١٩١٣.

لقد استفادت القوى الدولية من انقسام جمعية "تركيا الفتاة"، في اطار عملها على تفتيت السلطنة من الداخل، مستغلة في ذلك التناقض القائم بينها وبين العرب. فاستتر عملها وراء التيارين الفكريين المجازين من قبل الاوساط الحاكمة : تيار "الخلافة الإسلامية"، وتيار "اللامركزية". واستغلتهما باتجاهين أحدهما فكري والآخر عملي.

والاتجاهان الفكريان هما :

اتجاه احلال "خلافة عربية إسلامية"، بديلة عن خلافة السلطنة،ترعاه بريطانيا.

واتجـاه المطالـبة باعـتماد اصـلاح إداري لشـؤون الولايات، يكاد يصل إلى حد الانفصال،ترعاه فرنسا.

أما الاتجاهان العمليان فهما :

عـلى صعيد السلطنة، كان يجري تخويفها من حركة عربية تعمل للانفصال عنها لصالح حاكم عربي وذلك، من اجل فرض المزيد من التنازلات عليها.

وعـلى صـعيد العـرب، كان يجري اغداق الوعود عليهم بمساعدتهم على الانفصـال تحت سلطة والٍ او امير منهم. كل ذلك من اجل ان يبقى العرب اسرى هذه الحالة الانتظارية حتى تنضج ظروف مخططاتها.

فتحـت هذا السقف انعقد مؤتمر اللامركزية الإدارية في باريس عام ١٩١٣، الـذي استفادت منه فرنسا بالتمهيد لانتدابها على سورية ولبنان؛ وتحت هذا السقف أيضـاً كـان المسؤولون البريطانيون يجرون صلاتهم هنا وهناك مع امراء شبه الجزيرة العربية تمهيداً للثورة على السلطنة.

****

الباب الثاني

الأوضاع الإقتصادية
في ولاية بيروت

الفصل الاول: الوضع الزراعي في ولاية بيروت.

الفصل الثاني: الصناعات والحرف في ولاية بيروت.

الفصل الثالث: الحركة التجارية في ولاية بيروت.

الفصل الرابع: طرق المواصلات وحركة النقل في ولاية بيروت.

الفصـــل الأول

الوضع الزراعي في ولاية بيروت

على قاعدة ما أشرنا إليه في الأوضاع السياسية والإدارية لولاية بيروت، سنتوقّف عند أوضاعها الإقتصادية ويأتي في مقدمتها الوضع الزراعي. وفي هذا المجال أرى أن أتناول المسائل التالية :

أ– الأراضي الزراعية

مساحات الأراضي الزراعية :

أخضعت السلطنة الأراضي الزراعية لأكثر من نوع من الضرائب. ولذلك اضطرت إلى اجراء احصاءات لقطع الأراضي المزروعة ومساحاتها وأماكن توزعها على الدوائر الادارية التابعة لها. وقد بلغ عدد هذه القطع في ولاية بيروت عام ١٢٩٨ هجرية، ٦٠١٢٤٨ قطعة، بلغت مساحتها ٧٦٠٣٣٣٩ دونماً، توزعت على قرى سناجق الولاية كما يلي : في سنجق بيروت ٧٠٦٨٣ قطعة، مساحتها ٧٧٥٧٣٢ دونماً، تملكها ٣٣٥ قرية؛ في سنجق طرابلس الشام ١٥٥٠٤٢ قطعة، مساحتها ٢١١٨٤٨٠ دونماً، تملكها ٩٣٧ قرية ؛ في سنجق اللاذقية ٢٠٩٨٤٤ قطعة، مساحتها ١٤٠٦٥٧٥ دونماً، تملكها ٩٣٢ قرية ؛ في سنجق عكا ٣٩٨٦٦ قطعة، مساحتها ١٥٦٦٥٨٤ دونماً، تملكها ٢٤٧ قرية ؛ في سنجق البلقاء ١٢٥٨١٣ قطعة، مساحتها ١٧٣٥٩٦٨ دونماً، تملكها ٢٥٣ قرية[١].

يتضح لنا من خلال هذه الأرقام، أن سنجق طرابلس الشام، كان يحوي أكبر مساحة من الأراضي المزروعة، ويليه سنجق البلقاء، ثم عكا فاللاذقية فبيروت. غير أن سنجق اللاذقية كان يحوي عدداً أكبر من القطع، يليه طرابلس، ثم البلقاء فبيروت وبعدها عكا.

---

[١] – هذه الأرقام عن جدول إحصائي عام لولاية سورية أجرته السلطنة عام ١٢٩٨ هجرية الموافق لعام ١٨٨٠. أي قبل تشكيل الولاية بسبع سنوات. لقد ذكر الجدول أرقاماً تفصيلية عن كل قضاء وناحية. وقد أخذنا منها ما يخص الوية وأقضية الولاية. "سالنامة ولاية سورية" لعام ١٢٩٨ هجرية، دفعة ١٣، ص ٢٥٦

في مطلع القرن العشرين ارتفعت هذه المساحة إلى ما يزيد عن ضعفها. وهذا يعـني أن عملـية إحياء الأراضي الموات كانت مستمرة. فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعـية ١٥٦٠٨٧٣٧ دونمـاً، توزعت على سناجق الولاية كما يلي : في سنجق بـيروت ٢٩٢٨٦١٠ دونماً، في سنجق طرابلس الشام ٣٣٩٤٦٦٨ دونماً، في سنجق نـابلس ٣٣٢٠٦٧٧ دونمـاً، في سنجق اللاذقية ٤٠٤٥٣٨٦ دونماً وفي سنجق عكا ٢٩١٩٣٩٦ دونماً[٢].

يتضـح لنا من خلال هذا الاحصاء الرسمي مسألتان: الأولى، هي أن سنجق اللاذقـية قد قفز إلى المرتبة الأولى من حيث وجود المساحات الزراعية وتلاه طرابلس الشـام، وتحـول سنجق البلقاء إلى المرتبة الثالثة وحافظ كل من سنجق بيروت وعكا عـلى مركـزيهما؛ أما المسألة الثانية فهي أن السلطنة قد تركت للسلطات المحلية في الولايـة أمـر تقدير ما يتوجب على المكلف أن يدفعه من ضرائب عشرية وخراجية، بدلـيل أن احصاءاتها أشارت إلى مساحات الأراضي المزروعة في كل قضاء دون أن تذكر عدد قطعات الأرض الخاصة بكل قضاء وكل قرية.

وأوردت "غرفة تجارة مرسيليا"، في مذكرتها إلى وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩١٥ "note sur la valeur économique de la Syrie intégrale en 1915" إن مسـاحة الأراضـي المـزروعة في ولاية بيروت هو ١٦٠٠٠ كيلو متراً مربعاً. وقد اسـتندت في معلوماتها هذه، إلى معلومات سفير ألمانيا في القسطنطينية[٣]. وهذا الرقم يقـارب ما أوردته مصادر السلطنة الرسمية الذي أشرنا إليه وهو (١٥ ٦٠٨ ٧٣٧) دونماً.

وأيـا كانت درجة الصحة في هذه الأرقام عن مساحة الأراضي المزروعة في الولايـة، فـلا بد من القول بأنها أرقام تقريبية فهي تستند إلى جداول توزيع "ويركو

---

[٢] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ١٣٩، ١٤٣، ١٥٣، ١٦١، ١٦٧، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٤، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣١٢.

[٣] – وجيه كوثراني : "بلاد الشام"، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ٢٤.

الاراضـي". فكبار الملاكين كان باستطاعتهم التهرب من إعطاء معلومات دقيقة عن المســاحات المـزروعة لديهم ؛ فمنهم من اعفتهم السلطنة من دفع الضرائب لضمان ولائهم ؛ ومنهم من كان يتهرب من دفع الضريبة على الأرض ؛ وبالتالي كانت تسقط من الحساب مساحات كبيرة مزروعة.

أنواع الملكية العقارية :

عرفت ولاية بيروت مختلف أنواع الملكية وأشكالها. وقبل أن نتعرف على هذه الأنـواع والأشـكال نشير إلى أنها تكونت في مرحلتين تاريخيتين : الأولى سابقة على الحكـم العثماني لكنها استمرت مع، والثانية امتدت في هذا الحكم حتى عام ١٨٣٩؛ وفـيها بـرزت أشكال وأنواع جديدة تكرست في عهد التنظيمات. فعندما استولى العثمانيون على بلاد الشام وجدوا أراضيها مقسومة إلى قسمين : الأراضي المملوكة، والأراضي غير المملوكة. وكانت الأراضي المملوكة في القرى والقصبات أربعة أقسام :

١– البيت وما يتبعه من أرض تعتبر تتمة للسكن تتراوح مساحتها ما بين نصف دونم والدونمين. هذه الملكية كانت معفية من الاعشار والخراج.
٢– الأراضي المملوكة الصحيحة.
٣– الأراضي العشرية ويدفع عنها أصحابها الاعشار.
٤– الأراضي الخراجية ويدفع عنها أصحابها الخراج.

أما الأراضي غير المملوكة فهي أربعة أنواع أيضاً :
– أراضي بيت المال.
٢– الأراضي العشرية والخراجية غير المملوكة.
٣– الأراضي المحمية وهي التي أعطيت لأهالي القرى والقصبات لكي يجعلوها مسـاكن لهم في الصيف والشتاء ويحتطبوا من أحراشها، والأراضي التي تترك للطريق العام والأزقة والميادين.

٤- الأراضي الموات[٤].

واضاف العثمانيون خلال فترة حكمهم إلى الأراضي المملوكة نظام "الأراضي الاميرية" القائم على الارادة السنية الصادرة عام ٨٨١ هجرية. فقد ثبتت هذه الارادة "القيود الخاقانية"، على وجه "التيمار" و"الزعامة" و"الخاص"، والضرائب والحاصلات التي وضعت قبلاً من خراج المقاسمة وخراج الموظف، تحولت إلى "أقجة عثمانية" معينة، وجرى تفويض الأراضي لأصحاب "التيمار" و"الزعامة" و"الخاص" على مقدار الأراضي والمزارع التي عينت لهم. فعين "لصاحب التيمار" من ثلاثة آلاف اقجة عثمانية إلى عشرين ألف اقجة، و"لصاحب الزعامة" من عشرين ألف إلى مائة ألف، و"لصاحب الخاص" من مائة ألف وما فوق.

وعلى كل واحد من هؤلاء، أن يجمع ويسوق إلى دار الحرب جنوداً على مقدار المعين له من الأرض التي فوضت إليه[٥]. فعلى ضوء هذه الارادة، كان الأتراك العثمانيون عندما يستولون على قطر من الأقطار يحصون القرى والمزارع الموجودة فيه، ويقسمونها إلى مقاطعات. ويمنحون المقاطعات الصغيرة إلى الجنود المحاربين، والكبيرة إلى الأمراء القواد، بعد أن يخصصوا عدداً من المقاطعات الكبيرة إلى السلطان.

إن تسليم مقاطعة من المقاطعات إلى أمير من هؤلاء الأمراء، لم يكن يعني تمليكة القرى والأراضي التي تؤلف تلك المقاطعة، بل تفويضه حق جباية الاعشار والرسوم والضرائب المترتّبة عليها. وكانت الأراضي والقرى والمزارع تبقى تحت تصرف متسلميها طالما هم يدفعون الضرائب التي تفرض عليها، إلى أمير المقاطعة أو من يوكله لتسلمها. وبمقابل ذلك كان يفرض على أمراء المقاطعات المذكورة، أن يكونوا دوماً على استعداد للحرب، وأن يتولوا اعداد عدد من الخيالة والفرسان المحاربين، وأن

[٤] – اعتمد في صياغة هذه الفقرة على "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، ص ١٢٠٥-١٢١١.

[٥] – إن "الزعامة" التي يبلغ دخلها مائة ألف اقجة مثلاً، يتوجب على متسلمها أن يسوق إلى دار الحرب ثلاثة وثلاثين فارساً كاملي السلاح. "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، ص ١٢٠٨.

يجهزوهم بكل ما يحتاجون إليه من أسلحة وخيول، بنسبة فارس واحد عن كل ثلاثة آلاف "اقجة" من حاصل المقاطعة[٦].

لقد دام العمل بهذا النظام حتى العام ١٢٥٥ هجرية الموافق العام ١٨٣٩ ميلادية. ففي هذا العام ألغي نظام "التيمار" و"الزعامة" و"الخاص"، وتعين لأصحابها رواتب من الخزانة السلطانية؛ وبمقابل هذا الالغاء أصدرت السلطنة "أحكام قانون الأراضي" عام ١٢٧٤ هـ. الموافق لعام ١٨٥٧ميلادية[٧].

وبموجب أحكام هذا القانون قسمت الأراضي الكائنة في بلاد السلطان إلى خمسة أنواع :

١- **الأراضي المملوكة** : وهي المحلات الحاصل التصرف بها على وجه الملكية. والملكية هنا تعني ملكية رقبة الأرض كافة يعني ذاتها، وملكيتها تعود إلى الشخص الذي هو صاحبها ومالكها وتتوارث كالأموال وباقي الأشياء، وتجري عليها الأحكام كالوقف والرهن والهبة والشفعة. وقسم القانون الأراضي المملوكة إلى عدة أنواع هي : المساحات الواقعة داخل القرى والقصبات، وما في دائرها من الأرض لغاية نصف دونم مما يعتبر تتمة للسكن ؛ والأراضي العشرية، وتشتمل على الأراضي التي وزعت وملكت أثناء الفتح على الفاتحين ؛ والأراضي الخراجية، وهي التي تقرر بقاءها في يد أهاليها الأصليين غير المسلمين، على أن يدفعوا ضريبة الخراج، وهي قسمان : الأول "خراج المقاسمة"، وهو الشيء الذي تعين على أن يؤخذ من حاصلات الأراضي وقدره من العشر إلى النصف بحسب تحمل الأرض، والثاني "خراج الموظف"، وهو مقدار معين توظف وتعين بوجه مقطوع على الأراضي.

[٦] – – غير أن بعض المؤرخين أشار ان صاحب "التيمار" أو "الزعامة" و"الخاص" يقدم فارساً عن كل ٥٠٠٠ اقجة. ساطع الحصري "المرجع السابق". ص ٣٠ ؛ ومنهم من أشار إلى أن صاحب "التيمار" يقدم فارساً عن كل ٣٠٠٠ اقجة وصاحب "الزعامة" يقدم فارساً عن كل ٥٠٠٠ اقجة. كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية"، ص ٤٥١.

[٧] – "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، ص ١٢٠٩.

وأشــــار القانون إلى أن الأراضي العشرية والخراجية اذا توفي صاحبها من غير وارث تعود إلى جانب بيت المال وتكتسب حكم الأراضي الأميرية.

٢- **الأراضي الأميرية** : إن رقبة الأراضي الأميرية من المزارع والمراعي والمسارح والمشاتي والمحاطب وأمثال ذلك من الأراضي هي "لبيت المال". وكان يحصل التصرف بها مقدماً بإذن وتفويض أصحاب "التيمار" و"الزعامة" و"الخاصّ"، الذين سميت باسمهم وفوضت اليهم. وأعطي هذا الاذن والتفويض أحياناً من الملتزمين والمحصلين تبعاً لما يتمتعون به من قوة الشخصية والشكيمة، في حال كان أصحاب هذه الاقطاعات متوفين. وقد أوقفت "أحكام قانون الأراضي" صلاحية هؤلاء في هذا المجال، وفوضت هذا الاجراء إلى الذات المأمورة بهذا الخصوص من طرف السلطنة العليــة، ويعطــى للذيــن يتصرفــون بهـــا "سندات طابو"[٨] متوجة بالطغرة.

٣- **الأراضي المتروكة** : وهي قسمان : أحدهما، "الأراضي المتروكة لأجل عموم الناس"، ومن هذا القبيل الطريق العام ؛ والثاني، "الأراضي المتروكة المخصصة إلى عمـــوم أهالي القرية أو القصبة، أو القرى والقصبات المتعددة"، ومن هذا القبيل أيضاً المراعي والمحتطبات لأهالي القرى والقصبات.

٤- **الأراضي الموات** : وهي غير الموضوعة في تصرف أحد من الأشخاص، ولا متروكة ولا مخصصة للأهالي. فهي المحلات البعيدة عن القرى والقصبات بدرجة لا يسمع من أقاصي العمران صيحة الشخص الجهير الصوت؛ يعني الخالية التي تبعد عن أقصى العمران مسافة ميل ونصف تخميناً، أو ما يقدر بمسير نصف ساعة على الأقدام[٩].

---

[٨] -الطابو : هو المعجلة التي تعطى في مقابلة حق التصرف فيأخذها المأمور ويستوفيها إلى جانب الميري.

٩ - جرى الاعتماد في هذه الفقرة على :
"قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، ص ١٢١٠-١٢١٤ ؛ و "عمر الحاج الكيلاني" مفتي قضاء عكار، السجل الثاني، باب الوقفيات، ص ١٢٢-١٢٣. وهو سجل مخطوط ومحفوظ في دائرة التنمية الدينية الإسلامية في حلبا مركز قضاء عكار، و
"Documents...", tome VI, lettre n° 52, pp.278-281.

وإذا كــان نظــام "التيمار" و"الزعامة" و"الخاص"، الذي عملت به السلطنة خلال مدة طويلة من الزمن، قد فتح نافذة للاستيلاء على "الأملاك الأميرية"، وتبديد الرصــيد الثابت "لبيت المال" المتمثل بالأرض، وخطا خطوة باتجاه تحويلها إلى ملكية خاصة، فقد دفعت "أحكام قانون الأراضي" هذا الاتجاه خطوات كبيرة، فجاءت لتزيل كل حاجز يحول دون تبديد المتبقي من هذا الرصيد، وتحويله إلى ملكية خاصة.

لقــد عملت هذه الأحكام على تنظيم الأوضاع التي استجدت خلال الفترة الماضية من أجل الاحاطة بها وإعطاء الصفة القانونية لملكية الأراضي العشرية والخراجية غــير المملوكة ؛ وسوغت لأصحاب "التيمار" و"الزعامة" و"الخاص" أن يتملكوا رقبة الأراضــي التي كانت تحت تصرفهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضعت تصوراً لمعالجــة شأن المساحات الشاسعة الفائضة عن حاجة أهالي القرى التابعة لها فوضعت الزائد منها بالمزاد العلني وإحالته للطالبين المحليين أو المجاورين[١٠].

وبموجــب هذه الأحكام أصبحت "الأراضي الموات" هدفاً للفلاحين و"كبار الملاكــين" مــن أجل تحويلها إلى ملكية خاصة، مستفيدين في ذلك من الخطوات التي حددتها هذه الأحكام كي تتحوّل هذه الأراضي إلى ملكية خاصة.

أساليب التملك وأشكال الملكية العقارية

إن صــدور "أحكام قانون الأراضي" كان محكوماً بمسألتين : الأولى، حاجة الســلطنة المــتزايدة إلى الأموال لسد عجزها وتأمين نفقاتها، ولذلك نرى أحكامه قد أجــازت لهـــا وضع الأراضي بالمزاد العلني لابتياعها من طالبيها ؛ والثانية، هي تسوية أوضاع "الأملاك الاميرية" التي تحولت مع مرور الزمن، وتحت وطأة ظروف السلطنة، وطغيان أمرائها وتخلفهم عن القيام بواجباتهم، من "ملكية استلام" إلى "ملكية تصرف" خاصة. وبذلك يكون هذا القانون قد أطلق السباق تجاه تحويل الأراضي غير المملوكة

---

[١٠] – "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، ص ١٢١٢.

إلى ملكـــية خاصــــة. وقد أدى اطلاق هذا السباق إلى نتيجتين : الأولى، هي أن كل متــــنفذ بــــات عليه أن يحدد منطقة نفوذه التاريخي وفريق عمله وأن يحمي هذا النفوذ ويثبــــته؛ ولذلك نشبت حروب بين هؤلاء المتنفذين لأن القوة باتت سيدة الموقف[١١] ؛ الثانية، هي ان معارك اثبات الوجود بين المتنفذين، قد انعكست على الفلاحين تهجيراً في وقت تتشكل فيه الملكية الخاصة بشكل قانوني.

وهكـــذا أخليـــت قـــرى من سكانها، وتوسعت قرى صغيرة، ونشأت قرى جديـــــدة، وأقفرت أخرى وتغيرت أسماؤها[١٢]. وبات على الذين هجروا أن ينشدوا رزقهـــم في أماكن أخرى. وبذلك استمرت الخطوات الآيلة إلى تحويل ملكية الأراضي العامــــة إلى أراض خاصــــة وفق أسلوبين من العمل : الأسلوب الشرعي والمقصود به العمل وفق خطوات أقرها القانون وهي :

١– تخصـيص المـــنافع العامة في "الأراضي الموات" بحيث تجري الافادة من منافعها النابتة بشكل طبيعي من رعي واحتشاش واحتطاب وشرب ماء، أو من ثمارها إذا كان فيها أشجار برية مثمرة. فاستمرار الافادة من هذه المنافع بشكل دوري لصالح أهــــالي قرية معينة تصبح هذه المنافع مع مرور الزمن لصالح هذه القرية، وبالتالي تصبح الأراضــــي النابــــتة فــــيها هـــــذه المنافع بتصرف أهلها. وبنمو القرية وازدياد سكانها، ولأفضـــلية المولود فيها على القادم إليها كانت تجري عملية اقتسام هذه المنافع وبالتالي أرضـــها عـــــلى أساس عدد أفراد العائلة وقوتها ونفوذها. واتخذت عملية المنفعة شكل "الحصص المخصصة"،التي لا تلبث أن تصبح عرفاً عند أهل القرية يحميه القانون[١٣].

---

[١١] – رفيق وبهجت : "ولاية بيروت"، القسم الشمالي، ص ٢٤٧.

[١٢] –"الحميدية" قرية كانت ملكاً للسلطان عبد الحميد وهي تحمل اسمه وما زالت إلى اليوم تحمل هذا الاسم. وهي تقع شمال النهر الكبير الجنوبي في الأراضي السورية. وكذلك قرية "تل سبعل" التي تقع في سهل عكار ويمتلكها أناس ليسوا من المالكين الأساسيين. والى يومنا توجد أراض كثيرة تحمل أسماء أصحابها الأصليين يمتلكها اليوم متننفذون من أبناء وأحفاد متنفذين. ولمزيد من الايضاح عن هذه الأراضي يراجع : "قاموس الحقوق"، المجلد الثامن، ص ٣٥٩٠-٣٥٩٢.

[١٣] – في بيان الأشياء المباحة جاء في المادة ١٢٣٤ ما يلي : "الماء والكلاء والنار مباحة، والناس في هذه الأشياء الثلاثة شركاء". وفي المادة ١٢٥٩ ما يلي : "لكل أحد كائناً من كان أن يقطف فاكهة الأشجار التي في الجبال المباحة وفي الأودية والمراعي التي لا صاحب لها". وفي بيان كيفية استملاك الأشياء المباحة جاء في المادة ١٢٤٩ ما يلي : "كل من أحرز شيئاً مباحاً كان مالكاً له مستقلاً به".

٢– وضــــع اليد على أرض المنافع العامّة، وهي خطوة تلي خطوة تخصيص المــــنافع فيضـــع صاحب المنفعة يده على الأرض التي تنبتها، وبالتالي يصبح بلا منازع علــــيها، وهـــــذه الخطوة تمكن صاحبها من أن يتصرف بها وأن يستنبت منها ما يريد استنباته وبها يكون قد أحيا الأرض الموات.

٣– تكريس حرية التصرف بأرض المنافع العامّة، وهذا الحق يتكرس بمرور الزمن. وقد حددت" أحكام قانون الأراضي "مدة مرور الزمن بعشر سنين في الأراضي الأميرية، وخمس عشرة سنة في الأراضي المملوكة التي تركها أصحابها، وفي الوقف بمدة ست وثلاثين سنة[١٤].

وكانـــت فتاوى المفتين في هذا المجال بمثابة أوراق ثبوتيـــة تستند إلى أسباب التملك وبهـــا يتكـــرس هذا الحق وما يترتب عنه من إجراءات قانونية[١٥].

فـــبهذه الخطـــوات الشـــرعية كانت تتم ملكية رقبة الأرض فتصبح مملوكة لأصحابها، تجري عليها جميع أحكام التصرف بما فيها عملية الارث، التي تسمح بانتقال هذا الحق إلى الأجيال اللاحقة[١٦].

أمـــا الأسلوب الآخر الذي تمت بواسطته ملكية رقبة الأرض فهو عن طريق الـــنفوذ والقـــوة. وهذا الأسلوب أدى إلى وضع اليد على الأرض لفترة تفوق مرور

"مجلة الأحكام العدلية"، ص ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٢٨.

[١٤] – حول مرور الزمن في الأراضي المطوبة لحاصلي التصرف بها منذ عشر سنوات، وخمس عشرة سنة على الدين والوديعة والملك والعقار والميرات، وست وثلاثين سنة على الوقف، تراجع أحكام قانون الأراضي" في "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، ص ١٢١٦– ١٢١٧ ؛ و"مجلة الأحكام العدلية"، المواد : ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ص ٩١٠-٩١٦.

[١٥] – في بيان كيفية استملاك الأشياء المباحة جاء في المادة ١٢٤٨ ما يلي : "أسباب التملك ثلاثة الأول الناقل من مالك إلى مالك آخر كالبيع والهبة. والثاني كون واحد خلف الآخر كالارث. والثالث احراز شيء مباح لا مالك له وهذا اما حقيقي وهو وضع اليد حقيقة على شيء واما حكمي بتهيئة سببه كوضع إناء لجمع ماء المطر أو نصب شبكة لأجل صيد. "مجلة الأحكام العدلية"، ص ٦٢٦.

[١٦] – الارث عدة أنواع: "ارث الفرع عن الأصل"، كأن يرث الابن أو البنت أو الزوج من متروكات الوالد والوالدة والزوج ؛ "وارث العصبة"، كأن يرث الأخ من أخيه وأبناء العم من عمهم المتوفي ولم يترك ورثة ذكوراً، و"الارث العرضي"، وهو الارث الذي يتصل للمرء ليس من أهل ولا من عصبة بشكل عرضي، كأن تتزوج الأم ثانية فيرث عن زوج أمه أو أخت أمه المتوفين بدون عقب عن طريق ارث أمه لهما. خالد الحاج الكيلاني، مفتي قضاء عكار فتـــاوى عدد : ١٣٠/١٧٥ تموز ١٩٣٢، ١٣٠/٢٣٢ ٣١ تموز ١٩٣٢، ٦٣/٢٨١ ٢١ أيلول ١٩٣٣، السجل الثالث، ص ١١٢، ١٥١، ١٨٢.

الـــزمن، قبل وضع "أحكام قانون الأراضي" التي جاءت فيما بعد لتكرس الواقع الناتج عـــن هذا الأسلوب، الذي انتشر في مختلف أرجاء السلطنة وفي مختلف مراحل حياتها، حيث كان كبار الاقطاعيين يقومون باغتصاب أراضي صغارهم من "أصحاب التيمار" و"الـــزعامة"[١٧]. واستشرى هذا الأسلوب خلال مدة امتدت منذ عام ١٨٣٩، عندما ألغـــى "خـــط كـــلخانه" هذا النظام، إلى عام ١٨٥٧ عندما وضعت "أحكام قانون الأراضـــي". فهذه المدة التي ترك فيها الوضع بدون تنظيم ولا رادع كانت كافية لأن يطال الارهاب الفلاحين عامة والمسيحيين منهم بشكل خاص.

لقـــد اعتمد هذا الأسلوب من قبل مختلف المسؤولين العثمانيين المتنفذين بدءاً مـــن السلطان حتى أصغر المتنفذين فيهم. فقبل عهد السلطان "عبد الحميد الثاني"، لم يكـــن للحكومة العثمانية شيء يذكر من الأراضي الخاصة الجاري استغلالها لحساب الخزيـــنة سوى "المحلولات الأميرية" و"الموات المحيا"، وإنما كان هنالك بعض الأملاك المختصة بأمراء آل عثمان مثل بساتين "رأس العين" في جوار مدينة صور يؤجرونها أو "يـــزارعون" عليها أو يديرونها لحسابهم الخاص. ولما تبوأ هذا السلطان عرش السلطنة عمـــد إلى الاكثار من هذه الأملاك الخاصة، وكان يتحين الفرص بواسطة عماله، فإذا عـــلم بضـــيعة خالـــية مـــن السكان ألحقها بأملاكه وسجلها باسمه فكثرت ضياعه ودســـاكره، وأسس لها إدارة خاصة سماها "إدارة الأراضي السنية" لأجل العناية بهذه الأراضي واستغلالها وجعلها معلقة به مباشرة، لها موازنتها وموظفوهـــا وأبنيتها بدون علاقة بالحكومة فتجبي الواردات وتدفع النفقات وترد الريع الفائض إلى خزينة السلطان ويتصـــرف به كما يحلو له. وقد تشكلت هذه الإدارة على سبيل المثال في مدينة صور من مدير للأرض وباشكاتب[١٨].

---

[١٧] - لوتسكي : المرجع السابق، ص ٢٩.

[١٨] - "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هجرية، دفعة ٣، ص ١٣٣.

و"عندما اشتد بطشه وتعالى بأسه صار الضعفاء من الفلاحين يتخلون له عن اراضـــيهم ويفرغونها لجلالته مجاناً أو ببدل تافه طمعاً بحمايته واستظلالاً بظله من ظلم الجباة وارهاق رجال الأمن." فاتسعت أملاكه وتعددت كوره وتزايدت حتى "ناهزت قبل الحرب العالمية الأولى نصف مليون ليرة عثمانية". ومما ساعد على ازدياد الأراضي الســـلطانية، "اهـــتمام الـــولاة وسائر رجال الدولة في تزييدها تزلفاً منه واستجلاباً لمرضاته"[١٩].

إن هـــذه السياسة للسلطان عبد الحميد كانت موضع انتقاد وهجوم من قبل اللجـــنة العليا "لرابطة الوطن العربي" “Ligue de la Patrie Arabe”، فقد دأبت هذه اللجـــنة عـــلى تحـــريض السكان العرب، ضد السياسة العثمانية عامة، وسياسة هذا الســـلطان خاصة. ففي بيان لها وجهته إلى "جميع سكان الوطن العربي المستعبدين لنير الأتراك" أشارت بقولها : "... وفي بلادنا أيضاً يعمل عبد الحميد على اغتصاب المزيد مـــن الحقوق لمصلحته الشخصية. فقد آلت اليه : أراضي غور الاردن، وثلاثة ارباع وادي الفـــرات، وكل سهل صور وقسماً من سهول دمشق وغيرها نتيجة عمل واحد قام به هو قوله : "هذه الأراضي هي لي" غير آبه بملاكها الحقيقيين"[٢٠].

وإذا كانـــت القـــرية هـــي نواة الحياة الزراعية، فقبل صدور "أحكام قانون الأراضـــي"، كانـــت قـــد أصبحت محاطة بعدة دوائر من الأراضي المملوكة. فمنها "الأراضي الخراجية"، و"الأراضي العشرية"، و"الأراضي الخراجية العشرية". وتنتشر بين هذه الأراضي المملوكة "وقفيات" و"أراضٍ متروكة".

---

[١٩] - لمزيد من الايضاح حول سياسة السلاطين الأتراك في امتلاك الأراضي الخاصة بهم يراجع : "قاموس الحقوق"، المجلد الثامن، ص ٣٥٩١-٣٥٩٣.

[٢٠] - وزعت اللجنة العليا "لرابطة الوطن العربي" نشرتها الدورية الصادرة في باريس في ٣ يناير ١٩٠٥، حملت فيها على السلطان عبد الحميد وسياسة الأتراك. وقد وصلت بعض نسخها إلى مدينة طرابلس الشام ؛ فتلقفها نائب القنصل الفرنسي في هذه المدينة وأرسلها مع ترجمتها إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية بواسطة القنصل الفرنسي العام في بيروت بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٠٥. لمزيد من الايضاح تراجع النشرة في " Archives des Affaires Etrangères " , Direction Politique ; La Turquie, Série N.S. tome 109, Paris Quay d’Orsay pp. 191-192, 213-215.

وجاءت أحكام القانون لتكرس هذا الواقع، وتفتح الطريق إلى دائرة "الأراضي الموات" من أجل إحيائها وانتزاعها من "بيت المال" وتحويلها إلى ملكية خاصة.

وسمحت أحكام هذا القانون ان يستفيد منها الفلاحون والمتنفذون بنسب متفاوتة تبعاً لمواقعهم وإمكانياتهم. ومن خلال الخطوات التي رسمتها أحكامه وامكانيات الناس في الافادة منها نلمس انتشار عدة أشكال من ملكية الأرض :

١- **الملكيات الصغيرة** : إنتشر هذا الشكل من الملكية في داخل القرى، والجبلية منها بشكل خاص. وتمثل بأراضي البيوت وما يعتبر من تتمة السكن الذي تراوح ما بين نصف دونم ودونمين، وبساحات القرى وبالأراضي الخراجية والعشرية، التي أحياها الأهالي تاريخياً، وكانت كافية لإعاشتهم، لكنها مع تقدم الزمن باتت غير كافية. ولذلك كان لا بد من التوسع في إحياء "الأراضي الموات". وهكذا، فقد جاء القانون ليحدّد حدود كل قرية، فاتساع هذه الحدود كان محكوماً بمدى تكاثر عناصرها، ونفوذ وقوة متنفذيها، وبكثرة الوافدين اليها. والتوسع كان دائماً باتجاه "الأراضي الموات"، التي ليست ملكاً لا حد ولا هي مرعى ولا محتطباً لقصبة أو قرية، وهي بعيدة عن أقصى العمران. "يعني ان جهير الصوت لو صاح من أقصى الدور التي في طرف تلك القصبة أو القرية لا يسمع منها صوته". وكلما كان يتطور عمران القرية ويتوسع، كلما كانت تتوسع حدود أملاكها هي الأخرى بحيث تترك الأراضي القريبة إلى هذا العمران للأهالي من أجل الافادة منه بشكل جماعي ويقال لها "الأراضي المتروكة"[21].

لقد أدت الافادة من أحكام القانون إلى نشوء ملكيات خاصة صغيرة في "الأراضي الموات" أحياها فلاحون بجهودهم. وكان من شروط البدء بالاحياء أن يكون هناك اذن سلطاني. ومدة هذا الاذن ثلاث سنوات تجري خلالها عملية الاحياء، والا يصبح الاذن لغواً ويمكن اعطاء الأرض لمن يطلبها. وكان ممكناً أن يحصل الاحياء

[21] – "مجلة الأحكام العدلية"، المادة ١٢٧٠ و١٢٧١، ص ٦٣٤.

بدون اذن سلطاني، وفي هذه الحالة يكون للمحيي "حق الرحجان" على غيره بالأرض التي احياها، لأنه عليه أن يطلب "سند طابو" بها بعد ستة أشهر من إحيائها[22]. غير أن تثبيت "حق الرحجان" والحصول على سند التمليك لم يكونا من الأمور السهلة في مجتمع ناشئ تحكمه القوة. والفلاح في هكذا مجتمع كان عليه ليثبت حقه أن يرضي المختارين وأعضاء الاختيارية ومتنفذ القرية؛ وارضاؤهم كان لا يتم إلا بأن يحي لهم مقدار ما أحياه لنفسه، نظراً للنصوص المتعددة التي وضعت في تعريف عملية "الاحياء"[23] وكلها من النوع الذي يحتمل التأويل.

٢- **الملكيات المتوسطة** : وانتشرت هذه الملكيات قرب القرى، في "الأراضي الخراجية العشرية"، وفي تلك التي يدفع عنها ضرائب الاعشار والخراج، في المناطق السهلية بشكل خاص. فمحاصيل هذه الارض لم تكن تكفي لسد الضرائب المترتبة عليها. فالعشر عن هذا النوع من الأراضي كان يصل إلى النصف، كما ان خراجها وهو مقدار معين من الدراهم كان يتراوح بين ٤ و٨ بالألف. وكانت الأراضي السهلية لسنجقي اللاذقية وطرابلس الشام من هذا النوع ولذلك تركها العاملون عليها تخلصاً من دفع الضرائب المترتبة عليها. ولدى وضع قانون الأراضي موضع التنفيذ عام ١٢٧٨هجرية/ ١٨٦١م تبين للسلطنة أن لكل قرية أراض تزيد كثيراً عما بإمكان أهلها زراعته ولذلك وضعت المساحات الزائدة بالمزاد واحالتها للطالبين من أجل أن تتقدم الزراعة وتغتني الخزينة[24]، ويُسدد العجز المالي الذي بدأ يرهقها منذ حرب القرم. ومثل هذه "الأراضي الزائدة"، كانت منتشرة في مختلف أنحاء الولاية. وبالاتفاق مع المتنفذين عمل مخاتير وشيوخ القرى على تسجيل مساحات واسعة منها بدون ثمن. هذا بالاضافة إلى مساحات أخرى بيعت بأسعار رمزية.

[22] – "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، ص ١١٩٧ و"مجلة الأحكام العدلية"، المادة ١٢٧٩، صفحة ٦٣٦.

[23] –حول تعريف عملية الاحياء تراجع "مجلة الاحكام العدلية"،المادة: ١٠٥١ص ٥٥١، والمواد : ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ص ٦٣٦.

[24] – "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث،ص١٢١١-١٢١٢.وعوض:الادارة العثمانية في ولاية سورية"،ص١٧٠-١٧١ وص ٢٢٢، ٢٣٨.

٣- **الملكيات الكبيرة** : تشكلت هذه الملكيات أول الأمر في الأراضي السهلية الواسعة التي يسهل حرثها وسقايتها وجمع غلالها. وقد ساعد على تشكيلها عدة عوامل :

أ- **"نظام الايالة"**، الذي ثبتته السلطنة منذ مطلع حكمها في بلاد الشام. وهو نظام عسكري زراعي يخدم أمرين : الأول، متطلبات العمل الزراعي في الأرض، والثاني هو الدفاع عن سلامة السلطنة في أوقات الحروب.

قسم هذا النظام السلطنة إلى "ايالات"، والايالة إلى "ألوية"، واللواء إلى عدد من "الزعامة"، و"التيمار" و"الخاص". وهذه الاقطاعات بدورها وزعت على عدد من الفلاحين لحرثها وزرعها والمشاركة في العمل العسكري اذا دعت الحاجة. وكان على رأس كل وحدة من هذه الوحدات مسؤول أول هو القائد العسكري لها ويمنح اقطاعاً مدى الحياة[٢٥].

وفي إحصاء أجريناه لهذه "الاقطاعات الأميرية" في المنطقة التي تشكلت منها ولاية بيروت، كانت قد بلغت قبل وضع "أحكام قانون الأراضي" : سبع اقطاعات من درجة "خاص"، توزعت في مناطق صيدا-بيروت، صفد، نابلس، طرابلس الشام، جبله وطرطوس ؛ وأربعاً وأربعين اقطاعاً من درجة زعامة، منها : خمس في صفد، سبع في نابلس، اثنا عشر في طرابلس، تسع في جبله، واحد عشر في طرطوس؛ وسبعماية وستة وستون من درجة "تيمار". توزعت كما يلي ١٢٣ في صفد، ٤٧ في نابلس، ٨٧ في طرابلس، ٩١ في جبله، و٤١٨ في طرطوس[٢٦]. ومع ضعف السلطنة

[٢٥] - عبد الكريم رافق : "بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت". مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.
وكارل بروكلمان: "تاريخ الشعوب الاسلامية" نقله إلى العربية "نبيه أمين فارس" ومنير بعلبكي"، بيروت ١٩٦٨، ص ٤٠٨-٤٠٩.

[٢٦] - نظم هذا الاحصاء بالاستناد إلى :
- عين علي افنديك : قوانين آل عثمان "خلاصة مضامين دفتر ديوان"، وضع سنة ١٠١٨ هجرية، بدون مكان للطبع، من صفحة ٢٠-٢٧ ومن ٥٠-٥٥ ؛
- ساطع الحصري : "البلاد العربية والدولة العثمانية"، ص ٢٣١-٢٣٣

وضع أمراء هذه الاقطاعات أيديهم عليها ؛ وبوضع" قانون الطابو "سجلت بأسمائهم وتحولت إلى ملكيات خاصة.

ب- **أحكام قانون الأراضي"**، ثُبتت في المادة الثانيةمنه إمكانية ملكية الأراضي العشرية والخراجية لمتسلميها، هذا في الوقت الذي بقي فيه الفلاحون يعملون عليها واستمروا في دفع ضرائب الاعشار والخراج لهؤلاء المتسلمين رغم تصفية هذا الشكل من العلاقة عام ١٨٣٩[٢٧].

ج- **المختارون ومدراء النواحي**، لعبوا دوراً في تشكيل الملكيات الكبيرة لسببين : الأول، سكوتهم عن اعلام المراجع المختصة لسبب ما بالمعلومات الصحيحة عن "الأراضي المحلولة والمكتومة والمتروكة"، علماً ان ذلك من أولى مهامهم وواجباتهم التي حددها لهم القانون. والدليل على ذلك ان السلطنة قد رصدت الجوائز الشخصية للذين يخبرون عن هذه الأراضي[٢٨]. والثاني، هو إعطاؤهم مضابط لمالكين كبار يشهدون لهم فيها على وضع يدهم على أراض واسعة، وانهم يدفعون عنها الأموال الاميرية. هذه المضابط تخول أصحابها بعد موافقة المفتين عليها أن يمتلكوا هذه الاراضي وأن يخلوها من الذين أحيوها وعملوا عليها عشرات السنين. وفي هذا المجال نورد المضبطتين التاليتين من سجلات الافتاء :

١- وردت مضبطة من وجوه ومختارين واختيارية الدريب : نحن مختارين واختيارية ووجوه قرية "عين تنتا" التابعة "دريب عكار"، اننا نشهد حسبما ندنيه من الله تعالى ان "بيت جهجاه" مالكين ومتصرفين وواضعين يدهم على الأرض المعروفة "بالعريض" والأرض المعروفة "ضهر الزعرورة" الموجودين ضمن القرية عين تنتا

[٢٧] - "سئل فيما اذا تصرف أمير جائر يخاف منه، في قطعة أرض تزيد على أربعين سنة، ثم توفي الأمير. وبعد وفاته وضع رجل يدعى "حسين خليل" يده عليها بدون حق شرعي. ثم الآن يدعي صاحب القطعة المدعو عبد الغني على أن القطعة هي ارثاً عن والده واغتصبها الأمير المذكور، وأهالي القرية يشهدون بذلك..." أجاب : حيث ان حسيناً هو فضولياً واجنبياً تجاه "علي عبد الغني" يأمر بتسليم القطعة إلى "علي عبد الغني" ولا اعتبار لمرور الزمان هنا، لو زادت المدة عن مدة مرور الزمن".
خالد الحاج الكيلاني : مفتي قضاء عكار، فتوى عدد ٩١/١٣٥ تاريخ ٥ نيسان ١٩٣٢، السجل الثالث، ص ٨٥-٨٦.

[٢٨] - عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ٢٣٤.

المعروفين بحدودهم عندنا من مدة تفوق عن خمسين سنة وأكثر من ذاك التاريخ وهم وآبائهم من قبلهم يتصرفون به كما يشاؤون ويختارون بلا منازع ينازعهم ولا معارض يعارضهم، ومستعمليها للزراعة والفلاحة والاستغلال، ودفع الأموال الاميرية تدفع من يد "بيت جهجاه" كل سنة بسنتها ولا يعرفون يداً غير يدهم. برزوا الآن بعض أهالي القرية ينازعون أولاد جهجاه المذكورين ويريدون نزع الأرض من يدهم بعد مرور المدة المرقومة. فنسترحم بلسان العموم من جانب الشرع الشريف الجواب ذيلاً سيدي". الجواب : "لا تسمع دعواهم ولا أي دعوى".

المفتي : عمر الحاج ١٤ رجب الغر ١٣٤٠ .

والمضبطة تحمل التواقيع التالية : مختار الخرابة، مختار فساقين، مختار عمار، مختار خربة شار، مختار برباره ، مختار الكفر وعبد الرزاق الياسين وغيرهم.

٢- "من مختارين واختيارية" ووجوه جوار قرية "هيتلا" التابعة دريب عكار.

اننا نشهد حسبما ندنيه من الله تعالى ان أولاد "عباس آغا" مالكين ومتصرفين وواضعين يدهم على المرج المعروف "بمرج دراغل" المجاور لبيوتهم، المعروف بحدوده عندنا من مدة تزيد عن خمسين سنة وأكثر. ومن ذاك التاريخ وابائهم من قبلهم يتصرفون كما يشاؤون ويختارون بلا منازع ولا معارض ولا يعرفون له يد غير يدهم. برز الآن بعض أهالي القرية ينازعون أولاد "عباس آغا" المذكورين ويريدون نزعه من يدهم بعد مرور هذه المدة المرقومة. فنسترحم بلسان العموم من جانب الشرع الشريف الجواب ذيلاً. الجواب : "لا تسمع دعوى وأي دعوى"؛ المفتي : عمر الحاج ١ رجب الغر ١٣٤٠. والعريضة تحمل التواقيع التالية : خالد الصالح – مصطفى العمر – عبد الرزاق الياسين – الحاج عبد العزيز الأحمد العبود – محمد رشيد الياسين – مخائيل حنا البيطار – خالد المصطفى الدرباس[٢٩].

[٢٩] -عمر الحاج الكيلاني : مفتي قضاء عكار، فتوى رقم ١٥٩ تاريخ ١٤ رجب الغر ١٣٤٠؛ وفتوى رقم ١٥٥ : رجب الغر ١٣٤٠، السجل الثاني، ص ٨٤-٨٥ و٨٦-٨٧.

إن أمثال هاتين المضبطتين المتشابهتين في عرض الأسباب والنتائج كثيرة. غير أن المعمرين الذين التقينا بهم أشاروا إلى أن المختارين والاختيارية والمتنفذين في القرى، كانوا يدعمون بعضهم بعضاً في هكذا مسائل. وأكدوا أن واحداً من هؤلاء ما أحيا يوماً قطعة أرض، وإذا كانوا قد دفعوا الاعشار والخراج وغيرهما من الضرائب فهم لم يدفعوها إلى الخزانة السلطانية من حسابهم وجيوبهم بل كانوا يجمعونها من الفلاحين، ولم يكونوا أكثر من واسطة. وفعلاً هناك مراجع عثمانية كثيرة تؤكد أن هؤلاء كانوا يجمعون ضرائب من الفلاحين أكثر بكثير مما هو مستحق عليهم[٣٠]

د- **التشريعات التي صيغت من أجل** إحياء "الأراضي الموات"، كانت هي الأخرى عاملاً في تشكيل الملكية الكبيرة. والتعريفات التي صدرت في هذا المجال لم يكن غرضها الخدمة الفعلية لعملية الاحياء، بقدر ما كانت من أجل تسهيل عملية ملكية رقبة الأرض، وإعطاء المبرر القانوني لها.

ويبدو من هذه النصوص أن "كبار الملاكين" كانوا في سباق فيما بينهم حول من تكون له حصة الاسد من ملكية هذه الأراضي. وقد استفادوا في ذلك كثيراً مما ورد من نصوص حول : "التحديد"، "التحجير"ر و"التحجيز" التي اعتبرت بالنسبة لهؤلاء عمليات إحياء للأرض فطوقوا بها مساحات شاسعة من "الأراضي الموات" وحولوها إلى ملكية خاصة مستغلين في ذلك ما ورد في نص المادة ١٢٧٣ من "مجلة الأحكام العدلية" التي جاء فيها : "فلو احي شخص مقداراً من الأراضي وترك باقيها مما أحياه يكون مالكاً له، وباقيه ليس له. لكن إذا بقي في وسط الأراضي التي أحياها محل خالٍ فذلك المحل يكون له أيضاً"[٣١]. وبذلك كثر هذا النوع من الاحياء الذي لا يحتاج الى جهد كبير. فهو لا يتطلب اكثر من احياء شريط ضيق من الارض، يطوق به مساحة شاسعة بدون احياء فيمكّنه الشريط المحي ان يتملكها.

[٣٠] للتعرف على الضرائب التي كان المتنفذون يجبونها من الفلاحين يراجع : رفيق وبهجت : "ولاية بيروت"، القسم الشمالي،ص٢٤٧.

[٣١] ولمزيد من الايضاح حول التحديد،التحجير والتحجيز تراجع: "مجلة الأحكام العدلية"، ص ٦٣٤-٦٣٦.

هـ- تولدت عن **عملية إحياء "الأراضي الموات"**، مناصفة بين المتصرفين بها من "كبار الملاكين" والمتنفذين من جهة، والفلاحين من جهة أخرى، ملكيات كبيرة لأنه في هذه الحالة أصبح المالك الكبير أو المتنفذ في القرية مالكاً نصف الأراضي، والنصف الآخر ينقسم إلى نصفين واحد للمخاتير وأعضاء الاختيارية والآخر للفلاحين العاملين[٣٢].

لقد انتشرت الملكيات الكبيرة في كل سناجق ولاية بيروت. ويمكن القول أن شكل الملكية في الأرض حدد وجود ثلاث طبقات اجتماعية : طبقة صغار الملاكين المتكونة من الفلاحين وهم قاعدة المجتمع الريفي، وطبقة الملاكين المتوسطين من المخاتير وشيوخ القرى وهم أعيانها، وكبار الملاكين الذين شكلوا طبقة بازرة في كل سنحق. وشكلت كل طبقة من هؤلاء وسطاً اجتماعياً خاصاً بها، منغلقاً على ذاته في الحياة الاجتماعية.

- الملكيات الوقفية.

إنقسمت الملكيات الوقفية التي انتشرت في ولاية بيروت من حيث اساس منشئها إلى قسمين: القسم الأول، ويتألف من الأراضي التي كانت جزءاً مملكاً تمليكاً صحيحاً وأوقفت من قبل مالكها وفقاً للشرع الشريف. ومثل هذه الأراضي الموقوفة كانت رقبتها وجميع حقوق التصرف بها عائدة إلى جانب إدارة الوقف. ومن شروط هذا القسم من الأوقاف انه لا تجري عليه المعاملات القانونية. بمعنى انه "يخرج من ملكية الواقف ولا يبقى له عليه أي حق من حقوق الملكية ويصبح في حكم ملك الله تعالى، فلا يدخل في ملك أحد من الناس، فلا يباع ولا يوهب، ولا يوصى به، ولا يرهن لأنه خرج عن ملكية الناس، ولا يملك الرجوع عنه حتى لا يجوز "للواقف

٣٢ - لدينا سند ملكية مؤقت لقطعة أرض في قرية مشمش قضاء عكار من أعمال لواء طرابلس الشام مؤرخ في ١٣ آب ١٩٠٣ والأرض كانت قيد الاحياء، وهي من الأراضي الاميرية أحياها أولاد محمد أبو زيد ويوسف بن أبو زيد. وقد ملك فيها هؤلاء ١٢ قيراطاً، وملك فيها متسلموها سعادة البكوات محمود وعبد الكريم أولاد سعادة علي باشا المحمد ١٢ قيراطاً الباقية.

نفسه ان يدير الوقف الا اذا اشترط لنفسه هذا الحق في صك الوقف"[٣٣]. وهذا القسم نوعان :

أ- **الوقف الذري** : وهو أن يوقف أحدهم من ملكه لنفسه مدى حياته ولذريته من بعده والآخرين من بعدهم. وهذا النوع من الوقف كان قليل الانتشار في ولاية بيروت نظراً لانحصار المنفعة من الوقف بعدد محدد، يقتصر على أولاد الواقف وذريته ونسله من بعده. وليس "للموقف له" أن يتصرف به الا وفق شروط الواقف[٣٤]. وليس للواقف الرجوع عن وقفه إذا توفي "الموقوف له" كما إنه ليس للورثة حق استرداد الموقوف إذا توفي الواقف[٣٥].

ب- **الوقف الخيري** : وهو ما يوقف خيراً لصالح المعبد أو الجامع أو الاولياء أو لإقامة المقابر على أرضه. وهذا النوع من الوقف هو الأكثر انتشاراً نظراً لاتساع دائرة المستفيدين منه.

ومن شروط الوقف سواء كان خيرياً أو ذرياً، إنه لا يباع ولا يشترى ولا يوهب ولا يستوهب ولا يدخل في ملك أحد ولا يبدل ولا يستبدل ولا يرهن ولا يسترهن[٣٦].

أما القسم الثاني فهو ما اقتطع من الأراضي المفرزة من الأراضي الأميرية التي أوقفها السلاطين، أو أوقفها آخرون بالاذن السلطاني. ووقفية مثل هذه الأراضي هي عبارة عن تخصيص منافع هذا النوع من الوقف مثل اعشارها ورسومها الأميرية لجهة ما من طرف السلطنة[٣٧].

٣٣ - "سجلات المحكمة الشرعية في بيروت في العهد العثماني"، تقديم ودراسة وتحقيق "حسان حلاق" بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص ١٤ -١٥.

٣٤ - لمزيد من الايضاح عن الوقف الذري يراجع المرجع السابق، ص ١٢٣-١٤٥.

٣٥ - "مجلة الأحكام العدلية" المادة ٨٧٢، ص ٤٤٨.

٣٦ - عمر الحاج الكيلاني : مفتي قضاء عكار، السجل الثاني، باب الوقفيات، ص ١٢٢-١٢٣.

٣٧ - قاموس الحقوق : المجلد الثالث، ص ١٢١٢-١٢١٣.

وبحسب طبيعة ضبط هذا القسم من الأوقاف فهي نوعان : الأول، هو الأوقاف غير المضبوطة أو الملحقة، وكانت تدار من قبل متوليها مع احتفاظ اللجان الوقفية بالنظارة عليها ؛ والثاني، هو الأوقاف التي كانت ادارتها مضبوطة وكانت مصالحها تدار من قبل "خزينة الأوقاف الهمايونية"مباشرة وعبر الصناديق التابعة لها في مراكز الولايات. غير أن الفساد دب في إدارة هذه الأوقاف وجرى التسلط على بعضها. وإزاء هذا الفساد وهذا التسلط أصدرت السلطنة نظاماً لإدارتها في ١٩ جمادي الآخر ١٢٨٠ هجرية/ ١٨٦٣ ميلادية، وهو مؤلف من ٥٦ مادة نتبين من نصوصها انها جاءت لضبط أموال الأوقاف والحفاظ عليها وتعميرها. غير أن هذا القانون خلص إلى إمكانية استملاك الوقف بشكل شرعي عن طريق إعطاء حجج من المحاكم الشرعية أو سندات من طرف الملتزمين. وطبقت "أحكام قانون الأراضي" على الأوقاف تمهيداً لاستملاكها[٣٨]، وهذا مخالف لشروط الملكية الوقفية. وبموجب هذا النظام تشكلت دائرة للاشراف على هذا القسم من الأوقاف. وقد تشكلت هذه الادارة في ولاية بيروت على الشكل التالي :

في سنجق بيروت، تألفت من محاسب، باشكاتب، كاتب ثانٍ وتحصيلدار.

في سنجق عكا، تألفت من مدير، تحصيلدار، ولجنة أوقاف من المفتي رئيساً وأربعة أعضاء.

في سنجق طرابلس الشام، تألفت من وكيل مدير، كاتب وتحصيلدار.

في سنجق نابلس، تألفت من مدير ولجنة أوقاف مؤلفة من المفتي رئيساً وأربعة أعضاء.

في سنجق اللاذقية، تألفت من مدير وعضوين[٣٩].

أما في الأقضية والنواحي الملحقة بمراكز السناجق فقد وجد وكيل لمدير الأوقاف. وقام هؤلاء الوكلاء بوظيفة المدير. وكانوا غير معروفين لدى الخزينة لأن

---

[٣٨] - "مجموعة القوانين"، "نظام إدارة الأوقاف" الصادر بتاريخ ١٩ جمادي الآخر ١٢٨٠هجرية وقد عربه عن الأصل التركي "نوفل افندي نوفل"، الجزء الخامس، بيروت ١٩٢٥، ص ٥-٣٠.

[٣٩] -"سالنامة ولاية بيروت"، لعام ١٣١٩هجرية، دفعة ثالثة، ص ١٠٣، ١٤٣، ١٦٩، ١٩٢، ٢١٨.

المدير هو الذي يعينهم وعلى عاتقه تقع تبعة مخالفاتهم[٤٠]. ولهذا لا تشير اليهم مراجع السلطنة الرسمية. ومن خلال الادارة التي تشكلت لأوقاف الولاية نلاحظ أن هذه الأوقاف كانت منتشرة في سنجقي عكا ونابلس أكثر من السناجق الأخرى بدليل ان في هذين السنجقين قد تشكلت لادارتها ادارة مؤلفة من مدير وتحصيلدار يعاونهما لجنة أوقاف. وهذا لم نلحظه في السناجق الأخرى.

تسجيل الأراضي

قبل صدور قانون تسجيل الأراضي العثماني "الطابو"، لم تكن هناك أوراق ثبوتية رسمية بيد المالك تحدد صاحب الملكية ومقدارها وحدودها. فتثبيت الملكية كان يجري على ما تعارف عليه الناس، وإذا لزم الأمر كان المسؤولون المحليون من مخاتير ووجوه القرى يعطون مثل هذه الأوراق الثبوتية غير الرسمية ممهورة بأختامهم وتواقيعهم أو بشهادات شهود يبين فيها صاحب الأرض وحدودها بشكل غير دقيق، وكيف اتصلت هذه الأرض إلى صاحبها[٤١].

والدفاتر التي كانت تمسكها السلطنة لتقسيمات الأراضي ثلاثة أنواع تتناول ايالات السلطنة:

الأول، "دفتردار" الاقطاعات من نوع "الخاص"، حيث حددت فيه عدد الاقطاعات من هذا النوع في كل ايالة، ومقدار دخلها، وعدد العساكر المفروضة عليها.

الثاني، "دفتردار" الاقطاعات من نوع "الزعامة" حيث حددت فيه ايضاً عدد الاقطاعات من هذا النوع، ومقدار دخلها، وعدد العساكر المفروضة عليها.

الثالث، "دفتر دار" الاقطاعات من نوع "التيمار" يبين عدد الاقطاعات من هذا النوع، ومقدار دخلها، وعدد العساكر المفروضة عليها[٤٢].

---

[٤٠] - المادة ٥٣ من "نظام إدارة الأوقاف"، المرجع السابق، ص ٢٨.

[٤١] - لدينا عدد كبير من هذه السندات غير الرسمية التي كانت شائعة قبل صدور قانون الطابو وظلت شائعة بعد صدوره حتى ما بعد نهاية الحكم العثماني لبلادنا وظلت متداولة في أماكن مختلفة في عهد الانتداب الفرنسي رغم عدم قانونيتها. ومن الملاحظ أن هذه السندات لم تحدد المساحة واهتمت بتعيين الحدود المجاورة للأرض.

[٤٢] - عين علي افنديك : "قوانين آل عثمان..." مرجع سابق، ص ٢٠-٢٧.

هذه الدفاتر لم تكن تهتم بالتفصيلات الجزئية ربما لأن الملكيات الخاصة كانت ما تزال قليلة أو غير موجودة، أو غير معترف بها من قبل السلطنة باعتبار أن الأرض هي "لبيت المال".

لكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد أن تكاثرت ملكيات التصرف، ووضع متسلمو الاقطاعات ايديهم على "الاقطاعات الأميرية" واستنكفوا عن الخدمة العسكرية، وشحت موارد الخزينة، رأت السلطنة أن تستفيد من هذا الوضع فتعمل على حل ضائقتها المالية. ولذلك، أصدرت "أحكام قانون الأراضي"، الذي استدعى ضبط وتعيين حدود هذه الملكيات بشكل رسمي. فعينت لجاناً وشرعت في سن القوانين اللازمة لذلك، وأصدرت في ٧ شعبان ١٢٧٦ لائحة تعليمات في حق سندات "الطابو" صيغت في مقدمة و١٦ مادة، وأعقبتها بتعريف "لنظام الطابو" تألف من مقدمة و١٤ مادة، وبعد هاتين اللائحتين أصدرت "قانون الطابو" في ٢٦ صفر ١٢٧٨، وقد تألف من ٣٣ مادة وذيل خوّل هذا النظام موظفي المالية : من دفتردارية، ومحاسبين، ومديري مال الأقضية في الولايات، صلاحيات احالة الأراضي الأميرية إلى طالبيها على أن يجري ذلك بالمزايدة العلنية. وحدد هذا النظام أيضاً الخطوات التي يجب اتباعها لنقل ملكية الأرض من شخص إلى آخر. وتحدد رسم التسجيل بخمسة بالمئة من قيمة الأرض حتى ولو انتقلت عن طريق الوراثة بعد أن تقدر قيمتها من قبل لجان تخمينية شكلت لهذا الغرض ؛ وأخذ من المشتري ثلاثة قروش ثمن سند الطابو.

وشجع القانون استصلاح "الأراضي الموات" فأعفى طالبيها من رسوم التسجيل وأعطاهم سنداً بذلك مقابل ثلاثة قروش؛ وبعد احيائها أعفيت من العشر سنة أو سنتين حسب طبيعتها وجودتها؛ وأكّد على عقاب الذين يستنكفون عن تسجيل أراضيهم المستحقة التسجيل بطرح هذه الأراضي في المزاد العلني.

- الدستور : مجلد ١، ص ٥١-٦٢.

لقد جاء هذا الاجراء ليساعد السلطنة في حث الناس على الاسراع في التسجيل، والتعرف على الأراضي المحلولة والمكتومة والمتروكة[٤٣]، كي تضع يدها عليها وتبيعها وتستفيد منها.

وتسارعت الخطى في تسجيل الأراضي فتتابعت ملاحق نظام الطابو؛ ونظراً لكثرة الملكيات التي اصبحت في حوزه الأجانب أصدرت السلطنة في عام ١٢٨٥ هجرية قانوناً منحتهم بموجبه الحق أن يتملكوا في جميع أنحاء السلطنة باستثناء الحجاز شرط أن يجري ذلك بدون شروط من جانب الأجنبي، وأن يتقبل كذلك أنظمة السلطنة التي تتعلق بموضوع الملكية التي ملكها في الحاضر والمستقبل؛ وأن لا علاقة لقناصل الدول في هذا المجال. وقد جاء في المادة الخامسة منه أن "كل أجنبي توافق دولته المتبوعة الصور التنظيمية المكلفة من طرف الدولة العثمانية في إجراء حق الاستملاك يستفيد من فوائد أحكام هذا القانون"[٤٤].

من المؤكد أن هذا القانون قد استفادت منه فعاليات دولية كثيرة من خلال رعاياها المنتشرين في مختلف أرجاء السلطنة وخاصة في ولاية بيروت. ويأتي في طليعة هذه الدول : فرنسا، ألمانيا، انكلترا، النمسا، بلجيكا، السويد، والنرويج[٤٥]. كما استفاد منه يهود "الحركة الصهيونية" الذين كانوا يخططون للسيطرة على فلسطين، فامتلكوا الأراضي الواسعة وبنوا المستعمرات والمستوطنات والمدارس[٤٦]. واستبدلت الدفاتر التي أشرنا اليها بدوائر تسجيل الاراضي وهي تتألف من إدارة مركزية في القسطنطينية ودوائر فرعية في الولايات أطلق عليها "الدفتر الخاقاني". ونظراً لتشكل هذه الدوائر قبل أن تتشكل ولاية بيروت، وبما ان سناجقها كانت تتبع ولاية سورية

٤٣ - الأراضي المحلولة، هي الأراضي التي نزعت براءتها من متسلمها فأصبحت في حل منه ؛ والأراضي المكتومة، هي الأراضي التي توفي متسلمها وليس له عقب ليتابع العمل فيها وكتم خبرها عن المراجع المختصة ؛ والأراضي المتروكة، هي الأراضي التي تركهاالعاملون فيها، أو مالكوها لسبب ما.

٤٤ - الدستور، مجلد ١ صفحة ٦٩.

٤٥ - “Documents...”, tome 17, lettre n°17, pp.80-88.

٤٦ - ٣- لمزيد من الايضاح عن المؤسسات يراجع : “Documents...”, tome 15, lettre n°65, pp.273-274.

ومركزها دمشق بقي في هذه الأخيرة "دفتر خاقاني" ولاية بيروت حتى عام ١٨٩١ عندما رأت الادارة المركزية في القسطنطينية ضرورة الفصل بين الولايتين في مصالح الطابو نظراً لكثرتها في ولاية بيروت فأنشأت لهذه الأخيرة "دفتراً خاقانيا" مستقلاً مركزه بيروت، ويخابر الادارة المركزية مباشرة[٤٧]. ورئس هذه الادارة مدير في مركز الولاية، ومأمور في مركز كل سنجق يعاونه عدد من الكتاب والمساعدين، وكاتب طابو في مركز كل قضاء. وهكذا تكون هذه الادارة قد تشكلت من مدير واحد، وخمسة مأمورين، وخمسة كتّاب طابو سناجق، وستة عشر كاتب طابو قضاء[٤٨].

ب– أهم المنتجات الزراعية ومحاصيل ولاية بيروت

شكلت الزراعة والعمل الزراعي، مورداً أساسياً لسكان ولاية بيروت بمختلف طبقاتهم الاجتماعية فكانت مورد الفلاح المنتج، والطفيلي العاطل عن العمل، والتاجر السمسار، والخزينة الخاوية، والمرابي الجشع. فقد اقتسم هؤلاء الحاصل الزراعي الناتج عن جهد واحد، هو جهد الفلاح بوسائله البدائية، من صمد وسكة مقرونة بجهد حيواناته ورفشه ومنكاشه.

صحيح ان السلطنة عملت على تشجيع الزراعة وتنويع محاصيلها، فأصدرت في ٢٦ رجب ١٢٨٧هـ تعليمات، من أجل تشجيع زراعة القطن؛ فاعفت الآلات المستوردة من أجله من الرسم الجمركي، وأصدرت في ٢٩ ذي الحجة ١٢٧٨ نظام اعفاء غراس الزيتون المزروعة حديثاً من الاعشار لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من بدء الانتاج، ويتألف هذا النظام من عشر مواد ؛ وأصدرت تعليمات تختص بوظائف مديري الزراعة في ١٧ شعبان ١٢٨٠هـ، وقد تضمنت هذه التعليمات كيفية تعيين

---

[٤٧] – عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ٢٣٥.

[٤٨] – "سالنامة ولاية بيروت"، لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٨٤، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٢، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١٠، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣١١.

مديري الزراعة، وحددت لهم مهامهم ودورهم[٤٩] ؛ وفي ٦ محرم ١٢٨٧ أصدرت تعليمات هدفت من ورائها إلى تحسين جنس الاحصنة والأفراس الموجودة في الممالك السلطانية المحروسة، على شرط أن تقوم الولاية بهذه المهمة في الأوقات المحدودة[٥٠] ؛ وفي ١٢ محرم ١٢٧٩، أصدرت "نظام اعفاء غراس التوت"، المزروعة حديثاً من العشر لمدة ثلاث سنوات متواليات اعتباراً من سنة المحصول ؛ وهو يتألف من ثمان مواد. غير أن هذا الاعفاء كان مشروطاً بغاية زراعة هذه الغراس وشروط زراعتها[٥١] ؛ وأسست "البنك الزراعي" عام ١٨٨٧، مركزه الرئيسي في القسطنطينية وانتشرت فروعه في ولايات السلطنة وخاصة في المناطق الزراعية على اساس النسبة التي تؤديها من الاعشار[٥٢] غير أن هذه الاجراءات جاءت عملياً لصالح كبار الملاكين، الذين يتمتعون بالنفوذ ؛ فهم بالاضافة إلى الملكيات الشاسعة التي في حوزتهم، يعرفون كيف يتدبرون أمورهم، وبقي الفلاح يرضخ لعسفهم وعسف الضرائب؛ و"كان لا يحق له أن يجأر بالشكوى، أو يغادر قريته دون اذن من سيده. وبالاضافة إلى قسوة الطبيعة وسوء الأحوال الجوية عاش الفلاح حياة الضنك والكفاف، فكانت معظم الوجبات الغذائية للفلاحين من خبز الحنطة والشعير والبرغل، وكان الخبز والكشك فطورهم العادي، فهم لم يأكلوا اللحم إلا في المناسبات كالأعياد والأعراس"[٥٣].

وفي الحديث عن المنتجات والمحاصيل الزراعية في الولاية سنتوقف عند دور مديرية الزراعة وتركيبها، المصرف الزراعي ودوره، وأهم المنتجات الزراعية ومحاصيلها.

---

[٤٩] – الدستور، مجلد ٢، ص ٣٨١-٣٨٧.

[٥٠] – لمزيد من الايضاح عن التعليمات التي صيغت لإصلاح جنس الاحصنة والأفراس الموجودة في الممالك السلطانية، يراجع : "قاموس الحقوق"، المجلد الخامس، ص ٢٣٣٢-٢٣٣٣.

[٥١] – الدستور، المجلد الثاني، ص ٣٨٥-٣٨٦.

[٥٢] – سعيد حماده : "النظام النقدي والعمراني في سورية"، بيروت ١٩٣٥، ص ٣١.

[٥٣] – بولياك : "الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان"، ترجمة "عاطف كرم"، بيروت ١٩٤٩ ص ٢١٦.

١– **مديرية الزراعة** : عين مدير شعبة الزراعة في الولاية والسناجق والأقضية والنواحي من أهل الولاية. وتم ذلك بانتخاب من المجالس المحلية في بادئ الأمر. وطلب منهم الاشراف على المناطق المعينين لأجلها، والعمل على تشجيع الأهالي وترغيبهم في زراعـــة أنواع أخرى غير الحبوب مثل القطن والأرز والنيل وقصب السكر. وكانوا لا يتقاضـــون رواتـــب لقاء خدماتهم. ويبدو ان حث الفلاحين على زراعة المحاصيل التي أشـــرنا اليها كانت تتطلبها اتجاهات التطور الاقتصادي نحو الصناعة آنذاك. وبصدور قـــانون الولايات عام ١٨٦٤ ارتبط مأمور الزراعة والتجارة بالوالي على أن يتم تعيينه من قبل الدولة بانتخاب نظارة التجارة والزراعة[٥٤].

وتشـــكلت الشـــعبة الزراعية في الولاية من إدارة مركزية على رأسها مأمور يساعده معاون وكاتب وزن ؛ ويبدو أن الغرض من تشكيل هذه الشعبة الزراعية كان مـــن أجل ترغيب الأهالي على زراعة المنتجات التي يكثر عليها الطلب وبذلك ترتبط الرغـــبة بحاجة السوق. ودليلنا على ذلك ان الغرف الزراعية حين تشكلت في مراكز الأقضية كانت هي نفسها الغرف التجارية. وهكذا باتت الغرفتان غرفة واحدة.

ونظـــراً لصعوبة الفصل بينهما نرى أن نعرض تركيب هذه الغرف في جدول واحـــد كما أوردتهما مصادر السلطنة الرسمية في "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هجرية، ١٩٠١ ميلادية، وفق جدول رقم ٧ المرفق ربطاً.

[٥٤] - الدستور، المجلد الثاني، ص ٣٨١-٣٨٣.

جدول رقم -٧- الأماكن التي تشكلت فيها الغرف الزراعية والتجارية المستقلة منها والمختلطة في ولاية بيروت[٥٥]

الموقع	نوع الغرفة			تركيبها	صفحة المصدر
	زراعة	تجارة	مختلطة		
ولاية بيروت	شعبه			مأمور ومعاون مأمور وكاتب وزن	١٠٢
سنجق بيروت	غرفة زراعة	غرفة تجارة		رئيس ومستشار أول ومستشار ثان وتسعة أعضاء	١٠١
قضاء صيدا			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وعضوان	١٢٥
قضاء صور			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وثلاثة أعضاء	١٣٣
قضاء مرجعيون	–	–	–	–	١٣٨
سنجق عكا			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وتسعة أعضاء وباشكاتب	١٤٢
قضاء حيفا			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وعضوان	١٥١
قضاء الناصرة			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وعضوان	١٥٦
قضاء صفد			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وعضوان	١٦٠
قضاء طبريا	–	–	–	–	١٦٤
سنجق نابلس			غرفة زراعة وتجارة	رئيس واربعة أعضاء	١٦٩
قضاء جنين	–	–	–	–	١٧٨
قضاء جماعين			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وأربعة أعضاء	١٨٣
قضاء بني صعب	–	–	–	–	١٨٨
سنجق طرابلس	غرفة زراعة			رئيس وستة أعضاء	١٩٤
قضاء طرابلس		غرفة تجارة		رئيس واربعة أعضاء	١٩٣
قضاء صافيتا	–	–	–	–	٢٠٦
قضاء عكار	–	–	–	–	٢٠٩
قضاء حصن الاكراد	–	–	–	–	٢١٢
سنجق اللاذقية	غرفة زراعة			رئيس وأربعة أعضاء	٢١٩
قضاء اللاذقية		غرفة تجارة		رئيس وخمسة أعضاء	٢١٩
قضاء جبله			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وكاتب وثلاثة أعضاء	٢٢٨
قضاء المرقب			غرفة زراعة وتجارة	رئيس وأربعة أعضاء	٢٣٢
قضاء صهيون	–	–	–	–	٢٣٦

[٥٥] - سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هـــ دفعة ٣، صفحات متعددة.

إننا نتبين من خلال هذا الجدول ان عدد الغرف المختصة بالزراعة في هذه الولاية هي ثـلاث غرف، والمختصة بالتجارة ثلاث غرف، وهي في بيروت، طرابلس واللاذقية؛ والمخـتلطة عشـر غرف، هي في صيدا، صور، عكا، حيفا، الناصرة، صفد، نابلس، جماعين، جبله والمرقب.اماالأقضية التي لم يكن فيها لا هذه ولا تلك هي : مرجعيون، طبريا، جنين، بني صعب، عكار، صافيتا، حصن الأكراد وصهيون.

٢-بـنك الـزراعة في الولاية : وهو فرع أساسي من فروع "بنك الزراعة العثماني" "Banque Agricole Ottomane" في القسطنطينية. وقد سبق انشاء هذا البنك اقامة "صناديق زراعية" "Caisses agricoles" في الولايات المهمة عام ١٨٧٥. ومن الجدير بالذكـر انـه في هذا العام المذكور، كانت السلطنة قد أعلنت عجزها عن دفع فوائد دينها[٥٦].

ولـتغذية هذه المصاريف فرضت على المزارعين مالكي الابقار والجواميس أن يدفعـوا عـنها رسماً بمثابة اعانة لهذا الصندوق على القيام بمهامه. لكنها ما لبثت أن استبدلت هذا الرسم بزيادة واحد بالمئة على اعشار المنافع الاميرية عام ١٨٨٤.

غير أن المبالغ التي جمعها جباة الدولة من هذا الرسم بقيت في الصناديق العامة، وأكثر من ذلك فقد جرى التصرف بها بدون روية وبمزاجية وفق أهداف سياسية. أما فوائدهـا فقـد تراوحت ما بين ٩ إلى ١٢ بالمئة ولذلك رأت أن تعيد النظر بهذا الأمر فوضعت قانون ١٩ ذي الحجة عام ١٣٠٥ هجرية الموافق ٢٥ آب عام ١٨٨٨. وقد أنشـأت بموجـب هـذا القانون البنك المشار إليه وربطته بوزارات الزراعة، التجارة والاشـغال العامة. وأشرف على إدارته حاكم ونائب حاكم ومجلس إدارة عين بإرادة سـلطانية، وسمـح للبنك أن ينشئ له فروع في الولايات، وترك للولاة كل واحد في ولايـته أن يعينوا مديري وهيئات الفروع حيث وجدت. وبلغ رأسمال البنك تسعين

٥٦- Le Vte de la Jonquière : "Histoire de l'Empire Ottoman" Paris 1881, p.613.
Jawad Boulos :"Les Peuples et les Civilisations du Proche-Orient", Paris 1957, tome 5, p.176

مليون من الفرنكات، جرت تغطيتها من الرصيد الأساسي "للصناديق الزراعية"، ومن نسبة ١ بالمئة من الاعشار التي اشرنا اليها، ومن فوائد القروض التي أعطيت لطالبيها. واضـافة إلى الـرأسمال الأصـلي كانت الفروع تقبل نسبياً مبالغ كبيرة على سبيل الاستيداع. أما فوائد القروض فكانت بنسبة ٦ بالمئة زائد ١ بالمئة بدل أتعاب ادارية. ووزع هذا الرأسمال على فروع البنك في المناطق التي أنشئت فيها هذه الفروع[٥٧].

وعلى هذه الأسس تم تأسيس "بنك الولاية الزراعي" بإدارة مركزية في بيروت تـتألف من رئيس وثلاثة أعضاء وهيئة تخمينية من أربعة أعضاء ؛ وفروع في مركز كل سـنجق وهـي : عكا،نابلس، طرابلس الشام، واللاذقية ؛ وكان لكل فرع من هذه الفـروع شعب متعدّدة بعدد الأقضية التابعة للسنجق المرتبطة به. وشكل انشاء البنك خطوة جديدة في عملية استثمار الزراع والمواطنين، وفي تشكيل ادارات ذات حلقات كـثيرة من الموظفين. وقد تشكلت إدارة هذا البنك كما أوردتها مصادر السلطنة على صـفحات "سـالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ كما يلي وفق جدول رقم ٨ المرفق ربطاً.

٥٧- Verney Noêl et Georges Dambmann, "Les Puissances Etrangères dans le Levant en Syrie et en palestine", Paris 1900, pp.474-476.

جدول رقم -٨- تركيب ادارة شعب فرع البنك الزراعي في ولاية بيروت[٥٨]

الولاية	السنجق	القضاء	نوع الإدارة	تركيب الإدارة	صفحة المرجع
بيروت	بيروت	بيروت	إدارة مركزية	رئيس وثلاثة أعضاء وهيئة تخمينية من أربعة اعضاء	١٠١
		صيدا	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء	١٢٥
		صور	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء	١٣٣
		مرجعيون	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء	١٣٨
	عكا		فرع	مأمور ومعاون مأمور وكاتب وزن	
		عكا	شعبة	رئيس وأربعة أعضاء	١٤٢
		حيفا	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وعضوان	١٥١
		الناصرة	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء	١٥٦
		صفد	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء	١٦٠
		طبريا	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وعضوان	١٦٤
	نابلس		فرع	مأمور ومعاون مأمور وكاتب وزن	١٦٨
		نابلس	شعبة	رئيس وعضوان	١٦٩
		جنين	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة ومعاون كاتب وثلاثة أعضاء	١٧٨
		جماعين	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء وتحصيلدار	١٨٣
		بني صعب	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة ومعاون وكاتب وعضوان	١٨٨
	طرابلس		فرع	رئيس وكاتب صندوق وثلاثة أعضاء	
		طرابلس	شعبة	كاتب	١٩٣
		صافيتا	شعبة	كاتب واربعة أعضاء	٢٠٧
		عكار	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء	٢٠٩
		حصن الاكراد	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة واربعة أعضاء	٢١٣
	اللاذقية		فرع	مأمور ومعاون مأمور وكاتب وزن	
		اللاذقية	شعبة	رئيس وعضوان	٢١٧
		جبله	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء	٢٢٨
		المرقب	شعبة	رئيس وثلاثة أعضاء	٢٣٢
		صهيون	شعبة	رئيس وكاتب محاسبة وثلاثة أعضاء	٢٣٥

٥٨ - ١- "سالنامة ولاية بيروت"، لعام ١٣١٩ هجرية، دفعة ٣، صفحات متعددة

لم يكـن تركيب إدارة هذا البنك على نسق واحد وفي مستوى واحد. فقد ألحـق بشـعبة قضاء "جماعين" تحصيلدار لم يكن موجوداً في شعب البنك الأخرى. فالشعبة مسؤولة امام الفرع والفرع مسؤول تجاه الادارة المركزية في بيروت، والادارة المركزية مسؤولة تجاه لجنة المدراء العامة للبنك في القسطنطينية، وهذه الأخيرة مسؤولة امام اللجنة الوزارية المشكلة من الوزارات الثلاث التي ارتبط بها البنك.

تأسـس البـنك من أجل اعطاء القروض للمزارعين على أن تستوفى في مهلة أقصـاها عشـر سنوات كحد أقصى. أما معاملة الاستقراض فكانت طويلة ومعقدة. فالقـروض مضمونة بالارض، وتعطى على مقدار نصف قيمتها المخمنة من قبل لجنة البـنك، والـتخمين يميل إلى تخفيض قيمة الملكية العقارية تخفيضاً كبيراً، والى فرض شـروط البنك في استعمال الأموال "فهي اما لشراء أدوات للعمل أو لتحسين مؤقت في الأرض، ولـيس لشـراء اراضٍ أو لتحسـين دائم حتى ولا لتصريف المحصولات الزراعية"[٥٩].

وكثيراً ما عجز المقترضون عن تسديد قروضهم فوضع البنك يده على الأرض المرهونة[٦٠] وبهذه الطريقة تمكن من امتلاك أراضٍ كثيرة لقاء مبلغ أقل بكثير من قيمتها الفعلـية. وبالرغم من انه قد حقق أرباحاً كثيرة فهو لم يعمد إلى تخفيض قيمة الفائدة على القروض. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو هل حققت هذه المؤسسة ما ابتغاه منها الزراع ؟ المصادر التي أطلعنا عليها اشارت بالنفي لعدة أسباب منها :

إن البـنك قد حاد عن غايته الأساسية وصار يتلقى الارصدة لقاء فوائد وقام بكل الأعمال المالية التي تقوم بها البنوك الأخرى ؛ والعامة من الناس لم تكن لها الا ثقة

٥٩ - سعيد حماده : "النظام النقدي والصرافي في سورية"، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

٦٠ - عمر الحاج الكيلاني : "مفتي قضاء عكار، فتوى عدد ١٥٧ تاريخ ٨ رجب ١٣٤٠، وهي بعنوان في "رهن أرض إلى بانق بنك) الزراعة، السجل الثاني، ص ٨٥.
خالد الحاج الكيلاني : "مفتي عكار، فتوى عدد ٤٠١ تاريخ ٢٤ أيار ٩٤٠. "سئل في رجل علي النشار" يملك بستاناً رهنه منذ خمسة وثلاثين سنة للبنك الزراعي باعتباره ثلاث حصص. ثم توفي الرجل عن ثلاثة أولاد ذكور وأربعة بنات : حسين ومحمد وعبد القادر، وفطوم وعيشة وبهيجة وتميمه..."، السجل الرابع، ص ٢٢٦.

قليلة بالأعمال التي تقوم بها السلطنة نتيجة تجاربهم معها خلال عشرات السنين، والعملية الطويلة والشاقة التي تستلزمها معاملة الحصول على القرض من تأمين للمستندات والشهود والكفلاء ؛ ولذلك لم يطلب الاقتراض منه الا الذين هم بحاجة شديدة إلى البذار والطعام، علماً انه لم يكن للبنك واسطة لمراقبة انفاق الأموال.

وهكذا كانت النجاحات التي حققها البنك قليلة جداً، ولم تكن بمستوى الآمال التي عقدها عليه المزارعون، الذين ساهموا بشكل أساسي في تغذية صندوق هذا البنك. لقد شملت المساهمة عموم الأهالي تقريباً، غير أن المستفيدين منه كانوا قلة قليلة تمثلت بكبار الملاكين الذين كانوا يعرفون كيف يتدبّرون أمرهم. أما الملاك الصغار والفقراء الذين يفترض أن يكون قد تأسس من أجل مصلحتهم فقد خسروا أراضيهم لصالحه.

٣–قابلية الأرض ومحاصيل الولاية الزراعية

إن قابلية الأرض وصلاحيتها للزراعة كانت تختلف من مكان إلى آخر. فالأراضي المرتفعة والجبلية كانت موطناً لزراعة الكرمة، وزراعة الخضار لم تكن إلا قرب القرى والمدن، أما زراعة الحبوب فكانت الزراعة السائدة في مختلف أنحاء الولاية. والأراضي السهلية في سناجق عكا، طرابلس الشام واللاذقية، حيث تسهل عملية الري، كانت خصبة بشكل طبيعي، وهنا كانت كل الأراضي تزرع بالقمح والشعير والذرة على اختلاف أنواعها والسمسم والفول والخروع والبيقة والحمص والعدس والفاصوليا والتبغ وغيرها... وعلى جوانبها زرعت الكرمة و الأشجار المثمرة؛ والزيتون كان يزرع في السهول كما في الجبال، وحيث زرعت أشجار الليمون والتين كانت بسهولة تعطي انتاجاً وفيراً. وفي مختلف أنحاء الولاية كانت تربى الحيوانات على اختلاف أنواعها. ومن البحر حيث للولاية شواطئ طويلة معه استفاد اهلها من سمكه وإسفنجه وملحه.

المحاصيل الزراعية كانت أكثر من أن تعد، ومع ذلك كانت هناك أرقام احصائية لكميات الانتاج على اختلاف أنواعها ولقيمها النقدية. هذه الأرقام قام بتدوينها وجمعها تجار وقناصل القوى الدولية المستفيدة من هذه المحاصيل. وقد استفاد من هذه الأرقام واستند اليها الباحثون والمخططون المهتمون بشؤون المنطقة وبمستقبلها السياسي.

قدرت هذه الأرقام معدل منتجات الولاية السنوية من ٨٣,٠٢٣,٥٧٠ فرنكاً. منها ٢٤,١٢١,٨٨٠ فرنكاً من سنجق بيروت، و٢١,١٠٠,٤٧٤ فرنكاً من سنجق عكا، و ١٢,١٩٤,٢٩٠ فرنكاً من سنجق طرابلس الشام، و١٢,٤١٢,٥٩٥ فرنكاً من سنجق اللاذقية، و١٣,١٩٣,٩٣١ فرنكاً من سنجق البلقاء[٦١].

إن هذه الأرقام لا تعطينا صورة صحيحة عن مقادير هذه المنتجات، ولا عن قيمها الحقيقية. كما انها لا تعطينا فكرة صحيحة عن مدى خصوبة التربة وقدرتها على العطاء آنذاك، لأن الأراضي كانت ما تزال حديثة الاحياء ويدفعنا إلى هذا الاستنتاج سببان :

١– إن هذه الأرقام، هي تقدير لقيمة المنتجات التي دخلت في سوق التجارة الدولية، وهي بالتأكيد ليست كل المنتجات. فمثل هذه الارقام تهمل بشكل طبيعي الكميات التي تدخل في عملية الاستهلاك المحلي، وتلك التي كان يقتطعها المسؤولون الأتراك كضرائب عينية أو كهبات واكراميات. وهذه الأرقام هي قيم ما ورد من منتجات إلى موانئ الولاية بشكل عام، وميناء بيروت بشكل خاص، من مناطق هي أوسع بكثير من المنطقة التي تشكلت منها الولاية. وليس هناك أدل على ما نقول من الأرقام التي وردت عن سنجقي طرابلس الشام واللاذقية من جهة، وسنجقي بيروت وعكا من جهة أخرى. فالأولان كانا من أكثر السناجق غنى بالأراضي السهلية الزراعية والعمران حسب معلومات السلطنة نفسها، ومع ذلك فقد دلت هذه الأرقام ان

٦١– Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. pp.64, 95, 123, 152, 180

مواردهـــا الزراعـــية أقل قيمة من موارد السناجق الأخرى، في حين دلت الأرقام ان سـنجقي بيروت وحيفا كانا أكثر غنى في موادهما من السناجق الأخرى. والحقيقة ان سـبب ارتفـاع كمية منتجات هذين السنجقين يرجع إلى ورود كميات كبرى من منـتجات حوران والبقاع وحمص وحماه وحلب إلى بيروت وعكا بوصفهما مركزين دوليين ومتنفسين لهذا الداخل على ساحل الولاية.

٢- إن طرق وأساليب الاستثمار الزراعية كانت بدائية جداً. فهي لا تسمح بالحكم على قابلية الأرض وإمكانات عطائها. ففي تقرير أعده "M. Guiot" في حزيران عام ١٨٩٠، إلى M. Chavery عن تجارة "جبل لبنان" وسورية بما فيها ولاية بيروت، وهو بعنوان: "معلومات عن تجارة لبنان وسورية"، "Notes sur le commerce du Liban et de la Syrie" رفع من بيروت في حزيران ١٨٩٠، إلى مدير القنصليات والأعمال التجارية الفرنسية، أشار فيه إلى ان منتجات الأرض هي الأساس في مستقبل سورية. وبقوله هذا كان يحض على تطوير المستعمرات الزراعية الفرنسية الموجودة فيها، والاكثار منها خاصة وان سعر الأرض لا قيمة له، فهو ٦٠ فرنكاً للهكتار حول المدن، و٥ فرنكات في الأماكن البعيدة[٦٢].

وفي دعوته هذه أشار إلى خصوبة التربة، وإلى إمكانية تطوير الوضع الزراعي القائم من أجل الحصول على أعلى انتاجية ممكنة، وأكد أن ذلك لا بد أن يحقق أرباحاً هامـة في ظـل رخص ثمن الأرض. واستند في تحريضه هذا إلى نوعين من الاستثمار، الأول بدائي يقوم به الزراع المحليون، والثاني متطور ويقوم به زراع أجانب.

وفي وصفه للنوع الأول من الاستثمار أشار إلى أن الفلاح يزرع الأرض لمدة ثلاث سنوات متتالية يناوب خلالها بين القمح والشعير ويترك الأرض ترتاح لمدة سنة لأنه لا يعرف استعمال السماد الكيماوي. وبالنسبة لطريقة العمل، فهو يفلح الأرض بواسـطة صـمد خشبي يجره زوج من الحيوانات كالثيران والأحصنة والبغال والحمير

٦٢- "Documents…", tome VI, Beyrouth 1993, lettre n°52, pp. 175-281

والجمـال. وأحياناً يكون المقرون زوجاً من جنس واحد لكنه غير متناسب، وأحياناً يكـون مـن حيوانات مختلفة كالبقر والحمير مثلاً. أما السكة الحديدية التي بواسطتها تفـلح الأرض فـتكاد أن تغـرز فـيها نظـراً لعدم ثقلها الذي لا يتجاوز الأربعة كـيلوغرامات. وبهكذا سكة كانت الزراعات الشتوية تحتاج إلى دورين من الفلاحة، والصيفية إلى ثلاثة أدوار. وكان الزراع يقعون دائماً في نفس الاخطاء. والاستثمار في هكذا شروط لا يمكن أن يعطي تلك النتائج التي تعتمد على العقل والتخطيط.

ومع ذلك، وبالرغم من كل شوائب الأعمال الزراعية التي كان يقوم بها أبناء البـلاد، كـانوا يحققـون معدلاً وسطياً في زراعة القمح من ست إلى سبع مرات في القمح، ومن تسع إلى احد عشر مرة في الشعير ؛ في حين أن أعلى مردود في هذا المجال كان من ست عشرة مرة إلى عشرين لوحدة البذار.

وفي وصفه للنوع الثاني من العمل، أشار إلى أن محاولة قياس خصوبة الأرض يجب أن تجري على اساسه. وأعطى عدة أمثلة على ذلك. ففي حيفا أقام عدد من المستعمرين الاوروبيين استثمارات زراعية، سواء كان ذلك بمبادرة من الحكومات، أو نتيجة الدعاية الاسرائيلية كما هو الحال في "حيفا" و"زمرين"، أو بمبادرة خاصة "كالمزرعة النموذجية" "La ferme-modèle" "للاباء اليسوعيين" في "تعنايل" البقاع. "فهؤلاء حققوا نجاحات مؤكدة في أعمالهم لا جدال حولها نتيجة استعمال الوسائل العملية الحديثة". وأكّد ان نجاح هذه المبادرات يمكن أن يدفع إلى التطلع من أجل تحقيق أمرين: "تطوير المستعمرات الأوروبية والاكثار منها من جهة، ودفع الزراع المحليين من جهة أخرى إلى تجديد طرق زراعتهم باقتدائهم بغيرهم في الزراعات المثلية لزراعتهم.

فبهذين التوجيهين، تطلع إلى استغلال خصوبة التربة من جهة، وجهد الزراع المحلـيين مـن جهة أخرى، استغلالاً جيداً يحقق الربح الوفير للقوى الأجنبية. وهذان

التوجهان كانا جزءاً من خطة العمل الفرنسي للمستقبل. وليس أدلّ على ذلك من قوله : "حتى الآن على الأقل، لم يتحقق لا هذا ولا ذاك من التطلعين"[٦٣].

وبالرغم من كثرة وجود الانهار في الولاية، لم يكن هناك توسع سريع في اعتماد الزراعة المروية. ويبدو انها ظلت محصورة بالأراضي القريبة من ضفاف هذه الأنهار لمدة طويلة. وقد ارتبط طول هذه المدة بعملية احياء الأراضي الموات نفسها وبتأمين وصول مياه الري اليها. فبإنجاز هاتين الخطوتين بدأت تنشأ الخلافات بين الزراع حول الماء، وباتت المحاكم بحاجة إلى قانون يمكن الرجوع اليه لتحديد مسؤولية المعتدي على حقوق الغير من المياه. ولذلك تأخر صدور "قانون الإسقاء العثماني المؤقت" حتى ١٥ ربيع الأول ١٣٣٢هجرية ١٩١٣ ميلادية[٦٤]. فقد حدد هذا القانون درجات مجاري الري وحدود مسؤولية الحكومة ومسؤوليات الأهالي، في تأمين المصلحة العامة والمصالح الخاصة. وبعد سنة من العمل بهذا القانون صدر "قانون تطهير الأنهار غير المملوكة" التي تورث أضراراً بالأراضي والمحصولات. وقد حدد هذا القانون ان أهالي القرى والقصبات الذكور البالغين من العمر خمسة عشر عاماً مجبورون على القيام بهذه المهمة بالمجارف والمعاول وغيرها من الآلات البسيطة. وقد شملت المجبورية عربات النقل والحيوانات. وأناط القانون مسؤولية تنفيذ هذه المهام بمجلس إدارة

---

٦٣ - "Documents...", Correspondance commerciale", tome VI,lettre n°p. 52 p.185

٦٤ - يتألف "قانون الاسقاء العثماني المؤقت" من ٣٩ مادة. وقد حدد هذا القانون درجات مجاري الري، فأشار إلى أن ما يتفرع عن النهر هو "القنال" ويدعى ما يصل بينهما "الترعة" ؛ وما يتفرع عن القنال هو "الشعبة" ويدعى ما يصل بينهما "يدك" ؛ وان ما يتفرع عن الشعبة هو "المجرى"، ويدعى ما يصل بينهما "خرق" ؛ وان ما يتفرع عن المجرى هي "السواقي"، ويدعى ما يصل بين الساقية والمجرى "اغزلق". وتسمى هذه التفرعات "شبكة الري". وأشار القانون إلى أنه بعد ارواء الأراضي والانتهاء من الحاجة للماء يجري تجميعها في "خندق"، وحيث تتجمع مياه عدة خنادق يدعى "صاوجاق" ؛ وهذا الأخير يصب في بحيرة أو أراض غير مزروعة أو أراضٍ منخفضة أو غيرها وأمثال هذه الأماكن سميت "اياق"، وأطلق على هذه التفرعات "شبكة التخلية". لمزيد من الايضاح يراجع نص القانون في:
- "قاموس الحقوق"، المجلد الخامس، ص ٢٠٩٢-٢١٠٠.
- "مجموعة القوانين"، الجزء الخامس، ص ٤٠٣-٤١١.

القضاء بطرح المكلفية على الأهالي لمدة أربعة أيام يمكن تمديدها. وأمكن القانون من لا يريد العمل أن يدفع البدل الذي يستنسبه مجلس الادارة[٦٥].

أما مسؤولية الحكومة فقد انحصرت في المنشآت المدعوة : "ترعة"، "يدك"، "خرق"، "خندق"، "صاو جاق" وما تبنيه من السدود الطولية والعرضية والجسور والقناطر التي تؤسس لإحياء الزراعة وتأمين المواصلات وغيرها. وهذه المنشآت كان يجري تعميرها وتطهيرها والمحافظة عليها من قبل الحكومة بمعرفة المأمورين الفنيين الذين يوظفون لعمليات الري. أما المجاري التي كان يؤسسها أصحاب الأراضي لفائدتهم الخاصة والتي يبنيها أهالي القرى فهي ليست من المؤسسات العمومية، وعليه فإن مصاريف تأسيسها وتعميرها والعناية بها كان عائداً على أصحابها[٦٦].

٤–ومن أهم محاصيل الولاية الزراعية :

أ– **الحبوب**. وكانت من أهم المحاصيل ان من حيث الكمية المنتجة البالغة ٤,٤٣٣,٩١٩ هكتوليتراً، أو من حيث قيمتها البالغة ٥١,٤٠٢,١٢٠ فرنكاً. وهو مبلغ هام اذا ما قيس بقيمة منتجات الولاية الزراعية، التي سبقت الاشارة اليها. **فالقمح** كان يزرع في مختلف أنحاء الولاية، وقدر معدل انتاجه السنوي ٢,٤٣٤,٢٥٦ هكتوليتراً قدرت قيمتها بـ ٣٣,٤٤٥,٨١٥فرنكاً ؛ وبلغت كمية **الشعير** ١,٢٠٣,١٠٠ هكتوليتراً، قدر ثمنها ١٠,٣٩٠,٦٧٥ فرنكاً في كل أنحاء الولاية ؛ أما **الذرة** فقد بلغ انتاجها ١,٢٨٩,٢٣٤هكتوليتراً، قدرت قيمتها من ٣,٨٨٧,٣٤٠ فرنكاً. وقد احتل سنجق اللاذقية الدرجة الأولى وتلاه سنجق طرابلس؛ وبلغ انتاج **الدخن** (الذرة البيضاء) ١٥٨,١٢٩ هكتوليتراً، قدر ثمنها ١,٦٧٣،٢٩٠ فرنكاً. وانفرد سنجق اللاذقية بإنتاج الشوفان اذ بلغ انتاجه ٢٠٠,٠٠٠ هكتوليتراً، قدر ثمنها من ٢٠٠,٠٠٠ فرنكاً.

---

٦٥ - صدر "قانون تطهير الأنهار الصغيرة غير المملوكة" في ٣٠ ربيع الأول ١٣٣٣ هجرية، وهو يتألف من ٥ مواد. لمزيد من الايضاح يراجع : "مجموعة القوانين"، الجزء الخامس، ص ٤١٢.

٦٦ - "قانون الاسقاء العثماني المؤقت" المرجع السابق، ص ٤٠٣-٤١١.

ب– **القطـــاني**. بلغ إنتاج الولاية السنوي من القطاني حوالي ٥,٠٢٥,٤٩٨ كـيلوغراماً، قــدر ثمنها من ٦٣٣٤٨٠ فرنكاً. وقد احتل **الحمص** المرتبة الأولى بين القطـــاني وتلاه الفول ثم العدس. فقد بلغ انتاج الحمص ٢,٨٦٦,٩٥٠ كيلوغراماً بلغ ثمـنها ٣٧٥,١٣٥ فرنكاً، واحتل سنجق طرابلس الشام المرتبة الأولى في إنتاجه ؛ أما **الفــول** فقد بلغ إنتاجه ١,٣٤٣,٣٣٨ كيلوغراماً، بلغت **قيمتها** ١٦٣,١٠٠ فرنكاً؛ وبلـــغ إنـــتاج **العدس** ٦٧٨,٠٢٨ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١١٢,٥١٣ فرنكاً. وانفرد ســنجق طرابلس الشام بإنتاج كميات من **الفاصوليا والبيقة** للتصدير بلغت كميتهما على التوالي ٤٨,٢٢٢ كيلوغراماً و٨٨,٨٥٠كيلوغراماً، قدرت اثمانها من ١٢,٥٣٧ و٤,٤٤٥ فرنكاً.

ج– **محاصـــيل نباتات المشروبات والعقاقير**. ويأتي **"عرق السوس"** في طليعة هـــذه النـــباتات. وكان منتشراً بكثرة في الأراضي السورية، والفلاح يجمعه بناء على كثرة الطلب عليه من الخارج. هذا "العرق" كان يجمع في مختلف سناجق الولاية وقدر إنـتاجه من ٥,٢٠٢,٩٦٦ كيلوغراماً بلغ ثمنها ١,٠٥٧,٣٣٤ فرنكاً. وكان سنجق اللاذقية في طليعة سناجق الولاية التي تصدر هذه المادة. أما **الحنظل** فكان ينتـــج فـــي سنجقـــي طرابلس الشام واللاذقية وقدر إنتاجهما بحوالي ١٩,٥٠٠ كيلوغرامـــاً بلغ ثمـــنهـــا ٧٥,٠٠٠ فرنكاً ؛ أما **الخروع** فكان ينتج في سنجق طرابلس الشام وقدر إنتاجه ٢٥٦,٥٨٩ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٥١,١١٧ فرنكاً.

د– **محاصـــيل الخضار والثمار**. جرى إنتاج الخضار والثمار في مختلف أنحاء الولاية. فقد بلغت كمية الخضار حوالي ٧٤٨,٤٣٨ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١٥٦،٠٠٠ فرنكاً ؛ أما الثمار فقد بلغت كميتها حوالي ٥,٣٩٤,٩٦٦ كيلوغراماً قدرت قيمتها بحوالي ١,١٩٨,٤٧٧ فرنكاً. وزرع **البصل** في مختلف أنحاء الولاية وقدر إنتاجه بحوالي ٨,٢٦٧,٠١٦ كيلوغراماً بلغ ثمنها ٢٤٢,٩٢٨ فرنكاً. واحتل سنجق طرابلس الشام

المرتـــبة الأولى بـــين سناجق الولاية بإنتاج البصل، إذ بلغ إنتاجه حوالي نصف انتاج الولاية وقدر ثمنه من ٥٨٨،١٠٢ فرنكاً[٦٧].

وأجـــود أنواع البصل المنتج في هذا السنجق هو بصل قضاء عكار الذي نال شهرة وصدر إلىخارج البلاد[٦٨]. ونالت سوقه في العبده "شهرة بين تجار الولاية . أما الـــبطاطا فقـــد بلـــغ إنتاجها ٢,٣٢٢,٠٣٣كيلوغراماً، قدر ثمنها من ١٦٩,٧٠٦ فرنكات؛ واحتل سنجق طرابلس الشام المرتبة الأولى بإنتاجه.

هـــ– **محاصيل السمسم والحرير والتبغ**. كان السمسم ينتج في مختلف أنحاء الولايـــة وبلغ معدل انتاجه ٣,٤١٧,٤٢١ كيلوغراماً، قدر ثمنها من ١,٠٥٩,٢٤٢ فـــرنكاً[٦٩]. أمـــا بالنسبة للحرير، فقد جرى تربية دودته في مختلف أنحاء الولاية. وقدر عـــدد أشجار التوت فيها بحوالي ٩,١٧٠,٠٠٠ شجرة توزعت على سناجق بيروت، طرابلس، اللاذقية وعكا بحيث بلغت المساحة التي انتشرت عليها هذه الأشجار حوالي ٤٥٠٠ هكـــتاراً[٧٠]. أمـــا الإنتاج فقد قدر من ٦٧٥٠٠٠ كيلوغراماً بلغ ثمنها حوالي ٦,٢١٧,٥٤٠ فـــرنكاً. وهي تتوزع بين سنجقي بيروت وطرابلس الشام. ويبدو ان الحريـــر الـــذي كان ينتج في سنجق بيروت أجود من ذاك الذي كان ينتج في سنجق طـــرابلس بدلـــيل ان الكمية التي قدرت في بيروت من ٢٢٥،٠٠٠ كيلوغراماً كانت تـــباع بحـــوالي ٤,٤٩٠,١٥٠ فـــرنكاً في حين أن الكمية التي كانت تنتج في سنجق طـــرابلس قـــدرت من ٤٥٠،٠٠٠كيلوغراماً كانت تباع بـــ ١,٧٢٧,٣٩٠ فرنكاً. وتوزع إنتاج حرير سنجق طرابلس، على جوار طرابلس وقدر إنتاجه من ١٦٠،٠٠٠ كـــيلوغراماً، قضـــاء عكار ١١٥،٠٠٠كيلوغراماً، قضاء صافيتا ٨٥،٠٠٠كيلوغراماً

---

[٦٧] – لمزيد من الايضاح والتفصيلات عن هذه المحاصيل يراجع :
Vital Cuinet : “Syrie, Liban et Palestine”, op.cit. pp.25, 54, 95, 123, 182, 190.

[٦٨] – "المشرق"، السنة الثالثة ١٩٠٠، "رحلة حديثة إلى بلاد عكار"، ص ٤٥٢–٤٦٠.

[٦٩] – "المشرق"، مجلة إدارة اباء كلية القديس يوسف لصاحب امتيازها الأب "لويس شيخو اليسوعي"، السنة الثالثة ١٩٠٠، "رحلة حديثة إلى بلاد عكار"، ص ٤٥٢–٤٦٠.و
Vital Cuinet : “Syrie...” op.cit. p.25

[٧٠] – وجيه كوثراني : "بلاد الشام"، بيروت ١٩٨٠، ص ١٠٧–١٠٨

قضاء حصن الاكراد ٩٠،٠٠٠كيلوغراماً. أما التبغ فكان ينتج في مختلف أنحاء الولاية وبلغ معدل إنتاجه حوالي ٧٦٦,٨٠١ كيلوغراماً، قدر ثمنها من٥٢٩,٠٩٠ فرنكاً ؛ واحتل سنجق اللاذقية مركز الصدارة بإنتاجه فقدر بحوالي ٤٧٥،٦٤١ كيلوغراماً بلغ ثمنها من ١٩٢,٤٤٢ فرنكاً[٧١]. وقد أعطت اللاذقية اسمها للتبغ الجيد المنتج في جهاتها، ونال "التبغ اللاذقاني" شهرة دولية[٧٢].

و- **محاصيل الليمون**. عرفت الولاية زراعة شجرة الليمون بأنواعها ومذاقاتها المختلفة، وازدهرت في سنجقي طرابلس وبيروت وخاصة بجوار صيدا وطرابلس. وشكلت بالنسبة لصيدا مورداً أساسياً[٧٣]. وقدرت كمية الليمون الحلو من ١٨٠,٠٩٢,٦٧٣ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١,٣٥٣,٦٧١ فرنكاً ؛ وكمية الليمون الحامض (المراكبه) من ٨,٦١٦,٨٢٢كيلوغراماً قدر ثمنها بـ ١,٠٥٣,٤٧٨ فرنكاً ؛ وكمية الاترنج (الزفير) من ٦٩,٩٩٧ كيلوغراماً، قدر ثمنها من ٢١,٢١٠ فرنكات.

وإلى جانب هذه المحاصيل فقد زرع القطن في أقضية صيدا، صور ومرجعيون في سنجق بيروت؛ وفي أقضية اللاذقية، جبله، صهيون في سنجق اللاذقية؛ وفي قضاء صفد في سنجق عكا، وفي قضاء نابلس؛ وزرع الترمس في قضاء صيدا وقصب السكر في قضاء طرابلس الشام.

ز- **بيض الطيور**. اعتنى زراع الولاية بتربية الدواجن من أجل استهلاك بيضها ولحمها في مختلف أنحاء الولاية، وخاصة في المناطق الريفية، ويمكن القول انه في أجل هذه الغاية كان معظم سكان الولاية يقتنون في بيوتهم عدداً من طيور الدجاج وغيرها.

٧١ - Vital Cuinet : “Syrie, Liban...”, op.cit. pp.32, 64, 123

٧٢ - كان سنجق اللاذقية يزرع أصنافاً متعددة من التبغ منها : "شك البنت" وابوريحة" وهي من الأصناف الجيدة.
"Recueil Consulaire concernant le Royaume de Belgique", tome LXXXIV 1894. Rapport n°21, Beyrouth, le 12 Juillet 1894, pp.454-456.
سنذكر هذا المرجع “Recueil consulaire de Belgique”

٧٣ - عن أصناف الليمون التي كانت تزرع في الولاية يراجع :
“Documents...”, Correspondance Commerciale, tome VI, lettre n°52, p.193-196

غير أن سنجق طرابلس الشام كان يصدر عدداً كبيراً من البيض قدر من ١,٣٣٤,٨٠٠ بيضة بلغ ثمنها حوالي ٢٦,٦٩٦ فرنكاً[٧٤].

وفيما يلي جدول تفصيلي عن أنواع وكميات وقيم هذه المنتجات السنوية الإجمالية منها والتفصيلية في الولاية وفي كل سنجق من سناجقها[٧٥]، وفق الجدول رقم ٩ المرفق ربطاً.

٧٤ - Vital Cuinet : “Syrie, Liban et Palestine”, op.cit. pp. 80, 87, 90, 115, 137, 164, 168, 176

٧٥ - ولمزيد من الايضاح عن أنواع وكميات وقيم المنتجات الزراعية يراجع الجدول على الصفحة التالية.

جدول رقم -٩- أنواع محاصيل ولاية بيروت وكمياتها وقيمها الإجمالية والتفصيلية وتوزعها على كل سنجق من سناجقها عام ١٨٩٦

Vital Cuinet :"Syrie, Liban et Palestine", op. cit., pp. 25, 64, 95, 123, 152, 180.

نوع المحصول	سنجق بيروت		سنجق عكا		سنجق طرابلس		سنجق اللاذقية		سنجق البلقا		الاجمال	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة بالفرنك
القمح (بالهكتوليتر)	٤٠٠،٠٠٠	٥،٢٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	١٣،٠٠٠،٠٠٠	٤٠٧،٨٥٦	٥،٠٧٧،٨١٥	٤٠٠،٠٠٠	٥،٢٠٠،٠٠٠	٢٢٦،٤٠٠	٤،٩٦٨،٠٠٠	٢،٤٣٤،٢٥٦	٣٣،٤٤٥،٨١٥
الشعر (بالهكتوليتر)	٤٠٠،٠٠٠	٣،٦٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	٣،٦٠٠،٦٠٠	٤٤،٠٠٠	٤١٢،٦٧٥	٢٠٠،٠٠٠	١،٨٠٠،٠٠٠	١٥٩،١٠٠	٩٧٨،٠٠٠	١،٢٠٣،١٠٠	١٠،٣٩٠،٦٧٥
الذرة (بالهكتوليتر)	٧٥،٠٠٠	٧٥٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠	٦٠٠،٠٠٠	٢٤،٤٣٨	٢٤٤،٣٨٠	١،٠٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	١٢٩،٩٧٦	١،٢٩٢،٩٦٠	١،٢٨٩،٢٣٤	٣،٨٨٧،٣٤٠
الدخن (بالهكتوليتر)	٧٤،٨٠٠	٧٤٠،٠٠٠	٦٤،٠٠٠	٧٤٠،٠٠٠	١٩،٣٢٩	١٩٣،٢٩٠	–	–	–	–	١٥٨،١٢٩	١،٦٧٣،٢٩٠
الفول (بالكيلوغرام)	٦٤،٠٠٠	٧،٦٨٠	٦٦،٠٠٠	٧،٩٢٠	٩٤٣،٤٤٨	١١٥،١٠٠	٧٠،٠٠٠	٨،٤٠٠	٢٠٠،٠٠٠	٢٤،٠٠٠	١،٣٤٣،٤٤٨	١٦٣،١٠٠
العدس (بالكيلوغرام)	٦٥،٠٠٠	١١،٠٥٠	١٩٥،٠٠٠	٣٣،١٥٠	٣٩٣،٠٢٨	٦٤،٠٦٣	–	–	٢٥،٠٠٠	٤،٢٥٠	٦٧٨،٠٢٨	١١٢،٥١٣
الحمص (بالكيلوغرام)	٦٤،٠٠٠	٦،٥٠٠	٦٥،٠٠٠	٧،٠٠٠	٢،٦٧٣،٩٥٠	٣٥٥،٦٣٥	٦٤،٠٠٠	٦،٠٠٠	–	–	٢،٨٦٦،٩٥٠	٣٧٥،١٣٥
عرق السوس (بالكيلوغرام)	١،٢٨٢،٩٥٠	٢٥٦،٥٩٠	٩٠٠،٠٠٠	١٨٠،٠٠٠	٨٣٧،٠٦٦	١٨٤،٠٠٠	١،٢٨٢،٩٥٠	٢٥٠،٥٩٠	٩٠٠،٠٠٠	١٨٠،٠٠٠	٥،٢٠٢،٩٦٦	١،٠٧٥،٣٣٤
الخضار الطازجة (بالكيلوغرام)	١٤١،٠٤٦	٢٨،٠٠٠	٢١٢،١٦٩	٤٢،٠٠٠	٧٠،٧٢٣	١٤،٠٠٠	٣١٠،٠٠٠	٤٩،٠٠٠	١٤٠،٠٠٠	٢٦،٠٠٠	٧٤٨،٤٣٨	١٥٩،٠٠٠
البطاطا (بالكيلوغرام)	٥٣٤،١٩١	٣٩،٧٣٨	٣٥٩،٤٦٠	٢٦،٤٩٢	١،٠٧٨،٣٨٢	٧٩،٤٧٦	٣٥٠،٠٠٠	٢٤،٠٠٠	–	–	٢،٣٢٢،٠٣٣	١٦٩،٧٠٦
البصل (بالكيلوغرام)	١،٧١٢،٠٨٤	٥١،٢٩٤	١،١٧٤،٧٢٢	٣٤،١٩٦	٣،٥٢٤،١٦٨	١٠٢،٥٨٨	٩٠٦،٠٤٢	٢٥،٦٤٧	٩٥٠،٠٠٠	٢٩،٢٠٣	٨،٢٦٧،٠١٦	٢٤٢،٩٢٨
ثمار طازجة (بالكيلوغرام)	٢،٠٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	٤٥٢٩٦٦	١١٣،٢٤٤	١،٥٠٠،٠٠٠	٣٧٥،٠٠٠	٤٢٢،٠٠٠	١١٠،٥٠٠	٥،٣٩٤،٩٦٦	١،١٩٨،٧٤٤
الليمون (بالكيلوغرام)	٨،٦١٦،٨٢٢	٦٦٠،٠٨٠	٢،١٥٤،٢٠٥	١٦٥،٠٢٢	٤،٣٠٨،٤١١	٣٣٠،٠٤٤	١،٤٣٦،١٣٣	١١٠،٠١٤	١،٥٧٧،١٠٢	٨٨،٥١١	١٨،٠٩٢،٦٧٣	١،٣٥٣،٦٧١
الليمون الحامض (بالكيلوغرام)	٣،٩٦٩،١٧٤	٥١٥،٩٩٠	٩٩٢،٢٩٦	١٢٨،٩٩٧	١،٩٨٤،٥٣٧	٢٥٧،٩٩٥	٦٦١،٥١٢	٨٥،٩٩٨	٤٩٦،١٣٤	٦٤،٤٩٨	٨،١٠٣،٦٢٦	١،٠٥٣،٤٧٨
الاترانج (ابوزفار) (بالكيلوغرام)	٢٥،٠٠٠	٧،٧١٣	١٧،١٢٥	٥،١٤٢	٨،٥٧٦	٢،٥٧١	١٢،٨٦٤	٣،٨٥٦	٦،٤٣٢	١،٩٢٨	٦٩،٩٩٧	٢١،٢١٠
التبغ (بالكيلوغرام)	١٨٧،٢٠٤	١٢٩،٢٧٠	٢٠٠،٠٠٠	١٣٨،٠٠٠	١٧،٩٨٤	١٢،٤٠٨	٣٠٠،٠٠٠	٢٠٧،٠٠٠	٦١،٦١٣	٤٢،٥١٢	٧٦٦،٨٠١	٥٢٩،٠٩٠
السمسم (بالكيلوغرام)	١،٢٨٢،٨٠٠	٣٨٤،٨٥٥	١٢٩٠،٠٠٠	٣٨٧،٠٠٠	١٥٣،١٤٦	١١٥،٩٤٥	٦٤١،٤٧٥	١٩٢،٤٤٢	٥٠٠،٠٠٠	١٥،٠٠٠	٣،٤١٧،٤٢١	١،٠٩٥،٢٤٢
الحرير (بالكيلوغرام)	٢٢٥،٠٠٠	٤،٤٩٠،١٥٠	–	–	٤٥٠،٠٠٠	١،٧٢٧،٣٩٠	–	–	–	–	٦٧٥،٠٠٠	٦،٢١٧،٥٤٠
الصوف (بالكيلوغرام)	٢،٣٠٠،٠٠٠	٢،٠٧٠،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠	٢٣٧،٥٠٠	١،٥٠٥،٤٨٦	١،٣٥٥،٥٠٠	٥٠٠،٠٠٠	٤٧٥،٠٠٠	–	–	٤،٥٥٥،٤٨٦	٤،١٣٨،٠٠٠
قمر الدين (بالكيلوغرام)	٦٥،٦٠٠	١٣،٠٠٠	٩٨،٤٠٠	١٩،٥٠٠	٣٢،٨٠٠	٦،٥٠٠	١٣١،٢٠٠	٢٦،٠٠٠	٤٩،٢٠٠	٩،٧٥٠	٣٧٧،٢٠٠	٧٤،٧٥٠
الزبيب (بالكيلوغرام)	١،٢٨٢،٨٥٠	١٣٠،٣٩٠	–	–	٢٣٧،٩٩٠	٢٦،٠٧٨	١١٨،٩٩٥	١٣،٠٣٩	٥٩،٤٩٧	٦،٥١٩	١،٦٩٩،٤٣٢	١٧٦،٠٢٦
التين المجفف (بالكيلوغرام)	١،٢٨٢،٩٥٠	١٢٨،٢٩٥	١،٢٨٢،٩٥٠	١٣٠،٣٩٠	١،٣٠٠،٠٠٠	١٣٠،٠٠٠	١،٢٨٢،٩٥٠	١٤٠،٠٠٠	–	–	٥،١٤٨،٨٥٠	٥٢٨،٦٨٥
زيت الزيتون (بالكيلوغرام)	١،٢٨٢،٩٥٠	١،٤١١،٢٤٥	١،٢٨٢،٩٥٠	١،٤١١،٢٤٥	٦٤١٤٧٣	٧٠٥،٦٢١	٣٢٠،٧٣٦	٣٥٢،٨٠٩	٤،٨٦٤،٠٠٠	٥،٣٥٠،٤٠٠	٨،٢٩٢،١٠٩	٩،٢٣١،٣١٩

ج- حيوانات ولاية بيروت ومنتجاتها وضرائبها

لم تكـن تربية الحيوانات كما يجب أن تكون، فهي جزء من العمل الزراعي وتمـارس بشكل بدائي بحيث تسرح الحيوانات في البرية منذ الصباح مع رعاتها وتعود إلى القـرية في المسـاء. الحيوانات كثيرة والمردود قليل، وفكرة تحسين الانتاج كانت مرتـبطة على الدوام بإيمان المزارع الثابت بأن قسمته هي ما يساق اليه من رزق ولا يستحق أكثر منه.

وتربـية الحيوانات كانت منتشرة في مختلف أنحاء الولاية، فهي في القرى حالة عامـة، خاصة وان بعضها كان يستخدم في العمل الزراعي.ولهذا خصصت لكل قرية مسـاحات شاسعة للرعي تمثلت "بالاراضي المتروكة" في كل قرية لمنافع عموم أهلها. وبالاضـافة إلى هذه الأراضي خصّصت السلطنة مساحات شاسعة في المناطق الزراعية عـلى شكل "مروج"، تسرح فيها الطروش على اختلاف أنواعها، وخاصة في أقضية جبله، حصن الاكراد، عكار، جماعين وجنين وغيرها. وما تزال تسميات هذه المروج قائمـة إلى يومنا رغم ان اراضيها قد تحولت إلى ملكيات خاصة. فبالاعتماد الاساسي عـلى هذه المروج والأراضي المتروكة جرت تربية آلاف الرؤوس من الحيوانات. ولم يسـلم هـذا النشـاط الزراعي البدائي من ضرائب السلطنة ورسومها.فمن الحشيش المقصوص الذي كان يعطى علفاً لهذه الحيوانات استوفت العشر عيناً بحيث يحول إلى جرزات تدفع واحدة عن كل عشر منها، فهو يلبي حاجة خيول الموظفين والمسؤولين العثمانيين[٧٦].

أمـا الحيوانات فقسمت إلى قسمين : قسم يدفع عنه العشر كالماعز، الأغنام، الجاموس، والجمال باعتبار أن هذه الحيوانات تستفيد من منافع الأرض أكثر مما تستفيد الأرض مـنها ؛ والقسم الثاني أعفي في البداية من الرسم كالابقار، الأحصنة، الحمير والـبغال عـلى اعتـبار ان هذه الحيوانات تستخدم في النشاطات الزراعية وفي زيادة

٧٦- E. Achard : "La plaine d'AKKAR" l'Asie Française", n°209, Paris 1923, p.68

الانتاج الزراعي من خلال الأعمال التي يمكن للمزارع أن يقوم بها بمساعدة هذه الحيوانات.

وفي بداية العهد العثماني استوفي "عشر" الحيوانات عيناً بمعدّل رأس عن كل عشرة رؤوس. وقد سمح هذا الشكل لمتسلمي الاقطاعات، أن يتكون لديهم قطعاناً كبيرة من الحيوانات المختلفة جراء احتفاظهم بجزء من هذا العشر لخاصتهم في كل سنة. وكانت الأغنام وغيرها من الحيوانات العائدة "للزوايا" و"التكايا" و"الأديرة" معفية من دفع الرسوم، مما سمح لأصحاب هذه المقامات أن يحموا قطعاناً كبيرة تحت حرمتهم، وهذا ما ألحق الضرر بمصالح السلطنة فتنبهت له وعملت على تداركه في مرحلة لاحقة، بحيث حدّدت الكمية المعفاة واستوفت الرسوم عن المقدار الزائد[٧٧].

ومنذ بداية عهد التنظيمات عام ١٨٣٩م، أخذت السلطنة تستوفي رسوم الحيوانات عن تلك الزائدة عن العدد المعفى وعن منتجاتها. وفي أواخر القرن التاسع عشر، بلغ عدد حيوانات الولاية التي لا تدفع عليها الرسوم من الأبقار، الأحصنة، الحمير والبغال حوالي ٥٢٧٧٦ رأساً، وقد توزع هذا الرقم على هذه الحيوانات كما يلي : ٢٧,١٢٥ بقرة، وعدد الأحصنة ٨٠٥٩ حصاناً، وعدد الحمير والبغال من ١٧,٥٩٢ رأساً ؛ وتوزعت هذه الأرقام على سناجق الولاية وفق الجدول التالي، رقم ١٠ ادناه.

جدول رقم -١٠- مقدار اعداد حيوانات ولاية بيروت من أبقار وأحصنة وحمير وبغال وكيفية توزعها على سناجق الولاية[٧٨]

الولاية	السنجق	أنواع الحيوانات وأعدادها			المجموع
		أبقار	أحصنة	حمير وبغال	
بيروت	بيروت	٣٦٥٠	٨٠٤	٥٢٨٩	٩٧٤٣
	عكا	٧٢٥٠	١١٦٠	٢٣٣٠	١٠٧٤٠
	طرابلس الشام	٤٦٠٠	٢١٤٠	٣٧٧٣	١٠٥١٣
	اللاذقية	٨٦١٠	١٩٥٥	٣٠٠٠	١٣٥٦٥
	البلقا	٣٠١٥	٢٠٠٠	٣٢٠٠	٨٢١٥
	المجموع	**٢٧١٢٥**	**٨٠٥٩**	**١٧٥٩٢**	**٥٢٧٧٦**

٧٧ - "مجموعة القوانين"، الجزء الخامس، "تعليمات تعداد الأغنام"، المادة ٢٥، ص ٣٩٦-٣٩٧.

٧٨ - أعد هذا الجدول بالاستناد الى :
Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. pp. 69, 99, 132, 159, 180

أما الحيوانات التي تدفع عليها الرسوم وهي من الماعز، الأغنام، الجاموس والجمال فقد بلغ تعدادها ٩٢٢٤٧٤ رأساً، توزعت كما يلي : ٧١٧٣٧٣ رأساً من الماعز، و٢٠١,٥٤٥رأساً من الغنم، و١٤٨٩ رأساً من الجاموس، و٢٠٦٧ رأساً من الجمال.

وبلغت الرسوم السنوية المستوفاة عن هذه الحيوانات حوالي ٣,٢٢٩,٢٦٠ غرشاً، توزعت على سناجق الولاية كما يلي : سنجق بيروت ٦٩١,٩٨٥ غرشاً، سنجق عكا ٥٧٨,٦١٣ غرشاً، سنجق طرابلس الشام ٦٢٢,٩٥٥ غرشاً، سنجق اللاذقية ٤٧٢،٧٥٧ غرشاً، سنجق البلقا ٥٧٨,٢٣٥ غرشاً. وقد توزعت تفصيلات اعداد هذه الحيوانات ورسومها وفق الجدول التالي، رقم ١١ ادناه.

جدول رقم -١١- مقدار عدد حيوانات ولاية بيروت من ماعز وأغنام وجاموس وجمال وكيفية توزعها على سناجق الولاية والرسوم السنوية المستوفاة عنها[٧٩]

الولاية	السنجق	أنواع الحيوانات واعدادها				الرسوم المستوفاة
		ماعز	أغنام	جاموس	جمال	
بيروت	بيروت	١٢٠,٧٧٣	٨٠,١١٠	٢٢٥	٢٩٥	٦٩١٩٨٥ غرشاً
	عكا	١٢٨,٠٠٠	٣٤١٨٧	٦٨٠	٤١٧	٥٧٨٦١٣ غرشاً
	طرابلس الشام	١٤١,٨٠٠	٣٤,٦٩٠	٨٩	٤٣٥	٦٢٢,٩٥٥ غرشاً
	اللاذقية	١٨٦,٨٠٠	٢٨٨٠٥	٥٥	٢٥٠	٤٧٢٧٥٧ غرشاً
	البلقا	١٤٠,٠٠٠	٢٣,٧٥٣	٤٤٠	٦٧٠	٥٧٨,٢٣٥ غرشاً
	المجموع	**٧١٧,٣٧٣**	**٢٠١,٥٤٥**	**١٤٨٩**	**٢٠٦٧**	**٣,٢٢٩,٢٦٠**

يبدو لنا من خلال هذه الأرقام أن عدد البقر قد احتل المرتبة الأولى بين الحيوانات التي لا تدفع عليها الرسوم وان سنجق اللاذقية قد احتل المرتبة الأولى في

٧٩ - أعد هذا الجدول بالاستناد الى :
Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. pp. 69, 99, 132, 159, 180

تربيته، وتلاه سنجق عكا في المرتبة الثانية، وسنجق طرابلس الشام في المرتبة الثالثة. وبين الحيوانات التي تدفع عليها الرسوم، احتل الماعز المرتبة الأولى وتلاه الأغنام ؛ وفي تربية الماعز احتل سنجق اللاذقية المرتبة الأولى، وسنجق طرابلس الشام المرتبة الثانية؛ أما في تربية الأغنام فقد احتل سنجق طرابلس الشام المرتبة الأولى في حين احتل سنجق اللاذقية المرتبة الثانية.

أما منتجات هذه الحيوانات التي استوفت السلطنة عشرها فهي من الصوف والسمن. فقد بلغت كمية الصوف ٤,٥٥٥,٤٨٦ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٤,١٣٨,٠٠٠ غرشاً. وقد توزعت على سناجق الولاية باستثناء سنجق البلقاء كما يلي:سنجق بيروت ٢,٣٠٠,٠٠٠ كيلوغراماً،بلغ ثمنها ٢,٠٧٠,٠٠٠غرشاً ؛ سنجق عكا ٢٥٠,٠٠٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٢٣٧,٥٠٠ غرشاً ؛ سنجق طرابلس الشام ١,٥٠١,٤٨٦ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١٣٥٥,٥٠٠ غرشاً ؛ سنجق اللاذقية ٥٠٠,٠٠٠ كيلوغراماً ؛ بلغ ثمنها ٤٧٥,٠٠٠ غرشاً. أما انتاج السمن فقد انفرد سنجق طرابلس الشام من بين سناجق الولاية بإنتاج كمية منه للتصدير بلغت ٨٢,٤٥٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١٤٠,١٦٥ غرشاً [٨٠].

ويبدو أن السلطنة قد علقت في مطلع القرن العشرين، أهمية كبرى على جباية رسوم الحيوانات، نظراً لما يمكن أن توفره لها سنوياً من مبالغ مالية تسدد إلى الخزانة في وقت قصير. ولذلك أعارت مسألة تعداد الحيوانات الأهلية وجباية رسومها أهمية خاصة. ولدينا لتأكيد هذا الاستنتاج أدلة كثيرة نذكر منها:

١- ففي **مجال التعداد**، وكي لا يسقط أي حيوان من الحساب أصدرت "تعليمات تعداد الأغنام"، وطبقت هذه التعليمات على كافة أنواع الحيوانات، بما فيها الخنزير الذي بدأ يحظى باهتمام المربين وان بأعداد قليلة. وقسمت كل قضاء إلى اقسام بقدر اللزوم حسب موجبات مواقع القرى التي يشتمل عليها، ومقادير الحيوانات التي

٨٠- Vital Cuinet ."Syrie, Liban et Palestine", op. Cit., pp. 64,95,123,152,180

يحتويها. وحددت اليوم الأول من شهر شباط في كل عام موعداً للبدء بالتعداد في ولايات : بيروت، اضنه، حلب، ديار بكر، سورية، الموصل، البصرة، وسنجقي القدس وديرالزور ؛ واليوم الأول من شهر نيسان في ولايات : ارضروم، سيواس، وان، معمورة العزيز ؛ واليوم الأول من شهر آذار في سائر الولايات غير المستقلة. على أن ينتهي التعداد خلال عشرين يوماً ابتداء من يوم بدئه.

ولتأمين موجبات التعداد كانت تطلب في كل سنة قبل الميعاد بخمسة عشر يوماً أن ينظم من قبل مخاتير القرى وأعضاء الهيئة الاختيارية نسختان من دفتر يحتوي على مقدار الحيوانات الكائنة في حدود قراهم وأسماء أصحابها مستنداً إلى اعترافهم وبياناتهم والى التحقيق أيضاً، على أن تودع احدى هاتين النسختين إلى مركز القضاء بواسطة المختار، وتعلق النسخة الثانية في محل مناسب من ساحات الجوامع والكنائس. وهددت بالعزل مخاتير القرى الذين لا يحضّرون هذه المستندات قبل ميعاد التعداد بثمانية أيام.

وقبل بدء عملية التعداد يعين في كل قرية موقع له، ويعلن عن يوم وساعة المباشرة به بواسطة مختاريها وأعضاء الهيئة الاختيارية وذلك قبل ثلاثة أيام من اليوم المعلن عنه، ويجب على أصحاب الحيوانات جميعهم مهما كانت قطعانهم كبيرة أن يحضروها إلى الموقع المذكور في اليوم المعين ويجري التعداد من قبل نفس الجباة المكلفين بإجرائه بحضور الهيئة الاختيارية وأمام أهل القرية وكاهنها ومختاريها وغيرهم ممن يشاء من أهالي القرية متخذين الدفاتر التي نظمت وسلمت اليهم على الوجه الذي اشرنا اليه.

وعند ختام التعداد، يجتمع الجابي مع امام القرية وكاهنها، ويقابلوا دفاترهم بعضها ببعض، وتقرأ هذه الدفاتر على من يوجد هناك من أهالي القرية ويعلن إلى الجميع لزوم الاخبار عما اذا كان لا يزال هناك حيوانات لم يجر تعدادها، ثم يحرر في دفتر الجابي ودفتر القرية ان حيوانات هذه القرية هي بالمقدار الذي جرى تعداده وانه

ليس فيها غيرها، وفي حال ظهور شيء مكتوم بعد ذلك فسيؤخذ الرسم عنه ضعفين، وإذا كانت قد دخلت الحظائر والزرائب ولم يكن جرى تعدادها في محلها المخصوص، بسبب حيلولة بعض الأسباب المانعة من احضارها اليه فيذكر صراحة أماكن وجودها وأصحابها، وأسباب عدم احضارها ومقدارها. وبعد أن يتم تنظيم دفاتر تعداد القضاء والسـنجق ينظم جدول اجمالي وفقاً للنموذج المخصوص لأجل سنجق وقضاء مركز الولايـة يحتوي على بيان مقدار ما جرى تعداده في الولاية وما وجد من الحيوانات مكـتوماً ومقدار رسومها، وتحرر في ذيل هذا الاجمال خلاصة التفصيلات المحررة في ذيل دفاتر تعداد كل قضاء. ثم يرسل إلى الخزينة في مدة لا تتجاوز الشهر الرابع اعتباراً من ابتداء الشهر الذي جرى فيه التعداد.

٢- وفي **مجـال الجباية**، طلبت من مجلس إدارة القضاء، أن يجتمع في كل سنة قـبل حلول موعد التعداد لتعيين "جباة مشاة" (بياده) و"جباة فرسان" (انباري) بقدر اللزوم، ليتمكن هؤلاء الجباة من القيام بأعمالهم المعينة في أوقاتها. وطلب من الادارات المركـزية تعـيين مفتشين لمراقبة عملية التعداد في أوقات غير محددة لمدة شهر واحد اعتباراً من اليوم الذي بدأ فيه. ويكون هؤلاء من متميزي مأموري القضاء، وطلب من القائمقـام أن يراقب الجباة والمفتشين فيما اذا كانوا قائمين بأعمال التعداد والتفتيش كما ينبغي، كما طلب من مديري المال في الاقضية، أن يراقبوا سير أعمال التعداد وأن ينظروا فيما اذا كانت تجري في حينها، وفيما اذا كان التفتيش جارياً جرياً حسناً، حتى اذا شـاهدوا انحـرافاً أو تأخـراً في العمل يبادرون إلى اجراء المعاملة اللازمة لمعاقبة المتكاسل أومن يسئ استعمال وظيفته من الجباة ومفتشي الجباة بالعقاب اللازم[81].

٣ – وفي مجـال **تحصيل الرسوم** فقد جرى تقسيطها على ثلاثة أقساط موعدها نهايـة كـل شـهر من الأشهر الثلاثة، تبدأ اعتباراً من بدء التعداد. واذا لم يؤد

٨١ - "مجموعة القوانين" الجزء الخامس، "تعليمات تعداد الاغنام"، الصادر في ٨ ذي القعدة ١٣٢٢ هجرية، وهو يتألف من ٤٣ مادة ولاحقة تتعلق بتعداد الخنازير، المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٧، ٩، ١١، ١٥، ٢٩، ص ٣٩٠-٣٩٨.

أصـحاب الحـيوانات كامل الرسم المطلوب منهم أو بعضه إلى نهاية كل الشهر الثالث يبلغون خلال يومين بمعرفة "جباة الويركو" اخبارية مختومة بختم أكبر مأمور من السلطنة يرأس مجلس الادارة المحلي، وإذا لم يتمكنوا من تبليغها اليهم بأنفسهم فيـبلغونها إلى امـام ومختاري محلاتهم أو قراهم، واذا لم يؤدوا هذه الرسوم خلال أسبوع من تاريخ التبليغ يؤخذ- بمعرفة الجابي الذي قام بتبليغ الاخبارية وبحضور مخـتاري القرية وغيرها – المقدار الكافي من أغنام المديون وتباع بالمزاد ويستوفي الرسـم مـن أثمانهـا. أمـا تسليم الرسوم فيتم إلى صناديق المال مباشرة. وليس للقائمقـامين أو مدراء النواحي أو مدراء المال أو الجباة أن يمسوا تحصيلات هذه الرسـوم بصـورة قطعية، واذا فعلوا ذلك يعزلون من وظائفهم. فوظيفة الجباة في رسوم الحيوانات تنحصر بأمور التعداد والتفتيش والملاحقة.

٤- وفي **مجال تحفيز الجهاز**، الذي يستنفر كل عام لتعداد الحيوانات، من أجل القيام بمهامه بسرعة، جرى تخصيص قائمقام القضاء، مدير مال القضاء، مدير الناحية، الامـام، الكـاهن، المختارين ومجلس اختيارية القرية بستين باره مكافأة عن كل مئة قرش[82].

ويبدو أن السلطنة قد عدلت عن اعفائها بعض الحيوانات التي سبق ان اشرنا اليها اثر صدور "تعليمات تعداد الأغنام" في ٨ ذي القعدة ١٣٢٢ هجرية. فأصدرت نموذجـاً موحـداً يعطى إلى الجباة الذين يخرجون للتعداد. وقد حمل هذا النموذج في أعـلاه: عـبارة "تذكرة تعداد الحيوانات الأهلية"، ونمره التذكرة، السنة المالية، الرقم المتسلسل لدفتر التعداد ورقم ورقة التذكرة في الدفتر. وحملت على الجانب الأيسر منها أسمـاء الحـيوانات التي يشملها التعداد وهي : بقرة أو ثور، جاموس، حصان كديش فـرس، فرس اصيله، جمل وحمار. وقبالة كل اسم من هذه الحيوانات ترك فارغاً تحت عـبارات عـدد الرؤوس، الشهر، رسومات ليملأه الجابي بعدد الرؤوس من كل نوع

٨٢ – "مجموعة القوانين" الجزء الخامس، "تعليمات تعداد الاغنام"، المواد : ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤١، ص ٣٩٨-٤٠١.

والرسوم المطلوبة عن كل منها بالارقام. وفي أسفل التذكرة كتب: "لقد جرى تعداد الحيوانات الأهلية لدى .... من قرية .... قضاء .... لواء .... وأخذ منه .... رسم التعداد. ويكتب الرسم بالأحرف. وتحمل التذكرة تاريخ التعداد وتوقيع مأمور التعداد والتحصيلدار[٨٣].

أما تكاثر هذه الحيوانات، فكان يتم كيفما اتفق، لأنه لم يكن هناك "مغارس" (مرابط haras) خاصة بها. فتزاوجها كان يتم بشكل طبيعي تحكمه هبوب الغريزة الجنسية والصدفة بنسبة كبيرة، لأن قطعان الحيوانات على اختلاف أنواعها وأجناسها كانت تسرح في البراري نهاراً وتعود إلى بيوت أصحابها في المساء.

لقد اهتمت السلطنة بالخيول وحدها دون سائر الحيوانات، نظراً لأهميتها في التنقل والسفر، ولكثرة الطلب عليها، ولأسعارها المرتفعة. فقد بلغ سعر الحصان العربي الأصيل الذي يتراوح عمره ما بين الأربع والعشر سنوات من ألف إلى ألفي فرنك، في حين أن مثيله من "اورفه" و"بلاد فارس"، كان يتراوح سعره ما بين ثلاثماية وستماية، وتراوح ثمن الفرس العربية الأصيلة ما بين الفين وخمسة عشر الفاً. ولذلك أصدرت تعليمات لتحسين جنس الأحصنة والأفراس في ولايات السلطنة وأحياناً كانت تنشئ "المغارس" بشكل مؤقت.[٨٤]

د- تطور العلاقات الاجتماعية التي قامت على الزراعة

عندما تشكلت ولاية بيروت كان العمل الزراعي قد تعرض لتحولين هامين أديا إلى تغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة على الزراعة. الأول، هو انه في بداية عصر التنظيمات عام ١٨٣٩، كانت السلطنة قد بدأت تعتمد بشكل كلي على الجيش النظامي في عملها العسكري. وبهذا تكون قد أنهت الخدمة العسكرية التي كان يؤديها متسلمو الاقطاعات بقيادتهم للفرسان من الفلاحين أثناء الحرب.

٨٣ - لمزيد من الايضاح تراجع الوثيقة التركية العثمانية رقم ٣ وهي "تذكرة تعداد الحيوانات الأهلية".

٨٤ - "Documents...", tome VI, lettre n°52, pp. 198-200

وبإجرائها هذا تكون قد أبطلت عملياً ونظرياً مبدأ "التعاقد مدى الحياة" الذي كان قائماً بين الطرفين. وهكذا أصبح الفلاحون يتمتعون بشيء من الحرية وباستطاعتهم أن يتركوا أرض أسيادهم ؛ الثاني هو ان "أحكام قانون الأراضي" قد أدت إلى نتيجتين : الأولى، هي أن "ملكية الاستلام" التي كانت في حوزة القادة الأمراء من "بيت المال"، قد تحولت من "عهدة" الى "ملكية تصرف" "فملكية خاصة"، وتحول الأمراء من قادة عسكريين إلى "ملاكين كبار" للأراضي التي سبق للفلاحين ان احيوها؛ والثانية، هي ان "الأراضي المتروكة" لصالح العموم و"الأراضي الموات"، قد أصبحت برسم "شركة الاباحة" بمعنى ان عامة الناس قد أصبحوا مشتركين في صلاحية التملك منها بالأخذ والاحراز، لأنها ليست في الأصل ملكاً لأحد "كالماء والكلاء والنار، والناس في هذه الأشياء الثلاثة شركاء"[٨٥].

إن تحول "الأمراء قادة الفرسان" إلى "ملاكين كبار"، وإعطاء الزراع، حق ترك هؤلاء الاسياد الجدد، بعد أن اتسعت فرص "العمل المأجور"، في احياء "الأراضي الموات"، وفي المشروعات الكبيرة الكثيرة التي بدأت تنفذ، كالمرافئ والطرق والخطوط الحديدية وغيرها قد وضعا الملاكين الكبار، في وضع أخذ يزداد صعوبة يوماً بعد يوم ؛ فأراضيهم واسعة وزراعها يتركونها، ووسائل زراعية متطورة لتحل محلهم غير متوفرة. ويبدو أن هذا الواقع قد بدأ يتكون قبل صدور "أحكام قانون الأراضي" بدليل انه لحظ هذه المسألة وعمل على تداركها فنص على السماح بإعارتها أو تأجيرها[٨٦].

وانطلاقاً من هذين التحولين، وبالاستناد إلى مبادئ الشركة والتأجير والاعارة عرفت ولايات السلطنة ومنها ولاية بيروت اشكالاً متعددة من العلاقات الاجتماعية التي قامت على اساس العمل الزراعي منها :

٨٥ - "مجلة الأحكام العدلية"، مرجع سابق، المادة ١٢٣٤، ص ٦٢٣.

٨٦ - "قاموس الحقوق"، المجلد الثالث، "أحكام قانون الأراضي"، المواد : ٦، ٧، ٨، ٩، ص ١٢١٤.

١- **الشــركة**. جاء في المادة ١٠٤٥ من "مجلة الأحكام العدلية" ان "الشركة في الأصل هي اختصاص ما فوق الواحد بشيء وامتيازهم به. لكن تستعمل أيضاً عرفاً واصطلاحاً في معنى عقد الشركة الذي سبب لهذا الاختصاص". والشركة عدة أنواع :

أ- **"شركة الاباحة"**. وهي كون العامة مشتركين في صلاحية التملك بالأخذ والاحراز للأشـياء المباحة. وهذا الشكل من العلاقة ساد في "إحياء الأراضي الموات"، وهو في الأشـياء المباحة ما زال قائماً إلى يومنا هذا؛ وكان الناس من الناحية النظرية متساوين في هـذا الـنوع مــن الشركة. لكن هل كانت هذه المساواة قائمة فعلاً من الناحية العملـية؟ وبمعنى آخر هل استفاد من يعرف شروط عملية الاحياء كالذي لا يعرفها، وهــل استفاد عديم النفوذ كالمتنفذ ؟ لقد دل الواقع العملي ان الذي يعرف قد استفاد أكثر من الذي لا يعرف، والمتنفذ أكثر من الاثنين.

ب- **"شركة الملك"**. وهي أن يملك اثنان أو أكثر لسبب من الأسباب شيئاً ملكاً مشتركاً. وهي نوعان "شركة عين" و"شركة دين". فشركة العين هي الاشتراك العيني اشتراكاً شائعاً في قطيع غنم أو غيره من الحيوانات والأشياء. وشركة الدين هي الاشتراك في مبلغ الدين، كأعيان (الأشياء العينية) المتوفى المتروكة، فهي مشتركة بين الورثة على حسب حصصهم ؛ كذلك يكون الدين الذي له في ذمة شخص متوفي مشتركاً بينهم على حسب حصصهم.

جـــ- **"شركة العقد"**. وهي كون الشيء قد أصبح مشتركاً بين اثنين أو أكثر فصار كــل واحــد من الشركة ضامناً الآخر، كافلاً له. وشركة العقد نوعان : "الشركة الاختــيارية"، وهي الاشتراك الحاصل بفعل المتشاركين كالاشتراك الحاصل في صورة الاشــتراء والاتهاب وقبول الوصية وبخلط الأموال ؛ و"الشركة الجبرية" وهي اشتراك الودعــاء المتعددين في حفظ الوديعة من قبيل الشركة الاختيارية ويصير حفظ الوديعة مــن قبيل الشركة الجبرية، بمعنى انه اذا ضلت غنمة لواحد في قطيع غنم مشترك لعدة شركاء، فشركة أصحاب القطيع في حفظ الغنمة الضالة لصاحبها هو اختيار جبري.

إن الشــركة كشــكل من أشكال العلاقات الاجتماعية قد فرضت نفسها وســادت فــترة طويلة دامت بدوام ملكية "بيت المال" "للأراضي المحيية" حتى مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث أخذت الاشكال الأخرى تبرز أكثر فأكثر.

٢- **القسمة**. إن إقرار السلطنة بتحول ما كان ملكاً "لبيت المال" من الأراضي المحيية إلى ملكية خاصة، شجع على التحول من علاقة الشركة إلى علاقة القسمة. "فإقطاعات الأمراء العسكرية" التي كانت غير قابلة للقسمة باتت بامتلاك رقبتها قابلة للتوريث فالقسمة. وبات بإمكان كل وريث أن يعمل على الاستقلال بإرثه، وهذا ما قام به أبناء هؤلاء الأمراء فيما بينهم. وبطبيعة الحال، أدّى تقسيم الأرض إلى تقسيم العاملين عليها. وشجع في الوقت نفسه الزراع الذين يريدون الانتقال بين هذا أو ذاك من الوارثين، أو ترك العمل بشكل نهائي، على المطالبة بقسمة ما كان يستخدم بشكل مشترك فيما بينهم.

لقــد فرضت هذه الأمور ايجاد المصطلحات الفقهية اللازمة، فحددت المادة ١١١٤ مــن "مجلــة الأحكام العدلية" القسمة على انها : "تعيين الحصة الشائعة، يعني افــراز الحصص بعضها من بعض بمقياس ما كالذراع والوزن والكيل". وجرى تحديد أوجهها، شرائطها، كيفيتها، خياراتها، فسخها واقالتها وأحكامها[٨٧].

إن هــذا الشــكل من العلاقة، لم يقتصر على ولاية دون الأخرى، ولا على ســنجق دون الآخــر، أو هــذا القضاء دون غيره. والقسمة لم تقتصر على الأرض والفلاحــين فقــط، بل طالت القرى، البيوت، حصص الماء، الأشجار، الحيوانات، الطيور وغلال المواسم وكل شيء مشترك حتى أدوات الفلاحة.

لقــد أدى هذا الشكل من العلاقة إلى نتيجتين : الأولى، أطالة سلسلة المتنفذين الجدد، فقد زادت أعدادهم، واعداد الطامحين إلى الزعامة، كما زادت مصادر استثمار الزراع؛

٨٧- "مجلة الأحكام العدلية"، المواد : ١٠٦٠-١٠٦٥-١٠٦٧-١٠٩٢، ص ٥٥٢-٥٦٣، والمواد : ١١١٤-١١٧٣، ص ٥٧٠-٥٩٧.

والثانية طالت الزراع، فقد زادت فقرهم واملاقهم وأكثرت من أسيادهم، ودفعت بهم إلى نشدان الرزق في المدن أو في قرى أخرى.

٣- **المهايأة**. وهي شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية ؛ وقد جاء في المادة ١١٧٤ من "مجلة الأحكام العدلية"بأن"المهايأة عبارة عن قسمة المنافع" والفرق بينها وبين القسمة، هو أن القسمة تجمع المنافع في زمان واحد، في حين أن المهايأة تجمع المنافع على التعاقب؛ والقسمة تجري في "المثليات"،في حين أن المهايأة في"القيميات"التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها،كالدار والأرض والحيوان.

والمهايأة نوعان : النوع الأول هو المهايأة زماناً كما لو تهايأ اثنان على أن يزرعا الأرض المشتركة بينهما، هذا سنة والآخر سنة ؛ والنوع الثاني هو المهايأة مكاناً كما لو تهايأ اثنان في الأرض المشتركة، على أن يزرع أحدهما نصفها، والآخر نصفها الآخر، أو في الدار المشتركة على أن يسكن أحدهما في طرفها والآخر في الطرف الآخر، أو أحدهما في فوقانيها والآخر في تحتانيها، أو في الدارين، المشتركتين، على أن يسكن أحدهما في الواحدة والآخر في الأخرى ؛ وكانت المهايأة أيضاً في الحيوان المشترك على استعماله بالمناوبة، كذلك كانت في الحيوانين المشتركين، على أن يستعمل أحدهما هذا والآخر الآخر، شرط أن تذكر المدة وتعين، مثل كذا يوماً وكذا شهراً.

وقد حددت المادة ١١٨٠ أصول "المهايأة" بإجراء القرعة في المهايأة زماناً لأجل البدء، وفي المهايأة مكاناً بتعيين المحل بالقرعة أيضاً[٨٨].

ويبدو أن المهايأة على الحيوان كانت أكثر أشكال المهايأة انتشاراً في الارياف الزراعية حيث انتشرت تربية الحيوانات. بدليل ما تحويه سجلات الفتاوى في قضاء عكار من أسئلة وأجوبة حول هذه العلاقة، وهذا نموذج عنها : "سئل في رجل له نصف بقرة مع امرأة فأراد أن يجعل هذه البقرة مهايأة بينه وبينها كل منهما يستقل

٨٨ - "مجلة الأحكام العدلية" المواد : ١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٨٠، ص ٥٩٧-٥٩٩.

بنوبته والمرأة تعارضه وتريد الاستقلال بها دون شريكها. كيف الحكم الشرعي بذلك أفيدونا ولكم الثواب. أجاب : تؤمر المرأة بالمهايأة مع شريكها بالبقرة نوبة عندها ونوبة عنده وكل منهما يجب عليه اطعامها وتقديم لهاما يلزمها من خدمة. وإذا اختلفا بمن ابتداء الانتفاع فتجرى القرعة الشرعية"[٨٩].

وإلى جانب هذا الشكل شاع شكل آخر وهو "التربية بالامية" وكان يتم بأن يعطي أحدهم بقرة أو عنزة أو فرس لآخر كي يعتني بها على أنها حامل حتى تلد وبعدها يستفيد من لبنها مع صاحبها وعندما يكبر ابنها تجري بينهما المقاصرة فالقسمة. وهذا انموذج من الفتاوى حول هذا الشكل : "سئل في رجل أعطى بقرة في الامية على شرط أنها حامل. وقد طلعت حائل، وثاني سنة حملت وخلفت وبعد وضعها أخذها صاحبها من محل الذي أعطاها و لم يعطه شيء. ان حسن الجواب ولكم الأجر والثواب. أجاب : إن إعطاء الرجل تلك البقرة بالامية على شرط انها حامل فهذا غير صحيح من وجهين : الأول ان هذا الاعطاء هو بمثابة بيع ضمني لأن الاعطاء بالامية أو بالقيام هو غير صحيح. وثانياً ان دخول الشرط الثاني بكون البقرة حاملاً هو غير صحيح أيضاً لدخول الحمل وحتى في المبيع لا يعلمه الا الله ويصبح البيع فاسداً ويسوغ للذي كانت عنده البقرة الرجوع على الرجل صاحبها بما انفقه عليها والبينة على من كانت عنده البقرة بمقدار النفقة فإن عجز عن اثباتها فالقول قول صاحب البقرة بيمينه في مقداره. والله اعلم"[٩٠].

٤- **المزارعة**. وهي نوع من الشركة على كون الأراضي من طرف والعمل من طرف آخر. يعني ان الارض تزرع والحاصلات تقسم بينهما. ومن مستلزمات المزارعة الأرض، البذر، العمل والبقر. وقد نتج هذا الشكل من العلاقة عن انقسام المجتمع بين أناس يملكون لكنهم لا يعملون لسبب ما وأناس يعملون لكنهم لم يمتلكوا أرضاً لسبب ما.

٨٩ - ٢- خالد الحاج الكيلاني : السجل الرابع، فتوى عدد ٣١ في ٢٨ نيسان ١٩٣٧، ص ٢١.

٩٠ - خالد الحاج الكيلاني : السجل الثالث، فتوى عدد ١٤٨/١٩٤ في ١٤ أيلول ١٩٣٢، ص ١٢٥.

ومن أركان المزارعة الايجاب والقبول. وكانت المزارعة تنعقد شفهياً بدون وجود صك مكتوب، ربما لعدم وجود من يعرف القراءة والكتابة عند الحاجة. ولذلك كان "اذا قال صاحب الأراضي للفلاح أعطيتك هذه الأرض مزارعة على أن حصتك من الحاصلات كذا وقال الفلاح قبلت أو رضيت أو قال قولاً يدل على الرضى، أو قال الفلاح لصاحب الأرض أعطيني أرضك على وجه المزارعة لا عمل فيها ورضي الآخر تنعقد المزارعة".

وكان للمزارعة شروط: أولها أن يكون العاقدين عاقلين، غير انه لسبب ما أجازت المادة ١٤٣٣ من "مجلة الأحكام العدلية" للصبي المأذون أن يعقد المزارعة؛ وثانيها هو اشتراط ما يجب أن يزرع، والا يزرع الفلاح ما يشاء ؛ وثالثها هو تعيين المدة لتصير المنافع معلومة كسنة أو أكثر ؛ ورابعها تعيين حصة الفلاح جزءاً شائعاً من الحاصلات كالنصف والثلث ؛ وخامسها أن تكون الأراضي صالحة للزراعة عند تسليمها إلى الفلاح بمعنى انها لا تكون سبخة أو نزة أو مواتاً غير صالحة للزراعة وقت العقد[٩١].

وكما جرى التحايل لامتلاك رقبة الأرض من قبل "كبار الملاكين"، كان يجري التحايل لامتصاص جهد الفلاح في عمليات المزارعة نتيجة عدم وجود صك يسجل عقد المزارعة المتفق عليه بين الفلاح والمالك. فهذا الأخير كان ينقلب على الفلاح بعد أن يكون العمل في الموسم قد انتهى أو أشرف على نهايته. وليس هناك ما هو أكثر دلالة على ما نقول من هذه الأمثلة الدامغة : "سئل في زيد دفع إلى عمرو أرضه بالمزارعة بالثلث والعشر من الكوم والخرج جميعه من الكوم حسب التعامل الجاري بالجوار. والآن طلع موسم الذرة وبرز زيد يدعي على عمرو بشكاره ذره مراده أن يأخذ ممن بيده الشراكة شكاره من عمرو بدون مسوغ قانوني، كما وان

٩١ – "مجلة الأحكام العدلية"، المواد : ١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨، ص ٧٠٠-٧٠٥.

مراد زيد المذكور أن يرفع لنفسه اجرة القطاف. فهل والحالة هذه يجاب إلى طلبه". أجابه : إنه لا يسوغ له ذلك وتطبق الشروط المتفق عليها"[٩٢].

ونورد هذا السؤال لفلاح يشكو من أخذ تبنه الذي هو حق من حقوقه حسب العوائد المتعارف عليها وجاء فيه : "سئل في رجل زرع عند آخر حنطة بحسب العوائد الجارية. الغلة بالنص والتبن للفلاح. والآن لما خرج الموسم أخذ التبن جميعه فلم يعط الفلاح شيئاً منه خلافاً للعوائد الجارية. أفيدونا مأجورين". أجاب : "يعتبر بذلك الشرط. فإن لم يوجد شرط يرجع ذلك للعرف والعادة. التبن للفلاح فيكون جميع التبن هو للمزارع وليس لرب الأرض شيء منه، لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً"[٩٣].

٥- **المساقاة.** عرّفت "مجلة الأحكام العدلية" في مادتها ١٤٤١ "المساقاة" بأنها نوع شركة على أن يكون أشجار من طرف وتربية من طرف آخر ويقسم ما يحصل من الثمر بينهما". وكانت تجري على الكروم والشجر وجميع البقول وأصول الباذنجان والنخل، والحور والصفصاف مما لا ثمر له وتدعى أيضاً "مغارسة"[٩٤].

وكان من أركان المساقاة الايجاب والقبول. فإذا قال صاحب الأشجار للعامل أعطيتك أشجاري هذه بوجه المساقاة على أن تأخذ من ثمرها كذا حصة وقبل العامل الذي يربي الأشجار تنعقد المساقاة.

ولانعقاد مثل هذه الشركة، كان لا بد ان تتوفر بين العاقدين عدة شروط. الأول، أن يكون العاقدين عاقلين ؛ الثاني، أن تكون حصة العاقدين في عقد المساقاة جزءاً شائعاً، كالنصف والثلث ؛ الثالث، تسليم الأشجار إلى العامل ؛ والرابع هو تقسيم الثمر بين العاقدين.

٩٢ - عمر الحاج الكيلاني : مفتي قضاء عكار، السجل الثاني، فتوى عدد ١٣٢ في ٣ صفر الخير ١٣٣٩، ص ٧٢-٧٣.

٩٣ - خالد الحاج الكيلاني : مفتي قضاء عكار، السجل الثالث، فتوى عدد ٤٤١ في ٢٤ اغستوس ١٩٣٥، ص ٢٨١.

٩٤ - Hala Sleiman :"La Wilayat de Tripoli et l'Expédition Egyptienne 1831-1840", Strasbourg 1996,deuxième volume, p. 490.

ان الخلافات حول هذا النوع من الشركة كانت كثيرة. فمنها حول مدة المساقاة في حال عدم ذكرها؛ فالمدة هنا تقع على أول ثمر يخرج، وفي هذه الحالة يكون الثمر قليلاً لا يفي بأجر العمل الذي بذله العامل ؛ وفي حال وفاة صاحب الأشجار والثمار فجة كان يلجأ الورثة إلى افساد المساقاة بمنع العامل من العمل ؛ وفي حال وفاة العامل، كان يقدم صاحب الأشجار على منع وارثه من متابعة العمل ؛ واتهام صاحب الأشجار للعامل بقلة الأمانة من أجل افساد المساقاة، والقانون هنا كان يسمح له بذلك[٩٥].

إن مثل هذه الخلافات كانت كثيرة الوقوع بدليل كثرة الفتاوى الموجودة بين أيدينا، وهذه واحدة منها: "سئل في رجل ساقى آخر باتفاق معلوم بينهما، على حصة معلومة من الثمر والشجر للعامل، ومضى على هذه المساقاة سنتان ونصف. وتوفي العامل قبل انتهاء المدة. فهل اذا مات العامل وورثته قصر لا يتولون بشرط المساقاة بحسب الاتفاقية والسند الجاري بينهما نظراً لبعدهم عن مكان المساقاة وعجزهم عن اداء شروطها تفسخ هذه المساقاة أم لا. واذا قلتم ذلك يسوغ لهم مطالبة صاحب الأرض بأجرة مثل عمل مورثهم حيث هم ورثاءه أم لا. أفيدونا الجواب. ولكم من الله الأجر والثواب. أجاب : الشجر لرب الأرض تبعاً لأرضه ولورثة العامل عند رب الأرض قيمة الغرس يوم الغرس، وأجرة مثل عمل مورثهم حفظاً لحقوق الايتام القاصرين"[٩٦].

٦- **الاعارة**. هي شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية، قامت على طلب شخص من آخر أن يعيره حاجة متوفرة عنده لينتفع منها مدة من الوقت، ثم يعيدها إلى صاحبها. والمستعير في هذه الحالة يملك منفعة العارية بدون بدل. أي ليس للمعير أن

[٩٥] "مجلة الأحكام العدلية"، المواد ١٤٤١-١٤٤٨، ص ٧٠٥-٧٠٨.

[٩٦] خالد الحاج الكيلاني : السجل الثالث، فتوى عدد ٢٨/٦٢ في ١٤ حزيران ١٩٣١، ص ٣٢-٣٣.

يطلب من المستعير أجره بعد الاستعمال. والعارية تعتبر أمانة في يدي المستعير، ولذلك كان عليه أن يضمنها.

لقد انتشرت هذه العلاقة بشكل واسع في اعارة الأرض والحيوانات على اختلاف أنواعها ؛ وشابها بعض الشوائب، وأوقعت خلافات بين أطرافها، مما دفع إلى وضع النصوص القانونية، كي تستند اليها المراجع المختصة في فض هذه الخلافات. وقد تناولت النصوص التي وضعت في هذا المجال المسائل المتعلقة بعقد الاعارة وشروطها، كما تناولت أحكام العارية وضمانها[٩٧].

حول ضمان المستعير للعارية نورد الفتوى التالية للمفتي "خالد الحاج الكيلاني"، مفتي قضاء عكار: "سئل في رجل يدعى كامل استعار من أحمد فردتين بقر ليفلح عليهما في ارض له في يوم واحد وصدف هذا اليوم شديد الحرارة. وبحسب العوائد المألوفة لا يفلح الناس في مثل هذا اليوم الا كجزء من عشرة أجزاء. فلم يراع المستعير حرارة اليوم، وفلح على البقر فلاحة تزيد عن العادة في اليوم الحر الشديد دون أن يعلفهما ويسقيها تكراراً، وفضلاً عن ذلك فقد تركهما وشأنهما يرعيان في ارض كثر فيها النبات السام القتّال المعروف (بالرزين) والذي لا تأكله الدابة الا أن تموت حتف أنفها ببضع ساعات كما يعرف المستعير ذلك وكما يعلمه غيره. وفي اليوم ذاته ماتت احدى الفردتين فجأة. وبعد فحص كرشها من أهل الخبرة والمعرفة وجد الرزين في كرشها وانه هو الذي سبب بموتها. فهل يضمن المستعير حيث تعدى وفرط أم لا افيدونا. الجواب : كان عمل المستعير هو منتهى الاهمال والتفريط بسبب تكاسله... فيضمن كامل لاحمد قيمة فردة البقر بلا تعلل"[٩٨].

[٩٧] ٢- لمزيد من الايضاح حول الاعارة تراجع :
- "مجلة الأحكام العدلية"، المواد : ٨٠٤-٨٣٢، ص ٤١٧-٤٣٠.
- "قاموس الحقوق"، المجلد السادس، ص ٢٥٢٠-٢٥٤٩.

[٩٨] خالد الحاج الكيلاني : السجل الخامس، فتوى عدد ٨٠٣ بدون تاريخ، ص ٨٤-٨٥.

٧– اجـارة الـدواب. كانـت الـدواب من خيـل وبغـال وحميـر وجمـال وسيلة النقل الاساسية فـي الولاية. فهي في متناول الناس في كل وقت. ويمكن القول بأن هذه الحيوانات كانت الوسيلة لأهالي القرى في سفرهم باتجاه المدن، والوسيلة الوحيدة في نقل محاصيلهم من أماكن انتاجها إلى مراكز السكن أو إلى أماكن بيعها. ويبدو "ان اجارة الدواب" كانت حالة عامة في مختلف أنحاء السلطنة فوضعت لهـا القوانين التي تنظم هذه العلاقة بين الناس. وأشارت إلى صحة استكراء دابة معينة، وصحة الاشتراط على "المكاري"، بأن يوصل الحمل إلى المحل المعين. وأشارت إلى أن استكراء الدابة يجب أن يتحدد فيه نوع الدابة والمسافة المراد قطعها، والمكان المطلوب الوصول اليه، والطريق الذي يجب أن يسلك، والحمل المطلوب نقله، وتحديد المدة التي يجب أن تبقاها الدابة في الاستكراء ؛ وانه لا يحق للمستأجر أن يستعمل الدابة أزيد من المدة التي اتفق عليها تحت طائلة المسؤولية ؛ وأكدت ان الدابة التي تستأجر للركوب، يعـين الشخص الذي سيركب عليها، بحيث لا يحق لأحد غيره أن يستخدمها، ومنع على المستأجر ضرب دابة الكراء من دون اذن صاحبها، وان فعل وتلفت بسببه ضمن لها[99].

ومـن أجل ذلك أصدرت السلطنة تعليمات، تحدد الساعات التي يستغرقها المسافر بين أقضية ولاية بيروت ومراكز السناجق التابعة لها، وبينها وبين دمشق. وقد جاء هذا التحديد، مستثنياً : جنين، بني صعب، جماعين لأنها حسب ما أوردته سالنامة ولاية سورية لعام ١٣٠٢هـ لم تكن قد حددت بعد؛وقد جاء على الشكل التالي[100]، وفق الجدول رقم ١٢ المرفق ربطاً.

٩٩ - لمزيد من الايضاح حول هذه الفقرة تراجع "مجلة الأحكام العدلية"، ص ٢٧١-٢٧٨.

١٠٠ - "سالنامة ولاية سورية"، لعام ١٣٠٢ هجرية، دفعة ٢٠٠، ص ١٩٧-١٩٩.

جدول رقم -١٢-مقداربعدمدينة بيروت ومراكزأقضية ولاية بيروت عن دمشق

وعن مراكزالسناجق التابعة لها

السنجق	مركز السنجق	القضاء	البعد عن دمشق بالساعة	البعد عن مركز السنجق بالساعة
بيروت	بيروت	بيروت	٢٤ ساعة	–
		صيدا	٢٤ ساعة	٩
		صور	٢٦ ساعة	١٧
		مرجعيون	١٨ ساعة	١١
طرابلس الشام	طرابلس	طرابلس	٤٢ ساعة	دقيقة ساعة
		عكار	٤٦ ساعة	٦
		صافيتا	٤٠ ساعة	١٢
		حصن	٣٤ ساعة	١٢
اللاذقية	اللاذقية	اللاذقية	٦٩ ساعة	دقيقة ساعة
		جبله	٦٤ ساعة	٥
		صهيون	٧٠ ساعة	٦
		المرقب	٦١ ساعة	٨
عكا	عكا	عكا	٣٦ ساعة	دقيقة ساعة
		حيفا	٣٨ ساعة	٣
		صفد	٢٥ ساعة	١٠
		الناصرة	٣٢ ساعة	٦
		طبريا	٢٨ ساعة	٩
البلقا	نابلس	نابلس	٤٥ ساعة	دقيقة ساعة
		جنين	لم تحدد بعد	٦
		بني صعب	لم تحدد بعد	٥
		جماعين	لم تحدد بعد	٤

وعـلى أسـاس سـاعات المسير المحددة في هذا الجدول كان يجري استكراء الدواب، وبالتالي تحديد الاجر.

٨– اجارة الآدمي. أجازت "مجلة الأحكام العدلية" اجارة الآدمي للخدمة أو لاجراء صنعة ببيان مدة وبتعيين العمل. وطبقت هذه الاجازة بشكل واسع على رعاة الحـيوانات ونواطير القرى العاملين، وعلى رعاة ونواطير واجراء الخاصة. صحيح ان عقـد الاجارة كان ينعقد لمدة سنة، ويجدد اذا رغب طرفا العلاقة[101]، وانه مبدأ أرقى

١٠١ - "مجلة الأحكام العدلية"، مرجع سابق، المواد : ٥٦٢-٥٦٣-٥٦٨-٥٧١-٥٧٣، ص ٢٨٠-٢٨٥.

من مبدأ "التعاقد مدى الحياة". غير ان افساد العقد كان سهلاً نظراً للتعقيدات التي كانت تطرأ أثناء التنفيذ. فقد يختلق رب الاجير اسباباً وحججاً كانت تؤدي إلى أن يصبح الأجير مخالفاً لشروط الاتفاق فيخسر أجرته، وعندها يضطر إلى ترك عمله، خاصة اذا كانت علاقته مع متنفذ ولا سبيل إلى تحصيل بدل أتعابه. وسجلات الافتاء مليئة بالأسئلة التي تتهم الرعاة بمخالفة شروط الاتفاق وبالأجوبة التي تشير إلى حرمانهم من الأجر اذا ثبت انهم خالفوا الشروط، وهذا نموذج من هذه الأسئلة :

"سئل في أجير خاص يرعى غنماً لزيد وقد سلمه الغنم وشرط عليه أن يرعاها في النهار ويحرسها في الليل خوفاً من السرقة والوحوش. أدخل الراعي الغنم لحظيرتها ليلاً وذهب يتجول في القرية تاركاً الغنم وحدها خلافاً لما شرط صاحب الغنم والراعي ينكر الحراسة ليلاً. جاء وحش على الغنم وقتل منها خمسة رؤوس.

"الآن مراد صاحب الغنم تضمين الراعي لمخالفته الأمر. كيف الحكم الشرعي بذلك أفيدونا. أجاب: "حيث ان الراعي خالف الشرط والعادة المتبعة عند أرباب الطروش في أمر الحراسة ليلاً فيكون أتى بعمل التفريط فيما سلم اليه فيضمن قيمة ما تلف. ولما كان الراعي ينكر أمر الحراسة ليلاً فيكلف زيد صاحب الغنم للاثبات ان الاجار معقود للراعي نهاراً والحراسة ليلاً. وغب ذلك يؤمر الراعي بدفع قيمة الأغنام المقتولة بالغة ما بلغت حسبما كانت تساوي وهي حية ولا عبرة بتعلله كما نص عليه في ابن عابدين والحامدية والله تعالى اعلم"[١٠٢].

وجرى استخدام الأولاد الصغار كإجراء وفق شروط قاسية. وكثيراً ما أجبر الأجير الصغير على ترك الخدمة قبل انتهاء المدة من أجل حرمانه من أجره. وهذا ما تؤكده الفتوى التالية : "سئل في رجل استأجر ولداً من وليه على سنة كاملة فشارطه على أن سنته بيوم ويومه بسنة. يعني انه ان لم يتم السنة فلا أجر له وان عملها فله الأجر. وعمل عنده مدة ثم خرج. كيف الحكم بذلك". أجاب : "له أجر مَثَلِه كما

---

١٠٢ - "مجلة الأحكام العدلية"، مرجع سابق، المواد : ٥٦٢-٥٦٣-٥٦٨-٥٧١-٥٧٣، ص ٢٨٠-٢٨٥.

عمل في المدة المذكوره بحسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى، ويؤمر المستأجر بدفع اجر المدة التي عمل فيها، نص عليه في الخيرية، من باب الاجارة".

وجرت الافادة من عمل الأجير، مقابل وعود موهومة، كان من جرائها قبض السراب بدل الاتعاب والنفور بدل الرضى ؛ والفتوى التالية توضح هذه الفكرة : "سئل في راع أوعد زيداً على أن يرعى له غنمه مدة سنة بلا أجر اذا كان يعطيه ابنته. فرعى الراعي ستة أشهر من السنة. ثم ان أبا البنت زوج ابنته من الغير. والآن الراعي يطلب أجر الستة أشهر التي رعى فيها وزيد يقول لا أجر لك لعدم الشرط على الأجرة كيف الحكم الشرعي أفيدونا مأجورين". فأجاب : "له أجر بمثل ما خدم حسب العوائد المتعارف عليها في الجوار"[١٠٣].

وفي نهاية هذه الفقرة لا بد من الاشارة إلى أن "كبار الملاكين"، قد أقاموا في ضياع بعيدة عن أملاكهم السهلية، وكانوا لا يترلون إلى السهل الا في أوقات الأعمال الكبرى أثناء جني المحصول. وبحكم عدم قدرة الواحد منهم ان يقيم في كل ضياعه دفعة واحدة، اضطروا إلى استئجار "خول" "Métayers" للاشراف على الفلاحين والمزارعين عندهم. وكان "الخائل" يعطى قطعة من الأرض تقدر مساحتها بالفدان تقسم إلى قسمين أحدهما للزراعة الشتوية، والآخر للزراعة الصيفية ليعمل عليه ويعيش منه، غير ان الخائل كان يستسهل فيدفع بها إلى الفلاحين لينجزوا أعمالها لحسابه مجاناً. وبالتأكيد كان الخائل بالاضافة إلى ذلك يتناول أجره من الفلاحين فتصير القسمة على الشكل التالي : يجمع المحصول، وتبدأ القسمة. فيخصم منه العشر يأخذه "الملاك الكبير"، وما يبقى يقسم مناصفة فيأخذ النصف الأول الملاك الكبير والنصف الثاني يقسم إلى قسمين النصف للخائل والنصف الثاني الباقي يؤخذ منه قسم لمعاون الخائل وقسم لفرس الملاك وما تبقى يأخذه الزارع، الذي يبقى في حالة الاملاق من موسم

---

١٠٣ - خالد الحاج الكيلاني : السجل الثالث، فتوى عدد ٣٣٢ في ٢٨ نيسان ١٩٣٤، ص ٢١٢؛ وفتوى عدد ٣٠٠ في ٢٢ آب ١٩٣٩، السجل الرابع، ص ١٧٢.

إلى آخر[١٠٤]. وبقي هذا الشكل من الاجارة قائماً مدة طويلة من الزمن بعد حكم العثمانيين.

إن العلاقات الاجتماعية التي أشرنا اليها، بقيت قائمة مدة طويلة من الزمن بعد رحيل العثمانيين عن هذه الولاية. ويمكن القول بأن هذه المدة تطاولت إلى ما بعد زوال الانتدابين الفرنسي من لبنان وسورية، والبريطاني من فلسطين.

١٠٤- E. Achard : "La plaine d'AKKAR", l'Asie Française, Paris 1923, n°209, pp.65
ورفيق بهجت : "ولاية بيروت"، القسم الشمالي، ص ٢٤٧.

بعض الاستنتاجات

إن الملكية العقارية التي عرفتها الولاية بأنواعها وأشكالها المتعددة، قد تحددت سماتها في مرحلتين تاريخيتين متتاليتين. الأولى سابقة على الحكم العثماني وتكرست بفضله ؛ والثانية برزت سماتها خلال مرحلة طويلة من هذا الحكم، وتثبتت في عهد تنظيماته "الخيرية" و"الهمايونية".

وتعتبر التحولات التي طرأت على "الأراضي غير المملوكة"، وخاصة أراضي "بيت المال"، من أبرز التحولات التي أدت إلى بروز الملكيات الخاصة بمختلف أشكالها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. فخلال فترة هذا الحكم، تحولت هذه الأراضي التي اغتصبها الأمراء من قادة الفرسان – من "ملكية تفويض أميرية"، إلى "ملكية خاصة صحيحة".

إن إلغاء الصفة العامة للملكية المشتركة للأرض، وتحويلها إلى ملكية خاصة، أدى إلى احتدام في الصراع بين مؤيدلهذا التحول ومعارض له . وبدل أن يحسم هذا التناقض لمصلحة السلطنة و"بيت المال"، حسم لصالح الاتجاه الأول، وجرى القطع مع هذه المصالح. وصدرت تشريعات وقوانين، سمحت للأمراء من قادة الفرسان أن يمتلكوا الاقطاعات التي فوضت اليهم، بدون وجه حق بمجرد قولهم : "هذه لنا" ؛ كما سمحت للاجانب أن يمتلكوا مساحات شاسعة بأثمان زهيدة للغاية.

أما الفلاحون والزراع، الذين أحيوا "الأراضي الموات"، وحولوها إلى أراض صالحة للزراعة، سواء كانت سهلية أم جبلية وعرة، فقد حرموا منها بدون وجه حق، وذلك بمجرد القول لهم أيضاً : "هذه ليست لكم"، رغم ان الجهد المبذول فيها كان أولاً وأخيراً جهد هؤلاء الذين التصقوا بها. لقد كانوا ركن السلطنة العسكري، يدافعون عنها في الحرب، وفي السلم كانت تعتمد عليهم وعلى حيواناتهم تقع أعباء متطلبات العمل الزراعي، والى غيرهم آلت الأرض المستصلحة.

إن تحـــول مســـاحات شاسعة من "الأراضي الأميرية" و"الأراضي العشرية" و"الأراضـــي الخراجـــية" من "ملكية تفويض" إلى "ملكية خاصة"، قد أدى إلى نتائج اجتماعية مهمة، منها :

١- تحـــول "الأمـــراء" إلى "ملاكين كبار"، وتحول "الفرسان" إلى "فلاحين" و"عمال زراعيين".

٢- تحـــول الأرض إلى سلعة، ودخولها ميدان السوق التجارية، فباتت تباع وتشترى وتـــرهن. وبذلـــك انتقلت مساحات واسعة من الأراضي العامة المشتركة، والاحراج المشاعية، والأراضي الموقوفة، إلى ملكيات خاصة أضيفت بشكل كامل إلى أملاك كبار الملاكين والمتنفذين وكبار الموظفين الاداريين والقادة العسكريين.

٣- حرم الفلاحون والعمال الزراعيون من حقوقهم المكتسبة والمتوارثة على "الأراضي غـــير المملوكة"، و"الأراضي الموات" ؛ والمنافع المشاعية بأنواعها المختلفة، التي كانت تساهم في التخفيف من اعبائهم الاقتصادية، وتقلل من تحكم المتمولين وكبار الملاكين في مصـــادرة قوتهم وتدفئتهم ورعي ماشيتهم، والموارد الاولية لبناء منازلهم. وبالمقابل أدى إلى تضخم ثروة المالكين العقاريين بإضافة مساحات شاسعة إلى ملكياتهم الخاصة والى زيـــادة ثـــرواتهم وامكانياتهم في شراء حصص الفلاحين الفقراء والمالكين الصغار المعدمين.

إن تحـــول مساحات شاسعة من "الأراضي الأميرية"، من "ملكية تفويض" إلى "ملكية خاصة"، قد حرم السلطنة من موارد ضريبية لصالح الخزينة. ولذلك سعت إلى التعويض عـــنها بإنشـــاء "مديرية الزراعة"، وبتشكيل شعب لهذه المديرية في الولايات، ليعمل مديـــروها في مركـــز الولاية وسناجقها وأقضيتها، على تشجيع الأهالي وترغيبهم في زراعـــة محاصـــيل أخرى غير الحبوب، من أجل الحصول على موارد زراعية تدخل في

الميدان الصناعي فتتوفر لها مطارح ضريبية جديدة، لتؤمن حاجتها المتزايدة إلى الانفاق. علماً انها لم تترك مورداً زراعياً واحداً مهما قل شأنه، الا وفرضت عليه رسماً وضريبة.

إن الســـماح بـــتحول "ملكية الأراضي الأميرية المحيية"، إلى "ملكية خاصة" واعارتها وتأجيرهـــا، والســـماح بإحـــياء "الأراضي الموات" تمهيداً لامتلاكها، أدى إلى نشوء علاقـــات اجتماعية جديدة، كالشركة والقسمة والمهايأة والمزارعة والمساقاة والاعارة والاجـــارة، هي أكثر حرية من العلاقات السابقة. لكنها، كانت في الوقت نفسه، في صـــالح "كـــبار الملاكـــين" لأنها سمحت لهم بالحفاظ على ملكياتهم الواسعة، وعلى حيواناتهم الكثيرة، وعلى امتلاك المزيد من "الأراضي الموات" عن طريق مقاسمة العاملين فيها جهدهم وأتعابهم.

إن اللجوء إلى الثروة الحرجية، من أجل سد الحاجات المتزايدة إلى الأخشاب، وصناعة الفحـــم وتـــأمين الوقود لمعامل حل خيوط الحرير والتعدين واتونات الكلس، ووقود القطارات والمعامل والمنازل، أدى إلى اضمحلال الكثير من الاحراج في جبال اللاذقية وعكـــار والضنية وصور. لأن أصحاب هذه الصناعات والمستفيدين الآخرين، كانوا يســـتأجرون اليد العاملة الزراعية الرخيصة لنقل الاحطاب مقابل أجر زهيد عن كل حمـــل حطب ينقله الحطابون. وذلك ليس ثمناً لهذه الأحطاب لأن الاحراج كانت ما تـــزال مشاعية. وفي هذا لا يمكن تحميل هؤلاء الحطابين مسؤولية ابادة هذه الثروات الحرجـــية وحدهـــم بدون أولئك المستفيدين الذين كانوا يشجعون عملياً اتجاه القطع بشكل عشوائي.

****

الفصل الثاني

الصناعات والحرف في ولاية بيروت

أهم الصناعات والحرف في ولاية بيروت

لم تعـــرف الولاية الصناعات الكبيرة، ما عرفته هو الصناعات القديمة القائمة على المنتجات الزراعية. وهي صناعات بسيطة كان يتطلع اصحابها إلى تطويرها رغم الظـــروف الكثيرة التي كانت تعمل على عرقلتها. وقد ساهمت بالرغم من بساطتها في سد الحاجات الأساسية للسكان. ومن أهم هذه الصناعات :

١- **صناعة الطحين والخبز** :كان الخبز و"المجدرة"، الزيت والزيتون والبصل، من المواد الغذائية الأساسية لمعظم سكان الولاية. وكانت هذه المواد تأتي في رأس قائمة المؤن التي يحضرها السكان لتمضية فصل الشتاء. ولذلك كان الطحين الذي يدخل في صناعة الخبز، والبرغل المجروش الذي يدخل في صنع طبخة المجدرة، من المواد التي تختزن منها كل عائلة كمية تكفيها طيلة ذلك الفصل.

إن صناعة الطحين والبرغل كانت تتم في المطاحن المائية المنتشرة في كل انحاء الولاية وخاصة قرب الانهار والجداول. وإذا استثنينا قضاء "جماعين" في سنجق البلقاء، حيـــث كـــان اهله يطحنون حبوبهم في الأقضية المجاورة له، نظراً لعدم وجود المجاري المائية الغزيرة التي تساعد على إدارة المطاحن فيه، فقد انتشرت صناعة الطحين في كل الأقضية من أجل الإستهلاك المحلي. وحدها مدينة طرابلس الشام كانت تبيع كميات مـــنه بلغت في تسعينات القرن التاسع عشر من ١،٩١٧،٤٧٦ كيلو غراماً، بلغ ثمنها ٣٨،٣٣٤ فرنكاً[١].

وفي احصـــاء قامت به السلطنة لعدد المطاحن في سناجق الولاية عام ١٢٩٨ هجـــرية/ ١٨٨٠ م دل عـــلى انها كانت تحوي ٤٢٥ مطحنة ؛ وأن سنجق طرابلس الشـــام قد احتل المرتبة الاولى، فقد حوى منها ١٨١ مطحنة ؛ واحتل سنجق اللاذقية المرتـــبة الثانـــية اذ حوى ١٤١ مطحنة ؛ وسنجق بيروت المرتبة الثالثة اذ حوى ٦١

١- Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op. cit. pp. 123

مطحنة ؛ أما سنجق عكا فقد حوى على ٤٢ مطحنة. و لم يشر هذا الإحصاء إلى وجود مطاحن في سنجق البلقاء (نابلس).

أما بالنسبة للأقضية، فقد احتل قضاء "عكار" المرتبة الاولى، حيث بلغ عدد مطاحنه في هذا الأحصاء ٨٥ مطحنة ؛ وتلاه قضاء "حصن الأكراد"، الذي بلغ عدد مطاحنه ٤٢ مطحنة ؛ وهما من اعمال سنجق طرابلس الشام. واحتل قضاء اللاذقية المرتبة الثالثة، اذ بلغ عدد مطاحنه ٣٧ مطحنة ؛ في حين بلغ عدد مطاحن قضاء صيدا، وهو من اعمال سنجق بيروت ٣٥ مطحنة[٢].

وبعد ست عشرة سنة قدم "Vital Cuinet" احصاءً لعدد المطاحن في الولاية عام ١٨٩٦ فبلغ ٢٦٥ مطحنة. منها ٦٧ مطحنة في سنجق بيروت، و٧٧ في سنجق عكا، و١٠ في سنجق طرابلس الشام، و١١١ في سنجق اللاذقية. أما سنجق البلقاء فلم يذكر عنه شيئاً. إن أقل ما يقال في هذه الأرقام بأنها غير دقيقة وبحاجة إلى إستكمال. وحسب هذا الإحصاء فقد توزعت هذه المطاحن على الأقضية كما يلي : واحدة في بيروت، ٣١ في صيدا، ٣٠ في صور، ٥ في مرجعيون، ٣٤ في عكا تحوي على ٤٩ زوجاً من الحجارة، ٥ في حيفا تحوي على ١٣ زوجاً، ١٥ في طبريا ميزتها أنها لطحن الزيتون والحبوب في آن معاً، ١٩ في صور، ٤ في الناصرة، ١٠ في صافيتا، ٢٠-٣٠ في صهيون.

وأشار إلى وجود ٦٠ مطحنة مائية في القرى المحيطة باللاذقية وإلى ١٥ مطحنة في قلبها تدار بواسطة حيوانات الجر، وإلى وجود ما يماثل هذا العدد على مرتفعاتها تدار بواسطة الهواء. وهناك أقضية "كحصن الأكراد" و"جنين" أشار إلى وجود مطاحن فيها، لكنه لم يذكر اعدادها ؛ وهناك اقضية كانت عامرة بالمطاحن كطرابلس وعكار والمرقب اسقطها من حسابه[٣].

---

٢ – "سالنامة ولاية سورية"، لعام ١٢٩٨، دفعة ١٣، الجدول الاحصائي العام المرفق بها وهو بدون رقم صفحة.

٣ – Vital Cuinet: “Syrie, Liban...” op.cit. pp. 46, 65, 79, 88 ,90 ,98, 103, 107, 112, 115, 119, 137, 155, 168, 176, 194.

وفي إحصاء آخر اجرته السلطنة عام ١٣١٩ هجرية/ ١٩٠١م بينت فيه أن عدد مطاحن الولاية هو ٢٨٣ مطحنة. منها ١١٧ في سنجق بيروت، و٤٤ في سنجق عكا، و١٢٢ في سنجق اللاذقية. وهذا الرقم أقل مما كان عليه منذ عشرين سنة ب ١٤٢ مطحنة.

ومن نواقص هذا الاحصاء انه لم يشر إلى وجود مطاحن في سنجق طرابلس الشام وسنجق البلقاء. فهل يعقل ان تكون كل المطاحن فيهما قد توقفت عن العمل ؟ ربما شمل هذا الاحصاء المطاحن التي يدفع عنها اصحابها الضرائب وبالتالي جرى تعدادها بين المطاحن العامرة، في حين اهملت الاخرى لأن أصحابها استطاعوا ان يتملصوا من دفعها وبالتالي سقطت من التعداد.

أما توزع هذه المطاحن على الأقضية فقد جاء على الشكل التالي : واحدة في بيروت، ٥٩ في صيدا ٢٨ في صور، ٢٩ في مرجعيون، ٢ في عكا، ٤٢ في صفد، ٥٦ في اللاذقية، ٦٦ في صهيون[٤].

نلاحظ أن الزيادات الهامة في هذا المجال قد حصلت في اقضية : صيدا، صور، مرجعيون، صفد وصهيون.

ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه المطاحن وهو قليل جداً، ما زال يعمل إلى يومنا هذا لفترة قصيرة اثناء المواسم، وبشكل متقطع في الأوقات الأخرى ؛ وبعضها الآخر ما زالت أبنيته بحالة جيدة لكنه متوقف عن العمل. والبعض الثالث قد تحول إلى اطلال اندثرت او تندرس يوماً بعد يوم.

وإذا كانت الحاجة وظروف التطور قد فرضت بناء مثل هذه الأعداد الكبيرة من المطاحن، فإن ملائمة الظروف الطبيعية قد ساعدت هي الاخرى على وجود مثل هذه الأعداد. وقد لاحظنا ونحن ندرس انتشار هذه المطاحن ان القرى التي توفرت لها الظروف الطبيعية قد وجد فيها اكثر من مطحنة، وخاصة القرى الكبيرة. وهذا يدل

---

٤ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، مصدر سابق، ص: ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٦٣.

على وجود الحاجة المتزايدة إليها، وعلى الدخل العيني الذي يمكن أن توفره المطحنة من الحبوب والطحين.

أما صناعة الخبز، فكانت تتم على مستويين : مستوى القرية، ومستوى المدينة. فعلى المستوى الأول كانت كل عائلة تصنع منه حاجتها بشكل يومي؛ فربة البيت كان تجعل عجينة الخبز أقراصاً، ثم ترققها قليلاً وتشويها على "الصاج" [٥]، الذي توقد تحته النار؛ والخبز المشوي عليه يصعب ازدراده إذا بقي إلى اليوم التالي، وخاصة إذا كان مصنوعاً من الذرة.

لكن بعد أن عرف أهل القرى "التنور" [٦]، أصبح بإمكان العائلة أن تصنع ما يكفيها منه مرة أو مرتين في الأسبوع. والخبز المصنوع هنا اكثر جودة من الاول ويبقى مدة اطول دون ان يتغير مذاقه او يصعب بلعه. وإذا كان باستطاعة إمرأة واحدة ان تخبز على "الصاج"، "فالتنور" بحاجة إلى تعاون اثنتين على الأقل، احداهما ترقق اقراص العجين، والثانية تلصقه على جدران التنور المحيطة بالنار الموقدة. وهكذا فرض "التنور" على نساء القرية التعاون فيما بينهن في هذه المهمة، فكانت كل حاره في القرية تبنى تنورها الخاص بها. والقرية الكبيرة المؤلفة من عدة حارات كان يوجد فيه اكثر من "تنور".

و لم تكن عملية صنع الخبز مسألة سهلة تستطيع كل النساء القيام بها، وخاصة نساء "كبار الملاكين" والميسورين، ولذلك كان هؤلاء يفرضون بشكل ما على النساء الفقيرات ان يخبزن لهم، لأن صناعة الخبز بالأجرة أو عملية بيع الخبز لم يعرفها اهل القرى إلا منذ مدة قريبة لا تزيد على ربع قرن والبيت الذي كان ينفذ خبزه قبل الأوان كان يسد حاجته بنوبة خبز بسيطة على "الصاج"، او يستعير من جاره ويرد له عاريته في اليوم المحدد للخَبْزْ.

---

[٥] – الصاج: قطعة معدنية من الحديد الرقيق مستديرة ومقعرة تسمح باشغال النار تحتها بعد ان توضع على الموقدة وهي تسخن بسرعة.

[٦] – التنور: بناء صغير بحجم برميل الخشب وشكله، يبنى بالطين والحجارة الصغيرة والحصى الزرقاء. داخله مدلوك بشكل جيد حيث توقد النار، وتلصق المرأة العجين المرقوق على جدرانه المحيطة بها.

أما على المستوى الثاني، فكان الأمر مختلفاً، فبالإضافة إلى وجود العائلات التي تصنع خبزها الخاص، كان يوجد ايضاً اناس يصنعونه للبيع وخاصة في مدن الولاية التي يؤمها الغرباء، من موظفين وتجار مقيمين ومسافرين ماره. والخبز هنا من اجل هذه الغاية كان يجد من يشتريه. أما الذين قاموا بهذه المهمة، فهم الرجال الذين اتخذوا منها صنعة لهم، وسمي المحترف منهم "خبازا"[٧].

وفرضت السلطنة ضرائب على اصحاب "المخابز" "fours et boulangeries" وعملت في عام ١٨٨٠ على احصائها في ولاية سورية. وقد بلغ عددها في سناجق ولاية بيروت من ١٧٠ مخبزاً توزعت على الشكل التالي : ٤٥ في بيروت، ١٨ في صيدا، ٤ في صور، ٣ في مرجعيون، ١٦ في طرابلس، ٤٣ في قضاء طرابلس، ٢٥ في اللاذقية، ٤ في جبلة، ١٢ في المرقب[٨].

ما نلاحظه من هذا الاحصاء هو أن مدينة بيروت قد جاءت في طليعة مدن الولاية التي تصنع الخبز للبيع وتلتها مدينة اللاذقية فصيدا فطرابلس ثم المرقب. ويأخذ هذا العدد بالإرتفاع ليشمل مدناً أخرى. ففي عام ١٨٩٦ ارتفع عدد مخابز بيروت إلى ٧٥ مخبزاً، وصيدا إلى ٢١، واصبح في عكا ١٧، وفي صفد ١٤ مخبزاً [٩]. وهذا يدل على ان هذه الصنعة قد شقت طريقها واخذت تتركز اكثر في المدن والقصبات، منذ اواخر القرن التاسع عشر.

ومن خلال نوعية الخبز الذي كان يستهلك نستطيع أن نتبين المستويات الإجتماعية لسكان الولاية. فخبز طحين القمح كان يتناوله "كبار الملاكين" والفئات الميسورة، وهو اسهل في الطحن والعجن والخبز، كما أنه اكثر غذاء؛ وخبز "الذرة الصفراء" و"البهراء"، كانت تتناوله الفئات المتوسطة الحال؛ أما الفئات الفقيرة، فكانت

---

[٧] – قيل في الخباز المحترف : "اعطي خبزك للخباز لواكل نصفه". والخباز يمثل رمز المحترف الحاذق في صنعته.

[٨] – "سالنامة ولاية سورية"، لعام ١٢٩٨ هجرية، الجدول الاحصائي العام، ص ٢٥٦.

[٩] – "سالنامة ولاية بيروت"، لعام ١٣١٩ هجرية، دفعة٣ ص ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٢.

تتـــناول خـــبز "الذرة البيضاء"؛ وخبز طحين الشعير وغيره من الحبوب كانت تتناوله الفئات المدقعة في الفقر.

إنـــنا لا نغالي، ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن هذه الفئة الأخيرة كانت تتناول خبز الزؤان قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بعشرين سنة. وهكذا، ففي الوقت الذي كانـــت تجري فيه عملية تصدير الطحين من طرابلس الشام عام ١٨٩٤، كانت هذه الفـــئة تتناول الخبز المصنوع من الزؤان وتتعرض بسببه لخسارة الصحة والأموال. فهذا "كامل البحيري" صاحب جريدة "طرابلس الشام" يكتب على صفحات جريدته عن هـــذا الموضـــوع، اذ يصف الحالة التي يصير عليها الذين يأكلون هذا النوع من الخبز ويبين ضرره على صحتهم، ويطلب من المسؤولين التدخل لحماية هؤلاء المساكين من الفقراء ودفع الأذى عنهم[١٠].

لقد استطاعت المطاحن المائية ان تلبي حاجة سكان القرى من الطحين نتيجة انتشـــارها الواسع في الريف، غير ان تمركز السكان في المدن وتمركز صناعة الخبز على ايدي الخبازين قد أديا إلى عدم إمكانية المطاحن المائية الموجودة فيها وحولها على تلبية الحاجة من الطحين ولذلك جرى سد هذا النقص بالإستيراد من دمشق وطرابلس، من روســـية ومصر، وهذا الطحين كان يستورد لسدّ حاجة السكان المحليين. أما الطحين الـــذي يـــأتي من فرنسا وايطاليا، فلم يستورد الا من اجل استهلاك الأجانب في هذه البلاد.

وشكلت مدن : دمشق، طرابلس الشام وبيروت مراكز التموين الاساسية في المـــنطقة مـــن مـــادة الطحين. فدمشق كانت تنتج يومياً ١٤٤٠٠٠ كيلو غراماً من الطحـــين، وكان يأتي منها إلى بيروت ٢٨٠٠٠ كيلوغراماً، و٤٨٠٠ كيلوغراماً إلى جـــبل لبنان والبقاع، والباقي يستهلك محلياً. أما مدينة طرابلس، فكانت تصدر سنوياً

١٠ - محمد كامل البحيري: "جريدة طرابلس الشام"، عدد ٤٨ في ٢٤ تشرين الاول ١٨٩٤، مجموعة في "رياض طرابلس"، الجزء الثاني، ص ١١٣.

١٩٠٠طناً، منها ١١٠٠ تذهب بإتجاه بيروت، و٥٠٠ بإتجاه اساكل قبرص وتركيا، و ٣٠٠ إلى مصـــر. ويرجع السبب في ذلك إلى الإمكانيات التي توفرت لهاتين المدينتين. فقـــد وجـــد في مدينة دمشق عدد كبير من المطاحن بلغ ٩٣ مطحنة مائية يدور فيها ١٧٢ حجراً، ثلاث من هذه المطاحن كانت تقوم بالطحن لصالح القوات العسكرية، أمـــا في طرابلس فقد وجد بالإضافة إلى المطاحن المائية مطحنتان بخاريتان، وفي بيروت وجدت مطحنة بخارية واحدة ركزت فيها عام ١٨٨٨.

وفي عام ١٨٩٠ بدأ توجه اوروبي جديد وهو ان تحل المطاحن البخارية مكان المطـــاحن المائية حتى يمكن التحكم بطبيعة الأشياء وذلك بناء على تقرير اعده "M. Guiot" في هـــذا العـــام من بيروت عن "تجارة جبل لبنان وسورية"، اقترح فيه على الاوروبـــيين ان يركزوا مطاحن بخارية في دمشق بإعتبارها السوق الأساسية للقمح في سورية، خاصة وأن اليد العاملة فيها رخيصة جداً؛ ففضلات هذا المطاحن تكفيها من المصـــاريف وحـــدد الحاجـــة برجل واحد لكل حجر وثلاثة مغربلين ووضع التقرير بتصرف المسؤولين الفرنسيين لاخذ اقتراحه بعين الاعتبار[١١].

٢- **الصيد**. قسمت السلطنة العثمانية الصيد إلى نوعين : مائي وبري. الأول، يتـــناول صيد المنتجات المائية كالسمك والإسفنج، المرجان واللؤلؤ. ويهمّنا منها إثنان كانا رائجين في الولاية :

أ- **صـــيد الســـمك**، وهـــو بحري ونهري. وقد شكل مجال عمل لعدد من السكان المحترفين. وأنواع الأسماك المتعددة التي كانت تصاد لم تكن تختلف عن تلك التي كانت رائجـــة في حـــوض المتوســـط. أما سكان الشواطئ فكانوا يفضّلون سمك "السلطان ابراهـــيم". وأكـــثر الأماكن التي كان ينتشر فيها السمك هي مياه صور وعكا؛ هذا بالإضافة إلى أن السمك النهري كان ينتشر في كل أنهار الولاية. وبالإضافة إلى محترفي

١١ - "Document..." tomes VI, letter n52, pp.196-197

صـيده فقـد عمل فيه أيضاً عدد من الهواة الذين شكل بالنسبة اليهم وسيلة للتسلية ولتأمين غذائهم الذاتي من هذه المادة.

وبنتـيجة العجـز المالي للسلطنة رأت أن تستفيد من هذه الثروة فأصدرت "قانون الصيد البري والبحري" في ١٨ صفر ١٢٩٩هجرية / ١٨٨١م شملت فيه كل الأماكن المائية التي يمكن أن يصطاد منها السكان. فقد اشارت فيه إلى ان من أراد أن يصطاد سمكاً من البحر أو النهر أو البحيرات أو الجداول، يلزمه أن يحصل على "تذكره رخصـة" في الصيد؛ ومن لم يكن حاصلاً على هذه التذكرة كانت تضبط آلة صيده. وبلـغ رسـم التذكرة التي يعمل بها لمدة سنة واحدة بنصف "ريال مجيدي"[١٢]. والى جانـب رسـم التذكرة بلغت حصة المراجع المسؤولة عشرين بالمئة من قيمة السمك البحري وعشرة بالمئة من قيمة السمك النهري. وهذا الرسم أخذ من الصياد بالتراضي إمـا نقـداً بحسب رائج البلدة، وأما عيناً من نفس السمك الذي يكون قد اصطاده، ويؤدي الرسم إلى مأمور السمك في أول اسكلة يخرج اليها.

وأحالت السلطنة رسم الصيد بوجه الالتزام إلى طالبيه لمدة سنتين على الأقل، ولمـدة أربـع سنوات على الأكثر. وأشار القانون إلى أن الذين يريدون ان يصطادوا لاستهلاكهم الخاص يعفون من "رسم الصيدية"، لكنهم يدفعون ثمن الرخصة"[١٣].

ويبدو أن الناتج كان يستهلك محلياً دون أن يصدر منه أي شيء بدليل أننا لم نعـثر في المصادر والمراجع التي تحدّثت عن تجارة الولاية على أي رقم إحصائي له يفيد أنه دخل في مجال التجارة الخارجية.

ب- صـيد الإسفنج في ثغور الولاية، كان مهنة احترفهـا الكثيـر مـن النـاس لأنّهـا كانـت تـدر عليهم ما يسدون به حاجتهم. أما مواضع الإسفنج فهي تمتد

---

١٢ - "الريال المجيدي"، هو وحدة نقدية عثمانية فضية تساوي عشرين غرشاً. أجزاؤه هي : نصف مجيدي، وربع مجيدي.
سعيد حماده : "النظام النقدي والصرافي في سوريا" مرجع سابق، ص ٢٥.

١٣ - يتألف "قانون الصيد البري والبحري العثماني" من ٣٦ مادة وهي تحدد شروط وظروف ممارسة الصيد. ولمزيد من الايضاح حول هذا القانون، تراجع
"مجموعة القوانين"، الجزء الخامس، ص ٣٣٧-٣٤٣.

من مياه اللاذقية في الشمال إلى مياه "جبيل" في جبل لبنان جنوباً. وفيها خمسة مراكز للصيد هي : اللاذقية مركز السنجق، ارواد وطرطوس وهي ناحية من قضاء طرابلس، واسـكلة طـرابلس مركز السنجق، وهذه المراكز الثلاثة هي في ولاية بيروت ؛ أما المركـزان الأخيران فهما في جبل لبنان وهما "البترون" و"جبيل"، وكانتا تتبعان الولاية لجهـة تصـدير هـذه المادة. وبيعها كان يتم في طرابلس حيث كان يتجمع محصول الصيد. وقد اشتغل في الغوص عليه كثيرون من بحارة اللاذقية وارواد واسكلة طرابلس والقـلمون والبـترون وجبيل ؛ وكانوا يعملون على قوارب بلغت حوالي ٣٥٠ قارباً وانخفض هذا العدد إلى ٢٦٠ قارباً عام ١٨٨٧، واستمر في التناقص نتيجة صعوبة هذه المهـنة، وهجرة البحارة إلى أميركا، وذهاب بعضهم للغطس في مياه الغرب ؛ مما قلل مـن عدد القوارب حتى صارت تقل عن مئة، منها حوالي سبعين لطرابلس في أواخر القـرن التاسـع عشر. أما عدد رجال القارب الواحد فخمسة أو ستة، منهم رجلان ينشـلان الغواص عند إعطائهما العلامة المتفق عليها مع الغواص بشد الحبل ؛ وكانت أجـرة الرجل من هؤلاء لا تتجاوز الفرنكين في النهار. أما الباقون فكانوا يعملون في الغطس مناوبة ويقضون أعمال أخرى تقتضيها ظروف العمل.

وكانت القوارب عادة صغيرة مفتوحة من ذوات الشراع والمجاذيف لتستعمل عند الاضطرار. أما طريقتهم في الغطس فهي أن يتخذوا لهم حبلاً ضخماً طوله ثلاثون قامـة إلى الأربعين وفي طرفه بلاطة من الرخام وزنها سبع اقات أو ثمان يمسك الغواص بهـا أو يربطها بحبل صغير يشدّه إلى وسطه لكي لا تفلت البلاطة منه وهو في القاع. ومتى تسنى للغطاس بلوغ القاع سليماً واقتلع الإسفنج وضعه في مخلاة معلقة في كتفه حـتى إذا مرت عليه الدقيقة أو الدقيقتان إلى الأربع أشار بالحبل إلى الساحبين الذين في القارب فينتشلونه سريعاً.

أمـا وقـت الغطس فيبدأ من ١٥ أيار وينتهي في ثلاثين أيلول من كل عام. ويـبدأ الـبحارة العمل عند بزوغ الشمس إلى العصر حيث يضعون جني يومهم على

رمال الشاطئ ثم يصبون فوقه من ماء البحر ويدوسون الكومة بأرجلهم مدة نصف ساعة ثم يغسلونه مراراً حتى ينظف الإسفنج من المادة الحليبية اللزجة ذات الرائحة الكريهة، وكل هذا يتم قبل غروب الشمس[١٤].

ومن عادة الغطاسين في القارب الواحد أن يكونوا شركاء بعضهم بعضاً بالسوية، وتارة يكون القارب ملكاً لأحدهم فيحسبون له نصيباً أو أجرة وطوراً يستأجرونه من صاحبه بخمس ليرات ويتجهزون بالحبل والبلاطة وسائر لوازم الغطس.

أما بيع الإسفنج فكان يتمّ في سوق خاص به لا يشاركه فيه غيره من سائر المواد. فالغواصون كانوا يحملون بضاعتهم الفاخرة إلى بيوتهم أو غيرها ويكومونها كوماً لا فرق بين أفرادها من حيث الصفة ويعرضونها للبيع على هذه الصورة فيجتمع حولها بضعة من التجار ويشرعون في المزايدة حتى يستقر البيع على الراغب الأخير. وعند ذلك يبتدئ التوزيع وبه يقسم الإسفنج إلى ثلاثة أنواع : "الأبيض" وهو إسفنج الزينة، جرسي الشكل تباع الأقة منه من ستين إلى ألف غرش؛ "الأحمر الكبير" المعروف بإسفنج فينيسيا أو إسفنج الحمام وتباع الأقة منه من عشرة غروش إلى مئة وخمسين غرشاً؛ "الأحمر الخشن" ويستعمل للوازم البيوت كالتنظيف وسواه وتباع الأقة منه من خمسة غروش إلى ستين غرشاً. وكانت معظم الاصناف الفاخرة ترسل إلى فرنسا، أما الأصناف الأخرى فالي ألمانيا وانكلترا.

أما بالنسبة للضريبة فكانت السلطنة تأخذ عشر الناتج. وبعد أن صدر "قانون الصيد البري والبحري" فرضت على صيادي الإسفنج المحليين والاجانب رسماً موحداً هو ثلاث ليرات عثمانية عن كل زورق ويعطى تذكرة الرخصة لمدة سنة وبذلك يصير الصيادون أحراراً[١٥].

[١٤] - لمزيد من الايضاح يراجع : By. P.L. Simmonds : "The Commercial Products of the Sea"
ترجمه إلى العربية، "جرجي يني"، بيروت ١٨٩١، ص ١٨٦-١٨٩.

[١٥] - "مجموعة القوانين"، الجزء الخامس، "قانون الصيد البري والبحري" العثماني، المادة ١١، ص ٣٣٨

وبلغت صادرات طرابلس من الإسفنج عام ١٨٨٩، التي نال إسفنجها شهرة عالمية ما وزنه ١٨,٣٥٦ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٨٢٧،٣٧٠ فرنكاً. وهذه الكمية والقيمة ليست الناتج الطرابلسي وحده، بل هي ثمن كل الناتج السوري، لأن تجار طرابلس كانوا يشترون من اللاذقية وارواد والبترون ويصدرونه من مينائهم.

غير أن وسائل صيد الإسفنج البدائية هذه أخذت تتعرّض للمنافسة– خاصّة بعد أن بدأ يقل عدد هذه القوارب وعدد العاملين عليها– مِن قبل "شركة يونانيي الارخبيل" "La Compagnie des Grecs de l'Archipel" عام ١٨٩٠؛ فهذه الشركة أخذت تمارس هذه الحرفة بواسطة وسائل الغطس الحديثة "scaphandre" وبذلك بدأت تنشأ الحساسيات بين أبناء البلاد والعناصر العاملة لصالح هذه الشركة[١٦].

الثاني وهو **الصيد البري**، وطال الحيوانات البرية التي تسرح على أرض الولاية وفي غاباتها، كما طال طيورها التي تطير في سمائها. وقد صيدت الحيوانات والطيور رغبة بمنافعها أو للتخلص من أذاها. وقد أكد قانون الصيد على مكافأة "كل صياد يقتل سبعاً أو نمراً أو ضبعاً أو ذئباً أو دباً أو خنزيراً برياً وغيرها" من هذه الوحوش المفترسة التي تعينها الولاية سواء كان ذلك في زمن أجازه الصيد، أو في وقت منعه فيكون له ما قنص، ويعاد اليه أيضاً على سبيل المكافأة رسم تذكرة الصيد الذي أخذ منه قبلاً"[١٧]. ومن المؤكد أن نصوص هذا القانون قد ساهمت في انقراض حيوانات برية كثيرة.

ومن الحيوانات التي كان يجري اصطيادها : الحمار البري، الذي كان ينتشر في جنوب الولاية؛ والجاموس في وادي الاردن وعلى حدود أطرافها الشرقية، وكان يستخدم في الفلاحة بعد ترويضه ؛ وابن آوى، الذي كان ينتشر في مختلف أنحائها ؛

[١٦] - "Documents...", tome VI, lettre n°52, pp.231-233

[١٧] - مجموعة القوانين"، المرجع السابق، المادة ٤١، ص ٣٤٢.

والذئب الذي سكن الجبال في الصيف والوديان الأقل برداً في الشتاء، وهذا الحيوان كان يهدد الحقول ويهاجم الناس والحيوانات الأليفة ؛ والضبع والثعلب اللذين كانا يسرحان في كل مكان وفي كل وقت ؛ والخنزير البري كان مسرحه على ضفاف الاردن ؛ والنمر الارقط، الذي اتخذ سفح جبل "الطابور" مقراً له حيث انتشرت الأرانب البرية والغزلان في أعلى هذا الجبل.

أما الطرائد ذات الريش فكانت كثيرة منها طيور "الحجل" و"السمان"، التي كانت تنتشر على كل التلال ؛ و"القمري" الذي كان يعيش في الحفر الصخرية ؛ و"الدراج"، الذي اتخذ من جبل "الكرمل" مقراً له في الشتاء والربيع ؛ و"دجاج الماء" الذي كان ينتشر بكثرة في شمال شرق سنجق عكا وخاصة عند بحيرة "الحولة" المكان المفضل لديها. وبقرب هذه البحيرة كان يمكن اصطياد "الاوز" و"البط" البريين. أما "البجع" فكان يمر بقرب هذه البحيرة الصغيرة ويعبر في سماء الولاية بشكل عام دون أن يعشعش على أرضها ؛ و"الدوري"، كان ينتشر في كل أنحائها، وخاصة في جبل "الطابور"، حيث بنى تجمعات أعشاشه، التي كانت أشبه بالقرى. وبالاضافة إلى هذه الطيور، كان هناك كثير غيرها انتشرت في كل مكان[18].

٣- **استخراج الملح**. لقد اشتهر ساحل الولاية بوجود الممالح الكثيرة على شواطئه. لكن ما لبث أصحابها أن تركوها، خاصّة بعد الاجراءات التي اتخذتها إدارة الديون العمومية .وما ان اشرف القرن التاسع عشر عل الانتهاء حتى اقفرت هذه الممالح. ففي الجزر القريبة من اسكلة طرابلس كان يوجد عدد من هذه الممالح قدر انتاجها السنوي من ٢٠,٠٠٠ – ٢٥٠٠٠ كيلوغراماً. وفي عام ١٨٨٨ توقفت هذه الممالح عن العمل نظراً للاجراءات التي اشرنا اليها بحيث أخضعت لمراقبة شديدة بعد أن احتكرت إدارة الديون انتاج الملح وبيعه. وقدرت كمية الملح التي تدخل إلى سورية عن طريق طرابلس وصيدا من ٤٠٠٠,٠٠٠ كيلو، منها ثلاثة ملايين من طرابلس،

١٨- Vital Cuinet : "Syrie, Liban..." op.cit. p.30

كانت تذهب باتجاه مدينتي حمص وحماه، قدر ثمنها من ٢٨٢٣٤٠ فرنكاً. واستعيض عن الملح المحلي بالملح الآتي من شمال افريقيا[19].

٤- **صناعة الفحم** . لم يكن هناك غابات بالمعنى الصحيح في "ولاية بيروت". فالجبال كلها تقريباً كانت تبدو مغطاة بأشجار الصنوبر وغيرها من الأشجار المخروطية، لكن إلى جانبها وجدت جنائن الليمون على اختلاف أنواعه، وخاصة حول المدن. والى جانب هذه الجنائن وجدت الأشجار الصمغية وأشجار الزيتون الذي انتشرت زراعته في كل أنحاء الولاية. ففي المنحدرات والبطاح على علو قليل كانت تشاهد مساحات من الأشجار الحرجية من نوع السنديان والدلب والتوت وغيرها من الأشجار البرية المثمرة ذات الجمال المميز.

فسنجق اللاذقية كان يبدو أكثر مناطق الولاية غنى بالاشجار الضخمة والاكمات المكتظة بأشجار "الصنوبر المحلي". ووجدت في "جبل الكلبية" الواقع شرق مدينة اللاذقية أشجار السنديان مختلطة بالزيتون البري على مساحة تقدر من ١٠٠٠٠ –١٥٠٠٠ هكتار. وقد حمى هذه الأشجار بُعد هذا الجبل عن البحر مسافة تقدر بعشرين ساعة مسير على الاقدام في وقت لم يكن يوجد بقربه طرق معبدة أو خطوط حديدية تسهل عملية قطعه بشكل منظم.

وانتشرت الغابات في سنجق طرابلس الشام في منطقة "الضنية" و"جبال عكار" حيث أعلى قمة فيها يبلغ ارتفاعها ٢٢٠٠ متر تقريباً. ففي الاجزاء المنخفضة من هذه الجبال وجد السنديان ذو الجذوع المتفرعة الكبيرة، وحتى علو ١٥٠٠ متر وجد "الصنوبر الحلبي" و"السرو" و"العرعر"، وفي الأعالي وجد "الشربين" و"الشوح" والسرو المعروف "بسرو طرابلس". وقدرت مساحات الغابة في هذا السنجق من ١٥٠٠٠ هكتار. ومن حدود مدينة بيروت إلى القدس كاد أن يكون عارياً لولا

١٩- "Documents...", Correspondance Commerciale, tome VI, lettre n°52, p.269

مصـــادفة وجود بعض شجيرات السنديان الأخضر التي نمت بعد قطعها حول مدينتي صور وعكا. وهناك عدة عوامل لعبت دوراً في تحويل غابة الولاية إلى هذه الصورة :

١ – أثـــناء الحكم المصري لبلاد الشام عمل ابراهيم باشا على قطع كميات كبيرة من الأخشـــاب تم نقلها إلى مصر من أجل استخدامها في عملية البناء ؛ وقد طال القطع المناطق الساحلية القريبة من الشواطئ بشكل أساسي.

٢ – حاجـــة الناس المتعاظمة لاستخدام ألواح خشبية في عملية سقف البيوت ؛ ونظراً لاستخدام قشر الشجر بشكل واسع في دباغة الجلود وكثرة المدابغ، تعرضت الأشجار لعمليـــات مميـــتة جراء قشط قشور جذوعها اللازمة لهذه الغاية ؛ فكان من ضحيتها أشـــجار "الصنوبر الحلبي" وغيرها التي ييبست ؛ كما ان عملية خنق شرانق دود الحرير بالمـــياه الســـاخنة من أجل حل خيوطها أدى إلى استخدام كميات كبيرة من الغابات المجاورة لمعامل حل الخيوط.

٣ – صناعة الفحم الخشبي التي كان يقوم بها الفحامون في كل الانحاء وخاصة في جوار مدينة صور والمدن الأخرى، عرضت الغابات لعمليات استنـــزاف متواصلة ؛ كما ان حرية حق الرعي في الغابات، كان من أولى نتائجها ان ابادت قطعان الماعز الشجيرات الصـــغيرة الـــتي شـــكلت غذاءها الوحيد. واشتهرت بصناعة الفحم الخشبي من اجل التصدير اقضية: اللاذقية، عكار، ناحية الضنية وصور. وكان يصدر فحم هذه المناطق بشكل أساسي الى مصر وبكميات قليلة الى انكلترا[20].

٤ – لقد أعلنت السلطنة عن ملكيتها لأكثرية الغابات، وأعلنت عن تشجيعها لإحياء الأراضي الموات بقصـــد زيادة المساحة المزروعة وزيادة مواردها في نفس الوقت، من خلال استيفاء العشر "La dîme"[21]. هذا وقد أدى هذا التوجه بحد ذاته إلى اباحة الغابة وابادة ثروتها الطبيعية وتخريب جمالها.

---

٢٠ - لمزيد من الايضاح يراجع : "Documents…" tome VI lettre n° 52, pp. 179-184

٢١ - "Documents...",Correspondance Commerciale", tome VI, lettre n° 52, pp.179-184
Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. p.29.

وفي هذا المجال لا بد من الاشارة إلى ان السلطنة كانت تستوفي سنوياً مبالغ هامة من اعشار محاصيل الحبوب، فقد بلغت قيمة هذه الاعشار من ولاية بيروت ما قيمته ١٤,١٣٦,٤٠٤ غرشاً توزعت على سناجق الولاية كما يلي : سنجق بيروت ٢,٣٦٣,٨٦٥ غرشاً، سنجق عكا ٣,٢٣٩,٦٨٨غرشاً، سنجق طرابلس الشام ٢,٣٠٨,٣٧٦ غرشاً، سنجق اللاذقية ٢,٤٤٠,٧٢٧ غرشاً، سنجق البلقا ٣,٧٨٣,٧٤٨ غرشاً[22]. فمثل هذه المبالغ المغرية من اعشار الحبوب قد شجعت عملية قطع اشجار الغابة من اجل تحويل اراضيها الى حقول زراعية.

٥ – صـــناعة الزيـــت : كانت صناعة الزيت من الصناعات الشائعة في الولاية نظراً للإنتشـــار الوســـع الذي كانت تتمتع به شجرة الزيتون. والزيت المنتج كان يذهب بإتجاهين : اتجاه الاستهلاك المحلي في الطعام وصناعة الصابون، واتجاه تصديره. وكانت الكمـــيات التي تصدر منه تعادل الكميات المستهلكة محلياً، هذا إذا كان الموسم جيداً. وشـــجرة الزيـــتون كانـــت تعطي هذا الموسم الجيد مرة كل سنتين[23]. واحياناً كان الاستهلاك المحلي لا يترك إلا كميات قليلة جداً للتصدير. ففي عام ١٩٠٦ على سبيل المثال بلغ الصادر من منتجات الزيتون ١٦٠ طناً من الزيت، و١٥٠ طناً من الزيتون و ٣٠٠طناً من "الجفت" (بقايا الزيتون بعد عصره)[24].

وأحـــياناً كان يجري استيراد كميات منه لسد حاجة النقص المحلي في صناعة الصابون كما حصل في عامي ١٩٠٠و١٩٠١، حيث جرى استيراد ١٢٠طناً، و٢٠٠ طناً[25]، نتيجة الجفاف الذي اصاب المنطقة. غير أ الإنتاج الذي كان يفيض في السنة المطيرة كان يعوض نقص سنوات الجفاف. وقناصل القوى الدولية كانوا يدركون هذه

---

٢٢ - "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXIV, Bruxelles 1894, Rapport n°21, Beyrouth, le 12 Juillet 1894, p. 455.

٢٣ - "Recueil consulaire de Belgique", tome 133, 1er livraison, Bruxelles 1906, les rapports sans n° , lettre de Beyrouth, p. 335

٢٤ - "Recueil consulaire de Belgique", tome 118, Bruxelles 1902, consulat de Beyrouth; Beyrouth, le 14 Août 1902, p.127

٢٥ - "Recueil..." , tome 122, Bruxelles 1903 consulat de Beyrouth 1902, p.106 .

الحقـيقة فيسرعون إلى اغراق السوق قبل أن يبدأ جني المحصول الوفير حتى يتحكموا بوفرة المحصول المحلي وبتحديد اسعاره. القنصل البلجيكي في بيروت "J. Leithe" أشار إلى هـذه المسالة في رسالة له عام ١٩٠٣ الى وزير الخارجية البلجيكي بقوله : "إن موسـم الزيتون جيد، لكن القطاف لم يبدأ بعد بسبب غزارة مطر الخريف وكميات زيـت السنة الماضية قد نفذت كلها لذلك يجب الإسراع باستيراد الزيت للإستهلاك المحلي ولصناعة الصابون"[٥].

إن الأرقام التي اشرنا إليها في سنوات محددة، ليست بذات اهمية، فهي نتيجة ظروف استثنائية، فالولاية كانت تعد من المناطق التي تصدر الزيت وخاصة من سناجق طـرابلس الشـام وبيروت وعكا[٢٦]. والقنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Saint-René Taillandier" أكـد في تقرير له بعنوان : "Situation de l'industrie et du commerce de Beyrouth en 1892"، بقولـه :"إن صناعة الزيت آخذة بالإطراد الواسع وجرى تصدير كميات كبيرة منه. والزيوت الفرنسية والإيطالية لا تباع ابداً في بيروت ولن يمضي وقت حتى يختفي كلياً استيراد هذا الصنف"[٢٧].

وبـالفعل ما ان حل عام ١٨٩٦ حتى كان زيت الزيتون ينتج في مختلف انحاء الولايـة، ومعاصر الزيتون قد انتشرت في كل مكان وخاصة في قضائي عكا وحيفا. ففـي هـذا العـام بلغ عدد هذه المعاصر من ٤٠٤ معاصر تتوزع كما يلي : ٥ في بـيروت، ٢٤ في قضاء صيدا تتوزع على ١٢ قرية، ٥ في مرجعيون، ٢٥٠ في عكا، ٨٩ في حـيفا، ٧ في صـفد، ٩ في الناصـرة، ١٥ في صافيتا؛ هذه المعاصر كانت حجارتهـا تـدار بواسطة الحصان والبغل، أما المعاصر الآلية فقد وجدت في اللاذقية، والمعاصر الالية الأكثر فاعلية كانت تلك التي وجدت في نابلس والسامره[٢٨].

٢٦ - "Documents...", Correspondance commerciale, tome VI lettre n°52, p.224.

٢٧ - "Documents...", Correspondance commerciale, tome VI lettre n° 71, p.310.

٢٨ - Vital Cuinet :"Syrie, Liban...", op. cit. pp.46, 56, 79, 90, 103, 107, 115, 119, 141.

ومـن المؤكـد انه كانت هناك معاصر زيت اخرى مهمة في قضاء عكار، والدليل على ذلك أن بعض هذه المعاصر ما زال قائماً إلى يومنا هذا، وهي شاهد حي على قدمها وأهميتها[٢٩].

إن كـثرة وجود معاصر الزيت في الولاية، يمكن أن تفسره وفرة إنتاجها منه. فقـد بلـغ عام ١٨٩٦ من ٨،٣٩٢،١٠٩ كيلو غراماً بلغت قيمتها ٩،٢٣١،٣٢٠ فرنكاً.

وتـوزع هـذا الانتاج كما يلي : سنجق بيروت ١,٢٨٢,٩٥٠كيلو غراماً بلغت قيمتها ١,٤١١,٢٤٥ فرنكاً ؛ سنجق عكا ١،٢٨٢،٩٥٠ كيلو غراماً، بلغت قيمتها ١،٤١١،٢٤٥ فرنكاً ؛ سنجق طرابلس الشام ٦٤١،٤٧٣ كيلو غراماً، بلغت قيمـتها ٧٠٥،٦٢١ فـرنكاً ؛ سـنجق اللاذقـية ٣٢٠،٧٣٦ كيلو غراماً قيمتها ٣٥٢،٨٠٩ فـرنكاً ؛ سـنجق الـبلقا ٤،٨٦٤،٠٠٠ كـيلو غراماً، بلغت قيمتها ٥،٣٥٠،٤٠٠ فرنكاً.

إن ما نلاحظه من خلال هذا الاحصاء، هو ان سنجق البلقاء، قد احتل مكان الصدارة بين سناجق الولاية بإنتاج الزيت؛ وانفرد بإنتاج زيت السمسم، فقد وجد في نابلس، مركز السنجق مصنعان اليان لإنتاجه[٣٠].

٦- صناعة الصابون : ارتبطت صناعة الصابون بصناعة الزيت و"الصود الكاوي" "soude caustique" و"الكلس الحي" " chaux Vive " فكل مئة كيلو غرام من الزيت، بعد معالجتها بسبعين كيلواً من الصود، وخمسة وخمسين كيلواً من الكلس، تعطي ما يزيد عن مئتين وثلاثين كيلواً من الصابون.

وكـان الصابون يصنع في ارياف الولاية التي تنتج الزيت من اجل الاستعمال البـيتي، علماً أن "الصود" و"الكلسي الحي" كانا يصنعان محلياً. ففي طرابلس الشام،

٢٩ - لمزيد من الايضاح عن معاصر الزيت في قضاء عكار يراجع: الاب نايف ابراهيم اسطفان: "دراسات في تراث عكار التاريخي" ١٩٩٥ بدون ذكر مكان الطبع ص ٩٣-١٠٥

٣٠ - Vital Cuinet : "Syrie...", op. cit. pp.56, 79, 90, 103, 107, 115, 119, 141, 191

و"النبك" قرب دمشق، و"حماه" كان يصنع "الصود الكاوي" أما الكلس فكان متوفراً في كل مكان، وكان بالإمكان الحصول عليهما بسهولة وبأسعار زهيدة[٣١] للغاية.

أمـــا من أجل الأغراض التجارية، فقد عرفت الولاية في اواخر القرن التاسع عشر عدداً من المراكز التي تصنع الصابون، وبلغ عدد ما تحويه من المصابن ٤٤ مصبنه مـــنها ١٥ في بيروت، ٣ في صيدا، ١١ في طرابلس الشام و١٥ في نابلس. وبالإضافة إلى هذه المراكز فقد عرفت صناعته ايضاً في حيفا واللاذقية.

أما المركزان اللذان نالا شهرة بصناعته فهما : طرابلس الشام ونابلس. فصابونهما كان يصدر إلى مصر واستانبول والاناضول وبلاد العجم والعراق[٣٢]. ويبدو أن صابون طرابلس الشام قد نال شهرة تاريخية واسعة نظراً للزيت الجيد المستخدم في صناعته. ففي اوائل القرن التاسع عشر كان يوجد في طرابلس خمس مصابن، حظيت بأسواق محلية في حمص وحماه وطرطوس وبأسواق دولية في السلطنة ومصر وقبرص. ففي هذه الأسواق كان يفضل صـــابونها على صابون جزيرة "كريت" "Candie" أو غيرها من الاماكن التي تصنع الصابون في سورية.

وحقق أصحاب هذه المصابن أرباحاً هامة من مصدرين : الاول، من الصابون الذي كان يباع بسعر اغلى من سعر الزيت؛ والثاني، جراء شراء اصحاب هذه المصابن صابون جزيرة "كريت" الذي كان يحوي كميات كبيرة من الزيت وكميات قليلة من الصـــود والكلـــس، ليعيدوا تركيبه بإضافة ما ينقصه من المواد المشار اليها. وعن هذا الطريق كانوا يحققون أرباحاً قدرت بـــ ٢٥ بالمئة[٣٣].

وفي التقرير الذي اعده "E.Guiot" عن "تجارة جبل لبنان وسورية" من بيروت عام ١٨٩٠، أشار إلى أن عدد مصابن طرابلس هو احد عشر مصبنة أي بزيادة ست عما كانت عليه عام ١٨١٢، وإلى انتشار عدد آخر حول مدينتي بيروت وعكا، وأن

٣١ - "Documents...", Correspondance commerciale, tome VI, lettre n°52, p.225

٣٢ - رفيق وبهجت: "ولاية بيروت"، القسم الجنوبي، ص ٩٨؛ والقسم الشمالي، ص ١٨٥

٣٣ - "Documents…", tome 4, letter n° 99, pp.371-372.

هـــذه المصابن الاخيرة كانت تعمل مدة ستة اشهر في السنة، وإلى ان "الصود" الذي كان يؤتى به تاريخياً من "النبك" بسعر جملة يعادل ٣٦٠ فرنكاً لكل مئة كيلو غراماً، قد اخذ ينافسه "صود" آخر اكثر جودة بمواده يأتي من انكلترا؛ وهو صنفان : صنف اول يـــباع الكـــيلوبـــ ١٨ فرنكاً، وصنف آخر يباع ب ٢٨،٨٠ فرنكاً؛ وقد بلغ ما صـــدرته طرابلس في العام من ١,٦٦٤,٧٢٩ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٩٩٨،٨٣٧ فرنكاً بمعدل وسطي هو ستين فرنكاً لكل مئة كيلو غراماً. وقد جرى تصديرها وفق التوزيع التالي :

٧٨٩،٣٩٨ كـــيلو غراما إلى تركيا، بلغت قيمتها ٤٧٣،٦٣٩ فرنكاً؛ و ٤٨٠،٢٤٦ كـــيلو غراماً إلى مصر، بلغت قيمتها ٢٨٨،١٤٦ فرنكا"؛ و ٣٨٨،٩٨٥ كيلو غراماً إلى قـــبرص، بلغـــت قيمتها ٢٣٣،٣٩١ فرنكاً؛ و ٦،١٠٠ كيلو غراماً إلى مرسيليا، بلغت قيمتها ٣،٦٦٠ فرنكاً[٣٤]. وفي عام ١٨٩٦ يقفز انتاج هذه المدينة من الصابون، إلى ٢،٥٠٠،٠٠٠ كيلو غراماً[٣٥].

وتســـتمر هذه الصناعة بالإزدهار، فخلال الحرب العالمية الاولى، كانت مدينتا نابلس وطـــرابلس تصـــنعان الصـــابون بكميات وافرة. وقد أشار "رفيق التميمي"، و"محمد بهجت" إلى وفرة الكميات التي تنتجها هاتان المدينتان. ففي نابلس كان "يتكرر صنع الاربعمائة طبخة من الصابون كل عام. فيصنع منها ١٦٣ طبخة لاسرة "بني النابلسي" و٧ "للســـيحانيين" و٢٠ "للغـــزاويين" و٢٥ "للشكعويين" و٢٠٠ "للاغوات" و١٢ "للتمميين" و٢٠ "للعنتباويين" ولاحد الشوام و١٥ "لبني عاشور" و٢٠ "لبني الخياط" و١٥ طبخة "لبني كمال" .

أما طبخة طرابلس "فيزعم تجارها انها لاتربح اكثر من ٢٠-٢٥ ليرة. وأن ربع تلـــك الطبخات التي تبلغ في عددها مقدار ١٢٠٠ واحدة يخص "آل الذوق"، والربع

٣٤ - "Documents...", Correspondance commerciale, tome VI, lettre n°52, p.225.

٣٥ - Vital Cuinet : "Syrie.." op. cit, p.128.

الآخر لاسرة "عدرة"، والربع الثالث لاسرة "عويضة". ثم ينقسم الباقي بين من يشتغل بـــتلك المهنة من التجار"[٣٦]. وهذا يعني أن ثلاث عائلات تستأثر بثلاثة أرباع الانتاج، والربع الأخير يتوزع على العائلات الأخرى.

أما طريقة صنع الصابون فكانت بدائية بأدواتها ووسائلها وبهكذا وسائل كان لا يمكن أن تصـــمد إلى مـــا لا نهايـــة امام مزاحمة الصابون الاوروبي الذي كانت تطرأ عليه التحسينات الدائمة وخاصة صابون الزينة الذي لم تكن تعرفه مصابن الولاية.

٧– **صناعة الخيوط والمنسوجات:** وهي صناعة قديمة العهد في مدن الولاية بدليل أن مدينة طرابلس الشام كانت قبل الحملات الصليبية تحوي مقدار ٤٠٠٠ مصنعا" لنسيج الحرير. وقد انخفض هذا العدد إلى ٢٠٠ قبل الحرب العالمية الاولى[٣٧]. وإن الملك "Saint Louis" كلف وكيله "Joinville" [٣٨] عندما زار "كنيسة سيدة طرطوس "Notre-Dame de Tortosse"، أن يشتري له كمية كبيرة من "الشملات "Camelats" ليهديها إلى "بيوتات دينية "Maisons religieuses"؛ كما ان الجردات التي اعدت في القرن الثالث عشر عن كنوز كنائس : "Notre-Dame de Paris"، و "Saint-Paul de Londres"، و"Catéderal de Cantobéry"، قد حفظت لنا وصفاً لحلى كهنوتية مصنوعة من قماش حرير انطاكية، ولصور مصنوعة من القماش المطعم بخيوط ذهبية مماثلة لانعم المنسوجات الصينية التي نالت اعجاب معاصريها في ذلك الوقت[٣٩].

---

٣٦ – لمزيد من الايضاح عن كلفة هذه الطبخات ومقدار الربح وطريقة الصنع يراجع : رفيق وبهجت : "ولاية بيروت" القسم الجنوبي، ص ٩٦–٩٨ ؛ والقسم الشمالي، ص ١٨٤–١٨٥.

٣٧ – رفيق وبهجت: المرجع السابق، القسم الشمالي، ص ١٨٥.

٣٨ – Joinville: Jean de Joinville, chroniqueur français (1224-1317) conseiller de Saint-Louis.
Larousse de poche, Paris 1954, p.455

٣٩ – ولمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome VI, lettre n°52. pp. 209-210.

لقد ارتبطت هذه الصناعة بوجود المواد الخام المحلية، من حرير وقطن وكتان وقنـــب وصوف وشعر ووبر، وبالحاجة المتزايدة إليها، وخاصة في القرن التاسع عشر. فخـــيوط الحريـــر، كانت مطلوبة بكثرة محليا" وفي أوروبا وأميركا، وقد صنعت في طـــرابلس الشـــــام، بيروت، صيدا، اللاذقية وجبل لبنان[٤٠]. وبإنتاجها ارتبطت جملة نشـــاطات، مـــن زراعـــة اغراس التوت إلى جلب بذور القز، وتربية الدود، وخنق الشـــرانق، وحل خيوط الفيالج ولفها. وقد استوعبت هذه الاعمال اعداداً كبيرة من المـــزارعين والعمال والعاملات والصناع والتجار وشكلت بالنسبة إليهم مصدر دخل هام.

فقـــد بلغ عدد "الدسوت" "bassines" لغلي شرانق الدود وخنقها في ولاية بـــيروت وجـــبل لبـــنان ٨،٣٨٢ دستاً كان يعمل منها عام ١٨٨٩–١٨٩٠ حوالي ٧،٠٢٨؛ دســناً وقد ارتفع هذا العدد عام ١٩٠٣ إلى ٩٠٠٠ دستاً[٤١]. وإلى جانب هذه الدسوت كانت تجري عملية حل خيوط الفيالج التي بدأت بشكل بدائي بواسطة دولاب يـــدار باليد "Roue à manivelle"؛ وكانت مدينة طرابلس الشام اولى مدن الولاية التي نشطت فيها هذه العملية. مفوض العلاقات التجارية للمملكة الفرنسية في هذه المدينة، أشار عام ١٨٠٦ إلى "أن اهلها يتركونها في الربيع وينتشرون في رياضها خلال قطف موسم الحرير ليجمعوا بين المتعة والفائدة فتمضي الأيام بالتسلية في خيام حـــل الخـــيوط للناس الذين يقصدونهم". وبعد حلها كانوا يجعلونها على شكل لفات كبيرة "grandes bottes" تعد للبيع سواء كانت للإستهلاك الداخلي أو الخارجي[٤٢]. وتلبية لحاجة موسم الحرير جرى اعداد الخيم والغرف الصغيرة "Cabanes" وتجهيزها بالحصر "Les claies" لإستقبال الشرانق وايواء اصحابها الذين يأتون من أماكن بعيدة

---

٤٠ – Vital Cuinet : "Syrie, Liban...", op. cit. pp.47.

٤١ – "Recueil consulaire de Belgique", tome 102, Bruxelles 1903, Rapport sans n°. pp. 104-105; et "Documents..." tome VI lettre n°52, p.206

٤٢ – "Documents...", tome 4, lettre n°15. p.84 et lettre n°105, pp.388-389

وتضطرهم الظروف للنوم. كما اعدت "النزل" "Auberges" لاستقبال التجار. ويبدو ان الشـــرانق الـــتي كانت تساق إلى هذه المدينة كانت جودة خيوطها تختلف حسب جـــودة الــبذور، والمنطقة والغذاء والرعاية التي تحظى بها، هذا بالإضافة إلى الظروف الطبيعية الملائمة. ولذلك كان يصنف الإنتاج في ثلاثة ابواب لكل منها سعره وطالبوه.

وفي أواخـــر القرن التاشع عشر لم تبق هذه العملية محصورة في مركز السنجق بـــل توســـعت باتجاه عكار، حصن الاكراد وصافيتا، وهي اقضية مرتبطة به. وبقي الســـنجق يحتل بين سناجق الولاية مركز الصدارة من حيث كمية الانتاج التي بلغت ٤٥٠،٠٠٠ كيلوغراماً مقابل ٢٢٥،٠٠٠كيلوغراماً لسنجق بيروت [٤٣] غير ان خيوطه كانـــت من النوع الرديء، نظراً لاستعمال وسائل بدائية ومشرفين من الاولاد الذين تنقصهم الكفاءة والخبرة الكافية[٤٤].

أمـــا ســـنجق اللاذقـــية فلم يعرف زراعة التوت وتربية دود القز الا في فترة مـــتأخرة مـــن القـــرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٩٣ بلغ انتاجه حوالي ١٠٠,٠٠٠ كيلوغراماً من الفيالج بيعت خاماً بـــ ٢،٣ فرنكاً للكيلو الواحد[٤٥]. وما لبثت صناعة حل الخيوط ان دخلت إلى اللاذقية عام ١٨٩٦[٤٦]. غير ان هذه الصنعة كانت كغيرها تتأثر بالظروف الامنية التي كان يمر فيها هذا السنجق من فترة لأخرى[٤٧].

وفي سنجق بيروت تمركزت صناعة حل خيوط الحرير في مدينة بيروت. ففي عام ١٨٩٠ كان يوجد فيها احدعشر حلالة آليه "Filatures de soie"، تعمل

٤٣ - Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op. cit.P.25, 123

٤٤ - "Documents...", Correspondance commerciale, tome VI lettre n°52, pp206-207

٤٥ - "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXIV 1894, Rapport n°21, Beyrouth, le 12 Juillet 1894, p. 156.

٤٦ - Vital Cuinet: "Syrie, Liban...", op. cit. p.155

٤٧ - كان قضاء المرقب عام ١٨٨٠ يحوي على ١٥٢ آلة للغزل والنسيج. هذا ما أشارت اليه "سالنامة ولاية سورية" لعام ١٢٩٨ هجرية/ ١٨٨٠ ميلادية في جدولها العام عن العمران في الولاية. وبعد هذا التاريخ تسكت المصادر التي استندنا اليها عن الاشارة إلى هذه المسائل. ثم ما لبثنا ان عثرنا على هذه الاشارة عن هذه المنطقة قبيل الحرب العالمية الاولى :" ان ثلثي اراضي جبلة، ومعظم سهول اللاذقية وصهيون وبانياس محرومة من الزارعة ويحمل البعض اسباب هذه العطلة إلى فقدان الامن والانتظام". رفيق وبهجت: "ولاية بيروت" القسم الشمالي، ص ٢٨٥.

بواسطة البخار، تدير كل واحدة منها مئة دولاب. وهي من أهم الحلالات في الولاية والجبل، نظراً لكفاءة المشرفين عليها. اما ملكيتها فتتوزع كما يلي : اربع منها لفرنسيين، واثنتان واحدة لايطالي واخرى ليوناني، والخمس الباقية لاناس من ابناء البلاد هم : "طنوس حلو"، جورج طراد"، ابناء "تابت"، حبيب دوماني" وابناء نصر". كما وجدت في مدينة صيدا حلالتان[٤٨]. وجرى غزل خيوط القطن في مدن الولاية الاساسية : بيروت، عكا، طرابلس الشام، واللاذقية. اما الاقطان فكانت من انتاج محلي.

لقـــد ارتبطت بصناعة غزل الخيوط الحريرية والقطنية والصوفية، صناعة عدة انواع من الاقمشة، التي تلبي محلياً حاجة الناس واذواقهم وعاداتهم، نذكر منها :

أ- **اقمشـــة من الحرير الخالص**، وكان يطلق عليها "الجا" "Aldja" وهي التسمية التي اطلقهـــا الاتـــراك على الصناعات الغزلية[٤٩]. ويأتي في مقدمة هذه الصناعات "الزنار الطرابلســـي"، الذي امتازت به مدينة طرابلس الشام؛ وهو أبيض اللون مخطط بخطوط صـــفراء وحمراء. هذا الزنار كان يصنع ايضاً في بيروت و"حمص". ويبلغ طول القطعة ٢,٣٧ مـــتراً وعرضـــها ٠,٥ متراً. وقدر الانتاج السنوي من ١٤٥٠٠ قطعة، بلغت قيمـــتها ٣٠٠,٠٠٠ فـــرنكاً، يستهلك قسم منها محلياً ويصدر الباقي إلى مصر وشبه الجزيـــرة العربـــية والقسطنطينية. ومن الحرير الخالص، صنعت "الكوفية " ويستعملها الرجال غطاء للرأس والرقبة والكتفين لسترها من الشمس؛ و"المنديل" و"البرقع"، وهما للنســـاء مـــن اجل ستر الرأس وتغطية الوجه؛ و"الملاية" وهي رداء يغطي كل الجسم كانت تستخدمه بشكل خاص النساء المسلمات؛ و"الشرشف" الذي يستخدم لتغطية الفرش والاسرة. وقد انتشرت هذه الصناعة في مدن بيروت، طرابلس، اللاذقية، صيدا،

٤٨ - استند في هذه الفقرة على : "Documents...", tome VI, lettre n°52, p.206.
"Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXIV, Bruxelles 1894, pp.460-461.
"Recueil consulaire de Belgique", tome 122; Bruxelles 1903, pp.104-105: et Vital Cuinet : "Syrie, Liban...", pp.56,79.

٤٩ - "Documents...", tome 1, glossaire n°1, p.298

عكا، وحيفا؛ وقدر الانتاج السنوي لها من ٣٧,٥٠٠ وحدة، بلغت قيمتها ٧٠٧,٥٤٠ فرنكاً[٥٠]. ومن الجدير بالذكر ان الالوان الابيض والاصفر والاحمر، المستخدمة في هذه الصناعات هي الوان طبيعية ثابتة. فالأبيض والأصفر هما لونا الحرير الطبيعي المنتج محلياً[٥١]، واللون الاحمر هو لون الصباغ الارجواني المصنع محلياً في صيدا وصور.

ب- **أقمشة من القطن الخالص**، وتسمى "الديما" "Dima"، وهي قطعة ذات تخطيط مدرج من الالوان الحادة يبلغ طولها عادة ما بين ٥,٥ و٥,٦ متراً، اما عرضها فقد تراوح ما بين ٠,٤ و ٠,٤٧ متراً اشتهرت بها بيروت حمص حماه ودمشق. وقدر انتاج هذه المدن السنوي عام ١٨٩٠ من ٢,٢٠٩,٠٠٠ قطعة، بلغ ثمنها ٥,٦٧٢,٩٦٠ فرنكاً توزعت وفق الجدول التالي ، رقم ١٣ ادناه.

جدول رقم -١٣- مقدار عدد قطع أقمشة القطن الخالص المنتجة عام ١٩٩٠ وأثمانها في كل من بيروت، حمص، دمشق وحماه[٥٢]

المدينة	عدد القطع	القيمة بالفرنك
بيروت	٤٥٠,٠٠٠	١,١٦٦,٦٦٠
حمص	١,٢٦٥٠٠٠	٣,١٠٢,٨٣٠
دمشق	٣٥٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠
حماه	١٤٤,٠٠٠	٣٥٣,٢٢٠
المجموع	**٢,٢٠٩,٠٠٠**	**٥,٦٧٢,٦٩٠**

وصنعت **"الديما"** ايضاً في طرابلس واللاذقية. وهي تستخدم لصناعة الثياب والاثاث كالبرادي وأغطية الصفف. وكانت مطلوبة في شبه الجزيرة العربية، مصر،

٥٠- "Documents...", tome VI, lettre n°52, pp.211-215

٥١- "Documents...", tome 1, lettre n°4, p.16.

٥٢- "Documents..." tome VI, lettre n°52, p.212

فلسطين، سورية، آسيا الصغرى وبعض الولايات الشرقية من تركيا الاوروبية. المصادر الفرنسية أشارت إلى محاولات تقليدها من قبل انكلترا وسويسرا، غير ان محاولاتها باءت بالفشل نظراً لعدم تماثل جودة المواد والالوان التي استخدمت.

وصنع من القطن الخالص ايضاً **"الزنار الطرابلسي"** المخطط بالابيض والاسود في طرابلس وحمص وبيروت وقدر الانتاج السنوي منه من ٦٥٠٠٠ قطعة، كانت تباع بـ ١٢٢,٦٤٠فرنكاً؛ و**"الخام"** ويبلغ طول القطعة الواحدة ٤٠ ذراعاً او ٢٧ متراً، وقدر عدد القطع السنوي من ٤٣٠٠٠ قطعة تباع بـ ٤٠٥٦٠٠ فرنكاً. وقد اعتمد في انتاج "الخام" على قطن سهل البقاع الملائم لصنعه؛ و**"البياض"** ويتمثل بشكل اساسي بصناعة المناشف الموبرة التي تباع بشكل ثلاثي، وهي اثنتان كبيرتان للجسم يبلغ طول الواحدة ١,٨٢ وعرضها ١,٠٥ متراً ؛ هذا بالاضافة إلى مناشف اصغر لليدين والوجه وإلى الملبوسات الداخلية. وكان البياض يصنع في بيروت[٥٣]؛ ويبدو ان تجارته كانت رائجة، بدليل ان المسؤولين الفرنسيين قد اوصوا تجارهم بالمضاربة على صناعة البياض في اسواق سورية، وأوصوا نساجيهم بأن يصنعوا منتجات مماثلة لهذا "البياض"؛ و**"المبروم"** وهو نسيج خفيف مخطط الألوان، رخو الحبكة تصنع منه الثياب. ويدخل في عداده : الشال، الحزام، فتيل قنديل الزيت، المزركشات...[٥٤].

ج- **صناعة صوفية خالصة**، وهي عبارة عن منتجات يدوية تمثلت بحياكة "السجاد"، وقد اعتمد الصناع بشكل اساسي على الصوف والاصبغة المحلية في حياكته. وهذه الصنعة اخذها ابناء البلاد عن الاتراك. ولذلك راجت في عدة مناطق من الولاية، وخاصة حيث اختلط السكان الاتراك مع ابناء البلاد. ومن اهم المناطق التي راجت فيها قضائي "عكار" و"حصن الاكراد".

٥٣- "Documents...", tome VI, lettre n°71, pp.310-311

٥٤- "Documents...", tome VI, lettre n°52, pp. 211-212

وقـــد صنعت قطع السجاد في البداية مربعة الشكل تتألف الواحدة منها من خطوط ملونة بالالوان الستة المعروفة : الابيض، البنفسجي، الاسود، الاحمر، الازرق، والاصفر. ويبلغ عدد هذه الخطوط الالف خط، ويبلغ طول ضلع الواحدة خمسة اذرع او اربعـــة امتار، وتباع ما بين ٣٠٠-٤٠٠ غرشاً او ٦٩-٩٢ فرنكاً. ولكن ما لبثت ان جعلت القطع بشكل مستطيل، فجعل العرض ذراع او ذراعين والطول على قدر ما يشاؤون.

وقـبل الحرب العالمية الاولى كان يباع المتر بـــ ١١ فرنكاً. "غير ان السجاد الـــذي أخذت تسوقه اوروبا إلى بلادنا اضر بصالح هذه الصنعة اضراراً كبيرة وحكم عليها بالعقم الدائم"[٥٥].

د- **اقمشة من الحرير والقطن**، وعرفت بـــ "مالس" "Malass" او "اطلس" "Atlass". وصنعت القطعة الواحدة بقياسين : الاول، يبلغ طوله ٦،١٣ متراً، والثاني أكثر عرضاً من الاول ويبلغ طوله ٥،١٦ متراً. وهـــي صناعة اصلها من "بروس" "De Brousse"، وجلبت إلى حمص في عام ١٨٦٠، والناتج كان يصدر كله تقريباً إلى مصر. وبلغت صناعة هذه الاقمشة ذروة تطورها عام ١٨٨١-١٨٨٢ حيث برزت على لوائح الواردات بما قيمته ٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنكاً. غير ان الاحتلال البريطاني لمصر قلل من الطلبيات عليها؛ ووضعها امام ازمة حدت من تطورها.

وفي عـــام ١٨٩٠ قـــدر عدد القطع المنتجة منها من ٦٠,٠٠٠ قطعة بلغت قيمـــتها ١,٠١٨,٨٦٠ فـــرنكاً. ودفعت كثرة الطلب على هذه الصناعة المسؤولين الفرنسيين إلى ارشاد صناعهم إلى صناعتها لانه يمكن تصريفها إلى مصر والقسطنطينية، وإلى منافســـة الصناعة السورية؛ وكي ينجحوا في ذلك طلبوا منهم تقليدها واعتماد

٥٥- Vital Cuinet : "Syrie, Liban...", op.cit. pp.145, 147.
القرى العكارية التي كانت تصنع السجاد هي : "النهرية"، "الرومانية"، "عيدمون"، "المغراقة"، "الجديدة"، "رماح".
- رفيق وبهجت : "ولاية بيروت"، القسم الشمالي، ص ٢٣٦.

نفس الاطوال، واخضاع القماش المنتج للغسيل المسبق. اما اصناف القماش المنتج من هذا النوع فهي :

"الاجـــا" "Alaja"، وســـداته من القطن ولحمته من الحرير، مخطط بخطوط مختلفة الالوان واحياناً متموجة، تصنع منه الثياب؛ القطع التي صنعت منه كانت طولين ٥،٥ او ٥،٦ مـــتراً، وعرضها ٠,٤٨ متراً. وكان يخصص قسم منها يخطط بخطوط عريضـــة ملونـــة يصـــنع خصيصـــاً لارضاء الاذواق الاوروبية التي تصدر إلى اوروبا لاستخدامها في صناعة المفروشات. غير ان القسم الاساسي المنتج منه كان يرسل إلى مصر، وإلى مختلف انحاء السلطنة. وقدر معدل انتاج بيروت السنوي من ٩٠٠٠ قطعة، بلغت قيمتها ٩٠,٠٠٠ فرنكاً.

"القطوي" "Cotui"، وهو مخطط من كل الالوان، سداته من القطن ولحمته من الحرير، يستخدم بشكل خاص في صناعة الثياب. يبلغ طول القطعة الواحدة منه ما بـــين ٤،٥و ٦ امتار وعرضه ٠,٧متراً. ومنه ايضاً : "البياض"، "الملاية"، "الشرشف"، التي سبقت الاشارة إلى ابعادها ومجالات استخدامها.

"الفوطة"، وهذه الاخيرة هي منشفة كبيرة للحمام، وهي على العموم مخططة.

ان الاقمشة الحريرية القطنية كانت تصنع في بيروت ،طرابلس، اللاذقية، صيدا وصور، من مدن الولاية[٥٦].

هـــ- **أقمشة من الصوف والقطن**، ودخل في صناعة هذه الاقمشة ايضاً الحرير ووبر الجمـــال وشـــعر الماعـــز هذه الاقمشة كانت تستخدم في صناعة "العبي" و"المشالح". والعباءة هي قميص خارجي فضفاض(اشبه بالقنباز) مخصص للفلاحين والبدو، يرتديه الـــرجال والنســـاء والاولاد؛ وهو ثوب الابهة للاغنياء بعد ان تزين العباءة وتوشى. و"المشـــلح" هو رداء خارجي فوق الثياب يوضع على الكتفين بدون درز ولا اكمام

٥٦- "Documents...", tòme VI, lettre n°52, pp.213-214.
Vital Cuinet : "Syrie...", op.cit, p.48

تجمع قطعه بأربطة على الكتفين؛ وهو رداء الابهة الشتوي للرجال يرتديه عادة الاغنياء[٥٧].

هذه الاقمشة كانت مطلوبة بكثرة في شبه الجزيرة العربية، غير ان صناعتها لم تكن منتشرة بكثرة في الولاية فقد عرفتها بيروت وطرابلس.

ومن هذه الاقمشة ايضاً "اللباد" "Feutres" الذي كان يستخدم في صناعة "سرج" "Selles" الحيوانات واردية رعاة الحيوانات الشتوية المعروفة بـ "كوبان" لاتقاء البرد والمطر.

و- **أقمشة حريرية مذهبة**، ودخلت هذه الاقمشة في صناعات نسيجية كثيرة التنوع منها : "المشلح"، "العباءة"، "الملاية"، "المنشفة"، "سجادة الصلاة"، "الكوفية"، الاربطة والاشرطة؛ هذه الحاجات كانت تصنع بناء على الطلب. والخيط المذهب الممتاز كان يجلب من حلب وفرنسا، والاقل قيمة من ألمانيا. والخيط الحريري المذهب كان مطلوباً بكثرة في بيروت ودمشق[٥٨].

٨- صناعة فصل صفار وزلال البيض: ادخل الفرنسيون هذه الحرفة إلى طرابلس الشام في ثمانينات القرن التاسع عشر، وتقوم على فصل زلال البيض عن صفاره. وبهذه الحرفة ارتبطت عملية تربية الطيور بأعداد كبيرة في سناجق طرابلس الشام، واللاذقية وحيفا. وعن الفرنسيين اخذها أبناء البلاد. فتعلموها بسرعة ونافسوهم فيها وحققوا تفوقاً عليهم، ولذلك ما لبثت ان انتقلت كلها إلى ايديهم لسببين : الاول، لاقتناعهم بالربح القليل، والثاني استخدامهم الاولاد في هذه الحرفة البسيطة القليلة الكلفة. فبعد فصل "الصفار" عن "البياض"، يوضع الصفار في ممخض "Baratte" ويخفق مع الملح ويوضع في براميل معدة للتصدير. أما البياض فيجري سكبه على الواح من التوتياء معرضة للهواء ويملح ويوضع في صناديق خشبية. وكان الصفار يستخدم في

٥٧- "Documents...", tome1, annexe n°1, pp.298, 315

٥٨- "Documents...", tome VI, lettre n°52, pp.215-216, 219-220

دباغة الجلود "La mégisserie"؛ والبياض بالإضافة إلى استعمالاته الكثيرة كان يستخدم في تحضير الكثير من الاقمشة وتلميعها. وقد انحصرت هذه الحرفة في طرابلس الشام، اللاذقية وحيفا من مدن الولاية. وسيطر التجار الفرنسيون على تصريف الانتاج وتجارته، بحيث كانوا يرسلونه ليس إلى "مرسيليا" فحسب بل إلى "ليفربول" "Liverpool" و "تريستا" "Trieste" في اوروبة، وإلى "بيروت" و"أزمير" و"بور سعيد".

ففي عام ١٨٨٧ اشترى التجار الفرنسيون من اللاذقية كمية بلغ ثمنها حوالي ١٩,٠٠٠ فرنكاً، وأخذوا من طرابلس عام ١٨٨٩ بإتجاه مرسيليا ١٠,٤٢٧كيلو غراماً من البياض بـ ٣,٥ فرنكاً للكيلو، بلغت قيمتها ٣٦,٤٩٥ فرنكاً، و ٥٨,٦٤٥ كيلواً من الصفار بفرنك واحد للكيلو؛ وبالإضافة إلى كمية البيض المستخدمة في هذه الصفقة التي قدرت بحوالي ٣,٥١٨,٧٠٠بيضة، فقد اشتروا من هذه المدينة كمية من البيض الطازج قدرت بحوالي ١,٨٤٣,٠٠٠ بيضة، ارسلت إلى "ازمير"، "بيروت" "بور سعيد" و"مرسيليا"[٥٩].

ويبدو ان التجار الفرنسيين قد عملوا على مركزة تجارة هذه الحرفة في بيروت وحيفا. فشحنوا إلى بيروت في عام ١٨٩٣ من صفار البيض وبياضه ما قيمته ٦٠٠,٠٠٠ فرنكاً[٦٠]؛ ومن حيفا ما قيمته ١٤,٣٧٢ فرنكاً[٦١].

وما يمكن ملاحظته ايضاً هو شراؤهم كميات كبيرة من البيض الطازج من اللاذقية عام ١٨٩٤، فقد اشتروا منها ١٥٠٠ صندوق يحوي الواحد ٧٠٠ بيضة[٦٢].

٥٩- "Documents...", tome VI, lettre N°52, P.233-234; et "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXIV Bruxelles 1894, P.481 ; et Vital Cuinet : "Syrie...", op. cit pp.46-47.

٦٠- "Documents...", tome VI, lettre n°71, p.318.

٦١- "Documents...", tome VI lettre n°74, p.341.

٦٢- "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXIV, Bruxelles 1894, Rapport n°21, p.455

واشـــتروا مـــن حـــيفا في هذا العام ما قيمته من ٥٧,٥٨٠ فرنكاً، ثمن صفار وزلال البيض[٦٣].

٩- الصناعات "الكرمية" : كانت اشجار الكرمة تزرع في مختلف أنحاء الولاية، بدءاً من التلال القليلة الارتفاع، حتى الجبال العالية. وباستثناء المناطق السهلية قلما وجدت منطقة لا تزرع هذه الشجرة القنوعة التي تنمو وحدها وإلى جانب الأشجار الأخرى.

ولم تكن الصناعات الكرمية بمستوى انتاج العنب، ويرجع السبب في ذلك إلى ان زراعـــة هـــذه الشجرة كانت في الاساس من أجل استهلاك العنب الطازج، الذي كـــان يســـتهلك بكـــثرة في كل مكان. فالعنب من الثمار المفضلة لدى ابناء البلاد "يتـــناولونه في كـــل مكان وفي كل ســـاعة قـــبـــل الطعام أو بعده وكان لا يوجد نزل" "Auberge"، او "خان" مقصود، على قارعة طريق لا تجد امامه بائع عنب يروج كميات كبيرة منه"[٦٤].

ومما دفع الناس إلى الاقتناع بهذا القدر من فوائد العنب هو الموقف الديني الذي حرم الخمرة، وبالتالي ساهم في حرمانها من وجود السوق العلنية المحلية. هذا بالإضافة إلى موقـــف السلطنة الرسمي الذي ضيق عليها بفرضه الرسوم على صناعتها وبيعها[٦٥]. ولذلـــك فحـــتى تاريخ انشاء الولاية، كان العنب الابيض الفاخر بأنواعه المتعددة هو العنـــب المنـــتج، وإلى جانـــبه بدأ انتاج العنب الاسود الذي يدخل إلى جانب العنب الابيض في صناعة الخمرة، التي بدأ الطوق ينكسر من حولها. وقد ساهم في كسر هذا الطوق، الاوروبيون الذين وفدوا إلى هذه المنطقة وزرعوا الكرمة لهذا الغرض. وفي عام ١٨٩٠، قـــدر إنـــتاج ســـورية منها من ٦٥٠٠ هكتوليتراً، منها ٦٠٠٠ من صنع اوروبيين، و ٥٠٠ من صنع أبناء البلاد.

---

٦٣ - "Documents...", tome VI, lettre 80, p.402.

٦٤ - "Documents...", tome VI, lettre n°52, p.227

٦٥ - الياس جريج : "تطور المجتمع العكاري خلال النصف الاول من القرن العشرين"، وثيقة رقم ١١ هي ايصال "برسم اميري عن المسكرات" مقبوض من "عبدالله برهوم"، ص ٢٧٩.

أما أهم الصناعات الكرمية التي كان يتدبر بها ابناء البلاد العنب الذي يفيض عن حاجة الاستهلاك الطازج فهي :

أ- **صناعة "الزبيب"**: "Raisins secs" "وتقوم هذه الحرفة، على قطف العنب بعد أن يكـــون قد بلغ درجة عالية من النضج والحلاوة "Maturité" وينشر في الشمس على سطوح البيوت مدة تتراوح بين العشرة ايام والاسبوعين، يرش خلالها عدة مرات بمزيج سائل من زيت الزيتون والرماد والصلصال الابيض الناعم. "Glaise" فهذا المزيج يبعد عنه الحشرات ويكسب "الزبيب" اللون الاشقر ويحفظ له حلاوته ويمنع تخمره. وبعد هذه المدة تفرط حبات "الزبيب" من العناقيد، وتحفظ في سلال من القصب لتؤكل في أيام الشتاء.

وكادت صناعة الزبيب أن تكون صناعة عامة في مختلف انحاء الولاية التي كانت تزرع الكرمة. ويبدو ان كميات من انتاجه كانت تدخل سوق التجارة الدولية. ففي عام ١٨٩٦ قدر الانتاج من ١,٦٩٩,٣٣٢كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١٧٦,٠٢٦ فرنكاً، توزعت على الشكل التالي : سنجق بيروت ١,٢٨٢,٨٥٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٣٩٠،١٣٠ فرنكاً؛ سنجق طرابلس الشام ٢٣٧،٩٩٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٢٦٠٧٨ فرنكاً؛ سنجق اللاذقية ١١٨,٩٩٥ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١٣,٠٣٩ فرنكاً؛ سنجق البلقاء ٥٩٤٩٧ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٦,٥١٩ فرنكاً[٦٦].

غير أن هذه الحرفة كانت تتأثر بجودة موسم العنب وكميات انتاجه وبتحول كمـــيات منه إلى صناعة العرق والخمور. ولذلك نلاحظ أن ما دخل في التجارة من انـــتاج "الزبيب" عام ١٩٠٠ مقدار ١٠٠٠طن، و٣٢٠ عام ١٩٠٢[٦٧]. وارتفع عام

---

٦٦ - Vital Cuinet : "Syrie...", op.cit. pp.25, 64, 95, 123, 152, 180

٦٧ - "Recueil consulaire de Belgique", tome 118, Bruxelles 1902, p.127

١٩٠٣ إلى ٥٢٠ طنـاً[٦٨] . وكانت روسيا تشتري كميات مهمة منه. فقد بلغ ما اخذه التجار الروس عام ١٨٩٦ حوالي الف طن بلغت قيمتها ٢٥٠,٠٠٠ فرنكاً[٦٩].

ب- **صناعة عجينة العنب "الملبن"** : "Pâtes de raisins" وكانت تتم بقطف العنب الناضج وعصره، وغلي عصيره على النار في قدور كبيرة بإضافة كمية من "الحواره" "Terre de glaise" تبلغ واحد بالألف لتمنع تخمر العصير، وبإضافة كمية من الطحين تبلغ العشر فيتحول المزيج بعدها إلى عجينة رخوة "حريره"، تسكب على شراشف من القماش تنشر في الشمس مدة عشرة ايام. بعدها يجري سلخها عن القماش وتصبح صالحة للأكل؛ وتحفظ لأيام الشتاء من أجل التحلية بها مع الفستق او الجوز.

ويبدو ان الملبن كان يصنع من أجل الاستهلاك المحلي بدليل اننا لم نعثر في قوائم التجارة ما يشير إلى أن هذه المادة قد دخلت في السوق التجارية.

ج- **صناعة "دبس العنب"** : "Raisiné" : "وهو سائل لزج عسلي التكوين يميل إلى الاحمرار حلو المذاق لذيذ يستهلك في ايام الشتاء. وكان يشكل وجبة غذاء بالنسبة للعائلات المتعسرة. أما صناعته فكانت تتم بقطف العنب قبل بلوغه درجة عالية من النضج فيعصر ويوضع العصير على النار ممزوجاً بنصف وزن الكمية من السكر، حتى يغلي ويبقى منه بنسبة الخمس، ثم يبرد ويحفظ لأيام الشتاء واشتهرت "عين ابل" في قضاء صور بصناعته على يد احد الألمان[٧٠].

د- **صناعة "مربى العنب"** : وهي صناعة من أجل الاستهلاك المحلي كصناعتي "الملبن" و الدبس"، وتقوم على قطف أنواع جيدة من العنب الناضج فتفرط حباته وتغلى على النار مع كمية من السكر تبلغ نصف كمية العنب، حتى يصبح المزيج أشقر اللون يميل إلى الأحمرار. ثم يبرد ويحفظ لتناوله في أيام الشتاء.

٦٨- "Recueil consulaire de Belgique", tome 122, Bruxelles 1903, p. 106
٦٩- Vital Cuinet : "Syrie...", op.cit, p.67
٧٠- Vital Cuinet : "Syrie...", op.cit, p.88

هـ - صناعة "الخمور والمشروبات الروحية" : "Les vins et les liqueurs"

تعتبر الولاية من الأماكن المنتجة للخمر في سوريه. لكننا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن الماء كان وما زال المشروب الاكثر انتشاراً في هذه البلاد. وخارج نطاق الاوروبيين الذين وفدوا إلى هذهالمنطقة، كان لا يوجد من يتعاطى هذه الصناعة بشكل منتظم ودائم. فابناء البلاد من المسيحيين كانوا يتدبرون أمر ما يفيض عندهم من عنب في المجالات التي أشرنا اليها وفي صناعة الخمور من اجل استهلاكهم الخاص وتكريم ضيوفهم[٧١].

وهذه الصناعة كانت وما زالت تنتشر بين ابناء التجمعات السكنية المسيحية الصرفه. وفي عام ١٩٠٦، أشار "R.Catzéflis" نائب القنصل البلجيكي في طرابلس الشام إلى "أن الخمور المنتجة محلياً وفي جبل لبنان بكميات وافرة من النوع المقبول، أما الخمور الرفيعة المستوى فهي هنا غير معروفة"[٧٢]. وقد عرفت الولاية ثلاثة انواع من هذه المشروبات :

١- **"العرق" "Arak" (Eau de vie)** ، ويعتبر من أهم المشروبات العنبية التي صنعها أبناء البلاد، وهو مشروبهم المفضل بينها. وتقوم صناعته على قطف العنب بعد ان ينضج، ثم يعصر بواسطة الأيدي او الأقدام، أو "بمعاصر آلية" "pressoirs" ويترك العصير كي يختمر مدة تتراوح ما بين الاسبوع او الاسبوعين. وبعدها يبدأ غلي العصير على النار بواسطة "كركة" (alambic) لاستخراج مادة "السبيرتو" "alcool" ثم يغلى الكحول بواسطة نفس الآلة بعد ان يضاف إليه كمية من "اليانسون" "anis"، وفق مقادير معينة، تسمح بالحصول على "العرق" الجيد والأقل جودة، ثم يحفظ للاستهلاك في أوعية يسمى الواحد منها "مُقشة" "bonbonne"، وهي وعاء زجاجي منتفخ مغشى بعيدان من الصفصاف أو القصب.

٧١- "Documents...", tome VI, lettre n°52, p.260
٧٢- "Recueil consulaire de Belgique", République Argentine, tome 133, 1er livraison, Bruxelles 1906, Consulat de Tripoli, p.355.

٢- "**النبيذ الأحمر العادي المعتق**" "vin rouge ordinaire vieux"، وتتم صناعته بقطف العنب قبل ان ينضج بشكل كامل. ويعرض للشمس مدة تتراوح من الأسبوع إلى العشرة أيام. بعدها يعصر ويغلى على النار مباشرة بواسطة قدور كبيرة ثم يصفى ويبرد ويحفظ في أوعية فخارية أو خشبية توضع في أسفلها كمية من "العجين المخمر". وهو مر المذاق. وقد انتشرت صناعة هذا النبيذ في أواخر القرن التاسع عشر، وزرعت الكرمة ذات العنب الأسود، خصيصاً لهذه الغاية[٧٣]. ويجري تناول النبيذ عادة في الشتاء.

٣- **النبيذ الذهبي** "Le vin d'or"، وهو المفضل بالنسبة للأوروبيين. وتتم صناعته بقطف العنب الجيد الناضج. ثم يوضع في الشمس مدة تتراوح ما بين الأسبوع والعشرة أيام. بعدها يعصر ويصفى ويحفظ في أوعية خاصة معدة للبيع. وهو حلو المذاق. واشتهرت بصناعة هذا النبيذ قرى : "يارون" "رميش"، "حاريص" في قضاء صور. ففي رميش كانت هناك معصرة حديثة لأحد الألمان؛ وفي مدينة "حيفا"،كان الألمان البالغ عددهم ٣٥٠ بروسياً يقيمون بشكل دائم في مستعمرة خاصة بهم يصنعون النبيذ لاستهلاكهم الخاص.

أما بالنسبة لكميات الانتاج لكل صنف من هذه المشروبات فمن الصعب تحديدها بشكل دقيق لسببين : الأول، وجود مناطق تنتج كميات منها لكنها بعيدة عن أسواق التصريف، وبالتالي كان انتاجها يستهلك محلياً؛ والثاني، هو ان قوائم تصدير هذه المشروبات كانت لا تفند كمية وثمن كل صنف على حدة، بل تشير اليها بشكل مندمج تحت اسم "خمر وعرق". "Vin et eau de vie". ومن المناطق التي اشتهرت بإنتاج هذه المشروبات من الولاية : سنجق طرابلس الشام، وبلغ إنتاجه عام

٧٣- "Documents...",corespondance commerciale, tome VI, p.227

١٨٩٦ حوالي ٤,٩٥٥ كيلوغراماً بلغ ثمنها ٣,٤١٩ فرنكاً؛ وسنجق بيروت وبلغ انتاجه حوالي ١,٢٨٢ كيلوغراماً بلغ ثمنها ٨٨٥ فرنكاً[٧٤].

ويبدو ان "إنتاج المشروبات الكرمية" "La production de boissons vinicales" قد كسر الطوق الديني والرسمي الذي كان يحاصره، لأنه كان يتطور يوماً بعد يوم ففي عام ١٩٠١ قدر إنتاج الولاية من ٢٠٠٠ هكتوليتراً مقابل ١٧٤٠ عام ١٩٠٠[٧٥]. وما كاد أن يتخطى هذا الطوق حتى عاد إلى التراجع اذا انخفض إلى ١٦٠٠ عام ١٩٠٢[٧٦]، وإلى ١٢٠ طناً (١٢٠٠ هكتوليترا) عام ١٩٠٥، وهذه الكمية الأخيرة هي من سنجقي طرابلس الشام واللاذقية وجزء منها من "جبل لبنان" وآخر من قبرص[٧٧]. وهذا التراجع سببه مزاحمة الخمور الاجنبية من فرنسية وقبرصية وغيرها[٧٨].

١٠- **صناعة التين المجفف** : زرعت شجرة التين إلى جانب شجرة الكرمة في مختلف انحاء الولاية، من أجل استهلاك ثمارها طازجة. والتين أنواع عديدة، منه "الحميري"، "السويدي" (لونه أسود)، "الحليوي"، "البرطاطي"، "البويضي"، "السماقي"، "الغزلاني"، "العدلوني"، "والشتيوي". النوعان الأخيران يبدأ موسمهما بالنضج، في النصف الثاني من شهر أيلول، في حين يبدأ نضج الأصناف الأولى في النصف الثاني من شهر تموز.

وتمر صناعة التين المجفف بعدد من الخطوات، تبدأ بقطف التين الطازج، وبتشريحه ووضعه في الشمس مدة تتراوح ما بين العشرة أيام والأسبوعين على

٧٤- Vital Cuinet : "Syrie ...", op. cit. p. 64, 88, 98, 123

٧٥- "Recueil consulaire de Belgique", tome 118, Bruxelles 1902, p.127

٧٦- "Recueil consulaire de Belgique", tome 122, Bruxelles 1903, p.107.

٧٧- "Recueil consulaire de Belgique", tome 133, Bruxelles 1906, p.355.

٧٨- لقد بلغ ما حمله التجار الفرنسيون من العرق إلى ميناء حيفا عام ١٨٩٣ حوالي ١١١٥٢ كيلو غراما" مقابل ٩٧٥٠ عام ١٨٩٢، ومن النبيذ ٣٣٩٨٥ مقابل ١٢٧٥٠؛ ومن الكحول ٢٤٢٢ مقابل ٥٥٥٦ كيلو غراما". "Documents…", correspondence commerciale tome VI, mémoire sur le mouvement commercial, industriel et maritime de Haiffa en 1893, p.376.

"مساطح" تعد خصيصاً له، تصنع من القصب أو من نبات "البلان"، أو "الهزلان" وغيرهما؛ ولكن هذا الأخير كان أفضل أنواع النباتات لهذه الغاية. وبعد هذه المدة يصبح التين يابساً "figues sèches"، ويمكن أن يبقى مدة طويلة صالحاً للإستعمال. وبهذه الطريقة، أصبح بإمكان المسؤولين، الذين كانوا يستوفون عنه ضريبة "العشر" بشكل عيني، وغيرهم ممن تتجمع عندهم كميات كبيرة منه، أن يحافظوا عليها من التلف.

وقدرت كمية التين اليابس المنتجة في الولاية عام ١٨٩٦ من ٥،١٤٨،٨٥٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٥٢٨,٦٨٥ فرنكاً. وبإستثناء سنجق البلقاء كانت كل سناجق الولاية تنتج كميات من التين اليابس المعد للتصدير. وقد أحتل سنجق طرابلس الشام مركز الصداره في هذا المجال، وقدر انتاجه من الكمية المشار إليها من ١,٣٠٠,٠٠٠ كليوغراماً، وتوزعت الكمية الباقية بشكل متساوٍ على السناجق الاخرى، حيث بلغت حصة الواحد منها ١,٢٨٢,٩٥٠ كيلوغراماً. ويبدو أن تين سنجق اللاذقية كان أجود أنواع التين، بحيث بلغت ثمن كمية انتاجها ١٤٠,٠٠٠ فرنكاً؛ وتلاه سنجق عكا، الذي بلغ ثمن كمية انتاجه ١٣٠,٣٩٠ فرنكاً؛ ثم سنجق بيروت، الذي بلغ ثمن كمية انتاجه ١٢٨,٢٩٥ فرنكاً؛ وجاء تين سنجق طرابلس الشام في المرتبة الاخيرة بحيث بلغ ثمن انتاجه ١٣٠,٠٠٠ فرنكاً، علماً انه كان من أكثر هذه السناجق انتاجاً[٧٩].

أما صناعة التين المجفف فكانت تتم من أجل الأستهلاك المحلي في أيام الشتاء.

وكان يتم التجفيف بطريقتين :

أ- **التهبيل** : وتتم هذه الطريقة بطبخ التين اليابس بواسطة تمرير بخار الماء بين طبقاته، ثم هرسه بواسطة مدقة خشبية وحفظه. وهذه الطريقة كانت الأكثر انتشاراً لأنها غير مكلفة وتلائم الاوضاع الاجتماعية لفئات واسعة من الناس.

٧٩- Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palistine", op. cit. pp. 25, 95, 123, 152, 180

ب- "**التعقيد بالسكر**": وتتم هذه الطريقة بتقطيع التين اليابس قطعاً صغيرة، وطبخه على النار بالسكر المغلي بنسبة النصف من السكر. ويمكن أن يضاف اليه أثناء الطبخ مواد أخرى تجعله شهي المذاق، كالسمسم، اللوز، الجوز والفستق. هذه الطريقة في تجفيف التين كانت معروفة لدى الجميع، لكنها كانت أقل انتشاراً من الأولى نظراً لكلفتها الباهظة نسبياً. لذلك كانت معتمدة من قبل العائلات الميسورة. لقد شكل "التين المهبل"، و"التين المعقد بالسكر" وجبة غذائية للعائلات المتعسرة، ومادة تحلية للعائلات الميسورة.

١١- **الصناعة المشمشية** : وارتكزت هذه الصناعة على ثمار شجرة المشمش، التي زرعت في مختلف أنحاء الولاية، ولقيت العناية اللازمة نظراً لفوائدها الكثيرة. فهي بالإضافة إلى استهلاك ثمارها اللذيذة طازجة، كانت الثمار تدخل في صناعات محلية بسيطة ومطلوبة في السوق المحلية والاقليمية والدولية. ومن هذه الصناعات :

أ- "**قمر الدين**"**عجينة المشمش** "**Les pâtes d'abricots**" : هذه الصناعة كانت تجد سوقها المحلية. فالمسلمون يستهلكون منها الكثير، وخاصة اثناء شهر الصوم في "رمضان"، فهو ينقع في قليل من الماء وبسرعة يستعيد المنقوع طعم لب المشمش الطري المقطوف من الشجرة. وما يفيض عن حاجة السوق المحلية، كان يوضب في صناديق زنة الواحد منها ٧٥ كيلوغراماً، ويباع على ارضه. وقد تراوح ثمن المئة كيلو منه ما بين ١٥-٢٥ فرنكاً. هذه المادة كانت تجد سوقها على الصعيد الخارجي في : مصر، العراق ،شبه الجزيرة العربية وتركيا[٨٠].

وقدر إنتاج الولاية من هذه المادة عام ١٨٩٦ بحوالي ٣٧٦,٦٠٠ كيلوغراماً، وقد بلغ ثمنها حوالي ٧٤,٧٥٠ فرنكاً. وأحتل سنجق اللاذقية مركز الصدارة، اذ بلغ انتاجه حوالي ١٣١,٢٠٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٢٦٠٠٠ فرنكاً؛ واحتل سنجق عكا المرتبة الثانية، فبلغ انتاجه ٩٨,٤٠٠ كيلوغراماً، قدر ثمنها من١٩,٥٠٠ فرنكاً؛ واحتل

٨٠- "Documents...",correspondences commerciale tome VI, lettre n° 52, p. 193

سنجق بيروت المركز الثالث، إذ بلغ انتاجه حوالي ٦٥,٠٠٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١٣,٠٠٠ فرنكاً؛ واحتل سنجق البلقاء المركز الرابع، فبلغ انتاجه حوالي ٤٩,٢٠٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٩,٧٥٠ فرنكاً؛ أما سنجق طرابلس الشام، فقد احتل المرتبة الخامسة، وبلغ انتاجه حوالي ٣٢,٨٠٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٩٧٥٠ فرنكاً[٨١].

وقد ارتبطت كثرة الإنتاج بكثرة الطلب على هذه المادة ووفرة الإنتاج. ومما يدعم هذا الاستنتاج ويؤكده تنامي الإنتاج في السنوات التالية لذلك العام. ففي عام ١٩٠٣ ارتفع انتاج "قمر الدين" إلى ٦٣٠ طناً صدرت إلى مصر وتركيا الاوروبية. وارتفع في عام ١٩٠٥ إلى ١٠٦٨،مما يدل على ان هذه المادة كانت مرغوبة ومطلوبة.

ب- **المشمش المجفف "abricots secs"**، وصنعت هذه المادة من أجل نفس الغاية التي صنع من أجلها "قمر الدين". وكان يمكن استعمالها في صناعة حلويات اخرى تسد حاجة الاستهلاك المحلي في ايام الشتاء. وكان يصدر قسم من الإنتاج بعد توضيبه، على شكل صناديق زنة الواحد منها ٦٠ "اقة"، وقد بيع الكنتال الواحد على ارضه ما بين ٢٣٠ و٣٧٠ غرشاً، زنة الكنتال ٢٠٠ اقة. وقدر إنتاج الولاية من هذه المادة عام ١٩٠٣ بحوالي ١٨٢ طناً صدرت إلى روسيا وتركيا[٨٢]. وارتفع الانتاج عام ١٩٠٦ إلى ٢٧٧ طناً[٨٣].

ج- **نوى المشمش "noyaux d'abricots"** : وكان يدخل في صناعة دبغ الجلود، وفي بعض الحلويات والسكاكر. وتمتع"نوى المشمش" بسوق واسعة في مصر، فرنسا، ايطاليا، المانيا وانكلترا. وقد تراوح ثمن الكنتال من (مئة كيلوغرام)، ما بين ٥٠ و٦٥ فرنكاً. وبلغ انتاج الولاية عام ١٨٩٤، ما بين ٦٠٠-٧٠٠ طناً، صدرت إلى مصر ومرسيليا[٨٤]. وفي عام ١٨٩٦ ارتفع انتاج الولاية من نوى المشمش إلى ٧٩١,٠٣٢

٨١- Vital Cuinet : “Syrie, Liban et Palestine”, Op.cit. pp. 25, 64, 95, 123, 152, 180

٨٢- “Recueil consulaire de Belgique”, tome 122, Bruxelles 1903, p.106

٨٣- “Recueil consulaire de Belgique”, tome 133, 1er livraison, Bruxelles 1906, p.336

٨٤- “Recueil consulaire de Belgique”, tome LXXXIV, Bruxelles 1894, p.461

كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٧٦٦,٥٨٦ فرنكاً. هذه الكمية انتجت من سنجقي بيروت وطرابلس الشام. وبلغت حصة سنجق بيروت منها ٦٤١,٤٧٣ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ٥٨٠,٣٢٥فرنكاً؛ وبلغ انتاج سنجق طرابلس ١٤٩,٥٥٠ كيلوغراماً، بلغ ثمنها ١٢٦,٢٦٠ فرنكاً. وقد صدر منها إلى فرنسا وحدها ٥٠٠,٠٠٠ كيلوغراماً بلغت قيمتها ٢٠,٠٠٠ فرنكاً[٨٥].

١٢- **صناعة الادوات الزراعية الخشبية** : انتشرت صناعة الطوب لسقف البيوت، وصناعة العربات التي تجرها الحيوانات، وصناديق الفواكة والثمار، والأدوات الزراعية الخشبية من "صمد" و"نير" ومذراة" وغيرها من تتمات الأدوات الزراعية المعدنية "كالرفش" و"المعول" و"المر" ومنجل الحصاد، وغيرها من هذه الصناعات البسيطة، في مختلف انحاء الولاية، وقلما وجد قضاء من اقضيتها لا تصنع فيه مثل هذه الادوات.

ظاهرة الانتشار الواسع لهذه الصناعات يجد تفسيره في ان وجودها قد شكل حاجة ضرورية واساسية في حياة مجتمع بدائي يقوم على الزراعة، ولا تتوفر فيه طرق ووسائل المواصلات اللازمة التي تساعد المناطق على التخصص في صناعة محددة وهكذا كان الناس يتدبرون امورهم بما هو متوفر عندهم.

ويبدو ان هذه الصناعات قد اخذت تستترف كميات كبيرة من الاشجار دون ان تستفيد السلطنة منها، ولذلك انشأت "إدارة الغابات والمعادن"، وهي ادارة خاصة بالثروات الطبيعية. وأناطت بها أمر المراقبة على الغابات وتنظيم عمليات القطع. وتوخت من هذا العمل تحقيق أكثر من هدف. فهي تضع حداً للفلتان في هذا المجال، وتستوفي المزيد من الرسوم والضرائب، وبالتالي تزيد من موارد الخزينة السلطانية. وتشكلت هذه الإدارة، من إدارة مركزية في بيروت، تألفت من مفتش، باشكاتب،

٨٥- Vital Cuinet : “Syrie, Liban et Palestine”, op. cit. Pp. 25, 64, 125, 67.

محـــررَين ومـــأمور احــــراج سيار ونفرين مساعدين، وفي مركز السنجق تألفت من مأمور[٨٦].

هذه الإدارة كانت شكلية وغير فعالة لانها كانت تعتمد على الاخباريات التي ترد إليها من المناطق. واتمت هذا التنظيم الإداري بإصدار "قانون الاحراش العثماني" في الرابع من محرم عام ١٣٣٢ هجرية.

وقـــد عرف هذا القانون "الاحراش"، وقسمها إلى أربعة أقسام : الاول، هو الاحراش العائدة راساً إلى الدولة على خط مستقيم، وثانيها الاحراش المربوطة للأوقاف، وثالثها محـــلات الاحتطاب المخصوصة إلى القرى والقصبات، ورابعها الغابات الكائنة بعهدة الاشــــخاص. واشــــار القانون ان لا علاقة له بالقسم الرابع، إنما بالأحراش ومحلات الاحتطاب العائدة إلى الميري وإلى الاوقاف وبتلك التي خصصت للقرى.

لقـــد سمـــح القـــانون من الناحية النظرية لاهالي القرى ان يقطعوا الاشجار للاســـتفادة مــــن اخشابها في تصليح بيوتهم القديمة. او في بناء مخازن وبيوت جديدة وحظائر، وفي صناعة العربات والعجلات الخشبية وادوات الزراعة وصنع الفحم على قـــدر احتـــياجاتهم. لكن الذين يستخدمون الاخشاب في الصناعة من اجل التجارة اجـــبرهم القانون ان يعطوا قميتها واثمانها المعينة من طرف الادارة. واشار القانون في الوقـــت نفسه إلى أن الاشجار الصالحة للقطع من احراش الميري، يجب ان تتحدد كل سنة من طرف مأموري الاحراش بواسطة آلة حديدية اشبه بالقدوم محفور عليها شارة إدارة الغابـــات. هذه الآلة تضرب بعنف وشدة على جذع الشجرة فتطبع عليها هذه الشارة. والاشجار التي يجري طبعها تتقيد في دفتر خاص من طرف مأموري الحرش.

وطلب القانون من مأموري الاحراش، ان يعينوا في كل سنة، مواقع الاشجار الصـــالحة للقطـــع لاجل الحطب والفحم، والاماكن التي سيجري فيها حرق الفحم.

٨٦- "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXIV, Bruxelles 1894, p.467

"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٩١٨، دفعة ثانية، ص ٩٦-١٨٣

وطلب القانون تحت طائلة المسؤولية من المستفيدين من الاشجار، إن يحصلوا على علم وخـــبر مـــن طرف المأمورين يسمح لهم بقطع الشجر المعدة للكراستة من الاحراش وتحميلها ونقلها إلى الأماكن المحددة. وللحصول على هذا العلم والخبر كان يجري وفق مقاولة مخصوصة تقيد خلاصتها فيه[٨٧].

١٣- صناعة السمن المذوب : لقد سبقت الاشارة إلى أن الولاية كان يربى فيها عدد كـــبير من الاغنام والابقار والماعز. فهذه الحيوانات كانت عوناً للأهالي في سد حاجة الاســـتهلاك المحـــلي من الحليب ومشتقاته ومنها السمن المذوب . وفي مجتمع زراعي بدائـــي شكلت ما تعطيه هذه الحيوانات من حليب وجبن وسمن وغيرها مواد غذائية اساسية. ولذلك قلما كان يوجد بيت لا يربي حيواناً أو أكثر منها. والسمن كان ينتج بكميات كبيرة ويباع القسم الاساسي منه في السوق المحلية، وشكل "السمن المذوب" "beurre fondu" احد منتجات سنجق طرابلس الشام المعدة للتصدير. فقد بلغ انتاج هـــذا الســـنجق منه عام ١٨٩٦ حوالي ٨٢،٤٥٠ كيلو غراماً بلغ ثمنها ١٤٠،١٦٥ فرنكاً[٨٨]. هذه الكمية كانت تذهب إلى مصر وإلى اساكل السلطنة المختلفة.

١٤- دبغ الجلود وصناعة الأحذية : أشارت المصادر التي اطلعنا عليهـــــا، إلى ان "المدابغ" "Les tanneries" كانت عاملاً من العوامل المميتة للثروة الحرجية في الولاية، لأن قشور الأشجار كانت تدخل في دبغ الجلود بكميات كبيرة ومما تسبب بيباس الأشجار التي انتزعت قشور جذوعها؛ وهذا يدل على كثرة وجود المدابغ[٨٩].

وأشارت هذه المصادر أيضاً، إلى أن طرابلس الشام، التي كان يوجد فيها عدد من المدابغ قد نجحت فيها بشكل معقول دباغة جلود الماعز. وقد ساعدها في ذلك

٨٧- صدر "قانون الأحراش العثماني" في ٤ محرم ١٣٣٢ وهو يتألف من ٣١ مادة. وجاء في تعريفه للأحراش بقوله : "الحرش هو الغيضة أو الغابة المشتملة على أشجار مختلفة وملتفة على بعضها كبيرة وصغيرة وعلى الغالب لا تكون تحت المحافظة. وأما الغابات المأخوذة تحت المحافظة تكون أشجارها كبيرة ولا تكون مشتبكة ببعضها" لمزيد من الايضاح يراجع : "قاموس الحقوق"، المجلد الثاني، ص ٥٧٠-٥٧٦.

٨٨- Vital Cuinet : "Syrie...", op.cit. p.123

٨٩- "Documents...",correspondance commerciale tome VI, lettre n°52, p.180

وجود نوعية من الجلود "Les peaux" السميكة، كانت تفد اليها من جهات "بعلبك"، حيث كان يربى هناك نوع من الماعز القوي الشبيه بماعز "انقره""Angora" في تركيا[٩٠].

غير ان الجلود المدبوغة "les cuirs" الأخرى، من غير هذا النوع كانت غير قوية وغير مطروقة بشكل جيد[٩١].

وانتشرت المدابغ ايضاً في بيروت واللاذقية، ويبدو أن الجلود الخام المنتجة محلياً، كانت غير كافية لسد الحاجة المحلية وتأمين عمل متواصل لهذه المدابغ ؛ لذلك كان يجري استيراد الجلود الخام من النوع "البقري" بمبالغ محترمة. فقد بلغ معدل ما تستورده هذه المدن سنوياً ما قيمته ٦٣٣,٠٠٠ فرنكاً توزعت على الشكل التالي : طرابلس ٢٤٥,٠٠٠، بيروت ٢١٠,٠٠٠ واللاذقية ١٧٨,٠٠٠ فرنكاً. وهذه الأرقام لا تعطي أكثر من فكرة تقريبية عن استهلاك الجلود في هذه المدابغ. فالقنصل البلجيكي "H. Frédérici"، في بيروت وحمص وحماه قد استورد وحده من الجلود "Peaux et cuirs" لحساب بلاده عام ١٨٨٧ ما قيمته ٦٠٠,٠٠٠ فرنكاً.

والجلود الخام المستوردة كانت من نوع الجاموس "Buffle" التي تستخدم في صناعة "الجلد المطروق" "Cuir battu" الذي يخصص في صنع "نعال الأحذية" "Semelles de chaussures" ويبدو ان مدينة طرابلس وحدها كانت تستورد هذا النوع من الجلود الخام. وقد بلغ ما استوردته منها عام ١٨٨٩ ما زنته ٥٢٨,٢٣٠ كيلوغراماً عن طريق مصر. فمن ميناء "الاسكندرية" استوردت ٥١٥,٢٣٠ كيلوغراماً، ومن ميناء دمياط ٢٣٠٠٠ كيلوغراماً. هذه الجلود كانت من مصدرين. جلود مصرية مدبوغة زنة الواحد منها ١٣ كيلوغراماً ثمن الكيلو ١,٧٥ فرنكاً. والمصدر الآخر هو "بلاد الهند" "Les Indes" عن طريق مصر. وهي جلود يابسة

٩٠- "Documents...", tome 4, lettre n°15, p.85

٩١- "Documents...", tome 4, lettre n°105, p.389

بالزرنيخ من "سنغافورة" "Singapore" وسايغون "Saïgon" وزن الواحد منها ٢٠ كيلوغراماً، ثمن الكيلو فرنك واحد[٩٢].

ويبدو ان الولاية كانت تسد حاجة السوق من جلود الماعز والاغنام المدبوغة محلياً بدليل ان هذه الأنواع كانت تظهر على قائمة الصادرات. فالقنصل البلجيكي في بيروت "J. Leithe"، أشار في رسالة له ان المسؤولين البلجيك عام ١٩٠٢، إلى ان صادرات بيروت من جلود الخروف والماعز ذات اللون الاحمر قد بلغت ١٢٧ طناً عام ١٩٠١، مقابل ١٢٠ طناً في عام ١٩٠٠، مما يدل على ان هذه الصناعة كانت تتطور[٩٣]. لكن في الوقت نفسه كانت الفعاليات الدولية منذ العام ١٨٨٨ تعمل على اغراق السوق المحلية بالمنتجات الاجنبية. وكانت بيروت مركز السوق الذي تفد اليه هذه البضائع من كل أنواع الجلود المدبوغة، ومنها تنتقل في كل الاتجاهات. وهكذا كان على هذه الصناعة المحلية ان تواجه ظروفها الصعبة الخاصة بها، وظروف المزاحمة التي تتعرض لها من مختلف الفعاليات: فرنسية، ايطالية، انكليزية، المانية ونمساوية. فاذا اخذنا "حيفا" وهي أحد مرافيء الولاية على سبيل المثال، نجد ان ما استوردته من الجلود المدبوغة عام ١٨٩٢، قد بلغت قيمته ٦٤٠٣٠ فرنكا" وفي عام ١٨٩٣ ما قيمته ٧٩،٨٨٦ فرنكا" توزعت كما يلي: ٦٣٥٢٨ لفرنسا، ٨١٥٢ للنمسا و٨٢٠٦ فرنكاً لألمانيا[٩٤].

وبصـــناعة الجلود المدبوغة ارتبطت صناعة الاحذية. وعلى ما يبدو انها كانت تسد حاجة السوق المحلية وتزيد عنها احيانا"، بدليلين: الاول، هو اننا لم نعثر في قوائم صادرات الفعاليات الدولية إلى هذه الولاية ما يشير إلى مادة الاحذية الجاهزة، باستثناء "الجـــزمة" السويسرية، التي كانت هي الاخرى في تراجع مستمر[٩٥] ؛ والثاني، هو ان

٩٢- "Documents...",correspondance commerciale tome VI, lettre n°52, pp.236-240 et "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXVII, Bruxelles 1892, pp.299-300

٩٣- "Recueil consulaire de Belgique", tome 118, Bruxelles 1902, p.128

٩٤- "Documents...", tome VI, lettre n°80, p.375 et 384

٩٥- "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXI, Bruxelles 1893, p.203

القنصل البلجيكي، قد أشار في رسالته من بيروت عام ١٩٠٢، إلى المسؤولين البلجيكيين، بان صادرات الولاية من الاحذية "chaussures" قد بلغت ٢٣ طناً في عامين متتاليين ١٩٠٠ و١٩٠١[96]، وهذا يدل على ان صناعة الاحذية المحلية كانت تتطور وتحاول ان تأخذ مكانها عندما كانت هذه الصناعة على الصعيد الدولي ما تزال حرفة يدوية.

١٥- صناعة الأثاث والتحف الخشبية. تمثلت صناعة الأثاث في الولاية بالمقاعد الخشبية والخزائن وصناديق الثياب والأسرة والطاولات والكراسي، أما صناعة التحف فقد تمثلت بالحفر على الخشب وتطعيمه بالعاج.

لقد انتشرت هذه المصنوعات في المدن الهامة. ففي سنجق عكا اشتهرت مدن: عكا، حيفا، طبريا، صفد والناصرة بصناعة التحف الخشبية المطعمة بالعاج، وصناديق الثياب والطاولات من خشب السرو والزيتون. فهذه المصنوعات كانت مرغوبة وذات قيمة ؛ واشتهرت بيروت بصناعة الأثاث، وقد وجد فيها عام ١٨٩٦ حوالي ١٩٠ نجاراً. بينهم النجار صانع الابواب والنوافذ والاثاث والحفار وصانع عربات الخيل لنقل الركاب؛ كما اشتهرت مدينتا نابلس والسامرة بهذه المصنوعات[97].

وفي مدينة طرابلس الشام كانت هذه الصناعة تزدهر بشكل مضطرد. ومنذ مطلع القرن العشرين أصبحت هذه الصناعة تعتمد على الآلة، ودخلت منتجاتها في قائمة صادرات الولاية. وبلغ وزن ما صدر من هذه المصنوعات حوالي ٣٠ طناً عام ١٩٠٠ و٥٤ طناً عام ١٩٠١[98].

وفي عام ١٩١٠ لمعت في طرابلس الشام أسماء أمثال : "رفيق افندي الفتال" و"محمد افندي الشهال" ممن عملوا في هذا المجال. فهذان الثريان كانت الات ورشهما

٩٦- "Recueil consulaire de Belgique", tome 118, Bruxelles 1902, p.128

٩٧- Vital Cuinet : "Syrie, Liban...", op.cit. pp.48, 65, 98

٩٨- "Recueil consulaire de Belgique", tome 118, Bruxelles 1902, p.128

تدار بواسطة محركات تعمل على الكاز. ومعاملهما كانت تعمل بروؤس أموال كبيرة، وحوت على أعداد كبيرة من العمال بلغ أحياناً الستين يتقاضى الواحد منهم ما بين الخمسة والعشرة غروش. وقد تدرب هؤلاء العمال على العمل مدة سنتين على أيدي عمال مدربين أتى بهم من "مصر" و"جبل لبنان" وبيروت. وبعض هؤلاء المتمولين من أصحاب هذه المعامل ممن توسعوا في هذا المجال فتحوا فروعاً اضافية لورشهم في مدينة "حمص" من أعمال ولاية سورية، غير ان اندلاع نار الحرب العالمية الأولى أوقف طموح أصحاب هذه المصانع، وتوقفت ورشهم عن العمل[99].

لقد شكل دخول الآلة في صناعة الأثاث بداية لتمركز فئات عمالية وتوسيع دائرة الاستثمار واستخدام رأس المال الكبير في تطوير هذه الحرف. غير أن المزاحمة الأجنبية وظروف الحرب أدت إلى وقف هذا التطور.

١٦- صناعات متفرّقة. بالإضافة إلى الصناعات التي اشرنا إليها، فقد وجدت في الولاية صناعات اخرى، اقتصر وجودها على هذه المدينة دون الاخرى. ففي بيروت وجدت مصانع للكرتون والكبريت والزجاج وعربات الخيل والسروج والثلج والاصبغة. وفي طرابلس صنع الثلج والكازوز منذ العام ١٩٠١ واستمرت في انتاجهما حتى الحرب العالمية الاولى، حيث توقفت بسبب فقدان "الكاز" و"روح النشادر" (الامونياك)، فمعمل الثلج كان ينتج يومياً ٤٠٠٠ كيلوغراماً، كما اشتهرت بصناعة الحلويات.

وفي مدينة صيدا كانت تصنع السفن الشراعية الكبيرة التي تتراوح حمولتها من ١٢٠–١٤٠ طناً والسفن الشراعية الصغيرة. وكانت المدينة مقصودة من الثغور السورية وغيرها من اجل الاشغال المذكورة؛ كما اشتهرت بصناعة القرميد الذي كان مطلوباً بكثرة في مختلف الأنحاء وخاصة في جبل لبنان. وراجت فيها أيضاً صناعة الجلود المهيأة في مدابغ المدينة، وكان يصدر قسم كبير منها إلى بيروت وقبرص، كما

٩٩- رفيق وبهجت :"ولاية بيروت" المرجع السابق، القسم الشمالي، ص ١٨٩-١٩٠

اشتهرت أيضاً بصنعة الحدادة والحفر على الخشب والحلويات التي كانت تصنع باتقان. وراجت صناعة الأصبغة في صيدا وصور وهي مدن تاريخية بصناعتها[١٠٠].

واعتمد السكان في الأرياف على صنع الأصبغة من المواد الأولية التي كانت في متناول أيديهم، من أجل صبغ الخيوط المستعملة في صناعة السجاد والعباءات، وصنعوا أيضاً الأدوات الخزفية والمواقد الطينية لطهي الطعام.

واشتهرت بعض القرى بصناعة الأدوات الزراعية من مناجل ومعاول ومحارف وفؤوس لتلبي حاجة العمل الزراعي. وكان الأب يعلم الإبن صنعته، وبالتالي أصبحت الصنعة من جملة المورثات، وغدت "كنية" لبعض العائلات (كالحداد، الفران، الدباغ، الحلواني)...

غير ان هذه الصناعات البسيطة التي كانت تساعد السكان في اعمالهم وحياتهم، كان التجار يجلبون ما يماثلها من الخارج[١٠١]. وأمام هذه المزاحمة وفي ظل فقدان الحماية لها، قلت امكانية تطويرها وبالتالي أخذت تندثر تدريجياً في المراحل اللاحقة.

---

[١٠٠] - استند في صياغة هذه الأفكار على :
- أحمد عارف الزين : "تاريخ صيدا"، صيدا ١٩١٣، ص ١٢٧-١٢٨.
- رفيق وبهجت : "ولاية بيروت"، القسم الشمالي، ص ١٩٠؛ و Vital Cuinet : “Syrie...”, op.cit. pp.48, 65

[١٠١] - محمد كامل البحري : جريدة "طرابلس الشام"، مقالة بعنوان "استنهاض همم الكرام"، عدد ٣٨ في ٢٢ تشرين الثاني ١٨٩٣.

بعض الاستنتاجات

ان ارتباط صناعات الولاية وحرفها، بإنتاج الحاجات الاولية التي كان يستخدمها الناس بشكل يومي، كالمأكل والملبس والمسكن، جعل منها صناعات ضرورية لا يحتمل انتاجها التأجيل، من أجل التفتيش عن الافضل والأحسن. وقد ارتكزت هذه الصناعات والحرف، في تأمين موادها الاولية على المنتجات الزراعية المحلية.

لقد مرت هذه الصناعات الحرفية في مرحلتين زمنيتين متميزتين. الأولى، امتدت إلى اواخر القرن التاسع عشر. وفي هذه المرحلة ادت صعوبة المواصلات، التي كادت أن تكون معدومة بين مرافئ الولاية وقراها، والحاجة الماسة إلى عدد كبير من السلع الضرورية، إلى دفع اهل القرى، إلى الإعتماد على انفسهم، في صناعة الكثير منها محلياً، ما دامت العوائق التي تحول دون صلتهم السريعة بمراكز الانتاج في المدن قائمة. فصناعة الدقيق والخبز، الزيت والصابون، الاواني المترلية الفخارية واثاث البيوت، كلها كانت تنتج محلياً في القرى، من أجل الإستهلاك الذاتي، وقد استمر هذا الواقع وان بشكل محدود لفترة طويلة بعد حكم العثمانيين.

إن وحدة السوق في هذه المرحلة، بين قرى الولاية ومدنها لم تكن قائمة. بمعنى ان ما كان ينتج في ريفها، كان يستهلك في هذا الريف، وما ينتج في مدن الولاية تستهلكه هذه المدن وعمليات التجارة الخارجية. فوحدة السوق بين المدن والخارج كانت قائمة اكثر مما هي بين قرى الولاية ومدنها.

واتسمت الصناعات الحرفية في هذه المرحلة ببدائيتها، نظراً لعدم وجود الحوافز الدافعة إلى تطويرها. فالمنتج محلياً من اجل الاستهلاك المحلي سيجري استهلاكه اياً كان مستوى الجودة فيه، لأنه لا يوجد بديل عنه. ولذلك كان يقبل على شرائها

واستهلاكها، بصرف النظر عن مصدر انتاج هذه الاصناف محلياً كان اما اجنبياً.

واتسمت هذه الصناعات الحرفية ايضاً في هذه المرحلة بسعة انتشارها وعدم تمركزها. فقد حالت الحاجة الماسة اليها، وصعوبة الحصول عليها في الوقت الملائم، دون حصول هذا التمركز. كما حال هذا الواقع ايضاً دون تطورها.

أما في المرحلة الثانية، التي امتدت منذ اواخر القرن التاسع عشر، فقد اخذت الصناعات تتمركز وتتركز في المدن والتجمعات الكبيرة، وخاصة في بيروت وطرابلس، عكا ونابلس، حيفا واللاذقية وغيرها، لعدة أسباب منها :

١- تحول هذه المدن إلى سوق استهلاكية بهذا القدر او ذاك نتيجة الزيادات التي طرأت على اعداد سكانها. بحيث بدأ الصانع يشعر بامكانية تصريف مصنوعاته، والاعتماد عليها في تأمين اسباب معيشته. هذا الواقع الجديد لم يكن متوفراً في السابق.

٢- تحول المنتجات الزراعية المنتجة في الريف باتجاه هذه المدن. فهذه المنتجات باتت تلقى فيها امكانية التصريف. وبالتالي صار بامكان الصانع المحلي في هذه المدن، ان يجد حاجته من المواد الخام اللازمة له.

٣- دخول الآلة إلى السوق المحلية في المدن، وتوفر المواد الخام المستوردة من الخارج التي تحتاجها هذه الصناعات المحلية.

٤- توفر شبكة من طرق المواصلات بحدها الادنى- ربطت بين مدن الولاية، كما ربطت بين قرى الريف وهذه المدن. صحيح ان هذه الصناعات الحرفية المحلية، قد اخذت في هذه المرحلة تتركز وتتطور غير انها كانت تتعرض للمضايقات والمنافسات في اكثر من اتجاه منها:

أ- مزاحمتها على المواد الخام اللازمة لها بخطف هذه المواد من امامها، وبالتالي اضعاف امكانية صمودها في وجه المصنوعات الاجنبية.

ب- اغراق السوق المحلية والداخلية بالمنتجات المماثلة لها، من المصنوعات الاجنبية، من قبل تجار القوى الدولية، كي تنتزع منها سوقها الذي نشأت فيه.

ج- امتصاص المصنوعات المحلية لبيعها في اسواق اخرى، واغراق السوق المحلية بمصنوعات تقليدية لها، اقل جودة منها، من اجل الاساءة إلى سمعتها، لكي يعزف الناس عن شرائها.

إن هذه الاتجاهات المضرة بالصناعات المحلية للولاية، قد وضعت هذه الصناعات امام حالة من التحدي، لكنها في الوقت نفسه قد حالت دون تطورها نظراً لعدم وجود الحماية لها، وحرمانها من إمكانيات وعوامل الصمود.

ان تعرض الصناعات المحلية للمنافسة من قبل الصناعات الاجنبية، على ايدي تجار الفعاليات الدولية، كان يهدف إلى أمرين : الاول، هو من اجل السيطرة على الموارد الخام للولاية ؛ الثاني، هو من أجل أن تصبح هذه الولاية سوقاً لتصريف منتجات هذه الفعاليات. وقد ارتبط الامران، بالمخططات الدولية الاقتصادية والسياسية التي كانت تعمل على تفتيت السلطنة من الداخل، تمهيداً لبناء كيانات سياسية تحت سيطرة الفعاليات الدولية المهيمنة. وهذا لا يمكن ان يتم الاعلى انقاض الصناعات المحلية.

ان ما ساعد الصناعات الاجنبية على منافسة الصناعات المحلية امران هما :

الاول، هو كثرة وجود العنصر الاجنبي على ارض الولاية. فالانتشار الاوروبي الواسع الذي ارتبط بحركة التجارة، كان كثيفاً ومنظماً. فقد جاء على شكل مجموعات بشرية هي اشبه بالمجتمعات المصغرة، التي حوت- بالاضافة إلى التجار العنصر الاساسي فيها- اناساً من ذوي الخبرة في كل مجال. فمنهم الطبيب، الصيدلي، الجراح، الخياط، الساعاتي، النجار، الدهان، ومدير الفندق. ومن المؤكد ان تأثير هؤلاء على السكان المحليين حيث نزلوا، كان كبيراً جداً. لانهم كانو المثال الذي احتذاه ابناء البلاد ممن عملوا معهم. فقد تخلقوا باخلاقهم وتثقفوا بثقافاتهم.

الـــثاني، هو ان تجار القوى الاوروبية، كانوا يستوردون مصنوعات اوروبية خصيصاً لابـــناء هـــذه الجاليات[١٠٢]. ومن المؤكد ان الفئات المتشبهة بهم من ابناء البلاد كانت تقـــدم عـــلى شراء هذه المصنوعات، مما ساعد المصنوعات الاجنبية التي حملها التجار الاجانب، على غزو الاسواق المحلية والتوسع في الانتشار فيها على حساب الصناعات المحلية.

****

١٠٢- أشـــــــار "E Guiot"، في المعلومـــات التي جمعها عن سورية، ورفعت في حزيران ١٨٩٠، على شكـــــل تقرير إلى "M. Chavery"،"مدير القنصليات والشؤون التجارية" الفرنسي، إلى ان الطحين الفرنسي والايطالي، كانا يستوردان خصيصاً إلى سوريا من اجل ابناء الجاليات الاجنبية.
"Documents...",correspondance commerciale tome VI, lettre n°52, p.196

الفصل الثـــــــالث

الحركة التجارية في ولاية بيروت

مدخل الى دراسة الحركة التجارية في ولاية بيروت

شكلت مدن الساحل الشرقي للمتوسط منذ القديم محطات تجارية، بين الداخل السوري وبلاد ما وراء البحار. فالتجار من جنسيات مختلفة كانوا يؤمون مدنه حاملين اليها منتجات بلادهم، وماتنتجه مستعمراتها، وتعود سفنهم محمله بمصنوعات هذه البلاد وبموادها الخام الى مختلف انحاء العالم.

ما تغير من هذا الواقع ما بين ١٨٨٧-١٩١٤، هو ازدياد أهمية مدينة بيروت مركز الولاية ودور مرافئها نتيجة الخطة الفرنسية التي كانت تعمل على جعل هذا المرفأ مركزاً لحركة التجارة الدولية على الساحل الشرقي للمتوسط. ففي هذه المدينة تمركز التجار المستوردون وبذلت شركة المرفأ ما في وسعها من أجل حصر حركة الاستيراد والتصدير في مرفأ بيروت، ليكون الميناء الأول على هذا الساحل. ومن أجل ذلك جعلته المخزن العام لعدد كبير من سلع المستعمرات الاستراتيجية كالسكر والأرز ومشتقات البترول وغيرها من صناعات الأقمشة الهندية الضرورية. وحددت رسوم رسو السفن وإنزال وتخزين البضائع. وشملت الدائرة التجارية لهذا المرفأ منطقتين:

الأولى يستورد لها التجار مباشرة وتشتمل على مدينة بيروت نفسها، جبل لبنان، دمشق وتوابعها؛ والمنطقة الثانية، امتدت على الساحل من "غزة" جنوباً الى الاسكندرونة في الشمال بما فيها "طرطوس"، "مرسين" و "أضنة" وتوابعهما؛ علماً ان المنطقتين الأخريتين كانتا تتبعان "ولاية كرمان"، ففي هذه المنطقة أيضاً حصر تجار بيروت بأنفسهم حق الاستيراد لتجارها[١].

إن هذا التغيير ليس مسألة شكلية في النظام الدولي، الذي كان يجري العمل على بنائه. فالتجارة بدأت تتمركز في مرفأ بيروت وتأخذ طابع الاحتكار بمنطقة أوسع بكثير من ولاية بيروت ولصالح مجموعة دولية من كبار التجار، الذين انحصرت بهم مسألة استيراد

١- "Recueil consulaire de belgique", tome XC, Bruxelles 1895,rapport, n°19, PP.349-350

عدد من السلع الضرورية. لقد واجهنا عدد من الصعوبات ونحن ندرس حركة التجارة في هذه الولاية. ونرى من الضرورة أن نتوقف عند أهمها:

١ - عدم مركزة هذه الحركة بشكل كامل في ميناء واحد. فالمركزة تسهل عملية الرجوع الى احصاءات المركز للتعرف على أنواع السلع التي تصدرها أو تستوردها الولاية، على كمياتها وقيمتها، وعلى جنسيات السفن التي كانت تدخل وتخرج من هذا الميناء سنوياً.

صحيح أن ما قام به الفرنسيون في هذا الاتجاه نحو بيروت كان هاماً، لكنه كان ما يزال بحاجة الى الوقت الكافي لكي يصبح اتجاهاً حاسماً. ولذلك بقيت في الولاية موانئ كثيرة، كانت تجري منها واليها حركة التصدير والاستيراد. ففي سنجق بيروت، كان يوجد ثلاثة مرافئ: كمرفأ بيروت، مرفأ صيدا، مرفأ صور. ولكن الاول وحده كان يعتبر ميناء للملاحة الدولية، ومفضلاً على كل مرافئ الولاية لتجارة سورية. وتعزز هذا الاعتبار بعد أن بني المرفأ بشكل جيد وربط بدمشق بخط حديدي. وبذلك تحول ميناء صيدا وصور الى مينائين محليين لم تعد حركتهما بذات قيمة اذا ما قيست بحركة مرفأ بيروت[٢]. وفي سنجق عكا، هناك مرفأ عكا، ومرفأ حيفا، وكانا يعملان بشكل منتظم، غير ان حركتهما كانت دون مستوى حركة مرفأ بيروت. علماً أن مرفأ حيفا كان يعد دولياً لمنافسة ميناء بيروت. وفي سنجق طرابلس الشام، كان يوجد ميناء طرابلس، وهو المرفأ الدولي في هذا السنجق وفي أواخر القرن التاسع عشر جرى اعداد خطة من قبل مجلس ادارة الولاية لبناء مينائه وربطه بخط حديدي يصل "طرابلس" بمدينة "حمص". لكن مشروع خط الحديد لم ينفذ الا قبيل الحرب العالمية الأولى بوقت قصير. وفي سنجق اللاذقية، كان يوجد ثلاثة مرافئ هي: مرفأ اللاذقية، ومنه كان يجري تصدير ثلثي منتجات السنجق، ويتلقى كامل وارداته؛ ومرفأ "جبله" في قضاء جبله؛ ومرفأ "بانياس" في قضاء "المرقب"؛ وبواسطة هذين الأخيرين كان يجري تصدير

---

[٢]- عن حركة الملاحة في ولاية بيروت، ولمقارنة مينائي صيدا وصور، بالموانئ الأخرى وخاصة ببيروت يراجع :
Vital ciunet: "syrie, Liban et Palestine", op. cit. p.49.

ثلث صادرات السنجق. وجرى اعداد دراسات وتصاميم لبناء مرفأ جديد في اللاذقية مساحته ١٢هكتاراً كي يحل محل المرافئ الثلاثة، وتشكلت من أجل ذلك شركة وطنية برأسمال قدره ٢٠,٠٠٠ليرة تركية غير أن هذه التصاميم بقيت حبراً على ورق، كما حدث لمرفأ طرابلس. وفي سنجق البلقاء، كانت حركة التصدير والاستيراد تتم من مرفأ يافا، وهو في سنجق القدس الشريف؛ ولذلك اختلطت صادرات هذا السنجق مع صادرات سنجق القدس، وبات من الصعب التفريق بينهما.

٢-إن وجود هذه المرافئ الكثيرة في الولاية، جعل من إمكانية جمع المعطيات عن تجارتها عملية صعبة. وما توفرمنها لدينا هي معطيات غير رسمية. القنصل الفرنسي العام في بيروت، "le Vicomte de Petiteville" اشار في رسالته المؤرخة في ٧ نيسان عام ١٨٨٨، عن حركة التجارة في مرفأ بيروت، أنه منذ انشاء الولاية عام ١٨٨٧، وحتى الانتهاء من اعداد تصاميم المرفأ، بدأ العمل على الصعيد التجاري، بتدوين المعلومات المطلوبة باللغتين العربية والفرنسية، وجرى اعداد نشرة محلية اسبوعية تبين عدد السفن الشراعية والبخارية التي تدخل اليه. وأكد أن هذا الاجراء ما لبث أن توقف، ولم يستبعد أن تكون سلطة الولاية وراء هذا الموقف[٣]. واذا كان هذا الوضع هكذا في مركز الولاية فكيف كان في الموانئ الأخرى الثانوية؟

٣-ان ما جمعناه من معطيات عن حركة هذه الموانئ، من مصادر فرنسية وبلجيكية هو مهم، وفيه الكثير من التفصيلات التي لا يمكن لدراسة عامة وشاملة كدراستنا أن تستوعبها. ولذلك عملنا ما بوسعنا من أجل أن تكون الفائدة عامة وشاملة. علماً أن هذه المصادر تستخدم الوحدات القياسية التي استخدمها التجار في عقد صفقاتهم. وهذه الوحدات متنوعة بالنسبة للمنتج الواحد. فأحياناً تكون وحدة قياس كمية القمح مثلاً بالكيلوغرام، وأحياناً بالطن، وفي أخرى بالهيكتوليتر؛ وأحياناً تفند كميات

---

[٣]- "Documents ...," correspondance commerciale, tome VI, lettre n°38, P.125

الصفقات وأجناس الغلال وأسعارها، وأحياناً أخرى تجمعها. مما يجعل من مسألة الوصول الى تحديد كمية نهائية لمنتج واحد مستحيلة.

٤-لقد اعتمد التجار في هذه المرافئ، مبدأ "التجارة المثلثة"Commerce triangulaire" ويقوم هذا المبدأ على استيراد واعادة التصدير.والتاجر في هذه الحالة لا يراعي الا مصلحته الخاصة. فقد يستورد حيث يجب أن لا يستورد وقد يصدر حيث يجب أن لا يصدر مما يلحق الضرر بالمصلحة العامة. فقد يبيع للخارج إنتاجاً محلياً تحتاجه السوق الداخلية، وقد يستورد منتجات من الخارج تضر بمصلحة أصحاب المنتجات المحلية. وفي هذ الحالة تصعب معرفة صادرات الولاية ووارداتها بشكل دقيق. لأن الكمية الواحدة قد تنتقل من مرفأ الى آخر فتحتسب مرتين. وبالرغم من هذه الصعوبات سنعمل ما أمكن على اعطاء ارقام عن كميات وقيم الصادرات والواردات. وهذه الأرقام ليست هدفاً بحد ذاته، بل من أجل تكوين فكرة عن حركة التجارة في هذه الولاية الممتازة من ولايات السلطنة، وللتعرف على امكاناتها الطبيعية.

إن حركة التصدير والاستيراد في الولاية كانت تتم بشكل أساسي عبر موانئ بيروت، طرابلس، اللاذقية وحيفا. وقدر عام ١٨٩٤ صادراتها ووارداتها في العام بما مجموعه حوالي ١٣١,٦٢٨,١٤٣ من الفرنكات؛ منها ٧٣,٤٠٧,٦٩٤ للصادرات و ٥٨,٢٢١,٤٤٩ للواردات[٤]. اما حصة مرفأ بيروت من هذه الارقام فهي ٤٥,٠٥٦,٥٠٠فرنكاً للصادرات، و ٤٢,٦٩٣,١٠٢فرنكاً للواردات. وهذا يعني ان هذا المرفأ قد بات يلعب الدور الحاسم بين المرافئ الاخرى في حركة التجارة على الساحل الشرقي للمتوسط.

وهذه الأرقام توزعت على المرافئ كما يلي :

٤- نظم هذا الجدول بالاستناد الى: "Documents ...,"tome VI,op.cit., lettre n°80. PP.376.403; et Vital cuinet: "syrie, Liban et Palestine", op. cit. PP.67-68.130-131.157-158.

جدول رقم –١٤– مجموع قيمة صادرات وواردات مرافئ : بيروت، طرابلس، اللاذقية وحيفا عام ١٨٩٤

المرفأ	قيمة الصادرات بالفرنك	قيمة الواردات بالفرنك	المجموع
بيروت	٤٥٠٥٦٥٠٠	٤٢٦٩٣١٠٢	٨٧٧٤٩٦٠٢
طرابلس	١٨٥٩٨٨٠٧	١١٩٩٩٠١٩	٣٠٥٩٧٨٢٦
اللاذقية	٧٦٩٠٢٦٧	١٥٣٦٨٦٧	٩٢٢٦١٣٤
حيفا	٢٠٦٢١٢٠	١٩٩٢٤٦١	٤٠٥٤٥٨١
	٧٣٤٠٧٦٩٤	٥٨٢٢١٤٤٩	١٣١٦٢٨١٤٣

أ– صادرات الولاية

ارتكزت صادرات الولاية على عدد من المحاصيل والمنتجات الزراعية، كالحبوب، والخضار، والثمار؛ والمصنوعات الزراعية كالزيت، والصابون، وخيوط الحرير، والخمور؛ وعلى الحيوانات ومنتجاتها أكانت حية أم مذبوحة، كالصوف، والسمن، والجلود، والعظام، والأمعاء المملحة.

هذه المنتجات والمحاصيل كانت عرضة لتقلبات الظروف الطبيعية، لذلك كانت كميتها وقيمتها محكومة بهذ الظروف. وبما أن كل سنجق من سناجق الولاية كانت له مرافئه التي تتم منها عملية تصدير منتجاته الخاصة به، نرى أن نتوقف عند صادرات كل سنجق وفق المرافئ المهمة فيه.

١–صادرات مرفأ بيروت:

كان **الحرير** المادة الأساسية التي تصدر من مرفأ بيروت، وقد صدرت بأشكال مختلفة منها "الشرانق الخام" "les cocons secs"، فبيع الكيلو منها بـــ ٣,٤ فرنكات[٥] عام ١٩٠٢. وهذا السعر لم يكن ثابتاً. لكن هذا الشكل ما لبث أن توقف تصديره بشكل نهائي الا في حالات استثنائية، بعد أن أصبحت الخيوط تحل محلياً؛ و"الحرير المحلول"

٥- "Recueil consulaire de Belgique", tome122, Bruxelles 1903, P.104

"La soie filée"، الذي كان يوضب بعد حله على شكل بالات، بلغ معدلها السنوي ٣,٥٠٠ بالة، وزن الواحدة منها ١٠٠ كيلوغراماً. هذه الخيوط كان يجري حلها بواسطة ١٤٠ حلالة"filature"، عشرة منها في بيروت، و مئة وثلاثون في جبل لبنان. هذه الكمية كانت ترسل الى "مرسيليا" "Marseille"، بعدها يتوجه ثلثي هذه الكمية الى مدينة "ليون" "Lyon" الفرنسية، التي شكلت أهم هذه الأسواق لهذه المادة. وكان يباع الكيلو من هذ الخيوط بمئة فرنك، ثم أخذ يتدنى الى أو وصل الى ٤٠ للكيلو من النوع الجيد؛ "وخصل الحرير" "Les frisons"، وهي قطع من خيوط تقطعت أثناء الحل، وبلغ معدل وزن ما يصدر منها بمئة ألف كيلو، وكلها كانت تذهب الى مرسيليا، لتباع هناك حسب السوق الجاري ما بين ٦-٨ فرنكات للكيلو الواحد؛ "وبر الحرير" "Les bourres de soie" وهي فضلات هذ الخيوط، وقدر معدل وزن هذه الفضلات السنوي بخمسة عشر ألف كيلو غراماً، سوقها الوحيدة هي انكلترا حيث كان يباع الكيلو بسعر تراوح من ٦-١٢ فرنكاً، حسب نوعية هذا الوبر[٦]. وبلغ المعدل السنوي للحرير المصدر من بيروت لكل هذه الأشكال بحوالي ٧٠٠,٠٠٠ كيلو غراماً بلغ ثمنها ١٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنكاً، وهذا المبلغ يشكل ثلث صادرات مرفأ بيروت. وهذا جدول يبين تذبذب أسعار بيع الحرير الخام بشكليه : المحلول والشرانق.

[٦] "Recueil consulaire de Belgique, tomeLXXXIV, Bruxelles 1894, PP.460-461"

جدول رقم –١٥– تذبذب أسعار بيع الحرير بشكليه : المحلول والشرانق. ما بين ١٨٧٧ – ١٨٩٥[٧]

السنة	متوسط سعر الحرير الخام المحلول بالفرنكات لكل كلغ	متوسط سعر الحرير الخام من الشرانق بالقروش للأقة. ١,٢٨٢كلغ
١٨٧٨-١٨٧٧	٦٧,٦٥	٤٢
١٨٧٩-١٨٧٨	٥٩,٢٥	٢٣
١٨٨٠-١٨٧٩	٦٨,٠٠	٢٨
١٨٨١-١٨٨٠	٥٧,٨٠	٢٢
١٨٨٢-١٨٨١	٥٨,٤٠	٢٢
١٨٨٣-١٨٨٢	٥٧,٧٥	٢٢
١٨٨٤-١٨٨٣	٥٢,٤٥	٢٣
١٨٨٥-١٨٨٤	٥٠,٨٠	٢٣
١٨٨٦-١٨٨٥	٥١,٧٥	٢٦
١٨٨٧-١٨٨٦	٥٢,٧٠	٢٦
١٨٨٨-١٨٨٧	٤٨,٩٠	٢٧
١٨٨٩-١٨٨٨	٤٥,٧٥	٢٤
١٨٩٠-١٨٨٩	٥٢,٠٥	٢٢
١٨٩١-١٨٩٠	٥٠,٤٥	٢٢
١٨٩٢-١٨٩١	٤٢,٠٥	٢٢
١٨٩٣-١٨٩٢	٥٣,٨٥	١٨
١٨٩٤-١٨٩٣	٤٣,٨٠	٢٧
١٨٩٥-١٨٩٤	٣٥,٩٠	١٩

وبلغ متوسط انتاج شرانق الحرير ما بين عامي ١٨٦١-١٩٠٠ في سورية كما يلي :

[٧] نظم هذا الجدول بالاستناد الى : عبد الرؤوف سنو : "المصالح الألمانية في سورية وفلسطين ١٨٤١-١٩٠١" ص٢٤٥

جدول رقم –١٦– متوسط انتاج شرانق الحرير في سورية ١٨٦١–١٩٠٠

السنوات	المعدل الوسطي بالكلغ
١٨٦١–١٨٧٠	١,٦٦١,٢٠٠
١٨٧١–١٨٨٠	١,٩٨٨,٠٠٠
١٨٨١–١٨٩٠	٣,٤٠٩,٨٠٠
١٨٩١–١٩٠٠	٤,٨٦٥,٥٠٠

وما بين ١٩٠١ –١٩١١ تذبذبت كمية تصدير الحرير الى مرفأ "ليون" عبر مرفأ بيروت وفق الجدول التالي :

جدول رقم –١٧– كمية الحرير المصدرة الى مرفأ "ليون" عبر مرفأ بيروت ١٩٠١–١٩١١[٨]

السنة	الكمية بالكلغ
١٩٠١	٤١٠,٠٠٠
١٩٠٢	٤٢٤,٠٠٠
١٩٠٣	٤٩٤,٠٠٠
١٩٠٤	٤٥٣,٠٠٠
١٩٠٥	٤٨٠,٠٠٠
١٩٠٦	٤٥٢,٠٠٠
١٩٠٧	٥١٧,٠٠٠
١٩٠٨	٤٧٤,٠٠٠
١٩٠٩	٤٧٢,٠٠٠
١٩١٠	٥٢٧,٠٠٠
١٩١١	٥٢٤,٠٠٠

٨- اعتمد في تنظيم هذين الجدولين رقم (١٦ و ١٧) على حسن [illegible] "[illegible] التاريخ الاجتماعي [illegible] ١٥١" ص ١٨١

أما الثلث الثاني، فهو من منتجات حيوانية، تمثلت بالحيوانات الحية من ماعز وابقار وأحصنه وكدش وبغال وأصواف وعظام وجلود وأمعاء مملحة. فالحيوانات الحية كانت تصدر بشكل اساسي الى مصر وتركيا، وقد احتلت مصر المرتبة الاولى في شراء هذه الحيوانات.

واحتل"**الصوف**"من بين المنتجات الحيوانية ، المرتبه الاولى بعد الحيوانات الحية، في صادرات مرفأ بيروت. فقد كان يرد اليه من دمشق في الداخل السوري، ومن"زحله"في وسط سهل البقاع. وكان يصدر بحالاته المختلفه "صوف مغسول" Laine Lavée، "صوف ممصول"(اي نصف مغسول) "Laine en suint"وصوف غير مغسول"Laine surge".وكان الصوف يوضب على شكل بالات مضغوطه يتراوح وزن الواحدة منها ما بين ١٠٠ – ١٢٥ كيلو غراماً. ومن الطبيعي ان اسعاره كانت تختلف حسب حالته وحسب السنوات، اي حسب العرض والطلب، وحسب اصنافه وجودتها، وهو خمسة اصناف اساسية: "الخالدي"،"النعيمي"،"البلقاوي"، ويتراوح سعر الكنتال(٢٥٦ كيلو غرام) من هذه الاصناف، ما بين ٢٢٥ – ٢٤٥ فرنكاً في حين ان "الجبيلي"و"الحوراني"قد تراوح ما بين ٢١٠ – ٢١٨ فرنك. ولكي يكون الربح اوفر بالنسبة للاوروبيين اقترح "M.Guiot"نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت خطة من ثلاث نقاط هي: أولاً، تركيز"مغاسل ومكابس آلية " Lavoirs avec presses hydrauliques"، قليلة المصروف، على "نهر العاصي" في وادي البقاع من اجل الحصول على صوف نظيف؛ ثانياً، تحديد الاسعار مسبقاً قبل الشراء من التجار، بإعتماد نفس الاسلوب الذي تعتمده في الحرير بيوتات تجار"ليون" و"مارسيليا"، بإعطاء سلفات على المحصول؛ثالثاً، العمل على شراء الصوف مباشرةً، بدفع سلفات تعطى لأصحاب القطعان من البدو، ويقوم بدفع هذه السلفات مساعدون اوروبيون يعرفون البلاد معرفة جيدة[٩].

٩- "Documents ...,"tome VI, lettre n°52, PP.200-202

وقدرت كمية الصوف المصدرة سنويا من مرفأ بيروت بحوالي مليون كيلو غراماً منها ١٢٥ الفاً تذهب الى "مرسيليا"، و ٨٧٥ الفاً تذهب الى انكلترا ويرسل ثلثا هذه الكمية الاخيرة الى الولايات المتحدة الامريكية؛ وتراوح سعر الكيلو من ٩٥ سنتيماً الى فرنك فرنسي على مرفأ بيروت[١٠]. ويبدو ان الطلب على الصوف كان كبيراً[١١]، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية حيث كان يستخدم في التجارة وصناعة السجاد[١٢].

وكان ميناء بيروت المكان الوحيد لتصدير **"العظام"**، فقد صدرت كميات كبيره منها، وصلت الى الخمسة ملايين كيلو غراماً، بلغ ثمنها ٤٠٠,٠٠٠فرنكاً؛ والقسم الاساسي من هذه الكمية كان يأتي من دمشق. لكن هذه الكمية اخذت تتناقص الى ان وصلت الى ٢٠٠,٠٠٠كيلو غرام ثم اضمحلت نهائيا عام ١٨٩٣ نظرا لغلاء اسعار نقله وقلة ثمنه الذي تراوح ما بين ٥ –٦ فرنكات لكل مئة كيلو. ومن المؤكد ان هذه المادة قد عادت الى السوق التجارية بعد ان جرى تمديد خط حديد بيروت – دمشق. وكانت انكلترا السوق الوحيدة التي تشتري هذه المادة.

وكان ميناء بيروت الميناء الوحيد في الولاية الذي يستقبل **امعاء الحيوانات المملحة** وبلغ معدل ما يصدر منها سنوياً اربعة عشر الف كيلو غرام، بلغ ثمنها ٢٨,٠٠٠ فرنكاً، ترسل الى فرنسا ، النمسا وانكلترا.ومنه كان يصدر ايضا الى "مرسيليا"، **جلود الحيوانات** المختلفة، وقدر المعدل السنوي لهذه الجلود من ٢٠٠،٠٠٠ كيلو غراما،بلغ ثمنها ٣٠٠،٠٠٠ فرنكاً .

اما الثلث الباقي من صادرات المرفأ فكان من منتجات وصناعات زراعية كثيرة نذكر منها :**زيت الزيتون**،ويعتبر من اهم الحاصلات الزراعية .وقدرت الكمية المصدرة منه

١٠- "Recueil consulaire de Belgique," tomeLXXXIV, Bruxelles 1894, P. 461

١١- في عام ١٩٠٥ وصلت كمية الصوف المصدرة من ميناء بيروت الى ١,٣٢٦,٠٠٠كيلو غراماً.
"Recueil consulaire de Belgique," tome 133, Bruxelles 1906, 1 ére livraison p.336

١٢- "Documents ...,"tome VI,op.cit, lettre n°46, p.142

سنوياً بحوالي ثلاثة ملايين كيلو غراماً ،بلغ ثمنها ثلاثة ملايين فرنكاً .وكانت فرنسا السوق الاساسية لصادراته .وكان يصدر بشكل استثنائي الى انكلترا ،ومنها الى اوروبة الشمالية بواسطة براميل "fûts " من صنع البندقية يتسع الواحد منها ما بين المئتي والمئتين والخمسين كيلو غراماً .وقد امتاز الزيت بثبات اسعاره التي تراوحت في مرفأ بيروت ما بين ٧٥–٩٠ فرنكاً لكل مئة كيلو .

الصابون، وقدر معدل صادراته السنوية بالف طن بلغت قيمتها خمسماية الف فرنك بمعدل نصف فرنك للكيلو وكانت تصدر الى تركيا ،اليونان ،مصر وانحاء اخرى .

القطن، وبلغ المعدل السنوي لصادرات المرفأ منه حوالي ٥٤٠،٠٠٠ كيلو غراماً بلغ ثمنها من ١،٠٨٠،٠٠٠ فرنكاً كانت تصدر الى فرنسا وانكلترا .كما كان المرفأ يصدر كميات من "**الخرق البالية**" "les chiffons" الى هاتين الدولتين ايضاً، وصلت الى مليوني كيلو يتراوح سعرها ما بين ١٠–١٢ فرنكاً لكل مئة كيلو .غير ان هذه الكمية اخذت تتراجع الى ان تلاشت نظراً لرخصها وغلاء كلفة نقلها .

"**عرق السوس**""Bois de réglisses"،وكان يصدر بكميات كبرى الى الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا .فعصيره كان يستخدم في صنع عدة انواع من البيره، ويدخل في تصنيع التبغ الممتاز .الولايات المتحدة الاميركية كانت تستورد كميات منه "كيفما كان""en sorte" ،ما بين ثمانية الاف الى عشرة الاف طن سنوياً وتدفع عشرين فرنكاً عن كل مئة كيلو .اما اوروبا فكانت تستورد النوعية الجيدة من مزارعين يجمعون هذه المادة على شكل رزم يتراوح طول عروقها ما بين ٢٥–٦٠ سنتيمتراً .وهذه النوعية كانت قليلة وقدرت بثلاثمئة طن ،كانت تستوردها فرنسا بسعر يتراوح ما بين ٣٠–٣٥ فرنكاً لكل مئة كيلو غراماً .ومن الجدير بالذكر ان تصدير هذه المادة لم تعرفه سورية الا في اواسط ثمانينات القرن التاسع عشر[١٣] .

١٣- "Recueil consulaire de Belgique," tomeLXXXIV, Bruxelles 1894, PP. 460-462 et
"Documents ...,"tome VI, op. cit., lettre n°46, pp.142-143.

ومن الموارد الزراعية الاخرى التي كان يصدرها مرفأ بيروت "**الحبوب**"على اختلاف انواعها، كالقمح والشعير اللذين كانا يصدران الى فرنسا، انكلترا، اليونان، وتركيا، **والذرة والدخن**،كانا يصدران الى تركيا والجزائر؛ **والليمون الحامض "والليمون"**، وكانا يصدران الى اليونان، قبرص ، ازمير والقسطنطينية ؛**"والخضار الطازجة"**، وكانت تصدر الى مالطا؛**"والبصل**"كان يصدر الى فرنسا، القسطنطينية وروسيا."**والثمار المجففة**"كالتين اليابس والزبيب،وكانا يصدران الى فرنسا،انكلترا، تركياوروسيا .

هذا بالاضافة الى منتجات اخرى تمت الاشارة اليها في مكان آخر من هذه الدراسة .ومن اجل الافادة اكثر رأينا ان نقدم جدولاً بالمعدل السنوي لحركة صادرات مرفأ بيروت ويشمل المواد والكميات والاثمان والبلد الذي صدرت اليه، وهو الجدول رقم ١٨ المرفق ربطاً.

جدول رقم-١٨-المعدل السنوي لحركة صادرات مرفأ بيروت [١٤]

المواد	الكميات	القيمة	البلد المخصصة له
قمح	كيلو غرام ٢،٠٠٠،٠٠٠	فرنك٢٨٠،٠٠٠	فرنسا ،انكلترا،اليونان،تركيا
شعير	١،٠٠٠،٠٠٠	٨٠،٠٠٠	فرنسا، انكلترا،اليونان ،تركيا
ذرة	٥٠٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	الجزائر ،تركيا
دخن	٤٥٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	تركيا
حمر	٥٠٠،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠	فرنسا ،النمسا، هنغاريا
امعاء حيوانات	١٤،٠٠٠	٢٨و٠٠٠	فرنسا ،النمسا،هنغاريا،انكلترا
خرق بالية	٢،٠٠٠،٠٠٠	٢٢٠،٠٠٠	فرنسا النمسا،هنغاريا،انكلترا
مراكبة وليمون	٢٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	اليونان،ازمير،القسطنطينية،انحاء مختلفة
قطن	٥٤٠،٠٠٠	١٠٨٠،٠٠٠	مرسيليا،لندن
نحاس عتيق	٥٠،٠٠٠	٥٧،٠٠٠	فرنسا
ماء زهر وليمون	٦،٠٠٠	٣،٦٠٠	تركيا
اسفنج	؟	٦٠٠،٠٠٠	مصراليونان القسطنطينية،فرنسا،وانحاء
حديد عتيق	١٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	فرنسا
فول يابس	١،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	فرنسا،انكلترا،تركيا
تين يابس	٥،٠٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	فرنسا ،انكلترا،النمسا
ثمار طازجة	٥٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	اليونان،قبرص،ازمير القسطنطينية
زيت زيتون	٣٠٠،٠٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠	فرنسا ،انكلترا،اميركا
صوف مغسول	٢٣٠،٠٠٠	٢٣٠،٠٠٠	اميركا،جنوى،مرسيليا
خضار طازجة	٨٧٤،٠٠٠	٨٧و٤٠٠٠	مطاله
نوى مشمش	٥٠٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	فرنسا
بصل	٦،٠٠٠،٠٠٠	١٨٠،٠٠٠	فرنسا،روسيا،القسطنطينية
عظام	٥،٠٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	فرنسا،اميركا،النمسا
جلود مختلفة	٢٠٠،٠٠٠	٣٠٠،٠٠٠	مرسيليا
عنب يابس(زبيب)	١،٠٠٠،٠٠٠	٥٢٠،٠٠٠	روسيا
عرق سوس	١٠،٠٠٠،٠٠٠	٢،٥٠٠،٠٠٠	اميركا ،فرنسا
صابون	١،٠٠٠،٠٠٠	٥٠٠،٠٠٠	تركيا،مصر،اليونان،انحاء مختلفة
سكمونة	١٢٥،٠٠٠	٢،٥٠٠،٠٠٠	فرنسا،انكلترا
سمسم	٢،٠٠٠،٠٠٠	٩٠٠،٠٠٠	فرنسا،اليونان،تركيا،روسيا
حرير محلول وفيالج	٧٠٠،٠٠٠	١٥،٠٠٠،٠٠٠	فرنسا،انكلترا،انحاء مختلفة
خمور	١٠٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	فرنسا
المجموع	٧١،٢٥٩،٠٠٠	٣٢،٨٥٦،٠٠٠	
حيوانات حية	رأس		
ابقار	١٥،٠٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠	مصر
احصنة وكلش	٥،٠٠٠	٢،٥٠٠،٠٠٠	انحاء مختلفة
ماعز	٥٠٠،٠٠٠	٥،٥٠٠،٠٠٠	تركيا ومصر
بغال	١٠٠،٠٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠	مصر
المجموع العام		٤٥،٠٥٦،٥٠٠	

[١٤]- نظم هذا الجدول بالاستناد الى Vital cuinet:"Syrie ,Liban et Palestine" , p.67

وبالرغم من ان بريطانيا كانت في خطتها السياسية تركزعلى فلسطين، نجد انهاكانت حتى اواخر القرن التاسع عشر، هي المصدر الاساسي الى سوريا عبر مرفأ بيروت. والنسب المئوية الواردة في الجدول التالي تؤكد على هذا الامر.

جدول رقم – ١٩ – النسب المئوية للدول الاوروبية الرئيسية من صادرات مرفأ بيروت في فترة ما بين ١٨٩٥ – ١٨٩٧ و ١٩٠٠[١٥]

	النسبة	المئوية	للاعوام	
الدولة	١٨٩٥	١٨٩٦	١٨٩٧	١٩٠٠
بريطانيا	٥٦,٧	٥٦	٥٥	٤٠
النمسا – هنغاريا	١٤,٦	١١,٤	١٤	١٥
المانيا	١١,٢	١٠,٤	١٢	١٢
فرنسا	٩,٥	٨,٩	٨	١٠

٢–صادرات مرفأ طرابلس

هذا المرفأ ليس مرفأ سنجق طرابلس وحده، بل هو مرفأ تصدير منتجات السهل الواسع الخصب المعروف"**بوادي العاصي**" "La vallée de l 'Oronte"، الذي يمتد في الداخل من شمال وادي البقاع، الى مدينتي "حمص" "حماه" وجوارها. فهو يرتبط بهاتين المدينتين اللتين تشكلان سوقا اساسية له، بواسطة طريق معبدة. واليهما يقصد الباعة والتجار في طرابلس لشراء منتجاته من أجل تصديرها عبر هذا المرفأ. ومن أهم صادراته:

الحبوب، وبلغت قيمة صادراتها ٨,٣٠٠,٠٠٠ فرنكاً من مجموع صادرات المرفأ البالغة ١٨,٥٩٨,٨٠٧، اي اقل من النصف بقليل. ومن الحبوب، التي تصدر منه: **القمح** وهو من النوع الصلب المرغوب في فرنسا، انكلترا، ايطاليا، مصر، السلطنة العثمانية، جبل طارق ومالطة . وكانت ايطاليا لا تشتري الا الاصناف الممتازة منه. وبلغ معدل ما يصدر من القمح بحوالي ٣٩,٧٨٥,٦٩٦ كيلو غراماً، بلغ ثمنها

١٥- نظم هذا الجدول بالاستناد الى : عبد الرؤوف سنو:"المصالح الالمانية في سورية وفلسطين ١٨٤١ – ١٩٠١"،ص ٢٤٨.

٤,٩٥٣,٣١٥ فرنكا بسعر بلغ معدله ١٢,٤٥ فرنكا لكل مئة كيلو. وقد توزعت هذه الكمية وهذه المبالغ على القوى الدولية عام ١٨٩٠ كما يلي:

جدول – رقم ٢٠ كمية القمح وقيمتها المصدرة من مرفأ طرابلس في عام ١٨٩٠والبلدان التي صدرت اليها

البلد المصدر اليه	الكمية بالكيلو غرام	القيمة بالفرنك الفرنسي
فرنسا	١١,٨٢٠,٩٥٥	١,٤٧١,٧٠٩
انكلترا	١٠,٧٣٤,٧٧٠	١,٣٣٦,٤٧٩
مصر	٦,٦٠٩,٦٢٠	٨٢٢,٨٩٧
ايطاليا	٥,١٧١,١١٥	٦٤٣,٨٠٤
السلطنة	٢,٨٨٦,٥٩٤	٣٥٩,٣٨١
جبل طارق	٢,٣٩٢,٣٧٥	٢٩٧,٨٥٠
مالطة	١٧٠,٢٤٠	٢١,١٩٥
المجموع	٣٩,٧٨٥,٦٦٩	٤,٩٥٣,٣١٥

ومن الجدير بالذكر ان هذه الكمية هي نصف الانتاج، اما النصف الاخر فكان يستهلك محليا وفي المدن الساحلية من الولاية[١٦] .

أما **الشعير**، فكانت افضل انواعه تلك التي تأتي من جهات حماه، ومن افضلها في صناعة مادة التخمير "Malt"، التي تدخل في صناعة الجعة، وهذا النوع من الشعير كان يصدر الى شمال اوروبه، وخاصة الى انكلترا، فرنسا النمسا؛ وتراوح ثمن المئة كيلو من هذه النوع على رصيف المينا، ما بين ١١–١٤ فرنكا، وقدرت الكمية السنوية المصدرة منه من ٧,٠٤٤,٨٢٠ كيلو غراماً. أما الانواع الاخرى من الشعير، فكانت تصدر بشكل اساسي الى تركيا، او ترسل الى الموانئ الاخرى في الولاية لتستهلك محليا. وبلغ معدل الكمية التي كانت ترسل الى تركيا بحوالي ٣,٧٨٠,٧٨٤ كيلو غراماً

١٦- "Documents ...",tome VI,op.cit, lettre n°25, pp.187-189

بلغ ثمنها ٣٤٧,٨٣٢ فرنكا، وبلغ ثمن المئة كيلو من هذا النوع الاقل جودة من ٩,٢ فرنكا[١٧]. ومن المؤكد ان جزءاً مهماً من هذه الكمية كان يعطي علفا لخيول المسؤولين.

والذره وهي حسب لونها نوعان"ذرة صفراء" وبلغ معدل ما يصدر منها سنويا بحوالي ٢,٣٧٧,٣٨٨ كيلو غرام، بلغ ثمنها ١٣٧,٧٣٨ فرنكا تتجه الى انكلترا ومصر، وهي بسعر ٣,٩ فرنكا لكل مئة كيلو غراما على رصيف الميناء؛"والذرة البهراء" كانت تصدر الى فرنسا وبلغ وزن كميتها ١٢٥,٠٠٠ كيلو غراما وبلغ ثمنها ١١,٦٠٠ فرنكا؛ اما "الدخن" وهو النوع الثالث من هذه الذرة، وتسمى ايضا "الذرة البيضاء" "Millet"، وقد بلغ وزن المصدر منها ١,٨٠٥,٠٠٠ كيلو غراما بلغ ثمنها ١٦٤,٢٠٠ فرنكا. وهذه الكمية كانت تتجه الى انكلترا ومصر.

والقطاني ويأتي في مقدمتها **"الحمص"**، الذي شكل مادة هامة للتصدير، وكانت المناطق القريبة من طرابلس مناطق زراعته الاساسية، وتراوحت الكمية المصدرة منه ما بين ٣-٦ ملايين كيلو غراما تصدر الى فرنسا، مالطة، جنوى والقسطنطينية، وهي ثلاثة اصناف: الصنف الممتاز الذي كان ينافس به، حمص مراكش وتراوحت اسعاره ما بين٢٥-٣٠ فرنكا للمئة كيلو على رصيف الميناء؛ الصنف الثاني وهو الوسط، وتراوحت اسعاره ما بين ٢٠-٢٢ فرنكا؛ والصنف الثالث، وتراوحت اسعاره ما بين ١٥-١٨ فرنكاً؛ **"والفول اليابس"** وتراوحت الكمية المصدرة منه ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ طناً، وكانت انكلترا هي السوق الاساسية لتصريفه باسعار تتراوح ما بين ١٢-١٣ فرنكا لكل مئة كيلو غراماً في المرفأ. **"العدس"** وهوعدة اصناف، والصنف الذي يصدر منه هو الابيض، وبالرغم من ان كميته محدودة فكان يصدر منها ما بين ٥٠٠-٦٠٠ طنا سنوياً، السوق الاساسية لها "مرسيليا" وكانت تباع باسعار تتراوح ما بين ١٦-١٨ فرنكا لكل مئة كيلو في المرفأ.

١٧- اعتمدنا في هذه المعلومات على: "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXIV, Bruxelles 1894, "Documents ...",tome VI, op.cit, lettre n°52,pp.186-191.

وشكلت **الحيوانات الحية** ومنتجاتها جزءاً هاما من صادرات المرفأ يزيد على النصف. ويأتي في مقدمة الحيوانات الحية: الابقار والماعز والاغنام ذات الالية التي تأتي بأعداد كبيرة الى" وادي العاصي" من العراق؛ هذه الحيوانات كانت تصدر الى مصر وتركيا والى انحاء مختلفة. وجاء **الصوف** في مقدمة المنتجات الحيوانية، وشكلت الكمية المصدرة منه من هذا المرفأ، ثلثي الكمية المصدرة من بيروت وهي مشابهة لها في التوضيب والاسعار والبلدان الذاهبة إليها[١٨].

ومن المنتجات الزراعية المهمة التي كانت تصدر ايضا من مرفأ طرابلس؛ الليمون الحلو والحامض بانواعة المختلفة. وهذه المنتجات لم تكن تصدر الى أوروبا الا نادراً. اسواقها الاساسية هي "القسطنطينية"،"أوديسا"ومصر. وكان يتم بيعها بطريقتين، الاولى بيع الثمار المقطوفة بسعر محدد للألف، حسب العرض والطلب، او بتقدير كمية الثمار ودفع ثمنها وهي على الاشجار، وبلغت اسعار هذه المنتجات عام ١٨٩٠ على الشكل التالي: ١٠ فرنكات للألف حبة من البرتقال، ١٤ فرنكا للألف من المراكبة، ٤,٤ للمئة كيلو من الليمون الحلو، ٢٩,٩ فرنكا للمئة كيلو من الاترج. وكان يتم ارسال هذه المنتجات الى الخارج بواسطة صناديق يتسع الواحد منها من البرتقال مئة وخمسين حبة، اما المراكبة فكانت توضب في براميل يتسع الواحد منها ثلاثماية حبة. ومن خلال الجدولين التاليين يمكننا ان نأخذ صورة عن كميات الليمون التي كانت تصدر من طرابلس وعن قيمها، وعن حصة كل فعالية دولية اشترت منها عام ١٨٨٩[١٩].

جدول رقم ٢١ وجدول رقم ٢٢

١٨- "Recueil consulaire de Belgique", tome122, Bruxelles 1903, PP.106-108

١٩- جرى الاعتماد في هذه المعلومات على :
"Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXIV, Bruxelles 1894,PP. 481-482;et "Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°52,pp.193-196

جدول – رقم ٢١ – كمية الليمون على اختلاف انواعه المصدرة من مرفأ طرابلس عام ١٨٨٩

نوع المنتجات	الكمية بالكيلو غرام	قيمتها بالفرنك
برتقال	٤,٣٠٨,٤١١	٣٣٠,٠٤٤
مراكبة	١,٩٨٤,٥٣٧	٢٥٧,٩٩٥
برتقال ومراكبة	١,٦٥٩,١٤٦	١٦٥,٩١٢
ليمون حلو	١٥٤,٧١٤	٦,٨٣٠
اترج	٨,٥٦٤	٢,٥٧١
المجموع	٨,١١٥,٣٤٨	٧٦٣,٣٥٢

وقد احتلت السلطنة العثمانية المرتبة الاولى في شراء الليمون، وتلتها روسيا، ثم مصر، وكانت حصة الدول الاوروبية قليلة من هذه الكمية. والجدول التالي يمكن ان يوضح هذا الاستنتاج.

جدول – رقم ٢٢ – حصة كل من السلطنة وروسيا ومصر وبلدان اوروبية اخرى من ليمون طرابلس عام ١٨٨٩ وقيمتها

البلد	الوزن القائم بالكيلو	القيمة بالفرنك
السلطنة العثمانية	٤,٧٢٨,٤٥٩	٣٩٢,٠٨٠
روسيا	٢,٧٥٨,٤٣٢	٣٠٦,٤٣٦
مصر	٤٩٥,٣٢٠	٤٩,٢٩٢
بلدان اوروبية اخرى	١٣٣,١٧٣	١٥,٥٤٤
المجموع	٨,١١٥,٣٨٤	٧٦٣,٣٥٢

وقد صدر ايضا عن طريق هذا المرفأ كميات من "**عرق السوس**"، الذي كان يوجد بكثرة في جهات حمص وحماه، فهو لا يزرع، انما كان الفلاحون يجمعونه من الارض المفلوحة بناء على طلب تجار الخارج.

وتجارة هذا العرق حديثة العهد، فقد بدأت في عام ١٨٨٦، وازداد الطلب عليه عام ١٨٨٧، ثم ما لبثت تجارته ان توقفت لعامين متتاليين لسببين: الاول، هو ان الوفرة التي

كان موجودا فيها ما عادت متوفرة؛ والثاني، هو ان كثرة الطلب عليه دفعت السلطنة لان تفرض عليه "العشر" الذي كانت تفرضه على كل المنتجات الزراعية وبالتالي لم يعد ذلك المورد الاقتصادي المربح.

وقدرت الكمية المصدرة منه عام ١٨٨٩ من ٨٣٧,٠٦٦كيلو غراماً بلغ ثمنها ١٨٤,١٦٢ فرنكا، وقد توزعت هذه الكمية على الولايات المتحدة الاميركية ، مصر، فرنسا،ايطاليا وألمانيا. وقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى ثم مصر ففرنسا، وكان التوزيع وفق الجدول التالي:

جدول – رقم ٢٣ – كمية "عرق السوس" وقيمتها وحصة الوجهة التي صدر اليها عام ١٨٨٩ من مرفأ طرابلس[٢٠]

الوجهة	الكمية المصدرة بالكيلو غرام	المبلغ بالفرنك
نيويورك	٧٢٠٨٠٠	١٥٨٥٧٦
الاسكندرية	٥٨١٤٠	١٢٧٩٩
مرسيليا	٤٨٦٤٦	١٠٧٠٢
تريستا	٧٥٨٠	١٦٦٧
ليفربول	١٠٩٠٠	٤١٨
المجموع	٨٣٧,٠٦٦	١٨٤,١٦٢

بالإضافة إلى المواد التي اشرنا إليها ، كانت تصدر من هذا المرفأ أيضاً كميات كبرى من **البرغل** و **البسكويت** إلى مصر واليونان والجزر التركية ؛ والتوابل إلى فرنسا ؛ **والحنظل** إلى فرنسا وإنكلترا وإيطاليا ؛**والكمون** إلى فرنسا ، إنكلترا و النمسا ؛ **وماء زهر الليمون** إلى تركيا ؛ قواقع سلاحف البحر إلى إنكلترا ، فرنسا و النمسا ؛ **ودقيق القمح** إلى فرنسا وتركيا ؛ **والتين اليابس** إلى فرنسا ، تركيا والنمسا ؛ **والثمار الطازجة** ، إلى اليونان ، قبرص ، إزمير والقسطنطينية؛ **والفاصوليا** إلى فرنسا وإيطاليا؛ **وزيت الزيتون** إلى فرنسا ، إنكلترا ،أميركا ومصر ؛ **والخضار الطازجة** إلى اليونان ،

---

٢٠ – "Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°46,p.143;et letter n°52, pp.191-193

ازمير ، القسطنطينية والجزر التركية ؛ **والبصل** إلى روسيا ، والقسطنطينية و فرنسا ؛ **وبذر الخروع** إلى فرنسا وإنكلترا ؛ والأقمشة من حمص وحماه إلى القسطنطينية، ازمير و مصر وأنحاء أخرى.

ولنأخذ فكرة أكثر وضوحاً عن صادرات مرفأ طرابلس رأينا أن نضيف جدولاً بهذه المواد يبين المعدل السنوي وكمياتها ، وقيمتها ووجهة تصديرها وهو كما يلي[٢١]:

٢١_ Vital Cuinet : "syrie, Liban et Palestine" , p.130

جدول –رقم٢٤– تقدير المعدل السنوي لصادرات مرفأ طرابلس

المادة	الكمية	القيمة بالفرنك	وجهة التصدير
قمح	٦٢٥،٠٠٠ هكتوليتر	٦،٢٠٠،٠٠٠فرنك	انكلترا،فرنسا، اليونان،تركيا
شعير	١٥٠،٠٠٠هكتوليتر	١،٣٥٠،٠٠٠فرنك	انكلترا،فرنسا،النمسا
ذرة	١٢٥،٠٠٠ هكتوليتر	٥٠٠،٠٠٠فرنك	تركيا
دخن	١،٠٠٠،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠فرنك	تركيا
المجموع	١،٠٠٠،٠٠٠	**٨٣٠٠،٠٠٠فرنك**	
زلال البيض	١٠،٤٢٧كيلو	٣٦،٤٩٥فرنك	فرنسا،انكلترا
سمن مذوب	١٢٠،٠٠٠	٢٠٤،٠٠٠	فرنسا،تركيا ، اليونان
توابل	٩٢,٩١٠ كيلو	٣٥،٣٠٥	فرنسا
خرق بالية وعظام	٤٦٧،٢٠٠	٢٣،٢٦٠	فرنسا،النمسا، انكلترا
مراكبة	٢،٨٧٦،٨٠٥	٣٨٦،٩٩٢	اليونان ، ازمير ، أنحاء مختلفة
حنظل	٦،٥٠٠	٢٥،٠٠٠	فرنسا،انكلترا،ايطاليا
7كمون	٤٤،١٢٥	١٤،١٢٨	فرنسا،انكلترا،النمسا
ماء زهر وليمون	٢،٠٠٠	١،٢٠٠	تركيا
فول	٩٤٣،٤٨٨	١١٥،١٠٠	انكلترا،فرنسا،انكلترا
طحين	١،٩١٧,٤٦٧	٣٨،٣٣٤	فرنسا،تركيا
تين يابس	١،٣٠٠،٠٠٠	١٣٠،٠٠٠	فرنسا، تركيا،النمسا
ثمار طازجة	٤٥٢,٠٠٠	١١٣،٠٠٠	اليونان،قبرص،ازمير، القسطنطينية
فاصوليا	٤٨،٢٢٢	١٢،٥٣٧	فرنسا،النمسا ،إيطاليا
زيت زيتون	٢٤٧،٩١٢		فرنسا،انكلترا،اميركا، مصروغيرها و
خضار طازجة	٧٠،٧٢٣	١٤٠،٠٠٠	اليونان،ازمير، القسطنطينية، جزرتركيا
صوف	١،٥٠٥،٤٨٦	١،٣٥٥،٥٠٠	فرنسا،انكلترا،النمسا
عدس	٣٩٣،٠٢٨	٦٤،٠٦٣	فرنسا،انكلترا،تركيا
جلود ماعز مدبوغة	٦،٠٤٩	٣٩،٨٢٠	فرنسا،انكلترا،مصر
حلاوة	٤،٣٥٢	٢،١٧٦	القسطنطينية، اليونان، ازمير
نوى مشمش	٤٩،٥٥٠	٢٦،٢٦١	فرنسا
بصل	٥،٢٨٥،٢٥٢	١٥٣،٨٨٢	روسيا، القسطنطينية،قبرص
برتقال	٤،٣٠٨،٠٤٤	٣٣٠،٠٤٤	روسيا، القسطنطينية،قبرص
قمر الدين	٣٢،٨٠٠	٦،٥٠٠	القسطنطينية،أنحاء أخرى
حمص	٤،٠١٠،٩٢٥	٥٣٣،٤٥٢	القسطنطينية،أنحاء أخرى
عنب طازج	٢،٥٠٠،٠٠	٥٠٠،٠٠٠	القسطنطينية،أنحاء مختلفة
زبيب	٢٣٧،٩٩٠	٢٦،٠٧٨	مرسيليا ، روسيا
عرق سوس	٨٣٧،٠٦٦	١٨٤،١٥٤	أميركا ،فرنسا
بذر خروع	٢١،١٤٠	٤،٩٦٢	فرنسا ،انكلترا
صابون	١،٦٦٤،٧٢٩	٩٩٨،٧٣٧	تركيا ، مصر، اليونان، أنحاء أخرى
خيوط الحرير	١٠٠،٦٠٦	٣،٤٥٤،٧٨٠	فرنسا
سمسم	١٠٦،٢٩٢	٣١،٨٩٠	فرنسا، اليونان ، روسيا
سود	٢٠٤،٢٦٠	١٥،٠٢٠	فرنسا ، النمسا
تبغ	١٧،٩٨٤	١٢،٤٠٨	فرنسا ، انكلترا
أقمشة من حمص وحماه	٨٠،٨٤٧	٢،٨٠٦،٠٠٠	القسطنطينية،ازمير،مصر، أنحاء أخرى
بيقه	٨٦،٨٥٠	٤،٤٥٤	النمسا
خمر وعرق	٤،٩٠٠	٣،٤١٩	فرنسا، اليونان،القسطنطينية
مختلف	١٠٣،٥٤١	١٢٩،٠٠٠	مختلف
حيوانات حية	رأس		
أبقار	٢٠،٠٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠	مصر
أحصنة	١،٢٠٠	١١٢،٠٠٠	القسطنطينية،أنحاء مختلفة
حمير	١٠	١٠،٠٠٠	القسطنطينية،أنحاء مختلفة
خراف	١٣٠،٠٠٠	١،٥٠٠،٠٠٠	مصر ، القسطنطينية
ماعز	٣٠٠،٠٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠	مصر، أنحاء مختلفة من تركيا
المجموع		٢٧،٨٧٣،١٦٥	

٣-صادرات مرفأ اللاذقية

إرتبطت صادرات هذا المرفأ بوفرة المحاصيل الزراعية لسنجق اللاذقية ،وأوضاعه الأمنية التي كان إضطرابها يؤثر سلباً على النشاطات الزراعية وعلى حركة الصادرات . ومن صادرات هذا المرفأ المميزة:

أ-**التبغ**، الذي نال شهرة دولية ، فهو من أفضل أنواع التبغ في شرق المتوسط ، وأجوده المنتج في " جبل العلويين " بالقرب من اللاذقية. والتبغ المنتج هنا عدة أصناف، وأشهرها صنفان، أحدهما أسود اللون ، معروف محلياً " أبو ريحة" أو " الجبلي"؛ والثاني أشقر اللون، معروف" بشك البنت" أو " الأشقر" .ونظراً لكثرة الطلب على هذا الدخان الذي بدأ إنتاجه بشكل متواضع ، بحيث قدرت الكمية المصدرة منه عام ١٨٨٦بمئة ألف كيلو ، إرتفعت إلى مئتي ألف عام١٨٨٨، بلغ ثمنها ١٠،٠٠٠ فرنكاً ثم إلى ستماية الف كيلو عام ١٨٩٠ بلغ ثمنها ٤٨٠،٠٠٠ فرنكاً . وما لبث هذا الإنتاج أن بدأ يتراجع إلى أن بلغ عام ١٨٩٣ حوالي مئة وثلاثين ألف كيلو من النوع الأسود صدرت إلى إنكلترا ، بلغ ثمنها ٢٢٠،٠٠٠ فرنكاً . وكانت هناك عدة أسباب وراء هذا التراجع . فالتبغ الأسود الذي كانت مصر سوقه الأساسية ، قد حرم من هذه السوق بعد إستقرار الإحتلال البريطاني لها ، كخطوة أولى ، وتحول هذا التبغ بإتجاه السوق البريطانية و الألمانية ، وما لبثت أن أصبحت كمية الإنتاج أكبر من حاجة السوق ، فتكدست كمياته في الأسواق ، وتدنت أسعاره و لم تعد هناك جدوى إقتصادية من إرساله إلى هذه الأسواق وبالتالي أخذت تتراجع زراعته ، وتعرض العاملون فيها للبطالة ؛ وتعرض " الأشقر" هو الأخر لإنتكاسة، عندما أقدمت السلطنة على إنشاء " مؤسسة الريجي لحصر التبغ السلطانية".

" Institution de la Régie co-intéressée des tabacs de l'Empire ottoman "

حيث ضيقت هذه الإدارة السوق اكثر على هذا التبغ .فبعد ان كان يصرف انتاجه في البلدان والولايات المجاورة حرمته هذه الادارة من هذه الاسواق،واخذ انتاجه يتأقلم

على اساس الاستهلاك المحلي .وهكذا فقد الكثيرون ممن كانو يعملون في هذا المجال باب رزقهم،واخذ"الجبل"يتعرض للفوضى والاضطرابات[٢٢] .

ب-**الحبوب**؛ وتأثرت صادرات الحبوب بجودة المواسم ووفرة المحاصيل .فمنذ مطلع تسعينات القرن التاسع عشر ،لم تعد المواسم تعطي اكثر من مرتين الى مرتين ونصف من كمية البذار،نظراً لعدم استعمال المخصبات الزراعية ؛كما ان موسم القمح بالذات، كان يحمل معه الكثير من الزؤان والاجسام الغريبة ،مما جعل المحصول يفقد اثناء الغربلة نسبة من الحبوب تتراوح ما بين ٣٠-٣٥% وقدر ما يصدر من الحبوب من مرفأ اللاذقية بحوالي ١٢,٢٠٠,٠٠٠كيلو غراماً بلغ ثمنها ١,٥٨٦,٠٠٠ فرنكاً.هذه الحبوب كانت تصدرالى انكلترا ، فرنسا، اليونان، النمساوتركيا ؛ويأتي في مقدمتها **القمح** اذ قدر ما يصدر منه بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ فرنكاً؛ ثم **الذرة** التي كانت تنتج بكميات كبيرة جداً غير ان استهلاكها من قبل الاهالي والدواجن كان يقلل من الكميات التي كانت تصدر منها ،بحيث بلغت هذه الكمية حوالي ٤٠٥,٧٠٠ كيلو بلغ ثمنها٤٠٥,٧٠٠ فرنكاً؛ وكان القسم الاساسي منها يصدر الى اسبانيا عن طريق مرسيليا ، وما يتبقى كان يرسل الى انكلترا وفرنسا وتراوح ثمن المئة كيلو ما بين ١٠-١١ فرنكاً فرنسياً من مرفأ اللاذقية؛ اما **الشعير** فقد بلغ معدل ثمن ما يصدر منه سنوياً بحوالي ١٠٧,٦٠٠فرنكاً وكمياته كانت تصدر الى تركيا ،انكلترا،فرنسا واليونان .

ج-**القطاني**، ويأتي في مقدمتها"**الحمص**"،فقد بلغ معدل ما يصدر منه سنوياً من هذا المرفأ ما بين ٢٢٥,٠٠٠-٢٥٠,٠٠٠كيلة ،تساوي ما بين ٦٥٠٠-٧٠٠٠ طناً. يذهب ثلثاً هذه الكمية الى"مرسيليا"ليعاد تصديرها الى اسبانيا؛ اما الثلث الباقي فسوقه جزيرة"مالطة". وكانت تباع المئة كيلو منه ما بين ١٤,٥-١٥فرنكاً؛ اما"**العدس**" و

---

[٢٢]اعتمد في صياغة هذه المعلومات :

"Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXIV, Bruxelles 1894, PP. 481-482;et
"Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°52,pp.193-196

ورفيق بهجت: المرجع السابق ،القسم الشمالي ،ص ٢٨٥ .

"**الفول**" فكان يستهلك القسم الاساسي من انتاجهما محلياً ،ويصدر قسم قليل الاهمية منهما الى انحاء مختلفة من السلطنة.

د–القطن وكان يصدر خاماً على شكل بالات تراوح عددها ما بين ١٠٠–٢٠٠ بالة. وهو من القطن القصير التيلة والنوع الرديء.وكان يجري خلطه في السوق الفرنسية بأقطان من اصل حلبي تنتج في مناطق قريبة من حلب .هذا القطن كان يباع في فرنسا باسعار تتراوح ما بين ٨٥–٨٧,٥فرنكاً لكل مئة كيلو؛ اما خيوط القطن المغزولة محلياً، فقد بلغ ما يصدر منها بحوالي ١٥٠,٠٠٠كيلو يبلغ ثمنها ٣٠٠,٠٠٠ فرنكاً، كانت تصدر الى فرنسا،اليونان، مصر وتركيا.[٢٣]

هـ–الصوف، وكان يصدر بنفس الشروط والاشكال التي كانت تذهب فيها الاصواف من بيروت وطرابلس .وقدرت كمية الصوف المصدرة من هذا الميناء سنوياً بحوالي ٥٠٠,٠٠٠كيلو غراماً بلغ ثمنها ٤٧٥,٠٠٠ فرنكاً ،كانت تصدر الى فرنسا،النمسا وتركيا.

و–الحرير:في اواخر القرن التاسع عشر ، جرى غرس اعداد كبيرة من اشجار التوت، وبدأ انتاج شرانق الحرير في فترة قصيرة جداً.فقد بدأت الكمية بـ ٨٠٠ كيلو من الفيالج واخذت تزداد الى ان بلغ المعدل السنوي لهذه الفيالج مئة الف كيلو كانت تباع ٣,٢فرنكاً للكيلو الواحد ،وكانت تصدر الى فرنسا .

د–زيت الزيتون والصابون وقد ارتبطت كمياهما بجودة ووفرة محصول الزيتون،الذي كان وافراً مرة كل سنتين .فقد بلغ معدل ما يصدر من الزيت سنوياً عن طريق هذا المرفأ بحوالي ٢٢٠,٠٠٠كيلو غراماً بلغ ثمنها ٣٥٢٨٠٩فرنكات ؛اما الصابون فقد بلغ معدله من ٥٠٠,٠٠٠كيلو،بلغ ثمنها ٢٦٥,٠٠٠فرنكاً. وكان الزيت يصدر الى فرنسا، النمسا و تركيا ؛اما الصابون فكان يصدر الى مرسيليا وروسيا .

-٢٣ "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXIV, Bruxelles 1894, PP. 481-482;e t tome 133,Broxulle1906,pp.334-336.

وبالاضافة الى هذه المنتجات، كان يصدر عن طريق مرفأ اللاذقية منتجات زراعية كثيرة كالثمار الطازجة ،والليمون بانواعه المختلفة ،الى اليونان وقبرص ،ازمير والقسطنطينية؛ "وعرق السوس"الى اميركا ،فرنساوانحاء مختلفة ؛والخمر والكحول الى فرنسا وانكلترا ،اليونان وتركيا؛والحنظل الى فرنسا ،انكلترا،ايطاليا؛ الزبيب والتين اليابس الى فرنسا ،النمسا وتركيا .

ونرى بعد هذه اللمحة عن صادرات مرفأ اللاذقية ان نورد جدولاً تفصيلياً بمعدل صادرات هذا المرفأ السنوية التي كانت بانواعها وكمياها ووجهتها واثمانها على الشكل التالي :

جدول –رقم ٢٥–معدل صادرات مرفأ اللاذقية [٢٤]

المادة	الكمية	القيمة بالفرنك	
الحبوب(قمح شعير وغيره)	١٢,٢٠٠,٠٠٠	١,٥٨٦,٠٠٠	انكلترا،فرنساالیونان،النمسا تركيا
فيالج	٨,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	فرنسا
خيوط القطن	١٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	فرنسا،اليونان،مصر،تركيا
اسفنج	٨,٠٠٠	١٦,٠٠٠	مصر،اليونان،انكلترا،فرنسا،تركيا
تين يابس	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	فرنسا ،النمسا، تركيا
زيت زيتون	٢٢٠,٧٨٦	٣٥٢,٨٠٩	فرنسا ،النمسا، تركيا
صوف	٥٠٠,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠	فرنسا،النمسا،انكلترا
بيض(صفار مع بياض)	٨٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	فرنسا ،النمسا ،انكلترا
زبيب	١,٥٠٠,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	مرسيليا،روسيا
صابون	٥٠٠,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠	تركيا،مصر،اليونان،انحاء مختلفة
تبغ	٦٠٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	مصر،انكلترا
خمرو عرق	١٠,٠٠٠	٨,٠٠٠	فرنسا ،انكلترا،اليونان،تركيا
عرق سوس	١,٢٨٤,٩٥٠	٢٥٦,٥٩٠	اميركا،فرنسا ،انحاء مختلفة
حنظل	١٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	فرنسا ،انكلترا،ايطاليا
ليمون	١,٤٣٦,١٣٣	١١٠,٠١٤	اليونان،القسطنطينية،قبرص،ازمير
مراكبة	٦٦١,٥١٢	٨٥,٩٩٨	اليونان،القسطنطينية،قبرص
برتقال	١٤,٨٦٤	٣,٨٥٦	اليونان،القسطنطينية،قبرص
ثمار طازجة	١,٥٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	اليونان،القسطنطينية،قبرص
توابل	٣٠,٠٠٠	١١,٠٠٠	فرنسا،انكلترا،انحاء ختلفة
مواد مختلفة	٢,٧٤,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	انحاء مختلفة
المجموع		**٧,٩٦٠,٢٦٧**	

-٢٤ Vital Cuinet : "syrie, Liban et Palestine" ,op.cit, p.157

٤-صادرات مرفأ حيفا

تعتمد صادرات مرفأ حيفا بشكل اساسي على المنتجات الزراعية لسهل حوران وخاصة الحبوب التي استهدفت بالخط الحديدي الذي مدد اليها من هذه المدينة[٢٥].

وهنا لا بد من الاشارة الى ان حركة الصادرات هذه قد تأثرت بحالة الصراع الاقتصادي التي كانت قائمة بين القوى الاقتصادية الدولية وخاصة الانكليزية والالمانية التي كانت تسعى لأن تحل نفوذها مكان النفوذ الفرنسي [٢٦]، وان ينتزع مرفأ حيفا مكانة مرفأ بيروت.

أما المنتجات والمواد التي تشكلت منها صادرات هذه المرفأ، فهي كثيرة ومتنوعة، ومنها ما كانت كمياتها زهيدة لا يكترث لها ولا يهتم بمنتجها، كالشعير، الفول، الحمص، الدخن، حبوب الخردل، زيت الزيتون، الترمس، صفار وبياض البيض، الحنظل، الخروب، البيقة، البطاطا، الفحم الخشبي، الجبن، الصابون، العظام، الخرق البالية، الصوف، الجلود، البيض الطازج، الخضار الطازجة، القفف، الحصر، السمن[٢٧].

ونظرا لتدني كميات هذه المنتجات، فقد وردت كميات بعضها كالسمسم، والعدس، الحمص، الفول والذرة مجموعة مع صادرات مرفأي عكا واللاذقية[٢٨].

وهناك بعض الصادرات التي كانت ارقامها تلفت الانتباه منها:

القمح الصلب، وهو من منتجات حوران، وقدر معدل الكمية المصدرة منه سنويا بحوالي ثمانية الاف طن، سوقها الاساسية ايطاليا التي كانت تستخدمها في صناعة المعجنات (المعكرونة).

٢٥- "Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°74. pp.326-329

٢٦- "Documents ...",tome VI,op.cit annexe n°I.à la dépêche du 22 nombre1893, PP.329-332.

٢٧- "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXIV, Bruxelles 1894, PP. 477-478

٢٨- "Recueil consulaire de Belgique", tome133, lére livraison, Bruxelles 1906, pp.334-335

وتراوحت اسعار هذا القمح ما بين ١٢,٥-١٣ فرنكا لكل مئة كيلو غراماً على رصيف المرفأ في حيفا.

الذرة البيضاء، وقدر المصدر منها ما بين الفين والفين وخمسامية طن، تتوجة الى فرنسا،انكلترا، مصر والسلطنة العثمانية، وكانت تباع بعشر فرنكات لكل مئة كيلو على رصيف المرفأ.

السمسم، وتقدر كميته ما بين ٢٣٠٠-٣٠٠٠ طنا كانت تذهب الى فرنسا؛ هذا بالاضافة الى كمية قليلة منه كانت ترسل الى مدن الشاطئ لتباع فيها وتراوح سعر السمسم ما بين ٣٣-٣٧ فرنكا لكل مئة كيلو.

وبلغت قيمة صادرات هذا المرفأ عام ١٨٩٢ من مختلف المنتجات والمواد حوالي ١,٨٨٦,٢٤٢فرنكا، احتلت فيها فرنسا المرتبة الاولى، تركيا المرتبة الثانية، وقد توزعت هذه القيمة على القوى الدولية على الشكل التالي: فرنسا ١,١٩٩,٠٢٠ فرنكا؛ تركيا ٣٢٣,٠١٥؛ ايطاليا ١٦٩,٦٦٧؛ انكلترا ١٦٩,٣٣١؛ الولايات المتحدة ١٤,٨٨٩؛ قبرص ٥,١٠٠؛ مصر ٤٠٣٥؛ النمسا ٢١٨٥.

وهكذا زادت حصة فرنسا على حصة تركيا بـــ ٨٧٦٠٠٥ فرنكا وزادت على القوى المزاحمة السبع حوالي مرتين.

ومن حيث قمية هذه المنتجات المصدرة احتل السمسم المرتبة الاولى، فقد بلغت حصته من هذا المبلغ ١,١٧٠,٥٦٦ فرنكا؛ وتلاه القمح ٤٤٤,٥١٦ فرنكا؛ فالذره ٦٢,٧٤٢ فرنكا؛ فالفول٤٦,٤٥٣فرنكا؛ فالحمص ٣٧٣٠٤ فرنكا؛ فزيت الزيتون ٣٠,٦٤٤ فرنكا؛ فالجبن ٢٠,٣٥٩ فرنكا؛ فالصابون ١٦,٦٤٠ فرنكا.

وفي مقارنة حصص القوى الدولية المتنافسة أورد "M.Bertrand"، نائب القنصل الفرنسي في حيفا، في تقريره الى "M.Develle"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٥ تشرين الاول عام ١٨٩٣ جدولا بحصة كل من فرنسا وتركيا، ايطاليا وانكلترا من

ستة محاصيل اساسية يجري تصديرها من هذا المرفأ وهي السمسم، القمح ، الذرة، الفول، الحمص، وزيت الزيتون وقد جاء هذا الجدول على الشكل التالي:

جدول – رقم ٢٦ – قيمة حصص كل من فرنسا، السلطنة (تركيا)، ايطاليا وانكلترا من محاصيل: السمسم القمح ، الذرة، الفول، الحمص وزيت الزيتون التي صدرت من مرفأ حيفا عام ١٨٩٣

المادة	حصة فرنسا بالفرنك	حصة تركيا	حصة ايطاليا	حصة انكلترا
سمسم	١١٢٦٩٧٠,٦٤	٢٣٩٧٦	١٩٦٢٠	–
قمح	٢١٦٠٠	٢٥٨٦٤٠	١٤٥٦٤٠	١٨٥٤٨
ذرة	٧٤٦٧,٥٠	–	–	٥٥٢٧٥
فول	٤٦٠٣,٥٠	–	–	٤١٨٥٠
حمص	١٣,٧٣٣,٦٥	٤٣٤	١١٣٤	٢٢٧٣٣
زيت زيتون	٥٨٢٥,٢٣	١٥٢١	–	٢١٨٧٦
المجموع العام	**١١٨٠٢٠٠,٥٢**	**٢٨٤٥٧١**	**١٦٦٤٢٨**	**١٦٠٢٨٢**

يبين هذا الجدول ان فرنسا تتقدم على مزاحميها بفارق كبير. ويخلص صاحب التقرير الى نتيجتين: الاولى هي ان هذا الفارق يمكن ان يتسع اكثر لو ان التعرفة الجمركية الفرنسية فتحت السوق امام استيراد القمح الاجنبي؛ والثانية هي ان ضمن شروط المزاحمة هذه يجب على فرنسا اما ان تقفل هذه السوق، او ترضخ بإرسال المزيد من الاموال إليها بدل ان ترسل البضائع[٢٩].

٥–صادرات مرفأ عكا

يقع هذا المرفأ شمال خليج عكا. وعلى مقربة منه في جنوب هذا الخليج يقع ميناء حيفا، وهذا الاخير كان اكثر منه أمنا للسفن، ويقدم لها نفس الظروف والشروط.

-٢٩ "Documents ...",tome VI,op.cit., annexe n°11.à la dépêche du 22 nombre1893, PP.339-343

لكن أهميته تنبع من كونه ميناء لتصدير الحبوب، التي كانت ترد اليه تاريخيا من "حوران" محملة على الدواب[٣٠].

ومن الجدير بالذكر ان هذه المنطقة الغنية بمحاصيل الحبوب قد استهدفها خطان حديديان، خط بيروت- دمشق – مزيريب وخط حيفا–عكا–مزيريب. القنصل البلجيكي العام في سوريا "H.Frédérici"اشار في تقريره من بيروت، رقم ٢١، تاريخ ١٢ تموز عام ١٨٩٤، الى وزير الخارجية البلجيكية، ان مدينة عكا ستتراجع تجارتها لتتلاشى عندما سيوضع خط حديد بيروت – دمشق في الاستثمار عام ١٨٩٦، خاصة وان خط مزيريب – دمشق قد بدأ يعمل. وهذا ما حصل فعلا، بحيث اخذت تجارة عكا بالتراجع، بعد ان كانت مزدهرة؛ وفي تقريره هذا قدم معدلا عاما عن ثلاث سنوات متتالية ١٨٩١ – ٩٢–٩٣ لبعض محاصيل الحبوب منها: القمح الذي بلغ ٧٥٠٠٠ طن، والذرة ١٥٠٠٠طن، الذرة الصفراء ٣٠٠٠ طن، الفول ٢٠٠ طن، الحمص٢٠٠ طن، العدس ٨٠٠طن، الشعير ٢٥٠٠ طن، الزيت ١٠٠٠طن. واشار الى ان هذه الكميات كانت ترسل الى ايطاليا، فرنسا، انكلترا، مصر، الجزائر. وقد بيع القمح بمبلغ تراوح ما بين ١٣–١٣,٥ فرنكا لكل مئة كيلو على شاطئ المرفأ. أما الحبوب الاخرى فكانت تباع بنفس الاسعار التي بيعت فيها في حيفا[٣١].

وبالرغم من ان فرنسا كانت تركز على مرفأ بيروت في خطتها السياسية، نرى انها كانت تحتل المرتبة الاولى بين الدول الاوروبية في التصدير الى فلسطين خلال الاعوام الممتدة من ١٨٩٣ – ١٨٩٦.

والجدول التالي يوضح هذه المسألة ويبين النسب المئوية لكل من الدول الاوروبية الاساسية خلال هذه الفترة.

-٣٠ "Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°74, P.328

-٣١ "Recueil consulaire de belgique", tomeLXXXIV, Bruxelles 1894, PP. 478-479

جدول – رقم ٢٧– النسب المئوية للدول الاوروبية الاساسية من صادرات مرفأ عكا ما بين ١٨٩٣ – ١٨٩٦

النسبة المئوية للاعوام

الدولة	١٨٩٣	١٨٩٤	١٨٩٥	١٨٩٦
فرنسا	١٤,٨	١٧	١٦	١٦,٦
النمسا–هنغاريا	١٧,٦	١٤,٩	١٣,٧	–
بريطانيا	١١,٨	١٥,٦	١٠,٥	١٠,٨
المانيا	٣,٣	٧,٣	٨,٥	٨,٩
روسيا	٦,٦	٤	٦,٧	–

ب–واردات الولاية

١–واردات مرفأ بيروت:خلال الاعوام الخمسة والعشرين التي سبقت عام ١٨٩٣، كانت بيروت قد اصبحت العنبر الفعلي لسوريه كلها ابتداء من حلب في الشمال، الى حيفا في الجنوب، فكل هذه المنطقة باتت تأتي اليها لتتمون منها وتتبضع. ويمكن القول بأنها قد اصبحت بنك الولاية؛ وحلب نفسها كانت مجبرة على المجيء الى صناديقها ومخازنها، من اجل الحصول على النقود العينية؛ ومن المؤكد ان بناء مرفئها، وتمديد خطوط الحديد التي انطلقت منه، قد زادت فيما بعد من دوره وأهميته[٣٢]. واشار القنصل البلجيكي العام في بيروت في رسالته الى وزير الخارجية البلجيكي بتاريخ ٢٦ نيسان عام ١٨٩٢، الى ان تجارة الواردات الى سورية عبر مرفأ بيروت، قد اتخذت في السنوات الاخيرة اتساعا كبيرا. وهي يوميا تحقق تقدماً. وأوعز اسباب هذا التقدم الى اسباب عدة منها: المواد التي يخص بها هذا المرفأ على باقي المرافىء، النمو السنوي لسكان بيروت الذي ارتبط به ازدياد عدد المساكن الجديدة، التغيرات الحساسة والثابته في عادات وتقاليد السكان المحليين، ليس في بيروت وحدها، بل وفي كل المدن السوريه الكبيرة منها والصغيرة، التي تدفعهم الى التخلي عن استخدام الوسائل والمواد

٣٢- "Documents ...",tome VI, op.cit., lettre n°71, P.312

القديمة، واعتمادهم بشكل متزايد على مواد الصناعة الاوروبية التي كان يجري تصديرها بكثرة الى هذه البلاد[٣٣]. ولذلك تطول قائمة الواردات الى هذا المرفأ وأهمها:

أ–**المواد الاولية**: ويمكن ان يندرج تحت هذا العنوان عدد من الموارد:

١–بذور دود الحرير"graines de vers à soie"، وجميع البذور كانت ترد من فرنسا. وهي صنفان: "بذور فار"graines de Var"، وبذور كورس"graines de Corse"وقد حاولت المؤسسات الفرنسية تقليد بذور النوع الياباني، وباءت محاولاتهم بالفشل وصرف النظر عن هذا التوجه. وفي سورية جرت محاولات لتوليد البذور محليا، وتتابعت هذه المحاولات وقد خشي الفرنسيون من متابعتها ومن امكانية نجاحها لانها تلحق الضرر بمؤسسات الصناعة الفرنسية العاملة في هذا المجال التي تتعاون فيما بينها من اجل تزويد سورية بالبذور؛ ويرجع السبب في اجراء هذه المحاولات المحلية الى ان البذور المستوردة من فرنسا، ما عادت تعطي الكمية التي كانت تعطيها سابقا من الحرير. وقدر ما يستورده مرفأ بيروت سنوياً من هذه البذور حوالي مئة وخمسة وعشرين ألف أونصه ذات الخمسة والعشرين غراماً من الديدان، وكان يبلغ ثمنها ٣٥٠,٠٠٠ فرنكاً. وهذه الكمية كانت توزع على طرابلس، "الكورة" و"الزاوية" في جبل لبنان، "القبيات" في قضاء عكار، "الهبارية" في عداد بلاد بشارة. وقدرت قيمة ما توروده فرنسا من بذور دودة القز الى سوريا سنوياً من ١,٢٠٠,٠٠٠فرنكاً[٣٤].

٢–**خيوط الحرير**، وتستورد وتخلط مع الخيوط المحلية المحلولة على الدواليب من أجل صناعة الأقمشة الحريرية المنتشرة في دمشق، حمص، حماه، طرابلس، وغيرها من المدن. وهي خيوط متينة من النوع الفاخر مصدرها الصين. وكانت تأتي إما بالشكل المباشر، او بنقلها الى مصر ومنها الى بيروت، وإما بشكل غير مباشر من الأسواق الفرنسية و الانكليزية. وبعضها أيضاً كان يأتي من ايطاليا. هذه الخيوط كانت ترد على شكل

٣٣- "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXVII, Bruxelles 1892, p.188

٣٤- أونصة البذور تعطي ٢٥ غراماً من دودة الحرير وهذه تعطي ما بين ٢٥-٢٧ كلغ من الشرانق، التي تنتج ٢كلغ من الحرير الصافي.

بالات بلغت عام ١٨٨٧ ألف بالة، وزن الواحدة منها ٥٠كلغ، وقد بلغ ثمنها ١٩٠,٠٠٠فرنكاً؛ أما في عام ١٨٨٨ فقد انخفضت هذه الكمية الى النصف، وانخفضت أكثر في عام ١٨٨٩، واستمرت في الانخفاض أكثر عاماً بعد عام نظراً لاعتماد هذه الصناعة على الخيوط المنتجة محلياً[٣٥].

٣–الجلود المدبوغة، "les peaux tannées" وقد جرى استيرادها من أجل صناعة الأحذية "Chaussures" والسروج، "sellerie" وهي قسمان: "نعال"، "Semelles" و "بوكس" "box".

أ–النعال ومصدرها الأساسي فرنسي وقليل منها ايطالي. وكانت تستورد بشكل بالات. والبالات فئتان، فئة تتألف الواحدة منها من عشرين قطعة، تراوح وزن الواحدة منها ما بين ٤–٦كيلوغرامات، وتراوح ثمن الكيلو ما بين ٢,٨–٣,٥فرنكاً؛ وفئة تتألف البالة منها من عشر قطع، يتراوح وزن القطعة من ٨–١٢كيلوغراماً، وتراوح ثمن الكيلو من هذه الفئة ما بين ٣–٣,٨فرنكاً من "مرسيليا" وبحسم ٢ بالمئة في حال الدفع نقداً.

وقدر عدد البالات التي كانت ترد من فرنسا ما بين ٦٠٠–٧٠٠ بالة سنوياً، تراوح ثمنها ما بين ٣٠٠,٠٠٠–٣٥٠,٠٠٠فرنكاً. اما البالات التي كانت ترد من ايطاليا فكانت توضب كالبالات الفرنسية، غير أن القطعة الواحدة تراوح وزنها ما بين ٤–٨ كيلوغراماً، تراوح ثمن الكيلو ما بين ٢,٥–٣فرنكات من مرفأ "جنوى" "Gênes"، مع حسم ٢ بالمئة للدفع نقداً. وقد تراوح عدد هذه البالات ما بين ١٥٠–٢٠٠ بالة تراوح ثمنها من ٨٠,٠٠٠–١٠٠,٠٠٠ فرنكاً. والشحن كان يجري بناء على طلب محدد من الزبائن بعد الدفع.

ب–"البوكس" "Le box"، ويصنع من جلد البقر والماعز والأغنام. والذي يصنع من جلود البقر ثلاثة أنواع منه "الملمع"، "Veaux cirés" ومصدره الأساسي فرنسا

-٣٥ "Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°52. P.P235-236
"Documents ...",tome VI,op. cit., lettre n°71. P.P234-235

وتوضب قطعه دزينات تزن الواحدة منها ما بين ١٥–١٦ كيلوغراماً تراوح ثمن الكيلو نقداً من مرفأ مرسيليا بدون حسم ٢% ما بين ٥,٥–٧ فرنكات؛ "المبرنق" "Veaux verins"، ومصدره الأساسي ألمانيا، وعرف بـ "Call box"، وتوضب قطعة في صناديق يتسع الواحد منها ما بين ٢٠–٣٠ دزينة. وترواح ثمن الدزينة ما بين ٨٦–٩٥فرنكاً نقداً وبدون حسم، وبلغ ما يستورد منه سنوياً ما بين ١٥٠٠–٢٠٠٠ دزينة ترد من ألمانيا وروسيا؛ "المطلس" "veaux satinés"، ومصدره الاساسي المانيا، وبلغ ما يستورد منه سنويا حوالي ٢٠٠ دزينة تشترى من المخزن الالماني وتراوح سعر الدزينة نقدا ما بين ٦٨ — ٨٦ فرنكا. أما البوكس المصنوع من جلود الماعز فكان صنفين"الكامد"، "chèvres mat" وتراوحت كميته ما بين ١٥٠ –٢٠٠دزينة، تراوح ثمن الدزينة ما بين ٥٩–٧٧فرنكا؛ والملون "chèvres couleur" وتراوحت كميته ما بين ٥٠٠–٨٠٠ دزينة وكانت اسعاره تختلف من سنة الى اخرى اختلافا كبيرا، ففي عام ١٨٨٨ تراوح سعر الدزنية ما بين ٥٩ — ٧٧فرنكاً، و في عام ١٨٨٩ فقد تراوح سعر الدزينة ما بين ٢٨ — ٦٦فرنكاً؛ أما جلود الاغنام فكانت تستخدم "كبطانة"، "doublure"وتدعى "الحور"، وهي اشبه بالجلد الخام، "croûtes cirées" "ويباع بالكيلو، وتراوح سعر الكيلو منها ما بين ٣,٧–٣,٨ فرنكات.

وكان يفد الى بيروت ايضا جلود من "صقليه" تعرف بجلود "cuirs de syra"، توضب على شكل بالات تراوح عددها سنويا ما بين ٢٠٠–٣٠٠ بالة، وهي ارخص هذه الجلود اذ تراوح سعر الكيلو منها ما بين ٢–٢,١ فرنكا. ومن الجدير بالذكر ان المنافسة في تجارة الجلود كانت تجري بشكل اساسي بين فرنسا من جهة وايطاليا، والمانيا، وروسيا. هذا بالاضافة الى ان تجارة الجلود كانت بشكل عام في مطلع القرن العشرين تتراجع باستمرار نظرا لانتشار المدابغ المحلية، التي باتت تسد جانباً مهما من حاجة السوق[٣٦].

-٣٦لمزيد من الايضاح يراجع: "Recueil consulaire de Belgique",tomeLXXVII, Bruxelles 1892, pp.199-200
"Recueil consulaire de Belgique", tome118, Bruxelles 1902, p.130

٤– **شعر الماعز**"poils de chèvres"، والنوع المطلوب منه كان المجزوز بالكلس، وكان يستورد خصيصا لحياكة الخيام البدوية والحبال والاكياس وخوص معاصر الزيتون... وكانت مرسيليا هي التي تورد تباعا هذه المادة الى سوريا. وكانت بيروت تستورد منه سنويا حوالي ١٥٠٠ بالة يتراوح وزن البالة ما بين ١٠٠–١٢٠ كيلوغراما، ثمن المئة كيلو منه ٤٠ فرنكاً. ومن هذه الكمية كانت دمشق وحدها تأخذ ٥٠٠٠ كيلو غراما[٣٧].

٥– **مطاط الاحذية**: "élastiques pour chaussures"، وهي مادة تجارية مهمة، كانت ترد الى بيروت من مصدرين اساسيين هما انكلترا وسويسرا، ومطاط الاحذية عبارة عن قطع عرضها ١٣ سنتيمترا وطولها غالبا ٥,٥ أمتار، وأحيانا ٩,٧٥ أمتار. وهي نوعان: النوع الاول قسمان، قسم له وجه اسود وقفا ملون مضلع، يباع المتر الواحد منها بـــ ٠,٨ فرنكاً؛ اما المتر من القسم الثاني ذي الوجه الملون والقفا الابيض المضلع فيباع بـــ٠,٩ فرنكاً؛ والنوع الثاني ملون ذو وجه وقفا مضلع ابيض يباع المتر منه ١,٣ فرنكاً . هذه الاسعار هي اسعار المبيع بالجملة في مرفأ بيروت ويحسم لباعة المفرق ٢ بالمئة بفاتورة مؤجله لمدة أربعة أشهر.

أما المطاط السويسري فكان يستورد لحساب الصناع بواسطة عملائهم وقدرت كميته من النوعين بحوالي ٣٥٠٠٠ متر. هذا بالاضافة الى ان فرنسا كانت ايضا تزود السوق بكميات قليلة من الفئة الممتازة[٣٨].

٦–**الحبال"les cordes"**. كانت تجارتها حتى عام ١٨٩١ ما تزال محدودة، لكن منذ عام ١٨٩٢ بدأت تتوسع على حساب الصناعة المحلية ففي هذا العام قدر استهلاك سورية من الحبال ما قيمته ٧٠,٠٠٠–٨٠,٠٠٠ فرنكا، وقد توسعت تجارتها أكثر بانتهاء العمل في بناء مرفأ بيروت، وبإزدياد السفن التي اخذت تفد اليه للرسو فيه. أما

٣٧– "Documents ...",tome VI,op.cit, lettre n°52. P.240

٣٨– "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI,, Bruxelles 1893, p.209

المطلوب من الحبال فكان نوعين،"الحبال المطلية بالقطران" "cordages goudronnés" وحبال مانيلا "cordages manilles"، وقد شكل هذا الاخير ما نسبته عشر الاستهلاك الكلي. أما اسعارها فقد تراوحت للنوع الاول ما بين ٧٢– ٩٥ فرنكاً لكل مئة كيلوغرام، والثاني ما بين ٨٥ – ١٥٠ فرنكاً واصلة الى مرفأ بيروت خالية المصاريف، أما البيع فكان يتم إما نقدا وبحسم ٢ بالمئة، وإما بالفاتورة المؤجلة لمدة اربعة اشهر تبدأ من تاريخ إعداد الفاتورة.

عمليات البيع في الميناء مباشرة بين الصانع والشاري، نادرا ما كانت تحصل؛ والعمليات التي كانت اكثر شيوعا هي ان تتعهد الفبارك بإيصال المنتجات الى المرفأ، وهنا كان لكل منها ممثل يتقاضى ٥ بالمئة سمسرة، ينقل اليها طلبات المشترين بدون ضمانه "sans ducroire"؛ وعلى الشاري ان يتولى دفع رسوم الجمرك البالغة ٨ بالمئة، وعملية انزال البضاعة والنقل الى المخزن؛ هذه الحبال كانت ترد بشكل اساسي من بلجيكا وانلكترا والقليل من فرنسا وروسيا[٣٩]. وقد اشار القنصل البلجيكي في بيروت بتاريخ ٢٦ تموز ١٨٩٣، في رسالة الى المسؤولين البلجيك، الى ان بلاده قد حققت خلال عشر سنوات تقدما مهما في صناعة الحبال، وفي ارسال كميات منها الى بيروت، واشار ان هذا التقدم قد حصل على حساب روسيا وفرنسا اللتين توقفتا عن ارسال اي شيء منه. وأكـــد ان المنافسة البلجيكية مازالت باقية مع انكلترا التي تعطي حسما ٢,٥ بالمئة على عمليات البيع نقداً، وهذا يعطيها بعض الافضلية على بلجيكا التي لا تعطي أكثر من ٢ بالمئة على مثلْ هذه العلميات[٤٠].

لكن في عام ١٩٠١ اشار القنصل المعني الى ان الصناعة المحلية للحبال والخيوط القنبية تتقدم باستمرار، ولذلك ارسل التجار البلجيك من بيروت كمية من هذه الحبال

٣٩– "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI, Bruxelles 1892, pp.198-199.

٤٠– لمزيد من الاطلاع على اسعار هذه الحبال يراجع:
"Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI, Bruxelles 1893, pp.206-207

قدرت بحوالي ١١٩٠٠٠ كيلوغراماً، ومن الخيوط قدرت بـــ ٢٣٠٠٠ كيلوغراماً[41] فهل اشتريت هذه الكمية من اجل بيعها في مكان اخر على الها بضاعة بلجيكية، أم من أجل تلفها لتبق الحبال الاجنبية وحدها في السوق المحلية؟

ب-المعادن: لقد بذل تجار القوى الدولية جهوداً كبيرة في ترويج تجارة السلع الحضرية في سورية، وتوجت بالنجاح بالنسبة لاستخدام المعادن. ومن أهم هذه المعادن:

١-حديد الباعة"fers des marchands"، وكانت بيروت سوقه الاساسية في سورية، فقد خصت به دون غيرها من المدن الساحلية. وهذا النوع من الحديد، كان يرد موضبا قضبانا "barres" وحزمات "bottes"، وبأشكال مختلفة منها المربع، نصف المربع، المستدير، نصف المستدير، المسطح الرقيق، المسطح السميك"méplat"، وغصن مورق"feuillard"، ومن دول متعددة منها انكلترا، السويد، بلجيكا، فرنسا، النمسا، المانيا، وقدرت الكمية التي وردت منه عام ١٨٩٠من ٢٤٠٠ طنا؛ منها ٥٥٠٠ طنا ذهبت الى دمشق والباقي حصة بيروت وطرابلس الشام. والكمية هذه كلها انكليزية وسويدية، فمنها ١٣٥٠ طنا من الحديد الانكليزي العادي، و ١٠٥٠طناً من الحديد السويدي الممتاز؛ والعوارض الحديدية " pouterelles en fer" وكانت تستخدم في سقف البيوت. واخذ يزداد عليها الطلب منذ تسعينات القرن التاسع عشر ،وهي من صنع بلجيكا وفرنسا؛ وقدر ما وصل منها الى بيروت عام ١٨٩١ بحوالي ٢٥٠طناً وهذا الرقم كان يرتفع باستمرار بعد ان مددت الخطوطالحديدية في سورية.وقد بلغ ثمن المئة كيلو منـــها واصـــلة الى بـــيروت ما بين ١٦-١٧ فرنكـــاً؛ والصيجـــان" les plateaux en fer"وكانت ترد باعداد كبيرة من فرنسا وبلجيكا لتستخدم محلياً في صناعة الخبز [42].وانابيب الحديد من اجل الغاز والماء "tubes en fer pour gaz et eau"، فكان يرد منها حوالي الخمسين طناً من صنع المانيا وانكلترا؛

-41 "Recueil consulaire de Belgique", tome118, Bruxelles 1902 ,p.128 ;et "Documents ...",tome VI, lettre n°52, P.241.

-42 "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI, Bruxelles 1892, pp.191-192
"Recueil consulaire de Belgique", tome118, Bruxelles 1902 ,p.129

وصفائح الحديد المغطاة بالتوتياء " toles galvanizes"،وكانت انكلترا وحدها هي التي تحتكر توريد هذه المادة ، الى بيروت وقدرت الكمية سنوياً ما بين ٤٠-٥٠طناً تباع ما بين ١٢-١٨استرلينية لكل طن، وانابيب الزهر" tuyaux en font"وكان يرد منها بشكل منتظم سنوياً ٦٠طناً من صنع بلجيكا وانكلترا اللتين كانتا تتنافسان في هذا المجال. وقد بلغ ثمن المئة كيلو منها ما بين ١٠-١٦فرنكاً ؛ والاوتـــاد الحديـــدية " chevilles en fer"وكان يرد منها سنوياً خمسين طناً تتقاسمها بلجيكاوفرنسا ،وقد تراوح سعر الاوتاد البلجيكية عام ١٨٩١مابين ٢٧-٣٠فرنكاً لكل مئة كيلو واصلة الى بيروت ،اما الفرنسية فقد تراوح سعر المئة كيلو ما بين ٥٠-٥٥فرنكاً؛ ومواد الخطوط الحديدية وكانت بشكل اساسي من صنع بلجيكا وقد ورد منها كميات كبيرة اثناء تمديد خطوط الحديد ،وقد جاءت هذه المواد على شكل سكك" rail" وعوارض" traverses"،ومسامير كبيرة" boulons"[43].

٢-الفولاذ،L'acier،وكانت بيروت تستورد منه سنوياً ٢٥٠٠ صندوق ،وزن الواحد منها ٧٠ كيلو غراماً .وهو من مصادر متعددة هي: النمسا بلجيكا والمانيا ؛ وكان يرد موضباً باشكال متعددة :قضبان مربعة" barres carrées"اضلاعها هي: ٦,٧,٨,٩,١٠,١١,١٣,١٥,٢٠,٢٥وطول الواحد منها ٨٥سنتيمتر .وقدبلغ ما ورد منها حوالي ١١٥٠ صندوقاً ،منها حوالي ١٠٠٠صندوق من صنع نمساوي و١٥ صندوقاً من المانيا وبلجيكا؛ وعلى شكل قضبان طول الواحد منها ٨٥سنتيمتر وعرضه وسماكته حسب الطلب ،وقدر ما ورد منها بـــ٢٠٠ صندوق من النمسا؛ وقطع مصنعه "pieces forgées" حسب نماذج ورسوم محددة؛ ورصورات العربات وهي باحجام متعددة. وهذان الشكلان الاخيران كانا ياتيان على شكل رزمات " bottes" وزن الواحدة ٥٠ كيلو غراماً ،وهي من الدول الثلاث المشار اليها.وقد تراوح سعر

-43 "Recueil consulaire de Belgique", tome133,1 ère liv, Bruxelles 1906 ,p.338
"Recueil consulaire de Belgique", tomeXCII, Bruxelles 1896 ,p.396.
"Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXVII, Bruxelles 1892,p.191-192.

كيلو الفولاذ ما بين ٠,٣٧-٠,٤٨ فرنكاً على ظهر السفينة في تريست" Trieste"، انفـــرس" Anvers" وهمبورغ " Hambourg"،مع حسم ٢% للدفع نقداً .غير ان الفولاذ الذي كان مفضلاً في سوق بيروت هو الفولاذ النمساوي الوارد من بيوتات"تريست "فهو من النوع الرخيص والممتاز في آن معاً .

٣-قطع التوتياء zinc en feuilles" بلغت حاجة بيروت ودمشق من هذه المادة حوالي خمسماية برميل، وزن الواحد منها ٢٥٠ كيلو غراماً حصة دمشق منها ٢٧٥٠٠ كيلو غراماً. ثلاثة ارباع هذه الكمية كانت من بلجيكا، وما تبقى من فرنسا والمانيا. هذه المادة هي عدة اصناف، لذلك كانت توضب بارقام، والارقام التي كانت مطلوبة هي ما بين ٧-١٤تباعاً .سعر هذه المادة لم يكن مستقراً فهو في العادة ٠,٤٥فرنكاً للكيلو الواحد غير انه وصل احياناً الى ٠,٧٣فرنكاً .

٤-النحاس،" le cuivre"لقد اشارت المصادر الفرنسية الى ان انكلترا وحدها كانت تحتكر ارساله الى بيروت ؛وبلغ وزن الرقاقات النحاسية الواردة اليها عام ١٨٩٠حوالي ٢٠٠٠طـــن،يرسل منها الى دمشق ١٠٠طن وبلغ سعر الطن ٢٠٠ فرنك [٤٤].

وفي عام ١٨٩٦اشارت المصادر البلجيكية، الى ان كمية النحاس التي كانت تاتي تباعاً من انكلترا الى بيروت لم تعد تتجاوز ٢٥٠طناً واسعارها تتقلب بتقلب الاسعار في مدينة ليفربول" Liverpool".وقد بلغت في ذلك الوقت ٥٧ليرة استرلينية للطن الواحد محملاً على ظهر السفينة في ميناء هذه المدينة .واشارت الى ان هذه الكمية كانت ترد موضبة بشكلين: الاول، ويشكل ٩٠بالمئة من الكمية المستهلكة على شـــكل رزمـــات" paquets"محزومة بدوائر حديدية يتراوح قطر الواحدة ما بين ٧-٤٠ بوصة" pouce"(البوصة قياس قديم يساوي ٢٧مليمتر)،و١٠بالمئة الباقية هي على شكل رقاقات" feuilles"مستطيلة ابعادها ٣٠X ٤٠ ،٦٠X ٨٠ بوصة، يتراوح وزن الواحدة **من ثلث** ليبرة"livre"الى عشرين (ليبرة وحدة وزن تعادل ٥٠٠

٤٤- "Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°52. P.241

غرام).واوعزت هذه المصادر سبب الانخفاض هذا ،الى ان الاساكل الاخرى التي كانت تتزود من بيروت بهذه المادة قد توقفت عن هذا التوجه ،لان شركة المرفأ الفرنسية كانت تستوفي على البضائع الواردة اليه رسوماً غير مألوفة"droits exorbitants"، ولهذا اصبحت المشتريات من هذه المادة ترسل مباشرةً الى الاساكل المعنية .وتخلص هذه المصادر الى تساؤل مفاده هل ان الكمية من ٢٥٠طناً تكفي حاجة المدينتين بيروت ودمشق اللتين تتقاسمهما مناصفة تقريباً؟[٤٥]

اننا نرى ان سبب الانخفاض هذا يرجع الى ان الصراع بين الخطتين الفرنسية والانكليزية الذي سبق ان اشرنا اليه في مكان آخر من هذه الدراسة كان قد بلغ أوجه في العامين ١٨٩٥-١٨٩٦وانخفاض كميات البضائع المرسلة من انكلترا الى مرفأ بيروت قد طال سلعا اخرى غير النحاس، لكن هذه الحالة ما لبثت ان تغيرت "بالاتفاق الودي" "Entente Cordiale" بين الدولتين وجرت تسوية الوضع وعاد التجار الصغار يرضخون لمشيئة الشركات الاحتكارية الكبرى، والاتفاقات الدولية.

٥-الشبهان،"Le laiton" كانت فرنسا تحتكر توريد هذه المادة الى بيروت وقدرت الكمية التي تشحنها إليها سنوياً من ١٥ طناً تبلغ قيمتها ٣٧٥٠٠ فرنكاً. ويستورد هذا المعدن لسد حاجة بيروت ودمشق، وما لبثت انكلترا ان حاولت ارسال بعض الكميات منه لكنها لم تكن مرغوبة من قبل المشترين، ودخلت بلجيكا هذه المجال بكميات قليلة، وكان تجارها يتعاملون مباشرة مع المشترين، غير أنهم ما لبثوا ان ادركوا انهم بحاجة الى وسطاء من ابناء البلاد.

٦-القصدير"l'étain" كانت انكلترا تحتكر توريد هذا المعدن، وقد ارسلت منه عام ١٨٩٠ الى بيروت حوالي ٣٠ طنا، منها ١٥ طنا لمدينة دمشق بسعر ١١٥ ليرة

٤٥- "Recueil consulaire de Belgique", tomeXCII,Bruxelles 1896,rapport n°28,de Beyrout le 27 mai 1896 ,p.401

استرلينيه للطن الواحد. وكان يرد على شكل سبائك"saumons" معبأة في براميل يتسع الواحد منها لـــ ١٠١,٥ كيلو غراما من القصدير.
وقد ارتفعت هذه الكمية عام ١٨٩٨ الى ٥٠٠ برميل، غير ان أسعاره انخفضت الى ٦٥ ليرة استرلينية للطن الواحد. وكان المشترون يتوجهون بطلباتهم اما مباشرة الى انكلترا واما بواسطة البيوتات التجارية في بيروت، لكن في كل الاحوال كان يجري الدفع نقدا وسلفا قبل ارسال الطلبية.

٧ – الرصاص"le plomb"، تلقت بيروت منه عام ١٨٩٠ حوالي ٢٠٠,٠٠٠ كيلو بشكل سبائك، قضبان، أنابيب، وخردق صيد. وهي من مصدرين انكلترا وفرنسا، وحتى هذا العام كانت ايطاليا تحاول، ولكن بدون نجاح كبيرة ان تُدخل الى هذه السوق رصاص صيدها. وكانت كمية الخردق التي تدخل في الصيد تقدر من ٢٥٠٠٠ كيس، وزن الكيس الواحد ٥ كيلو، وتباع من ٤١-٤٢ فرنكا لكل مئة كيلو. أما شحنه فكان يجري في براميل يتسع الواحد منها الى ٢٥٠ كيلوغراما. أما سعر مبيع الانابيب فكان ٤١ فرنكا لكل مئة كيلو، والسبائك والقضبان كانت تباع بسعر تراوح مابين ٣٦-٣٧ فرنكا لكل مئة كيلو[٤٦]

ج–المنسوجات والخيوط، لقد شكلت المنسوجات الاجنبية رقما كبيراً من مجمل رقم الواردالى سورية عبر بيروت. وأشارت المصادر الفرنسية بالاسف الى ان حصة فرنسا من هذا الرقم ليست كبيرة، وأن المنسوجات الفرنسية – ما عدا الحرائر – كانت في عام ١٨٩٠ تتراجع تدريجيا أمام نظيراتها الانكليزية، النمساوية،الالمانية، السويسرية وغيرها، التي تسيطر على السوق؛ ورأت هذه المصادر ان المنسوجات الواردة الى هذه البلاد لم تكن في الاستهلاك والمزاحمة تخضع لنفس القواعد. ولذلك نبهت هذه المصادر الصناع الفرنسيين الى ضرورة اهتمامهم ليس بالحاجات النوعية الغالية الثمن التي يشتريها الاغنياء وحسب، بل بالحاجات الرخيصة التي تهم الطبقة المعوزة، فهذه

٤٦- "Recueil consulaire de Belgique", XCIII , Bruxelles 1898,rapport n°21,de Beyrout le15 juin 1897, p.168; et "Recueil consulaire de Belgique", tome 122,Bruxelles 1903.pp.111-112.

الحاجات تشكل ضرورة ماسة بالنسبة للفقراء. فأمام تعدد أنواع هذه المنسوجات ومصادرها يمكن أن نقسمها الى عدة أقسام منها: المنسوجات القطنية، الاجواخ والحرائر.

١–المنسوجات القطنية، وكانت انكلترا الممون الاكبر منها الى سورية، ويليها سويسرا. أما القوى الاخرى، فكانت لا تورد إليها إلا بعض الانواع القليلة الاهمية بالنسبة لكمية الواردات العامة. ومن المنسوجات القطنية الانكليزية الهنديات "les indiennes" ويبدو أن هذه المنسوجات كانت تصنع في الهند، ومنها كان التجار البريطانيون يجلبون عدة انواع، وبشكل خاص "الكريتون الرقيق" و"المضلع المطلس" و"الملون المصلب". هذه الاقمشة كانـــت على شكـــل قطع يتراوح عرضها ما بين ٦٠-٨٠ سنتمترا وطولها غير محدد. أما أسعارها فقد تراوح سعر "اليارد" "le yard" الفرنسية[٤٧] من غرش الى غرشين ونصف وكان يرتفع بكشل استثنائي الى اربعة غروش. وقد حاولت مدينة "رووان"Rouen" الفرنسية أن تنافس الهنديات الانكليزية ولكن بدون جدوى، في حين تمكنت "ميلهوز" "Mulhouse" ان تحافظ على بعض مكانتها في هذه السوق نظرا لثبات الوانها وغنى رسومها.

المناديل المطبعة العادية "Les mouchaoirs imprimés" وهي على شكل مربع تراوحـــت أضلاعها ما بين ٤٠-٦٠ سنتمتراً ، وتـــراوح ســـعر الدزينة منها ما بين ١٠-٢٠ فرنكا. وكانت فرنسا لا تهتم بهذه الانواع من المناديل.

"الدبلان الابيض"،"madapolams blancs"وهو على شكل قطع طول الواحدة ٤٠ يارد وعرضها ٠,٨ ياردة، وتراوح سعر القطعة ما بين ١٠-٢٠ فرنكاً، وكانت فرنسا تزود سورية بكميات منه؛ وكان نوعين: الاول، يختلف عن الانكليزي بأنه اقل عرضاً منه، وقد تراوح العرض ما بين ٧٤-٧٨ سنتمترا، ثمن المتر منه ٠,٦٠ فرنكا؛

٤٧- "اليارده، "Le yard"وحدة لقياس الطول تساوي ٠,٩١٤ من المتر.
"المنهل": قاموس فرنسي عربي من تأليف "جبور عبدالنور" و"سهيل ادريس"، بيروت دار الاداب ودار العلم للملايين، الطبعة الخامسة ١٩٧٩ ص ١٠٩٥.

أما النوع الثاني ، فهو اكثر رقة من الانكليزي، وثمن المتر منه ٠,٨ فرنكاً وكانت مدينة "تراسكون"" Tarascon"الفرنسية تصدر كميات كبيرة من "الشـــاش" المـــلون "tarlatannes"الى منطقة شرق المتوسط.

الانسجة القطنية الخام، "Toiles écrues" من ماركة "Maclure T.Cloch" تباع بالقطعة طولها ٢٤ ياردة، يتراوح وزنها ما بين ٤–٨ كيلو غراماً، عرضها غير محدد، يتراوح سعرها ما بين ٥,٥–٨ فرنكات.

الاطالس ذات اللون الواحد"satins unis couleur" ، المدعوة"ايطالية" — طول القطعة الواحدة ٣٠,١ ياردة، ثمنها ٣٠ فرنكا.

المضلعات والمصلبات القطنية الخام،"Drills cotton et croisés écruc" وهي على شكل قطع طول الواحدة منها ٢٤ ياردة وعرضها مختلف وثمنها يتراوح ما بين ٦–١٥ فرنكا للواحدة.

القماش المخرم"Dentelles" وكان الوارد الى سورية منه من الصنف الرديء، وبشكل خاص من صناعة "Nottingham" .

التول ذو اللون الواحد والموشى"tulles unis et façonnés"، وهو انواع وبأسعار مختلفة وبالرغم من ان صناعته فرنسية الاصل[48] كانت انكلترا تحتكر تجارة هذا القماش في سورية وبقيت الـــمحاولات الفرنســـية من اجل إدخـــاله الى بـــيروت غـــير مثمرة "infructueuses" .

خيط الخياطة"fil à coudre"، والخيط الفضي للحياكة "fil glace pour tissage"، وكانت انكلترا تحتكر تجارة هذه الخيوط واشتهرت منه عدة تسميات نذكر منها على سبيل المثال:"Coat, Emen, Gordon" .

الصدرات القطنية "gilets de cotton"، وكانت انكلترا تقريبا مصدرها الوحيد، وبيعت الدزينة منها من ١٥ فرنكاً.

٤٨- "تول""Tulle"قماش رقيق من خيوط القطن او الصوف منسوب الى قرية "تول" بفرنسا؛ المنهل المرجع السابق ص ١٠٥٤.

وبالاضافة الى هذه المنسوجات القطنية كانت انكلترا تورد الى سورية ايضا كميات قليلة من الزنانير"ceintures"، والشالات والخيوط الحمراء، والجوارب والكلسات.

أما المنسوجات السويسرية، فقد احتلت موقعا هاما بين الانسجة الواردة الى سورية، ومن موادها الهامة التي احتلت موقع المهيمن نذكر:

المناديل المطبعة "kiars–calem "، وكانت مطلوبة بكثرة في سورية، وهي انواع كثيرة؛ غير ان السويسرية كانت في الموقع الذي لا يزاحم.

الموصلينات المصنعة بلون واحد"Mousselines unies apprêtées"وهي بعدة ألوان وكانت ترد على شكل قطع، طول الواحدة منها ١٥ متراً وعرضها ١,٥ مترا، تباع بسعر يتراوح ما بين ٤–٦ فرنكات.

الموصلينات المطرزة"Mousselines brodées" وهي قطع، طول الواحدة منها ٧ أذرع وعرضها ٦٠ سنتمترا، ثمنها ٣ فرنكات؛ وبيعت اجود انواع الموصلين الموشى بالرسوم البيضاء بـــ ٢,٥ فرنك للقطعة الواحدة. أما "الموصلينات المقصبة" " Mousselines brochées"فكان الطلب عليها يتراجع باستمرار، وبالنسبة لتجارتها كانت عملية البيع تتم في مرفأ "Trieste"، ويجرى الدفع إما نقدا بحسم ٤% من قيمته، او بالتقسيط لمدة اربعة اشهر تبدأ من تاريخ إعداد الفاتورة. وكانت فرنسا تتقاسم مع سويسرا السوق بتزويدها "بالموصلينات"لكن الموصلينات الفرنسية كانت من النوع الدقيق وذات اللون الواحد.

أما البرادي فكانت سويسرا تتقاسم السوق مع انكلترا، فسويسرا تزودها "بالبرادي الموشاه المطرزة"، "Les rideaux brodés"في حين كانت انكلترا تزودها "بالبرادي المخلبة"، " les rideaux Jacquard" وهي مختلفة عن الاولى لذلك كانت اسعارها مختلفة.

الزنانير والعقل الشرقية"ceintures et chales levantins"، وهي عدة انواع، والعادي منها فئات كثيرة، ولكن ثمن الواحد منها لم يكن يتجاوز٠,٧٥ فرنكا. وكانت سويسرا تغطي نصف الاستهلاك، والنصف الاخر تغطيه انكلترا.

زنار قاسم باشا، وطوله ٢,٥ ياردة وعرضة ٢٠ بوصة، ثمن الدزينة ١٢ فرنكاً. وكانت النمسا تزاحم سويسرا في هذا المجال فتقلد الانواع المصنوعة محليا، فترسل الابيض والملون بأطولها وأعراضها المختلفة، وتراوح سعر الدزينة ما بين ٤–١٠ فرنكات بحسم ١٠% على الزنانير البيضاء، التي صنع منها ابناء البلاد، وقدر ما تجلبه النمسا الى سورية من الزنانير سنويا ما بين ٥٠٠٠ – ٦٠٠٠دزينة من النوعين.

الشالات المخلبة المربعة "chales Jacquard carrés"وهي قياسان: الاول طول ضلعه ١,٣٢ مترا،ثمن الدزينة منه ١٤ فرنكا؛ والثاني منها ١,١٢ مترا ثمن الدزينة ١٠ فرنكات- وكانت سكسونيا و بوهيميا تزاحمان سويسرا في هذا المجال فترسلان الشالات ذات القياسات المتعددة، وكذلك كانت النمسا ترسل نوعا منها يدعى "شال كشمير"مطعم بالحرير، مربع الشكل طول ضلعة ١,٥ متر سعر الدزينة من مرفأ "تريست" ٥٧ فرنكا؛ وقدرت الكمية التي ترسلها سنويا ما بين ٥٠٠-٥٥٠ دزينة.

الكوفيات البدوية القطنية،"chales à franges en cotton pour bédouins"وهي مربعة الشكل، بقياسين، الاول، طول ضلعه متر واحد ثمن الدزينة ٤٢ فرنكاً، والثاني ١,٢ متر ثمن الدزينة ٥٢ فرنكاً؛ وكانت الفبارك السويسرية هي التي تحدد أسعارها، وتطلب من البيوتات السويسرية هنا ان تبيعها وتعطيها حسما قيمته٤% وقدرت ما تبيعه منها سنويا بمئة الف فرنك[٤٩].

المحارم البيضاء المربعة "mouchoirs cambriks"وهي قياسان، الاول ٢٢,٥ بوصة ثمن الدزينة ١,٢٥ فرنك، والثاني ٢٤ بوصة ثمن الدزينة فرنكان.

---

[٤٩]- لمزيد من الايضاح حول هذه الواردات يراجع:
"Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXVI Bruxelles 1893, pp.193-213; et "Documents.",tomeVI, letter n° 52, pp. 243-246.

الجوارب والكلسات"les bas et chaussettes "، وكانت سويسرا وانكلترا تتقاسمان الاسواق السورية بتوريد هذه السلع اليها، وهي اصناف كثيرة وبأسعار مختلفة، وتراوح سعر دزينة الكلسات من النوع العادي ما بين ٢–٤ فرنكات، وللجوارب ما بين ٢–٦ فرنكات، وفي تجارة هذه المواد كانت المانيا تدخل مجال المنافس لهما. فترسل بقياسات متعددة كلسات الاطفال والاولاد؛ وقدر ثمن ما ترسله منها سنويا من ١٥٠٠٠٠فرنك، وترسل بقياسات متعددة جوارب وكلسات الرجال والنساء، وقدر ثمن ما ترسله منها سنويا من ٢٥٠٠٠٠ فرنك.

وكانت المانيا ترسل ايضا من الجوارب والكلسات الاصناف الجيدة، منها القطني الممتاز، والنصف حريري، والصوفي وذات الخيوط الاسكتلندية، ولكن هذه الاصناف لم تكن ذات اهمية إذا ما قيست بالنسبة للأصناف العادية.

"**الاغطية القطنية**""couvertures en cotton"، وكانت تفد الىبيروت من مصدرين اساسيين. الاول ألماني،وتتألف أغطيتة من خمسة قياسات: ١٠٠x١٤٠؛١١٠x١٦٥؛ ١٢٠x ١٧٥ ؛١٣٠x ١٨٠؛١٤٠x ٢٠٠ سنتمترا . أما أسعارها فقد تراوحت ما بين ١٢,٢ – ١٨ فرنكا للدزينة الواحدة. البضاعة تسلم موضبة في مرفأ "تريست"، ويسدد ثمنها خلال خمسة اشهر تبدأ من تاريخ إعداد الفاتورة بحسم ١٠ بالمئة، خمسة بالمئة منها لصالح الوكيل. والاغطية التي كانت مطلوبه من هذا المصدر هي ذات الارضية البيضاء والجوانب الحمراء أو الزرقاء. وتراوحت كمية الاستهلاك السنوي منها ما بين ٢٠٠٠–٢٥٠٠دزينة.أما المصدر الثاني لهذه الاغطية فهو من انكلترا، وأغطيتها تتألف من ثلاثة قياسات تبدأ بنمرة ٢، نمرة ٣، نمرة ٤، وكانت تصل الى بيروت خالية المصاريف لصالح بيوتاتها التجارية التي تبيعها لأصحاب الدكاكين، ومن هؤلاء للمستهلكين. وقدر ما يشحن من هذه البضاعة سنويا مابين ٢٥٠٠-٣٠٠٠

قطعة.وقد حافظت انكلترا على ثبات هذا الرقم طيلة عشر سنوات(١٨٨٢–١٨٩٢)، بعدها بدأ بالتراجع[٥٠].

٢–الأجواخ والاقمشة الصوفية"Draperies"، وحول هذه المواد أشار القنصل البلجيكي العام في بيروت، الذي اهتم بتجارتها، فذكر في تقريره الذي أعده في تشرين الثاني عام ١٨٨٢، إن النمسا كانت تحتل الموقع المهيمن على تجارتها في الاسواق السورية آنذاك، وقدر ما تشحنه من هذه المواد الى هذه الاسواق ما بين ٩٠٠٠–١٠٠٠٠بالة، تستهلك من قبل أكثرية الميسورين الذين يرتدون البذلة القديمة، في حين كانت الاجواخ البلجيكية والفرنسية والانكليزية ترد لسد حاجات الاجانب، وبعض العائلات المحلية الاكثر غنى، التي بدأت تقلد الاوروبيين في لباسهم[٥١]. غير أن هذا الواقع قد أخذ يتغير تدريجياً؛ وبحلول عام ١٨٩٣ هبطت كمية الاجواخ النمساوية الى ربع ما كانت عليه سابقاً لصالح اجواخ وفدت الى هذه الاسواق من بلجيكا، فرنسا ويليها ألمانيا ثم ايطاليا بحصة لا تذكر؛ وتغيرت قياسات بالات الجوخ والاقمشة الصوفية فأصبحت ذات قياسات متعددة، وتغيرها لا يعطي اية إشارة في ان سوق بيروت قد فقدت شيئا من اهميتها؛ وقدر القنصل البلجيكي العام في بيروت قيمة ما يستهلك سنويا من هذه المواد من ٨٠٠٠٠٠ الى مليون فرنك[٥٢]. ومن المفيد ان نشير الى أهم انواع هذه الاجواخ:

"اجواخ عادية""draps ordinaires"، وهي من الصوف المصنع الخالص او الممزوج بالقطن، وهي من صنع انكليزي، طول القطعة غير محدد، أما عرضها فهو ٥٤ "بوصة"[٥٣]"Pouces"، على الاكثر. وكان هذا النوع من الاجواخ اصنافاً متعددة تراوحت اسعارها ما بين الشلن والستة شلنات للياردة الواحدة .

٥٠- "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI, Bruxelles 1893, pp.198-201;et "Documents ...",tome VI, op, cit., lettre n°52,PP.244-246

٥١- Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXVII , Bruxelles 1883, p.188

٥٢- "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI , Bruxelles 1893, pp.193-194.

٥٣- "البوصة" pouces قياس قديم يبلغ طوله ٢٧ ملمترا.

"اجواخ بلون واحد""draps unis"وكانت تدعى ايضا اجواخا تركية، ومخصصة لاستهلاك العامة من السكان المحليين، تصنع من الصوف الخالص لكنها رخيصة الثمن، وهي اصناف متعددة تراوح عرضها ما بين ١,٣ الى ١,٤ متر، أما اسعارها فقد تراوحت ما بين ٣,٧٥ الى ٧ فرنكات للمتر الواحد. وكانت المانيا والنمسا تزودان السوق بهذه الاجواخ.

أجواخ مستحدثة"draps nouveautés"وهي من ثلاثة مصادر كانت تعمل على تزويد السوق بشكل تنافسي"concurremment"بلجيكا، فرنسا،انكلترا، وتراوح سعر المتر ما بين ٦–١٤ فرنكا. واحتلت بلجيكا بينها المرتبة الاولى، وعملت فرنسا وانكلترا على تزويد السوق بالاصناف الجيدة منه وقد تراوح سعر المتر منها مابين ١٠–١٤ فرنكا.

أجواخ سوداءكحلية "draps noirs et bleu-foncé"، هذه الاجواخ كانت ترد من ألمانيا وفرنسا، وبيع المتر منها ما بين ٣,٥–١٠ فرنكات، وكانت فرنسا تحاول ان تنافس المانيافي الصناعة بهذه الاجواخ، والنجاح الذي كانت تحققه في هذا المجال، هو في الاجواخ الغالية الثمن التي يزيد سعر المتر منها على العشر فرنكات.

أجواخ تدعى موسكوية وقندسية"draps moskowa, castor"، وهي بمجملها من صنع بلجيكي وألماني، وتراوحت اسعارها ما بين ٦,٥–٩ فرنكات للمتر الواحد[٥٤].

المارينوس والكشميري"Mérinos et Cachenires"، وهي اقمشة من الصوف الخالص وشكلت سورية واحدة من الاسواق الهامة في تصريفها المنتظم. والاجواخ التي كانت تفد اليها من المارينوس نوعان "المارينوس المضاعف" "Merinos doubles"، والمارينوس البسيط"Merinos simples" وهي من عدة مصادر منها : فرنسا، ألمانيا، بلجيكا وانكلترا. وكانت تستخدم في صناعة ملابس الرجال من أهل البلاد. واحتلت فرنسا المركز الاول بإرسالها "المارينوس المضاعف"طوله غير محدود وعرضه ١,٢ متر

٥٤- "Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°52, PP.246-247.

وهو عدة اصناف تمتاز عن بعضها بعدد "المصلبات" "croisures" الموجودة على حواشي القماش وهي من ١٦-٣٠ مصلبا؛ وتراوح سعر المتر حسب عدد هذه المصلبات من ٤-٧ فرنكات وتصريفه كان يجري بشكل منتظم. وعملت المانيا على منافسة فرنسا في هذا المجال، لكن هذه المنافسة كانت لا تدعو الى القلق الفرنسي لان الالوان الالمانية لم تكن ثابتة. أما أجواخ المارينوس البسيط والكشميري فكانت بعدة اعراض وهي: ١٢٠,١١٠,٩٠ سنتيمترا؛ وكانت هي الاخرى عدة اصناف تتميز بعلاماتها وهي من ٧-١٤ مصلبا؛ واسعارها تختلف بإختلاف عدد هذه المصلبات وهي من فرنك الى فرنك ونصف للمتر الواحد. وهذه الاسعار هي جميعها على مرفأ بيروت خالية المصاريف؛ أما الوان الاقمشة فهي سوداء وملونة وحسب الطلب.

"**شالات صوفية**""chales laines"وهي من مصادر متعددة منها: شالات انكليزية، من القطن والصوف. وهي اربعة قياسات:٣٢ x٣٤،٤٠ x ٤٤،٦٠ x٦٤،٨٠ x ٨٦ بوصة، أما اسعارها فهي ٥-٧ و ٨,١-١٠,٦ شلنا للدزينة الواحدة. وهذه الاسعار هي الاسعار السائدة في انكلترا، يضاف الى الفاتورة كلفة التوضيب؛ هذه الشالات كانت توضب بشكل متناسق في ابعادها وألوانها ورسومها في صناديق سعة الواحد منها ٤٠٠ قطعة، وكان يرد منها الى بيروت سنويا من ١٢٠-١٥٠ صندوقاً. لكن هذه الواردات كانت تتناقص باستمرار لسبب يرجع الى ان الصناع الانكليز كانوا يريدون قمية البضاعة نقدا قبل ارسالها؛ وشالات نمساوية، وكانت تدعى ايضاً شالات كشميرية، وهي قياسان من الصوف الخالص، الاول ٧٥x ٧٥ سنتيمترا، وثمن الدزينة منها ٥,١٥ فرنكاً والاستهلاك السنوي الف دزينة، والثاني١٥٠ x ١٥٠ سنتيمتراً، وعملية الشراء كانت تتم في مرفأ "تريست"؛ وشالات المانية، من انتاج "سكسونيا"، وهي مربعة الشكل، وتتألف من سبعة قياسات تبدأ بطول ضلع ٧٥ سنتميترا وتنتهي بقياس ١٥٥ سنتميترا، بفارق ١٠ سنتيمترا بين الواحد والاخر، أما سعر الدزينة لكل من هذه القياسات فهو: ١٣-١٥,٦-٢٦,٩-٣٢,٦-٣٨,٥ – ٤٤,٨٥ – ٥١,٢٥

فرنكاً[٥٥]. هذه الاسعار هي ثمن البضاعة موضبة على رصيف الميناء في "تريست"، خالية من الحسم ومقسطة لمدة أربعة أشهر، تبدأ من تاريخ إعداد الفاتورة، وتحسم قيمة ٤ بالمئة في حال كان الدفع نقداً. وكانت الفبارك تفضل ان تتعامل مع وسطاء او ممثلين تجاريين.

فلانيلة بلون واحد"flanelles unies"، بيضاء وبألوان اخرى، وهي عادة بعرض يتراوح ما بين ٦٠-٧٠ سنتميترا وتراوح سعر المتر من فرنك الى فرنكين، وكانت فرنسا وألمانيا تتقاسمان السوق السورية مناصفة، ففرنسا تزوده بالاصناف الجيدة، وألمانيا بالاصناف الدونية.

فلانيلة ملونة وبرسوم"flanelles couleur et dessins"، وكانت مطلوبة بكثرة. وهي نوعان: نصف صوفية ثمن مترها٠,٩ فرنك؛ وصوفية خالصة وتراوح سعر مترها من فرنك الى فرنك ونصف، أما العرض المرغوب منها فهو ٩٠سنتيمترا.

الطربوش الاحمر"Le fez"، وقد شكل مادة تجارية مهمة. وقدرت أثمان الكمية التي كانت ترد الى بيروت سنويا من ٦٠٠٠٠٠ فرنك، وكانت فرنسا وحدها في السابق تكفي حاجة السوق فترسل الى بيروت نوعين من الطرابيش، "الطرابيش الاستمبولية" "les fez stambolis"، وتباع الدزينة ما بين ١٠-١٨ فرنكا؛ "والطرابيش المغربية" "les fez Moghrabiés، وتباع الدزينة منها ما بين ٢٢-٢٥ فرنكا. لكن هذا الواقع أخذ يتغير خلال العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر، بحيث اخذت الطرابيش النمساوية تحل مكان الفرنسية نظرا لكثرة الطلب عليها بسبب رخص أسعارها، فالدزينة منها كانت تباع من ٤,٢ فرنكا؛ أما توضيب الطرابيش فكان يتم في صناديق يتسع الواحد منها من ٨٠-١٥٠دزينة[٥٦].

٥٥- "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI, Bruxelles 1893 pp.195,199-200

٥٦- "Documents ...",tome VI,op.cit., lettre n°51, p.247,et "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXVI, Bruxelles 1893, pp.194-195;et

الكلسات والجوارب الانكليزية، وكانت تصنع من الصوف او من القطن، وهي للنساء والرجال. فالصوفية صنفان، كان يباع الاول منه من ٨,٥ فرنكات، والثاني من ١٠,٧٥ فرنكات للدزينة الواحدة؛ والقطنية صنفان ايضاً، الاول،كان يباع من٣,٢٥؛ والثاني ١,٧٥ فرنكا للدزينة الواحدة. هذه الاسعار، هي اسعار المخازن البريطانية في"مانشستر""Manchester"،والمستوردون كانوا يجلبونها لحسابهم الخاص بحسم ٢,٥%. وقدرت قيمة البضائع السنوية الواردة الى بيروت من هذه المواد ما بين ١٦٠٠٠٠ – ١٨٠٠٠٠فرنكاً[٥٧].

٣- الحرائر"Les soiries"، كانت ترد الى سورية بشكل اساسي من فبارك "ليـون" "Lyon"في فرنسا. وبعد فرنسا يمكن الاشارة الى سويسرا، المانيا، انكلترا وإيطاليا. ومن بين الاقمشة الحريرة التي كانت مطلوبة يمكن الاشارة الى:

"حرائر مبردة" "Failles"، وهي عدة أنواع، لكن الاكثر رواجا منها كان الملون، وتراوح عرضه ما بين ٥٠-٦٠ سنتيمترا، وتراوحت أسعاره ما بين ٢,٢٥ –٢,٥٠ فرنكا؛ بالاضافة الى الاسود المطعم بخيوط ذهبية أو فضية، وتراوح عرض هذين الاخيرين ما بين ٥٤-٦٠ سنتيمترا، وتصريفهما كان بكميات محدودة، فقد بيع المذهب بسعر اقصاه ٥ فرنكات للمتر الواحد في حين ان سعر الاسود تراوح ما بين ٢ -٥ فرنكات للمتر.

حرائر أطلس"Satins"، وهي عدة أنواع، منه أطلس سداته من الحرير ولحمته من القطن، وهو عبارة عن قطعة بلون واحد، ومنه عدة ألوان؛ وتراوح عرض القطعة ما بين ٤٢-٤٨ سنتيمترا؛ وهو اصناف. العادي منه بيع متره بفرنك واحد والاصناف الممتازة بلغ سعر المتر بأعلى حد ٢,٥ فرنك؛ و "**أطلس الاميرة**""Satins duchesse"، وتراوح عرضه ما بين ٥٠-٥٤ سنتيمترا، منه ألوان أو مطعم بخيط ملون تراوح سعر المتر ما بين ١,٨ – ٣,٥ فرنكا؛ و "أطلس ملون""Satins couleur"، ودعي "حرير

٥٧- "Documents ...",tome VI,op.cit; lettre n°52, p.249
"Recueil consulaire de Belgique" op.cit.; p.202.

خالص" " tout soie"، و "مدهش" "merveilleux"، وسوراه "surahs"، كان عرضه الرائج يتراوح ما بين ٥٠-٥٤ سنتيمترا، وكانت الاطالس بأنواعها كثيرة الرواج والاستعمال[٥٨].

المخامل "Velours"، وهي متعددة المصادر؛ منها المخمل الفرنسي وعرضه عدة قياسات تراوحت ما بين ٦٠-٨٠ سنتيمترا. أما انواعه فهي: مخمل سداته من الحرير ولحمته من القطن، وسعر المتر منه تراوح ما بين ٣-٥ فرنكات؛ ومخمل من الحرير الصافي، سعر المتر منه تراوح ما بين ٦-١٦ فرنكا؛ ومخمل عرض ٦٠ سنتيمترا وكان نوعين: أحدهما نصف حريري وسعر المتر منه ما بين ٦-١٦ فرنكا والاخر من الحرير الخالص وتراوح سعر المتر منه من ٧-٢٢ فرنكا؛ وهذا الاخير كان يطلب من أجل زركشة الفساتين. وقدرت قيمة المخمل الفرنسي الوارد الى بيروت سنويا مابين ٥٠٠٠٠-٦٠٠٠٠فرنكا؛ أما شروط المعاملة فكانت شروط الفبارك في مدينة "ليون"؛ ومنها المخمل الالماني وهو عدة أنواع: مخمل قطني موشى، وعرضه ٧٠ سنتيمترا ثمن المتر منه ٢,١٥ فرنكا، ومخمل قطني من لون واحد عرضه من ٤٠-٥٠ سنتيمترا، ثمن المتر منه من ١,٥-٥,٧٥ فرنكا؛ ومخمل من الحرير عرضه ٦٠ سنتميترا ثمن المتر منه من ٦-١٠ فرنكات؛ ونسيج مخملي عادي من القطن عرضه من ٤٥-٤٧ سنتميترا ثمنه ١,١٥ فرنك للمتر الواحد؛ ونسيج مخملي قطني عرضه ٥٠ سنتيمترا ثمنه ١,١٥ فرنكا للمتر. هذه الاسعار للمخمل الالماني هي اسعاره وهو موضب في العلب والصناديق على مرفأ "تريست"، والدفع مقسط لمدة اربعة أشهر بدون حسم على المخمل الصافي وبحسم ١٠ بالمئة للأقمشة المخملية و ٣ بالمئة عمولة للوكيل، وقدرت القيمة السنوية للمخمل الالماني الوارد الى بيروت ما بين ١٠٠٠٠٠-١٢٠٠٠٠فرنك. ومنها ايضا المخمل الانكليزي، وهو جنس واحد من القطن، وهو ستة قياسات عرض: ٤٦,٤٧,٤٨,٥٠,٥٢,٥٦سنتيمترا، وله بالتالي ستة اسعار، تتروح ما بين ٥-

٥٨- "Documents ...",tome VI,op.cit.,lettre n°52, p.250; et "Recueil consulaire de Belgique" tome LXXXI, Bruxelles 1893, pp.203-204.

٧ غروش للمتر الواحد. وهذه الاسعار هي اسعار الجملة في المخازن البيروتية الكبيرة التي تستورده لحسابها الخاص، وتبيعه لاصحاب الدكاكين. أما طريقة البيع فهي اما بشكل مقسط لمدة ثمانية أشهر تبدأ من تاريخ الاتفاق، وإما لمدة شهرين وبحسم ٦ بالمئة؛ وقدر الاستهلاك السنوي في بيروت من المخمل الانكليزي بحوالي ٢٦٠٠٠٠ فرنك[٥٩].

الخيط الهندي"Fil cordonnet"، لتزيين الطرابيش وصنع شرابتها. هذا الخيط كان يجلب من سويسرا لكن بكميات محدودة لا تقاس بأعداد الطرابيش، لان الصناعة المحلية من هذا الخيط وغيره من خيط الخياطة، كانت تسد جزءا كبيرا من الاحتياجات في هذا المجال.

أنسجة مقصبة بالذهب"tissues brochés d'or"، وهذه المادة كانت في السابق مهمة جداً، لكنها منذ عام ١٨٨٠ بدأت تفقد أهميتها، وانخفضت في أوائل العقد الاخير من القرن التاسع عشر الى الربع، وهناك سببان وراء هذا الانخفاض، الاول هو االاستعمال الخاطئ لمادة الذهب، والثاني هو التحول الهام في عادات وأذواق السكان في داخل سورية، الذين بدأوا يتحولون الى الموديلات الغربية، واستعاضوا عن الاقمشة المقصبة بالذهب بالاطالس الاكثر حداثة.

الدانتيلا وغلالات الوجه"dentelles et noilettes"، وكانت فرنسا المورد الاساسي لهذه المادة التي كان استعمالها يزداد يوما بعد يوم حتى اصبحت تدخل في سوق العمل بشكل منتظم. وكانت انكلترا تعمل على منافسة فرنسا، لكن هذه المنافسة لم تأخذ شكلها الصريح."والدانتيلا" التي كانت أكثر استعمالا لم يتجاوز ثمن المتر الفرنك الواحد. أما غلالات الوجه المدعوة "أندلسية" وغيرها فقد تراوح ثمن القطعة ما بين ٤ –١٥ فرنكا والالوان المطلوبة كانت الاسود، الابيض والباج.

٥٩- "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXVI, Bruxelles 1893, pp.204-205.

المزركشات والاشرطة "Passementerie et rubans"، كانت ترد الى سورية من فرنسا، انكلترا والمانيا، وكانت من كل الانواع والاطوال، وكان المطلوب بكثرة منها هي ذات اللون الواحد بألوان متعددة، وذات عرضين هما ٣,٣٥ و ٤,٥ وطول ١٥ مترا للقطعة الواحدة. وكانت فرنسا في السابق تحتكر هذه المواد، لكن اسعارها الغالية جعلت الطلب على موادها قليلا.

الاوشحة الحريرة المطبعة "Foulard de soie imprimés"، هذه المواد كانت في السابق مطلوبة بكثرة لكنها أخذت بالتناقص والتراجع[٦٠].

٤ – ملابس جاهزة:" vêtements confectionnés"، وقد تحولت مع الزمن الى مادة هامة نظرا الى الميل المتزايد بإستمرار، للسكان المحليين الى اللبس كالاوروبيين. فمخازن الالبسة الجاهزة كان يتزايد عددها في المدن يوما بعد يوم. ففي عام ١٨٩٠ قدر عدد المحلات بتسعة في بيروت، اثنان في طرابلس وواحد في حيفا. ولم يبق من مدن المنطقة غير دمشق بعيدة عن الاشكال الاوروبية؛ وكانت هذه الملابس أكثر من ان تحصى؛ وكادت ان تكون نمساوية الصنع، وقدرت قيمة ما يرد منها سنويا الى بيروت بحوالي ٤٠٠٠٠٠ فرنكا. واذا كان من غير الممكن التوقف عند انواع هذه الملابس بالتفصيل[٦١] فلا بد من الاشارة الى بعضها ومنها:

صدرات الفلانيلة "gilets de flanelle"، وكانت الانواع العادية من القياس الكبير من صنع انكلترا، وهي صوفيه ونصف صوفية، وبلغ الحد الاقصى لسعر الدزينة ٢٠ فرنكاً؛ وكانت ايطاليا تزود السوق ايضا بكميات قليلة من الاصناف الجيدة وتجاوزت أسعارها السعر المذكور.

صدرات الصيد "gilets de chasse"، وكانت ترد من المانيا بقياسات متعددة من صوف اصطناعي اسعارها ما بين ٤٠–٨٠ فرنكا للدزينة. وهذه السلعة لم تدخل الى

٦٠- لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents ...",tome VI, lettre n°46, pp.141-169.

٦١- لمزيد من الايضاح عن الملابس الجاهزة تراجع الرسالة السابقة في المرجع السابق و "Documents ...",tome VI, lettre n°52, p.248.

سورية قبل عام ١٨٨٦، لكن استعمالها كان يزداد يوما بعد يوم نظرا لا ستخدامها ليس من أجل الصيد فقط، بل ومن أجل اتقاء البرد. أما البضاعة فكانت تسلم موضبة في مرفأ "تريست" بحسم ١٠ بالمئة والدفع مقسط لمدة اربعة أشهر، وقدر الاستهلاك السنوي منها ما بين ٦٠٠–١٠٠٠ دزينة.

ملابس داخلية "gilets et caleçons"، وهي قطنية وصوفية، ومن مصدرين هما المانية وإيطاليا. أما نوعياتها فهي عادية ومتوسطة. فالعادية قطنية، والمتوسطة صوفية. ومن النوع العادي، كانت المانيا تورد الى بيروت أربعة اصناف، ثلاثة بيضاء واسعارها ١٢،١٤،١٦ وواحد ملون من ١٢ فرنكا للدزينة، أما تسليم البضاعة موضبة، فيتم في مرفأ "تريست"بحسم ١٠ بالمئة، ومقسطة لمدة اربعة اشهر؛ وقدر الاستهلاك السنوي من هذه الاصناف من ١٠٠٠٠ دزينة.

أما ايطاليا فكانت تورد من هذا النوع ثلاثة اصناف اسعارها هي : ٥,٧٥–٧–٨,٥ فرنكا للدزينة وقدرت الكمية المستهلكة منها من ٥٠٠٠ دزينة، ويتم تسليم البضاعة موضبة على مرفأ "جنوى" ومقسطة لمدة اربعة اشهر بدون حسم وتعطي عمولة للوكيل من بيروت قيمتها أربعة بالمئة.

أما من النوع المتوسط، فكانت المانيا تورد ستة اصناف من ذات اللون الابيض، تراوحت اسعارها ما بين ٣٩–٥٢ فرنكا، وثلاثة اصناف من ذات اللون الاسمر، تراوحت اسعارها ما بين ٢٦–٣٦ فرنكا للدزينة، هذا بالاضافة الى كمية قليلة جدا من الصنف الممتاز الذي تراوح ثمن الدزينة منه ما بين ٥٤–٦٠ فرنكا، وقدرت كمية هذه المواد بين ٢٠٠٠–٢٤٠٠ دزينة؛ أما ايطاليا فكانت تورد من هذا النوع اصنافاً كثيرة، بلغت كميتها حوالي ٦٠٠٠٠ دزينة ، واسعارها تراوحت ما بين ٢٦–٤٨ فرنكا للدزنية بالنسبة للأبيض والاسمر، و ٦٠ فرنكا بالنسبة للمضلع؛ أما التسليم فكان يتم بنفس شروط النوع العادي [٦٢]

٦٢- "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI, Bruxelles 1893, pp.203.

د– المواد الغذائية، وكانت تستورد من اوروبا، فتأتي تباعا مخصصة لغذاء الاوروبيين الذين يقيمون في هذه البلاد، ولذلك لم تكن لها قيمة اقتصادية جدية، ولم يكن لها ان تحقق تقدما سريعا ومهما نظرا لقناعة السكان المحليين ولمواقفهم من الاطعمة المعلبة. وأهم ما كان يستورد لابناء البلاد هو "السردين" وبعض المعجنات الايطاليا. ومن بين اهم المواد المستوردة المطلوبة في هذا المجال يمكن الاشارة الى الاسماك المملحة وهي بمجملها من صنع ابناء "انطاكية" و "دمياط"، فهما الموردان الاساسيان لهذه المواد على الشاطئ. ومما كان يدفعهم الى الاهتمام بها، هو ان الاسماك المملحة تشكل غذاء ضروريا في ايام المرافع "Les nombreux carêmes"[٦٣]، لابناء الطوائف المسيحية؛ والسردين المملح او المضغوط في براميل، كان يأتي من جزر "الارخبيل الآيجي". ومن الجدير بالذكر انه بين بيروت وصيدا كانت تمر كل عام اسراب كثيرة وكبيرة من سمك السردين. وهذا السمك كان يصاد ويباع بشكل طازج لسببين: الاول ، ان ابناء البلاد كانوا يجهلون طرق تصنيعة، والثاني، هو ان الوسائل الضرورية في هذا المجال كانت تنقصهم؛ والاطعمة المحفوظة في علب، وهي من صنع فرنسي او انكليزي؛ ولحم الخنزير المجهز والمعد للبيع "charcuterie"، وهو من مصادر ايطالية وبكميات قليلة؛ وسمك "المورة" "les morues" والصبر "anchois"وكانا يردان من فرنسا [٦٤].

هـــ–الورقيات "La papeterie"، وكانت من بين المواد الاساسية في واردات الورق لسد حاجة استهلاك سورية نشير الى عدة انواع منها:

١–ورق ازرق"papier bleu"، وكان يستخدم لصر وتوضيب الحرائر الخام المرسلة الى فرنسا وغيرها، وكان يستورد من النمسا على شكل بالات تزن الواحدة منها ما بين ١١٠–١١٥ كيلو غراما تباع من ٢٢ "فلورن" "florins"لكل مئة كيلو "تساوي ٢٨

٦٣- "أيام المرافع"، هي الايام الثلاثة التي تسبق الصوم الكبير عند الطوائف المسيحية، في هذه الايام يتناول المسيحيون الاسماك.

٦٤- "Documents ...",tomeVI, lettre n°64, p.149 et n°52, pp.259-260,et "Recueil consulair de Belgique" tomeXCII, Bruxelles 1896 p.401;et tomeXCIII, Bruxelles 1898, pp.170-171.

فرنكا" على مرفأ "تريست"، تقسط لمدة اربعة اشهر تبدأ بتاريخ اعداد الفاتورة. وتراوح الاستهلاك السنوي منه ما بين ٤٥–٦٥ بالة، حسب وفرة موسم الحرير.

٢–ورق قشي"papier paille"، ويستخدم للصر. وكان يرد من فرنسا، ويأتي منها على شكل بالات تتألف الواحدة منها من ٢٤ رزمة، وزن البالة ما بين ٤٨–٥٠ كيلو غراما ثمنها ١٣ فرنكا على مرفأ بيروت والدفع نقداً. وقدر عدد البالات السنوية المستهلكة منه ما بين ٤٥٠٠–٥٠٠٠ بالة. كما انه كان يأتي من النمسا، وهو اقل جودة من الافرنسي، ثمن البالة ١٢ فرنكاً في مرفأ بيروت، والدفع نقدا، أما عدد البالات السنوية منه فهو ٢٠٠٠ بالة.

٣–ورق ماركة الجرس "papier cloche"، وكان يرد من مصدرين: الاول هو النمسا، التي كانت ترسل منه صنفين، الاول من النوع الجيد وهو بقياسين ٣١x٤٠ و ٤٠ x٥٠ سنتيمترا، وتوضيبة جاء حسب رغبة الشاري اما في صناديق يتسع الواحد منها ٥٠ رزمة، او بالات تتألف الوحدة من ٢٥ رزمة، أما ثمنة فهو ٧١ فرنكا لكل مئة كيلو، وتسلم البضاعة على رصيف مرفأ بيروت، والدفع خلال اربعة اشهر تبدأ من تاريخ اعداد الفاتورة؛ وعمولة الوكيل من هذه المادة هي ٣%؛ وقدرت قمية الاستهلاك السنوي منه من ٢٥٠٠٠ فرنكا؛ اما الصنف الثاني فهو من النوع العادي، لكنه بنفس مواصفات النوع الجيد لكن سعره هو ٥١ فرنكا لكل مئة كيلو، ويسلم بنفس الشروط كالاول، وقدرت قيمة الاستهلاك السنوي منه ما بين ٣٥٠٠٠و ٤٠٠٠٠ فرنكا. اما المصدر الثاني فهو ايطاليا، وهو من النوع العادي كالنمساوي وبقياس واحد ٣١ x ٤٠ سنتيمترا، ووزن الرزمة "rame" منه ٢،٥٢٢ كيلو، ويسلم بنفس شروط التسليم النمساوية، لكن سعره هو ٣٧ فرنكا لكل مئة كيلو، وقدرت قيمة الاستهلاك السنوي من هذا الورق الايطالي ما بين ٣٠–٣٥ الف فرنك.

٤– **ورق ماركة تللير** "papier Tellière"، وهو بقياس ٣٤ x ٤٤ سنتيمتراً ومصدره النمسا وبلجيكا، وسعره كان يتراوح بين ٣،١ – ٣،٤ فرنكاً للرزمة الواحدة المؤلفة من ٤٨٠ ورقة.

٥ – **ورق أبيض للمطابع**، بـ ٥ فرنكات لكل مئة كيلو وهو من صنع فرنسي.

٦ – **ورق الرسائل** " papier à letter" وعو أنواع وأصناف كثيرة، وكان يرد من فرنسا، ايطاليا، النمسا، ولهذا لا يمكن تحديد كمياته بشكل دقيق. لكن الاستهلاك السنوي من هذا الورق والمغلفات لكل سورية كان يقدر ما بين ٦٠٠٠٠–٦٥٠٠٠ فرنكاً.

٧–**ورق سيكارة**"papier à cigarettes"، وهذه المادة كثيرة الاستهلاك في المنطقة نظرا لكثرة تدخين السيكارة في كل الاوقات، هذا الورق كان يأتي من مصدرين فقط هما فرنسا والنمسا. ففرنسا كانت تزود السوق بالنوعيات الجيدة التي توضب في علب تتسع الواحدة منها ستين دفتراً يتألف الواحد منها من ٨٠ ورقة، تباع العلبة من ١,٨فرنكا؛ أما النمسا فكانت تزوده بالانواع العادية، وكانت تأتي موضبة بسمات مختلفة مكتوبة بالفرنسية، في علب تتسع الواحدة منها مئة دفتر ويتألف الدفتر من ٩٠ ورقة، وقدرت قيمة ورق السيكارة الذي يأتي الى بيروت سنويا بحوالي ١٠٠٠٠٠ فرنكا، حصة فرنسا منها تراوحت ما بين ١٠٠٠٠–١٢٠٠٠ فرنكا. ومن الجدير بالذكر ان كميات كبيرة من هذا الورق كان يجري ادخالها على شكل رزمات كبيرة مخصصة لتقطع هنا في هذه البلاد، وهذا ما كان يقوم به التجار النمساويين، وما لبث التجار الفرنسيين ان حذوا حذوهم حتى يتمكنوا من الحفاظ على موقعهم، خاصة وان هذه التجارة لم تكن لها وكيل معتمد حتى يحول دون ذلك[٦٥].

٦٥– "Recueil consulaire de Belgique",tome LXXXI,Bruxelles 1893, pp.209-210;et "Documents..." tome VI,lettre n° 46, pp.147-148; et lettre n ° 71, p.317

و–الزجاجيات، الصينيات والخرفيات"les verreries, faiences et poteries" هذه المواد كان يزداد تصريفها يوما بعد يوم في منطقة شرق المتوسط، وتصريفها كان لا يمكن له الا ان ينمو ويزداد بمقدر ما كانت تزداد الحاجة الى الحضارة الاوروبية، التي كانت تعمل على غزو المناطق الداخلية.

فحتى اواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر، لم يكن للبيوت في هذه المنطقة نوافذ زجاجية، بل مصراع واحد من الخشب. وبحلول عام ١٨٩٠، بدأ استعمال الزجاج يفرض نفسه، وما لبث ان اصبح بشكل سريع ميزة اساسية فيها. وكانت بلجيكا هي الممون الوحيد للمنطقة بالزجاج، وقدر ما يرد منها سنويا من هذه المادة ما بين ٤٠٠٠–٥٠٠٠ صندوق، مساحة الصندوق الواحد مئة قدم مربع، ومتوسط مبيع الصندوق ١٥ فرنكاً. وكانت بلجيكا ايضا تزودها بالاقداح وكؤوس الموائد والدوارق" carafes"، ولكن بالمنافسة مع فرنسا والنمسا، فبلجيكا كانت تربح القليل، ولكنها كانت تورد الكثير، والكؤوس التي كانت رائجة الاستعمال هي نمرة–٣– ثمن الدزينة منها ٢,٥ فرنكا، والاقداح ١,٥ فرنكاً، والدوارق ٤ فرنكات. وكانت مرسليا تزود السوق بالقناني و "بالادنان" "Dames -Jeannes "، التي تتسع الواحدة منها ما بين ٢٠–٥٠ ليترا؛ وكانت القناني الفرنسية الرائجة ذات قياسين: القنينة التي تتسع لالف درهم"drachmes"، وكانت السلة التي تتسع لخمسين قنينة منها تباع من ١٦ فرنكا؛ والقنينة التي تتسع لخمس وسبعين سنتيليترا، كانت المئة منها تباع ما بين ١٧–١٨ فرنكا. وكانت فرنسا تحتكر ايضا بيع النارجيله لكنها ما لبثت ان وجدت نفسها منذ عام ١٨٩٠ في منافسة مع بلجيكا وبخاصة النمسا في هذه المادة؛ واصبحت هاتان الفعاليتان تحتلان موضع الصداره. وكانت "النارجيله" التي ترد الى سورية عدة قياسات، وتراوح سعر الواحدة ما بين ١,٥–٤ فرنكات حسب حجمها

وصنفها. كما ان "بكارا" "Baccarat"، وهي قرية فرنسية، كانت تزود السوق بكمية محدودة من الكريستالات الدقيقة. وكان يرد الى بيروت ايضا مرايا فرنسية من انتاج شركة "Sainte-Etienne"، وشركة "Saint-Gobain"، كما كانت لهذه الشركة الاخيرة معامل في بلجيكا، لكن انتاجها كان يفد الى هذه البلاد على الدوام على انه مرايا بلجيكية؛ اما الاواني الصينية الخزفية البورســلان "porcelaines"، فكانت انكلترا تأتي في الدرجة الاولى بتزويد السوق من هذه المواد، وتأتي فرنسا في الدرجة الثانية، والنصف الثاني تتنافس عله ايطاليا، بلجيكا، والنمسا؛ وقدر استهلاك دمشق وحدها من هذه المواد سنويا بحوالي ٧٠٠٠٠ فرنكا. والبيع بالمفرق للصيني المدعو "غرانيت""granit"، كان الاكثر مبيعاً، ويرتفع سنويا بالنسبة لدمشق وحدها الى ٢٥٠٠٠ فرنكا؛ "و الخزف" الذي كانت فرنسا تحتكر توريده الى سورية، اخذت النمسا تشاركها تجارته، كما كان يرد إليها كمية كبيرة منه "كالاباريق" "Gargoulettes"، والاصئيص "les pots"،"والجرار" "les jarres" من"الدردنيل" "les Dardanelles"، لكنها من اصناف اقل جودة[٦٦].

ز–الاخشاب والمفروشات، كانت تجارتها تزداد اهمية يوما بعد يوم، خاصة وان حركة بناء المساكن المحلية والعمران كانت في تقدم مستمر. واهم هذه المواد "العوارض" "Les pouters"، وكانت كلها تستورد من "كرمان" "Caramanie" وهي من اخشاب الصنوبر، وتراوحت الكمية المستوردة سنويا منها ما بين ٣٥٠٠–٤٠٠٠مترا مكعبا، معدل ثمن المتر ٦٠ فرنكا، وخشب الزان"le hêtre"، وكان يجلب من سواحل البحر الاسود، واهم الاساكل التي كان يرد منها هي:

٦٦- "Recueil consulaire de Belgique", tome XCVLLL 1898,p.168; et tome 133, Bruxelles 1906, pp.351-353; et "Documents" tomeVI,lettre n° 25, pp.252-253.

اينابولي " Ineboli"، وسينوب "Sinope"، وطربيزون"Tribizonde"، وقدرت الكمية المستوردة منه سنويا بحوالي ٥٠٠ متر مكعب، معدل سعر المتر ٤٧ فرنكا؛ وخشب الجوز، كان قسم منه يرد من القسطنطينية والقسم الاخر من "كرمان" ؛ وقدرت الكمية الورادة منه سنويا الى بيروت من ٣٠ متراً مكعباً، معدل ثمن المتر ٦٥ فرنكاً؛ والالواح الخشبية هي من الصنوبر "Sapin"، و"إبيسيا" "l'épicéa"، وكانت تستورد من شواطئ البحر الاسود، وقدرت كميتها السنوية ما بين ٧٠٠٠–١٥٠٠٠ فرنكا؛ والمقاعد الوثيرة " les fauteuils "، والكنبات ذات المقعد الخيزراني، وكانت تباع بالقطعة، وتراوح ثم المقعد ما بين ٧,٥–١١ فرنكا. وثمن الكنبة ما بين ٢٠–٣٠ فرنكا؛ والاثاثات الخشبية العادية المصقولة وذات الرسم، وهي عبارة عن مقاعد منجدة بالقش المجدول، وكان يتراوح ثمن الدزينة منه من ٢٤–٢٥ فرنكا؛ والاطر المذهبة والمزينة، وبراويز المرايا، وهي نمساوية الصنع ذات قياسات متعددة وبالتالي ذات اسعار مختلفة بحسب ابعادها وتزيينها، وقدرت قيمة هذه المواد السنوية من٣٠,٠٠٠ فرنكاً. هذه المفروشات، كانت ترد بشكل اساسي من النمسا تباعاً. وبالاضافة إليها، هناك انواع من الاثاثات كانت تستورد من انكلترا وفرنسا والمانيا، لكن بناء على طلبات محددة باسماء الزبن المخصصة لهم وليس لحساب التجار. وفي مجال المفروشات يمكن الاشارة الى الحصر" paillassons" وكانت ترد بشكل اساسي من ايطاليا، ثم من فرنسا ، المانيا، وبلجيكا، واسعارها كانت حسب نوعيتها وقياساها، لكن الاستهلاك كان يتركز على تلك التي بقياس ٣٠–٦٠ سنتيمترا، ثمن الواحدة منها ١,٥ فرنكاً، ومن ٥٠–١٠٠ سنتيمترا وهذه من الصنف الجيد ثمن الواحدة منها ٤,١٠ فرنكات، وهذه أسعار البضاعة موضبة على رصيف مرفأ بيروت[٦٧].

٦٧- "Recueil consulaire de Belgique", tome XCII, Bruxelles 1896, p.399; et p.403;et tome XCVIII.

ح– **مواد البناء**، وهي كثيرة، فمنها **الاسمنت** الذي كان يرد من مرسيليا، وكانت كمياته المستوردة تزداد يوما بعد يوم بازدياد حركة البناء والعمران. وقدر ما ورد منه الى بيروت في عام ١٨٩٠ ما بين ١٠٠٠–١٢٠٠ برميل، تزن ٨٦٥,٥٥٠ كيلو غراما عام ١٩٠١ مقابل ٥٧٨٠٠٠ كيلو عام ١٩٠٠؛ **والكلس المطفي**، وكان يرد من فرنسا وانكلترا وبلجيكا، وقدرت الكمية الواردة منه عام ١٩٠٠ بحوالي ١,٧٧٨,٣٠٠ كيلو غراما مقابل ٩٣٢٠٠٠ كيلو عام ١٩٠١، علما ان **الكلس الحي** كان ينتج محليا؛ **والجفصين** "Le plâtre"، وكان يرد من قبرص الى طرابلس، وقدر ما ورد منه عام ١٨٨٩ بحوالي ١٤٠٠٠ كيلو غراماً؛ **والقرميد** المسطح " les tuiles plates"، وكان يرد من فرنسا تباعا بعد ان اصبح استخدامه عاماً في عام ١٨٩٠ وبدأ يغزو قرى الجبل والمدن الداخلية في سورية. وقدر ما ورد منه الى بيروت عام ١٨٨٨، بحوالي ١١٠٠٠٠٠ قرميدة، كما ورد مثل هذا العدد الى طرابلس وكان يباع من مكانه ١٢٥ فرنكا لكل الف قرميدة، **والبلاط الاحمر** ، "les carreaux rouges"، وهو مربع الشكل، طول ضلع البلاطة ٢٠ سنتيمترا، هذه المادة لم تستخدم الا في اواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، والاقبال على استخدامها لم يكن بمستوى الاقبال على القرميد؛ الذي كان استخدمه يعطي نتائج مباشرة في صد امطار الشتاء الغزيرة، ومع ذلك كان الفرنسيون ينتظرون مستقبلا باهرا لهذه البدايات في استخدام البلاط، ويتوقعون منافسة ايطالية جدية لهم خاصة وان الايطاليين كانوا يمتلكون امكانيات برزت في القرميد. فهم يستطيعون بيعه باسعار اقل نظرا لانخفاض اجور نقله، فقد كان يتم على مراكب تأتي من ايطاليا الى الشواطئ بحثا عن الحبوب والقمح الصلب. وقدر عدد البلاط الذي شحن من مرسيليا الى طرابلس

Bruxelles 1898, p.170.

الشام عام ١٨٨٩ بحوالي ٣٦٠٠٠ بلاطة، منها ٣٠٠٠٠ وردت من مرسيليا مباشرة، و ٦٠٠٠ اعيد تصديرها من بيروت، وقدر ما ورد من بلاط الى بيروت عام ١٩٠١ حوالي ٢,٢٠٩,١٠٠ بلاطة، وهذا العدد هو اقل مما كان عليه عام ١٩٠٠، بحيث كان في هذا العام حوالي ٢,٧١٥,٠٠٠ بلاطة.

أما الرخام "Le marbre" فكان يرد من مصدرين: ايطاليا التي كانت تزود السوق بكل الرخام الابيض وبلجيكا التي كانت تزوده بالرخام الاسود، الذي كان يرد مقطعا مجموعات "Bandes "، طول الواحدة ٥٠ سنتيمترا وعرضها ٣ سنتيمترات وسماكتها سنتيمترين. وقد بيع المتر المكعب منها من ٣-٣,٢٥ غرشاً، وهذه القطع تستخدم في تبليط ساحات المساكن لتزيينها بفصل البلاط الابيض، وفق اشكال هندسية. وقدر ما يرد من الرخام الايطالي الابيض الى بيروت سنويا بحوالي ١٥٠٠ طن، وثلاثة ارباع هذه الكمية على شكل شواهد "dalles" ، ورقيقات "plaquettes"، مربعة الشكل تعرف كل منها بنمرة، وكل نمرة لها ابعادها وسعرها، وليس هناك مجال للاشارة الى هذه النمر وهذه الاسعار. وقد ورد هذا الرخام ايضا على شكل كتل كبيرة "blocs"، وقطع تتراوح سماكتها من ٢-٢٠ سنتيمترا وليس لها طول او عرض محدد وتراوح ثمن الرخام السميك ما بين ١٥-٢٠ غرشا للشبر المكعب " palme"،(الشبر هو قياس روماني قديم بطول راحة اليد وهو ٢٥ سنتيمتراً)اما الرقيقات فكانت تباع بالشبر المربع وحسب سماكتها، فكل سماكة له سعرها. وكان يرد الى بيروت ايضا من الرخام الابيض نصب المقابر التذكارية من الصنف الثاني والثالث وكانت تحسب اسعارها على اساس الشبر المكعب، وقد تراوح هذا السعر ما بين ٤٠-٥٠ غرشا حسب نقاء الرخام وبياضة. اما اجرة نقله من "ليفورن" "Livourne"، الى بيروت فقد تراوحت ما بين ١٢-١٦ فرنكا للطن الواحد على المركب الشراعي حسب

الفصل ووجهة السير، ومن ١٢-١٦ فرنكا على السفينة التجارية؛ وبلغت كلفة انزال الطن من ٩-١٠ غروش، ونقله الى المخازن من ٧-٧,٥ غرشا، هذا بالنسبة للبلاط؛ ومن ٨-١٠ بالنسبة للصفائح، وبالنسبة للكتل الكبيرة فهو حسب الاتفاق. واما بالنسبة لرسوم الجمرك، فهي لم تكن على اساس القيمة الفعلية للرخام، بل وفق تعرفة قديمة وضعتها السلطنة تتراوح من ٨-١٢. وإلى جانب هذه التكاليف يجب ان يضاف: فرق العملة بين الفرنك والغرش، فقد تراوح سعر الفرنك ٧-٨ غروش، وكلفة العمولة. وكان يتم بيع الرخام في اربعة مخازن، اثنان منها يبيعان لصالح اصحاب المقالع في ايطاليا، والاثنان الاخران يبيعان لصالح أبناء البلاد ويعملان لحسابهم الخاص[٦٨].

ط-محاصيل المستعمرات"denrées coloniales"، وتمثلت واردات بيروت من محاصيل المستعمرات بعدد من السلع المهمة وهي:

١-الارز"le riz"، الذي شكل قاعدة الغذاء عند الشرقين، ولهذا يعتبر من اهم مواد المستعمرات الواردة الى بيروت التي شكلت السوق الاساسية للمتمونين ليس فقط للمدن الداخلية، بل ولكل اساكل الساحل. وقدر ما كان يرد اليها من هذه المادة في السنة بحوالي عشرة الاف طن، كانت ترد اليها من عدة مصادر هي: **"بورما"**، وكان يرد منها مباشرة على سفن تجارية تتوقف في الاسكندرية بمصر فتخفف جزءاً من حمولتها ثم تتجه الى بيروت لتفرغ فيها ما بين ٣٥٠٠٠-٤٠٠٠٠كيـــس تزن من ٣٥٠٠٠٠٠-٤٠٠٠٠٠٠كـيــلو غراماً من الازر المقشور"Le riz pelé"، وهذا الارز هو الاكثر تصريفا نظرا لرخص اسعاره، التي

٦٨- استندنا في هذه المعلومات على:
"Recueil consulaire de Belgique", tome LXXVII 1892, pp.197-198.
"Recueil consulaire de Belgique", tome XCII 1892, Bruxelles1896, pp401-403; et p.403; et tome18,Bruxelles1902, p.130 et "Documents",tomeVI, lettre n°52,pp.253-254.

كانت تتراوح ما بين ٢٢-٣٢,٥ فرنكاً لكل مئة كيلو على رصيف ميناء بيروت. وكانت **ايطاليا** المصدر الثاني وأرزها كان يرد عن طريق"جنوى"، وقدر ما كان يرد من ارزها سنويا الى بيروت بحوالي ٧٠٠٠كيس تزن ٧٠٠٠٠٠ كيلوغراماً. وكان يتراوح ثمنها ما بين ٣٢-٤٥ فرنكا لكل مئة كيلو؛ وكانت **اليابان** المصدر الثالث للارز الذي يرد الى بيروت وارزها مماثل للأزر الايطالي وارخص منه، وكان يرد مباشرةً الى بيروت عن طريق انكلترا. وقدر ما يرد منه سنويا الى بـــيروت بحوالي ٥٠٠٠ كيس تزن ٥٠٠٠٠٠ كيلو غراماً وتراوحت اسعاره ما بين ٢٨ –٣٦ فرنكا لكل مئة كيلو، ولذلك كان الارز الايطالي عرضة لمزاحمة الارز الياباني؛ وكانت **مصر** المصدر الرابع للارز الوارد الى بيروت. وهذا الارز ثلاثة انواع هي:" دمياطي احمر" (نسبة الى دمياط، وتراوحت اسعاره من ٣٠ – ٣٤ فرنكا لكل مئة كيلو، "ودمياطي ابيض"، تراوحت اسعاره ما بين ٣٢-٣٦ فرنكا، و "رشيدي"(نسبة الى رشيد)، وتراوحت اسعاره من ٣٨-٤٢ فرنكا، وقدرت كمية الارز المصري كلها عام ١٨٩٢ من١٠٠٠٠قفه"couffes"، (يتراوح وزن القفه ما بين ٤٤-٥٠ كيلو). ومن الجدير بالذكر ان الصين كانت تستهلك كميات كبيرة من الارز، ومع ذلك فقد عمل التجار الفرنسيون على ادخال الارز الصيني من مستعمرتهم"كوشينشين""chochinchine"، الى سورية عبر بيروت، لكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، فالعينة التي اجتلبت بيعت بخسارة، لانها لم تكن مستوفيه شروط المنافسة مع ارز المستعمرات الاخرى[٦٩].

٢-البن، في عام ١٨٨٢ عملت بريطانيا على احتكار تزويد سورية بالبن"السيلاني"، (نسبة الى سيلان ceylan)، عن طريق بيروت. لكن هذا العمل كان يتعارض مع مصالح القوى الدولية وخاصة فرنسا التي كان من مصلحتها ان يكسر هذا الاحتكار،

٦٩- "Documents ...",tome VI, lettre n°46, pp.150-151

وان تنفذ توجهاتها بجعل بيروت مدينة دولية"كوسموبوليتية""Cosmopolite". ولذلك تراجعت هذه العملية عام ١٨٨٧، واستعيض عن البن السيلاني بالبن البرازيلي، من "ريو""Rio" و "سانتوس" "Santos". وأخذ هذا البن البرازيلي طريقه الى بيروت، على يد عدد من المستوردين الاوروبيين وخاصة من مرسيليا، تريست، لندن ،ليفربول، جنوى، انفرس ، امستردام وغيرها.لكن نظرا لكثرة الطلب عليه، ارتفعت اسعاره بالرغم من انه من الاصناف العادية جداً والوسط، وبالتالي قل الاقبال على استهلاكه، وبدأ يحل مكانه البن"اليمني"(نسبة الى اليمن" من "مخا". وكان هذا الاخير يصل الى بيروت، عن طريق مينائي" جده" و "الحديده" بواسطة تجار عرب.

وهكذا اصبح في سوق بيروت نوعان من البن: البرازيلي، وقدرت الكمية التي ترد منه سنويا بحوالي ٢٥٠٠ كيس يزن الواحد منها ٦٠كيلوغراماً. وتراوحت اسعاره ما بين ١٦٥-١٩٠فرنكاً لكل مئة كيلو. اما بن "مخا" فقد قدرت كميته بحوالي ١٥٠٠قفة تزن الواحدة منها ١٠٠كيلو وتراوحت اسعار القفه ما بين ٢٣٠-٢٥٠ فرنكاً. ومن الجدير بالذكر ان القفه كانت تحوي وزناً زائداً عما هو متعارف عليه، تراوح ما بين ٢-٥ كيلوغرامات[٧٠].

٣- السكر: لقد شكلت عملية استراد السكر الى سورية عبر بيروت، احد العناصر الهامة في التجارة مع الخارج، ان من حيث قيمتها الكلية التي تراوحت ما بين مليون وثمانمئة ومليوني فرنكاً، او من حيث الكمية التي تستهلكها والتي كانت تقدر بخمسة الاف طن، او من حيث الصراع بين فرنسا والسلطنة العثمانية من جهه، والمنافسة بين فرنسا والقوى الدولية الاخرى وخاصة النمسا من جهة اخرى. لقد اشارت المصادر الفرنسية، الى ان سورية كانت في السابق تستورد كل حاجتها من السكر المقدرة بثلاثة ملايين كيلوغراماً من المصافي الفرنسية في مرسيليا، لكن منذ العام ١٨٧٢، اصبح السكر من مصدر فرنسي يستبدل بالسكر النمساوي في كل الاسواق التركية

٧٠- "Documents ...",tome VI, lettre n°52,pp.261-264; et "Recueil consulaire de Belgique" tomeLXXXVII,, Bruxelles 1892 pp.201,202-204;et tomeXCII, Bruxelles 1896, p.404.

تقريباً. ففي هذا العام اقدمت السلطنة على خطوة مفاجئة للمسؤولين الفرنسيين لم يعرفوا اسبابها. فقد خفضت كمية الواردات من السكر الفرنسي حوالي ٩٥ بالمئة، واعقبت هذا التطور المفاجئ اجراءا جمركياً مختلفاً عن السابق، ففي الوقت الذي اخضع فيه السكر الفرنسي من قبل مسؤول الجمرك لتعرفة مرتفعه استوفي عن السكر النمساوي"الرسم القيمي""ad valorem"ناقصا ٥ بالمئة لدى دخوله الى الاراضي التركية. هذه المعاملة غير المتساوية في تطبيق النظام على عدد كبير من السلع ساهمت في تغير المجرى لصالح منافسي السلع الفرنسية. كما نقض اتفاق التجار الفرنسيين مع تركيا منذ عام ١٨٨٤، مما وضع التجار الفرنسيين على قدم المساواة مع التجار الاخرين من الامم الاخرى؛ واستمرت سورية في استيراد منتجات منافسيهم، واستمرت النمسا تزودها بمنتجاتها وخاصة بسكرها، بالرغم من انه من نوعية هي دون نوعية السكر الفرنسي. وهكذا اصبحت النمسا – المجر المركز الاول بتزويد بيروت بالسكر، وهو ثلاثة انواع هي:"سكر مجروش""sucre concassé"، وهو النوع المرغوب وقدرت كمياته بحوالي ٢٥ الف كيس يزن الواحد منها ٨٤ كيلو غراما ، وتراوح ثمنه ما بين ٤٧,٥-٤٨ فرنكـاً لكـل مئة كيـلو؛ و"سـكر مطـحـون " sucre centrifuge "، وقدرت كميته بحوالي ٦٠٠٠ كيس يزن الواحد منها مئة كيلو وتراوح سعره مابين ٤٥,٥-٤٦ فرنكا لكل مئة كيلو. هذان النوعان كانا يردان من ميناء "تريست".

وتحولت فرنسا الى لمركز الثاني المصدر للسكر الوارد الى بيروت، فبالرغم من الحصار الذي فرض عليه، فقد تمكن التجار الفرنسيون من رفع الكمية المصدرة الى سورية من ثمانين الف كيلو الى مليون ومئة لاف كيلو عام ١٨٨٨، اي بعد عام على جعل بيروت مركز ولاية، والى مليون وثلاثماية الف كيلو عام ١٨٨٩، والى مليون ومئتي الف كيلو خلال النصف الاول من عام ١٨٩٠. وهذا السكر هو من "سكر القوالب" "sucre en pain"، بلغ سعره ٤٩ فرنكا لكل مئة كيلو، هذا بالاضافة الى ان فرنسا

كانت تورد الى بيروت كمية من "السكر الخام" "sucre brut"، قدرت عام ١٨٨٩ بحوالي ٢٥٠٠٠٠ كيلو غراماً.

وكانت مصر المصدر الثالث لتزويد بيروت بالسكر، لكن هذا المصدر لم يكن من المصادر الدائمة، لان المصافي المصرية التي ركزت في ضواحي القاهرة عام ١٨٨٨، كانت من اجل سد حاجتها المحلية، وعندما يفيض الانتاج عن هذه الحاجة، كانت تفتش عن سوق لتصريف هذا الفائض في ولايات سورية او غيرها من ولايات السلطنة. وهذا ما حصل عام ١٨٨٩، فقد ورد من السكر المصري الى بيروت ١,٢٠٠,٠٠٠ كيلو، منها ٦٠٠,٠٠٠ من السكر الصافي و ٦٠٠,٠٠٠ من السكر الخام.

ومن الجدير بالذكر ان السكر المصري، هو من النوع المجروش، كان يصنع من قصب السكر، وان المصافي المصرية قد حددت اسعاره من ٣٨,٥ فرنكا لكل مئة كيلو، اما السكر المطحون فمن ٣٧ فرنكا. لكن هذا التحديد لم يجبر النمسا – المجر ولا فرنسا على تحديد اسعارها. كما ان روسيا كانت ترسل الى بيروت كميات قليلة من السكر الصافي والخام وقدرت من ١٢٥٠٠٠ كيلو من السكر الخام عام ١٨٨٩، و ٢٠٠٠٠ كيلو من السكر الصافي ١٨٩٠.

والاسعار التي نشير اليها هي اسعار البضاعة على رصيف ميناء بيروت، والدفع نقدا بحسم ٢ بالمئة.

٤-البهار "le poivre"، وهو من النوع الاسود، وكان يرد الى بيروت بشكل مباشر من "سنغافورة" "Singapore"، من مكان الانتاج، هذا بدون ان يلحق الضرر بالكميات القليلة التي كانت ترسل من مرسيليا ولندن وغيرهما حسب الاتفاقيات الممنوحة للاسواق. وقدر ما ورد منه الى بيروت عام ١٨٩١ بحوالي ١٥٠٠ كيس يزن

الواحد منها ٧٠ كيلو غراما؛ وقد بلغ سعره في اواخر ذلك العام ٣٠ شلنا للكنتال الانكليزي (الكنتال يساوي ٥٠,٧٥ كيلو غراماً)، على رصيف الميناء والدفع نقداً[٧١].

٥- الفلفل "le piment"، وكان يرد الى بيروت من لندن ومرسيليا، وقدر الاستهلاك السنوي منه عام ١٨٩١ حوالي ٢٠٠٠ كيس، يزن الكيس ٧٥ كيلو. اما سعره فقد بلغ في اواخر ذلك العام ٢٢ شلنا للكنتال الانكليزي على رصيف الميناء والدفع نقداً.

ي- الخمور والمشروبات الروحية "le vins et les liqueurs"، لا بد من الاشارة الى ان الولاية كانت تعتبر من منتجي الخمور كما انها غنية بالمياه الطبيعية الصافية التي كانت تشكل المشروب الاكثر انتشاراً، بالاضافة الى ان الشريعة الدينية عند المسلمين منعت عليهم تعاطي الخمور، والمسيحيون كانو يستخدمونها على موائدهم اذا ارادوا تكريم ضيوفهم، وكانوا في ذلك يستخدمون العرق الذي يصنعونه بايديهم. لذلك ليس من الغرابة في شيء ان لا يكون للخمور والمشروبات الروحية سوق رائجة في هذه البلاد. ومع ذلك فقد استطاعت بعض المنتجات الخمرية والروحية الاجنبية ان تجد سوقا لها في بيروت. لكن بكميات محدودة جداً.

فالعرق كان يستهلك كأحد مقبلات "apéritif"الطعام، وهو من صنع محلي، والكحول الذي يدخل في صنعه كان يأتي قسم اساسي منه الى بيروت من روسيا والنمسا. وقدر ما كان يرد منه سنويا بحوالي ٥٠٠ برميل تزن ١٥٠٠٠٠ كيلوغراماً، معدل ثمن المئة كيلو منه ٦٠ فرنكا. وكانت قبرص تنتج خموراً مرغوبة في اللاذقية وطرابلس، وقدرت قيمة ما ورد منها الى طرابلس عام ١٨٨٩ بحوالي ٢٥٠٠٠٠ فرنكا مقابل ١٥٠٠ فرنكا للخمور الفرنسية.

وكان الفرنسيون، من منتجي الخمور و "الكونياك" والمشروبات الروحية يقومون بجهود كبيرة من اجل تصريفها عبر بيروت. وقد عرف الداخل السوري الانواع المشهورة منها مثل "Riborie fréres "، "J.Calvet et cie"و"Fapier et cie" وخاصة

٧١- "Documents ...",tome VI, lettre n°52, pp.264-269; et n°46,pp.151-152 ;et "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXVII,, Bruxelles 1896 pp.404-405 .

النوع العادي من الكونياك "cognac" الذي كان يفضله المستهلكون على سواه، وكان يدخل بدون سمة؛ اما القناني المستخدمة في التعبئة فكانت تتسع لست وستين سنتيليترا توضب في صناديق يتسع الواحد منها ١٢ قنينة؛ هذه المشروبات كانت تباع بالصندوق وهي كثيرة الاسعار نظرا لكثرة انواعها واصنافها، وليس هنا مجال للتفصيل فيها[٧٢].

و"الجعة" "la biére"، كانت تدخل اكثر فأكثر الى اذواق السكان المحليين، وبالتالي كان استهلاكها يزداد سنة بعد اخرى. وقدرت كمية ما ورد منها عام ١٩٠١ بحوالي ٣٠٦٠٠٠ كيلو غراما مقابل ٢٥٣٠٠٠ كيلوغراما عام ١٩٠٠[٧٣]. وكانت ترد على شكلين إما معبأة في قناني وموضبة في صناديق يتسع الواحد منها من اربع وعشرين قنينة الى ثماني واربعين وتتسع القنينة الواحدة لسبعين سنتيليترا.وقدر ما يرد منها سنويا بهذا الشكل بحوالي اربعة الاف صندوق ذات الثماني والاربعين، وهي بأكثريتها كانت ترد من النمسا، وتراوحت اسعارها ما بين ٤٧-٥٠ فرنكا لكل مئة قنينة، واشتهر من معامل البيرة النمساوية معامل"Dreher"،"Liesing"، اما القسم الاخر فهي من المانيا، وتتسع القنينة لليتر واحد وتراوحت اسعارها ما بين ٩٠-١٠٠ فرنكا لكل مئة قنينة، واشتهر من معامل البيرة الالمانية معامل"بافاريا"وخاصة معامل "G.Sedlmeyer"، ذات الانتاج الممتاز آنذاك؛ ومن فرنسا اشتهرت معامل"Phoenix".أما الشكل الثاني الذي كانت ترد فيه البيرة الى بيروت، فهو البراميل الصغيرة التي يتسع الواحد منها لخمسين ليتراً وقدر عدد البراميل التي ترد سنويا بحوالي اربعمائة كلها من النمسا.ومن الجدير بالذكر ان الاسعار التي نشير اليها، هي اسعار البضاعة على رصيف ميناء بيروت، وان البيرة الواردة كان يدخلها بهذا القدر او ذاك كمية من الكحول حتى امكن الحفاظ

٧٢- اعتمدنا في هذه المعلومات على "Documents ...",tome VI, lettre n°52, pp.164-269 et n°46, pp.151-152; et "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXVII, Bruxelles 1892 pp.202-205; et "Documents" tome VI, lettre n°46, p. 162, et lettre n° 52, pp. 260-261.

٧٣- "Recueil consulaire de Belgique", tome118, Bruxelles 1902, p.129

عليها بدون ان تفسد اثناء نقلها، وخاصة في فصل الصيف. واشار القنصل البلجيكي العام في بيروت ناصحا اصحاب معامل البيرة البلجيك بأن يكون لهم معتمدون في بيروت يحملون سمة تجارية حتى يتسنى لهم النجاح في الدخول الى السوق السورية، هذا اذا ارادوا الاهتمام بهذه السوق، والعمل كما يعمل اصحاب المعامل الاخرى، جاء ذلك في الرسالة التي بعث بها الى المسؤولين البلجيك بتاريخ ٢٦ تموز عام ١٨٩٣[٧٤].

ويمكن القول، انه حتى عام ١٨٩٨، كانت كمية الخمور الاجنبية القليلة ترد الى بيروت خصيصا من اجل الاوروبيين القاطنين في هذه البلاد، فهم الذين يستهلكونها، وكانت اذا وجدت، فعند كبار البقالين، ومن صنع فرنسي او اسباني أو صقلي، ومن نوعيات دونية رخيصة الثمن. اما الخمور الفاخرة وذات النوعية الجيدة، فكانت غير موجودة حتى في فنادق المدينة، والمشروبات الروحية هي الاخرى كان يجلبها كبار البقالين ايضاً، وهي فرنسية ومن اصناف دونية ووسطى، والمشروبات الروحية الحقيقية الممتازة، كانت غير موجودة[٧٥].

ك- **الخردوات** "la quincaillerie"، وتحت هذا العنوان تندرج مجموعة كبيرة من المواد من انواع واصناف مختلفة، يصعب تصنيفها نظرا لبعد استخدام الواحدة عن الاخرى بشكل مطلق. ومن هذه المواد:

١-**المسامير الدقيقة** "les pointes"، وقدر استهلاك سورية منها بحوالي ٥٠٠٠٠٠ كيلوغراما، تستهلك منها بيروت ودمشق وحدهما ٣٠٠٠٠٠كيلوغراما ويبدو ان فرنسا كانت تحتكر توريد هذه المادة بدليل ان المسامير عرفت "بمسامير باريس" "les pointes de Paris"وكانت نوعين:

مسامير ذات رأس منتفخ، وهذه بالرغم من انها اغلىمن النوع الثاني ذات الرأس المسطح، كانت الاكثر انتشارا والاكثر استعمالا، ثلاثة ارباع هذه الكمية كانت ترد

٧٤- "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI, Bruxelles 1893, pp.208-209.

٧٥- "Recueil consulaire de Belgique", tomeXCVII, Bruxelles 1898, pp.171-172

من فرنسا معبأة في رزم " paquets" تتسع الواحدة منها لخمسة كيلوغرامات، توضب في براميل يتسع الواحد منها لخمسماية كيلوغراما او ٢٥٠ كيلوغراما. ثلاثة ارباع هذه الكمية كانت ترد من فرنسا، والربع الاخر من بلجيكا، وكان يرد موضبا في براميل يتسع الواحد منها لخمس رزمات، تزن الواحدة منها لخمسة كيلوغرامات.

لقد شكل دخول المسامير البلجيكية مجال المنافسة مع المسامير الفرنسية عاملا من القلق لدى التجار الفرنسيين منذ عام ١٨٨٩. وتراوحت اسعار المسامير ما بين ٣٢-٣٣ فرنكا لكل مئة كيلو على رصيف المرفأ في بيروت[٧٦].

ويبدو ان هذه السوق، لم تبق حكرا على المسامير الفرنسية والبلجيكية، فقد دخلت اليها ايضا الفبارك الالمانية والنمساوية والاميركية[٧٧]. والمنافسة بينها قد اضرت بمصالح هذه الفبارك، لذلك لجأ اصحابها الى تشكيل نقابة لهم في عام ١٩٠٢. وقد اعتمدت النقابة اسعارا موحدة لكنها اكثر ارتفاعا من السابق[٧٨]. واهتمت بنوعية المسامير وقررت ان لا تصدر الى هذه السوق الا النوعيات الجيدة وذات التوضيب الجيد والوزن الصحيح، وفي عام ١٩٠٥ وحدت عملية التوضيب، فأصبحت المسامير ذات الرأس المنتفخ توضب في صناديق يتسع الواحد منها لعشرين رزمة ذات الخمسة كيلوغرامات قائمة "brut"؛ والمسامير ذات الرأس المسطح والمربع في براميل يزن الواحد منها خمسين كيلوغرامات صافيا"net"[٧٩].

٢-**الاقفال العادية** "les serrures"، وكانت ترد من فرنسا، وتراوحت قياساتها من ٤-٩ بوصات، واسعارها من ٥,٦-١٢ فرنكا للدزينة.

٣-**الساعات المعدنية** " Montres en metal"، وكانت ترد من سويسرا، فرنسا، انكلترا، والقسم الكبير منهاكان يأتي عن طريق القسطنطينية، وخاصة ما يخص

٧٦- "Documents ...",tome VI, lettre n°46 p. 149 et le même tome, lettre n°52,p254.

٧٧- "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXVII, Bruxelles 1892, pp.190-191.

٧٨- "Recueil consulaire de Belgique", tome118, Bruxelles 1902, p.130

٧٩- "Recueil consulaire de Belgique", tome133, lére livraison ,Bruxelles 1906, p.353.

بالداخل ليباع بالمفرق. هذه الساعات كانت اربعة اصناف منها ما هو للعامة وهي من النيكل والفولاذ وتراوح سعر الساعة ما بين ٥–١٢ فرنكا؛ ومنها ما هو لابناء الفئات الوسطى، وهي فضية وذهبية فضية مرصعة، تراوح ثمن الواحدة من ١٨–٣٠ فرنكا؛ ومنها ما هو لابناء الفئات الغنية وهي من الذهب عيار ١٢و١٤و١٨ قيراطا وتراوح سعر الواحدة ما بين ٢٥–١٠٠ فرنك[٨٠].

٤–الاسرة الحديدية العادية، وكانت ترد من انكلترا والنمسا، وهي من قياسات مختلفة تراوحت اسعارها ما بين ٢٤–٢٨ فرنكا للقطعة الواحدة، وقد استرعت هذه التجارة انتباه المسؤولين الفرنسيين نظرا لسعة سوقها الذي يشمل كل منطقة الشرق.

٥–اغطية الطاولات، من النحاس المفضض وهي من صنع فرنسي وتراوح ثمن الدزينة منها ما بين ٥–٨ فرنكات.

٦–السمكريات" ferblanterie"، وتندرج تحت هذا العنوان مواد كثيرة ومختلفة كانت ترد من فرنساوالمانيا، وقدرت قيمتها السنوية ما بين ٥٠٠٠٠–٦٠٠٠٠ فرنكا. وعملت النمسا وانكلترا على منافسة المنتجات الفرنسية والالمانية بتركيز بعض الصناعات منهامحليا وخاصة صناعة المظلات الواقية من الشمس لسد حاجة السكان. وشارك الفرنسيون بتزويد هذا الصناعات بالمواد الاولية[٨١]

٧–تجهيزات مكتبية، وتبدأ هذه التجهيزات من الورق المختلف الانواع والقياسات الذي سبق ان تكلمنا عنه، الى مواد اخرى كثيرة منها الحبر، المحابر، ريش الكتابة، مسكات الريش، اقلام الرصاص، الصمغ، طبع الشمع، المساطر... وهذه المواد كانت ترد من فرنسا، انكلترا والمانيا، وقدرت قيمتها السنوية ما بين ١٥٠٠٠–٢٠٠٠٠ فرنكا. وهذه المواد كانت توجد في مكتبات الحي الفرنسي في بيروت، وفي بعض محلات البازار.

٨٠- "Documents ...",tome VI, lettre n°64 et lettre n°52, pp. 149-150 et 255-256

٨١- "Recueil consulaire de Belgique", tomeXCII, bruxelles 1896, pp.398-399.

٨– مواد من الكاوتشوك وأهمها اثنان "واقي الحذاء" "galoche"والجزمات "imperméables" وهي قياسات متعددة. وهذه المواد كانت ترد من انكلترا، النمسا، المانيا، ومن الولايات المتحدة الاميركية بشكل غير مباشر. وتراوح ثمن واقي الحذاء ما بين ٢٠–٤٠ فرنكا للدزينة على رصيف ميناء بيروت بحسم ٤%؛ اما الجزمة فقد تراوح ثمنها مابين ٢٠–٤٠ فرنكا للواحدة حسب القياس.

ل–<u>**مواد اخرى**</u>، وتشتمل هذه المواد على عدد من السلع اهمها:

١–الاصباغ والالوان،"les couleurs "، وكان الانيلين"l'aniline"، يأتي في مقدمتها من حيث الاهمية. وقد اشار القنصل البلجيكي العام في بيروت عام ١٨٩٨، ان الوضع منذ عشر سنوات سبقت لم يتغير، فألمانيا كانت دائما ترسل القسم الاكبر منه، لكن بدون ان تلحق الضرر بالكميات التي كانت ترسلها فرنسا، ايطاليا وبلجيكا التي قدرت قيمتها السنوية كلها ما بين ٢٥٠٠٠–٣٠٠٠٠ فرنكا، من اجل استهلاك بيروت ودمشق فقط. فالانيلين كان يرسل ايضا الى يافا، طرابلس، حلب، عينتاب، مرعش واورفه، حيث توجد المصابغ.

٢– والنيلة "l'indigo"، وكانت تستورد من قبل البيوتات التجارية في بيروت، من اجل الداخل السوري، وترد في صناديق خشبية مصفحة بالتوتياء اما مباشرة من "الهند" اوعن طريق "لندن". وهي ثلاثة انواع:

نيلة البنغال "Bangal"، التي كانت تباع في بيروت ما بين ٩٠–١١٥ غرشا "للاقة"[٨٢] الواحدة؛ ونيلة كرباخ "Karapah"، وكانت تباع الاقة منها ما بين ٧٠–٧٥ غرشا؛ ونيلة مدراس "Madras"، وكانت تباع الاقة منها ما بين ٦٠–٦٥ غرشا.

و"بياض التوتياء""le blanc de Zinc"، وكان محضرا في اوعية من الحديد الابيض ذات الوزن ١١٠ ليبره انكليزيه، ثمن الواحد منها ١٨,٦ شلنا، والازرق السماوي من ١٦ شلنا.

٨٢- "اقة" "Ocque" وحدة قياس للوزن، تزن ١٠٣٨ غراما.

"**زيت الكتان**" "L' huile de lin"، من ١٨ شلنا للبرميل الواحد، اما الدفع، فكان نقدا لدى وصول البضاعة بحسم اثنين بالمئة، والنقل ليس على حساب الفبارك الانكليزية، بل على حساب البيوتات التجارية في بيروت الذين ينقلون طلبات زبائنهم من هذه المدينة ومن الداخل.

"**السبيداج**" "la,céruse"، وكان يرد من بلجيكا في براميل يزن الواحد منها ٢٥٠ كيلوغراما وبأسعار تراوحت ما بين ١٢-١٣ فرنكا للبرميل على رصيف "انفرس" "Anvers"؛ ويتم الارسال بناء على طلبات المشترين بشكل مباشر او بواسطة السماسرة.

"**اوكسيد الرصاص الاحمر**" "minium"، وكان يرد في براميل زنة الواحد منها من ١٠٠-٤٠٠ كيلو وتراوحت اسعاره من ٣٣-٣٨ فرنكا لكل مئة كيلو على رصيف ميناء بيروت.

"**دهان العربات**" "vernis pour voitures"، وكان يرد من انكلترا معبأ في علب من الحديد الابيض تزن العلبة كيلو غراما واحدا، وتراوح ثمنها على رصيف ميناء لندن من ٧-١٠,٦ شلنات للغالون الواحد والدفع نقدا. وقد حاولت المانيا ان تدخل نوعية اقل جودة واقل ثمناً، وكانت محاولات جدية مهمة.

"**القطران**" "le goudron"، وكان المستعمل منه من صنع محلي، وهو من الصنف العادي، يرد من آسيا الصغرى؛ وكانت ترد كميات قليلة من "النروج" "Norvége"، وهي من النوع الجيد؛ وبويا الاحذية، "cirages pour souliers"، وكانت ترد من المانيا، النمساوفرنسا[٨٣].

٢-الاسلحة والذخيرة، وكانت ترد الى بيروت ومنها الى دمشق. وقد شكلت هاتان المدينتان المركزين الاساسيين لتجارتهما في سورية. واشتملت وارداتها على عدة انواع

٨٣- "Recueil consulaire de Belgique", tomeXCVIII, Bruxelles 1898,pp.168-171; et tome 133, Bruxelles 1906,p 350.

مسموح بها من قبل السلطات، منها بنادق الصيد، المسدسات ذات الست بوصات، وقطع السلاح المفككة التي تستخدم في صنع بنادق البدويين، بالاضافة الى الخرطوش والطلقات والذخيرة من خردق وبارود "grenailles de chasse"، والواردات من هذه المواد كانت تزداد سنة بعد اخرى. فبنادق الصيد، كانت ترد بكميات محدودة قدرت بحوالي ١٥٠٠٠ بندقية عام ١٨٩٦، وهي ذات قصبة واحدة وقصبتين مع سيخ من الطراز الانكليزي. وقد تراوح طول القصبة ما بين ٧٥-٨٥ سنتيمترا من عيار ١٦ و٢٢، وهي من صنع بلجيكي، اما البنادق الفرنسية فكانت من عيار ١٦. وحتى عام ١٨٩٦، كانت البندقية ذات القصبة الواحدة، من عيار ١٦ مطلوبة بكثرة وقد تراوح سعرها ما بين ٦-٢٠ فرنكا؛ اما ذات القصبتين مرغوبة اكثر، وتراوح سعرها ما بين ١٠-٤٠ فرنكا، وهذه البنادق كانت من الصنف العادي، اما الصنف الجيد من صنع فرنسي او انكليزي فقد تراوح سعر البندقية من ٥٠-١٠٠ فرنك. وبالنسبة للذخيرة فكانت ترد اكثريتها من ايطاليا الى طرابلس، وقدرما ورد منها عام ١٩٠٦حوالي عشرين طنا بلغت قيمتها ٩٠٠٠ فرنكا. وهذه الكمية هي نصف ما ورد عام ١٩٠٥، والسبب في انخفاض الكمية الى النصف عام ١٩٠٦يرجع الى ارتفاع الاسعار الذي بدأ بـ ٣٩ وانتهى بـ ٥١ فرنكا لكل مئة كيلو.

أما الانواع الاخرى فكانت ممنوعة بشدة، كالمسدسات البلجيكية ذات القطع الكبير من عيار ٢٠-٢٢ وطلقات البنادق المتفجرة، ومع ذلك كانت هذه المواد تصل الى سورية بكثرة عن طريق التهريب "contrebande" بدون ان يصرح عنها. وكانت هذه التجارة بيد السماسرة، والدفع سلفا[٨٤].

٣-ماكينات الخياطة "machines à coudre"، وكانت وارداتها تزداد سنة بعد سنة. فقد بلغ وزن ما استورد منهاعام ١٩٠١ حوالي ٩٢٨٥٠كيلوغراما، مقابل ٥٨١٥٠ كيلو عام ١٩٠٠؛ ويمكن ان نرجع السبب في ذلك الى التسهيلات في الدفع التي

٨٤- "Documents ...",tome VI, lettre n°52, pp. 257-258;et "Recueil consulaire de Belgique",tome X CII , Bruxelles 1896,pp.397-398; et tome 133, Bruxelles 1906,p 348.

كانت تمنح اللمشترين. ويبدو ان سوقها قد توسع عام ١٩٠٥، بحيث ان كميات منها وردت الى طرابلس، وبلغ عددها اربعماية وخمسين ماكينة بيعت من ٤٥٠٠٠ فرنكاً، بمعدل مئة فرنك للقطعة؛ خمسة اسداس هذا العدد ورد من اميركا، والباقي من المانيا والنمسا. واشتهرت منها ماركتان احداهما اميركية وهي سنجر "Singer" والاخرى المانية وهي "Pfaff".

٤–الدراجات "les bicyclettes"، وقد دخلت الى بيروت لاول مرة عام ١٩٠١، بكمية بلغت اربعين دراجة، القنصل البلجيكي العام في بيروت اشار ان هذا العدد متواضع، بيدا انه يشكل تقدما مميزا وبيعه يسمح بازدياده؛ خاصة ان كل شيء هنا يدل فعلا ان ذوق الناس لهذا النوع من النقل يزداد اكثر فأكثر، فدراجة قوية ورخيصة يمكن ان تلقى سوقها عندنا. "وفعلا ارتفع العدد الى خمسين عام ١٩٠٢"[٨٥].

٥–أوراق اللعب "cartes à jouer"، وكانت ترد من فرنسا، بلجيكا والنمسا، فمن فرنسا كانت ترد عدة اصناف: الفائق الجودة "surfine "، وهو مذهب تراوح سعر (الكروز) "gross" (اثنتا عشرة دزنية) مابين ٥٠–٦٠ فرنكا؛ والجيدة "fine"، وهو غير مذهب، وتراوح سعر الكروز ما بين ٢٨–٥٢ فرنكا؛ والعادية بـــ ١٤,٥ فرنكاً للكروز. استيرادها كان يتم بناء على طلبات محددة تتجمع لدى وكيل المعمل. اما النمسا وبلجيكا فكانت ترسل اوراق اللعب العادية ذات الزاوية الطبيعية، تراوح سعر الكروز منها ما بين ٥,٩–١٢ فرنكا، وذات الزاوية المذهبة والمدورة تراوح ثمن الكروز ما بين ١٠,٥–١٣ فرنكا. هذه الاسعار المعتمدة هي للبضاعة موضبة في صناديق على رصيف ميناء بيروت، أما التوضيب فكان على شكل وحدات مغلفة بالورق تحتوي على نصف دزينة، ودزينة مغلفة بالورق المقوى، وكروز يوضع في صندوق، أما الدفع فهو لمدة اربعة اشهر بحسم ٤ بالمئة[٨٦].

٨٥– "Recueil consulaire de Belgique", tome118, Bruxelles 1902p.130; et tome 133, 1ére livraison. Bruxelles 1906,p.352; et tome 122, Bruxelles 1903,p 110 et 112.

٨٦– "Recueil consulaire de Belgique", tomeXCII, Bruxelles 1896,pp.400-401

٦–الكبريت "les allumettes": أشار القنصل البلجيكي العام في بيروت، الى محاولة جرت من اجل تركيز صناعة الكبريت في بيروت، لكن بما ان كل متطلباتها بدءا من المواد الكيماوية، الى الخشب اللازم غير المتوفر في سورية، ستجلب من اوروبا ما لبثت هذه الصناعة ان توقفت، وعاد التجار في بيروت الى استيراده جاهزا عام ١٨٩٢. وتحولت بيروت الى مركز اساسي ورئيسي لتجارته في الشرق. والكمية التي كانت ترد مباشرة الى "يافا" و"حلب"، لم تكن بذات اهمية. والكبريت الذي كانوا يستوردونه هو بشكل اساسي من النمسا وايطاليا وبكميات قليلة من ألمانيا والسويد. والاسعار التي كان يدفعها تجار الجملة هي للبضاعة موضبة ومسلمة على رصيف احد الموانئ في النمسا وايطاليا. والدفع نقدا بالفرنك لدى وصول البضاعة الى بيروت.

ومن الجدير بالذكر ان الاستيراد كان يتركز على الاصناف الاقل جودة. وان المصانع كانت تتزاحم فيما بينها مزاحمة شديدة، ولذلك كانت اسعاره تتدنى اكثر فأكثر بدون ان تكون على اساس النوعية. وقد عرفت بيروت اصنافا كثيرة من الكبريت النمساوي والايطالي[٨٧].

٧– الشموع"les bougies "، وكانت تستورد من فرنسا وبلجيكا وهولندا؛ فالشموع الفرنسية من صنع "Fils de Frédéric Fournier "، من مرسيليا، كانت في اساس سوق الشمع، وبلامنازع. فقد احتكرت السوق السورية فترة طويلة من الزمن الى ان دخلها البلجيك مقلدين صناعة هذا البيت ومزاحمين له في اواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، بالرغم من ان صناعتهم كانت اقل جودة من الصناعة الفرنسية. وكان الطلب على الشموع كبيرا، لكن نتيجة الاستيراد المتزايد للبترول وسرعة انتشار استخدامه في مختلف انحاء سورية ادى الى تحول هام في استهلاك الشموع في اوائل تسعينات القرن التاسع عشر. وحتى هذا التاريخ كان ثلثا كمية الشمع الواردة الى

٨٧– "Recueil consulaire de Belgique", tomeLXXXI, Bruxelles 1893, pp.179-198.

سورية من صنع فرنسي والباقي من صنع بلجيكي وهولندي. والشموع التي كانت ترد الى بيروت ثلاثة انواع من حيث استخدامها.

الاول من اجل انارة البيوت وكان يرد موضبا على اساس الوزن بأشكال مختلفة منها:

١-في رزمات تزن الواحدة منها قائمة ٣٤٠، ٤٤٠ ، ٥٠٠ غراما ملفوفة بورقة زهرية لا يتجاوز وزنها ٤٠ غراما، عليها سمة وردية "rose"، وهي دليل على ان الشمع مصنوع من ادهنة الحيوانات، "stéarine "، موضبة في صناديق يتسع الواحد منها ٣٠٠ رزمه او مئتين.

٢-في رزمات تزن الواحدة منها قائمة ١٥٠، ١٨٠ غراما، مغلفه بورقة زرقاء لا يتجاوز وزنها٤٠ غراما، عليها سمة خضراء " verte"، وهي دليل على ان الشمع مصنوع من ادهنة بترولية " paraffine" موضبة في صناديق يتسع الواحد منها ٣٠٠ رزمة.

٣-في رزمات تزن الواحدة منها قائمة ما بين ١٤٠ —٣٠٠ غراما، مغلفة بورقة زرقاء لا يتجاوز وزنها ٤٠ غراما وعليها سمة وردية، موضبة في صناديق يتسع الوحد منها ٣٠٠ رزمة.

٤-في صناديق صغيرة يتسع الواحد منها ٥ كيلوغرامات او ٢,٥ كيلوغراما.

النوع الثاني من اجل انارة "فانوس الورق" "fanal".

والثالث من اجل انارة "فانوس العربات" "lanterne".

وشموع هذين النوعين مصنوعة من "شمع العسل" "cierge". تتميز شموع هذين النوعين بقصرها وغلاظتها، وكانت توضب في رزمات تتألف الواحدة منها من ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ شمعة. وهذه الشموع من حيث جودتها ثلاثة اصناف:

"ممتاز" "de luxe" وكان يباع ١١٠ فرنكات لكل مئة كيلو.

وفائق الجودة "extra"، وكان يباع بـــ ١٠٠ فرنك لكل مئة كيلو.

وصنف يدعى "phocéenne"، وكان يباع بـــ ٩٠ فرنكا لكل مئة كيلو.

هذه الاسعار هي اسعار البضاعة موضبة على رصيف مرفأ مرسيليا، والدفع يتم خلال اربعة اشهر ابتداء من تاريخ اعداد الفاتورة. وقدر استهلاك سوريا من الشمع عام ١٨٩٠ بحوالي ٥٠٠٠٠ كيلو، وفي عام ١٩٠٠ بحوالي ٨٦٥٠٠ كيلو وفي عام ١٩٠١ بحوالي ١٠٧٣٠٠ كيلو. القنصل البلجيكي العام في بيروت أشار الى ان الحصة الكبرى في هذه الزيادة هي لبلجيكا. وفسر مصدر فرنسي ازدياد الشموع البلجيكية بأن التجار كانوا يغرقون السوق بالنوعيات الرديئة من الشمع، في حين ان تجارة الشموع الفرنسية كانت تعتمد على السماسره وتتم بناء على طلبات محددة، وتلبى تباعا طلبات زبائنهم[٨٨].

٨- البترول، وقد دخل الى بيروت من اجل الاستخدام العادي في منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر. وكان يرد اليها من مصدرين الاول اميركي والثاني روسي. وفي عام ١٨٨٧ تمكن الروس من ان ينتزعوا احتكار البترول. ومنذ مطلع عام ١٨٨٨ توقف كليا دخول النفط الاميركي الى بيروت. والسبب في ذلك يرجع الى ان البترول الروسي كان نظرا لقلة تكاليف نقله ارخص من البترول الاميركي، ويمكن ان يباع بالمفرق بسعر ارخص يزيد عن الثلث. وكان يرد محملا على السفن الشراعية تحمل ما بين ٤٠٠-٦٠٠ طناً، تطوف على المرافئ: "مرسين"، "الاسكندرونة"، "طرابلس"، "حيفا"، "يافا"، حيث تفرغ في كل منها عددا من الصناديق يزن الواحد منها ٣٠ كيلو غراما صافياً، وتراوح ثمنه ما بين ٤,٢-٥,٧ فرنكات. وكان الاستهلاك يزداد سنة بعد اخرى وقدر استهلاك ولاية بيروت كلها عام ١٨٩١من ٤٠٠٠٠٠ صندوق. ويبدو ان محاولات مركزة هذه التجارة، لكل ولاية بيروت قد فشلت؛ وبقيت بيروت تستورد حصتها وحصة دمشق وجبل لبنان؛ وقدر ما استورد منه لصالح

٨٨- "Documents ...",tome VI, lettre n°46, pp. 143-144;et n°52,p.258;et "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXVII Bruxelles 1892.pp200-201; et tome 118, Bruxelles 1902, p.129

دمشق عام ١٨٨٩– ١٨٩٠ بحوالي ٤٥٠٠٠ صندوق وللجبل ٢٠٠٠٠ صندوق ولطرابلس ١١٠٠٠ صندوق. علما ان هذه الاخيره قد استوردت مباشرة من "باطوم" "Batoum"، في ذلك العام ٧٩٦٠٠ صندوق.

لقد اثار دخول البترول الى بيروت اهتمام المسؤولين الفرنسيين لانه ترافق مع انشاء شركة فرنسية لمعمل غاز في هذه المدينة، ونجحت الشركة في التغلب على البدايات الصعبة، وفي تلبية رغبات السكان المحليين، وبقي عليها ان تواجه هذه الاحتكار الجديد[٨٩].

٩– **العطورات** "les parfumeries"، وكانت وارداتها الى بيروت حتى عام ١٨٩٢ حكراً على الفرنسيين، وقدرت قيمة الكمية التي ترد منها سنوياً من ١٠٠٠٠٠ فرنك. هذه العطورات كانت من صنع عدة بيوتات فرنسية، لكن أشهرها كان "أبناء جيرو" "Giraud Fils" وقد أشتملت عطورات هذه الماركة على عدد من المواد منها :

" **عطورات المحارم**" وكانت ترد معبأة في قوارير "Flacons" وهي من حيث نوعيتها ثلاثة أصناف : صنف عادي، تراوح ثمن الدزينة منه ما بين ٤,٥–٨ فرنكات؛ وصنف وسط تراوح ثمن الدزينة منه ما بين ٩–١٢ فرنكاً؛ وصنف ممتاز، وكانت في علب ممتازة تتسع لقارورتين، تراوح ثمن العلبة ما بين ١٥–٣٢ فرنكاً.

"**ماء الكولونيا**" "eau de toilette" ، وكانت ترد معبأة في قوارير كاملة، بيعت الدزينة منها بـــ ١٢ فرنكاً، وفي قوارير نصفية، ثمن الدزينة ٦ فرنكات.

"**صابون الزينة**" "savon de toilette" كانت ترد منه نوعيات : أقل من عادي موضب في علب تتسع الواحدة لثلاث قطع، ثمن دزينة العلب ٣,٥ فرنكات، وعادي موضب في علب تتسع الواحدة ١٢ قطعة، ثمن العلبة ٣ فرنكات؛ جيد، وكان نوعين يباع بالقطعة مغلفة بورق ممتاز القطعة بتسع فرنكات وبأثني عشر فرنكاً.

٨٩– "Recueil consulaire de Belgique" tome LXXVII, Bruxelles 1892,pp 195-196; et tome 122, Bruxelles 1903, p. 133; et "Document..." , tome VI, lettre n° 52, p. 242; et lettre n° 71 ,p314.

"**بودرة الزينة**" "poudre de riz"، وكانت نوعين: عادي، كان يرد معبأ أما في رزمات من الورق بفرنكين للدزينة، او في علب كرتونية بـــ ٣,٥ فرنكات للدزينة؛ وجيد، وكان يرد معبأ في علب من كرتون تحوي الواحدة منها ٣ علب بيعت بـــ ١٢ و١٨ فرنكا للدزينة.

وكان من شروط منتجي عطورات "Giraud fils"، ان تسلم البضاعة موضبة على رصيف ميناء مرسيليا بحسم ٢٥ بالمئة للمشترين وخمسة بالمئة للوكيل، والدفع خلال اربعة اشهر؛ وقدرت قيمة ما يورده هذا البيت وحده من ٧٥٠٠٠ فرنك سنويا، والبيوتات الفرنسية الاخرى من ١٠٠٠٠ فرنك.

وفي عام ١٨٩٢ ادخلت المانيا مصنوعاتها من العطور الى هذه السوق، لكنها كانت من الاصناف العادية. وكانت مصنوعاتها ومصنوعات البيوتات الفرنسية الاخرى تلبي رغبة فئات واسعة من النساء المسلمات. ويبدو ان سوق العطورات في بيروت لم يبق حكرا على الفرنسيين. ففي عام ١٩٠٢ ادخلت ايطاليا، المانيا والنمسا ما وزنه ٩٥٠٠٠ كيلو من النوعيات الدنيا واقتصرت العطورات الفرنسية على الاشياء الدقيقة من النوعيات الجيدة[٩٠].

١٠–**الحلى والمصاغ** "bijouterie et orfévrerie"، وقدرت قيمة ما كان يرد منها سنويا الى بيروت من سويسرا والمانيا ما بين ٣٠٠٠٠–٣٥٠٠٠فرنكا؛ وقد اشتملت موادها على السلاسل والمصلبات والعقود، المصنوعة من ذهب عيار ١٢، ١٤، ١٨ قيراطا؛ وما بين ستة آلاف الى ثمانية الاف فرنك من التماثيل الصغيرة والخواتم والعقود والاساور والشكلات الذهبية عيار ٦، ٨، ١١ قيراطا من صنع الماني. أما المجوهرات الماسية الوردية واللماعة، فكانت غالية الثمن، وارباحها قليلة لا ترغب الباعة على

٩٠– بالاضافة الى "Giraud fils"، عرفنا من البيوتات الفرنسيه التي كانت ترسل بمنتجاتها من العطور الى بيروت Delettrez et Pinaud, Roger et Gallet, Luerlain , Pivert Lubin, Guerlain

استندنا في هذه المعلومات على :

"Documents ...",tome VI, lettre n°71, p.317; et "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXVI Bruxelles 1893,pp207-208; et tome 122, Bruxelles 1903, p.113.

شرائها من اوروبا. وقد اشار القنصل البلجيكي العام في بيروت، في رسالته الى المسؤولين البلجيك عام ١٨٩٦، ان الصائغين والجوهرجية في بيروت، قد شكلوا لهم نقابة لان المضاربة على قيم المحتويات الذهبية قد اضرت كثيرا بهذه التجاره وخفضت قيمتها الى النصف وقد ارسلت النقابة مندوبا مقيما في "انفرس" ببلجيكا ليعقد لها صفقات الماس الوردي واللماع. وقد نجح هذا التجمع فارتفعت قمية مشترياته من ٢٦٠٠٠٠–٣٠٠٠٠٠فرنكا سنويا.

١١– البسكويت "Les biscuits"، وقد بلغت وارداته الى بيروت عام ١٨٩٦ بعض الاهمية نظرا لكثرة استهلاكه من قبل سكان بيروت ودمشق، والمسافرين الذين يأتون لزيارة هاتين المدينتين. فهم يتمونون منه دائما بشكل واسع. وقدرت قيمة وارداته السنوية تباعا من انكلترا ما بين ٣٠٠٠٠–٣٥٠٠٠ فرنك. ومن الماركات التي كانت مشهورة منه هي "Hunthey and Palmers"، وكان يورد بناء على طلبات السمانين المحددة على حساب السماسره. كما كانت ترد كميات منه من فرنسا وقدر ما ورد من هاتين الدولتين عام ١٩٠٣ حوالي ٦٦,٩ طنا[٩١].

١٢– الفحم الحجري وكان يستورد من اجل "حلالات خيوط الحرير" "filatures de soie" ومصنع الغاز في بيروت، وقطارات السكك الحديدية، وكان يرد على شكلين: الاول، قوالب "briquettes"، وهو الشكل المفضل وتراوحت اسعار الطن منه ما بين ٤٠,٥–٤١ فرنكا وهو فرنسي؛ والانكليزي، وتراوح سعر الطن منه ما بين ٣٩–٣٩,٥ فرنكا؛ والثاني على شكل حجاره وتراوحت اسعاره ما بين ٣٧,٥–٣٨ فرنكا. وفي عام ١٨٩٢ حاولت بريطانيا ان تسيطر على سوق الفحم الحجري في بيروت، فاغرقت السوق بثلاث بواخر باعتها باسعار متدنية لاصحاب الحلالات، وهذا التصرف ازعج الفرنسيين والبلجيك؛ وكانت كميات استيراده تزداد او تنقص تبعا لجودة موسم الحرير، لان الحلالات كانت تستهلك القسم الاساسي من وارداته.

٩١– "Recueil consulaire de Belgique",tome XCII, Bruxelles 1896,pp398-400;et tome 122 p,110.

وقدر ما استورد منه عام ١٩٠٢ من ٢٢٧٠٠ طنا مقابل ١٣٨٠٤ اطنان عام ١٩٠١ وتراجعت هذه الارقام الى ٥٨٠٠ طنا عام ١٩٠٣ من بريطانيا والف طن من بلجيكا[٩٢].

وفي نهاية كلامنا عن صادرات مرفأ بيروت، لا بد من الاشارة الى ان وزن الكميات التي كانت تصدر منه، من عام ١٩٠١ الى عام ١٩١٤، كانت أقل بكثير من وزن الكميات الواردة اليه. وقد بلغ وزن الكميات الواردة اليه احيانا اضعاف وزن الكميات المصدرة منه، كما هو الحال في الاعوام ١٩٠٢و١٩١٤، وفي الاعوام ١٩٠٩ و ١٩١١، و ١٩١٣. والجدول التالي يبين بوضوح هذا الفارق والتذبذبات التي مر فيها هذا العجز.

جدول رقم –٢٨– الكميات الصادرة من مرفأ بيروت والكميات الواردة اليه والفارق بينهما لصالح الواردات ما بين ١٩٠١–١٩١٤[٩٣]

السنة	وزن الصادرات بالطن	وزن الواردات بالطن	مقدارالعجز في الصادرات بالطن
١٩٠١	٣٢٧٦٤	٩١٧٦١	٥٨٩٩٧
١٩٠٢	٣١٤٤٨	١١٣١٣٣	٨١٦٨٥
١٩٠٣	٦٠٧٦١	١١٦٦٦٦	٥٥٩٠٥
١٩٠٤	٤٥٥٠٣	١٢٧٠٠٠	٨١٤٩٧
١٩٠٥	٤٦٦٩٧	١٣٤٩٣٥	٨٨٢٣٨
١٩٠٦	٧٧٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٧٣٠٠٠
١٩٠٧	٦٦١٣٧	١٥٧٧٤٨	٩١٦١١
١٩٠٨	٧٢٨١٨	١٧٠٦٦٩	٩٧٨٥١
١٩٠٩	٦٥٤٦١	٢٠٤٧٠٦	١٣٩٢٤٥
١٩١٠	٥٠٩٣٤	٢٤٤٢٧٧	١٨٢٣٤٣
١٩١١	٤٨٩٧٨	٢١٦٩٦٦	١٦٧٩٨٨
١٩١٢	٥٣١٧٣	١٤٥١٨٢	٩٢٠٠٩
١٩١٣	٤٩٢٤٩	١٩٣٨٠٤	١٤٤٥٥٥
١٩١٤	٣٠٥٨٨	١١٨٨٠٤	٨٨٢١٦

٩٢– "Recueil consulaire de Belgique",tomeLXXVII,Bruxelles1892,pp.190-191;et tome 118, "Bruxelles 1902, p.129; et tome122, Bruxelles 1903, pp. 110-111.

٩٣– نظم هذا الجدول بالاستناد الى :

علي الحسني:"تاريخ سورية الاقتصادي"، مرجع سابق ص ٣١١–٣١٢.

٢- **واردات مرفأ طرابلس**. وتألفت من عددكبير من المواد. وهي لا تختلف عن واردات مرفأ بيروت. ومنها ما كان يرد من مخازن هذا المرفأ بالذات، ومن هذه المواد: **القهوة**، وكانت ترد عن طريق فرنسا، النمسا وانلكترا؛ **السكر**، وكان يرد من فرنسا بلجيكا، مصر، النمسا، هنغاريا وروسيا؛**التبغ** وكان يرد من تركيا، النمسا ومصر؛ **التنباك**، وكان يرد من ايران وتركيا؛ **أخشاب البناء**، وكانت ترد من النمسا، ايطاليا، بلجيكا، السويد وانكلترا؛ **النشاء**، وكان يرد من المانيا وانكلترا؛ **اسلحة الصيد**، وكانت محتكره لصالح بلجيكا، غير ان السلطات التركية كانت تبالغ في منع ادخالها، وتعاقب بشدة المتعاملين بهذه المواد، وكان هؤلاء لا يتجرأون أحيانا حتى القول بأن البضاعة لهم فتترك تحت رحمة ادارة الجمرك.

نائب القنصل البلجيكي في طرابلس "R.Catzéflis "، نصح في رسالته عام ١٩٠٥ مزودي السوق من البلجيك، بأن يكون دفع ثمن الاسلحة نقداً،خاصة عندما يكون التعامل مباشرة مع البيوتات التجارية المحلية؛ **القنب**، وكان يرد من قبرص؛ **الاجواخ**، وكانت ترد من انكلترا، فرنسا، تركيا؛ **الجوارب والكلسات القطنية**، وكانت ترد من مصادر مختلفة؛ **الجوارب والكلسات الصوفية**، كانت ترد من ايطاليا والمانيا؛ **الخيوط القطنية**، كانت ترد من فرنسا؛ **البيره**، كانت ترد من النمسا، المانيا وانكلترا؛ **الحديد**، **والفولاذ**، وكانا يردان من فرنسا، بلجيكا والسويد؛ **خردق ورصاص الصيد**، كان يرد من فرنسا ويطاليا؛ **ادوات المطبخ الحديدية**، وكانت ترد من النمسا هنغاريا والمانيا، وكانت مطلوبة بكثرة في كل انحاء سورية لانها لا تنكسر، وتحل مكان الادوات الخزفيه، ويستعملها ابناء الفئات الفقيره والميسوره؛ **البراغي**، كانت ترد من المانيا، فرنسا وبلجيكا؛ **صفائح التوتياء**، وكانت ترد من بلجيكا؛ **الثمار الطازجة والمجففة**، كانت ترد من فرنسا وتركيا؛ **الجبن**، وكان يرد من اليونان وتركيا؛ **الحناء**، وكانت ترد من مصر، تركيا الهند؛ **الفحم الحجري**، وكان يرد من انكلترا، بلجيكا وفرنسا؛ **زيت الزيتون**، وكان يرد من تركيا، فرنسا وايطاليا؛ **الرخام**، وكان يرد من

ايطاليا؛ **النطرون**، وكان يرد من بلجيكا ومصر؛ **النيلة**، وكانت ترد عن طريق انكلترا؛ **البترول**، وكان يرد من روسيا واميركا؛ **الارز**، وكان يرد عن طريق انكلترا، ايطاليا ومصر؛ **الاسماك المملحة**، وكانت ترد من اليونان، روسيا وتركيا؛ **الملح البحري**، وكان يرد من تركيا؛ **الحرير الخام**، وكان يرد من الصين بواسطة انكلترا؛ **السختيان**، وكان يرد من فرنسا، انكلترا وتركيا؛ **الورق**، وكان يرد من النمسا، فرنسا وانكلترا؛ **جلود الجاموس**، وكانت ترد من مصر وتركيا؛ خيوط **الحلفا**، وكانت ترد من الهند، تركيا ومصر؛ **مسحوق التوتياء بالزيت**، وكان يرد من انكلترا، المانيا، وبلجيكا؛ **البيكربونات**، وكانت ترد من انكلترا وفرنسا؛ **أوراق اللعب**، وكانت الاصناف الجيدة ترد من فرنسا، خاصة بعد ان انتشرت لعبة "البوكر" " le poker"، أما الاصناف العادية فكانت ترد من النمسا وبلجيكا؛ **الشوكالا**، وكانت ترد من فرنسا ، سويسرا، وايطاليا؛ **الاسمنت**، وكانت فرنسا تحتكر ارساله، ويرد معبأ في براميل، يتسع الواحد منها ٩٠، ١٨٠، ٢٠٠ كيلو، وقد حاولت بلجيكا ان تنافس باسمنتها الاسمنت الفرنسي لكن اجور النقل من "ميناء انفرس" كانت اغلى وهذا ما كان يحول دون ذلك؛ **النعال**، وكانت ترد من النمسا – هنغاريا، فرنسا، ايطاليا والارجنتين، وكانت هذه الاخيره ترسل ماركة مشهورة منه وهي تحمل رمز النار؛ **الاقمشة المخرمة**، وكانت ترد من جهات مختلفة؛ **الخزفيات**، وكانت ترد من ايطاليا، هولندا، فرنسا وبلجيكا؛ **خيط الخياطة**، وكان يرد من انكلترا، النمسا والمانيا؛ **المرايا**، وكانت ترد من بلجيكا؛ **زيت الكتان**، وكان يرد من انكلترا؛ **ماكينات الخياطة**، كانت ترد من اميركا، المانيا والنمسا؛ **اوراق الصر**، وكانت ترد من المانيا والنمسا؛ **اوراق الرسائل**، وكانت ترد بالدرجة الاولى من النمسا، ثم المانيا، ففرنسا وايطاليا؛ **ورق قش**، وكان يرد من فرنسا، النمسا – هنغاريا، المانيا؛ **الرفوش**، وكانت ترد من بلجيكا، فانكلترا والمانيا؛ **جاطاط الارز**، وكانت ترد من بلجيكا؛ **المسامير**، وكانت ترد من فرنسا وبلجيكا؛ **الادوات الصينية**، وكانت ترد من النمسا والمانيا؛ **مواد**

صيدلية، وكانت ترد من المانيا وفرنسا؛ **سلفات الحديد**، وكانت ترد من فرنسا وانكلترا؛ **سلفات الكينا** " sulfate de quinine"، وكانت ترد من فرنسا وانكلترا؛ **المصنوعات والانسجة القطنية**، وكانت اربعة اخماس هذه المواد ترد من مخازن بيروت والباقي من اوروبا مباشرة؛ **قماش الخياطين**، وكان يرد من بلجيكا والمانيا؛ **الاجر والقرميد والبلاط**، هذه المواد كانت ترد من فرنسا، وكانت بلجيكا تحاول منافستها، لكن هذه المحاولة فشلت بسبب ما كان يتكسر منها اثناء النقل؛ **الدهانات** وكانت ترد من انكلترا ، المانيا، هولندا وقد اشتهر منها "fine pale Oak" و " Flatting"؛ **زجاج النوافذ**، وكان يرد من بلجيكا؛ **الادوات الزجاجية**، وكانت ترد من انحاء مختلفة؛ وكانت النارجيله من أكثر هذه الادوات تصريفا؛ **الخمور**، وكانت ترد من قبرص، وولاية سورية، وجبل لبنان؛ **الصناديق الحديدية**، وكانت ترد من النمسا – هنغاريا ونكلترا؛ **الصمغ**؛ وكان يرد من هنغاريا؛ **بويا الاحذية**، وكانت ترد من المانيا النمسا وفرنسا[٩٤].

٣- **واردات مرفأ اللاذقية**: وهي شبيهة بواردات مرفأ طرابلس الشام. وأهمها: **القهوة**، الجلود، المخدرات ومنتجات صناعية؛ هذه المواد كانت ترد اليه عن طريق فرنسا انكلترا؛ **البترول**، وكان يرد من روسيا؛ الخردوات، وكانت ترد من النمسا وألمانيا؛ **الارز**، وكان يرد من مصر، ايطاليا والهند؛ **السكر**، وكان يرد من فرنسا وبلجيكا؛ **التنباك**، وكان يرد من ايران وتركيا؛ **الخمور والكحول**، وكانت ترد من فرنسا ومن اماكن أخرى[٩٥].

٤- **واردات مرفأ حيفا** وشملت عددا من المواد، كانت ترد اليه من عدة قوى دولية هي : تركيا، فرنسا، النمسا، مصر، انكلترا، الولايات المتحدة الاميركية، ايطاليا، الهند الانكليزية، قبرص، المانيا، ايران وروسيا. هذه المواد لا تختلف عن تلك التي كانت ترد

٩٤- لمزيد من الايضاح حول واردات مرفأ طرابلس يراجع:
"Recueil consulaire de Belgique", tome133,ler livraison , Bruxelles 1906,pp347-356.

٩٥- Vital Cuinet: "syrie, liban et Palestine" , op.cit p .158.

الى بيروت وطرابلس، أو غيرهما من مرافئ الساحل الشرقي للمتوسط، التي سبق ان اشرنا اليها. نائب القنصل الفرنسي في حيفا "M.Bertrand"، اورد في تقرير له عن تجارة هذا المرفأ، بتاريخ ١٥ تشرين الاول ١٨٩٣، جدولا احصائيا عن وارداته عام ١٨٩٢، استند فيه الى جدول مسؤولي الجمرك، يستفاد منه، ان **فرنسا** من بين هذه القوى، قد احتلت المرتبة الاولى بعد **تركيا**، واحتلت **النمسا** المرتبة الثانية، **ومصر** المرتبة الثالثة، **وانكلترا** المرتبة الرابعة، بعدها جاءت الولايات المتحدة الاميركية، وايطاليا والهند وقبرص، وجاءت المانيا وايران وروسيا في المرتبة الاخيرة، وارجع سبب تقدم الواردات التركية على واردات القوى الاخرى، الى ان ادارة الجمرك قد نسبت الى تركيا كل المواد الواردة من بيروت الى هذا المرفأ. في حين ان الواقع هو غير ذلك، لان هذه المواد هي من اوروبة وغيرها. لكنها ارسلت الى حيفا عن طريق يد ثانية هي تركيا. واشار الى مصادر وأنواع هذه المواد فكانت كما يلي: الخردوات والافاوية والمواد الغذائية، من فرنسا والنمسا الملابس الجاهزة، من النمسا؛ البترول، من روسيا؛ الاثاث، من فرنسا، انكلترا والنمسا؛ الارز، من ايطاليا وانكلترا؛ السكر، من فرنسا والنمسا؛ الطربوش، من النمسا؛ الحرائر، من فرنسا والمانيا؛ القطنيات من انكلترا؛ الاقمشة الكتانية من النمسا والمانيا وانكلترا، الاجواخ والاصواف، من انكلترا، فرنسا، المانيا، والنمسا؛ القهوة والحلفا من فرنسا؛ الحديد، من بلجيكا؛ الكحول والمشروبات الروحية، من فرنسا؛ الاخشاب، من النمسا؛ الرخام ، من ايطاليا.

واشار الى ان ما ينطبق على تركيا، ينطبق على مصر في بعض المواد التي ترد منها، فهي ليست من صناعة مصرية، ومن هذه المواد: الحرائر، من الهند؛ القطنيات من انكلترا؛ الاجواخ والاصواف، من النمسا والمانيا؛ الفحم الحجري، من انكلترا. والمنافسة الحية في هذا المرفأ، كانت بين المنتجات الفرنسية والنمساوية، الاولى لجودها، والثانية لرخص اسعارها[٩٦].

٩٦- لمزيد من الايضاح حول ما اشرنا اليه يراجع:
"Documents ...",tome VI, annexe n°II à la dépêche du 22 nov. 1893, pp. 332-344.

جـ– الصرافة وتوظيف رؤوس الاموال

١– **الصرافة** لم يكن للولاية نقد خاص بها، فنظام النقد فيها، كان بطبيعة الحال نظام السلطنة العثمانية. وقبل عام ١٨٨٠، كان نظاماً معقدا قام على قاعدة مزدوجة. فالنقود المختلفة كان لها بالنسبة للغروش ثمان قيم مختلفة، ليس في الاسواق المتعددة فحسب، بل وفي السوق الواحدة ، وهي اختلافات مهمة. فعند كل عملية دفع، كان لا بد من اجراء حسابات جدية للوصول الى قيمتها الحقيقية لسببين: الاول، هو ان الغرش كوحدة نقدية قائمة بذاتها، لم يكن موجوداً، الا بشكل اسمي كجزء من نقود قائمة، مقسم بشكل ثابت لا يتغير الى اربعين باره، وذلك من اجل اجراء نظام المحاسبة في"الحساب النقدي" "monnaie de compte"؛ والثاني، هو ان "الليرة التركية"و"المجيدية" القطعتان النقديتان اللتان عرفتا قبل هذا التاريخ، كان لكل منها سعر رسمي اسمي حددته السلطنة، الاولى تساوي ١٠٢,٥ غرشا، والثانية ١٩ غرشا. وكان لكل من هاتين القطعتين ثمان قيم تبادلية مختلفه، كل واحدة منها تزيد عن السعر الرسمي. وقد تحددت هذه القيم على اساس ثمان من مجموعات السلع وجرى تعيين كل مجموعة منها. وبهذه القيم، ارتبطت ايضا القيم التبادلية للنقود الاجنبية، وخاصة "لويـــس نابليون الذهـــبي""le Louis Napoléon d' or"، و " اللـــيرة الاســـترلينية" "la Livre Sterling".[٩٧]

ان صعوبة التبادل بهذا النظام النقدي، وكثرة تدفق النقود الاجنبية الى السلطنة، والتقلب في قيمة الفضة، وتمثلاً بالدول الاخرى التي اصلحت نظامها النقدي، بالاضافة الى عدم صحة العيارات تقريبا في اكثر النقود المتداولة منذ مطلع القرن التاسع عشر، ليس بسبب النقص في قيمتها الاصلية فحسب بل ولان قيمة الفضة فيها قد نقصت بسبب زوال سكتها ورسومها نظرا لكثرة تداولها كل ذلك دفع السلطنة عام ١٨٨٠،

٩٧- عن اسعار المجيدية على اساس مجموعات السلع يراجع:
Verney Noël et Georges Dambmanm,: "les Puissances Etrangéres dans le levant, en syrie et en Palestine" . paris 1900,p.157 .

الى تخفيض قيمة نقدها بنسبة عشرين بالمئة. واعتمدت"الليرة الذهبية" في الحساب النقدي، واعلن عن قيمتها المساوية لمئة غرش صاغا، واعلن ان "المجيدية" الفضية تقبل بتسعة عشر غرشا من الذهب. ومنذ ذلك الوقت، اصبحت خسارة هذه القطعة خسارة ملحوظة لا تقل عن ثلاثين في المئة من قيمتها الاصلية.[٩٨]

ووضع في التداول الغرش الفضي المساوي لجزء من مئة من"المجيدية "والغيت النقود النحاسية، لكنها بقيت في التداول، وفي وقت من الاوقات، بسبب من قلة النقود جرى استخدامها وتسعيرها على اساس الذهب.[٩٩] ولذلك عرفت الولاية النقود الذهبية والفضية من جنسيات مختلفة، والنحاسية الملغاة. وهذه اهم النقود التي عرفت:

أ- **النقود الذهبية**: وكانت من جنسيات متعددة.

١ – التركية العثمانية،

وتتألف من عدة قطع في عدة فئات:

قطعة من فئة **الخمس ليرات** (او البورصة)، وعليها تجري عمليات المضاربة النقدية. وزنها ٣٦,٠٨٢ غراماً، عيار الذهب القانوني فيها ٩١٦,٦٦٦ بالالف، تساوي رسميا خمسماية غرش صاغا، وقيمتها التبادلية في بيروت بـــ ٦١٧ غرشا، في بغداد والبصره بـــ ٥١٦,٢٥ غرشا، في حلب وانطاكية بـــ ٦٢٦ غرشا، في سورية بـــ ٦٣٢، في يافا بـــ ٧٤٠، وفي القدس بـــ ٦٢٠ غرشا.

وقطعة من فئة **الليرتين والنصف**، وزنها ١٨,٠٤١ غراما، تساوي رسميا ٢٥٠غرشا صاغا، وقيمتها التبادلية في بيروت ٣٠٨,٥ غرشا، في بغداد والبصره ٢٥٨,١٢٥ غرشا، وفي حلب وانطاكية ٣١٣، في سورية ٣١٦ غرشا، في دمشق ٣٢٥، في حيفا ٣٥٢ غرشا وفي القدس ٣١٠ غروش.

٩٨- "Recueil consulaire de Belgique", tome63, Bruxelles 1888,p.318

٩٩- سعيد حماده: "النظام النقدي والصرافي في سورية"، نقله عن الانكليزية "شبل دموس" بيروت ١٩٣٥، ص ٢٢٣.

وقطعة من فئة **الليرة "لوزليك"** " Louzlik"، وزنها ٧,٢١٦ غراما، تساوي رسميا مئة غرش، وقيمتها التبادلية في بيروت ١٢٣,٥ غرشا؛وفي حيفا ١٢٤غرشاً، في بغداد والبصرة ١٠٣، في حلب وانطاكية ١٢٥غرشاً، في سورياه١٢٦,٥ وفي دمشق ١٢٥ – ١٢٩,٧٥ غرشا، في يافا ١٤١ غرشا وفي القدس ١٢٤ غرشا.

قطعة من فئة **النصف ليرة" ايلليليك"** " Ellilik"، وزنها ٣,٦٠٨ غراما، تساوي رسميا ٥٠ غرشا، وقيمتها التبادلية في بيروت ٦١,٥ غرشا، في بغداد والبصره ٥٢– ٧٦ غرشا، وفي حلب وانطاكية ٦٣ غرشا، في سورية ٦٣,٢٥ غرشا، في دمشق ٦٥ غرشا، في يافا ٧٠ غرشا وفي القدس ٦٢ غرشا.

وقطعة من فئة **الربع ليرة**، وزنها ١,٨٠٤ غراما، تساوي رسميا ٢٥ غرشاً، وقيمتها التبادلية في بيروت ٣١ غرشا، في دمشق ٣٣ غرشا، وفي يافا ٣٥ غرشا، في بغداد والبصره ٢٦–٣٨ غرشا، في حلب وانطاكية ٣١ غرشا وفي سورية ٣١,٧٥ غرشا.

٢– الفرنسية

وهي عدة قطع، اكبرها "**نابليون الذهبي**" "Napoléon d'or"، وتتألف من عشرين فرنكا، وزنها ٦,٤٥٢ غراما، عيار الذهب القانوني فيها ٩٠٠ بالالف، قيمتها التبادلية في سوق بيروت ١٠٨,٢٥–١٠٨,٥ غرشا، في حيفا ١٠٨,٢–١٠٩، في دمشق ١١٠–١١٣، في يافا ١٢٤، في القدس ١٠٩، في بغداد ١٠٩–١٠٩,٢٥ ، في البصره ١٣٠–١٣٥، وفي حلب ١١١، في انطاكية ١٠٩ في سورية ١١٠,٥ غرشاً. ولها اجزاء هي **عشرة فرنكات، وخمسة فرنكات، وفرنكان، وفرنك، ونصف فرنك.**

٣– الانكليزية

وهي "ليرة استرلينية" " livre sterling"، وزنها ٧,٩٨٨ غراما، عيار الذهب القانوني فيها ٩١٦,٦٦ بالالف، قيمتها التبادلية في سوق بيروت ١٣٦,٧٥ غرشاً، في حيفا ١٣٧ وفي دمشق ١٣٩–١٤١، وفي يافا ١٥٦، وفي القدس ١٣٦,٥ – ١٣٧، في

حلب ١٣٨، في انطاكيا ١٣٧,٥، في سوريا ١٣٩، في بغداد ١١٢–١١٤، في انطاكيا ١٥٨–١٦٤ غرشاً.

٤– الامبراطورية الروسية

"بولص" " paul" وهي قطعة نقدية وزنها القانوني ٦,٤٥٢ غراما، عيار الذهب الصافي فيها ٩٠٠ بالالف، قيمتها التبادلية في بيروت ١٠٨,٢غرشاً، في دمشق ١١٢– ١١٥، في يافا ١٢٤–١٢٥، في القدس ١٠٩,٥ – ١١٠، في بغداد ٩٢–٩٣ غرشا.

ب– النقود الفضية

وهي ايضا من جنسيات متعددة منها:

١– التركية العثمانية

وتتألف من عدة قطع في عدة فئات هي:

"**المجيدية**"، ذات الطغره، وزنها القانوني ٢٤,٠٥٥ غراما، عيار الفضة القانوني فيها ٨٣٠ بالالف قيمتها الرسمية ١٩ غرشا من الذهب، و ٣,٤٩٥ فرنكات فرنسية، وقيمتها التبادلية في سوق بيروت ٢٢,٧٥ – ٢٣ غرشا، و ٢٣–٢٤ في دمشق، في حيفا ٢٣–٢٣,٢٥، في يافا ٢٦ غرشا، في القدس ٢٣ غرشا، في انطاكيا وحلب ٢٣,٢٥ غرشا، في بغداد والبصره من ١٩–٢٨,٧٥ غرشا.

والنصف مجيدية، وزنها القانوني ١٢,٠٢٨ غراما، قيمتها الرسمية عشرة غروش من الذهب، او ١,٧٩٧ فرنكا فرنسيا، قيمتها التبادلية في سوق بيروت ودمشق ١٢ غرشا، وفي يافا ١٣ غرشا في القدس ١١,٥ غرشا، في انطاكيا ١٢ غرشا، في بغداد والبصره ٥–٧ غروش.

"**البرغوث الكبير**"، وهي قطعة وزنها القانوني ٢,٤٠٥ غرامات، قيمتها الرسمية غرشان، قيمتها التبادلية في بيروت ودمشق ثلاثة غروش، في يافا ثلاثة غروش، في القدس ثلاثة غروش، في انطاكيا ثلاثة غروش، في بغداد والبصره ٢,٥–٣,٥ غرشا.

"البرغوث الصغير"، وهي قطعة وزنها القانوني ١,٢٠٣ غراما، وقيمتها الرسمية غرش واحد، قيمتها التبادلية في بيروت ودمشق وانطاكية غرش ونصف، في يافا والقدس غرش واحد في بغداد والبصره من غرش الى غرشين.

"النصف برغوث"، او النصف غرش، وهي قطعة وزنها القانوني ٠,٦٠١ غراما، قيمتها الرسمية ٢٠ باره.

و"اتليك" "Attilik"، او **زهراوي** " Zahraoui"، وهي من تكملة النقود، وزنها القانوني ١٢,٣٠ غراما، عيار الفضة الصافي فيها ٤٤٠ بالالف، تساوي خمس بارات، ولهذه القطعة اجزاء هي **"نصف اتليك"**، وزن هذه القطعة ٦,١٥ غراما من نفس العيار، تساوي ٢,٥ باره؛ و **"ربع اتليك"**، وزنها ٢,٠٧ غراما، قيمتها باره وربع. **فالباره**، فنصف الباره وربع الباره او "التك "Tic".

٢– الفرنك الفرنسي

قطعة وزنها القانوني خمسة غرامات، عيار الفضة القانوني فيها ٨٣٥ بالالف قيمتها الرسمية بالنسبة للسلطنة العثمانية اربعة غروش؛ وكانت قيمتها التبادلية في سوق بيروت خمسة غروش وعشر بارات، في حيفا خمسة غروش في يافا ستة غروش، وفي القدس خمسة غروش وعشر بارات.

٣– اللير الايطالي، "la lire italienne"

وزنه القانوني خمسة غرامات واسعاره كانت نفس اسعار الفرنك.

٤– "الشلن"، "shilling"

وهو قطعة نقدية انكليزية، وزنها القانوني ٥,٦٥٥ غراماً، عيار الفضة الصافية فيها ٩٢٥ بالالف، قيمتها الرسمية خمسة غروش، قيمتها التبادلية في بيروت ستة غروش وعشر بارات، في حيفا سبعة غروش وعشرين باره، في القدس ستة غروش وعشرين باره.

ج– النقود النحاسية

وكانت قد الغيت غير انها بقيت في التداول، وهي عدة فئات منها : فئة المئة باره، قيمتها السوقية ١٢٥ باره؛ فئة **الخمسين باره**؛ قيمتها السوقية ٦٢,٥ باره، والقطعتان من النحاس الاحمر؛ وفئة الاربعين باره، قيمتها السوقية ١٢,٥، وهي من النيكل والنحاس، وفئة **الخمس بارات**، وقيمتها السوقية عشر بارات وربع، وهي من النيكل؛ وفئة **البارتين ونصف الباره**، وقيمتها السوقية ثلاث بارات وهي من النحاس الاحمر[١٠٠].

وبسبب هذا التباين الموضعي في قيمة التبادل للقطعة النقدية الواحدة، كانت الضرورة تقضي بأن يذكر في صكوك البيع البندر الذي يتم الاتفاق فيه على الاسعار بين المتعاقدين. وفي بعض الاحيان كانت هذه الصكوك تنص على وجوب الدفع بالليرات الذهبية دون سواها، ولدينا عدد كبير من هذه الصكوك التي اشارت الى هذه المسأله. وكانت اعمال الصرافة في بيروت ترتفع اسعارها بانتظام من كانون الثاني حتى نيسان. وتتوقف عن الارتفاع لتبدأ بالتراجع في ايار وحزيران، وتتناقص ابتداء من ٢ تموز، وتهبط بشكل عام في ايلول لتصل الى ادنى من السعر الاسمى. ويرجع السبب في هذه التغيرات الى ان الموسمين الاساسيين المصدرين عبر بيروت هما الحرير والحبوب.

٢– توظيف رؤوس الاموال، من المؤكد ان وفرة الصناعات، وكثرة رؤوس الاموال الموظفة فيها، وفقد الثقة بمقدار ما توفرة الزراعة من ارباح بالرغم من وفرة انتاجها، قد دفعا رؤوس الاموال الاوروبية للبحث عن استثمارات جديدة خارج اوطانها "extra-nationaux "، وقد اتخذت هذه الحركة المالية باتجاه السلطنة العثمانية شكلاً بارزاً وسريعاً، منذ مطلع سبعينات القرن التاسع عشر.

[١٠٠] اعتمد في تبيان انواع هذه النقود وقيمتها على
Verney Noêle et Gorges Dumbmann: "Les Puissances Etrangè...":op, cit. p. 168-169
وسعيد حمادة: المرجع السابق ص ٢٤-٢٥

وكانت ولاية بيروت واحدة من الكيانات الادراية التي توجهت اليها رؤوس الاموال. هذا الاتجاه كان مؤكدا ومشجعا عليه من قبل قناصل الدول، والمسؤولين الاتراك انفسهم[١٠١]. خاصة وان السلطنة المتعطشة للمشاريع والمفلسة، كانت بحاجة للاموال، واتخذت هذه الحركة المالية شكلين من التوظيف: التوظيف الصافي البسيط، والتوظيف التعاضدي.

١) التوظيف الصافي البسيط "placement pur et simple"

وهو توظيف يقوم به المتمولون بأنفسهم، بعيدا عن العلاقات المعقدة، في مجالات واضحة ومحددة. من هذه المجالات:

"التوظيف في البنك"

فرجال البنوك والصيارفه في بيروت، كانوا يقبلون الودائع بفائدة ٦,٥%؛ و" البنك الامبرطوري العثماني "la Banque Impériale Ottomane"، كان يقبل الودائع لمدة تتراوح ما بين ٤–٦ اشهر بفائدة بلغت ٤% ونظرا لقلة النقود، كان المداينون يقومون بالاقراض لقاء فائدة مرتفعة السـعر. ففي المدن الداخلية تراوح سـعر الفـائدة من ١–١,٥% لمدة شهر، وفي بيروت١٢% أما السـعر القانوني امام المحاكم التجارية فهو ٩%.

في "شراء العقارات"، "achat de biens fonds"، هذا المجال من التوظيف لرأس المال، لم يكن مربحا الا في حال كان صاحبة يعمل بنفسه على تحسين قيمة الاراضي. وحتى عام ١٨٩٠ كان ابناء البلاد هم الذين يقدمون على شراء الاراضي، واذا كانت هناك بعض العمليات قد تمت من قبل اجانب، فهي عمليات استثنائية. ويمكن ان نذكر منها بعض القطع التي اشترتها الجالية الالمانية في حيفا، وما اشتراه بعض الاسرائيليين والفرنسيين والانكليز في الجليل، وما اشترته بعثة الاباء اليسوعيين "les Jésuites"، في

١٠١- "Recueil consulaire de Belgique" tome 63, Bruxelles 1888,pp. 318-320 et H.lammens: "la Syrie précis Historique", premier volume, Byrouth 1921,p.197

تعنابل (البقاع)، حيث اقاموا مزرعة نموذجية مرموقة. هذه الاستثمارات قد اعطت نتائج جيدة، لان المالكين انفسهم هم الذين اشرفوا عليها. وهذا الاتجاه كان يتوسع يوما بعد يوم، في كل انحاء سورية بحيث اصبح للاوروبيين والاسرائيليين ملكيات عقارية واسعة ساعدت على تعزيز الوجود والنفوذ الاجنبيين في البلاد[١٠٢].

في "شراء البيوت"، " achat d'immeubles "، صحيح ان الامتيازات الاجنبية"، وقد وفرت للاجانب ما يشبه "الحصانة السياسية" " extra - territorialité "، غير ان السلطنة حتى عام ١٨٦٧، لم تكن تسمح لهم بحيازة "الملكيات غير المنقولة"، على الاراضي العثمانية، ومع ذلك، تمكن القنصل الفرنسي في بيروت، من امتلاك حقل اقام عليه "جبانه" "sepulture"، لابناء وطنه كما حصل على ملكية غير منازع فيها، لمساكن موقوفة، كخانات صيدا وعكا وغيرهما. لكن مهما يكن من هذا الامر، فقد بقيت مسالة تملك الاجانب مسألة محصورة، الى ان اجرت القوى الدولية خلال عام ١٨٦٧، مفاوضات مع "الباب العالي"، حول هذه المسألة توصلت من خلالها الى ترتيب اتفاق معه، اكسب الاجانب حق التملك في السلطنة، وهكذا منح من لايملك، لمن لا يرعوي حقا.

ولوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، تمت مفاوضات ثنائية مع كل فعالية على حدة، لوضع الترتيبات اللازمة.واشار "E.Guiot"، الذي اعد عن سورية دراسة اقتصادية في حزيران ١٨٩٠، ان الترتيبات الخاصة بفرنسا قد وضعت في ٩ حزيران ١٨٦٨؛ وكان من نتيجتها اخضاع الاجانب بما يتعلق بالملكية غير المنقولة للقوانين العثمانية[١٠٣]. وبذلك تكون السلطنة قد ساوت الاجانب، الذين يملكون دعما وقدرات كبيرة، بابناء البلاد.

١٠٢- "Documents ...",tome 17, lettre n°17,pp. 80-88; et tome VI, lettre n°52, pp.275-276.

١٠٣- جاء في المادة الرابعة من قانون ٧ صفر ١٢٨٤، الموافق ١٠ حزيران ١٨٦٧، حول حق الاجانب في تملك البيوت ما يلي:

"للشخص الاجنبي ان يتصرف بالمساكن التي وهبت اليه بالشكل الذي يسمح به القانون. أما التي لم يسبق له ان تصرف بها، والتي لا يسمح له القانون بالتصرف بها عن طريق الهبة او الوصية، يكون انتقالها اليه حسب القانون العثماني المرعي الاجراء".

"Documents ...",tome VI, lettre n°52,p.280.

لقد فتح هذا القانون بابا واسعا امام حرية الاجانب في تملك عقارات في بيروت، وفي حرية انتقال رؤوس الاموال الاجنبية، وتوظيفها في هذا المجال كان شكلا ارقى للاستثمار والربح. وازدهرت حركة البناء في بيروت، وباتت مرتهنة بحركة الاموال. ففي عام ١٨٨٧ نشطت هذه الحركة، وكثر الطلب على رؤوس الاموال، وارتفعت الفائدة الى ستة بالمئة، وادى ازديادها المطرد عام ١٨٨٨، الى انخفاض اسعار الابنية ما بين ٣٠-٤٠ بالمئة. وقدر سرعة نشاط هذه الحركة في ذلك العام بشكل ان بيتا — على الاقل — كان يبنى كل يوم في بيروت.

وفي طرابلس الشام، تطلع اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية، الى حركة البناء الناشطة فيها الشام خاصة بعد ان جرى تمديد خط الترام الذي يربط طرابلس المدينة بطرابلس الميناء، وشقت طريق العربات ما بين طرابلس وحمص، وارتفعت اسعار الملكيات العقارية التي اصبحت مهيأة للبناء، وباتت اسعار البيوت بلا حدود عام ١٨٩٠، وتوقعت مصادر فرنسية ارتفاعا اكثر لاسعار الملكيات العقارية القريبة من الطرقات، بعد ان يجري تمديد مشروع الخط الحديدي الذي ينطلق من طرابلس الى حمص. واشارت هذه المصادر بشكل مؤكد، ان البيوت المبنية حديثا يمكن ان تحقق ارباحا عالية خاصة وان هذا المشروع كان يثير اهتمام الكثيرين في سورية. وجاءت هذه الاشارة للفت اهتمام المتموليين الفرنسيين الى هذه المسائل.

٢-"التوظيف بالتعاضد" "le placement avec cooperation"، هذا النوع من التوظيف كان يتم في عدة مجالات منها:

في البنوك، وكان اصحابها يحققون فوائد لاموالهم تتراوح ما بين ١٥-٢٥ بالمئة خالية من المصاريف. والاعمال التي كان يهتم بها اصحاب البنوك هي: بيع وشراء الكمبيالات على الساحات الاوروبية الاساسية وهي : فرنسا، انكلترا، النمسا، ايطاليا، وروسيا؛ حسم الكمبيالات الواردة من الداخل باسعار تتراوح ما بين ٧-٨ % لمدة تتراوح ما بين ٤٥-٧٥ يوما؛ اعطاء السلفات النقدية بكفالات مختلفة للمستلفين

بفائدة تتراوح ما بين ٩-١٠%، اعطاء عربونات لحلالي خيوط الحرير، اعطاء عربونات على البضائع المشحونة، اعطاء سلفات على البضائع المودعة. وغالبا ما ارتبطت هذه العمليات تحت ضغط الرهن بالتسييل المتجدد للبضاعة، بحيث كانت قيمتها في اغلب الاحيان تغطي بشكل واسع المبالغ المستلفة[١٠٤].

ولتسهيل أعمال التوظيفات المالية، عملت البنوك الأجنبية، على تأسيس فروع لها، في مختلف أنحاء الولاية. وهذا العمل كان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عملاً محدوداً. ومن أهم الفروع التي انتشئت :

فروع "البنك الأمبراطوري العثماني"، الذي أسس له فروع في بيروت، طرابلس، صيدا، حيفا، وكان فرع بيروت من أهم هذه الفروع، والفروع الاخرى مسؤولة تجاهه، وأعمالها منظمة من قبله وتحت اشرافه.

فروع "البنك الانكليزي الفلسطيني" " Langlo — Paloestina Bank "، وقد بدأ هذا البنك اعماله في فلسطين عام ١٩٠٣، وكان مركزه في حيفا، أسس له عدة فروع في مختلف أنحاء سورية؛ وقد تأسس أحدها في بيروت، في تموز ١٩٠٦[١٠٥].

فروع "البنك الألماني الفلسطيني" "Deutsche-palestina Bank"، أسس فروع له في بيروت وطرابلس، وفي عام ١٩٠٢ كان البنك يتطلع الى فتح فروع له في كل المدن المهمة في سوريا وفلسطين[١٠٦].

ويبدو أن منطقة شرق المتوسط، كانت مجالاً حيوياً وهاماً لتوظيف رؤوس الأموال وهذا يفسره انتشار البنوك والمصارف الكثيرة، الأجنبية والوطنية التي انتشرت في الولاية. فقبل الحرب العالمية الأولى، بلغ عددها في بيروت ما يزيد عن اثنين وعشرين

١٠٤- "Recueil consulaire de Belgique" tome 118, Bruxelles 1902,p. 126-et "Documents...", tome VI, Lettre n°52, PP. 276-277

ومحمد أمين صوفي السكري الطرابلسي: "سمير الليالي"، الطبعة الثانية، طرابلس الشام ١٣٢٧هجرية، ص١٠٧

١٠٥- سعيد حمادة : "النظام النقدي والعراقي فس سورية"، مرجع سابق، ص٢٨ — ٢٩؛ و "Documents..." tome 17, Lettre102, PP.338-339

١٠٦- "Documents..." tome 17, Lettre n°34, PP.133-134

بنكاً ومصرفاً[١٠٧]. وفي طرابلس الشام، بلغ عددها ما يزيد عن ثمانية بنوك ومصارف وفي حيفا كان عددها ما يزيد عن التسعة[١٠٨].

في الزراعة، ارتبط توظيف رؤوس الأموال فيها بمسألتين: الأولى، خصوبة الأرض؛ والثانية، امكانيات امتلاكها. والربح في هذه التوظيفات، كان يتحقق عن طريق عدة مجالات منها: زراعة الأرض من قبل مالكها مباشرة أو على الأقل بإشرافه المباشر، وهذا هو المجال الأمثل، الذي يوفر الارباح الجدية لصاحب رأس المال؛ أو في استئجار حقل أو عدد من الحقول، تعقد عليها المزارعة. وهنا يلعب الاتفاق الدور المهم في قسمة المحصول، حيث كانت تتم حسب الاتفاق؛ لكن الشكل الغالب هو أن يكون ثلث المحصول لمالك الأرض أو مقدمها، والثلث الثاني للبذار، والثلث الأخير للمزارع؛ وعندما يكون البذار مقدماً من المالك، يحصل هذا الأخير على ثلثي هذا المحصول؛ وإذا انجز العمل عن طريق العمل المأجور، يعطي العامل يومياً أجراً يتراوح ما بين ٧–٨ غروش.

ومن مجالات الاستثمار في العمل الزراعي، تربية دود القز. وكان الاسلوب المعتمد في هذا المجال هو نفسه المعتمد في الزراعة سواء كان العقد بسيطاً أم معقداً؛ ففي الحالة الأولى يحصل المربي على ثلث أو ربع المحصول ثمناً لعمله، وفي الحالة الثانية على العامل أن يقدم نصف البذور ويدفع نصف الضرائب وعندها يحصل على نصف المحصول المنتج. وفي الكرمة كان يعتمد أيضاً المبدأ نفسه. القنصل البلجيكي العام في بيروت، قدر قيمة الربح من توظيف رأس المال في الزراعة ما بين ٥,٦–٧ بالمئة[١٠٩].

في الصناعة. شكلت الصناعات التي أنشئت محلياً والصناعات الجديدة التي كان يجري العمل على انشائها مجالاً مهماً لتوظيف الرساميل الأجنبية. منها : في حل خيوط

---

[١٠٧]- لمزيد من الايضاح عن أسماء هذه البنوك والمصارف وأسماء أصحابها وأماكن تواجدها يراجع. عبد الباسط الأنسي: "دليل بيروت" لعام ١٣٢٧هجرية، ص١٢٥؛ ومحمد أمين عبد العال وعبدو فضل الله عبد النور: "دليل سوريا ومصر التجاري" لعام ١٩٠٨، دمشق ١٩٠٨، ص٣٠-٣١.

١٠٨- "دليل سورية ومصر التجاري" لعام ١٩٠٨، المرجع السابق، ص١٢٢و١٣٠.

-١٠٩ " Recueil consulaire de Belgique" tome 62, Bruxelles1887, PP.325-326

الحرير، وفي صناعة غزل الصوف؛ وفي هذا المجال وجهت دعوة الى مجموعات المتمولين الأوروبيين لإنشاء المزيد من حلالات خيوط الحرير ومغازل الصوف، والى المزيد من التوظيفات في شركات الطرق، كشركة طريق بيروت–دمشق التي بلغ معدل ما حققه السهم من ربح سنوياً ٦٤فرنكاً ما بين عامي ١٨٨٠ — ١٨٨٩؛ طريق طرابلس — حمص — حماه، وزعت أرباحها على المساهمين عام ١٨٨٩ بلغت ٢٥ % بالرغم من أنها كانت تحت اشراف إدارة محلية؛ وشركة تراموای طرابلس المدينة — طرابلس الميناء. البالغ طول خطه ٢٥٠٠ متر قد حققت ربحاً سنوياً بنفس العام ١٠% وشركتا مياه وغاز بيروت قد حققتا أرباحاً معقولة.

ويبدو أن اتجاه تكوين الشركات الأجنبية قد أصبح اتجاهاً عاماً في ولاية بيروت منذ ثمانينات القرن التاسع عشر. فبالاضافة الى الشركات التي أشرنا اليها، تشكلت عدة شركات فرنسية وانكليزية منها : "شركة مرفأ ورصيف بيروت"، و"شركة خط حديد بيروت- دمشق — حوران"، وشركة لبناء قناة مياه نهر ابراهيم، و"شركة خط حديد حيفا- حوران"؛ وغيرها من الشركات الأوروبية التي كانت تتابع في القسطنطينية أعمالها، من أجل الحصول على المزيد من "فرمانات" تمديد الخطوط الحديدية[١١٠]، في ولايات بيروت، سوريا وحلب[١١١].

-١١٠ "Documents..." Tome VI, Lettre n°52, PP.280-281

[١١١]- لمزيد من الايضاح عن نشاطات الرساميل الأجنبية في السلطنة العثمانية يراجع :

عبد الرؤوف سنو: "سياسة الاندفاع نحو الشرق"، وهو بحث من ثلاث حلقات نشرته جريدة السفير في أعدادها الصادرة في ٢٤ و ٢٥ و ٢٨ آذار ١٩٨٠، الحلقة الثانية بعنوان "بسمارك" والمسألة الشرقية ١٨٧٠ — ١٨٩٠.

بعض الاستنتاجات

ان وجود المرافئ الكثيرة على سواحل ولاية بيروت، قد جعل من مسألة تمركز الحركة التجارية في واحد منها مسألة صعبة، وربما مستحيلة في ظل المنافسات التجارية والسياسية، الاقليمية والدولية والمحلية. خاصة وإن حركة صادرات الولاية كانت صادرات زراعية. فالتجار كان من مصلحتهم أن تبقى هذه التجارة حرة عبر أكثر من مرفأ مفتوح أمامهم، كي تتاح لهم فرص أكثر للتسوق من المنتج الزراعي الواحد، المنتشرة زراعته في أكثر من مكان في سورية وكل مكان من هذه الأماكن كان يعتمد على واحد من هذه المرافىء في تصريف انتاجه.

إن الاتجاه الذي سلكته "شركة مرفأ بيروت" كي تركز وتمركز تجارة الولاية في هذا المرفأ ، قد أعترضته عقبات كثيرة – على الأقل لجهة الواردات – ليس أقلها رفض التجار، لشروط الشركة وللرسوم العالية التي حاولت ان تفرضها عليهم، بل وللمزاحمة الدولية التي كان يتعرض لها من خلال المرافىء الاخرى.

وإذا كانت شركة المرفأ قد نجحت في أن تدفع باتجاه مركزة الحركة التجارية على الساحل الشرقي للمتوسط في مرفأ بيروت خطوة الى الامام، فقد تم هذا النجاح نتيجة عدة أمور منها :

الأول، تخصيص هذا المرفأ دون غيره بتجارة بعض سلع الواردات الاستراتيجية التي تهم الولاية والداخل السوري، كالحديد والفولاذ، السكر والقهوة، الشاي والنقود وغيرها.

الثاني، جعل مرفأ بيروت رأس الخط الحديدي لشبكة من الخطوط المتشعبه في قلب المناطق الزراعية الغنية. بمنتجاتها وبكثافتها السكانية، في وقت كان فيه القطار قد أصبح وسيلة النقل البرية الاساسية.

الثالث، تزويد مدينة بيروت بمرفأ حديث دون غيرها من مدن الولاية الساحلية، وممارسة الضغوط للحؤول دون بناء وافتتاح مرافىء حديثة اخرى يمكنها أن تزاحم هذا المرفأ قبل أن تبدأ انطلاقته.

إن التبادل التجاري، الذي كان يجري بين الولاية والخارج، كان تبادلاً مجحفاً مختل التوازن. لأن سلع الولاية كانت بأغلبيتها سلعاً زراعية، وضعت في عملية التبادل، مقابل السلع الصناعية المعدنية. فقد وضع الزيت، بمقابل الحديد والنحاس؛ والفحم، بمقابل القطن والعنب الأسود والصوف؛ والزبدة، بمقابل القصدير والرصاص والتوتيا والمسامير. فالأسعار لم تكن عادلة، لأنه لم يكن بإمكان السلع الزراعية السريعة التلف نسبياً، القدرة على الصمود، والحفاظ على قيمتها أمام السلع المعدنية. ولذلك كان على أصحاب المحاصيل الزراعية أن يرضخوا لهذه العملية التبادلية، لأنه لم يكن بإمكانهم استبقاء محاصيلهم الزراعية عندهم، حتى تتهيأ لهم الأسعار الملائمة. علماً أن المنتجات الزراعية المحلية كانت تتعرض لمزاحمة مثيلاتها من المنتجات الأجنبية، التي كان التجار يغرقون بها السوق في أوان نضج محاصيلهم الزراعية.

لقد أحدثت تجارة الواردات إلى مرافىء الولاية تغيرات ملموسة في عادات وتقاليد السكان المحليين، ليس في المدن الساحلية فحسب، بل وفي كل المدن السورية الصغيرة منها والكبيرة. لأنها دفعت السكان، إلى التخلي عن أستخدام الوسائل والمواد القديمة، وإلى اعتمادهم بشكل متزايد على مواد الصناعة الأوروبية، التي كان يجري تصديرها بكثرة الى هذه ابلاد. وبدأت الفروقات الطبقية التي كانت في الماضي غير واضحة، تبرز مظاهرها بشكل واضح، نتيجة التسابق إلى استهلاك هذه المواد.

لقد أدى الاعتماد المتزايد على المنتجات الأجنبية، إلى الحاق الضرر بالمثيلات منها من المنتجات المحلية التي كانت تتعرض ليس للمزاحمة على سوقها المحلية فحسب، بل وللتقليد في الشكل ايضاً، في محاوله لضربها والقضاء عليها، والحيلولة دون امكانية تطويرها.

إن السلع التي كانت تستورد عبر مرافئ الولاية، كانت أكثر من أن يحصيها عد. وقد فرض هذا الموقع وجود الكثير من الوكلاء التجاريين المحليين، إن على مستوى السلعة الواحدة والقوة الدولية الواحدة، أو على مستوى القوى الدولية المتعددة. لقد حال هذا الوضع دون وحدة السوق، وادى إلى بروز الكثير من التناقضات والاختلافات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، الحضارية وغير ذلك.وهذا الوضع كان ينعكس تفككاً على مستوى الوحدة الوطنية ويترك بصماته عليها.

لقد أدت قلة النقود التركية العثمانية، التي وضعت بين أيدي الناس في التداول، إلى نتيجتين :

الأولى، جرى تقوية موقع النقد على حساب السلع. وهذا الموقع كان يقوى أكثر فأكثر كلما جرى الابتعاد عن مركز السلطنة، والثانية هي بقاء المقايضة في الأرياف كشكل غالب في عملية التبادل التجاري بين المنتجين، لمدة طويلة من الزمن، امتدت إلى ما بعد الحكم العثماني.

إن تدفق صادرات سورية ووارداتها إلى مرافئ الولاية، قد أدى إلى أمرين:

الأول، تمركز النقود في أيدي عدد من تجار المدن، وخاصة في مدينة بيروت، التي كان يقصدها تجار الداخل، ليس من أجل شراء السلع الأجنبية فحسب، بل وللتزود منها بمختلف أنواع النقود، ففيها كان يتواجد التجار والسماسرة الأغنياء، وكلاء التجارة الدولية.

الثاني، هو ازدواجية السلطة الفعلية. ففي الأرياف كان يتواجد كبار الملاكين، من أصحاب السلطة والنفوذ التاريخيين وبحوزتهم سلع الصادرات نتيجة ما كان يتجمع لديهم من مواسم وضرائب عينية يأخذونها من فلاحيهم، وفي المدن أصبح يتواجد كبار التجار الساعين إلى نفوذ جديد، وفي حوزتهم النقود وتحت سلطة نفوذهم سلع الواردات.

إن الصراع بين هذين الطرفين المتنفذين على السلطة والنفوذ كانت تستفيد منه السلطنة العثمانية في صراعها مع القوى الدولية، والعكس صحيح أيضاً.

****

الفصل الرابع

طرق المواصلات وحركة النقل في ولايــــــة بيروت

طرق المواصلات وحركة النقل في ولايـــة بيروت

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت الفعاليات الدولية ترى في تزويد السلطنة بشبكة من طرق المواصلات، التي تصل المناطق الساحلية بمناطق الداخل أمراً حيوياً بالنسبة لتجارتها. فهي تساعد في تصريف منتجاتها وبضائعها عبر هذا الداخل من جهة، وعلى امتصاص ما يوجد في هذا الداخل من موارد خام.

وقبل أن يصدر قانون الولايات العثماني، لم يكن في ولاية سورية غير طريق واحد للعربات، هو طريق بيروت دمشق. ومن خلال هذا الطريق، أدركت السلطنة أهمية المواصلات الحديثة، في تقوية الحكم المركزي الذي تطمح اليه، ولمست أهمية ما يوفره لها من امكانيات في تحريك قواتها الأمنية.

لقد دفعها تنفيذ هذا الطريق ووضعه في الاستثمار عام ١٨٦٣، إلى منح المزيد من التعهدات بالتزامات الطرق[١]، والى تسهيل مهمات الملتزمين. هذا الكلام تؤكده مسألتان: الأولى، هي ان "نظام ادارة الولايات"، الذي صدر عام ١٨٦٤، أكد على وجود نظارة للنافعة في القسطنطينية، تشرف على تعيين مدير تابع لها في كل ولاية يكون من مهمته الكشف على الطرق والمعابر لشقها واصلاحها، ويكون بمعيته عدد من المهندسين. وأناط هذا النظام، بمديري النواحي والمخاتير، جمع العملة المكلفة بإصلاح الطرق العمومية، ونص على "ان فتح وانشاء الطرق والمعابر التي تربط الالوية والاقضية والقرى – المنحصرة في داخل الولاية – ببعضها، وتعميرها على الدوام هي مهمة الادارات المحلية في الولاية"؛[٢] والمسألة الثانية، هي انه بالاستناد إلى هذا النظام عقد والي سورية دورة اجتماعات لمجلس ادارة الولاية، في كانون الثاني عام ١٨٦٨، للتداول في اجراءات المصلحة العامة، وفي السبل الايلة إلى اقرارها وتنفيذها، ورفعها إلى حكومة السلطنة. وكانت المقررات التي اتخذت تتعلق ببناء الطرق والجسور والطرق المعبدة

---

١ – "Documents..." tome V, Beyrouth 1992, lettre n°5, p.48

٢ – "قاموس الحقوق" المجلد الثالث، المادة ٥، ص٩٩٤-١٠٠٧؛
عبد العزيز عوض: "الادارة العثمانية في سورية ١٨٦٤-١٩١٤" مرجع سابق ص٩٥.

وغيرها.[٣]

وبما ان السلطنة كانت واقعة تحت عجز مالي كبير، والطرقات بحاجة ماسة إلى الأموال، اصدرت "نظام الطرق والمعابر" في عام ١٨٦٩، كلفت بموجبه الافراد من الذكور، في المدن والقصبات والقرى، الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦–٦٠ سنة، وكذلك حيوانات الحمل والعربات فيها، بالعمل على الطرقات عشرين يوماً في كل خمس سنوات، أي بمعدل أربعة أيام في السنة. واجاز النظام لمجلس الولاية العمومي، بان يزيد مدة العمل على الطرق بمعدل عشرة أيام خلال خمس سنوات، فيصبح عدد أيام العمل ستة أيام في السنة، كخدمة عينية بدون، اجر"prestation". واجاز لمن لا يريد العمل أن يدفع بدلاً شخصياً عنه، بلغت قيمته ١٦ غرشاً في السنة، أي بمعدل أربعة غروش لليوم الواحد. وما لبث هذا البدل ان ارتفع من ١٦–٢٠ غرشاً أي بمعدل خمسة غروش، ثم من ٢٠–٣٠ غرشاً في أواخر العهد العثماني؛ أي بمعدل سبعة غروش ونصف في اليوم، وذلك بحسب اجرة العامل[٤].

وأعفى النظام من العمل على الطرقات اصحاب الزوايا والتكايا، والذين يقومون بخدمة بيوت العبادة، على أن يستحصلوا على براءة تعفيهم من هذا العمل، كي تبرز أمام مسؤولي البنك الزراعي، المشرفين على تنفيذ التكاليف. وتمكنت

---

[٣] –عقدت الدورة في منزل الوالي في بيروت. وضم الاجتماع خمسة متصرفين : متصرف عكا، متصرف طرابلس، متصرف حمص ومتصرف بيروت. وقد مثل الوالي بنفسه متصرفية دمشق. وقد حضر الدورة بالإضافة إلى هؤلاء المتصرفين أربعة ممثلين عن كل متصرفية. وقد اتخذت دورة الاجتماعات هذه عدة مقررات من أهمها :

١– بناء جسر من الخشب عل نهر الدامور، بين بيروت وصيدا.

٢– بناء جسر آخر من الخشب في بلاد المتاولة من جهة صفد.

٣– بناء طريق معبدة بين بيروت وصيدا.

٤– بناء طريق معبدة بين بعلبك وحماه على أن يتصل هذا الطريق فيما بعد بطريق آخر يأتي من "المعلقة" في البقاع ويصل الى بعلبك ليضعها بصلة مباشرة مع بيروت من جهة، ومع دمشق من جهة أخرى بواسطة الطريق الذي يصل بين المدينتين.

٥– تخصيص جوائز تشجيعية لكل من الذين يعملون على زراعة الزيتون والتوت في المناطق المحرومة من زراعتهما حتى الآن. وخصصت تشجيعات للفلاحين الذين سيزرعون السمسم والقطن. ولهذه الغاية طلب الوالي من القسطنطينية ان ترسل اليه كمية من بزور القطن الاميركي لتوزيعها في البلاد".

"Documents...", tome V, lettre n°48, pp.264-265.

[٤] – علي الحسني : "تاريخ سورية الاقتصادي"، دمشق ١٣٤٢ هجرية/ ١٩٢٤م، ص٢٣١.

عائلات كثيرة من الحصول على هذه البراءة كالرفاعي، الزعبي، الكيلاني والعمري [٥].

وقد استفاد "مدحت باشا"، عندما تسلم منصب والي سورية من تجربة طريق بيروت–دمشق، ومن "نظام الطرق والمعابر" في شق طريق طرابلس–حمص، لكنه لم ينجزه وسنتحدث عن هذه الطرق في مكان آخر من هذه الدراسة.

وفي التقرير الذي اعده "M. patrimonio"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول عام ١٨٨٣، إلى"M. Challemel Lacour"، وزير الخارجية الفرنسية، عن وسائل النقل في سورية لخص بقوله :"خارج طريق بيروت–دمشق المعبدة، لا يوجد في سوريا وسائل نقل غير الجمال والبغال. والطريق الذي شقه "مدحت باشا" بين طرابلس وحماه هو غير مكتمل تقريباً، ولا يوجد عليه عملية نقل منتظمة"[٦].

وبتشكيل ولاية بيروت، انشئت فيها ادارة عليا لطرق الولاية، مركزها في مدينة بيروت وهي ادارة فنية مؤلفة من مهندسين ومساعدي مهندسين، يمثلون:بيروت، جبل لبنان، صيدا، عكا، نابلس، طرابلس الشام واللاذقية[٧] وانشئت في مركز كل سنجق دائرة فرعية، وهي أيضاً دائرة فنية.

وبالإضافة إلى هذه الدائرة الفرعية، تشكلت في مركز كل سنجق "لجنة طرق ومعابر". هذه اللجنة كانت في مركز الولاية برئاسة الوالي. وقد ضمت في صفوفها عضو من مجلس ادارة الولاية، وأمين سر المهندسين، وناظر النفوس ومأمور بنك

---

[٥] –لمزيد من الايضاح حول هذه البراءة يراجع الياس جريج : "الوثيقة رقم –١– في تطور المجتمع العكاري خلال النصف الأول من القرن العشرين"، وهي دراسة غير منشورة أعدت بإشراف د. مسعود ضاهر عام ١٩٧٩ وقدمت في كلية الآداب والعلوم الانسانية، الفرع الأول، لنيل شهادة الماجستير في التاريخ من الجامعة اللبنانية والوثيقة العثمانية رقم –٤– المرفقة بالدارسة.

[٦] – " Documents...", tome VI, lettre n°19, p.56

[٧] – تشكلت هذه الادارة العليا عام ١٣١٨ هجرية ١٩٠٠ ميلادية على الشكل التالي :

المهندس فهيم بك، مهندس المركز؛ والمهندس بشارة، أمين سر لجنة ترامواي جبل لبنان، وويجن افندي، مساعد مهندس عن صيدا؛ والمهندس اوهانس افندي، عن طرابلس؛ ومعاون امين سر مهندس عكا؛ وامين سر المهندس طاهر افندي، ومساعد مهندس عواديس عن اللاذقية؛ ومساعد مهندس علي افندي عن نابلس.

"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ٩٥.

الزراعة، وكاتب[٨].

وفي **سنجق طرابلس الشام**، كانت برئاسة المتصرف، وضمت في عضويتها عضو من مجلس ادارة السنجق، ورئيس البلدية، ومأمور النفوس، وكاتب شعبة بنك الزراعة، ومهندس النافعة وكاتب[٩].

وفي **سنجق نابلس**، كانت برئاسة المتصرف، وضمت في عضويتها رئيس البلدية، ورئيس غرفة التجارة، ومأمور بنك الزراعة، ومأمور النفوس، ومساعد مهندس، وكاتب[١٠].

وفي **سنجق اللاذقية**، كانت برئاسة المتصرف، وعضوية مهندس، ومأمور البنك الزراعي، ومأمور النفوس، وثلاثة أعضاء آخرين، وكاتب[١١].

وفي **سنجق عكا**، كانت برئاسة المتصرف، وعضوية أحد أعضاء مجلس ادارة السنجق، ورئيس البلدية، ومأمور النفوس، ومأمور شعبة بنك الزراعة، ومهندس النافعة، وكاتب[١٢].

ويبدو من تشكيل هذه اللجان، ان مسؤولي الدوائر الفرعية، كانوا في نفس الوقت أعضاء في لجان الطرق والمعابر.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، كانت مواصلات الولاية قد تطورت بشكل ان مدنها باتت مرتبطة ببعضها البعض، وبمتصرفية

---

٨ –"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٧٧.
"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٢٧.

٩ –"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ١٧٦.
"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٤٣.

١٠ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٢١٣.
"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٧٠.

١١ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٢٤٥.
"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ١٩٤.

١٢ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ٢٧٩.
"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ٢١٨.

جبل لبنان، ومتصرفية القدس، وبولايتي سورية وحلب بشبكة من طرق العربات تكاد أن تكون متكتملة، وببعض الخطوط الحديدية، التي تربط مرافئ الولاية بالداخل السوري، هذا بالاضافة إلى عدد من محطات البريد والبرق والهاتف. وانقسمت مواصلات الولاية إلى قسمين : المواصلات الداخلية، والموصلات الخارجية.

I– موصلات الولاية الداخلية

تتمثل هذه المواصلات، بطرق العربات المعبدة، والخطوط الحديدية، وبالبرق والهاتف والبريد الداخلي.

أ– طرق العربات :

من هذه الطرق ما بني عن طريق الالتزام والاستثمار، ومنها ما بني عن طريق "السخرة"، كأن تتولى كل قرية بناء الطريق في خراجها ومن هذه الطرق :

١– طريق بيروت–دمشق : اعدت الحكومة التركية بنفسها دراسة هذا الطريق أكثر من مرة بواسطة مهندسيها، وقام بآخر دراسة أحد المهندسين "البروسيين"، وبالرغم من ان الطريق كان لا يقل أهمية عن غيره من التحسينات، فقد بقي مشروعاً حتى أيلول عام ١٨٥٧.

لقد اتخذ قرار انشائه في وقت باتت فيه الحركة التجارية ناشطة بين بيروت ودمشق، وينتظر ان يزداد نشاطها اكثر فأكثر يوماً بعد يوم، وبتوجيهات وتدخل السفير الفرنسي في القسطنطينية، استقبل "الباب العالي" بارتياح "الكونت ادمون دي برتوي" "le comte Edmond de Perthuis" المقيم الفرنسي في بيروت وهو من قدامى قادة الاسطول الفرنسي، وعهد اليه "بفرمان" انشاء هذا الطريق على نفقته.

لقد تعهد "برتوي"، تنفيذ الأعمال المطلوبة، لطريق مزفت بين بيروت ودمشق، مع تفرعات له في عدة نقاط، كما تعهد بنقل المسافرين والبضائع بالعربات وليس بأية وسيلة أخرى وبأسعار محددة في دفتر الشروط، تقل على الأكثر ٣٠ بالمئة

عما كانت عليه؛ ومن جهته منحه "الباب العالي"، حق استثمار الطريق مدة خمسين سنة، كي يعوض المصاريف التي يدفعها، وتبدأ هذه المدة من عام ١٨٥٩، على أن تبقى الطريق حرة، لحيوانات الجملة ولعموم الناس، سواء كانوا مشاة أم راكبين على حيوانات، بدون دفع أي رسم للمرور[١٣]. وبذلك بقيت المنافسة في النقل قائمة حرة بين الطنابر "Les charriots"، وحيوانات الحمل من جهة، والعربات من جهة أخرى.

القنصل الفرنسي العام في بيروت، "M. Outrey"، أشار في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية، "M. Drouyn de Lhuys"، ان سبب انشاء الطريق هو "من أجل انتظام العلاقات بين الساحل، والسهول الغنية في البقاع ودمشق والقسم الأكبر من منطقة الداخل"، وتوقع ان يؤدي تنفيذ المشروع إلى زيادة النفوذ الفرنسي في سورية وإلى تقويته أكثر.[١٤] ولهذه الغاية أسس الملتزم شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة ملايين فرنك موزعة على ستة آلاف سهم قيمة السهم الواحد خمسماية فرنك.[١٥] وما كاد يعلن عن تأسيس هذه الشركة، وفتح باب الاكتتاب فيها، حتى نفذت جميع الاسهم، دون أن يكون هناك حاجة لعرضها في مدن سورية الاساسية : بيروت، دمشق، وحلب. فما حصل كان خلافاً لما هو متوقع، فقناصل الدول الأجنبية بلا استثناء أرادوا المشاركة بأنفسهم في هذه "المأثرة"، على حد تعبير "M. de Lesseps"، القنصل الفرنسي العام في بيروت[١٦] ومن المؤكد ان هؤلاء قد اكتتبوا باسهم الشركة، وهذا ما أعطى للطريق صفتها الدولية.

سميت الشركة باسم "شركة طريق الشام العثمانية". لكنها كانت لا تحمل من "العثمانية" غير الاسم. لأنه اذا كان صحيحاً ان الفين من الاسهم ستؤول ملكيتها إلى

_١٣ "Documents...", tome IV, lettre n°95, pp.356-357

_١٤ "Documents...", tome V, lettre n°5, p.45

_١٥ Leila Tarazi Fawaz : "Merchants and migrants in Nineteenth - Century Beirut", London 1983,p.68

_١٦ "Documents...", tome 10, Beyrouth 1978, lettre n°41, pp.124-125

تركيا[١٧]، فمن الصحيح أيضاً ان كل ما في الشركة هو فرنسي "فثلاثة أرباع رأسمالها هي رساميل فرنسية، ومركز الشركة القانوني المختار هو باريس، ومجلس ادارتها من الفرنسيين، ومندوب الشركة في بيروت هو فرنسي وهو مديرها، وكل المهندسين وكبار المستخدمين هم أيضاً من الفرنسيين، ولذلك من الطبيعي ان يكون الالتزام فرنسياً. ولا يوجد وهم من خطر الحكم العثماني عليها، لأن كل ما قدمه هذا الحكم هو عامة الناس من السكان المحليين"[١٨]للعمل بالسخرة.

افتتح العمل بإنشاء الطريق، في ٣ كانون الثاني عام ١٨٥٩، وحضر حفل الافتتاح "خورشيد باشا" الحاكم العام للولاية، والسلطات المحلية المدنية والعسكرية، والجسم القنصلي، "ومشير الجيش" الذي وضع بيديه حجر الاساس ايذاناً للعاملين ببدء العمل[١٩]، الذي تتابع بدون انقطاع حتى شهر ايار ١٨٦٠، عندما انفجرت احداث سورية، وارخت بثقلها على كل المنطقة، وبدأ اليأس عند كل المساهمين، فالمصانع افرغت وحصلت خسارة مادية للشركة، وجرى الاعتقاد بشكل عام بأن العمل سيترك. "لكن بفضل المواظبة والحماس والفكر العملي "لبرتوي"، المدعوم من مجلس ادارة الشركة في باريس استؤنف العمل جزئياً وبالتدريج، ثم بشكل شامل ونهائي، ولم يتأخر أكثر من خمسة عشر شهراً، تسبب بخسارة مالية للشركة اعتبرت السلطنة مسؤولة عنها".

وفي مطلع عام ١٨٦٢، وضع القسم المنجز من الطريق وطوله ٧٠ كيلومتراً في تجربة استثمارية. وقدر ما تحقق من أرباح بحوالي خمسمائة الف فرنك، منها ٣٦٠٠٠٠ فرنك من نقل البضائع و١٤٠٠٠٠ فرنك من نقل الركاب، والمبالغ المحققة تمثل ٥،١٦بالمئة من قيمة رأسمال الشركة البالغ ثلاثة ملايين فرنك.

_١٧ "Documents...", tome IV, Beyrouth 1983, lettre n°99, p.364-365

_١٨ "Documents...", tome V, Beyrouth 1992, lettre n°5, p.46

_١٩ Henri Lammens : op.cit, p. 198;et "Documents...", tome10, lettre n°41, pp.124-125; et
عبد الباسط الانسي : "دليل بيروت لعام ١٣٢٧ هجرية" ١٩٠٩، ١٩١٠ بيروت، ص ٢٥

وعندما وضع هذا الطريق في الاستثمار الفعلي، في أول كانون الثاني عام ١٨٦٣ وشهدت دمشق أول عربة محملة بالبضائع من بيروت، كانت الأعمال قد انجزت، وما بقي منها هو بناء بعض الوصلات على جانبيها، وبعض المنشأت في طرفيها، مما لا يعيق الحركة عليها.

واختلفت المراجع حول طول الطريق، منها ما أشار إلى ان طولها ١١٢ كيلومتراً وعرضها ٧ امتار[٢٠]؛ ومنها ما أشار، إلى أن طولها ما بين بيروت ودمشق ١١٠ كيلومترات[٢١]؛ ومنها ما أشار إلى أن طولها هو ١١٢,٠٩٧ كيلومتراً[٢٢]. المصادر الفرنسية أشارت إلى أن الأعمال التي كانت منفذة من الطريق عندما وضع في الاستثمار الفعلي هي :

١- من بداية الطريق في بيروت إلى نهايته في دمشق، وهي مسافة ١٠٩ كيلومترات.

٢- شعبة تنطلق من الكيلومتر ٤٧، قدم جبل لبنان في البقاع وتصل الى "المعلقة" احدى ضواحي زحلة، طول هذه الشعبة ستة كيلومترات.

٣- زنار مدينة بيروت، وهي طريق تبدأ من المرفأ وتتصل برأس الطريق، بنيت بناء لطلب الجنرال "بوفور Beaufort "و "فؤاد باشا"، لتسهيل حركة الجيش؛ وهي بطول كيلومتر واحد ومن مستلزمات الطريق. وبذلك يصبح طول الطريق المنجز ١١٦ كيلومتراً. يمر هذا الطريق في "جبل لبنان"، ويجتازه إلى سهل البقاع الخصب في الكيلومتر ٣٣، عند عنق بلدة "حمانا" على ارتفاع ١٥٤٣ متراً، ثم يمر في سهل البقاع ويجتاز سلسلة جبال لبنان الشرقية عبر "وادي القرن" و"وادي الحرير"، ويدخل سهل دمشق عبر "وادي بردى". وعندما بدأ استثمار هذا الطريق، لم تكن السلطنة العثمانية قد رتبت مسألة التعويض عن الخسارة التي زعمتها الشركة، بل كانت قد أبدت تجاوبها

٢٠ – لجنة من الأدباء : "لبنان – مباحث علمية واجتماعية"، بيروت ١٣٣٤، ص ٤٩٣ ؛ و Jacques Thobie : "Intérêts et impérialisme...", op.cit, p.164

٢١ – Leila Tarazie Fawaz : op.cit. p. 68

٢٢ – Noêl et Dambmann : op.cit. p. 239

منذ الايام الأولى.

فعملت على تغيير دفتر الشروط، فسمحت للشركة أن تستوفي "حق مرور" حدّد بخمس بارات عن كل قافلة حيوانات تسير على الطريق مسافة كيلومتر واحد، ابتداء من أول كانون الثاني عام ١٨٦٣. والتقديرات الأولية لهذا الدخل الإضافي الجديد للشركة، بلغت قيمته من ستة إلى ثمانية آلاف فرنكاً في الشهر. علماً ان هذه العملية لم تكن قد نظمت بعد بشكل جيد.[٢٣] هذه العائدات كانت بالتأكيد تتناقص بمقدار ما تستطيع الشركة ان تمتصه من حركة النقل لأن الجمال والبغال باتت لا تستطيع أن تتحمل ظروف المنافسة الجديدة مع العربات.

لقد حققت الشركة أرباحاً طائلة منذ بداية الاستثمار، بحيث تضاعفت واردات الطريق في مدة سنة. ولا عجب في ذلك، فالشركة خفضت أجور النقل ٣٠ بالمئة، وغلاء هذه الأجور في السابق، قد حال دون تصدير المحاصيل بكميات كبيرة. هذا بالإضافة الى ان الطريق يربط بين مدينتين كبيرتين، هما بيروت وكان عدد سكانها ٦٠٠٠٠ نسمة، ودمشق وكان عدد سكانها ١٨٠٠٠٠ نسمة[٢٤] هذا عدا الركاب الذين كانوا يترلون من القرى المجاورة إلى جنبات الطريق.

وفي تقرير لمجلس ادارة الشركة عام ١٨٨٨، قدر كمية البضائع المحمولة بالعربات من بيروت باتجاه دمشق بحوالي ٩٦٦,٠٠٠ كيلوغراماً، ومن دمشق باتجاه بيروت بحوالي ١,٩٤٧,٠٠٠ كيلوغراماً، في حين قدر التقرير كمية ما نقلته الجمال والبغال ذهاباً واياباً بحوالي ٨,٤٠٠,٠٠٠ كيلوغراماً. وقدر حركة الركاب بين بيروت ودمشق بحوالي ١٨,٠٠٠ راكباً، منهم ١١٤٠٠ راكباً انتقلوا بعربات الشركة، قدرت أجور نقلهم بحوالي ١٨٠٠٠٠ فرنكاً.

وخلص التقرير إلى نتيجة، هي ان النقل البري في سوريا، على الحيوانات

٢٣ – "Documents...", tome V, lettre n°5, pp.48-50

٢٤ – "Documents...", tome IV, lettre n°5, p. 47

بواسطة المكارين، ما زال عاملاً أساسياً في حركة النقل، ويشكل منافساً جدياً لشركتي النقل بالعربات، الموجودتين في بيروت وطرابلس.[٢٥]

وبقيت الشركة تحقق الارباح العالية حتى عام ١٨٩٤. فقد بلغت عائداتها في هذا العام حوالي ١,٧٨١,٠٩٥فرنكاً، المصروف منها ١,١٩٠,٤٨٣فرنكاً، الربح ٥٩٠,٦١٢ فرنكاً. وفي عام ١٨٩٥ وهي السنة الأولى لوضع خط حديد بيروت- دمشق في الاستثمار، هبطت ارباح الشركة إلى ٦٨,٣٦٢ فرنكاً، ثم أخذت تخسر. وفي عام ١٨٩٦، خسرت حوالي ٦١,١٥٥فرنكاً، وفي عام ١٨٩٧، خسرت ٢٩,٠٣٤ فرنكاً، وفي عام ١٨٩٨، خسرت حوالي ٣٧٥٩٨ فرنكاً[٢٦].

وهكذا باتت أسهم السلطنة العثمانية عبئاً عليها. اننا نرى أن الاحصاءات التي كانت تعدها الشركة بعد عام ١٨٩٤، هي احصاءات شكلية، الغاية منها البرهنة على ان الشركة باتت تخسر، من أجل الضغط على صغار المساهمين، وخاصة أولئك الذين كانوا يرفضون مبادلة أسهمهم في الشركة بأسهم أخرى في شركة خط حديد بيروت دمشق التي امتصت شركة الطريق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتخلص الشركة من حصة السلطنة في الارباح التي كانت تحصل عليها. نقول ذلك لأن "شركة طريق الشام العثمانية"، قد حلت نفسها منذ ٣١ تشرين الأول عام ١٨٩١، وامتصت من قبل "شركة الخطوط الحديدية العثمانية الاقتصادية لبيروت – دمشق-حوران"، "La Société des chemins de fer ottomans économiques de Beyrouth-Damas-Haouran" بفضل عقد جرى بين الشركتين بتاريخ ٢ تموز ١٨٩٢ [٢٧]، وبموجبه انتقلت حقوق شركة الطريق، المحررة في "الفرمان" السلطاني الصادر في ٢٠ تموز ١٨٥٧، إلى الشركة الجديدة، على ان يمنح المساهم

٢٥ _ "Documents...", tome VI, lettre n°52, pp. 274-275

٢٦ _ Noël et Dambmann: op.cit., p. 239

٢٧ _ Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine",op.cit., p. 42

مقابل كل سهم له في شركة الطريق، سهمين في شركة الخطوط[٢٨].

ان انشاء طريق بيروت دمشق، قد رجح بشكل نهائي تفوق بيروت على حيفا، صيدا وطرابلس. وشجع "الآباء اليسوعين" على شراء الأرض في "تعنايل" البقاع على مقربة من هذا الطريق، كما شجع غيرهم من المساهمين في الشركة على شراء الأرض أيضاً.[٢٩] وإذا كان الطريق من الثمار الأولى لاتفاقية باريس الدولية عام ١٨٥٦، فتنفيذه قد أدى إلى نتيجتين بالغتي الأهمية. الأولى، هي ترسيخ قناعة المسؤولين العثمانيين بأهمية المواصلات الحديثة، ولذلك فتحوا الباب على مصراعيه امام انشاء المزيد من الطرق والخطوط الحديدية في الولاية وغيرها من أنحاء السلطنة؛ والثانية، هي اشتداد المنافسة الدولية في شرق المتوسط، من أجل الحصول على التزامات بإنشاء الطرق والخطوط الحديدية والمرافئ. وهذه المنافسة أخذت تتزايد حدتها منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

٢- طريق طرابلس- حمص- حماه: في الوقت الذي عهدت فيه السلطنة العثمانية إلى "الكونت دي برتوي" مهمة انشاء طريق بيروت دمشق، منحته أيضاً حق انشاء طريق طرابلس-حمص-حماه، وطريق عكا-حوران. وتركت له حق الخيار بتحديد أولوية البدء. غير ان "برتوي" صمم على تنفيذ طريق بيروت-دمشق قبل أن يباشر بأي عمل آخر"، على حد تعبير "M. de Lesseps"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في أيلول ١٨٥٧ [٣٠] لأن الفرنسيين الذين كانوا يعملون على مركزة حركة التجارة في بيروت، لم يكن من مصلحتهم ان ينفذ أي طريق قبله وقبل أن تقطع خطتهم شوطاً بعيداً. ولذلك صرف "برتوي" النظر عنه، وبقي مشروعاً على الورق، إلى ان بدأ العمل على تنفيذه، في حزيران ١٨٧٩، بمبادرة من "مدحت باشا"، عندما كان والياً على سورية،

٢٨ – محمد كرد علي : "خطط الشام"، الجزء الخامس، دمشق ١٩٢٨، ص ١٧٨

٢٩ – Jacques Thobie: "Intérêts et Impérialisme Français dans l'Empire Ottoman" (1895-1914) ,Paris 1977, p. 164

٣٠ – "Documents...",tome IV, lettre n°95, pp. 357-358 ;et "Documents..." tome 14, lettre n°45, p.182

عن طريق "نظام الأعمال العينية" "prestations" ، المعروف "بنظام السخرة" "La corvée".

وفي نفس الوقت، وبالسخرة أيضاً، كان يجري العمل على إنشاء طريق دمشق–حمص–حماه، وطريق حماه–اللاذقية. وخلال فترة قصيرة لا تتجاوز عدة أشهر، أصبح بإمكان عربة الخيل ان تتنقل بين هذه المدن. والدليل على ذلك ان "مدحت باشا" قام في أوائل أيلول عام ١٨٧٩ بزيارة هذه المدن منطلقاً من دمشق إلى حمص فحماه فاللاذقية، وقفل راجعاً إلى طرابلس عن طريق حمص. غير ان الطريق لم ينته بشكل كامل، فكان عبارة عن اجزاء تنقصها الجسور والعبارات "Les ponts et les ponceaux"، فهذه بحاجة إلى اعتمادات "fonds"، والاعتمادات لم تكن متوفرة. و"مدحت باشا" نفسه أشار إلى ان الحكومة العثمانية كانت تحجبها عنه بسبب وجود اناس في القسطنطينية كانوا يعملون ضده بقصد تفشيله ومنع التحسينات عن الولاية.[٣١] هذا وبسبب العجز في موازنة الولاية، وحاجة الطرق الملحة للجسور من أجل استخدامها بشكل جيد في أيام الشتاء، اتجه "مدحت باشا" يحث اغنياء هذه المدن لتكوين الشركات، من أجل بناء الجسور اللازمة واستثمار هذا الطريق على غرار شركة "برتوي". لكنه نقل قبل أن ينجح في مسعاه، ليلقى حتفه. وجاء بعده "أحمد حمدي باشا" [٣٢] وتابع المسعى ونجح عام ١٨٨٣ في تأسيس هذه الشركة التي تشكلت من هيئة عامة من المساهمين، ومجلس ادارة تألف من رئيس هو "عبد القادر باشا، وستة أعضاء، هم : عبد الحي افندي، عبد القادر افندي، قيصر بك نوفل، جرجس نقاش افندي، قيصر بك نحاس واسحاق خلاط؛ ومن مكتب تنفيذي تألف من رئيس مجلس الادارة عبد القادر باشا، وكاتب التحريرات حامد أفندي، وحنا افندي كاتب محاسب وامين صندوق. وجميع هؤلاء من مدينة طرابلس الشام.[٣٣] والتزمت هذا الشركة

---

[٣١] – "Documents...", tome 14, lettre n°12, pp. 76-77; et lettre n°18, pp.91-92

[٣٢] – "المباحث" المجلد الأول من ١٥ تشرين الثاني ١٩٠٨ إلى ٣١ كانون الأول ١٩٠٩، ص ٣٢٣

[٣٣] –"سالنامة ولاية بيروت".لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ٢، ص ١٨١؛و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هجرية، دفعة ٣، ١٩٧–١٩٨

الوطنية الطريق واعطيت بموجب فرمان صدر لهذه الغاية، حق استثماره لمدة خمسين سنة اعتباراً من ٥ صفر ١٣٠٠ هجرية، الموافق لعام ١٨٨٢ ميلادية.[٣٤] وبذلك يكون أهالي المدن والقرى، التي يمر بقربها هذا الطريق قد أنشأوه بالسخرة، وجاءت الشركة تستثمره وتفرض القيود على المارة بحمى القانون.

واختلفت المراجع حول رأسمال الشركة، بعضها اشار الى أنه بلغ ٩٠٠٠ ليرة عثمانية، ثم رفع بعد ذلك إلى ٢١٠٠٠ ليرة دون أن يحدد اسهمها.[٣٥] وبعضها أشار إلى أن رأسمالها بلغ ٢٨٠٠٠ ليرة، موزعة على ٧٠٠٠ سهم مدفوعة فعلاً، قيمة السهم الواحد ٤ ليرات، يزاد اليها ١٠٠٠ سهم غير مدفوعة، وهي مهداة إلى السلطان.

وقدرت قيمة ما يربحه السهم الواحد ليرة واحدة في السنة، أي ما يعادل ٢٣ فرنكاً[٣٦] وهكذا يكون السلطان هو "المساهم" الأول والرابح الأول. واختلفت المراجع أيضاً، حول طول الطريق، فمنها ما أشار إلى أنه ١٣٥ كيلومتراً، ومنها ما أشار إلى أنه ١٤١ كيلومتراً، ٩٤ من طرابلس إلى حمص، ٤٧ من حمص إلى حماه، وهذه المسافة تقسم إلى قسمين : قسم يخص ولاية بيروت، وطوله ٦٢ كيلومتراً، وهي في سنجق طرابلس الشام، وقسم يخص ولاية سورية، وطوله ٧٩ كيلومتراً. ومنها ما قال ان طولها هو ١٤٤ كيلومتراً، منها ٩٥ من طرابلس إلى حمص، و٤٩ من حمص إلى حماه[٣٧].

ومنحت الشركة، ليس فقط حق احتكار نقل الركاب والبضائع على هذا الطريق، بل وأيضاً حق استيفاء رسم على قوافل الحيوانات المحملة التي تمر على الطريق. وهكذا كانت عائدات الشركة تتراكم من عدة مطارح :

---

[٣٤] – محمد امين صوفي السكري الطرابلسي : "سمير الليالي"، طرابلس الشام ١٣٢٧، ص ١٠٥ و
Noêl et Dambmann, op.cit. p. 314

[٣٥] – علي الحسني : "تاريخ سورية الاقتصادي". مرجع سابق، ص ٢٤٢، والمباحث، المرجع السابق، ص٣٢٣.

[٣٦] – "Documents..." tome VI, lettre n°52, p. 273 ; et Vital Cuinet : op.cit. pp.127-128 ; et Noêl et Dambmann, op.cit. p.314

[٣٧] – محمد امين صوفي السكري الطرابلسي : المرجع السابق، ص ١٠٤ و
"Documents...", tome VI, lettre n°52, p. 272 ; et Vital Cuinet : op.cit. p. 125 ; et Noêl et "Dambmann "les Puissances Etrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine", op.cit. p.314

أ- من أجور نقل المسافرين، الذي كان يتم بواسطة عربات، تتسع الواحدة منها ١٢ راكباً، يجرها خمسة من الأحصنة أو البغال. تستغرق الرحلة بين طرابلس وحمص ١١ ساعة بما فيها ست محطات توقف لتبديل حيوانات الجر. اجرة نقل المسافر من طرابلس إلى حمص وبالعكس ٣ مجيديات فضية، تعادل ١٣ فرنكاً، ومن حمص إلى حماه مجيدية ونصف. واستأجرت الشركة عربات خاصة "بالذوات"، أجرة الواحدة منها مئة فرنك بين طرابلس وحمص، و١٨٠ فرنكاً بين طرابلس وحماه.

ب- من نقل البضائع بواسطة "عجالات" "chariots"، من ذات الأربعة دواليب، يجر الواحدة منها ثلاثة بغال. وكانت تنطلق رحلة في اليـــوم، مؤلفـــة من سبعة مواكب "convois"، يتألف الموكب من سبع عجالات، تستغرق الرحلة من طرابلس إلى حمص ثلاثة أيام في الذهاب وثلاثة أيام في الاياب، مدة المسير خلال هذه الأيام الثلاثة ٢٧ ساعة. أجور النقل كانت تختلف من وقت لآخر، لأنها كانت تتعلق بمدى وفرة الكميات والزمن المطلوب لنقلها، وحسب الطلب على هذه الكميات وبمدى مزاحمة حيوانات النقل للشركة، لكن أجرة نقل الكنتال (مئة كيلة)، ما بين طرابلس وحمص وبالعكس، تراوحت ما بين سبعة غروش وستة عشر غرشاً؛ وما بين اثني عشر غرشاً وستة عشر بين طرابلس وحماه وبالعكس، ومن أربعة غروش إلى ستة غروش، ما بين حمص وحماه وبالعكس.

ج- مما كانت تستوفيه الشركة عن حيوانات النقل كرسم مرور على الطريق،وكان كما يلي:

ثلاثة غروش ونصف عن الجمل المحمل من طرابلس إلى حمص فحماه.

غرش وثلاثة أرباع الغرش عن الجمل المحمل من طرابلس ولمسافة نصف الطريق.

غرش وربع عن الجمل المحمل من طرابلس إلى عكار (أحد أقضية الولاية).

أما الحيوانات الأخرى التي كانت تسير على شكل قوافل فكانت تدفع نصف الرسم

المطلوب عن الجمل.[٣٨] وظلت الشركة تجني الأرباح بمعدل ٣٣بالمئة من رأسمالها المالي، إلى ان اشترت امتياز هذا الطريق "شركة خط حديد دمشق حماه ومتفرعاته" عام ١٩١٠ وخط حديد طرابلس حمص عام ١٩١١[٣٩].

٣- طريق اللاذقية – حماه : اخترق هذا الطريق ولاية بيروت في أقضية اللاذقية، صهيون وجبله، من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. ودخل ولاية سورية في شمال شرق قضاء المرقب من "ناحية قدموس" في سنجق اللاذقية وهي مركز الاسماعيليين الأساسي، و"دير شامي" في ولاية سورية بعد اختراقه "جبال النصيريين". وهو طريق استراتيجي عسكري أكثر منه تجاري. لأن تجارة هذه المنطقة تأخذ بشكل عادي جداً أحد اتجاهين : اما إلى "الاسكندرونة" باتجاه الشمال واما باتجاه الجنوب نحو طرابلس. بدأ العمل على انشاء هذا الطريق في ١٧ تشرين الأول عام ١٨٨٤ عن طريق "السخرة"، في عهد والي سورية "أحمد حمدي باشا"، يومها كان "سنجق اللاذقية" تابعاً لولاية سورية[٤٠].

واستمر العمل طيلة ست سنوات وتوقف بسبب إنتشار وباء "الكوليرا" "choléra"، التي ظهرت في حماه، وخضوع الناس للحجر الصحي وفرض العزلة الالزامية على المصابين "quarantaine"، كي لا ينتشر المرض، خاصة وان حمص قد شهدت خلال الخمسة أيام الأولى من تشرين الثاني عام ١٨٩٠عدداً كبيراً من المصابين والوفيات.[٤١]

---

٣٨ "Documents...", tome VI, lettre n°52, p.273; et Vital Cuinet : op.cit. pp. 125-127

٣٩ – بدر الدين السباعي :"اضواء على الرسمال الأجنبي في سورية (١٨٥٠-١٩٥٨)" دمشق ١٩٦٧، ص ٤٧ ؛و علي الحسني : "تاريخ سوريا الاقتصادي"، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

٤٠ – "Documents...", tome VI, lettre n°23, pp. 120-121

٤١ – في رسالة برقية سرية رقمها ١٨، تاريخ ١٥ تشرين الأول ١٨٩٠، بعث بها نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Guiot"، إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Ribot"، أخبره فيها عن ظهور ست إصابات وأربع وفيات بمرض " الكوليرا" يومي ١٣ و ١٤ في حماه ؛ وعن فرض الحجر الصحي لاجل غير مسمى على القادمين من طرابلس الشام. وفي برقية ثانية، رقمها ٢٢ بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٨٩٠ الساعة عشرة وسبع دقائق، أشار حول نفس موضوع الكوليرا إلى ظهورها في حمص بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٨٩٠،

ثم استؤنف العمل على الطريق في عام ١٨٩١، بشكل جدي بناء على الأوامر الصادرة من الحكومة المركزية في القسطنطينية. وتم انجازه في عام ١٨٩٦. واعطى الطريق فائدة هامة ليس من الناحية المادية فحسب، بل من حيث أنه دفع ابناء المنطقة إلى الاحتكاك المباشر والسريع بالتقدم والرقي والإختلاط بالناس، لأنهم كانوا ولفترة طويلة منعزلين وحدهم.

يبلغ طول هذا الطريق حوالي ١٤٠ كيلو متراً[٤٢] وقد استبعد في عملية إنشائه كما في طريق طرابلس- حمص ليس فقط العناصر الأجنبية، بل وحتى الرساميل الأجنبية.

وبشق هذا الطريق أصبحت مدن القسم الشمالي من الولاية متصلة ببعضها البعض. فمدن سنجق اللاذقية قد إتصلت بمدينة طرابلس الشام عن طريق حماه وحمص. والسنجقان اللذان يتألف منهما القسم الشمالي قد إتصلا بمدينة دمشق عن طريق حمص، وبمدينة بيروت عن طريق دمشق بيروت. أو عن طريق الساحل بواسطة الطريق الممتدة من طرابلس إلى بيروت.

٤- طرق سنجق بيروت: وهي مجموعة طرق تصل أقضية : صيدا صور ومرجعيون، التي يتألف منها سنجق بيروت. هذه الطرق هي:

طريق **بيروت صيدا**، بدأ العمل على إنشاء هذا الطريق "بالسخرة"، في عام ١٨٩٠ ويبلغ طوله ٤٨ كيلو متراً[٤٣] وفي هذا العام، وبسبب إنتشار مرض "الكوليرا" توقف العمل فيه، ثم إستؤنف في عام١٣١٧ هجرية[٤٤] والموافق لعام١٨٩٩ ميلادية، وفي عام

وأعطاه أرقاماً تدل على إستفحال هذا المرض خلال الأيام الخمسة الأولى من تشرين الثاني وهي كما أعطاها كالتالي : ١ تشرين الثاني، حصلت ٣٠ إصابة، منها ١٥ حالة وفاة، ٢ تشرين الثاني، حصلت ٢٠ إصابة، منها ست وفيات، ٣ تشرين الثاني، حصلت ٣٠ إصابة منها ٨ وفيات، ٤ تشرين الثاني، حصلت ٤٠ إصابة منها ٩ وفيات، ٥ تشرين الثاني، حصلت ٩٠ إصابة منها ١٦ حالة وفاة.
" Documents...", tome VI, lettre n° 53, p. 282 ; et lettre n° 56, p. 284.

[٤٢] – Vital Cuinet : op.cit. 41

[٤٣] – " Documents...", tome 14, lettre n° 45, p.182; et Noêl et Dambmann, op. cit. p. 321

[٤٤] – " سالنامة ولاية بيروت " لعام ١٣١٨ هجرية، دفعة ثانية، ص ٦٦

١٩٠٨ كان منجزاً وصالحاً للاستعمال،[٤٥]وطريق **صيدا النبطية** مرجعيون، وقد إختلفت المعلومات الواردة عن هذا الطريق. المصادر الفرنسية أشارت في عام ١٨٩٠ إلى أنه وصل إلى النبطية، ويجب أن يصل إلى دمشق من جنوب البقاع[٤٦] وفي عام ١٨٩٦، أشار " فيتال كينا " "Vital Cuinet"،إلى أن طريق صيدا قد وصل إلى " الجديدة" مركز قضاء مرجعيون وطوله ٥٥ كيلومتراً.[٤٧] وفي عام ١٩٠٠ أشار"Noêl" و"Dambmann"، إلى أن طريق صيدا – النبطية، يبلغ طوله ٢٤ كيلو متراً، ومن المفترض أن يصل إلى دمشق عبر حاصبيا، وقد بدأ العمل على إنشائه منذ ستة عشر عاماً، ولم ينجز منه سوى ٨ كيلو مترات صالحة للاستعمال في جنوب صيدا.[٤٨]

وطريق **صيدا صور عكا**، هذا الطريق كان حتى عام ١٩٠٠، عباره عن نتف هنا وهناك. لكن ما لبث أن أنجز، وقبيل الحرب العالمية الأولى، كان صالحاً لمرور العربات.

وطريق **بيروت طرابلس**، وطوله ٩٠ كيلو متراً. وقد بدأ العمل على أنشائة في نفس الوقت الذي بدأ فيه العمل على طريق صيدا عام ١٨٩٠، ثم توقف بسبب الظروف الصحية، وكان قد أنجز منه القسم الممتد من بيروت إلى جبيل وطوله ٤٠ كيلو متراً. وفي عام ١٣١٧ إستؤنف العمل عليه مجدداً، وفي عام ١٣٢٧ كان صالحاً للسير بين بيروت وطرابلس.[٤٩]

وبالإضافة إلى هذه الطرق، كانت بيروت تتصل ببعبدا وبيت الدين وبيت مري وبرمانا والمتن، ومنها إلى زحله في متصرفية جبل لبنان، وبشتوره وبعلبك في ولاية سورية.

[٤٥] – محمد أمين صوفي السكري الطرابلسي : " سمير الليالي "، مرجع سابق، ص ١٠٠

[٤٦] – "Documents...", tome VI, lettre n° 52, p. 272

[٤٧] – Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op. cit. p. 41

[٤٨] – Noêl et Dambmann, "Les Puissances Etrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine", op.cit. p.396

[٤٩] – " سالنامة ولاية بيروت " لعام ١٣١٨ هجرية،دفعة ثانية، ص ٦٦ ؛و
Noêl et Dambmann : op. cit. p. 321 ; et "Document...", tome 14, lettre n° 45, pp. 182 – 183

٥– طرق سنجق عكا: وهي عبارة عن طريقين متصلين ببعضهما عند بحيرة "طبريا". والطريقان يصلان هذه البحيرة بالبحر الأبيض المتوسط. الأول هو طريق **حيفا الناصرة طبريا**. وقد وضعت تصاميمه في عام ١٨٨٦، وبدأ العمل على تنفيذه في هذا العام. وقد "جرى تدشين القسم الأول منه في حزيران ١٨٩٠". وما لبث أن توقف العمل بسبب الظروف الصحية التي أشرنا إليها. وفي عام ١٨٩١ إستؤنف العمل، ووصل الطريق إلى بحيرة طبريا؛ والثاني، وهو طريق **عكا شفا عمرو طبريا**. ويبلغ طول هذا الطريق الدائري ٦٤ كيلومتراً"[٥٠].

٦– طرق سنجق البلقاء: وهي عبارة عن طريق واحد، يصل بين "يافا" في متصرفية القدس الشريف ونابلس. ويبلغ طول هذا الطريق ٦٨ كيلو متراً. وقد بدأ العمل على إنشائة في عام ١٨٨٨، "وتعرض لعدد من الحوادث الطبيعية، حالت دون إستعماله بشكل صحيح. منها أن جسر نهر "العوجا" الذي كلف بناؤه ٨٠٠٠٠ فرنكا قد جرفته المياه، وكذلك جرفت المياه جسر نهر "المصرع"، الذي كلف بناؤه ١٠٠٠٠٠ فرنكاً. وبالرغم من الإصلاحات التي أجريت لهذا الأخير، بقي الحصان الوسيلة الوحيدة للمواصلات".[٥١]

ب – الخطوط الحديدية

لا يمكن دراسة الخطوط الحديدية التي جرى تمديدها في ولاية بيروت، بعيداً عن تلك التي جرى تمديدها في ولايتي سورية وحلب، ومتصرفية جبل لبنان، لعدة أسباب: الأول، هو أن رؤوس هذه الخطوط كانت في مرافئ الولاية، وإمتداداتها كانت في هذه الكيانات الإدارية التي أشرنا إليها ؛ والثاني، هو أن الدراسات التي جرى إعدادها لهذه الخطوط، كانت في سياق المخططات الدولية وجزءاً منها، وهذه المخططات طالت هذه الكيانات ؛ والثالث، هو أن الحصول على "فرمانات" تمديدها

[٥٠] – "Document...", tome VI, lettre n° 52, p. 272 ; Vital Cuinet : op. cit. pp. 41,97

[٥١] – Noêl et Dambmann ; op. cit., p. 397 ; et Vital Cuinet: op:cit., pp.181-182

وإستثمارها، قد رافقه صراع بارد من أجلها بين الفعاليات الدولية، لأن السلطنة لم تضع دراستها الخاصة لهذه الخطوط، ولم تحدد أوليات للربط بين المدن بواسطة هذه الخطوط. كل ما فعلته هي أنها صنفت المدن فوضعت طرابلس، دمشق وعكا في المرتبة الأولى، وحمص وحماه وبعلبك وحوران في الدرجة الثانية، وبيروت واللاذقية في الدرجة الثالثة،[٥٢] وإستفادت من صراع الفعاليات الدولية وهي تتسابق إلى إعداد الدراسات، والحصول على الالتزامات.

الظروف التي سبقت إنشاء هذه الخطوط

قبل أن نتوقف عند هذه المرافق الحيوية، لا بد من الاشارة إلى أن كل فعالية دولية كانت تعمل على إنجاز خطتها قبل أن يداهمها الوقت. فالصراع الدولي البارد من أجل هذه الخطوط بدأت ترتفع حرارته في مطلع ثمانينات القرن التاسع عشر. القنصل الفرنسي العام في بيروت "M.Barthélemy" ، لخص الوضع الفرنسي في سورية، في رسالته التي بعث بها إلى"M. Barthélemy-saint-Hilaire"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٢ كانون الثاني عام ١٨٨١ كما يلي : " أخطار من كل الأنواع تهدد وضعنا في سورية. الكل يمكن لهم أن يتآمروا. لكن إذا أخذنا منذ الآن الاحتياطات المطلوبة من أجل دفاع جدي، نستطيع في اللحظة المناسبة أن نرده باتجاههم. فمن بين الأخطار المباشرة التي يجب أن توضع في الخط الأول، هي التزام الأشغال العامة أو أي مشروع آخر له فائدة عامة، يعطى لأي كان من أية فعالية أجنبية عندها اطماع في هذه البلاد. فأي مشروع من هذا النوع، هو مقلق للغاية ليس لأنه يستتبع بأخذ الأرض وامتلاكها بل ويؤثر مباشرة على السكان بالمنافع التي يقدمها لهم"[٥٣].

فمن هذا المنطلق من الأفكار كان المسؤولون الفرنسيون يرصدون تحركات الفعاليات الدولية الأخرى، وخاصة الانكليزية والألمانية. وفي مجال تمديد الخطوط

[٥٢] – لمزيد من الإيضاح عن التنصنيف يراجع :

"Document...", tome 14, lettre n° 49, pp.197-198

[٥٣] – "Documents...", tome 14, lettre n°64, p. 256.

الحديدية، راقب القنصل الفرنسي العام في بيروت"M.Delaporte" ، حركة لمسؤولين بريطانيين في "وزارة العمل والشؤون الخارجية" "Foreign office"، امتدت من خليج "الاسـكندرونة" "Alexandrette"، فاللاذقية "وجبل العلويين"، دمشق، طرابلس، بيروت، "شتورة" و"زحلة" في البقاع، صيدا، "جبل لبنان" والقدس. ومن خلال أحاديثهم، وما صرحوا به خلال هذه الحركة، خلص إلى عدد من الاستنتاجات هي :

١- "ان السلطنة تريد أن تشتري التزام طريق بيروت دمشق، وبعد ذلك تعود فتبيعه إلى شركة انكليزية".

٢- رغبة المسؤولين البريطانيين أن يكون "جبل لبنان" تحت الحماية الخاصة للمكة بريطانية.

٣- إقامة صلة بين سهل العلويين وجزيرة "قبرص" التي احتلها الانكليز.

أما نتائج هذه الحركة فقد لخصها بأمرين :

الأول، تقديم طلب إلى "مدحت باشا"، والي سورية آنذاك لبناء مرفأ بيروت.

الثاني، العمل على "تمديد خط حديدي من طرابلس الشام إلى "دير الزور" على "نهر الفرات". وعقّب بالنسبة للطلب الأول، ان "الكونت دي بوتوى"، "Le Comte de Perthuis"، مدير شركة طريق بيروت دمشق قد قدم لبلدية بيروت مخططاً تفصيلياً وشروطاً أفضل لبناء مرفأ بيروت، وطلب إليها أن تمنحه هذا الالتزام. ورداً على العروض التي قدمها، طلبت البلدية إلى "الباب العالي" ان يسمح لها بتلزيم بناء المرفأ. "بيدا انها احتفظت لنفسها بأن لا تمنحه إلا للشركة التي تقدم في النهاية افضل الشروط". وبالنسبـة لتمديـد خط حديد طرابلس "ديـر الزور" أشار بأن أحد الانكليز، "M. Austin"، هو الذي قدم الطلب إلى "مدحت باشا". غير أن انكلترا التي كانت تسعى أن تكون لها طريق إلى الهند، "تتمسك بأن يكون رأس الخط الذي يمتد من الهند إلى البحر المتوسط حصراً في الاسكندرونة أو في اللاذقية"[٥٤].

٥٤- "Documents...", tome 14, lettre n°29, pp. 138-141

وراقب هذا التحرك البريطاني أيضاً "M. Sienkiewicz"، القنصل الفرنسي -الذي سبق ان أشرنا اليه- مرتين : الأولى في أيار عام ١٨٨٠، عندما كانت أعمال "السخرة" "La corvée" ، على الطرقات قد بدأت تثير اشمئزار السكان المحليين، فأشار إلى هذا الخط الحديدي بقوله : "هذا المشروع هو قديم، لكن لم يصرف النظر عنه". والنقطة الأساسية في هذا المشروع هي معرفة اين سيكون رأس الخط في اللاذقية أم في طرابلس؟ وأجاب: لقد فكر الانكليز أولاً باللاذقية، ثم عادوا فغيروا اتجاههم فأعلنوا انها طرابلس". واقترح لمواجهة هذا التوجه البريطاني ان تبني فرنسا خطاً عمودياً يتخذ من حلب نقطة مركزية في الشمال، ومن القدس نقطة في الجنوب، ويربط هذا الخط المركزي بتفرعات تنطلق من ساحل المتوسط إلى المناطق الغنية في الداخل كحوران، أو أي نقاط أخرى مماثلة يمكن أن تغذي حركة النقل العام. وأشار إلى أن هذا الخط يمكن أن يمر في وادي البقاع ووادي الاردن[٥٥]. وفي المرة الثانية كانت بعد شهر من الأولى، وكان قد جرى تصنيف المدن السورية من قبل السلطنة حسب الأولويات، وكانت بيروت واللاذقية قد صنفتا في المرتبة الثالثة؛ والانكليزيان "أوستن" "M. Austin" و"كميرون" "M. “M. Cameron"، قدما "لمدحت باشا" مشروعاً لخط حديدي يمتد من "طرابلس الشام" إلى "حمص" ومنها إلى "الفرات" ليصل إلى بغداد، بعد "ان افتتحا مكتباً في "لندن" وشكلا نواة لشركة من أجل المستقبل، ووضع تحت تصرفهما مبلغ عشرة آلاف "ليرة استرليني" "livre sterling"، لتغطية مصاريف الاعلان والسجلات والمصاريف الأولية الأخرى[٥٦]. وبمواجهة هذا التوجه الانكليزي المتكرر منذ عام ١٨٧٨ اقترح على المسؤولين عدداً من الخطوات العملية البديهية، التي لا بدّ منها لأي مشروع جدي. ومن هذه الخطوات :

١- الاشارة إلى مهندس مختص بإعداد مشروع يربط بين النقاط التي للفرنسيين مصلحة

٥٥- لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 14, lettre n°45, pp.184-185

٥٦- "Documents...", tome 14, lettre n°51, p. 203

في الربط بينها.

٢- العمل على "ايجاد شركة فرنسية، تكلف بالحصول من الباب العالي على التزام بتنفيذ التصميم المتفق عليه" وكشف ان الغاية من هاتين الخطوتين، هي وضع "الباب العالي" امام خيارين : "فاما ان يرفض كل الالتزامات المتعلقة بسوريا، واما ان يمنح الفرنسيين كغيرهم من الفعاليات الالتزام الذي يدعمونه".

٣- العمل على "ايجاد رصيد مالي فرنسي في سوريا، على غرار ما فعله الانكليز في مصر وما يفعلونه الآن في سورية".

٤- مواجهة "الدعاية البروتستانتية "La propagande protestante"، وهذه المواجهة "تعني ضد الانكليز". وفي هذا المجال، أكد ان الفرنسيين ما زالوا يمسكون بزمام المبادرة بالرغم من ان الجهود الفرنسية في هذا المجال "ليست بذات قيمة اذا قيست بتلك التي توضع تحت تصرف البعثات البروتستانتية مجتمعة، التي يقدمها الألمان والأميركان والانكليز"[٥٧].

واجمع الذين رصدوا هذه الحركة، فعبروا بأشكال مختلفة على الها كانت تهدف إلى عدة أمور منها:

١- تحجيم النفوذ الفرنسي في سورية تمهيداً لضرب خطتهم. وفي هذا المجال أشار السيد "Delaporte"، بقوله: "ماذا يحصل عندما يصبح التزام طريق بيروت دمشق، ومرفأ بيروت، وخط حديد طرابلس الفرات، في عهدة شركات انكليزية خالصة؟" أجاب بأن التأثير البريطاني يصبح ساحقاً في هذه البلاد. فهو في الشمال "مدعوم بالنصيريين" الذين يكسبهم إلى جانبه، وفي الوسط يصبح سكان "متصرفية جبل لبنان" مجبرين على تلقي هذا التأثير، وأخيراً الوجود البريطاني في جزيرة "قبرص" حيث مرفأ "فماغوسته" "Famagouste". هذا الواقع يؤدي بالتأكيد إلى سيادة النفوذ الانكليزي

٥٧ - "Documents...", tome 14, lettre n°64, p.257

وإلى اعلان الحماية البريطانية على هذه البلاد"[٥٨].

٢- وفي حال بلغ الانكليز هدفهم، وأصبحت اللاذقية رأس الخط الحديدي الاسيوي، يصبح الثقل كبيراً من الوجهتين المادية والسياسية. فالخط الحديدي المنطلق من اللاذقية إلى حلب أولاً، سيؤدي إلى نتيجة هامة، هي "احياء المنطقة الممتدة من "طرطوس" "Tortose"، إلى "انطاكية" "Antioche"، ويؤدي بالمقابل إلى نتائج مشؤومة على طرابلس وحماه اما بيروت فيبطل دورها في أن تكون المركز التجاري لسورية، والقسم الأكبر من سكان "متصرفية جبل لبنان" سيجدون انفسهم "منجذبين نحو مركز جديد، وإلى أولئك الذين أوجدوا هذا المركز". كما ان المؤسسات الفرنسية العديدة في بيروت "تصبح بدون معنى والنفوذ الفرنسي يبقى بدون غاية، ولا يلبث أن يختفي"[٥٩].

٣- ان محاولة شمول الشبكة الانكليزية لمدينتي حلب ودمشق في داخل سورية، يعني الها "لم تترك مكاناً لأي خط حديدي آخر".

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، وامام ضخامة الالتزام الذي كان يجري التفكير به أكد السيد"M. Sienkiewicz" انه من النوع الذي يؤمل تنفيذه بمساعدة فرنسية، أو ان لا ينفذ أبداً في انحس الأحوال"[٦٠].

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه الحركة الانكليزية ناشطة كانت تجري حركة المانية مماثلة. "M. Patrimonio"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، سجل هذا الحركة الالمانية في رسالة له إلى السيد "M. Gambetta"، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني عام ١٨٨١، أشار فيها إلى ان لجنة المانية مرّت في بيروت. وهي مرسلة من قبل "الشركة القومية لتجارة المدن الهانزية" "La Société Nationale de Commerce des villes hanséatiques" في مدينتي "برام

٥٨ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 14, lettre n°29, pp.141-142
٥٩ - "Documents...", tome 14, lettre n°45, p.153
٦٠ - "Documents...", tome 14, lettre n°51, p.206

Brême"، و"هامبورغ""Hambourg"[٦١].

هذه اللجنة كانت تتألف من "مهندسين ورسامين وعلماء ورجال بنوك وصناعيين وتجار وفنيين، وهي بإشراف السيد "M. Lochnis"، المستشار الخاص للدولة الالمانية[٦٢]. وكانت غايتها ربط الحركة التجارية لهاتين المدينتين بالحركة التجارية في الشرق. وبعد أن استعلم هؤلاء عن نوع التجارة التي تجري في البلاد، وأنواع المنتجات المطلوبة بكثرة فيها، أعطوا كل واحد من التجار المحليين لائحة اسئلة مؤلفة من اربعة وعشرين سؤالاً ونسخة عن برنامج الشركة المؤلف من سبع نقاط تتضمن: تبادل البضائع الألمانية مقابل منتجات الشرق، اعداد الدراسات عن المشاريع العامة بخاصة منها، الاقنية والخطوط الحديدية وغيرها"[٦٣]. غير أن هذا القنصل كان مطمئناً بأن الالمان لن يتمكنوا من منافسة الفرنسيين، لأنه كان يعتقد "ان الباب العالي" لا يشجع هذه التوجهات بمنحهم التزامات تمديد خطوط حديدية واستثمارمناجم واشغال عامة"[٦٤].

من الملاحظ ان القناصل الفرنسيين، كانوا لا يتوانون عن نقل أية معلومة، إلى مسؤوليهم مهما كانت صغيرة، عن تحركات غيرهم من الفعاليات[٦٥] وهذا يدل على انهم كانوا قلقين على مصالحهم ونفوذهم. ولو سلمنا أنهم كانوا يبالغون في تصوير الأخبار عن التحركات الانكليزية والالمانية وغيرها، من أجل دفع مسؤوليهم

[٦١] – مدينتا "برام" و"هامبورغ" هما من مدن التجمع التجاري "هانزايتك" ""hanséatique"، وهي من "هانزا" ""hansa"، جمعية من التجار في القرون الوسطى ١٢٤٠ احتكرت التجارة في منطقـــة عبر الماء، وحصراً في "هنز" ""hanse"، الألمانية. و "la Hanse"، هو تجمع من المدن التجارية على "بحر الشمال" و"البلطيق"، وللاستطراد هي اسم اعطي لأصحاب حرفة، أو لخليط من التجار، وعن المدن المشار اليها ولمزيد من الايضاح يراجع : Paul Robert : "le petit Robert", Canada 1884, p.911

[٦٢] – "Documents...", tome VI, lettre n°5, pp.27-28

[٦٣] – لمزيد من الايضاح يراجع برنامج الشركة ولائحة الأسئلة في :
"Documents...", tome V, Annexe à la dépêche n°2 du 25 novembre 1881, pp. 29-32

[٦٤] – "Documents...", tome VI, lettre n°7, p.34.

[٦٥] – في نهاية الرسالة التي أرسلها القنصل الفرنسي العام في بيروت،"M. Freycinet"، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ تموز ١٨٨٠، أشار : "علمت ان انكليزياً (الجنرال موت Mott) سيطلب من "مدحت باشا" التزام خط حديدي ينطلق من عكا إلى دمشق"
"Documents..." tome 14, lettre n°51, p.206

السياسيين، إلى المستوى الذي يريدونه من الحركة، فقد نجحوا في هذه المهمة. والدليل على ذلك ان المسؤولين الفرنسيين ارسلوا بعثة لاعداد الدراسات عن مصادر الثروة في سورية وكيفية الوصول إليها والامساك بها. وان القنصلية الفرنسية العامة في بيروت قدمت لها التسهيلات اللازمة، والمعلومات المطلوبة. كما طلبت إلى عمالها القنصليين في طرابلس وحلب ويافا وغيرهم أن يقدموا لهذه البعثات التسهيلات والمعلومات المطلوبة، وليس هنا مجال الدخول في تفصيلات هذه المسائل[٦٦].

وفي مطلع عام ١٨٩٠ توصلت الدراسات الفرنسية التي اعدت عن خطوط الحديد في سورية إلـــى وضع مخطط عن هذه الخطوط، من أجل العمل على تنفيذه، يتألف هذه المخطط الأولي الذي يبدأ في بيروت، من شبكة يبلغ طولها ٥٥٤ كيلومتراً، تتوزع على عدد من الخطوط على الشكل التالي :

خط بيروت – زحلة – دمشق وطوله ١٧٨ كيلومتراً.

خط دمشق حوران وطوله ٩٠ كيلومتراً.

خط حماه – حلب وطوله ١١٢ كيلومتراً[٦٧].

خط حمص – حماه وطوله ٤٩ كيلومتراً.

نلاحظ ان هذا المشروع قد استهدف المناطق السهلية الغنية بمنتجاتها الزراعية والحيوانية. في هذه الاجواء الدولية، كان يجري العمل في ولاية بيروت، على تمديد الخطوط الحديدية. ومن الخطوط التي مددت:

١- **خط بيروت – دمشق:** لقد ارتبط بناء وتمديد هذا الخط – وهو واحد من الشبكة التي أشرنا اليها – بالخطة الفرنسية العاملة على ربط منتجات الداخل السوري وخيراته بمرفأ بيروت. ومن هذا المنطلق، عارض المسؤولون الفرنسيون تمديد أي خط حديدي في سورية لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الخطة، وخاصة بعد ان قرروا، "ربط بيروت

[٦٦] – لمزيد من الايضاح يراجع :
"Documents...", tome 15, lettre n°55 et 59, pp. 229-230,239-240

[٦٧] – لمزيد من الايضاح عن هذه الشبكة يراجع : "Documents...", tome 15, lettre n°99, pp 408-416

"بمرسيليا" عبر خط بحري يمر في مدينة "تونس"، وفي أحد مرافئ جزيرة "كريت" [٦٨] وبنوا مرفأ بيروت.

واعتمد المسؤولون الفرنسيون لتحقيق هذا التوجه، خطين متوازيين : الأول، دفع السلطنة العثمانية إلى اعتماد هذه الخطة ؛ وفي هذا المجال استفادوا من العلاقات الجيدة التي كان قناصلهم ينسجونها مع الولاة. فبصلاتهم المستمرة مع هؤلاء، كانوا يتناقشون معهم حول هذه المسائل ويقنعونهم بأفضلية توجههم، ويطلبون اليهم معرفة التطورات التي تستجد في القسطنطينية على صعيد تلزيم المشاريع، ويدفعونهم، إلى إقناع مسؤوليهم حول أفضلية الخطوط الحديدية وأفضلية فعالية دولية على أخرى، وأفضلية المدن التي يجب أن تنطلق منها هذه الخطوط؛ وفي هذا الاتجاه أيضاً عملوا على تحريك الفعاليات المحلية باتجاه ما يريدونه، والافادة من تحركاتها في الضغط على السلطنة[٦٩]. أما الخط الثاني الذي اتجهوا فيه فهو معارضتهم الخطوط الأخرى وعرقلتها والعمل على استبعادها.

ويبدو ان الصراع الدولي حول التزامات خطوط الحديد في سوريا، كان قد بلغ ذروته لدى الزيارة الأولى "لفرد ريك غليوم الثاني" "F. Guillaume II"، امبراطور المانيا، إلى القسطنطينية عام ١٨٨٩، حيث سارع رجال الأعمال الالمان للافادة من هذه الزيارة بالحصول على التزامات تمديد خطوط حديدية وغيرها.

القنصل الفرسي العام في بيروت، "Le Vicomte de Petiteville"، كان يراقب هذا التحرك واطلع على الحوار الذي دار وراء الكواليس، من "عزيز باشا"، والي

٦٨ _ "Documents...", tome VI, lettre n°15, p.48

٦٩ – عندما صنفت السلطنة مدينة بيروت من مدن الدرجة الثانية، كتب القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Sienkiewicz"، إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Freycinet"، اخبره فيها ان اهالي بيروت، قد تأثروا كثيراً من هذا التصنيف، وان عدداً من النافذين بينهم قد وجهوا برقية إلى المسؤولين عبروا فيها عن استيائهم من هذا الاجراء. وأشار انه في حال لم ينفع هذا الاحتجاج سيطالبون بالحاق بيروت بمتصرفية جبل لبنان. ولمزيد من الايضاح يراجع :
يراجع: "Documents...", tome 14, lettre n°49, pp. 197-198

بيروت ذي الصلة الفاعلة بالموظف النافذ في القسطنطينية "الحاج علي بك"[٧٠]. فقد اخبره ان هذا الأخير قد اقنع السلطان "عبد الحميد" ان مدينة بيروت وحدها من بين مدن الساحل "تحظى بالافضليات المرغوبة في أن ينطلق رأس الخط الحديدي إلى داخل البلاد". وكتب هذا القنصل رسالة إلى السيد "سبيللر" "M. Spuller"، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٨٨٩، نقل إليه فيها ان هذا الموظف النافذ قد اقنع السلطان في النهاية، ان مصلحته ومصلحة أبناء البلاد في أن لا يمنح أي التزام "للاشخاص الذين يأتون اليه طالبين تمديد خط حديدي يبدأ من صور أو حيفا، من عكا أو طرابلس"[٧١]. وكان هذا القنصل قد أخبره في رسالة سابقة، أرسلها بتاريخ الخامس من تشرين الثاني عام ١٨٨٩، ان "عزيز باشا"، الذي بذل مساعيه إلى جانب المصالح الفرنسية، من خلال ما كتبه إلى مسؤولي السلطنة، قد فعل ذلك بدافع من عواطف الصداقة التي تربطه بفرنسا". وأشار إلى ما أعلنه الوالي صراحة بأن "مرفأ بيروت هو مأثرة فرنسية، ومن الضروري ان تكون فرنسية أيضاً الخطوط المخصصة لتغذيته". ومما قاله هذا الوالي حسب القنصل الفرنسي: "اذا حصل الألمان أو الانكليز على التزام يسمح لهم بتمديد خطوط حديدية في سورية، يصبح مرفأ بيروت في حالة تعيسة لأن لا الالمان ولا الانكليز سيأخذون هذه المدينة كنقطة انطلاق. فهؤلاء يريدون حيفا، وأولئك يتطلعون لأخذ طرابلس أو "السويدية" كرأس لخطهم"[٧٢].

لقد اعطت زيارة الامبراطور الألماني ثمارها في الأفراح عن طلبات الالتزام بشكل عام، وخاصة الطلبات الألمانية. ويبدو ان عناصر الضغط الانكليزي-الألماني كانت أقوى من عناصر الضغط الفرنسي بحيث استطاعت الأولى ان تكسب إلى جانبها "الصدر الأعظم" "Le Grand Vizir"، الذي "كان يدعم المانية ويعتمد مشروعها باتخاذ

٧٠ – الحاج علي بك هو السكرتير الأول للسلطان عبد الحميد الثاني.

٧١ _ "Documents...", tome 15, lettre n°94, pp.387-388

٧٢ _ "Documents...", tome 15, lettre n°92, p.381

حيفا رأس خط"[٧٣].

وفسرت المراجع الفرنسية في بيروت، موقف "الصدر الأعظم" المنحاز إلى جانب المشروع الانكليزي الالماني، إلى التحريض الذي دأب عليه "رئيس محكمة التجارة" في هذه المدينة، "عبد القادر دنا"، الذي اطلق عليه القنصل الفرنسي العام في بيروت"العميل المتواضع للصدر الأعظم كامل باشا".

فقد أرسل هذا "العميل" إليه رسالة حرضه فيها على الفرنسيين الملتزمين مرفأ بيروت، فأخبره بأنهم قد جلبوا معهم سرباً من المهندسين والعمال الفرنسيين، قائلاً: "كل هؤلاء الأجانب يؤلفون جالية مهمة على شاطئ جبل لبنان، ويبدو انهم قد استقروا بشكل نهائي". وحسب اعتقاد هذا القنصل، صدق الصدر الأعظم هذا الخبر، "فأبرق إلى الوالي يلح عليه أن يسجل له اسماء المستخدمين في أعمال مرفأ بيروت، ويشير إلى عددهم وجنسيتهم"[٧٤].

ولموازنة نفوذ "الصدر الأعظم"، عمل المسؤولون الفرنسيون على الافادة من تحرك أهالي بيروت. فقبل ان يوقع السلطان "فرمانات" الالتزام، وتحسباً من اتخاذ حيفا رأس خط حديدي قبل بيروت اتفق اعيان المسلمين والمسيحيين في هذه المدينة، على رفع عريضة إلى السلطان يلتمسون فيها عدم تحقيق المشروع المذكور. وحول هذا الموضوع أشار القنصل الفرنسي العام في بيروت، في الرسالة التي بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣ كانون الثاني عام ١٨٩٠، بالقول: "العريضة حملت تواقيع كثيرة، ومن الواجب أن تكون قد أرسلت البارحة". ولفت انتباه وزير الخارجية إلى "ضرورة ايصال هذه المعلومة إلى المجموعة المالية الفرنسية التي تطلب التزام خط حديدي ينطلق من بيروت"[٧٥].

واستغل رجال الأعمال الفرنسيون، استغلالاً جيداً الضجة التي سرت عن

---

٧٣ – "Documents...", tome 15, lettre n°92, p.394

٧٤ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n°98, pp. 397-398

٧٥ – "Documents...", tome 15, lettre n°96, p.394

تمديد خط حديد حيفا – دمشق وخاصة "M. de Perthuis"، الذي شق طريق بيروت – دمشق واستثمره، واشترى "فرمان" بناء مرفأ بيروت، وشكل الشركة المكلفة باستثماره. فقد احتج هذا الثري لدى مراجع السلطنة بقوله بأنه "ما كان ليتعب في وضع مخطط مرفأ بيروت الا لأن المشروع سيعطي نتيجة جيدة، وشرطها الوحيد ان تغذيه شبكة من خطوط الحديد توضع في الاستثمار". واستخدم هذا الثري نفوذه الشخصي مع اعيان مدينة بيروت من أجل دعم موقف الوالي بتوجيه برقية احتجاج إلى "الباب العالي"، على أي مشروع خط حديدي يمدد من أية نقطة أخرى غير بيروت، وشكل لجنة لتؤمن عدداً من المكتتبين في "إصدار احتمالي" "une émission éventuelle"، لأسهم الخط المصمم. وعلى هذا الصعيد، وبمساعدة أناس أكفاء، أعد دراسات جدية لتكون بين يديه تأكيداً على ان رغبته بانشاء هذا الخط، تستند إلى قواعد صلبة، وان الشبكة التي تشتمل على هذا الخط ستؤمن للمتمولين ادخار ارباح مجزية هامة. كما عمل على تسيير لوائح الاكتتاب بين سكان بيروت، ليسهل على نفسه مسألة الحصول على الالتزام[٧٦].

وبمنح "جوزف الياس" فرمان خط حديد عكا – دمشق، حانت فرصة "برتوى"، لدفع المسؤولين الفرنسيين المعنيين بموضوع سورية إلى الحزم أكثر مع السلطان العثماني، خاصة بعد ان باع المذكور فرمانه لأحد رجال الأعمال الانكليز، المدعوم من السلطات الانكليزية الرسمية. وقد شاركه في هذا الرأي القنصل الفرنسي العام في بيروت، الذي دعا في ضوء ما استجد من ظروف، ان يكون الهم الأساسي للفرنسيين، هو تحذير السلطان من الخطر الذي يمكن أن يجره على سورية، وضع التزام مشروع جوزيف الياس بين أيدي الانكليز. وأكد بعد الذي جرى، في رسالته إلى السيد "ريبو" "M. Ribot"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ٢٦ أيار ١٨٩٠، على ضرورة "منح الدعم الفرنسي شبه الرسمي والسري لأي مشروع فرنسي أياً كان

---

٧٦ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n°99, pp.408-416

هدفه". وأشار أيضاً انه قبل أن يكتب رسالته بيومين، أي في ٢٤ أيار ١٨٩٠، تلقى برقية دعوة من "رئيف باشا"، وزير السلطنة الجديد "للاشغال العامة"، يرحب به ويكفل له صراحة، الحصول على التزام خط اقتصادي ضيق بين بيروت ودمشق مروراً بجبل لبنان"[٧٧].

وبالرغم من تلك البرقية المطمئنة، فقد أشار مسؤولون فرنسيون، إلى ان التزام هذا الخط، قد منح إلى "حسن أفندي بيهم" أحد أعيان بيروت، بموجب "فرمان" صدر في ١٧ حزيران عام ١٨٩١، وان هذا الأخير قد تخلى عنه لصالح شركة طريق بيروت دمشق الفرنسية، الممثلة "ببرتوي". وعلى الأثر قامت هذه الشركة بتصفية أعمالها وبالتخلي عن امتياز الطريق لصالح شركة جديدة تكونت لهذه الغاية في باريس،هي "شركة خط الحديد" الجديدة "La Société du chemin de fer"، وهي شركة مساهمة فرنسية بلغ رأسمالها ثلاثين مليون فرنك، مقسمة على عشرين ألف سهم، قيمة السهم الواحد خمسماية فرنك". نذكر من هؤلاء المسؤولين "M. Taillandier"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى "M. Develle"، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ٢٣كانون الثاني عام ١٨٩٣، و"M. Jullemier"، مدير القنصلية الفرنسية في بيروت، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Hanotaux"، بتاريخ ١٢ آب عام ١٨٩٥ [٧٨]، و"M. Gaston"، احد العاملين في الادارة التجارية لوزارة الخارجية الفرنسية، في البحث الذي أعده لهذه الوزارة خلال شهر آب ١٨٩٧، عن الأوضاع الاقتصادية في سورية وجبل لبنان[٧٩].

وقد اختلفت المصادر الفرنسية، مع المراجع التي اطلعنا عليها حول هذا الخط الحديدي في مسألتين. الأولى هي ان هذا الالتزام قد منح في أول الأمر إلى "يوسف

---

٧٧ - "Documents...", tome 16, lettre n°39, p.170

٧٨ - "Documents...", tome 16, lettre n°39, annexe à la dépêche n°37 du 20 août 1895, pp.264-265

٧٩ - "Documents...", tome 17, lettre n°2, p.33

حبيب مطران"، ثم إلى "حسن بيهم" ومن هذا الأخير إلى شركة طريق بيروت دمشق؛ أما المسألة الثانية فهي تاريخ منح الالتزام إلى حسن بيهم.

فحول المسألة الأولى أشار "Wilhelm Von Pressel"، ان "يوسف مطران" قد حصل على هذا الالتزام في ٢٢ كانون الأول عام ١٨٩١، لكن بدون ضمانة كيلومترية"[٨٠] وأشار "عبد العزيز محمد عوض" "ان الحكومة العثمانية قد منحت امتياز هذا الخط إلى يوسف افندي مطران وذلك في ١٨ نيسان١٨٩٠. ولما لم يتقدم بمصورات المشروع خلال المدة المعينة سقط حقه في ذلك الامتياز"[٨١].

أما "جاك طوبي" "Jacques Thobie"، الذي تحدث عن المصالح الامبريالية الفرنسية في السلطنة العثمانية، فقد اشار إلى أن "شركة الخطوط الحديدية الاقتصادية من بيروت-دمشق-حوران في سورية".
"La société des chemins de fer Ottomans économiques de Beyrouth-Damas-Hauran en Syrie" ناتجة عن حل شركتين ودمجهما: الأولى، هي "الشركة العثمانية لترامواي دمشق والخطوط الاقتصادية في سورية "La Société Ottomane des Tramways de Damas et voies économiques en Syrie" وقد تشكلت هذه الشركة لاستثمار الالتزام الممنوح "ليوسف مطران بموجب الفرمان الصادر في ١٨ نيسان ١٨٩٠". وقد تخلى يوسف مطران عن هذه الالتزام و"تعلّق ببناء خط "للقطار البخاري "tramway à Vapeur" الذي يربط دمشق "بمزيريب" عبر "داريا"، "صنمين" "مسكين"، البالغ طوله ١٠٣ كيلومترات". أما الشركة الثانية فهي: "الشركة المغفلة العثمانية لخط حديد بيروت دمشق "La Société anonyme Ottomane de la voie ferrée de Beyrouth à Damas" وقد عمل على انشاء هذه الشركة "حسن بيهم" في صيف ١٨٩١، وحصل على "فرمان" مؤرخ في ٣ حزيران ١٨٩١ بالتزام تمديد خط حديد يربط بين بيروت ودمشق عبر "زحلة"، "المعلقة" و"وادي

---

٨٠ - Wilhelm Von Pressel: "Les chemins de fer en Turquie d'Asie" Zurich 1902, p.57

٨١ - عبد العزيز محمد عوض: "الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤"، ص ٢٧٦

يردى"، واستثماره لمدة تسع وتسعين سنة. ومن المؤكد ان بيهم كان متفقاً مع "الشركة العثمانية لطريق بيروت دمشق[٨٢] "La Société Ottomane de la route de Beyrouth à Damas"؛ أما حول المسألة الثانية، وهي تاريخ منح الالتزام "لحسن بيهم"، فقد جعلته المصادر الفرنسية في ١٧ حزيران ١٨٩١، و"جاك طوبي" في ٣ حزيران، و"عبد العزيز محمد عوض" أشار لى انه في "يونيه" (حزيران) من نفس العام، بدون أن يحدّد اليوم.

من الملاحظ ان هذين المرجعين قد اتفقا حول السنة والشهر دون الاتفاق على اليوم. والهما قد اختلفا مع "Pressel"، حول تاريخ منح الالتزام "ليوسف مطران". ففي الوقت الذي جعله هذا الأخير في ٢٢ كانون الأول عام ١٨٩١، فقد جعله"طوبي" و"عوض" في ١٨ نيسان عام ١٨٩٠.

ان السبب في هذا الاختلاف راجع إلى صراع الفعاليات الدولية فيما بينها حول الحصول على التزامات خطوط الحديد، وإلى محاولة السلطنة في الاستفادة من حرارة الصراع لابتزاز الفعاليات الاقتصادية. ومن أجل الحصول على دعمها ومساعدها، كانت تعمل على تسريب أخبار غير صحيحة كي تكتب عنها الصحف، من دون أن تكون واقعة فعلا. والشواهد كثيرة في هذا المجال، خاصة حول التزامات خطوط الحديد[٨٣].

ومهما يكن من أمر هذه الخلافات، بين المؤرخين حول بعض التواريخ، فقد أصبح التزام واستثمار هذا الخط في عهدة شركة فرنسية. وبذلك يكون "برتوي" قد خطا خطوة مهمة على طريق تحقيق المشروع الذي رفعه إلى المسؤولين الفرنسيين، طالباً منهم الدعم على أساسه. وتكون الخطة الفرنسية أيضاً، قد أصبحت تسير على الخط

---

٨٢ - Jacques Thobie: "Intérêts et Impérialisme Français dans l'Empire Ottoman (1895-1914), Paris 1977, p.165

٨٣ - عن انتشار الاخبار يراجع: Documents...", tome 15, lettre n°99, p.409

الذي رسموه لها، بعيداً عن المشاركة الفعلية والجدية لابناء البلاد، الذين لم يكونوا أكثر من مطية تحمل النفوذ الاجنبي إلى بلادهم. فقد سبق "لبرتوي"، ان أسس شركة طريق بيروت دمشق ونفدت الاسهم في أوروبا قبل أن يصل الخبر إلى اهالي البلاد. وها هو الوضع يتكرر مرة أخرى مع خط حديد بيروت-دمشق. "فرجال البنوك والتجار ورجال الأعمال في بيروت، ممن يملكون مبالغ كبيرة من الثروة، وقفوا بشكل كلي بعيداً عن الاكتتاب في أسهم الشركة، بالرغم من الآمال الكبيرة التي كانت معقودة عليهم في هذا الموضوع"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية، في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٣. وأشار ان "هذا التحفظ لا ينطوي في كل الأحوال على شعور من الريبة المطلقة بالنسبة للعمل الفرنسي؛ فالاحدى ان يرى فيه أثر العادات التجارية في بلاد اعتاد المضاربون من أهلها أن يجنوا من مالهم فائدة تتراوح ما بين ١٢-١٥ بالمئة، ولهذا يبدون قليلاً من المبادرة في وضع أموالهم في مشروع صناعي يدر عليهم بالتأكيد أرباحاً أقل".

لكن هل هذه هي الأسباب الحقيقية في عدم مشاركة المتمولين المحليين في هذا المشروع؟ فلو كانت الارباح قليلة كما ادعى، ما الذي يدفع بالمتمولين الفرنسيين وغيرهم الآتين من أقاصي الدنيا للقبول بهذه الارباح القليلة التي يرفضها المتمولون المحليون؟ اننا نعتقد ان النية بإشراك هؤلاء كانت في الأساس غير موجودة. والدليل على ذلك قدمه هذا القنصل نفسه، حيث أشار إلى ان "برتوي" قد خول في "حال عدم كفاية رأس المال، ان يتدبر الأمر بإصدار واحد للسندات في سوق باريس"[٨٤]. وهذا دليل على ان ادارة الشركة ارادت ان تبقى المسألة محصورة بالفرنسيين.

لقد اختلفت المصادر حول طول هذا الخط. فالمصادر الفرنسية أشارت إلى أن طوله هو ١٤٧ كيلومتراً. وعرضه ١٠٥ سنتيمتراً[٨٥] والمصادر البلجيكية اختلفت فيما

---

٨٤ - "Documents...", tome 16, lettre n°39, p.170

٨٥ - "Documents...", tome 16, lettre n°56, p.268; et lettre n°47, p.217 ; et lettre n°39, pp.171 et 173

بينها حول هذه المسألة. فمنها ما أشار إلى ان طوله هو ١٢٠ كيلومتراً، [٨٦] ومنها ما أشار إلى ان طوله ١٢٤ كيلومتراً[٨٧]. وقد انعكس هذا الانقسام بدوره على المراجع. غير ان بعضها أيضاً، أشار إلى طول تقريبي، هو ١٣٠ كيلومتراً[٨٨] ؛ و١٤٥ كيلومتراً[٨٩].

قامت بأعمال بناء هذا الخط "شركة باطينيول" "La Société de Batignolles"، وهي شركة فرنسية مشهورة في باريس، بعد ان تعهدت اعمال البناء بموجب عقد مقاولة تم بينها وبين الشركة صاحبة الامتياز في ٩ آب عام ١٨٩٢، وقد ارسلت هذه الشركة مهندسيها وفنيها في خريف ذلك العام إلى بيروت. وبعد ان اجرى هؤلاء دراساتهم الميدانية، جرى افتتاح أعمال البناء، وضربت أول ضربة معول في ٨ كانون الأول، ثم توقف العمل حتى نيسان عام ١٨٩٣، ويرجع السبب في توقفه إلى أمرين : الأول، "امطار الشتاء وثلوجه الغزيرة"، والثاني انتظار وصول المواد المطلوبة من فرنسا "لبناء المشاغل في عدة أمكنة على طول مسافة الخط المراد بناؤه من أجل السرعة في دفع الأعمال وتنشيطها"[٩٠].

نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، "M. Jullemier"، أشار في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسي، "M. Hanotaux"، بتاريخ ٩ حزيران عام ١٨٩٤، إلى عدد من الصعوبات التي تؤخر العمل. الأولى، هي تباطؤ الادارة العثمانية في عمليات الاستملاك. وفي هذا المجال ميز بين موقفين: موقف "نعوم باشا"، متصرف جبل لبنان الذي "كان يضغط على الشركة، من أجل الاسراع في العمل، مقدماً لها تسهيلات لم تجدها في ولايتي بيروت وسورية"؛ وموقف الملاكين واطماعهم المفرطة، وقد وضع

---

٨٦ - "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXI, op.cit. p.211

٨٧ - "Recueil consulaire de Belgique", tome XC, op.cit. p.352

٨٨ - Vital Cuinet: "Syrie, Liban et Palestine",op.cit. p.42

٨٩ - Jacques Thobie: "Intérêts et Impérialisme Français dans l'Empire Ottoman (1895-1914), op.cit. p.175

٩٠ - "Documents...", tome 16, lettre n°39, p.171

هؤلاء ولمدة طويلة حاجزاً أمام استملاك الحقول المطلوبة وخاصة حول دمشق، "علماً ان هؤلاء كانوا مدعومين علناً بهذا القدر أو ذاك من قبل السلطات المحلية". وأكد ان هذه العوائق تؤخر أعمال البناء كثيراً، وتوقع ان لا تنتهي قبل ربيع ١٨٩٥"[٩١].

أما الصعوبة الثانية التي أشار اليها فهي، ان الخط وهو يجتاز سلسلة جبال لبنان الغربية، يواجه بعدد من الصعوبات الطبيعية التي تفرض نفسها: فالنقطة الاكثر انخفاضاً لاجتياز هذه السلسلة إلى سهل البقاع- (الذي يرتفع ٩٠٠ متر عن سطح البحر)- هي عند "ضهر البيدر"، حيث تعلو ١٥٢٠ متراً وتبعد عن بيروت ٢٠ كيلومتراً. ولاجتياز هذه المسافة القصيرة يجب الارتفاع ١٥٠٠ متر. والمسافة التي تفصل اسفل السلسلة عن هذه النقطة يبلغ طولها ٣٢ كيلومتراً، وعن بيروت ٣٨ كيلومتراً. ونظراً لشدة الانحدار الذي يبلغ على المنحدر الغربي ٠,٠٧٠ متراً وعلى المنحدر الآخر ٠,٠٦٠ متراً. "ومن أصل ١٤٧ كيلومتراً طول الخط، اعتمد نظام المدرجات لمسافة منه بلغ طولها ٣٤,٤٦٠ كيلومتراً. وللتخفيف من شدة انحدار هذه المسافة، قسمت إلى ١٣ جزءاً، تراوح طول الواحد ما بين ٦٦٠ متراً وعشرة آلاف متر؛ وتراوحت سرعة الانحدار في الجزء الواحد ما بين ٠,٠٤٠ و٠,٠٧٠ متراً.

أما السكة المؤلفة من خطين متوازيين من الفولاذ يبعدان عن بعضهما ١٠٥ سنتيمترات وتربط بينهما عوارض فولاذية، فقد بلغت زنة المتر من السكة ٢٨ كيلو في حين بلغ وزن العارضة ٣٨ كيلو. ولتذليل صعوبات العلو جرى بناء "أربعة انفاق" "tunnels"، اهمها نفق ضهر البيدر ويبلغ طوله ٣٥٠ متراً؛ ومن الصعوبات الأخرى التي اعترضت العمل أيضاً، كثرة وجود اقنية الري التي بنيت عبر مختلف المراحل التاريخية، والأودية العميقة، مما تتطلب بناء العبارات والجسور ذات القناطر والفتحات الواسعة. ولذلك "ارتفعت كلفة تمديد الكيلومتر من ١٠٠٠٠٠ إلى ١٤٠٠٠٠ فرنك". وبالرغم من كل هذه الصعوبات، فقد انهت شركة البناء اعمالها في أواخر ايار عام ١٨٩٥.

---

٩١ - "Documents...", tome 16, lettre n°47, p.217, et tome V, lettre n°76, p.365

وتسلمت الشركة صاحبة الامتياز الأعمال في أول حزيران، أي قبل الموعد المحدد في دفتر الشروط بشهر واحد. وفي الوقت نفسه، "حضرت اللجنة المكلفة باستلامه من القسطنطينية وانهت مهمتها في أواخر حزيران".

نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، أشار في رسالته إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١٢ آب عام ١٨٩٥، إلى ان "شركة باطينيول" قد "تلقت تهاني حارة من قبل مهندسي اللجنة" الذين اجمعوا على متانة وجودة التنفيذ لاعمال الخط، واثنوا في الوقت نفسه على ما فيها من ترتيب وفن[٩٢].

أما بالنسبة لتاريخ تدشين هذا الخط ووضعه في الاستثمار، فقد اجمعت المصادر الفرنسية[٩٣] والبلجيكية[٩٤] وبعض المراجع الفرنسية [٩٥]، على انه كان في ٣ آب عام ١٨٩٥. وأشارت بعض المراجع الفرنسية إلى أن الأعمال على هذا الخط قد انتهت كلياً ودشن في أول آذار ١٨٩٤ ووضع حالاً في الاستثمار" [٩٦] وان الربح الذي جنته الشركة خلال الفترة المتبقية من ذلك العام هو ٧٧١٩٩,٩٧ فرنكاً في حين ان حصيلتها في عام ١٨٩٥ قد بلغت ٢٠،٩٨٤,٧١١ فرنكاً[٩٧].

رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ حزيران ١٨٩٤، أشارت إلى مسألتين، يمكن أن نستفيد منهما في حل هذا الاشكال بين هذين الموعدين.

المسألة الأولى، هي انه حتى هذا التاريخ، كان جزء من الخط ما يزال غير مكتمل "لأنه

---

٩٢ - "Documents...", tome 16, annexe à la dépêche n°37 du 20 août 1895, pp.265-268

٩٣ - "Documents...", tome 16, lettre n°56, p.261 et lettre n°57, p.276

غير ان "M. Gaston Thiébert"، من الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية الفرنسية، أشار في مذكرته التي أعدها في آب ١٨٩٧، إلى أن أعمال الخط قد انتهت في تموز عام ١٨٩٥، ووضع في الاستثمار في ٣ آب عام ١٨٩٦

"Documents...", tome 17, lettre n°2, p.33

٩٤ - "Recueil consulaire de Belgique", tome XV, Bruxelles 1895p.352

٩٥ - Jacques Thobie: "Intérêts et impérialisme français..." op.cit. p.172

٩٦ - Vital Cuinet: "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. p.42

٩٧ - Noêl et Dambmann : "les Puissances Etrangères..." op.cit. p.245

لم يعتمد بعد أي اتفاق لاستملاك الأراضي حول دمشق". وهذا يعني أن عملية الاستثمار ما زالت بحاجة إلى وقت. أما المسألة الثانية التي أشارت اليها الرسالة فهي أن جزءاً من الخط قد أنجز – وهو الممتد في متصرفية جبل لبنان حيث سهل المتصرف الأعمال. ومن المحتمل ان يكون هذا الجزء قد وضع في التجربة العملية مدة من الزمن اعتبرتها هذه المراجع بداية الاستثمار. وقد امتدت هذه الفترة من آذار ١٨٩٤، حتى تاريخ كتابة الرسالة المشار إليها بدليلين :

الأول، هو اشارتها إلى ان مسافة من الخط "ستكون حسب" "نظام عبث" "système ""Abt"، أو "نظام التعلق" "système à crémaillère"، وهذا يعني ان هذا المهندس قد استحضر خلال هذه الفترة التجريبية بعض ادوات التشغيل لوضع تصوراته، واقترح تدبيره الذي "يسمح للقاطرات أن تسير على هذا الخط ذي النظامين "نظام التعلق" و"نظام الالتصاق" "système d'adhérence"؛ اما الدليل الثانـــــي، فهو اشارة شركـــــة بناء الخـــــط إلى ان مـــــواد هذا النظـــــام ستشتريها من "مصانع ونـــــترثير" "les usines de Winterthur"، "السويسرية" ويرجع السبب في ذلك إلى ان مؤسسات التعدين الفرنسية قد طلبت اسعاراً غالية لموادها لم تسمح لها ان تعطيها الأفضلية على غيرها"[٩٨].

وكانت المحركات المستعملة على هذا الخط نوعين : فبالنسبة للجزء الجبلي الذي يسير في المتصرفية "استخدمت قاطرات من "نظام عبث" ذات الثلاثة ازواج من الدولايب، وتزن ٤٥ طناً يمكنها ان تجر قطاراً يحمل ٨٠ طناً بسرعة تتراوح ما بين ١٢ -١٥ كيلومتر في الساعة". أما بالنسبة للجزء السهلي الممتد ما بين البقاع ودمشق، فقد استخدمت الآلات البسيطة من "نظام الالتحام" تزن ٤١ طناً يمكنها ان تجر قطاراً يحمل مئة طن بسرعة ٢٠ كيلومتراً. أما بالنسبة لقطارات الركاب فكانت تسير بسرعة متوسطة "قدرت بـــ ١٦ كيلومتراً في الساعة وتقطع المسافة بين بيروت ودمشق بـــ٩

---

٩٨ - "Documents...", tome 16, lettre n°47, p.217

ساعات"، بما فيها أوقات التوقف في المحطات البالغة عشرين محطة، أهمها بين طرفي الخط محطة "معلقة–زحلة" في سهل البقاع وهي مركز منطقة ذات كثافة سكانية[٩٩].

وخلال ما تبقى من شهر آب عام ١٨٩٥، "بلغت عائدات الشركة ٢٢٦٠٠٠ غرش. "وهذا الرقم كان يزداد يوماً بعد يوم؛ ففي الأيام العشرة الأولى من شهر أيلول بلغت العائدات ١٥٠٠٠٠غرش وقدر عدد المسافرين في أسبوع حوالي ٥٥٠٠ مسافر". وسار عمل الشركة بشكل طبيعي[١٠٠].

القنصل البلجيكي العام في بيروت "H. Frédérici"، أشار في رسالته إلى وزير الخارجية البلجيكي، في فترة افتتاح الخط للاستثمار، إلى ان الدخل الاجمالي للشركة يقدر في الشهر بحوالي ٢٠٠٠٠٠ فرنك؛ وقدر ربحها الصافي في الشهر خالياً من كل مصروف بـ ١٥٠٠٠٠ فرنك. وخلص إلى استنتاج انه "يجب عدم المبالغة حتى الآن في منفعة هذا الخط أو في ضرره"[١٠١].

وبالنسبة للعاملين في هذه الشركة، أشار "M. souhart"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية في ١٦ ايلول عام ١٨٩٥، إلى أن ادارة الشركة، قد اصطدمت بعدد من الصعوبات في تكوين "ملاك" "Personnel" العاملين فيها. لأن "دفتر الشروط" "cahier des charges"، قد نصّ حول هذه المسألة "ان لا تتفق الا مع عناصر من ذوي الجنسية العثمانية، ما عدا العاملين الفنيين، الذي يمكن أن يكونوا أوروبين. فهذه المشارطة "Stipulation"، قد وضعت عوائق جدية أمام مصلحة الشركة، خاصة وانها "لم تجد النواة الجيدة لملاكها بين عناصر شركة طريق بيروت–دمشق، الذين دخلوا جميعهم تقريباً للانتفاع من هذا الخط الحديدي"[١٠٢].

وهكذا يمكن القول إن مستقبل شركة خط حديد بيروت دمشق قد تأمن،

٩٩ – لمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...", tome 16, annexe à la dépêche n°36 du 20 août 1895, pp.266-268

١٠٠ – "Documents...", tome 16, lettre n°57, p.276

١٠١ – "Recueil consulaire de Belgique", tome XC, Bruxelles 1893, p.353

١٠٢ – "Documents...", tome 16, lettre n°57, p.277

وبدأ يشق طريقه، وان المتمولين الذين منحوا الشركة أموالهم ودعمهم لن يصابوا بخيبة أمل.

٢– خط دمشق – مزيريب: تعود فكرة انشاء هذا الخط إلى عهد ولاية "مدحت باشا"، عندما رفع تقريراً إلى الباب العالي اكد فيه على ضرورة انشاء خط يربط دمشق بحوران، حتى يتمكن هذا اللواء من تصريف منتجاته، وكي تسهل ادارة الولاية مهمتها في ادارة شؤون اللواء، وفي توطيد الأمن والاستقرار فيه. لكن السلطنة لم تستجب لطلبه. وكيف يمكنها ان تستجيب له بعد أن أعلنت افلاسها ؟

"منح التزام هذا الخط، إلى " يوسف افندي مطران "، في ١٨ نيسان عام ١٨٩٠، غير انه تخلى عنه لصالح شركة بلجيكية تشكلت من أجل استثماره"[١٠٣] تدعى "الشركة العثمانية لترامواي دمشق والخطوط الاقتصادية في سورية" "la Société des tramways de Damas et voies économiques en Syrie"، لقد وجدت هذه الشركة ان عملها سيكون محصوراً بين حوران ودمشق، وكذلك وجدت شركة خط حديد بيروت دمشق ان عملها هي الأخرى سيكون محدوداً. وان الشركتين ستتعرضان للمزاحمة من قبل الشركة الانكليزية التي نالت امتيازاً بتمديد واستثمار خط حديد عكا–دمشق، الذي يستهدف نفس منطقة الشركتين. لذلك وجدت الشركتان الفرنسية والبلجيكية ان مصلحتيهما في الاندماج لمواجهة الخطر المحتمل. ولذلك "عقدت الشركة العثمانية لترامواي دمشق والخطوط الاقتصادية في سورية" جمعية استثنائية لأعضائها في ٥ تموز عام ١٨٩١، وحلت نفسها؛ ومثلها فعلت الشركة العثمانية لخط حديد بيروت دمشق في ٢٦ تشرين الأول. وفي ٢٢ تشرين الثاني صدر فرمان يؤكد عملية حلّ الشركتين. وفي ٢٢ كانون الأول ثبتت اللوائح المقدمة عملية دمج الشركتين المحلولتين، ومنهما تشكلت في ٢٧ كانون الثاني عام ١٨٩٢، "شركة الخطوط الحديدية العثمانية

١٠٣ – "Documents...", tome 16, lettre n°39, p.172

الاقتصادية من بيروت- دمشق- حوران في سورية".

"la Société des chemins de fer Ottomans économiques de Beyrouth-Damas-Hauran en Syrie"، التي سبق ان أشرنا اليها، لاستثمار الخطين مدة ٩٩ سنة تبدأ من العام ١٨٩١.

واختلفت المصادر الفرنسية مع المصادر البلجيكية حول طول هذا الخط. والمصادر الفرنسية نفسها اختلفت فيما بينها حول هذا الطول. فمنها ما أشار إلى ان طوله ١٠٣ كيلومترات[١٠٤]، ومنها أشار إلى انه ١٠٧ كيلومترات[١٠٥]، ومنها ما أشار إلى انه ١٠١ كيلومتراً[١٠٦]. أما المصادر البلجيكية فقد ذكرت ان طوله هو ١٠٥ كيلومترات ونظراً لاختلاف هذه المصادر فقد اختلفت المراجع فيما بينها[١٠٧].

بدأت أعمال بناء هذا الخط في مطلع عام ١٨٩٢، من قبل الشركة البلجيكية المتعهدة وهي صاحبة الالتزام من آل "همبر وكومون" في "بروكسل "la maison Humbert et Caumont de Bruxelles"، التي سبق لها ان حلت نفسها لتدخل مع الشركة الفرنسية في تركيب الشركة الجديدة لاستثمار الخط[١٠٨]. و"كل المواد التي استخدمت في بناء هذا الخط الثابت منها والمتحرك كانت من بلجيكا"[١٠٩]. على حد تعبير القنصل البلجيكي العام في بيروت، في رسالته إلى وزير الخارجية البلجيكية. ويبدو ان اعمال البناء كانت سهلة للغاية في منطقة سهلية قليلة التموج الجبلي، لا تحتاج إلى أعمال فنية كثيرة. فخلال سنة تمكنت ورشة البناء من انجاز ٥٤ كيلومتراً بشكل كلي، وان

١٠٤- "Documents...", tome 16, lettre n°39, p.172

١٠٥- "Documents...", tome 16, lettre n°47, p.217; et "Documents...", tome VI, lettre n°76, pp.365-366

١٠٦- "Documents...", tome 17, lettre n°2, p.33

١٠٧- "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXI, Bruxelles 1893, p.211

١٠٨- فرناي نويل" و"جورج دنبمان" جعلا طول هذا الخط ١٠١ كيلومتراً
Verney Noël et Georges d'Ambmann: "les Puissances Etrangères...", op.cit. p.246

١٠٩- وجعله "جاك طوبي" ١٠٣ كيلومترات. Jacques Thobie : "Intérêts et Impérialisme..." op.cit. p.165

تتجاوز الكيلومتر سبعين في اعمال الحفر والردم. القنصل الفرنسي العام في بيروت، أشار في رسالته إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٣ إلى ان الخط يمكن أن ينجز في وقت قريب، لكن الشركة التي تملك الخطين خط بيروت- دمشق ودمشق حوران "ليس لها مصلحة كبيرة ان تفتح خط حوران للاستثمار لأن حبوب حوران قد اعتادت ان تتوجه إلى حيفا، ومن البديهي ان لا تتوجه هذه الحبوب إلى دمشق الا اذا كان بالامكان ان تنقل منها إلى بيروت عبر خط حديدي" وأشار إلى ان المسألة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار نظراً لتأخر الأعمال على خط بيروت-دمشق وفي هذا المجال أشار إلى ضرورة تأخير العمل على هذا الخط والتباطؤ به[١١٠].

وفعلاً فقد انتهت اعمال هذا الخط في نهاية عام ١٨٩٣ "ولم يبق الابناء بعض عمارات المحطات والمخازن"[١١١]. وجرى تأخير عملية استلام الخط إلى حزيران عام ١٨٩٤. نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، أشار في رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ حزيران عام ١٨٩٤، إلى ان "لجنة استلام الاشغال قد حضرت مؤخراً من القسطنطينية، واجتازت الخط ولاحظت حالته الجيدة، وعندما تنتهي من اعداد التقرير الملائم وتتقدم به إلى الحكومة العثمانية يفتح الخط للاستثمار". ولم ينس ان يؤكد بأن الخط لا تكون له قيمته الاقتصادية الفعلية "الا في اليوم الذي تسمح فيه حركة القطارات إلى بيروت، بنقل منتجات الداخل إلى الشاطئ"[١١٢].

وفي ١٧ تموز عام ١٨٩٤ جرى تدشين الخط، ووضع في الاستثمار[١١٣].

١١٠- "Recueil consulaire de Belgique" tome LXXXI, Bruxelles 1893,p.211

١١١- "Documents...", tome 16, lettre n°47, pp.217-218

"Recueil consulaire de Belgique" tome XC, Bruxelles 1895, pp.351

غير ان "فيتال كينة" "Vital Cuinet"، جعل تاريخ تدشين هذا الخط في ٢٢ تموز عام ١٨٩٤
Vital Cuinet... "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. p.42

١١٢- "Documents...", tome 16, lettre n°47, pp.217-218

"Recueil consulaire de Belgique" tome XC, Bruxelles 1895, pp.351

غير ان "فيتال كينة" "Vital Cuinet"، جعل تاريخ تدشين هذا الخط في ٢٢ تموز عام ١٨٩٤
Vital Cuinet... "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. p.42

١١٣- Jacques Thobie : "Intérêts et Impérialisme..." op.cit. p.165

وبانجاز هذا الخط الحديدي تكون الشبكة التي اقترحها رجل الأعمال الفرنسي "E. de Perthuis"، قد حققت خطوة ثانية على طريق تنفيذها.

٣- خط رياق–حماه–حلب: في ٣١ أيار عام ١٨٩٣، صدرت ارادة سلطانية بالموافقة على طلب "برتوى" بتمديد الخط الحديدي من دمشق إلى "الفرات". وبعد يومين من صدور هذه الارادة، صدر في ٢ حزيران "الفرمان" رقم ٢١، "بمنح" "يوسف حبيب مطران" لمدة تسع وتسعين سنة امتياز بناء واستثمار خط حديد يصل دمشق–حمص–حماه–حلب–بيرجك؛ وقد نصت المقاولة على ثلاثة شروط:

الأول، هو احتمال مد الخط إلى" تلك"Télek".

الثاني، يشير إلى ان القصد من هذا الخط هو عسكري، وعلى صاحب الامتياز ان يسير وفق ما تقرره نظاره الحربية، ولذلك تشكلت لجنة عسكرية للنظر في شروط منح الامتيازات.

والثالث، وعد باعطاء "الضمانة الكيلومترية"."la garantie kilométrique"، البالغة ١٢٥٠٠ فرنك.

ويبدو "ان مطران" قد حصل على هذا الامتياز، لصالح "شركة الخطوط الحديدية العثمانية في بيروت–دمشق–حوران في سورية"، لانه تخلى لها عنه في ١٠ تموز ١٨٩٣، وقد "عقدت هذه الشركة جمعية عمومية استثنائية في ٦ تشرين الأول عام ١٨٩٣". حيث ناقشت عدداً من القضايا واقرتها. الأولى، هي الموافقة على نقل الالتزام إلى الشركة. هذه الخطوة تطلبت حل الشركة القديمة وتشكيل شركة جديدة؛ ولذلك كانت الخطوة التالية هي تشكيل "الشركة المغفلة العثمانية للخطوط الحديدية من بيروت– دمشق– حوران وبيرجك على الفرات"، "la Société anonyme ottomane des chemins de fer de Beyrouth-Damas-Hauran et BirdJik sur l'Euphrate"؛ أما الخطوة الثالثة فكانت "وضع اللوائح الداخلية للشركة الجديدة وزيادة رأس المال" وفي هذا المجال جرى "اقرار مبدأ الاستدانة" وعقد

القروض[١١٤].

نظر المسؤولون الفرنسيون إلى هذه الشبكة من زاويتين: احداهما سياسية والأخرى اقتصادية فهي من الناحية السياسية "تزيد وتقوي في هذه البلاد نفوذهم ومصالحهم المتنوعة"؛ ومن الناحية الاقتصادية والمالية رأوا ان النتائج غير مضمونة. فبدل حركة النقل لا يساوي شيئاً "لأن الخط الحديد الذي يمر في مناطق خصبة، سيمر أيضاً في مناطق أخرى غير مزروعة كلياً وصحراوية". وسعوا وهم يعملون على وضع هذا الامتياز موضع التنفيذ ان يتم وفق خطتهم العاملة على ربط السهول السورية الداخلية وخيراتها بمدينة بيروت، مستفيدين في ذلك من الحق الذي اعطاهم اياه "الفرمان"؛ خاصة وانه ترك لصاحب الامتياز "حق اختيار الرابط لكل هذه الشعب على ساحل البحر".

لكن سعيهم هذا، اصطدم بمشكلة هي ان خط حديد بيروت- دمشق- حوران، هو خط ضيق عرضه ١٠٥ سنتيمترات، في حين ان الخط الذي تفكر السلطنة في تمديده من الفرات إلى دمشق، "هو خط استراتيجي عسكري مخصص لربط عاصمة السلطنة (القسطنطينية) بمدينة دمشق مركز "الجيش الخامس"، عرضه ١٤٣ سنتيمتراً، ويتطلب مصاريف باهظة". وهذا يعني بالنسبة للشركة مسألتين: الأولى، هي زيادة تكلفة في أعمال البناء؛ اما المسألة الثانية، فهي ان القطار الذي سيستخدم على هذا الخط- فيما لو زللت كل العقبات- لا يمكن أن يكون هو نفسه الذي يسير على الخط الضيق الذي يتصل ببيروت. وهذا يعني زيادة في اكلاف النقل لاعتماد أكثر من قطار في نقل الحمولة الواحدة. وفي أوائل حزيران عام ١٨٩٤، بدأت الشركة دراساتها، فأعدت رسماً أولياً للخط بين دمشق وحلب، من أجل تقديمه إلى حكومة السلطنة وطلب موافقتها عليه. وفي هذه المناسبة ومنذ البداية، بدأ التعارض في وجهات النظر.

---

[١١٤] – لمزيد من الايضاح يراجع: Jacques Thobie: "Intérêts et impérialisme...", op.cit. p.166

وهناك من جعل تاريخ منح هذا الامتياز في ٣١ أيار عام ١٨٩٣م.

عبد العزيز محمد عوض: "الادارة العثمانية في ولاية سورية"، مرجع سابق، ص٢٨٠.

فالشركة الملتزمة "تريد ان تستخدم جزءاً من خط بيروت–دمشق، الواقع بين دمشق وشتورا"، وان تنطلق بعملية تمديد خط الحديد، من هذه النقطة الأخيرة إلى بيرجك". وفي هذه الحالة يتبع الخط "وادي العاصي" "la vallée de l'Oronte"، ليصل حمص وحماه فحلب. والأفضلية هنا في هذا التمديد، هي ان الخط يمر في منطقة غنية مأهولة لا تحتاج إلا لوصلة من الخطوط حتى تصبح واحدة من المراكز الاقتصادية في سورية. ويبدو أن الشركة قد انطلقت في هذا التخطيط من المشروع الذي تقدم به "برتوي" إلى وزارة الخارجية الفرنسية، وطلب الدعم منها على اساسه. أما السلطنة فكانت تصوراها الاستراتيجية، ان تكون دمشق رأس الخط، ويمدد من شرق سلسلة جبال لبنان الشرقية، ويصل إلى حمص في منطقة غير مأهولة. لقد أراد محركو هذا المشروع، ومنهم مساهمون في الشركة التي بنت مرفأ بيروت، وخاصة "برتوى"، أن يكون الجزء الأول من هذه الشبكة المراد بناؤها هو الخط الذي يصل حمص وحماه بخط بيروت – دمشق؛ وقد انطلق هؤلاء من عدد من الاعتبارات:

الأول، هو ان منطقة حمص هي واحدة من أغنى وأخصب المناطق في سورية. ويقول هؤلاء: "اذا جرى التوصل إلى بناء تيار تجاري يعتمد بيروت منفذه إلى البحر يكون قد تأمن القسم الأكبر من نشاط هذا المرفأ الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً، بهذا الخط الحديدي. علماً ان حمص وحماه لا يربطهما بمدينة طرابلس حتى الآن غير طريق معبدة"[115].

الثاني، هو ان أصحاب هذا المشروع، في شركتي مرفأ بيروت وهذا الخط، قد أصبحوا في سباق مع الزمن وأبدوا المزيد من القلق على مشروعهم، لأن شعبة حمص–طرابلس، لا بد أن يجري تنفيذها مهما طال الزمن، خاصة وان تجار طرابلس قد تلقوا نبأ تمديد خط شتورا- حمص- حماه- حلب بيرجك، بتأثر بالغ لأنه يوجه إلى نشاط مرفئهم ضربة محكمة؛ وبمواجهة الخطر الذي يتهدد مصالحهم رفعوا إلى "الباب العالي" التماساً طالبين اليه ان يبني لهم في الحال شعبة حمص–طرابلس، وعرضوا ان يجمعوا فيما بينهم

١١٥ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n°47, pp.218-219
"Documents...", tome VI, lettre n°76, pp.366-367

قسماً من الرساميل المطلوبة. هذه العريضة بقيت حتى الآن بدون نتيجة، "على حد تعبير رسالة نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٩ حزيران عام ١٨٩٤"[116].

الثالث، هو ان شركة المرفأ كانت تأمل ان يحقق مرفأ بيروت انطلاقته. فتعتمده التيارات التجارية، وتحوله إلى مخزن لجزء كبير من منتجات سورية مدة كافية يتأمن فيها كامل نشاطه، ويزول خطر المزاحمة الذي يهدد الآن مستقبله، ليصبح هذا الخطر مستبعداً كلياً.

الرابع، هو ان تصور السلطنة في ان تكون دمشق رأس الخط، وتتصل "بحمص وحماه" عبر "النبك"، سيكون ذلك على حساب مستقبل خط بيروت–دمشق. لأن بضائع الداخل المخصصة للتصدير تصبح مثقلة بمصاريف النقل، وهي من "النبك" إلى بيروت اغلى منها من "رياق" إلى بيروت. واكثر من ذلك، فعندما تنتهي اعمال خط حيفا–دمشق ويوضع في الاستثمار، يصبح هذا الأخير أوفر حظّاً في نقل هذه البضائع إلى مرفأ حيفا على الساحل من خط بيروت دمشق؛ وبالتالي "يلغي مرفأ حيفا دور مرفأ بيروت، وتصبح المشاريع الفرنسية ذات مردود أقلّ مما كان يتوقعه لها المتمولون الفرنسيون.

القنصل الفرنسي العام في بيروت"M. Souhart"، اكد في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ تشرين الأول عام ١٨٩٥، ان هذه المسألة يجب ان لا تبقي عالقة، وان يجري العمل على حلها، ورأى انه من المفترض ان تكون الشركة الملتزمة مستعدة لأن تقدم بعض التضحيات، من أجل ان توافق "لجنة القسطنطينية" على التعديل بمرور الخط في "رياق". واقترح حسب معرفته مشروعاً للحل مؤلفاً من ثلاث نقاط :

١- اقامة صفان من الخطوط بين دمشق ورياق.
٢- اقامة خط ضيق ثالث بين دمشق ورياق.

١١٦ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n°47, p.219

٣- اقامة خط عريض بين رياق ودمشق، على ان تزيد السلطنة العثمانية "الضمانة الكليومترية المطلوبة عن هذا الجزء من الخط، وان تقسط هذه الزيادة، وان تجري المساومة على قيمة الاقساط السنوية الناتجة عن هذا العمل. فالتعديل المتفق عليه حسب رأيه افضل من ثقل المستقبل الناتج عن "رؤية خط حديدي التزمته شركة فرنسية و لم يكن إلا في خدمة التوسع البريطاني في سورية"[١١٧].

وبعد مفاوضات طويلة بين ممثلي الشركة ولجنة القسطنطينية، تم التوصل في ١٢ تشرين الأول عام ١٨٩٦، إلى اتفاق على بدء العمل، على ان يمر الخط عبر سهل البقاع، ووصلت اعمال التمديد من "المعلقة" إلى "رياق". غير ان العمل عاد وتوقف بناء على رغبة السلطنة. "وقد علق العمل مدة خمس سنوات بدأت في ١ كانون الثاني عام ١٨٩٧. ويبدو ان السلطنة كانت مسؤولة عن هذا التوقف بدليل الها "دفعت للشركة مبلغاً سنوياً مقطوعاً قدره ٧٥٠,٠٠٠ فرنك". لكن هذا التوقف لم يدم أكثر من ثلاث سنوات "دفعت السلطنة خلالها تعويضاً قدره ٢,٢٥٠,٠٠٠فرنك". نقول ذلك لأنه في ٢٨ ايار ١٩٠٠، "جرى اتفاق جديد مع الشركة يمنحها حق متابعة التمديد من رياق إلى حماه بضمانة كيلومترية قدرها ١٥,٠٠٠ فرنك، على ان تحول إلى ١٢,٥٠٠ في حال اتصل هذا الخط ما بين "بيرجك" و"تلك" "Télek"، بالخط الآتي من بغداد". وجرى الاتفاق ان تدفع هذه الضمانة من "اعشار سناجق:حوران، حماه، عكا، اللاذقية، دمشق وطرابلس الشام"[١١٨]. وبالرغم من ذلك، يبدو ان الخلاف بقي قائماً بين الشركة واللجنة، حول متابعة التمديد من رياق، إلى ان حسم وبدأ العمل من هذه النقطة الواقعة في نصف المسافة بين بيروت ودمشق ما بين ١-١٢ كانون الثاني عام ١٩٠٢، وهي النقطة المعتمدة التي تصل بين الخط الجديد وشعبتي خط بيروت-دمشق"[١١٩].

---

١١٧ - "Documents...", tome 16, lettre n°58, p.279

١١٨ - Wilhelm von Pressel : "Les Chemins de fer en Turquie d'Asie", op, cit. p.57-58

١١٩ - " Documents...", tome 17, lettre n°5, p.34

لقد جرى تنفيذ العمل على مرحلتين: الأولى تمتد من رياق إلى حماه ويبلغ طول الخط في هذه المرحلة ١٨٩ كيلومتراً. "وانجز منه إلى "رأس بعلبك" في تموز ١٩٠٢ ووضع في الاستثمار فوراً"[١٢٠]. ثم اكمل إلى "حماه" ووضع في الاستثمار في ٧ حزيران ١٩٠٣ ويبدو لنا ان اطماعاً اميركية في سورية قد بدأت تطل برأسها، وأخذت تلعب دوراً في عرقلة متابعة العمل وايقافه على هذا الخط. واذا كان المجال لا يتسع هنا للدخول في تفصيلات هذه المسألة، فزيارة "M. Constans"، السفير الفرنسي في القسطنطينية "للصدر الاعظم"، يوم الاثنين في ٧ ايلول عام ١٩٠٣، وللسلطان يوم الاربعاء في ٩ منه، توضحان بعض الشيء هذه المسألة، خاصة وان السلطان كان قلقاً ومستاءً في ذلك الوقت من "وجود ثلاث قطع حربية من البحرية الاميركية في مرفأ بيروت"[١٢١].

وانتهى العمل من تنفيذ المرحلة الثانية من هذا الخط بين حماه وحلب وطوله ١٤٣ كيلومتراً، ووضع في الاستثمار في عام ١٩٠٦"[١٢٢]. وكان من المقرر ان يتم تمديده إلى "بيرجك" غير ان الامتياز الذي اعطي "لشركة خطوط الاناضول"، بتمديد خط "بغداد" الاناضول، قد حال دون تمديده إلى الشمال. وقد "شارك في اعمال البناء وتقديم المواد المؤسسات البلجيكية"[١٢٣].

وبتنفيذ هذه الشبكة من الخطوط الحديدية، المؤلفة من شعب متعددة، تربط بين جنوبي سورية في "حوران" وشمالي سورية في "حلب"، عبر دمشق وشتورا، رياق وحمص وحماه، باتت أشبه بالنهر الذي تتوحد فروعه عند "ضهر البيدر"، حاملاً خيرات هذا

---

١٢٠ - "Recueil consulaire de Belgique" ; tome 118, Bruxelles 1902, p.131

غير ان الرسالة التي ارسلها القنصل البلجيكي العام في بيروت ""J. Leithe"، إلى وزير الخارجية في عام ١٩٠٣، اشارت إلى "ان الخط من رياق إلى حماه قد دشن في تموز ١٩٠٢".

Recueil consulaire de Belgique" ; tome 122, Bruxelles 1903, p.115

١٢١ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 17, lettre n°73 et son annexe, pp.256-261

١٢٢ - لمزيد من الايضاح يراجع:

"Documents...", tome 17, lettre n°106, p.353-354; et "Recueil consulaire de Belgique" tome 133, Bruxelles 1906, p.338

١٢٣ - "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXI, Bruxelles 1893, p.212 et tome 133 Bruxelles 1906, p.338

الداخل إلى بيروت على ساحل البحر عبر القطارات، التي تعود من بيروت إلى تلك المناطق عبر تلك المدن التي أشرنا إليها محمله بمنتجات العالم.

لقد توحدت هذه الشبكة بقيادة موحدة تمثلت "بالشركة المغفلة العثمانية لخطوط حديد بيروت- دمشق- حوران- وبيرجك على الفرات". التي سبق ان أشرنا اليها. وهي تتألف من عناصر ذات جنسيات متعددة، ففيها "المساهمون الفرنسيون، البلجيك، السويسريون والعثمانيون". هؤلاء كانوا يريدون ان تكون ادارتها متوازنة تعكس وضعها التشكيلي. غير ان المسؤولين في الشركة كانوا يريدون هذا التوازن ان يكون كما كان في السابق بيد مسؤولي البنوك الأكثر أهمية، "كتيودور برجه" "Téodor Berger"، مدير "البنك العثماني"، الذي كان عضواً في مجلس ادارتها"[١٢٤].

لقد اشارت "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، "وسالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ إلى أسماء ادارة هذه الشركة التي تشكلت عام ١٨٩٣، من أجل الاشراف على التنفيذ وجاءت هذه التشكيلة على الشكل التالي.

رئيس فخري : كونت دى برتوي

رئيس : بارون دى نرفو

وكيل مدير : مسيو رينه اموند

مدير اعمال : مسيو غ. ريشرول

مفتش عام : فيكونت غ. دي برتوي.

مستشار حقوقي : فائق غرغور بك

رئيس الكتبة : البيردو مالو

محاسبجي : حنا دمر افندي

مأمور التعميرات اليومية : مسيو دوريس

مفتش القسم الأول : مسيو انجلو

١٢٤ – Jacques Thobie: "Intérêts et impérialisme..." op.cit. p.169

مفتش القسم الثاني : مسيو شباطو[١٢٥].

ومن الجدير بالذكر ان هذه الادارة، كانت تتصرف "برأسمال نقدي قدره خمسة عشر مليوناً من الفرنكات، وبإصدار من السندات، قيمته خمسة وتسعون مليوناً وضعت كلها في فرنسا". وان هذا المجلس الاداري المؤلف من احد عشر عضواً، ثمانية منهم من الفرنسيين". على حد تعبير "ليونس لويس" "Lionce Louis"، في المذكرة التي اعدها في باريس بتاريخ ٣ نيسان ١٩٠٣، إلى ادارة الأعمال التجارية، ورفعت إلى ادارة الأعمال السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية[١٢٦].

"Note de la Direction des Affaires commerciales à la Direction des Affaires politiques, au ministère français des Affaires Etrangères".

ولما وضعت الخطوط في الاستثمار و لم يصل الخط إلى "بيرجك"، تسمت الشركة باسم "الشركة العثمانية للسكة الحديدية من بيروت – الشام – حماه وتمديداتها. "La société ottomane des chemins de fer de Beyrouth-Damas-Hamah et leurs prolongements"، وتشكل مجلس اداري عام، ومجلس استثماري، واتخذت مركزها في بيروت وتألفت ادارتها العامة كما يلي:

رئيس مجلس ادارة : المسيو جنفرياس دى فرودغ

مدير الاشغال : المسيو ايمون

امين السر : المسيو بلانش

اما ادارة الاستثمار فكانت على الشكل التالي:

المدير الأول : المسيو ويليم بورغين

المدير الثاني : المسيو ترامبلاى

مراقب الاستثمار : المسيو ديبوا

رئيس الحسابات : المسيو كولومبه

١٢٥ – "سالنامة ولاية بيروت" العام ١٣١٨ دفعة "٢" ص١١٨ ؛ و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ دفعة ٣ ص١٠٧

١٢٦ – "Documents...", tome 17, lettre n°68, p.237

مهندس الادوات والحركة : المسيو جينو

مهندس البنايات والخطوط : المسيو دفريش

محاميا الشركة : فايق بك غرغور والبير افندي قشوع

امين سر اطباء الشركة : الدكتور دى برون

قوميسر أول : أحمد فهمي بك

قوميسر ثان : انطون بك ملحمة

مفتش : المسيو دفرش[١٢٧].

وقد اتخذت الشركة مركزها في ملك ثابت، الواقع شمال شرق جامع المجيدية . وعينت الشركة في كل محطة هامة مفتشاً ومدير محطة ومأمور لتخليص البضائع[١٢٨].

وهكذا يكون "برتوى" قد انجز مشروع الشبكة الحديدية الذي تقدم به عام ١٨٩٠، وحقق اهدافه بايصال خيرات الداخل السوري إلى مرفأ بيروت. وبذلك تكون هذه المدينة قد سبقت مدينتي عكا وحيفا، وقطعت شوطاً كبيراً قبل ان يمدد خط حيفا–دمشق. فهل كان البريطانيون غافلين عن هذه المسألة؟ ام القبول بارادة النظام الدولي الذي تصوغه الفعاليات الاقتصادية؟

٤– خط حيفا–درعا–دمشق: طرحت فكرة انشاء هذا الخط في تموز عام ١٨٨٠، يومها قيل: "ان احد الجنرالات الانكليز يدعى "موت" "**Mott**" "سيطلب من "مدحت باشا" التزام خط حديدي ينطلق من عكا إلى دمشق"[١٢٩]. لكن الوالي نقل من "ولاية سورية"، وحل مكانه "حمدي باشا". وفي ولاية هذا الأخير صدر "فرمان" سلطاني بالتزام تمديد خط حديدي من عكا إلى الأردن، في ٢٧صفر ١٣٠٠هـ– الموافق ٧ كانون الثاني عام ١٨٨٢م. وقد حدّد الفرمان اسماء اصحاب هذا الالتزام وهم:"محمد سعيد باشا" امير الحج، "محي الدين حماده"، "جوزف سرسق"، "جورج موسى

---

[١٢٧] – عبد العال وعبد النور: "دليل سوريا ومصر التجاري" لعام ١٩٠٨، مرجع سابق، ص١٦–١٧

[١٢٨] – عبد الباسط الانسي: "دليل بيروت"، مرجع سابق، ص٨٨

[١٢٩] – "Documents...", tome 14, lettre n°51, p.206

سرسق"، "ميشال جرجس تويني" و"حنا خوري". وجميع هؤلاء من بيروت باستثناء "محمد سعيد باشا". وفي أواخر كانون الثاني عام ١٨٨٣ "وردت إلى هؤلاء الملتزمين رسالة برقية تشير إلى ان التزامهم سيصل إلى دمشق".

القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Patrimonio"، أشار في رسالته التي بعث بها إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية، "M. le Marquis de Noailles"، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني عام ١٨٨٣، إلى ان هؤلاء ليس عندهم بعد نظر، لان دورهم انحصر في دفع بعض الأموال من أجل الحصول على الامتيازات، ويأملون باستمالة المساهمين من الاسواق الاوروبية، وينتظرون الفرصة لترك التزامهم إلى شركة أجنبية. وقد بني رأية هذا على عدد من المعطيات.

١– ضخامة الالتزام وأهميته، هي "فوق الامكانيات الخاصة للذين حصلوا على الامتياز، "وخاصة ان هؤلاء مضاربون تجاريون ليس عندهم غير ما هو في متناول نظرهم".

٢– سعي اصحاب الامتياز الى استثارة مزاحمة بين الرأسماليين من مختلف البلدان، "فهم سيبيعونه لمن يدفع أكثر".

٣– "حمدي باشا"، الذي يدعم هؤلاء، "ليس ذلك الرجل الحذر". فهو مازال كما هو متمسكاً اكثر بالاكرامية الشخصية ولا يخشى من ان تكون لديه افكار مسبقة، "فهو مرتاح كثيراً للربح. و"يبدو ان هذه الحصص قد وزعت على "الصدر الاعظم"، وايضاً على من هم أعلى منه".

٤– قلة ثقته بقدرة "أبناء البلاد على إدارة التزامات الاشعال العامة".

٥– المقاولون الانكليز الذين توجه اليهم اصحاب الامتياز، رأوا ان المنطقة المستهدفة، لا يوجد فيها شيء للتصدير غير القمح. وهذا بدوره يتعرض للمزاحمة في أوربة من القمح الاميركي. "والنقل فيها سواء كان من الركاب أو من المنتجات، ليس له ان يغذي حركة نقل على خط حديدي"[١٣٠].

---

[١٣٠] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 14, lettre n°116, pp.449-451

ومع ذلك، نرى ان المتمولين الانكليز، قد فكروا بوضع يدهم على هذا الالتزام، بعد أن احتلت انكلترا مصر وسيطرت على قناة السويس عام ١٨٨٢، وبات من مصلحة القيادة الانكليزية ان تؤمن دوام هذه السيطرة. غير ان هؤلاء المتمولين كانت لهم شروطهم، في ان يمتلكوا مساحات شاسعة من الحقول على جانبي الخط. وهذا ما دفع القنصل الفرنسي العام في بيروت، ان يبرق إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية، بتاريخ ٧ شباط ١٨٨٣ قائلاً له : "ان وراء الملتزمين العثمانيين لخط حديد عكا– دمشق متمولون انكليز. وفي هذا الوقت وبدعم من "حمدي باشا"، طلب ملتزمو الخط من "الباب العالي"، ان يمتلكوا على جانبي الخط الممنوح لهم كيلومتراً من الحقول، على طول المسافة التي يجتازها. فميزة من هذا النوع تجذب بسهولة الرساميل الانكليزية إلى التزام لا يقدم في الحالة الراهنة الا فرصاً قليلة من النجاح"[١٣١].

لكن طلب هؤلاء قوبل بالرفض، لأن السلطان لم يكن مستعداً للقبول بالاستيلاء على مساحات من الحقول الخصبة على الضفة الغربية لنهر "الاردن" وفي "بيسان" وعلى ضفاف بحيرة "الحولة". ولذلك بقي الالتزام حبراً على ورق بدليل ان التزام هذا الخط قد أعيد منحه من جديد إلى "يوسف الياس"[١٣٢] بدعم من "الصدر الأعظم"، "كامل باشا"، ومتصرف جبل لبنان "رستم باشا". ولدى منحه هذه الالتزام– في ٣ كانون الثاني عام ١٨٩٠، كان في القسطنطينية–ثارت ضجةكبيرة في اوساط المتمولين والمسؤولين الفرنسيين وأهالي بيروت[١٣٣] والضجة التي اثيرت كان لها اكثر من سبب يمكن ان نتبينه في رسالة القنصل الفرنسي العام في بيروت "Le Vicomte de

---

[١٣١] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 14, lettre n°117, pp.453-455

[١٣٢] – "يوسف الياس : يتحدر من عائلة مسلمة، تحولت إلى الكاثوليكية، كان مهندساً لمتصرفية جبل لبنان في عهد المتصرف "رستم باشا"، وقد حظي عنده بتقدير عال. ذهب إلى القسطنطينية يطلب التزام أي خط حديدي. جرى تقديمه إلى الصدر الأعظم "كامل باشا" من قبل هذا المتصرف الذي أوصي به دوائر الباب العالي. في بادئ الأمر، لم يعره الصدر الاعظم أي انتباه، واستقبله في المرة الأولى استقبالاً سيئاً. لكنه ما لبث ان فكر باستخدامه اداة طيعة. فاستماله اليه وارسله إلى لندن باعتباره مقرباً من "رستم باشا" بعد ان زوده برسالة إلى السفير العثماني هناك. وقد ضمن هذه الرسالة توجيهات عن المساعدة التي يجب ان يقدمها له ليحقق هدفه". لمزيد من الايضاح يراجع:
"Documents...", tome 16, lettre n°2, pp.18-19

[١٣٣] – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 15, lettre n°96 et n°99, pp.394 et 408-409

Petiteville"، إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Ribot"، بتاريخ ٢٦ ايار عام ١٨٩٠.

ومن هذه الأسباب :

أولاً : الملتزم ليس لديه الاموال والادوات لتنفيذ هكذا مشروع بهذه الضخامة. "فهو مفلس خائب وملاحق من قبل دائنية" ومسألة افلاسه وفقره ليست خافية على احد "فكل الناس في سورية كانوا يعتقدون ان مشروع "يوسف الياس" قد دفن. واذا كان عامة الناس يعرفون وضعه المالي هذا، فهل هو خاف على المسؤولين الأتراك؟ ولماذا لا يمنح هؤلاء المسؤولون مشاريع خطوط حديدية يكون رأسها في بيروت مركز الولاية، وأهميتها تفوق أهمية حيفا وعكا.

ثانياً : ان عدم كفاية الملتزم المادية، جعلته ألعوبة في ايدي كبار المسؤولين العثمانيين، الذين تعرفوا عليه بواسطة "رستم باشا"، وسافر إلى لندن بناء على طلب الصدر الاعظم، الذي زوده برسالة طلب فيها من سفير السلطنة هناك ان يستقبله ويساعده، "ويقدم له كل ما يجب ان يقدم من أجل تنفيذ مشروعه"، وبواسطة السفير اجتمع في "لندن" بالثري الانكليزي "M. pilling"، واتفق معه على بيعه الالتزام بستين الف ليرة عثمانية، ولدى عودته إلى القسطنطينية، أجرى في السفارة البريطانية عقد بيع الالتزام بتدخل "سير وليام ويت" "Sir William Witte"، الذي صدق على العقد ومهره بتوقيعه وخاتمه"[١٣٤].

ثالثاً : ان بيع هذا الالتزام من قبل "يوسف الياس"، إلى "مجموعة من المتمولين الانكليز في ايلول عام ١٨٩٠" [١٣٥]، جعل الصراع حول هذه المسألة يأخذ بعداً آخر. فهو لم يعد بين متمولين فرنسيين وآخرين محليين. بل بين أثرياء ينتمون إلى فعاليات دولية قوية. فالخطر حسب رأي القنصل الفرنسي العام في بيروت، قد بدأ منذ ان انتقلت ملكية هذا الالتزام إلى مجموعة المتمولين الانكليز[١٣٦].

---

[١٣٤] – "Documents...", tome 16, lettre n°2, pp.18-19

[١٣٥] – "Documents...", tome 15, lettre n°39, pp.172-177

[١٣٦] – أشار القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Patrimonio"، في رسالته إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية "le

لقد أشار "فرمان" انشاء الخط، إلى عدد من الشروط. فهو من النوع العادي عرضه ١٤٤ سنتيمتراً وبدون ضمانة بالربح أو خيار من أي نوع، والأراضي التي يخترقها يبلغ طولها ٢٠٠ كيلومتراً[١٣٧]. ويبدو ان تعديلاً ما قد طرأ على هذه الشروط، بعد ان باع "يوسف الياس" هذا الالتزام. فالسلطنة التي كانت "تتمسك باعطاء عكا أهمية عسكرية تمسكت بأن يكون الخط الذي يصل إلى هذا المرفأ هو خط عسكري عرضه ١٤٣ سنتيمتراً" [١٣٨] وجاء الفرمان أكثر تفصيلاً. فأشار إلى امكانية بناء واستثمار شبكة من الخطوط الحديدية تنطلق من مدينتي عكا أو حيفا، وتمر في سنجقي عكا ونابلس باتجاه دمشق عبر جبل الشيخ، وباتجاه "مزيريب" في حوران عبر وادي الاردن. ففي هذه الشبكة ثلاث امكانيات للخطوط :

الأولى : خط رئيسي يمتد من عكا إلى دمشق، طوله ١٨٥ كيلومتراً.

الثانية : شعبة اجبارية تمتد من "بانياس" إلى "حوران" طولها ٤٠ كيلومتراً.

الثالثة : شعب اختيارية عددها ثلاث :

أ- شعبة تمتد من "نجها" إلى حيفا طولها ٣٥ كيلومتراً.

ب- شعبة تمتد من بانياس إلى "حاصبيا" طولها ٣٠ كيلومتراً.

ج- شعبة تمتد من حيفا الى"نوى" طولها ٦٠ كيلومتراً.

ويكون مجموع اطوال الشبكة ٣٥٠ كيلومتراً؛ يمر منها في ولاية بيروت مسافة مئة كيلومتر تقريباً. وسمح للملتزمين "ان يقوموا بأعمال ملاحية في بحيرة "طبريا" "Tibériade"، دون احتكار وتحت الراية العثمانية، وبنقل المسافرين والبضائع على خط الحديد"، واعطو الحق بحرية الخيار خلال اربع سنوات، في اقامة مرفأ ورصيف في حيفا

"Marquis de Noailles"، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني عام ١٨٨٣، بقوله عن هذا الخط: "بقدر ما يبقى العمل به في ايدي ملتزمين وطنيين، نادراً ما يشغلني الاهتمام به. الخطر يبدأ في اليوم الذي يصير فيه بطريقة ما بين أيد انكليزية"
"Documents...", tome 14, lettre n°116, p.450

_ ١٣٧ "Documents...", tome 16, lettre n°2, p.19

_ ١٣٨ "Documents...", tome 16, lettre n°36, p.179

أو عكا[١٣٩].

وقبل أن تبدأ أعمال بناء هذا الخط، جرى اعداد دراسة ميدانية، وتخطيط ما يمكن ان يوضع من هذه الشبكة موضع التنفيذ. والتخطيط الذي اعد وقدم إلى حكومة السلطنة كي يحظى بموافقتها كان على الشكل التالي: ينطلق الخط من حيفا نحو "جسر المجامع" على "نهر الاردن". ثم ينثني إلى "السامرة"، وفي شرق بحيرة طبريا يلتزم "وادي السمك"، وبوصوله إلى مستوى علو "فيك" "Fik"، يجتاز "هضبة الجولان" حتى "ناعوره"؛ ومن هناك يتجه مباشرة إلى "الصنمين" ويتبع طريق قافلة الحج بالتوازي مع ترامواي دمشق "مزيريب"؛ هذا بالاضافة إلى شعبة يبلغ طولها ١٧ كيلومتراً تصل عكا بالخط الأساسي شرق حيفا[١٤٠].

طرحت أعمال التخطيط امكانية الوصول إلى دمشق من عكا. وفي هذه الحالة يمر الخط في المحطات التالية: عكا- ابلين- شمال كفر قانا- طبريا- جسر بنات يعقوب- القنيطرة- الخرايب- سعسع- خان الشيخ- كوكب- دوريا- دمشق. ويبلغ طول هذا الخط ١٨٥ كيلومتراً. واذا اضفنا الوصله التي تصل عكا بالخط المنطلق من حيفا إلى "مزيريب" البالغ طولها ١٧ كيلومتراً يصبح هذا الخط ٢٠٢ كيلومتراً.

أما للوصول من حيفا إلى "مزيريب"، فقد طرحت اعمال التخطيط ثلاث امكانيات لهذه الغاية هي :

"الأولى، عدد محطاتها سبع محطات هي حيفا-جسر المجامع-الحمه (في وادي اليرموك)- بيت آري – ملتقى وادي البج – زيزون – مزيريب. ويبلغ طول هذا الخط ١٤٨ كيلومتراً.

الثانية، وعدد محطاتها ثمان محطات هي:حيفا- جسر المجامع – فواره (في وادي الاعرب) – الصمه – ابيل عمراوه – تل الشهاب – مزيريب. ويبلغ طول هذا الخط ١٤٧

_ ١٣٩ Vital Cuinet : "Syrie, Liban...", op.cit. p.43

_ ١٤٠ "Documents...", tome 16, lettre n°39, p.173

كيلومتراً.

الثالثة، وعدد محطاتها ثمان محطات هي : حيفا – بيسان – وادي العربين – الطيبه – كفرجوبا– اربد– الطوره – المزيريت. ويبلغ طولها ١٥٢ كيلومتراً.

وطرحت أعمال الدراسة أيضاً، إمكانية بناء شعبة من "وادي السمك" إلى "حاصبيا"، تمر في المحطات التالية : وادي السمك– الكرك أو ترشيحا– الحمام– طبريا – المجدل – خان المنيه – عين الطبيخة– تل حوم – التل (في وادي الاردن)– جسر بنات يعقوب – بحيرة الحولة – عين الملاحة – عين البلالح – ابيل – الخريبة – خلوة البياض – حاصبيا. ويبلغ طول هذا الخط ١٠٢ كيلومتراً.

وشعبة "نوى"–"بصرى"، تمر في "الشيخ مسكين" قرب مزيريب. وطول هذه الشعبة ٧٠ كيلومتراً[١٤١] وبذلك يكون طول هذه الشبكة ٥٢٦ كيلومتراً تتوزع كما يلي :

عكا– دمشق ٢٠٢ كيلومتراً.

حيفا– مزيريب ١٥٢ كيلومتراً.

نوى– بصرى ٧٠ كيلومتراً.

وادي السمك– حاصبيا ١٠٢ كيلومتراً.

وهذا يفوق ما هو موجود في دفتر الشروط بـــ ١٧٦ كيلومتراً. ولذلك جرى التخلي عن شعبة نوى–بصرى التي اثارت صراعاً دولياً حاداً. لأنها تمر في محطة "الشيخ مسكين"، وهي المحطة التي ستستخدمها شركة خط حديد بيروت — دمشق — حوران من جهة، ومن جهة أخرى فقد بنت "شركة خط حديد الحجاز " خطاً موازياً لخط دمشق – حوران، وأوجدت له منفذاً على البحر في حيفا[١٤٢].

كما جرى التخلي عن شعبة "وادي السمك"–"حاصبيا"، التي تمر قرب الشواطئ الغربية لبحيرة طبريا "لكن ليس بشكل نهائي. فبالرغم من ان التقارير الانكليزية السابقة

١٤١ – Noêl et Dambmann, "les Puissances Etrangères...", op.cit. pp.276-282

١٤٢ – "Documents..", tome 17, lettre n°73, p.256-257, et n°108, p.355-356

على عام ١٨٩٤ كانت تعلق اهمية كبيرة على هذه الشعبة فقد سكت عنها التقرير المتكامل الكثير الاهمية الذي اعده الكابتن "Law"[١٤٣]، عن هذه المنطقة، التي كانت عرضة لدراسات عسكرية انكليزية كثيرة في العشرنيات الأخيرة من القرن التاسع عشر[١٤٤].

اننا نلاحظ ان الهدف الأساسي من تخطيط هذه الشبكة هو ان تكون موازية لشبكة الخطوط التي تنطلق من بيروت. وان تجتاز هضبة حوران من أولها إلى آخرها لتنقل منها إلى حيفا وعكا الحبوب التي تأمل ان تنقلها إلى بيروت شركة خط حديد بيروت– دمشق. وفي ذلك تكمن أسس المزاحمة الجدية بين الخطين المتنافسين على منطقة واحدة. وهذه المنافسة هي منافسة سياسية في اجلى معانيها بين الانكليز وحلفائهم الذين يدعمون الخط الأول، وبين الفرنسيين وحلفائهم الذي يدعمون الخط الثاني. لكن هل توجد امكانية المنافسة بين الخطين في حال تم انجازهما ووضعهما في الاستثمار في وقت واحد؟

ففي الوقت الذي بلغ طول خط بيروت– دمشق ١٤٧ كيلومتراً وعرضه ١٠٥ سنتيمترات، فقط بلغ طول خط حيفا– دمشق ٢٠٢ كيلومتراً وعرضه ١٤٣ سنتيمتراً. وهذا يعني ان هذا الأخير قد تطلب مصاريف بناء أكثر، فما يعوض هذه المصاريف هي خصوبة الأراضي التي يمر فيها. والشركة الفرنسية التي سعت وراء منتجات حوران بعقفة تصل إلى دمشق، كانت تجتاز منطقة جبلية فقيرة للوصول إليها ومنتجاتها لا تساوي شيئاً. أما الشركة الانكليزية، فكانت تأمل ان تتوفر مواد مهمة للنقل، في أكثر المناطق التي يمر فيها الخط، وليس لديها الا القليل من أعمال البناء الفنية، وبعض

١٤٣ – Noêl et Dambmann, "les Puissances Etrangères...", op.cit. p.281

١٤٤ – حول هذا الموضوع، أشار القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Patrimonio"، في رسالته إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية "M. Fallières" بتاريخ ٨ شباط ١٨٨٣ قائلاً: "الجواسيس الانكليز يجوبون البلاد في كل اتجاه. فالجنرال "غوردون" "Gordon"، ينتظر في فلسطين، فمنها سيتابع سفره في البر إلى الجليل، السامرة، ويمكن إلى حوران" وأشار أيضاً إلى ان الميجور "Gonderey"، وهو ضابط انكليزي قد اشتغل برسم خارطة فلسطين"

"Documents...", tome 14, letter n°117, p.454-55

العوارض في عدد من النقاط وخاصة حول "بانياس" "Banias".

نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Jullemier"، توقع في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٩ حزيران ١٨٩٤، ان تكون المنافسة مشؤومة "désastreuse"، لأنه بالاضافة إلى كونها في جزء من حوران، ويجب ان تكون متوازية، فإنه "لا توجد في سورية حتى الآن موارد تكفي لتغذية حركة نقل لخطين يستهدفان منطقة واحدة"[145].

لكن ما جعل هذه المنافسة في وضع أقل مما كان متوقعاً لها، هو الفارق الزمني بين فترتي انجاز كل من الخطين وتشغيلهما. علماً ان هذا الخط قد صدر "فرمان" انشائه، في وقت سابق على صدور "فرمان" خط بيروت–دمشق، "وفرمان" خط دمشق–حوران، لكنه لم ينجز الا بعد فترة طويلة نسبياً ومن قبل السلطنة، مما سمح للخطين الأخيرين اللذين توحدت ادارتهما، ان ينطلقا في أعمالهما قبل أن يبدأ هذا الخط عمله.

القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Taillandier"، أشار في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Develle"، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩٣، إلى ان نتائج هذه المنافسة تتوقف على مسألتين: الأولى، هي مدى كفاية منتجات المنطقة المتزاحم عليها، والثاني هي، معرفة "ما اذا كانت عملية اقامة هذا الخط ستتأمن أم ستبقى أيضاً معلقة؛ قال ذلك لسببين: الأول هو أن "M. Pilling"، ممثل المجموعة الانكليزية، الذي اشترى الالتزام من "يوسف الياس" قد سبق له وأعلن في مناسبات مختلفة، عن افتتاح الأعمال بدون أن يتبع هذا الكلام أية بداية من التنفيذ؛ والثاني هو ان الالتزام قد لفظ انفاسه أكثر من مرة. وكانت المرة الأولى قبيل نهاية عام ١٨٩١، حيث جرت "مصادرة كفالته المالية البالغة ماية الف ليرة تركية تعادل ٢٣٠٠٠ فرنك؛ وانه جرى تمديد فترة الالتزام مرة أخرى بناء على طلب سفير بريطانية في القسطنطينية. ونظراً للتأخر والتأجيل بات الالتزام يحظى بقليل من الثقة و"هناك من قال انه بات من

١٤٥ – "Documents...", tome 16, lettre n°47, p.220

المستحيل على "Pilling"، ان يكوّن شركة تمتلك الرساميل الكافية".

اننا لم نعثر على أسباب مقنعة، كانت كامنة وراء تعثر اعمال هذا الخط.

وهناك عدد من المسائل التي تدعو إلى التساؤل :

أ– لماذا تزامن توقيت افتتاح أعمال هذا الخط من حيفا، مع توقيت افتتاح اعمال خط بيروت–دمشق، من بيروت في ٩ كانون الأول ١٨٩٢؟ علماً ان الفرق بين صدور فرمان الخط الأول والثاني ما يزيد على سنة ونصف.

ب– جرت أعمال افتتاح هذا الخط وسط ضجة اعلامية كبيرة، حيث "وزعت دعوات كثيرة في دمشق وبيروت". وحضرت حفل الافتتاح شخصيات مهمة أمثال "صادق باشا"، متصرف سنجق عكا ممثلاً والي بيروت. "وعلى الأثر سرت الضجة ان شركة "M. Pilling"، قد تشكلت. وهي لهدف سياسي مدعومة من الحكومة الانكليزية التي تمسك بها من أجل انجاز وتنفيذ هذا الالتزام في وقت قصير"[146]. فلماذا ظهر هذا الدعم فجأة؟ ألم يكن موجوداً قبل عملية الافتتاح؟

ج– ألا يدعو موقف الحكومة البريطانية إلى الاستغراب؟ فلو كانت من أنصار تمديد هذا الخط لكانت الشركة قد تشكلت، وكان الخط قد مدد وأنجز. واذا كانت لم تمنحه دعمها المالي منذ البداية فهل يمكن الاستنتاج بأنها ستمنحه هذا الدعم؟ أو هل يمكننا القول بأنها لم تمنحه دعمها وان هذا الالتزام لا يعنيها؟

د– لماذا هذه الضجة الاعلامية عن افتتاح أعمال الخط والشركة "لم تنجز من أعماله سوى ١٢ كيلومتراً امتدت إلى خارج حيفا، بعدها توقفت بشكل كلي وجرى حل ملاك العاملين؟ هذا بالرغم من ان الشركة قد حاولت ان تنعش نفسها. ففي نيسان ١٨٩٤ " اقدمت على اصدار سندات في سوق لندن، وجرى الاكتتاب في قسم منها،

١٤٦ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n°39, pp.177-178

فيتال كينة" جعل تاريخ افتتاح العمل على هذا الخط في ١٢ كانون الأول ١٨٩٢ من حيفا.

Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. p.43

ورأس المال الذي توفر كان غير كافٍ لإنجاز الخط"[١٤٧].

القنصل البلجيكي العام في بيروت "H. Frédérici" ، أشار في رسالة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٦ تموز ١٨٩٣ إلى "ان كل الترجيحات تشير إلى ترك الخط"[١٤٨]. لكن نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت كان أكثر تحديداً حول هذه المسألة. ففي رسالة له إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ حزيران ١٨٩٤، أشار إلى ان الضجة الاعلامية التي جرت لهذا الخط يوم افتتحت بناء مشاغله في ٩ كانون الول عام ١٨٩٢ "كانت غاية الانكليز منها ان يجروا الشركة الفرنسية لأن تأخذ الالتزام، وكما رفضت الشركة سابقاً ترفض اليوم ان تسمع كلاماً عن هذه التصفية"[١٤٩].

وهنا ألا يمكن القول بأن عدم انجاز الخط من قبل الانكليز، ورفض شراء تصفية هذا الخط من قبل الشركة الفرنسية يأتيان في سياق المخططات الدولية. فالانكليز يعرفون جيداً ما يضمرونه للمنطقة بتجميعهم يهود العالم فيها. فبناء الخط سيكون خسارةً لهم نتيجة عداء العرب لليهود ولرفض العرب هذا المخطط الذي سيكون على حسابهم. والفرنسيون ليس لهم مصلحة في ان تبنى هذه الشبكة قبل أن تشق شبكتهم طريق مستقبلها، هذا بالاضافة الى ان انهم يعرفون ما يخطط الانكليز لهذه المنطقة.

لا شك ان الشركة الفرنسية كانت مرتاحة لهذا التأخر في العمل على انجاز خط حيفا. فهي حتى الآن قد استبعدت خطر المنافسة وهي وحدها قادرة على أن تنقل بسهولة إلى الساحل بضائع الداخل السوري من دمشق وحوران وبعد فترة من حمص وحماه. ان التأخر في العمل على انجاز هذا الخط قد لفت انتباه حكومة السلطنة. فوجهت إلى الشركة الانكليزية "لخط حديد سورية العثماني" "Syria Ottoman

١٤٧ - "Documents...", tome 16, lettre n°47, p.221; et "Documents...", tome VI, lettre n°76, p.368

١٤٨ - "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXI, Bruxelles 1893, p.212

١٤٩ - " Documents...", tome 16, annexe à la dépêche n°37 du 20 août 1895, p.269

Ralway" كتاباً، طلبت منها الايضاح عن سبب التلكؤ في العمل وذكرتها أن الوقت المتفق عليه لانجاز هذا الخط يشرف على الانتهاء في مطلع ١٨٩٥. وما لبثت السلطنة أن وضعت يدها على الالتزام وتراءى لها "ان تجعله فرعاً للخط الحجازي، فاشترت الادوات من الشركة وباشرت العمل من حيفا حتى قضاء درعا. وجرى تدشينه في محطة حيفا في ميلاد الحضرة السلطانية في ١٦ شعبان ١٣٢٣هـ"[١٥٠]، الموافق ٢ تشرين الأول ١٩٠٥. وقد بلغ طول الخط من حيفا إلى درعا ١٦٢ كيلومتراً. أما محطاته فهي: حيفا – تل الشمام – عفولا – شطة – بيسان – الجسر – سماخ – الحمه – وادي كليد – الشجره – المقارن – زيزون – تلشهاب – مزيريب – درعا.

وكان خط دمشق–درعا قد أنجز وجرى افتتاحه عام ١٩٠٣، وبلغ طوله ١٢٣ كيلومتراً، أما محطاته فهي : درعا – غزاله – ازرع – محجه – خبب – جباب – مسميه – دير علي – كسوه – وشام قدم. ووضع هذا الخط في الاستثمار الفعلي ابتداء من ٤ شعبان ١٣٢٥ هـ[١٥١].

نلاحظ أن عدد محطات هذا الخط هو ٢٤ محطة بما فيها حيفا ودمشق. وان الخط أخذ من الامكانيات الثلاث التي كانت مطروحة. وقد جعلت درعا محطة لتناول الطعام، فازدهرت هذه البلدة، بحيث وجد فيها مطاعم كانت تزدحم بالركاب لأنها أصبحت ملتقى القطارات الآتية من دمشق وحيفا ومعان. ونالت مقاهيها شهرة عظيمة.

وقبل أن ننهي كلامنا على هذا الخط، لا بد من الاشارة إلى مسألتين: الأولى، هي أن اهالي عكا، قد بذلوا عدداً من المساعي لدى السلطات، من أجل الحصول على تمديد شعبة، تصل هذه المدينة بالخط الأساسي الوارد إلى حيفا. "ويبلغ طول هذه الشعبة ١٧ كيلومتراً"[١٥٢]. وذلك خوفاً من أن تجذب هذه الأخيرة لحسابها كل الكميات

١٥٠ - عبد الباسط الانسي : "دليل بيروت"، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠

١٥١ - محمد امين عبد العال وعبدو فضل الله عبد النور : "دليل سورية ومصر والتجاري" لعام ١٩٠٨، ص ١٣٦-١٣٧-١٣٨

١٥٢ - "Documents...", tome 16, lettre n°39, p.173

المنقولة إلى الساحل. "وبهذا الخصوص يبدو انهم حصلوا على وعود شكلية"؛ اما المسألة الثانية فهي انه تقرر بناء شعبة لخط حديدي من "العفولة"، "وتبدأ من الكيلومتر ٣٧ نحو "نابلس" "والقدس"، حتى يتسنى للحجاج الراغبين في زيارة المدينة المقدسة أن يكونوا غير محتاجين لتعريض انفسهم للخطر والنزول إلى "يافا". فهذه الشعبة تتصل بحيفا ومنها "يمكن للمسافرين النزول والصعود في أي وقت"[١٥٣].

٥- خط طرابلس الشام- حمص: ارتبطت فكرة انشاء خط حديدي ينطلق من طرابلس الشام باتجاه الداخل السوري على الدوام، بإنشاء مرفأ في هذه المدينة يكون مخرجاً لمنتجات الداخل إلى البحر، ومدخلاً للبضائع الواردة عبر البحر إلى الداخل.

وأول من فكر بإنشاء مثل هذا الخط انكليزيان أحدهما "الكابيتين كاميرون" "le capitaine Cameron"، و "M. Austin"، وهما يتمتعان في انكلترا ببعض الشهرة. الأول بصفته مستكشف، "explorateur"، والثاني بصفته مهندس. وقد ارتبط الاثنان بعلاقة جيدة مع "مدحت باشا" منذ ان كان والياً على "بغداد". وفي عام ١٨٧٩، وأثناء ولاية هذا الأخير على سورية، "التمس منه المهندس "Austin"، ان يمنحه التزاماً بمد خط حديدي من طرابلس إلى "دير" (دير الزور) على "الفرات"[١٥٤]. وهذا بالطبع يلحق ضرراً كبيراً بمرفأ بيروت، وبالخطة الفرنسية كلها التي تنطلق من هذه المدينة. ولذلك سعى المسؤولون الفرنسيون، لدى مسؤولي السلطنة، وبمختلف الوسائل إلى عرقلة هذا التوجه، ولعبوا دوراً في ازاحة "مدحت باشا" عن ولاية سورية"[١٥٥].

وعندما بدأت السلطنة بالافراج عن التزامات خطوط الحديد عام ١٨٩٠ في ولايتي سورية وبيروت، ومتصرفيتي القدس وجبل لبنان، اقتدى أهالي طرابلسي بما فعله

١٥٣ – "Recueil consulaire de Belgique", tome 133, Bruxelles 1906, p.342

١٥٤ – "Documents...", tome 14, lettre n°51, p.204

١٥٥ – لمزيد من الايضاح حول هذه المسألة يراجع: "Documents...", tome 14, lettre n°54, p.213

اهالي بيروت فنظموا لوائح اكتتاب اسمية بقيادة المتصرف"ابراهيم باشا"، وشكلوا لجنة منهم اسموها "لجنة مندوبين" وارسلوا وفداً إلى الوالي يحمل عريضة بمطلبهم"؛ ومن الجدير بالذكر ان هذا الوالي كان قد بدا منذ البداية منسجماً مع مشروع اهالي بيروت، يومها كتب إلى "القصر" كي يصدر ارادته بجعل بيروت رأس الخط لشبكة المستقبل في سورية. "لقد ابدى الوالي كل لياقة في استقبال الوفد واحتفظ بالعريضة مدة اسبوعين". ولكن خوفاً من ان يثار ضده أي احتجاج "رفع الوالي عزيز باشا عريضة اعيان طرابلس إلى القسطنطينية، دون ان يلفت انتباه الباب العالي إلى أي شيء". لكن لامبالاته هذه لم تدم طويلاً. وفجأة تحول واصبح المحرض الفاعل "على تمديد خط حديدي ينطلق من طرابلس إلى حلب ماراً في حمص وحماه وشعبة اختيارية تتجه إلى دمشق".

القنصل الفرنسي العام في بيروت "Le Vicomte de Petiteville"، كان يتابع هذا التحرك وهذا التحول في موقف الوالي. وكتب رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية في ٢٦ أيار ١٨٩٠، أشار فيها إلى عدة مسائل توضح هذه الحركة وهذا التحول في موقف الوالي منها:

أ- مطالبة اعيان طرابلس باتخاذ هذه المدينة رأس خط لشبكة خطوط حديدية في سورية، "كان المحرض عليها "M. Cose"، مدير شركة الغاز في بيروت" وهو متمول فرنسي.

ب- مطالبة اعيان بيروت باتخاذ هذه المدينة رأس خط لشبكة خطوط حديدية في سورية، "كان المحرض عليها "M. Perthuis"، مدير شركة طريق بيروت دمشق وشركة مرفأ بيروت، وهو متمول فرنسي أيضاً. "ويوجد بين الرجلين صراع خفي".

د- ان ما اقنع "عزيز باشا" وجعله يغير موقفه باتجاه طرابلس مسألة واحدة، هي ان هذه المدينة تبقى في وضعها الجغرافي نقطة مميزة. فهي افضل نقاط الساحل، كي تكون رأس خط حديدي. لأن الخط الذي ينطلق منها لا تواجهه أية صعوبة طبيعية في انطلاقته إلى سهول الداخل. في حين ان خط بيروت الداخل السوري تواجهه مرتفعات

جبلية عالية. ومع ذلك، كان موقف هذا القنصل إلى جانب "برتوي" ومشروعه من بيروت، نظراً للمصالح والأمال التي عقدها المسؤولون الفرنسيون على هذه المدينة[١٥٦] وقد عبروا عن هذه المصالح غير مرة في اكثر من مناسبة بشكل واضح. فمخرج خيرات المناطق الخصبة في الداخل على الساحل هما: حيفا بالنسبة لحوران، وطرابلس بالنسبة لحمص وحماه. "ويوم يبنى خط دمشق حيفا، وخط طرابلس حمص يجب ان تنتظر بيروت نقصاً كبيراً في حركة النقل اليها"[١٥٧].

واذا كان هذا التصور، قد بدأ يشق طريقه، لأن الانكليز قد حصلوا على امتياز خط حيفا–حوران – دمشق، و لم يعد بإمكانهم منع الواقع، فلتكن عرقلتهم باتجاه طرابلس والسير بها إلى ما لا نهاية لعدة أسباب منها :

١– ان في طرابلس من يعارض ويتحرك ويحرض ويطالب، ويدعوا إلى عدم اليأس والاستسلام[١٥٨]، والدليل على ذلك ان الوالي خاف من استبقاء العريضة عنده أكثر من خمسة عشر يوماً.

٢– ان اعيان طرابلس والمساهمين في الطريق من البراهين التي تثبت له ان اسهمهم تتضاعف ثلاث مرات فيما لو منحهم الحق في بناء خط حديدي على نفس الطريق الموجودة".

٣– مصالحهم التي لهم في بيروت، لا يمكن لها ان تنسيهم تلك التي لهم في طرابلس لأن "حكومة الجمهورية الفرنسية لا تدعم شخصاً"، فهي تحفظ المصالح الفرنسية في كل

---

١٥٦ – "Documents...", tome 16, lettre n°2, p.17

١٥٧ – "Documents...", tome 16, annexe à la dépêche n°37 du 20 août 1895, p.270

١٥٨ – يقول محمد كامل البحري في هذا المجال: "حذاري من التواني والسكوت عن الاسترحام في صوالحكم امام مراحم مولانا السلطان امير المؤمنين، وعواطفه السنية شاملة جمع بلاده ورعاياه... تابعوا الاعتراضات لسدته الملوكانية عن حالة بلدتكم اذا حرمت من منحة امتداد الخط الحديدي منها. فانها تؤول إلى الخراب والدمار... هل لكم ايها الطرابلسيون وجه من التجارة..."
"جريد طرابلس الشام" عدد ٨ شوال ١٣١٠ هجرية.

مكان حيث وجدت"[١٥٩]. على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، الذي سبق ان أشرنا اليه.

وأمام هذا الواقع، "كانت شركتا المرفأ وخط بيروت متخوفين من مشروع خط حديد طرابلس". وبما ان تنفيذه سيتم عاجلاً أم آجلاً، فقد أملتا ان لا تأتي تلك الساعة الا بعد أن يبنى أولاً خط رياق–حمص–حماه، وان يكون هناك متسع من الوقت امام التيارات التجارية التي تعتمده، كي تترسخ اقدامها وتصبح مسألة الحلول مكانها أمراً صعباً[١٦٠].

وهكذا باتت مطالبة اعيان طرابلس بخط حديدي يصل مدينتهم بحمص على نار فرنسية. فبعد مرور الوقت الكافي على هذا التوجه ، والاقتناع بأن تمديد هذا الخط لم يعد يشكل أي خطر على خطتهم، جرى الافراج عن "فرمان" هذا الخط. "ففي شهر شوال ١٣٢٧، صدرت الارادة السلطانية باعطاء امتيازه إلى شركة خط دمشق–حماه، وبدأ العمل على انجازه" في ١٦ آذار ١٩١٠"، وجرى تدشينه ١٩ أيار ١٩١١، ووضع في الاستثمار الفعلي في أول حزيران ١٩١١.

يبلغ طول هذا الخط "١٠٢ كيلومتراً وعرضه ١/٢ ١٤٤ سنتيمتراً"[١٦١]. اما "سالنامة ولاية سورية"، فقد جعلت طوله ١٠٤كيلو مترات وعدد محطاته تسع بما فيها حمص وطرابلس الشام. والجدول التالي يبين اسماء هذه المحطات والمسافة بين الواحدة والاخرى، وبين حمص وكل محطة من محطاته[١٦٢]

---

١٥٩ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n°2, pp.19-21

١٦٠ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n°47, pp.219-220

١٦١ – استند في هذه المعلومات على عدد من المراجع: بدر الدين السباعي : "اضواء على الرأسمال الاجنبي في سورية ١٨٥٠–١٩٥٨"، دمشق ١٩٦٧ ص٥٢–٥٣؛ و محمد امين صوفي السكري الطرابلس: "سمير الليالي" مرجع سابق، ص١٠٥
الياس البواري: "تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان ١٩٠٨–١٩٤٦" الجزء الأول، دار الفارابي بيروت ١٩٨٠، ص٩٢؛ و عبد العزيز محمد عوض: "الادارة العثمانية في ولاية سورية" مرجع سابق، ص٢٨٠
غير أن المصادر البلجيكية أشارت الى ان طول الخط هو ٦٠ كيلومتراً
"Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXI, Bruxelles 1893, p.212

١٦٢– "سالنامة ولاية سورية عمومي" ١٣٢٦مالية، بدون رقم دفعه، ص٤٥٩ .

جدول رقم ٢٩– محطات خط حديد طرابلس–حمص والمسافة بين الواحدة والاخرى وبين حمص ومحطات التوقف

اسم المحطة	البعد بين المحطتين		البعد بين حمص ومحطات التوقف	
المحطة	متر	كيلومتر	متر	كيلومتر
حمص				
خوربتيني	١٠٠	١٣	١٠٠	١٣
كوزلاخر	٤٥٠	١٣	٥٥٠	٢٦
وادي خالد	٦٥٠	١١	٢٠٠	٣٨
تل قلعة	٣٠٠	١٥	٥٠٠	٥٣
عكاري	٩٢٥	٨	٤٢٥	٦٢
تل حبش	٦٧٥	١٢	١٠٠	٧٥
العبده	٩٥٠	١٢	٥٠	٨٨
طرابلس الشام	٩٥٠	١٥	٠٠٠	١٠٤

اما محطاته الهامة فهي: طرابلس الشام، العبده، تلعباس شرقي، تل كلخ وحمص. وتعهدت حكومة السلطنة بتأمين الضمانة الكيلومترية.

يخترق هذا الخط سهل عكار من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي. غير ان الفائدة المحلية من تمديد هذا الخط جنتها مدينتا طرابلس الشام وحمص بحيث توسعت تجارة كل منهما، وفتح امامهما باب الاستيراد والتصدير بشكل واسع مما كان عليه في السابق. أما المناطق الأخرى التي يمر فيها، فكانت فائدتها منه ثانوية جداً لأنه كما قال المهندس الفرنسي "أشار" "Achard" "ان الغاية من بناء هذا الخط هي ربط مدينة طرابلس بسهل عكار ومناطق الحبوب الموجودة في شمال سورية"[١٦٣]. وأثناء الحرب العالمية الأولى اقتلعت اضلاعه الحديدية واستعملت في تجديد خط بغداد– نصيبين–. وبعد الحرب اعيد بناء هذا الخط من قبل شركة دمشق–حماه.

٦– ترامواي طرابلس الشام–الميناء: هو خط حديدي داخلي، يربط بين طرابلس

[١٦٣] - E. Achard : "la plaine d'Akkar" "l'Asie Française", n°209 Paris 1923, p.68

المدينة واسكلتها، التي تبعد عنها حوالي ثلاثة كيلومترات، يقطعها المسافر سيراً على الاقدام خلال اقل من ساعة. وكان لهذا الخط موقفان احدهما في الميناء قرب "الجامع الحميدي"، والثاني في "ساحة التل" خارج المدينة قرب "لوكنده بهجة الشرق". على هذا الخط كانت تسير عربة تجرها الخيول. وكانت "تجتاز المسافة بين الموقفين خلال عشرين دقيقة"، بما فيها فترة التوقف على تحويلة للخط تقع في نصف المسافة عند موقع يقال له "بركة المرج"، حيث كانت "العربة تتوقف ريثما تصل العربة الثانية الاتية من طرابلس". أما أجرة الراكب من الميناء إلى طرابلس فكانت "متلكين"[١٦٤] (٨ بارات). اعتبر هذا الخط، الخط الثاني من نوعه في السلطنة بعد خط "بغداد–الكاظمية" "الذي مدد عام ١٨٧٠ في عهد "مدحت باشا"[١٦٥]، عندما كان والياً هناك. وقد بني الخط أيضاً في عهد هذا المسؤول، عندما كان والياً على سورية. يومها كانت طرابلس مركزاً لسنجق تابع لهذه الولايــة، "قصدها في جولــة تفتيشية "une tournée d'inspection"، كغيرها من مراكز سناجق هذه الولاية في أوائل ايلول ١٨٧٩. وخلال هذه الجولة لعــب دوراً مهماً باتجاهين : الأول، اتجاه تشكيل "شركة أهلية محلية محصورة بأبناء طرابلس"، والثاني، هو الجهد الذي بذله من أجل تأمين "فرمان عال" كي تحصل هذه الشركة" على امتياز ببناء واستثمار هذا الخط". ومن الجدير بالذكر ان هذه الشركة كانت تنتظر وصول مواد التمديد والعربات من انكلترا في أواخر ايلول ١٨٧٩"[١٦٦]،كي تبدأ عملها في مطلع شهر تشرين الأول.

بلغ رأسمال هذه الشركة عشرة آلاف ليرة تركية تعادل ٢٠٠٠٠٠ فرنك موزعة على الفي سهم قيمة السهم الواحد مئة فرنك. وقدر ربح السهم الواحد في السنة ما بين ١٤–١٦ فرنكاً[١٦٧]. انتهت اعمال هذا الخط، وجرى تدشينه خلال شهر

[١٦٤] - استندنا في هذه المعلومات على "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXI p.212 ومحمد امين صوفي السكري الطرابلس : "سمير الليالي"، مرجع سابق، ص ١٠٤–١٠٧

[١٦٥] - Verney Noël et Georges Dambman, "les Puissances Etrangères...", op.cit. p.312

[١٦٦] - "Documents...", tome 14, lettre n°18, pp.91-92

[١٦٧] - مجلة المباحث، المجلد الأول ١٩٠٨–١٩٠٩، ص ٣٢٣و، Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine" op.cit

شباط ١٨٨٠ ورعى "مدحت باشا" بنفسه هذه المناسبة. نائب القنصل الفرنسي العام في طرابلس "M. Blanche"، حضر الاحتفال وكتب إلى القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Delaporte"، مشيراً إلى ان التدشين قد حصل "في جو احتفالي حضره كثير من المسيحيين وكثير من المسلمين". ورأى ان الاحتفال قد شهد لوالي سورية وأقر له بفضله "على هذا التجديد الذي لا بد أن يعود على البلاد بالنفع الاكيد" واكد ان "مدحت باشا" قد احاط هذه المناسبة باهتمامه."فبواسطة التلغراف اخبر السلطان عن هذا الحدث". وجواباً على هذه البرقية، ارسل السكرتير الأول للسلطان، برقية"لمدحت باشا"،وعندما تلقاها كان ما يزال في طرابلس. فهي برقية "تهنئة صيغت بعبارات الاطراء والمديح له على خلقه هذا الترامري"[١٦٨] وجرى تشكيل "مجلس ادارة" لهذه الشركة يتألف من رئيس وستة أعضاء. هذا المجلس كان في عام ١٣١٨هـ مشكلاً على الوجه التالي :

رئيس : عبد القادر بك.

عضو : عبد الحي افندي.

عضو : محمد علي افندي.

عضو : عبد القادر افندي.

عضو : قيصر بك نوفل.

عضو : جرجس نقاش افندي.

عضو : قيصر بك نحاس.

وكان لهذا المجلس، مكتب يدير اعمال الشركة بشكل يومي، يتألف من ثلاثة أعضاء. وجاء تشكيلة في نفس العام المشار اليه كالتالي :

رئيس ومدير : عبد القادر بك.

كاتب التحارير : حامد افندي.

---

١٦٨ - "Documents...", tome 14, lettre n°32, p.151

كاتب محاسب وامين صندوق: اسحاق افندي[١٦٩].

القنصل البلجيكي العام في بيروت، أشار في رسالته من بيروت، إلى وزير الخارجية البلجيكية بتاريخ ٢٦ تموز عام ١٨٩٣، إلى "ان هذا الخط الذي يعمل منذ خمسة عشر عاماً يعطي للمساهمين فيه نتائج جيدة جداً"[١٧٠]. وفي ذلك دعوة غير مباشرة للمتمولين البلجيك ان يأتوا إلى هذه البلاد ليستثمروا فيها اموالهم في مختلف مجالات التوظيف.

القناصل الفرنسيون تنبهوا أيضاً إلى هذه المسألة، واعدوا الدراسات المستفيضة عن مختلف مجالات توظيف رؤوس الأموال، واشاروا إلى نسب الأرباح التي يمكن ان تتأتى عن كل مجال من هذه المجالات[١٧١].

٧- الترامواي الكهربائي في قلب مدينة بيروت: كانت عملية النقل بين احياء مدينة بيروت تتم بواسطة "شركة للعربات" "Compagnies de Voitures"، "ويبدو انها كانت ناجحة في اعمالها"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت،في رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Rouvier" بتاريخ ١١ أيلول عام ١٩٠٥[١٧٢].

هذه الشركات كانت تقوم بواسطة عربات تجرها الحيوانات، بتأمين نقل الركاب والبضائع فالعربات حتى هذا التاريخ كانت ما تزال هي وسيلة النقل الاساسية. السيارة لم تكن معروفة، واذا كانت قد عرفت في ذلك الوقت فهي نادرة[١٧٣] أو بأعداد قليلة جداً.

ومن شركات العربات التي عرفت حتى عام ١٩١٠ نذكر :

---

١٦٩ - "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هجرية دفعة ٢، ص ١٨١-١٨٢

أو "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هجرية دفعة ٣، ص ١٩٨

١٧٠ - "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXI, Bruxelles 1893, p.2121

١٧١ - لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome VI, lettre n°52, p.275-281

١٧٢ - "Documents...", tome 17, lettre n°92, p.311

١٧٣ - عرفت بيروت أول سيارة عام ١٩٠٥ لصاحبها "ميشال سرسق".

ريمون الكك: "تطور مدينة بيروت منذ نهاية الحكم المصري حتى اعلان دولة لبنان الكبير ١٨٤٠-١٩٢٠". اطروحة اعدت بإشراف د. "جوزيف لبكي" لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ من الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الفرع الثاني، قسم التاريخ. بيروت ١٩٩٦، ص٦٧٨

جلوان العشقوتي وشركاه بجوار خان انطون بك.

عبد الفتاح النعماني وبشاره طعمه وشكري أبو سعد بوابة ادريس.

الياس حداد، ليس العشقوتي، الياس بو شديد، خطار شبلي، منصور صبحجي في ساحة الاتحاد.

قيصر فرعون، نصر الله غزيري على طريق الشام.

وكانت عربات هذه الشركات تجوب محال واحياء هذه المدينة، التي بلغ عددها حتى عام ١٩١٠ ستا وعشرين محلة هي :

محلة الغربية– الدباغة– الفاخورة– الشيخ رسلان– حمام الصغير– الشرقية– رجال الاربعين– الدركه– التوبة– الحضره– الباشوره– ميدان المزرعه– مزرعة العرب– محلة الصيفي– محلة الرميل– محلة القيراط– محلة الاشرفية– محلة رأس النبع الغربي– محلة الرمل– محلة رأس النبع الشرقي–المصيطبة– زقاق البلاط– جميزة يمين– ميناء الحسن– عين مريسة– رأس بيروت[١٧٤].

ان هذه الحركة الناجحة التي كانت تقوم بها "شركات العربات"، وتعيش من دخلها آلاف العائلات، قد استُهدفت من قبل شركة بلجيكية تقدمت بطلب إلى حكومة السلطنة، طلبت فيه ان يُسمح لها بأن تقوم بخدمات النقل بواسطة "تراموي كهربائي" يطوف شوارع بيروت، لمدة خمس وستين سنة. وجرت محادثات رسمية بين الطرفين، اسفرت عن اتفاق أولي بمنح الشركة هذا الالتزام. "وقام مقدم الطلب "سالم آيد" "M. Sélim Eid"، وهو عثماني بصحبة مهندسين بلجيكيين بإعداد الدراسات الفنية على ارض الواقع". وقد استغرق هذا العمل مدة ثلاثة أسابيع، طافت خلالها اللجنة شوارع المدينة، واستقبلت من قبل السلطات المحلية بالترحاب والتمني لها بالنجاح والحصول على موافقة السلطنة. وقدمت اللجنة مصورات المشروع، وطلبت الموافقة عليها من المراجع العليا للسلطنة. بلغ رأس مال الشركة ١٢ مليون فرنك. "وقدمت هبة لصندوق

[١٧٤] – عبد الباسط الانسي: "دليل بيروت لعام ١٩٠٩-١٩١٠"، مرجع سابق، ص١١٦-١١٧ و١٧٨

خط حديد الحجاز ١٢٠٠٠ ليرة تركية". وتوقعت اللجنة ان تجني من وراء مشروعها ارباحاً مهمة، علماً ان مصاريف البناء كانت مرتفعة وان بشكل قليل، نظراً لوجود بعض الصعوبات في الأعمال، ولدفع تعويضات مهمة في عملية الاستملاك وتأمين الكهرباء. ويرجع السبب في هذا التوقع على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، الى ان هذه المدينة التي يبلغ عددها ١٥٠٠٠٠ نسمة، وتتمتع بوضع اقتصادي وتجاري جيد جعلاها واحدة من أهم مرافئ السلطنة، واهلها في وضع ميسور. "فكل هذه التصورات تسمح بتوقع المستقبل الزاهر لهذا المشروع". وتأسف لان متمولين فرنسيين لم يأخذوا المبادرة من اجل الحصول على هذا الالتزام[١٧٥].

لم يتأخر صدور "فرمان الالتزام" اكثر من بضعة أشهر. ففي ١٣ ربيع الأول ١٣٢٤ هجرية صدر هذا الفرمان وتشكلت ادارة الشركة وكانت مؤلفة عام ١٩١٠ من :

قوميسير عثماني : بشارة افندي.

مدير الاشغال : طوجي.

مهندس : وندرسك.

محاسب : سليم افندي الطبيب.

واتخذت الشركة موقعها في "محلة المدورة" داخل المدينة[١٧٦]. ويبدو ان فترة الالتزام قد تعدلت من ٦٥ سنة إلى ٩٩ سنة، واضيف الى التزام تمديد خط الترامواي انارة بيروت بالكهرباء[١٧٧]. فالكهرباء حاجة ملحة بالنسبة لتشغيل الخط ولذلك طرحت مسألة تزويد الخط بالقوة المحركة عن طريق المصادر المائية القريبة من بيروت "كنهر الكلب، نهر انطلياس أو نهر الدامور، كما طرحت امكانية توليدها بواسطة

[١٧٥] – "Documents...", tome 17, lettre n°92, p.311

[١٧٦] – عبد الباسط الانسي: "دليل بيروت"، مرجع سابق، ص ٩٠

[١٧٧] – محمد امين صوفي السكري الطرابلسي : "سمير الليالي"، مرجع سابق، ص ٩٩

محركات قوية تعتمد على الفحم أو البترول أو الغاز"[١٧٨].

٨– ترامواي شمال وجنوب بيروت: اشارت بعض المراجع، إلى ان عام ١٨٩٠، قد شهد بروز مشروع التزام "لترامواي" "يربط بين بيروت وصيدا" يتمشى على طول الطريق الذي بدأ العمل به حديثاً بين طرابلس وصيدا". وفي العام التالي، جرى تقديم مشروع لسكة حديد من عكا إلى طرابلس "وصدر "فرمان" هذا الالتزام لكنه الغي في الحال". واذا كانت هذه المراجع، قد سكتت عن سبب هذا الالغاء، فهي قد اشارت إلى ان "الكفالة المالية لهذا المشروع قد صودرت". ولا تلبث هذه المراجع ان تعود فتؤكد ان التزام "ترامواي" من صيدا إلى بيروت وطرابلس قد صدر عام ١٨٩٢، "ومنح إلى احد اعيان بيروت السيد خضرة "M. Khadra"، وما تغير من شروط هذا الالتزام هو "تحوله من أسلوب الجر بواسطة الحيوان- الذي كان مطلوباً في الاساس- إلى أسلوب الجر بواسطة البخار". وأشارت هذه المراجع إلى ان الخط يجب ان يبلغ طوله حسب "الفرمان" "١٤٠ كيلومتراً منها ٩٠ بين بيروت وطرابلس و٤٨ بين بيروت وصيدا". كما أشارت أيضاً إلى "ان الملتزم ترك حالاً حقوقه إلى "شركة فرنسية" "Société française"، تشكلت في باريس"[١٧٩].

اذا قارنا هذه المعلومات التي وردت في المراجع، مع ما ورد في المصادر الفرنسية، التي اشارت في ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩٣، إلى ان شركة من المتمولين الفرنسيين "كانت قد تشكلت منذ عدة سنوات، من أجل الحصول على التزام "ترامواي" كهربائي، يجمع بين بيروت وطرابلس من جهة الشمال وصيدا من جهة الجنوب. "هذه الشركة يمثلها في بيروت "M. Coze"، مدير شركة الغاز و السيد خضره "M. Khadra"، وأشارت إلى ان "فرمانا" بهذا الخصوص قد سلم اليهما

١٧٨ – "Documents...", tome 17, lettre n°92, p.312

١٧٩ – Noël et Dambmann, "les Puissances Etrangères...", op.cit. p.321;Et Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. p.231

عام ١٨٩١، "وحالا بدأت الدراسات الأولية"[١٨٠].

يتضح لنا من هذا الكلام عدة أمور : الأول، ان "خضرة" هو الذي حصل على التزام "ترامواي" عكا–طرابلس يُجر بواسطة الحيوان ثم ألغاه، ليحصل على "ترامواي" بخاري؛ والثاني، هو ان "خضرة" "كان منذ البداية يعمل لصالح مجموعة من المتمولين الفرنسيين، بدليل انه باع حقوقه بالالتزام فوراً؛ الثالث، هو ان دوره كان دوراً هامشياً في المجموعة المالية التي كان ينتمي اليها، وان هذه المجموعة كانت تعمل من أجل ابعاده عن الالتزام بدليلين : الأول، ان هذه المصادر عادت وأشارت مجدداً، إلى ان المجموعة التي عهد اليها الالتزام، "لم تستطع ان تكون شركة، وان المحادثات بهذا الشأن ناشطة مع مجموعة على رأس مشروع مرفأ بيروت، وخط حديد دمشق، وان الاتفاق سيحصل خلال وقت قصير". وأشارت هذه المصادر، إلى ان السبب الذي كان يعرقل حصول هذا الاتفاق، هو ان أصحاب الالتزام، "كانوا قد حصلوا أيضاً على مشروع لارواء اراضي "جبيل" من "نهر ابراهيم" وهذا العمل"الصدفوى" "aléatoire"، كان أصحابه لا يريدون ان ينفصل عن مشروع "الترامواي" ، في حين ان رجال الأعمال الأوروبين "كانوا مترددين في خوض هذه المضاربة "speculation"، لكن في اعقاب الزيارة التي قام بها إلى سورية مجموعة منهم، أمثال: "M.M. Nervo" و"Berger" و"Guichard" وغيرهم، "قرروا ان يشاركوا في استثمار الالتزامين معاً"[١٨١].

أما الدليل الثاني على محاولة استبعاد "خضرة" صاحب الالتزام الاساسي، فهو ان الالتزام رد "rétrocéder"، عام ١٨٩٤، إلى أصحابه وشاركت المجموعة التي أشرنا اليها في تكوين "الشركة العثمانية للترامواي اللبناني شمال وجنوب بيروت"
"Société Ottomane des tramways libanais nord et sud de Beyrouth"
وفور اعلان الشركة قررت اصدار سندات في باريس. وفي عام ١٨٩٥، كانت

١٨٠ – "Documents...", tome 16, lettre n°39, pp.173-174

١٨١ – لمزيد من الايضاح يراجع: "Documents...", tome 16, lettre n°47, p. 222; et tome VI, letter n°76, pp. 368-369

مكونات الشركة المالية على الشكل التالي: ١،٧٥٠،٠٠٠ فرنك نقداً وهي مقسمة على ٣٥٠٠ سهم قيمة السهم الواحد ٥٠٠ فرنك؛ و٣٥٠٠ حصة تأسيس، و٩٠٠٠ سند بفائدة ٥ بالمئة، يقبض السند ٢٣٥ فرنكاً ويرد ٣٠٠ فرنكاً، وهي سندات صدرت مؤخراً[١٨٢]. وبلغت القيمة النقدية الاجمالية لهذه المكونات من ٥،٢٥٠،٠٠٠ فرنكاً توزعت على أبواب هي :

٣،٣٠٠،٠٠٠ فرنك خصصت لأعمال بناء الخط.

٧٠٠،٠٠٠ فرنك خصصت لتكوين الشركة.

١،٢٥٠،٠٠٠ فرنك خصصت للمصاريف المختلفة[١٨٣].

وأشارت الدراسات التي اعدت لإنشاء هذا الخط إلى ان المنطقة "مليئة بالقرى المهمة ذات الكثافة السكانية". هذه القرى حتى هذا التاريخ كانت "لا تتصل فيما بينها الا بصعوبة كبيرة جداً، وافتتاح خط بيروت – دمشق "سيزيد من أهمية مدينة بيروت، ويؤمن لها نقل اعداد كبيرة من المسافرين فتتأمن له من منطقة ذات شعاع واسع يمتد بعيداً في الضاحية"؛ ومن الجهة الثانية، فقد اخضع دعاة هذا المشروع عملية نقل البضائع التي تجري على البغال والجمال من الطرقات والشعاب التي تؤدي من طرابلس وصيدا إلى بيروت، لعمليات احصائية عدة، "وتوقعوا ان يحصلوا على عائدات تصل إلى ٤٠٠٠ فرنك للكيلومتر الواحد في السنة". ومع ذلك فقد قررت الشركة ان لا تبنى من الخط الا ما هو مقرر لها في الالتزام وهو ١١٩ كيلومتراً من النوع الضيق عرضه ١٠٥ سنتيمترات. وحتى هذه المسافة قررت الشركة ان لا تنفذ منها غير ما هو معد حالياً في التصاميم. وحسب التصاميم التي أعدت "يتوقف الخط عند "جبيل" في جهة الشمال، وعند "الدامور" في جهة الجنوب" ويبلغ طول هذه المسافة ٦٠ كيلومتراً، وهو الجزء الأكثر دخلاً من هذا الخط. فتوقعات الدخل اليومي لهذه المسافة "بالاستناد إلى

١٨٢ - "Document...", tome 17, letter n°2, p.36

١٨٣ - Noël et Dambmannn:"Les Puissances Etrangères..." op. cit., p.322

حسابات اقل من الحقيقة دلت انه سيرتفع يومياً إلى ٤٥٠٠ فرنك". هذا التوقع قد أخذ بعين الاعتبار الزيادة اليومية التي تطرأ على مدينة بيروت وعلى قرى ومدن الضاحية التي يمر فيها، فالكثافة السكانية لمدينة بيروت وسنجقها حيث يمر، قدرت بحوالي ٣٧،٨ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، وقدرت من ٦١،٤٦ نسمة في متصرفية جبل لبنان، حيث يمر القسم الأساسي من هذا الخط. وحسب المشروع المحضر للتنفيذ اشارت الدراسات ان خط الترامواي سيسير بواسطة القوة الكهربائية، وهي ستتأمن من "نهر ابراهيم" ؛ وقدر ان الوقت الذي ستستغرقه اعمال البناء هو ثلاث سنوات، وكلفة الكيلومتر الواحد بما فيها حافلات الخط قدرت ما بين تسعين الف فرنك إلى مئة الف"[١٨٤].

حددت الشركة في تنفيذها لهذا الجزء، ان تبني شعبتين من هذا الخط، هما الشويفات- بيروت من جهة الجنوب، وبيروت جبيل من جهة الشمال. القنصل البلجيكي العام في بيروت أشار إلى ان هذا التحديد انطلق من مبدأ "ان اكمال بناء هذا الخط سيتوقف على النتائج المشجعة لهذا الجزء"[١٨٥]. وهذه أهم محطاته حسب التصورات الأولية التي أعدت له : صيدا- الجيه- مكسة- نهر الدامور- الشويفات- الحدث- بيروت نهر الموت (أو الجديدة) – انطلياس- نهر الكلب (ضبيه)- جونية- طبرجا- نهر ابراهيم- جبيل- بترون- طرابلس. وهكذا نلاحظ ان الخط يمر في اهم مرافئ جبل لبنان. أما بدء العمل على هذا الخط فقد جرى في ربيع ١٨٩٣، بعد اجتماع عقده المساهمون في باريس في كانون الثاني من العام المشار اليه. "في هذا الاجتماع جرى تمديد موعد اجراء المناقصة وفتح مشاغل العمل".

بدأ العمل بطيئاً وأخذ يتباطئ أكثر فأكثر لسببين الأول ان الشركة اعلنت عن إصدار سندات في سوق باريس، والثاني انها دخلت في مفاوضات مع "ادمون كونييه"

١٨٤ - "Documents...", tome 16, lettre n°39, p.174; et letter n°47, p222

١٨٥ - "Recueil consulaire de Belgique", tome LXXXI, Bruxelles 1893, p.212

"M. Edmond Coignet" لتنفيذ اعمال كامل الالتزام، "وعقدت معه اتفاقاً بهذا الخصوص عام ١٨٩٤"، غير ان التنفيذ لم يبدأ حسب "سالنامة ولاية بيروت" الا في عام ١٣١٣هـ[١٨٦]، ١٨٩٥م لتنفيذ الجزء الأول بين بيروت وجبيل.

ودخلت الشركة في مفاوضات مع شركة خط بيروت-دمشق، حتى تتقاسم معها محطة التقاء الخطين في بيروت وعقد اتفاق بين الشركتين. لكن ادخال هذا الخط إلى بيروت مركز الولاية، ووصل الخطين تطلب اخذ رأي القسطنطينية بعد موافقة السلطات المحلية للولاية والمتصرفية. وبعد الموافقة على هذه المسألة الملحة "استؤنف العمل في صيف ١٨٩٦" [١٨٧]، وبني جسر "جونية" إلى جانب جسر الطريق القديمة. وبعد هذه الاتفاقية، عقدت عام ١٨٩٧ اتفاقية أخرى بين شركة خط بيروت -دمشق، وشركة ترامواي جبل لبنان، وشركة مرفأ بيروت، من أجل بناء محطة بحرية على الساحل، يمدد إليها الخطان، تستفيد منها الشركات الثلاث؛ وبنيت المحطة وجرى تمديد الخط إليها مسافة ٥،١ كيلومتراً. "بلغت كلفة هذا الجزء حوالي مليون فرنك". وهو لا يساوي شيئاً أمام الفائدة التي يمكن ان تجنيها كل من هذه الشركات الثلاث. وفي ٧ نيسان عام ١٨٩٨، جرى تدشين "حوالي ٢٠ كيلومتراً بين بيروت- جونية- المعاملتين"[١٨٨].

وتشكل مجلس إدارة للشركة مركزه دائرة خط حديد بيروت دمشق بملك "ثابت" "شرقي جامع المجيدية"[١٨٩]. وهو يتألف من رئيس ومدير معاون، ووكيل مدير، وباش مفتش[١٩٠].

وفي نهاية كلامنا عن السكك الحديدية لا بد من الاشارة إلى مسألتين: الأولى، هي ازدياد قيمة الاراضي في المناطق التي تمر فيها هذه الخطوط وخاصة في اماكن وجود

---

١٨٦ – "سالنامة ولاية بيروت"، لعام ١٣١٨، دفعة ثانية، ص ٦٦

١٨٧ _ "Documents...", tome 17, lettre n°2, p.36

١٨٨ _ Noêl et Dambmann, "les Puissances Etrangères..." op.cit. p.322

١٨٩ – عبد الباسط الانسي : "دليل بيروت"، مرجع سابق، ص ٨٨-٨٩

١٩٠ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ثانية، ص ١٢٠و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ثالثة، ص ١٠٧

المحطات. وكانت هذه الاسعار"تزداد بشكل مضطرد خاصة حول بيروت"على حد تعبير نائب القنصل الفرنسي العام عام ١٨٩٤[١٩١].

أما المسألة الثانية، فهي ان هذه الخطوط كانت تتعرض بعد إنشائها للتخريب والتعطيل ولمحاولات منع مرور العربات. وتشكلت من أجل ذلك "جمعيات فساد". وقد عبر "نظام السكك الحديدية العثماني"، عن هذه الحالات. وعهد هذا النظام إلى مختاري القرى، ومجالس شيوخها ونواطيرها، التي تمر فيها هذه السكك بحمايتها؛ وحملهم مسؤولية التخريب إذا ثبت أنهم قصروا أو تكاسلوا في ذلك[١٩٢]. ومن المحتمل ان تكون عمليات التخريب وغيرها مما أشرنا اليه، كانت تجري كردة فعل المواطنين ضد المصالح الاجنبية بشكل عام، والسكك الحديدية بشكل خاص. خاصة وان هذه السكك قد جاءت لتحل محل "المكارية"" moucres"، وتحرم الآلاف من لقمة عيشهم، ممن كانوا يقومون بعملية النقل.

ج- البريد والبرق والهاتف:

كان يتولى نقل البريد بين المدن العثمانية سعاة الدولة الرسميين من "التتار"، وكان هؤلاء يتلقون رواتبهم من خزينة الدولة. واستعملوا في تنقلاتهم الخيل والجمال حسب طبيعة الأرض. وكان يوجد في كل مدينة "شيخ للسعاة" يتعهد بايصال الطرود سالمة إلى اماكنها بواسطة "سعاة" اعتبر الشيخ مسؤولاً عنهم.

غير أن هذه الخدمات البريدية، التي كان يقوم بها "التتار"، كان إنجازها يستغرق وقتاً طويلاً، وجهداً عظيماً، ولم تعد مع مرور الزمن تلبي حاجة المرحلة نظراً لانتشار اعداد كبيرة من الأجانب في مختلف أنحاء المدن. هذا بالاضافة إلى الهجرات المحلية للسكان. فتطور وسائل النقل، والحاجة إلى تنظيم الصلات بين المهاجرين وذويهم

---

١٩١ _ "Documents...", tome 16, lettre n°47, pp.222-223

١٩٢– المادة واحد والمادة اثنين من "نظام السكك الحديدية العثماني". وقد صدر هذا النظام في ٨ صفر ١٢٨٤. وهو يتألف من ٢٢ مادة مقسمة على أربعة فصول. وصدر "نظام ضابطة الترامـوي" في ٢٦ ربيع الآخر ١٣٣٢. عربه عن الاصل التركي "محمد محفوظ الكردي" وهو يتألف من ٤٥ مادة. لمزيد من الايضاح يراجع: "مجموعة القوانين"، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٢١

أوحت بفكرة الاهتمام بالبريد الحديث، خاصة بعد ان بدأت عملية شق الطرقات التي تربط بين المدن بواسطة العربات ثم بالسيارات. ولذلك صدر "نظام البريد العثماني" في ٢٦ محرم ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م. "وكانت العربات أول وسيلة نقل آلية انتظمت لنقل البريد على طريق بيروت–دمشق"[١٩٣]. وبانتشار الخطوط الحديدية أخذت العربات والقطارات تحل تدريجياً مكان السعاة.

واذا كان البريد شكلاً من أشكال الصلات القديمة، فيعتبر البرق وسيلة حديثة.ولانتظام عمل هذه الوسيلة صدر "نظام البرق العثماني" في ٢٧ ربيع الأول عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م. ويتألف من ٧٩ مادة وخاتمة موزعة في ١٢ فصلاً[١٩٤]، أعطى الأفضلية في استخدام البرق لتحريرات الدولة العثمانية أولاً، ثم لسفارات الدول الأجنبية ثم للتجارة. واقتصرت الشبكة البرقية على الاسلاك الممتدة من دمشق إلى حلب شمالاً، ومنها إلى القسطنطينية. وبدمشق مركز ولاية سورية ارتبطت مدن بيروت، عكا والبلقاء؛ وارتبطت طرابلس بحمص، واللاذقية بحلب. وكانت هذه المدن أيضاً مراكز للخدمات البريدية.

وكان كل مركز من هذه المراكز يقوم بعملية احصاء سنوية عن عدد البرقيات والرسائل الواردة إليه، والتي صدرت عنه. وما عثرنا عليه في هذا المجال لا يرقى إلى أبعد من عام ١٨٧٩. وقد دلت الإحصاءات الصادرة عن مكاتب بريد وبرق دمشق، بيروت، عكا، البلقاء، طرابلس الشام واللاذقية، ان عدد البرقيات الصادرة عنها عام ١٨٧٩ قد بلغ ١٦٦١ برقية، والواردة هي ٧٤٣ برقية؛ وفي عام ١٨٨٠، بلغ عدد البرقيات الصادرة ١٩٣٢ برقية، والواردة إليها ٩١٨ برقية، وفي عام ١٨٨١، بلغ عدد البرقيات الصادرة ١٧٢٠ برقية، والواردة ١٠٢٣ برقية.

---

١٩٣ – محمد كرد علي : "خطط الشام"، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص ٢٣٨

١٩٤ – الدستور : مرجع سابق، مجلد ٢، ص ٣٠٣

اما الرسائل الصادرة عن هذه المكاتب ، فقد بلغ عددها عام ١٨٧٩، حسب نفس هذه المصادر هو ٦٠٩٧ رسالة، والواردة إليها هو ٣٨٢١ رسالة ؛ وفي عام ١٨٨٠، بلغ عدد الرسائل الصادرة ٦٣٠٤ رسائل، والواردة ٣٣٤٩ رسالة ؛ وفي عام ١٨٨١، بلغ عدد الرسائل الصادرة ٦٩٦٤ رسالة والواردة ٥٠٥٠ رسالة[١٩٥].

هذه الأرقام تدل على ان استخدام البريد والبرق كان يزداد يوماً بعد يوم. نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت، "M.Guys"، أشار في رسالة له إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Waddington"، ان نائب القنصل الفرنسي العام في اللاذقية قد اخبره ان التجار في هذه المدينة قد اعلنوا عن تذمرهم، من وصول البريد متأخراً وبشكل غير منتظم"[١٩٦].

وعندما تشكلت ولاية بيروت، عملت نظارة البريد والبرق الامبراطوري على "تشكيل إدارة مشتركة لبريد وبرق ولاية بيروت، ومتصرفية جبل لبنان، ومتصرفية القدس، بالإضافة إلى مدينتي العريش وبعلبك"[١٩٧]. ويرأس هذه الإدارة المشتركة باش مدير، يساعده : مفتش أول، مفتش ثان، باش كاتب، كاتب محاسب، أمين صندوق وكاتب تحارير[١٩٨]. ان هذه الإدارة المشتركة كانت تشرف على ١١ محطة دولية للخدمات المشتركة البريدية والبرقية، حيث تجري المعاملات فيها بالتركية والفرنسية؛ وعلى ١٥ محطة بريد وتلغراف للخدمات الداخلية، حيث لا تقبل المراسلات الا باللغتين التركية والعربية؛ وعلى ٩ محطات بريدية بدون خدمة تلغرافية[١٩٩].

وانقسمت إدارة البريد والتلغراف في ولاية بيروت التابعة لهذه الإدارة المشتركة إلى مديريتين، مديرية التلغراف وعلى رأسها:مدير وأمين سر قصر الولاية،وأمين سر

---

١٩٥ – "سالنامة ولاية سورية"، لعام ١٢٩٧ هـ، دفعة ١٢، ص ٢٧٨.و"سالنامة ولاية سورية"، لعام ١٢٩٨ هـ، دفعة ١٣، ص ٢٥٣. و"سالنامة ولاية سورية"، لعام ١٢٩٩ هـ، بدون دفعة، ص ١٩٥.

١٩٦ – " Documents…". tome VI, lettre n°l, p. 15.

١٩٧ – Vital Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op. cit., p.12.

١٩٨ – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هـ، دفعة ٢، ص٩٣.و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هـ، دفعة ٣ ص ٩٣.

١٩٩ – Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op. cit., p. 12.

المخابرات، ومسؤول مأموري البرقيات باللغتين العربية والتركية، وثماني مأمورين ومسؤول مأموري البرقيات باللغة الأجنبية، وأمين سر المخابرات الأجنبية، وسبعة مأمورين. وكان موقع هذه المديرية عند السور خارج المدينة.

أما مديرية البريد، فتألّفت من : مدير، ومأمور الحوالات، ومأمور الأمانات، ومأمور اتحاد المأمورين، وثلاثة كتاب، وأمين سر السعاة المشاة، وثلاثة سعاة مشاة، وخمسة موزّعين. وكان موقع هذه المديرية غربي خان انطون بك[٢٠٠].

وكانت هاتان المديريتان تشرفان في ولاية بيروت على :٨ محطات للخدمات البريدية والبرقية الدولية، حيث تكتب الرموز فيها بالأحرف اللاتينية. وهذه المحطات كانت تتوزّع في ولاية بيروت كما يلي : واحدة في كل من بيروت، عكا، حيفا، صفد، الناصرة، ميناء طرابلس واللاذقية؛ وعلى سبع محطات للخدمات البريدية والبرقية الداخلية، حيث تكتب الرموز بالأحرف التركية والعربية وكانت موزّعة على الشكل التالي : واحدة في كل من صيدا، صور، طرابلس الميناء، طرطوس، جبلة، نابلس وجنين؛ وعلى ست محطات بريدية كانت تتوزع كما يلي : واحدة في كل من الجديدة، شفاعمرو، صافيتا، عكار، حصن الأكراد وفي بانياس من قضاء المرقب[٢٠١].

وكانت محطة اللاذقية الخارجية تتصل بجزيرة قبرص بكابل بحري طوله ٨٧ ميلاً بحرياً. وكان هذا الخط يتصل مباشرة مع حلب وديار بكر والمدن الرئيسية في تركيا. وكان يرأس هذه المحطة مدير للبريد والبرق ، يساعده أمين سر، ومأمور للمخابرات الداخلية والخارجية، ومأمور للمخابرات الخارجية، ومأمور للمخابرات الأجنبية وكاتب بريد. ويبدو ان هذه المحطة كانت لها الصفة العسكرية، حيث "كان يوجد فيها ضابط برتبة ملازم يقيم فيها"[٢٠٢]، إلى جانب الموظفين الآخرين.

[٢٠٠] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هـ، دفعة ٢؛ ص٩٣.و "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هـ، دفعة ٣ ص ٩٣-٩٤.

[٢٠١] – "سالنامة ولاية بيروت" تؤكد على وجود هذه المحطات وتزيد اثنتين على المحطات البريدية هما : واحدة في "جماعين"، وواحدة في "بني صعب".
"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هـ، دفعة ٢، ص ٢٢٢ و٢٣٣.و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هـ، دفعة ٣، ص ١٨٤و١٨٨

[٢٠٢] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ هـ، دفعة ٢، ص ٢٤٧.و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هـ، دفعة ٣، ص ٢٢١.

وتحددت رسوم الأمانات المرسلة بالبريد على أساس نوع الأمانة. فإذا كانت حوالة مالية تحددت على أساس قيمتها النقدية، وإذا كانت طروداً تحددت على أساس وزنها بالغرام. فارتفاع هذا الرسوم وانخفاضها اذن يرجع إلى امرين أساسيين : الأول قيمة الحوالة المالية أو وزن الطرد ؛ والثاني، على أساس الدائرة البريدية المرسلة إليها الأمانة. فعلى هذين الأساسين كانت التعرفات. أما دوائر الولاية البريدية فهي خمس دوائر :

الدائرة الأولى، تشتمل على أراضي الولاية.

الدائرة الثانية، تشتمل على سواحل المتوسط، وولاية سورية، وولاية حلب، ومتصرفية القدس.

الدائرة الثالثة، تشتمل على أدرنة، وأضنه، وسواحل البحر الأحمر، وبحر سيام، وسواحل بنغازي، وجزر البحر الأبيض المتوسط القريبة من استنبول، واستنبول وملحقاتها، وسلونيك، قونية، كريت، وسيواس، ولاية طرابلس الغرب.

الدائرة الرابعة، تشتمل على أرضروم، وأنقرة، وبتليس، والحجاز، وطرابزون، وقسطموني، وقوصوه، والموصل، وولاية اليمن.

الدائرة الخامسة، تشتمل على ولاية البصرة وبغداد[٢٠٣].

وعلى أساس قيمة الأمانة ووزنها والدائرة المرسلة إليها جرى وضع التعرفات، وجاءت كما يلي في الجدول التالي رقم–٣٠–

[٢٠٣] – نظم هذا الجدول بالإستناد إلى "سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣١١هـ.، بدون رقم دفعة، ص ٤٨٦.

جدول رقم –٣٠– يبين تعرفة أجرة الحوالات والطرود البريدية على أساس الدوائر المرسلة إليها

تعرفة الامانة				الدوائر									
قيمة الحوالة على أساس الغرش		قيمة الطرد على أساس الغرام		الأولى		الثانية		الثالثة		الرابعة		الخامسة	
من	إلى	بارة	غرش	بارة	غرش	بارة	غرش	بارة	غرش	بارة	غرش	بارة	غرش
١	٢٥٠	١	١٠٠	٢٠	٢	٢٠	٢		٣	٢٠	٣		٤
٢٥١	٥٠٠	١٠١	٢٥٠	٢٠	٢		٣		٤		٥		٦
٥٠١	١٠٠٠	٢٥١	٥٠٠	٢٠	٢		٤		٦		٨		١٠
١٠٠١	٢٠٠٠	٥٠١	١٠٠٠		٥		٧		١٠		١٣		١٦
٢٠٠١	٣٠٠٠	١٠٠١	١٥٠٠	٢٠	٧	٢٠	١٠		١٥	٢٠	١٩		٢٤
٣٠٠١	٤٠٠٠	١٩٠١	٢٠٠٠		١٠		١٤		٢٠		٢٦		٣٢
٤٠٠١	٥٠٠٠	٢٠٠١	٢٥٠٠	٢٠	١٢		١٧		٢٥	٢٠	٣٢		٤٠
٥٠٠١	٦٠٠٠	٢٥٠١	٣٠٠٠		١٥		٢١		٣٠		٣٩		٤٨
٦٠٠١	٧٠٠٠	٣٠٠١	٣٥٠٠	٢٠	١٧	٢٠	٢٤		٣٥	٢٠	٤٥		٥٦
٧٠٠١	٨٠٠٠	٣٥٠١	٤٠٠٠		٢٠		٢٨		٤٠		٥٢		٦٤
٨٠٠١	٩٠٠٠	٤٠٠١	٤٥٠٠	٢٠	٢٢	٢٠	٣١		٤٥		٥٨		٧٢
٩٠٠١	١٠٠٠٠	٤٥٠١	٥٠٠٠		٢٥		٣٥		٥٠		٦٥		٨٠
ما زاد عن ١٠٠٠٠		ما زاد عن ٥٠٠٠		٢٠	٢٧	٢٠	٣٨		٥٥	٢٠	٦٦		٨٨

استخدم البريد والتلغراف، في تسهيل الصلات الداخلية والخارجية، الرسمية منها وغير الرسمية.وفي إيصال الأمانات الرسمي منها وغير الرسمي، إلى مراجعها وأصحابها المرسلة اليهم في داخل الولاية أو في خارجها. وقدرت "سالنامة دولة علية عثمانية" عدد التلغرافات والرسائل والأمانات الرسمية المرسلة عبر مكاتب البريد والبرق في الولاية لعام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠ من ١٠٦,٤٣٢ تلغرافاً ورسالة وأمانة. وبلغت الرسوم المتقاضاة عنها ٣٢ بارة و١,٥٦٢,٩٨٩غرشاً؛ وعدد التلغرافات والرسائل، والامانات غير الرسمية من ٤٦٦،٤٥٦ تلغرافاً ورسالة وأمانة، وبلغت الرسوم المستوفاة

عنها من١٤ بارة و٢,٣٧٢,٢٢٨غرشاً. وبذلك يكون مجموع التلغرافات والرسائل والأمانات الرسمية وغير الرسمية من ٥٦٢،٨٩٨ وتكون قيمة الرسوم المستوفاة عنها ٧ بارات و٣,٩٢٥,٢١٨غرشاً ؛ وبلغ عدد الأمانات الرسمية وغير الرسمية الصادرة عن الولاية ٤٣٥٤ أمانة، قيمتها ٢٣,٥٨٢,٥٢٦ غرشاً، فيكون عدد الأمانات الصادرة والواردة إلى الولاية من ٨٨٩٤ أمانة، قيمتها ٥٠,٩٠٣,٧٩٤ غرشاً.

أما بالنسبة للدورة البريدية التي كانت تصل ولاية بيروت بولايات السلطنة العثمانية المجاورة لها، وببلاد ما وراء البحار براً وبحراً، فكانت تكتمل خلال اسبوعين تتم فيها رحلات تصل إلى اوروبة واميركا واستراليا. فخلال اسبوعين كانت تجري ٢١ رحلة برية تحمل البريد من بيروت إلى صيدا، صور، عكا، حيفا، الناصرة، طبريا، حماه، حلب. ومن بيروت إلى جبل لبنان. ومن بيروت إلى عاليه، زحلة، بعلبك، دمشق، بغداد، البصرة وبلاد العجم.

وخلال هذه الفترة أيضاً كانت تجري ٢٣ رحلة بحرية، تصل منها ثلاث إلى اوروبة، أميركا واستراليا ؛ وثلاث إلى اوروبا، أميركا ؛ وواحدة إلى أميركا، استراليا، وواحدة إلى اوروبة ؛ والباقي وعدده ١٥ رحلة كانت إلى الحوض الشرقي للمتوسط. أما السفن التي كانت تنقل الرسائل فهي نمساوية، روسية، مصرية، وفرنسية. وتتوزّع هذه الرحلات كما يلي : ٨ رحلات مصرية، سبع رحلات نمساوية، أربع رحلات فرنسية وأربع رحلات روسية[٢٠٤].

أما أجور الرسائل في البريد، فكانت تستوفى على أساس المناطق. فهي ٢٠ بارة للسواحل، وغرش لمنطقة الداخل. وكل تحرير يرسل بطريق التعهد "مسوكر"، تؤخذ علاوة عن الأجرة الأصلية غرش؛ وإذا اريد إرسال التحرير بوصلين (مسوكر مرتين)، تؤخذ علاوة عن الأجرة الاصلية غرشين.

أما المطبوعات فقد استوفي الرسم البريدي عنها على أساس الوزن. فدفع عن

---

٢٠٤ - "سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣١١هـ، ص ٤٨٠- ٤٨٥.

كل خمس كيلوغرامات إلى السواحل وفي السكك الحديدية اربعة غروش وعشرين باره؛ وبطرق السكك الحديدية، ومنها إلى السفن بطريق البحر سبعة غروش وعشرين باره؛ واخذت اجرة الكيلو داخل الولاية أربعة غروش وستة أو ثمانية غروش للكيلو الواحد إلى داخل الولايات الأخرى حسب البعد، وأخذ رسم تأمين في السكك الحديدية والسفن غرش واحد بالألف، ورسم التأمين إلى داخل الولايات الأخرى غرشان بالألف.

أما أجور التلغرافات، فقد جرى استيفاؤها على أساس عدد الكلمات والبعد. فاستوفي رسم التلغراف الواحد المؤلف من عشرين كلمة،في داخل الولاية مثلاً خمسة غروش؛ والى الولايات المجاورة سبعة غروش وعشرين باره، عن كل خمسة عشر كلمة؛ والى الولايات البعيدة عشرة غروش عن كل عشر كلمات. أما ما زاد عن هذه التعرفة فيؤخذ عشر بارات أو عشرين باره أو غرش واحد حسب المنطقة المنوي الإرسال إليها.

والى جانب بريد السلطنة، فقد وجدت دوائر بريدية لبعض الدول الاوروبية، منها : "البوسطة الفرنساوية والبوسطة النمساوية والبوسطة الانكليزية والبوسطة الروسية والبوسطة الالمانية. هذه البوسطات الأجنبية كان موقعها ضمن خان انطون بك"[٢٠٥].

أما الهاتف فلم تعرفه المنطقة قبل عام ١٩٠٨، "وكان استعماله مقتصراً على الأعمال الرسمية الحكومية. واستعمل بشكل محدود جداً من قبل الأهالي تحت إشراف الديوان البرقي الملكي"[٢٠٦] لذلك لم تنل معرفته أية شهرة.

---

٢٠٥ – عبد الباسط الانسي : "دليل بيروت"، مرجع سابق، ص ٨٢–٨٣، ٩١.

٢٠٦ – محمد كرد علي : "خطط الشام"، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص ٢٣٧.

II– مواصلات الولاية الخارجية

بالإضافة إلى البريد والتلغراف الخارجيين، شكلت مرافئ الولاية احد أهم سبل اتصالها بالعالم الخارجي، لأن البريد نفسه كان لا يمكن نقله لولا وجود البواخر، التي شكلت وسيلة الاتصال الأساسية مع عالم ما وراء البحار. والطائرة التي عرفتها بيروت في ٢٥ كانون الأول عام ١٩١٣ [٢٠٧]، لا نعتقد انها دخلت في مجال مواصلات الولاية بشكل واسع خلال السنتين الأخيرتين من عمرها.

من هنا شكل مرفأ بيروت وغيره من مرافئها نقاطاً استراتيجية هامة بالنسبة للمواصلات مع العالم الخارجي. وفي هذا المجال سنتوقف عند مرفأ بيروت ومرفأ حيفا اللذين حَظِيَا باهتمام الفعاليات الدولية أكثر من مرافئ الولاية الأخرى.

١- مرفأ بيروت :

إن تزويد بيروت بمرفأ ورصيف حديثين، مسألة تبناها المسؤولون الفرنسيون كما رأينا، في مطلع القرن التاسع عشر، عندما نقلوا مركز تجارتهم في شرق المتوسط، من صيدا إلى بيروت. ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٨٨٧، كانت هذه المسألة تواجه بالرفض من قبل المسؤولين الأتراك، لأنها من أعمال التجديد، الذي يحتاج إلى الاموال وهي غير متوفرة. هذا بالإضافة إلى أن السلطنة نفسها كان لها موقف مسبق من التجديد باعتباره "ضلالة". فهذه "التصورات وغيرها التي لم تقم معارضة جدية لها قد حالت دون تنفيذ هذا المشروع" على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. Rousseau"، إلى وزير الخارجية الفرنسية "le Marquis de Moustier"، في رسالته بتاريخ ١٠ تموز ١٨٦٨[٢٠٨].

ولكن منذ ذلك الوقت أخذت الاشياء تتغير، وأفكار التقدم أخذت تؤثر على تفكير أصحاب هذه التصورات بمن فيهم اولئك الأكثر محافظة. هذا بالإضافة إلى أن

---

٢٠٧ – ريمون الكك : "تطور مدينة بيروت منذ نهاية الحكم المصري..."، مرجع سابق، ص ٧٠٣.

٢٠٨ – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome V, lettre n° 53, p.284

وضع بيروت وتقدمها كانا أيضاً قد تغيرا بشكل كلي. وهناك عدة اسباب ادت إلى تغير هذه الاشياء التي لا بد ان نأخذها بعين الاعتبار. أولاها، إزاحة التيار الصوفي، الذي كان يتحكم بمقدرات السلطنة عن رأس القيادة، مما سمح لها بالدخول في عصر التنظيمات التي اقرها "بيان كلخانه" هذا بالإضافة إلى "حرب القرم" التي كان من نتائجها اقرار "خط همايون"، الذي وضع السلطنة على سكة التجديد والتحديث.

وثانيها، جاء نتيجة ما أشرنا اليه أولاً، وهو ان السلطنة ارسلت إلى سورية اثر حرب القرم احد مفوضيها "أمين افندي"، وهو ممن يحبون المشاريع العمرانية المثمرة. "فقد وضع هذا المفوض في احدى بعثاته مسألة انشاء مرفأ في بيروت في المرتبة الأولى بين الأعمال ذات المنفعة العامة".وبناء على طلب هذا المفوض، قام "برتوي"بعض الأعمال التحضيرية المتعلقة بهذا الموضوع. لكن "أمين افندي" كان كغيره "من ذوي النوايا الحسنة، ولم يذهب إلى أبعد من ذلك". وجرت إثارة هذا الموضوع على نار أكثـــر حرارة من ذي قبل . ففي ايلول عام ١٨٥٧ ، اشار القنصل الفرنسي العام في بيروت "M. de Lesseps" في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسي "le Comte Walewski"، أن المشروع كان له هذه المرة حظ كبير ان يبصر النور لأن شركة انكليزية ستكلف نفسها بتنفيذه وبمصاريفه"[٢٠٩].

وثالثها، انشاء مجلس بلدي في بيروت عام ١٨٦١، "جرت تسميته من قبل السلطات المحلية دون أخذ رأي الشعب"[٢١٠]. وفي عهد هذا المجلس تقرر عام ١٨٦٣ ان يبنى مرفأ تجاري لهذه المدينة. والفكرة بكليتها ترجع إلى "الشركة البحرية للمنقولات الامبراطورية من فرنسا". "La compagnie maritime des Messageries impériales de France"، التي رأت التقدم الحديث الذي طرأ على المصالح التجارية، بعد ان شقت طريق بيروت دمشق ووضعت في الاستثمار. فالشركة اخذت بالنتائج التي

٢٠٩ – "Documents...", tome V, lettre n° 95, p. 358.

٢١٠ – "Documents...", tome V, lettre n° 49, p.267.

تحققت ، وصممت على زيادة هذه النتائج بتزويد المدينة بمرفأ يؤمن الملجأ لأكبر عدد من السفن التي تؤمّه. "وكلفت تحت رعايتها "M. Stoecklin"، مهندس "الجسور والطرقات في فرنسا أن يعدّ الدراسات اللازمة". وعلى ضوء الواقع أعدّ هذا المهندس دراسات جدية وعلمية يمكن تلخيصها بأربعة مشاريع مختلفة، جرى التخلي عن ثلاثة منها. "الأثنان الاولان لعدم كفايتهما، والرابع لكلفته الباهظة. أما الثالث فكان يقدم أفضل الشروط، وكان أكثرها حظاً بالنجـــاح". على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، في ١٠ تموز ١٨٦٨[٢١١].

أما الرابع ، فهو ان "راشد باشا"، والي سورية عمل على الرفع من مرتبة مجلس بلدية بيروت، الذي عين لأول مرة عام ١٨٦١، فرقاه إلى مرتبة مجلس بلدية "الدائرة السادسة" في القسطنطينة. بحيث أجرى انتخاباً لهذا المجلس عام ١٨٦٨، في اجتماع لاعيان المدينة ترأسه بنفسه، وكان المميز في هذا الاجتماع هو اذابة الفوارق الدينية الطائفية" بدعوته المسلمين ان ينتخبوا الاعضاء المسيحيين وبالعكس". والاعضاء الذين انتخبوا تمت الموافقة على مندوبيتهم وسلطاتهم بشكل رسمي "بموجب أمر صدر لهذه الغاية من الصدر الأعظم". ومن الجدير بالذكر ان اختيار هذا المجلس البلدي كان يعبر عن تركيبة المدينة السكانية، فقد تشكل من: ستة اعضاء مسلمين، عضو ارثوذكسي، عضو كاثوليكي، عضو ماروني، عضو من الأرمن الكاثوليك، اثنين من الاوروبيين كمندوبين عن قناصل الدول الاوروبية، احدهما فرنسي "M. de Perthuis" والثاني ايطالي وهو "M. G. Laurella"، وكيل الشركة النمساوية "Lloyd autrichien"، ورئيس عينّته السلطنة، ومهندس واحد، وطبيب واحد، وكاتبين. والكاتبان وعمال الخدمة في البلدية عيّنوا مباشرة من هذه الأخيرة بموافقة مسبقة من الحكومة المحلية[٢١٢].

وقبل أن يُقبل هؤلاء مندوبيتهم اتفقوا مع السلطة العليا على اسلوب ينم عن

٢١١ – "Documents...", tome V, lettre n° 53, pp.282- 283.

٢١٢ – "Documents...", tome V, lettre n° 49, pp. 267-268.

روح الاستقلال التي بدأت ذات يوم تتكون بين الناس. ولسنا هنا في مجال الدخول في تفصيلات دور هذه البلدية. لكن لا بد من الاشارة إلى ان "السلطات العليا قد اعطتها صلاحيات الاستقلال بأمور تنمية مواردها المالية". وما يهمنا من هذا الأمر، هو ان هذه اللجنة البلدية قررت في هذا المجال امرين :

١ – ضرورة انشاء مرفأ تجاري في بيروت. وهنا لا بد من الاشارة بأن اعيان المسلمين الذين كانوا في السابق غير آبهين لهذه المسألة قد باتوا متحمسين لها. وشعروا بأنهم قد اصيبوا في صميم مصالحهم، خاصة بعد "الضربة القاسية الناجمة عن نقل مركز الولاية إلى دمشق".

٢ – اعتماد المشروع الثالث الذي اعدّ تصاميمه المهندس "M.Stoecklin"، فهو يتألف من حوض على شكل مثلث قائم الزاوية، "تبلغ مساحته عشرين هكتاراً، وهي تعادل مساحة حوض مرفأ "مرسيليا القديم"[٢١٣].

يتراوح عمق المياه في هذا الحوض من خمسة إلى عشرة فخمسة عشر متراً. وهي محجوزة من جهة الجنوب"بجسر عائم" "jetée"، يمتد من "رأس الشاميات" مسافة ٦٨٠ متراً داخل البحر، وينتهي هذا الجسر "بمهماز" "éperon"، ومن الشمال "بعارضة" "traverse"، تمتد من رأس "بيت المدور"، إلى داخل البحر قبالة الجسر دون ان تتصل به، بشكل يسمح للسفن أن تدخل إلى داخل الحوض، وعلى طول الشط بين العارضة والجسر توجد الأرصفة "Les quais" والجمرك[٢١٤].

عندما اتخذ المجلس البلدي هذين القرارين عام ١٨٦٨، كان كاتب القنصلية الفرنسية العامة في بيروت "M.Edmond Portalis"، قد اشار في رسالته إلى نائب القنصل الفرنسي العام في هذه المدينة، ان صادراتها عام ١٨٦٨ قد بلغت ٤٥ مليون فرنك ووارداتها ٣٥ مليوناً وأوصى بقوله :

---

٢١٣ – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome V, lettre n° 53, pp. 283-285.

٢١٤ – لمزيد من الايضاح تراجع خريطة هذا المرفأ المرفقة ربطاً بالدراسة.

"بيروت ليست إلا مستودع ومرفأ لإعادة التصدير. وهذه المدينة لا يمكن ان تستمر وتتوسع إلا ببناء مرفأ. ومن هذا المشروع الذي كان يهمل دائماً لأنه مشكلة، يتفرع عدد من مشاريع الطرق التي ستـــحدث الكثير من التسهيلات للتجارة والصناعة"[٢١٥].

لكن، هل كانت كل هذه التطورات التي جرت، إن على المستوى البشري، أو على مستوى الواقع المادي، كافية كي تبادر السلطنة إلى منح بيروت هذا المرفأ؟ تشير تطورات الأمور في هذا المجال إلى عكس ذلك. لأن هذا الأمر قد تحول إلى مشكلة جدية يوم كان "مدحت باشا" والياً على سورية. في ذلك الوقت استبعد "الباب العالي" هذا المشروع، لأن هذا الرجل قدمه إليه. فالحكم العثماني في هذه الاثناء كان ضد كل إلتزام من الاشغال العامة، تدعم تنفيذه الرساميل الاجنبية". لكن، هل كان بإمكان السلطنة ان تبقي المشاريع العمرانية في البلاد جانباً، وتستمر على موقفها هذا، إلى ما لا نهاية وخزانتها خاوية لا تقوى حتى على تسديد ما عليها من ديون؟

من المؤكد ان هذا الأمر كان مستحيلاً. وان نقاشاً بهذا الشأن، كان يدور في "مجالس الحكم العثماني" "Les conseils du gouvernement Ottoman"، كان من نتيجته احداث تغيير كلي في موقف الحكم. والدليل على ذلك، انه "منح خلال عدة أيام إلتزامات جرى الالحاح عليها لسنوات خلت دون جدوى". وتلخص المخرج لهذا الموقف الجديد بأمرين :

١ – استبعاد الاجانب من أن يكونوا مالكي إلتزامات.

٢ – أن تبقى صفة الالتزام عثمانية، والاشخاص الفنيين والرساميل من الأجانب.

وهذا يعني أن تعطى الالتزامات لعناصر من ابناء البلاد، وهم يفتشون عن متمولين اجانب من أجل تنفيذها ؛ وبمعنى آخر يكون الإلتزام "عثمانياً" بالاسم.

---

٢١٥ – "Documents...", tome V,annexe à la dépêche n° 72 du 22 Février 1868, p. 272.

ويبدو ان الحكم العثماني كان يمارس، في مسألة بناء مرفأ تجاري حديث في بيروت، عملية ابتزاز كبيرة، بدليل ان المفاوضات بشأن تنفيذ هذا المشروع قد بدأت منذ عام ١٨٨٣، في حين أن "فرمان" إلتزامه باسم "يوسف مطران" وشركائه لم يصدر إلا في ١٩ حزيران عام ١٨٨٧[٢١٦].

إن هذا التأخير المصطنع ليس إلا ليدفع "مطران" وشركاؤه رشاوات أكثر.

وبعد ان حصل هؤلاء على "فرمان" الإلتزام سافروا إلى باريس لوضع تصاميم بناء المرفأ والتشاور من أجل وضعه موضع التنفيذ ؛ وهنا عرضوا إلتزامهم على مجموعة من المتمولين الفرنسيين، من أجل مشاركتهم فيه. وقد تمثل في هذه المجموعة العدد الأكبر ممن كانوا مشرفين على ادارة طريق بيروت-دمشق و"حاولوا ابرام عقد معهم يتعلق بهذه المسألة"[٢١٧]، لقاء بعض التقديمات المعلومة.

وفي ١٦ ايلول عام ١٨٨٧، اتفق على تشكيل لجنة تألفت من صاحب الإلتزام وثلاثة من اداريي شركة الطريق والبنك العثماني، من أجل اعتماد الدراسات النهائية. وأخيراً في ٢٠ حزيران عام ١٨٨٨، تشكلت "الشركة العثمانية لحوض وأرصفة ومستودعات مرفأ بيروت"[٢١٨].

"Compagnie Ottomane du Port, des quais et des entrepôts de Beyrouth"

من عدد من التجمعات المالية الفرنسية وهي :

"البنك العثماني" "La Banque Ottomane"

"مكتب القطع" " Comptoir d'escompte"

"البنك الفرنسي والبلاد المنخفضة" "La Banque de Paris et des Pays-Bas"

" شركة النقليات البحرية" "La Compagnie de Messageries Maritimes" [٢١٩].

٢١٦ – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome V, lettre n° 1, pp.15-16.
Jacques Thobie :"Intérêts et Impérialisme...", op. cit., p 173.

٢١٧ - "Documents...", tome 15, lettre n°55, p. 229.

٢١٨ - "Documents...", tome 17, lettre n° 68, p.237.

٢١٩ - Jacques Thobie :"Intérêts et Impérialisme...", op. cit., p173.

بلغ رأسمال هذه الشركة حسب "معلومة إدارة الأعمال التجارية" التي رفعت إلى "إدارة الأعمال السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية"، بتاريخ ٣نيسان ١٩٠٣، من "ثلاثة عشر مليون فرنك تقريباً رساميل فرنسية وتستثمر من قبل شركة فرنسية"[٢٢٠]. وقد توزع رأسمال الشركة وفق النسب التالية :

٤٠% "لبرتوي" وشركة النقليات البحرية، ٣٠% للبنك العثماني، ١٠% لمتمولين سوريين، والعشرون بالمئة الباقية تقسم بين البنك الفرنسي والبلاد المنخفضة من جهة ومكتب القطع من جهة ثانية. وإذا اعتبرنا أن الرأسمال الوطني والعثماني ٢٠%، يكون الإلتزام فرنسياً بنسبة ٨٠%. أما هدف الشركة فهو وضع الامتياز الممنوح لـ "يوسف مطران" موضع التنفيذ، يعني البناء والاستثمار لمدة ٦٠ سنة، ثم رفعت إلى ٩٩، وثبتت هذه المدة على الامتياز نفسه.

بدأت أعمال بناء المرفأ في كانون الثاني ١٨٩٠ حيث بني أول مشغل وبدأ العمل بطيئاً بسبب الشتاء والامراض التي اصابت العمال. وفي ربيع ١٨٩١ انطلقت عجلة العمل بشكل جيد، وفي حزيران ١٨٩٣، "جرى الكشف على الاعمال التي انجزت من قبل لجنة الاشغال العامة التي ارسلتها السلطنة"[٢٢١]، حتى تتم الموافقة عليها والسماح باستثمارها بشكل مبكر. وكان من المتوقع أن ينتهي العمل بشكل كامل في تشرين الأول عام ١٨٩٤. ولذلك، وبناءً على طلب الشركة "حضرت لجنة فنية جرى اختيارها من بين اعضاء الملاك الفني لوزارة الاشغال العامة للسلطنة" كي تكشف على الاعمال بكاملها، التي جرى استلامها بشكل فعلي في ٣ كانون الأول ١٨٩٥[٢٢٢]. ويبدو ان الشركة بدأت باستثمار المرفأ منذ أن بدأت عملها فيه عام ١٨٩٠، وذلك بموجب اتفاق تمّ بينها وبين امانة الرسوم العثمانية ؛ وهو يتألف من ١٠ مواد، تسلمت الشركة بموجبه إدارة الجمرك بما هو قائم فيه لتسييره بموجب انظمة الحكومة العثمانية،

٢٢٠ - "Documents...", tome 17, lettre n° 68, p.237.

٢٢١ - "Documents...", tome 16, lettre n° 40, pp.180-181.

٢٢٢ - Jacques Thobie : op. cit., p 195.

حسب نظام المستودعات القديم، على أن "تدفع الشركة للدولة العثمانية مبلغاً مقطوعاً قدره ٢٠٠ ليرة ذهبية عثمانية، عن كل سنة مالية بدءاً من اذار عام ١٨٩٠ وطيلة مدة الامتياز وفق الشروط المتفق عليها". لكن هذا الاتفاق استثنى المستودعات التي سيتم انشاؤها في سنتي ١٨٩٠و١٨٩١، واعتبرها "لا تخضع لإحكام العقد بل سينظم بشأنها عقد جديد".

ولذلك عندما حاولت الشركة ان تضع ما انجز من اعمال في الاستثمار عام ١٨٩٣، وضع ملحق للاتفاق، تناول مسألة الحمالين ؛ فنصّ على وجوب انتخابهم من بين الحمالين المستخدمين في الجمرك بموافقة "نظارة الرسومات"في بيروت، ليكونوا حمالين في مستودعات ومعاملات شركة المرفأ، ونصّ الملحق على ضرورة معاملة هؤلاء بالنسبة للأجور كما "يعامل زملاؤهم في سائر الممالك العثمانية والسلطانية"؛ وبالنسبة لاستيفاء اجرة النقل، فقد نصّ على ضرورة استيفائها حسب التعرفة التي تتناول الكمية من "١٠٠ كيلوغرام إلى ١٠٠٠ كيلوغرام"، بما يرضي الطرفين دون زيادة أو نقصان"، وقد وضعت التعرفة لمدة ثلاث سنوات، ولا تجوز الزيادة إلا بموافقة الدولة العلية"[٢٢٣]. واعتبر الملحق ان العقد يعتبر فاسداً ومفسوخاً بانقضاء مدة الامتياز. وبالرغم من ذلك، فقد اعترض عملية الاستثمار عدد من العوائق، أشار إليها "M. Develle"، القنصل الفرنسي العام في بيروت، في رسالته الى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٦ تموز عام ١٨٩٣، وهي :

١– لقد سمح للشركة بموجب "الفرمان"، والاتفاقات، والقرارات التي اتخذت لاحقاً، ان تستوفي "**رسوم رصيف**" "Droits de quai" ، على البضائع المحملة والمفرغـــــة، "**ورسوم مرفأ**" "Droit de Port"، على السفن، وهذه الأخيرة كانت

[٢٢٣] – لمزيد من الايضاح يراجع "عقد المقاولة المنعقدة بين الشركة وامانة الرسومات الجليلة لحوض رصيف ومستودعات مرفأ بيروت في ١٢ شوال ١٣٠٧". يتألف هذا العقد من ١٠ مواد. وقد وقعه عن مديرية الشركة "سليم"، وعن امانة الرسومات المنوبة عن وزارة التجارة "حسن فهمي". وهو منشور في : "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هــ، دفعة ٣، ص ٢٧٥-٢٧٩"، عربه عن الاصل التركي "د.حسن يحيى".

على نوعين : **رسوم رسوّ في الحوض** "Ancrage"، **ورسوم رسوّ على الرصيف** "Amarrage"، ولتحقيق هذا الأمر، "جرى وضع تعرفة مفصلة حررت والحقت بالفرمان، نظر إليها كأنها ذات صفة نهائية". هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الشركة قد أتفقت في مناسبات غير متوقعة على "التخلي عن بعض الافضليات التي يسمح بها الفرمان، وطلبت كمكافأة لها ان تكلف باستثمار عنابر ومستودعات الجمرك"، وأجريت اتفاقية بهذا الشأن أقرت وصدقت من قبل "وزارة الأشغال العامة لمقاولة الجمرك، وكانت سبعة غروش ونصف عن كل ألف كيلوغرام تبدأ من المئة.

مدير الشركة "أقر بنفسه ان هذه التعرفة الموحدة هي فادحة، واستيفاءها سيكون مستحيلاً". وتسهيلاً للعمل اعتمد ستة أبواب في تصنيفه للبضائع واخضعها لرسوم مقاولة الجمرك التي اتخذت اتجاهاً نازلاً من سبعة غروش ونصف إلى غرش واحد لكل ألف كيلوغرام"[٢٢٤]. القنصل البلجيكي العام في بيروت شارك "برتوي" بأن هذه التعرفـــة هي فادحـــة". وهي لا تتلاءم مطلقاً مع الخدمات المقدمة"[٢٢٥].

٢– أما العائق الثاني فهو، ان مجلس وزراء السلطنة قرر ان يبقي عملية الشحن البحري "**Gabarrage**"، في مرسى المرفأ حرة، في حين ان الشركة كانت تريد ان تتصرف بحقها الذي يعود إليها في مزاحمة اصحاب المراكب الصغيرة من ابناء البلاد في التحميل والتفريغ.

فالشركة من هذه الناحية كان من واجبها ان تقوم بخدمة مزدوجة، الأولى، اجراء مقاولة الجمرك المحصورة فيها بموجب الاتفاقية المعقودة مع هذا الأخير ؛ والثانية، هي عملية التحميل والتفريغ، حيث يزاحمها في هذا المجال اصحاب المراكب الصغيرة. "Mahonniers" ولتنفيذ هذه المهمة المزدوجة عقد "برتوي" اتفاقاً مع "استيه اخوان" "MM. Estier Frères"، الذين يقومون بهذه المهمة منذ سنوات طويلة في مرفأ

[٢٢٤] – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome 16, lettre n° 40, pp.180-182

[٢٢٥] – "Recueil Consulaire de Belgique", tome XC, Bruxelles 1895, p.351.

مرسيليا". واتفق ان قام هؤلاء الأخوة "باقتطاع تعرفة مقاولة الجمرك مضافاً إليها نسبة مئوية معينة لحساب الشركة. واقتطعوا لحسابهم حق التفريغ والتحميل".

ومما لم يؤخذ بالحسبان في هذا العمل امران : التجارة التي اضيفت إليها رسوم جديدة، والحمالون واصحاب المراكب المحليون، الذين شعروا ان وجودهم مهدد. وقد شكلت هاتان المسألتان العائق الأساسي امام انتظام الخدمات التي تعمل الشركة على تنظيمها.

"فأصحاب المراكب كانوا بأكثريتهم من المسلمين"، ولذلك شكلوا تجمعاً بشرياً بات في حالة من الغليان حيث "يوجد بينهم بعض من عناصر الشعب"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، "مرهوبين من عامة الناس ومدعومين من قبل السلطات". هؤلاء لم يكونوا بحاجة إلى عناء كبير لافهامهم. انهم غير قادرين ابداً بمراكبهم الصغيرة ذات المجاذيف ان يتغلّبوا على مزاحمة القاطر "Le remorqueur"، والقوارب المسطحة "Les chalands" التابعة لشركة المرفأ. فهم لا يستطيعون ان يحافظوا على وجودهم إلا في حالة واحدة، هي احتكارهم لهذا العمل، وهذا الأمر بات مستحيلاً بعد ان نزع منهم. ولذلك، لم يكن امام هؤلاء إلا ان يلجأوا إلى العنف. وفعلاً فقد "استولى حوالي ثلاثين واحداً منهم بقوة السلاح على بضائع مترلة على الرصيف وردت من "يانغ تسي" "Yang Tsé"، وانحازت السلطة المحلية إلى جانبهم".

٣– أما العائق الثالث، فهم حمالو الجمرك. وهو شبيه إلى حد كبير بالثاني، فالشركة لديها حق احتكار المقاولة في الجمرك. ولتنفيذ هذه المهمة أوجدت من الحمالين العاملين في المرفأ "ملاكا" "Personnel"، منظماً. وهذا الملاك لم يستوعب كل الحمالين. والذين بقوا خارجه هم الأكثرية، وبالتالي لم يعد يحق لهم الدخول إلى الجمرك للعمل فيه. فبعضهم كانوا قادرين على إيجاد مصادر أخرى للعمل والأرتزاق، وغير القادرين المهددين بالفقر والجوع "وجهوا نداء إلى الوالي، الذي اخذ قضيتهم

بيده، فوقف إلى جانبهم كما فعل مع اصحاب المراكب". وفي منتصف حزيران ١٨٩٣ ، طلب من "برتوي" ان يأخذ في الملاك الذي اعد لهم كل الذين كانوا يعملون في الجمرك سابقاً فرفض هذا الأخير طلبه متحصناً بالاتفاق المعقود مع الجمرك [٢٢٦] . فالمادة الأولى من الملحق اعطته الحق في ان يختار من الحمالين ما يلائمه منهم[٢٢٧]. وإزاء هذا الرفض، "وجه اليه الوالي خالد بك أمراً خطياً، وكما في السابق فقد أجيب بالرفض".

كان هذا الرفض إيذاناً، كي يبدأ الوالي اعماله "العدوانية" ضد شركة المرفأ بشكل علني. فبدعم خفي منه "هاجم بعض من اصحاب المراكب بقوة السلاح احد قوارب الشركة"، واعطى امره ليس "لبرتوي" فقط، بل وللجمرك ايضاً بأن يدخلوا كل الحمالين إلى كل اماكن الجمرك وان كانوا بدون عمل. واتبع ذلك "باجتياح للمباني من جمهور مشحون بالكره ابعد "M.Estier"، وهدده، كما ابعدوا العاملين المنتظمين وقاموا بعمليات المقاولة مستخدمين مواد الشركة".

٤– أما المعوق الرابع، فكان التجار انفسهم، الذين استفادوا من هذه الاجواء. فقد رفضوا دفع رسوم المقاولة المستحقة عليهم تحت حجج وذرائع كثيرة. "والبعض منهم حسم منها رسوم الرصيف". هذا بالإضافة إلى ان كل القنصليات الأجنبية وبناء على أوامر سفرائها طلبت من مجموعات التجار ان لا يدفعوا "رسوم المرفأ"[٢٢٨].

٥– أما المعوق الخامس، فكان الوالي نفسه الذي عرف عنه "كرهه المنظم ضد كل الإنجازات الأوروبية"، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت، مستنداً في استنتاجه هذا، إلى ان الوالي كان يستخدم مشاعره، وليس أي شيء آخر، لأن الشركة التي وقف ضدها، كانت تمارس حقها، الذي أقرت به الإتفاقات المعقودة بينها وبين المسؤولين العثمانيين. ورأي ان ما يشكو منه الوالي، عليه ان يصوغه إلى المسؤولين

٢٢٦ – "Documents...", tome 16, lettre n° 40, pp.180.

٢٢٧ – "سالنامة" ولاية بيروت"، لعام ١٣١٩، دفعة ٣، ص ٢٧٧.

٢٢٨ – "Documents...", tome 16, lettre n° 40, pp.180-181.

"سواء كانت هذه الشكوى من التجارة أو التجار أو الحمالين". وعليه ان "يصون الأمن، لا ان يخربه، وان يحترم حقوق الشركة". لكنه رأى في الوقت نفسه ان الوالي في حركته هذه يمكن ان يؤثر على تفكير "الباب العالي"، وعلى السلطان نفسه "عندما يأخد جانب المسلمين المحرومين من كسب لقمة خبزهم من قبل ملتزمين مسيحيين وأجانب".

لم يكن من مصلحة الشركة، ان تتطوّر الأوضاع بهذا الشكل، في هذا المرفق الحيوي، بعد ان انجز ما هو اساسي من أعماله. فتجمع القوى والفعاليات ضدها دفعة واحدة، الوالي، البحارة المحليون، الحمالون، ارباب التجارة من ابناء البلاد والأجانب ضد الشركة كان لا يؤثر على عملية الاستثمار فقط، بل من الممكن ان تشل القدرة على الفعل، وان تهدّد الخطة الفرنسية كلها. ولذلك عمل المسؤولون الفرنسيون على التحرك في اتجاهين لتجزأة القوى :

الأول، بإتجاه الوالي الذي زاره "برتوي"، مدير الشركة، واحتج لديه على "القرصنة" التي قام بها اصحاب المراكب"، وعلى الأمر الذي اعطي "للحمالين القدامى باجتياح الجمرك"، وعلى العراقيل التي وضعت بمواجهة الشركة من أجل استيفاء الرسوم". ومن المؤكد ان الزيارة قد بردت الاجواء بينهما. وفي هذا الاتجاه قام القنصل الفرنسي العام في بيروت، بدوره، فابرق إلى سفارة بلاده في القسطنطينية يخبرها بما جرى[٢٢٩].

أما الاتجاه الثاني، فقامت به الشركة، خاصّة وان الوضع كان لا يزال يراوح مكانه، فالخلافات التي أشرنا إليها، كانت ما تزال عالقة، والأعمال قد شارفت على الانتهاء. فالبحارون المحليون لم يخرجوا من الحوض، "وظلوا يقومون بالعمل كما كان في السابق، والاتفاقيـة مع "MM. Estier" ، قد فسخت". وشركة المرفأ ما زالت على قناعتها بان هؤلاء غير قادرين "على تأمين الخدمة بشكل منتظـم كما تقوم بها

[٢٢٩] – "Documents...", tome 16, lettre n° 40 pp. 184-185; et tome VI, lettre n° 76, pp 363-365.

شركـة أوروبية" . ولذلك وضعت تعرفـة جديدة، وقدمتهـا إلى حكومة السلطنـة من أجل الحصول على موافقتها عليها، وارسلت واحداً من اعضائها الإداريين "M. Edmond" موفداً إلى بيروت "واعلنت ان تعرفتها هي الحد الأقصى مما يمكن ان تقدمه من التزامات".

ارباب التجارة المحلية احتجوا بعنف على هذه الرسوم، "وارسلوا بهذا الخصوص عدداً من عرائض الاحتجاج إلى القسطنطينية". وإزاء هذه الاحتجاجات دعا الوالي لجنة من ممثلي اعيان التجارة المحلية والأجنبية إلى اجتماع مع الشركة للوصول إلى اتفاق ودي بينهما، لكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، لأن الشركة تمسكت بأن تعرفتها، قد أعدت بالإستناد إلى فرمان صادر عن "الباب العالي". والى هذا الأخير وحده ترجع حقوق التصرف والتغيير، ورفضت الدخول في أية مباحثات من هذا القبيل"[٢٣٠]، بعد أن أقرت السلطنة هذه التعرفة، وصدر ملحق يعالج الوضع برمته، بتاريخ ٦ حزيران ١٨٩٥، وقعه السلطان في ٨ منه وضم إلى العقد الأساسي[٢٣١].

وأخذت الشركة تستعد للاحتمال الاسوأ. فماذا تكون النتيجة، في حال استمر التجار في الاعلان انهم غير قادرين على دفع رسوم الرصيف ومقاولة الجمرك، واحتجاجاتهم لم توصلهم إلى أي حق؟ بالتأكيد البضائع المخصصة لغير بيروت ستتوجه لتنزل في طرابلس أو حيفا، بعدها تتوجه نحو الداخل. القنصل الفرنسي العام في بيروت، أشار حول هذه المسألة بقوله : "ليس هناك ما يحمل على المبالغة بما تحمله من تهديدات لأن التسهيلات التي يقدمها افتتاح خط بيروت–دمشق ستكفي لأن تبدد القسم الأكبر منها" كما أشار ان رسوم الرصيف التي كانت تؤخذ سابقاً في هذا المرفأ تعادل في مواد كثيرة تلك الـتي تؤخذ اليوم في مرفأ أزمير "Smyrne" دون ان تلقى أي

[٢٣٠] – "Documents...", tome 16, lettre n° 4. , pp.223-224

[٢٣١] – يتألف هذا الملحق من عشر مواد، وقد وقعه السلطان في ٢٧ ذي الحجة ١٣١٢، عرّبه عن الاصل التركي د."حسن يحيى". "سالنامة ولاية بيروت"، لعام ١٣١٩ هجرية، دفعة "٣" ص ٢٧٨.

احتجاج"[٢٣٢].

وهكذا اصبح لمدينة بيروت منذ مطلع عام ١٨٩٥ مرفأ حديث مجهز بمستودعات وأرصفة وحوض يتسع حوالي ١٥٠ سفينة راسية. وإذا زاد العدد عن ذلك فهناك احواض أخرى طولها من١٥٠-٣٥٠ متراً تستوعب حوالي ١٥٠ مركباً صغيراً، وتقسم إلى قسمين:"أ" "A" "وب"B"، من أجل المراكب السياحية والخصوصية"[٢٣٣]، ومزود بمنارتين احداهما على رأس بيروت، مزودة بنار بيضاء لامعة قوتها ١٦٠٠٠ وحدة ضوئية، وواحدة على المرفأ قرب الجمرك تحمل ناراً حمراء بقوة ٦٠٠٠ وحدة ضوئية[٢٣٤].

وتشكلت إدارة الإنارة في المرفأ من "مأمور" و"كاتب" واربعة "حراس"[٢٣٥].

وتنتهي إلى هذا المرفأ شبكة من الخطوط الحديدية التي أعد مخططاها "M. perthuis". وبما ان المرفأ، والخطوط الحديدية التي ارتبطت به هي اعمال نفذها متمولون فرنسيون، اكتسبت صفة "الأعمال الفرنسية ذات المنفعة في سورية". فكل واحد منها يكمل الآخر.القنصل الفرنسي العام في بيروت رأى ان هذه الأعمال ينتظرها مستقبل زاهر، وكي لا تثقل هذه المشاريع في بداية انطلاقتها بمصاريف باهظة في إدارتها المركزية، بباريس، اقترح ان يجري اتفاق بين شركة مرفأ بيروت، وخط حديد بيروت دمشق حوران... وشركة الترمواي اللبناني، على تعيين مدير استثمار واحد لهذه المشاريع، وأن يكون هذا المدير "M.Réoderer" وهو رجل "مشهود له بالكفاءة المثبتة. فقد شغل هذا الرجل منصب مدير شبكة خطوط ".P.L.M" في "الجزائر"، وكان في آخر مهمة له، مدير الخطوط الحديدية التي تزنر باريس".وفعلاً فقد عيّن الرجل في هذا الموقع، وسمي "مدير عام خطوط حديد سورية ومرفأ بيروت وترامواي طرابلس، صيدا". وقدر ما

[٢٣٢] _ "Documents...", tome 16, lettre n° 47, p.224.

[٢٣٣] – "سالنامة ولاية بيروت" العام ١٣١٩هـ، دفعة "٣" ص ٢٧١.

[٢٣٤] _ Vital Cuinet: "Syrie, Liban et Palestine", op. cit. p 66.

[٢٣٥] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هـ، دفعة ٣، ص ١٠٦.

كان يتقاضاه في السنة حوالي خمسة وسبعين الف فرنك، منها خمسين من خطوط حديد سورية، وعشرين من مرفأ بيروت وخمسة من الترامواي اللبناني[٢٣٦].

٢- مرفأ حيفا :

حيفا ميناء طبيعي لمنطقتي "طبريا" "وغور الأردن". ويبدو انها مدينة حديثة، بدليل ان الخرائط التي ارفقت بالكتاب المقدس عن فلسطين، لم تشر إلى هذه المدينة التي تقع على رأس خليج جنوب عكا،وتبعد عن هذه الأخيرة مسافة ثلاثين كيلومتراً. وهي محصنة طبيعياً من الرياح الجنوبية، والجنوبية الغربية بجبل "الكرمل". معظم من زارها من الكتاب الاجانب توقع لها مستقبلاً زاهراً[٢٣٧].

هذا التوقع لم يكن منطلقاً من فراغ. لقد كانت محط انظار الانكليز منذ عام ١٨٤٨، وتعزز اهتمامهم بها بعد احتلالهم لمصر عام ١٨٨٢ وسيطرتهم على قناة السويس، باعتبارها "مرسى لا يضاهية مرسى آخر على الساحل السوري، بالقرب من مصر وقبرص من أجل تحقيق اطماعهم"[٢٣٨]. وكانت محط أنظار الالمان الذين بنوا فيها المطاعم والفنادق، "والحركة الصهونية" التي شيدت فيها عدداً من المستعمرات التي استوطنها اليهود[٢٣٩]، والشركة النمساوية الهنغارية للنقل البحري "Llyod, austro-Hongrois"، كانت تقصدها بشكل خاص، هذا بالإضافة إلى ان مركباً تجارياً تابعاً لهذه الشركة، كان يصل هذا المرفأ "بعكا"، "صور"، "صيدون"، وبيروت.

غير أن هذا المرفأ الطبيعي كانت مياهه ضحلة، والامتار الخمسة اللازمة لرسو السفن كانت غير موجودة الا بعد مسافة كيلومتر واحد من الشاطئ. لذلك، "كانت السفن ترسو بعيدة عنه، وتجري عملية إنزال الركاب والبضائع ونقلها إلى الشاطئ

[٢٣٦] – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome 16, lettre n° 56, pp. 262-263.

[٢٣٧] – نذكر من هؤلاء الكتاب Lortet : "La Syrie d'aujourd'hui" Paris 1891, p170.
C.Gabriel "Voyage en Syrie", Paris 1891, p.

[٢٣٨] - "Documents...", tome VI, lettre annexée à la dépêche du 22 Novembre 1893, p331.

[٢٣٩] – لمزيد من الإيضاح يراجع : "Documents...", tome 17, lettre n° 17, pp. 82-83.

بواسطة مراكب لا تحتاج إلى عمق كبير من الماء"[٢٤٠].

نائب القنصل الفرنسي في هذه المدينة "M. Bertrand"، نظر إلى هذا المرفأ باعتباره مخرجاً لحبوب منطقة حوران، بعد ان حصلت الشركة الانكليزية على فرمان بتمديد خط حديدي إليها. واستنتج ان هذا المرفأ سيضاهي مرفأ بيروت ويسلبه دوره، وبالتالي يصبح النفوذ الانكليزي أقوى من النفوذ الفرنسي التاريخي في المنطقة، ويحل مكانه. وقد استند في استنتاجه هذا، إلى عدد من الاعتبارات.

١- عام ١٨٩٣ قدر انتاج حمص، حماه، حلب، حوران، وفلسطين بحوالي خمسمائة الف طن. وإن هذه الكمية تصدر من مرافئ : الاسكندرونة، اللاذقية، طرابلس، عكا، حيفا ويافا. ورأى ان في احد هذه المرافئ "يجب ان تتجمع خطوط الحديد الآتية من الداخل".

٢- على هذا الأساس، رأى ان حيفا "مدعوة لأن تتلقى منتجات حوران؛ وطرابلس الشام، تتلقى منتجات حمص وحماه؛ والاسكندرونة منتجات حلب؛ ويافا منتجات فلسطين". وتساءل ماذا يبقي لبيروت وهي خارج هذه القائمة؟

٣- ان مرفأ بيروت مفصول عن المناطق الزراعية، بسلسلة جبال لبنان مسافة ١٥٠ كيلومتراً ومتوسط ارتفاعها ١٥٠٠ متراً. ورأى ان عملية النقل الجاريه اليه حتى الآن بواسطة طريق العربات سوف تسحق، ولن يجدي هذه العملية نفعاً الخط الحديدي الضيق الذي سيحل محل هذا الطريق، لأن خط حيفا الذي سيتحول اليه هو "خط عادي والقطار بخاري، ولذلك فانه يتمتع بميزات أكثر وأفضل من الخط الجبلي الضيق المسنن"[٢٤١].

غير ان المسؤولين الفرنسيين كانو غير خائفين من نتائج هذه التصورات، ومن الاستنتاجات المبنية على اساسها. لأن الذين منحوا حق إلتزام هذا الخط من الانكليز لم

٢٤٠ - Noël et Dambmann ; "les Puissances Etrangères..." op.cit.p.358.

٢٤١ - "Document...", tome VI, annexe n° III à la dépêche du 22 Novembre 1893, p . 345.

ينفذوه، وهذه المسألة "لم يجد هذا المسؤول تفسيراً لها"[٢٤٢] وبالتالي بقي هذا المرفأ الذي ارتبطت اعمال بنائه بتمديد الخط- بدون بناء.

ولكي لا يبقى المسؤولون الفرنسيون، في حالة قلق من هذا الخطر المتقطع، الذي يطل عليهم برأسه من وقت إلى آخر، رأوا ان يضعوا حداً لهذا الخوف على نفوذهم، قبل ان تدخل عناصر جديدة على خط المنافسة معهم، وتجعل حل هذه المسألة أكثر صعوبة، خاصة بعد ان بنى "الانكليز والاميركان عدداً كبيراً من المدارس والمؤسسات الدينية في هذه البلاد"[٢٤٣] ؛ ولذلك، في ٢١ حزيران عام ١٩١١، تكون بشكل رسمي "اتحاد مرافئ السلطنة العثمانية" "Le Consortium des ports de l'Empire Ottoman"، وهو تجمع رأسمالي فرنسي من اربعة اطراف تراكمت لديها خبرات كبيرة من الأعمال التي نفذوها في مختلف انحاء السلطنة، وهي :

١- "شنيدر" "Schneider"

٢- "هرسنت" "Hersent"

٣- "ادارة الحصر العامة" "La Régie générale"

٤- "شركة بناء بطانيول" "La Société de construction des Batagnolles"

هذا الاتحاد، كان يسعى إلى تحقيق برنامج طموح في مختلف ارجاء السلطنة تصل نفقاته إلى مئة مليون فرنك، وكانت تدعمه الحكومة الفرنسية. ومن الأمور التي اهتم بها هذا الاتحاد :

١- "توثيق كل ما يتعلق بالمرافئ البحرية والنهرية واعمال البحر في كل انحاء السلطنة".

٢- "التفتيش عن الأعمال وتوزيعها وإدارتها فيما بين اطرافه".

٣- "الحصول على الأعمال وتنفيذها".

٤- "المساعدة على خلق اية شركة يكون الهدف من اعمالها استثمار المرافئ".

٢٤٢ - "Documents...", tome VI, annexe, n°I à la dépêche du 22 Novembre 1894, p.331

٢٤٣ - "Documents...", tome 16, lettre n° 39, p.180.

ولسنا هنا في مجال الدخول في تفصيلات حياة هذا الاتحاد. لكن من المفيد أن نشير بأنه قدم إلى السلطنة في مطلع عام ١٩١٠ مشاريع لبناء عدد من المرافئ وهي : "سمسون" "Samsoun"، "طرابزون" "Trébizonde"، "هرقلية" "Heraclée"، "امستيا" "Amastia"، "اينبولي" "Inéboli"، "ميديا" "Midia"، "الاسكندرونة" "Alexandrette"، "مرسين" "Mersine"، "طرابلس" "Tripoli"، "ويافا" "Yaffa"؛ ان ما نلاحظه هو ان مينائي حيفا واللاذقية ليسا في عداد هذه القائمة، التي خاض الاتحاد من اجلها معركة خاسرة، مع مجموعة من المتمولين الانكليز، الذين انتزعوا من هذه القائمة المينائين الأولين.

وأدت مسألة هذين المرفأين إلى انعكاسات سيئة بين العاصمتين "لندن" و"باريس"، ليس هنا مجال الدخول في تفصيلاتها.

وفي ايار عام ١٩١٣، دعت وزارة الخارجية الفرنسية الاتحاد، إلى الاجتماع بشكل رسمي مع "جاويد بك"، وزير الأشغال العامة للسلطنة، وأكدت دعمها له بشكل قاطع" وبعد مفاوضات شاقة جرت بين الطرفين ما بين أيار وكانون الأول عام ١٩١٣ وافقت الحكومة العثمانية على عقد اتفاقية مع الاتحاد من أجل "بناء واستثمار مرافئ : يافا، حيفا، طرابلس، هرقلية واينبولي". وجرت الموافقة على الاتفاقية ودفتر الشروط في ١٣ كانون الأول. لكن لم ينجز أي شيء منها بسبب اندلاع نار الحرب العالمية الأولى[٢٤٤]. وقبل ان ننهي حديثنا عن المرافئ لا بد من الاشارة إلى مسألتين :

الأولى، هي ان مرافئ الولاية كانت مزودة بمنارات لهداية السفن، وقد توزعت هذه المنارات في كل أنحائها على الساحل، وسبق لنا ان أشرنا إلى منارتي بيروت. أما المنارات الأخرى في القسم الجنوبي من الولاية فهي :

منارة ميناء صيدا، وهي تحمل ضوئين أحمرين مرتبين الواحد فوق الآخر بقوة ست آلاف وحدة ضوئية؛ ومنارة ميناء صور، وهي مزودة بنارين حمراوين مرتبين

٢٤٤ – لمزيد من الايضاح يراجع: Jacques Thobie : “Intérêts et impérialisme...”, op.cit., pp. 392-395

الواحد فوق الآخر بقوة عشرة الاف وحدة ضوئية؛ ومنارة ميناء عكا، وهي عبارة عن ضوء ثابت أحمر اللون بقوة عشرة الاف وحدة ضوئية؛ وفي حيفا منارة تحمل ضوئين متوازيين بقوة عشرة الاف وحدة؛ وعلى جبل الكرمل ضوء ثابت أبيض مركز على علو مئة وخمسين متراً فوقه ١٣٠ الف وحدة ضوئية، وهي أقوى منارة على شاطئ ولاية بيروت.

وفي القسم الشمالي من الولاية، فقد وضعت ما بين جزيرة "ارواد" ومدينة طرابلس ثلاث منارات : الأولى ما بين المحجر الصحي والجمرك، وهي عبارة عن ضوء ثابت أحمر بقوة ست الاف وحدة ضوئية؛ وفي مكان مرتفع من جزيرة "النخلة"، وضعت منارة ثابتة بيضاء تحمل ضوءاً بقوة اربع عشرة الف وحدة ضوئية؛ وعلى جزيرة ارواد ركز في اعلى نقطة من مدخلها ضوء ثابت أبيض بقوة ست عشرة الف وحدة ضوئية.

أما في سنجق اللاذقية فكانت توجد منارة على يسار مدخل مرفأ اللاذقية، إلى الجانب الشمالي من قلعة اللاذقية وهي عبارة عن ضوء ثابت أحمر بقوة ست آلاف وحدة ضوئية[٢٤٥].

أما المسألة الثانية التي نريد ان نشير اليها وهي انه قد عين لهذه المنائر موظفون خصوصيون يشرفون عليها ويهتمون بشؤونها[٢٤٦].

٢٤٥ – Vital Cuinet : “Syrie, Liban et Palestine, op.cit., pp.66. 98. 129. 155

٢٤٦ – نذكر من هؤلاء الموظفين : في طرابلس السيد "نوميس"، في حيفا مأمور الانارة "فضل الله افندي، "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة ٢، ص ١٨٣ و٢٩٢

أما مأمور التنوير في مرفأ صيدا فهو المأمور "يونس افندي"، ومأمور الانارة في مرفأ صور هو "حسين افندي"، "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة٣، ص ١٢٧و١٣٤

III- حركة النقل في ولاية بيروت

١- النقل على الحيوانات:

كانت عملية النقل البري في ولاية بيروت-كما في كل أنحاء السلطنة- تتم بواسطة حيوانات الحمل، من جمال وبغال واحصنة وحمير. فاستخدم الجمل في الطرقات الواسعة المنبسطة، والبغل والحمار والحصان في الطرق الوعرة والشعاب الجبلية الضيقة.

وعندما شقت طريق بيروت دمشق، دخلت العربة مجال المنافسة مع المكارية، غير الها لم تكن ذلك المنافس الجدي لهم. وفي أواخر القرن التاسع عشر، أخذت القاطرات الحديدية، تنافس الحيوانات والعربات معاً. وبقيت الحيوانات تشكل الوسيلة الأساسية في عملية النقل من وإلى الأماكن التي لم تصل إليها وسائل النقل الآلية.

لقد استوعبت عمليات النقل على الحيوانات قطاعاً واسعاً من الناس، كان يعمل على نقل المنتجات والبضائع، ما بين مرافئ الولاية وعمقها البري المجاور لها وبالعكس. وهذا القطاع كان يقل اتساعه مع انتشار الطرقات وتمديد الخطوط الحديدية.

وكانت عملية النقل قبل ان تتحول بيروت إلى مركز ولاية، تتم على شكل قوافل تنطلق من طرابلس إلى جونية فبيروت فصيدا، ومنها إلى عكا. ومن طرابلس إلى طرطوس باتجاه اللاذقية. ومن طرابلس إلى دمشق. ومن دمشق إلى حمص فحماه فحلب. وهذه القوافل كانت تصل آمنة إلى عكا واللاذقية على الساحل، وإلى دمشق وحماه في الداخل. أما من حماه إلى حلب"فكانت عرضة لعمليات سطو كانت تقوم بها القبائل البدوية". وليحبط قواد القوافل هذه الشرور، كانوا "يتجمعون في حماه ليشكلوا قوة حماية ذاتية ويستأنفون المسير بشكل موحد ويصلوا اليها دفعة واحدة"[٢٤٧].

وكانت أجور النقل تختلف من مكان إلى آخر، ومن يوم إلى آخر حسب وفرة

٢٤٧ - "Documents...", tome 4, lettre n°105, pp.397-398

المحصول والالتزام بالوقت وعدد المكارين. وقدرت اجرة ما يحمله البغل من اربعة فرنكات، وما يحمله الجمل من خمسة فرنكات، مسافة مسير يوم كامل تتراوح ما بين ٤٠ و٤٥ كيلومتراً. هذا في الظروف العادية، أما في ظروف أخرى فكان صاحب المحصول مجبراً أن يدفع أجرة حمل الجمل من "حوران" إلى "عكا" نصف ثمن هذا الحمل. "فاذا بيع حمل الجمل من القمح المقدر من ٢٥٠ كيلوغراماً بـــ٥٠ فرنكاً، فصاحب الجمل يأخذ نصفها ويعطي صاحب القمح النصف الآخر"[٢٤٨].

وفي أحيان كثيرة، كانت تنشأ نزاعات بين هؤلاء المكارين وأصحاب المحاصيل والبضائع لسبب من الأسباب؛ أو بينهم وبين من يكترون دوابهم من أجل سفر ما إلى جهة معينة وفي وقت محدد. وكانت الخلافات الناجمة عن مخالفة ما يجري الاتفاق عليه، يُستفتى بأمرها المفتين وأصحاب الشأن. وسجلات الافتاء في عكار غنية بالأسئلة والاجابات التي تدور حول هذه الخلافات. ولذلك وجدت السلطنة نفسها أمام ضرورة تحديد المسافة بين مركز الولاية ومراكز السناجق، وبين مراكز الأقضية ومركز السنجق التابعة له، وبين القرى ومركز القضاء المربوطة به. واتخذت من دمشق اساساً في تحديد هذه السافة بالساعة، لأنها كانت مركزاً لولاية سورية[٢٤٩]، لكي يتسنى لهذه المراجع امكانية تحديد نسبة الخلافات، وما يترتب عليها من تعويضات لمستحقيها.

وبلغ المعدل الوسطي لنقل البضائع بواسطة المكارين على ظهور الجمال والبغال على أساس ان القنطار يساوي مئتين وأربعة وخمسين كيلوغراماً كما يلي :

من بيروت إلى طرابلس وبالعكس١٢٠-١٣٠ غرشاً أو ٢٤ إلى ٢٥ فرنكاً.

من بيروت إلى اللاذقية وبالعكس١٥٠-١٨٠ غرشاً أو ٣٠ إلى ٣٦ فرنكاً.

من بيروت إلى حمص وحماه وبالعكس٢٥٠-٣٠٠ غرشاً أو ٥٠ إلى ٦٠ فرنكاً.

من بيروت إلى صيدا وبالعكس٢٠-٢٥ غرشاً أو ٤ إلى ٤,٨فرنكاً.

٢٤٨ - "Documents...", tome VI, lettre n°19, p.56

٢٤٩ - لمزيد من الايضاح حول هذه المسألة تراجع : "سالنامة ولاية سورية" لعام ١٢٩٧هـ، دفعة ١٢، ص ٣٠٦-٣٦٧

من بيروت إلى صور وعكا وبالعكس ٥٠ غرشاً أو ١٠ فرنكات.

من بيروت إلى صيدا–طبريا– الناصرة ١٢٠–١٣٠ غرشاً أو ٢٤ إلى ٢٥ فرنكاً.

من بيروت إلى حاصبيا وبالعكس ٧٠–٧٥ غرشاً أو ١٤–١٥ فرنكاً.

من بيروت إلى راشيا وبالعكس ٧٠–٧٥ غرشاً أو ١٤–١٥ فرنكاً.

من بيروت إلى مرجعيون ٧٠–٧٥ غرشاً أو ١٤–١٥ فرنكاً.

من بيروت إلى زحلة في جبل لبنان وبالعكس ٣٠–٣٥ غرشاً أو ٦،٢–٦،٥ فرنكات.

من بيروت إلى بعلبك وبالعكس ٥٠ غرشاً أو ١٠ فرنكات[٢٥٠].

كما وقدرت أجور النقل على الجمال والبغال على أساس قياس المسافة بالكيلومتر، والمركز بيروت، والوزن بالطن، وكانت كما يلي :

من بيروت إلى بعلبك، مسافة ٩٠ كليومتراً على الجمل والبغل ٠,٤٤ فرنكاً للطن الواحد وللكيلو متر الواحد.

من بيروت إلى حمص– حماه، مسافة ٢١٠ كيلومترات على الجمل والبغل ٠,٩٥ فرنكاً للطن الواحد وللكيلومتر الواحد.

من بيروت إلى اللاذقية، مسافة ٢١٠ كيلومترات على الجمل أو البغل ٠,٦٦ فرنكاً للطن الواحد والكيلومتر الواحد.

من بيروت إلى راشيا–حاصبيا، مسافة ٨٠ كيلومترا على الجمل والبغل ٠,٧٥ فرنكاً للطن الواحد والكليومتر الواحد.

من حاصبيا إلى صفد–طبريا– الناصرة، مسافة ٦٠ كيلومتر على الجمل أو البغل ١,٦٠ فرنكاً للطن الواحد والكيلومتر الواحد.

من بيروت إلى صيدا مسافة ٥٠ كيلومترا على الجمل أو البغل ٠,٣٢ فرنكاً للطن الواحد والكيلومتر الواحد.

من صور إلى عكا مسافة ٥٠ كيلومترا على الجمل أو البغل ٠,٨٠ فرنكاً للطن الواحد

٢٥٠ - Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op.cit., p.44

والكيلومتر الواحد.

من بيروت إلى طرابلس مسافة ٩٠ كيلومترا على الجمل أو البغل ١,١٠ فرنكاً للطن الواحد والكيلومتر الواحد.

من بيروت إلى زحلة مسافة ٥٧ كيلومترا على الجمل أو البغل ٠,٤٤فرنكاً للطن الواحد والكيلومتر الواحد.

من بيروت إلى دمشق مسافة ١١٢ كيلومتراً على الطريق وعلى الجمل أو البغل ٠,٦٠ فرنكاً.

من طرابلس إلى حمص مسافة ٩٤ كليومتراً على الجمل أو البغل ٠,٢٠–٠,٤٠ فرنكاً للطن الواحد والكيلومتر الواحد.

من طرابلس إلى حماه، مسافة ١٤٤ كيلومتراً على الجمل أو البغل ٠,٢٠–٠,٤١ فرنكاً للطن الواحد والكيلومتر الواحد.

من حمص إلى حماه، مسافة ٥٠ كيلومتراً على الجمل أو البغل ٠,١٩–٠,٢٧فرنكاً للطن الواحد والكيلومتر الواحد.

من حوران إلى دمشق
ومن حوران إلى زحلة
ومن حوران إلى عكا (مسافة ١٥٠ كيلومتراً تقريباً على الجمال بشكل خاص ٠,٣٥ و٠,٤٤ و٠,٥٠ للطن والكيلومتر)[٢٥١].

وفي الدراسة التي أعدت إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٦ شباط عام ١٨٩٠، قدرت أجرة نقل الطن بين بيروت ودمشق على ظهر الجمل أو البغل من ٢٣ فرنكاً، ومن حماه إلى طرابلس بـــ٣٤–٣٥ فرنكاً ومن حمص إلى طرابس من٣٠–٤٠ فرنكاً. وقدرت كمية البضائع المنقولة من بيروت إلى دمشق على البغال والجمال في السنة ٤٩٠٠طناً، أما عدد الركاب الذاهبين من بيروت إلى دمشق على البغال من ٦٥٣٦

٢٥١ - Noêl et Dambmann "Les Puissances Etrangères...", op. cit. p.40

مسافراً، والعائدين من دمشق إلى بيروت بـــ ٦٨٥٧ راكباً[٢٥٢].

أما كمية البضاعة المنقولة بواسطة الجمال والبغال من مناطق حمص وحماه واليهما فقدرت في السنة من ٤٩,١٢٦,٨٦٥ كيلوغراماً. أما عدد الجمال المستخدم في ذلك فهو ٢٩٧,٧٣٨ جملاً. وتوزعت هذه الارقام على الشكل التالي[٢٥٣] :

من حمص وحماه إلى طرابلس	١٦٤,٩٧٤ جملاً	٢٧,٢٢٠,٧١٠ كيلوغراماً
من جوار حمص إلى طرابلس	١٠٠,٩٥١ جملاً	١٦,٦٥٦,٩١٠ كيلوغراماً
من طرابلس إلى حمص وحماه	٣١،٨١٣ جملاً	٥,٢٤٩,١٤٥ كيلوغراماً
المجموع	**٢٩٧٧٣٨ جملاً**	**٤٩,١٢٦,٧٦٥ كيلوغراماً**

٢- النقل بواسطة العربات

نقل الركاب :

كان المسافرون يستأجرون حيوانات الركوب للسفر بين مدن الولاية. وبعد أن شقت طريق بيروت-دمشق، ثم طريق حمص-حماه-حلب، بدأ المسافرون يستخدمون العربات في اسفارهم.

غير ان العربات لم تستطع ان تلغي دفعة واحدة دور الحيوانات، وبقي لهذه الأخيرة دور أساسي في تنقلات الناس، لأن استخدام العربة بقي حكراً على الفئات الميسورة نظراً لغلاء أجرها. فبين بيروت ودمشق تولت الشركة التي شقت الطريق عملية نقل الركاب بعربات ذات انواع متعددة:

النوع الأول : تتسع الواحدة منها ستة عشر راكباً"diligence "، وهي درجتان : الدرجة الأولى أجرة الراكب فيها ١٤٥ غرشاً تعادل ٣٥،٣٣ فرنكاً، على أساس الليرة المجيدية ٢٣ غرشاً؛ والدرجة الثانية أجرة الراكب فيها ١٠١ غرشاً تعادل ٢٣ فرنكاً.

النوع الثاني : "عربة نقل البريد" "Mall-Poste"، وتتسع لخمسة ركاب، أجرة الراكب

٢٥٢ - "Document...", tome 15, lettre n°99, pp. 412-414.

٢٥٣ - Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op. cit. p.126.

فيها ١٠١ غرشاً تعادل ٢٣فرنكاً.

النوع الثالث : "عجالة سريعة" "Chariot accéléré"، أجرة الراكب فيها ٤٠ غرشاً، تعادل ٩,٢٠ فرنكاً. وكانت العربة تستغرق ذهاباً من بيروت إلى دمشق مدة ١٣ ساعة، وإياباً من دمشق إلى بيروت مدة ١٢ ساعة"[٢٥٤].

وقدر المعدل السنوي لعدد الركاب المسافرين من بيروت الى دمشق وبالعكس لمدة ثلاث سنوات : ١٨٨٦-١٨٨٧-١٨٨٨، بواسطة العربات من ٤٥٧٦ مسافراً إلى دمشق و ٤٦٥٥ مسافراً إلى بيروت[٢٥٥].

أما على طريق طرابلس-حمص-حماه، فقد جرى نقل المسافرين بعربات تتسع الواحدة منها ١٢ راكباً يجرها خمسة احصنة أو بغال، تستغرق الرحلة مسافة ١٤٨ كيلومتراً مدة ١١ ساعة، يجري تبديل الاحصنة ست مرات في مواقف الإبدال بما فيها موقف الانطلاق. أما أجرة الراكب"من طرابلس إلى حمص فكانت بثلاث مجيديات"، ومن "حمص إلى حماه وبالعكس مجيدية ونصف"[٢٥٦]. وبالإضافة إلى العربات العمومية، فقد سيرت الشركة عربات خصوصية بمئة فرنك للرحلة ما بين طرابلس وحمص ومئة وثمانين فرنكاً ما بين طرابلس وحماه[٢٥٧].

ب- نقل البضائع :

جرت عملية نقل البضائع على طريق بيروت-دمشق بواسطة "عجالات" "Chariots" على شكل "كميونات، وطنابر" "Camions, tombereaux"، وغيرها. كانت اجرة نقل العربة سبعين غرشاً، تعادل ١٦،١ فرنكاً على أساس ان المجيدية ٢٠ غرشاً أو ٦،٤ فرنكات "وتستغرق الرحلة الواحدة بين بيروت ودمشق مدة ثلاثة ايام"[٢٥٨].

٢٥٤ - Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op. cit., p 44.

٢٥٥ - "Documents...", tome 15, lettre n°99, p.413.

٢٥٦ - "Documents...", tome VI, lettre n°52, p.273.

٢٥٧ - Vital Cuinet : op. cit. p. 125.

٢٥٨ - Vital Cuinet : op. cit. p. 44.

وفي التقرير الذي نشره "مجلس إدارة" شركة طريق بيروت–دمشق عام ١٨٨٨ إلى الرأي العام، قارن بين ما نقلته الشركة بواسطة العربات، وبين ما نقلته حيوانات المكارين. وحسب هذا التقرير، فقد بلغ ما نقلته العربات من دمشق إلى بيروت وبالعكس ٢٠,٠١٣,٠٠٠ كيلوغراماً، منها ٩,٠٦٦,٠٠٠ كيلوغراماً وردت من دمشق و١٠,٩٤٧,٠٠٠كيلوغراماً ارسلت من بيروت إلى دمشق. في حين ان ما نقله "المكارون" على الحيوانات بلغ ٨,٤٠٠,٠٠٠ كيلوغراماً. وبلغ عدد الركاب حوالي ١٨,٥٠٠راكباً، منهم ١١,٤٠٠راكباً نقلتهم العربات، وبلغ دخل الشركة من هذه العمليات ١٨٠,٠٠٠ فرنكاً، في حين ان ما نقلته الحيوانات من هذا العدد قد بلغ ٧,١٠٠ راكباً. واستنتج التقرير "ان منافسة المكارين ما زالت جدية بعض الشيء"[٢٥٩].

وفي عام ١٨٩٠، قدرت كمية البضاعة المنقولة بواسطة الحيوانات بين بيروت ودمشق من ٩٧٠٠ طناً، وبين دمشق وبيروت من ١١,٠٠٠ طناً وأجرة نقل الطن الواحد قد بلغت ٢٤,٦فرنكاً[٢٦٠].

أما على طريق طرابلس–حمص–حماه، التي كانت تشرف على إدارتها شركة محلية، فاسعار نقل البضائع لم تكن ثابتة، بل كانت ترتفع أو تقل حسب الطلب وحسب منافسة الجمال لها. وهنا استخدم الكنتال كوحدة للقياس باعتباره مئتي اقة أو ٢٥٦ كيلوغراماً، وكانت على الشكل التالي :

من طرابلس إلى حمص وبالعكس من ١٨–٤٠ غرشاً أو ٤,١٤ فرنكات – ٩،٢ فرنكات.

من طرابلس إلى حماه وبالعكس من ٣٠–٦٥ غرشاً أو ٦,٩–١٤,٩٥ فرنكاً.

من حمص إلى حماه وبالعكس من ١٠–١٥ غرشاً أو ٢,٣–٣,٤٥ فرنكاً.

وفي تقرير احصائي مقارن قامت به شركة الطريق عام ١٨٨٩، قدرت فيه

٢٥٩ – "Documents...", tome VI, lettre n°52, pp.274-275

٢٦٠ – " Documents...", tome 15, lettre n°99, p. 412.

كمية حركة النقل التي جرت بين طرابلس وجوارها وحمص وحماه بحوالي سبعين الف طن. منها ٦٠,٤٦٠,٨٨٥طناً إلى طرابلس،و ٩,٣٢٦,٢٨٢ طناً خرجت من طرابلس إلى تلك الجهات. وانقسمت الكمية التي وردت إلى طرابلس إلى قسمين : قسم نقل بواسطة الجمال وبلغت كميته من ٥٦،٢٥٥،٠٠٠كيلوغراماً، منها ٣٤,٩٠٠,٠٠٠ نقلت من جهات حمص، و ٢١,٣٥٥,٠٠٠ نقلت من سنجق طرابلس ؛ والقسم الثاني جرى نقله بواسطة العربات، وبلغت كميته ٤,٢٠٥,٨٨٥كيلوغراماً، منها ١,٤٢٨,٤٥٠ نقلت من حماه و٢,٧٧٧,٤٣٥نقلت من حمص.

أما الكمية التي خرجت من طرابلس إلى تلك الجهات، فقد انقسمت هي الأخرى إلى قسمين: قسم نقل بواسطة الجمال، وبلغت كميته ٦,٧٣٠,٠٠٠ كيلوغراماً إلى توابع طرابلس، وقسم نقل بواسطة العربات، بلغت كميته ٢,٥٩٦,٢٨٢ ومن هذه الكمية٥٣١,٢٨٢ كيلوغراماً من حماه، و ٢,٠٥٦,٠٠٠ نقلت من حمص[٢٦١].

إننا نلاحظ ان هذه الأرقام، لا تتمثل فيها كمية النقل على البغال بين طرابلس وحمص وحماه، وبين طرابلس "وقضاء عكار"، وبين طرابلس "وقضاء صافيتا". لقد حصر حق استثمار حركة النقل بين طرابلس والجهات المشار اليها بشركة طريق طرابلس حمص حماه، ومنعت نصوص "الفرمان" على قوافل حيوانات النقل ان تستخدم هذا الطريق أو أي طرايق آخر وهي محملة، مما سمح للشركة ان تستوفي رسماً عن كل حيوان محمل. وجرى تحديد الدفع على أساس اربع مسافات هي :

١– على الحيوانات التي تسير على الطريق من طرابلس إلى حمص فحماه وبالعكس ٣،٥ غروش، أو ٠,٨٠٥ فرنكاً عن الجمل ؛ ١,٧٥ غرشاً، أو ٠,٤٠٢٥فرنكاً عن البغل والحصان ؛ ٠,٨٧٥ غرشاً، أو ٠,٢٠١٢٥ فرنكاً عن الحمار.

٢– على الحيوانات التي تسير من طرابلس والى ما بعد الكيلومتر ٤٠ وبالعكس.

٢٦١ – "Documents...", tome VI, lettre n°52, p.274

٢ غرشان، أو ٠,٤٦ فرنكاً عن الجمل.

١ غرش واحد، أو ٠,٢٣ فرنكاً عن الحصان والبغل.

٠,٥ نصف غرض، أو ٠,١١٥ فرنكاً عن الحمار.

٣- على الحيوانات التي تسير على الطريق من طرابلس إلى الكيلومتر عشرين وبالعكس ومن الكيلومتر عشرين إلى الاربعين :

١,٢٥ غرشاً، أو ٠,٢٨٧٥ فرنكاً عن الجمل.

٠,٦٢٥ غرشاً، أو ٠,١٤٣٧ فرنكاً عن الحصان والبغل.

٠,٢٥ غرشاً، أو ٠,٠٥٧٥ فرنكاً عن الحمار.

٤- على الحيوانات التي تسير على الطريق من طرابلس إلى ما قبل الكيلومتر عشرين.

٠,٦٢٥ غرشاً، أو ٠,١٤٣٧ فرنكاً عن الجمل.

٠,٢٥ غرشاً، أو ٠,٠٥٧٥ فرنكاً عن الحصان والبغل.

٠,١٢٥ غرشاً، أو ٠,٠٢٨٧٥ فرنكاً عن الحمار[٢٦٢].

من جراء هذه الرسوم التي تقاضتها الشركة كرسوم على الحيوانات التي كانت تسير على هذا الطريق وهي محملة، ارتفعت عائداتها إلى أكثر من مليوني غرش عام ١٨٨٨، كان خمساها رسوماً استوفيت عن الجمال التي تسير محملة ومستخدمة الطريق كخط لسيرها، والسهم الذي بلغت ارباحه في هذا العام ثلاثة ارباع الليرة التركية، بلغت هذه الارباح في عام ١٨٨٩ ليرة تركية تعادل ٩٢ فرنكاً وهي ٢٥% من قيمة السهم آنذاك[٢٦٣].

وقدر عدد الجمال التي استخدمت الطريق من ٢٩٧,٧٣٣ جملاً، وتوزعت اعدادها وحمولتها كما يلي :

من مقاطعتي حمص وحماه ١٦٤,٩٧٤ جملاً، حمولتها ٢٧,٢٢٦,٧١٠كيلوغراماً.

٢٦٢ _ Vital Cuinet : "Syrie, Liban...", op. cit. p. 127.

٢٦٣ _ "Document...", tome VI, lettre n°52, p.274.

مما قبل حمص١٠٠,٩٥١جملاً، حمولتها ١٦,٦٥٦,٩١٠ كيلوغراماً.

من طرابلس إلى حمص وحماه ٣١,٨١٣جملاً، حمولتها ٥,٢٤٩,١٤٥ كيلوغراماً[٢٦٤].

ومن خلال هذه الأرقام التي وردت في التقرير الذي اعدته شركة طريق طرابلس -حمص-حماه نلاحظ ان ما نقلته الجمال كان- حتى ذلك الوقت- أكثر بكثير مما كانت تنقله العربات. فما نقلته العربات يعادل سبع ما نقلته الجمال.

٣- النقل بواسطة القطارات

أ- نقل الركاب :

في الأيام الأولى لتدشين الخط الحديدي، بين بيروت ودمشق قدر عدد الركاب الذين انتقلوا في الأسبوع من ٥,٥٠٠ راكباً، على حد تعبير القنصل الفرنسي العام في بيروت "M.Souhart"، إلى وزير الخارجية الفرنسية "M. Hanotaux"، في رسالته إليه بتاريخ ١٦ ايلول عام ١٨٩٥، أي بمعدل ٢٢٠٠٠ راكب في الشهر. هذا الرقم يعادل تقريباً ما كانت تنقله الحيوانات والعربات معاً خلال سنة وهو ٢٢٧٢٥ راكباً. وقد أشار هذا القنصل اياه ان الشركة كانت ترفض استقبال البضائع، ولم تفتح المحطات القائمة بين المواقف للإستثمار. ومع ذلك "كانت القطارات تنطلق، وعدد الركاب في كل الدرجات يفوق الرقم المحدد"[٢٦٥].

ان هذا القول واضح ويفضح الشركات التي كانت تتذرع بالخسارة من أجل الحصول على "الضمانة الكيلومترية"، من أجل جني المزيد من الأرباح[٢٦٦].

وصنفت "سالنامة" ولاية بيروت"، لعام ١٣١٨ هجرية امكنة الركاب إلى ثلاث فئات : اولى، ثانية وثالثة، وحددت سعر التذكرة بين المحطة والأخرى بالغرش، على أساس الليرة مئة غرش، كما حددت المسافة بالكيلومتر بين المحطة والأخرى،

٢٦٤ _ Vital Cuinet : "Syrie, Liban et Palestine", op.cit. p.126

٢٦٥ _ "Documents...", tome 16, lettre n° 57, p.276.

٢٦٦ – لمزيد من الإيضاح عما كانت تدفعه السلطنة من ضمانات كيلومترية عن الخطوط الحديدية في ولاياتها الاسيوية يراجع :
Wilhelm Von Pressel : "les chemins de fer en Turquie d'Asie" op. cit., pp.58-59.

والوقت المطلوب لقطع المسافة بين المحطتين بالدقيقة. وكانت تعرفة حركة القطارات على خط بيروت– دمشق– حوران وفق الجدول التالي[267].

جدول – رقم ٣١– تعرفة القطارات على خط بيروت – دمشق – حوران

المحطة	المسافة بالكلم	الوقت بالدقيقة	ثمن التذاكر – الدرجة – اولى – باره	اولى – غرش	ثانية – باره	ثانية – غرش	ثالثة – باره	ثالثة – غرش
بيروت	–	–						
الحدث	٧	١٩	١٠	٥	٢٠	٣	٣٠	١
بعبدا	٩	١٦	٣٠	٦	٢٠	٤	١٠	٢
جمهور (موقف)	١٢	١٨	٠	٩	٠	٦	٠	٣
عاريا	١٧	٢٣	٣٠	١٢	٢٠	٧	١٠	٤
عاليه	٢١	٢٦	٣٠	١٥	٢٠	١٠	١٠	٥
بحمدون	٢٧	٣١	١٠	٢٠	٢٠	١٣	٣٠	٦
عين صوفر	٣١	٢٢	١٠	٢٣	٢٠	١٥	٣٠	٧
مريجات (موقف)	٤٤	٥٣	٠	٣٣	٠	٢٢	٠	١١
جديتا	٤٧	١٨	١٠	٣٥	١٠	٢٣	٣٠	١١
سعدنايل	٥٢	١٢	٠	٣٩	٠	٢٦	٠	١٣
معلقة	٥٦	١٠	٠	٤٢	٠	٢٨	٠	١٤
رياق	٦٦	١٨	٢٠	٤٩	٠	٣٣	٢٠	١٦
يحفوفا(موقف)	٧٨	٤٠	٢٠	٥٨	٠	٢٩	٢٠	١٩
سرغايا	٨٧	٣١	١٠	٦٥	٢٠	٤٣	٣٠	٢١
زبداني	٩٨	٢٢	٢٠	٧٣	٠	٤٩	٢٠	٢٤
تكية (موقف)	١١٠	٢٤						
سوق وادي بردا	١١٥	٩	١٠	٨٦	٢٠	٥٧	٣٠	٢٨
دير قانون	١١٩	٩	١٠	٨٩	٢٠	٥٩	٣٠	٢٩
عين فيجه	١٢٣	٨	١٠	٩٢	٢٠	٦١	٣٠	٣٠
جديدة (موقف)	١٣٠	١٣	٢٠	٩٧		٦٥	٢٠	٣٢
هامة	١٣٤	٨	٢٠	١٠٠		٦٧	١٠	٣٤
دمر (موقف)	١٣٧	٧	٣٠	١٠٢	٢٠	٨٦	١٠	٣٤
البرامكة شام	١٤٤	١٤		١٠٨	٠	٧٢	٠	٣٦
ميدان شام	١٤٨	١٣	١٠	١١٠	٢٠	٧٣	٣٠	٣٦
داريا	١٥٣	١٣	٢٠	٤	٠	٣	٢٠	١
صحنايا	١٥٧	١٠	٢٠	٧	٠	٥	٢٠	٢
كسوة	١٦٦	٢٧	٠	١٥	٠	١٠	٠	٥
خان ذي النون (موقف)	١٦٨	٦	٣٠	١٥	٢٠	١٠	١٠	٥
زراقية	١٨٠	٣١	٣٠	٢٤	٢٠	١٦	١٠	٨
غباغب	١٨٥	٢٠	١٠	٢٩	٢٠	١٩	٣٠	٩
صنمين	١٩٨	٣٥	١٠	٣٨	٠	٢٩	٣٠	١٢
قنية	٢٠٥	٢٢	٢٠	٤٣	–		٣٠	١٤
كيتبه	٢١٠	١٢						
شمسكين	٢٢٦	٤٠	٤٠	٦٠	٤٠		٢٠	
اوتيا (موقف)	٢٣١	١٠						
داغل	٢٣٥	١٤	٣٠	٦٦	٢٠	٤٤	١٠	٢٢
طفس	٢٤٢	١٦	٢٠	٧٠	٠	٤٧	٢٠	٢٣
مزيريب	٢٤٧	١٤	٣٠	٧٥	٢٠	٥٠	١٠	٢٥

[267] – "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨هـ"، دفعة ٢، ص ١١٩–١٢٠.

والقطار الذي كان يسافر من دمشق إلى بيروت كان ينطلق من محطة "شام ميدان" إلى محطة "شام برمكي"، ومن هذه الأخيرة ينطلق بإتجاه بيروت المحطة فبيروت البور. ويدفع الركاب أجرة السفر وفق تعرفة أعدت لهذه الغاية ؛ وهي تعرفة من ثلاث درجات وضعت على أساس الليرة العثمانية مئة غرش، والفرنساوية ٨٧ غرشاً، والانكليزية ١٠٩، والمجيدية ١٨،٥، والفرنك ٤ غروش، والزهراوي ٥ غروش، والمتليك ١٠ بارات. وكانت هذه التعرفة وفق الجدول التالي رقم ٣٢:

جدول –رقم ٣٢– تعرفة القطارات على خط حديد الشام – بيروت

المحطة	ثمن التذاكر – الدرجات – الأولى – باره	الأولى – غرش	الثانية – باره	الثانية – غرش	الثالثة – باره	الثالثة – غرش
شام ميدان	–		–		–	
شام برامكة	٥٠	١		١	٥٠	٠
دمر	٢٥	٨	٥٠	٥	٧٥	٢
هامة	٥٠	١٠		٧	٥٠	٣
جديدة	٥٠	١٣		٩	٥٠	٤
عين فيجه	٠	١٨	٠	١٢	٠	٦
دار قانون	٠	٢١	٠	١٤	٠	٧
التكية	٥٠	٢٨	٠	١٩	٥٠	٩
زبداني	٥٠	٣٧	٠	٢٥	٥٠	١٢
سرغايا	٧٥	٤٥	٥٠	٣٠	٢٥	١٣
يحفوفا	٥٠	٥٢	٠	٣٥	٥٠	١٧
رياق	٥٠	٦١	٠	٤١	٥٠	٢٠
معلقة	٢٥	٦٨	٥٠	٤٥	٧٥	٢٢
سعدنايل	٢٥	٧١	٥٠	٤٧	٧٥	٢٣
جديتا	٧٥	٧٥	٥٠	٥٠	٢٥	٢٥
مريجات	٠	٧٨	٠	٥٢	٠	٢٦
صوفر	٧٥	٨٧	٥٠	٥٨	٢٥	٢٩
بحمدون	٧٥	٩٠	٥٠	٦٠	٢٥	٣٠
عاليه	٢٥	٩٥	٥٠	٦٣	٧٥	٣١
عاريا	٢٥	٩٨	٥٠	٦٥	٧٥	٣٢
الجمهور	٢٥	١٠١	٥٠	٦٧	٧٥	٣٣
بعبدا	٥٠	١٠٣	٠	٦٩	٥٠	٣٤
الحدث	٧٥	١٠٥	٥٠	٧٠	٢٥	٣٥
بيروت المحطة	٢٠	١١٠	٥٠	٧٣	٧٥	٣٦
بيروت البور	٥٠	١١٢	٠	٧٥	٥٠	٣٧

أما قطار دمشق مزيريب، فكان ينطلق من محطة "شام برامكة"، إلى محطة "شام ميدان"، ومن هذه الأخيرة كان ينطلق إلى مزيريب. وتعرفة هذا الخط كانت على أساس سابقتها وكانت كما يلي[268] وفق الجدول رقم ٣٣ :

[268] – "دليل سوريا ومصر التجاري لسنة ١٩٠٨"، دمشق، ص ١٣٩–١٤٠

جدول –رقم ٣٣– تعرفة القطارات على خط حديد الشام – مزيريب

برامكة	–		–		–		صنمن	٢٥	٣٨	٥٠	٢٥	٧٥	١٢
شام ميدان	٥٠	١	٠	١	٥٠	٠	قنيه	٥٠	٤٣	٢٩	٥٠	١٤	٢٢
داريا	٥٠	٤	٠	٣	٥٠	١	شيخ مسكين	٠	٦٠	٠	٤٠	٠	٢٠
صحنايا	٥٠	٧		٥	٥٠	٢	داغل	٥٥	٧٠	٥٠	٤٢	٥٠	٢٣
كسوه	٠	١٥		١٠		٥	طفس	٥٠	٧٨	٠	٤٧	٥٠	٢٣
غباغب	٢٥	٢٩	٥٠	١٩	٧٥	٩	مزيريب	٧٥	٨٥	٥٠	٥٠	٢٥	٢٥

أما أوقات ومواعيد سفر القطارات من بيروت إلى دمشق، فكان القطار ينطلق في الساعة السابعة والربع صباح كل يوم، ويصل إلى دمشق الساعة السادسة عشرة وأربعين دقيقة، وبذلك يبقى على الطريق مدة تسع ساعات وخمسة وعشرين دقيقة. ومن دمشق إلى بيروت كان ينطلق كل يوم صباحاً الساعة السابعة وخمسة واربعين دقيقة، ويصل إلى بيروت الميناء الساعة السادسة عشرة واثنتين وثلاثين دقيقة، وبذلك يبقى على الطريق مدة ثماني ساعات وسبعة واربعين دقيقة. وانطلاقاً من هذين الموعدين يكون مرور قطار بيروت–دمشق، وهو يحمل الرقم "١" وقطار دمشق بيروت، وهو يحمل الرقم "٢" على المحطات في المواعيد المحددة في الجدولين التالين[٢٦٩] رقم ٣٤ :

جدول –رقم ٣٤– يبين مواعيد سفر القطارات من المحطات بين بيروت دمشق ودمشق بيروت

قطار رقم "١" Train N°1							قطار رقم "٢" Train N° 2				
من بيروت إلى دمشق						المحطة	من دمشق إلى بيروت				
المحطة	المسافة بالكلم	ساعة الوصول		ساعة الذهاب			المسافة بالكلم	ساعة الوصول		ساعة الذهاب	
		د	سا	د	سا			د	سا	د	سا
بيروت الميناء	–	–	–	١٥	٧	دمشق المدينة	–	–	–	٤٥	٧
عالية	٢٤	٢٨	٩	٤٠	٩	الزبداني	٤٦	٤٣	٩	٤٨	٩
بحمدون	٣٠	١٠	١٠	٢٢	١٠	رياق	٧٩	٠٦	١١	٤٠	١١
صوفر	٣٤	٣٥	١٠	٤٠	١٠	المعلقة	٨٨	٠٠	١٢	١٢	١٢
المعلقة	٥٩	١٠	١٢	٢٠	١٢	صوفر	١١٣	٠١	١٤	٠٥	١٤
رياق	٦٩	١١	١٤	٤٦	١٤	بحمدون	١١٨	٤٧	١٤	٥٧	١٤
الزبداني	١٠١	١١	١٤	٤٦	١٤	عاليه	١٢٤	٤٧	١٤	٥٧	١٤
دمشق المدينة	١٤٧	٤٠	١٦			بيروت الميناء	١٤٧	٣٢	١٦		

٢٦٩ – الياس وجرجي جدعون، "الدليل السوري"، المجلد الثالث، ١٩٢٤، بيروت، ص ٤٢.

وكانت مواعيد السفر من دمشق إلى مزيريب في أيام الثلاثاء والخميس والسبت والأحد صباحاً، ويعود القطار في ذات اليوم من مزيريب ويصل إلى دمشق مساءً[٢٧٠].

وقدر دخل الخط من أجور المسافرين على خط بيروت–دمشق–حوران بما فيها دخل الطريق – التي ذابت شركتها في شركة خط الحديد منذ عام ١٨٩٦، حسب التقرير الإقتصادي الذي أعدته "دائرة الشؤون التجارية في وزارة الخارجية الفرنسية، عن سورية وجبل لبنان" – فبلغ من ٢,٣٩٨,٥٠٢ فرنكاً، منها ٩٥٢,٢٤٣ فرنكاً أجور نقل بضائع، و ٢١٩,٩٧٣ فرنكاً أجور نقل الركاب[٢٧١].

وعلى خط حيفا–درعا–دمشق، كانت مواعيد السفر الأسبوعية من دمشق إلى حيفا في أيام السبت، الاثنين والاربعاء صباحاً من كل أسبوع. وذلك ابتداءً من ايلول ١٩٠٧. وجعلت أمكنة الركاب درجتين أولى وثانية وتحددت أجورها بالقرش. وتحددت أيضاً المسافة بين المحطة والأخرى بالكيلومتر، والوقت المستغرق لإجتيازها، وتحدد وقت وصول القطار إلى كل منها ووقت الطعام في "درعا"، وفق روزنامتين الأولى تبدأ من أول آذار وتنتهي في ايلول ؛ والثانية تبدأ من تشرين الأول وتنتهي في شباط.

وقد جاء ذلك وفق الجدول التالي[٢٧٢]:

٢٧٠ – "دليل سوريا ومصر التجاري لسنة ١٩٠٨"، مرجع سابق، ص ١٣٩.

٢٧١ – "Document...", tome 17, letter n°2, p. 34.

٢٧٢ – "دليل سورية ومصر التجاري لعام ١٩٠٨"، مرجع سابق، ص ١٣٦–١٣٧.

جدول –رقم ٣٥– تعرفة اجور نقل الركاب ومواعيد السفر بين محطات خط الحديد باتجاه دمشق–حيفا على أساس درجتين

درجة ثانية		درجة أولى		المسافة بالكيلومتر	المحطة	مواعيد السفر ابتداءً من آذار إلى ايلول		مواعيد السفر ابتداءً من تشرين إلى شباط	
سنتيم	غرش	سنتيم	غرش			دقيقة	ساعة	دقيقة	ساعة
–	–	–	–	–	شام قدم	–	١٢	–	٢
٢٥	٤	٥٠	١٠	٢١	كسوة	٥٣	١٢	٥٥	٢
٢٥	٦	٥٠	١٥	٣١	دير علي	١٧	١	١٧	٣
–	١٠	–	٢٥	٥٠	مسمية	٠٣	٢	٠٣	٤
٧٥	١٢	٥٠	٣١	٦٣	جباب	٣١	٢	٣١	٤
–	١٤	–	٣٥	٧٠	خبب	٤٦	٢	٤٦	٤
–	١٦	٥٠	٣٥	٧٩	محجة	٠٦	٣	٠٦	٥
٥٠	١٨	–	٤٦	٩٢	ازرع	٢٧	٣	٢٧	٥
٥٠	٢١	٥٠	٥٣	١٠٧	غزالة	١٣	٤	١٣	٦
–	٢٥	–	٦٢	١٢٣	درعا	٥١	٤	٥١	٤
					وقت الطعام			٢٠	٧
–	٢٨	–	٦٨	١٣٥	مزيريب	٢٠	٥	٥٠	٧
–	٢٩	–	٧٠	١٣٩	تل شهاب	٥٠	٥	٠٣	٨
٥٠	٣١	٥٠	٧٤	١٤٩	زيزون	٠٣	٦	٣٥	٨
٢٥	٣٤	–	٨٠	١٦٠	المقارن	٣٥	٦	١٣	٩
٥٠	٣٥	٥٠	٨٢	١٦٥	شجرة	١٣	٧	٢٨	٩
٥٠	٣٥	٥٠	٨٨	١٧٧	وادي كليد	٢٨	٧	٠١	١٠
٥٠	٤١	٥٠	٩٤	١٨٩	الحمة	٠١	٨	٢٤	١٠
٧٥	٤٣	–	٩٩	١٩٨	سماخ	٣٤	٨	١٥	١١
٢٥	٤٦	–	١٠٤	٢٠٨	الجسر	١٥	٩	٣٧	١١
٥٠	٥٠	–	١١٣	٢٥٥	بيسان	٣٧	٩	٢٥	١٢
٧٥	٥٢	–	١١٧	٢٥٩	شطه	٢٥	١٠	٤٧	١٢
٢٥	٥٦	–	١٢٤	٢٦٧	عفوله	٤٧	١٠	٢٨	١
–	٦٠	٥٠	١٣١	٢٧٤	تل الشمام	٢٨	١١	٠٠	٢
٥٠	٦٥	٥٠	١٤٢	٢٨٥	حيفا	٤٥	١٢	٤٥	٢

اما مواعيد سفر القطارات من حيفا إلى دمشق، فكانت أيام : الأحد، الثلاثاء والخميس صباحاً من كل أسبوع. وكانت أجور الامكنة، وأوقات وصول القطارات

إلى المحطات وفق الجدول التالي[٢٧٣] :

جدول –رقم ٣٦– تعرفة أجور الركاب ومواعيد السفر بين محطات خط الحديد باتجاه حيفا–دمشق على أساس درجتين

درجة ثانية		درجة أولى		المسافة بين المحطتين	المسافة بالكلم	المحطة	مواعيد السفر ابتداءً من آذار إلى ايلول		مواعيد السفر ابتداءً من تشرين إلى شباط	
سنتيم	غرش	سنتيم	غرش				دقيقة	ساعة	دقيقة	ساعة
–	–	–	–	–		حيفا	٣٠	١٠	٣٠	١٢
٥٠	٥		١١	١١	١١	تل الشام	١٥	١١	١٥	١
٢٥	٩	٥٠	١٨	٧	١٨	عفولة	٤٩	١١	٤٩	١
٠٠	١٣	–	٢٦	٨	٢٦	شطة	٢٥	١٢	٢٥	٢
٠	١٥	٠	٣٠	٤	٣٠	بيسان	٥٠	١٢	٥٠	٢
٢٥	١٩	٠	٣٨	٤٧	٧٧	الجسر	٣٠	١	٣٠	٣
٧٥	٢١	٥٠	٤٣	١٠	٨٧	سماخ	٢١	٢	٢١	٤
٠	٢٤	٠	٤٨	٩	٩٦	الحمة	٤٧	٢	٤٧	٤
٠	٢٧	٠	٥٤	١٢	١٠٨	وادي كليد	٢٨	٣	٢٨	٥
٠	٣٠	٠	٦٠	١٢	١٢٠	الشجرة	٠٥	٤	٠٥	٦
٢٠	٣١	٥٠	٦٢	٥	١٢٥	المقارن	٣٦	٤	٣٦	٦
٠	٣٤	٠	٦٨	١١	١٣٦	زيزون	٢٤	٥	٢٤	٧
٥٠	٣٦	٠	٧٣	١٠	١٤٦	تل شهاب	٠٣	٦	٠٣	٨
٥٠	٣٧	٠	٧٥	٤	١٥٠	مزيريب	١٨	٦	١٨	٨
٥٠	٤٠	٠	٨١	١٢	١٦٢	درعا	٤٣	٦	٤٣	٨
						الوقوف للطعام	١٥	٧	١٥	٩
٠	٤٤	٠	٨٩	١٦	١٧٨	غزالة	٥٥	٧	٥٥	٩
٠	٤٧	٥٠	٩٦	١٥	١٩٣	ازرع	٢٩	٨	٢٩	١٠
٧٥	٤٩	٥٠	١٠٣	١٤	٢٠٧	محجة	٥٩	٨	٥٩	١٠
٥٠	٥١	٥٠	١٠٧	٨	٢١٥	خبب	١٩	٩	١٩	١١
٧٥	٥٢	٠	١١١	٧	٢٢٢	جباب	٣٤	٩	٣٤	١١
٥٠	٥٥	٥٠	١١٧	١٣	٢٣٥	مسمية	٠٥	١٠	٠٥	١٢
٢٥	٩٥	٠	١٢٧	١٩	٢٥٤	دير علي	٤٧	١٠	٤٧	١٢
٢٥	٦١	٠	١٣٢	١٠	٢٦٤	كسوه	١٠	١١	١٠	١
٥٠	٦٥	٥٠	١٤٢	٢١	٢٨٥	شام قدم	٠	١٢	٠	٢

٢٧٣ – "دليل سورية ومصر التجاري لعام ١٩٠٨"، مرجع سابق، ص ١٣٦–١٣٧

وهكذا، فالقطار الذي كان ينطلق من مدخل الشام الساعة الثانية عشرة فجراً في أشهر: آذار، نيسان، ايار، حزيران، تموز، آب وايلول، يصل إلى حيفا الساعة الثانية عشرة وخمسا واربعين دقيقة ظهراً بما فيها وقت الاستراحة في درعا؛ والقطار الذي ينطلق من دمشق الساعة الثانية فجراً، في أشهر ايلول، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول، كانون الثاني وشباط، يصل إلى حيفا الساعة الثانية عشر وخمسا واربعين دقيقة بعد الظهر بما فيها وقت الطعام في درعا الذي يستغرق نصف ساعة وبذلك تستغرق الرحلة اثنتي عشرة ساعة وخمساً واربعين دقيقة.

والقطار الذي كان ينطلق من حيفا الساعة العاشرة والنصف صباحاً، في اشهر: آذار، نيسان، ايار، تموز، آب وايلول، كان يصل إلى مدخل الشام في الساعة الثانية عشر ليلاً ؛ والقطار الذي ينطلق من حيفا الساعة الثانية عشرة والنصف نهاراً، في أشهر: ايلول، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول، كانون الثاني وشباط، كان يصل اليها الساعة الثانية بعد منتصف الليل. وبذلك تستغرق الرحلة بين حيفا ودمشق مدة ثلاث عشرة ساعة ونصف الساعة، بما فيها وقت استراحة الطعام في درعا، وهو اربعون دقيقة.

إن تقاطع خطوط حديد دمشق حيفا ودمشق الحجاز في درعا، قد جعل من هذه المدينة الأخيرة عقدة مواصلات هامة، فازدهرت فيها المطاعم والمقاهي والفنادق، كي تلبي حاجات المسافرين الذي يقصدون الأماكن المقدسة في الحجاز وفلسطين والمدن المشار اليها. وكانت القطارات في اوقات مرورها في محطة "مزيريب" التابعة للخط الفرنسي "لا تصادف في ذهابها وإيابها أوقات ورود قطارات الشركة الفرنساوية"[٢٧٤].

وقدر "دوغلاس فوكس" "Douglas Fox" رئيس مهندسي خط حيفا–دمشق عدد الركاب الذين يسافرون ما بين حيفا ودمشق وبالعكس خلال السنة من

[٢٧٤] – "دليل سوريا ومصر التجاري لسنة ١٩٠٨"، مرجع سابق، ص ١٣٦.

١٨٢,٠٠٠	مسافر يتوزعون كما يلي :
٣٥،٠٠٠	راكب يجتازون مسافة ستين كيلومتراً.
٤٧،٠٠٠	راكب يجتازون مسافة مئة كيلومتراً.
١٠٠،٠٠٠	راكب يجتازون مسافة ١٦ كيلومتراً.

"وقدرت عائدات الخط من الركاب من ٤٥٣١٢ ليرة انكليزية"[٢٧٥].

وإذا قارنا عدد ركاب هذا الخط مع الذين يتخذون اتجاه بيروت–دمشق–حوران نجد ان عدد ركاب هذا الأخير يفوق عدد ركاب الخط الأول.

أما خط طرابلس– حمص فإنه لم يوضع في الاستثمار إلا في اواخر عام ١٩١١ [٢٧٦] ولم يستخدم في نقل الركاب الا بنسبة محدودة جداً. وما كاد أن يبدأ استثماره الفعلي حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى واقتلعت قضبانه، ولم يجر إصلاحه إلا في أعقاب الحرب.

أما مواعيد سفر القطارات إلى حمص فحلب وبالعكس، ومن طرابلس إلى دمشق وبالعكس، ومن طرابلس إلى حمص رياق فبيروت وبالعكس فكانت وفق الجدولين التاليين، للقطار رقم ٣١، والقطار رقم ٣٢ :

[٢٧٥] – Noêl et Dambmann, “les Puissances Etrangères...”, op.cit.p. 279.

[٢٧٦] – لمزيد من الإيضاح يراجع : "مذكرات خالد العظم"، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٧–٥٠.

بدر الدين السباعي : اضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠–١٩٥٨"، دمشق ١٩٦٧، ٥٢–٥٣.

الياس البواري : "تاريخ الحركة العمالية النقابية في لبنان ١٩٠٨–١٩٤٦"، الجزء الاول، بيروت ١٩٨٠، ص ٩٢.

جدول –رقم ٣٧– يبين مواعيد سفر القطارات من طرابلس الى حمص فحلب وبالعكس ومن طرابلس الى حمص دمشق وبالعكس ومن طرابلس الى حمص رياق بيروت وبالعكس

قطار رقم "٣٢" Train N°32					
من طرابلس إلى حمص ومنها إلى حلب أو إلى دمشق أو بيروت					
المحطة	المسافة بالكلم	ساعة الوصول		ساعة الذهاب	
		د	سا	د	سا
طرابلس	–				٦
تل كلخ	٥٢	٣٣	٧	٣٦	٧
حمص	١٠٣	٣٠	٩		
حلب	٣٠٤	٥٠	١٥		
دمشق	٣١٣	٢٥	٢٢	٢٠	١٢
بيروت	٣٠٣	١٥	٢٣		

قطار رقم "٣١" Train N° 31					
من بيروت أو دمشق أو حلب إلى حمص فطرابلس					
المحطة	المسافة بالكلم	ساعة الوصول		ساعة الذهاب	
		د	سا	د	سا
بيروت	٣٠٣			٥٠	٢٢
دمشق	٣١٣			٤٥	٠
حلب	٣٠٤			٣٠	٦
حمص	١٠٣			٣٠	١٣
تل كلخ	٥٢	١٠	١٥		
طرابلس	٠	٤٥	١٦		

يتضح لنا من قراءة الجدول الاول ان المسافر الذي يركب القطار رقم ٣٢ وينطلق من طرابلس الساعة السادسة صباحاً يصل الى تل كلخ في الساعة السابعة وثلاث وثلاثين دقيقة، اي بعد ساعة وثلاث وثلاثين دقيقة، ويكون قد اجتاز مسافة ٥٢كيلو متراً؛ وبعد ان يتوقف ثلاث دقائق يستأنف سفره الى حمص فيصل اليها الساعة التاسعة والنصف، اي بعد ساعة وسبع وخمسين دقيقة، ويكون قد اجتاز مسافة ١٠٣كيلو متراً. ومن حمص يستأنف سيره الى حلب فيصل اليها الساعة الخامسة عشرة وخمسين دقيقة. وهكذا يكون الوقت الذي يستغرقه المسافر بين طرابلس وحلب عبر حمص هو تسع ساعات وخمسين دقيقة، والمسافة التي قطعها هي ٣٠٤كيلو مترات.

واذا اتجه من طرابلس الى حمص –رياق فدمشق الساعة السادسة يصل الى دمشق في الساعة الثانية والعشرين وخمس وعشرين دقيقة، وبذلك يكون الوقت الذي يمضيه على الطريق هو ستة عشرة ساعة وخمساً وعشرين دقيقة، واجتاز مسافة ٣١٣كيلو متراً.

واذا اتجه من طرابلس الى حمص –رياق فبيروت الساعة السادسة يصل اليها في الساعة الثالثة والعشرين وخمس عشرة دقيقة، اي بعد ان يمضي على الطريق مدة سبع عشرة

ساعة وربع الساعة، ويكون قد اجتاز مسافة٣٠٣كيلو مترات.

ويتضح لنا من قراءة الجدول الثاني، ان المسافر الذي يركب القطار رقم ٣١ في الساعة الثانية والعشرين وخمسين دقيقة، وينطلق من بيروت إلى رياق–حمص–تل كلخ فطرابلس، يصل إلى هذه الأخيرة في الساعة السادسة عشرة وخمس وأربعين دقيقة، أي بعد سبع عشرة ساعة وخمس وخمسين دقيقة.

والمسافر الذي ينطلق في الساعة الواحدة إلا ربع فجراً، من دمشق إلى رياق حمص فطرابلس يصل إلى هذه الأخيرة في الساعة السادسة عشرة وخمس وأربعين دقيقة، أي بعد ست عشرة ساعة.

والمسافر الذي ينطلق من حلب، إلى حماه فحمص فطرابلس، الساعة السادسة والنصف صباحاً، يصل إلى طرابلس في الساعة السادسة عشرة وخمس وأربعين دقيقة، أي بعد عشر ساعات وربع الساعة.

والمسافر الذي ينطلق من حمص، إلى طرابلس في الساعة الثالثة عشرة والنصف، يصل إلى هذه الأخيرة في الساعة السادسة عشرة وخمس واربعين دقيقة، أي بعد ثلاث ساعات وربع الساعة[٢٧٧].

اننا نلاحظ ان مدينة حمص مثلها مثل مدينة درعا، قد شكلت عقدة مواصلات في عدة اتجاهات : إلى طرابلس، إلى حلب، إلى دمشق والىبيروت عبر رياق. ونستنتج ان خط طرابلس حمص، لم يكن معداً للركاب بدليل وجود محطة واحدة بين هاتين المدينتين هي محطة "تل كلخ"؛ وان تمديد الخط قد استهدف منتجات الداخل الزراعية؛ ومن الصعب تقدير دخل كل خط من الخطوط على حدة نظراً لتشابك هذه الخطوط بعضها ببعض. وفي هذا المجال ايضاً، مجال نقل الركاب بواسطة الخطوط الحديدية في ولاية بيروت سنشير إلى خطين : الأول خط رياق– حمص– حماه– حلب الذي يسير في ولايتي سورية وحلب لأن هذا الخط ينفتح على الولاية في

[٢٧٧] – الياس وجرجي جدعون : "دليل سورية ولبنان وفلسطين"، الجزء الثالث، ١٩٢٤، ص ٤٥.

نقطتين : رياق بإتجاه بيروت، وحمص بإتجاه طرابلس والثاني هو ترامواي بيروت جبل لبنان.

فعلى خط رياق حمص–حلب جرى تصنف محلات الركاب في ثلاث درجات : أولى وثانية وثالثة– واستوفي الاجر عنها بالغروش، على أساس الليرة العثمانية مئة غرش، والفرنساوية سبعة وثمانين غرشاً، والإنكليزية مئة وتسعة غروش، والمجيدية ثمانية عشر غرشاً ونصف، والفرنك اربعة غروش، والزهراوي خمسة غروش والمتليك عشر بارات. وتحددت الأجور بين المحطة والأخرى بدءاً من رياق وصولاً إلى حلب. وتراوحت أجرة الراكب في الدرجة الأولى بين رياق وحلب من خمسة عشر غرشاً وخمسة وسبعين سنتيماً إلى مئة وواحد وتسعين غرشاً ؛ وفي الدرجة الثانية، ما بين عشرة غروش ومئة وثلاثة وثلاثين غرشاً ؛ وفي الدرجة الثالثة، ما بين ستة غروش وربع الغرش، واربعة وسبعين غرشاً وثلاثة ارباع الغرش. وجاءت أجور المحطات في درجاتها الثلاث وفق الجدول التالي،[٢٧٨] رقم ٣٨ :

جدول –رقم ٣٨– تعرفة أجور نقل الركاب بدرجاتها الثلاث بين محطات خط حديد رياق – حمص – حماه – حلب

المحطة	درجة أولى		درجة ثانية		درجة ثالثة		المحطة	درجة أولى		درجة ثانية		درجة ثالثة	
	سنتيم	غرش	سنتيم	غرش	سنتيم	غرش		سنتيم	غرش	سنتيم	غرش	سنتيم	غرش
١– رياق	–	–	–	–	–	–	١٠– حماه	٧٥	١٠٨	٧٥	٧٥	٧٥	٤٢
٢– بعلبك	٧٥	١٥	–	١٠	٢٥	٦	١١– قمحانة	٧٥	١١٦	٢٥	٨١	٧٥	٤٥
٣– اللبوة	٥٠	٣٣	٢٥	٣	٥	٣	١٢– كواكب	–	٥	–	٨٧	–	٤٩
٤– رأس بعلبك	–	٤	٥	٩	٥٠	٦	١٣– أم الرجيم	٥	٤	–	٩	٧٥	٥٥
٥–قصير	٢٥	٥٩	٢٥	٤١	٥٠	٢٦	١٤–ابو الظهور	٧٥	١٥٧	٧٥	١٠٩	٧٥	٦١
٦–قطنية	٥٠	٦٧	–	٤٧	٥٠	٢٦	١٥–تل الجن	٢٥	١٦٥	–	١١٥	٧٥	٦٤
٧–حمص	٥٠	٧٥	٥٠	٥٢	٥٠	٢٩	١٦–حميدية	٢٥	١٧٤	٢٥	١٢١	٢٥	٦٨
٨–تلبيسي	٧٥	٨٤	–	٥٩	٢٥	٣٣	١٧–الوضيحي	٥٠	١٨٣	٧٥	١٢٧	–	٧٢
٩–كفر اهم	–	١٠٢	–	٧١	–	٤٠	١٨–حلب	–	١٩١	–	١٣٣	٧٥	٧٤

[٢٧٨] – "دليل سورية ومصر التجاري لعام ١٩٠٨"، مرجع سابق، ص ١٤٠.

أما أجور النقل في ترامواي جبل لبنان فقد صنفت على اساس المسافة بين المحطتين بالغرش على اعتبار انه أربعون باره، في ثلاث درجات. وجاء هذا التصنيف وفق ما اشارت اليه "سالنامة ولاية بيروت" كما يلي[٢٧٩]:

جدول –رقم ٣٩– مواقف ترامواي بيروت جبل لبنان والمسافة بالمتر بين المحطة والأخرى وأجور المحلات بدرجاتها الثلاث

الموقف	المسافة بالمتر	اجرة المحل في الدرجة الأولى		اجرة المحل في الدرجة الثانية		اجرة المحل في الدرجة الثالثة	
		باره	غرش	باره	غرش	باره	غرش
١– بيروت	–						
٢– دورة	٢٢٤٦	٢٠	١		١	٢٠	
٣– نهر الموت	١٣٥٠	٢٠	١		١	٢٠	
٤– انطلياس	٣٠٠٠	٢٠	١		١	٢٧	
٥– ضبية	٢٥٥٠	٣٠	١		١	٢٧	
٦– نهر الكلب	٢٢٥٠	٢٠	١		١	٢٠	
٧– عنطورة	٢٢٠٠	٢٠	١		١	٢٠	
٨– صربا	٢٤٠٠	٢٠	١		١	٢٠	
٩– جونية	١٠٠٠	٢٠	١		١	٢٠	
١٠– المعاملتين	٢٤٥٠	٢٠	١		١	٢٧	

ب– نقل المنتجات الزراعية والبضائع :

إن تمديد الخطوط الحديدية في سورية، قد استهدف في الأساس خيرات المناطق الزراعية، ومناطق التجمعات السكنية لتباع في اسواقها البضائع الاوروبية. فخط بيروت–دمشق–حوران، قد استهدف حوران والبقاع كمنطقتين سهلتين خصبتين. كما استهدف أيضاً تجمعين سكنيين كبيرين وأساسيين هما مدينة بيروت ومدينة دمشق. لقد بدأت الشركة تجني الأرباح منذ الأيام الأولى لإفتتاح الخط. "وقدر دخلها خلال الايام العشرة الاولى من ١٥٠,٠٠٠ غرشاً عام ١٨٩٥. وقدر الدخل خلال شهر آب من نفس العام من ٢٢٦,٠٠٠ غرشاً؛ "علماً ان هذا الشهر هو شهر تدشين

[٢٧٩] – "سالنامة ولاية وسورية لعام ١٣١٨هـ"، دفعة٢، ص ١٢١

الخط[٢٨٠]. نائب القنصل الفرنسي العام في بيروت رأى في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٠ آب عام ١٨٩٥، ان "المكارين من اصحاب الجمال والبغال الذين يمارسون عملية النقل على حيوانات الجملة هم العائق الأساسي الكبير، والمنافس الجدي الذي يجب التغلب عليه، ولا يمكن التغلب عليه إلا تدريجياً مع تطور افكار الناس وتحسن الوضع الإقتصادي للبلاد". واقترح خطة من نقطتين : الأولى، القضاء على المنافسين بشكل تدريجي وذلك بان تعتمد الشركة تعرفة منخفضة لجلب الزبائن، والاتجاه الثاني، هو رفع التعرفة كلما شعرت الشركة بزوال منافسة المكارين لها، وبازدياد قناعة الناس بأهمية الوقت الموفر ما بين النقل بالقطار والنقل على الحيوان[٢٨١].

وكانت المواد المستخدمة على هذا الخط تتألف من ١٢ قاطرة و١٦ عربة مسافرين و٧٧ عربة شحن. وقدر الدخل الصافي لخط بيروت-دمشق-حوران خلال خمس سنوات ١٨٩٨،١٨٩٧،١٨٩٦،١٨٩٥،١٨٩٤ كما يلي: ٦٦٧٨١١,٩٧ فرنكاً، ٤٩٦٥١٧,٦٣فرنكاً، ٨٩٢٤٨٦,١٩ فرنكاً، ٩٧٤٥٩٢,٥٧فرنكاً، ٨٩٠٩٩٦,٧٧ فرنكاً؛ علماً ان التقرير الذي اعدته الشركة قد اشار إلى ان هذه الارباح تشتمل أيضاً على ارباح ناتجة عن دخل عربات الطريق بين بيروت ودمشق، واشار التقرير إلى ان عملية النقل على الطريق كانت تتسبب بخسارة الشركة في الاعوام الثلاثة: ١٨٩٦، بلغت الخسارة ٦١,١٥٥ فرنكاً، ١٨٩٧، بلغت ٢٩٠٤٣ فرنكاً، ١٨٩٨، بلغت ٣٧٥٩٨فرنكاً، وبالتالي كان على خط الحديد ان يعوض هذه الخسارة[٢٨٢]. غير ان القنصل الفرنسي العام في بيروت "M Souhart"، اشار في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٦ ايلول عام ١٨٩٥، إلى ان مستقبل الشركة قد تأمن والذين اقرضوها اموالهم لن يندموا ابداً[٢٨٣].

٢٨٠ – "Documents...", tome 16, letter n°57, p.276

٢٨١ – " Document...", tome 16, n° 56, p. 274.

٢٨٢ – Noël et Dambmann, "les puissances Etrangères...", op.cit. p.245.

٢٨٣ – " Document...", tome 16, lettre n° 57, pp. 276-277

إن هذا الكلام الأخير واضح. ويفضح كل ادعاء يقال حول خسارة الشركة.

وفي تقرير لمسؤول الإدارة التجارية في وزارة الخارجية الفرنسية، عن الوضع الإقتصادي في سورية وجبل لبنان، اعد في عام ١٨٩٧، اشار إلى ان عائدات نقل البضائع على خط بيروت دمشق-حوران كانت ١,٤٤٦٢٥٨,٦١ فرنكاً لحمولة قدرها ٨٧٠٧٢ طناً لعام ١٨٩٦، مقابل ٥٥١٧٠ طناً ١٨٩٥. لكن التقرير أكد على مسألتين متناقضتين الأولى هي :"ان المسافرين خلال سنة قد زادوا أكثر من ضعف، وان حركة البضائع قد ارتفعت إلى اكثر من نسبة ٦٠ %؛ "الثانية، هي ان الشركة حتى هذا التاريخ لم تتمكن من اعطاء المساهمين أي ربح من الاستثمار لأن العجز قد تخطى الستماية الف فرنك"[٢٨٤]؛ وقدرت "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨هـ/١٩٠٠ دخل هذا الخط عن عام ١٨٩٩، بحوالي ٩,٠٤٩,١٧٤ غرشاً (الفرنك يساوي ثلاثة غروش)، أي ما يزيد على ثلاثة ملايين فرنكاً [٢٨٥] فهل الحديث عن الخسارة هو من أجل ان تزيد السلطنة للشركة الضمانة الكيلومترية؟

اما بالنسبة لعائدات النقل على خط حيفا-درعا-دمشق فقدرت من ٢,٢٨٤,٢٥٤ فرنكاً في السنة، المصروف منها ٩١٣,٧٠١ فرنكاً، فيكون الربح الصافي ١,٣٧٠,٥٥٣ فرنكاً أي ما يعادل ٥% من المبلغ الذي استخدم لتمديد هذا الخط. وتوزّعت كما يلي[٢٨٦] :

١,٠٣٩,٥٥٠فرنكاً أجرة نقل ٥٠,٠٠٠ طن من حوران إلى حيفا لمسافة ١٥٠-١٨٠ كيلومتراً بسعر ١٣٥ فرنكاً للطن.

١٩١,٥٢٠ فرنكاً، أجرة ١٥,٠٠٠ طن من الأردن إلى حيفا لمسافة ٩٠ كيلومتراً بسعر ٠,١٧ فرنكاً للطن.

١١٣,٤٠٠ فرنكاً، أجرة نقل ٦,٠٠٠ طن من حيفا لمسافة ١٢٠ كيلومتراً بسعر

٢٨٤ – " Document...", tome 17, lettre n° 2, pp. 34-35.

٢٨٥ – "سالنامة ولاية بيروت"، لعام ١٣١٨، دفعة٢، ص ١١٨.

٢٨٦ – Noël et Dambmann, "les puissances Etrangères...", op.cit. p.279

١٩,٠ فرنكاً للطن.

٣٧٥,٣٥٤ فرنكاً، أجرة نقل ٢٥,٠٠٠ طن من حوران إلى دمشق لمسافة ١٣٠ كيلومتراً بسعر ٠,١٣٥ فرنكاً للطن.

٢٦٢,٠٨٠ فرنكاً أجرة نقل ١٠,٠٠٠ طن من حيفا إلى دمشق، لمسافة ٢٥٠ كيلومتراً بسعر ٠,١٢٥ فرنكاً للطن.

٣٠٢،٤٠٠ فرنكاً، أجرة نقل ركاب

٢،٢٨٤،٢٥٤ فرنكاً عائدات غير صافية

-٩١٣،٧٠١ فرنكاً مصاريف استثمار وهي تساوي ٤٠% من العائدات غير الصافية

١,٣٧٠,٥٥٣ فرنكاً عائدات صافية.

وكان إذا طلب أحد قطاراً خصوصياً، فسواء كان طلبه من دمشق أو من حيفا، فلا تكون أجرته أقل من "خمسة وثلاثين غرشاً ذهبياً، عن كل كيلومتر. ويلزم أن تكون المخابرة بشأنها قبل السير بثمانية واربعين ساعة، والمرجع في ذلك المديرية العامة في حيفا تدفع الأجرة النقلية سلفاً"[287].

وفي نهاية كلامنا عن حركة النقل، لا بد من الإشارة، إلى ان أجور نقل الركاب بواسطة القطارات، كانت غالية الثمن إذا ما قيست بأجور العاملات والعمال. فهذه الأجور كانت تختلف حسب الجنس ونوع العمل والجنسية ومكان العمل.

فالمرأة العاملة الماهرة في الحياكة، "كان يتروواح أجرها اليومي ما بين نصف فرنك وثلاثة ارباع الفرنك، واليوم عشر ساعات عمل (الفرنك يساوي اربعة غروش)". فهذا الأجر لا يكفيها لأن تنتقل ما بين محطتي "الحدث" ومدينة بيروت في محل من الدرجة الثالثة.

والمرأة الماهرة العاملة في صناعة السجاد، "كان يتراوح أجرها ما بين الفرنك والفرنك والربع في اليوم"؛ أما أجور الرجال، فكانت تختلف اختلافات كبيرة ما بين

[287] – "دليل سورية ومصر التجاري" لعام ١٩٠٨، مرجع سابق، ص ١٣٦.

العامل الاوروبي والعامل من ابناء البلاد وحسب العمر، وحسب نوع العمل الذي يقوم به.

فالعامل من ابناء البلاد ؛ الذي يعمل في بيروت يتقاضى اجراً يومياً ما بين ١,٢ فرنكاً والفرنك ونصف الفرنك، وبلغ متوسط أجر العامل الذي يعمل في حل خيوط الحرير ما بين الفرنك والفرنكين ؛ والأعمال التي كانت تتطلب بعض المهارات والمعارف المتخصصة كان العامل يتقاضى عنها يومياً ما بين ١,٥ فرنكاً وأربعة فرنكات ؛ وفي بيروت كان يتقاضى ما بين ٥,٣ فرنكات ؛ والذين يعملون في المناجم والمقالع كان يتقاضى الواحد منهم أجراً يومياً تراوح ما بين ١,٢٥ فرنكاً و٣,٥ فرنكات حسب العمل الذي يقوم به. والأجر في العمل الزراعي، كان يزداد كلما اقترب العمل من المراكز الكبيرة. فالفلاح مع ثيرانه كان يقبض ٤,٢ فرنكات في يوم العمل، والعامل الذي ينكش بالمعول يقبض من فرنك إلى ثلاثة فرنكات[288]

ومهما يكن من أمر هذه الأجور، فهي لا تكفي لأن ينتقل صاحبها بين محطتين، من محطات القطار المسافر من بيروت إلى دمشق. فالعامل الصناعي الماهر والموصوف، الذي يعمل في بيروت ويتقاضى خمسة فرنكات عن يوم العمل، وهو اغلى الأجور، فانه يحتاج إلى يومي عمل حتى ينتقل في القطار من بيروت إلى دمشق في محل درجة ثالثة ؛ وأربعة ايام ليركب في الدرجة الثانية، وستة ايام ليركب في الدرجة الأولى.

وهكذا يمكن القول، بأن ركوب القطار، والعربة بقي حكراً على فئات إجتماعية محدودة وموصوفة.

[288] – لمزيد من الإيضاح عن أجور العمال يراجع :
Noël et Dambmann: “les puissances Etrangères...” op. cit. p.479.

بعض الاستنتاجات

إن تزويد ولاية بيروت بعدد من الطرق والخطوط الحديدية كان من الأمور التي نظرت اليها الفعاليات الدولية بعين الرضى والارتياح، لانها ساعدتها على تعزيز نفوذها وتنفيذ خططها السياسية، التي كانت بحاجة إلى هذه النقلة الجديدة، وهذا الدفع الإقتصادي الجديد.

غير ان السلطنة العثمانية نظرت إلى هذه المسألة من زاوية أخرى. فقد اعتبرتها من الوسائل الحيوية والحديثة، التي تساعدها على دعم قوتها ونفوذها، وتدعيم سيطرتها أكثر على ابناء البلاد، وتجعلهم تحت قبضتها في أية لحظة ؛ وهناك خطوط حديدية وافقت على تمديدها لأنها تساعدها على تحقيق هذه الغاية.

إن العجز المالي للسلطنة، قد جعلها غير قادرة على شق الطرقات وتمديد الخطوط الحديدية على حساب "الخزانة السلطانية". فكانت "السخرة" وسيلتها العملية في هذا المجال. ولذلك جاء "نظام الطرق والمعابر" كنتيجة لحالتها هذه، يستجيب إلى حد معين في تحقيق تطلعات السلطنة واهدافها. وهكذا باتت "السخرة"، التي كان يفرضها هذا المتنفذ أو ذاك، على أتباعه كشكل من أشكال القصاص، على فعلة ارتكبوها، قد بات تشريعاً استفادت منه الفعاليات أكثر مما استفادت منه السلطنة؛ لأن "البنك الامبراطوري العثماني"، هو الذي كان يشرف على تنفيذ "ضريبة العملة المكلفة" (السخرة). ومن المعروف ان هذا البنك كان شركة أجنبية لا يحمل من "العثمانية" التي تستر بها غير الاسم. وبذلك قدمت السلطنة بالمجان عمل ابناء البلاد هدية، إلى هذه الشركة.

إن إصدار "نظام الطرق والمعابر"، وإعفاء بعض العائلات ممن يقومون بخدمة الأماكن الدينية من دفع "ضريبة العملة المكلفة"، بالعمل على الطرقات، وإبلاغ هذه المسألة إلى المسؤولين المعنيين، أدى إلى تكوّن فئة دينية ممتازة من هؤلاء الذين انحصرت بهم هذه المهمة دون غيرهم، وبذلك باتت محصورة بهم يتوارثها الابناء عن الآباء.

إن محاولة الصدر الأعظم "مدحت باشا"، الإفادة من "نظام السخرة"، قد أودت بحياته ؛ لأنه عن طريق هذا النظام، قد شق العديد من الطرق في سوريا، عندما كان والياً عليها ؛ وهذا التوجه كان مزعجاً بالنسبة للفعاليات الدولية، التي رأت في إستمراره تهديداً لمصالحها ولتوجهاتها السياسية؛ فقد حرمها من إلتزام هذه الطرق، وبالتالي من الأرباح التي يمكن أن تجنيها من وراء هذه الإلتزامات ؛ وقد اعتبرت السلطنة توجهه هذا محاولة منه للإنفصال عنها، والأستقلال بولاية سورية، فعزلته ووجهت إليه تهمة الخيانة العظمى، وكان جزاؤه الإعدام.

إن تسابق المتمولين الفرنسيين والإنكليز والألمان من أجل الحصول على إلتزامات شق الطرق وتمديد الخطوط الحديدية، قد فتح باباً واسعاً أمام التنافس الدولي ؛ وخاصة بين انكلترا وفرنسا. فقد سعت كل منهما إلى تثبيت خطتها في النقطة التي اختارتها على الساحل، والعمل على ربط الداخل بها. وفي هذا السياق سعت كل منهما جهدها إلى الدفع بمخططها و عرقلة المخططات الأخرى. وهكذا عملت الفعاليات الإقتصادية الفرنسية، كي يتوجه كل الدعم الفرنسي والدولي إلى مركزهم في بيروت كي يتابع إنطلاقته ويتكرس كمركز أول على الساحل قبل المراكز الأخرى ؛ ومثلها فعلت الفعاليات الإقتصادية الإنكليزية والألمانية لتكرس مركز حيفا.

إن خشية المسؤولين الفرنسيين، على مركزهم في بيروت من منافسة المرافئ الأخرى له، كان مردها إلى امرين :

الأول، هو انهم ارادوا أن يجمعوا فيه حركتي الاستيراد والتصدير لمنطقة شرق المتوسط وخيوط هاتين الحركتين ليستا بالكامل بين ايديهم. **فهناك قوى دولية اقتصادية** وسياسية منافسة لهم تعمل من أجل أن تلعب مرافئ أخرى هذا الدور، وهي قوى فاعلة لا يستهان بها.

الثاني، هو أن المناطق التي استهدفها مرفأ بيروت في حوران، كان من الأسهل عليها أن ترتبط مع حيفا ؛ وفي حمص وحماه مع طرابلس ؛ وفي حلب مع اللاذقية.

فمرفأ بيروت تقف بينه وبين تلك المناطق سلسلة جبال لبنان الغربية التي تمتد مسافة ١٥٠ كيلومتراً بارتفاع متوسطه ١٥٠٠ متراً. وهذا الحاجز الطبيعي غير موجود بالنسبة للمرافئ الأخرى، وفي حال وجوده فهو ليس بهذه الحدة.

وبمواجهة هذا الواقع عمد الفرنسيون إلى العمل باتجاهين :

الأول، إتجاه تزويد بيروت بأفضليات تجعلها بنظر الفعاليات الأخرى أفضل مدينة على الساحل، منها : إنارتها بالغاز الطبيعي، تزويدها بالمياه وبمرفأ حديث قبل المدن الساحلية الأخرى.

الثاني، هو إتجاه كسب الوقت والاسراع بتركيز تيار تجاري دولي يعتمد الشحن منها وإليها قبل أية مدينة ساحلية أخرى، كي يقوى ويصلب عوده، ويصبح قادراً على مواجهة أي تيار آخر، فيما لو تكون هذا التيار واعتمد مرفأ آخر غير مرفأ بيروت.

ولتنفيذ هذا التوجه، كانت الأولوية عندهم ان يكون في مرفئها رأس الخط الحديدي للشبكة المتوجهة من الساحل إلى الداخل. وقد اشتمل هذا الداخل على : حوران، دمشق، البقاع، حمص، حماه وحلب. فإلى هذه المناطق إنطلقت من بيروت خطوط الحديد، قبل أن تنطلق من غيرها. وهكذا شقّ تيارهم التجاري طريقه، وترسخت اقدامه وأصبح قادراً على تحمل ظروف المنافسة قبل أن يولد أي تيار آخر.

إن نجاح المخطط الفرنسي، في تثبيت هذا التيار رغم صعوبات الواقع، يمكن أن نرجعه إلى عدة أمور :

١- شق طريق بيروت-دمشق في وقت مبكر، كان تمهيداً لتمديد الخط الحديدي الفرنسي بين المدينتين. خاصة بعد أن ذابت شركة الطريق في شركة الخط الحديدي ؛ واتحدت الشركتان مع الشركة البلجيكية التي مددت خط حديد دمشق-مزيريب في حوران. وبذلك يكون هذا الجزء من التيار التجاري، بين بيروت ودمشق- حوران، قد اعتمد وسائل النقل الحديثة قبل أن يمدد خط حيفا- دمشق.

٢- تلكؤ الملتزمين الإنكليز، في تنفيذ عملية تمديد خط حديد حيفا-مزيريب-دمشق ثم استنكافهم وتخليهم عنه، كان عاملاً مساعداً للمخطط الفرنسي على النجاح، وجنبه المنافسة المميتة مع المخطط الإنكليزي حول منتجات حوران، لأن نقلها بإتجاه حيفا أسهل من نقلها بإتجاه بيروت وأقل كلفة.

٣- إسراع المتمولين الفرنسيين في إنجاز تمديد خط حديد رياق-حمص-حماه-حلب وهي مناطق غنية بمنتجاتها الزراعية، بعد أن نجحوا في إقناع مسؤولي السلطنة بأن يتوجه خط دمشق-حمص عبر سهل البقاع. وبهذا النجاح قطعوا الطريق على الفكرة القائلة بأن تمديد هذا الخط عبر "النبك" يمكن أن يسوق منتجات سورية الشمالية إلى دمشق، وبعدها تبرز إمكانية أن يستفيد الخط الإنكليزي بين دمشق وحيفا، من إمكانية نقلها إلى هذه الأخيرة.

٤- نجاح المسؤولين الفرنسيين في ضبط الصراع التنافسي، الذي كان قائماً بين رجال الأعمال الفرنسيين حول لمن تكون الأولوية بين الخطين : خط طرابلس-حمص، أم خط بيروت-دمشق وإمتداداته.وهذا الضبط جاء لصالح الخط الثاني. ولو لم يكن الضبط بهذا الإتجاه، لكان المخطط الفرنسي قد هلك على يد اصحابه.

إن شق الطرقات وتمديد خطوط الحديد من قبل الشركات الأجنبية، قد أدخل حركة النقل التي كان المكاريون يقومون بها بواسطة حيواناتهم، في صراع غير متكافئ بين هؤلاء وشركات النقل الآلي. فالالات بدأت تنتزع من الحيوانات دورها وأخذت تحل محلها. وليس هذا فحسب، فقد بات عليهم أن يدفعوا فوق ذلك رسماً عن حيواناتهم المحملة التي تسير على الطرقات. ولذلك، أخذت حركة النقل على الحيوان في الولاية، تتراجع لصالح حركة النقل الآلي، إلى أن سيطرت شركات النقل الآلي على حركة النقل. وبذلك أخذت تتحكم أيضاً بأسعار المنتجات كما راحت حيوانات النقل تنقرض تدريجياً.

****

الخاتمة

أبرز الاستنتاجات

أرسى قرار تحويل مدينة بيروت، إلى مركز ولاية تحمل اسمها في عام ١٨٨٧، وتنظيم أعمال بناء مرفئها إلى شركة فرنسية، أفضيلتها السياسية والاقتصادية على مدن الساحل الشرقي للبحر المتوسط وأصبحت المدن التي ارتبطت بها في الدرجة الثانية والثالثة بعد أن كانت هذه المدن في الدرجة الأولى. وبذلك تكون الخطوة الثانية، من مشروع "الأباتي لويس غندولفي دوتورين" "l'abbé Louis Gondolfi de Turin" قد تحققت بعد أن كانت الخطوة الأولى من هذا المشروع قد أرسيت في عام ١٨٦١، بإنشاء كيان اداري "لجبل لبنان" بعيداً عن سلطة ولاة الولايات المجاورة له.

وهكذا، يكون هذا المشروع، الذي طرح في مطلع القرن التاسع عشر ورعاه المسؤولون الفرنسيون قد تحقق، وبدأ يخطو خطوات متقدمة تمهيداً لمرحلة لاحقة. فكيان الجبل الاداري، قد بات في عهدة دولية، وأعمال بناء مرفأ بيروت ستنفذ ولو بعد حين.

صحيح أن النظام الاداري، الذي أقرته السلطنة للولايات، قد رمت من ورائه إلى اصلاح شؤونها الادارية، وإلى مركزة السلطة وتركيزها بصلاحيات محددة نصت عليها القوانين، ووضعتها في أيدي جهاز اداري، وفق تراتبية هرمية بدءاً من الوالي في مركز الولاية، إلى المتصرف في مركز السنجق، والقائمقام في مركز القضاء، وصولاً إلى قاعدة هذا النظام من مديري النواحي والمختارين والمجالس الاختيارية. غير أن الصحيح أيضاً، هو أن السلطة الفعلية في هذه الولاية، بقيت أسيرة في شؤون الحياة العامة واليومية، لدى "كبار الملاكين" من ذوي النفوذ التاريخي، وخاصة في الأقضية. لأن هؤلاء بقيت لهم – نتيجة ضعف السلطنة – تشكيلاتهم العسكرية الخاصة بهم، التي

تتحرك رهن إشارتهم وأمرهم. وهذا الواقع استمر مدة طويلة بعد انتهاء الحكم العثماني.

إن الجهاز الاداري الضخم للولاية، كان يجري اختياره بعناية، وفق أنظمة وآلية تضمن للسلطنة العثمانية مصلحتها ونفوذها، على حساب كل الفئات والطبقات الاجتماعية وخاصة الطبقات الشعبية. وبالإضافة إلى سلطة السلطنة العامة، كان الناس يخضعون لأنواع أخرى من السلطات. فهناك السلطات الدينية الروحية، التي منحت لرجال الدين، الذين كانوا يمارسونها على أبناء طوائفهم ومللهم؛ وسلطات "أمراء القبائل" الذين أقرت لهم إمارتهم وإمرتهم على أبناء قبائلهم. وهي سلطات داعمة لسلطة السلطنة الإدارية والسياسية.

وإزاء قصور محاولات الإصلاح، التي قامت بها السلطنة، وفشلها في تهيئة نظام يقوم على العدل والمساواة، في ظل حكم قوي قادر على منع التدخل الأجنبي في شؤون السلطنة وشعوبها، استمرت المشاريع الدولية مندفعة إلى تحقيق أهدافها.

والسلطنة التي أرادت من إنشاء الولاية، أن تحاصر النفوذ الأجنبي وتجاربه وتقضي عليه، استفادت منه القوى الدولية في تركيز أوضاعها وتعزيز نفوذها، ليس في بيروت وحيفا فقط، بل وفي مختلف مرافئها وأنحائها، وخاصة فرنسا التي بلورت مشروعها ووضعت له مصوراته الجغرافية الأولية عام ١٨٩٧. وقد اشتملت هذه المصورات على حدود الأطماع الفرنسية في "جبل لبنان" وولايات بيروت وسورية وحلب ؛ وبدأت تعمل على بلورة قيادته السياسية التي ستتعاون مع فرنسا في المستقبل. وفي هذا السياق ركز المسؤولون الفرنسيون عملهم باتجاه إيجاد نوعين من القيادات:

الأول، قيادات دينية، لأن نفوذ مثل هذه القيادات كان أعمق وأوسع من نفوذ القيادات المدنية. وفي هذا الاتجاه تدخلوا في انتخابات المسؤولين الروحيين،

وعملوا على إيصال العناصر الموالية والمؤيدة لسياسة فرنسا إلى سدة المسؤولية وكرموها؛ كما عملوا على استبعاد اولئك الذين كانوا يحملون مشاعر الكره والبغض لها.

الثاني، قيادات سياسية مدنية مؤيدة لفرنسا، ويشتمل نفوذها على المناطق التي كانوا يتطلعون إلى احتلالها في الوقت الملائم. وفي هذا السياق تدخلوا في انتخابات مجلس ادارة متصرفية جبل لبنان لإيصال العناصر المؤيدة للفرنسيين. واستضافت فرنسا على أرضها، قبل الانقلاب العثماني، مؤتمرين عربيين. واحتضنت ولادة أكثر من جمعية سياسية على أرضها تحمل شعارات انفصالية عن السلطنة العثمانية وسمحت لها أن تصدر نشراتها وإعلاناتها. كما سمحت بنشر أكثر من مؤلف ومجلة تنادي بالقومية العربية والاستقلال.

لقد استثار الانقلاب العثماني، في الولاية عدداً من المواقف للقوى المحلية ؛ فمنها المؤيد له تأييداً علنياً صريحاً، ومنها المعارض له معارضه ضمنية. وكان المعارضون يتحسرون على ماضي السلطنة، وما آلت اليه اوضاعها، واعتبروا ان الانقلاب ضربة موجهة اليهم ؛ ويمكن ان نتبين فئتين من اصحابه : فئة من "كبار الملاكين" المحافظين، الذين كانوا يرون ان الانقلاب هو ضد ارستقراطية السلطان الذي يمثلهم ؛ وفئة من انصار تطبيق الشريعة الاسلامية، ترفض التحول إلى القوانين المدنية ؛ والمثل الاعلى لهذه الفئة هو بناء "خلافة عربية اسلامية"، على رأسها مسؤول متحدر من اصل قرشي"؛ وقد اعتبر اصحاب هذا الموقف، ان الانقلاب قد قطع عليهم الطريق، وبات يحول بينهم وبين امكانية وصولهم إلى هدفهم. وبالاضافة إلى هذين الموقفين المتعارضين لا بد من الاشارة إلى اصحاب الموقف المحايد ؛ وبين هؤلاء يمكن ان نتبين فئتين واضحتين : الاولى، فئة المتأثرين "بالرسالة الرعائية"، التي حملها "القاصد الرسولي" من البابوية، التي أشارت، إلى "ان ماجرى في السلطنة ذو طبيعة مادية دنيوية، في حين ان الكنيسة تعمل من اجل السلام الابدي للنفوس، وتعاليمها لم تفاضل بين شكل وآخر من الحكم ؛

وان السلطة المدنية يمكنها ان تعمل لخير الشعب اياً كان شكلها ؛ الثانية، هم من المحايدين اللامبالين، الذين خاب املهم من شعارات الحرية والديمقراطية التي رفعها الانقلابيون، عندما رأوا ان القوى العسكرية هي التي تمسك بالسلطة وتتشبث بها، فباتوا غير مكترثين بما يجري.

أما أولئك الذين غادروا اراضي سورية، وأخذوا يصدرون "البيانات المسافرة"، فيمكن الاشارة إلى اهم موقف من مواقفهم، وهو موقف من كانوا يطالبون باستقلال سورية استقلالاً ادارياً باشراف ومساعدة دولية. وقد تمثل اصحاب هذا الموقف "باللجنة المركزية السورية في باريس". التي انطلقت في موقفها من عدد من الرؤى المستندة إلى ظروف السلطنة، والوضع الدولي، والقوى السورية المحلية.

فعلى صعيد السلطنة وظروفها، كان اصحاب هذا الموقف يرون، ان دستوراً بالمعنى الغربي للكلمة امر يستحيل حدوثه في السلطنة المؤلفة من مجموعة امم مبعثرة. فهذا التركيب البشري حسب رأيهم يمكنه ان يخضع لنظام استبدادي اكثر من خضوعه لنظام ليبرالي دستوري، لانه مع هذا النظام الليبرالي ستنموا الميول الخاصة بكل امة، فتبرز لديها الميول الانفصالية. كما ان البرلمان سيثير منافسات هذه الامم، ويبرز ما فيها من تناقض يؤدي في النهاية إلى تفكك السلطنة.

وعلى الصعيد الدولي،كان اصحاب هذا الموقف يرون، ان بقاء سورية بيد السلطنة هو رهن ببقاء المنازعات الدولية حولها، مما يحول دون اقتسامها فتبقى لها وتحت سلطتها. ولكن اياً كان موقف القوى الدولية الطامعة بها، فهي لاتعارض ان تمنح سورية نوعاً من "الحكم الذاتي" ؛ وهذا من حق اهلها في ظل الحكم الجديد، خاصة وان ابناءها قد عانوا ما عانوه في ظل حكم السلطان "عبد الحميد"،وساهموا في خلعه وازحته ؛ وان من مصلحة السلطنة ان تمنح سوريا هذا النوع من الحكم، لانه به تقوى وتصبح سورية القوية عوناً للسلطنة في يوم محنتها.

أما على صعيد القوى المحلية السورية، فلم تكن فكرة الانفصال عن السلطنة واردة لديها، لسبب بسيط هو عدم قدرة الفريق الراغب بالانفصال، على القيام بهذه المهمة بدون مساعدة دولية. ولذلك بقيت فكرة "الحكم الذاتي" هي الفكرة التي يجب ان تلقى الاستحسان، لدى جميع الاطراف حسب رأي اصحاب هذا الموقف.

ان وجود الموقف المعارض للانقلاب، وعدم تنحية السلطان "عبد الحميد" عن عرش السلطنة في الجولة الاولى من الانقلاب، وانكشاف اصحابه لديه، كل ذلك دفع الانقلابيون إلى اعتماد سياسة التحسب، من عودة السلطان إلى الانقلاب عليهم. وفي هذا المجال اعتمدوا سياسة ذات اتجاهين :

الاول، تعزيز مواقعهم، وفي هذا الاتجاه عملت جمعية "تركيا الفتاة"، على تشكيل "جمعية الاخاء العربي العثماني" وعملت على خلق تيار مؤيد لها في المناطق التي تهيمن عليها القوى المحافظة المؤيدة للسلطان؛ وعينت ولاة مؤيدين لها، وخلعت ولاة معارضين، واجرت انتخابات "مجلس المبعوثان"، الذي تمثلت فيه الولاية.

لكن الجمعية ما لبثت ان غيرت هذه السياسية، بعد ان ازاحت السلطان عن العرش وانفردت بحكم السلطنة. فحلت "جمعية الاخاء العربي العثماني"، واعتمدت سياسة التتريك. وكان رد الولاية جزءاً من الرد العربي. وهو رد هزيل تمثل، بتأسيس "الجمعية العربية الفتاة" في باريس، و"بالجمعية القحطانية" في القسطنطينية.

لقد استفادت فرنسا والقوى الدولية الاخرى، من سياسة التتريك التي اعتمدها "الاتحاديون". لان مثل هذه السياسة، كان لا بد ان تباعد بين السلطنة والعرب والمسلمين منهم بشكل خاص. كما استفادت من حالة العجز عند العرب، ومن عدم امكانيتهم على بلورة تيار قادر ان يرد على هذه السياسة بالانفصال عن السلطنة، وفي ضبط مشاعر النقمة لديهم، وتوظيفها وفق ما تقتضيه مصلحة مخططاتها. واتجه المسؤولون الفرنسيون إلى تمتين العلاقات الفرنسية باصحاب الموقف المعارض للانقلاب، فعدلوا في لائحة حمايتهم لصالح المسلمين في "طرابلس الشام" ووظفوا

بعضهم في مؤسساتهم المقامة على اراضي ولايات سورية؛ ودرسوا بعناية افكار "بلاغ اللجنة المركزية السورية في باريس" لأنها تحمل مشروعاً انتظارياً يتلاءم مع مراوحة مخططهم. ورصدوا عام ١٩٠٩، ما احدثه هذا البلاغ من اثر في المناطق المعنية به، وخلصوا إلى الاستنتاجات التالية :

١- عدم وجود ميول انفصالية في ولاية بيروت.

٢- ولاية سورية، تحتوي على تجمعات "اثنية" كثيرة ومتباينة. وهي ما زالت ابعد عن ان تكون تجمعاً بشرياً يشعر بحقه بالوجود المستقل عن السلطنة العثمانية.

٣- جبل لبنان، الذي يخضع لنظام خاص منذ عام ١٨٦١، يتمسك به المسيحيون بالامتيازات التي خصصت لهم، ولا يرضون بغير الوضع الراهن، حتى لو منحت سورية نظاماً مستقلاً استقلالاً ذاتياً لسببين :

الاول، كي لايصبحوا اسرى لنظام عددي اكثري.

الثاني، كي لا يؤدي هذا التغيير، إلى فتح الباب لالحاقهم مجدداً بإحدى الولايات المجاورة، وهم الذين قدموا التضحيات الكثيرة من أجل الخلاص من هذا الالحاق.

٤- قبول مسيحيي الجبل بضم بيروت إلى المتصرفية، لانها- وبالرغم من ان هذا الاجراء ينتزع منهم بعض امتيازاتهم - محاطة بالمتصرفية من كل جانب وضرورية لتطوير صناعتها.

٥- العقبة الاساسية أمام مشروع اللجنة المركزية السورية، هو وضع "جبل لبنان" بسبب ما يلاقيه مسيحيوه من دعم دولي.

إن ما يمكن ان نستخلصه من خلال هذه الافكار، هو ان المسؤولين الفرنسيين كانوا مقتنعين ان الظروف المحلية لا تسمح لهم بتنفيذ مخططهم ؛ وان المسألة مازالت بحاجة إلى المزيد من الوقت كي تنضج هذه الظروف؛ وإلى ان يحين ذلك الوقت استفادوا من المواقع المعارضة للانقلاب في صراعهم مع "تيار العمق"، الذي كان يريد ان يأخذ

بالجملة ما تبقى للسلطنة من ولايات عربية، وباحلال "خلافة اسلامية" على رأسها "عباس حلمي"، فيما لو سقطت خلافتها.

إن مرور سنتين على حكم جمعية "تركيا الفتاة" كان كافياً كي يشعر المسيحيون في ولاية بيروت انهم مهددون ؛ ولتحس الجمعية بسقوط هيبة المسؤولين، وبزوال الهالة التي كانت لهم في أذهان الناس؛ وليساور المسلمين شعور بعدم الاطمئنان من تملق الحكم لهم، خاصة بعد الهزيمة التي الحقت بالسلطنة في "طرابلس الغرب" وتخليها عن هذه الولاية، وبعد هزيمتها في البلقان، حيث تأكد لهم انها باتت غير قادرة على الدفاع عن نفسها من الاطماع الدولية التي تهددها وتهددهم من كل صوب؛ وان البقاء في كنفها لم يعد مدعاة إلى الشعور بالثقة والراحة.

ان لجوء السلطنة بعد هذه الهزائم إلى سياسة "احناء الرأس امام العاصفة"كان أمراً ضرورياً، من اجل امتصاص نقمة المسلمين العرب الذين كانوا ركيزتها الاساسية في تثبيت حكمها لهذه الولاية طيلة عدة قرون. هذه السياسة تكفل بها "حزب الائتلاف الحر"، الذي اوعز إلى محازبيه في ولاية بيروت، بأن يلتقي المسلمون والمسيحيون، من اجل الاتفاق على برنامج اصلاحي للولاية، والعمل على صياغته وفق رؤية هذا الحزب لنظام "اللامركزية الادارية"، ورفعه إلى مراجع السلطنة من اجل اقراره والعمل به. وعلى ضوء هذا التوجه، تشكلت "جمعية بيروت الاصلاحية"، وفق تركيب طائفي تساوى فيه عدد المسيحيين بعدد المسلمين، وتمثل فيه ابناء الديانة اليهودية. لقد اعدت الجمعية برنامجا "اصلاحيا" تخطت فيه السقف المرسوم للاصلاح؛ وهذا السقف كان في الاصل مرفوضاً من قبل "الاتحاديين". ولذلك قطعوا الطريق على هذا التوجه بحركة عسكرية انقلابية، ازاحت حزب "الائتلاف الحر" عن موقعه في السلطة ؛ وحلت الجمعية وأقفل مركزها وتعرض أعضاؤها للسجن.

لقد اراد "الاتحاديون" ان ينتهي دور الجمعية، وان يقفل باب الاصلاح نهائياً، خاصة وان برنامجها قد لاقى الموافقة والتـــاييد في الولايات العربية الاخرى. غير ان

المسؤولين الفرنسيين كانو يريدون لها ان تستمر بممارسة دورها في مطالبة السلطنة بالاصلاح. وكانوا مرتاحين للضربة التي الحقت بها، لانه بات من الصعب على السلطنة ان تردم الهوة التي باتت قائمة بينها وبين الجمعية من جهة وبينها وبين العرب الذين ايدوا الجمعية في مطالبها من جهة اخرى؛ وبات من الصعب على الجمعية ايضاً ان تحقق مطلبها بالاصلاح بدون دعم دولي، لانها كانت عاجزة عن اتخاذ قرارها بالانفصال عن السلطنة. وهكذا باتت الجمعية اسيرة بموقفها للموقف الدولي، وتحديداً بالموقف الفرنسي العاجز عن تنفيذ مخططه في هذه المرحلة. ولكي لا يصاب اعضاء الجمعية بالخيبة، وتسيطر عليهم الافكار المغامرة، التي تضر بالمخطط وتجبر اصحابه على اتخاذ خطوات ليست في اوانها، استمرت صلة المسؤولين الفرنسيين بهم كي لا ينتهي امرهم من جهة، ولضبط تحركهم على ايقاع الخطة الفرنسية من أجل تجنيبها خطورة المغامرة من جهة اخرى؛ وعملوا على مساندتهم ببلورة قوة محلية ثانية تؤمن باللامركزية الادارية؛ وفي هذا المجال لعبوا دوراً فعالاً مع مسؤولين سوريين كانوا يتواجدون في القسطنطينية وفي مصر من اجل تـأسيس "حزب اللامركزية الادارية العثماني" في القاهرة. وساعدوا على انشاء لجان محلية له في ولايات بيروت، سورية وحلب ؛ ودفعوا به كي يخطو خطوته العملية الاولى بالذهاب إلى باريس للمشاركة في اعمال "المؤتمر العربي الثالث في باريس" عام ١٩١٣، "مؤتمر اللامركزية الادارية".

لقد أدى انعقاد المؤتمر إلى عدد من النتائج المهمة بالنسبة للمسؤولين الفرنسيين منها :

١- حدد المؤتمر سقف الاصلاح الذي كان العرب يطالبون به، وهو برنامج "جمعية بيروت الاصلاحية". فقد نص هذا البرنامج في مادته السابعة على ضرورة وجود المستشارين والمفتشين الاجانب في كل ادارة من ادارات الولاية المركزية. وبذلك تكون هذه المادة قد مهدت الطريق للقبول بمبدأ الانتداب.

٢- تكرس امام القوى الدولية، ان المؤتمرين هم قيادة سورية البديلة عن قيادة السلطنة في حال سقوطها وانحلالها.

٣- التأكيد على ان طلب الاصلاح يكون من السلطنة وحدها دون غيرها. وبذلك يكون المؤتمر قد قطع الطريق على من تراوده فكرة مغامرة باستدعاء قوة دولية، أو الدعوة إلى مؤتمر دولي من اجل سورية، وهو ما كان المسؤولون الفرنسيون لا يريدونه.

٤- ساهم المؤتمر في تحضير القيادة السياسية المطواعة المؤيدة للنفوذ الفرنسي في سورية وهذا ما كان يعمل له المسؤولون الفرنسيون منذ أواخر القرن التاسع عشر. والدليل على ذلك ان معظم الذين تولوا المسؤوليات الرئاسية وغيرها في دولة لبنان الكبير في عهد الانتداب الفرنسي كانوا أعضاء في جمعيات كانت ذات صلة وثيقة بالمسؤولين الفرنسيين وخاصة "جمعية بيروت الاصلاحية". وهذا ما يدل بشكل قاطع ان هؤلاء كانوا يحضرون للمواقف والمهام التي اوكلت اليهم بعد رحيل الحكم العثماني عن هذه البلاد.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شهدت ولاية بيروت خلال المرحلة التي عاشتها ١٨٨٧-١٩١٤ عدداً من التحولات الاقتصادية الهامة :

فعلى صعيد ملكية الاراضي الزراعية المستصلحة سمح نظام "الطابو" العثماني ١٨٥٩ لمتسلمي الاقطاعيات العسكرية ان يحولوا ملكية تفويضهم لهذه الاقطاعيات إلى ملكية رقبتها ملكية خاصة. كما سمح قانون تملك الاجانب ١٨٦٧ ان يمتلكوا مساحات شاسعة بأثمان زهيدة للغاية. وبهذا التحول دخلت الارض السوق التجارية. وباتت تخضع للعرض والطلب فترهن وتباع وتشترى. وبذلك تحولت مساحات من الاراضي العامة المستصلحة والاحراج المشاعية إلى ملكيات خاصة. وبفضل هذا القانون تمكنت الحركة الصهيونية من امتلاك أراضٍ شاسعة في فلسطين، شكلت النواة التي قامت عليها دولة هذه الحركة.

ومع عملية الاستصلاح اليومية، التي كان يقوم بها الفلاحون والمزارعون للأراضي غير المملوكة وللأراضي الموات من أجل استملاكها، تحولت أيضاً مساحات واسعة من هذه الأراضي إلى ملكيات خاصة. وهكذا كان أهالي القرى يخسرون يومياً الكثير من المنافع المشاعية بأنواعها المختلفة التي كانت لهم في هذه الأراضي. وخاصة أصحاب الطروش والمواشي، الذين كانوا يرعون فيها حيواناتهم.

لقد أدى هذا التحول في ملكية الأرض على الصعيد الاجتماعي، إلى تحول الأمراء من القادة العسكريين إلى ملاكين كبار يجمعون في شخصهم الثروة والجاه والنفوذ وشرف النسب. وبذلك تمكنوا من الافلات من كل حساب، ومن اطلاق العنان لنزعتهم السلطوية في السيطرة والاستئثار. وهذا ما دفع بالفلاحين والمزارعين إلى ترك الضياع الاقطاعية باتجاه مدن الولاية وقراها البعيدة عن السيطرة المباشرة لهؤلاء الذين اخذوا يجهدون هذه المرة لحسابهم الخاص. وبالتالي فقد حرم الفلاحون والمزارعون من حقوقهم المكتسبة والمتوارثة التي كانت لهم عبر الاجيال في هذه الأراضي.

وكان من نتيجة هذه التطورات، ان نشأت علاقات اجتماعية جديدة تقوم على أسس جديدة كالشركة والقسمة والمهايأة والمزارعة والمساقاة والاعارة والاجارة وغيرها. وهي علاقات أكثر حرية من العلاقات السابقة التي كانت تعتبر الفلاحين جزءاً من الأرض وعبيداً لها. لكنها في الوقت نفسه كانت في خدمة مصالح كبير الملاكين.

وفي المجال الصناعي، فقد ارتبطت الصناعات الحرفية بانتاج ما هو ضروري للاستخدام اليومي في العمل والمسكن والمأكل والملبس. وهي حاجات لا تحتمل الحاجة اليها التأجيل، من أجل التفتيش عن الأفضل والأحسن. وقد اعتمدت هذه الصناعات الحرفية على ما هو متوفر محلياً من المواد الأولية.

لقد اتسمت هذه الصناعات الحرفية في الولاية ببدائيتها وبساطتها وسعة انتشارها. وفي أول الأمر كان المنتج منها يستهلك محلياً، ويلقى الاقبال عليه أياً كان مستوى الجودة فيه نتيجة الحاجة الماسة اليه وعدم توفر البديل عنه. ونتيجة ما وفرته المواصلات من صلات بين مرافئ الولاية واريافها أخذت هذه الصناعات الحرفية تتعرض للمنافسة من المنتجات التي حملها التجار الاجانب من بلدانهم. وقد عمل هؤلاء التجار على خنق المنتجات الحرفية المحلية بشرائهم المواد الأولية التي تحتاج اليها، وبامتصاص هذه المصنوعات وبيعها في أسواق أخرى غير أسواق الولاية، وبإغراق هذه الأسواق بصناعات مماثلة لها في الشكل غير انها أقل جودة منها من أجل الاساءة إلى سمعتها ودفع مستهلكيها إلى العزوف عن شرائها، وليتحولوا عنها إلى المنتجات الاوروبية.

ان هذه الاتجاهات المضرة التي اعتمدها التجار الاجانب، قد وضعت هذه الصناعات الحرفية وصانعيها أمام تحد كبير حال دون تطورها نتيجة عدم توفر الحماية لها وعدم توفر الامكانيات التي تسمح لها بالصمود أمام هذه المنافسة غير المتكافئة.

وفي المجال التجاري تمكنت شركة مرفأ بيروت – رغم الصعوبات الكثيرة – ان تركز في هذا المرفأ حركة تجارية ناشطة مع مرافئ الولاية الأخرى ومتصرفية جبل لبنان والداخل السوري. ونجحت في جعله المركز التجاري الأول على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، من خلال تخصيصه دون غيره من المرافئ بعدد من سلع الواردات الاستراتيجية وبأنواع وكميات من النقود لم تكن متوفرة في المراكز التجارية الأخرى على الساحل ؛ وباتحاد هذه الشركة مع شركات الخطوط الحديدية التي جعلت رأس خطوطها المتفرعة إلى الداخل السوري في مرفأ بيروت، تمكنت من جعله المركز الذي تصب فيه خيرات الداخل، واليه تفد منتجات بلدان ما وراء البحار.

لقد أحدثت تجارة الواردات إلى مرافئ الولاية تغيرات ملموسة في عادات وتقاليد السكان المحليين، ليس في المدن الساحلية فحسب بل وفي كل المدن الداخلية.

لقد دفعت السلع المستوردة الناس إلى التخلي عن استخدام الوسائل والمواد القديمة المنتجة محلياً. والى اعتمادهم بشكل متزايد على المنتجات الواردة من وراء البحار التي كان يجري استيرادها بكثرة إلى هذه الولاية ومنها باتجاه الداخل. وبدأت الفروقات الطبقية التي كانت في الماضي غير بارزة بشكل علني إلى البروز نتيجة التسابق إلى استهلاك هذه المواد.

وكانت السلع المستوردة عبر مرافئ الولاية أكثر من أن يحصيها عد. وقد فرض هذا الواقع نفسه بوجود الكثير من الوكلاء التجاريين سواء كان على صعيد السلعة الواحدة والقوة الدولية الواحدة، فكيف على صعيد قوى دولية متعددة؟ لقد حال هذا الوضع دون وحدة السوق، وأدى إلى وجود الكثير من التناقضات والاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية بين ابناء هذه الولاية وهي اختلافات ذات منشأ اقتصادي تركت انعكاسات سيئة على مستوى الوحدة الوطنية.

ان قلة النقود العثمانية التي كانت متداولة بين الناس، أدت إلى تقوية موقع النقد على حساب السلع. وهذا الموقع كان يقوى أكثر فأكثر كلما جرى الابتعاد عن بيروت. ولذلك بقيت المقايضة في ارياف الولاية هي الشكل الغالب في عملية التداول التجاري بين المنتجين لمدة طويلة من الزمن امتدت إلى ما بعد الحكم العثماني. وأدى تدفق صادرات الداخل السوري ووارداته إلى مرافئ الولاية إلى تمركز النقود في ايدي عدد من تجار المدن الوسطاء وخاصة في مدينة بيروت، التي كان يتواجد فيها كبار السماسرة والتجار.

لقد أدى هذا الواقع من الناحية العملية إلى ازدواجية في السلطة الفعلية. ففي ارياف الولاية كان يتواجد كبار الملاكين من أصحاب السلطة والنفوذ التاريخيين، وفي حوزتهم سلع الصادرات نتيجة ما كان يتجمع لديهم من مواسم وضرائب عينية يأخذونها من فلاحيهم ؛ وفي المدن الساحلية يتواجد التجار والمتمولون الذين يسعون وراء نفوذ جديد، وفي حوزتهم النقود وتحت سلطة نفوذهم سلع الواردات والصادرات

معاً. وبات الصراع على السلطة والنفوذ بين هذين الطرفين المتنفذين محط انظار السلطنة العثمانية والقوى الدولية على حد سواء.

وعلى صعيد المواصلات وحركة النقل، أدى العجز المالي للسلطنة، الذي أخذ يتفاقم بعد "حرب القرم" إلى حد افلاسها وجعلها غير قادرة على شق الطرقات وتمديد خطوط الحديد على حساب الخزانة السلطانية. فكانت السخرة وسيلتها العملية في هذا المجال. وقد عرفت ولاية بيروت هذا النظام وجرى تطبيقه في مختلف انحائها.

لقد استفادت القوى الدولية، من العجز المالي للسلطنة، باتجاه فرض أفضلياتها في شق الطرق وتمديد خطوط الحديد. وفي هذا المجال، عملت كل واحدة منها على تنفيذ المخطط الذي رسمته، وعلى عرقلة المخططات الأخرى. ولكن، بالرغم من صراع هذه القوى فيما بينها، على الصعيد السياسي، تمكنت الشركات الأجنبية، من السيطرة على حركة النقل التي كان المكاريون يقومون بها في الداخل بواسطة حيواناتهم، وأجبرتهم على الرضوخ لمشيئتها، في صراع غير متكافئ أدى تدريجياً إلى تراجعهم وانتهى لصالح هذه الشركات، التي أخذت تتحكم ليس بعملية النقل فقط، بل وبأسعار المنتجات أيضاً، وبفرض رسوم مرور الحيوانات على هذه الطرق.

وهكذا أصبحت التجارة الداخلية والخارجية في قبضة شركات النقل البري والبحري قبل أن تسقط الولاية في نهاية الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة القوى الدولية بوقت طويل.

مكتبة البحث

اولاً : وثائق مصورة مرفقة بالدراسة

I – وثائق عربية

وثيقة رقم ١- مضبطة لاولاد "جريج شاهين" من قرية "بقرزلا" بقضاء عكار لعام ١٣٠٠ هجرية.

وثيقة رقم ٢- صك بيع شرعي من "عبدالله بن يوسف سليمان الكوسا" من "قرية الشيخ محمد" بقضاء عكار لعام ١٩٠٣ ميلادية.

وثيقة رقم ٣- مضبطة بيع من "عبدالله نقولا يوسف نعمة" من قرية "رحبة" التابعة لقضاء عكار لعام ١٣٢٢ هجرية.

وثيقة رقم ٤- مضبطة تفرغ وتنازل من "عثمان بن احمد عثمان" واخيه "حسن من اهالي وسكان قرية "تكريت" التابعة لجومة قضاء عكار لعام ١٣٣٠ هجرية.

II– وثائق تركية عثمانية

وثيقة رقم ١- تذكرة "ويركو الاراضي" "لسعود حنا" من قرية "الشيخ محمد" قضاء عكار عام ١٣٠٠ هجرية.

وثيقة رقم ٢- "تذكرة الدولة العليا العثمانية". وهي "لنورى بنت ابراهيم" لعام ١٣٠٤.

وثيقة رقم ٣- "تذكرة تعداد الحيوانات الاهلية" لعام ١٣٢١ هجرية.

وثيقة رقم ٤- "فرمان محال خصوصاً للقومسيون بحسب العائدية" لعام ١٣٢٢ هجرية.

ثانياً : مصادر مخطوطة

I– بالعربية

١– "ارج الازهار في خمائل عكار" وهو ديوان شعري مخطوط للشاعر "يعقوب بحليس المنياري". من مخطوطات ولده "بسيم بحليس".

٢– سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الشام العائدة للاعوام ١٨٨٧-١٩١٤. وهي من مخطوطات الجامعة اللبنانية في طرابلس.

٣– سجلات الفتاوى في قضاء عكار العائدة للمفتيين "عمر الحاج الكيلاني" و"خالد الحاج الكيلاني". وهي من مخطوطات "مركز التنمية الدينية الاسلامية" في "حلبا" مركز قضاء عكار.

٤– سجل قرارات الاوقاف الاسلامية في قضاء عكار. وهو من مخطوطات "مركز التنمية الدينية الاسلامية" في حلبا مركز قضاء عكار.

٥– سجل رقم ٢– للكنيسة البروتستانية في قضاء عكار. وهو من مخطوطات قسيس الطائفة في بلدة "منيارة" التابعة لقضاء عكار.

٦– مخطوطة "سليم علي سلام"، التي تبدأ منذ عهد الدستور العثماني عام ١٩٠٨. وهي مسجلة على "ميكرو فيلم"، من مخطوطات مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت.

II– بالفرنسية

الرسائل الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية

Archives des affaires Etrangères, Quay d'Orsay, pays Turquie, Série N.S. dix tomes, les numéros: 105,106,107,108,109,110,111,112, pour les années 1896-1909, et le numéro 124 pour l'année 1913.

ثالثاً : مصادر أصلية مطبوعة

I– بالعربية

١– "اوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني"، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، تقديم ودراسة وتحقيق "حسان حلاق"، المركز الاسلامي للاعلام والانماء، بيروت ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

١– "التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر"، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، تقديم ودراسة وتحقيق "حسان حلاق"، الدار الجامعية، بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م.

II– بالتركية العثمانية

أ– مجموعة من اعداد "سالنامة" وهي :

١– "سالنامة ولاية بيروت"

: لعام ١٣٠٢ هجرية دفعة ١٧

: لعام ١٣١٠ دفعة ١

: لعام ١٣١٣ دفعة ٤

: لعام ١٣١٧ هجرية دفعة اولى

: لعام ١٣١٨ هجرية دفعة ثانية

: لعام ١٣١٩ هجرية دفعة ثالثة

٢– "سالنامة ولاية سورية"

: لعام ١٢٨٩ هجرية بدون رقم دفعة

: لعام ١٢٩٧ هجرية دفعة ١٢

: لعام ١٢٩٨ هجرية دفعة ١٣

: لعام ١٢٩٩ هجرية دفعة ١٤

: لعام ١٣٠١ هجرية بدون رقم دفعة

: لعام ١٣٠٢ هجرية دفعة ١٧

: لعام ١٣٠٤ هجرية بدون رقم دفعة

٣- "سالنامة دولة علية عثمانية"

: لعام ١٢٩١ هجرية دفعة ٢٩

: لعام ١٣١٠ هجرية دفعة ٤٨

: لعام ١٣١١ هجرية دفعة ٤٤

: لعام ١٣١٥ هجرية دفعة ٥٣

: لعام ١٣١٦ هجرية دفعة ٥٤

: لعام ١٣١٩ هجرية بدون رقم دفعة

: لعام ١٣٢١ هجرية دفعة ٥٩

: لعام ١٣٢٢ هجرية دفعة ٦٠

: لعام ١٣٢٣ هجرية دفعة ٦١

: لعام ١٣٢٥ هجرية دفعة ٦٣

: لعام ١٣٢٧ هجرية دفعة ٦٦

: لعام ١٣٢٨ هجرية دفعة ٦٧

٤- "سالنامة عمومي"

: لعام ١٣٠٨ بدون رقم دفعة

: لعام ١٣١٢ بدون رقم دفعة

: لعام ١٣١٧ بدون رقم دفعة

: لعام ١٣٢٥ هجرية دفعة ٦٣

: لعام ١٣٢٧ هجرية دفعة ٦٦

هذه الاعداد من محفوظات المكتبة الظاهرية ومتحف الوثائق بدمشق.

ب- ميكرو فيلم "بيروت ولايتي مجلس عموميسنك اوجنجي دورة اجتماعية سنده جريان ادن مزكراتك ضبطيدر ١٣٣١ هجرية". وهو من محفوظات الجامعة الاميركية في بيروت.

ج- عين افنديك، علي : "قوانين آل عثمان خلاصة مضامين دفتر ديوان"، وضع سنة ١٠١٨ هجرية، بدون مكان طبع. وهو من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق.

III- بالفرنسية

أ- مجموعة التقارير التجارية التي اعدها القناصل البلجيك وعمالهم وهي بعنوان

Royaume de Belgique: "Recueil consulaire concernant les rapports commerciaux des agents Belges à l'étranger", publié en exécution de l'Arrêté Royal du 13 Novembre 1855. Par le Ministère des Affaires étrangères.

وقد استندت الدراسة الى عدد من اجزاء هذه المجموعة : وهي مرتبة حسب سنوات صدورها :

1 Recueil consulaire de Belgique, tome 62 Bruxelles 1887
2 Recueil consulaire de Belgique, tome 63 Bruxelles 1888
3 Recueil consulaire de Belgique, tome LXXVI Bruxelles 1892
4 Recueil consulaire de Belgique, tome LXXVII Bruxelles 1892
5 Recueil consulaire de Belgique, tome LXXXI Bruxelles 1893
6 Recueil consulaire de Belgique, tome LXXXVI Bruxelles 1893
7 Recueil consulaire de Belgique, tome LXXXIV Bruxelles 1894
8 Recueil consulaire de Belgique, tome XC Bruxelles 1895
9 Recueil consulaire de Belgique, tome XC Bruxelles 1896
10 Recueil consulaire de Belgique, tome XCVIII Bruxelles 1898
11 Recueil consulaire de Belgique, tome 118 Bruxelles 1902
12 Recueil consulaire de Belgique, tome 122 Bruxelles 1903
13 Recueil consulaire de Belgique, tome 133 Bruxelles 1906

ب- مجموعة الوثائق الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية التي جمعها وفهرسها ونشرها عادل اسماعيل وهي بعنوان:

Adel Ismail " Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'Histoire du Liban et des pays du proche-Orient du XVII siècle à nos jours, les sources françaises".

وهذه الوثائق قسمان سياسي وتجاري فمن القسم السياسي استندت الدراسة الى الأجزاء من ١ — ٣٧ ومن القسم التجاري استندت الدراسة الى الأجزاء I - VI.

رابعاً : مصادر معربة.

أ– عن التركية العثمانية

١ – "الدستور العثماني" : ترجمة "نوفل أفندي نعمة الله نوفل"، طبع في مجلدين بالمطبعة الأدبية في بيروت ١٣٠١ هجرية.

٢ – "قاموس الحقوق" :٤٠ مجلداً، يحتوي على جميع الأحكام الشرعية والقوانين والأنظمة ومقررات المفوضين السامين ومحاكم التمييز وغير ذلك من المباحثات القانونية والعلمية والأوامر والبلاغات المعمول بها في جميع الحكومات العربية. تأليف : "عبد الباقي الأيوبي وولده جلال باقي". دمشق، مطبعة بابيل اخوان ١٩٣١.وهو مجموعة مجلدات ويتألف كل مجلد من جزأين.

٣ – "مجلة الأحكام العدلية" : من أعداد أحمد جودت، أحمد خلوصي، أحمد حلمي، علاء الدين ابن ابن عابدين، خليل سيف الدين، محمد أمين الجندي. ترجمها عن التركية العثمانية سليم بن رستم باز ١٢٨٦ هجرية.

٤ – "مجموعة القوانين" : اصدرها يوسف صادر. عرب تعديلاتها وضبط ترجمتها عن الأصل التركي، "عارف افندي رمضان"؛ الجزء الأول، الثاني، الرابع والخامس. بيروت المطبعة العلمية – صادر١٩٢٥-١٩٢٨.

ب. عن الروسية

أ. كريمسكي :"رسائل من لبنان ١٨٩٦-١٨٩٨"، عربت وصدرت في كتاب بعنوان:"بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين". قدمت للطبعة الروسية "ايرينا – م- سميليا نسكايا"، نقله الى العربية يوسف عطاالله، وراجع.النص العربي وضبط حواشيه وقدم للطبعة العربية د. "مسعود ضاهر"، بيروت١٩٨٥.

ج. عن الفرنسية والانكليزية

مجموعة "المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سورية ولبنان من ١٨٤٠ -١٩١٩"، تعريب فيليب وفريد الخازن، صاحبي جريدة الأرز، وهي ثلاثة أجزاء صدرت في جونية ١٩١٠-١٩١١.

خامسا : المجلات

أ- **بالعربية** وهي مرتبة حسب سنوات صدورها.

١- "المشرق" السنة الاولى المجلد الاول آذار ١٨٩٨
السنة الثالثة المجلد الثالث ١٩٠٠
٢- "الهلال" الجزء الثالث، كانون الاول ١٩٠٨
٣- "المقتطف" مجلد ٣٤ ١٩٠٨
مجلد ٣٥ ١٩٠٩
مجلد ٣٦ ١٩١٠
٤- "المباحث" السنة الاولى، المجلد الاول، ١٩٠١

ب- بالفرنسية

" L'Asie Française" n° 209, Paris 1923.

سادساً : الجرائد

أ- **العربية** وهي مرتبة حسب سنوات صدورها

١- طرابلس الشام عدد ٤٨ الصادر في ٢٤ تشرين الاول ١٨٩٤
٢- "فرات" نومرو الصادر١٣٩٠ في ٣ كانون الاول ١٨٩٦
٣- "الافكار"عدد ١٢٢ الصادر يوم السبت في ٢٧ ايار ١٩٠٥
عدد ١٢٤ الصادر يوم السبت في ١٠ حزيران ١٩٠٥
عدد ١٢٨ الصادر يوم السبت في ٨ تموز ١٩٠٥

٤- "لسان الحال" عدد ١١ آب ١٩٠٨

٥- "الثبات" عدد ٦ ايلول ١٩٠٨

٦- "المحامي" عدد ٧١ في ١٣ كانون الثاني ١٩١٢

٧- "حط بالخرج" عدد ١٨ آذار ١٩١٢

٨- "المفيد" عدد ٩٥٨ في ٥ نيسان ١٩١٢
عدد ١٦ نيسان ١٩١٢
عدد ١٤ نيسان ١٩١٣

٩- "الريفاي" "Le réveil" عدد ١٣ آذار ١٩١٣

١٠- "المقطم" عدد ٢٩ آذار ١٩١٣
عدد ٢ نيسان ١٩١٣

١١- "المؤيد" عدد يوم الاحد في ٣ نيسان ١٩١٣
عدد يوم الاربعاء في ١٦ نيسان ١٩١٣

١٢- "الاهرام" عدد يوم السبت في ١٢ نيسان ١٩١٣

١٣- "المقتبس" الصادرة في دمشق في ١٥ نيسان ١٩١٣

١٤- "السفير" عدد يوم الجمعة في ٢٤ آذار ١٩٨٩
عدد يوم السبت في ٢٥ آذار ١٩٨٩
عدد يوم الثلاثاء في ٢٨ آذار ١٩٨٩

ب- بالفرنسية

"Le Temps", Paris le 15 novembre 1912
"Le Temps", Paris le 19 novembre 1912
"La gazette de cologne", n°44 le 25 mars 1913

ج - بالانكليزية

"Daily Telegraph", Londres in 4 March 1913

سابعاً : دراسات غير منشورة

I – باللغة العربية

١ – أبي خليل، جنان ادمون: " الوثائق الدبلوماسية والقنصلية"، الدكتور "عادل اسماعيل" الجزء الثامن عشر، تعريب وتعليق. رسالة أعدت لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ من الجامعة اللبنانية كلية الآداب والعلوم الانسانة، الفرع الثاني قسم التاريخ، اشراف الدكتور جوزف انطون لبكي" بيروت ١٩٩٦.

٢- الكك، ريمون: "تطور مدينة بيروت منذ نهاية الحكم المصري حتى اعلان دولة لبنان الكبير ١٨٤٠-١٩٢٠"، وهي اطروحة اعدت بإشراف الدكتور "جوزف لبكي"، وقدمت في كلية الآداب والعلوم الانسانية الفرع الثاني، قسم التاريخ لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ، بيروت ١٩٩٦.

٣- جريج، الياس: "تطور المجتمع العكاري خلال النصف الأول من القرن العشرين"، وهي اطروحة اعدت بإشراف الدكتور "مسعود ضاهر" لنيل شهادة الماجيستير من الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيرت ١٩٧٩.

٣- حويلي محمد علي: "التطور الثقافي لمدينة بيروت منذ الفتح المصري لبلاد الشام وحتى الحرب العالمية الأولى ١٨٣١-١٩١٤، وهي اطروحة اعدت بإشراف الدكتور

"مسعود ضاهر" لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ من الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيـــروت ١٩٩٠.

I

– باللغة الفرنسية

1. SLEIMAN, Hala: "La Wilayet de Tripoli et l'Expédition Egyptienne (1831-1840)", 2 volumes. Thèse de Doctorat d'Etat, présentée sous la direction de M. Le professeur "Toufic FAHD", à l'Université des Sciences Humaines de Strasbourg, faculté des langues littéraires et civilizations étrangères, Institut d'Etudes Arabes et Islamiques, Starsbourg 1986.

2. YAHIA, Hassan: "Les Relations Administratives et Economiques entre l'Empire Ottoman et ses Provinces Syriennes (Bilad Ash Sham) de 1804-1864", Thèse pour le nouveau Doctorat en Histoire Contemporaine, présentée sous la direction de Monsieur le professeur "Jacques THOBIE", à l'Université de Rennes 2, 2 tomes, Rennes 1896.

ثامناً : مراجع باللغة العربية

١– البستاني، بطرس : "دائرة المعارف" المجلد الخامس، بيروت ١٨٨٨.

٢– الخوري، بشارة خليل : "حقائق لبنانية"، ثلاثة أجزاء، بيروت ١٩٦١.

٣– البطريق، عبد الحميد : "التيارات السياسية المعاصرة"، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧١.

٤– البواري، الياس : تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان ١٩٠٨-١٩٤٦" دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠.

: "تاريخ سورية الاقتصادي" مطبعة بدائع الفنون، دمشق ١٣٤٢هـ– ١٩٢٤م.

٥– الحسني، علي

٦– الحصري، ساطع : "البلاد العربية والدولة العثمانية"، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٦٩.

: "بيروت ولبنان في عهد آل عثمان"، بيروت ١٩٦٤.

٧– الحكيم، يوسف

٨– الخطيب، محب الدين : "المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سان جرمان في باريس"، القاهرة ١٩١٣.

٩– السباعي، بدر الدين : "أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠-١٩٥٨"، دمشق ١٩٦٧.

١٠– الزين، أحمد عارف : "تاريخ صيدا" مطبعة العرفان، صيدا ١٣٣١.

١١– اسطفان، الأب نايف ابراهيم : "دراسات في تراث عكار التاريخي"، بدون مكان طبع ١٩٩٥.

١٢– الطرابلسي، محمد أمين صوفي السكري : "سمير الليالي"، الطبعة الثانية، طرابلس ١٣٢٧ هجرية.

١٣– الانسي، عبد الباسط : "دليل بيروت لعام ١٣٢٧"، مطبعة الاقبال بيروت ١٩١٠.

١٤– العظم، خالد : "مذكرات خالد العظم"، بيروت ١٩١٣.

١٥ – الملاح، عبدالله : "متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا ١٩٠٢-١٩٠٧"، بيروت ١٩٨٥

١٦– برو، توفيق علي : "العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤" جامعة الدول العربية ١٩٦٠.

١٧– جدعون، الياس وجرجي : "الدليل السوري"، السنة الثالثة، بيروت ١٩٢٣.

١٨– حبلص، فاروق : "تاريخ عكار الاداري والاجتماعي والاقتصادي ١٧٠٠-١٩١٤" بيروت ١٩٨٧.

١٩– حلاق، حسان علي : "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩" جامعة بيروت العربية ١٩٧٨.

"مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨-١٩٣٨"، بيروت ١٩٨١.

" دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ١٩٠٨-١٩٠٩-"، بيروت ١٩٨٢.

" دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣-١٩٤٣"، بيروت ١٩٨٥.

" التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية" بيروت ١٩٨٧.

٢٠– داغر، يوسف اسعد : "قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨-١٩٧٤"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٨.

٢١– دروزه، محمد عزه : "حول الحركة العربية الحديثة"، الجزء الأول، صيدا ١٩٥١.

٢٢– رافق، عبد الكريم : "بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت من ١٥١٦ –١٧٩٨" الطبعة الثانية، دمشق ١٩٦٨.

"العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦"، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٧٤

٢٣– رفيق وبهجت، محمد : "ولاية بيروت"، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٧٩.

٢٤ – زعرور، حسن : "بيروت، التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤"، بيروت بدون تاريخ طبع.

٢٥– سنو، عبد الرؤوف : "المصالح الالمانية في سورية وفلسطين ١٨٤١-١٩٠١"، بيروت ١٩٨٧.

٢٦– شبارو، عصام محمد : "تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين"، بيروت ١٩٨٧.

٢٧– ضاهر، مسعود : "تاريخ لبنان الاجتماعي" طبعة أولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤.

: "الهجرة اللبنانية الى مصر" هجرة الشوام"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٦.

٢٨- عبد العال، محمد أمين وعبد النور، عبدو فضل الله : "دليل سورية ومصر التجاري لعام ١٩٠٨"، دمشق ١٩٠٨.

٢٩- عبد الكريم، أحمد عزت : "التقسيم الاداري لسورية في العهد العثماني" حوليات كلية الآداب، جامعة ابراهيم باشا، مجلد -١- مايو ١٩٥١.

٣٠- عبد النور، انطوان : "مدخل الى تاريخ المدن السورية في العهد العثماني"، بيروت ١٩٨٢.

٣١- علي، محمد كرد : "خطط الشام" الجزء الثالث والخامس، مكتبة النوري، دمشق طبعة ثالثة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٢ – عوض، عبد العزيز محمد : " الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤"، القاهرة ١٩٦١.

٣٣- غرايبه، عبد الكريم : "سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦"، القاهرة ١٩٦١.

٣٤- قدوره، زاهية : "تاريخ العرب الحديث"، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٨.

٣٥ – كرشه، اندراوس وأبيض، يورغاكي : "الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية"، طرابلس الشام ١٩١٢.

٣٦- كوثراني، وجيه : "بلاد الشام"، معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٠.

٣٧- مرعب، خالد مصطفى : " الامارة المرعبية، امتدادها الجغرافي وتطورها السياسي حتى سنة ١٨٤٠" الجزء الأول، طرابلس ١٩٩٢.

٣٨- موسى، سليمان : "الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤"، دار النهار، بيروت ١٩٧٠.

تاسعاً : المراجع المعربة

١- انطونيوس، جورج : "يقظة العرب"، ترجمة "ناصر الدين الاسد" و"احسان عباس"، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٧٨.

٢- بروكلمان، كارل : "تاريخ الشعوب الاسلامية"، نقله الى العربية "نبيه فارس" و"منير بعلبكي" بيروت ١٩٦٨.

٣- بولياك : "الاقطاعية في مصر وفلسطين وسورية ولبنان"، ترجمة "عاطف كرم" بيروت ١٩٤٩.

٤- حماده، سعيد : "النظام النقدي والصرافي في سورية"، نقله عن الانكليزية "شبل دموس"، بيروت ١٩٣٥.

٥- حوراني، البرت : "الفكر العربي في عصر النهضة"، ترجمه عن الانكليزية" كريم عسقول" بيروت ١٩٦٨.

٦- رامزور، ارنست أ. : "تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨" ترجمة "أحمد صالح العلي"، بيروت-

نيويورك ١٩٦٠.

٧- روبنصون، ادوار : "فلسطين الاقاليم المجاورة"، الجزء الأول، ترجمه عن الانكليزية "اسد شيخاني"، دار المكشوف، بيروت ١٩٤٩.

٨- كارن، جون : "سورية والاراضي المقدسة وآسيا الصغرى"، عربه عن الانكليزية "رئيف خوري"، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٤٨.

٩- لوتسكي : "تاريخ الاقطار العربية الحديث"، ترجمة "عفيفة البستاني"، دار الفارابي، بيروت بدون تاريخ طبع.

عاشراً : مراجع باللغة الفرنسية

1- Boulos, Jawad : “Les peuples et les civilisations du Proche-Orient” tome 5, Paris 1975.

2- Charmes, Gabriel : “Voyage en Syrie”, Paris 1891.

3- Cuinet, Vital : “Syrie, Liban et Palestine”, Paris 1896.

4- : “Encyclopédie de l’Islam, par un comité de rédactions”, Paris 1975.

5- Furon, Raymond : “Le Proche-Orient”, Paris 1975.

6- Guys, Henri : “Relations d’un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban”, deux tomes, Paris 1847.

7- Harputlu, Kamuran Bekir : “La Turquie dans l’impasse” Paris 1974.

8- C.B. Houry : “De la Syrie considérée sous le rapport commercial” ; Paris 1842.

9- Lammens, Henri : “La Syrie”, Précis historique - tome 2, Beyrouth 1921.

10- Lortet : “La Syrie d’aujourd’hui”, Paris 1891.

11- Le Vte de la Jonquière : “Histoire de l’Empire Ottoman” Paris 1881.

12- Thobie, Jacques : "Intérêts et impérialisme Français dans l'Empire Ottoman 1895-1914"; Paris 1977.

13- Verney Noêl et Georges Dambmann : "Les Puissances Etrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine"; Paris 1900.

14- Volney : "Voyage en Egypte et en Syrie", publié avec introduction et des notes de "Jean Gaulmier"; Paris 1959.

15- Von Pressel, Vilhelm : "Les chemins de fer en Turquie d'Asie"; Zurich 1902.

16- Woods, Charles : "La Turquie et ses voisins"; Paris sans date d'édition.

حادي عشر : مراجع باللغة الانكليزية

1-Akarli, Engin : "The Long Peace. Ottoman Libanon 1861-1920", London 1993

2- Fawaz, Leila Tarazie : "Merchants and migrands in nineteennth-century Beirut"; London 1983.

3- Gilsenan, Micheal : "Lords of the Lebanese marchs : Violence and narrative in an Arab society" London 1996.

4-Philipp, Thomas : "The Syrian Land in the 18th and 19th Century", London 1992.

ثاني عشر : المعاجم مرتبة حسب سنوات صدورها

1- " Larousse de Poche", Paris 1954.

2- "Al-Manhal, Dictionnaire Français-Arabe par Jabbour Abdel_Nour et Souheil Idriss, Beyrouth 1979.

3- "Le Petit Robert" 1, "Par Paul ROBERT, Montréal, Canada 1984.

4- "Le Petit Larousse Illustré, Paris 1996.

الوثائق العربية المصورة

صورة عن الوثيقة الأصلية

رقم -١-

الوثيقة رقم -١-

بالخط المطبوع

مضبطة لاولاد جريج شاهين
من قرية بقرزلا بقضاء عكار

بخصوص قطعة الارض الكائنة بمزرعة عرقا المكناة مرد العيرون المعلومة الحدود والجهات قبلة ارض اولاد قاسم حدارة، شرقاً طريق وشمالاً ارض ملحم عيسى وغرباً ارض الخوري بولص شحادة. فهذا المرد المذكور فهو ملك ابراهيم ويوسف اولاد جريج شاهين من قرية بقرزلا. وان قطعة الارض المذكورة لا مرهونة ولا مباعة بل هي ملكهم وبيدهم ولم احد له فيه لاحق ولا دعوى ولاجل البيان فقد صار تحرير هذه المضبطة/٢٩ تشرين اول ١٣٠٣ مالية.

الامضاء

اختيار	اختيار	اختيار	مختار ثاني	مختار اول
جريج زين	براهيم ديب	براهيم حنا نادر	بقرزلا	بقرزلا
ختم يحمل اسمه	**ختم يحمل اسمه**	**ختم يحمل اسمه**	طنسى حنا	مخائيل محسن
			ختم يحمل اسمه	ختم يحمل اسمه

صورة عن الوثيقة الأصلية

رقم -٢-

الوثيقة رقم –٢–

بالخط المطبوع

صك بيع شرعي.

سبب تحريره

هو انني انا الآذن بوضع امضائي عبدالله بن يوسف سليمان الكوسا من قرية الشيخ محمد بقضاء عكار مسيحي عثماني قد حضرت يوم تاريخه امام شهود الحال وانا بحالة معتبرة شرعاً. وبطوعي وتمام رضاي بعت من كنتي مريم بنت سليمان الكوسا ما هو ملكي ومنتقل الي بالارث الشرعي وذلك جميع قطعة ارض بيدر اندراوس نادر المشجره بعل. يحدها قبلة ملك الخواجا ابراهيم الخوري نقولا وابراهيم جرجس نادر وشرقاً ارملة نعمة البيطار وشمالاً ملك كاتبه ابراهيم اسبر والخواجا جبور يوسف الخوري وغرباً ملكي وايضاً عزق من بيدري الثاني يحده قبلة وشمالاً وغرباً ملكي وشرقاً ملك كنتي مريم المشترية أي بيدر اندراوس المذكور بيعاً باتاً قطعياً وشراء صحيحاً فرعياً خالياً من الغبن والغرر والمفاسد الشرعية بثمن وقدره عن القطعة الاولى ثمانماية غرش وعن الثانية مثل ذلك. وجملة ذلك الف وستماية غرش معاملة يومئذ ثمن المثل من مثله منتهى الرغبات قبضت الثمن المحرر من المشترية المذكورة على آخر باره وسلمتها المبيع بالتخلية الشرعية وابرأت ذمتها من جميع الثمن واجزائه حيث جرى ذلك بايجاب وقبول وتسليم وتسلم شرعي غب الرؤية والخبرة والمعاقدة الشرعية وقد تعهدت لها أي المشترية بكل حق ودعوى تتعلق بالمبيع المذكور في كل زمان ومكان وحررت لها هذا الصك الشرعي موقتاً لبينما اتفرغ لها بالدوائر النظامية عندما ترغب هي تحريراً في اول شهر حزيران لسنة الثالثة بعد التسعماية والالف ١٩٠٣ ميلادية.

المقربمافيه عبد الله يوسف كوسا

من قرية الشيخ محمد

شهود الحال

كاتبه	كاتبه	كاتبه	كاتبه	كاتبه
عوض جريج القسيس	ابراهيم الخوري نقولا	حبيب عبدالله خوري	ابراهيم اسبر	اسعد البيطار
وختم يحمل اسمه	**وختم يحمل اسمه**	**وختم يحمل اسمه**		**وختم يحمل اسمه**

صورة عن الوثيقة الأصلية

رقم –٣–

الوثيقة رقم –٣–

بالخط المطبوع

مضبطة بيع

سبب تحريره

انه يوم تاريخه قد حضر لدى شهوده بذيله ادناه عبدالله نقولا يوسف نعمة روم عثماني من اهالي قرية رحبه من الجومة التابعة قضاء عكار لوا طرابلس الشام وباع وتفرغ وتنزل بالرضا والقبول من دون كره ولا أجبار عن البيت القصر وما حويله المغروس توت وعريش عنب الكائن في محل الشريفه المتصل اليه بالارث الشرعي من ابيه المعروف الحدود والجهات قبلة ملك الشاري ومن شمالاً ملك الطريق والشرق ملك نقولا يوسف نعمة والغرب المدرسة الروسية تحت الحدود والجهات .بمبلغ غروش قدره وعلم بيانه من الغروش الصاغ السلطانية عملة يومنا هذا الف وستماية غرش الى حافظ هذا الصك الشرعي والقابل الشراء المرعي الخواجا جرجس نقولا ابراهيم الياس. واقر المتفرغ بانه وصل له هذا الثمن من يد الشاري المذكور تماماً وكمالاً دفعة واحدة ذهب وفضة .بمجلس واحد. والآن قد تفرغت بيد البائع المرقوم وصار ملك الشاري من جملة املاكه يتصرف به مثلما يتصرف ذوو الملك .بملكهم وذوو الحقوق بحقوقهم لا احد يعارضه معارض ولا احد ينازعه منازع حيث منه .بماله لنفسه دون غيره. وبما ان هذا الفراغ علماً نعلم ليس مباع ولا مرهون لاحد قبل هذا التاريخ مطلقاً بل انما ملك المتفرغ والا له ساعة تاريخه صار ملك الشاري. وبما ان هذا الفراغ باتاً صحيحاً لازماً شرعياً، ثم شراء قاطعاً مرعياً خالي عن الغبن والغرر والمفاسد الشرعية والضرر كلاً منهما خلا بالايجاب والقبول والتسليم والتسلم بالتخلية الشرعية واعتبار ما يجب اعتباره وضمان الاكيسة والتبعة وابرا البائع ذمة المشتري من كل حق ودعوى تتعلق بالبيع والمبيع والثمن ابراءً ذمياً عامة مسقط لسائر الحقوق والدعاوى وقبل الشاري ابتداء قبولاً شرعياً وتعهد الشاري ان يدفع المرتب عليه لجهة مال قرية رحبه، على موجب ما هو مؤرخ في دفتر الطابو وقد تحررت هذه المضبطة قدام مختارين واختيارية القرية لكي يجرا استبدالها في قلم طابو قضاء عكار غب دفع الرسوم النظامي تخرج سندات الطابو باسم الشاري وبكل قال اعد لذيله تحريراً في شهر حزيران الذي هو من شهور سنة الثلاثماية واثنين وعشرون الف ١٣٢٢

المقر بما فيه عليه صحيحاً
عبدالله نقولا يوسف نعمه

شهود الحال

كاتبه	**كاتبه**	**كاتبه**	**جرجي العامري**	**المختار**	عبود ساسين
الياس ميخائيل حنا موسى	نقولا يوسف نعمة	ابراهيم عبدالله عطيه	وختم حمل اسما غير واضح	**وختمه** حنا عبدالله سليمان	وجرجس الخوري محمد حسين رفاعي

صورة عن الوثيقة الأصلية

رقم –٤–

الوثيقة رقم -٤-

بالخط المطبوع

مضبطة تفرغ وتنازل

سبب تحريره

هو انه يوم تاريخه قد حضروا كل من عثمان بن احمد عثمان واخيه حسن مسلمون عثمانيون من اهالي وسكان قرية تكريت التابعة لجومة قضاء عكار، وهما في ارقى حال من صحتهما ونور عقولهما وجميع تصرفاهما الشرعية وتفرغوا وتنزلو بالطوع والرضى والاختيار بدون اكراه ولا اجبار، وذلك عنما هو لهما وملكهما ومنتقلاً اليهما بالارث الشرعي عن والدهما حيث ترك قطعة ارض بعل سليخ الذي من نوع في ارض القلعة الكائنة باراضي قرية المرقومة اعلاه الذي يحدها قبلة ارض اولاد نقولا مخائيل حنا، شرقاً المتفرغ، وشمالاً بولص موسى نعمه غرباً الشاري في الحدود والجهات بحيث يسوغ لهما الفروغ عنهما الى حافظ هذه المضبطة الشرعية الخواجه متري نعمه حنا من قرية رحبه التابعة لجومة هذا القضاء المرقوم اعلاه وقد اشترا بماله لنفسه دون غيره فراغاً صحيحاً سابتاً شرعياً خالياً عن الغبن والغرر والمفاسد الشرعية كلاً منهما اقر بالايجاب والقبول مع الرضى والتسليم والتسلم الشرعي على ثمن قدره وبيانه ثلاثماية غرش مقبوض ذلك الثمن من المشتري بيد المتفرغين تماماً وكمالاً اقروه واعترفوا به بوصول الثمن المرقوم وابرأوا ذمة المفروغ له من كل حق ودعوة التي تتعلق بالبيوع والفراغات وهو يجعل منهما هذا الابراء بالمواجهة والمشافهة قبولاً شرعياً وان كان في هذا الفراغ درك او تبعة فضمانة على البائعين تماماً وكمالاً اقروا واعترفوا شرعاً ونظاماً. ولأجل ذلك صار تحرير هذه المضبطة لكي فيما بعد توجه على جناب كاتب طابو القضاء ويجري قيدها باسم المفروغ له غب اخذ الرسم النظامي وكذلك نقر نحن الواضعين امضانا واختامنا ادناه ان هذه القطهة الارض المرقومة اعلاه لا هي مباعة ولا مرهونة ولا محجوزة ومفروغ عنها لاحد قبل تاريخه. واشعاراً في الفراغ تحررة هذه المضبطة تحريراً في ٣١ آذار ٣٣٠

طابع عليه توقيع

عثمان بن احمد عثمان وحسن ابن احمد عثمان

من قرية تكريت

اختيار **ختم**

اختيار **ختم**

اختيار **ختم**

اختيار **ختم**

توقيع مختار ثاني
مع ختم
عبده محمد عوض

توقيع مختار أول
مع ختم
عبدالله الاحمد

الوثائـــق العثمانية المصوّرة

صورة عن الوثيقة الأصلية

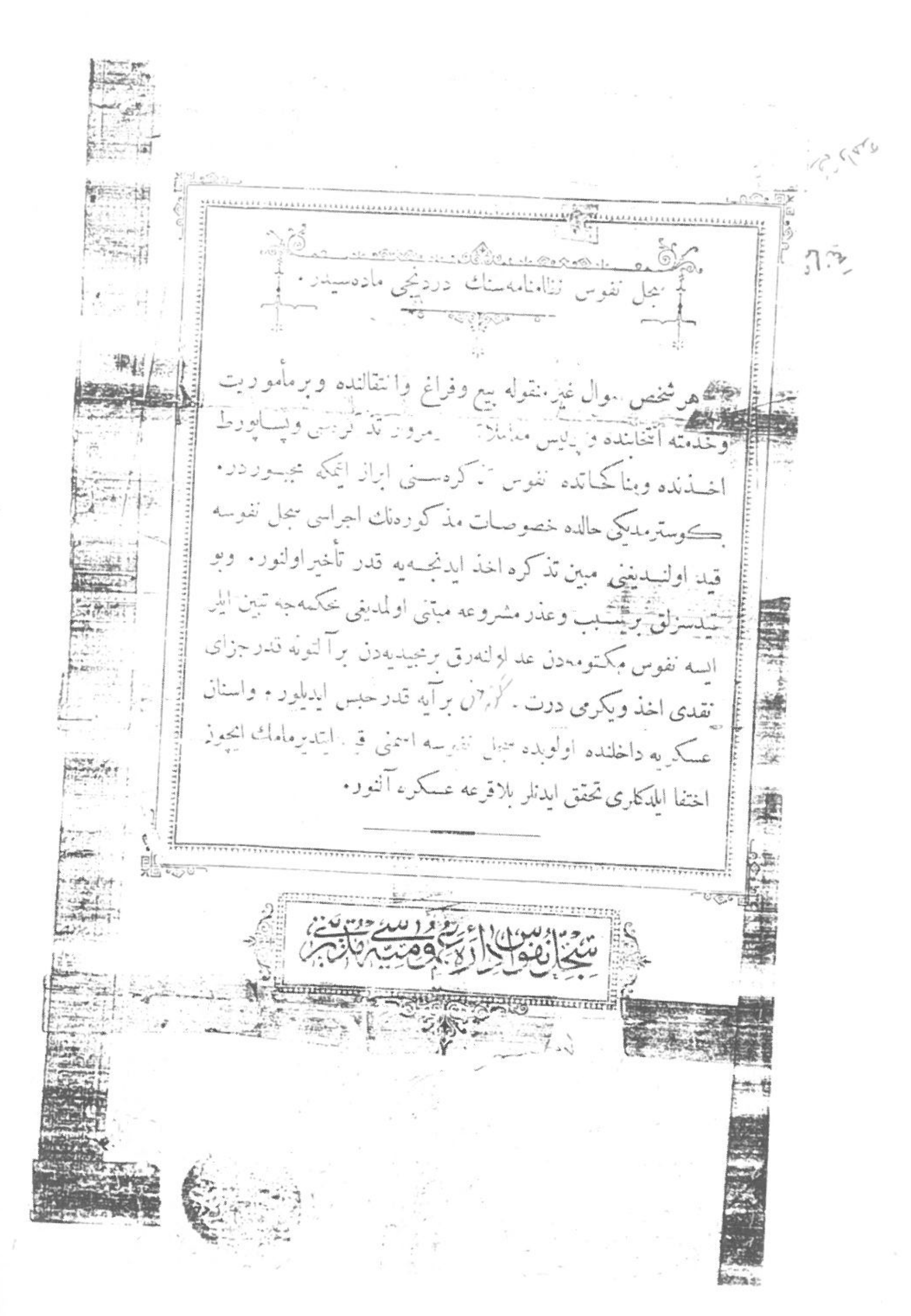
رقم -١-

دولت علیۀ عثمانیه تذکرۀ عثمانیه

اسم وشهرتی	پدرینك اسمیله محل اقامتی	سنی	دوغدیغی تاریخ ومحل ولادتی	صنعت ومعیشتی	مذهبی	انتخاب صلاحیتی
فوزی بنت ابراهیم		٢١	[illegible] ١٢٨٠		روم	

اشكال				محل اقامتی					
بوی	كوز	بیق صقال	علامت فارقه‌سی	ملكت	دائره	محله	زقاق	مسكن نومروسی	نوع مسكن
						[illegible]		١٧	

بالاده اسم وشهرت وحال وصفتی محرر اولان فوزی بنت ابراهیم
دولت علیه‌نك تابعیتی حائز اولوب اول صورتله جریدۀ نفوسده
مقید بولندیغی مشعر اشبو تذکره اعطا قلندی. [illegible]



سجل نفوس نظامنامه سنك دردنجى ماده سيدر.

هر شخص [illegible] موال غير منقوله بيع وفراغ وانتقالنده وبر مأموريت وخدمته انتخانده و پليس معاملا[illegible] مرور تذكرسى وپاسپورط اخذنده ومناكحاتده نفوس تذكره سنى ابراز ايتمكه مجبوردر. كوسترمديكى حالده خصوصات مذكوره نك اجراسى سجل نفوسه قيد اولنديغنى مبين تذكره اخذ ايدنجه يه قدر تأخير اولنور. وبو تذكره سزلق برسبب وعذر مشروعه مبتى اولمديغى محكمه جه تبين ايلر ايسه نفوس مكتومه دن عد اولنه رق برمجيديه دن برآلتونه قدر جزاى نقدى اخذ ويكرمى درت [illegible] كوندن برآيه قدر حبس ايديلور. واسنان عسكريه داخلنده اولوبده سجل نفوسه اسمنى قيد ايتديرمامك ايچون اختفا ايلدكارى تحقق ايدنلر بلاقرعه عسكره آلنور.

تعريب وثيقة رقم –١–

بالخط المطبوع

تذكرة الدولة العلية العثمانية

الاسم والشهرة	اسم الاب ومحل الاقامة	عمره	صفة معيشته	تاريخ ومحل الولادة	مذهبه	صلاحيته للانتخاب
نورى بنت	ابراهيم	٢١		عكار ١٢٨٠	روم	

الاشكال لمحل الاقامة

القامة	العيون	شارب ذقن	علامات فارقة ثابتة	القرية	الدائرة	المحلة	الزقاق	نوفرو المسكن	نوع المسكن
						شيخ محمد		**١٧**	

اعطيت هذه التذكرة الى **نورى بنت ابراهيم** الحائزة على تبعة الدولة العلية والمسجلة في سجل النفوس لأول مرة لجهة اسمها وشهرتها وصفاتها في ٢٠ كانون الأول ٣٠٤

ختم نظارة الداخلية

المادة الرابعة من نظام النفوس

كل شخص مجبور ان يبرز تذكرة النفوس عند الزواج وعند نيله بسبور أو تذكرة مرور أو في حال تعيينه في خدمة أو وظيفة وفي حال بيع الأموال غير المنقولة أو انتقالها بالتنازل عنها ولم يستطع أن يأتي بإثبات وفق سجل النفوس عند إجراء هذه الخصوصيات او المعاملات المذكورة أعلاه تؤخذ هذه الأخيرة حتى أخذه تذكرة كما هو مبين. وإذا لم يقدم عذراً مشروعاً أو سبباً لعدم قيده وتبين لدى المحكمة انه من عداد المكتومين يدفع ليرة مجيدية او ليرة ذهبية واحدة جزاء نقدياً ويحبس من ٢٤ يوماً الى شهر. وإذا تبين أنه متوار عن الأنظار بسبب الخدمة العسكرية المستحقة عليه وفق ورود اسمه في سجل النفوس يساق الى الخدمة بدون القرعة العسكرية..

مديرية ادارة النفوس العمومية

تدقيق	ترجمة
د. حسن يحيى	محمد نافع

صورة عن الوثيقة الأصلية

رقم —٢—

اراضی ویرکو تذکره سیدر

دفتر خلاصه | ورق ٤٢ | صحیفه خلاصه

ولایت | لوا | قضا | قصبه قریه محله

سوریه | [illegible] | عکا | [illegible]

رقم ابواب | کنیه | اسم صاحب ویرکو

اجمال ویرکو | یکدفعه درت ویرکو | یکدفعه عسکر ویرکو | قیمت | نوع املاک

اراضی تذکره سی قوچانی

جلد | مرقم ٤٢ | دفتر خلاصه | صحیفه خلاصه

ولایت | لوا | قضا | قصبه

رقم ابواب | کنیه | اسم صاحب ویرکو

اجمال | یکدفعه درت ویرکو | یکدفعه عسکر ویرکو

شنه سنه سی اراضی ویرکوسی اولان بالاده محرر غروش پاره صاحب تذکره طرفندن جانب میری یه تسلیم اولنشدر ف

تذکره قبونلری

تقسیط نومروسی | تقسیط سنه | اسم صاحب ویرکو | جلد تذکره | تذکره نومروسی | تاریخ یومیه تحصیل | دفتر یومیه | نومرو یومیه

ایلکنجی قانون اول تقسیطی اولان غروش پاره النشدر ف

ایکنجی تقسیط بدل اولان غروش پاره النشدر ف

[illegible] تقسیط بدل اولان غروش پاره النشدر ف

شنه سنه سی اراضی ویرکوسی اولان بالاده محرر غروش پاره صاحب تذکره طرفندن جانب میری یه تسلیم اولنشدر ف

تقاسیطك تسلیماتی

مرتبات میریه سنی وقتیله ایفا ایتدیکی جهتله قابض مالار یعنی مختارلر طرفندن تحصیلدارلره
ارائه اولنه جق مدیونلر تحصیلدارلر طرفندن کویلرده اختیار مجلسه وقصبه لرده دائره
بلدیه یه جلب ایله بورجلری تحصیل ایدیله جك و ایفا ایتمدکری حالده اختیار مجلسی
ویاخود دائره بلدیه معرفتیله اولا مدیونك حالنه کوره خانه سنك اداره سنه کافی اشیاسی
دنیا اصنافك ادوات صناعیه سی ثالثاً زراعتك جفت زراعت ادواتیله حیواناتی وتخمانی
وحاصلاتك میری حصه سی مستثنا طوتیله رق قصور اثمار و ذخایر وحیوانات واشیای
بیتیه واموال سائره منقوله سندن کافی اوله جق مقداری تحصیلدار حاضر اولدیغی
حالده اجرا قانونك اللی ایکنجی ماده سی حکمنه توفیقاً صاتدیریلوب اثمانی بر قاعده تسلیم
صندق ایتدیریلور انجق اثمار [illegible] فروخت اولنمز
[illegible] اولان اشیانك قابض مال [illegible] تحصیلدارلر ومال مأمورلری
[illegible]

زمان تادیه سی حلول ایدن تقسیطی ایفا ایتمیان مدیونه بر اخبارنامه رسمی ایله بر آی
مهلت ویریلوب ینه تادیه دن امتناع ایتدیکی و تقسیط آتی دخی حلول ایلدیکی حالده سر
تحصیلدار حکومت محلیه یه خبر ویره رك اومدیونلرك اموال منقوله لری حکومت محلیه جه
فروخت ایتدیرلمك اوزره قریه لرده اختیار مجلسلری وقصبه لرده اصناف کتخدالری معرفتیله
بر مزاد بوصله سی یاپیلوب و زینی تمهیر ایتدیریلوب مدیونك اموال منقوله سی مزایده
علنیه اجراسیله انقطاع رغباتدن صکره صاتدیریله جق و اثمانی تقسیطدن اولان بورجنه
محسوب ایدیله جکدر

مدیونك اموال منقوله سی وثروت نقدیه سی اولمدیغی حالده سر تحصیلدارلر او متوفالرك
تنظیم مخصوصنه توفیقاً اموال غیر منقوله سنی حکومت محلیه معرفتیله صاتدیروب دینی
ایفا ایتدیرجکدر

(اخطار)

اشبو تذکره ده تعیین ایدیلان تقسیط حصه ویرکوسنی دفعة تادیه یه مقتدر اوله میانلر
ایچون بو تسهیلات ارائه سندن عبارت اولوب بر سنه لك ویرکوسنی ویاخود بر قاچ
تقسیطی دفعة ویرنلر اولور ایسه قبول اولنه جقدر

تعريب وثيقة رقم –٢–

بالخط المطبوع

تذكرة ويركو الاراضي

الولاية	لواء	قضاء	القرية او المدينة	اسم صاحب الويركو
سورية	طرابلس الشام	عكار	شيخ محمد	سعود حنا

اجمال الويركو		ضريبة ٤ بالالف		ضريبة ٤ بالالف	
باره	غرش	باره	غرش	باره	غرش
٢٠	٧	٢٠	٧		

لقد تسلم الجانب الاميري قيمة ويركو الاراضي المحررة اعلاه عن **سنة ٣٠٠** الجهة التي لا تفي بالمرتبات الاميرية يعمل قابض المال على تعيين المديونين الذين تبينهم المخاتير، ويعمل التحصلدارية على جلبهم بواسطة مجالس الاختيارية في القرى والبلديات في المدن. وبالنظر الى حالتهم المادية يترك لهم :

اولاً : بيت السكن

ثانياً : الادوات الصناعية

ثالثاً : الادوات الزراعية، الحيوانات التي تستخدم في الزراعة، البذور، الحاصلات الاميرية.

وتباع بحضور التحصلدارية، القصور والثمار والذخائر والاشياء البيتيه والحيوانات. وبمقتضى المادة ٥٢ من قانون الاجراء، تدفع قيمتها لصندوق المال وهي بحسب حالة الموسم لاتباع بتمامها. واذا كانت لا تفي يجري تقسيط الدين. ولا يجوز لمأموري المال الشراء بالذات او بالواسطة. والذين لا يفون الاقساط في مواعيدها يعطي التحصلدارية خبراً عنهم للمحكمة المحلية، وتباع اموالهم المنقولة بواسطة التحصلدارية في الاقضية ومأموري المال في المدن والقصبات بعد تنظيم عملية مزايدة وتسدد الاقساط المستحقة.

واذا تبين لرئيس التحصلدارية ان ليس للمديون ثروة نقدية فتباع امواله غير المنقولة بمعرفة الحكومة المحلية ويسدد دينه.

تنبيه

ان الذين ليس لهم مقدرة على تأدية حصة الويركو المبينة في هذه التذكرة او دفعوا عدة اقساط، تسهيلاً لهم يؤخذ منهم ويركو سنة واحدة.

ترجمة	تدقيق
محمد نافع	د. حسن يحيى

صورة عن الوثيقة الأصلية

رقم –٣–

تعريب وثيقة رقم –٣–

بالخط المطبوع

تذكرة تعداد الحيوانات الاهلية

نومرو التذكرة	السنة المالية	الرقم المتسلسل لدفتر التعداد
	١٣٢١	٥٧٦٠
عدد الورق	جلد	
٢٦	١٠	

رسومات	الشهر	عدد الرؤوس	
١٠	١٠	١	**بقرة او ثور**
٠	٠	٠	جاموس
٠	٠	٠	حصان كديش فرس
٠	٠	٠	فرس اصلية
٠	٠	٠	جمل
			يكون
٢	٣	١	حمار
١٢		٢	يكون

لقد جرى تعداد الحيوانات الاهلية لدى **اسعد سعود** من قرية **شيخ محمد** قضاء **عكار** لواء **طرابلس الشام** واخذ منه **اثنا عشر غرشاً** رسم التعداد

١١ آذار ١٣٢١

مأمور التعداد التحصلدار

توقيع مع ختم

تدقيق	ترجمة
د. حسن يحيى	محمد نافع

صورة عن الوثيقة الأصلية

رقم –٤–

تعريب وثيقة رقم –٤–

بالخط المطبوع

ملف خصوصي ٣٤١٠

لكتابة محاسبة بنك الزراعة

في ١٤ تشرين الأول ٣٢٠

فرمان محال خصوصاً للقومسيون بحسب العائدية في٢٣ منه وللقومسيون المخصوص في٢٤ منه بموجب الاحكام الجليلة في الفرمان العالي الشأن، المؤرخ ١٠٦٥ صفر الخير، وبموجب قرار مجلس الادارة عدد ٣٠٨، ان الشيخ محمد والشيخ خليل من عائلة زكريا، ومن منطقة الكرام ومن السلالة القادرية مستثنين من التكاليف الاميرية. وفي هذه الحالة فان جناب السلطان لاجل تكرار وتزايد الفائدة من تجويد الآيات الخيرية، فقد تقرر اعفاء افراد العائلة المذكورة من عمليات الطرق بموجب مذكره مجلس ادارة القضاء، ويجب شرح هذا للأعضاء حذاء اسمائهم في دفتر التكليف. وهذا منوط بادارة القائمقامية.

٢٣ تشرين الاول ٣٢٠

الامضاء : مأمور النفوس	عضو	رئيس بنك الزراعة	رئيس القوميسون
امضاء وختم	امضاء وختم	امضاء وختم	امضاء وختم

الى مجلس الادارة ٢٣ منه

نومرو١٣٧ تقرر الشرح في دفاتر تكاليف العملة حذاء اسماء الشيخ محمد والشيخ خليل من عائلة زكريا الذين هم ما يزيد عن التسعة والسبعين شخصاً، ومقيمين داخل القضاء بقرى متعددة، بانهم مستثنون من عمليات الطرق.

١٥ تشرين الثاني ٣٢٠

امضاء وختم

الى قائمقامية عكار

٣٤١ نوصي باجراء المقتضى للاستدعاء المقدم من الشيخ زكريا وابن عمه الشيخ احمد الحاج من السلالة الطاهرة القادرية بقضاء عكار المتضمن استثنائهم من تكليف العملة.

١٧ شوال ٣٢٢، و١٣ تشرين اول ٣٢٠

المتصرف

امضاء وختم

ترجمة	تدقيق
محمد نافع	د. حسن يحيى

الملاحق

ملحق رقم -١-

كشف باسماء اعضاء "جمعية بيروت الاصلاحية"[١]

المسلمون :

احمد عباس الازهري، الشيخ حسن المدور، الشيخ محمد البربير، الشيخ احمد حسن طبارة، الشيخ محي الدين الخياط، الشيخ مصطفى الغلاييني، الشيخ عبد الكريم ابو النصر، الشيخ ابراهيم المجذوب، عبد القادر القباني، الحاج محمد ابراهيم الطياره، سليم علي سلام، احمد مختار بيهم، الحاج سليم البواب، محمد عمر نجا، عبد الحميد الغندور، نجيب العيتاوي، كامل الداعوق، سعد الدين رمضان، كامل الصلح، محمد الفاخوري، حسن قرنفل، حسن النعماني، الدكتور عبد الرؤوف حماده، طه المدور، فؤاد حنتس، حسن الناطور، عبد الباسط فتح الله، عبد الباسط الانسي، محمد باشاالمخزومي، عبد القادر الدنا، الحاج نصوح زنتوت، رشيد اللاذقي، حسن القاضي، سليم ياسين، عثمان النقيب، شريف خرما، جميل الحسامي، الدكتور خليل قدروة، عبد القادر الجارودي، الدكتور بشير القصار، حسن الجندي، عبد الغني العريسي.

الاعضاء غير المسلمين

الارثوذكس : امين ابو شعر، جرجي باز، جرجي معماري، حنا الشامي، وديع فياض، بترو طراد، جرجي رزق الله، الياس جرجي طراد، الشيخ اسكندر العازار، سعيد صياغه، وديع ابي رزق، سعيد ابي شهلا، جان تويني، مخائيل غبريل، سليم ابراهيم طراد، جبران بطرس.

الموارنة : البير بسول، يوسف الهاني، نجيب التيان، قيصر اده، خليل الخوري، جان نقاش، نصري شنتيرى، سليم الحلو، انطون شحيبر.

---

[١] - جرى اعداد هذا الكشف بالاستناد الى:

"Documents..." tome 19, lettre n° 83, p.258
"Documents..." tome 19, lettre n° 90, pp.274-275.
"Documents..." tome 20, lettre n° 3, p.23.

علي محمد حويلي :" التطور الثقافي لمدينة بيروت"، مرجع سابق، ص ٣٥١-٣٥٢.
حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٧.

روم كاثوليك : حبيب فرعون، رزق الله ارقش، نجيب دهان، عبد الله خير، شكري غلاييني، خليل زينيه.

ارمن كاثوليك : عوني اسحق، يوسف الخياط

اللاتين : موس فريج، شكري عبود

سريان كاثوليك : فيليب دي طرازي، نجيب موصللي.

اسرائيليون : سليم دانا، ابراهيم روفائيل حكيم.

بروتستانت : ايوب ثابت، رامز سركيس.

ملحق رقم : -٢-

النظام الأساسي لولاية بيروت

"النظام الاساسي لولاية بيروت" "Statut du vilayet de Beyrouth" كما اعدته "جمعية بيروت الاصلاحية"[١]. احكام اساسية : الحكومة العثمانية هي حكومة دستورية برلمانية.

المادة الاولى :

كانت الولاية وتبقى خاضعة لقوانين السلطنة الاساسية، في كل ما يتعلق بالتمثيل الخارجي، المسائل العسكرية، الجمارك، البريد والبرق، الرسوم والضرائب. المجلس الاداري العمومي في الولاية، ينظم كل ما يعتبر من شؤونها الداخلية.

المادة الثانية : الوالي

بالنسبة للمهام الادارية الموكلة اليه، للوالي صفتان : فهو عامل السلطة المركزية وممثلها، وبهذه الصفة يعمل ويراقب تنفيذ القوانين الاساسية النافذة؛ وهو ممثل الولاية، وبهذه الصفة، هو العضو الاساسي الفاعل في ادارتها.

ينفذ الوالي قرارات المجلس الاداري العمومي للولاية؛ ويمكنه ايضاً ان يعلقها في الشكل والحدود المعينه في عمل "الوالي والمجلس الاداري العمومي"؛ ويقدم ملاحظاته على المشاريع المعده من قبل "لجنة المجلس الاقليمية"؛ ويعين بموافقة الحكومة المركزية: المتصرفين، القائمقامين، المديرين، وكل هذا يجري حسب النظام الذي سيعتمده المجلس الاداري

١- عربنا هذا النظام عن نسخة بالفرنسية، ارسلها"قوجه" ""M.Couget القنصل الفرنسي العام في بيروت الى"جونار" "M.Jonnart" وزير الخارجية الفرنسية مرفقة بالرسالة البرقية رقم ١٩ تاريخ ٢٨ كانون الثاني عام ١٩١٣ تحت عنوان "مشروع اصلاحات ليطبق في ولاية بيروت ""projet de réforme à appliquer au Vilayet de Beyrouth". ويبدو ان القنصل قد حصل على نسخة من هذا النظام قبل ان تقره الجمعية العمومية لجمعية بيروت الاصلاحية في اجتماعها الثالث بتاريخ ٣١ كانون الثاني عام ١٩١٣ بدليل أن هذا المشروع قد أرسله الى وزير الخارجية قبل أن يقره اجتماع الجمعية العامة للجمعية بأربعة أيام.
" Documents...", tome 19, annexe à la dépêche n° 19 du 28 Janvier 1913

العمومي؛ ويختار للوظائف الاخرى موظفين من بين المرشحين الذين وافقت عليهم اللجنة الفاحصة؛ ويدعو المجلس الاداري العمومي الى الاجتماع في دورة انعقاده العادية؛ ويمكنه ايضاً وبشكل استثنائي دعوته الى الاجتماع بعد موافقة لجنة المجلس الاقليمية وهيئة المستشارين.

المادة الثالثة : المجلس الاداري العمومي

يصار الى تشكيل مجلس اداري عمومي مؤلف من ثلاثين عضواً منتخبين، خمسة عشر من غير المسلمين وخمسة عشر من المسلمين. كل عام، ولدى افتتاح الدورة، ينتخب المجلس الاداري العمومي مكتبه بالاقتراع السري وبالاكثرية المطلقة. الانتخابات الاخرى غير المجلس الاداري العمومي تجري وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي.

مهامه وصلاحياته

ان شؤون الولاية الداخلية وادارتها هي من اولى اهتماماته. ينظر ويبت في كل مشروع يقدم اليه من : الوالي، عشرة من اعضائه، او من لجنة المجلس الاقليمية. يحضر القوانين ذات الفائدة المحلية شرط ان لا تتعارض مع مصالح السلطنة الاساسية. يعقد القروض شرط ان لا تفوق فائدتها على نصف دخل الولاية، وكل قرض يتجاوز هذا الحد، يحتاج الى موافقة الحكومة المركزية؛ الترخيص للشركات المساهمة المتمتعة بالشخصية المدنية، والامتيازات وتنظيمها خاضع للحكومة المركزية بالاضافة الى موافقة المجلس؛ يصادق على قرارات المستشارين والموظفين المتعلقة بادراة الولاية الداخلية؛ حق استجواب الوالي وعزله؛ الموافقة على الاعشار المزادة؛ المجلس العمومي لا يتدخل بالسياسة العامة.

المادة الرابعة : الوالي والمجلس العمومي

مقررات المجلس الاداري العمومي هي قرارات نافذة. يمكن ان تعلق هذه

القرارات اذا كان الوالي معترضاً عليها، واذا كان قد سجل اعتراضه في مهلة اسبوع تبدأ من تاريخ اليوم الذي سجل فيه اعتراضه وحتى ارجاعها الى المجلس؛ ويمكن للمجلس ان يؤكد على قراراته فتصبح نافذه وغير قابلة للنقض بشكل نهائي اذا حظيت بثلثي عدد الاصوات الفعليين.

المادة الخامسة : لجنة المجلس الاقليمية

تتشكل اللجنة الاقليمية من ستة اعضاء ينتخبهم المجلس الاداري العمومي للولاية بالاقتراع السري في كل سنة في نهاية دوره انعقاده، وهي تحوي عضوين منتخبين من مستشاري مركز الولاية وعضو من كل لواء ويرأسها مستشار اجنبي ممن هم على صلة بالمجلس الاداري العمومي.

مهامها وصلاحياتها

لجنة المجلس الاقليمية تراقب تنفيذ قرارات المجلس الاداري العمومي، تدرس وتحضر المشاريع العائدة اليها؛ تستعين بالمهندسين واخصائيين اخرين، تقبل المرشحين للوظائف؛ ويحق لها بموافقة رئيسها والثلثين من اعضائها ان تدعو المجلس الاداري العمومي للولاية الى الانعقاد.

المادة السادسة : تعيين الموظفين وعزلهم

ان تعيين الوالي وقاضي مركز الولاية، الدفتر دار، مدير البريد والبرق، كومندون وضباط الجندرمه، هو من اختصاص الحكومة المركزية؛ وعلى هؤلاء المعينين ان يتقنوا اللغة العربية، ويستثنى الوالي من هذا الشرط، الذي لا يخضع له الا بعد مضي خمس سنوات على اعلان هذه الاصلاحات. الموظفون الآخرون يجري اختيارهم من بين سكان الولاية، ويعينون وفق شروط تحدد لاحقاً. يجري التعيين في الوظائف بطريقة الامتحان، ومن اجل هذه الغاية يجري تشكيل لجنة خاصة بكل امتحان مؤلفة من مستشار ورئيس شعبة الادارة التي من اجلها يجري امتحان

الوظيفة. المرشحان الاولان الناجحان من بين المرشحين يحتاجان لموافقة لجنة الولاية الاقليمية. واذا كانت لجنة الولاية الاقليمية قد رشحتهم يحتاجان لموافقة الوالي؛ ويخبر هذا الاخير الوزارة المعنية عن اسم الشخص المختار فيقيد اسمه، وعندها يتمتع بكل منافع هذا القيد : تقديمات، معاش، علاج، الخ.

رؤساء المحاكم يجري تعيينهم وفق نظام يعتمده المجلس الاداري العمومي للولاية. الموظفون المعينون من قبل الوالي يجري تعليق وظيفتهم بالتماس معلل من المستشار وموافقة رئيس شعبة الادارة التي ينتمون اليها. رؤساء الدوائر العدلية والحكام تعلق وظائفهم بالتماس معلل من المستشار واشعار من هيئة المستشارين؛ وفي كلتا الحالتين الوالي هو الذي يعلن التعليق.

الموظف المعني له حق الاعتراض، ويرفع اعتراضه الى هيئة المستشارين. فترة الاعتراض هي ثمانية ايام لموظفي العاصمة وخمسة عشر يوماً لباقي المناطق. لهيئة المستشارين ان تبطل او تؤكد التعليق. التعليق المؤكد بمثابة العزل بانتظار اللحظة المناسبة.

كل ادعاء ضد الموظفين يحتاج الى رأي المستشار والنيابة العامة وينظر فيه امام القضاء. كل موظف من الذين عينتهم الحكومة المركزية يمكن ان تعلق وظيفته، وفي كل مرة يجري فيها التعليق يتطلب موافقة مستشار دائرة الموظف التي يعمل فيها، وموافقة الوالي، وكتاب مرفق من هيئة المستشارين تعلل فيه الاسباب الموجبة. يخبر الوالي الوزارة المعنية بذلك في فترة شهر ليصار الى استبدال الموظف المعزول. المستشارون والمفتشون يعزلون بناء على طلب الوالي وقرار هيئة المستشارين. ويعزل الوالي بناء على قرار يتخذه المجلس العمومي للولاية بأكثرية ثلثي اعضائه، ويصار

الى استبداله من قبل الحكومة المركزية خلال اربعين يوماً.

المادة السابعة : المستشارون والمفتشون

المستشارون من التابعية الاجنبية تعينهم الحكومة المركزية، ويشترط فيهم اتقانهم اللغة العربية، التركية او الفرنسية[1] ويلحقون بالتعاقب في شعب الادارة المركزية في عاصمة الولاية : الجندرمه، البريد والبرق، الجمارك والمالية (غرفة التجارة تتبع الدوائر الاخيرة). وبالاضافة الى ذلك للحكومة المركزية الحق في ان تسمي وتلحق بادراة كل لواء مفتشاً عاماً اجنبياً له حق المراقبة على كل شعب الادارة في اللواء؛ المفتش العام يتصل بالمستشارين الانفين ويتخابر مع كل منهم حول الادارة المتعلقة به. ويحق للمجلس العمومي تعيين مستشارين اجانب يلحقهم بالادارات التالية :

١- ادارة المجلس الاداري العمومي في الولاية -٢- الدائرة القضائية -٣- دائرة الاشغال العامة-٤- دائرة التعليم العام -٥- البلديات -٦- دائرة البوليس. مدة مهامهم ١٥ عاماً قابلة للتجديد. هؤلاء المستشارون الذين ينتمون الى جنسيات مختلفة تعينهم الحكومة المركزية ويرتدون لباساً عثمانياً مميزاً.

المادة الثامنة : موازنة الولاية

عائدات الجمارك، البريد والبرق، البدل العسكري، ترجع عائداتها الى خزانة الحكومة المركزية؛ ما تبقى من عائدات تشكل مصادر موازنة الولاية.

المادة التاسعة :

يحضر مجلس الادارة العمومي للولاية الموازنة السنوية ويقرها، وتحوي

[2] – أشار "سليم علي سلام" أن المستشارين والمفتشين الذين تعينهم الحكومة المركزية يشترط فيهم ان يعرفوا احدى اللغات الثلاث: العربية او التركية او الفرنسية؛ وليس اللغة العربية ولغة أجنبية كالتركية والفرنسية.
حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، المرجع السابق، ص ١٤٢

اجور المستشارين والموظفين غير الموجودين في الجمارك البريد والبرق.

المادة العاشرة :

عائدات الاملاك الاميرية والمملوكة هي من حق الولاية كما الها تدار من قبل المجلس الاداري العمومي للولاية.

المادة الحادية عشرة :

الاوقاف كانت وتبقى خارج فئة المنافع العامة وتسلم الى ملة كل طائفة وتدار بواسطة مجلس خاص.

المادة الثانية عشرة :

البلديات تتمتع بالاستقلال التام. تفرض رسومها فقط بموافقة مجلس الادارة العمومي للولاية.

المادة الثالثة عشرة : هيئة المستشارين

يتألف مجلس مستشارين يكون اعضاؤه : رئيس المجلس الاداري العمومي للولاية، مستشارو كل الشعب الادارية العاملة في مركز الولاية يدعى "مجلس المستشارين".

مهامه هي التالية[1] :

١- تفسير القوانين الخاصة بتنظيم الولاية ومجلسها الاداري العمومي وما تنشره الحكومة المركزية اثناء تنفيذ مشروع الاصلاحات الحالي.

٢- تفسير قرارات المجلس الاداري العمومي للولاية والنظامات التي يعتمدها.

٣- توكيد او نقض كل اجراء يتعلق بالعزل او ايقاف الموظف

[3]-اناط "سليم علي سلام" هذه المهام بالمفتشين وليس بالمستشارين

حسان حلاق:"مذكرات سليم علي سلام"، المرجع السابق، ص ١٤٣

عن العمل.

٤- مجلس المستشارين يحسم بناء على طلب الوالي، او احد المستشارين في كل خلاف يقع بين مستشار من جهة، او المجلس الاداري العمومي ولجانه، او اية ادارة من جهة اخرى؛ والقرار الذي يتوصل اليه هو نهائي وغير قابل للنقض. الوالي- وفي حال غيابه- رئيس المجلس الاداري العمومي، او المستشار في هذا المجلس يحق لهم رئاستها.

المادة الرابعة عشرة :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للولاية. ويعترف بها كاللغة التركية في "مجلس المبعوثان" و"مجلس الاعيان".

المادة الخامسة عشرة :

تخفض الخدمة العسكرية الى سنتين، وتكون الخدمة ايام السلم في الولاية. يخفض رسم الاعانة العسكرية للخدمة الفعلية الى ثلاثين ليرة تركية، ولخدمة "الرديف" و"المستحفظان" الى ٢٠ ليرة[1].

في ٣١ كانون الثاني ١٩١٣

التوقيع

الجمعية العمومية للاصلاح في بيروت.

[1] - أشار "سليم علي سلام" "ان البدل النقدي للخدمة العسكرية في الرديف والاحتياط هو عشر ليرات وليس عشرين ليرة.

حسان حلاق : "مذكرات سليم علي سلام"، المرجع السابق، ص ١٤٤.

ملحق رقم -٣-

لائحة اسماء اعضاء اللجنة المركزية العليا "لحزب اللامركزية الادارية العثماني"[١]

ارسل"جونار" "M. Jonnart"، وزير الخارجية الفرنسية رسالة برقية رقم ٧٥ تاريخ ٦ آذار ١٩١٣، طلب فيها من "M. Defrance" الوزير الفرنسي في القاهرة، ان يعد له لائحة باسماء اللجنة العليا "لحزب اللامركزية الادارية العثماني"؛ وقد اعد له هذا الاخير اللائحة التالية بتاريخ ١٤ آذار ١٩١٣، وارسلها اليه برسالة برقية رقم ١٠٩ تاريخ ١٤ آذار من نفس العام؛ وهي على الشكل التالي :

مكتب اللجنة :

١- الرئيس رفيق بك العظم : ملاك في القاهرة، زعيم عائلة دمشقية كبيرة، كان وزيراً سابقاً

٢- محمد باشا العظم : مبعوث سابق

٣- شفيق بك المؤيد العظم : مبعوث سابق عن دمشق، من عائلة كبيرة ويتمتع شخصياً بموقع هام، وهو مدير ادارة الديون العمومية.

٤- اسكندر عمون بك : نائب رئيس، ورئيس "لجنة لبنان" في القاهرة.

٥- حقي العظم : ابن عم الرئيس، امين سر.

٦- محب الدين افندي الخطيب : نائب امين السر، محرر في جريدة "المؤيد".

٧- سامي افندي جريديني : نائب ثاني لامين السر، محامي في محكمة استئناف لبنان المسيحية.

اعضاء :

٨- الدكتور شبلي الشميل : كاتب مرموق، لبناني مسيحي.

٩- داود بركات : محرر في جريدة "الاهرام"، لبناني مسيحي.

١٠- عثمان بك العظم : من وجهاء دمشق.

١١- الشيخ سيد رشيد رضا : مدير مجلة المنار، مسلم من طرابلس الشام.

١٢- الدكتور عزت بك الجندي: طبيب، يكتب ضد الحكم التركي في جرائد القاهرة، ويوقع بالحروف الاولى.

١٣- نعمان بك ابو شعر : مسيحي من وجهاء دمشق.

١٤- نجيب بك بسترس : من وجهاء صيدا، مسيحي ملاك في مصر.

١٥- خليل افندي ايوب : مسيحي من عائلة مؤثرة في دمشق.

١٦- سليم بك عز الدين : درزي من عائلة المشايخ في لبنان.

١٧- سعيد صالح رضا : شريك سيد رشيد رضا في المجلة.

١٨- حمد افندي صلاح الدين : طالب حقوق.

١- "Documents"..., tome 19, annexe à la dépêche n° 109 du 14 Mars 1913, pp. 354-356

ملحق رقم -٤-

كشف باسماء الولاة الذين تولوا مسؤولية ولاية بيروت ١٨٨٧-١٩١٥[١]

الرقم المتسلسل	الاسم	النوبة	السنوات		ملاحظات
			ميلادية	هجرية	
١	رؤوف باشا	الاولى	١٨٨٧	١٣٠٥	
٢	حسين رضاافندي	الاولى	١٨٨٧	١٣٠٥	
٣	احمد عزيز باشا	الاولى	١٨٨٧	١٣٠٥	
٤	علي باشا	الثانية	١٨٨٨	١٣٠٦	
٥	حسين فوزي باشا	الثانية	١٨٨٨	١٣٠٦	
٦	احمد عزيز باشا	الثانية	١٨٨٩	١٣٠٧	
٧	اسماعيل كمال باشا	الاولى	١٨٨٩	١٣٠٧	
٨	خالد بك	الاولى	١٨٩٠	١٣٠٨	
٩	احمد انوري باشا	الاولى	١٨٩٠	١٣٠٨	
١٠	عزيز باشا	الاولى	١٨٩١	١٣٠٩	
١١	اسماعيل كمال باشا	الثانية	١٨٩١	١٣٠٩	
١٢	خالد بك	الثانية	١٨٩٢	١٣١٠	
١٣	نصوحي بك	الاولى	١٨٩٤	١٣١٢	
١٤	حسن باشا	الاولى	١٨٩٤	١٣١٢	وكالة
١٥	خليل خالد بك	الاولى	١٨٩٤	١٣١٢	
١٦	ناظم باشا	الاولى	١٨٩٥	١٣١٣	
١٧	رشيد بك	الاولى	١٨٩٥	١٣١٣	
١٨	ناظم حسين باشا	الاولى	١٨٩٦	١٣١٤	
١٩	رشيد بك	الثانية	١٨٩٧	١٣١٥	
٢٠	ناظم باشا	الثانية	١٨٩٧	١٣١٦	

١- نظم هذا الكشف بالاستناد الى : "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨ دفعة ٢ ص ٧٣ ؛ و"سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩، دفعة ٣ ص ٨٢ ؛ و"سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣١٠، دفعة ٤٨ ص ٥٣٠؛ و"سالنامة عمومي" لعام ١٣١٢، ص ٥٧٦ ؛ و"سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣١٥ دفعة ٥٣ ص ٣٨٦، و"سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣١٦ دفعة ٥٤ ص ٤٤٨، و"سالنامة عمومي" لعام ١٣١٧ دفعة ٥٥ ص ٤٣٤ ؛ و"سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣٢١ دفعة ٥٩ ص ٦٠٤ ؛ و"سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣٢٣ دفعة ٦٠ ص ٦٨٦، و"سالنامة عمومي" لعام ١٣٢٦ دفعة ٦٤ ص ٧٥٢ ؛ و"سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣٢٧ دفعة ٦٦ ص ٥٩٦ ؛ و"سالنامة دولة علية عثمانية" لعام ١٣٢٨ دفعة ٦٦ ص ٦١٤، والى دليل بيروت لعام ١٩١٠ ص ٧١ -٧٢. والى عبد الكريم غرايبه : "تاريخ سورية في القرن التاسع عشر"، ملحق "و" ص ٣٨".
والى Adel Ismaïl : "Documents...", tome 1, annexe n°XIII, pp.373-374 et Documents..." tome 20, lettre n° 102, pp.318 et 395.

٢١	رضا باشا	الاولى	١٨٩٨	١٣١٦	
٢٢	رشيد بك	الثالثة	١٨٩٨	١٣١٦	
٢٣	خليل بك	الاولى	١٨٩٩	١٣١٧	
٢٤	رشيد بك	الرابعة	١٨٩٩	١٣١٧	
٢٥	رشيد ممتاز بك افندي	الاولى	١٩٠٠	١٣١٨	
٢٦	ناظم باشا	الثالثة	١٩٠١	١٣١٩	
٢٧	خليل ابراهيم باشا	الاولى	١٩٠١	١٣١٩	
٢٨	ادهم افندي	الاولى	١٩٠١	١٣١٩	
٢٩	خليل باشا	الاولى	١٩٠١	١٣١٩	
٣٠	ناظم باشا	الرابعة	١٩٠٣	١٣٢١	
٣١	خليل باشا	الثانية	١٩٠٣	١٣٢١	
٣٢	رشيد بك	الخامسة	١٩٠٣	١٣٢١	
٣٣	ابراهيم خليل باشا	الاولى	١٩٠٥	١٣٢٣	
٣٤	شكري باشا	الاولى	١٩٠٦	١٣٢٤	
٣٥	محمد علي بك	الاولى	١٩٠٦	١٣٢٤	
٣٦	علي اكرم بك	الاولى	١٩٠٦	١٣٢٤	
٣٧	فريد باشا	الاولى	١٩٠٦	١٣٢٤	
٣٨	ناظم باشا	الخامسة	١٩٠٨	١٣٢٦	
٣٩	شكري باشا	الثانية	١٩٠٨	١٣٢٦	وكالة
٤٠	ابراهيم خليل باشا	الثانية	١٩٠٨	١٣٢٦	
٤١	محمد علي بك	الثانية	١٩٠٨	١٣٢٦	استمرت ولايته ١٤ يوماً
٤٢	علي اكرم بك	الثانية	١٩٠٨	١٣٢٦	استمرت ولايته ١٣ يوماً
٤٣	فريد باشا	الثانية	١٩٠٨	١٣٢٦	استمرت ولايته ١٤ يوماً
٤٤	نور الدين بك	الاولى	١٩٠٩	١٣٢٧	
٤٥	ادهم بك	الاولى	١٩٠٩	١٣٢٧	
٤٦	ناظم باشا	السادسة	١٩٠٩	١٣٢٧	
٤٧	حازم بك	الاولى	١٩٠٩	١٣٢٧	
٤٨	ادهم بك	الثانية	١٩١٠	١٣٢٨	
٤٩	حازم بك	الثانية	١٩١١	١٣٢٩	
٥٠	ناظم بك	الاولى	١٩١١	١٣٢٩	
٥١	حازم بك	الثالثة	١٩١١	١٣٢٩	
٥٢	ادهم بك	الثالثة	١٩١٢	١٣٣٠	
٥٣	حازم بك	الرابعة	١٩١٢	١٣٣٠	
٥٤	علي منيف بك	الأولى	١٩١٣	١٣٣٢	
٥٥	بكر سامي بك	الأولى	١٩١٣	١٣٣٢	
٥٦	عزمي بك	الأولى	١٩١٥	١٣٣٤	

ملحق رقم -٥- -أ-

موازنة ولاية بيروت لعام ١٣١٧ هجرية / ١٨٩٩ ميلادية[١] جدول رقم "١"

عمود الواردات العمومية فـــي سناجق

ولايــــة بيــروت بالغروش[١]

	بيروت	عكا	نابلس	طرابلس الشام	اللاذقية	يكون
ويركو الاملاك	٣ ١٤١٧٨٥	١ ٨٩٨٠٣٨	١ ٥٤٠٧٧٨	١ ٦٠٧٩٣٥	١ ٠٩٧٠٠٢	٩ ٢٨٥٥٣٨
ويركوا لتمتع	٥٢٧٣٧٦	١٠٥٠٥٩	٨٠٧٩٩	١١٥٦٦٥	٥٠٤١٧	٨٧٩٣١٦
بدل عسكري	٨٦٩٦٤١	٤٧٩٤٨٥	٤٢٦٦٦	٧٣٨٦٠٢	١٣٧١٣٠	٢ ٢٦٧٥٢٤
رسوم اغنام	٥٩١٠٦٨	٨٢٥١٦٠	٤٣٨٨٨٠	٥٤٠٣٠٠	٦٤٠٠٢٠	٣ ٠٣٥٤٢٨
رسوم خنازير	٥٢٥	١٠٠	-	-	-	٦٢٥
حاصلات اعشار الالتزام	٢ ٢٥١٠٢٣	٤ ٢٨٤٥٤٢	٣ ٧٤٣٠٤٣	٢ ١٩٠٩٥٦	٣٠٢٩٤٨٠	١٥ ٤٩٩٠٤٤
حاصلات اعشار الامانة	-	٣٢٠٠٠٠	٢٠٥٠٠	٥١٤٠٠	١٩٨٠٠	٤١١٧٠٠
حاصلات الاملاك الاميرية	٧٥٢٠٢	٤٣٨٠	٥٧٧	١٧٣٠٠	١٨٣٩٤	١١٥٨٥٣
رسوم متنوعة	٣٤٥٣٥٦	١٥٩٤٣١	١٩٧٨٣	١٥٧٥١٥	٣٥٩٣٠	٧١٨٠١٥
ثمن دخان وكرسته وطوبع	٨١٥٤٣	٣٥٣٠٠	-	٧١٨	٣٥٠٠٠	١٥٢٢٦١
معادن متنوعة	٣٠٢١٢	٣٠٢١٢	-	٢٨٤٦	١١٠٠٠	٤٥٤٦٣
خرج طابو الاملاك	١٧٧٠١٢	١٧٧٠١٢	١١٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٧٦٠٠٠	٧٠٣٠١٢
خرج محاكم	١٨١٤٤٩	١٨١٤٤٩	٨٧٣٠٠	٥٣٠٠٠	٣٧٠٠٠	٤٢٥٧٤٩
محاصيل متفرقة	١٥٩٣٤٩	١٥٩٣٤٩	٥٥٥٥٨	٤٦٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٥١٩٠٧
يكون	٨ ٤٣١٥٤١	٨ ٤٢٣٦٠٠	٦ ١٣٩٨٨٤	٥ ٦٦٢٢٣٧	٥ ٢٣٤١٧٣	٣٣ ٨٩١٤٣٥

---

[١]- نظم هذا الجدول بالاستناد الى "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هـ، دفعة ٣، ص ٢٨٦-٢٨٧.

ملحق رقم -٥- -ب-

موازنة ولاية بيروت لعام ١٣١٧ هجرية / ١٨٩٩ ميلاديةجدول رقم "٢"

عمود المصاريف العمومية فـــي سناجق[1]

ولايـــــة بيـــروت بالغروش

	بيروت	عكا	نابلس	طرابلس الشام	اللاذقية	يكون
شرعية	١٢٥٤٧٨	١٠٦٤٠٤	٨٣٤٠٢	٨١٧٨٨	٨٠٧٥٢	٤٧٧٨٢٤
داخلية	٧٨٥٢٣٩	٤٠٨٨٣٢	٢٢٢١٦٠	٣٣٦٩١٥	١٩٧٥٣٨	١ ٩٥٠٦٨٤
عدلية	٤٧٥٦٣٦	١٥٩٢٥٠	١٤٨٧٠٦	١٦٨٦٨٦	١٢٥٢٠٢	١ ٠٧٧٤٨٠
مالية	٤٨١٠٤٢	٢٥٦٥٨٥	٢٤٤١٧٥	٢٥٧٨٣٢	٢١٦٧٨٦	١ ٤٥٦٤٢٠
ذاتية	٣١٦٨٣٣	٢٠٩٥٢	٤٠٨٢١	١٢٤١٢٨	٧٦٦٥٣	٥٧٩٣٨٧
دخان	٤٥٥٤٠	٤٨٠٠	–	–	١١٤٠٧	٦١٧٤٧
مساعدات	٧١١٠٧	١٩١٦٥	٢٣٣٨٤	–	–	١١٣٦٥٦
مخصص سلطاني	٢٠٠٠٠٠	–	–	–	–	٢٠٠٠٠٠
حربية	٦ ٠٠٠٠٠٠	١ ٠٠٠٠٠٠	١ ٠٠٠٠٠٠	١ ٠٠٠٠٠٠	١ ٠٠٠٠٠٠	١٠ ٠٠٠٠٠٠
بحرية	١ ٦٤٩٦٥٤	١٦١٠٠	–	٢٣٣٠١	١٠٩٤٥	١ ٧٠٠٠٠٠
طوب	١٥٠٠٠٠	–	–	–	–	١٥٠٠٠٠
زاندرمه	٧٦٠٠٩٧	٧٠٧٣٦٩	٦٠٨٥٦٠	٦٣٩١٩٢	٥١٨٨٢٤	٣ ٢٣٤٠٤٢
ضبطية	٢٠١٣٠٥	٢٣١٦٥	١٩٥٢٤	٢٣١٢٣	٢٣١٠٢	٢٩٠٢١٩
صحية	١٩٣٣٥	–	–	–	٦٦٥	٢٠٠٠٠
حوالات متفرقة	١١ ٠٣٧٣٣٣	١٠٤٠٧٩	١٥٤٦٤٧	١٨١٠٦٥	١٢٠٤٥٩	١١ ٥٩٧٥٨٣
يكون	٢٢ ٣١٨٥٩٩	٢ ٨٢٦٧٠١	٢ ٥٤٥٣٧٩	٢ ٨٣٦٠٣٠	٢ ٣٨٢٣٣٣	٣٢ ٩٠٩٠٤٢

١- نظم هذا الجدول بالاستناد الى "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩هـــ، دفعة ٣، ص ٢٨٨-٢٨٩.

ملحق رقم -٦-

موازنة ولاية بيروت

جدول رسوم مديريات ومأموريات الجمارك لعام ١٣١٥هجرية/ ١٨٩٧ ميلادية[1]

أسماء الادارات الجمركية	رسم رسو		مصاريف سفن		رسوم خروج البضائع		رسوم دخول البضائع		يكون[2]	
	باره	غروش	باره	غروش	باره	غروش	باره	غروش	باره	غروش
مديرية رسوم بيروت	٢٠	١٥١٥٤		–		–	١٠	١٨ ٠٣٥٢١٢	٣٠	١٨ ٠٥٠٣٦٦
مديرية جمرك بيروت	٢٦	٤٢١٨٤	٠٦	٣٩٣٨٦٨	٠١	٧٦٦٨٠٩	٠٥	٦٦٤٤٠١	٣٨	١ ٨٦٧٢٦٢
مأمورية جونية		–	٣١	٢٦٥٢	٠٥	٢٧٢	٠٢	٤٧٣٩٢	٣٨	٥٠٣١٦
مأمورية جبيل	٢٠	٢٦٩	١٠	١٦٥	١٠	١٠	١٠	٤٥٧٣	١٠	٥٠١٨
مديرية رسوم طرابلس	١٥	١٦٢٤٥	٠٥	٤٢٧٣٠٢	٠٥	٢٢٨٦٢٩	٢٥	١ ٨١١٨٥٢	١٠	٢ ٢٨٤٠٢٩
مأمورية البترون		–	١٠	١٤١		–	٢٠	٩٧٩٨	٣٠	٩٩٣٩
مأمورية طرطوس	٣٠	١٨١	٢٥	٥٩٣٥	٣٥	٤٩٢٧	١٥	٣٠٤٤	٢٥	١٤٠٨٩
مأمورية ارواد	٢٠	٤	٠٥	٥٥٣	١٥	١٧٣٣		١١٠٩		٣٤٠٠
مديرية رسوم اللاذقية		١٧٥٢	٣٠	٤٠٢٨٩	٠٥	٥٥٨١١	٢٥	١٢٢٧٥٧	٢٥	٢٢٠٦١٠
مأمورية جبله		–		٢١٩٣	٣٥	٥٩٩٢		–		٨١٨٥
مأمورية بانياس		٣٨	١٥	٨٥٥٣		١٧٦٤٣	٣٠	٢٧٨	٠٥	٢٦٥١٣
مأمورية خرابي		–	١٥	٣٧٣٩	١٥	٥٦٥		–	٣٠	٤٣٤٤
مأمورية بصيره		–	٢٠	١٦١٩		٢٠١٥		–	٢٠	٣٦٣٤
مأمورية بسيط		–	٢٠	٢٣٠٩	٢٠	١٨٢	٢٠	٣٢	٢٠	٢٥٢٤
مديرية صيدا	١٠	٥١٤٩	٢٥	٢٣٦١٦	٣٥	٤٦٨٨	٣١	٢٣٧٩٢٣	٢١	٢٧١٣٧٨
مأمورية صور	٣٠	٩٨	١٥	٧٢٨٧٧	١٥	٦٩٩٧	١٥	٩٣٤٨	٣٥	٨٩٣٢١
مديرية عكا	١٩	٤٥٣	٢٤	٤٨٩٤٥	٢٠	٤٩٨٤٧	٣١	١٠٩٧٧٠	١٤	٢٠٩٠١٧
يكون	٣٠	٨١٥٣١	١٦	١ ٠٣٤٧٦٢	١٦	١ ١٤٦١٢٥	٣٩	٢١ ٥٥٧٤٩٤	٢١	٢٣ ٨١٩٩١٤
	باره	غروش	باره	غروش	باره	غروش	باره	غروش	باره	غروش[1]
جمع ما قبل	٣٠	٨١٥٣١	١٦	١ ٠٣٤٧٦٢	١٦	١ ١٤٦١٢٥	٣٩	٢١ ٥٥٧٤٩٤	٢١	٢٣ ٨١٩٩١٤
مأمورية طنطوره		٩٠		٧٦٠٥	١٥	٢٧٩	٢٨	٦٩٨٧	٠٣	١٤٩٦٢
مأمورية بصه		–	١٠	١٦١٣	٢٥	١٢٤		–	٣٥	١٧٣٧
مأمورية قيسارية		–		٤٨٤٨٥		١٨١٩		–		٥٠٣٠٤
مديرية رسوم حيفا	٢٠	٣٠٧٢	٢٥	٥٩٦٦٦	٣٠	٤١٣٨٤		٣٢٧٨٣٣	٣٥	٤٣١٩٥٦
مديرية رسوم يافا	٣٢	٤١٤٣٠	٢٤	٣٢٧٧٢٠	٢١	١٢٩٨٣٩	٣٧	٢ ٦٩٦٤٢٢	٣٤	١ ١٩٥٤١٣
مأمورية غزه	٢٠	٧٦٩١٧	٢٢	٣١٢٢	٢٠	٤٤٨٢٧	٢٠	٦١٥٩	٠٢	١٣١٠٢٧
مأمورية خان يونس		–		٣٧		–	١٠	١٩٥	١٠	٢٣٢
مأمورية ابو زابوره المؤقتة		–	١٥	٤٤٠٤٢		–		–	١٥	٤٤٠٤٢
مأمورية حرم المؤقتة		٨٠		٢٨٦٥٢		–		–		٢٨٧٣٢
يكون	٢٢	٢٠٣١٢٢	٣٢	١ ٥٥٦٢٠٦	٠٧	١ ٣٦٤٤٠٠	١٤	٢٤ ٥٩٠٠٩٣	٣٥	٢٧ ٧١٨٨٢٢

١- نظم هذا الجدول بالاستناد الى "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٩ هجرية، دفعة ٣، ص ٢٩٠-٢٩٣.

٢- على أساس أن الغرش التركي يساوي ٤٠ باره.

ملحق رقم -٧-

جدول بوظائف الجهاز المالي في ولاية بيروت لعام ١٣١٨ هجرية/ ١٩٠٠ ميلادية[1] وهو يبين تسلسل هذا الجهاز ورتبه في الولاية والسناجق والاقضية.

الولاية	السنجق	القضاء	رتبة الموظفين		التحصلدارية	
			في المالية	في "الويركو"	عدد المشاة	عدد الخيالة
بيروت			دفتر دار	مدير	-	-
	بيروت		محاسب	مأمور	-	-
		بيروت	مدير مال	كاتب	-	-
		صيدا	مدير	كاتب	٢	٨
		صور	مدير	كاتب	٣	٨
		مرجعيون	مدير	كاتب	١	٣
	طريق الشام		محاسب	مأمور	-	-
		طرابلس		كاتب	-	-
		حصن الاكراد	مدير	كاتب	-	٤
		عكار	مدير	كاتب	-	٤
		صافيتا	مدير	كاتب	-	٤
	نابلس		محاسب	مأمور	١	٢ مع حاويش محصلين
		بني صعب	مدير	كاتب	-	٤
		جنين	مدير	كاتب	-	١
		جماعين	مدير	كاتب	١	٤
	اللاذقية		محاسب	مأمور	-	-
		جبلة	مدير	كاتب	١	٤
		المرقب	مدير	كاتب	١	٤
		صهيون	مدير	لا يوجد كاتب	-	٤
	عكا		محاسب	مأمور	-	-
		حيفا	مدير	كاتب	٢	٢
		الناصرة	مدير	كاتب	١	٢
		طبريا	مدير	كاتب	١	٢
		صفد	مدير	لم تذكر السالنامة كاتب الويركو و لا التحصلدارية في هذا القضاء		

[1] - جرى تنظيم هذا الجدول بالاستناد الى "سالنامة ولاية بيروت" لعام ١٣١٨، دفعة٢، صفحات ٨٠-٨٢، ١٤٦-١٥٦،١٤٩، ١٥٩ -١٦٤، ١٦٦،١٧٢-١٩١، ١٩٢-،١٩٦،١٩٨-٢٠١، ٢٠٣،٢١٦-٢٢٠،٢٢٢-٢٢٤، ٢٢٧-٢٣١،٢٣٣-٢٥٤، ٢٥٧-٢٦١،٢٦٤-٢٦٨،٢٧٠-٢٨٨،٢٩٢-٢٩٦، ٢٩٩-،٣٠٢، ٣٠٥ ، ٣٠٨.

ملحق رقم -٨-

جدول مقاربة السنوات الهجرية بالسنوات الميلادية[1]. ١٢٥٥- ١٣٣٤ ه ١٨٣٩ - ١٩١٥ م

السنة الهجرية	السنة الميلادية	السنة الهجرية	السنة الميلادية
١٢٥٥	١٧ آذار ١٨٣٩	١٢٩٥	٥كانون الثاني ١٨٧٨
١٢٥٦	٥آذار ١٨٤٠	١٢٩٦	٢٦كانون الاول ١٨٧٨
١٢٥٧	٢٣ شباط ١٨٤١	١٢٩٧	١٥كانون الاول ١٨٨٠
١٢٥٨	١٢ شباط ١٨٤٢	١٢٩٨	٤ تشرين الثاني ١٨٨١
١٢٥٩	١ شباط ١٨٤٣	١٢٩٩	٢٣ تشرين الثاني ١٨٨٢
١٢٦٠	٢٢ كانون الثاني ١٨٤٤	١٣٠٠	١٢ تشرين الثاني ١٨٨٣
١٢٦١	١٠ كانون الثاني ١٨٤٥	١٣٠١	٢ تشرين الثاني ١٨٨٣
١٢٦٢	٣٠ كانون الاول ١٨٤٥	١٣٠٢	٢١ تشرين الاول ١٨٨٤
١٢٦٣	٢٠ كانون الاول ١٨٤٦	١٣٠٣	١٠ تشرين الاول ١٨٨٥
١٢٦٤	٩ كانون الاول ١٨٤٧	١٣٠٤	٣٠ ايلول ١٨٨٦
١٢٦٥	٢٧ تشرين الثاني ١٨٤٨	١٣٠٥	١٩ ايلول ١٨٨٧
١٢٦٦	١٧ تشرين الثاني ١٨٤٩	١٣٠٦	٧ ايلول ١٨٨٨
١٢٦٧	٦ تشرين الثاني ١٨٥٠	١٣٠٧	٢٨ آب ١٨٨٩
١٢٦٨	٢٧ تشرين الاول ١٨٥١	١٣٠٨	١٧ آب ١٨٩٠
١٢٦٩	٥ تشرين الاول ١٨٥٢	١٣٠٩	٧ آب ١٨٩١
١٢٧٠	٤ تشرين الاول ١٨٥٣	١٣١٠	٢٦ تموز ١٨٩٢
١٢٧١	٢٤ ايلول ١٨٥٤	١٣١١	١٥ تموز ١٨٩٣
١٢٧٢	١٣ ايلول ١٨٥٥	١٣١٢	٥ تموز ١٨٩٤
١٢٧٣	١ ايلول ١٨٥٦	١٣١٣	٢٤ حزيران ١٨٩٥
١٢٧٤	٢٢ آب ١٨٥٧	١٣١٤	١٢ حزيران ١٨٩٦
١٢٧٥	١١ آب ١٨٥٨	١٣١٥	٢ حزيران ١٨٩٧
١٢٧٦	٣١ تموز ١٨٥٩	١٣١٦	٢٢ ايار ١٨٩٨
١٢٧٧	٢٠ تموز ١٨٦٠	١٣١٧	١٢ ايار ١٨٩٩
١٢٧٨	٩ تموز ١٨٦١	١٣١٨	١ ايار ١٩٠٠
١٢٧٩	٢٩ حزيران ١٨٦٢	١٣١٩	٢٠ نيسان ١٩٠١
١٢٨٠	١٨ حزيران١٨٦٣	١٣٢٠	١٠ نيسان ١٩٠٢
١٢٨١	٦ حزيران ١٨٦٤	١٣٢١	٣٠ آذار ١٩٠٣
١٢٨٢	٢٧ ايار ١٨٦٥	١٣٢٢	١٨ آذار ١٩٠٤
١٢٨٣	١٦ ايار ١٨٦٦	١٣٢٣	٨ آذار ١٩٠٥
١٢٨٤	٥ ايار ١٨٦٧	١٣٢٤	٢٥ شباط ١٩٠٦
١٢٨٥	٢٤ نيسان ١٨٦٨	١٣٢٥	١٤ شباط ١٩٠٧
١٢٨٦	١٣ نيسان ١٨٦٩	١٣٢٦	٤ شباط ١٩٠٨
١٢٨٧	٣ نيسان ١٨٧٠	١٣٢٧	٢٣ كانون الثاني ١٩٠٩

[1]- نظم هذا الجدول بالاستناد إلى جداول مرفقة بدراستي:
عبد العزيز محمد عوض : "الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤"، مرجع سابق، ص ٣٣٩
طلال ماجد المجذوب : "تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠ - ١٩١٤"، بيروت صيدا ١٩٨٣، ص ٤٣٦

١٢٨٨	٢٣ آذار ١٨٧١	١٣٢٨	١٣ كانون الثاني ١٩١٠
١٢٨٩	١١ آذار ١٨٧٢	١٣٢٩	٢ كانون الثاني ١٩١١
١٢٩٠	١ آذار ١٨٧٣	١٣٣٠	٢٢ كانون الاول ١٩١١
١٢٩١	١٨ شباط ١٨٧٤	١٣٣١	١١ كانون الاول ١٩١٢
١٢٩٢	٧ شباط ١٨٧٥	١٣٣٢	٣٠ تشرين الثاني ١٩١٣
١٢٩٣	٢٨ كانون الثاني ١٨٧٦	١٣٣٣	١٩ تشرين الثاني ١٩١٤
١٢٩٤	١٦ كانون الثاني ١٨٧٧	١٣٣٤	٩ تشرين الثاني ١٩١٥

ملحق رقم –٩– أ–

COLONIES ALLEMANDES EN PALESTINE

Noms	Date de la fondation	Etendue (hectares)	Population	Observations
Jaffa	1869	Insignifiant	350	Constitue un petit quartier de la ville- ou plutôt une “cité”
Sarona près de Jaffa	1871	400	250	
Caiffa	1869	150	600	
Menhardothef près de Caiffa	1906	180	10	Consiste en deux fermes appartenant à des colons de Caiffa
Bethléem de Galilée	1906	680	100	Templiers (Colons (ayant (essaimé (de
Waldheim	1906	720	50	Luthériens (Caiffa)
Refaïm près de Jérusalem	1873	Insignifiant	400	
Wilhelma	1902	900	150	

ملحق رقم –٩–ب

المستعمرات الالمانية في فلسطين ١٨٦٩–١٩٠٦[1]

اسم المستعمرة	تاريخ بنائها	مساحتها بالهكتار	عدد سكانها	ملاحظات
يافا	١٨٦٩	لا تذكر	٣٥٠	تؤلف جزءاً من المدينة أو بالأحرى "حاضرة"
حيفا	١٨٦٩	١٥٠	٦٠٠	
سارونا	١٨٧١	٤٠٠	٢٥٠	بالقرب من يافا
رافئيم	١٨٧٣	لا تذكر	٤٠٠	بالقرب من القدس
ويلهالما	١٩٠٢	٩٠٠	١٥٠	
بيت لحم	١٩٠٦	٦٨٠	١٠٠	لرهبان المعبد (مستوطنون انفصلوا عن لوثريّ حيفا)
فالدهيم	١٩٠٦	٧٢٠	٥٠	
منهردوتف	١٩٠٦	١٨٠	١٠	بالقرب من حيفا. مؤلفة من مزرعتين لمستوطنين في حيفا

[1] – نظم هذا الجدول بالاستناد إلى جريدة "لاغزيت دي كولونيه". غير أن الترتيب قد جاء حسب تسلسل سنوات الانشاء وليس كما ورد في الجريدة.
- “La Gazette de Cologne”, N° 44 du 25 Mars 1913.

ملحق رقم –١٠–

المستعمرات الصهيونية التي بنيت في فلسطين ما بين ١٨٨٢–١٩١١[١]

(١) **ريشون ليتسيون** : تبعد عن مدينة الرملة حوالي ١٤ كلم وتأسست عام ١٨٨٢، وتبلغ مساحة ارضها حوالي ٦٦٠٠ دونم وبلغ عدد سكانها عام ١٨٩٧ حوالي ٤٠٠ شخص.
روش بينا : تقع على بعد ١١ كم من صفد تأسست عام ١٨٨٢، وتبلغ مساحة أرضها حوالي ٦٠٠٠دونم، وعدد سكانها حوالي ٣٥٠ شخصاً.
زخرون يعقوب : وهي جزء من أراضي قرية زمارين جنوب حيفا، تأسست عام ١٨٨٢، وتبلغ مساحة أرضها حوالي ٦٠٠٠ دونم وعدد سكانها حوالي ٢٢٠ شخصاً
نيس تيسونه : وهي جزء من أراضي وادي جنين جنوب شرق يافا، تأسست عام ١٨٨٣، وتبلغ مساحة أرضها حوالي ٤٠٩٠ دونما، وعدد سكانهاحوالي ٦٧٠ شخصاً.
عكرون : تقع قرب قرية عاقر في قضاء الرملة، تأسست عام ١٨٨٣، وتبلغ مساحة أرضها حوالي ٤٠٩٠ دونما، وعدد سكانها حوالي ١٦٠ شخصاً.
غديرة : وهي من أراضي قرية قطرة تبعد عن الرملة جنوباً بحوالي ١٠ كلم، تأسست عام ١٨٨٤ وتبلغ مساحة أرضها حوالي ٣٠٠٠ دونم وعدد سكانها حوالي ١٠٠ شخص.
(٢) كان روتشيلد يختار مستخدميه إما من بين الهنود الفرنسيين الذين تربطهم صلة قوية به، وإما من بين العاملين في المدرسة الزراعية "مكفيه يسرائيل"
(٣) **بيت جان** : تقع ضمن منطقة طبريا، تأسست عام ١٩٠٤ وبلغ عدد سكانها ١٢٤ شخصاً.
بئير يعقوب : تقع غربي الرملة، تأسست عام ١٩٠٧ وبلغ عدد سكانها ٤٥٢ شخصاً.
بن شيمن : تقع بين الرملة واللد، تأسست عام ١٩٠٧ وبلغ عدد سكانها ١٠٠ شخص.
تل أبيب : تأسست في ٣٠ ايار عام ١٩٠٥ إلى الشمال من مدينة يافا فوق منطقة رملية كانت تسمى تل الربيع وأصبحت فيما بعد أهم مدينة في "اسرائيل"
ديغانيا : تقع إلى الغرب من مدينة سمخ، اشترى اليهود أرضها من مالكها الدمشقي سليم العمري، تأسست عام ١٩٠٩ وبلغ عدد سكانها ٣٢٨ شخصاً.
مغدال : تقع إلى الشمال من طبريا، تأسست عام ١٩١٠، وبلغ عدد سكانها حوالي ٢٥٠ شخصاً.
روحامة : تقع قرب غزة، تأسست عام ١٩١١ وبلغ عدد سكانها ١٧١ شخصاً.
كفار ميلال : تقع إلى الشمال من يافا على مقربة من كفار سابا، وتأسست عام ١٩١١ وبلغ عدد سكانها٤١٥ شخصاً.
مرحفياه : تقع إلى الشرق من العفولة على بعد ١٥ كم من الناصرة، تأسست عام ١٩١١ وبلغ عدد سكانها٢٩٨ شخصاً.

---

[١]– عن مجلة "عالم المعرفة"، عدد رقم ٧٤، شباط ١٩٨٤، ص ٢٧٣–٢٧٤.
ولمزيد من الإيضاح يراجع : حسان حلاق :"دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ١٩٠٨–١٩٠٩"، مرجع سابق، محلق رقم –١٦– "أوضاع المستعمرات اليهودية في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٧)"، ص ١٢٦–١٢٨.

ملحق رقم –١١–

نص الرسالة المفتوحة الموجهة من الشيخ "مصطفى الخطيب" و"كامل افندي الخطيب"، من "بيسان"، إلى: الوالي، لجنة الاصلاح (في بيروت)، الامة العثمانية والعرب، في ٢١ آذار ١٩١٣.

"قرأنا في الجرائد العربية ان "نجيب بك اصفر" يلاحق اليوم طلبه المقدم لدى الحكومة، المتعلق بالتزام الاراضي السلطانية في سورية، وان الحكومة ستقرر منحه الالتزام المطلوب.

"لقد سبق لنا نحن بالذات، باسمنا وباسم خمسين الف مواطن عربي، سكان البلاد التي سيعهد باستثمارها إلى السيد اصفر، ان احتجينا على القرار الحكومي، لأن تسليمها إلى ايادي الغرباء سيضع حياتنا ومصالحنا واستقلالنا في خطر. فبموجب أي حق وتحت أي دافع يسمح بالبيع للغرباء بلاد اولئك الذين يقاتل اخوتهم اليوم في "تشطالجه" و"غاليبولى" وضحوا دائماً من أجل الوطن.

"فليعرف السيد اصفر وكل العالم اننا لا نسمح ابداً للغرباء بالمجيء والاستثمار على هواهم الأراضي التي وصلت الينا من اسلافنا ورويناها دائماً من عرقنا. اننا نرجو من اللجنة الاصلاحية ان ترفع احتجاجنا إلى من بيده الأمر"[١].

الامضاء :
الشيخ مصطفى الخطيب
كامل افندي الخطيب
من بيسان

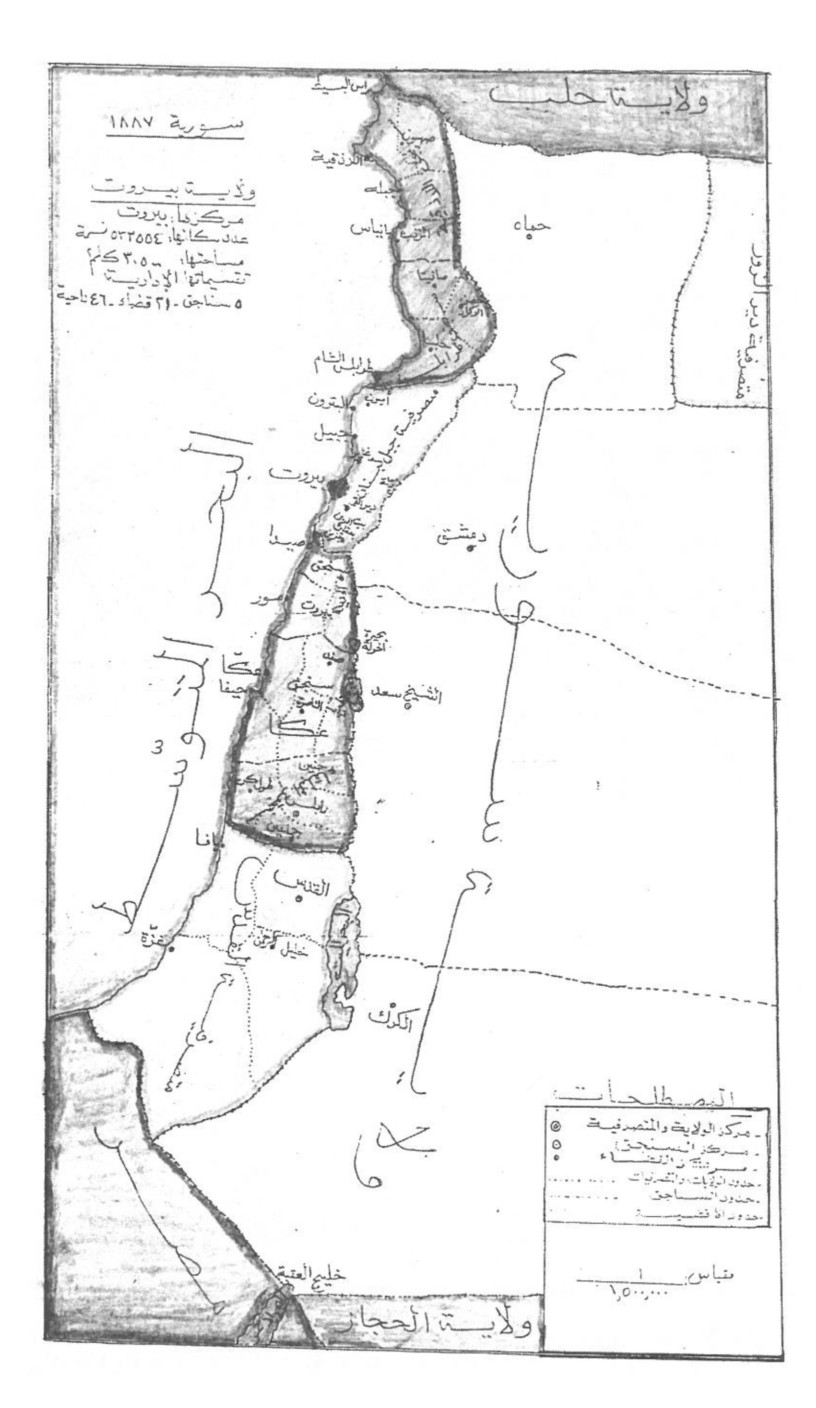
---

[١]– جريدة "الكرمل" في عددها الصادر بتاريخ ٢١ آذار ١٩١٣.

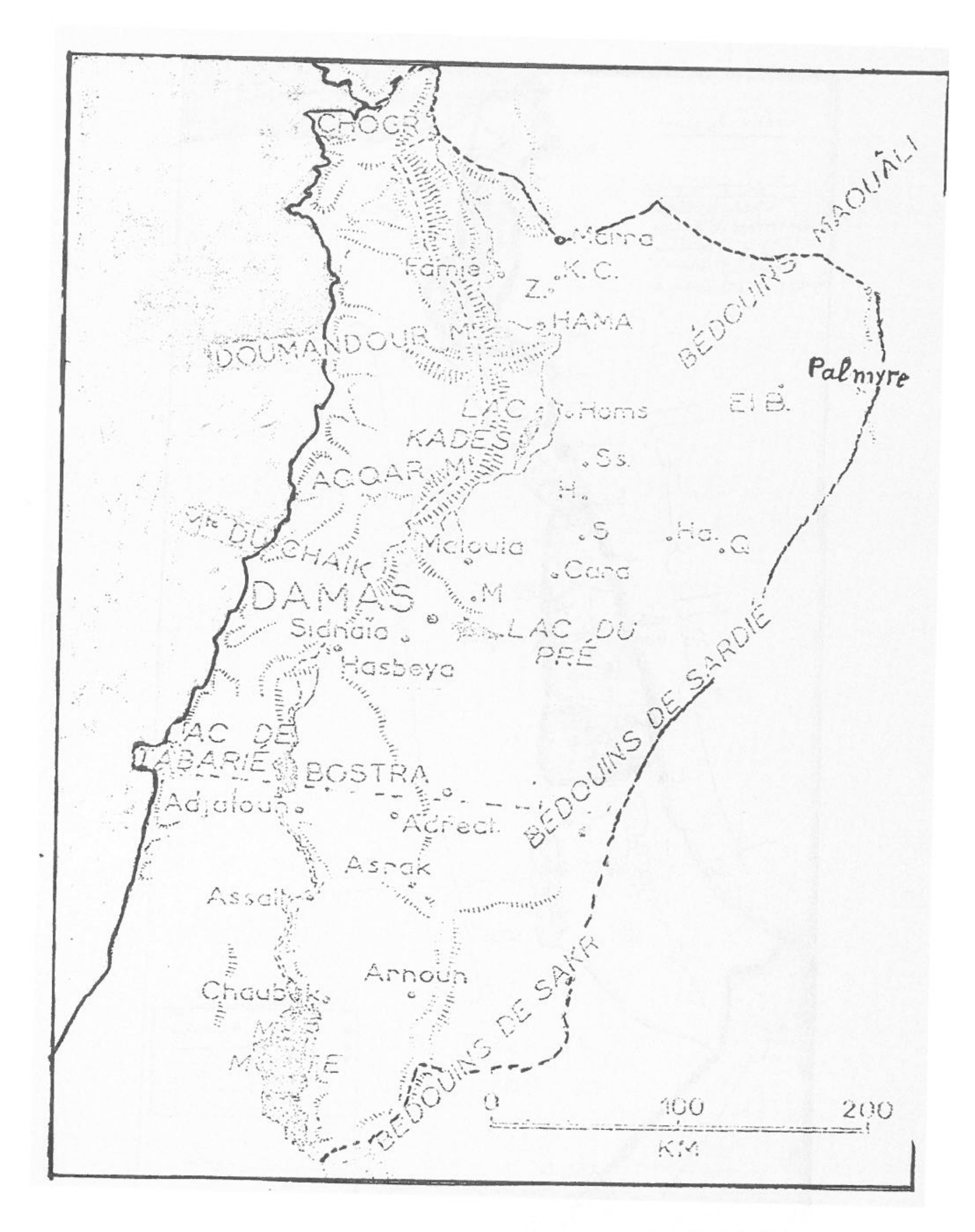
ملحق رقم -١٢-

فهرس الجداول الاحصائية

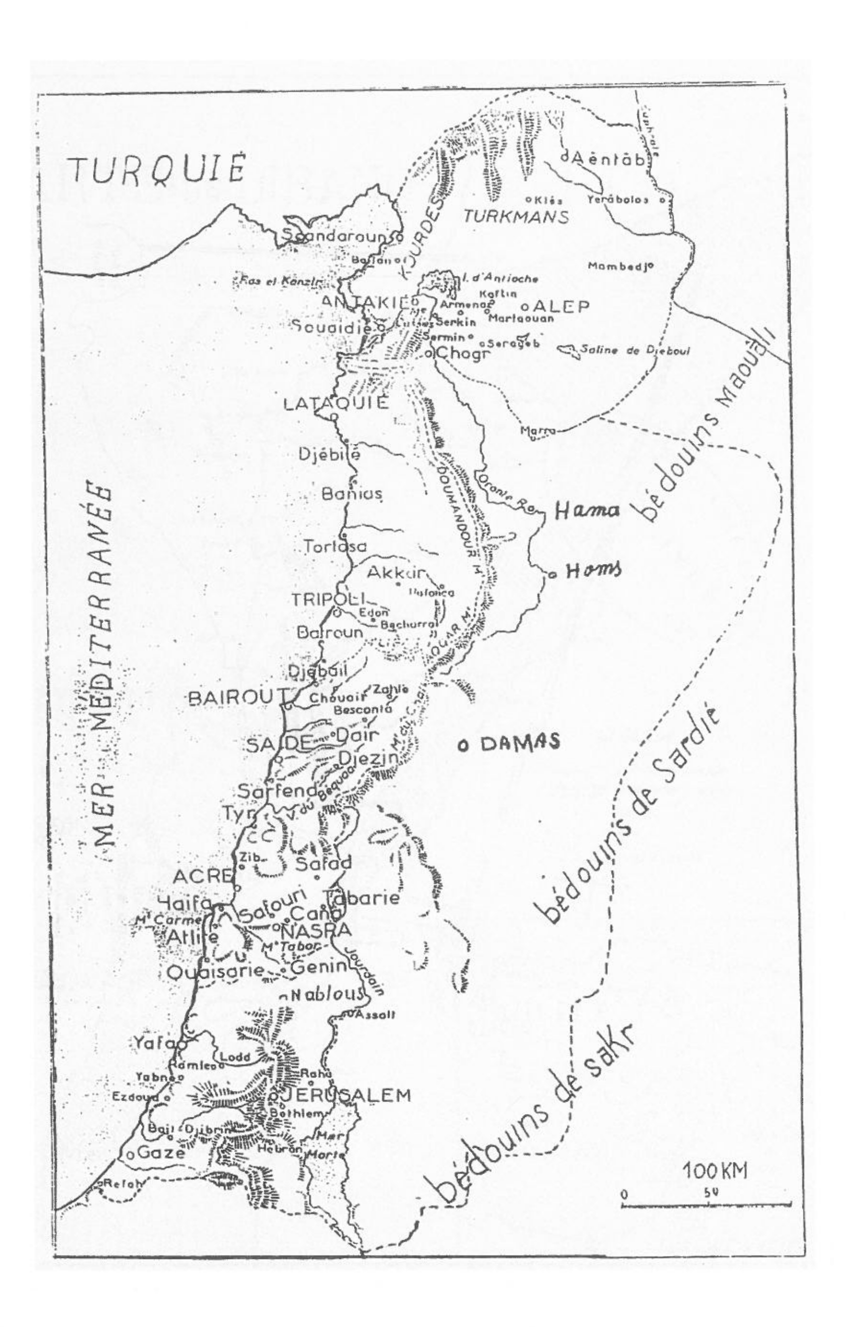
الخرائط



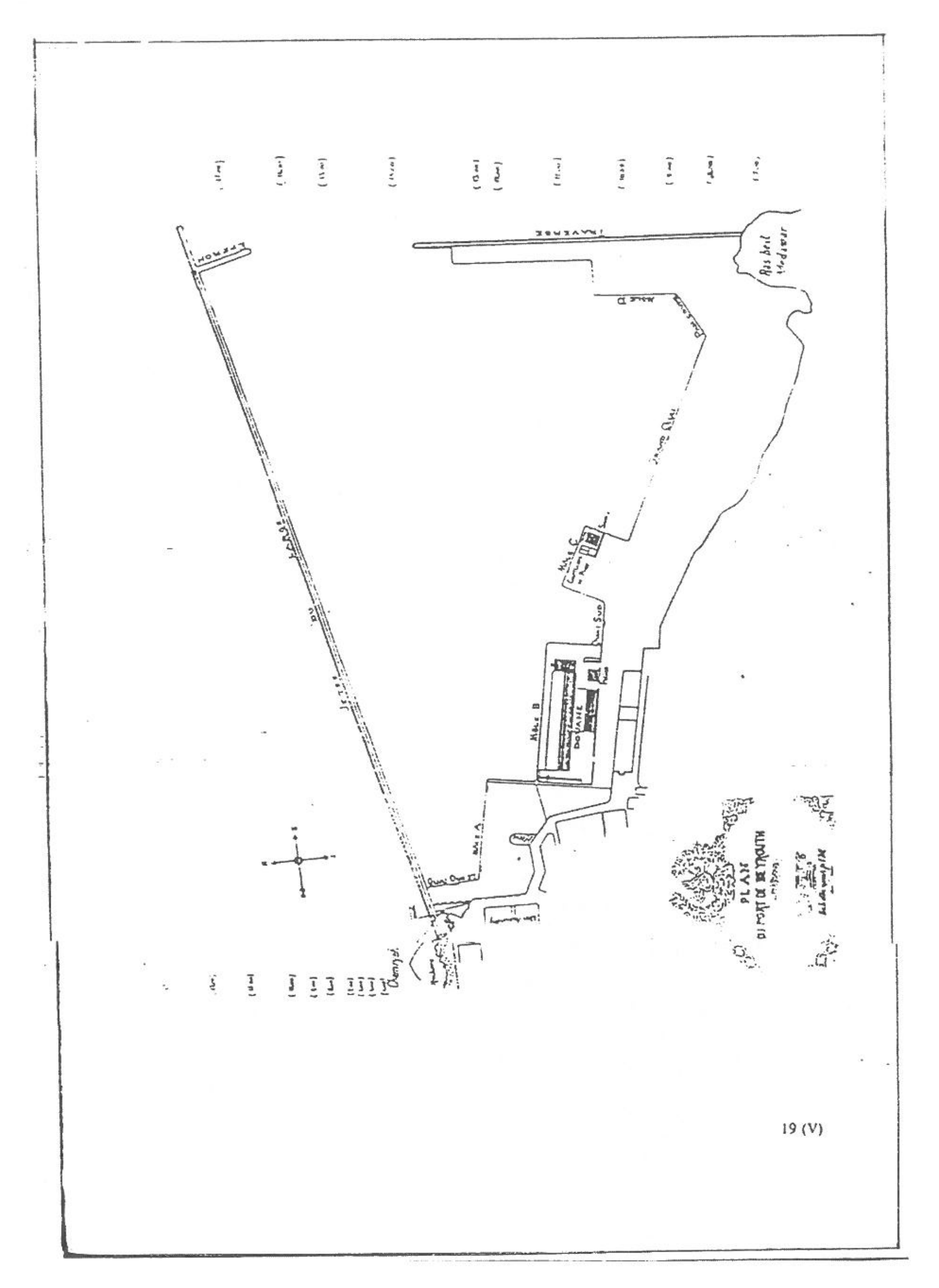
خريطة - رقم ١ - من إعداد المهندس المدني بسام منصور، ١٩٨٤



خريطة – رقم ٢ – من خرائط المستشرق الفرنسي "فولناي" التي أعدها خلال رحلته الى مصر في الأعوام ١٧٨٣–١٧٨٥.

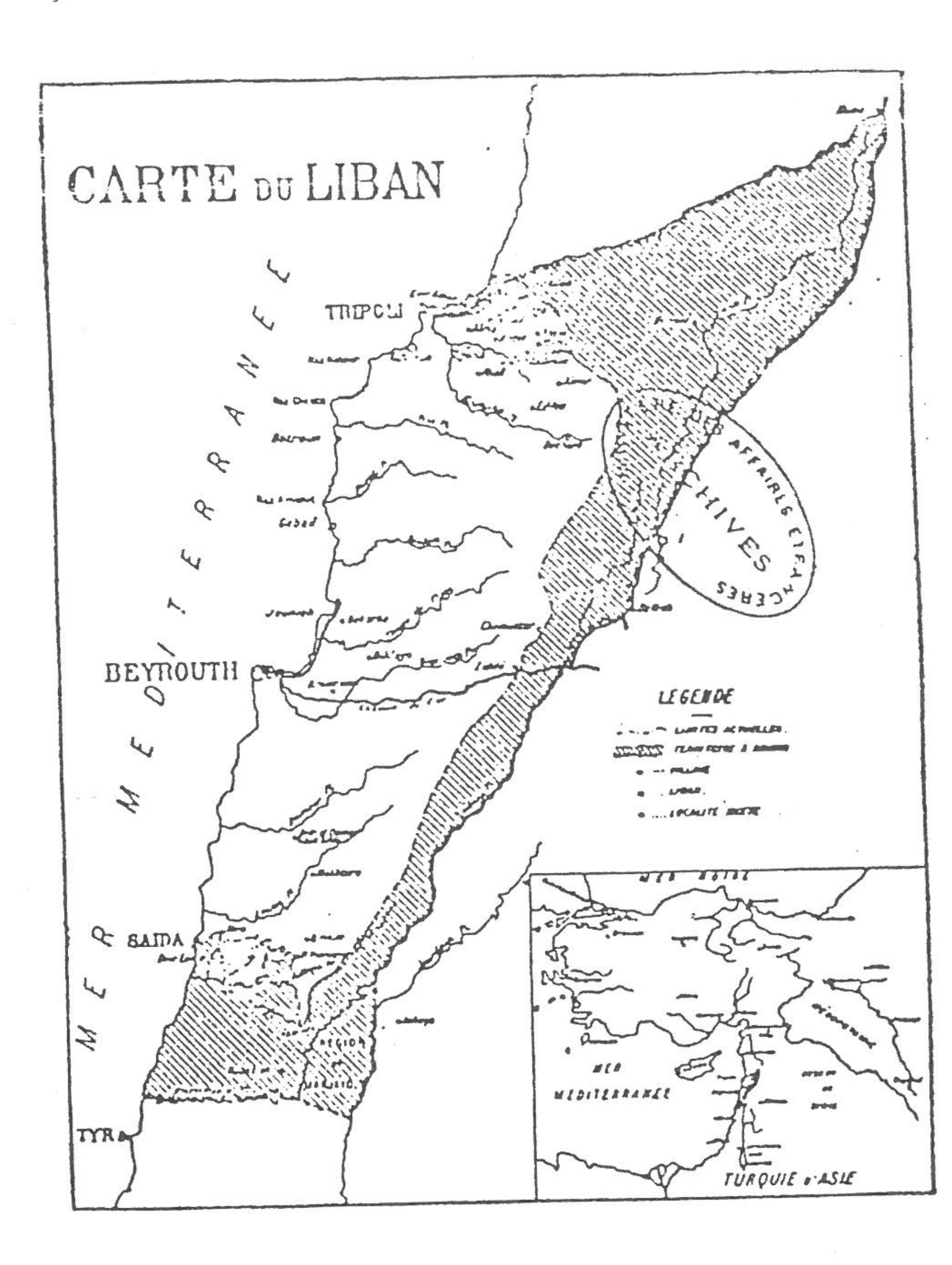


خريطة –رقم ٣– أعدت هذه الخريطة بالاستناد الى خرائط المستشرق الفرنسي "فولناي" في الأعوام ١٧٨٣–١٧٨٥.



خريطة -رقم ٤ – تصميم لمرفأ بيروت أعده "ستوكلن" "M. Stocklin"، مهندس الجسور والطرق عام ١٨٦٨. و"ستوكلن" هو مهندس فرنسي سبق أن عهدت إليه إدارة أعمال حفر قناة السويس.

"Documents… "; tome V, lettre n° 53, p. 289.



خريطة -رقم ٥- مصور اقترحه "جورج فيصيه" "Georges Vayssie" لحل مشكلة المطالبة بتوسيع حدود متصرفية جبل لبنان على حساب ولايتي : بيروت وسورية في ١٧ حزيران ١٩١٣.

"Documents… "; tome 20, annexe à la dépêche du 17 Juin 1913, p. 213.





- من مواليد الشيخطابا - عكار في ٥ تشرين الثاني ١٩٤١
- تلقى علومه في حلبا مركز القضاء
- في أول آذار ١٩٦٢ غادر ثانوية حلبا ليكون مدرساً رسمياً في مدرسة "قاقعية الجسر" قضاء النبطية.
- راح - بالإضافة الى قيامه بمهام وظيفته - يتابع على نفسه تحصيله العلمي.
- حاز على اجازة في التاريخ من جامعة بيروت العربية بتقدير جيد عام ١٩٧٣.
- حاز على شهادة الماجستير في التاريخ بتقدير جيد جيداً من الجامعة اللبنانية عام ١٩٧٩.
- حاز على دبلوم الدراسات المعمقة D.E.A في التاريخ وحضارات العالم الثالث من جامعة باريس السابعة عام ١٩٨١.
- في مطلع عام ١٩٨٦ انتقل الى ثانوية حلبا الرسمية، وخلال عمله في هذه الثانوية حاز اكثر من مرة على تنويه المسؤولين شفهياً وخطياً على قيامه بواجبه الذي ما زال يقوم به حتى اليوم ٢٠٠٥.
- شارك في تأسيس المنتدى الثقافي في عكار، وساهم بشكل فاعل في مختلف نشاطاته كان آخرها ندوة بعنوان "الارساليات الاجنبية في شرق المتوسط" في ١٩٩١/٨/١٠.
- في عام ١٩٩٣ شارك في مؤتمر "عكار في التاريخ العثماني" ١٥١٦ - ١٩١٨.
- شارك مع "مركز البحوث والانماء" في اعداد وتدريب طلاب دور المعلمين والمعلمات، وفي الدورات التأهيلية للمعلمين المتعاقدين.
- حاز في عام ١٩٩٩ على شهادة الدكتوراه اللبنانية بتقدير جيد جداً، وشارك في مؤتمر "عبيه في التاريخ" المنعقد في ٢١-٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٩.
- منذ عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ وحتى اليوم يدرس مادة تاريخ الفن، وتاريخ الحضارات في الجامعة اللبنانية، معهد الفنون الجميلة، الفرع الثالث.
- من ابحاثه المنشورة :

١ - "تطور عكار السياسي بين الحربين العالمتين"، نشر عام ١٩٩٨ على حلقتين في مجلة "تاريخ العرب والعالم"، في العددين ١٧٣ و ١٧٤.

٢ - "الادراة العثمانية في عكار في عصر التنظيمات ١٨٦٤ - ١٩١٤" نشرته مجلة الشعلة ومجلة عكار في آذار ١٩٩٤.

٣ - "السياسة الثقافية العثمانية في مدينة بيروت وجوارها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، نشر عام ٢٠٠٠ في كتاب "عبيه في التاريخ".

٤ - "مدخل الى دراسة تاريخ الفن"، نشر عام ٢٠٠٤ في مجلة "تاريخ العرب والعالم"، العدد ٢٠٧.

٥ - "مدخل الى دراسة تاريخ الفن الاسلامي" نشر عام ٢٠٠٤ على حلقتين في مجلة "تاريخ العرب والعالم"، العدد ٢١١ و ٢١٢.

- يمكن لهذه الدراسة "ولاية بيروت ١٨٨٧ - ١٩١٤" ان تشكل مدخلاً جديداً للحوار، ولاعادة دراسة التاريخ المعاصر، لعدد من الكيانات السياسية، كلبنان وسورية وفلسطين، التي جرى انشاؤها، بعد الحرب العالمية الاولى، على قاعدة وانقاض ما كان قائماً من مكونات كانت معتمدة ادارياً من قبل السلطنة العثمانية قبيل الحرب.

ان من ينظر الى خريطة الولاية، يجد أنها قد تشكلت من ثلاثة اجزاء، ليست منفصلة عن بعضها البعض فحسب، بل ومتباعدة أيضاً بشكل يدعو الى الفضول والتساؤل، اذ لماذا جاءت هذه الخريطة على هذا الشكل، مدينة بيروت، مركز الولاية، في وسط الساحل الشرقي للبحر المتوسط، محاط بمتصرفية جبل لبنان، من الشمال والشرق والجنوب، ومفصول عن قسميها الشمالي والجنوبي بمسافة طويلة من أرض وساحل المتصرفية.

ان الدراسة، تركز الاجابة على هذا التساؤل، وتؤكد على أن هذا التشكيل، قد جرى وفق مخططا ... ية، كانت تتقاطع فيما بينها أحياناً وتتصارع احياناً اخرى. وكان من نتيجة هذه الخطط، أن تحولت بير ... ية) من الدرجة الاولى في عام ١٨٨٧، في حين تراجعت المدن الساحلية الاخرى كطرابلس الشام، ... جة الثانية، وصيدا وصور وغيرها، الى مدن من الدرجة الثالثة، علماً أن هذه المدن جميعها، كانت حتى ... من مدينة بيروت. فكيف جرى ذلك؟ الدراسة تجيب على هذا التساؤل بالتفصيل.